شرح المفصل المسمى بالايضاح لابن الحاجب

RAĞIP P.
Ka. N.
1361

١٢٧١

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٠

T. C.
MİLLİ ... KANLIĞI
RAGIP ... PLIĞI
MÜ... ÜĞÜ
Sayı 1197

T. C.
MİLL... LIĞI
... LIĞI
Sayı

الا انت سعدى والظنون كثيرة [illegible]

ما اقرب دار حكل لو علمت وحرله وقد كنت غشاوا اذا الك [illegible]

وطيبا بعلس ثم طيبا غشاء [illegible] دار وفرش ومجلس عرسوا

حو [illegible] ولقد حيتك تقدير حيثيت لك ومنه قولهم [illegible]

يقيد كالاجواد [illegible] العرب اى الحرية يقيد لك

لا الفرس الجواد كان المراد [illegible] الاشياء [illegible]

[illegible] ذكر صاحب الكشاف هذا

[illegible] ولقد حسكت [illegible] واذا

كالوهم اى كالوهم [illegible]

قوله فى عجم خلقى [illegible] العجمى [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

اذا ما امرؤ [illegible]

[illegible] الكتاب [illegible] المعانى [illegible]

[illegible] المصنف [illegible]

اسناد اليها المصنف [illegible]

انما تلحظ [illegible]

حم والكتاب المبين انا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون

في سورة الزخرف

في سورة الزمر قل افغير الله تأمروني اعبد ايها الجاهلون ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين بل الله فاعبد وكن من الشاكرين

معمر بن المثنى [illegible] ابو عبيدة البصري النحوي العلامة الذي يقول فيه الحريري [illegible] التي الفه في مجاز القرآن [illegible] كتابا في مثالب العرب [illegible]

سورة الزمر بسم الله الرحمن الرحيم

تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم انا انزلنا اليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين الا لله الدين الخالص

انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى

ومن يأته مؤمنا قد عمل الصالحات فاولئك لهم الدرجات العلى

وصف [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الله احمد على طريقة اياك نعبد تقديما للاهم وما يشعر انه للحصر اذ لا دليل عليه والتشكر فيه بمثل بل الله فاعبد ضعيف لانه قد جاء فاعبد الله وجعلني جعله من علماء العربية بنعمة محمود لما فيها من فهم معاني كتاب الله تعالى على وجهه وفهم معاني كلام رسول الله صلى الله عليه والتوصل بها الى ادراك احكام الشريعة التي بها السعادة الاخروية مدا ولان كل علم مفتقر اليه وكل حيلة حيلتي طبعني على الغضب للعرب اي على الانتصار لهم لان الغضب من اجل منعم الشي سبب الانتصار له يقال غضب له وغضب به وقيل غضب له حيا وبه ميتا والعصبية الاقتداء والى لي اي منتمي عن صميم اي خيار وانتاذا اي اعتزل وانضوي انضم لنيف املاط الشعوبية بضم الشين قوم متعصبون على العرب مفضلون عليهم العجم وان كان الشعوب جيل العجم الا انه غلبت النسبة اليه كهذا القبيل ويقال ان منهم معمر بن المثنى وله كتاب في مثالب العرب وقد انشد بعض الشعوبية الصاحب بن عباد يمدحه

غنينا بالطبول عن الطلول ... وعن عنس عذافرة ذمول
فلست بتارك ايوان كسرى ... لتوضح او لحومل فالدخول
وضب بالفلا ساع وذئب ... بها يعوي وليث وسط غيل
اذا ذبحوا فذلك يوم عيد ... وان نحروا ففي عرس جليل
يسلون السيوف لرأس ضب ... تراشوا بالعداة وبالاصيل
بآية رتبة قدمتموها ... على ذي الاصل والشرف الاصيل
اما لو لم يكن للفرس الا ... نجار الصاحب العدل الجليل
لكان لهم بذلك خير عز ... وحيلهم لذلك خير حيل

فقال له الصاحب قدك ثم قال للبديع الزمان اجبه فاجابه

اراك على شفا خطر مهول ... بما اودعت رأسك من فضول
طلبت على مكارمنا دليلا ... متى احتاج النهار الى دليل
الستا الضاربين جزى عليكم ... فان الجزية اشهد بالذليل
متى قرع المنابر فارسي ... متى عرف الاغر من الحجول
متى علقت وانت بها زعيم ... اكف الترك اطراق الخيول
فخرت بما صنعتم فخرا ... على قحطان والبيت الاصيل
فخرك بالكرام وبلبسها ... وذلك فخر ربات الحجول
تفاخر من في خد اشبل ... وشغل عن مفارقها رسيل

فقال الصاحب للشعوبي كيف ترى فقال لو سمعت ما صدقت ثم قال له جائزتك جوازك ان وجدتك بعدها في مملكتي ضربت عنقك لم يجد عليهم لم يأتهم

بجد ذلك اي بنفع والرشق الرمي بالنبل والمشق الطعن قوله والى افضل من على طريقة الله احمد في تعلم المفعول لتعظيم السابقين والمصلين اي بين ولين وبراحين احد من السابق والمصلي في الحلبة والحلبة الخيل تجمع للسباق ومنه قيل ابو بكر السابق وعمر المصلي افضل صلوات المصلين اي افضل دعاء الداعين المحفوف المستدار حوله الاحقاف الجانب وعدنان بن اد ابو معد والجماجم الرؤس السادة والرحماء النابسة لانهم لا ينتجعون عن ارضهم والشرع الوسط والبطحاء المسيل الواسع وقريش البطحاء من نزل ببطحاء مكة وقريش الضواحي من خرج منها والنازلون البطحاء خيرهم والنازلون وسطها خير الخير الى الاسود والاحمر قوله وآله الطيبين على طريقة الله احمد واصله الاهل وغلب على الاتباع بالرضوان بالرضا الشقاق العداوة والمجانبة لان كلا منهما يكون في شق وفي عدوة وفي جانب والعدوان الظلم يغضون من العربية يحطون من قدرها من غض اي نقص من منارها من قدرها واصله العلم يهتدى به في الطريق ثم قيل لكل ذي قدر مشهور رفيع المنار ويعني بالذين يغضون علماء اجنبية لانه غالب في لبن جنهم حيث لم يجعل اي يغضون من اجل ذلك جعله الحامل لهم على الغض ولا يسعدون من خير لعل ولعمري لقد بالغ حتى نافق لان ذلك يكون كفرا ومراغمة وقد اخبر بانهم لا يسعدون عن الشعوبية فاثبت لهم الكفر ثم جعلهم به دون الشعوبية وانما يغضون منها لانهم يرون غيرها اتم والجدع بفتح اليا اسم المختار واصله الاختيار يقال محمد خيرة الله اي مختاره وقال ما كان لهم الخيرة اي الاختيار والخير يكون اليا بمعنى الخير وخير كشر اي افضل واصله افعل ولذلك يقال هم اخير القوم وهم خير القوم وقوله

الانف الناعي يحذو حذو اسد ... بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد مالك

حبري يختلف منابذة مجانبة والابلج المشرق من بلج يبلج ومنه الحق ابلج والباطل لجلج وذبغا مثلا وعن سواء عن وسط والمنهج الطريق الواضح ومنابذة ونبغا نصب على المفعول لاجله بما تضمنه لا يسعدون كانه قيل يعرفون منهم من اجل المنابذة او انتفى سعدهم لاجل المنابذة لا يسعدون فانه يفيد المعنى ولذلك

لا يسعدون

لو قد دنّه حالا بمعنى متأدّين يقضي منه العجب اى يبلغ نهايته من قضى حاجته او بفعل
من قضيت لذا اى فعلته او يحكم منه بالعجب من قضيت لذا اى حكمت به والعجب
يكون للتعجب ولما يكون منه التعجب وقول الاصمعي العرب تقول ما الذنب الا قضى العجب
والعامة تقول قضيت لم يوافق عليه والتحقيق يأباه كان النبي متشابكون ما كادوا ولم
يكن وحال افصح من حالة وتأنيث الحال اكثر ويقال حالة ايضا لواحدة الحال الحاجة
وحاج من انصاف النصفة وهو اعطاء الحق من النصف كانه لزم النصف المخصوص به ولذلك
سمي نصفا ايضا قال الفرزدق ولكن نصفا لو سببت وسبني والفرط تجاوز
الحد والجور الميل عن القصد ومن اعتساف سلوك غير الطريق لا ندفع لا نسلو لا نتقنع
لا يتستر مشحونة مملوءة ومن استظهار من استعانة والتشبث التعلق باهداب
باطراف جمع هدب وهدبة ومن الحملة متاقلتهم مفاعلة من الثقل اى نثقل اليهم وتثقلونه
ومجادلتهم مراجعتهم والمناظرة اما من قولهم دور متناظرة اى متقابلة لانهما
متقابلان واما من النظر وهو البحث لان كلا منهما ينظر فيما ينظر فيه الآخر واما من
النظر وهو الروية واما من النظير وهو المثل والصعلوك والسجلات الكتب ملتبسون
متصلون واصله الاختلاط اية جهة سلكوا اينما وجهوا اى موضع توجهوا
كل عيال ونقل حيث شتروا اى شادوا في نفسها يعنف ذلك في اثنا ما ذكرت من مواقع
استعمالهم الرتبة يجحدون فضلها وصفهم اما بالبله والغفلة واما بانكار الحق
الحق مع العلم به والجهل ما يرامن عليه في الرقى ثم غلب في الغفلة والغلبة لكونه عنه
ويدمون عن توقيرها اى يعادون تعظيمها او يتغافلون ويمزقون اديمها اى يحرقون
جلدها عنه لذتهم لها ويمضغون لحمها اما كناية عن الذم مثل باكل لحمه فيكون مثل
يمزقون اديمها واما كناية عن الانتفاع والمثل السائر في ذم المحسن السمين يوكل ولا يلام
وكذلك يجري بلبق ويذم وقطعت من اسباب بيني وبينه استعارة في ازالة الوصلة فبقطعها
فيمحو انقضت غبار كذا على استعارة في ادغابه البتة وفي الفرق بين ان وان يعني
في مثل انت طالق ان دخلت الدار وان دخلت الدار ويقال ان الكسائي سال ابا يوسف بحضرة
الرشيد ولفظ بان مفتوحة فقال تطلق ان دخلت فقال الكسائي اخطأت وبين انها
للتعليل ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب ابي حنيفة رضي الله عنه له كتاب من ايمان فيه

مسائل كثيرة بناها على العربية ومن غريبها انه قال لو قال ان دخل داري مثلا احد
فانت طالق فدخلها هو لم يحنث ولو قال من دخل الدار فدخلها حنث وهل من اضافة
البناء ومنه تخصيص احدا وتخرجه منهم ومنها انه لو قال انت طالق ان دخلت
الدار ثم قال لا بل هذه فدخلت الاولى طلقتا معا ولو دخلت الثانية فقط لم تطلق
واحدة منهما ومن صحيح ان لم يكن عرق ولا نباه لم ينتطقوا لم يتكلموا بالعجمية
وحلق جمع حلقة وهو باد وعن ابي عمرو حلقة وحلق بالتحريك فيهما وعن
من الاصمعي حلقة وحلق كبدرة وبدر ومن التهمة الخطة والاهزاء مما يهزأ به وهو
الذي يهزأ كضحكة وضحكة هذا اى خذ هذا الذي ذكرته ثم ابتدأ في امر آخر
فقال وان تم اعراب ويجوز ان بالفتح او هذا باب ثم ابتدأ في باب آخر فيه احدى
انفع من تفاريق العصا مثل يضرب في كثرة المنافع لكثرة منافعها لانها ينتفع
بها عصا فتنكسر فيتخذ منه ساجور فينكسر فيتخذ منه وتد فينكسر فيتخذ منه عران
وهو عود يجعل في انف البختي فينكسر فيتخذ منه تودية وهو عود التصرية
واصله ان امرأة كان لها ابن يجرح لتأخذ ارشه حتى استغنت فقالت
احلف بالمروة ثم بالصفا انك احدى من تفاريق العصا والعديد العدد فاقدم
فاقدم وتعاطى الشيء الاخذ منه والعمياء العماية وهو الباطل والعشواء الناقة
التي لا تبصر قدامها فتخبط كل شيء فقيل لمن ركب امرا من غير بصيرة يخبط خبط
عشواء والتقول والافتراء الكذب والهراء القول الخطاء وبراء بمعنى بريء وهو
مصدر وصف به وهو اى الاعراب الموفاة الدرجة بالفتح والكسر فالفتح على
الموضع والكسر على الآلة الى علم البيان هو العلم بالمعاني الحاصلة عن اعراب المطلع
والكافل والموكل صفات لعلم البيان لان تلك المعاني الحاصلة عن اعراب هي المطلعة
على نكت نظم القرآن الكافل الضامن الموكل المجعول وكيلا به والمعادن مواضع الذهب
والفضة فاستعار لذلك ونكت نظم القرآن المعاني الدقيقة المفهومة منه فالصاد
عنه فالصادف عن اعراب المريد اى وكالمريد والموارد جمع مورد وهو موضع ورود
الماء اى موارد الحيوان ان نعاف ونترك تدنى دعاني من مآرب من الحاجة الشفقة الرقة
والحدب العطف ومن اشياع من تباع والحفدة الخدم جمع حافد ومن انشاء لا اختراع مخترع

التنجز روان كردن
حاجت خواستن راثم

جامع كانه قد احدق به والترتيب وضع كل شئ في رتبته اي منزلته والامد الغاية
واقرب الشئ ادناه ونحاريرهم داهيهم وهذا تصريح منه بافتقار الناس قبل كتابه الى
تعلم العربية بكتاب صالح للتعليم فانشات اي فكان ما تقدم سببا للانشاء والنصاب
من الاصل والمركز الموضع من ايجاز من اختصار عن المخل يفضي لانه لا يكاد يتعلق عليه والتحير
التبيين عن الممل من طوله لانه لا يكاد يتعلق عنه لمقتبسيه اي لمستفيديه يقال اقتبسته
علما وقبسته نارا فاقتبسه وقبل اللغتان معا فيهما ملي بكذا قادر عليه والآها في دليه
هذا الكتاب او للطالب لتقدم ما يدل عليه قال هارا بنه العلامة رحمه الله عليه

فصل في معنى الكلمة والكلام الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع

قال الشيخ املاه قدم الفصل قبل الشروع في الاقسام لكونه طليعا بالمشترك باعتبار ربما
وتقدمه اولى لتقدم الحاجة اليه قبلها لان الكلام في الانواع وتركيبها متوقف على معرفة
الجنس واللفظ ما يلفظ به الانسان قلت حروفه او كثرت وقوله اللفظة ان اراد به اقل
ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا
ينتهي اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ودفع الاحتمال
وقوله الدالة على معنى حد لما لا يدل على معنى كديز فانها لفظة ولا يدل على معنى وقوله
مفرد حد لما يدل على معنى مركب ملفوظ بجزئيه او بجزئه نحو قام زيد وقم واقعد فنحو
هذا ليس بكلمة وقوله بالوضع حد لما يدل على معنى مفرد بالعقل وذلك انا لو سمعنا لفظ
ديز من وراء جدار لعلمنا بالعقل ان متلفظ اللفظة قامت بذات حي فلفظة دالة على معنى مفرد
بالعقل لا بالوضع قوله وهي جنس تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف فالجنس هو الذي
يدخل تحته انواع مختلفة بحقيقة كلية فالكلمة تطلق على الاسم والفعل والحرف فهي جنس
باعتبار حيث لشمولها الكل واحد منها وكل واحد منها نوع اذ حقيقة الجنس موجودة فيه
وهي الكلمة والدليل على انحصار الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسها اولا والثاني الحرف
والاول اما ان يدل على اقتران باحد الازمنة الثلاثة اولا والثاني الاسم وقد علم بذلك حد
كل واحد منها ومعنى قوله في نفسه انه يستقل بالمفهومية والحرف لا يستقل بالمفهومية ومعنى
ذلك ان نحو من والى مشروط في وضعها دالة على معناها من افراده ذكر متعلقها ونحو بيتدا
دينهما وابتداء وانتهى غير مشروط فيه ذلك فقد اورد على ذلك نحو ذو والو واولات والموصولات

وفات وبلى واي وبعض وكل وفوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء فانها
لا تستعمل الا كذلك فيجب ان تكون حروفا والجواب انها وان لم يتفق استعمالها الا كذلك لعارض
لا انها مشروط الا انها غير مشروط في وضعها دالة على ذلك لان وضع ذو بمعنى صاحب والثوم ذكر
المضاف اليه لكونها وضعت لتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس ووضع فوق بمعنى
مكان له علو على غيره فالتزم ذكر المضاف اليه ليتضح المستعلى عليه كما فعل بالنسبة
الى المفضل عليه وكذلك البواقي ونحو عن وعلى والكاف في الاسمية يجب رده الى ذلك بعد
ثبوت الاسمية بخصائصها وان لم يبق هذا التقرير مماراة للباس على ما علم من لغتهم
فيها قوله والكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى نريد بالاسناد اسنادا
له افادة لا اضافة فقط بدليل قولهم هذا زيد قائم فان الاسناد موجود وليس بخبر قوله
ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم والدليل على الحصر فيما ذكر انا علمنا من كلامهم
ما يخبر به ويخبر عنه فسميناه اسما وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا وما لا يخبر به
ولا يخبر عنه فسميناه حرفا واذا عرفنا ذلك من كلامهم تعين ذلك وذلك لان القسمة
ستة اسم واسم وفعل وفعل وحرف وحرف واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف فالاسم
مع الاسم احد القسمين والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المخبر عنه والحرف مع الحرف لا يفيد لعدمهما
جميعا والاسم مع الفعل هو القسم الآخر والاسم مع الحرف لا يستقيم لعدم المخبر عنه او الخبر
والفعل مع الحرف لا يفيد لعدم المخبر عنه فان اورد يا زيد وهو حرف مع اسم وقد افاد
فالجواب ان يا قامت مقام الجملة على قول اكثر النحويين وعلى قول بعضهم ان يا اسم الفعل
فعلى كلا القولين لا يرد على ما ذكرناه وقد اورد على قول النحويين ان الحرف لا يخبر عنه
انه تهافت لان قولكم لا يخبر عنه خبر عنه وكذلك قولهم الحرف احد انواع الكلمة وذلك
كثير وكثر الخبط فيه والجواب ان المراد ان نفس صيغ الحروف مستعملة في معناها لا يخبر
عنها فلا يوجد لفظ من والى مثلا من نوع الحروف مستعملة في معناها وهي مخبر عنها فاندفع
الاشكال وهذا هو الجواب في ان الفعل لا يخبر عنه وقوله وتسمى الجملة يجوز ان يكون بالتاء
والياء وضابطه ان كل لفظين وضعا لذات واحدة واحدهما مونث والآخر مذكر
وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث ههنا احسن لان الجملة مونثة
وهي مخبر عنها ثم اخذ يتكلم على اقسام الاربعة فاولها قسم الاسماء ويسمى هذا النوع اسما

من السمو وهو العلو كانه رفع اذ علا كالعلم عليه او لانه رفع مسماه عنده ذلك الى الاذهان
وعند الكوفيين من السمة وهي العلامة وتصغيره على سُمَيّ وجمعه على اسماء مجمله
واضحاه للبصريين ثم قال في حد الاسم ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران
فالحد لا بد وان يكون مركبا من جنس وفصل فالجنس يحصر المحدود وغيره والفصل
منفصله عن غيره فقوله ما دل على معنى جنس الاسم والفعل والحرف وقوله في نفسه
فصل الاسم والفعل عن الحرف وقوله دلالة مجردة عن الاقتران فصل الاسم عن الفعل
قال الشيخ هذا الحد يرد عليه امور احدها ان الغبوق والصبوح لا يدخل في
هذا الحد لدلالته على الزمان وهو من قبيل الاسماء بالاتفاق والجواب انه لا يدل على زمن
من الازمنة الثلاثة وانما يدل على الزمان الذي هو اول النهار وآخره وقد قيدنا الزمان
بالماضي والحاضر والمستقبل فيجب دخوله في الحد فان قيل فالافعال المضارعة
لا دلالة لها على احد الزمانين بعينه فهي تحتمل الحال وتحتمل الاستقبال كالغبوق
والصبوح في احتماله بالنسبة الى الازمنة الثلاثة فلتكن كالغبوق والصبوح
فتدخل في حد الاسماء وهي افعال بالاتفاق والجواب ان الفعل المضارع يدل على احد الزمانين
ولا ينطق العربي ولا من يتكلم بكلامه الا وهو قاصد بدلالته على احد الزمانين وانما اتى
ان دلالته مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع فيتوهم انه لا دلالة
له وليس كالغبوق والصبوح فانه لا دلالة لها على احد الازمنة الثلاثة البتة لا بالتعيين
ولا بالاشتراك وانما احتمالها للازمنة احتمال وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات
الوجودية قال الشيخ واشكل ما يرد على هذا الحد الافعال التي لا تتصرف مثل نعم
وبئس وليس وحبذا وعسى فانها تدل على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها تحت
الاسم وهي افعال عند البصريين والجواب ان هذه الاشياء دالة على الازمنة في اصل الوضع
دلالة تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها والالفاظ اذا اخرجت عن دلالتها الاصلية
لغرض امر من الدلالة لا يخرجها ذلك عن حدها واعرابها الا ترى انك اذا قلت بعت
وانت تريد الانشاء فانه لا دلالة لها على زمان اصلا ومع ذلك فانك تحكم بانه فعل
ماض ولذلك اذا قلت ما احسن زيدا فانك تقول ما مبتدأ واحسن فعل ماض وفيه فاعل
وزيد مفعول بوقوع الفعل عليه ولا يصح ذلك الا لانه في الاصل كان فيه لذلك والا فهو بعد

بعد ايراده للتعجب لا يفهم منه هذا المعنى اصلا اذ ليس لك غرض في ان تخبر بان شيئا احسن
زيدا بل تقصد الى التعجب لا غير وانما ذلك شيء يقتضيه اصلا له ثم نقل عنه الى هذا المعنى
فبقي اعرابه بعد النقل الى هذا المعنى كما كان في الاصل ولذلك قول من يقول ان اصله الاستفهام
او اسم موصول ومن ثم كان المجاز لانه لا يلزم من كل مجاز ان يكون له حقيقة ولما
قامت الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا التقدير احق لثبوت مثله وكذلك
اذا قلنا ضارب فانه يدل على معنى في نفسه من غير زمان وقد تستعمل دالا على الزمان
كقولهم مررت برجل ضارب زيدا ومع ذلك فلم تخرجه عن الاسمية لان اصل وضعه
لا دلالة فيه على الزمان فكذلك هذه الافعال اصل وضعها الدلالة على الزمان ثم استعملت
لمعانيها الخاصة مجردة عن معاني الزمان فلا يخرجها ذلك عن حقيقة الفعلية كما لم
يخرج ضاربا دلالته على الزمان عن حقيقة الاسم وقد اورد على حد الاسم قولهم
المستقبل والماضي ونحوه فانها تدل على الحدث والزمان فاجيب بامرين احدهما ان
المستقبل والماضي يراد بهما نفس الزمان فاذا قيل للفعل مستقبل فالمعنى مستقبل
زمانه ثم حذف للكثرة الثاني سلمنا انه للفعل لكن لا دلالة له على الزمان بالوضع وانما
لزم الزمان المستقبل من حيث المعقول كقولك الاستقبال والمضي والانتظار ونحوه ان
المستقبل انما دل على ما يدل قولك متعلق الاستقبال فلو كان له دلالة على الزمان لكان
للاستقبال والكلام على قولهم في نفسه الضمير فيما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه
كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج ولذلك في الحرف ما دل على معنى
في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه ومن قال الضمير
في نفسه يرجع الى ما دل اي اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها
في دلالته بافراده بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة في دلالته على كمال معناه فوردي
يرد عليه ان لا تستعمل بهذا المعنى وان المقابل وهو الحرف لا يجري فيه النقيض فانه
اذا قيل الحرف ما دل على معنى في نفسه غيره بعد ان يجعل في غيره تتمة لقولك ما دل
فيكون المعنى ما دل غيره اي بلفظ آخر معه على معنى واذا جعل في غيره صفة لمعنى
كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه فتطابق الحدان في مفهوم

التنابل قال صاحب الكتاب وله خصائص قال الشيخ الفرق بين الحد والخاصة ان
الحد لا بد وان يكون في جميع آحاد المحدود والخاصة هي التي يكون في بعض آحاده
خاصة قوله منها جواز الاسناد اليه يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه
بان يقع مبتدأ وما هو في معناه لان اصل وضعه لان يخبر به وعنه واختص
بلام التعريف ليختص فيعتد الاخبار عنه وقول الشاعر ما انت بالحكم الترضي
حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل وبحو مردود لا يعتد به كانه لما
راى اللام ههنا بمعنى الذي وصلتها ما يوصل به قال الشيخ لان الالف واللام منزلة
منزلة الصفة والدليل على انها بمنزلة الصفة انك اذا قلت رجل ثم قلت الرجل
فلولا معهود بينك وبين المخاطب لم يكن ذلك كلاما والصفات لا يكون الا للاسماء
فالدليل عليه ان العرب وضعت من الاسماء وضعا وهو لونها مخبر عنها وبها ووضعت
ما سموا ما اعني من افعال وضعا خاصا فلم يحتج الى ذلك فيه وانما اختص بالجر
لان المضاف اليه مخبر عنه من حيث المعنى والافعال وضعت ليخبر بها لا عنها فلو
اضيفت اليها لاخرجتها عن وضعها من اصلي والتنوين ايضا من الخواص كما ذكر ومن اضا
لذلك الا انها يضاف الى الفعل بتاويله بالمصدر قال صاحب الكتاب ومن اصنافه
من اسم الجنس وهو ما علق على شيء وعلى كل ما اشبهه قال الشيخ هذا الحد مدخول
فان المعارف كلها غير العلم يدخل في هذا الحد اذ تصلح للشيء ولكل ما اشبهه
والصحيح ان يقال ما علق على شيء لا بعينه قوله وينقسم الى اسم عين واسم
معنى نعني باسم العين ما يقوم بنفسه كرجل ونعني باسم المعنى خلافه كعلم فانه
لا يقوم بنفسه وهي عند النحويين مسماة بالمعاني ولا يسمونها صفات قوله وكلاهما
ينقسم الى اسم غير صفة واسم هو صفة نعني بكليهما اسم العين واسم المعنى فالاسم غير
الصفة من اسماء الاعيان رجل وفرس ومن المعاني علم وجهل والصفة من اسماء الاعيان راكب
وجالس ومن غير الصفة المعاني مفهوم ومضمر ونعني بالصفة ما وضع لذات باعتبار
معنى هو المقصود ومن اسم غير الصفة بخلافه فيحصل من ذلك اربعة اقسام مثل لكل
قسم بمثالين قوله ومن اصنافه من اسم العلم ثم قال ما علق على شيء بعينه غير متناول
ما اشبهه لو اقتصر على قوله ما علق على شيء بعينه لدخلت عليه المعارف كلها فميز

بقوله غير متناول ما اشبهه وهذا انما يورد لورود الداخل عليه في حد اسم الجنس ثم قال
ان العلم ينقسم الى ثلاثة اقسام الى اسم والكنية واللقب والدليل على حصرها انه
لا يخلو هذا العلم اما ان يكون مضافا الى اب او ام او لا فان كان فهو الكنية وان لم يكن
فلا يخلو اما ان يكون فيه دلالة على مدح او ذم او لا فان كان فهو اللقب والا فهو
الاسم قوله وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل ظاهر كلامه ان العلم ينقسم
الى ما هو آخر وهو كونه منقولا ومرتجلا فالمفرد ما كان من كلمة واحدة والمركب ما كان
اكثر من ذلك وهو لا يخلو اما ان يكون بينهما رابطة قبل التسمية او لا فان كان بينهما ارتباط
قبل ذلك فلا يخلو اما ان يكون ارتباطا جمليا او لا يكون فان كان جمليا فهو نحو برق نحره
وتأبط شرا وذرى حبا وشاب قرناها وما شاكله وان كان غير جملي فهو تركيب
من اضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو نحو بعلبك ومعدي كرب وهو
التركيب المذكور في باب منع الصرف وقول الشاعر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم
فديد الحلو يزيد اما ان يكون منقولا من نحو قولك يزيد المال او المال يزيد فان كان من الاول
فهو مفرد ووجب ان يعرب اعراب المفردات ولم ينطق به ههنا ذلك فدل على انه منقول
من الثاني فيكون جملة والجملة اذا سمي بها وجب حكايتها والدليل على وجوب حكايتها ان
كل اسم علم مركب جملة بعد التسمية في الاعراب والبناء كحكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع
وهو قبل التسمية جملة من حكاية ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان المقتضي للاعراب مفقود وذلك
ان المقتضي للاعراب اعتوار المعاني المختلفة على المفردات والجملة ليست كذلك ووجه ثان
وهو ان المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها لان السبب الذي في التسمية بامثال
هذه الجمل اتصاف الشخص بما ينبئ عنه هذا الاسم ولو اعربت لخرجت عن صورة الجملية ووجه
ثالث وهو انه يتعذر اعرابها لانها لو اعربت لم تخل اما ان يعرب الاول او الثاني او هما جميعا
وباطل اعراب الاول لانه في المعنى بمثابة الزاء من زيد ومن اعراب لا يكون وسطا وباطل اعراب
الثاني لانه يؤدي الى ان يكون الاول معربا مبنيا وباطل اعرابهما لان اعرابا واحدا من وجه واحد لا يستقيم
ان يكون لشيئين وقوله بني يزيد لا يحسن ان يكون بدلا لان البدل هو المقصود بالذكر ولو جعلته
بدلا لاحتاج الى موصوف متقدم وهو من اخواله وما يقوم مقامهم واحتاجه الى هذا التقدير المتلح
مع الاستغناء فتعين ان يكون صفة وقد يجوز البدل على قبحه وقوله علينا لهم فديد

جملة في موضع المفعول الثالث لنبئت وظلما مفعول من اجله والعامل فيه ليهم او معنى
قوله لهم قد يب اى تبدون لاجل ظلم اى يصيحون وقد يكون منصوبا على الحال على
ضعفه ضعها الاول العامل معنى فعل وقد اجيز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا بمعنى ظالمين ويكون
ما بعده كالتفسير له وكان بحر بن بحر له بريق فقيل برق بحر فغلب وتابط
شرا جعل سيفه تحت ابطه يوما وخرج فسئلت عنه امه فقالت لا ادرى
الا انه تابط شرا وخرج فسمى تابط شرا وذرى حبا كان يذرى حبا فغلب
عليه ذلك قال ان لها مركنا ارزبا كانه جبهة ذرى حبا وشاب قرناها
سميت بذلك لقول الشاعر في ابيها كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها
تصر وتحلب اى بنى التى شاب قرناها اى شاب جانبا راسها في الصر والحلب
كعادة الراعيات فغلب عليها ذلك وقول بعضهم انه منقول بنيت اخوالى بنى تزيد بالتاء
تقطع عنه وتبح بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية
وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية مثنا بالياء والثانى ان تزيد بالتاء في كلامهم
مفرد لا جملة قال يعثرن في حد الظبات كانما كسيت برود بنى تزيد الاذرع
فاستعماله كالجملة خطاء ومثل يزيد في الجملة ما انشد ثعلب بنو يدر اذا مشى وبنو
يهود على الحشى وعمرويه وسيبويه فيه وجهان اكثرهما البناء على الكسر كانهم
اجروه مجرى الصوت لما اشبهه او لما كان عجميا لا معنى له عندهم او لبعد قوانين
التركيب مع بلا عجمى وبناء مع العرب واليه اشار سيبويه والثانى ان يعرب اعراب بعلبك قال جار الله العلامة والمنقول على ستة انواع قال الشيخ المنقول
ما كان موضوعا الشئ قبل ذلك ثم سمى به والدليل على حصره في ستة انواع انه لا يخلو
اما ان يكون منقولا عن مفرد او لا والثانى هو القسم السادس وهو المركب على اختلاف
انواعه كقولك تابط شرا وذرى حبا وشاب قرناها وعبد الله وشبهه وان كان منقولا عن
مفرد فلا يخلو ان يكون صوتا او لا الصوت هو القسم الخامس كببة وان كان غير صوت
فلا يخلو اما ان يكون صفة او لا فان كان اسما فلا يخلو ان يكون صوتا فهو القسم الثالث
وان كان غير صفة فلا يخلو ان يكون اسم عين او اسم معنى فان كان اسم عين فهو القسم الاول
وان لم يكن فهو القسم الثانى والفعل هو القسم الرابع والحرف لم يجد فلم يذكره وبالله

اسم صنم فاعلة من نال ينال او ينول وابابا مصدر في الاصل من آبه اوبا وابابا
اي اخطاء ولا يجوز ان يكون من أبش مقلوب يبش لان مصدر المقلوب انما ياتي على الاصل
ولولا ان اصل أبش يبش للزم ان يقال آش وفي العرب شمر قال فهل انا ماش
بين شط وحيه وهل انا الا من حي قيس بن شمرا وهو غير منصرف باتفاق النحويين
ويقال كشب الرجل اذا مشى مشيا متقاربا خطاه وهو منصرف عند سيبويه واكثر
النحويين خلافا لعيسى بن عمر النحوي وسنذكر مذهبه فيما بعد وقوله عن امر كاصمت
قال الشيخ وهو اسم لبرية معروفة من صمت يصمت واستشهاده بالبيت يستقيم
على وجهين احدهما ان فعل يجيء على يفعل ويفعل والوجه الثاني ان يثبت صمت يصمت
ولا يستقيم على غير ذلك وقول بعضهم يجوز ان يكون اصله أصمت ثم غير اثباتا لباب
يفعل يثبت واصله ان رجلا قال لصاحبه فيها اصمت تخويفا فسميت به وقد قيل ان
دخول اصمت علم على كل مكان قفر كاسامة وان كان وحشي في اصله بمعنى خلاء وهو
ولا يخرج بذلك عن ان يكون اصمت علما منقولا كيزيد او مرتجلا كجاد وثان ونحو من المضاف
قول الشلي اي الكلاب كلبة او كلابا يلوقه ماتئى اي الكلبة ورات ابيضا مع
بها اي بوحش اصمت واضمره لانه معلوم في المعنى لا الشلي او لبانات تراوح في اصلها
اي داي في ظهورها اعوجاج ويجوز ان يكون وحش اصمت لكل مكان قفر بمعنى
مثل وحش اصمت وكذلك بلدا اصمت وبلدة اصمت وقوله على اطرقا باليات الخيام
الا الثمام والا العصي قال الشيخ قبله عرفت الديار كرقم الدوي يزبره
الكاتب الحميري على اطرقا فاطرقا اسم لبقعة معروفة ايضا يقال اصله ان رجلا
قال لصاحبيه فيها اطرقا تخويفا فسميت به باليات الخيام حال من الديار والا الثمام
استثناء منقطع والا العصي معطوف عليه وبعض الناس ينشد باليات الخيام يجعلونه
مبتدا وبعضهم ينشد الا الثمام والا العصي بالرفع وليس بصواب وانما يجوز على
وجهين احدهما انه يجوز الاتباع على المعنى دون اللفظ فيقول اعجبني ضرب زيد العاقل
بالرفع والثاني على قولهم ما جاءني احد الا حمار على اللغة التميمية فقوله باليات
الخيام مرفوعة من حيث المعنى كانه قال باليات خيامها تبلى وقوله الا الثمام على
اللغة التميمية واتباعا على ان الا بمنزلة غير وكل ضعيف اتا اعجبني ضرب زيد العاقل

فلان زيد أخوك والتوابع إنما تجري على متبوعاتها على حسب إعرابها وأما أجاز في أحد
الإجادة فلان ذلك إنما ثبت في النفي مع أنه ضعيف لأن الجماد ليس من جنس من أحدين فلا يكون
بدلا لا بعضا ولا كلا ولا اشتمالا لأن بدل الاشتمال إنما يكون فيما بينه وبين المبدل منه
ملابسة وهذا ليس كذلك فصار بمثابة بدل الغلط فلا يخفى سقوطه وأما كون
الاستثناء غير مشترطه في الفصيح أن يكون تابعة لجمع منكر غير منحصر وذلك معقود
ههنا ويرد على استشهاده بأطرقا أن كل تقسيم صحيح ذكرت فيه أنواع باعتبار
صفات مصححة للتقسيم يجب أن يكون صفة كل قسم منتفية عن بقية الأقسام وإلا
لم يصح التقسيم باعتبارها ومثال ذلك أنك إذا قلت الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان
فيجب أن تكون الحيوانية منتفية عن القسم الآخر وهاهنا التقسيم قد ذكر فيه المركب
فيجب أن يكون التركيب منتفيا عن بقية الأقسام فتمثيله بقوله أطرقا في غير قسم
المركب ليس بمستقيم وببة حكاية صوت الصبي يقال إن أمه قالت وهي ترقصه
طفلة لأنكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبه تجب أهل الكعبه
فغلب عليه قال جار الله العلامة والمرتجل على ضربين قال الشيخ النباتي
ما كان على قياس كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك فغطفان نظير نزوان
وعمران نظير سرحان وحمدان نظير سكران وفقعس نظير جعفر وإن صح
ما قيل من فقعس فقعسة أي ذل كان منقولا ونظير جنتف عنسل وحجفر والشاذ
نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة أما محبب فقياسه الإدغام لأن
كل مفعل عينه ولامه من جنس واحد يجب إدغامه فكان يجب أن يقال محب وأما
موهب وموظب فكان ينبغي أن يقال بالكسر لأنه ليس في كلام العرب مفعل فاؤه واو ومكوزة
كان يقتضي أن يقال بالألف لأن كل مفعلة عينها واو أو ياء يجب قلبها ألفا وحيوة تقتضي
أن يكون حية لأنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء
وأدغمت فيها وموظب اسم مكان قال صاحب الكتاب وإذا اجتمع للرجل اسم
غير مضاف ولقب إلى آخر الفصل قال الشيخ لما ذكر العلم وهو علم شرع يتكلم
في أحكام العلم وكان ينبغي أن يذكر ما بعد هذا الفصل عقيب ذكره العلم لأنه منه
وإنما فصل بينهما بهذا الفصل لأن هذا الحكم لا يكون للعلم المذكور بعد فلما كان بعينه

وبين من ذكل ملامة ذكر عقيبه قال الشيخ ذكر اللقب مطلقا والمراد به اللقب الذي
هو غير صفة لأن من ألقاب الصفات لا يضاف إليها موصوفاتها وسنذكر تعليله
امتناع إضافة الصفة إلى موصوفها والموصوف إلى صفته في المجرورات وقوله
تقييد اعتمادا منه على التمثيل فإنه لم يمثل إلا بغير الصفات وقوله أضيف
فاسم هو جب من إضافته كما إذا قيل الفاعل يكون مرفوعا وهو ظاهر من كلام المص
وقد أجاز الزجاج من اتباع ذوي النون قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع
وهو رجل كان صحح الكثيين فلقب بذلك وقد جاء ابن قيس الرقيات منونا
فيكون عطف بيان أو بدلا فيكون ترك تقييده إنما اعتمادا منه على ظهور الوجه
من غير ذكر الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنده وأما أنه
مذهبه ووجه إشكاله أنهما اسمان لذات واحد فتعذر إضافة أحدهما إلى مرادفه
دليله أنا نقوم على منع إسناد الشيء أو شبه من إسناد وشبهه وسبب من امتناع أن
من إضافة لغرض تخصيص من الأول وتعريفه فإذا كانا لشيء واحد تعذر أن يتخصص
أحدهما بالآخر أو يتضح ووجه صحة من إضافة في هذا الكلام أمران أحدهما أن
اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ ويطلق ويراد به المدلول دليله قولك
ذات زيد بذات للمدلول وزيد للفظ فكذلك يجوز أن يقال أن زيدا قصد به
ههنا قصد الذات وبطة قصد به قصد اللفظ فكأنه قال مسمى هذا اللفظ
الذي هو لقبه بطة وهذا من اعتبار تغاير المدلولان فيه فيصح من إضافة
فيصير بمثابة قولك غلام زيد والوجه الآخر أنه لما توهم التنكير في زيد عند
قصد إضافته للاختصاص صار بمثابة قولك كل وغلام فأضيف للتبيين
أو للتعريف كما أضيف كل وغلام وهذا يشبه باب زيد المعارك من حيث أنه إنما
للعلم إلا أن هذا الاسم أولى وذلك ضعيف باتفاق ولزم عنده من إضافة إضافة
من اسم إلى اللقب ولا يجوز العكس لأن اللقب إنما يكون لقبا عند اشتهاره وإضافة غير
ما اشتهر إلى من اشتهر هو الوجه فقوله ولو كان مضافا أو كنية أجرى اللقب على
من اسم فقيل هذا عبد الله بطة وهذا أبو زيد قفة قال الشيخ يتعين الوجه
النباتي إما عطف البيان وإما البدل ويتعذر من إضافة ووجه تعذرها أنك

انك لو اضفت لم تخل اما ان تضيفهما او احدهما وكلاهما باطل وبيان تعذر اضافتهما من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما من حيث اللفظ فلان حق المضاف ان يعتوره الاعراب لاختلاف العوامل فاذا اضفتهما جميعا في موضع الرفع فيجب ان ترفعهما جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار العامل فيكون الثاني مرفوعا او مخفوضا وهو ممتنع واما من حيث المعنى فهو ان من الاسم انما يضاف الى من الاسم المعرفة لتعريفه فيتعذر اضافتهما جميعا الى الاخر لكون الثاني لا فائدة فيه اذ اضافة الاول الى الثالث يستغنى بها عن الثاني ووجه ثالث وهو ان الشيئين انما يضافان بواسطة من الاشتراك بحرف العطف ولو جيء بحرف العطف فيها لاستغنت العلمية ولا يجوز اضافة الاول لانه بعض من الاسم وبعض من الاسم لا يضاف وكذلك الثاني قوله وقد سموا الى اعوج فحل من الخيل كان لكندة اشهر خيلهم واكثرها نسلا واليه تنسب بنات اعوج ومن اعوجيات ولاحق الخيل كثير لمعوية وعلي وريد الخيل من عندهم فحل من ابل كان للنعمان بن المنذر وعليان لكليب بن وايل وقطة عنتر مشهور في المثل فتح الله معزى خيرها خطة وهيلة كذلك وضمران كلب للنابغة وكساب كلب للبيد قوله وما لا يتخذ الى اخره قال الشيخ من الفصل يرد اشكالا على حد العلم هو الموضوع لشي بحقيقة غير متناول ما اشبهه وهذا الموضع لشي ولما اشبهه فقد فقدت منه حقيقة العلمية واجيب عن ذلك باجوبة منها انه وضع للجنس باسره واذا كان موضوعا للجنس باسره وهو غير متناول ما اشبهه ولو كان من ذلك لكان الجواب مستقيما وانما لم يوضع للجنس بكماله ولم يوضع لكل واحد من احاده فاذا وضع لكل واحد من احاده فهو وجه من اشكال والجواب المرضي فيه ان يقال ان العرب وضعت مثل هذه الالفاظ وعاملتها معاملة العلمية في منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى ومنع من الالف واللام ومن اضافته فلا بد من التحمل في تقدير ما علما فقال سيبويه كلاما معناه ان هذه الالفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود في الذهن بيتك وبين مخاطبك واذا صح ان تضع اسما بالالف واللام للمعهود الذهني فلا بعد ان تضع العلم له قال اذا قلت هذا اسامة فكانك قلت هذا الذي من صفته كيت وكيت يعني في الذهن وهو الذي اراده جار الله

كلام الشارح

الزمخشري

العلامة بقوله فاذا قلت ابو براقش فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت واذا تحقق انه لمعهود في الذهن فاذا اطلقوه على الواحد في الوجود فانما ارادوا انه للحقيقة المعقولة في الذهن وصح اطلاقه على الواحد لوجود الحقيقة وها التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه والاشتباه في ان الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الوجود اطلق لغير ما وضع له لانا علمنا انهم عاملوا من في التسمية معاملة المتواطي بدليل قولك اكلت الخبز وشربت الماء واسامة والمعهود واراد الجنس باطلاقه وبدليل صحة قولك الانسان حيوان ناطق فالحد للذهني وشرط صحته على الوجود في اما المطابقة كل منها اللائق في المعقولية واما على التوهم انهما الامر واحد والفرق بين قولك اسد واسامة ان اسدا موضوع لواحد من احاد الجنس في الجنس اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار اصل الوضع قوله ومن هذه من اجناس ما له اسم جنس واسم علم يعني بالاجناس من الاشياء التي لا تتخذ ولا تولف منها ما له اسم جنس واسم علم فاسد اسم جنس موضوع لواحد باصل وضعه واسامة علم للحقيقة على ما تقدم وقوله ومنها ما لا يعرف له اسم غير العلم كجوابن مرض وحمار قبان قال الشيخ استغنوا باسم العلم عن اسم الجنس لما علموا انه يوضع للواحد باعتبار الحقيقة فيصير مؤديا في المعنى ما يؤدي به اسم الجنس باعتبار الوجود فاستغنوا به عن اسم الجنس وكما وضعوا للاعلام من الادميين اسما وكنية وضعوا لهذا ايضا اسما وكنية والمضاف اليه في هذه من اعلام كلها معتد في كلامهم علما فيعامل معاملته في منع الصرف ان كان فيه علة اخرى ومنع اللام الا ان يكون شيء فيه دخلة اللام كانهم لما اجروه بعد العلمية مجرى المضاف والمضاف اليه في من الاعراب وهو معرفة قدروا الثاني علما ليكون على قياس المعارف في من اصله الذي اجرى مجراه اذ لا يضاف معرفة الى نكرة فلذلك منع صرف قترة في ابن قترة ونحوه ومنعت اللام في طبق في بنت طبق ونحوه وان لم تقع على انفراده مستعملا علما ولذلك قال تعالى وان تميما وافتخار بشعد منا بما لا يوى منهم بعود والحد كام حبين لم ير الناس عيرما

وغاب جبين حيث غاب بنو سعد وقولهم بنات براوبر هي بنات أوبر وهو علم لضرب من الكماة وأم الجبين قال ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات
براوبر وقال الوترى البيحة يوحى كالقرنبي الى بنيبه كحصا المليلو يقول المختلون
عروش تيم شوى أم الجبين وابن قبل اما على انه اصل كام الحارث كأنهم وضعوهما
معا واما على تأويل النكير كالوتد واما على الضرورة وقال الكوفيون اللام زائدة
ابو براقش طائر يتلون قال كأبي براقش كل يوم لونه يتحول ومنه يرقشت الشئ
اى لونته وابن داية الغراب قال شاعرهم ولما رأيت النسر عز ابن داية وعشش
في وكريه جاشت له نفسي لما كان يقع على داية البعير كثيرا سمي بذلك وابن
قترة حية قصيرة خبيثة وقيل بل هو افعى وبنت طبق حية اذا نامت كانت
كالطبق وهاهنا كواعز الداهية فقالوا احدى بنات طبق وابن مقرض قتال الحمام
وأم دباح وحمار قبان دويبة قال يا عجبا بالعدوات عجبا حمار قبان يسوق أرنبا
وابو صبيرة طائر يشبه لون الصبير وأم رباح طائر في ظهره حمرة يأكل العنب
قوله وقد اجروا المعاني في ذلك مجرى الاعيان قال الشيخ وضعوا للاعيان اعلاما
ووضعوا للمعاني اعلاما وهي بمنزلتها في باب اسامة لانه يصلح لكل فرد منها
باعتبار ما تقدم قوله فسموا التسبيح بسبحان قيل هذا ليس مستقيم وبيانه ان
سبحان ليس للتسبيح لان التسبيح مصدر سبح ومعنى سبح قال سبحان الله فمدلوله
لفظ ومدلول سبحان تنزيه الرب فتبين انه ليس اسما للتسبيح واجيب بانه لو
لم يرد التسبيح بمعنى التنزيه لكان لذلك واما اذا ورد فلا اشكال والذي يدل
على انه علم قول الشاعر قد قلت لما جاءني فخره سبحان من علقمة الفاخر
ولولا انه علم لوجب صرفه لان الالف والنون في غير الصفات انما تمنع مع العلمية ولا
يستعمل سبحان علما الا شاذا واكثر استعماله مضافا واذا كان مضافا فليس بعلم
لان الاعلام لا تضاف وهي اعلام لانها معرفة والمعرفة لا تضاف وقيل ان سبحان
في البيت حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ
به وقبلنا سبح الجودي والجمد منصرف عند سيبويه للضرورة قوله والمنية
شعوب يدل على كونه علما امتناع صرفه ولا يوثر التانيث المعنوي في منع الصرف

منع الصرف الا مع العلمية وامتناع اللام ومن اضافة وقوله وام قشعم يدل على كونه علما امتناع
دخول اللام عليه لا تقول ام القشعم ولو لم يكن علما لعرف باللام كما قيل ابن لبون وابن
اللبون قوله والغدر يكيسان التولج كالقول في سبحان قوله والمبرة برة
قال نحن اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والدليل على
كونها علما منع صرفها وليس فيها الا التانيث والتانيث لا يعتبر في منع الصرف الا
مع العلمية لشعوب قوله والفجرة فجار يدل على ان فجار علم ان مدلول الفجرة والفجرة
معرفة فوجب ان يكون فجار معرفة واذا كان معرفة فتعريفه اما ان يكون بالاداة او بالقصد
والاداة معدومة فوجب ان يكون بالقصد وهو الذي نعني به العلمية ووجه آخر وهو ان
فعال المبني الذي ليس بصفة احترازا من لزبات الاعلام كحذام وقطام ومن ذلك
فوجب ان يكون علما اذا امكن واما على لغة بني تميم فواضح وقولنا الذي ليس بصفة
احترازا من الصفة كقولك فساق فانها ليست باعلام قوله والكلية بزوبر يدل
على كونها علما منع صرفها وليس فيها الا التانيث المعنوي فوجب ان يكون العلمية معه
ولا يجوز ان يكون زوبر منونا كما صرفاه للضرورة لانه لو كان لذلك لكان ممنوعا من
غير علة وهو لا يجوز بالاتفاق وانما موضع الخلاف فيما اذا كان فيه علة واحدة
وبيان انه يلزم ان يكون ممنوعا بغير علة ان التانيث المعنوي مشروط في كونه
علة العلمية فاذا قدرنا انتفاء العلمية زال كون التانيث علة لزوال شرطه وحده
وهو ابن احمر وان قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت علي بزوبرا وبعده
قوله اذا ما دعوا كيسان اذا كنت في سعد وانت منهم غريبا فلا يغررك خالك
من سعد فان ابن اخت القوم يصغي اناؤه اذا لم يزاحم خاله باب جلد قوله وقالوا
في الاوقات الى آخره قال الشيخ وضعوا للاوقات اعلاما كما وضعوا للمعاني الموجودة
وان لم يكن من الاوقات شيئا موجودا اجراء لها مجرى الموجودة ثم مثل بغدوة والدليل
على انه علم قولهم شبر على فرسه غدوة فغدوة غير منصرف ولو لم يكن علما لوجب
صرفه اذ ليس فيه الا التانيث اللفظي والتانيث اللفظي بالتاء لا يمنع الا مع العلمية
وقد تستعمل نكرة فتعرف باللام كغيره واما بكرة فقد استعمل معرفة ونكرة كما استعمل
غدوة الا انه لم ينصرف كتصرف غدوة فلا تقول شبر على فرسك بكرة والبكرة لانها غير متصرفة

ومعنى قولنا متصرفة انها تستعمل ظرفا وغير ظرف وغير المتصرفة لا تستعمل الا ظرفا
واما سحر فيستعمل معرفة ونكرة فاذا استعمل نكرة كان متصرفا واذا استعمل معرفة كان غير
متصرف والذي يدل على انه علم قولهم خرجت يوم الجمعة سحر غير منصرف وليس
فيه ما يمنعه من الصرف الا ان يقدر العلمية مع العدل ولو قيل انه مبني لتضمنه معنى
الالف واللام لم يبعد من الصواب كما ان امس على لغة اهل الحجاز مبني لتضمنه معنى
الالف واللام ولا يكون علما على هذا لان العلم انما يكون علما بالقصد لا بتقدير حرف التعريف
واما غدوة فتستعمل معرفة ونكرة واذا استعملت معرفة امتنعت من الصرف للتانيث
للتانيث والتعريف وامتنع تنوينها باللام واذا استعملت نكرة صرفتها وجاز تعريفها
باللام ووضع من اعلام للاوقات لو وضعها في باب اسامة لا لو وضعها في باب زيد
وعمرو لانها يصح استعمالها لكل فرد من الاوقات المخصوصة كما يصح استعمال اسامة
لكل فرد فرد من الاسد ولو كانت من باب زيد لاختصت بواحد واحتاجت في
الثاني الى وضع ثان ووقع في بعض النسخ وقالوا في من اعداد ستة ضعيف لانه
وثانيه ضعف اربعة والظاهر انه كان اثنته ثم اسقطه لضعفه ووجه اثباته
ان ستة مبتدا فلولا انها علم لكنت مبتديا بالنكرة من غير شرط وايضا فانها مراد
بها كل ستة فلولا انها علم لكنت مستعملا معرفا نكرة في الاثبات للعموم واذا كان
علما وجب منع صرفه ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاعداد كلها
اعلاما اذ ما من نكرة الا يصح استعمالها كذلك في مثل رجل خير من امراة وهو باطل ويلزم
ان يمنع الصرف في امراة في رجل خير من امراة وفي تمرة وجرادة في قولهم تمرة خير من
جرادة والمسموع خلافه وانما صح الابتداء لكونه بمعنى كل تمرة ودلك جاز في كل نكرة
قامت قرينة على ان الحكم غير مختص بفرد منها حتى جاء ذلك في غير المبتدا مثل قوله
سبحانه علمت نفس ما احضرت ونحوه قوله ومن الاعلام الامثلة التي يوزن بها في قولك
فعلان الذي مؤنثه فعلى وافعل صفة لا ينصرف قال الشيخ هذه الامثلة انما وقعت
في اصطلاح النحويين وضعوها لموزوناتها اعلاما على طريق الايجاز والاختصار
وهي في الاعلام لموزوناتها بمنزلة باب اسامة على قولهم ان تجعلوا ما ان تستعمل وزنا
للافعال على حدتها او لغير ذلك فان استعملت للافعال كان حكمها حكم موزوناتها في قول

استعمل حكمه كذا وكذا واذا وقعت لغير من افعال فلا تخلو اما ان توضع لجنس ما
يوزن بها اولا فان وضعت لجنس ما يوزن بها سواء كانت للاسماء او الاسماء من الافعال
كان حكمها حكم نفسها فان كان فيها ما يمنع الصرف منعت وان لم تستعمل لجنس ما يوزن
بها فلا تخلو اما ان توضع في الكلام كناية عن موزوناتها اولا فان وقعت كناية
عن موزوناتها كان لها حكم موزوناتها لا حكم نفسها على الاكثر وان لم يكن كذلك
وكان موزوناتها مذكورة معها كقولك وزن قائمة فاعلة فللنحويين فيه مذهبان منهم
من يجريه مجرى الاول فيجعل له حكم نفسه ومنهم من يجعل حكمها حكم الثاني فنقول
على المذهب الاول وزن قائمة فاعلة لان فيه علتين العلمية والتانيث وهو مذهب
صاحب الكتاب ونقول على المذهب الثاني اي على الاكثر وزن فاعلة مصروفا
لان موزونه مصروف وقال صاحب الكتاب في تمثيله فعلان الذي مؤنثه فعلى
وافعل صفة لا ينصرف فوصف فعلان بالصفة التي تمنع موزونه الصرف ليخبر
عنه بقوله لا ينصرف اذ غرضه ان يبين كيف استعمال هذين الوزنين في كلام النحويين
وكذلك تقييده افعل بكونه صفة واخبر عنهما جميعا بخبر واحد واستغنى به عن
خبر الآخر فيقدر مثله للاول فلو قال فعلان الذي يدخله الهاء ينصرف
لكان مستقيما الآية وقع من اول في كلامهم اكثر فلذلك خصصه ايضا ووجه من اول
مفرداته لما كان علما باعتبار الجنس كاسامة وجب اجراؤه على كل واحد من مفرداته
كما يجري اسامة فاذا اطلقته على واحد من مفرداته كان علما كما اذا اطلقت
اسامة على واحد من الاسد كان اسما علما له ووجه المذهب الثاني هو ان باب
اسامة في جريه علما على كل واحد من المشكلات التي يتحير فيها الافهام لكونها في
المعنى نكرة وحكمها حكم الاعلام حتى احتيل في اشتقاقها بان قدرت اعلاما للحقائق
المعقولة وصح اجراؤها على الآحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا ان العرب منعت صرف
اسامة عند جريه على الواحد لم يثبت في انه نكرة واذا كان باب اسامة خارجا
عن باب الاعلام فاذا وضع النحويون الفاظا اعلاما فاعطاؤها حكم الاعلام الغالبة
اولى من اعطائها حكم اسامة الخارج عن القياس فعلى هذا لا يكون افعل في قولك وزن
اصبع افعل علما ويرد على هذا انه اذا لم يكن علما وجب ان يكون نكرة فيجب ان

يقال وزن طلحة فعلة اذ ليس فيه ما يمنع الصرف اصلا لان العلمية مفقودة وتاء التانيث شرطها في التاثير العلمية فلا علة ههنا والجواب عنه ان يقال هذا وان لم يكن علما فليس اللفظ مقصودا في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه فاجري مجرى موزونه ومما اورده سيبويه كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف وقال قلت له يعني الخليل كيف تصرفه وقد قلت لا اصرفه فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت انما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف فظن بعض النحويين انه لما قال انه ههنا ليس بصفة فينصرف ان كل وزن ليس بصفة ينصرف ولم يرد هذا وانما اراد نفي تخيل في هذا المحل المخصوص لانه لما قال كل افعل لم تتخيل العلمية لدخول كل ووزن الفعل متحقق ولا يبقى تخيل في منع صرفه الا بتقدير الصفة فاجاب بنفي هذا المتخيل ليتحقق صرفه فلا يلزم على هذا ان لا يمنع من الصرف من هذا وزن الا ما كان صفة ولهذا التخيل قال المازني في قول سيبويه بعد ذلك افعل واتى به غير منصرف اخطا سيبويه ويجب عليه ان يصرفه لانه غير صفة والا نقض جميع ما قاله قال ابو علي لم يصنع المازني شيئا واراد ابو علي ان المازني تخيل ذلك التخيل المتقدم ذكره

فصل وقد يغلب بعض الاعلام وانما ينقسم قسمين قسم بوضعه واضع وقسم يتفق غلبته والحكم فيهما واحد والثاني من ذلك ولذلك قال وقد يغلب فاتى بحرف التقليل وانما ذكره لئلا يتوهم متوهم انه لا يكون علم الا بوضع واضع مخصوص وقوله من الاسماء الشائعة يريد من الاسماء التي تصلح ان توضع على آحاد متعددة باعتبار معنى ما ولا يعني انها تكون نكرة لان من الاسماء المضافة الى المعارف مشروط في استعمالها ان تكون للمعهود بين المتكلم وبين المخاطب باعتبار تلك النسبة كما اشترط في المعرف باللام ان يكون كذلك فابن عمر قبل غلبته كان صالحا للاطلاق على كل واحد منهم واذا عمر يشترط ان يكون كذلك بين المتكلم وبين المخاطب فيمن يطلقه عليه معنى بالنسبة اليه من غير تخصيص يقصده كما في قولك الرجل والغلام اما باعتبار الوجود او باعتبار الذهن كما تقول في نحو اكلت الخبز وشربت الماء فاذا غلب على احدهم صار علما عليه غير منظور فيه الى تفصيل باعتبار جزئيه ولا الى نسبة احدهما الى الآخر بل يصير كل واحد من جزئيه كآحاد حروف جعفر وقوله

النحويين في مثل غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره فان غلام زيد معرفة باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم ان تكون اللفظتان بمعنى معنى واحد واحدهما معرفة والآخر نكرة وانما قصدوا ان يبينوا ان عامل الخفض في المضاف اليه راجع الى ذلك او انه مشتمل على ذلك المعنى وزيادة والفرق بينهما في المعنى انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد واللفظ صالح لواحد لا بعينه من جميع الغلمان المنسوبين الى زيد واذا قلت غلام زيد فانما تعني به واحدا تخصه مخصوصا من الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك تخصيصه به كما في قولك الرجل والغلام على ما تقدم وكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار العهد الذهني صح اطلاق المضاف الى المعرفة لذلك

فصل وبعض من اعلام يدخله لام التعريف وهو على نوعين لازم وغير لازم قال الشيخ من الاعلام باعتبار الالف واللام على قسمين ضرب لا يدخله وضرب يدخله فالذي يدخله على ضربين ضرب يدخله لزوما وضرب يدخله جوازا فاما الذي لا يدخله فهو كل اسم غير صفة ولا مصدر وليس فيه الف ولام في اصل وضعه كرجل سميته باسد او جعفر وما اشبهه واما الذي تدخله وجوبا فهو كل اسم غلب باللام مطلقا او سمي باللام وليس بصفة ولا مصدر واما القسم الذي يدخله جوازا فهو كل ما وضع صفة في الاصل او مصدرا كامثلته ومنهم من قال الاعلام على ضربين ضرب لا تدخله وجوبا وضرب تدخله وجوبا فاما الذي لا تدخله وجوبا فهو كل اسم سمي بغير الالف واللام والذي تدخله وجوبا كل اسم سمي وفيه الف ولام وليس عند هولاء جواز اصلا وليس بمستقيم لعلمنا انهم يقولون فيه الحسن وحسن لمسمى واحد ولو كان على ما ذكروه لم يجز ان يقال الا اما الحسن واما حسن وقد علمنا انهم يقولون فيه بالوجهين فدل على ان دخولها جائز واما من قال ان نحو حسن يجوز فيه اللام فان سمي بالحسن كانت لازمة فليس ببعيد والفرق بين من غلب له الصعق وبين من سمي بالصعق في لزوم اللام في الاول وجوازها في الثاني انها في الصعق الغالب في اصلها مرادة مقصودة للعهد فلزمت

كلزوم اصلها والمسمى بالصعق كان مستغنيا عن اللام فلم تجئ فيه مقصودة لامر
اليم وانما جاءت للمح معنى الصفة وليس ذلك بلازم في اعلام غير صفات فحاذوا بها
الفرق بين الاسم والصفة اذا سمي بها وفيها الالف واللام في لزوم الاول وجواز
الثاني ان اللام في الاسم ليست على ما كان في الصفة فلو لم تكن مقصودة فصل الحكم
من جعف لم يؤت بها وقوله وكذلك الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت
على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدبور والعوق والسمول والثروة يوهم
انها صفات غالبة كالصعق وليس الامر كذلك وانما هي اسماء موضوعة باللام في اصل
تسميتها ولا تجري صفات فلزمت اللام لذلك ولما توهم ان ذلك ملبس قال بعد وما
لم يعرف باشتقاق من هذا النوع فملحق بما عرف فصل وقد يثنى ويجمع العلم
بواحد من امة المسماة به الى اخره قال الشيخ تاول العلم بهذا التاويل قليل ولذلك
اتى بقد التي تدل على التقليل مع الفعل المضارع وقد صرح به في اخر الفصل بقوله
وهو قليل والدليل على ضعفه ان العلم انما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه
فاذا انكرته فقد استعملته على خلاف ما وضع له ووجهه ما ذكره من انه لما وضعه
الواضع لمسمى ثم وضعه اخر لمسمى اخر صار بمثابة الجنس بعد ذلك تسمية واحدة
فاشبه رجلا في ان نسبته الى مسمياته نسبة واحدة فاجري مجراه ومضر وربيعة
وانمار ابناء نزار بن معد بن عدنان اضيف كل واحد الى ما ورثه من ابيه وورث مضر
الحمراء وهي الذهب وربيعة الخيل وانمار الغنم فصل وكل مثنى او مجموع من
الاعلام الى اخره قال الشيخ ادخل الفاء في خبر المبتدا تنبيها على ان تثنية العلم وجمعه
سبب لادخال لام التعريف عليه فلا يكون مثنى او مجموع من الاعلام الا وفيه اللام وما
ذكره من ان من الاعلام اذا قصد تثنيتها او جمعها وجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها
عرفت باللام غير مستقيم فانهم لم يستعملوها مثناة ومجموعة نكرات اصلا والذي
حمله على ذلك ان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه لانه لم يوضع علما الا
مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فحكم على انهم استعملوه
نكرة ثم عرفوه اذا قصد تعريفه ولا شك ان تثنية الاعلام وجمعها على خلاف القياس من
وجهين احدهما ما ذكروه من ان التثنية في الاسماء الحاق الاسم الزيادة المعلومة لتدل

على ان معه مثله من جنسه ولا شك ان الاعلام وان تحدث بعد لوانها ليست موضوعة لها
وضعا واحدا حتى تكون تثنيتها تدل على شيئين من جنس واحد ولكن العرب لما وضعت الاسم
المثنى والمجموع للايجاز والاختصار كراهة تكرار اللفظ الواحد مرارا متعددة ورأوا ان العلم
احق بذلك لكثرته اغتفروا امر خروجه بالوجهين المتقدمين لما قصدوا فيه من اختصار
المقصود بالتثنية والجمع ثم التزموا ادخال اللام فيه تعويضا له عما ذهب من العلمية
من مفرديه وهذه اللام هي لام التعريف التي للعهد وذلك ان العلم في الحقيقة موضوع
لمعهود الا انه لما كان موضوعا له باصل وضعه لم يحتج الى زيادة تجعله له ولما كان
نحو رجل وغلام موضوعا لواحد من اجناسه احتاج عند جعله لمعهود ان يزاد فيه
ما يجعله له ولما فقدت خصوصيته الافراد عن تثنية العلم وجمعه كانت دلالته على ذلك
المعهود ادخلوا لام العهد بلفظها جميعا ولم يستعملوا العلم بعد تثنيته الا كذلك لئلا
يؤدي الى اخراجه عن وضعه من كل وجه فهو معنى مناسب من غير ثبت وذلك غير
جائز ثم يجوز ان يؤتى به منكرا على اللغة الضعيفة في الزيد والزيدكم فاذا ثني زيد
بعد تنكيره قيل زيدان وليس الكلام على هذه اللغة ههنا وقوله الا نحو ابانين
استثناء منقطع الا ترى ان ابانين ليس تثنية لشيئين كل واحد منهما ابان كما كان
قولك الزيدان وانما هو اسم لجبلين احدهما ابان والاخر متالع فوضعوا لهما جميعا ابانين
فهو اسم بلفظ التثنية وضع علما لهذين الجبلين كما لو سميت رجلا بزيدان من
اول الامر ولا يستقيم ان يقال تثنيته على تقدير ان يكون الاسم الاخر ابانا فانهم فعلوا
نحو ذلك في قولهم العمران والقمران وهذا مثنى وان كان مفرداه ليسا في التحقيق
على ما تقدم ولكنه جعل كل واحد منهما كانه مسمى بصاحبه لانا نقول لو كان كذلك لوجب
ان يقال الابانان على ما هو قياس لغتهم في مثله واذا احتمل الشيء تقديرين احدهما لا
يؤدي الى محذور والاخر يؤدي الى محذور فارتكاب ما لا يؤدي الى المحذور هو
الواجب ولما كان هذا التقدير يؤدي الى تعريف ابانان وليس بجائز كان مؤديا الى ما
لا يجوز فوجب ان يجعل استثناء منقطعا لو قد صح ذلك في ابانين فهو ممتنع التقدير
في مثل اذرعات لانه ليس معنا اذرعة واذرعة مجموعا باذرعات بل

واما اذرعات فموضع بالشام ينسب اليه الخمر

والشيء اسمه اذرعة وانما وضع اذرعات وضعا اولا للموضع المخصوص وكذلك عرفات

فان قيل فعرفات يقال فيه عرفة فما المانع من ان يكون عرفات جمعا له فالجواب

ان عرفة وعرفات جميعا لهذا المكان المخصوص ولو كان جمعا له لوجب ان يكون

له آحاد كل واحد منها اسمه عرفة وليس ثمة امكنة متعددة اسم كل واحد منها عرفة

ثم جمعت عرفات بل عرفة وعرفات مدلولهما واحد فعلم بذلك انه ليس جمعا له وانما

استثناه وان كان منقطعا تنبيها على ان من الالفاظ وان كان فيها الفاظ المثنى والمجموع

لا يجوز دخول الالف واللام عليها وان كان واجبا فيما تقدم لانها في الحقيقة غير مثناة

ولا مجموعة ولو قيل اراد بقوله وكل مثنى ما لفظه مثنى فيندرج فيه نحو ابانين ثم

استثناه من دخول اللام لكان وجها والمختار في القمرين والعمرين ونحوه مما جاء باللام

انه على باب الزيدين لا على باب ابانين وان اشبهه من جهة اختلاف اسم مثناه وتقدر

ان من اسم آخر مسمى بالاسم الملحق علامة المثنى لان وضع الاعلام مثناة لمختلفي الاسم

والمتفقيه نادر ولو كان في ابانين اللام لا لحق به ولو قيل ان نحو العمرين علم عليهما

كابانين ولكنه وضع في الاصل باللام لم يكن بعيدا الا ان التثنية باعتبار اسمين مختلفين

لم تثبت وعاينان جبلان واذرعات بلد بالشام ثم مثله ببعض ما وقع في كلام العرب

من مثنى الاعلام وجمعها وانه لم يستعمل الا باللام من قوله الخالدان والكعبان والعامران

والقيسان والمحمدون والطلحات ثم وقع في المفصل قيس بن حزمة بفتح الحاء والزاي

وانما هو قيس بن حذمة بالذال المعجمة مفتوحة والمحمدون محمد بن جعفر ومحمد بن ابي

بكر ومحمد بن حاطب ومحمد بن ابي حذيفة كان عمر رضي الله عنه يكره التسمية

بمحمد فاتى بحلل فاراد اعطاها لهم فدعاهم فلما حضروا قيل له هؤلاء المحمدون

بالباب فامرهم بها فاختار زيد بن ثابت لمحمد بن حاطب خيرها لكونه ربيبه فتمثل

عمر رضي الله عنه بقوله اذا شئت لما صرع القوم نشوة خرجت منها سالما غير

غانم صحيحا كاني لم اكن كنت فيهم وليس الخداع مرتضى في التنادم ثم امر برد ما

خلطها وتغييبها ثم يدخل يده فيخرج واحدة واحدة باسم واحد واحد وطلحة الطلحات

طلحة بن عبد الله الخزاعي لانه فاق في الجود خمسة اجواد اسم كل واحد منهم طلحة

وسمي طلحة الخير وطلحة الفياض وطلحة الجود وطلحة الدراهم وطلحة الندى

علمان

الغوق دركذشتن از كسى در فضل

الجود سخاوت كردن

وهو ابن عمرو بن عمرو البربري

وهو ابن اخي عبد الله الرحمن بن عوف الندى

وهو عبيد الله بن عثمن التيمي

وهو اسم حسن بن علي

والاستشهاد في اصل المصنف الذي بنا عليه كلامه كانا على الوجه الضعيف في الاضافة

وقيل كان في اجداده جماعة اسم كل واحد طلحة وابن قيس الرقيات عبيد الله فان
الاصمعي نكح قيس نسا اسم كل واحدة رقية وقيل كانت له جدات كذلك وقيل
كان يشبب بثلث كذلك والاستشهاد على الوجه الضعيف في الاضافة في اصله
على ذلك فاما اذا جعل الرقيات لقبا لقيس كانت الاضافة من باب قيس قفة
اما على الوجوب واما على الافصح كما تقدم ورواية تنوين قيس تنوى الوجه
الثاني وقوله قل لابن قيس اخي الرقيات ما احسن العرف في المصيبات
ينوى الوجه الاول واما لم تستثن نحو عبد الله وابي بكر واتى لكونه لا يدخله
اللام لما علم ان المثنى والمجموع منه من الاسم الاول وانه مضاف الى علم كما تقدم وان جميع
احكام الاضافة باقية عليه فكان كالمعلوم قال ولذلك الاسامات والاسامة
يعني ان الاعلام الموضوعة بازاء المعاني الذهنية تجري مجرى الاعلام الموضوعة
بازاء الاشخاص في وجوب ادخال اللام عند تثنيتها وجمعها لانهم لما اجروها
اعلاما بالتقدير الذي نبه عليه سيبويه واوجبه ما علم من اعطائهم اياها
حكم الاعلام اجروها ايضا في التثنية والجمع مجراها لانها عندهم اعلام مثلها
وكما انها في الافراد حكمها حكم الاعلام ومعناها معناها بالتاويل المذكور
ان يكون في التثنية كذلك قال صاحب الكتاب وفلان وفلانة الى اخره قال
الشيخ يعني انها وضعت اعلاما لاعلام الاناسي والدليل على انها اعلام منع
فلانة من الصرف فلولا تقدير العلمية لم يجز منع صرفه فوجب تقديرها
لذلك واذا وجب تقديرها في فلانة وجب تقديرها في فلان لان نسبة فلانة
الى المونث نسبة فلان الى المذكر والتذكير والتانيث لا اثر له في منع العلمية ولا
اثباتها وانما يكون لهما اثر في ذلك وقد وجب لفلانة العلمية فوجب لفلان ايضا
العلمية الثاني انهم امتنعوا من دخول الالف واللام عليهما ولولا العلمية لجاز دخول
اللام عليهما واذا ثبت انها اعلام فليست كوضع زيد وعمرو وانما هي كوضع اسامة
وبابه والدليل عليه صحة اطلاقها كناية على كل علم ولذلك باب اسامة بخلاف
باب زيد وعمرو ويدل على انها اعلام الاناسي ان الاعلام الاناسي لها حقيقة لحقيقة من شك
فكما صح ان يوضع لتلك الحقيقة علم صح ان يوضع لهذه الحقيقة علم ولم يثبت استعمالها

الا حكاية لانها اسم اللفظ الذي هو علم لاسم مدلول العلم فلذلك لا يقال جاءني
فلان ولكن يقال قال زيد جاءني فلان قال الله تعالى اتخذت مع الرسول سبيلا
يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا فهو اذن اسم من اسم قال واذا كنوا عن
اعلام البهائم بهذه الزيادة وكانت منه اولى لوجهين احدهما ان تلك اكثر ومنه
اقل فناسب ان تكون الزيادة في الاقل والآخر ان تكون من الاصل المحتاج اليه
في التحقيق وهذه محمولة عليها واذا كان كذلك والعلمية تنافي الالف واللام
فاذا اضطررنا الى دخولها على احد الشيئين فادخالها على الفرع اولى من
ادخالها على الاصل وزادوا الالف واللام دون غيرها لانه معرفة فلما اضطروا
الى زيادة اثر للفرق زادوا عليه ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في
المعنى كالنكرة فلما كان كالنكرة وقصدوا الى زيادة امر فيه للفرق بينه
وبين اعلام الاناسي كان الاولى به دخول اللام التي كان مقتضاه في المعنى
دخولها لولا منع الصرف الذي ذكرنا ان تقدير العلمية لاجله وقولهم يا
فل ليس ترخيما لفلان عند سيبويه وان اختص استعماله بالنداء الا على
شذوذ للضرورة كقولهم في لجة امسك فلانا عن فل واما هو اسم مخفف
عن فلان بالحذف لانه لو كان مرخما عن فلان لكان يا فلا ولم يقل يا فلة
ولجاز يا فل بالفتح على المختار والكوفيون على انه ترخيم لفلان على غير قياس
ولذلك قالوا لا تقول يا فلا خذ عني على الفاء واما هن وهنة فليس بعلم
وانما هو اسم يوضع بازاء المستهجنات وقوله كناية في هن وهنة ليس لقوله
كناية عن اسماء الاعلام في فلان لان ذاك علم موضوع دال على اسم علم وهذا اسم
موضوع بازاء مدلول اسم آخر لا ان مدلوله اسم ولذلك تقول كانت بينهم هنات
وليست الهنات الفاظا وانما تعني اشياء قبيحة ولذلك يكنى بهن عن نفس الفرج
لا عن لفظ الفرج وانما صح ان يقول كناية لانه يعدل عن ذكر اللفظ الى هذا لما في
ذلك من الاستهجان والاستقباح فهذا الذي سوغ اطلاق الكناية عليه وانما
افرده ليعلم انه ليس من قبيل الاعلام ولو كان علما لوجب منع الصرف من جهته
ولوجب ان لا يضاف فان لا يدخله الالف واللام ولا خلاف في صحة اضافته وادخال

اللام عليه كالنكرات وقد يكنى به عن الايراد الصريح به لغرض كقوله لخاطب حسن
بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله
وحسنا وابراهيم بن حسن كانوا وعدوه شيئا فوفى به حسن ومن ثم قال بعضهم يكنى
به عن الاعلام ايضا ونحو قولهم في النداء للمذكر يا هناه وللمؤنث يا هنتاه والهاء
في يا هناه بدل عن الواو عند البصريين كان اصله هناو ومنه السنة عند الكوفيين
ضمنت لما وصلت ومن اصناف الاسم المعرب قال الشيخ قدم قبل الشروع اعتذارا
عن ذكره في قسم الاسماء من حيث كان حقه ان يذكر في المشترك لان المشترك موضوع لكل
حكم اشترك فيه ثلثة الاقسام او اثنان منها والاعراب قد اشترك فيه اثنان منها فكان
حقه ان يذكر في المشترك واعتذر عنه باعتذارين احدهما قوله ان حق الاعراب للاسم
في اصله والفعل انما تطفل عليه فيه بسبب المضارعة وهذا اعتذار غير قوي فان فيه
تسليم الاشتراك فلم يفرق بينهما الا باعتبار كون ذلك اصلا وهذا فرعا وقد وقع في المشترك
مثل ذلك فان الاعلال اصل في الافعال لانه اصل فيه والمعتل من الاسماء في الاسماء لانه فرع
كما ذكر ذلك في الاعراب الوجه الثاني الذي ذكره انه لا بد من تقديم معرفة الاعراب للخائض
في سائر الابواب يعني ان الحاجة اليه لما كانت لمن يشتغل بهذا العلم واعية الى تقدم معرفة
الاعراب لانه لا حاجة في كلامهم الا بتركيب جملة ولا تركيب الا باعراب اقتضى ذلك تقديمه قبل
وان كان من قبيل المشترك وهذا ايضا غير شديد فانه لو كان كذلك لوجب ان يقدم ايضا
اعراب الافعال لان الحاجة اليه كالحاجة الى اعراب الاسماء وعنى بقوله في سائر الابواب
في بقية الابواب لان ما يطلب خرجا وان باب المشترك خرج او استعمل سائر بمعنى
جميع وان كان قليلا فكان الاولى ان يعلل بغير ذلك وذلك ان الاعراب في الاسماء ليس هو
الاعراب في الافعال في المعنى وان اشتركا في تسمية الاعراب وفي الفاظه وذلك ان الاعراب
في الاسماء موضوع بازاء معان يدل عليها فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة وليس الاعراب في الافعال موضوعا بازاء معان فلم يكن بينهما اشتراك
من حيث المعنى فلذلك ذكر كل اعراب في موضعه اعتدادا بان هو ان الاعراب المقصود
منه معرفة عوامله واذا كان المقصود هي العوامل ولا مشاركة بين الاسماء والافعال في
العوامل وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه واذا وجب ذكر عوامل كل قسم في موضعه

وجب ذكر اعرابه لانه انثى ولا يفرق بين ذكر هذا الشي وذكر المؤنث فاقتضى ذلك ان يذكر كل
اعراب في موضعه من آخر وهو ان من جملة اعراب هذه الاسماء الجر ولا مشاركة بين هذه الاسماء وهذه الافعال
فيه واذا وجب ذكر الجر في هذه الاسماء لانه لا مشاركة فيه وجب ذكر اخويه معه لانه لا يحسن
التفرقة بين انواع هذا الاعراب والجر نوع من انواعه واذا وجب ذكره وجب ذكر اخويه
معه ثم شرع في ذكر حد المعرب فقال ما اختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا بحركة او حرف او محلا
واعترض على هذا الحد بانه حد الشي بما هو متوقف على معرفته وذلك انه انما يختلف آخره
لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا واذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا وتوقف
كونه معربا على معرفة اختلاف آخره لكونه عرف حقيقته به توقف كل واحد منهما على الآخر وتحقيقه
انك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب ثم وكنت لم تعلم ان هذا الاسم من قبيل المعرب تردد
عليك ان تحكم باختلاف آخره فتحقق ان اختلاف هذا آخره لاختلاف العوامل متوقف على فهم كونه
معربا فتعريفه به دور لا يقال فلعلهما يحصلان معا فلا دور لانا نقول قد بينا توقف
التعلم وايضا فان ذلك لا يستقيم في الحد ولاستلزامه في التعريف لان التعريف يستدعي
سبق المعرف على المعرف فان قيل نحن نعقل اختلاف هذا آخره لاختلاف امر مع الذهول عن
حقيقة المعرب قلت المقصود اختلاف يصح لغة وذلك متوقف واما اوقعه في ذلك شيئان
احدهما ان المعرب يستلزم الاعراب وهذا اعراب ما يختلف هذا آخره به من حركة او حرف فتوهم ان
حقيقة المعرب ما حصل فيه ذلك فعرفه به ولو كان هذا هو كذلك لوجب ان يكون معربا بالمستلزم
اللوازم لا معربا الثاني ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا فعلت ذلك فيها فتوهم انه يعني
تتبين بذلك لغيره وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبا بدليل صحة ما اعربت
الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانها وبالعكس في هؤلاء ولو كان لذلك
لكان ذلك متناقضا فهم سمي المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك في وضع اللغة ويجب
ان يفرق بين حقيقة الشي وبين تعليل تسميته فقد يسمى الشي باعتبار لازم متوقف على
الحقيقة فيعبر ذلك مما لا يصح تفسيره به ولا يؤخذ من تعليل التسميات حقائق المسميات
ولو انهم انما لم يفسر المعرب الذي هو مفعول اعربت حقيقة بذلك لكان مستقيما غير انه
مسماه والاولى في حده ما ركب تركيبا يستحق غير شبيه مبني الاصل في التركيب تنبيه على
السبب وفي الباقي تنبيه على المانع فالذي وجد فيه موجب من اعراب باي التعبير بين شيئين

وهو التركيب وانتفى عنه المانع هو الملقب بالمعرب في هذا الاصطلاح وهذا اعراب يطلق مقصودا
لاعربت وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة او حرف وهو المقصود في هذا الاصطلاح
وقد فسر كثير باختلاف هذا آخر للعامل فان ارادوا ما اردنا فلا مشاحة في التعبير وان
ارادوا اختلافه فغير مستقيم لثبوت ما اردنا وفساد ذلك من وجهين هذا اول هذا اتفاق على انواعه
رفع ونصب وجر وان الضمة في قام زيد رفع والفتحة في ضربت زيدا نصب والكسرة في مررت
بزيد جر وتنوع الجنس يستلزم حقيقته فوجب ما ذكرناه الثاني ان هذا اختلاف امر معقول لا يحصل
الا بعد التعدد فوجب ان لا تكون الحركة هذا اول التركيب هذا اول في كلمتها اعرابا اذ لا اختلاف
في حال واحدة وهو باطل ولو قدر صحته فتعسف مستغنى عنه فان قالوا الاتفاق على انها حركات هذا
اعراب وحروف هذا اعراب وعلامات هذا اعراب يدل على انها غيره قلنا هذا من اضافة هذا اعم الى
الاخص لان الحركات والحروف والعلامات تكون اعرابا وغيره فاضيفت الى هذا اعراب تخصيصا وبيانا
بان المراد لا من اضافة الشي الى نفسه وذلك جائز بالاتفاق وقد اعترض على حد المعرب ايضا
بامور قويها احدها انه يحد يدخل فيه الفعل لانه قال ما اختلف آخره لاختلاف العوامل
والفعل ايضا يختلف آخره باختلاف العامل الثاني انه قد يختلف آخره باختلاف العامل كقولك
منا ومنو ومني وليس بمعرب باتفاق الثالث ان نحو هذان وهذين يختلف للعامل اختلافه
وليس عند المحققين معربا واجيب عن هذا اول بانه لم يقصد الا الاسم فكانه قال هو الاسم الذي
اختلف آخره وعن الثاني بانه لم يرد الا اختلافه باختلاف العوامل في لفظ المتكلم به لا في لفظ غيره
واختلاف منو ومنا ومني ليس بعوامل في لفظ المتكلم بها وانما هي لقصد ان يحكي اعراب ما استفهمت
عنه وعن الثالث بان اختلافه ليس للعامل بدليل قيام موجب البناء فوجب ان يحمل على انها صيغ
مختلفة للمرفوع والمنصوب في اصل وضعها كالضمائر وكالاحسن في الضمائر ان يقال اختلفت
الاختلاف العامل فلذلك هذه بعد ثبوت موجب البناء وقوله لفظا او تقديرا تقسيم بعد تمام الحد
فلا يعترض وان كان باو لانه بعد ان تم الحد وقوله بحركة او حرف تقسيم للفظا وقوله او محلا معطوف
على لفظا تقسيم للاختلاف فصارت ثلاثة اقسام لفظي بحركة ولفظي بحرف ومحلي ثم شرع في ذكر
كل واحد منها فقال فاختلافه لفظا بحركة في كل ما كان حرف اعرابه صحيحا او جاريا مجراه ونعني بالصحيح
ما ليس آخره الفا ولا ياء ولا واوا والجاري مجراه قسمان قسم يجري مجراه في جميع وجوه هذا اعراب وهو كل ما
كان آخره واوا او ياء قبلها ساكن وقسم يجري مجراه في بعض وجوه هذا اعراب دون بعض وهو ما آخره ياء قبلها

الاتكال اعتماد كردن بركسى

كثرة لقولك ض وغاز فهذا في النصب يجري مجرى بعض وجوه من اعراب الصحيح في كونه مقوما بحركة لفظا تقول رأيت غازيا وقاضيا وفي الرفع والجر مرفوع تقديرا على ما سيأتي ولم يتعرض لتمثيل الجاري مجراه لانه سيذكره مفصلا مبينا في صنف من علا الدثم قال واختلافه لفظا بحرف وهو القسم الثاني فقال في ثلثة مواضع من اسماء الستة مضافة وذكرها الى اخرها وهي رفعها بالواو ونصبها بالالف وخفضها بالياء ولم يذكر فلك اتكالا على انه معروف لمن شرع في قراءة كتابه قال الشيخ اختلف الناس في هذه الحروف فمنهم من يقول هي حروف اعراب ومنهم من يقول ليست حروف اعراب ولا يتحقق ذلك الا بالتفصيل فحرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يعتوره من اعراب لفظا او تقديرا كالدال من زيد والالف من عصا ويطلق على الحرف الذي يتعقب للاعراب وظاهر مذهب سيبويه ان له اعرابين تقديريا بالحركات ولفظيا بالحروف لانه قدر الحركة وانهم ضموا ما قبلها للاتباع ثم سكنوا للاستثقال وقال في الواو علامة الرفع فعلى هذا تكون حروف اعراب بالاعتبارين معا وهو ضعيف لانه خارج عن قياس كلامهم لتقديره بجهة مثله واعرابين في كلمة وقال ابو الحسن الربعي اصله ابوك فنقلت الحركة الى ما قبلها استثقالا ونقلت في الجر وقلبت ياء ونقلت في النصب وقلبت الفا وهو اضعف مما تقدم لان فيه زيادة ان من ابواب بالحركات على غير من آخر فتكون حروف اعراب بالاعتبار من نظر الى اصل الحال وباعتبار الثاني دون من اول نظر الى الحال وقال ابو عثمن من اعراب بالحركات والحروف لاشباعها وهو ضعيف اذ لم يعهد مثل ذلك فصحيحا فليست حروف اعراب بالاعتبارين معا وقال الفراء والكسائي الضمة اعراب بالحركة والواو اعراب بالحرف وهو ضعيف لم يعهد بمثله وتكون حروف اعراب بالاعتبار الثاني فقط والصحيح انها موتية بالحروف من اصلها والحروف يدل عليها كاعراب التثنية والجمع يجري في التثنية والجمع وانما اعربت بالحروف لشبهها بالتثنية والجمع على حد سامر حيث كان التعدد لازما في التثنية والجمع وما يحكى عن الفراء انها لها واخر ما حروف علة يمكن ان تنوب لتتوق العامل كالتثنية وجمع السلامة ولا امرها خلافا للمحقق في التثنية والجمع وما يحكى عن الفراء انها حروف اعراب في بنية الحركة ان ارادت الحركة مقدرة عليها تقديرا في عصا وجب ان يكون اصلها واوا او ياء والالف الحرف الاصلي لها باتفاق وايضا فانه يوجب ان ينقلب الياء في النصب الجر الفا وايضا فانه لم يثبت تقديرها في معربة من الاختلاف فيه حاصل فصح تشبيهه بالتثنية فبطل قول المخالف وما يحكى عن الزجاج لو كانت من الف دليل من اعراب وهي علامة التثنية لوجب ان يكون اثنا وثمة

اي نصب التنوين حرها تجوزيدين

نحو يا لوجود علامة التثنية قولهم بصدد عن فطانه وقول سيبويه انها حروف اعراب
الى و الذكر محمول على من اختيار الثاني وذلك واضح من كلامه الا على من اول كما حكى عن الفراء صريحا وقد
تقدم بطلانه واما من يجعل التثنية بالالف ابدا اى حرف اعراب على من اللغة لتعذر
من الاعراب عليها قال تزود منا بين اذناه ضربة دعته الى هابي التراب عقيم
وابو الحسن ينكر هذه اللغة فان قيل اذا جعلتم حرف العلة زائدا للاعراب ادّى
الى ان يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد فالجواب من اوجه احدها ان ذلك
انما يكون اذا لم يكن فيه بدل منه الا ترى انك اذا قلت فم كانت الميم بدلا فالواو في فوك
ايضا بدل الا ترى ان التا وان وافقت الحرف من اصلي في اللفظ بدليل ما تقدم ولا بعد
في ان يكون الشيء جي به لمعنى مع انه بدل الا ترى ان التاء في اخت للتانيث مع كونها بدلا
عن المحذوف فلا بعد في ان يكون الواو في فوك للاعراب مع كونها بدلا كما ان من الالف في الزيدان
حرف اعراب مع كونها للتثنية وظهر الفرق بينه وبين ما الزم من ان يكون على حرف واحد
والوجه الثاني حرف اعراب ان ذلك انما ذكر في المعرب بالحركات وهذا ليس معربا بالحركات
ومن اخر انه معارض لان القول به يؤدي الى ان يكون في كلام العرب ما اخره واو قبلها ضمة
في اللفظ وهو مرفوض في من الاسماء باتفاق وقوله مضافا احتراز منها مفردة فان حكمها
على غير ذلك وبعضهم يقول مكبرة احترازا عن التصغير وقول الحجاج خالط من سلمى
خياشيم وفا مردود عليه ومن قال ان قوله مع ما كنتي ومن زعم اني لهاجم مثله
غلط فان الكواو مثا وافيحاه في من اطلاق فلا يحمل على ما لم يثبت ويقول عنه البصريين
منها فلذلك ذكر ولينبه على انها كبد وقوله بلشر الحاف لان من احماء اقارب زوج المراة
فالمخاطب بذلك النسا وهذه من اسماء فصل ياتي ان شا الله وفي كلا مضافا الى مضمر
اختلف الناس في اصل كلا مثل اصله الواو او اليا فمنهم من قال اصله الواو والدليل
عليه قولهم كلتا والواو تبدل منها التا كثيرا وقول بعضهم انها تا التانيث كتا قائمة
مردود بان تلك لا تكون وسطا وقول بعضهم انها للالحاق مردود بما يلزم من كلتوى
ومنهم من قال اصلها اليا والدليل عليه اما لنهم ايا ما اذ لا يميلون اسما ثلاثيا على غير
الشذوذ الا ما كان من ذوات اليا ثم لها جهتان احدهما من اضافة الى الظاهر فاذا
اضيفت اليه فاعرابها بالحركات تقديرا والدليل عليه انها اسم مفرد اخره الف فوجب ان يعرب

بالحركات تقديرا كعصا ورحى والدليل على أنه مفرد أن حقيقة التثنية والجمع فيه مفقودة
وأيضا فإن الفصيح كلا الرجلين جاءني ولو كان مثنى لوجب جاءاني كقولك الرجلان جاءاني
قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها وأيضا فإنه كان يجب أن يقال رأيت كلي الرجلين بالياء
وقال الكوفيون هو مثنى فإن أريد مدلوله فصحيح وإن أريد أنه زيد في آخره ليدل كالمثنى لفظا
فغلط فإنه لا يعرف كل ولا كلت من كلامهم لشيء مفرد ولو سلم فكان يلزم أن يكون للاثنين
من المسمى بكل وكلت وأما قوله في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما مقرونة بزائدة
فمردود ولو سلم فالمراد كلتا والمعنى عليه والمطلوب كلت للواحد ولو سلم فكان
يلزم أن يكون معربا بالحروف مطلقا ويجري إذا أضيف إلى المضمر وهو الذي ذكره وفيه
لغتان أفصحهما وهي أعلاها إجراؤه مجرى عصا ورحى كالحكم إذا أضيف إلى الظاهر و
والأخرى وهي الكثيرة أن تجري مجرى المثنى فتعرب بالحروف ووجهها أنها لما أضيفت
إلى مضمر متصل صارا كأنه معه كلمة واحدة فقوي أمر التثنية فيها لفظا ومعنى
فأجريت مجرى المثنى في الإعراب وقال أكثر البصريين معرب تقديرا مطلقا وقلبت
ألفها في النصب والجر تشبيها لها بألف لدى وعلى في لفظها ولزومها الإضافة
ولم تقلب في الرفع لأن لدى وعلى لا تقعان في الرفع فثبتت على حالها وهو جيد
إلا أن ما ذكرناه أولى لقوة المناسبة المذكورة على ما ذكره وأن قلب الألف في لدى
وعلى على خلاف القياس وأيضا فإنها ألف في مبني فلا يلزم مثله في المعرب ولأنه
اسم معرب اختلف آخره عند اختلاف العامل فوجب أن يكون إعرابا كغيره وكان
ينبغي أن يذكر لفظ اثنين في أن حكمه هذا الحكم أيضا والمستقيم تركه فإنه لا يدخل
في باب المثنى لأنه ليس بمثنى إذ حقيقة المثنى مفقودة فيه وهو مع ذلك معرب إعراب
المثنى وكذلك البواقي ثم ذكر القسم الثالث فقال وفي التثنية والجمع على حدها ويعني
بقوله على حدها الجمع الصحيح وإنما كان على حدها لأنه يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم
في المثنى وذلك أن المثنى لا يكون إلا كذلك والجمع انقسم قسمين قسم كذلك وقسم ليس كذلك
فعرف ما هو كذلك بأنه الذي على حد التثنية وجعلهما قسما واحدا وإن كانا في الحقيقة
قسمين لاشتراكهما فيما ذكره من أنهما يزاد على الواحد فيهما تلك الزيادة وإلا فهما مختلفان في
الحقيقة معنى وإعرابا ولذلك ينبغي أن يذكر لفظ أولو لأنه يرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء

ولا

ولا يدخل في قسم من أقسامه لأنه ليس بجمع ولا مثنى وكذلك كان ينبغي أن ينبه على عشرين وبابه
لأنها ليست جمعا لما اتصلت به الزيادة أما في عشرين فواضح وأما في غيره فليست الثلاثون
ثلاثا مجموعة لما يلزم من صحة إطلاقها على تسعة وكذلك البواقي قال واختلافه
محلا في نحو العصا وسعدى فالاختلاف المحلي يكون تارة للتعذر وتارة للاستثقال
فالتعذر في مكانين أحدهما ما آخره ألف فيكون معربا تقديرا في جميع وجوهه لتعذر
على الألف والقسم الآخر ما آخره ياء متكلم وهو معرب بالحركات تقديرا كقولك غلامي ودلوي
فهذا قد استحق ما قبل الياء فيه الكسر قبل مجيء الإعراب فلما جاء الإعراب وجد محله [illegible]
فوجب تقديره كالألف إذ لا يمكن أن يكون الحرف الواحد مضموما مكسورا ولا مفتوحا مكسورا
ولا مكسورا بكسرتين فلما تعذر ذلك وجب تقديره ومن زعم أنه مبني غلط فإن الإضافة
إلى المضمر لا توجب بناء ولا تجوزه على قياس لغتهم ومن زعم أنه في حال الخفض معرب لفظا
وفي غيره تقديرا فمعتمده وجود الكسرة ويبطله أن المفرد ثابت قبل التركيب وقد ثبت
للمفرد كسرة لموجب فلا أثر لموجب طارئ والمعرب محلا للاستثقال ما آخره ياء قبلها
كسرة وذلك في حالتي الرفع والجر كقولك جاءني قاض ومررت بقاض وكان يمكن أن يقال قاضي
ومررت بقاضي إلا أنه مستثقل فرفض لاستثقاله وحذفت الضمة والكسرة عن الياء فالتقى
ساكنان هي والتنوين بعدها فحذفت لالتقاء الساكنين فصار قاض في الرفع والجر جميعا ولا
أعرف أحدا ذكر من إعراب المحلي بالحرف وهو ثابت من غير شك في مثل ضاربي ونحوه في حال الرفع
وبيانه أن أصله ضاربوني باتفاق فحذفت النون للإضافة ثم قلبت الواو ياء على ما يقتضيه
أصل الإعلال في مثلها ثم أدغمت فتعذر التلفظ بحرف الإعراب للاستثقال وهذا هو المعني بالمعرب
تقديرا بالحركات وأيضا فلو لم يكن معربا تقديرا وجب أن يكون معربا لفظا أو مبنيا وذلك منتف
باتفاق **فصل** ويرتسم المعرب على نوعين إلى آخره قال الشيخ ظاهر كلامه وكلام النحويين
أن هذه القسمة في كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتفسيرهم كل واحد من القسمين
ينفي الحصر وذلك أنهم فسروا المنصرف بأنه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبهه
الفعل وفسروا غير المنصرف بأنه الذي يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح
في موضع الجر فعلى هذا انتفى أسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فإنه لا تدخله
الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح فلا يكون

غير منصرف فلم يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل فيما ذكر فدل

على انهم لم يريدوا الحصر وانما ارادوا ان من الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف

ولم يتعرضوا لما عداهما لما كان المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف اما لو قيل المنصرف

ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وثانيهما فيما لولاهما لكان فيه

ثلث الحركات وتنوين التمكن كان حصرا فتكون على هذا رجلان اسم او اثنين منصرف ورجلان بثنيه

رجل منصرف ووقع في بعض النسخ بعد قوله كاحمد ومروان الا اذا اضيف او دخله لام التعريف وهو

مستقيم غير مستغنى عنه وهو استثناء من قوله يختزل عنه الجر والتنوين اي في جميع الاحوال

الا في هذه الحالة فانه لا يختزل عنه الجر باتفاق ثم اختلف في كونه منصرفا او غير منصرف بناء على

ان التنوين هل ذهاب الجر والتنوين لذهاب التنوين وكان الجر تبعا لذهاب التنوين فلما زال التنوين

بغير ذلك فقد فقد موجب زوال الجر فذهب الزجاج ومتابعوه الى انه منصرف لان ذلك من خواص الاسماء

فبعد من شبه الفعل وكان مانعا فرده الى اصله وقد الزم اذا وقع فاعلا او مفعولا او وقف عليه

جرف خفض واجيب بان هذه من معنى العوامل فلا بد من انضمامها الى ما ذكر لينصرف فاذا انفرد لم يؤثر

وايضا فان اللام والاضافة تقومان مقام التنوين فكانه منون بخلاف غيرهما وايضا فان ذلك

ينبغي فيه نفس المدلول والعوامل لا تغيره عن مدلوله وذهب جماعة الى انه غير منصرف لما تقدم

وقال ابو علي لا اقول منصرف لوجود العلتين ولا غير منصرف لان التنوين لم يذهب بها وقول ابي علي

قول من لم يدر ما هو المنصرف وغير المنصرف قوله والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان

من اسباب تسعة او تكرر واحد الى آخره قال الشيخ كل واحد من هذه الاسباب يسمى سببا في اصطلاح

النحويين وان لم يكن مستقلا في اثبات الحكم والذي يدل عليه قولهم اذا اجتمع فيه سببان ولو لم

يكن كل واحد يسمى سببا لم يقل فيه سببان وانما امتنع الاسم من الصرف عند اجتماع سببين من

هذه الاسباب لان الاسباب كلها فروع فاذا اجتمع في الاسم سببان صار بهما فرعا من جهتين فيشبه

الافعال لانها فرع من جهتين احديهما ان الاسم يخبر به وعنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه وما

اخبر به وعنه كان اصلا لانه يستقل كلاما فلولم يكن الافعال لاستقلت الاسماء بالدلالة فهو مستغن

والفعل غير مستغن او لانها لما وضعت للاخبار بها خاصة على جهة الايجاز والاختصار فيما اشتغل

به الاسماء كانت داخلة عليها بعد استقلالها فكانت فرعا لذلك والوجه الثاني ان الافعال مشتقة

من الاسماء والمشتق فرع من المشتق منه فلما كان فرعا من جهتين اشبهت الاسماء التي هي فرع من

من جهتين فقطعت عما قطعت عنه من الافعال وهو الجر والتنوين او قطع عن التنوين وتبعه الجر لانه بطل ...

واذا انتفى عن غير عوض انتفى معناه فان قيل كون الاسم عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا ان ينضم الى الاسم العامل

سبب آخر ان يمتنع من الصرف فالجواب عنه من وجهين احدهما انا لا نسلم الفرعية بل هما سواء في اقتضاء

العمل والعمل انما هو باقتضاء الكلمة في المعنى وكما ان الفعل يعمل لانه يقتضي متعلقا فالاسم المقتضي متعلقا كذلك

الا ترى ان ضاربا في اقتضائه ضارب ومضروب كضرب في اقتضائه ذلك الثاني سلمنا ان كونه عاملا فرع الا انه

لم يعتبر الا معاني يصير بها الاسم فرعا عن غيره لا معان اشترك فيها الاصل والفرع الا ترى ان العجمة انما اعتبرت

لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجميا فيكون فرعا على العربية فالذي اعتبرنا هو معان فرع تقوم

بالاسم فيصير فرعا على ان ذلك المعنى غير موجود في الاصل وما ذكرتموه انما هو معنى اشترك فيه الاسم والفعل

جميعا فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعا لما ليس ذلك فيه بل فرع عما ثبت فيه ذلك فافترق البابان واما

فرعية هذه الاسباب فالتنوين فرع التنكير معنى ولفظا اما المعنى فلان تعرفه مسبوق بجهله واللفظ

واضح كقولك قائم ثم قائمة ووزن الفعل فرع على وزن الاسم والوصف وما بعده واضح ثم اخذ يذكرها

واحدا واحدا وقال فمن العلمية وقد تقدم معناهما وهي سبب لا شرط له الا اي علية اتفق وجودها معها

انثت والتانيث اللازم لفظا او معنى يعني باللازم الذي لا يفارق الكلمة بوجه وذلك انما يكون اذا

كان لفظا مقصورة او ممدودة او كان مع العلمية فان لم يكن كذلك لم يكن سببا بدليل قولهم مررت بامرأة

قائمة فلو كان التانيث بمجرده سببا لامتنع قائمة من الصرف لان فيه التانيث والصفة ولكنه لما

كان غير لازم لم يعتد به ومعنى انتفاء لزومها انك تقول قائم للذات التي قام بها القيام كما تقول قائمة للذات التي هي

قام بها القيام ايضا فصار التانيث يحذف والمعنى بحاله فلو سميت رجلا او امرأة بقائمة لكان التانيث

معتدا به لانه صار لازما للعلمية فصار اللزوم انما يحصل في مثل ذلك بالعلمية والمعنوي كذلك كقتيل

للمونث فانه لا يكون معتبرا فيه التانيث الا مع العلمية فثبت ان التانيث اللفظي بالتاء والمعنوي مشروط

تسبيته بالعلمية فلو سميت مذكرا باسم موضوع في الاصل لمونث مجرد عن التاء علما او جنس علم زائدا على

ثلثة احرف نحو زينب وعناق لم تصرفه بخلاف رجل سميت بربات لانه ليس للمونث في الاصل لانه اسم للسحاب

ولذلك حايض وطالق ونحوه لانه مذكر في الاصل وصف للمونث فان كثر استعماله لمذكر كذراع شاع

الوجهان وفي نحو شمال وجنوب وجهان بناء على انها صفات او اسماء مونثة قوله ووزن الفعل الذي

تغلب عليه في نحو افعل فانه فيه اكثر منه في الاسم مثل اقول المتاخرين واما المتقدمون فيقولون المعتبر

ذلك من الافعال التي اولها زيادة من زيادات الفعل كاحمد او المختصة به وهذا اولى لانا اذا اخذنا الغلبة فلا نثبت

لنا ان افعل في من افعال الكثرة في من الاسماء بل ربما يثبت عكس ذلك فان افعل اسما يبنى من كل ثلاثي للتفضيل فعل
ما ليس بعيب والوان ويبنى من الالوان والعيوب لغير التفضيل وقد يكون من غير فعل كاذنب وشبهه
وافعل في الفعل انما يكون عن بعض اوزان افعل وليس بالاكثر ويكون عن غير فعل نادرا قليلا كقولك
اشكل واغد فثبت ان افعل في من الاسم اكثر منه في الفعل وقد اعتبروا اتفاقا فانك لو سميت رجلا بخاتم
صرفته باتفاق فعال او يختصه في نحو ضرب ان سمي به لانه لا يدخل في من الاسماء الا يجعله علما منقولا
والا فليس مخصوصا بالفعل واما ما جاء من نحو دئل اسم دويبة تشبه ابن عرس وقد جاء في
شعر كعب بن مالك يصف جيشا اي شنئن جيش عن المدينة بعد بدر بماى راكب جاوا جيش
لو فنيت عرسه ماكان الا كمرس الدئل عار من النسب والدعاء ومن انطال امثال البتا
من امثل فتسميته للجنس اما نقل عن الفعل او غير معتد به لشذوذه واما اسم القبيلة فلا
يعد كضرب لو سمي به واما بذر وعثر وخضم فاعلام منقولة عن الفعل واما بقم فاسم
عجمي ولو سميت به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة وقد حكى عيسى بن عمر الى ان
ونه فعلا في من اصل معتبر في من اسباب كضرب وعلم اذا سمي به واحتج بقول سحيم
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وعند سيبويه محمول على تقدير
الجملة اما محكية صفة لمقدر اي رجل جلا او مسمى بها والمعتبر في وزن الفعل الصيغة حتى
لو غيرت على جهة تخرج به عن الغلبة والاختصاص لم تعتبر كما لو سمي بضرب بعد تخفيفه
باسكان الراء وكما لو سمي بقيل وبيع ورد ونحوه لان المعتبر الصيغة التي لا اسم عليها وقد
رجع بالاعلال الى زنة من الاسماء بخلاف نحو يهب واشد واجيئ اما يهب فانه لم يرجع بالاعلال
الى زنة اسم واما اشد واجيئ فلان المعتبر زنة فعل اوله زيادة كزيادته وذلك باق
لان من ادغام والتصغير في نحو ذلك جائز سائغ وهو فعل ونحو اسير وباسر وليثه ويهود
ونحوه ان جعلت اوله زائدا لم تصرفه والا صرفته ولو سمي باصحاب لبقلة واذهب لم تصرفه
لانهما مثل احمار واحمر ولو سمي باعطى بضم الهمزة ماضيا او مضارعا لم ينون في حال الرفع والجر
على قول سيبويه واذا سمي باضرب ونحوه وقطعت الالف ليكون مماثلا للاسماء كاثمد بخلاف
ابن وامرئ علما قوله والوصفية في نحو احمر المراد بالوصفية كون الاسم موضوعا لذات
باعتبار معنى هو المقصود وقد يغلب بعض الصفات في استعماله اسما طرحا وصفيته فتكون
الوصفية الاصلية معتبرة كقولهم ادهم للقيد وادهم للحية قال سيبويه لم تختلف العرب

العرب في منع صرفها واسود للحية مثلها في التحقيق واما اجدل للصقر واخيل للطائر فيه
خيلان وافعى للحية فقد نقل سيبويه ان بعض العرب تترك صرفه وهو وهم لانها لم تثبت
بصفات في الاصل فتوهمت الوصفية لكون اجدل من الجدل وهو القوة واخيل للخيلان
وتوهم ان افعى بمعنى خبيث واخبث دو خيلان وهي الخلاف في اول بنا على انه افعل
كقول سيبويه او فوعل كقول بعضهم والعرف من اربل واسود اسما للحية خلافا للسعيد
الاخفش ان ارملا اسما اسم في الاصل وصف به كاربع بخلاف اسود فانه وصف
في الاصل او وصف في الاصل قابل للتا فكان ليعمل فان ورد اسودة للحية من انثى اجيب
بانها طارية بعد استعماله اسما قوله والعدل خروجه عن صيغته اخرى في نحو عمر وثلاث
العدل على ضربين ضرب تعلم عدليته بالنظر اليه في نفسه وضرب لا تعلم الا بحكم منعهم من
صرفه فمن الاول قولهم احاد وثنا وثلاث ورباع وموحد ومثنى ومثلث ومربع فهذا
تعلم عدليته لان الاصل في اسماء الاعداد الالفاظ المشهورة وهي واحد اثنان ثلاثة وكان قياس
ذلك ان يقال ثلاثة ثلاثة فلما غيروا الصيغة كان عدلا محققا وقد اجاز قوم الى عشار وقالوا
يصح قياسا على انه جاء في شعر الكميت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا
وفي شعر خداش تظل الطير عاكفة عليه مرتقبة واجنبة عشارا ويزعم قوم انه
يقال وحدان الى عشران ويزعم قوم ان المانع في ذلك تكرير العدل لانه معدول في اللفظ عن
اثنين وفي المعنى عن اثنين اثنين وقول بعضهم انه معرفة لامتناع اللام وقول آخرين انه جمع
لو بادنسحا على الواحد زدى ومنها فعل في التاكيد نحو جمع وكتع وبصع وبتع اما عن جمع
وكتع فانه قياسها على قول اذ مفرده جمعاء حمراء وحمر واما عن جمعاوات اذ مذكرا جمعون
واعتراض ابي علي انه لا يستقيم ان يكون عن جمع لان فعلا للجمع مذكر بالواو والنون ليس قياسه
فعلا وافعى ومنها اخر وهو جمع لاخرى واخرى تانيث آخر وآخر من باب افعل التفضيل
وقياس جميع بابه اذا قطع عن الاضافة ان لا يستعمل الا باللام فاستعماله بغير لام عدول
عما فيه اللام واعتراض ابي علي بانه لو كان لذلك لوجب ان يكون معرفة كسحر وهو ظاهر
فاجيب بانه لا يعد في استعماله نكرة بعد حذف اللام المانعة ومن الاولى ان يكون معدولا
عن آخر من كذا لانه قياس ما قطع عن اللام والاضافة ويندفع الاعتراض وجميع الباب معدول
على الاول ولكنه لم يؤنث الا آخر لكون غيره لا يقبل التانيث او يقبل ولكن فيه علتان غيره

وجبيله معد ولهذا على الثاني الآخر للمفرد فانه يأتي على صيغته ويجرد حذف من لا يوجب ثقلا
وآخر وبابه لما فيه من الاشتقاق اقتضى وضعه ان يكون بعد ذكر متقدم والتزموا ان يكون من
جنسه ولما كان المتقدم هو المراد بمنه لو اتوا بها كانوا في غنى عنها فالتزموا حذفها لذلك ولما
التزموا حذفها عاملوه معاملة ما ليس فيه من من الصفات والثاني من المعدول وهو الذي لا يعرف
الا بمنعهم صرفه نحو قولهم عمر وزحل وشبهه فنحو ذلك لا مجال للقياس فيه وانما يمنع من الصرف
ما منع منه ويصرف ما صرف فاذا منع حكم عليه فيه بالعدل ليكون على قياس لغتهم في
منع الصرف لسببين وليس فيه ما يمكن تقديره مع العلمية من الاسباب سوى العدل وذلك
ظاهر فلو لم تقدر لوجب ان يكون السبب الواحد مانعا من الصرف وهو خرم قاعدة معلومة
الاطراد او ضعفه وهو خلاف لغة العرب فاذا صرف وجب ان تقدر اصلا غير معدول
اذ تقدير المعدول تضييع مع الاستغناء عنه ومن الاكثر في لغتهم منع صرف فعل علما وجاء الصرف
قليلا لقولهم هذا ادد مصروفا وكذلك لبد اسم للنسر المعروف واما قزح اسم رجل وموضع
بالمزدلفة وقوس قزح فغير منصرف فلو سمي بفعل ما ليس مسمى به في لغة العرب فلم تثبت
كيفية استعماله فقيل الاولى منع صرفه اجراء له على الاكثر وقيل الاولى صرفه لانه القياس
وتقدير العدل على خلاف القياس في كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا من فعل منع
والا صرف ومنها سحر وهو معدول عن السحر الذي هو قياس تعريف مثله من النكرات قبل العلمية
وجعل علما كامس عند بني تميم في من لا يعرب واما اهل الحجاز فبنوا امس لتضمنه معنى لام التعريف ووجب
تقدير ذلك للاحكام الدالة عليه في اللغتين ولو قيل في سحر انه مبني كامس لم يكن بعيدا وان
اختلف الحركتان واما نحو سحيرا وضحى وعشاء وعتمة ومساء وانت تريد ضحى يوم كذا وعشيته
وعتمة ليلتك ومساءها وسحرا بعينه فلو قصد فيه الى تضمنه معنى الحرف لبني ولو قصد
فيه الى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنهم جعلوه معدولا عن اللام لا علما فلذلك انصرف
وانما لم تقدر العلمية دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث وهي
مصروفة باتفاق ومن ثم لم يقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف لما يلزم من منع صرف
عشية على كل تقدير ولذلك اشترط المحققون ان يكون التعريف بالعلمية والمانع عندها العدل
والصفة من الاصلية المقدرة فيه كان اصله معنى مجتمع وقول الخليل في جمع هو معرفة بمنزلة
كلهم يعني ان من اضافة في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة توكيدا لا بيانا للمانع من الصرف فاذا

فاذا سمي بنحو جمع واخر فعن سيبويه منع الصرف وعن الاخفش والكوفيين الصرف بناء على
اعتبار عدله من اصلي اولا وان سمي بنحو سحر فعن سيبويه صرفه عكس ما تقدم ثم قال وان
يكون جمعا ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح قال الشيخ الاولى ان يقال والجمع
الذي هو صيغة منتهى الجموع من غير تاء تانيث ليخرج ما على زنته واحد بتاء التانيث
كفرازنة لانه بالتاء يكون على زنة كراهية فيشبه المفرد فيضعف فيه صيغة منتهى
الجموع وقوله وان يكون جمعا ليس على زنته واحد من قول سيبويه وانما لم ينصرف لانه
ليس شيء يكون واحدا على هذا البناء ومراد سيبويه وانما لم ينصرف الجمع الذي هو صيغة منتهى
الجموع لذلك ليخرج نحو فرازنة وفهم ذلك منه في موضع آخر والاعتراض على من جعل ذلك
بمجرده هو العلة النقض بنحو افعل وافعلة فانه ليس على زنتهما واحد والجواب عن افعل
بقولهم اصبع ضعيف لانه مبني على انه لا يكون على زنته واحد فلم يعتد به لشذوذه كما تقدم
في دئل والجواب بالاثمد اسم مكان في قوله تطاول ليلك بالاثمد وباذرح اسم مكان في
قوله وان ابا موسى عشية اذرح ضعيف فانه كالمساجد لو سمي به والجواب بالانملة
والانملة ان ذلك لغة فيهما ضعيف لان الهاء اذا لم يعتبر في ذلك وجب ان لا يعتبر في فرازنة
واما الجواب بآنك وارد واشد فاضعف لان آنكا اعجمي فليس جعله افعلا باولى من فاعل
وارد اعجمي وايضا فارد يحتمل فاعلا واشد جمع شدة بدليل قوله بلغتها فاجتمعت اشدي
ونظايره ولكون هذه العلة لم تبلغ مبلغ غيرها في القوة جاء صرفها كثيرا في الشعر وفي الكلام
للفواصل مثل قواريرا من اول وللتناسب مثل سلاسلا واغلالا وسعيرا ومثل قواريرا الثاني
حتى توهم بعضهم ان منع الصرف بها غير متحتم قال ابن بابشاذ اتصل بالوجه الاخر ان منع
الصرف بها غير متحتم قال ابن بابشاذ وقد جمعت العرب هذا الجمع ثانيا تناهيا ومبالغة فقالوا
صواحبات يوسف وحمرى الطير ايامنين جمع ايامن فكانه نزل منزلة الآحاد تقديرا قبل ان يجمع
لفظا وفي ذلك بعض العذر لمن صرف سلاسلا وقواريرا ومن طريقه ابي علي الفسوي وصفه هذا الجمع
المانع ان يكون ثالثه الفا وبعد الالف حرفان فصاعدا او حرف مشدد ليس بعده تاء التانيث
وقوله الا ما اعتل آخره في نحو جوار وشبهه اختلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب واتاني
حال الخفض فاكثر العرب يقولون مررت بجوار ومنهم من يقول مررت بجواري واختار ذلك ابو زيد والكسائي
وقد جاء على هذه اللغة قول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فاما حال النصب فواضح ان قولك رايت جواري مثل قولك رايت مساجد فلا اشكال ولا خلاف
وحال الخفض في اللغة الضعيفة وفيه ايضا لانهم قدروه في اول امره غير منصرف فوقعت
حركته فتحة فاحتملها كما احتملها في النصب وحال الرفع وحال الجر في اللغة الفصيحة مختلف
في تقديرهما فمنهم من يقول اصله جواريٌ ومررت بجواريٍ لان الاصل في الاسماء الصرف ثم الاعلال
قبل النظر في منع الصرف فلما اعل صار كقاضٍ ثم نظر فلم توجد بنيته على الزنة التي فيها
او لا فبقي منصرفا لانتفاء مانع الصرف لان لفظه كلفظ سلامٍ وكلامٍ فانصرف مثله ونقل عن سيبويه
ان اصله جواريُ بغير تنوين حذفت الياء لعلتين مع استثقال حرف العلة ثم عوض عن الياء
التنوين وهو ضعيف يستلزم الوجه الضعيف في الجر لانه يلزم ان تقدر بجواري كالمنصوب
فلا وجه لتغييره كالمنصوب ونقل عن ابي العباس ان اصله جواريُ فاعل باسكان الياء ثم عوض التنوين
عن الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء والتنوين تنوين العوض وهو اضعف ومنهم من يقول
ان اصله جواريُ ومررت بجواري فاعل كما تقدم في الاول ثم لما منع الصرف بعد الاعلال لانه على
وزن ما لا ينصرف تقديرا فحذف منه تنوين الصرف عوض عن الاعلال تنوينا آخر فامتنع تحريك الياء في
الجر لحذفها لالتقاء الساكنين وفي الرفع واضح فهو عند الجميع غير منصرف والتنوين تنوين العوض وعلى
الوجه الاول منصرف والتنوين تنوين الصرف وليس بصحيح وقولهم انه ليس على زنة الجمع غير مستقيم
لان المقدر فيه كالموجود والذي يدل عليه وجوب كسر الراء ونحوها في حال الرفع ولو كان نحو
سلامٍ وكلامٍ لقيل جوارٌ كما يقال كلامٌ فلما لم يقل دل على ارادتها وتقديرها باعتبار الاحكام اللفظية
وما نحن فيه حكم لفظي ولو كان ما ذكروه صحيحا لوجب ان يقال في اعلى اعلٍ بالتنوين لان اصله اعلَيُ
فاعتلت الياء بقلبها الفا وحذفت لالتقاء الساكنين فكان ينبغي على قولهم ان يخرج عن زنة الفعل
بذهاب الالف فيصير مثل زيد ولما اعتبرت الياء حذفها لفظا في منع الاسم من الصرف وجب
اعتبارها في جوارٍ والذي يدل على ان التنوين عوض عن اعلال الياء لا تنوين الصرف اطباقهم في تصغير
اعلى على انه هو اعيلٍ مثل وشبهه وقد ثبت ان التصغير في افعل غير معتبر في منع الصرف
بدليل اجماعهم على هو افيضل مثل غير منصرف وقد ثبت ان حروف العلة في افعل في حكم الموجود بدليل
هو اعلى مثل فلولا ان التنوين تنوين عوض لوجب ان يقال هو اعيلى مثل ومررت باعيلى مثل لوجود
علة منع الصرف وهو الصفة ووزن الفعل ولا اثر للتصغير ولا للاعلال الياء لانا قد بينا الغاءهما
وقوله حضاجر وسراويل يرد اعتراضا على هذا الجمع من وجهين احدهما قوله لا نظير له في الآحاد

والآخر

ويرد عليه قولهم ان علة منعه من الصرف الجمعية فاجاب عنهما بجواب واحد وهو انها في التقدير
جمع والجمع المقدر كالجمع المحقق ويدل عليه انك لو سميت رجلا بمساجد لمنعته من الصرف للجمع
المقدر في الاصل وهو جواب ظاهر الصحة في حضاجر لانه جمع محقق سميت به الضبع وهو
جمع حضجر وهو كمساجد لو سمي به واما سراويل فلا يجب ان يكون مثله لانه نكرة والنقل
في مثل ذلك انما جاء في الاعلام لا في الاجناس فلذلك اختلف اجوبة العلماء فيه فمنهم من يقول
هو اعجمي منصرف فلا يرد عليه السؤال لانه يقول اردت بقولي لا واحد على زنته في اوزان العرب
وهذا اعجمي ولا يدخل تحت العموم ولا يرد عليه منع الصرف لانه يصرفه ومنهم من يقول اعجمي
غير منصرف فينفصل عن السؤال الاول بما انفصل به من قبله وينفصل عن السؤال الثاني
بان يبين انه لما اشبهت من كلام العرب الممتنع من الصرف اجريت مجراه فقيل لهم فالمانع
الجمع وما اشبه الجمع فالزموه ومنهم من يقول عربي منصرف فينفصل عن الاول بكونه شاذا
لا اعتداد به كما تقدم في ذلك ولا يرد منع الصرف ومنهم من يقول هو عربي غير منصرف
فلا جواب الا ما ذكره جار الله العلامة وهو ضعيف لما تقدم واما تقوية بعد ثبوت كونه
عربيا وكونه غير منصرف لما يؤدي اليه من منع الصرف بغير علة وهو معلوم الامتناع فكان
ارتكاب ذلك لازما ونقل عن سيبويه ان سراويل اسم اعجمي اعرب كما اعرب الآجر الا انه اشبه
من كلامهم ما لا ينصرف ثم قال فان حقرتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل
فقيل ظاهره انه عنده غير منصرف وهو الصحيح وقيل بالعكس من قوله كما اعرب الآجر وهو منصرف
وهو فاسد لانه قال الا وقيل من قوله فان حقرتها علما لم تصرفها وهو ضعيف لان الغرض
بيان ان الجمع خلفه غيره وانما سمي بنحو مساجد فبعيد ان ... يقول بصرفه وليس بمستقيم
اما اذا صغر العلم منه فالقياس صرفه الا ان يكون مؤنثا كسراويل للعلمية والتانيث وقد يكون
الاسم منصرفا مكبرا ومصغرا وغير منصرف فيهما ومنصرفا مكبرا خاصة وعكسه كزيد واحمد
وتخاصم وعمر والجواب عن شراحيل وبراقش ومعافر وحضاجر وعن بلاكث انه من تحول الصيغة
للجمع فكان كالجمع وفي جار حزاب تذكير حزابية وجهان بناء على انه كثمان او جمع فيقال رايت حزابيا
حزابيا على الاول وحزابي على الثاني واما رباع وثمان ويمان وشآم فياؤه للنسب وزيد الالف عوضا
من احدى ياءي النسب وقد جاء ثماني في النصب شاذا قال يحدو ثماني مولعا بلقاحها وذلك
على التوهم قال والتركيب في معدي كرب وبعلبك التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ...

بامتناع والاسناد كقولك بعلبك ولا يكون الامع العلمية لان المركبات من هذا الباب لا تجامع الا العلمية واما في نحو خمسة عشر وبابه اذا سمي بها البناء ايضا بنا على حكايته اصلها ويأتي الكلام على لغات بعلبك في باب البناء وقوله ومن الف والنون المضارعتان الفي التانيث ومضارعتهما لهما كونهما زايدتين في اخر الاسم يمتنع دخول تاء التانيث عليهما ثم الاسم الذي هي فيه اما ان يكون صفة واما ان يكون غير صفة فان كان صفة نظرت فان كان مما جاء له فعلانة صرفته لانه لم يمتنع من دخول تاء التانيث كندمان وان كان مما لم يثبت فيه واحد منها فقد اختلف فيه فمنهم من لم يصرفه وهم الاكثرون نظرا الى امتناع دخول التاء ومنهم من صرف نظرا الى انه من قبيل فعلانة لا امتناع فعلى في مؤنثه ومثاله قولك الله رحمن رحيم وان كان غير صفة لم يخل من ان يكون علما او غيره فغير العلم لا يكون الا منصرفا لانه لا تتفق امتناع علة اخرى معه وان كان علما امتنع من الصرف لوجود علتين فعلى ذلك لو سميت رجلا بندمان امتنع من الصرف اذ بعد علميته يمتنع دخول التاء عليه فامتنع من الصرف لوجود علتين واذا امتنع ندمان من الصرف بعد التسمية فنحو سكران وعمران اجدر واذا احتملت النون بعد الف الزيادة ومن اصالة وسمي به علما جاز معاملتها بالامرين كحسان علما فانه يحتمل ان يكون من الحس او من الحسن ودهان من دهن او دهن اي قام وشيطان من شاط اي هلك او شطن اي بعد قال والعجمة في اعلام خاصة قال الشيخ شرط العجمة في اعتبار ما سببا العلمية من اصلية في كلام العجم حتى لو كان من اسم الجنس ولكنه اسم جنس ثم طرأت عليه العلمية لم يعتبر العجمة كما لو سمي بديباج او بابريسم او لجام فانه منصرف فان كان اعجميا وانما اشترطت العلمية فيها لانه اذا كان اسم جنس استعمل بكلامهم في احكام متعددة فضعف امر العجمة واذا كان مع العلمية لم تعتورها تلك الاحكام فاعتبرت العجمة حينئذ لقوتها والنحويين يشترط في اعتبار العجمة الزيادة على الثلاثة وسواء الاعجمية في نوح ولوط الا الصرف ومن الاكثر على انه لا اعتداد بتحرك الوسط وبعضهم يعتبره وهو الصحيح ويدل عليه اعتبار سقر اتفاقا وقول سيبويه كل مذكر سمي بثلاثة احرف من غير حرف التانيث فهو مصروف اعجميا كان او عربيا الا ان يكون فعل او نحو يجد او نحو ضرب منقوض لنحو وليس ما استثناه وقولهم التانيث اقوى ملغى بان العدل المقدر اضعف العلل لانه امر تقديري تتوقف على منع الصرف ولذلك جاءانه مصروفا واذا اعتبر في نحو تجر وباب عمر فاعتباره في العجمة اولى فان قيل يجب ان يكون اعتبار العجمة في نوح ونحوه مما سكن اوسطه اولى لمذهب المصنف لانه اعتبر في نحو هند قلت قد ثبت الغاء قوة التانيث مع التحرك ولا يلزم من الغاء قوتها مع التحرك الغاؤها مع السكون لضعف السكون لكون الكلمة به في اعلى درجات الخفة ولذلك لم يجي باب نوح الا منصرفا وثبت في هند الوجهان ولا اسم من اعجمي اذا وافق لفظه عربيا وقصد اليه بالتسمية فلا اعتداد بالعجمة كما لو سمي باسحاق وقصد المصدر او بيعقوب وقصد ذكر الحجل ونحو ذلك ومذهب صاحب الكتاب ان العجمة تمنع مع سكون الوسط كالتانيث المعنوي على ما سياتي في اخر الباب وقوله الا اذا اضطر الشاعر فصرف مستثنى من قوله والاسم يمتنع من الصرف وكل ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة ردا الى الاصل وقد منع الكوفيون صرف افعل منك للضرورة واستدلوا بانه لم يسمع مع كثرته وعللوا بان منك قويت بها العلة لمعاقبتها اللام ومن اضافته اللذين يعاقبان التنوين والاسد في نحو منك فانه لا يوجب لحذف التنوين واما ما ليس فيه سبب فلا يجوز منع صرفه للضرورة بحال واما ما فيه سبب واحد فيختلف في منع صرفه للضرورة فالبصريون يمنعون جواز المنع والكوفيون يجيزون منع الصرف للضرورة وقوله مما تعلق به الكوفيون في اجازة منعه في الشعر ليس متينا اي ليس بحجة والذي تعلق به الكوفيون قول الشاعر

فما كان قيس ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع

فان اراد انه ليس بحجة لان الرواية يفوقان شيخي في مجمع كما يقوله بعض البصريين في رده فليس مستقيم وان صحت هذه الرواية لان الرواية الاخرى صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمثل رواية صحيحة وان روى غيرها من جهة اخرى فلا يضر اذ ليس بينهما تعارض وان اراد بقوله ليس بحجة لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء فمستقيم عند من التزمه وقد استعمل ذلك في غير موضع وفيه نظر وقول من قال ان تفوق رواية شيخي ينافي رواية مرداس فدل على بطلانه مستدلا بانه لو كان جائزا لم يعدل عنه الى شيخي لكونه اقعد في المعنى ضعيف فان الشاعر الفصيح يعدل عن مثله كراهة ارتكاب الضرورة وقد استدل الكوفيون ايضا بقول ذي الاصبع وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض وليس بثبت ايضا لصحة حمله على القبيلة واستدلوا ايضا بقول ابن الرقيات ومصعب حين جد الامر اكثرها واطيبها وليس بثبت ايضا لقول الاصمعي فيه افسدت

الجمعية لغته قوله وما اجد شيئا له اداة به العلمية الى آخره اما انصرف ما يتلبس بالاسمية اذا كان فيه العلمية قبل التنكير لانه لا تبقى ما فيه علة الا احدها العلمية وهي موثرة الا وهي شرط في جميعها او فيما سوى واحد منها وذلك ان العلل تسع احدها العلمية بقيت ثمانية الوصف لا يكون مع العلمية لتضادهما والتانيث شرطه العلمية ان كان بالتا او معنويا وان كان بالالف فلا اثر للعلمية فسقط ايضا والعجمة شرطها العلمية والتركيب كذلك والجمع لا يوثر معه العلمية فسقط ايضا ومن الالف والنون ان كان من البس مونثه فعلى فشرطه العلمية والا فالحاجة العلمية فسقط ايضا بقي العدل ووزن الفعل وما لا يجتمعان وبيانه ان للعدل زنات مخصوصة ليس منها شيء على وزن الفعل فلا يجتمع مع وزن الفعل فاذا ثبت انه لا يكون مع العلمية موثر الا ما العلمية شرط فيه او واحد من العدل ووزن الفعل ولا يطرأ بالتنكير اعتباره ما لم يكن مختبرا الا في باب احمر على خلاف وجب ان يكون ما عداه اذا نكر انصرف لبقائه بلا سبب ان لم يكن فيه عدل او وزن فعل او على سبب ان كان فيه عدل او وزن فعل ولا يرد رجل سمي بمساجد او صحارى وما اشبهها لان العلمية في مثل ذلك لا اثر لها والحكم ثابت بالجمع على انفراده وبالالف على انفراده فسقط ابراده قال الا نحو احمر فانه مستثنى من هذه القاعدة عند سيبويه لوجوب اعتبار الصفة بعد التنكير وجاز عليها عند ابن الاخفش فاذا سمي باحمر وشبهه مما فيه الصفة قبل العلمية ثم نكر فسيبويه يمنعه من الصرف وابن الاخفش يصرفه ووجه قول ابن الاخفش ان العلمية تنافي الوصفية فاذا سمي به فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر زالت العلمية وبقي على سبب واحد فانصرف على قياس ما ذكرنا في الذلك اتفق على منع صرف افضل اذا سمي به وصرفه اذا نكر وهو مثل احمر ووجه قول سيبويه ان الصرف ومنعه من الاحكام اللفظية فيعتبر في امرها الوصفية الاصلية كما اعتبرت في جمعه طرد خال اللام عليه ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما وقالوا الاحمر فلولا اعتبار الوصفية لم يجز ذلك فيه ولذلك لم يجز ان يقال في جمع احمد حمد ولا الاحمد بل قالوا احامد لانه ليس بصفة فقد ثبت انهم يعتبرون الوصفية الاصلية فيجب اعتبارها ايضا ها هنا لانها احكام لفظية مثلها والذي يحقق ذلك منعهم صرف ادهم وارقم واسود بعد خروجه عن الوصفية الى الاسمية فلولا اعتبار الوصفية الاصلية لم يستقم ذلك وكان يجب صرفه

فاما منعهم على منع صرفه دليل واضح في باب احمر اذا نكر على مذهب سيبويه وقولهم توافقنا في افضل العلم وهو مثله مغالطة فانه ليس مثله لان افضل لا يكون صفة حتى تتصل به من فحينئذ تكون صفة وعند ذلك يحس وهم متفقون على انه اذا نكر لم ينصرف فاعلوا حجة لهم فهو حجة عليهم قالوا لو كانت الوصفية الاصلية يصح اعتبارها في منع الصرف لصح اعتبارها مع العلمية كما يصح اعتبارها في الجمع وبالالف واللام مع العلمية ولما لم يصح لم يصح وبيان انه لم يصح انك لو سميت رجلا بضارب وما اشبهه من الصفات لانصرف بالاجماع ولو اعتبرت الوصفية الاصلية لوجب ان يكون غير منصرف فلما لم يصح اعتبارها مع العلمية لم يصح اعتبارها بعد التنكير لانه اذا نكر بقي العلم بعد انتفاء اعتبار الوصفية فلا وجه لاعتبارها بعد ذلك وهو مشكل والجواب عنه انه لم يعتبر الوصفية مع العلمية في علم واحد لتنافي ثبوتها في التحقيق فلو سمي بنحو شيئين متنافيين ثبتا في علما واحدا بخلاف الجمع ودخول الالف واللام فانه حكم باعتبار باعتبار الوصفية لا مشاركة للعلمية معها فيه فاذا نكر نحو احمر فقد زالت العلمية التي كانت تمنع اعتبار الوصفية معها في العلم الواحد فلم يمتنع اعتبار الوصفية بعد التنكير لانه حينئذ صار مثل احمر في الجمع ودخول الالف واللام كلا ما قبل التنكير فظهر الفرق بين الوصفية مع العلمية وبينها بعد التنكير قال وما فيه السببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لأن الناس على صرف نوح ولوط لما تقدم من اشتراط الزيادة او تحرك من وسطه على الصحيح وان كان من اكثر على اشتراط الزيادة تجنبا وهالتهم ها من انه العلامة فيها مع الشبهة وهو انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومنعه الصرف وجواز صرفه لمقاومة السكون احد السببين ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو كانت العجمة لا اثر في الساكن الوسط لكان حكم ماه وجور حكم هند ودعد في منع الصرف وجوازه ولما اتفقوا على اعتبار العجمة في الساكن الاوسط ثبت ان نحو هند كنوح ولوط وهو قوي جدا بالنظر الى المعنى الا انه لم يمنع منع صرف نحو نوح ولوط مع كثرة استعماله والمختار منع صرف باب هند فوجب انه اذ قيل في العجمة وهو ان يشترط في اعتبارها الزيادة او الحركة على القول الآخر وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند والجواب عن ماه وجور هو ان السكون انما قاوم التانيث بشرط ان لا يتقوى بالعجمة فلا يلزم من كون العجمة مقوية في امتناع مقاومة

اعتبار وصفها مع العلمية لم يبق اصلا بعد التنكير

ومنع الصرف

التكون ان يكون شيئا فيما يثقل وشطه فتندفع بذلك الشبهة قال والتكرر في نحو بشرى
وصحراء ومساجد ومصابيح اللام في التكرر لتعريف العهد لما تقدم في اول الفصل من قوله
او تكرر واحدا ان المعنى او حصل تكرر ويكون ذلك في موضعين احدهما الف التانيث المقصورة
او الممدودة نزلوا لزومها في الكلمة منزلة تانيث مكرر والثاني الجمع المتقدم صفته وهو صيغة
منتهى الجموع الا ترى انك تقول كلب واكلب ثم تجمع اكلبا على اكالب ثم اكالب لا فانه قد جمع
مرتين فتكرر فيه الجمع فلذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته في وزنه
وامتناع جمعه وان لم يكن جمع جمعين محققين تنزيلا منزلته للمشاكلة المذكورة فلذلك قام
مقام علتين قوله في وجوه اعراب الاسم قوله والفاعل واحد ليس الا قال الشيخ يريد ان
نسبة الفعل الى الفاعل على جهة الاسناد والاسناد لا يختلف فلذلك لم يتعدد الفاعل ونسبة
الفعل الى المفعول ليست على جهة الاسناد وانما هي على جهة التعلق والتعلق يختلف فتارة
يتعلق به على انه الذي فعل وهو المفعول المطلق وتارة يتعلق به على انه الذي فعل به وهو
المفعول به وتارة يتعلق به على انه الذي فعل فيه وهو المفعول فيه وتارة يتعلق به على انه الذي
فعل من اجله وهو المفعول من اجله وتارة يتعلق به على انه فعل معه وهو المفعول معه فلذلك
لم يجئ الفعل الا بفاعل واحد وقد جاء بمفاعيل متعددة قوله واما التوابع الى آخره قال الشيخ
اختلف الناس في عامل التوابع فمنهم من يقول ينسحب حكم العامل على القبيلين معا اعني التابع
والمتبوع ومنهم من يقول يتعدد عامل مثله في المتبوعات كلها ومنهم من يقول هو في البدل والمعطوف
بالحرف متعدد وفي غيرهما منسحب والغرض ان البدل في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحا في
قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم والعطف بالحرف فيه ما يقوم مقام العامل فكأنه موجود
فلذلك فرق بين مذهب القسمين وبين علامة وقيل العامل والموصوف معا عامل الصفة وكذلك
بقية التوابع والصحيح الاول انه به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان المعنى عليه بدليل اشتريت
الجارية نصفها وجاء غلام زيد وعمرو الا ترى انه لو قدر الاول فسد المعنى وفساد غير البدل
والعطف اولى وبه يتبين فساد القول الثالث ومن صحح الثاني بدليل الحكم بقيام زيد وعمرو وقيام
زيد لا ينسب الى عمرو مردود بان القيام لم ينسب الى عمرو بعد نسبته الى زيد وانما نسبه المتكلم
في اول امره اليهما معا مثل قام الزيدون واذا وجب صحة ذلك من غير تعدد وجب صحة من آخر
ومن صحح الثالث بتحويل منهم شيئا من فضله يجاب بان حروف الجر في نحو ذلك للتأكيد وضعف

لمن يقول بالرفع

التوابع يلزم من لزوم اعراب واحد وبانه ليس بها به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والخامس حرت
وترك ذكر المفعول الذي لم يسم فاعله لانه عنده فاعل وترك ذكر الموضوع في باب كان لانه عنده
فاعل لانه منسوب اليه الفعل ومن قال ليس بفاعل لان افعالها لا دلالة لها على الحدث يلزم
منه ان لا تكون افعالا وسمي الرفع رفعا لاستعلاء الشفتين عنده كما ان الخفض سمي خفضا
لنزول الشفتين عما كانت عليه والجر اما لانه بمعنى الخفض من جر الجبل وهو اسفله واما لانه
يدل على جر معنى الفعل الى الاسم اي ايصاله فسمي باسم مدلوله واما النصب فلانه من النصب
التي لانتصاب من صفتها ذكر الفاعل قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه
مقدما عليه قال الشيخ قوله هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه لم يقتصر على قوله هو
المسند اليه من فعل او شبهه لئلا يرد عليه مثل قولك زيد قام فانه مسند اليه وليس بفاعل فقال
مقدما عليه ليخرج ذلك عنه وهو في الحقيقة غير لازم لان زيدا في قولك زيد قام ليس بمسند اليه الفعل
او شبه الفعل وانما اسند اليه مع ما اسند اليه الفعل فالفعل او شبهه مسند الى ما هو موخر وهو
الضمير وهما جميعا مسندان الى زيد وانما اتفق ان الضمير الذي في قام اي في قايم في قولك زيد قايم هو
في المعنى زيد فتوهم انه وارد وليست هذه دلالة لغوية وانما هي دلالة عقلية ولذلك لم يختلف
في انه مسند الى الضمير لا الى زيد ويجاب عن ذلك باعتبار مثل هذا الحد بان قوله من فعل او شبهه
لم يات به قاصدا الى انه من جملة الحد لما فيه من التردد الذي هو مناف للحد وانما اتى به كالتفصيل
مبينا اقسام المسند فلما لم يكن ذلك مقصودا في الحد دخل عليه لو اقتصر عليه زيد قام وزيد
قايم ابوه وشبهه لانه مسند اليه فلو اقتصر على قوله هو المسند اليه لدخل ذلك في الحد فاحتاج
الى ان يقول مقدما عليه ابدا اما من قال الفاعل هو المسند اليه الفعل او شبهه فقد جعل ذكر الفعل
او شبهه من جملة حده فعند ذلك احتاج الى ذكر وجوب التقديم لما تبين انه لا يكون الا كذلك ثم مثل
باشياء الفعل وشبهه لما قصد الى ذكرهما اولا وسياتي ذكر ما تنزل منزلة الفعل في ذلك في آخره
فتمم من اسما قال الشيخ ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل والذي يدل عليه انه داخل في الحد
فانه لم يذكره في المرفوعات فدل على انه داخل في حد الفاعل اذ لا يصح دخوله في غيره بوجه
وانه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه وهو قوله ويضاف المصدر الى فاعله كقولك معرفة
الدار وهو قرب الخدام ومن لم يجعله فاعلا احتاج في حد الفاعل الى حد لا يدخل هو فيه فيقول
هو ما اسند الفعل اليه وقدم عليه على طريقة فعل او على طريق القيام به قال وحقه الرفع واراد

ان ذلك كذلك لا مرينا شبهه لا على ان يخبر ما انه موضوع لان ذلك قد علم من اصل كلامه في المرفوعات
والوجه الذي استحق به الرفع انه لما احتيج الى الاعراب للمعاني الجارية على الاسماء وكان الفاعل
متحدا غير متعدد وغيره يتعدد كان المتوحد اولى بالحركة المستثقلة ليقل الثقل والمتعدد
اولى بالحركة الخفيفة لذلك وقيل لانه الاول فاعطي الاثقل قبل الكلال بما بعده قال ورافعه
ما أسند اليه يعني الفعل او شبهه يعني ان رافعه ما يسمى عاملا في اصطلاح النحويين ومعنى
العامل هو الامر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للاعراب ومعلوم ان مقتضي الاعراب في الفاعل هي
الفاعلية على ما تقدم ولا تتحقق الفاعلية الا بما اسند من الفعل او شبهه فعلم ان ما اسند اليه
هو الفاعل ولا فرق في الفاعل بين ان يكون مثبتا او منفيا فزيد في قام زيد فيما نحن فيه مثله في ما قام
زيد لانه انما كان فاعلا باعتبار ذكر الفعل معه والاصل من هو له وهو كذلك اثبت او نفي قال
والاصل ان يلي الفعل لانه احد جزئي الجملة المفتقر الى ذكرها وقد وجب تقديم الفعل فينبغي ان يليه
الجزء الاخر المفتقر اليه لا غيره من الفضلات اذ المفتقر اليه اولى بالذكر من المستغنى عنه قال
فاذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا وهو اثر ما تقدم ثم استدل على ذلك بمثالين احدهما
جائز والاخر ممتنع ولا وجه للتفرقة بينهما الا باعتبار ما تقدم ذكره ووجه الدلالة هو انه قد
علم ان الضمير لا بد له من عود الى مذكور اما لفظا ومعنى واما لفظا لا معنى واما معنى لا لفظا فان
زيد قام نحو ضرب زيدا غلامه ضرب غلامه زيد
كان غير عائد الى شيء من ذلك كان ممتنعا وقد جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا فلو كان
كل واحد منهما على سواء لجازت المثلتان او امتنعتا ولما جازت احداهما وامتنعت الاخرى ولا
مصحح سوى ما ذكرناه وهو مناسب وجب التعليل به واما قول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فمردود عند المحققين او اراد رب الجزاء المدلول
عليه بقوله جزى ومنه قول سليط بن سعد جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار ومن يجيز ضرب غلامه زيدا يحتج به ضعيف فصل ومضمر وهو مع
في اسناد اليه لم يظهر الى اخره قال الشيخ يريد انه يصح وقوع المضمر فاعلا كما يصح
وقوع الظاهر وهذا وان كان غير ملبس الا انه ذكره لاشتماله على مسئلة تلتبس على المبتدئين
وهي مثل زيد قام ولذلك اشبع الكلام فيها واستدل عليها ولان غرضه ان يسوق باب
الفعلين الموجهين الى شيء واحد فاحتاج الى ان يبين به بذكر الفاعل المضمر ليحقق الذكر باعتبار
احد مسائله ثم يسوق المسائل كلها ولذلك فعل قال وتقول زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلا

[illegible]

صح

وهو ضمير مرجع الى زيد الى آخره وغرضه ان يثبت ان زيدًا في زيد ضرب ليس فاعلًا للفعل المتأخر ولا ان الفاعل محذوف فان من الامرين قد يتوهمان فاستدل على ذلك بقوله انا ضربت وانت ضربت فلو كان زيد فاعلًا لوجب ان يكون انا فاعلًا ولو كان انا فاعلًا لوجب جواز انا ضرب فلما لم يجز دل على انه ليس بفاعل وكذلك لو كان الفاعل محذوفًا في زيد ضرب لجاز حذفه في انا ضرب فلما لم يجز للعلم باستوائهما في مصحح الجواز من استتاره ولا يجوز اضماره مستترًا في انا ضرب لفقدان شرط من استتار في الماضي وشرطه ان يكون لمفرد غائب وهذا ليس بغائب ولما فقد شرط من استتار ولا بد من الفاعل وجب ذكره على حسب ما تقتضيه الوضع له والذي وضع له لفظ بارز فوجب ان يؤتى به وسيأتي الكلام في المضمرات بتفاصيله

فصل ومن اضمار الفاعل قولك ضربني وضربت زيدًا الى آخره قال الشيخ من اضمار في هذه المسألة من هذا الفصل يبنى على باب من اضمار المتقدم ما هو اضمار قبل الذكر ولذلك نبه عليه ولكنه لما كان اضمارًا خفيًا من اتيان به اذ كان كلامه في مثله باعتبار من اضماره فذكرنا في هذه المسألة وتكلم عليها باعتبار توجيه فعلها مع فعل آخر الى ظاهر بعدهما ذكر ما كان مثلها من باب التوجيه نحو ذكر من اضمار واحدى المسائل وحق ذكر المسألة باعتبار ما اشتملت عليه من باب آخر ذكر جميع تلك المسائل وهذا الباب ضابطه ان يذكر فعلان او شبههما موجهين في المعنى الى شيء واحد ذكر بعدهما ظاهرًا فقد يكون توجيههما على جهة الفاعلية وقد يكون على جهة المفعولية وقد يكون من الاول على من اول والثاني على الثاني وقد يكون على العكس مثال ذلك قام وقعد زيد وضربت واكرمت زيدًا وقام واكرمت زيدًا وضربت وقام زيد فان اعمل الثاني في الظاهر بعده فلا يخلو من الاول من ان يكون موجهًا على جهة الفاعلية او جهة المفعولية فان كان موجهًا على جهة الفاعلية وهي عين المسألة التي هي اصل الفصل وجب من اضمار فيه على مطابقة ذلك الظاهر عند المحققين فتقول ضرباني وضربت الزيدين وشبهه وامتنعت على مذهب الفراء وجازت من غير اضمار على مذهب الكسائي والدليل على جوازها ورود مثلها في كلام العرب كقوله جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ونظائرها واذا ثبت جوازها وجب من اضمار لئلا يؤدي الى فعل من غير ذكر الفاعل وليس ذلك من لغتهم فثبت ما ذكره المحققون واما مذهب الفراء فلانه لما رأى المسألة لا تخلو من احد امرين كل واحد منها على خلاف من اصول حكم بمنعها لانه ان اضمر اضمر قبل الذكر فان حذف حذف الفاعل فاوجب اعمال من اول منها وقال في نحو قام وقعد زيد العامل في زيد الفعلان ولا ضمير في واحد منها ويجيب عن مثل جرى فوقها بانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء واما الكسائي فانه لما ثبت

قوله مع فعل آخر والى الاظهار المتقدم ص

ان صح

معا

عند الجواز رأى انه يلزم من الاضمار الاضمار قبل الذكر فرأى ان الحذف اقرب وهو بعيد
فان الاضمار قبل الذكر قد ثبت في مواضع وحذف الفاعل لم يثبت بحال فاذا لم يكن بد من
احدهما فالاضمار اقرب وان كان الاول يحتاج الى المفعول وجب حذفه كقولك ضربت وضربني
الزيدون لان الموجب للاضمار مفقود وهو كونه فاعلا واما المفعول ففضلة في الكلام يجوز
حذفه فلذلك وجب الحذف لئلا يؤدي الى الاضمار قبل الذكر من غير ضرورة وقد استدل
على ذلك بالمفعول الثاني من باب علمت في مثل ظنني قائما وظننت زيدا قائما فانه يجب ذكره
ظاهرا لانه ان اضمر اضمر مفعول قبل الذكر وان حذف حذف مفعول لا يستغنى عن ذكره وفيه
نظر فان ذلك كخبر المبتدأ فاذا جاز حذف خبر المبتدأ للقرينة جاز حذف ذلك ايضا قبل
الذكر وان اعمل الاول فلا يخلو الثاني من ان يكون للفاعل او للمفعول فان كان للفاعل وجب
الاضمار باتفاق وليس اضمارا قبل الذكر فيتوهم امتناعه كقولك ضربت وضربني الزيدين
لان الزيدين معمول الفعل المتقدم فهو في المعنى متقدم على الفعل الثاني فكان الضمير عائدا
على مذكور في المعنى وان كان للمفعول فالاحسن ان يضمر ويجوز حذفه وانما حسن الاضمار
لان الحذف يؤدي الى اللبس والاضمار ينفيه وبيان ذلك مثل قوله كفاني ولم اطلب قليل
من المال يتوهم ان يكون الطلب للقليل ويجوز ان يكون لغيره ولو قال ولم اطلبه لانتفى
ذلك المعنى فلما كان كذلك وليس فيه اضمار قبل الذكر كان احسن من الحذف ومما جاء في غير
هذا الباب لو قلت قام زيد وضربت والضرب مفعوله زيد لكان الاحسن ان تقول وضربته
فكذلك هاهنا وجاز الحذف من حيث كان المفعول فضلة يستغنى عنه فلا حاجة تلجئ الى
ذكره وقد استدل على ذلك بالمفعول الثاني اذا كان غير مطابق للمذكور اخرا نحو ظننت
وظنني قائما الزيدين قائمين فانه لا يضمر ولا يحذف اما الاول فلتعذر الاضمار لانك ان
قلت وظننيه جعلت ضمير المفرد للمثنى وان قلت وظننيهما جعلت المفعول الثاني
مثنى والاول مفردا واما الثاني فلانه مفعول لا يستغنى عنه فلا يحذف وفيه نظر اما الاول فلان
الاضمار قد يأتي على المعنى المقصود وان اختلفا فيما ذكر كما في قوله تعالى وان كانت واحدة لما
كان المقصود الوارث فلا بعد فيه هاهنا لما كان المعنى نسبة القيام واما الحذف فلما تقدم لقيام
القرينة كخبر المبتدأ كقولك زيد والعمران قائمان ولا خلاف ان اعمال كل واحد من الفعلين جائز على
ما ذكرناه وان كان البصريون يختارون اعمال الثاني والكوفيون يختارون اعمال الاول والدليل
على ما ذهب اليه البصريون مجيء ذلك في القرآن في مثل قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وهاؤم

استدل

ولا تقول ضربتهم وضربني الزيدون صح

حاشية: يتوهم ان يكون الطلب للقليل [illegible]

استدل

[illegible]

اقرؤا كتابيه ولو كان العمل للثاني لقال اقرؤه كتابيه ووجه من تمسك بالاول انه لو اعمل
الاول لكان من الحسن اقرؤه ولم يات اقرؤه فدل على انه لم يعمل الاول ولا يستقيم ان يقال
جاء على احد الجائزين فانا لم نختلف في الجواز وانما اختلفنا في الاحسن واذا ثبت ان اعمال
الاول ليس باحسن وجب ان يكون اعمال الثاني احسن اذ لا قائل بثالث ولو كان في الكلام
محهم لانه غيرهم ولا يستقيم ان يقال جاء بحذف فانه المضمر وان كان على غير الاحسن
ومن اعمال الاول فانه يؤدي الى ان يكون من اجماع على قراءة ليست بالاحسن ومثل ذلك اثبات
في القراءة المجمع عليها اصلا فثبت ان ما صار اليه البصريون اولى ومن حيث المعنى هو ان
اصل المعمول ان يلي عامله وهذا الظاهر يلي الثاني فكان اولى بان يكون عاملا له لما فصل
بينه وبينه فاصل وانشد سيبويه مستدلا على ان من اعمل يحذف او يضمر بقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والراي مختلف وهو واضح وبقوله ومن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب وبقول ضابئ البرجمي رماني بامر كنت منه ووالدي بريا
ومن اجل الطوي رماني وبقول الفرزدق اني ضمنت لمن اتاني ما جنى واتى وكان
وكنت غير غدور واعترض بانه لا ينهض لان فعيلا وفعولا صالح للمتعدد فلا
الى تقدير الحذف ويقوى مذهب الكوفيين انه يلزم من خلافه من الاضمار قبل الذكر وهو
ضعيف فكان ضعيفا ثم قال وتقول على المذهبين قاما وقعد اخوالك وقام وقعدا اخوالك
فذكر المسئلة الاولى على اختيار البصريين والثانية على اختيار الكوفيين وليس يعني ان
المسئلتين جميعا على المذهبين جميعا وانما جمعهما في الذكر وقصد الى التفصيل قال وليس قول
امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الى اخره وهذا البيت انشده سيبويه
وقال ولو نصبت لفسد المعنى واورده صاحب الايضاح مستدلا به على مذهب الكوفيين
وما ذكره سيبويه اظهر وبيان ذلك ان لو يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره من حيث التقدير
واذا وجب ان يكون ذلك متعددا وجب ان يكون غير حاصل فيجب على هذا ان ما يذكر بعدها
منفي ان كان مثبتا وموجود ان كان منفيا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منتفيان
واذا قلت لو لم تكرمني لم اكرمك فالاكرامان حاصلان واذا ثبت ذلك كان قوله فلو ان ما اسعى
لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان
لم اطلب موجها الى قليل وهو داخل في سياق جواب لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون

استغنا عنه

صاحب الايضاح هو ابو علي الفارسي

قايلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل وهو متناقض وايضا
فانه قال بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وفهم من سياق كلامه انه لا يطلب الا الملك فلا يستقيم
ان يكون لم اطلب موجها الى قليل لانه يلزم ان يكون طالبا للقليل فيكون قايلا في البيت
الذي بعده ما اطلب الا الملك وفي هذا البيت انه يطلب القليل وهو متناقض واذا ثبت انه
ليس موجها للقليل ثبت انه ليس من هذا الباب اذ شرطه ان يكون الفعلان موجهين
الى شيء وهذا هو الذي قصد سيبويه وهي جادة العلامة على ما اراده واما
صاحب الايضاح فالظاهر انه قصد جهة اخرى وهو انه لم يعطف لم اطلب على قوله
كفاني ليلزم ما تقدم ولكنه جعلها واو الحال واذا كانت واو الحال لم يلزم ان يكون الطلب
مثبتا بل يجب ان يكون منفيا على ظاهره فكانه قال لو كنت ساعيا لمعيشة دنية
لكفاني القليل غير طالب له فيكون الفعلان موجهين الى قليل بهذا الاعتبار وبهذا
التقدير يصح ان يكون من هذا الباب ويكون قد اعمل الاول والظاهر مع سيبويه
اذ استعمال واو العطف اكثر وايضا فانه قد فهم من سياق كلام الشاعر انه لم يقصد الا
الى نفي طلب الملك في سياق لو لقوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وكانه تنبيه للمفعول الذي
حذفه في قوله ولم اطلب ولو كان من هذا الباب لاقتضى ان يكون اعمال الاول اولى لان الفصيح
قد عدل عن اعمال الثاني مع امكانه الى اعمال الاول على وجه يستلزم ضعفا فلولا انه اولى
لما اغتفر من اجله الضعف الذي لزمه وهو حذف الضمير من ولم اطلب واذا اضمرت
في نحو كسوت وكساني اباك او كسانيهما زيدا جبة فان كانت الجبة واحدة فلا اشكال وان
كانت متعددة وجب ان يكون التقدير مثلها فحذف المضاف للعلم به لما يلزم من كون الضمير
نكرة وهو بعيد لان التقدير وكساني جبة والضمير لها وايضا فانه يؤدي الى ان يكون الضمير
لغير من يعود عليه واضمار منطلق في قولك ظننت وظنني اباه او ظننيه زيدا منطلقا اشكل
لان الظاهر لغيره ومثله ضمير غيره واضماره يوجب تعيينه والجواب انه لما لم يكن مقصودا
به الذات واضمر مجردا عن الضمير صح جعله لغيره مضمرا والمتعدي الى ثلثة لم يجئ في هذا الباب
مسموعا فمنعه الجرمي واجازه آخرون وقالوا لعل وعسى زيدا ان يخرج انه على اعمال الثاني
لصحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة وقالوا لو اعمل الاول
لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم

حذف منصوب عسى قال ومن الاضمار قولهم اذا كان غدا فأتني ومن اضمار جائز لقيام
قرينة دلت عليه وليس اضمارا قبل الذكر لان القرائن قايمة مقام تقدم الذكر فان تقدم امر او حال
جاز ان يكون في كان ضمير كما لو قال يكون كذا غدا وكان فعل مخصوص بذلك الوقت والا فالمعنى
اذا كان ما نحن عليه من السلامة وهو الذي فسر به لانه مستغنى عما تقدم من القراين فلذلك فسره
بقوله اذا كان ما نحن عليه غدا ولو رفع غد لكان جائزا فيتعين ان يكون فاعلا وانما جاز فيه
الاضمار ضرورة نصب غد ويجوز ان يكون غدا متعلقا بكان فيكون التامة ويجوز ان يكون متعلقا
بمحذوف على ان يكون كان الناقصة قال ويحذف الفاعل رافعا مضمرا انما ذكر الفعل لتعلق
الفاعل به اذ لم تعقل حقيقته الا بذكره فلما فرغ من ذكر المقصود ذكر حكم ما يتوقف عليه وهو
الفعل ولم يذكر وقوعه ظاهرا للعلم به وان كان ذلك مفهوما من قوله وقد يحذف وحذف الفعل على
ضربين واجب وجائز فالواجب ان تقوم قرينة تدل على خصوصية الفعل ويكون معه ما يمتنع مجامعته
للفعل والجائز ما عدا ذلك ثم ذكر من الجائز قوله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وليبك
يزيد وشبهه وذلك انه لما قيل يسبح علم ان ثم مسبحا فكانه دال عليه فلما قيل بعد ذلك رجال
علم ان المراد يسبحه رجال وكذلك ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
والضارع الذليل والمختبط السائل لانه كان يجيرهما وقوله مما متعلق بمختبط اي ابتداؤه من
ذلك او مختبط من اجل ذلك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقح وقبله
سقى جدثا امسى بدومة ثاويا من الدلو والجوزاء غاد ورايح وروى ليبك يزيد بفتح
الياء وكسر الكاف ونصب يزيد وهو واضح ويخرج بذلك عن الاستشهاد به وكذلك
اذا قلت في جواب قول من ضرب زيد فانه يفهم ان المعنى ضرب زيد وكذلك ما اشبهه وذكر
من الواجب مثل زيد خرج وان كان موهما ان المسألة لا شذوذ فيها وانها سايغة مثلها في
ازيد خرج وليس الامر كذلك بل مثل زيد خرج شاذ وهو على شذوذه متعذر على ما ذكره
وانما لم يحسن عندهم هل زيد خرج وشبهه الا ان هل بمعنى قد على ما يقوله سيبويه فكانت
بالفعل اولى فاذا وقع بعدها اسم كان لوقوعه بعد قد ولا يسوغ بعد لفظا هو القياس ولا
يرد عليه ازيد خرج فان الهمزة تصرف فوايدها ما لم يتصرف في هل ولذلك جاز ازيدا ضربته
ولم يجز هل زيدا ضربته ولذلك يحسن ان زيد اكرمني اكرمته ولم يحسن متى زيد اكرمني اكرمته ولا
في غيرها من ادوات الجزاء الا في ضرورة الشعر كقوله صعدة نابتة في حاير اينما الريح تميلها

تمل وقال آخر فتى واغلٌ يزورهم يحتبي ويحطف عليه كاس الشاتي والموضع بعد

اذا الشرطية جاء فيه عند سيبويه الامران فاذا ثبت ذلك وجاءت هذه المسئلة على

وجه شذوذ فحملها على وجه مستقيم اولى من حملها على وجه آخر من الشذوذ فتقديرها

بالفعل اولى من تقديرها بالابتداء فانه اذا قدر الفعل وقع عليها ما تقتضيه واذا قدر الابتداء

لم يوقع عليها ما تقتضيه الا لفظا والتقدير فكان ذلك اولى وينقل عن الجرمي انه مبتدأ وينقل

عن سيبويه جواز الامرين ومذهب سيبويه في ان يؤخرج جواز الامرين وهو الصحيح وعنه

في اذا الشرطية جواز الامرين ايضا وكذلك لو انك جئتني ولو انتم تملكون والحداد انه فاعل

في الجميع ومن ذلك قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فانه قد دلت القرينة على فصل

الفعل ووقع موقعه ما لا يصح ذكر الفعل معه وهو الفعل المفسر لانه لو ذكر لادى الى الجمع بين

المفسر والمفسر فيصير الثاني مفسرا غير مفسر وهو اول مفسرا غير مفسر وقد صحح بعضهم كونه

مبتدأ ولذلك قوله تعالى ولو انهم صبروا وهو كل موضع وقعت ان المفتوحة فيه بعد لو وانما

وجب حذفه لقيام القرينة الدالة عليه وهو ما في ان من معنى الثبوت ومحلها هو في المعنى

مفسر فكان مثل استجارك في قوله تعالى وان احد من المشركين ولذلك لو قيل ولو صبرتم لم يجز

ولو قيل ولو انهم صبروا لكان جائزا فهذا مما يدلك على ان قصدهم فيه الى الفاعل وقد راعت

العرب في قولهم ان ما هنا ان يكون فعلا ان امكن محافظة على صورة الفعل من حيث اللفظ فيقولون

لو ان زيدا قام قمت ولا يقولون لو ان زيدا قائم قمت فاذا لم يمكن اغتفروه لانه راجع الى اللفظ

واعتبار المعنى احد فيقولون لو ان زيدا اخوك لاكرمته ومنه قوله عز وجل ولو ان ما في

الارض من شجرة اقلام وسياتي حكمها في ذلك في فصل الحرف ومنه قولهم لو ذات سوار لطمتني

ويحتمل ان تكون لو للتمني وان تكون شرطية ولا تخرجه ذلك عن التمثيل فاذا قدرت شرطيه

قدر جوابها محذوفا واذا قدرت للتمني لم يحتج الى تقدير وهو مثل للكريم يجني عليه لئيم

كان اصله ان رجلا شريفا لطمته امة فقال ذلك على معنى لكنت احتمله فيكون شرطية او على

معنى التمني فيكون للتمني قال ومنه المثل الا حظية فلا الية يروى هذا المثل منصوبا ومرفوعا

فاذا نصب فليس من هذا الباب وانما يكون من باب خبر كان المحذوف عامله على ما سياتي واذا

رفع كان من هذا الباب ويجب حذفه لان القرينة في اصل المثل دلت على المراد وقد اشتملت على امر

لا يجوز مجامعة الفعل معه وهو كونه مثلا وتقديره ان لا تكن لك حظية ويجوز ان يقدر كان

تامة

تامة وما قصه اذ لا يخل ذلك بالمعنى ويقال ان اصل ذلك ان رجلا كان لا يحظى عنده

امراة فلم يتزوج مرات لم تال جهدا في ان تحظى عنده فطلقها ولم تحظ فقالت الا حظية

فلا الية اي ان لم تثبت لك حظيته فلا ادخر جهدا في قصد الحظوة او ان لم تكن لك حظية

وصار مثلا في المداراة والتحبب لادراك الغرض فلا يبعد واذا نصبت فالتقدير ان لم اكن

حظية فتكون نا قصة لا غير وقوله فلا الية ان نصب فظاهر ويكون نصبه كنصب

حظية بكان مقدرة واذا رفع جاز ان يكون خبر مبتدا محذوف تقديره فانا غير الية

الا انه وقع الموضع غير من غير تكرار وذلك قليل وساغ لكونه مثلا وانما جاء ذلك فيها

مع التكرار ويجوز ان يكون لا بمعنى ليس وخبرها محذوف اي لا الية حاصلة وهو ايضا

قليل قوله المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان للاسناد قال الشيخ حد المبتدأ والخبر

بحد واحد بعد ذكرهما لخصوصية اشبهتهما ومثل ذلك غير مستقيم اذ لا يستقيم ان يحد

مختلفان بحقيقة واحدة وكما يمتنع ان يقال الانسان والفرس جسم متحرك ويقصد به

تحديدها فكذلك هذا فان زعم انه حد باعتبار ما اشتملا عليه من الامر العام وهو كون

كل واحد منهما مجردا عن العامل لم يستقم الا على تقدير ان يذكرا باسمهما من تلك الجهة العامة

مثال ذلك ان تقول الحيوان جسم متحرك فيدخل فيه الانسان والفرس فان اطلاق الاخص

باعتبار مجرد الاعم خطاء كاطلاق الانسان على الفرس باعتبار كونه حيوانا لانها دلالة

تضمن وهي غير مستعملة ويمكن ان يقال الموضوعان بالابتداء هما الاسمان المجردان

للاسناد وانما ارتكب ذلك لعلمه بما يرد عليه لو افرد وذلك لانه لو افرد المبتدأ وقد علم

ان النحويين انما يميزونه بكونه مسندا اليه لورد عليه اقائم الزيدان فانه اسم ليس مسندا

اليه وهو مع ذلك مبتدأ عندهم فيخرج عن الحد ما هو منه فلا ينعكس ولذلك اذا حد الخبر

بكونه مسندا به ورد عليه اقائم الزيدان لانه مسند به وليس بخبر فلا يطرد فلما لم يمكنه افراد

الذلك ولم يرد الخروج عن اصطلاحهم جمعهما بحد واحد لئلا يرد عليه ذلك فيه وكان يمكنه

ان يحده بكونه مسندا اليه ويزيد فيه القسم الآخر وهو الصفة الواقعة التي بعد حرف

النفي وحرف الاستفهام رافعة لظاهر الا انه كره التنويع في الحد والتحقيق ان المعنى الذي

كان به المبتدأ مبتدأ معنى واحد وهو كونه اسما مجردا عن العوامل له صدر الكلام في هذا صله

فهذا هو المعنى الذي سمي باعتباره مبتدأ وانما عدل النحويون عن تعريفه به كيلا يؤدي الى الدور

الكلام

في حق المبتدأ لانه لا يجوز ان المبتدأ له صدر اصالة حتى يعرف كونه مبتدأ فاذا لم يعرف كونه
مبتدأ الا بذلك كان دورا فعدلوا عنه لئلا يؤدي الى كونه مسندا اليه وان لزم منه نوع تقسيم
منه لما فيه من الفائدة للمتعلم لان ذلك التقسيم في علم العلم لقلته وندوره وخبر المبتدأ وان
كان يكون فعلا وجارا ومجرورا وجملة اسمية راجع الى كونه اسما في التقدير ولذلك اعتمدوا
قولهم انه اسم لانه في المعنى مفرد يحكم به على المسند اليه والمفرد اما ان يكون فعلا واما ان
يكون اسما واما ان يكون حرفا لا جائز ان يكون حرفا لما تقدم من انه لا يكون احد جزئي الجملة ولا ان
يكون فعلا لما تقدم من ان الفعل انما يسند الى ما بعده فوجب ان يكون اسما وانما جاز وقوع غيره
في الصورة لانه يتأول به لان الفعل الذي وقع خبرا يتأول باسم قال والمراد بالتجريد
اخلاؤها عن العوامل التي هي كان وان وحسبت واخواتها قال الشيخ فذكروا اجناس العوامل
اللفظية الداخلة على المبتدأ والخبر ثم بين ان دخولها عليهما ما يخرجهما عن ذلك لكونهما
يرجعان معمولين لها وقال تلعبت بهما وان كان الكثير منها انما تتعلق باحدهما اما على ارادة ان
الرفع الحاصل بعد دخولها غير الرفع الذي كان فيها واما على ارادة التفصيل بعد الاجمال اي
بعضها يتعلق بالاول وبعضها بالثاني وبعضها بهما وذلك جائز تقول الزيدان ضربا العمرين
فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضرب الاثنين جميعا بل يجوز ذلك ويجوز ان يكون كل واحد منهما
ضرب واحدا وعليه قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وقالت
اليهود والنصارى نحن ابناء الله واحباؤه وقال وانما اشترط في التجريد ان يكون من اجل
الاسناد لانه المعنى الذي به يحصل التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا ذلك لكان على ما ذكر
حكمها حكم الاصوات التي لا اعراب فيها وشبهها بالاصوات في كونها غير معربة لانتفاء مقتضي
الاعراب ثم ذكر في الاصوات في البناء ما يقتضي ان بناءها كان لمانع كغيرها من المبنيات فجاء من
ذلك تناقض ظاهر وهو ان يكون نفي الاعراب لانتفاء السبب ولوجود المانع وانتفاء السبب ينافي
وجود المانع ويجوز ان يكون اراد بالاصوات التي ينطق بها من غير تركيب مثل الف با واشباههما
من المفردات التي لا يقصد فيها تركيب فيندفع الاعتراض ثم ذكر العامل فقال وكونهما مجردين
للاسناد هو رافعهما وقد تقدم ان العامل هو المعنى الذي يتحقق به مقتضي الاعراب وللنحويين
في تبيينه ههنا مذاهب فذهب البصريون المتأخرون الى ما ذكر وهو كونهما مجردين للاسناد
وذهب المتقدمون منهم الى ان كون المبتدأ مجردا عن العوامل للاسناد رافع له وهو والمبتدأ

والمبتدأ جميعا رافعان للخبر وذهب الكوفيون الى ان المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل
في المبتدأ فوجه من قال انه معنى اقتضى هو من جميعا اقتضاء واحدا في تحقيق ما به ثبت الاعراب
فوجب ان يكون هو العامل فيهما كما في ظننت ولا بد من اخذ التجريد باتفاق لانه لولا التجريد لانتفى
ذلك المعنى الذي يكون هذا الاعراب منه فوجب اعتباره ووجه الثاني انه عدمي فوجب ان لا يضاد
اليه على انفراده الا للضرورة ولا ضرورة تلجئ الا باعتبار الخبر فوجب ان يكون المبتدأ معه جزءا في
العمل وهذا ليس بشيء في التحقيق فانه وان كان عدميا ففيه اعتبار الوجود وهو الاسناد فلم
يكن عدما صرفا لا معه وجود فصار كالزيادة التي اعتبروها لاجل الوجود لا معنى لها ثم ولو
قدر عدما فليس هو ههنا موجبا ولا شيئا في التحقيق وانما هو كالعلامة للشيء وقد تكون العلامة
عدما ثم تخصيص الخبر بزيادة مع اشتراك الاسناد اليهما تحكم محض فلو صح اخذ المبتدأ
عاملا في الخبر لصح ان يكون الخبر عاملا في المبتدأ ووجه قول الكوفيين ان كل واحد منهما لا
يكون مسندا او مسندا اليه الا باعتبار صاحبه فوجب ان يكون احدهما عاملا في الآخر اذ لا يتحقق
ذلك الا به وهذا ليس بمستقيم فان المعنى الذي اقتضى ان يكون احدهما مبتدأ هو المعنى الذي اقتضى
ان يكون الآخر خبرا فصار المصحح لمقتضي الاعراب فيهما واحدا فيجب ان يكون هو العامل فيهما مثاله
ظننت زيدا قائما فانا متفقون على ان العامل في المفعولين ظننت لما كان هو المقتضي لهما جميعا اقتضاء
الذي به تقوم المعنى المقتضي للاعراب وهذا كذلك وايضا فان هذه العوامل كالعلامات فاذا جعل كل
واحد منهما علامة على رفع صاحبه ادى الى ان تكون العلامة متأخرة عن المعلم عليه وهو خلاف
العقل فان قيل قد عمل ايا في تدعو وتدعو في ايا في قوله سبحانه ايا ما تدعو اجيب بان ايا
الشروط انما عملت من جهة تضمنها معنى ان وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلفت
الجهتان وايضا فانا قاطعون بوجود ما ذكروه في مثل كان زيد قائما وكان زيد قائم فيجب ان
يكونا مرفوعين على ما كانا عليه لوجود الرافع لكل واحد منهما والمستنير اخذ التجريد لهم في ذلك
لان من مذهبهم ان قائم مرفوع على ما كان مرفوعا به قبل دخول كان ولا عمل لكان فيه فلو
اخذوا التجريد فيه لما ذكروه لا ينبغي عليهم هذا الاعتراض والذي حملهم على ان لا ياخذوه كونهم
توهموا انه عدم محض فتركوه لذلك فلزمهم ما ذكرناه ثم شرع يشبهها بالفاعل على ما تقدم
من ان المرفوعات كلها مشبهة بالفاعل فشبه المبتدأ من حيث كونه مسندا اليه وشبه الخبر
من حيث كونه جزءا ثانيا من الجملة وقد شبهها باعتبار كل واحد منها الى جزء ينضم اليه كافتقار

الفاعل الى جزء يضم اليه وكل ذلك قريب. قوله والمبتدأ على نوعين معرفة وهو القياس
قال الشيخ لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقوله ونكرة يعني ونكرة
مقربة وتقريبها من المعرفة بوجوه منها ان تكون موصوفة لانها اذا اتصفت تخصصت
فقربت من المعرفة ومثل بقوله سبحانه ولعبد مؤمن والمراد كل عبد مؤمن ومثل ذلك ليست
الصفة فيه بمصححة للابتداء بل مثلها في قولك في الدار رجل عالم والذي يصحح ذلك صحة
قولك رجل خير من امرأة وقولهم تمرة خير من جرادة وكذا جار في كل نكرة لم يقصد بها واحد
مختص وكان معنى العموم وذلك مصحح مستقل واما غير موصوفة كالنكرة الداخلة عليها
همزة الاستفهام وام المتصلة فانها اذا دخلت عليها دلت على ان المتكلم عالم باثبات الحكم
لاحدهما الا انه لا يعلمه بعينه فهو يسأل عن التعيين واذا كان الحكم معلوما صار الخبر في
المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة واما ان تكون نكرة في سياق النفي كقولهم
ما احد خير منك فان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة
واما ان تكون في كلام تعدد بالفاعل كقولهم شر اهر ذا ناب فان معناه ما اهر ذا ناب الا
شر واذا كانت في معنى الفاعل صح الابتداء به لان الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكانه موصوف
فالوجه الذي صح الاخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل ومنه
شر يجيئك الى مخة عرقوب يضرب في شدة الضرورة المحوجة الى ما لا يليق ومنه مأربة
لا حفاوة اي حاجة جاءت بك لا عنايتك بنا وكذا جار في كل نكرة اخبر عنها بجملة فعلية على
ما ذكر من المعنى وقد قيل ان المصحح لكونه موصوفا في المعنى اي شر عظيم ومأربة عظيمة
وقيل لما فيه من معنى التعجب وقال سيبويه وقد ابتدأوا بالنكرة على غير هذا وذلك قولهم
امت في حجر لا فيك اي على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليكم لانه ليس على معنى شر
ولا معنى الدعاء واما المعنى مدحه بانه لا اعوجاج فيه قال وهو شاذ واما نكرة قد
تقدم عليها خبرها وهو ظرف او جار ومجرور وقد كثر كلام الناس في مثله فجماعة البصريين
لا يجوزون رجل في الدار واتفقوا على تجويز في الدار رجل واما الكوفيون فقالوا فاعل
في مثل في الدار زيد عندهم ايضا بالفعل المقدر ورد البصريون لجواز ان في الدار زيدا وجواز
في داره زيد لان الضمير يوجب ان تكون التقدير زيد في داره وذلك يمنع كونه فاعلا وقال
البصريون هو مبتدأ ثم اختلفوا في تعليله فقال قوم انما جاز في الدار رجل ولم يجز رجل في الدار

لانه تعين للخبرية ولم يجز رجل في الدار لاحتمال ان يكون صفة فينتظر السامع الخبر فلا يلزم
من جواز في الدار رجل مع نفي احتمال ما نعا الثاني ان الغرض انه تبين قرب النكرة من المعرفة في
الموضع الذي وقعت فيه النكرة مبتدأة وهذا الغرض لم يحصل للنكرة تقريبا من المعرفة وقال
قوم انما جاز في الدار رجل لان الخبر في معنى الصفة لانا جعلناه عليه قبل ذكره فلم يأت الا بعد ان
صار كانه موصوف الا ترى ان الفاعل لما كان الحكم عليه متقدما صار معرفة وصار نكرة ويرد
عليه جواز قائم رجل على انه خبر مقدم ويجاب انما يكثر فصرحهم في الظروف واما تقوية معنى
العامل فيه حتى قال كثير بان الفعل مقدر مراد واما يكون الظرف يتعين بتقديمه للخبرية
فصل والخبر على نوعين مفرد وجملة فالمفرد على ضربين خال عن الضمير ومتضمن
له قال الشيخ الخبر الذي يتضمن الضمير كل اسم من اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات
كلها وانما احتاجت الى الضمير لانها تعمل عمل افعالها فان كانت في الحقيقة للمبتدأ اسندت الى ضمير
في المعنى وان كانت لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضمير والا كنت مخبرا بالاجنبي عن مبتدأ واما
غيرها فلا عمل لها فلم تحتج الى ضمير وزعم الكوفيون ان كل خبر لمبتدأ فيه ضمير ويتأولون غير
المشتق بالمشتق وهو تعسف غير محتاج اليه قوله والجملة على اربعة اضرب وانما هي على
ضربين كما تقدم في اول الكتاب ولكنه قسم الفعلية فالمجردة عن الشرط والجزاء سماها فعلية
والمضمنة للشرط سماها شرطية والمضمنة للظرف سماها ظرفية والاكثر على ان المتعلق المحذوف
في الظرف فعل كاستقر واستقرار لان اصل التعلق للافعال فاذا وجب التقدير فالاصل
اقرب واستدل بانه يقع صلة فوجب تقدير الفعل ليكون جملة واجيب بانه تعين الفعل لان الصلة
لا تكون الا جملة بخلاف غيرها وزعم قوم ان المتعلق اسم تقديره مستقر لانه خبر مبتدأ والاصل
فيه ان يكون مفردا فكان اولى والذي يضعفه الاتفاق على صحة دخول الفاء في مثل كل رجل في
الدار فله درهم والوقوف فيها في مثل كل رجل عالم فله درهم والاكثر على ان الظرف يتضمن الضمير
ومعنى الاستقرار لما صار نسيا منسيا لا يذكر واستدل ابو علي على ذلك بامتناع قائما زيد في الدار
وشبهه بقولهم كلمته فاه الى في وبعته بابا بابا فان الاصل جاعلا ومفصلا ولكنه موقوض
تضمينه فاه وبابا بابا معنى صار الضمير فيه واستدل ايضا بقول كثير فان يك جثماني بارض سواكم
فان فؤادي عندك الدهر اجمع اذا قلت من اهجرتها اسلو ذكرتها فظلت لها تثني تتوق وتنزع
وتقريره انه لو كان الفعل مقدرا لكان الضمير محذوفا معه فلو كان اجمع مؤكدا لغير مذكور

واستدل بانه كان يجب ان يرتفع زيد في الدار زيد بالفاعلية لا بالابتداء واتفقوا على انه
لا يخبر بظرف الزمان عن الجثة لوضوحه فلا فائدة بخلاف ظرف المكان وبخلاف المعاني
وقولهم الليلة الهلال متأول اى حدوث الهلال وكذلك قوله اكل عام نعم تحوونه
واما مثل قولهم اليوم يومك فوجهه ان المعنى اليوم حصول الحين المنسوب اليك لانه قد يطلق
اليوم بمعنى الحين مثل اتيتك يوم فلان امير ونحو ما اجاز الكوفيون من اليوم عشرون يوما
اى حصول عشرين يوما واما ما اجاز بعض البصريين من قولهم اليوم الجمعة واليوم السبت
بتاويل على الاجتماع والسكون من معنى الجمعة والسبت فضعيف باباء المعنى وجاز بقية الايام
اضعف ثم قال ولا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا من ضمير يعود اليه فاذا كان كذلك ليحصل
ربطا بين الخبر والمخبر عنه والا كان اجنبيا وقد يكون الضمير معلوما لكثرة ذلك النوع
من الكلام فيستغنى عن التصريح به كما مثل قوله ويجوز تقديم الخبر على المبتدا كقولك تميمي
انا ومشنوء من يشنؤك قال الشيخ انما حسن تقديم الخبر على المبتدا لان المتكلم اذا قال زيد
من زيد قائم تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من انه قائم او قاعد الى ما لا يحصى كثرة فاذا قدم
الخبر ارتفع هذا الاشكال وقول الكوفيين لا يجوز تقديم الخبر في غير ما اوجبه استفهام ونحوه
مردود بقولهم تميمي انا ومشنوء من يشنؤك وسواء محياهم ومماتهم ومثل بقوله سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم في تقديم الخبر وقال المعنى سواء عليهم الانذار وعدمه وانما ينتقض مثالا لما ذكره
اذا جعل خبر مبتدا متقدما واما اذا جعل سواء خبر ان وأأنذرتهم ام لم تنذرهم فاعل لهما خرج
عن هذا الباب وهو قول كثير من النحاة ولكن الذي ذكره هو قول الاكثر وهو الصحيح لان
سواء ليس بصفة في اصل وضعه فاجراؤه على باب الاسمية اولى من اجرائه على باب الوصفية
ولو كان صفة في الاصل لكان تقديره فاعلا احسن الا ترى ان قولك مررت برجل قائم ابوه احسن
من قولك مررت برجل قائم ابوه وقولك وقولك مررت برجل سواء هو وابوه احسن من قولك مررت
برجل سواء هو وابوه فلذلك ههنا اذا جعلته غير فاعل فيكون سواء خبرا مقدما كان اولى
من جعله فاعلا فيكون سواء خبر ان واما قوله أأنذرتهم ام لم تنذرهم فهو فعل مقدر بالمصدر
واصله كما مثل وانما عدل به عن اصله لتقويه المعنى في غرض التسوية فانه من الاستفهام ولم
نقل في استواء ما وقع بعدهما فلما قصد الى تقرير معنى الاستواء استعمل ذلك اللفظ مجردا عن معنى
الاستفهام منقولا للاستواء خاصة وهم ينقلون الكلام وان كان في الاصل لمعنى الى معنى آخر لاجل

بحض ذلك المعنى الا ترى انهم يقولون اما انا فافعل كذا ايها الرجل ولا يعنون النداء وانما
يقصدون الاختصاص لما في النداء من معنى الاختصاص وتمثيله بذلك مع تميمي انا يشعر
بانه عنده من قبيل الجائز ولانه قطعه عن قوله وقد التزم حيث ذكره قبله والظاهر انه
مما التزم فيه التقديم لانه لم يسمع خلافه مع كثرته وسره ما فهم منهم من المبالغة في معنى
الاستواء حتى فعلوا ما ذكرناه من التغيير فناسب تقديمه تنبيها على المبالغة وعلى التغيير
وقول ابي علي سواء مبتدا لان الجملة لا تكون مبتدا مردود بان المعنى سواء عليهم الاستفهام
وعدمه وبانه كان يلزم عود الضمير اليه ولا ضمير يعود عليه في هذا الباب كله وقد
تقدم الكلام على تقديم الخبر على المبتدا اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا واما قوله سلام
عليك وويل له وحمد لك فاورده اعتراضا على قوله وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدا
نكرة والخبر ظرفا فهذه نكرة والخبر ظرف ولم يلزم تقديمه فقال هذه المصحح للابتداء بها غير
التقديم كما ان المصحح لقولك رجل عالم في الدار غير التقديم ثم بين المصحح فيه لكونه لم يتقدم
ذكره وان كان بابه ما تقدم وبين ان المصحح كونه في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب واذا كان
في المعنى بمنزلة المصدر المنصوب كان معلوما نسبته الى فاعل فعله فتخصص لان معنى سلاما
سلمت سلاما عليك فالسلام المذكور سلام فاعل الفعل المقدر وهو في الرفع على ذلك المعنى
فهو مخصص في المعنى اذ تقديره سلامي او سلام مني فقد صار مقربا من المعرفة لذلك ثم
قال وفي قولهم اين زيد وكيف عمرو ومتى القتال عطفه على قوله فيما وقع في قوله وقد التزم
تقديمه فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا بهذا مما التزم فيه تقديم الخبر على المبتدا ولا يكون
الا مقدما ولا يكون الا خبرا وانما كانت متقدمة لانه قسم من اقسام الكلام وكل باب من ابواب الكلام
فالقياس ان يتقدم اوله ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والتمني والنفي والترجي والعرض و
التنبيه والتشبيه والنداء وانما كان كذلك لانهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه
ليعلمه السامع من اول الامر ليتفرغ ذهنه لما بعده لانه لو كان موخرا لجوز السامع عند سماعه
اول كلامه ان يكون ذلك من كل واحد من اقسام الكلام فيبقى في حيرة واشتغال خاطر وانما كانت
خبرا لانك اما ان تجعل اين مبتدا وزيد الخبر او لا باطل ان تكون هي والتقدير مبتدا لان المبتدا
والخبر شيء واحد والمبتدا يكون مرفوعا ومحال ان تكون الابنية هي زيدا وزيد هو الابنية ولما
ثبت ذلك فلا يجوز الا ان يكون خبرا واذا كانت خبرا كان ظرفا متعلقا بمحذوف فذلك المحذوف هو

بين المعنى ذلك المبتدأ المذكور قال ويجوز حذف احدهما قال الشيخ الحذف على قسمين واقف وجائز
فالجائز ان تقوم قرينة لفظية او حالية على الحذف فيحذف المبتدأ اذا قامت عليه القرينة كقول المستهل
الهلال والله وذلك عند رؤية الناس الهلال او شبهه والحذف الذي يكون واجبا ان يقع ما تقدم
لفظ موقع الخبر سد مسده فحينئذ يكون الحذف واجبا وسيأتي امثلة تدل على ذلك ثم قال ومن حذف
الخبر قولهم خرجت فاذا السبع فاذا ههنا للمفاجأة وهي تدل على الوجود فلا يخلو اما ان تريد وجودا
مطلقا او لا تريد ذلك فان اردت ذلك الوجود المطلق فانه حذف الخبر وان لم ترد الوجود ولكن اردت
قياما او قعودا او ما اشبه ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه كما اذا قلت زيد في الدار فاما
ان تريد الوجود او امرا آخر كما تقدم فان اردت الوجود فلا تأتي به وان اردت غيره لم يكن بد منه اذ
ليس فيه ما يدل عليه قوله عز وجل فصبر جميل يحتمل الامرين يعني من حذف المبتدأ او حذف الخبر قال
الشيخ الا ان حذف المبتدأ اولى من اوجه احدها ان حذف المبتدأ اكثر وحمل الشيء على الاكثر اولى من حمله
على الاقل والآخر ان الكلام سيق للتمدح بحصول الصبر له فجعل المبتدأ محذوفا يحصل هذا المعنى
وجعل الخبر محذوفا لا يحصله لانه غير مخبر بان الصبر الجميل احد من قام به ولذلك يقول المتكلم
الصبر الجميل احمد ولم يذق منه شيء الثالث ان المصادر المنصوبة اذا ارتفعت ينبغي ان
تكون على حسب ما هي منصوبة وهي في النصب واذا قلت صبرت صبرا جميلا فانت في حال النصب
مخبر بالصبر واذا جعلت المبتدأ محذوفا في حال الرفع كنت مخبرا بالصبر فهو موافق للمنصوب
فكان اولى وبراهين ان المبتدأ اذا كان محذوفا كانت قرينة حاله وهو تلبسه بالصبر دليلا
على المبتدأ المحذوف فيحسن حذفه وان كان الخبر هو المحذوف وليس ثمة قرينة لفظية ولا حالية
تدل على خصوصية الخبر المحذوف كان ما ذكرناه من حذف المبتدأ اولى ثم قال وقد التزم
حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده وقد تقدم ضابط ذلك وقد قيل في
المرفوع بعد لولا انه فاعل فعل مقدر اي لولا حصل او وجد وليس بجيد ومن استدلالهم بانه
لو كان مبتدأ لكان ان مكسورة لا ينهض لانها عندهم مبنية واقعة موقع الفاعل لانها دخلت
على الفاعل ثم قال ومما التزم فيه حذف الخبر لسد غيره مسده قولهم اقائم الزيدان قال الشيخ
ليس هذا من باب المبتدأ المحدود على الحقيقة كما تقدم الكلام عليه في اول المبتدأ وانما سماه مبتدأ
لما تقدم من ان المبتدأ في التحقيق هو الاسم المجرد الذي له صدر الكلام ولا يحتاج في التحقيق الى خبر لانه في
المعنى ايقوم الزيدان فقائم مخبر به كالاخبار بالفعل والزيدان فاعل مثله في ايقوم الزيدان واذا ذكر
بمنزلة الفاعل

١٨

الحذف على سبيل المسامحة تقريبا على المبتدئين والتحقيق فيما ذكرناه ونحو اقائم زيد يجوز ان يرتفع
على المبتدأ فيكون زيد فاعلا والضمير فيه ويجوز ان يكون هو مبتدأ مقدما فيه ضمير لزيد
واما نحو القوم مثل زيد فلا يكون مبتدأ وزيد فاعلا لانه امر فيه الظاهر ولكن خبرا مقدما على زيد
او مبتدأ خبره زيد وعلى الوجهين يحمل اكرم مثل الزيدان ايضا لصحة مرفوعيان باكرم مثل عن التثنية
والجمع وغيرهما واما من جوز مررت برجل خير منه ابوه بالخفض في خير فيجوز ان يكون اكرم مثل زيد
من باب اقائم الزيدان واختلف في مثل ان قائما الزيدان فاجازه ابو الحسن اما من منع قائم الزيدان
فلا وجه للجواز لانه فرعه واما من اجاز فيحتمل الجواز لكونه مبتدأ ويحتمل المنع لانه في المعنى خبر
عن الزيدين ومن حذف الخبر لزوما قولهم لعمرك لافعلن ونحوه وتقديره قسمي او يميني لسد الجواب مسده
كما ذكر في لولا وقوله ضربي زيدا قائما واخواتها قال الشيخ ضابط هذا الباب ان يتقدم
مصدر او ما هو في معنى المصدر منسوبا الى فاعله او مفعوله وبعده حال منهما او من احدهما على معنى
يستغنى فيه بالحال عن الخبر وللنحويين فيه ثلاث مذاهب احدها وهو مذهب اكثر المحققين من
اهل البصرة ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما حذف متعلق الظرف على القياس المعروف
وهو ان الظرف اذا وقع صلة لموصول او صفة لموصوف او حالا لذي حال او خبرا لمخبر تعلق
بمحذوف اذا كان متعلقه عاما وهو مطلق الوجود ثم لما كان للحال شبه بالظرف حذف لدلالته
عليه فبقي ضربي زيدا قائما المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل
فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدأ وعلى القول الاول يكون الحال من تتمة الخبر المقدر والمذهب
الثالث وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره ان اعلم ان التقدير عنده ضربت زيدا قائما فضربي ههنا
وان كان مصدرا قائم مقام الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله كما استقلت في اقائم الزيدان والمذهب
الصحيح هو الاول وبيانه ان المعنى في قولك ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا الا قائما ولذلك اذا قلت اكثر
شربي السويق ملتوتا فان معناه اكثر الشرب الا ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم كذلك الا على تقدير المقدرين
وبيانه ان المصدر المبتدأ اذا اضيف واذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس
التي لا واحد لها وهو من اجناس التي لها واحد اذا اضيفت ايضا عمت الا ترى انك اذا قلت ماء البحار
فكلمة لذا عم جميع مياه البحار ولذا اذا قلت علم زيد فكلمة كذا عم جميع علم زيد فهو وقع المقدر اولا
الا ترى عاما غير مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله في حال القيام فوجب ان يكون مبتدأ
الخبر للعموم لما تقرر من عمومه لان الخبر عن جميع المخبر فلو قدرت بعض ضرب زيد ليس في حال القيام

لم تكن مخبرًا عن جميعه واذا تقرر ذلك كان معناه ما ضربي زيدًا الا في حال القيام وعلى مذهب الكوفيين
تكون الحال من تتمة المبتدا فيكون المخبر عنه مقيدًا بالقيام فيتخصص ويكون المعنى اخبارًا عن الضرب
في حال القيام انه حاصل فلو قدرت ضربًا في غير حال القيام لم تكن مناقضًا اذ لم تخبر الا عن ضرب في
حال القيام بالحصول فاخبارك عن شيء خاص او خاص بالحصول لا ينفي اخبارك عن غيره باثبات الحصول
او نفيه وايضًا فانك اذا قال القايل اكثر شربي السويق ملتوتًا وجعلنا ملتوتًا من تتمة الشرب صار
المعنى اخبارًا عن اكثر شرب السويق الملتوت انه حاصل فيجوز على هذا ان يكون اكثر شرب السويق
غير ملتوت اذ لم تخبر الا عن اكثر شرب سويق ملتوت بالحصول والاكثر شرب سويق ملتوت اذا كان
حاصلًا لا يمنع شرب سويق غير ملتوت اضعافه ويوضحه انا لو قدرنا انه شرب سويقًا ملتوتًا
عشر مرات وسويقًا غير ملتوت الف مرة فاراد ان يخبر عن نسخة من هذا بالحصول لقال اكثر شربي
السويق ملتوتًا حاصل فيتبين بذلك ما ذكرناه وعلى المذهب الاول اخبار عن اكثر الشرب غير مقيد بالتت
مخبرًا عنه بحصوله ملتوتًا فلو قدرت الكثرة اخرى غير ملتوت لكان مناقضًا وعليه المعنى وايضًا فانه
يخرج عن هذا الباب لان هذا اتفاق على ان الحال المتعلقة بالمصدر المبتدا لا تمنع من ذكر الخبر اذ لا فرق في
جواز ضربي زيدًا قايمًا خير من ضرب عمرو ونحوه فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر وكذلك ضربي زيدًا قايمًا
يوم الجمعة فان قلت فهذا يصح على كل تقدير قلت انما يصح عندنا اذا كان يوم الجمعة متعلقًا
بقايم لا ان يكون خبرًا وفساد المذهب الثالث من وجهين من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ
فانه لو كان المبتدا قايمًا مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم الفاعل بفاعله في قولك اقايم الزيدان
اذ لو قلت ضربي او ضربي زيدًا لم يكن كلامًا واما من حيث المعنى فان هذا اخبار بنفي الضرب عن زيد في
حال القيام ولا يمنع هذا المعنى من ان يكون ثمة ضرب في غير حال القيام الا ترى انك اذا قلت ضرب زيد قايمًا
لم يمنع من ان يكون ضرب قاعدًا وهو عين ما ذكرناه في بطلان مذهب اهل الكوفة وقد ذكر بعض النحويين
لبعض هذه المسايل وجهًا رابعًا وهي اخطب ما يكون الامير قايمًا وشبهها فزعم انه يجوز ان يكون
ظرفيه فيكون اخطب زمانًا صيرورة ان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعض له ويكون الخبر اذ ذاك نفس اذا
المقدرة من غير متعلق لانها هي المخبر بها كما لو قلت اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع في يوم الجمعة
ولو قيل هذا المذهب في جميع المسايل لاستقام على تقدير حذف مضاف وتقدير زمان ضربي زيدًا قايمًا
فلا يحتاج الى حاصل على هذا وانما خصوه بافعل لمكان الكثرة ووقوع ما المصدرية ظرفًا ولم يجوزه في غيره
ما فيه ما لقلة وقوع المصدر ظرفًا فان قيل لعل قايمًا خبر كان فالجواب عنه من وجهين احدهما

انه لو كان خبرًا لكان الحال نوعه وهو لا يجوز تعريفه والاخر انه لو كان خبرًا لم يكن فيه دلالة على الظرف
اذ الغرض من الناقصة تعيين زمان الخبر فاذا حذف لم يبق دليل على زمان الخبر والحال
له دلالة عليه وقد اجيز في قوله الحرب اول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول
اربعة اوجه رفع اول وفتية ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه واشكلها نصبهما
والوجه ان تجعل تسعى الخبر واول ظرف وفتية حال ونصبهما ورفع الاول حال من الضمير في تكون
قوله كل رجل وضيعته اي وحرفته وفيه مذهبان احدهما ان الخبر محذوف ويكون الواو ههنا
بمعنى مع فكانك اذا قدرت مع لم تحتج الى الخبر فلذلك ههنا فان قيل لم لم ينصب فالجواب
انها انما تنصب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا معناه فلا نصب وكان ينبغي
ان يمثل في حذف الخبر لزومًا بمثل لعمرك لافعلن ايضًا وقالوا في انت اعلم وربك انه منه فان
التقدير وربك مجازيك فانه جرى مجرى المثل ويستغنى باعلم هو اولى ولما كان المعنى في المقدر
المجازاة فسر به فصل قوله وقد يقع المبتدا والخبر معرفتين معًا كقولك زيد المنطلق
والله الهنا ومحمد نبينا قال الشيخ يرد على هذا ان هذا اخبار بما يحفظ الفوايد وذلك لا يحصل
الا بجهله المخاطب اما اذا كان يعرفه فالاخبار به لا فايدة فيه اذ هو حاصل عنده والجواب
ان هذا اخبار ههنا لم يقع بالحكم الذي هو القيام وانما وقع بالذات وفايدته اخباره عما كان يجوز
انه متعدد بانه واحد في الوجود وهذا انما يكون اذا كان المخاطب قد عرف شيئين في نفسه
او احدهما في ذهنه وهو آخر في الوجود فيجوز ان يكونا متعددين فاذا اخبر المخبر بانه
هو الآخر كان فايدته انهما في الوجود ذات واحدة وهذا انما كان متغاير اللفظ نحو قولك زيد المنطلق
وان كان لفظه لفظًا واحدًا فلا يستقيم فيه هذا التقدير وانما يستقيم فيه حذف مضاف باعتبار
حالين كقولك شعري شعري وانا انا وتقديره شعري الآن مثل شعري فيما تقدم اي الموصوف المشهور بالصفات
التامة وبعده لله دري ما اجن صدري تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بارض
قفر وكذلك قولهم الناس الناس اي الناس كالذين تعرف فصل قوله وقد
يجيء للمبتدا خبران فصاعدًا كقولك هذا حلو حامض قال الشيخ ان قيل كيف يصح الاخبار
بامرين متضادين في حالة واحدة فالجواب انه لم يرد انه حامض من كل وجه او حلو من
كل وجه وانما اراد ان فيه طرفًا من هذا وطرفًا من ذاك وهذا ليس بمتناف ولذلك وقع في بعض
النسخ وجمعهما قولك هو حلو حامض وهذا الاخبار المتعدد على قسمين قسم لا يستقل فيه المعنى الا بالمجموع وقسم

يستقل بكل واحد منها فنبه على القسمين وما يورد على نحو حلو حامض ان كان في كل واحد منهما ضمير فمائدة لانه يودي الى ان يكون كل خبرًا على حياله وان كان في احدهما فتحكم وان لم يكن فاسد فالجواب نقول بالقسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبرًا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والضميران على اصلها والمعنى فيه حلاوة وفيه حموضة وكان القياس جمعهما بالعطف الا ان خبر المبتدا من نحو عالم وعاقل شابه فيه من ان مع استقلال فكان مثل احد وتضمنا باعتبار معنى من ضمير آخر عائدًا على المبتدا واستشهد بقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد على ان المبتدا له خبران لان هو مضمر فلا يكون موصوفًا فتعين ان يكون ما بعده خبرًا عنه فقد مثل بما هو متعين لما ذكر قوله واذا تضمن المبتدا معنى الشرط الى اخره قال الشيخ انما تضمن المبتدا معنى الشرط في هذه الصور التي ذكرها من حيث كانت دالة على معنى العموم لان الذي في قولك الذي ياتيني فله درهم للعموم لا للعهد وكذلك النكرة في كل رجل ياتيني فله درهم وقوله اذا كانت الصلة او الصفة فعلًا او ظرفًا لان الفعل يشعر بالسببية وكذلك الظرف لانه يتعلق بالفعل على القول الصحيح ثم مثل بقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرًا وعلانية فلهم اجرهم وقوله وما بكم من نعمة فمن الله قال الشيخ فيها اشكال من حيث ان الشرط وما شبه به يكون الاول فيه سببًا للثاني نقول اسلم تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة وههنا على العكس وهو ان الاول استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله عز وجل فلا يستقيم ان يكون الاول فيه سببًا للثاني من جهة كونه فرعًا عنه وتاويله ان الآية جيء بها للاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للاخبار بكونها من الله عز وجل فتحقق اذن ان الشرط والمشروط على بابه وان ذلك صح من حيث ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون معنى الشرط فيه اما مضمونها واما الخطاب بها فمثال المضمون قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار الاية ومثال الخطاب بها قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس والمعنى بالمضمون معنى نسبة الجملة كقوله فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون الجملة وهو مسبب عن الانفاق والمعنى بالخطاب بها ان يكون نفس الاعلام بها هو المشروط لا مضمونها الا ترى انك لو جعلت مضمون قوله فمن الله هو المشروط لكان المعنى ان استقرارها سبب لحصولها من الله فيصير الشرط مسببًا للمشروط ومن ثم وهم من قال ان الشرط قد يكون مسببًا واذا جعلنا ضح الاخبار بنفس الجملة هو المشروط ارتفع الاشكال قوله فان دخلت ليت او لعل لم تدخل الفاء بالاجماع وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب فحجة صاحب الكتاب انه قال انه حرف يمتنع دخوله

لانه يلزم دخول الحرف على الحرف

على الشرط فلا يدخل على ما اشبه الشرط قياسًا على ليت ولعل وتقريره ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله لانه قسم من اقسام الكلام وقد تقدم ان ان لا يليها الا معمولها فلو دخلت على الشرط فلا يخلو اما ان تعمل او لا وكلاهما ممتنع ووجه امتناعه ظاهر وايضًا فان كلا منهما له صدر الكلام فيتنافيان وقال الاخفش دخولها في خبر ان جائز والدليل عليه ورود ذلك في القرآن وكلام العرب فالوارد في القرآن قوله ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وما احتج به سيبويه انما يصح ان لو اعتبر الواضح ولما لم يعتبره دل على انه ملغى وليس لمذهب الاخفش رد وعلة من اصل على مذهب الاخفش عند ما ذكره سيبويه وهو ان ليت ولعل انشاآت وما فيه خبر لانها غير محتمل للصدق والكذب فلا يجوز الجمع بين قضيتين متنافيتين من جهة واحدة لانه يودي الى ان يكون ما فيه ما بعد الفاء محتملا غير محتمل وعلة سيبويه في من اصل المختص عليه انها حرفان يقتضي كل واحد منهما ان يكون له صدر الكلام فلا يجتمعان مع الشرط لانه يودي الى التناقض والجواب ان ذلك ليس في المشبه بالشرط فلا يلزم منه انه قد ثبت الفاء واعترض لسيبويه عن قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم باعتذارات ثلثة احدها قالوا ان الفاء زايدة وليس بشيء لان سيبويه لا يقول بزيادة الفاء فكيف يحتجون له بشيء لا يقول به الثاني ان ان لم يدخل على الذي وبحثنا انما في ان التي يدخل على الذي وليس ايضًا بشيء لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد فلا فرق بين ان يدخل على الموصوف او يدخل على الصفة الثالث ان قالوا ان الفاء ليست بزايدة وانما هي عاطفة جملة على جملة ويكون خبر ان قد تم بقوله قل ان الموت الذي تفرون منه وهذا اقواها وهذا كله بحث المتاخرين والظاهر انه مع على مثل جاء الله الخلاصة وقد اوضحه محللا في غير المتصل وهو بعيد من جهة النقل والمعنى اما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت واما المعنى فبعده منه ووقوعه في مخالفة الواضحات وقد يورد على مثل قل ان الموت ان الفرار ليس سبب الموت فكيف اجيب به واجيب من وجهين احدهما ان المعنى ان الفرار المظنون سببًا للنجاة سبب الاخبار بملاقاة الموت معه كما ذكر في غيره والثاني ان ما يلزم على كل حال يحسن ان يبنى جزاء على ابعد من احوال فيجيء الباقي من طريق الاولى مثل نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله ومن هاب اسباب المنية يلقها وان رام اسباب السماء بسلم واذا جاز ذلك في صريح الشرط فالمشبه به اولى وفي دخول نحو المكرم لي فان الكرمه في هذا الباب نظر وكذلك كل رجل نكرمه فاني اكرمه ونحوه مما وصل باسم فاعل او مفعول ونحوهما قال صاحب الكتاب خبر ان واخواتها هو المرفوع

محمول لك إن زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك قال الشيخ أما لم يجز خبر إن لأنه إما أن يجز باعتبار
المعنى أو باعتبار اللفظ فأما باعتبار المعنى فقد تقدم ما يرشد إليه وهو خبر المبتدأ وأما من حيث
اللفظ فقد قال هو المرفوع والعامل عند البصريين هو إنّ ودليله أنه شيء اقتضى شيئين اقتضاء
واحدا فكان عاملا كعلمت والكوفيون يقولون هو مرتفع بما كان مرتفعا به قبل دخول إنّ وحجتهم
أن زيدا كان عاملا في أخوك لاقتضائه إياه وذلك الاقتضاء باق وهذا فاسد لأن الاقتضاء في
أخوك باق أيضا في زيد فلو كان الاقتضاء علة لدخول إنّ باقيا على حاله لوجب أن لا ينتصب
زيد بإنّ وقد انتصب فدل على أنه ليس بباق فإن قالوا إنّ ضعيفة عن معاني الأفعال فلا تعمل في
الجزئين عمل الأفعال وبيان ضعفها قوله لا تتركني فيهم شطيرا إني إذًا أهلك أو أطيرا
بنصب أهلك وقولهم إن بك زيد مأخوذ ومثل كأنهن فتيات لعس كأنّ في ديارهن الشمس
ومثل إن لله درّ قوم يريدون بالسيف والشفاء شفاء وقد أول إني إذا أهلك على معنى
أني أهلك والقول بحذف كثيرا أو على حذف إذا والباقي على ضمير الشأن وإنما قدم منصوبها
على مرفوعها لأوجه ثلاثة أحدها للفرق بينها وبين ما شبهت به وشبهها بالأفعال ظاهر فلم
يحتج إلى ذكره والثاني أن الفعل الذي شبهت به له عملان عمل أصلي وعمل فرعي فالأصلي
أن يتقدم مرفوعه على منصوبه والفرعي أن يتقدم منصوبه على مرفوعه وهذه فرع فعملت عمل
الفرع الثالث أنه إنما قدم لئلا يؤدي إلى محذور وهو الإضمار في الحروف لأنك لو قلت إنّ
قائم زيدا فقيل أعمل مكان زيد ضمير الغائب أما أن تأتي به متصلا أو منفصلا وكلاهما فاسد
فالذي يؤدي إليه فاسد وبيانه أنك لو أتيت به متصلا لم يخل أن يكون صورته ضمير النصب
أو الرفع فإن كان ضمير الرفع فهو فاسد لأنه يؤدي إلى الاستتار في الحروف وإن أتيت به منصوبا
لم يستقم لو جعل المنصوب موضع المرفوع وإن كان منفصلا لم يخل إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا
فالمرفوع لا يستقيم لأن المضمر إذا ولي عامله وجب أن يكون متصلا والمنصوب فاسد من الوجهين
جميعا وقوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه ما خلا جواز
تقديمه إلا إذا وقع ظرفا يعني بأصنافه كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة وبأحواله كونه متقدما
ومؤخرا ومحذوفا وبشرائطه أنه إذا كان جملة فلا بد له من ضمير وإذا حذف فلا بد له من
قرينة إما حالية وإما مقالية وإذا كان ظرفا والمبتدأ نكرة فلا بد من تقديم الخبر فإن قيل يلزم
من قوله وجميع ما ذكر في خبر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه أن تخبر أن زيدا اضربه

بعد دخول إنّ

لأنه يجوز زيدا اضربه فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه لم يذكر ذلك أصلا وإذا لم يذكر فإنما
حكم باشتراكهما فيما ذكر لا فيما لم يذكره فقوله وجميع ما ذكر إنما أراد جميع ما ذكره لا أنه أراد جميع
ما يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يكون خبرا لإنّ والثاني وهو الأقوى لشموله الجواب عن هذه الصورة و
غيرها أنه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر إلى آخره إلا أن خبر إنّ مشارك لخبر المبتدأ في الأحكام بعد أن ثبت
كونه خبرا لأن شرائطه وانتفاء موانعه لا أن كل موضع صح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يكون
خبرا لأنّ ألا ترى أنك لا يلزم أن من زيد ولا أن من أبوك وإن صار من أبوك وأين زيد مبتدأ وخبرا بالاتفاق
فإن قيل فهذا يؤدي إلى الدور لأنه قصد إلى تعريف خبر إنّ وإذا لم يعرف خبرها إلا بعد دخولها
ودخولها لا يعرف إلا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلمنا أنه ليس بدور إلا
أنه تبطل فائدة التعريف لأنه إذا قصد إلى تعريف خبر إن بكونه خبرا للمبتدأ وكان خبر المبتدأ منقسما
باعتبار خبر إنّ على دخول إنّ بل يعرف ذلك قبل دخول إن بأن يقال كل مبتدأ وخبر لا منافاة
بينها وبين إن فصالح أن يكون خبر المبتدأ خبرا لإن فينتفي الدور وأما الثاني فإنما يلزم لو كان
قصد إلى التعريف به ولا أحد يعرف خبر إن بذلك وإنما عرفه بكلام معناه أن الخبر الذي يصح
دخول إن عليه وعلى مبتدئه هو المرفوع في قولك إن زيدا أخوك ولعل بشرا صاحبك فلم يثبت أنه
خبر لإن إلا بلزوم إعطائه أحكام الخبر من كلمه لأنه إنما أعطى أحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه
خبرا لإن وأما موضع يمتنع فيه أن يكون خبرا لإن من أصله فلا يحكم عليه بشيء قوله وقد
حذف في نحو قولهم إن مالا وإن ولدا إلى آخره وهذا ظاهر على ما تبينه وأما قول من عنى إن محلا
وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا فواضح أيضا أي إن لنا محلا وهو موضع استشهاد
أي إن لنا محلا في الدنيا ومرتحلا عنها إلى الآخرة وإن في السفر الراحلين عنها مهلا أي إمهالا أو
طولا وذوي مثلا أي لنا فيهم مثلا وقد روي في كتاب سيبويه وإن في السفر ما مضوا مهلا فيكون
ما مصدرية تقديره مضيهم فيكون التقدير بدل اشتمال وبعد إن محلا اشتاقوا له بالبناء وبالعدل
وذي الملامة الوجلا وتقول إن غيرها إبلا وشاء لمن رأى لك أمتعة أو خيلا أو غير ذلك
فقال هل لك غيرها فتقول إن غيرها إبلا وشاء أي إن لنا غيرها ويحتمل أن يكون إبلا منصوبا
على التمييز من غيرها أو بدلا من غيرها أو موصوفا لغيرها وقد تقدم عليه فلا بد أيضا من تقدير تقدم
الخبر لئلا يؤدي إلى أن يلي إنّ ما ليس باسمها ولا خبرها وقال يا ليت أيام الصبا رواجعا
والناس فيه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب البصريين أن رواجعا منصوب على الحال وخبر ليت

أي وبعد قول إن محلا

يجذوون يقربون يا ليت ايام الصبا لنا رواجعا فيكون حالا من الصبا في لنا اي يا ليت ايام الصبى
مستقرة لنا في حال كونها رواجعا ومذهب الفراء ان ليت تنصب الاسمين جميعا على لغة بعض العرب
لان ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا قائما كذلك مثله ومذهب الكسائي ان رواجعا منصوب
باضمار تكون فيكون من باب ما اضمرت فيه كان فعل ومذهب البصريين اولى اذ قد ثبت حذف الخبر
مع ارادته وهو عين ما حملوه عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاملة نصبا في الجزئين
فيحمل عليه البيت ولا يثبت ذلك الا بثبت واما مذهب الكسائي وان كان خيرا من مذهب
الفراء لثبوت اضمار كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة اضمار
كان وقد وقع في بعض النسخ وقد التزم حذفه في قولهم ليت شعري والظاهر انه اراد اثبات
ذلك في كتابه ثم رجع عنه وهذا الكلام بمجرده غير مستقيم اذ لم يسمع عن العرب ولا يستقيم ان تقول
احد ليت شعري مقتصرا من غير انضمام شيء اخر اليها وانما المحذوف ليت شعري ايّ الرجلين
عندك او زيد عندك ام عمرو ونحو ذلك وقوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها
المحزون محمول على الحذف للقرينة والمعنى انجح ام لا او انعود كما كنت ونحو لانه يرثيه
ونصب مسافر على النداء ومعنى ليت شعري من ابوك ونحو ليت علمي متعلق بما يجاب
به هذا القول الاتي الى مثل ذلك في كلامهم لقولهم علمت من ابوك ولا خلاف ان من ههنا
استفهام ويراد بها علمت ما يجاب به هذا الاستفهام فرأى اولا انه من قبيل ما حذف خبره
وقام كلام اخر مقامه مثل لولا زيد لكان كذا فاثبته فيما حذف فيه الخبر ثم راى انه يصح
ان تطلق عليه الخبرية كما يطلق على الجار والمجرور انه خبر لدلالته على المتعلق الذي لا بد
منه فكانه مذكور فاسقطه او يكون من سهو الكاتب والله اعلم قوله خبر لا التي لنفي الجنس
هو في قول اهل الحجاز لا رجل افضل منك ولا احد خير منك قال الشيخ لا يدل على اثباته عند
الحجازيين اذ يحتمل ان يكون صفة على محل لا وكونه يحمل على مذهب الحجازيين خبرا وفي مذهب
التميميين صفة تحكم وانما يثبت مذهب الحجازيين اذا كان المنفي مضافا او مطولا فانه يكون منصوبا
فلا محل له اذ ليس بمبني ويقع بعده مرفوع فذلك الدليل الواضح على انها خبر مرفوعا ولو كان
صفة لكان منصوبا على جميع المذاهب والذي يوضح ذلك جوابه باحتمال الصفة في قوله ولا كريم
من الولدان مصبوح ومن مثل ما استشهد به لاهل الحجاز وبعضهم بقول حاتم والجرمي يقول لابي ذويب
وقبله هلا سالت هداك الله ما حسبي عند الشتاء اذا ما هبت الريح ورد جازرهم حرفا مصرمة

مصرمة في الغاش منها وفي رأس الطلاب تمليح اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها ولا كريم من
الولدان مصبوح وفي كلام سيبويه ما يدل على ان رفع خبر لا بالابتداء الذي كان رافعا
قبل دخول لا لان لا وما عملت فيه في موضع رفع وهو ضعيف لانه في انّ وذو الفقار سيف
كان لمنبه بن الحجاج فاخذه رسول الله صلى الله عليه يوم بدر وهو ذو الفقار وعلى في قوله
لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي لا يصح ان يكون خبرا لانه مستثنى من منفي والمستثنى
كذلك لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا ليبين به ما قصد بالمستثنى منه
ذكر المنصوبات قال هداه الله العلامة المفعول المطلق هو المصدر فلم يتعرض
لحده في ظاهر كلامه استغناء بما دل عليه من اسمه في قوله المفعول المطلق لان معنى المفعول المطلق
هو الذي فعل على الحقيقة من غير تقييد فلما كان اسمه يدل على الحقيقة استغنى عنه لانه لو ذكر لم يرد
عليه ثم قال هو المصدر فذكر اشهر اسمائه الذي هو اشهر اسمائه عند النحويين والاشهر المتاخرين
فانهم لا يكادون يقولون الا المصدر ولا تكاد تسمعهم يقولون المفعول المطلق ويجوز ان يكون خصه
بهذا الاسم تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين في انه مشتق من الفعل ولذلك تعرض بعد قوله هو
المصدر فقال سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه واذا كان هو وغيره سواء في تفسيره وترجح هذا الاسم
بمعنى مقصود وان لم يكن متعلقا بما هو فيه كان اولى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة مقصودة
ثم ذكر وجه التسمية التي ليس فيها ما فيه تعلق وهو الحدث والحدثان ثم ذكر بعد الاسم الذي هو
اقلها ذكرا وهو قوله الفعل ومقتضى مذهب الكوفيين ان يسمى المصدر صادرا والفعل لان
المصدر محل الصدور وهو عندهم الفعل والصادر من محل الصدور وهو المصدر عندهم
واجاب ابن الانباري بانه مصدر بمعنى مفعول لانه اصدر عن الفعل مثل مركب فانه بمعنى
مركوب ومشرب بمعنى مشروب واجيب بانه لم يجئ مفعل بمعنى مفعول ولو سلم فيفاد تجئه وقال
بعضهم المصدر ما يحصل به الصدور كما يحصل الصعود للمحل المصدر عنه يحصل للصادر
واجيب بانه تخليط لاسم المكان بالفاعل وقيل سمي مصدرا لانه ذو صدور واجيب بانه
يلزم ان يسمى الفاعل مفعولا لانه ذو فعل وهذا البحث لفظي وقد استدل البصريون بان معنى الاشتقاق
موافقة لفظين في حروفهما اصولا ومعنى الاصل فاذا جعل الفعل اصلا لم يستقم لانهما لم يتفقا في معنى
الاصل وان جعل المصدر اصلا استقام واذا لم يشترط في اللفظين معنى الاصل لم يستقم معنى الاشتقاق
لانه اما ان يعتبر معنى اي معنى كان او لا يعتبر معنى اصلا وكلاهما ظاهر الفساد واستدل الزجاج

مصدره صح

بانه لو كان من كلمة فعل لم يكن مصدراً الا وله فعل لكون المصدر فرعاً وليس هو امنح لانه مشترك
بالالزام اذ يقال لو كان من الحلس لكان كل فعل له مصدر لكون الفعل فرعاً ونحو نعم وبئس وليس
افعال ولا مصادر لها واستدل ابن السراج لو كانت المصادر مشتقة من الافعال لم تختلف كما لم تختلف
ابنية الفاعلين والمفعولين ونحوهما وهو ضعيف مشترك الالزام واستدل الكوفيون بان المصدر
اعل لاعلال الفعل فكان فرعاً واجيب بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته اصله فان يكرم
فرع اعلال اكرم واحد فرع اعلال يعد وليس فرعاً في غيره قالوا اكد به والتاكيد فرع واجيب
بما تقدم قالوا عمل في المصدر والمعمول فرع واجيب بان الحرف عامل وليس معموله فرعاً له ثم قال
وينقسم الى مبهم وموقت فنعني بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل والمفيد سوى التاكيد ونعني
بالموقت ما اشتمل منه زيادة لم تستفد من الفعل وهي على ضربين ضرب تستفاد منه النوع وضرب
يستفاد منه العدد قوله وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه الى آخره قال الشيخ نبه على
انه لا يشترط في المفعول المطلق ان يكون مطابقاً للفعل الذي ينتصب به في اللفظ بل يجوز ذلك
ويجوز خلافه ولذلك كان الحد شاملاً للمعنيين جميعاً ولكن المشترط فيهما جميعاً المعنى ثم قال
وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر فانت اسم المصدر لانواع المصدر ونفاه ولا يستقيم ان
تذكر نوع شيء وينفي اسم ذلك الشيء عنه والجواب ان المصدر الثاني لم يرد به ما اريد بالمصدر في اول الباب
من قوله هو المصدر والمصدر يطلق باعتبارين احدهما كل اسم ذكر بياناً لما فعله فاعل فعل ويطلق
ويراد به كل اسم لحدث له فعل اشتق منه كقولك ضربت ضرباً وقتلت قتلاً فالاول هو الذي يقصد
في المنصوبات والثاني هو الذي يقصد بالذكر في باب اعمال المصادر فاذا ثبت ذلك فقوله وهو على
ضربين مصدر يعني به المصدر الذي له فعل اشتق منه فجاز ان ينفي المصدر عن بعض اقسام من اول
لانه لم يطلق باعتبار المصدر من اول فثبت ان الذي نفاه غير الذي اثبته والتناقض انما يلزم اذا كان
عين ما اثبت عين ما نفى واما اتفاق اللفظ في المثبت والمنفي فغير ضار ولا يلزم منه تناقض باتفاق
ثم قسم المصدر باعتبار الثاني الى قسمين قسم يكون الفعل المذكور معه موافقاً له في اصل الاشتقاق وقسم
ليس كذلك فالاول نحو قوله عز وجل والله انبتكم من الارض نباتاً وقوله وتبتل اليه تبتيلاً لان تبتيلاً لو
كان له فعل يجري عليه فليس مصدراً لتبتل ولكنه يلاقيه في اصل الاشتقاق اذ الجميع من باب واحد وهو
الباء والتاء واللام وكذلك انبتكم من الارض نباتاً وفي مثله قولان احدهما ان تبتيلاً بمعنى تبتلاً وهو
قوله ما هو بمعناه وكذلك انبتكم من الارض نباتاً والثاني انه لما كان تبتل مطاوع بتل كان متضمناً له

صيغ صح لاختلاف الصفة المشبهة مع اشتقاقها من الفعل

ويجوز ايضاً بما تقدم

ولذلك انبت وان كان على الحلس من تبتل ويلزم على من اول الموقوف على المسموع فلا يقال كسرته انكساراً
ولا انكسر كسراً اذ لم يثبت كونه بمعناه وعلى الثاني لا يلزم والثاني نحو قعدت جلوساً وحبست
منعاً لان جلوساً وان كان له فعل مشتق منه فليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق ولكنه بمعناه
لان ذلك مشروط في جميع الباب ثم قال وغير المصدر وقد تبين انه اراد بغير المصدر المفعول
المطلق الذي ليس له فعل يجري عليه مذكور ولا غير مذكور كقولك ضربته انواعاً من الضرب لان انواعاً
ليست مصدراً باعتبار ان لها فعلاً يجري عليه اذ النوع انما هو موضوع لقسم من اقسام الشيء
على اي صفة كان ولكنه استعمل في هذا المحل المخصوص مراداً به ضرب مخصوص بياناً لما فعله
الفاعل فوجب ان يكون مفعولاً مطلقاً لاشتماله على الحقيقة التي كان بها لذلك وكذلك اي ضرب وايما ضرب
ثم قال ومنه رجع القهقرى فنبه على انه نوع من غير المصدر بالتفسير المذكور من حيث كان اسماً من
من اسماء الفعل لا يطلق على غيره بخلاف قولك انواع اذ من انواع يكون للفعل وغيره وبين النحويين اختلاف
في ان نصب القهقرى وشبهه على كونه مفعولاً مطلقاً قيل لكونه اسماً من اسماء الفعل قصد به ها
هنا بيان ما فعله فاعله او صفة لموصوف مخصوص حذف موصوفها واقيمت مقامه فانتصبت
نصبه وعوملت معاملته ومن ههنا ذكر الاول ولذلك نبه عليه فقال لانها انواع من الرجوع
ومن الاشتمال والقعود والذي يدل عليه استعمالها كذلك مجردة عن موصوفها مطلقاً ولو كانت صفة
لجرت على موصوفها اما لازماً واما جائزاً ولما لم تجر على موصوف كانت كالاسماء التي ليست بصفات
ثم قال ومنه ضربته سوطاً تنبيهاً على ان هذا يخالف ما تقدم من حيث ان وضعه للآلة المخصوصة
الجسمية الا انه استعمل في هذا المحل المخصوص لضربة به بياناً لما فعله فاعل الفعل فوجب ان يكون
مفعولاً مطلقاً لذلك قال والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة منها ما يستعمل اظهار فعله
واضماره ومنها ما لا يستعمل اظهار فعله ترك ذكر المنصوب بفعل مظهر لتقدم ذكره بالتمثيل
في جميع ما تقدم فلم يبق الا المنصوب بفعل مضمر وذكر ثلاثة اقسام قال ما يستعمل اظهار فعله
الى آخره وليس بالجيد فان القسمين من الاولين شاملان لجميع المقسوم والحصر معلوم بين النفي والاثبات
وليس بينهما وجه ثالث فيجعل لها قسماً لان هذا القسم الثالث اما ان يستعمل اظهار فعله فيكون
الثاني ما لا يستعمل اظهار فعله ولا فعل له مشتق منه وتمثيله في التقسيم يدل عليه لانه مثل
في النوع الثاني بامثلة كلها لها افعال مشتقة منها ولم يمثل في النوع الثالث الا بما لا فعل له مشتق
منه كقولك ويلاً له وويحاً وشبهه فدل ذلك على انه مقصود فان قيل هذا يفسد من وجه آخر

وسواه يلزم من كل ما لا فعل له مشتق منه وهو منصوب على المصدر ان لا يجوز اظهار فعله
ومعلوم ان ضربته سوطا من ذلك واظهاره جائز باتفاق فالجواب ان هذا غير لازم لان النوعين قسما
ما لا يستعمل اظهار فعله فيشبها ما يستعمل اظهار فعله ولا يلزم ان يكون منهما ما ظهر فعله وهذا لو يكون
من القسم الاول وهو الذي يستعمل اظهار فعله واضماره فثبت انه غير لازم ولا يستقيم ان يكون اراد بقوله
وما يستعمل اظهار فعله ما له فعل ينصبه وما لا يستعمل اظهار فعله ما لا فعل له ينصبه فانه فاسد
من جهة انه لا ينصب الا وله فعل ينصبه في التقدير فالنوع الاول كقوله للقادم من سفره خير مقدم
ونحوه ما قامت فيه قرينة تدل على الفعل المحذوف من غير زيادة ولمن يفرط في مواعيده اي يبرق فيها ولا يفي
مواعيد عرقوب وعرقوب من العمالقة سأله اخوه شيئا فاستمهله الى اطلاع نخله فلما اطلعت سأله فقال
حتى تبلح ثم حتى تزهي ثم حتى ترطب ثم حتى تصير تمرا فلما صار تمرا جده ليلا ولم يعطه شيئا فضرب مثله
في اخلاف الوعد قال الشاعر وواعدتني ما لا احاول نفعه مواعيد عرقوب اخاه بيثرب وقال
وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب وقال كانت مواعيد
عرقوب لها مثلا وما مواعيدها الا الاباطيل ويترب بنقطتين وفتح الراء موضع قرب اليمامة وانكر
ابو عبيد على من قال بالثاء المثلثة بيثرب لان العمالقة لم تكن بالمدينة وغضب الخيل على اللجم يقال
لمن غضب على من لم يبال به لان الخيل لا تبالي بعضها على اللجم وقولهم اوفرقا خيرا من حب مثل
لمن يحصل منه المقصود بالخوف دون غيره ويقال رهبا خير من رحام ورب فرق خير من حب
ويقال ان الحجاج لما حبس الغضبان بن القبعثري ثم جاء كتاب عبد الملك بان يطلق كل مسجون احضره
فقال له انك لسمين فقال ضيف الامير يسمن فقال انت القائل لاهل العراق تعشوا الجدي قبل
ان يتغدى بكم قال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قيلت فيه فقال الحجاج يا غضبان فقال اوفرقا
خيرا من حب وقد صيرت مثلا واذا ثبت ان المثل جرى كذلك ضعف اظهار الفعل في مثله والفرق بينه
وبين مواعيد عرقوب ان لفظ مواعيد عرقوب لم يجر مثلا وانما ذكر مع فعله او مع عدمه على سبيل
التمثيل والفرق بينه وبين غضب الخيل انه يقال غضب غضب الخيل ثم اختصر فقيل غضب
الخيل فجاز الوجهان ولو ثبت ان المثل في اصله غضب الخيل لكان القياس حذف الفعل ايضا والنوع
الثاني وهو الذي يجب اضمار فعله ولكنه له فعل نحو سقيا ورعيا الى آخره والثاني من تمثيل هذا القسم من
جهة انه امر شائع وليس له ضابط كلي يضبط ما انتشر وما طرقه ذلك ليس في الحقيقة من النحو
وانما هو من اللغة واذا تعلق بالنحو امر من اللغة على ذلك الكثير النحويون من تمثيله لكون قد حصل

لهم

لهم به طرف جيد من المعرفة بخلاف ما يعرف بالضوابط والقوانين فان الضابط يغني عن كثرة
التمثيل وكلام سيبويه يشعر بان علة الحذف في هذه المواضع لكثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة
مقام ذكره الا انه لا يصح ان يكون ضابطا نحويا لانه يحتاج الى النظر في كل لفظ هل كثر او
لم يكثر وذلك من حظ اللغوي واستدل سيبويه على وجوب الحذف في مثله باستقرائه انه يسمع
كثيرا من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم لاحتياجهم الى الاوزان والقوافي وغير ذلك فلم يظهر
الفعل في كلام واحد منهم فلو كان من الجائز لاقتضت العادة بجريانه في كلام واحد منهم ولو جرى
لنقل عادة لكثرة المستقرئين لذلك فلم ينقل فلم يسمع فلم يجز اظهاره قوله جدعا الجدع قطع
مارن الانف وقطع اليد ايضا وقطع الاذن ايضا وقطع الشفة ايضا وعقرا من قولهم عقر الله
جسده وحلقا من قولهم حلقه اي اصاب حلقه وبؤسا من بئس اذا افتقر وسحقا من اسحقه
الله فسحق سحقا اي ابعده وحمدا وشكرا من حمدت الله وشكرته وعجبا من عجبت وكراهة وكرها
من كرهته وشكرته ويقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين ونعمة العين قرتها من نعمت عينك
وكذلك نعام عين ونعامة عين ونعمى عين ويقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما من لا اكاد
ولا اهم اي لا اقاربه ويقال ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناسي افعلن ذلك ورغما
وهوانا من رغم انفه رغما ورغما ثم قال ومنه منتهيا الى النوع من اصلح وفصله من نوعه لانه
يعرف بضابط يجري عليه ما لا يسمع من مفرداته وهو قوله ما انت الا سيرا سيرا واستغنى بالتمثيل
واتى به لم يوهم انه من الضابط وليس بمشترط وهو تكرار سيرا سيرا فانه قد يسبق الى الذهن ان التكرار
قام مقام ذكر الفعل كما هو واجب باتفاق في مثل زيد سيرا سيرا وفي كلام الطرقي الطرين وقد نقل الثقات
ان العرب تقول ما انت الا سيرا من غير تكرير كما تقول مكررا في انهم لا يظهرون الفعل ابدا فان قلت يندفع
هذا الوهم بقوله ما انت الا سير البريد وليس فيه تكرار قلت قد يتوهم المتوهم انه يشترط اما
التكرار واما الاضافة لانه لفظ زائد فكانه قام مقام المحذوف والضابط لهذا القسم ان يتقدم نفي او ما
هو في معنى نفي داخل على اسم وبعده اثبات لا يصح ان يكون ما بعد الاثبات خبرا عن الاول فعند ذلك اذا
نصبته على المصدر وجب الحذف ولو فقد شرط مما ذكرنا لم يلزم هذا الحكم فلو لم يوجد النفي فقلت
انت سيرا وانت سير البريد لم يجب حذف الفعل بل تقول انت تسير سيرا باتفاق ولو لم يكن بعده
اسم لم يكن منصوبا بفعل مضمر اصلا كقولك ما تسير الا سيرا ولو لم يكن مما لا يصح ان يكون خبرا عن الاول
لم يصح نصبه باتفاق كقولك ما سيرك الا سير وقيل او معنى نفي ليندرج نحو انما انت سيرا ونحوه

ونحوه

زيدًا ابدًا شيئًا وزيدٌ شيئًا شيئًا ثم قال ومنه قوله تعالى فاما منًّا بعدُ واما فداءً وفصّل ليتبيّن
انه نوع ثالث من النوع من اصلي وهو ايضًا باب له ضابط يحمل عليه اشباهه وضابطه انْ
يتقدم جملة متضمنة فوايدَ فاذا ذكرت فوايدُها بالفاظ المصادر وجب حذفُ افعالها
يحذفوا الفعل لقيام القرينة من اولى وهي الجملة التي منها فوايدُها والتنوير ان اللفظ من اول قد
وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظًا ومعنى كقوله فشدّوا الوثاق فانّ شدّ الوثاق متضمن
لفوايدَ وجودية من منٍّ او استرقاقٍ او فداءٍ او قتلٍ فلما ذكرت تلك المعاني بالفاظ المصادر ولم
تذكر افعالها وقيل فاما منًّا بعدُ واما فداءً ولو قيل في مثله فاما تمنّون منًّا واما تفادون فداءً
لم يجز ومنه مررت فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ وهو ايضًا قسم قياسيٌّ وضابطه ان يتقدم قبل المصدر
جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى من هو متلبس به في المعنى كقولك لزيد صوتٌ صوتَ حمارٍ فقولك لزيد
صوتٌ جملة على الصفة المذكورة استغنى عن الفعل بما في قولك صوتٌ من الدلالة عليه ووقع موقعه لفظًا
فاغنى عنه لفظًا ومعنى ولو قلت في الدار صوتٌ صوتَ حمارٍ كان ضعيفًا لان الفعل الذي تقدّر لا بدّ
انْ تنسب الى فاعله وهو غير معلوم فلذلك ضعف ولو قلت لزيد ثوبٌ صوتَ حمارٍ لم يجز لفقد ان
ما يدلّ على الفعل وقال سيبويه انك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني انه دالّ على الحدوث
كالفعل فكان قولك له صوتٌ بمنزلة فاذا هو يصوّت وظاهر كلامه انه منصوب بمعنى قولك له صوتٌ
لانه بمعنى يصوّت والصحيح انه منصوب بفعل مقدر دلّ ذلك عليه اي يصوّت صوتًا مثل صوتِ
حمارٍ ويجوز رفعه على الصفة او البدل اي مثل صوت حمارٍ واما نحو له علم علمُ الفقهاء فالوجه
الرفع لما فقد من فهم المعالجة الدالة على الفعل لدلالتها على الحدوث بخلاف العلم فانه يجري به
كالخصال الثابتة كاليد والرأس الا ترى انّ معنى قولك له علم علمُ الفقهاء وهذا هذي الصلحاء
انما تريد ثبوته واستقراره ولم ترد فاذا هو يفعل كما اردت في فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ وله صوتٌ
ايما صوت وقد اجاز الخليل له صوتٌ صوتًا حسنًا على المصدر او الحال وكذلك مثل ايما وقد قال رؤبة
فيها ازدهاف ايّما ازدهاف بالنصب مع انه لم يذكر صاحبه فكان اضعف قوله ومنه ما يكون
توكيدًا لغيره كقولك هذا عبد الله حقًّا والحقّ لا الباطل وهذا ايضًا موضع يعرف بالقياس وضابطه
انْ يتقدم جملة قبل المصدر لها دلالة عليه فان احتملت غيره فهو توكيد لغيره وان لم يحتمل في
المعنى غيره فهو توكيد لنفسه وسمّي توكيدًا لغيره لانه جيء به لاجل غيره ليرفع احتماله وسمّي الثاني
توكيدًا لنفسه لانه لا معنى لغيره فلم يبق سواه ومدلوله مدلول الاول ثم مثّل في النوع الاول بقوله

هذا عبد الله حقًّا لان المخبر عن شيء بشيء يحتمل ان يكون الامر على ما ذكر ويحتمل ان يكون
على خلافه فاذا قال حقًّا فقد ذكر احد المحتملين فلذلك كان توكيدًا لغيره ولذلك الحقّ لا الباطل بعد
هذا عبد الله وشبهه وهذا زيد غير ما تقول لان المخبر بقوله هذا زيد يجوز ان يكون موافقًا لقول
مخاطبه ويجوز ان يكون مخالفًا فاذا قال غير ما تقول فقد جعله لاحد المحتملين فكان توكيدًا لغيره
وقوله اجدّك لا تفعل كذا اصله لا تفعل كذا جدًّا لان الذي نفي الفعل عنه يجوز ان يكون بجدّ منه ويجوز
ان يكون بغير جدّ فاذا قال جدًّا فقد ذكر احد المحتملين ثم ادخلوا همزة الاستفهام ايذانًا بان الامر ينبغي
ان يكون كذلك على سبيل التقرير فقدم المصدر لاجل همزة الاستفهام فصار اجدّك لا تفعل كذا ثم لما
كان معناه تقرير ان يكون الامر على وفق ما اخبر صار في معنى تأكيد كلام المتكلم فيتكلم به من يقصده
الى التأكيد ولو كان ما تقدم هو الاصل الجاري على قياس لغتهم ويجوز ان يكون معنى اجدّك في مثله انفعله
جدًّا منك على سبيل الانكار لفعله جدًّا ثم نهاه عنه او اخبر عنه بانه لا يفعله فيكون اجدّك الجملة بعده دلّ
سياق الكلام عليها ومما يدل على انهم يقولون افعله جدًّا قول ابي طالب   اذا الاتقياء على كل حالة
من الدهر جدًّا غير قول التهازل   ومن التوكيد لغيره فعله البتة ثم مثّل في النوع الثاني بقوله له عليّ
الف درهم عرفًا اي اعترافًا ومعلوم ان من قال له عليّ الف درهم فقد اعترف ولا يحتمل غيره فاذا قال
اعترافًا فقد ذكر ما دلّ عليه الاول وتعين له فكان توكيدًا لنفسه على ما تقدم تفسيره ومنه قول الاحوص
البيت لان انّ توكيد للجملة والقسم توكيد للجملة المقسم عليها فاذا قيل اني انيل فقد علم انه الدفا
قال قسمًا فانما ذكر ما تعين بالجملة الاولى وهو معنى قوله توكيدًا لنفسه ومنه قوله سبحانه صنعَ الله بعد
قوله وترى الجبال لان ذلك معلوم مما تقدم ومنهم من يزعم انه توكيد لما تقدم قبل ذلك من قوله ويوم ينفخ
في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض الا من شاء الله وكيفما قدّر فهو توكيد لنفسه وقولهم
الله اكبر دعوة الحقّ كانهم كانوا يدعون بها لسماعهم اياها من اهل الحق اليهم فصح ان يكون توكيدًا
لنفسه قال ومنه ما يكون مثنى هذا النوع له جهتان شناعته وقياسه فالشناعة انْ يسمع كونه
مثنى بهذا المعنى فلا يقاس عليه مثنى غير ما سمع والقياس انّ كلّ ما جاء مثنى حذف فعله وهو مما
من غير ان يحتاج الى سماع ومعنى التثنية في ذلك التكثير والتكرير وقال الخليل في حنانيك تحننًا كلما
كنت منك في رحمة فلتكن موصولا بأخرى ولبيك من الب على كذا اي اقام فكان المعنى ادوم دوامًا بعد دوام
على طاعتك وقد يأتي وسعديك مع لبيك خاصة بمعنى مساعدة بعد مساعدة ودواليك من المداولة اي
مداولة بعد مداولة قال   اذا شقّ برد شقّ بالبرد مثله   دواليك حتى ليس للبرد لابس وبعد ذيله

سُبحان ص

منه بدا اى اشرع اى بدا بعد بدء قال منونا منا ذيل وطعنا وقفنا قال ومنه ما لا ينصرف ووقع
في النسخ ما لا ينصرف وهو غلط وانما الغلط فيه من جهة التمثيل بسبحان وقد ذكر ان سبحان غير منصرف
فتوهم انه ذكر من هذه الجهة وليس كذلك ولا اشكال في سبحان ههنا انه غير منصرف وانما ذلك اذا انكلم به مفردا
على ما تقدم في بابه ثم لو صح في سبحان تحذ في معاذ وعمرك وقعدك وانما اراد انه لا ينصرف اى لا يستعمل
الا منصوبا على المصدر كالظروف غير المتصرفة وهي التي تلزم الظرفية او اراد انها لا تستعمل الا مضافا غير
مقطوع عنها في اللغة الفصيحة والا فقد استعمل سبحان في قوله سبحان من علقمة الفاخر وهو شاذ
ومعنى سبحان الله اى سبحت الله تسبيحا اى نزهته تنزيها ويكون سبحت ههنا بمعنى نزهت لا بمعنى قلت
سبحان الله وعن ابى العباس ابريه من السوء براءة وعن ابى عبيدة جاءتنى امراة فقالت اتكتب لى فقلت
نعم فقال اكتب سبحان شهلة بنت عوف من ابنى ادعى ما عليها اقتها تريد بريئة شهلة ومن كلامهم
سبحان الله وريحانه والمعنى استرزاقه اى واسترزقه استرزاقا من الروح لانه الله وجاءت الياء
اما لان اصله فيعلان واما لقلب الواو ياء تخفيفا وعمرك الله مصدر عند سيبويه ويفسر ما في معنى عمرك الله
عمرتك الله اى سألت الله عمرك والاوضح ان عمرك الله بمعنى عمرتك وجب ان يكون مصدرا وقد ثبت انهم يقولون
عمرك الله وعمرتك الله بمعنى فيكون اسم الله منصوبا بعمرك على قول وبالفعل المقدر على قول وفيه معنى
السؤال ولذلك يجاب بما يجاب به قسم السؤال وقيل منصوب بفعل مقدر اى سألت الله عمرك اى بقاءك وفتحت
العين في القسم تخفيفا والفرق بينه وبين قول سيبويه وان كان بمعنى سألت الله تعالى ان عمرك على مذهب
سيبويه بمعنى عمرتك الملتزم حذفه وهو الناصب له واسم الله تعالى المفعول الثاني وعلى هذا عمرك واسم الله
تعالى مفعول لسألت المقدر وجاز رفع عمرك الله برفع اسم الله تعالى اى اسأل بان يعمرك الله فيرتفع
بعمرك حيث كان المعنى لذلك وقعدك الله عند سيبويه مثل عمرك الله يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدر معناه
سألته ان يكون حفيظك وان لم يتكلم به كانه قيل حفيظك الله من قوله عن اليمين وعن الشمال قعيد اى حافظ
وفصح ذلك في عمرك الله لاستحالة فعله واذا تحقق ان معنى قعدك الله معنى الفعل المقدر المذكور فصح
ايضا ويقال ايضا قعيدك الله بمعنى وفيه ايضا معنى السؤال كعمرك الله قال فقعيدك الا تسمعيني
ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا والنوع الثالث نحو قولهم دفرا وافة وتفة وويحك
وهو النوع الثالث من الذى يلزم اضمار فعله ولا فعل له مشتق من لفظه بخلاف القسم الذى قبله فان
له فعلا من لفظه على ما تقدم ثم مثل بالامثلة المذكورة وكلها على ما ذكر من وجوب اضمار ولا فعل لها من
لفظها وبهرا بمعنى تبا هو المراد لا بهرا من بهره الله اى لعنه وفلان بهره اى غلبه لقول الشاعر

تعاقد

تعاقد قومى اذ يبيعون مهجتى بجارية بهرا لهم بعدها بهرا وفسر ابو عمرو فقال بهرا اى تعسا
وهو قريب من قوله تبا ودفرا وافة وتفة بمعنى تبا وليس له فعل وويحك وويسك وويلك تترحم وما
يشتق من قوله فما واله ولا واح ولا واس ابو مسند مجهول قول فاه وقد يجري اسما غير مصادر
ذلك المجرى قال الشيخ ذكر في هذا الفصل اسماء غير مصادر في الاصل نصبت على المفعول المطلق
وقد تقدم ذكر ذلك في اول هذا الباب ولكنه ذكرها لغرض آخر وهو كونها انتصبت نصب المصادر
ويلزم اضمار افعالها الناصبة لها والوجه الذى ذكرها لاجله ههنا غير الوجه الذى ذكرها اولا
اذ لم يذكرها اولا الا باعتبار ان فعلها محذوف بل ذكر ما ظهر فعلها في مثل قولك رجع القهقرى
وضربته سوطا وذكرها ههنا باعتبار لزوم اضمار الفعل وهو معنى قوله ذلك المجرى اشارة الى ما تقدم
من لزوم اضمار الفعل ثم قسمها قسمين الى ما هو في الاصل اسم لاجسام والى ما هو موضوع موضع الصفات
ثم قصد بها الى قصد مدلول الفعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا لذلك فالنوع الاول نحو تربا وجندلا
ومعلوم ان ذلك في الاصل اسم لهذه الاجسام الموقعة الا ان المتكلم بقوله تربا في الدعاء لم يرد به الا
الدعاء واذا علم ذلك وجب ان يكون مصدرا اذ لا فرق بين قوله خيبة وبين قوله تربا وكذلك جندلا
حصباء املاكا واذا علم ذلك وجب ان يحكم بالمصدرية ولذلك قوله فاها لفيك هذا في الاصل اسم للفم
والضمير للداهية وقول القائل فاها لفيك داعيا لم يرد به الفم وانما قصد به الخيبة واصابة الداهية
واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدر كانه قيل دهيت دهاء وقيل اصله جعل الله فاها لفيك ثم كثر
حتى صار عبارة عن اصابتها والنوع الثاني نحو قوله هنيئا مريئا لان اصله صفة اذ هو من قولك هنؤ
ومرؤ فهو هنئ ومرئ فاذا قلت هنيئا مريئا فانما قصدت هناءه الله ومراءه كقوله هنيئا لارباب
البيوت بيوتهم وللعزب المسكين ما يتلمس اى هنأهم الله واذا علم ذلك وجب الحكم بالمصدر وقولهم
اقائما وقد قعد الناس اسم فاعل في الاصل من قام يقوم ولكنه لم يقصد ههنا الا معنى القيام وقد قعد
الناس واذا علم انه واقع موقع الفعل وجب الحكم بالمصدرية وقوله واقاعدا وقد سار الركب مثله
في ان المعنى اتقعد وقد سار الركب قوله ومن اضمار قولهم عبد الله اظنه منطلق اى اظن ظنى قال
الشيخ هذا من اضمار على قياس باب المضمرات لتقدم ما يدل عليه وهو الفعل فحقه ان يذكر ثم لانه
ما يتعلق بالاضمار في الاسماء مخصوص بذلك الباب والذى حسن ذكره ههنا التنبيه على انه يصح
ان ينتصب نصب المفعول المطلق مع كونه مضمرا لانه يسبق الى الوهم خصوصية ذلك بالظاهر
ثم مثل بقوله عبد الله اظنه منطلق وذلك ان الضمير في اظنه لا يجوز ان يكون راجعا الى عبد الله لانه

لو رجع اليه لكان منصوباً على انه مفعول اول فيجب ان يكون منطلق منصوباً على انه مفعول ثان وهو
موضوع فبطل ان يكون الضمير لعبد الله واذا بطل ان يكون لعبد الله تعين ضمير المصدر ويكون
عبد الله مبتدأ ومنطلق خبره والظن ملغى ويجوز الغاء الظن اذا توسط او تأخر وهذا متوسط
فجاز الغاؤه واضمار المصدر لا يمنع من الالغاء لان المفعولين متعلق آخر سواه ولا يزيد الفعل بذكر المصدر مفعولا
ولا ينقص الا ترى انك اذا قلت اعطيت اعطاء زيدا ثوبا واعطيت زيدا ثوبا كان تعديه مع المصدر كتعديه
مع عدمه فصح ان يكون الضمير في اظنه ضمير المصدر على ما تقرر نعم الغاء باب الظن مع ذكر المصدر
ضعيف لاجل كونه تأكيدا وانما حسنه كونه مضمرا فلم يقو قوة الظاهر واما قوله واجعله الوارث
منا فمحمول على ما ذكرنا واما قال فيه محتمل ولم يقل في الاول لان الاول متعين بخلاف الثاني وبيان
الاحتمال ان قوله واجعله يجوز ان يكون ضميرا للمفعول الاول واضيفا الى ما تقدم من ذكر الاسماع والابصار
ويكون الوارث هو المفعول الثاني ويدل عليه امران احدهما ما روي من قوله واجعل ذلك الوارث منا
وهذا تفسير وهو مفعول اول راجع الى ما ذكرناه والثاني ان المقصود ان تكون هذه من الاعضاء المذكورة
لازمة له عند موته لزوم الوارث لانه لما قال متعنا اللهم باسماعنا وابصارنا قرن بان تكون كالوارثة
في لزومها واستقرارها باعتبار العادة فهذا يبين امتناع كون الضمير لغير المصدر وانما فر قوم من
عوده الى المفعول وجعلوه للمصدر لامرين احدهما ان من الاسماع ومن الابصار جمع ولا يصح عود الضمير
المفرد الى الجمع ولو كان ذلك لكان الصحيح ان يقول واجعلهن او واجعلها فلما قال واجعله دل على انه
ليس له الثاني وهو انه يلزم ان يكون الوارث مفعولا ثانيا فلا يستقيم في الظاهر ان تكون هذه وارثة والامثال
الوارثة فوقهم انه اراد به الملازمة جوابه انه قد تقدم ما يدل على ذلك وهو قوله متعنا فجعله لمعنى
آخر من غير تأويل اولى من تكريره المعنى من اول بوجه من التأويل وهو ان يكون الضمير ضمير المصدر والوارث
مفعولا اول ومنا في موضع المفعول الثاني على معنى واجعل الوارث من نسلنا لا كلالة خارجا عنا وهو معنى
مقصود للعقلاء والصالحين ومنه قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب واذا
كان كذلك كان الضمير ضمير المصدر على ما تقرر فلما حمل ذلك صاحب الكتاب الضمير على المصدر وقد
اجيب عن عود الضمير المفرد على الجمع بانه على معنى وافعل المذكور كما صح ان يشار اليه بذلك وقوي
بقوله وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وهذا وان كان سائغا الا انه ليس بالظاهر وقوله
عز وجل نسقيكم مما في بطونه ليس من الانعام عند سيبويه بجمع وانما هو اسم جمع فعلى ذلك جاء الضمير
في بطونه المفعول به قوله هو الذي يقع عليه فعل الفاعل قال الشيخ اراد بالوقوع التعلق
معنويا

تفسير واجعل الجعل الوارث منا

ما ذكره صح

المعنوي المعقول لا الامر الحسي اذ ليس كل من افعال المتعدية واقعة على مفعولها حسا كقولك
علمت زيدا واردته وشاهدته وخاطبته وما اشبه ذلك والتعلق المعنوي هو الذي يشمل
الجميع فوجب حمله عليه قال وهو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك لو قطعت
النظر عنه كانت من افعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قدرتها جميعا ذلك ان الفعل المتعدي
هو الذي له متعلق يتوقف عقليته عليه فاذا كان متعديا بالاعتبار هذا المتعلق وهو الذي يسمى
مفعولا به واذا كان كذلك وجب ان يكون هو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي الا ترى انك
لو قطعت النظر عنه كانت من افعال كلها سواء في عدم التعدي ولو قدرتها جميعا كذلك كانت كلها متعدية
وانما انقسمت باعتبار ان بعضها له هذا التعلق وبعضها عري عنه فما ثبت له هذا التعلق
فهو متعد وما عري عنه فهو غير متعد فهو الفارق بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي على
التحقيق ويسمى هذا المتعلق المفعول به لانه اوقع الفعل به او تعلق به او لانه جواب من فعلت به هذا
الفعل والكلام في كونه مفعولا وفي نصبه في مثل ما ضربت زيدا كالكلام في الفاعل قال ويكون
واحدا فصاعدا الى الثلاثة على ما سيأتي بك وذلك ان الفعل يتوقف عقليته تارة على متعلق واحد
فيجب ان يكون متعديا الى واحد كقولك اكلت وشربت ولبست وتارة يتوقف عقليته على اثنين فيجب
ان يكون متعديا الى اثنين كقولك اعطيت وكسوت وظننت وحسبت وزعمت وعلمت المتعلق بالنسب
وتارة يتوقف على ثلاثة فيكون متعديا الى ثلاثة كقولك اعلمت اذا قصدت تصييره عالما بالمركبات
وليس في الافعال ما يتوقف عقليته على اكثر من ذلك بالاستقرا قوله ويجيء منصوبا بعامل مضمر مستعمل الظهار
او لازم اضماره فقسم عامل المفعول الى ظاهر ومضمر والذي تقدم تمثيل للظاهر واستغنى عن ذكره
على ما هو عادته في من اشتغنا وذكر المضمر لكونه لم يتقدم له ذكر وقسمه الى ما يجوز اظهاره والى
ما لا يجوز والذي يجوز اظهاره هو ان تكون معه قرينة تشعر بخصوصيته ذلك الفعل المحذوف مجردا
من غير وقوع لفظ آخر في موضعه او ما يقوم مقامه مثل اهلا وسهلا كما سيأتي ثم مثله بامثلة
منها قولهم لمن اخذ يضرب القوم او قال اضرب شر الناس زيدا لان اخذه قرينة حالية تشعر بمقصوده
في قصد الفعل قوله المنصوب بالمستعمل اظهاره هو في الحقيقة راجع الى كل موضع قامت فيه قرينة
تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثر بلغت مبلغا استغني
بها عن الفعل ثم شرع يمثلها بما ذكره قال هو قولك لمن اخذ يضرب القوم فالقوم مفعول بيضرب الملفوظ
بها والمثال انما هو زيدا ولا يستقيم ان يكون القوم مثالا للمنصوب بالفعل المحذوف لامرين احدهما انه ليس

ما كالكلام في كونه فاعلا ورفعه في مثل ما قام زيد

ابجد الز تقديره تصييره عارفا

تقديره هذا الكلام لم ار رجلا
مثل رجل رايته اليوم

معنى قبل قوله اوشى يصلح ان يكون ما بعده محطوطا عليه والثانى انه لو كان ذلك للزم
ان يكون المثال احد هذين الامرين جميعا الايجاب او هذا المعنى وهو امر بخلافه لان الغرض التمثيل
بانواع كلها من الباب لا ان احد هما من الباب وافا عيل البخلا يعنى من منع واغلاق باب وتضييق
ونحوه وافاعيل جمع افعال ولمن زكنت اى تقول عن ذكنت وكذلك لمن شهد شهادة للمستهلين
والا كان التفسير تريد وتصيب وانعتهم بالخطاب ومعنى زكنت علمت بالقراين ويقع فى
بعض النسخ وما شتوا اى وما رايت شرا واضمار الفعل بعد النفى من غير تفسير ضعيف وهو
فى قول سيبويه وما شر ومثل بالقراين الحالية والمقالية ثم اورد البيت وهو لن تراها وان
تاملت الا ولها فى مفارق الراس طيبا وتوجيهه لفظا لانه لما اثبت بعد النفى ونصب
بعد الاثبات علم ان المراد اثبات الفعل المنفى اولا وهو ترى والتقدير الا ترى لها وابو العباس
يكون بيت لن تراها وقال هو مجهول ومنه قولهم كاليوم رجلا والغرض منه ما تقديره فى
الاصل ثم كثر استعمالهم لها حتى صار كان القرينة فيه موجودة وليس ذلك بمنزلة ما لزم فيه
الحذف اذ لم يبلغ عندهم ذلك المبلغ ورجلا منصوب بالفعل المقدر فهو الممثل به فى مقصود الباب
وكاليوم فى موضع نصب صفة فى الاصل قدمت فصارت منصوبة على الحال وتقديره ما لم ار رجلا
اليوم ثم حذف رجل المجرور بالكاف ثم قدم مع خافضه قبل المفعول وحذف الفعل على ما
هو المقصود من الباب ويجوز ان يكون كاليوم هو المنصوب بالفعل نصب المفعول اى ما رايت
رجلا مثل رجل اليوم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فصار ما رايت كاليوم ثم نشو
رجلا اما تمييزا واما عطف بيان والظاهر ما تقدم لما فيها بعده من كثرة التقديرات ومنه قوله اذا
الكلاب قال لها كاليوم مطلوبا ولا طلبا ذكر القتال لها فراجعها عن نفسه ونفوسها ندبا

فصل قال سيبويه ومن ذلك قولهم شيئت وذا على انهم لم يلتزموه انهم قد يظهرونه فيقولون
اللهم اجمع فيها او اجعل فيها وقول بعض العرب وقيل له لم افسدتم مكانكم فقال الصبيان
بابى اى لم الصبيان اولما تضمنه لم افسدتم من معنى اللوم واما ما فهم من قرينة الحال وقيل
لبعضهم اما بمكان كذا وجذ قال بلى وجاذا لان معنى ذلك اما يعرف فقال بلى اعرف والوجذ
هو الموضع الذى يستنقع فيه الماء وكانوا يسالون عن ذلك ليرحلوا

المنادى

بالازم اضماره منه المنادى قال الشيخ لم يحده لاشكاله وذلك لانه ان حده باعتبار المعنى
ورد عليه قول القايل يا مخاطبني مثل وانت المراد بهذا الخطاب وما اشبهه وان حده باعتبار

اللفظ ورد عليه المندوب المخصوص فى قولك افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم والتحقيق
ان يقال فى حده هو المطلوب اقباله بحرف نايب مناب ادعو لفظا او تقديرا فالمطلوب اقباله جنس
له ولتعيين بحرف نايب مناب ادعو فاصل وخرج المندوب عنه بالفصل الجنس فانه ليس مطلوبا اقباله
وسياتى ذكر حده ومما يدل على انه اشكل عليه حده انه جعل المندوب منادى لما فصل احكام المنادى
فى مواضع البناء فقال فى آخر الفصل او مندوبا كقولك يا زيداه واختلف النحويون فى المنادى هل هو
مفعول به بفعل النوم اضماره فيكون من هذا الباب وعليه الاكثرون او هو مفعول باسم فعل وهو ما وايا
وهيا فجعل هولاء حروف النداء اسماء افعال والمنادى منصوب بها لفظا او محلا على ما يقوله المحققون
فى النصب اللفظى والمحلى والوجه القول الاول لوجهين احدهما انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسماء
افعال لان اسماء الافعال لا بد لها من موضوع ولا موضوع هنا فوجب ان لا تكون اسماء افعال فان زعم زاعم
ان الفاعل مضمر فيها مثاله فى ادعو زيدا واشباهه فغير مستقيم لانها لا تخلو اما ان تكون لمتكلم
او مخاطب او غايب لا جائز ان تكون لغايب اذ لم يتقدم له ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جائز ان تكون
لمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا فى اسماء الافعال ولا جائز ان يكون لمخاطب لانه ليس المعنى عليه
اذ لم يرد ان المخاطب هو الداعى وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا لكونه واقعا عليه
الفعل والوجه الثانى هو ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن الحروف من جملتها الهمزة
وهى حرف واحد واذا بطل ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل البواقى كذلك واما من قال ان حرف النداء
مع المنادى نفسه استقل كلاما وليست اسماء افعال ولا فعل بعد فقوله ليس بمستقيم لانا اذا
علمنا ان الجملة هى التى تتركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى وعلمنا ان وضع الحرف لان لا يسند
به ولا يسند اليه علم بهاتين المقدمتين ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام واذا ثبت هذان الاصلان
باتفاق فلا وجه لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه مخالف لما علم ثبوته اذ يلزم منه ان يكون
الحرف مسندا اليه او مسندا به وكلاهما باطل او يلزم ان يكون كلام من غير اسناد وهو باطل فلما لزم
منه بطلان احد الاصلين المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل اذ ما ادى الى الباطل فهو باطل
وقول من قال انه ليس بجملة ولكنه بعض جملة يتم ما بعده من الكلام اذ المنادى انما ينادى بكلام
يذكر بعد ندايه فالجملة هو ما يذكر بعد النداء والنداء معه كالفضلات التى تكون فى الجمل وهذا
قول بعض اصحاب الاصول ليس بمستقيم فانه مختل من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة المعنى فانا
نقطع بان القايل يا زيد قد تم كلامه فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاءنى زيد او فعل كذا كان

جملة مستقلة مثلها في قولك افعل كذا من غير قولك يا زيد وقد يقول القائل يا زيد لا يجيء بشيء بل يتكلم
بعضون او غيبته ولذلك قال المحققون ان الوقف على الجملة الندائية جائز لانها جملة مستقلة
وما بعدها جملة اخرى وان كانت الاولى لها تعلق من حيث كان تنبيها في المعنى واما من جهة اللفظ فهو
فهو ان الاسم لا بد له من اعراب من جهة التركيب وجهات التركيب محصورة ولا يدخل واحد منها على تقدير
ان يكون جزء فبطل ايضا لذلك فالوجه ما قاله النحويون في انه منصوب بفعل مقدر دل عليه من الحرف
المسمى حرف النداء وانه كان الاصل يا ادعو زيدا او انادي زيدا او ما اشبهه على معنى من الانشاء فلما كثر
استعماله حذفوا الفعل تخفيفا واقتصروا عليه فكان الموجب لحذفه كثرة استعماله ووقوع حرف يدل
عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه ليس ببدع في اللغة بل واقع كثيرا كما سيأتي في مواضع وليس المعنى
بكثرة الاستعمال في ذلك وفي مثله انهم تكلموا به على الاصل ثم خففوا لان ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك
كثيرا واما المعنى انهم علموا انه لو استعمل له فعل على ذلك به من اول مرة ان قلنا انهم الواضعون
باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح واذا ثبت معنى المنادى في نفسه فالكلام
بعد ذلك يتعلق باعرابه وبنائه والاصل فيه ان يكون منصوبا لانه مفعول به الا ان يعرض ما يوجب
بناءه على الضم او بناءه على الفتح او اعرابه بالخفض فاما ما يوجب خفضه فدخول لام الاستغاثة واما
دخول لام التعجب فليست في التحقيق داخلة على المنادى لما تقرر ان المنادى هو المطلوب اقباله
والتحقيق ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء
ايتوا للماء وللدواهي ولذلك سميت لام التعجب خلاف المستغاث به فانه في الحقيقة مطلوب من اقباله
كما قلت يا زيد وانما ادخلوا اللام عليه تنبيها على انه مستغاث به وليس يتحقق مثل ذلك في الماء والدواهي
اذ لا معنى للطلب من مثل ذلك واما الموضع الذي يبنى فيه على الضم فهو ان يكون مفردا معرفة وانما بني
على الضم لكونه شبيها بما اوجب البناء وهو مناسبة ما لا تمكن له في الاعراب وهو شبهه بالمضمر الا ترى
انك اذا قلت يا زيد فما قبله في المعنى ادعوك وانا ذلك لانه مخاطب ووضع المخاطب ان يكون بضمير
الخطاب فلما عدلوا عن ذلك المعنى الى الظاهر كان وضعا له موضع المضمر فلما اشبه المضمر كان
شبها موجبا للبناء الا ترى الى قول بعض العرب يا اياك وقول ابن دارة يا مريا بن واقع يا انتا
انت الذي طلقت عام جعتا حيث اوقع لفظ المضمر المخاطب بمحله حين كان المعنى عليه
وان كان شاذا وقد قيل انما اراد يا هذا انت ويا هذا اياك اعني كما يقول يا زيد انت فعلت كذا ويا
زيد اياك ضربت ثم من النحويين من يزيد قيدا آخر ويقولونه مفردا ويجعل السبب الموجب للبناء شبهه

بالمضمر لفظا ومعنى فلا يرد عليه المضاف ولا الطويل ولا النكرة لانه ان ورد المضاف والطويل
اجيب بانه ليس مفردا فقد فقد منه احد جزئي العلة ومن النحويين من يقتصر على العلة المعنوية
فاذا ورد عليه يا عبد الله ويا رفيقا بالعباد وشبهه اجاب بان فيه مانعا منع السبب فقد
ينتفي الحكم لانتفاء السبب وقد ينتفي لوجود مانع مع حصول السبب ووجود من الاضافة التي هي من خواص
الاسماء وهي مناسبة لقوة الاعراب وثبوته فلم يقو السبب لاثبات ما ينافي الاضافة من
البناء ومثاله عندهم بناء لا رجل واعراب لا غلام رجل وليس الا الافراد والاضافة فالذي
منع البناء في لا غلام رجل مع وجود السبب هو الذي منع البناء في يا غلام زيد مع وجود السبب
وقد رد عليهم بان المبنيات لا يغيرها الاضافة ودخول الالف واللام عن بنائها واذا كان
كذلك كان ما ذكرتم خلاف ما عليه اللغة والذي يدل عليه من الاجماع على قولك خمسة عشر
والخمسة عشر وخمسة عشرك كله مبني اضفته او ادخلت عليه اللام او افردته واذا كان كذلك
فلا معنى لاثباتكم ذلك ما يجامع البناء ووجود البناء معه في جميع ما يضاف من المبنيات وما
يدخله الالف واللام وقد اجيب عن ذلك بان البناء فيه اصلي بسبب قوي والبناء هنا عارض بسبب
بعيد فلا يلزم من منع المانع عمل السبب الضعيف منعه عمل السبب القوي وقرروا ذلك بان تقرير
من بناء لا رجل واعراب لا غلام رجل وقالوا السبب في المواضع كلها قوي الا انه اتفق في بعضها استمراره
فكان البناء لازما لملازمة شبهه واتفق في بعضها انتفاؤه في بعض الصور فانتفى شبهه ولا يوصف
السبب بالقوة والضعف لوجوده تارة وانتفائه اخرى كما لا يوصف بالقوة لكونه دائما فوجب سبب
قوي يتفق وجوده تارة وعدمه اخرى وثبت سبب ضعيف يتفق استمراره ودوامه وقد ثبت
ان الاضافة لا تخل بالبناء ولا تعارض السبب الموجب له بما ذكرناه من ان كل مبني يصح دخول ذلك
عليه غير محل النزاع وما ذكرتموه من انه ضعيف ايضا من جهة كون الشبه بعيدا ليس مستقيم فانا
نعلم ان اسماء الاشارة مشبهة بما لا تمكن له بوجه بعيد ومع ذلك فان الاضافة لا تخل ببنائها بدليل وجوب
ذلك في قولك رايت غلام هؤلاء وما ذكروه من الاصل في لا غلام ولا غلام رجل ليس المانع عندنا ذلك بل
المانع امر آخر وهو انه لو بني لادى الى امتزاج ثلث كلمات وهم لا يفعلون ذلك فان زعم زاعم انه كذلك
ايضا في يا غلام زيد لم يستقم له ذلك لما في لا من معنى ما بني له رجل وهو اضمار الحرف فيه بخلاف يا غلام
زيد فانه لا يحتاج الى يا في ذلك ويدلك على ذلك جواز حذف يا وامتناع حذف لا وايضا ثم يضعفه
ان لا غلام السبب فيه تضمنه معنى الحرف وهو اقوى من اشباه فبطل ان يقال ان شبه البناء ضعيف

فلذلك قالوا انه من اضافته واجيب بان المعنى يضعفه كونه بنى فى هذا الموضع فاصله ولم تثبت
مثل ذلك فى لغتهم فى المضاف وما ذكرتموه مبنى بالاصالة فى كل موضع وما ذكرتموه من غلام هولاء
لا يفيد فان الكلام فى المضاف لا فى الثانى وما ذكرتموه فى الاعلام من التركيب بعيد مع انه مستغنى
عنه بتضمن الحرف وما ذكرتموه من انه امتنع فى الاعلام رجل من البنا لكراهة تركيب ثلث كلمات مردود
على مذهبكم بمثل لا رجل ظريف ببنائهما معًا وهو واضح فانهم لم يركبوا لا مع رجل واذا لم تركبوا بطل
ما ذكرتموه وتعين ما ذكرناه وهو فى ذلك كله قريب وقول الفراء انما ارادت العرب يا زيداه ثم حذفته
وهو كالمضاف فكان كقبل وبعد ولما قام هذا الاسم الثانى مقام الزيادة نصبته اذ ليس بمنصوب بفعل
ولا اداة اذ لو كان بفعل لصحت منه الحال ضعيف وامتنعت الحال لان المعنى دعاؤه على كل حال وقول
الخليل انما نصبوا المضاف كما نصبوا قبلك حين طال ورفعوا المفرد كقبل وبعد اضعف وقول الكسا
رفعوا المفرد بغير تنوين فرقا بينه وبين المرفوع بعامل متمكن ونصبوا المضاف حملا له على اكثر
الكلام للفرق بينه وبين المفرد اضعف وهو اتفاق على انه اذا اضطر فى المفرد نونه وقال الخليل
وسيبويه والمازنى مضمومًا وقال عيسى بن عمر ويونس منصوبا ردا له الى اصله وانشد سيبويه
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وقال لم نسمع من العرب من يقول يا مطرا واستدل
الناصب بقوله فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماى من نجران ان لا تلاقيا وقد صرح الفراء
والكسائى بتجويز يا رجلا راكبا لمعين فجعلوه من المشبه بالمضاف ومن ثم اجاز يا راكبا للمعين وفى كلام
سيبويه ما يشعر بجوازه وفيه اشكال فانه يستلزم جواز لا رجلا راكبا واما نحو يا شاعرا لا شاعر اليوم
مثله ويا رجلا يضرب عمرا فاتفاق والفرق بينه وبين يا رجل يضرب عمرا انه فى يا رجلا تعدد فجعله منادى
منكورا الا ان يضرب لا يصلح صفة ولا يجوز للحال بخلاف يا رجل وايضا فذلك جعل الاسمين كالشىء كاسم واحد
بدليل لا رجل منطلق بالفتح فيهما واما الموضع الذى بنى على الفتح فيه فان يدخل الف الاستغاثة كقولك
يا زيداه ومثله من الف تدل على ان الاسم مستغاث به لدلالة اللام فى قولك يا لزيد ولذلك لا يجمع بينهما
فيقال يا لزيداه ووجب البناء على الفتح ضرورة ان الالف ما قبلها لا يكون الا مفتوحًا والا فالضم فيه واجب
لولا الالف الا ترى انك لو حذفتها لوجب ضمها ولم يحتج الى ذكر نحو يا موسى ويا حبلى لانه مبنى ولا يتغير
بالنداء ولا الى ذكر يا غلامى كان معربا او مبنيا على القولين فيه وقال صاحب الكتاب تمثيلا للمبنى
على الفتح او مندوبًا كقولك يا زيداه وليس بمستقيم لما تقرر من ان المندوب ليس بمنادى فلا ينبغى ان يذكر
حكمه فى باب المنادى وان وافق بعض الفاظه لفظ المنادى ولذلك ذكر المندوب على حياله فى فصل براسه

كالتمثيل بما ذكرنا وهو الوجه **فصل** توابع المنادى المضموم غير المبهم اذا افردت حملت
على لفظه ومحله قال الشيخ ذكر توابع المنادى الموصوف بالقيود المذكورة فى باب النداء وان كان للتوابع باب
معقود فكان جديرًا ان يذكر فيه لان ما ذكره منها مخالف لحكم التوابع باعتبار النداء فكان ذكره فى باب النداء
اولى لانه من آثاره فى التحقيق فقال توابع المنادى المضموم احترازا من المنادى المنصوب فان تابعه على قياس
باب التوابع وقال غير المبهم احترازا من المبهم فانه لا يكون فيه ما ذكره من الحكمين على المختار كقولك يا ايها الرجل
ويا ايهذا الرجل ولو لم يحترز منه لكان داخلا فى ان تابعه يجوز فيه الوجهان وليس كذلك الا عند بعض النحويين
وليس بالجيد وسياتى ذكره وقوله اذا افردت تقييد للتوابع فانها قد تكون مفردة وقد تكون مضافة والحكم
الذى ذكره مختص بالمفردة ولذلك وجب تقييده بها ثم قال حملت على لفظه ومحله فذكر الحكم الذى تكون به
التوابع المخصوصة اما حملها على محلها فهو القياس لانه مفعول منصوب المحل فوجب ان يكون تابعه منصوبا
كجميع المبنيات كقولك ضربت هولاء الزيدين لا يجوز غير ذلك واما حمله على لفظه فلانه لما كان فيه البناء عارضا
اشبه الاعراب فى عروضه واشبه موجبه عامل الاعراب وهو حرف النداء الموجب للحركة المشبهة بحركة الاعراب
فى متبوعه لانهم لما شبهوا موجب هذه الحركة بالعامل لشبهها بحركة الاعراب فى متبوعه اجروا التوابع مجرى
توابع المعرب فكان حكم ذلك المشبه بالعامل فى الانسحاب على التابع حكم العامل المحقق فى الانسحاب على التابع
كما شبهت الحركة فى يا زيد بحركة جاء زيد شبه الموجب لها وهو يا فى يا زيد بالموجب لها فى زيد فى جاء زيد فلذلك شبهوا
التابع فى يا زيد العاقل بتابع المعرب المحقق فى جاء زيد العاقل وهو من مشكلات ابواب النحو من حيث كان تابعا
معربا اعرب بحركة متبوعه المبنى مع استحقاقه اعرابا مخالفا له وايضاحه بما ذكرناه وانما لم يلتزم ان الرفع
فى العاقل على هو العاقل وان كان وجها مستقيما لما ثبت فى يا تميم اجمعون فعلم جواز الرفع فيه على الاتباع ووقع
الاتفاق على ان هذه التوابع معربة وان كانت على لفظ المتبوع المبنى لعدم الموجب للبناء فيها فلم يختلف لذلك
فى اعرابها ووجهه ما تقدم ذكره من التشبيه المذكور والفرق بينه وبين المتبوع هو ان المتبوع وجدت فيه
علة البناء فوجب بناؤه والتابع لم يوجد فيه فلم يجب بناؤه ولا يلزم من بناء المتبوع بناء التابع اذا فقدت علة
البناء منه الا ترى انك تقول جاءنى هذا العاقل فيكون المتبوع مبنيا لوجود علة البناء فيه والتابع معربا لفقدان
العلة باتفاق وان كان هو فى المعنى المشار اليه فكذلك اذا قلت يا زيد الطويل بنى زيد لكونه واقعا موقع المضمر
المخاطب باعتبار ما ذكرناه ولم يبن الطويل لانه لم يرد ذلك الورود وانما قصد به التوضيح والتبيين كما فى
قولك جاءنى هذا العاقل لا اعتبار بكونه هو الذات المناداة فى المعنى كما لا اعتبار بمثل ذلك فى الطويل فى
قولك هذا الطويل لان هذه الصفات لم يقصد بها قصد الذات فتكون واقعة ذلك الموقع وانما قصد بها المعانى

خاتمة ولذلك عرفت عن المعنى الموجب للبناء في متبوعها بان المراد منه نفي رجل على هذه الصفة لا نفي
رجل مطلقا فلم ينف رجل مطلقا اولا ثم وصف وانما نفي رجل موصوف بهذه الصفة فصار بهذا الاعتبار
كانهما شيء واحد لان النفي لهما جميعا بخلاف يا زيد الطويل فانه قد تم النداء في قولك يا زيد ولو قلت ثم لا رجل
هو المقصود لاختلف المعنى الا ترى ان نفي رجل ضارب لا يلزم منه نفي رجل مطلقا فتحمل المعنى عند تقدير
ان النفي داخل على رجل مطلقا ثم نصفه فيصير معمما مخصصا وهو باطل بخلاف قولك يا زيد الطويل
فانك تعلم ان المنادى زيد ولا يختلف المعنى بانضمام الطويل اليه وحده في كونه هو المنادى حتى
يصح تقديره جزءا معه فان قلت فما ذكرت من المعنى يمكن مثله في مثل قولهم ابا شاعرا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو لانه لم يقصد
الى النداء اولا ثم يوصف بعد تمامه وانما قصد الى نداء محقق بالوصف قبل النداء فصارت الصفة
والموصوف في قصد المنادى مثلها في قصد النافي في قولك لا رجل ضارب في الدار فالجواب ان [illegible]
فيهما حاصل مثله فيما تقدم الا انه بالطول فات الموجب للبناء فوجب الاعراب لان المنادى اذا كان مضافا
او طويلا وجب اعرابه لفوات علة البناء فانتفى ان هذا الربط الحاصل لزم منه فوات علة البناء فوجب
اعرابه ولو كانت علة البناء قائمة لوجب البناء فيهما لما ذكرته حتى انه لو لم يبن لكان نقضا مبطلا لما
ذكرناه ويتخيل في جواب عنه فان قيل لو كانت الصفة توجب طولا للمنادى لوجب نصب مثل
قولك يا رجل اذا وصف بالجملة وليس كذلك واجيب بالتزامه كما تقدم وبالفرق بين ما وصف بالمفرد
وبين ما وصف بالجملة لانه اذا وصف بالمفرد امكن تمام الاول دونه وعرف الثاني وجعل وصفا
له واذا كان جملة لم يستقم الا ان يكون من تتمته لانه لو قدر استقلال الاول دونه وصفت المعرفة
بالجملة التي هي نكرة وهو باطل والخليل وسيبويه يختاران في باب يا زيد والحارث الرفع وابو عمرو
ويونس يختاران النصب وابو العباس ان كانت اللام كاللام في الحسن فكالخليل والا فكابي عمرو ثم
مثل بالتوابع التي ارادها ثم استثنى البدل ويا زيد وعمرو من المعطوفات وقوله ويا زيد وعمرو من
المعطوفات يعني به كل معطوف امكن ان يدخل عليه حرف النداء وانما اختص باب البدل وهذا النوع
من المعطوفات بذلك لان البدل في حكم تكرير العامل فكان كانه موجود في الثاني فاجري مجرى المستقل
بنفسه ان قلنا ان البدل يخالف التوابع في حكم تكرير العامل وان قلنا انه مثلها فانما خالفها في
ذلك لانه المقصود بالذكر وهو الاول كالتوطئة له فلو سووا ان يجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له بحكم
المقصود ويجعلوا غير المقصود محكوما له بحكم المقصود مع كونه اولى في الدلالة على الغرض واما

المعطوف المخصوص بما ذكر فلان حرف العطف كالقائم مقام العامل فصار بمنزلته فكانه مذكور فجعل
حكمه حكم المذكور معه اولان المعطوف والمعطوف عليه بالواو واخواتها في المعنى مشتركان فبان
فلو سووا ان يجعلوا لاحد المشتركين شانا ليس لمشاركه وهذا ثابت في الواو والفاء وثم وحتى ثم اجريت
بقيتها مجراها لكونها من باب واحد ثم مثل في البدل بقولك يا زيد زيد وليس بمستقيم وقد مثل به ابو علي
الفارسي وهذا انما هو من باب التاكيد اللفظي والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيدا ويا زيد عمرو
على تقدير ان يكونا اسمين له فان قلت فاذا كان من باب التاكيد اللفظي بطل ان يكون التوابع غير
البدل ويا زيد وعمرو معربة لفظا ومحلا فان هذا مبني فالجواب انا لم نقصد بالتاكيد المتقدم الا
التاكيد المعنوي لا التاكيد اللفظي واما التاكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الاول
تقول يا زيد زيد العجلان فتاتي به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل
ويا زيد لكان انفى للبس وابين للحكم فيه ثم ذكر القسم الآخر من التوابع للمنادى المبني المذكور اولا
وهو المضاف فقال واذا اضيفت فالنصب وانما نصبت لان متبوعها منصوب وانما وجب النصب
ولم يجز اجراؤها على اللفظ كالتوابع المفردة لانها لم يجز ذلك فيها اجراء مجرى منادى انسحب حكم
حرف النداء عليه تقديرا وتشبيها له بعوامل الاعراب ومعلوم انه لو قدر منسحبا عليها كانت حركتها
حركة المتبوع فلما اشبه عامل الاعراب جعلت حركة اعرابه حركته التي كانت تكون له لو باشره هذا المقدر
عاملا واذا كان مضافا لم يمكن ذلك فيه ووجب له النصب على كل تقدير اذ تقديره على اصل التوابع للبناء
يوجب نصبه وتقديره على انه منسحب عليه حكم ما اشبه العامل يوجب له ايضا النصب اذ
المضاف اذا قدر عليه حرف النداء لا يكون الا منصوبا فوجب له النصب على تقديرين ثم مثل بالتوابع المتقدمة
وما استثنى سابقا بدل ولا غيره لانه اذا وجب النصب في غير البدل ويا زيد وعمرو من المعطوفات اذا
كانت مضافة مع كونها كان يجوز فيها الرفع اذا كانت مفردة فلان يجب النصب في البدل ويا زيد وعمرو
اذا كان مضافا مع كونه كان في حكم المنادى اذا كان مفردا من طريق الاولى وتام ازيدا اخا ورقا
ان كنت ثائرا فقد عرضت احناء حق فخاصم ومثل بقوله يا تميم كلكم وكلهم واتى بحرف الخطاب
بعده مخاطبا تارة وغائبا اخرى لانه باعتبار المعنى مخاطب فجاز الاتيان بضمير الخطاب لذلك
وباعتبار اللفظ ظاهر كالغائب فجاز الاتيان بضمير الغائب لذلك وهذا اصل مطرد في كل ما
كان له جهتان من حيث المعنى واللفظ متوسل به اليه في التحقيق فكان الوفاء بالاسم اولى ولذلك
كان قولهم يا تميم كلكم اولى فان قلت ينبغي على هذا ان يكون انت الذي فعلت كذا اولى من انت الذي

فعل كذا وهذا مع خلافه كاف في قولهم يا تيم كلكم أولى فإنهم لم يختلفوا في أنه ضعيف فالجواب
أن هذا جزء مستقل وأنت جزء آخر مستقل وليس كذلك يا تيم كلكم فإنه تولد له فيهما جميعًا
كجزء واحد فصار مثل كالغائب لفظًا ومعنى باعتباره في نفسه لأنه مستقل فإن قلت
فلو قدرناه الأول إلا أن يكون جزءًا وجب فيه على هذا أما وجب في يا تيم كلكم من اعتبار الخطاب قلت
لو أمكن ذلك ولكنه لا يمكن فإنه لا يصلح المضمر المخاطب أن يكون موصوفًا ولا مبدلًا منه بدل الكل
وليس بمعطوف ولا مؤكد فبطل جميع التوابع فيه فلم يبق إلا أن يكون مستقلًا من ثم جاز المخالفة بينه
وبين يا تيم كلكم قال ـــ وبابه العلامة والوصف بابن وابنة الى آخره قال الشيخ ابن وابنة كلمة في
نفسه واحد وإنما يوجب حكمًا فيما قبله إذا وقع بين علمين صفة فالحكم هو تخفيفه وعلته كثرته في
اللفظ ومن الاستعمال أما اللفظ فلأنه كان متعددًا في حكم كلمة واحدة وأما الاستعمال فلأن من الناس من ابن
مضافًا إلى العلم صفة أكثر من مجيئه غيره فلما لزم من يديه الوجهين خففوه بإبدال الضمة فتحة وتحقيق
الخفة من جهتين أحدهما أن الفتحة أخف من الضمة في نفسها ومن آخر أن فيها اتباعًا ومن الاتباع أخف من مخالفة
الحركات والصحيح أن حركة زيد في يا زيد بن عمرو حركة بناء وحركة ابن على حالها وزعم قوم أنهما حركتا بناء كأنه
لما كثر ذلك معه صار عندهم كالكلمة الواحدة كخمسة عشر وزعم قوم أنهما حركتا إعراب كأنه لما كثر ذلك
معه صار كأنه قيل يا ابن عمرو ولما ذكروا حكمًا تخفيفيًا عند وقوع ابن بين علمين في المنادى ذكروا أيضًا
حكمًا تخفيفيًا أوجبه وقوع ابن بين علمين صفة في غير المنادى وهو حذف التنوين والعلة ما تقدم
إلا أن الحكم ههنا حذف التنوين والحكم ثم الفتح والشرط وجود هذين جميعًا بأن يكون صفة واقعة بين
علمين حتى لو انتفيا أو أحدهما لم يخفف مثال انتفائهما قولك زيد ابن أخي ومثال انتفاء الصفة قولك زيد
بن عمرو فهذا وإن كان واقعًا بين علمين إلا أنه ليس بصفة ومثال كونه صفة وليس واقعًا بين علمين قولك
جاءني زيد ابن أخيك فهذا وإن كان صفة فليس بين علمين ومثال حصول الشرطين قولك جاءني زيد بن عمرو
فيجب التخفيف لوجود الشرطين إلا في ضرورة الشعر كقوله: جارية من قيس بن ثعلبة، قبّاء ذات
سُرّة مُقعّبة. وزعم قوم أن ثعلبة بدل وقصده أن يخرجه عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى
على الوصف كثيرة وأيضًا فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار إثبات الابن.
بدلًا وظاهر كلامه يدل على تحتم الفتح في المنادى إذا وقع ابن بعد بين علمين وعليه بعض النحويين
والصواب أنه ليس بمتحتم فيكون ترك ذلك إما لأن هذا هو الأفصح وإما لأن ذلك كالمعلوم وأنشد
سيبويه للعجاج: يا عمر بن معمر لا منتظر بالفتح وروي قوله: يا حكم المنذر بن الجارود على:

الوجهين ... والمنادى المبهم شيئان أيّ واسم الإشارة الى آخره قال الشيخ يجب
في تابع المنادى المبهم الرفع عند المحققين من النحويين وأجاز المازني النصب قياسًا وليس بشيء
وتوهم بعضهم الفرق بين يا أيها الرجل ويا هذا الرجل لجواز يا هذا فإن في يا هذا الرجل الوجهين فإن أراد
جواز النصب بتقدير أعني مستقيم وإن جواز على الاتباع فليس بشيء وإنما وجب الرفع لأنه لما
كان هو المنادى في المعنى وما قبله وصلة لذكره جعلوا حركته الإعرابية حركته التي كانت تكون
له لو كان مباشرًا بالنداء تنبيهًا على أنه هو المنادى في المعنى وعلى ذلك لا يستقيم قياسه
على يا زيد الطويل لظهور الفرق بينهما بما ذكرناه الوجه الآخر أن صفة المبهم لما كانت صفة المبهم مع المبهم
كالشيء الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد في الدار الكريم وامتناع مررت بهذا
في الدار الكريم صار الرجل في قولك يا أيها الرجل كأنه منتهى الاسم فجعلوا حركته الإعرابية الحركة التي
تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة قال ـــ واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام وإنما
كان كذلك لأن وصف اسم الإشارة أصله أن يكون بأسماء الأجناس لأنه مبهم الذات فكان صفته
ما يدل على ذاته أولًا هو الوجه لأن الوصف بالمعاني الخارجة فرع على معرفة الذات ولذلك
كان المبهم مختصًا بصحة الوصفية بأسماء الأجناس دون غيره لما فيه من الإبهام وإذا ثبت وصفه
بأسماء الأجناس وهو معرفة وجب تعريفها بالألف واللام وقول الشاعر: يا صاح يا ذا الضامر
العنس والرحل ومن أقتاب والحلس. قال الشيخ أورد عليه أنه لا يستقيم رفع الضامر في المعنى
لأنه عطف على العنس قوله والرحل ومن أقتاب فيصير المعنى الضامر العنس والضامر من أقتاب
وهي لا توصف بالضمور فإذًا ينبغي يا ذا الضامر بالخفض كما أنشده الكوفيون ويسقط من الاستدلال
لأنه يصير من باب آخر ليس من باب نداء المبهم وأجيب عنه بأمرين أحدهما أن من استدلال
بإنشاد هذا النصف على انفراده وإن كان غير شاعر على ما رواه الثقات ممن لم يعلم ما تتمته
والآخر هو أن يكون الرحل محطوطًا على العنس على سبيل التجوز لأن معنى الضامر العنس الذي ضعف
أو بلي عنسه فعطف الرحل باعتبار المعنى كأنه قال الذي ضعف أو بلي عنسه ورحله وفي الضامر
العنس إشكال في وجوب رفعه مع كونه صفة مضافة والصفة المضافة تكون منصوبة
على ما تقرر في أول المنادى في الفصل الثاني وأجيب عنه بجوابين أحدهما أن الضامر العنس موصول
والموصول في حكم المفرد لأنه كالمركب فكأنه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه
مقبل حركته لم يكن إلا رفعًا فلذلك ما كان مثله الآخر هو أن الضامر العنس رفع صفة لموصوف

مفرد موضوع على صفة اسم من أسماء الإشارة لا تكون إلا كذلك على ما تقدم فيجب أن يكون مثل الموصوف
محكوما بإعرابه وأوله رفع فيجب أن يكون مرفوعا والكلام على قوله يا ذا المخوفنا بمقتل
شيخه حجر تمني صاحب الأحلام لا تبكنا شيخنا والسادات ابنا واجعل بكاءك لابن أم قطام
أن قوم عبيد قتلوا أبا امرئ القيس حجرا وهو ابن أم قطام فتوعدهم امرؤ القيس فقال له ذلك
وتمام الأبيات يا أيها الباغي الوعيد فيشبه بشيء نحيته عن يديه المعتاد ودخل في الوجه الرفع
على الفاعل والنصب على المفعول من أجله وإذا أجيز في مثل يا أيها الجاهل ذو التنزي النصب
فإنما هو على معنى أعني لا على الإتباع لأن الجاهل رفع على كل حال قوله وقالوا أي الضبة
ما أسماء زيد وزيدا قال الشيخ لا يخلو إما أن يريد عطف البيان أو البدل فإن أريد عطف البيان
يجوز فيه الوجهان على اللفظ وعلى المحل أما اللفظ فهو الرفع المعنوي وإن أريد البدل فالمتقدم
ليس إلا وقوله يا هذا الجملة على البدل لا غير لأنه لا يصح أن يكون توكيدا لا لفظا ولا معنى
أما المعنى فهي ألفاظ محفوظة وليس هذا واحدا منها وأما اللفظ فهو إعادة الأول بعينه وليس
بعينه وليس هذا كذلك ولا يصح أن يكون عطفا بيانا ولا نسقا أما النسق فلعدم الحرف وأما
البيان فإنه يكون بالأسماء الجوامد وهذا بمعنى المشتق ولا يصح أن يكون صفة لأن أسماء الإشارة
لا توصف إلا بالألف واللام على ما تقدم فتعين أن يكون بدلا من كل **فصل** ولا ينادى
ما فيه الألف واللام إلا الله وحده قال الشيخ علة ذلك تعليلين كل واحد منهما جزء أحدهما لزومها
الكلمة والأخرى كونها بدلا من المحذوف إذ أصلها الإله فنقلت حركة الهمزة إلى اللام فصار اللاه
فاجتمع المثلان فجاز الإدغام فصار الله فصارت الألف واللام عوضا من الهمزة ويحال أيضا
بأنه لو قيل يا أيها الله أو يا هذا الإله لوقع لم يؤذن فيه أو لم يستقم لهم في المعنى أن يشيروا إلى
ما يستحيل عليه الإشارة في التحقيق ولو قيل يا الإله أو يا الله لغيروا الاسم ولأزالوا ما قصد به
التعظيم وقال صاحب الكتاب من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني
شاذ لأنه ليس فيه الوجهان وما حصل وجه ما هي وأما قول الشاعر فيا الغلامان
اللذان فرا إياكما أن تكسبانا شرا فالأكثر شذوذا منه إذ ليس فيه وجه منها لا اللزوم
ولا العوض **فصل** وإذا كرر المنادى في غير حال الإضافة إلى آخره قال الشيخ
وقع في بعض النسخ في حال الإضافة وهي ترجمة سيبويه لأنه قال هذا باب تكرير فيه الاسم
في حال الإضافة وكلاهما مستقيم في المعنى لأن معنى التكرير ذكره مرة أولى ثم مرة ثانية وليس

وليس بخارج عما يليه فيصح تبيينه باعتبار الأولى فيقال في غير حال الإضافة وباعتبار الثانية
فيقال في حال الإضافة ويقوي ترجمة سيبويه أن المعنى وإذا كرر المنادى ثانيا في حال الإضافة
فتقييد المرة الثانية أولى لأنها المرادة وإذا تيم مضاف فيها فجاز في حال الإضافة أظهر فيه الوجهان
النصب والضم فللنصب وجهان أحدهما أن يكون تيم الأول مضافا إلى عدي والثاني مقحما للمضاف
فوجب نصب الأول لأنه مضاف ووجب نصب الثاني لأنه توكيد لمنصوب وهو مذهب سيبويه والخليل
وشبهه بقولهم لا أبا لك في أن اللام زيدت توكيدا ولولا زيادتها لقال لا أب لك وبقوله يا بؤس للحرب
للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا ولولا زيادتها لقال يا بؤس الحرب والوجه الثاني أن يكون
كل واحد منهما نصبا لأنه مضاف إلا أنه حذف المضاف إليه من أحدهما استغناء عنه بالآخر وبقيت
أحكام الإضافة فيه وقبله لسنا نقاتل بالعصي ولا نرامي بالحجارة كقوله إلا علالة أو بداهة
سابح نهد الجزارة ومثاله على نصف وربع درهم وما هو المحذوف منه فيه وجهان أحدهما أن
المحذوف منه المضاف إليه هو الأول وتيم الثاني مضاف إلى عدي وهذا هو الظاهر والدليل عليه
أنا لو قلنا إن المضاف إلى عدي هو الأول لأدى إلى أمرين محذورين أحدهما التقديم والتأخير من غير
فائدة والثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه والمذهب الآخر أن تيم الأول مضاف إلى عدي المذكور
وتيم الثاني مضاف إلى عدي محذوف ووجهه أنه لو لم يكن كذلك لأدى إلى أن يكون المتأخر لفظا ومعنى
دالا على متقدم والمعقول أن المتقدم يدل على المتأخر والجواب عن الأول أنا لما حذفنا المضاف إليه
من الثاني بقي الاسم غير تام فأوقع المضاف إليه الأول ليكون الثاني من حيث اللفظ ويكون الأول تاما
بعده وهذا الشأن حسنا ألا ترى أنك إذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لأنه لم يتم ولم يعوض عن تمامه
وإذا أخرت فقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة إلى الأول
كالتمام فلأجل ذلك كان التقديم والتأخير أما الرفع فعلى أن يكون منادى علما مفردا ثم أتي بالمضاف إما
عطف بيان وإما بدلا وأنشد بيت جرير يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم في سوأة عمر على
الوجهين يريد عمر بن لجأ يحرض قومه عليه لأنه يقول أنا أهجوكم بسببه وبعده أحين كنت
سماما يا بني لجأ وخاطرت بي عن أحسابها مضر خاطرت أي غالبت فأجابه عمر بن لجأ
لقد كذبت وشر القول أكذبه ما خاطرت بك عن أحسابها مضر ألست نزوة خوار على أمة
لا يسبق الحلبات اللؤم والخور ما قلت من مر الأشياء تنقضها يا ابن المراغة تبلى نقض المرر
وكذلك يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل والمنون يقول هو ابن رواحة

فصل وقالوا في المضاف الى ياء المتكلم الى آخره. قال الشيخ في ياء الاضافة لغتان احديهما ان اصلها الفتح وجاء السكون تخفيفا وهو رأي الكوفيين والظاهر والآخر ان اصلها ان تكون ساكنة وفتحت لقوتها لضعفها وخفائها والدليل الوجه الاول انها اسم على حرف واحد فيجب ان تبنى على حركة كسائر الاسماء التي هي على حرف واحد كالكاف في ضربتك وما اشبهه ولو قلنا مضمر على حرف واحد لكان ايضا حسنا ويرد على هذا القول ان في الاسماء اسماء مفردة مبنية على السكون كالواو في ضربوا وشبهه فنقول على هذا مضمر هو حرف مد ولين فوجب ان يبنى على السكون قياسا على الواو في ضربوا ويمكن ان يفرق بينهما من حيث ان الواو تستثقل عليها الحركة بعد الحركة وليس كذلك الياء الا تراهم يقولون رأيت القاضي ولم يشترى في الاسماء والافعال ولا يقولون رأيت قاضوا ولكن يقولون لن يدعو في الافعال دون الاسماء لان الافعال تتحمل ما لا تتحمله الاسماء فدل على انه لا يلزم من تحريك الياء تحريك الواو لما ظهر من الفرق بينهما وقد توهم قوم ان شرط الحذف في نحو يا غلام ان لا يكون بعده ما يحصل به ست حركات وليس بمستقيم ثم علله بان اجتماع ذلك معدوم في كلام العرب وهو غلط بين ولو علل بان حذف الياء من مثل ذلك اثقل من اثباتها لكان للتعليل وجه والاختلاف في جواز عمر ضرب فرسه ولذلك اكل عمر شرب ومن عشر حركات وانما يمتنع خمس حركات في الشعر لفوات الوزن المقصود وزعم سيبويه ان بعض العرب يقول يا رب ويا غلام ويا قوم بارب ووجهه انهم لما حذفوا شابه المفرد فجعلت حركته حركته والتاء في يا ابت ويا امت الى آخره قال الشيخ التاء فيهما مذهب اهل الكوفة ان التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها كانه قال يا ابتي ويا امتي ومذهب البصريين ان تاء التانيث عوض عن ياء الاضافة واستدلوا بوجهين احدهما انها تقلب هاء ولو كانت ياء الاضافة مقدرة بعدها لم تقلب هاء لانها حينئذ متوسطة والمتوسط لا يقلب هاء والآخر هو انه لو لم يكن عوضا لجاز ان يجمع بينها وبين الياء فيقال يا ابتي كما تقول يا صاحبتي ولما لم يقولوا يا امتي دل على انها عوض عنها ومن كسر التاء وهو الاكثر فلانها مناسبة للحرف المبدل منه التاء فكانت اولى ومن فتح وهي عن ابن عامر فلانها حركة الحرف المبدل منه وزعم قوم ان يا ابت فرع يا ابتا بحذف الالف وليس بشيء وقوله وقالوا يا ابن امي الى قوله جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني انهم جعلوا ابن المضاف الى ام وابن المضاف الى عم لما اضافوهما الى ياء المتكلم

كاسم واحد اضيف الى ياء المتكلم حيث عاملوهما بالتخفيف معاملتها لما كثر قولهم يا ابن امي ويا ابن عمي بخلاف يا غلام امي ويا غلام عمي لقلته وجاز الفتح في يا ابن عم ويا ابن ام لزيادة استثقاله فتوغلوا في تخفيفه باكثر من تخفيف يا غلام وزعم قوم انه فرع على يا ابن اما فخفف بحذف الالف وهو تعسف وقيل في تشبيه جعلوا الاسمين كاسم واحد يعني من حيث ابن مع ام او عم صيروهما واحدا فبنيا كخمسة عشر ثم اضافوا كما اضيف خمسة عشر وليس بشيء وفيما علم ان خمسة عشر فتحوا آخر الاسمين ولم يفتحوا في يا غلام فبنوهما معا كما بني خمسة عشر وكل ذلك بعيد عن الصواب لانا قاطعون بان الحركة في يا ابن ام تفتح الميم مثلها في يا ابن امي بثبات الياء وكيف يستقيم ان يبنى الاسم مع التركيب بغير موجب فان زعم انهم قالوا في بادي بدا وهو بعيد اي نبنى البناء ان اصله معرب لما صار الاسمان كاسم واحد فكذلك هذا لما قصد ابن عم عبارة عن التركيب وان لم يقصد اضافة جرى مجرى ذلك قيل له لولا السكون في بادي وابدي لم يقل احد بذلك لكنهم لما سكنوا امكن ان يقال وايضا فان مثل ذلك موجب لبناء ثاني كبعلبك خاصة فاين موجب بنائه الثاني

فصل المندوب قال الشيخ هو المتفجع عليه بيا او وا وانفصل بوا دخله في الاعراب والبناء حكم المنادى وتوابعه كتوابعه تقول وازيد الظريف نصبا ورفعا كانهم اخرجوه مخرج المنادى في اللفظ ليكون ابلغ في التفجع ولذلك كان من افصح ترنيبات بالمد في آخره وانما قالوا الالف وقد تكون غير الف لانها الغالب وانما يعدل الى غيرها لعوض والخلو من ان يكون آخره حركة او سكونا فان كان حركة فلا يخلوا اما ان تكون اعرابا او بناء فان كان اعرابا فليس الا الالف كقولك وازيداه واعبد المطلباه واغلام احمداه بخلاف مد الانكار فانك تقول فيها عبد المطلبيه ومد التذكر ايضا فانك تاتي بها على حسب حركة آخر الكلمة كائنة ما كانت وان كانت حركة آخره حركة بناء اتبعتها مدة من جنسها فقلت في حذام واحذاماه وفي امير المومنين وامير المومنيناه وفي غلامك للمراة المخاطبة واغلامكيه وان كان آخره ساكنا فلا يخلو اما ان يكون مدة او غير ذلك فان كانت مدة استغني بها فيقال فيمن اسمه اضربي وا اضربيه وفي غلامه واغلاماه وفي غلامهو واغلامهوه وفي غلامكما واغلامكماه والفرق بين الواو المقدرة والمحققة فلذلك قلت في واغلامكم فيمن اسكن الميم واغلامكموه ان الواو مقدرة عنده ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم ردا للميم الى اصلها كما وجب في مذ اليوم لذلك فاما الحاق الالف في المعربات فلانها اسماء بمنزلة زيد وعمرو ولا لبس فيها فالحقت الالف

قوله نصبا باعتبار المحل ورفعا باعتبار اللفظ

في آخر ما كالحقت به زيد وعمرو واما الحاق الياء والواو فلخوف من التباس الاسم اذا اكنت لو قلت
في غلامك واغلامكاه لالتبس المذكر بالمؤنث ولو قلت في غلامكم واغلامكماه لالتبس المثنى بالمجموع
ثم اجري مثنى مجرى آخر مجرى وامر واما اختيارهم في واغلامي باسكان الياء واغلاميا
ولان اصله الفتح فردت اليه وجود المبرد واغلاما وليس بجيد واغلاميه اوجه
اما اثباتا على ان اصلها السكون فلا اشكال الاترى انك لو قلت فيمن اسمه اضربي او اضربوا
لقلت وا اضربيه واضربوه واما اثباتا على ان السكون العارض كالاصلي في هذا الباب بدليل
انك اذا قلت فيمن اسمه مغني او معلى لقلت وامثناه واعلاه والترد من الالف الى اصلها فكذلك
فتبات الياء بعد سكونها بخلاف التثنية فانك تقلبها للرفع الف التثنية للاسم المثنى واما
قنسرون فقال سيبويه واقنسروناه وقال الكوفيون واقنسريناه ومنهم من اجاز ان في التحقيق بناء
على الرواية بالحروف او بالحركات ولو سميت باثني عشر فقال سيبويه وااثنا عشراه لانه عنده اسم
مفرد فوجب ان يكون حاله حال المرفوع وقال الكوفيون وااثني عشراه لانه عندهم في حكم
المضاف فوجب ان يكون منصوبا والخلاف جار في قنسرون واثني عشر الحقت من الالف او لم
تلحق قوله ولا يلحق الصفة عند الخليل لان من اسم المتفجع عليه قدم والصفة ليست
من جملته وانما هو اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح وليس كالمضاف والمضاف اليه
لانه جعل دالا على المسمى بجملته فالمضاف اليه مع المضاف كالدال من زيد فكما الحقت العلامة
الدال من زيد فكذلك هذا وليس كذلك الصفة ومذهب يونس جواز ذلك وقال انهما كشيء
واحد كالمضاف مع المضاف اليه وقد ظهر الفرق بينهما وقال الخليل لو جاز وازيد الظريفاه
لجاز جا زيد الظريفاه وتقريره انه لو جاز لحقت العلامة ما ليس باسم مندوب واذا لحقت
العلامة ما ليس باسم مندوب جاز لحاقها في جا زيد الظريفاه وان لم يكن مندوبا وقد نقل عن
يونس انه يجيز وازيداه انت الفارس البطلاه وهذا ابعد وقد احتج يونس بقولهم واجمجمتي
الشاميتيناه والجماجم الوؤس والشاميتين صفة للجمجمتين وهذا الوجه فشاذ لا يعول
عليه ولا يندب الا الاسم المعروف اي الدال على المندوب بخصوص لفظه فاما النكرات واسماء
الاشارة فليست من هذا القبيل لان النادب عرضه الجواز بذكر من يتفجع عليه اما التعريفه
واما الاقامة عذره في ذلك ولا يحصل هذا المعنى الا ان يكون اسما كما ذكرنا ولا فرق بين ان
يكون علما او كالعلم وعلى ذلك بئر زمزماه وامن حفر بئر زمزماه منزلة ولعبد المطلباه قال الخليل

الخليل وكالابغال واني لاعنى امه والابعد من تتفجع بذلك لا يعذر من يتفجع بهم يعني انه
لا يعرف من بعينه فصـــــل ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به اي قال
الشيخ ذكر العبد وهو مستحق بالعلة ووجه التعليل به ان قولك يا رجل اصله يا ايها الرجل
ويا هذا اصله يا ايها الرجل فحذفوا من الالف واللام استغناء عنها بيا وحذفوا اي لانهم
ما اتوا بها الا وصلة الى ندا ما فيه الالف واللام فبقي يا رجل فكرهوا ان يحذفوا حرف النداء
فيحلوا الحذف اشياء كثيرة وفي قولك يا زيد وشبهه لم يحذف منه الا حرف النداء فلا يلزم من
جواز حذف شي واحد جواز حذف اشياء متعددة ومن الناس من قال لم يجز الحذف في قولك يا رجل
لبقائه مبهما وفي قولك يا زيد جاز لكونه غير مبهم فلا يلزم من جواز الحذف في الموضع الذي يعلم
المنادي فيه جواز الحذف في الموضع الذي لا يعلم واورد على هذا قولهم هذا فانه فيه تعريف
الى المقصود بالنداء فليجز كما جاز قولك زيد واجيب عنه انا انما قلنا ذلك لانه اذا حذف
شي منها وهذا هو منهم ايضا ولذلك يسميه النحويون مبهما وما ذاك الا لتردده بين اشياء متعددة
عند الاشارة وليس بشيء لانا نجوز ان نقول غلام هذا وان كان اقل تعريفا من قولك هذا لانه تردد
بين المشار اليهم والغلمان جميعا فكان بالمنع اولى ولم يمنع دل على ان الجواب ليس بشيء واما اصبح
ليل فلعوبه مثلا يضرب لمن طلب الشي وقيل اول من قاله امراة طرقها امرؤ القيس وكان
مبغضا فجعلت تقول اصبحت يا فتى فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه لعله
تنفجر فقالت اصبح ليل وافتد مخنوق مثل للحض على تخليص النفس من الشدائد واطرق
كرى مثل لمن يتكلم وبحضرته اولى منه بذلك كان اصله خطاب الكروان بالاطراق لوجود النعام
ولذلك يقال ان تمامه اطرق كرى ان النعامة في القرى ويقال ان الكروان يخاف من النعام وكوا
مرخم على لغة من يقول يا حار بالضم وقولا التجارة شاذ يقال انه كان يصلح جلساله فمرت
به جاريه فالحت بالنظر اليه متعجبة فقال جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي
على بعيري وجذري ما ليس بالمحذور عذيري مبتدا خبره ما بعده او مفعول تستنكري وما
بعده اما خبر محذوف اي عذيري واما بدل من عذيري المذكور والتزموا حذفه في اللهم لان
الميم عوض عنه عند البصريين وقال الفراء اصله يا الله امنا بخير ثم كثر حتى خفف وهو بعيد
جدا وقوله اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقوله وما عليك ان تقولي
كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما من حيثما وكيفما وانما فانا

فانما من ضرب لن تجدنا يحول على الضرورة مع كونه مجهولا ذي هواز ووصف اللهم خلف
جعله سيبويه لما كان مخصوصا بالنداء مثل يا هناه وجوز قوم وصفه اذا وصف ابتداء
واسندوا مثل قل اللهم مالك الملك وقل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على النداء ثانيا

فصــــل في كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص لا النداء قال الشيخ

اعلم ان في كلامهم محلا لمعان في الاصل ثم تنقلونها الى معان اخر مع تجريد معناها عن اصل معناها
في الاصل وسدا في ابواب منها ان افعل صيغة للامر في الاصل ثم نقلت الى التعجب كقوله تعالى اسمع بهم
وابصر لم يقصد به ههنا الى الامر وانما قصد التعجب فكذلك قولهم ما احسن زيدا اصله اما خبر
واما استفهام على الخلاف ثم نقل الى التعجب وكذلك قولهم اقمت ام قعدت سؤال عن تعيين مع التسوية
بينهما ثم نقل الى الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال كقولك سواء علي اقمت ام قعدت فكذلك قولهم ايها
الرجل اصله تخصيص المنادى لطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص مجردا عن معنى طلب
من قبل في قولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل وكذا استعمل من باب الى باب فان اعرابه يكون على حسب
ما كان عليه فلذلك تقول في قولك اللهم يا زيد اكرم فعلا امر وتقول في ايها الرجل منادى مفرد والرجل
صفة له كما تقول في المنادى الحقيقي ثم لنظر الاختصاص قد يكون اللفظ المختص بالنداء فيكون
لفظه لفظ النداء كقولك اما انا فافعل كذا ايها الرجل ومنه ما ليس على لفظ النداء كقولك نحن العرب
فهذا لا تكون اعرابه الا منصوبا في نفسه لانه لا يصح ان يكون منقولا عن النداء ومنه ما يحتمل الامرين
كقولك انا معشر العرب نجاري في اعرابه الامران جميعا الا ان الاولى ان يقال منصوب بنصب العرب اذ النقل
على خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه مع صحته اولى من جعله منقولا وقول ابي سعيد ايها الرجل
مبتدا والخبر محذوف اي المراد هو والمبتدا محذوف اي المراد الرجل ليس بشيء ويقع في بعض النسخ
علامة تطلع بين قوله الا انهم وبين ما كنوا عنه وكان متوهموا انه استيناف فهو كانه قيل
اي كانه قيل فيه والذي حملهم عليه ان عطفه على انهم يقتضي المغايرة وليس بمغاير وما ارتكبوه
معتقد للمعنى لانه يكون قوله كانه قيل تفسيرا لقوله وما كنوا عنه وليس بعد تفسيرا له باتفاق انما
هو تفسير لقولهم ايها الرجل واذا تبين جعله لما تقدم وجب العطف ويحمل العطف على غير ظاهر في المغايرة
او يجعل وما كنوا عنه خبر مبتدا محذوف اي وهو ما كنوا فيستقيم قولــه الا انهم نبغوا دعوك اللهم
مهما يعني من غير ان يذكر عنك فعلا من ايها يريد ويلتزم النصب على اصل الباب وذكر اسم الله
تعالى ليعلم ان النصب لازم فيما يجوز دخول يا عليه وفيما لا يجوز اذ لم يدخل يا وقبل قوله ويا ادى

وال

البيتين فادركها موصدا جاءطا به ابن الدجاه الا طيا كالطحال مفردا بعيد الاكل
البنسين فاقاته محلا للنعال ومادي يعني اورد العير من موصدا اي مكانا يوصد
به الصائد الوحش جاء طاء به ابن الدجى يعني الصائد ثم اخذ في صفته لا طيا كالطحال اي
ملتصقا بالارض ليخفى عن الصيد ثم وصفه بلزومه للصيد لفقره وقول بعضهم انه قصده
تقسيم البنوة الى عطار وشحث باباء النصب لانها حينئذ في معنى صفة الواحد فلا يستقيم جرى
احدهما وقطع من الاخرى فصــــل ومن خواص النداء الترخيم الا من قال الشيخ
الترخيم من قولهم رخم صوته اذا رققه وكلام رخيم ضعيف وعن الاصمعي قال لي الخليل
ما اسم الصوت الضعيف قلت الترخيم فجعل باب الترخيم وقد ضعف قول الاصمعي بان قبل
الخليل جماعة من النحاة كابي عمرو وابن ابي اسحق ولم ينقل عنهم اسم غيره ولا يضعف بمجرد ذلك
نعم ان صح انهم تكلموا فيه بهذا الاسم تبين ضعفه والا فيجوز انهم تكلموا فيه بغير من اسمائهم او
ما تكلموا فيه اصلا وان ثبت ما روي عن ابن عباس انه لما سمع قراءة ابن مسعود وقالوا يا مال
قال ما اشغل اهل النار عن الترخيم كان مضعفا ومن اتفاق بعيد قولــه الا اذا اضطر
الشاعر فرخم في غير النداء يعني فيجوز على الوجهين وهو مذهب سيبويه واما المبرد في الشعر
على لغة يا حار بالضم فاصله دون من اخرى وانكر ما احاز سيبويه وعين وقد انشد سيبويه
الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما وهو واضح فيما ادعاه ورد المبرد
بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته وجاء ايضا انا ابن حارث ان
اسبق لوثيته واتشد فان الناس قد علموا ومن كسر ونون ونقل الحركة تعسف وقال
عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان ادهم يروى بفتح الراء وضمها وليس
بقوي لجواز ان يكون التقدير يا عنتر فسقط من الشدة وقال اودى ابن جلهم عباد بصرمته
ان ابن جلهم امسى حية الوادي فان ثبت انه اسم ابيه كما يقوله سيبويه نهض وان ثبت
انه اسم امه كما يقوله المبرد لم ينهض لانه حينئذ لا ينصرف للعلمية والتانيث واما اللغة من
فيه فاتفاق قولـه وله شرائط الى اخره قال الشيخ منها شرطان عامان في كل شيء وهو كونه
غير مضاف ومن اخر كونه غير مستغاث ولا مندوب وشرطان خاصان في غير ما فيه تاء التانيث
وهما العلمية والزيادة اما كونه علما فلان من اعلام كثر نداؤها فناسب التخفيف واما كونه غير
مضاف فلان من اسم المضاف جملة بعد التسمية جملة قبل التسمية لانهما اسمان معربان باعرابين

مختلفين فلو رخمت فاما ان ترخم من الاول واما ان ترخم الثاني من الاول لا يستقيم لان الترخيم ينفي في
وسط الكلمة من حيث المعنى وذلك على خلاف الترخيم والثاني لا يستقيم لانه ليس بمنادى
لان الذي وقع عليه النداء لفظا هو الاول واما المندوب والمستغاث فلان المقصود بهما امتداد
الصوت والترخيم يضاد ذلك واما الزيادة على الثلثة فلانه لو رخم الثلاثي لبقي على صورة ليس
مثلها في المتمكنات اذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين ولا اشيا على لغة من يقول يا حار وقوله
الا ما كان في آخره تاء التانيث فان العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين اما العلمية
فانها هلفها غيرها وهو التانيث لان التانيث يقتضي التخفيف لثقله فلا يقتضيه العلم لكثرته
واما كونه ليس زائدا على ثلثة فلان اشتراط ذلك انما كان لما يؤدي اليه الترخيم من الاخلال واما
ما فيه تاء التانيث فانما يحذف منه التاء وحذف التاء لا يؤدي الى اخلال لانها زائدة فلا اخلال
بالترخيم فلا حاجة الى الزيادة فلذا جاز الفراء والكوفيون ترخيم العلم الثلاثي الذي تحرك
وسطه لانه يصير مثل يد فيقولون في اسمه كتف وقدم يا كت ويا قد وليس بالجيد فان
تجويزه انما صار كذلك بنوع من الاخلال ولا يلزم جواز مثله في الترخيم ومن ثم قال الفراء في شعيث
يا شع وفي مليث يا مل بحذف الحرفين معا وقوله في قول اوس تنكرت منا بعد معرفة لمى
وبعد التصابي والشباب المكرم اي اليا للالحاق بجعفر وكذلك قوله في وقالوا تعالى يا يزي
بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء انه لا يانيه بحذف لالتقاء الساكنين ومن مذهبه
ان الساكن يحذف مع ما قبله في نحو قمطر فيقال يا قم فيا يزي محذوف عند سيبويه لالتقاء
الساكنين وعند الفراء اليا يحذفونه مع الدال للترخيم كالطاء من قمطر وقوله والترخيم
حذف في آخره على سبيل من الاعتباط ليخرج ما حذف لكونه حرف علة لموجب مثل قاض او للتخفيف
مثل الناص فيمن حذف وقال سيبويه ان نحو قاعة وقاعدة اذا كان غير علم لا يجوز ترخيمه على
لغة يا حار بالضم لئلا يلتبس بالمذكر والظاهر خلافه وانما يجيء فلانه كالاعمى والادلى وكذلك
يقال في يحذوف وعرقوة يا يحذي ويلعو وفي قطوان وكروان يا قطا ويا كرا القصا وفي شقود
ويرخون يا شنا ويا بوذا وفي شاة شاة يا شا لانها ترد الى اصلها حين احتجت الى الرد اذ ليس
في كلامهم متمكن على حرفين ثانيه الف وقد ترد الى الاصل عند من احتاج في مثل شوهة وشياه
وفي المسمى بطيلسان يا طيلس وزعم ابو عثمن انه لا يجوز لانه ليس في كلامهم فيعل في الصحيح قال
وسالت الاخفش فاخطأ فلما نبهته تنبه وقد اجاز ذلك غيره اذ لا يعتبر وجود مثل الزنة وانما اراد

حوبه على بنا من كلامهم وهو الصحيح ولذلك قيل في ترخيم شدونين وفرودق وعنفوان علما
يا شدي ويا فروذ ويا عنف وليس من ابنيتهم ونقول في شقاوة وحمراوان علما يا شقاء ويا حمرا باهمز
وفي هولايا هولاء بالهمز وفي حبوة يا حبو ولا يلتفت لما ثبت من شذوذ وفيه نظر وفي شية ودية يا
وشي ويا ودي لان الرد لزم والعين مكسورة فتنقلب ومن الاخفش يقول يا وشي ويا ودي ردا الى الاصل
وفي اشجارة علما يا اشجا بالفتح عند سيبويه وعلى الفصيحة وبالكسر عند قوم واما نحو يا داو ويا مادد
علما فبالكسر لا غير واما على اللغة القليلة فالضم في البابين وقالوا في قاضون علما يا قاضي باثبات
اليا على اللغتين وفي نحو اعلون يا اعلى باثبات الالف ولو فصل بحرف ذلك على اللغة الثانية لم يبعد
وقالوا في مجنون علما اعني اسم فاعل او غيره يا مجر بسكون الرا على اللغتين والفراء يكسرها على انه فاعل
وتفتح في غيره وهو قياس من قال في قاضون يا قاضي باثبات اليا المرخم الذي يحذف منه حرفان كلمة
آخره زيادتان زيدتا معا اي لمعنى كالالف والنون في سكران وعثمان او حرف صحيح قبله مدة قبلها
ثلثة احرف فصاعدا وقد استمل قوله ثلثة احرف قبلها لانه قال فاما حرف صحيح وقبله مدة
ولم يرد كانه استغنى بامتثاله في مثل منصور وعمار وما تقدم في مثل يا ثمو ولو لا تقدم
في ثمود ونحو يا اثبات الواو لتوهم ان مذهبه كمذهب الفرا وقد اختلف في اسماء سمي بها
او حرف اصلي وقبله مدة فمذهب سيبويه انهما زيادتان ووزنه عنده فعلاء من الوضم انقلبت الواو
همزة على غير قياس كما قلبت في اناة واحد وقد ذهب غيره الى ان اسماء افعال جمع اسم تسمى به المونث
وامتنع من الصرف للتانيث المعنوي والعلمية فعلى هذا يكون آخره حرفا اصليا وقبله مدة فيكون
مثل قولك عماد ومذهب سيبويه اقرب الى هذا المعنى ومذهب غيره اجرى على مقتضى من الفاظ وبيان
المعنى ان اسماء من اعلام اكثرها صفات فلم يثبت بالجمع الا نادرا فاذا تردد الاسم بين كونه جمعا وبين كونه
كان حمله على الوصفية اولى واعتقد سيبويه قلب الواو همزة محافظة على هذا المعنى وحجة غيره
ان قلب الواو همزة اذا اتت دونها على خلاف القياس كوعد ووجد وورد واشباهه ولا ضرورة تلجئ
الى ذلك واذا لم يكن الواو منقلبه وجب ان يكون افعالا وهذا وان كان قويا فانما خالفه سيبويه لكثرة
التسمية بالصفات وقلته في الجموع فراى ان قلب الواو همزة اقرب من تسميتهم بالجمع وقوله وقبله مدة
معنى زائدة والا ورد نحو مختار ومنقاد فيهما يا مختا باثبات من الف واما المركب فانه يحذف الاسم الثاني بكماله
والفرق بينه وبين المضاف ان المضاف مع المضاف اليه اسمان معربان باعرابين مختلفين فظهر التعدد

فيها لفظًا والترخيم جاء لفظي فلم يجر في المتعدد لفظًا واما معدي كرب فلم يحذفوا منه التعدد اللفظي

فجرى مجرى قولك جعفر وعمران بدليل اعرابه اعرابًا واحدًا آخره فلما لم يتعدد لفظًا جرى

مجرى المفردات وحذف عند الترخيم اخر مرّكبين بحاله لانها كلمة زيدت على الكلمة الاولى فاشبهت

تاء التانيث والف التانيث واذا قلت يا خمسة في خمسة عشر وقفت على الهاء على اللغتين وكذلك

لو رخمت نحو مسلمان قال سيبويه انها تلك الهاء التي كانت في خمسة وتقول في اثنا عشر اسما يا اثن

ويا اثنا لان عشر بمنزلة النون حيث عاملوه معاملتها فيتبعها الالف على قياس لغتهم وفيه نظر

من جهة ان الثاني اسم براسه ومن جهة ان الالف لا يتحقق زيادتها ومن قال يا اثني عشر فقياسه

يا اثني على الكثيرة ويا اثنا على القليلة واما تابط شرًا فهو اشبه شيء بالمضاف مع المضاف اليه

لان التعدد فيه مقصود بعد التسمية الا ترى ان شرًا في قولك تابط شرًا منصوب في احواله كلها

فلما كان التعدد باقيا تعذر الترخيم كما تعذر في المضاف والمضاف اليه وقال سيبويه ولو رخمت

تابط شرًا لوقفت بحلا يبتهي يا دار عبلة بالجواء تكلمي واما قوله فاحدوا تابط قرضا لا

ابا لكم صاعًا بصاع فان الدل مخبوب فشذوذ على شذوذ وما عدا التثنين المدلولين هو

الذي يحذف منه حرف واحد وقد يحذف المنادى على ما ذكر وقوله الا يا اسجدوا على قراءة

الكسائي من ذلك لانه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا بضم الهمزة وقوله على سمعان من جارة

جارًا حالًا وتمييزًا اي على جيرته فصل ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير

الى آخره قال الشيخ هذا ينقسم الى قسمين منه ما هو سماعي وعلة حذف فعله ما تقدم في قولك

رعيًا وسقيًا وبابه ومنه ما هو قياسي فالقياسي ما ابتدأ به من قولك اياك والاسد وهو كل

موضع كان الاسم فيه محذرًا وذكر المحذر منه بعد بحرف العطف او بحرف الجر كقولك اياك والاسد وكقولك

اياك عن الاسد واصله نحّ الا ان الضميرين اذا كانا لشيء واحد وجب ابدال الثاني بالنفس في غير

افعال القلوب فصار التقدير نح نفسك ثم حذف الفعل بفاعله فنزل المؤكد لتعيين اضمار الثاني

فوجب رجوعه الى اصله الا انه لا يمكن الاتيان به متصلا لعدم ما يتصل به فوجب ان يكون

منفصلا وهذا المذكور بعد ان كان بحرف الجر فظاهر تعلقه بالفعل المحذوف وان كان بالواو

فهو معطوف على اياك كانك قلت نح نفسك ونح الاسد ولا يجوز ان تقول اياك الاسد كما يزعم بعض

النحويين ونص سيبويه على ذلك لانه ان كان عن قولك اياك والاسد فلا يجوز حذف حرف العطف

وان كان عن قولك اياك عن الاسد فحرف الجر لا يحذف في مثل ذلك واما قوله اياك وان تقوم

واياك عن ان تقوم فهذا جائز ان تقول اياك ان تقوم وحينئذ يحمله على اياك عن ان تقوم

وحذف حرف الجر لان حرف الجر يحذف عن ان قياسًا ولا يجوز ان يكون من قولك اياك وان تقوم لان

حرف العطف لا يحذف عن ان ولا عن غيرها وقد جاء في الشعر شاذًا فاياك اياك المراء فانه

الى الشر دعاء وللشر جالب وحمله الخليل على انه منصوب بفعل مقدر كانه قال بعد تمام

الكلام احذر المراء وحمله ابن يحيى على ان اصله اياك عن المراء فحذف حرف الجر لما كان المراء في

ان تماري فحمله عليه من حيث المعنى على شذوذه ومنه ماز راسك والسيف وماز مرخم مازن

وقيل ترخيم ماز في وفيه شذوذ من وجهين ترخيم ما ليس بعلم وحذف حرف قبل ياء النسب

والذي حملهم على ذلك ما نقل ان كذا كان المازني اسر بجيرا القشيري فجاء قعنب اليربوعي

ليقتل بجيرا فحال المازني دون اسيره فقال له قعنب ماز راسك فان كان المثل منقولا ما اف

تماما مازنا باسم ابيه استعمام والا فيوتكب لشذوذ وان لجريه مجرى المثل وقدر سيبويه اياي والشر

منصوبا بفعل المتكلم كانه امر لنفسه بمعنى لاباعد نفسي عن الشر ولاباعد الشر عني وانكر غيره

وقال المعنى على انه يخاطب غيره على معنى باعدني والبه ذهب جار الله العلامة وكلا التقديرين

مستقيم وقول عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب مثله وقدره الزجاج باياي

واياكم واراد عمر النهي عن حذف الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها فلا تحل فقال ليذك لكم الاسل

والرماح والسهام واياي ان يحذف احدكم الارنب فبالغ في نهيهم بان قال باعدوني عن حذفها فجعله

من باب الذي يطلب منهم البعد عنه لعظمه او يطلب من نفسه البعد عنه وهو ابلغ من

ان يقال لا تحذفوا الارنب وما بعد ذلك سماعي وقوله اهلك والليل اي بادر اهلك وبادر

الليل واوضح عند ذلك تفسير سيبويه وعاذر تفسير المفضل بن سلمة كانه استبعد ان يكون

فعيل مصدرًا لغير صوت كالنئيم والزئير والصليل والصهيل ومنه هذا ولا زعماتك كان المخاطب

وعد باشياء فلم يف بها ثم راى الموعود على حال دونها فقال الموعود هذا اي ارضى هذا ولا زعماتك

اي ولا اتوهم زعماتك وفوقهم كليهما وتمرا مثل يلزم حكايته كالامثال فقيل اصله ان عمرًا الجودي

كان بين يديه فرص وتمر وزبد فقال له رجل اطعمني من فرص وزبد فقال عمرو كليهما وتمرا

اي اطعمك كليهما وازيدك تمرا قال سيبويه ومنهم من يقول كلاهما وتمرا اي كلاهما ثابتان وازيدك تمرا

وكذلك قال في كل شيء ولا شتيمة حر اي كل شيء امم والمشهور فيها النصب ومنه انتهوا خيرا لكم قال

قال سيبويه لانك حين قلت انته فانت تريد ان تخرجه من امر وتدخله في آخر فكانك قلت وائت
خيرا لك وقال الفراء المعنى انتهوا انتهاء خيرا لكم وقال الكسائي انتهوا يكن خيرا لكم وما
ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهروه في مثل انته وائت امرا قاصدا وقولك
حاربته الحلاقة ومنه انته امرا قاصدا على انه مما حذف فيه الفعل غلط ومثل
انته امرا قاصدا قوله تزوج احدا ان تبتلى ووراءك اوسع لك مثل في الزجر عن الاقدام
على الشيء يقال ان ابن الحمامة الشاعر اتى جزء لا الحطيئة فقال السلام عليكم فقال كلمة
تقال وليس لها جواب فقال الج فقال وراءك اوسع فقال انا ابن الحمامة الشاعر فقال له
كن من اى طير الله شئت ومنه من انت زيدا يقال لمن ذكر عظيما بسوء ولمن شتمه نسبه
بوجه عظيم ولكن لا تختص لفظ زيد ولكن ان تذكر اسم ذلك الرجل ومنه مرحبا الى آخره
وقد كثر ذلك حتى صار بمعنى الدعاء فلو قيل انها منصوبة على المصدر لكان صوابا وان
تاتي فاهلا الليل والنهار اي فانك تاتي وصفنا من اكرام لان المراد انكم في اهله ليلا ونهارا
فيجمع ذلك كله انه كثر حتى صار مخلوبا وجرى مثلا او كالمثل لكثرته فصل
ومن المنصوب باللازم اضماره ما اضمر عامله على شريطة التفسير قال الشيخ ضابطه ان تقدم
اسم وبعده فعل او ما هو في معنى الفعل مسلطا على ضميره ذلك الاسم من جهة المفعولية او ما يتعلق
بضميره لو سلط على الاول لكان معمولا له ومهما رفعت فعلى الابتداء واذا نصبت فعلى
تقدير فعل فاذا نصب في مثل زيدا ضربته فالتقدير ضربت زيدا ضربته وفي مثل زيدا مررت
به جاوزت زيدا مررت به وفي مثل زيدا ضربت اخاه اهنت وفي مثل زيدا سميت به لابست
فيبنى على مثله ذلك ويعلم المبرد ان الرفع في اذا ابن ابي موسى بتغلبوا فعل دافع كانه اذا
بلغ على الابتداء ويلزمه ان يجيز مثله في غيره ثم هو منقسم الى اقسام ما يختار فيه الرفع
وما يختار فيه النصب وما يستوى فيه الامران ومنه ما يجب النصب فاما الموضع الذي يختار
فيه الرفع فان يكون مجردا عن القرائن التي نذكرها في باب الاقسام كقولك زيد ضربته واما الموضع
الذي يختار فيه النصب فان يقع بعد الاستفهام وحرف النفي واذا وحيث وان تعطف منه
الجملة على جملة فعلية واما الموضع الذي يستوى فيه النصب الامران فان تعطف منه
الجملة على جملة ذات وجهين كقولك زيد ضربته واما الموضع الذي ... وعمروا اكرمته واما
الموضع الذي يجب فيه النصب فان يقع الجملة بعد حرف لا يليه الا الفعل كقولك ان زيدا تكرمه اكرمه

فاما قولك زيد قام وزيد ضرب وشبهه فليس من هذا الباب وليس فيه الا الرفع لان
الفعل لم يتسلط على الضمير على جهة المفعولية وانما تسلط على جهة الفاعلية وانما
اختير الرفع في القسم الاول لانه اذا ارتفع ارتفع بالابتداء واذا انتصب انتصب بفعل مضمر
دل عليه ما بعده وليس معه قرينة تقوى امر الاضمار فكان حمله على ما لا اضمار فيه اولى
فلذلك كان زيد ضربته احسن من قولك زيدا ضربته وانما حسن النصب في الوجه الثاني
لوجود قرائن تقتضي تقدير الفعل فكان تقدير الفعل ليتوافق عليها ما تقتضيه اولى
من ذلك الاستفهام كقولك ازيدا ضربته لان الاستفهام بالفعل اولى فكان تقدير الفعل اولى فكان
النصب اولى فلذلك ازيدا ضربته احسن من قولك ازيد ضربته وليس هل زيد ضربته مثل ازيدا
ضربته لا في الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا بخلافه في الهمزة
لتصرفهم فيها ولان مثلها اصلها بمنزلة قد وامثاله بقية القسم سواء ومنه عطف الجملة
المتكلم فيها على جملة فعلية وذلك انك اذا قدرت الفعل في الثانية تناسب الجملتان في كونهما
فعليتين فكان تقدير الفعل اولى ليحصل التناسب فكان النصب اولى وانما حسن الرفع مع
اما مع تقدم الجملة الفعلية لانها تقطع ما بعدها عما قبلها ولذلك اذا التي للمفاجاة واذا نصب
مثل قوله واما ثمود فهديناهم على القراءة الشاذة فالتقدير اما ثمود فهدينا فهديناهم لان الفعل
لا يليها وروى قوله فاما تميم تميم بن مر فالفاهم القوم روبى نياما بالرفع والنصب وقد
توهم قوم ان النصب بعد اما لاقتضائها الفعل لما فيها من الشرط وليس بشيء لانه يستلزم اختيار
وهو ضعيف مع تقدم الجملة الفعلية وهو في غير ذلك اجدر واما الموضع الذي يستوى فيه
الامران فان يكون الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع
على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية فان زعم زاعم ان هذا المعنى يقتضي تقابلهما فيرجع
الامر الى ما كان عليه وهو اختيار الرفع فالجواب ان قرينة النصب اقوى من قرينة الرفع لقربها
من الثانية لان الفعلية منهما هي التي تلي الثانية فلما ترجحت عليها قابلها ما فيها من الرجحان ذلك
بالاصل وقابلت هي باعتبار نفسها الجملة الاسمية فاستوى الامران لذلك فلذلك كان زيد قام
وعمرو اكرمته وعمرا اكرمته مستويان واما القسم الرابع الذي يجب فيه النصب فلانه
ولى الجملة ما لا يجوز ان يكون بعده الا الفعل فوجب تقدير الفعل بعده لما تقتضيه واذا وجب تقدير
الفعل وجب النصب اذ الرفع لا يكون الا بالابتداء وقد تبين ان الموضع موضع لا يقع فيه المبتدا كقولك

إن زيدًا الذي ذكرته الوصلة ألا ترى أنك لو وقعت لا وقعت المبتدأ بعد حرف الشرط وهو غير جائز فوجب
تقدير الفعل والغرض أنه متعد فوجب تقدير متعديًا إليه فوجب نصبه لتعلقه به تعلق المفعولية
ولذلك وجب نصب مثل قوله لا تجزعي إن منفسًا أهلكته وكذلك هلا زيدًا ضربته وما كان
مثله وأما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب إذ ليس مسلطًا على ضميره ولذلك لا
على ما يتعلق به تسلط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه أن يكون مبتدأ إلا أن
لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلًا إن كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلًا
على الوجوب إن كان معه ما يوجب تقديره فالأول كقولك زيد قام والثاني كقولك أزيد قام والثالث
كقولك إن زيد قام فالذي أوجب النصب على جهة المفعولية في قولك إن زيدًا ضربته هو الموجب للرفع
على الفاعلية في قولك إن زيد قام لأن الموضع موضع يجب فيه تقدير الفعل وإذا وجب تقدير الفعل
كان مرائم معمولًا على حسب ما يقتضيه فلذلك تعين النصب في إن زيدًا ضربته وتعين الرفع في إن زيد قام
فصل وهذا المفعول به كثير إلى آخره قال الشيخ ذلك على نوعين تارة يحذف فيعلم
من يرجع إليه وتارة لا يعلم من يرجع إليه فالقسم الذي يعلم من يرجع إليه على ضربين منه ما وقد تقدم
ما يقتضيه كالمضمر الواقع معمولًا في صلة الذي أو خبر المبتدأ أو صفة الموصوف أو حال ذي الحال
ومعمول ظاهر غير مضمر ولا يكون إلا في سياق النفي كقوله تعالى لا تقدموا بين يدي الله ورسوله لأنه إذا
تقدر لا تقدموا شيئًا كان نكرة في سياق النفي فتعم الجنس والجنس معلوم وأما القسم الثاني فهو على ضربين ضرب
يقدر المفعول به من جنس الجملة كقولك ضربت فهذا لإبهام مفعوله لا للتخصيص ولا للتعميم ولكن يقدر
مقصودًا لا غير والقسم الآخر أن يكون المتكلم قصد إلى نفس الفعل لا باعتبار وقوعه كقولهم فلان يعطي ويمنع
كأنه قال يوقع الإعطاء ويوقع المنع فيجعل المفعول به نسيًا منسيًا كأنه من قبيل الأفعال غير المتعدية
المفعول فيه إنما لم يذكر حده لما في لفظ المفعول فيه من الدلالة عليه كأنه قال المفعول فيه هو الذي
فعل فيه الفعل قوله وكلاهما منقسم إلى مبهم وموقت فقسم ظرف الزمان والمكان إلى مبهم وموقت والذي يقع
ظرفًا من المكان ليس إلا المبهم فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية مطلقًا إلى مبهم وموقت ثم اختلف
عبارات النحويين في تفسير المبهم والموقت فمنهم من ظن أن المبهم هو النكرة والموقت هو المعرفة وهذا فاسد ظاهر
الفساد ووجه الفساد قولنا باتفاق ضربته مكانك وهو معرفة ولو كان موقتًا لم يصح أن يقع ظرفًا ومنهم من ظن
أن الموقت هو المحدود والمبهم غير المحدود وهو غير مستقيم لأن الفرسخ والبريد وما أشبههما من الظروف محدودة
بمقادير مخصوصة وهو منتصب انتصاب الظروف بلا خلاف ولو كان الظرف الموقت هو المحدود لامتنع نصب

على الظرفية ومنهم من قال إن الموقت هو الذي له اسم باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ما له اسمه
باعتبار ما ليس داخلًا في مسماه وهذا هو الذي يطرد فالدار على هذا موقت والفرسخ مبهم لأن الدار لها اسم
من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره والفرسخ له اسم باعتبار ما ليس غير داخل في مسماه لم
يستثن من الموقت في كونه يقع ظرفًا إلا في قولهم دخلت الشام بلا خلاف ودخلت الدار باعتبار كل موقت مثل
قول أكثر النحويين وقال بعضهم بل الدار مفعول به والخلاف مبني على أن دخلت هل هو متعد أو غير متعد فمن
قال هو غير متعد حكم بأن الدار ظرف ومن قال إنه متعد حكم بأن الدار مفعول به فمن قال إنه غير متعد قال لأن صلته
وخرجت غير متعد باتفاق فكذلك دخلت ومن قال إنه متعد قال المتعدي هو الذي لا يعقل إلا بمتعلق وغير
المتعدي هو الذي يعقل بنفسه من غير متعلق وهذا لا يفهم إلا بمتعلق لأنك لو قدرت انتفاء المدخول عن الذهن
لم يفهم معنى الدخول كما أنك لو قدرت انتفاء متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معنى الضرب بخلاف القيام فإنك
لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معنى القيام مع الدخول عن الموضع ولم يعقل الدخول مع الدخول
عن الموضع فدل على أنه متعد ثم قال ومنها ما يستعمل اسمًا وظرفًا وهو ما جاز أن يتعاقب عليه العوامل
كما ذكر ومنها ما لا يستعمل إلا ظرفًا ولا يعرف إلا بالسماع ووجه الحكم عليه بأنه لا يستعمل إلا ظرفًا هو أنه كثر
في استعمالهم ولم يجئ إلا منصوبًا على الظرفية فدل ذلك على أنه لو كان مما يقع غير ظرف لوقع في كلام ما غير
ظرف كما أن سقيًا ورعيًا في المصادر كذلك ومن أمثلته قوله سرنا ذات مرة وشبهه وقوله ومثله عند
وسوى وسواء من الأمكنة إلا عند تدخل عليها من فلم يلزم الظرفية وأما سوى فللنحاة فيها مذهبان
أحدهما أنه بمعنى غير فيعرب كغير ومذهب سيبويه أنها منتصبة على الظرف أبدًا ولا يستعمل غير
ظرف والدليل على ذلك أن سواء لم يجئ إلا منصوبًا إلا فيما شذ من قولهم وما قصدت من أهلها لسوائكا
وإذا لم تستعمل إلا منصوبة فذلك ما أردنا من كونها غير متصرفة وسوى مثلها ولا قائل بالفرق
وبيان الظرفية فيها هو أن العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقولون
جلس فلان مكان فلان وأنت عندي مكان فلان ولا يعنون إلا منزلته في الذهن مقدرة فينصبونه نصب
الظروف الحقيقية فكذا إذا قالوا مررت برجل سواك وسوائك إنما يعنون مكانك وعوضًا مثل من حيث
المعنى فانتصب ذلك انتصاب وأما حجة من قال إنها بمعنى غير يعتورها الإعراب على اختلاف وجوهه
فالنقل والمعنى أما المعنى فقولهم مررت برجل سواك مثل قولهم مررت برجل غيرك وأما النقل فقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقوله ما ضربت سواك وما جاءني سواك والجواب ما ذكرناه أن سواء
لا تستعمل إلا منصوبة ومجيئها لمعنى غير منصوبة شاذ ولا قائل بالفرق بينه وبين سواء وما ذكروه من المعنى

فهو مردود لانه يؤدي الى دفع سوا وهو لم يستعمل فرده الى الظرف اولى ليوافق كلام العرب وان كان مخالفا للظاهر
واما البيت وغيره من الكلام فهو صفة لموصوف محذوف ذلك المحذوف هو الذي دخل عليه العامل ووجهه
ما تقدم مما يلزم من دفع سوا وهو صفتها ولم يأت بحمله على جهة توافق استعمالهم وان كان بعيدا اولى من حمله على
جهة تخالف استعمالهم وان كان قريبا ولا خلاف في هذا الاصل قوله ومما اختاروا فيه ان يلزم الظرفية
صفة الاحيان كقولك سير عليه طويلا قال انما اختير فيه النصب لان في مخالفة النصب خروجا عن القياس
من وجهين احدهما حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه والآخر وقوعه موقع الفاعل اذا قلت سير عليه
كثير قوله وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام الى آخره ثم مثل بقوله مقدم الحاج قال الشيخ
مقدم الحاج عندي لا يليق ان يمثل به هنا لانه يحتمل ان يكون مصدرا ويحتمل ان يكون زمانا باصل وضعه
لان مفعلا من يفعل يكون للزمان ويكون للمصدر فجعله ههنا للمصدر بالاصالة معدولا عنه الى الظرف خروج
عن القياس والمثل بالمثال مستدلا على حكم ادعاه لا يمثل بما هو على خلاف ما ذكر ظاهرا ولا محتملا ومثله
ما هو على حذف المضاف مع كونه مجوزا قوله وقد يذهب بالظرف عن ان يقدر فيه معنى في اتساعا قال
الشيخ انما ينتصب على الظرف من اسماء الظاهرة دون كقولك خرجت يوم الجمعة ولا تقول يوم الجمعة خرجته على
ان يكون الضمير ظرفا ونحوه مما انهم قصدوا الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرفية فعلى هذا اذا قلت يوم
الجمعة خرجته كان جاريا مجرى المفعول به على الاتساع ولا يتسع الا فيما كان له شبه مما يتعدى الى مثله
فلذلك اتسع في غير المتعدي تشبيها له بالمتعدي الى واحد فقيل اليوم خرجته تشبيها بقولك زيدا ضربته
وفي المتعدي الى واحد تشبيها له بالمتعدي الى اثنين فقيل اليوم ضربته زيدا تشبيها بقولك زيدا اعطيته
درهما ولم يتسع في المتعدي الى ثلاثة فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما لانه ليس في كلامهم متعد الى اربعة
حتى يشبه هذا به في الاتساع واختلف في المتعدي الى اثنين هل يتسع فيه في الظرف اولا فاجاز بعضهم
اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها بقولهم زيدا اعلمته عمرا فارها ومنعه بعضهم لان المتعدي الى ثلاثة
قليل محصور بخلاف المتعدي الى واحد واثنين فلا يلزم من اتساعهم فيما كان مشبهه كثيرا اتساعهم فيما
كان مشبهه قليلا قوله ويضاف اليه فهذا متمحض للمفعول به اتساعا لان المضاف اليه اما ان يكون
فاعلا او مفعولا به ولو كان مفعولا فيه لكان منصوبا فهذا مما يقوي اشتغاله مفعولا به قوله ويضمر عامله
على شريطة التفسير وضابطه ان يتقدم ظرف ويعقبه فعل او ما هو في معنى الفعل كقولك يوم الجمعة
انت ضارب فيه مسلطا على ضمير ذلك الظرف باظهار في اذ لو لم يظهر في لكان متسعا فيه كما تقدم في
الفصل قبله المفعول معه قال صاحب الكتاب هو المنصوب بعد الواو الكاينة بمعنى مع

قال الشيخ قوله هو المنصوب بعد الواو الكاينة بمعنى مع انما يكون ذلك معرفا لما هو موجود فيما تكلم
به متكلم فاما اذا قصد تعريف حقيقته ليتميز عند المنشئ للكلام ليعطيه حقه تعقله ما يستحقه من
الاعراب افضى ذلك الى الدور لانه انما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولا معه فاذا جعل النصب
حدا له فقد توقف كل واحد منهما على الآخر لانه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يكون منصوبا حتى يتعقله
واما قال هو المنصوب لان ثم اشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع ومع ذلك ليس مفعولا معه كقولك كل رجل
وضيعته وما شان زيد وعمرو فقال هو المنصوب ليتميز به عن هذا قال الشيخ شرطه ان يكون
مشتركا بينه وبين فاعل قبله اما لفظا واما معنى فان كان لفظا فلا يخلو اما ان يصح العطف اولا
فان صح العطف جاز الوجهان على السوا كقولك جئت انا وزيد وان لم يصح العطف فالنصب هو الوجه
كقولك جئت وزيدا وان كان معنى فلا يخلو اما ان يصح العطف اولا فان صح العطف فهو اولى كقولك
لقولك ما لزيد وعمرو وان لم يصح العطف فالنصب الوجه كقولك ما لك وزيدا وان صح العطف على
ضعف وقوله فاجمعوا امركم وشركاءكم على قراءة الجماعة مفعول معه باعتبار انه في المعنى مشترك
بينه وبين فاعل اجمعوا وبيانه من وجهين احدهما انه لو لم يكن كذلك لكان معطوفا على امركم وان كان
معطوفا على امركم لكان التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم ولا يقال الا اجمعت امري وجمعت
شركائي والآخر ما ثبت من قراءة يعقوب شركاؤكم بالرفع واذا اجتمع قراءتان لاحديهما تاويلان
احدهما موافق للقراءة الاخرى كان حمله على الموافق اولى لئلا يؤدي الى اختلاف المعاني والاصل اتفاقهما
والله اعلم المفعول له قال صاحب الكتاب هو علة الاقدام على الفعل قال الشيخ قياس
قوله في المفعول معه ان يقول ههنا هو المنصوب لعلة الاقدام على الفعل لانه اذا لم يقل المنصوب
دخل تحته كل ما يكون علة ومن جملته المجرور فيفسد الحد لان كلامنا في المنصوبات قال الشيخ
كل ما يذكر مفعولا من اجله فهو علة الاقدام على الفعل فاذا قلت ضربته تاديبا فالتاديب سبب
الضرب فان قلت وكيف يكون الضرب سببا للشيء وذلك الشيء سبب له ونحن نقطع بان الضرب
ههنا نشأ عنه سبب للتاديب فالجواب ان التاديب له هو باعتبار احدهما سبب وباعتبار الآخر مسبب فباعتبار عقليته و
معلوميته وفايدته سبب للضرب وباعتبار وجوده مسبب للضرب فالوجه الذي كان
به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا وانما يتنافى ان لو كان سببا للشيء واحد من جهة
واحدة وكل فعل هو سبب لوجود امر فان معقوليته ذلك الامر سبب للاقدام على الفعل كقولك اسلمت
تدخل الجنة فالاسلام سبب لدخول الجنة ومعقوليته دخول الجنة وفايدته سبب للاقدام على الاسلام

وكذلك قولهم ابن ثمانين سنة تستظل به فالبناء سبب للاستظلال ومفعولية من استظلال هو الحامل على البناء قال صاحب الكتاب وله خمس شرائط الى آخره قال الشيخ انما اشترط ذلك لتقوي معنى التعليل فيصح حذف الحرف الدال عليه فوزانه وزان الظرف باعتبار حذف في فشرطه ان يكون اسما ظاهرا ليقوي امر الظرفية فيصح حذف في وجه قوة التعليل عند من الشرائط انها الغالب في التعليلات فكان فيها تنبيه على التعليل فصح حذف اللام لما فيها من القوة فاذا فات شيء منها ضعف دلالة التعليل واحتيج الى حرف التعليل كما انه اذا اعتبر اسم الزمان الظاهر بعض ادواته وجب الاتيان بحرف الظرف كقولك يوم الجمعة خرجت فيه وخرجت في هذا اذا كانت الاشارة الى الزمان ولو قلت يوم الجمعة خرجته لم يستقم الا على الاتساع لا على الظرف الحال قال تقدم شبه الحال على حد واقسامه ولم يفعل ذلك في غيره لانه اول المشبهات فنبه على ابتدائه بها فذكر الشبه اول الامر لذلك وحده بقوله وحجتها لبيان هيئة الفاعل والمفعول لان حد الفاعل انما هو باعتبار موضوعها فيه بتمييز بعضها عن بعض ولما كان موضوع الحال هذا المعنى صح ان يجعله فصلا لها وان كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود الا انه على التحقيق مستقيم لان الغرض بالحد تمييز المحدود وهو حاصل بذلك وحصوله من نظم اصطلاح المتكلمين واذا قصد تحديده على المصطلح قيل الحال هو اللفظ الدال على هيئة فاعل او مفعول وقد اعترض على مثل ذلك بانه يدخل فيه الصفة فيكون غير مطرد وبيان دخولها انك اذا قلت جاءني رجل عالم فهو لفظ دال على هيئة فاعل واكرمت رجلا عالما فهو لفظ دال على هيئة مفعول فهذا حد فيه الحد وليس بالمحدود فحصل انه غير مانع واجيب عنه بان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ دالا على ما ذكروا واذا كان الحال هو الدال على هيئة الفاعل باعتبار الوضع خرجت الصفة عن ذلك لان قولك جاءني رجل عالم لا يدل الا على هيئة ذات وانما اتفق كونه فاعلا من غير جهة دلالتها بخلاف الحال فانها موضوعة دالة على هيئة فاعل او مفعول بنفسها ويتبين ذلك بانك تقول زيد رجل عالم فتجد دلالة عالم في مثل ذلك كدلالته فيما تقدم ولا تقول زيد قائما اقول لانتفاء الفاعل والمفعول فثبت لزوم وضع الحال للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول والصفة دالة على هيئة ذات مطلقا من غير تقييد وقد حد بعضهم الحال بان قال هو اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل وهو في المعنى ايضا مستقيم وان كان من اول اوضح في باب الحدود لانه ذكر فيه الماهية باعتبار الوضع لان ماهية من الالفاظ الموضوعة انما هو باعتبار

موضوعاتها وليس في هذا الا ذكر اللازم وهو كيفية وقوع الفعل والحال في قولك جاء زيد راكبا يبين ما ثبتها في الوضع بيان كيفية وقوع الفعل وانما موضوعها ذات قام بها المعنى المشتق هي منه ولكنهم وضعوها وضعا متقيدا بالفاعل فاصلة تجاء ذلك من لازمها الاتيان من ماهيته موضوعها واما قول بعض النحويين في حدها كل نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها فلا حاصل له لان حد الالفاظ انما يكون باعتبار مدلولاتها حسب ما تقدم وهذا الحد عري عن المعنى واما قوله قد تم الكلام فليس ايضا بمعنى يتعلق بمدلول الحال وانما هو امر آخر يكون مع الحال فتبين ان هذا الحد عري عن مدلوله الحال من حيث هي ثم فاسد من حيث انا نجد كثيرا من الالفاظ موافقة لما ذكروه وليس بحال كقولك ضربت رجلا وضربت يوما وضربت تاديبا واشباه ذلك فكلها نكرة جاءت بعد معرفة قد تم الكلام دونها وليست بحال وفصـــــل قال الشيخ نبه في هذا الفصل على ان الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظا وكذلك المفعول فقال العامل فيها اما فعل وشبهه من الصفات او معنى فعل فالفعل معروف وشبهه اعني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بها والمصدر وهذه منزلة منزلة الفعل في ان الفاعل والمفعول بها لفظا ومعنى واما معناه فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلا معنويا ومفعولا معنويا لا لفظيا مثال الفاعل قولك زيد في الدار قائما فقائما حال من الضمير في الدار لانه في المعنى فاعل فصح ان يقيد باعتبار ما هو في المعنى فاعل له وكذلك لانهم عن الذكر معرضين لان المعنى ما يصنعون معرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى فصح تقييده لذلك ومثال المفعول قولهم هذا زيد قائما وهذا بعلي شيخا فقائما وشيخا حال من المشار اليه لانه مفعول في المعنى وصح تقييده لذلك لان التقدير اشير اليه في حال كونه قائما ولولا ذلك لم يستقم الحال الا ترى انك لو قلت زيد قائما اقول لم يستقم ولو قلت هذا قائما اقول لاستقام ومثل ايضا في المعنوي ليت ولعل وكان لانها ليست بافعال وانما هي مشبهة بها فاذا قيد منصوبها او مرفوعها بالحال كان تقييدا باعتبار معنا ما الذي اشبهت به الفعل وكان معنويا لذلك فاذا قلت كأن زيدا اسد راكبا كان راكبا حالا من زيد لان المعنى اشبه زيدا راكبا فلما كان كذلك صح تقييده ولولا هذا المعنى لم يصح ثم حكم بان الفعل وشبهه يجوز تقديم الحال عليه واما المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه وانما يتقدم على الفعل وشبهه لانه الاصل في الفاعلية والمفعولية وهذا مشبه به ومحمول عليه فلم يقو الفرع قوة الاصل ولانه عامل متصرف فتصرف في معموله وهذا غير متصرف وقد اختلف في مثل زيد في الدار قائما فجوزه بعضهم تقديمه والاكثرون من المجوزين له يذهبون

الا ان العمل لمتعلق الظرف وهو استقر او مستقر في التقدير استقر او مستقر واذا كان كذلك فهو معمول لفعل
محقق او شبهه فعل فيكون من القسم الاول والقائلون بالمنع يجعلون العمل للظرف ويجعلون الفعل
او شبهه على التقديرين نسيا منسيا فصار الظرف هو العامل عندهم في المعنى فكلا القولين مستقيم
والقول الثاني ارجح من وجهين احدهما انه لم يثبت مثل زيد قائما في الدار في فصيح الكلام فدل
ذلك على انه من قبيل المعنى اذ لو كان من قبيل الثاني لما تقدم لوقع على كثرته متقدما كما في الاول
والثاني انه اذا صار ذلك نسيا منسيا صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب عنه فدل على
ان العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ولذلك كان مذهب المحققين في قوله سقيا زيدا ان زيدا
منصوب بسقيا لا بالفعل المحذوف لانه صار نسيا منسيا بخلاف قولك ضربا زيدا فانه منصوب بالفعل
المقدر لا بالمصدر لصحة التلفظ به فرجح بذلك الوجه الثاني قال وقد تقع الحال من مجرور
راكبا بزيد ان يكون حالا من المجرور قال الشيخ تقديم الحال على المجرور اذا كان صاحب الحال هو المجرور
مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من النحويين على تجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول
فعل لفظي فجاز التصرف فيه بالتقديم والثاني هو كذلك لانه من احوال الافعال فتمثلوا في جوازه بدخوله
تحت مفردات احوال الافعال وقد علم بالاستقراء جواز تقديمه الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد راكبا
لم يحتج في جواز التقديم الى سماع مخصوص بل يحكم بالجواز نظرا الى عموم القاعدة المعلومة من استقراء
كلامهم كما في رفع جاء زيد ونصب ضربت زيدا ووجه المنع هو انه كثر الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع
من الفصحاء تقديمه ولو كان تقديمه جائزا لوقع في كلامهم متقدما فلما لم يقع دل على امتناعه واما
ما ذكره المجوزون بان الحكم بما ذكروه من القياس مشروط فيه الا يختلف من انواع بوجه يصح مخالفته
الحكم بسببه وههنا معنى مناسب للبس في من اصل يصح ان يخالف من اصل بسببه وهو ان حال المجرور
صفة لصاحبها فهي معمولة في المعنى لحرف الجر الا انهم نقضوا الوهن المتصل بين الصفة والحال
وكما ان معمول الجار لا يتقدم عليه فمعمول الجار بان لا يتقدم على الجار اجدر فثبت ان في
هذا معنى مناسبا مقتضيا عن تلك القاعدة المذكورة من تقديم الحال واذا صح ذلك انقطع الجامع فذلك
الى ان يثبت بوجه آخر او يمتنع وقد ثبت امتناعه بما ذكروه من الدليل السالم عن هذا الاعتراض فثبت
ان الوجه امتناعه فصل وقد يقع المصدر حالا الى آخره قال الشيخ يعني في هذا الفصل
انهم استعملوا الفاظ المصادر واقعة في معنى الحال كما اوقعوا الفاظا من احوال واقعة مصادر ثم مثل
بوقوع الفاظ من احوال المصادر لقولهم قم قائما ومجيئهم قياما لان قائما لا يستقيم ان يكون حالا

يتعذر تقدير الحال فيه لانك اذا جعلته لم يكن الا من المضمر الفاعل في قم واذا جعلته حالا من المضمر
وجب ان يكون القيام مقيدا ولا يستقيم ان يكون قائما منتقلا للقيام لانه هو هو فكيف يكون تقييدا له
فوجب ان يعدل به الى معنى المصدر فيكون التقدير قم قياما والمصدر يؤتى به تاكيدا للفعل
فصح تقديره وكذلك قوله ولا خارجا من فيّ زور كلام تقديره ولا يخرج خروجا الا ان قوله
ولا خارجا معطوف على قوله لا اشتم وهو الذي حلف عليه فلا بد ان يكون جملة واذا وجب ان يكون
جملة وجب ان يكون المعطوف عليه جملة ولا يكون جملة الا بتقدير ولا يخرج فوجب تقدير ذلك
فصار مثل قولهم قم قائما فوجب تقدير ذلك ولا يخرج خروجا فصار المعنى حلفت لا اشتم مسلما
ولا يخرج من فيّ زور كلام ثم اكد يخرج بخروجا ثم وضع خارجا موضع خروجا فصار المعنى وقوله
ثم بعض النحويين المتقدمين لزم ان يكون حالا على بابه وجعل قوله لا اشتم حالا من قوله عاهدت
اي عاهدت ربي وانا على هذه الحال ثم عطف الحال الاخرى التي هي خارجا فكانه قال عاهدت
ربي في حال كوني غير شاتم وغير خارج من فيّ زور كلام والاول اظهر وهو قول سيبويه لانك اذا
جعلته حالا كان المحلوف عليه غير مذكور وغرضه ان يبين انه عاهد على ما ذكر من نفي الشتم
ونفي قول الزور ولا يستقيم هذا المعنى اذا جعل حالا لان المعنى حينئذ انا الآن على هذه الحالة فيجوز
ان يكون المعاهد عليه على ضده وعلى غيره الا ترى انه لو قال عاهدت ربي في هذا الموضع
في حال كوني من الآن غير شاتم ولا قائلا زورا اني بعد ذلك لا اترك الشتم لكان مستقيما في القول
وكذلك لو قال عاهدت ربي وانا في هذه الحال على الصوم والصلاة او غيرهما لكان مستقيما فدل ذلك
على ان مقصود هذا القائل ذكر المعاهد عليه وانه ترك الشتم وقول الزور لا انه عاهد في هذه
الحالة على شيء لم يذكره فالوجه اذا مذهب سيبويه ثم مثل بالمصادر الواقعة احوالا وقد اختلف
النحويون في هذه المصادر على وجهين الوجه الاول ان هذه المصادر انفسها اشتملت بمعنى
الحال او هي على حذف مضاف والوجه الثاني ان هذه المصادر المستعملة هذا الاستعمال هل هي
قياس او مخصوصة بما سمع منها فذهب الاكثرون الى انها موضوعة بمعنى الحال لا على حذف مضاف
واذا قلت جاء زيد مشيا فمعناه ماشيا لا على ان التقدير ذا مشي وهو مذهب المصنف لانه صرح بذلك
وجعله في هذا الموضع كالحال الواقعة مصدرا ولا خلاف ان الحال بمعنى المصدر ليست الا على حذف
نصب مصدرا وذهب الاكثرون في الوجه الثاني انها سماعية لا قياسية وذهب المبرد ومن
تابعه الى انها قياسية بشرط ان يكون في الفعل دلالة عليها ومعنى دلالة الفعل عليها ان

يكون في المعنى من مشتبهات الفعل كالمشي والركض والعدو بالنسبة الى المجيء فيجيزون جاء زيد عدوًا ومشيًا وركوبًا وجريًا واشباه ذلك لانها في المعنى اقسام المجيء ويمنع جاء زيد ضحكًا وبكاءً وامثالهما والبشر وما اشبهه لانها ليست في المعنى من اقسام الفعل وكذلك اجاز اتانا ركضة وسرعة لانه مثل قولك اتانا مشيًا ولم يجز سيبويه لانه مخصوص عنده بالسماع ولم يتبع ذلك فصــــــل ومنها قولهم القبيلة

والمصدر بمنزلتها في هذا الباب يعني بمنزلة الصفة والمصدر في صحته ووقوعه حالًا وذلك تنبيه منه على ان المقوم للحال كونها دالة على هيئة ولا ينظر الى ما يقوله كثير من النحويين من انها مشتقة ولذلك جاز هذا بسرًا اطيب منه رطبًا ونظائره من مراسيها الدالة على الهيئات ومعنى هذا بسرًا اطيب منه رطبًا تفضيل هذه الثمرة في حال كونها بسرًا عليها في حال كونها رطبًا وقد اختلف النحويون في العامل في بسرًا فقال بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وقال بعضهم العامل فيه كان مقدرة متعلقة بظرف كانه قيل هذا اذا كان بسرًا اطيب منه اذا كان رطبًا والعامل في اذا اسم الاشارة وقال بعضهم العامل في بسرًا اطيب وقال بعضهم العامل كان والعامل في اذا اطيب الخلاف في الحقيقة هل العامل اسم الاشارة او اطيب واذا قدر اذا كان رجع الخلاف في العامل في اذا هل هو اسم الاشارة او اطيب وقد قال ابو علي الفارسي وكثير من النحويين ان العامل هذا وذهب آخرون الى ان العامل اطيب وهذا هو الصحيح والقول الاول وهم محض والدليل على ان العامل اطيب من وجوه احدها انا متفقون على جواز زيد قائمًا احسن منه راكبًا وهو مثل بسرًا اطيب منه رطبًا والمعنى فيه كالمعنى سواء في المفضل والمفضل عليه ولا عامل سوى احسن واطيب فاذا وجب ان يكون هنا اطيب هو العامل والمسألة من نحو بحثنا هنا وجب ان يكون العامل فيها ايضًا اطيب والوجه الثاني هو انه لو كان العامل هذا لوجب ان يكون في حال الخبر عنه بسرًا لانه حال من المشار اليه فوجب ان يكون في حال من اشارته اليه كذلك ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير ذلك بدليل قولك وهو رطب هذا بسرًا اطيب منه رطبًا وكذلك لو كان بلحًا والوجه الثالث انه لو كان العامل فيه هذا لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقًا لان تقييد المشار اليه باعتبار الاشارة لا يوجب تقييد الخبر بدليل قولك هذا قائمًا ابي فالخبر بالابوة وقعت مطلقة عن الذات المشار اليها واذا ثبت ذلك وجب ان يكون الخبر باحسن وقع عن المشار اليه مطلقًا فكانك قلت هذا اطيب منه رطبًا ادوجود الحال وعدمها اذا كان العامل الاشارة باعتبار الخبر على سواء واذا ثبت ذلك فسد المعنى لانك فضلت الشيء على نفسه من غير تقييد له تحصل به الافضلية والوجه الرابع انه اذا لم يكن العامل احسن لم تكن الاحسنية مقيدة بالبشرية

لان المقيد بالحال هو العامل فيها والعامل فيها هو المقيد بها واذا لم تكن الاحسنية مقيدة بالبشرية فسد المعنى لان الغرض تقييد الاحسنية بالبشرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل في الحال واذا ثبت ان الاحسنية مقيدة بالبشرية وجب ان يكون معمولًا لاحسن فثبت بما ذكرناه ان القول الصحيح قول من قال ان العامل اطيب فاما من قال ان العامل هذا فشبهتهم انه لو كان احسن هو العامل في بسرًا وقد ثبت انه العامل في رطبًا لادى الى ان يكون الشيء الواحد مقيدًا بحالين مختلفين في الحال وهو محال وهذا ليس بشيء فان لاحسن جهتين لان معناه زاد حسنه فيعمل في بسرًا باعتبار زاد ويعمل في رطبًا باعتبار الحسن حتى لو فككت هذا لقلت هذا زاد بسرًا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبًا فيستقيم المعنى المطلوب فثبت ان ما ذكروه وهم محض وشبهة اخرى قالوا لا يتقدم معمول افعل بدليل امتناع زيد مثلك احسن واذا لم يتقدم مثل لم يتقدم الحال واذا لم يتقدم فالعامل هذا اذ لا عامل سواه وهذا عندنا ايضًا غير مستقيم لان امتناع تقدم مثلك بعد تسليمه انما كان لانه في معنى المضاف اليه بدليل انه قولهم زيد احسن مثلك كقولهم زيد احسن الناس في قيام احدهما مقام الآخر ولما قام مقام المضاف اليه لكونه المفضل عليه في المعنى كرهوا تقديمه كما كرهوا تقديم المضاف اليه على المضاف لانه خلاف لغتهم وان كان ذلك من لغة غيرهم ولا يلزم من امتناع معمول هو كالمضاف اليه امتناع المعمول الذي هو الحال مع كون العامل من المشتبهات بالفعل وايضًا فان للعرب في الشيء اذا فضلوه على نفسه باعتبار حالين غرضًا في تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك غرضًا في التنبيه بالتقديم على انه المفضل وكذلك اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين وكذلك اذا شبهوا باعتبار حالين فيقولون زيد قائمًا احسن منه قاعدًا وزيد قائمًا احسن من عمرو قاعدًا وزيد قائمًا مثله قاعدًا وزيد قائمًا مثلك قاعدًا ويقولون زيد قائمًا كعمرو قاعدًا واذا جاز تقديم هذا المعمول على الكاف التي هي ابعد في العمل من باب احسن فتقدم معمول احسن اجوز وايضًا فانه يجوز تقديم الظرف وقولـــه جاء البر قفيزين وصاعين ذكره من احوال ومن اولى ان يكون ذلك من قبيل ما اضاره والذي يدل عليه ان الحال فضلة وقفيزين ههنا ليس على معنى الفضلة وانما هو على معنى الخبر وذلك تقول كلت البر فجاء قفيزين ويمكن ان يقال نسبة المجيء الى البر على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حالًا من القفيزين والصاعين واشباههما كانه قال حصل البر على هذه الحال ولا يريد الاخبار عنه بذلك ومن اوله هو الظاهر وقولــه كلمته فاه الى في وبايعته يدًا بيد من اشكل مسائل النحو لان من قال كلمته فوه الى في

المبرد

اذا كان صح

كان صح

لانه لا يلزم من تصور اختلاف الحالين والزمانين صح

جا بمعنى صار اذا قيل قفيزين خبرًا لا جاء صح

يجوز ان يكون من خمس القفيزين للبيان يجوز ان يكون ابتدائيًا

وبايعته يدًا بيد بدليل أن الجمل لا تُستعمل استعمال المفردات ولا العكس وأيضًا فإن الهيئات
غير الجمل لا تكون إلا مفردات كقولك ضاربٌ وشبهه سوى ما كُرّر للتفصيل نحو بابًا بابًا وفاه
الحق لم يفهم الهيئة إلا من جميعه فدلّ على أنه ليس من قبيل المفردات في النصب والوقف الذي
به انتصب فاه متوافقة كثر استعماله حتى صار بمعنى المشافهة يفهم منه من غير نظر إلى تفصيل بل
صار فوه الحق بمعنى مشافهًا حتى يفهم ذلك من لا يخطر بباله فالمتكلم ولا فم المتكلم ولا فم
الجار فلما صار كذلك جعل كالمفردات فأعرب ما يقبل منه إعراب المفردات بإعراب الحال وهو فاه
فنصبوه وشبهوه بقولهم بابًا بابًا بهذا الوجه قولهم فاه الحق وإذا كانوا قد بنوا في قولهم أيدي
سبا وافعل هذا بادي بدا مع كونه مضافًا لتنزله لكثرة الاستعمال منزلة المفرد لم يستبعد
من لغتهم إعراب ما نحن فيه بإعراب المفرد وبايعته يدًا بيد مثله وأصله يدًا بيد كما ذكرنا وكذلك
بعت الشاء شاةً ودرهمًا أصله شاة بدرهم أي شاة مع درهم ثم كثر ذلك فنصبوا شاة
نصب يدًا ثم أبدلوا من باء المصاحبة واوًا وإذا أبدلت باء المصاحبة واوًا وجب أن يعرب ما بعدها
بإعراب ما قبلها كقولهم كل رجل وضيعته وقولهم امرأً ونفسه وقوله وبينت له حسابه
بابًا بابًا والمعنى بينت له حسابه مفصلًا لأن العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب تفصيل
جميع جنسه باعتبار المعنى الذي دلّ عليه اللفظ المكرر فإذا قلت جاء القوم ثلاثة ثلاثة
فمعناه جاؤوا مفصلين على هذا العدد المخصوص وإذا قلت بيّنت له الكتاب كلمة كلمة فمعناه
بيّنته له مفصلًا باعتبار كلماته وكذلك بينت له حسابه بابًا بابًا أي بينته مفصلًا باعتبار
أبوابه فإذا كان ذلك يفيد هذه الهيئة المخصوصة صح وقوعه حالًا قوله ومن حقها أن
تكون نكرة وذلك من وجهين أحدهما أن لا تشتبه والثاني أن الحال حكم كالخبر ومن أحكام يجب
أن تكون نكرات لأن التنوين بالمعرف ... ولذلك قالوا في زيد القائم أنه ليس بخبر على الحقيقة
وأما الخبر مقدر له بقولك زيد محكوم عليه بالقائم وذو الحال معرفة لأنه مخبر عنه ومحكوم عليه
فذلك إنما يأتي بعد معرفة الشيء ولئلا تشتبه بالصفة أيضًا في قولهم رأيت رجلًا عالمًا
وأما أرسلها العراك وأخواتها فاختلف النحويون فيها فمذهب أبي علي الفارسي أنها أنيث
بالحال ... الأمثال من أفعال التي عملت فيها فقوله أرسلها العراك أي أرسلها تعترك العراك
وكذلك بواقيها ومذهب سيبويه وهو اختيار جار الله العلامة في كتابه أنها مصادر معرفة
وضعت موضع من أسماء النكرات ولا بعد في كون الشيء لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل

بدليل قولهم مررت برجل مثلك وضارب زيد وقصد إلى الرجل الجم مصادر واستعملت للأحوال
النكرات لتكون لفظًا قد استعمل في غير موضعه الذي وضع له التعريف ولا بعد بحال أن يكون اللفظ في
الأصل معرفة للشيء ثم ينقل مجازًا الشيء منكّر ويجوز أن يقال أن التعريف في هذه من أسباب اللبس نحو نفسًا
لمعهود في الوجود وأما المعهود في الذهن والمعهود يكون باعتبار الوجود في المعنى كالنكرات
فجاءت هذه أحوالًا وإن كان لفظها لفظ المعرفة باعتبار الوجود وهي معارف باعتبار الذهن كما أن
أسامة معرفة باعتبار الذهن نكرة باعتبار الوجود كما تقدم وإنما وجب التقديم إذا كان صاحبها
نكرة لئلا يلتبس بالصفة في قولك مررت برجل قائمًا فجيء به نفي اللبس وإذا قدمت ارتفع اللبس
لأن الصفة لا تتقدم قوله والحال المؤكدة وهي ما أن يكون صاحبها متضمنًا معناها
ويكون بعد جملة اسمية لا عمل كما صرح به ههنا كقولك زيد أبوك عطوفًا فإن من أبوه تتضمن
العطف وكذلك الباقي وتقول أنا فلان بطلًا شجاعًا كريمًا جوادًا ولا تجوز ذلك إلا لمن تصف
بهذه الصفات وعرف بها واشتهر بأمرها ليتنزل ذلك منزلة التضمين قال ولو قلت زيد أبوك
منطلقًا أحلت إلا إذا أردت التبني والصداقة لأن من أبوه المحققة لا تقبل التقييد بحال إلا
إذا ذكرنا مجازًا وعنى بها التبني والصداقة قال الشيخ يرد على حد الحال بالشرط المذكور الحال المؤكدة
من وجهين أحدهما أن الحال يبين هيئة الفاعل والمفعول وهذه ليست بواحد منهما وجوابه أنها من
مفعول وهو ما في أحقه وأثبته من العامل المقدر على ما ذكر أخيرًا ويراد أن الحال تقييد للفاعل
والمفعول باعتبار فعله وهذه الجملة لا تخلو إما أن تكون مقيدة أو مطلقة فإن كانت مطلقة اختل
معنى الحال من حيث مشابهتها الصفة وإن كانت مقيدة اختل معنى الكلام إذ يكون أبوك الآن في حال
العطوفية وهو ممتنع وأجيب عنه بأن من الأفعال أفعالًا لا تقبل التقييد وهي أفعال العلم كقولك
تحققت من إنسان قائمًا فلم يجئ بقائم لتقييد التحقيق حتى ينتفي إذا فقد وإنما ذكرته لتعرفه أنه كذلك
كان عند التحقيق والتحقيق مستمر وإذا ثبت ذلك في هذه الأفعال فلا فرق بين الحال التي يصح انتقالها
والتي لا يصح ولذلك جاءت الحال في هذا الباب غير منتقلة ومنهم من استشكله فجعل الحال قسمين كل
واحد منهما محدود بحد وهو ظاهر كلام صاحب الكتاب فإن حد الحال المؤكدة قال هي تقرير وتحقيق
لمضمون الخبر من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما فيه والفرق بينها وبين الحال المقيدة أن المقيدة
تأتي لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول عند تعلق الفعل به خاصة وهذه تأتي لتقرير ذلك المعنى
لصاحبها مطلقًا من غير تقييد ووجه آخر من الفرق أن العامل فيها إما فعل وإما معنى فعل يجوز إظهاره

والمؤكِّد لا يكون عاملها الا مقدَّرًا لا يجوز اظهاره وقوله انا عبد الله آكلًا كما يأكل العبيد قال الشيخ
ان قصد التعليه لم يستقم ان يكون حالا مؤكدة لان آكلا ليس فيه تقرير انه عبد الله وهو لم يرد
هذا المعنى وانما اراد معنى العبودية من حيث الاضافة فكأنه قال انا عبدٌ لله آكلًا قوله
والجملة تقع حالا الخ وانما كان كذلك لانها نكرة والجملة تقع مكان النكرات فان كانت اسمية فلا بد
من الواو ويجوز اسقاط الضمير ويجوز عروّها عن الواو على ضعف والابد فيها من الضمير ولم
يختر في كتابه الا الوجه الذي ذكره ولذلك تكلم على البيت عليه حيلة وشيء وتاويله مستقيم ولم يكن عنده
عليه حجة وشيء مبتدأ تقدم خبره عليه قال وان فعلية فان كان مضارعا مثبتا فبغير واو
لوقوعه موقع ضارب ويشبهه ولا بد من الضمير كما في ضارب وان كانت منفية فلا بد من الضمير وانت
في الواو بالخيار اما الضمير فلانه كاسم الفاعل واذا كان اسم الفاعل لا بد له من ضمير فهذا اجدر واما
جواز الاتيان بالواو فلان الحال في الحقيقة مفهوم انتفائه كقولك جاء زيد ما يتكلم معناه غير متكلم فالحال
هي انتفاء الكلام لا الكلام فلا يلزم من وجوب حذف الواو في الموضع الذي جرى فيه الفعل مجرى اسم الفاعل
وجوب حذفها في الموضع الذي صار الحكم للنفي لا لاسم الفاعل وانما جاز حذف الواو مع ذلك لان الفعل موضح
للحالية والنفي جيء به لغرض كون النسبة منفية الا ترى ان قولك ضرب زيد وما ضرب زيد سواء بالنسبة الى
رفع زيد باسناد الفعل اليه وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا فثبت بذلك ان المقوّم للحالية هو
الفعل واذا كان لا واو فيه في الاثبات صح ان يكون بغير واو في النفي اجراء مجراه فيما ذكرناه قوله ويجوز
اخلاء هذه الجملة عن الراجع الى ذي الحال يعني بالجملة الجملة المذكورة الا الجملة من الفعل المضارع فان ذلك
لا بد له من ضمير وشبهها بالظرف لما تقدم قوله ومن انتصاب الحال قولهم اخذته بدرهم فصاعدا
اي فذهب الثمن صاعدا وهذا الكلام انما يكون في شيء ذي اجزاء اشتري بعضها بدرهم وبعضها باكثر
من درهم فيقول اخذته بدرهم فصاعدا مثل اخذت هذا الثوب من الفحم بدرهم فصاعدا وهذا الثوب متعددة
وانتصاب صاعدا لا يستقيم ان يكون بعطف على ما قبله ولا بحال عما قبله اما العطف فلم يتقدم الا
الفاعل والمفعول والدرهم وعطف صاعدا على الجميع فاسد لفظا ومعنى اما عطفه على الفاعل فلا
يستقيم لفظا ولا معنى واما على المفعول فلا يستقيم من حيث المعنى اذ ليس الغرض انك اخذت المثمن
والصاعد لان الصاعد هو الثمن ولم ترد انك اخذت المثمن والثمن ولا يستقيم عطفه على درهم لا
لفظا ولا معنى اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانه لم يرد انه اخذ المثمن بدرهم فصاعد واما الغرض
انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه بالاكثر واذا جعل عطفا صار ماخوذا بالدرهم والزائد جميعا ثم لو قدّر

ثم كذلك لم يستقم العطف بالفاء لانها تؤذن بالتعقيب فيعطى ثمن الشيء لا يكون بالتعقيب وكونه ثمنا
عقيب بعض لو قلت اشتريته بدرهم فدرهم لم يستقم فوجب ان يحمل على محذوف ويكون التقدير
فذهب الثمن على هذه الحالة والمراد فذهب الثمن في البعض الى هذه الحال وقوله اتميميا
مرة وقيسيا اخرى ذكره في الحال وليس يتعين ان يكون حالا اذ لو كان حالا لكان المعنى اتحول في هذه
الحال ولم يرد انه يتحول في حال كونه تميميا وانما اراد انه ينتقل تنقلا متجددا كما في قوله
افي الولائم اولادا لواحدة وفي المحافل اولاد العلات اي يتحولون هذا التحول وينتقلون
هذا التنقل فانتصابه انتصاب المصدر وكذلك قوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة
وفي الحرب اشباه النساء العوارك يريد انهم ينتقلون هذا التنقل فثبت انه لم يرد انه في حال
كونه تميميا وانما اراد انه ينتقل هذا التنقل المخصوص من التميمية الى القيسية فوجب ان يحمل
على المصدر لا على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع وهو الصحيح لما ذكرناه التمييز ما
يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله يرفع الابهام يشمل التمييز وغيره
قوله المستقر ليخرج به نحو قولك عين مبصرة لانه رفع الابهام عن ذات وليس بتمييز لان
الابهام فيه غير مستقر بخلاف قولك عشرون فعشرون في اصل وضعه موضوع لذات مبهمة
في اصل الوضع وعين وضعه دالا على كل واحد من مدلولاته فان وقع ابهام فانما هو عارض من
جهة خفاء القرائن على السامع في مراد المتكلم ولذلك يصح اطلاق لفظة العين قاصدا بها الى
الدلالة على العين المبصرة وغيرها من مدلولاته ولو اطلق مطلق عشرون واراد به الدلالة
على دنانير او دراهم كان مستعملا للفظ في غير ما وضع له فتبين ان الابهام فيها مستقر وفي
المشترك غير مستقر قوله محتملاته لا يصح ان يقال الا محتملاته بفتح الميم لان المحتملات بالكسر
انما هي التي انتصب عنها التمييز الا ترى ان قولك عشرون وثلاثون واربعون محتملات لان
يكون من الدراهم والدنانير فهي محتملات والدراهم والدنانير التي تذكر هي المحتملات بالفتح لانها
التي احتملها المنتصبة هي عنه وهي المراد بقوله بالنص على احد محتملاته لانه يريد التمييز فيجب
ان يكون مفتوحا وقوله مذكورة او مقدرة تقسيم للتمييز بانه قد يكون عن ذات ذكرت مبهمة كعشرين
وقد يكون عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة كقولك حسن زيد ابا لان قولك حسن مسند في اللفظ
الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت
ابا فقد رفعت الابهام في الذات المقدرة اعني المتعلق كما دفعت الابهام بقولك درهما من عشرين في الذات

بنو العلات من الاخوة لاب وامهاتهم شتى

عركت المرأة تعرك عروكا حاضت

المذكورة والذات المذكورة لا تكون الا مفردة باعتبار ابهامها كقولك عشرون وثلاثون والكثرة فيما كان مقدارا من جهة ان الغرض بالمقادير تخيير المقدار ليجري على كل ما يقدر فوجب ان يكون الذات فيها مبهمة فاحتيج الى التمييز لذلك وقد يجيء فيما يشبهها وهو كل اسم باعتبار الذوات
صفته فانه يجوز ان تميزه بجنسه كقولك خاتم حديدا وباب ساجا وان كان من الكثير ان تقال خاتم حديد وباب ساج والذات المقدرة انما تكون باعتبار النسب وذلك في الجمل وما يضاهيها من الصفة المنسوبة الى معمولها والمضاف بالنسبة الى المضاف اليه كقولك في الجملة حسن زيد ابا وفيما يضاهيها زيد حسن ابا وفي المضاف يعجبني حسن زيد ابا لانها جميعها تقصد فيها نسبة الحكم الى متعلق بالمذكور وهو مبهم فكان ما ذكر تفسيرا له وتمييزا كما في قولك عشرون
وان كان عشرون ذاتا مذكورة وتلك ذاتا مقدرة وهذا الاسم الذي تميز به هذه الذات المقدرة ان كان صالحا لان يجعل لما نسب اليه الحكم صح ان تجعل له وصح ان يجعل لمتعلق له كقولك حسن زيد ابا فان الاب صالح لزيد في المعنى فيجوز ان يكون اردت به نفس زيد فيكون الممدوح بحسن الابوة زيدا باعتبار ابوته لغيره ويجوز ان يكون الممدوح ابا زيد فتكون الابوة الممدوحة هي ابوة المتعلقة بزيد وكذلك قوله ابوه جارا او طايرا وان كان اسما غير صالح لما ذكرنا لم يكن الا للمتعلق خاصة كقولك حسن زيد دارا ثم الخلو هذا التمييز في الباب اما ان يكون اسم جنس او غيره فان كان غيره طابق ما قصد مثنى ومجموعا وان كان اسم جنس كان مفردا الا ان تقصد الانواع مثال الاول حسن زيد ابا اذا قصدت الاب له لا لابنه او ابوة ابيه خاصة له فان قصدت ابوة آبائه قلت حسن زيد آباء وكذلك اذا قلت حسن الزيدان وقصدت الى مدحهما بابوتهما لغيرهما قلت حسن الزيدان ابوين وكذلك حسن زيد دارا واحدة ودارين ودورا اذا قصدت اثنين وجماعة مثال الثاني حسن زيد سنا وتمرا وعسلا فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه لا يستقيم تثنية ولا جمع فيه فان قصدت اثنين وجماعة من الانواع كان من امره فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع واما تمييز المفرد فلا يخلو اما ان يكون جنسا او غيره فان كان جنسا افرد الا ان يقصد الانواع فيثنى ويجمع وان كان غيره جمع لا غير مثال الاول عندي رطل زيتا وخلا ودرهم ذهبا فان قصدت الانواع قلت خلين وزيتين وزيوتا وتقول في الثاني عندي قنطار ابوابا او خواتم او ما اشبهه فيما ليس بجنس فلا بد من جمعه وشبهه ان اسم الجنس لما كان دالا على الحقيقة اغنى عن التثنية والجمع وهذا لما كان مفرده لا دلالة له على الجنس واختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو ادل منه على الجنس فقيل قنطار

قنطار خواتم وقنطار اثوابا وقوله وشبه التمييز بالمفعول من حيث ان موقعه في هذه المسئلة كموقعه في ضرب زيد عمرا الى آخره فشبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول من حيث لكونه بعد تمام الجملة وشبه انتصاب تمييز المفرد بما انتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل كضاربان وضاربون فالعامل على ذلك في قولك عشرون كالعامل في ضاربون زيدا ضاربون لان العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول وشبهه بالمفعول انما حصل لوقوعه من تتمة عشرين كما ان عمرا من تتمة ضاربون فكما ان عمرا معمول لضاربون فدرهما معمول لعشرون قوله ولا ينتصب المميز عن مفرد الا عن تام الى آخره لم يحقق المفرد لان تمييز الجملة يكون عن غير تام وانما خصه بالذكر بعد ذلك من جواز الاضافة المختصة بتمييز المفرد والا فالتمييز عن الجملة وعن المفرد في كونه لا يكون الا عن تام سواء والذي يتم به اربعة اشياء التنوين ونون التثنية ونون الجمع والاضافة ثم قسمه قسمين زايل ولازم يعني بالزايل ما يجوز زواله الى الاضافة ويعني باللازم ما لا يجوز العدول عنه الى الاضافة فالزايل التام بالتنوين ونون التثنية لانك تقول في جميع الباب رطل زيتا ورطل زيت ومنوان سمنا ومنوا سمن ولا يستثنى من ذلك الا قولهم مائة درهم والف ثوب ومائتا درهم والفا ثوب فان الاضافة في ذلك هي الوجه وجاز ان يستعمل التام والنصب كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما وانما اختيرت الاضافة لما كثر العدد في كلامهم والاضافة اخف فاختيرت فيما الكثير واما ان الاضافة في تمييز العدد الاضافة بدليل ثلاثة اثواب الى عشرة اثواب وانما عدل الى النصب فيما تعذر فيه الاضافة فبقي ما عداه على الاصل واللازم التام بنون الجمع والاضافة يعني لا يكون مميزه الا منصوبا ولا يعدل فيه الى الاضافة وانما كان لتعذر الاضافة فيه اما ما فيه نون الجمع ولا يكون الا في اعداد كعشرين وثلاثين وذلك لا يضاف الى تمييز ولا الى غيره واذا تعذرت اضافته الى غير تمييزه مع مسيس الحاجة في المعنى اليه كان تعذر اضافته الى التمييز الذي يمكن استغناء الاضافة عنه اجدر وبيان تعذر الاضافة فيه انه لو اضيف لم يخل اما ان يثبت فيه النون او يحذف فلو ثبتت لثبتت نون تشبه نون الجمع المحقق فكما ان نون الجمع المحقق لا تثبت فكذلك المشبه به ولو حذف لحذف نون ليست في الحقيقة نون جمع فلم يمكن الاضافة لا داعيها الى احد هذين الامرين فالتزموا في تمييزه النصب وقد اورد على ذلك الزيدون حسنون وجوها فقيل هذا تمييز عن اسم تام بنون الجمع وانت في اضافته

وكونه تتمة عشرين متعلق بعشرين
عشرين هو العامل فيه
اي قسم التام
اختيرت فيه
تمام البيت فقد ذهب اللذاذة والفتاء
نحو عشرونك
صوابه على ما استعملنا بالنصب
فيه من الاضافة

بالحيلة وقد تقدم من قوله ان كل تمييز عن تمام بنون الجمع لازم نصبه والمحرم اضافة اليه
والجواب عن ذلك ان هذا ليس من تمييز المفرد في شي وانما ذلك من تمييز ما يضاف من الجمل
وقد تقدم ان حكم ذلك حكم تمييز الجمل على الحقيقة لان الحسن منسوب الى الضمير العايد الى
المبتدا وهو في المعنى لمتعلقه وهذا هو الذي يشتبه بتمييز المفرد الجمل بخلاف المفرد
والكلام ههنا في تمييز المفرد وانما اتى به اعتراضا بذلك لكونه لم يفصل تمييز الجمل ولم
يعينه بما يدفع هذا السؤال وقد تقدم في الكلام عليه ما يندفع به ذلك واللازم التام ايضا
بالاضافة كقولك على التمرة مثلها زبدا لانه تعذرت فيه اضافته فلزم نصبه لذلك وبيان تعذر
اضافته هو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه او كلاهما والاول
اضافة المضاف من جهة اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلان
الغرض نسبة المثلية الى التمرة لا الى الزبد ولو اضيف الى الزبد فسد المعنى ولا امكن اضافة المضاف
اليه لفساد المعنى الاخر انك اذا قلت عندي مثل تمرة زبد فاضفت تمرة الى زبد لم يكن له معنى
اذ ليس الغرض تبيين المراد التمرة بالزبد واما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت اضافته
تؤدي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا تستقيم اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل
واحد منهما واذا امتنعت اضافة كل واحدة منهما بما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر قوله
وتمييز المفرد اكثر فيما كان مقدارا كيلا لتبيين الى آخره وهذا كما ذكر لان المقادير وضعت
والمقصود فيها المنصوصية على المقادير وحقائق الذوات لا دلالة لها عليها فاحتاجت
الى التمييز باعتبار الدلالة على اجناسها ثم شبه باجناس تمييز المعدودات من غير المقادير بقوله
لله دره فارسا وحسبك به وهو غير مستقيم من جهة ان المعنى في لله دره فارسا لله دره
فروسيته فهو مثل قولك يعجبني حسن زيد ابا والمعنى حسن ابوته واذا كان كذلك فهو من باب
تمييز الجمل لانه من باب تمييز المشبه بالمضافة وقد تقدم ان ذلك ليس من باب تمييز المفردات
وكذلك حسبك به ناصرا لان المعنى حسبك نصرته واذا تبين ذلك لم يكن لايراده في تمييز المفردات
معنى وهذا لان يقال موضحه كقولك عندي خاتم حديدا وباب ساجا وارطال زيتا وما اشبه
مثل ذلك بالاضافة وقد جاء التمييز فيها منصوبا لتشبيهها بالمقادير فهي تمييز عن مفرد فيما
ليس بمقدار قوله ولا يقدم التمييز على عامله الى آخره قال الشيخ لا خلاف
ان تقديم تمييز المعدودات غير جائز عند الجميع ولا يجوز عندي درهما عشرون وكذلك ما اشبهه

واما الخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة كقولك طاب زيد نفسا وحسن زيد ابا واجاز المازني والمبرد
التقديم ومنعه سيبويه وانما لم يجز تقديمه في المعنى فاعل فكما ان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذلك هذا الاترى انك في قولك حسن زيد ابا معناه حسنت ابوة زيد او حسن ابو زيد والثاني
ان تقديمه يخرجه عن حقيقة التمييز فكان في تقديمه ابطال اصله اذ حقيقة التمييز ان يميز ما
اشكل وهو في المعنى تفسير والتفسير لا يكون الا للمفسر والمفسر لابد في المعنى ان يكون متقدما
على التفسير والا لم يكن تفسيرا له وفي تقديم التمييز اخراجه عن ذلك فوجب تاخيره وقد يتمسك
بانه معمول فعل منصوب فجاز تقديمه كسائر معمولات الافعال المنصوبة وقوى ايضا بما ورد من
قوله وما كان نفسا بالفراق تطيب والجواب عن التمسك من وجهين احدهما ان الرواية
وما كان نفسي بالفراق تطيب وليس بالقوي والثاني ان ذلك على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء ومثل ذلك مردود لا يحتج به وما ذكروه من المعنى لا ينهض لانه معارض بمثله في
المنع واذا تعارض المعنيان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الباب عنهم سماعا
فقد تبين ان ما لم يسمع لا ينهض على ما ثبت الى سيبويه قوله واعلم ان هذه المميزات
عن آخرها اشياء مزالة عن اصلها ويعني ان الاصل ان يكون التمييز موصوفا بما انتصب عنه
الاترى ان معنى قولك عندي عشرون درهما عندي دراهم عشرون وكذلك جميع تمييز المفردات
ثم قوله تمييز الجمل بكونها في المعنى منسوبا اليها الفعل فاذا قلت حسن زيد ابا فالمعنى
نسبة الحسن الى الاب فكانك قلت ابو زيد حسن واذا ثبت ذلك ثبت انه في المعنى وصف
له اذ لا فرق في المعنى بين الصفات والاضافات وانما يفترقان من جهة علم المخاطب وجهله فسمي
الكلام باعتبار جهل المخاطب له خبرا وسمي باعتبار علمه له صفة فتبين ان تمييز الجملة كتمييز
المفرد فيما قصد اليه وفي هذا الفصل تقرير الدليل على امتناع تقديم التمييز لانه اذا قدم
فقد خرج عن حقيقته لانه انما كان تمييزا لاجل العدول عن هذا الاصل الذي حصل به التبيين بالتمييز
واذا تقدم فقد خرج بتقديمه عن حقيقته ثم بين بعد ذلك المعنى الذي من اجله غير عن اصله بقوله والسبب
في ذلك قصدهم الى ضرب من المبالغة والتاكيد يريد انك اذا ذكرت الشي مبهما ثم فسرته الدواعي الى طلب
علمه فكان في ذلك مبالغة وتعظيم وايضا فانك اذا ذكرته مبهما ثم فسرته فقد ذكرته مرتين وما ذكر
مرتين اكد مما ذكر مرة واحدة فتبين ان في العدول عن الاصل مبالغة وتاكيدا من اشتغال
قال الشيخ الترجمة ينبغي ان يكون في المستثنى لانه تفصيل لما تقدم وهو الذي تقدم انما هو

اما هو المستثنى حيث قال والمستثنى المنصوب وهذا استثناء مشكل باعتبار عقليته وحدّه
اما بيان اشكال معقوليته فانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا لم يخل اما ان يكون زيد داخلا في القوم
او لا فان كان غير داخل في القوم لم يستقم لان اجماع اهل العربية في هذا الاستثناء المتصل انه اخراج
ما بعد الا مما قبلها واجماع اهل العربية مقطوع به في تفاصيل العربية وايضا فانا قاطعون
اذا قال القائل له عندي دينار الا ثمنا ونصف ثمن ان يحسب المذكور جملة ثم نخرجه من الدينار
ثم نقطع بان المقر به هو الباقي وقد قال القاضي لا اخراج وقول القائل عشرة الا ثلثة
موضوع بازاء سبعة حتى كانهما عبارتان عن معنى واحد وقد تبين بطلانه قطعا واما ان يكون
هذا اخراجا ثابتا وهو مشكل فان المتكلم اذا قال جاء القوم وزيد منهم فقد وجب نسبة المجيء
اليه لانه منهم فاذا اخرج بعد ذلك فقد نفي عنه المجيء فيصير مثبتا منفيا باعتبار واحد فيؤدي
الى ان يكون هذا استثناء في كلام الا وهو كذب من احد الطرفين وهو باطل فان القرآن مشتمل عليه قال ٤٧
الله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فلو حمل الالف بكمالها وقد نسب اللبث اليها لوجب ان
يكون اللبث في جميعها ولم يصح بعد هذه النسبة اخراج شيء منها ولهذه الشبهة فر القاضي الى مذهبه
المذكور والصواب الذي يجمع رفع الاشكالين ان يقال لا يحكم بالنسبة الا بعد كمال ذكر المفردات في كلام
المتكلم فاذا قال المتكلم قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وان منهم زيدا
وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد فيحصل
المجموع الجمع بين المسالك المقطوع بها على وجه مستقيم وهو ان هذا اخراج حاصل بالنسبة الى
المفردات وفيه توفية اجماع النحويين وتوفية انك ما نسبت الا بعد ان اخرجت زيدا فلا يؤدي الى
المناقضة المذكورة فاستقام هذا من الوجهين جميعا واما حده فمشكل لان هذا استثناء يجمع المتصل
والمنفصل ولا يتميز المتصل الا باخراج ولا اخراج في المنقطع وكل امرين فصلا يحدهما منفردين والمنقطع
فهذان يستحيل جمعهما في حد واحد فالاولى ان يحد المتصل على حدته والمنقطع على حدته
فيقول في حد المتصل هو كل لفظ اخرج به شيء من شيء بالا واخواتها فاذا ورد قوله تعالى
اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم قال لا تقتلوا اهل الذمة قلنا هذا ليس باخراج وانما
هو تبيين مراد المتكلم باللفظ هذا اول وكذلك لو قيل قام زيد القوم لا زيد فليس زيد داخلا في القوم
بل هو معمول قولك قام زيد لا عمرو فافهم — وقد اختلف في عامل هذا المستثنى فقال قوم ان العامل
الا نفسها لان معنى الا استثني وقد رد ذلك بانه لو كان هذا كذلك لوجب ان لا ينفك عن النصب

وقال قوم العامل اذا نصبت ان واذا رفعت لا وهذا ليس بشيء لانه غير مستقيم لفظا ومعنى اما
اللفظ فلانك لو نطقت به لم يستقم واما المعنى فعلى خلاف ذلك وقال قوم العامل ان بعد الا كانك
قلت الا ان زيدا وهذا ليس بجيد لان ان لا تقتضي ولانه كان يجب ان يكون ناصبة ابدا وقال
قوم العامل فيه ما قبله بواسطة الا اذا كانت فضلة وهو المذهب الصحيح لانك اذا قلت جاء القوم
الا زيدا فقد وقع زيد فضلة وقد توصلت اليه في معنى هذا اخراج من قولك جاء القوم بالا فقد صار لقولك
جاء القوم بواسطة الا في زيد معنى هو معنى هذا الاستثناء وهذا هو معنى العامل كما ان قولك ضربت وزيدا
وقع زيد فضلة متوصلا اليه معنا على جهة المعية مع ما قبله بواسطة الواو فالذي اوجب ان
تقول في ضربت وزيدا العامل ما قبل بواسطة الواو فكذلك نقول ههنا وانما قلنا اذا وقع فضلة لانه الواو
اذا لم يقع فضلة صار اما احد جزئي الجملة فيكون له حكمه واما من باب آخر غير باب هذا الاستثناء كقولك
ما ضربت الا زيدا ويرد عليه امران احدهما ان العامل هو الذي يكون له من المعمول اقتضاء وليس
في جاء وشبهه اقتضاء المخرج منه فان قيل اقتضاؤه له لكونه مخرجا مما نسب اليه فقيل
قد تقدم ان النسبة انما حكم بها بعد هذا اخراج والا تناقض فلا يليق بعد ذلك ان يقال ان في جاء اقتضاء
للمخرج بالاعتبار الذي ذكره والثاني ان ثم مسائل ليس فيها فعل مثل القوم الا زيدا اخوتك فان كان
العامل هو الفعل تعينت هذه المسائل بغير عامل فالوجه ان يقال ان العامل هو الذي اقتضى المخرج منه
وهو ما ذكره ومنهم من يقول ان هذا الاسم المتعدد الذي تناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الاخراج منه المفرد
فهو في المعنى العامل بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى وانما
هذا في هذا الاستثناء المتصل واما المنقطع فالعامل فيه الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى
المراد ومنهم من يقول انه يظهر ومنهم من يجعله اذا كلاما مستانفا ثم تكلم في هذا اعراب لانه هو المقصود
فقال المستثنى في اعرابه على خمسة اضرب احدها منصوب ابدا وهو على ثلثة اضرب منها ما استثني
بالا من كلام موجب احترازا من كلام غير موجب وهو القسم الثاني من الخمسة حاشا وحاشى ولم يحترز عن
الصفة وان كان ما بعد الا يكون منصوبا لقوله تعالى ما استثني واذا كان صفة لم يستثن بها الا ترى
ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يقصد اخراج الله من الآلهة وانما قصد الوصف
وهذه الآلهة على حالهم ولو قصد هذا اخراج بالا لم يكن مستقيما وكان بمثابة قولك له عندي دراهم الا درهما
وليس له حينئذ فائدة وبعدا وخلا بعد كل كلام ولم يعتبر الخفض بعد خلا وعدا لشذوذه ومحله
مما يكون منصوبا ابدا ولذلك ضعف ذلك القول فقال لم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد و

ونصبه بعدا على ان يكون فعلاً اضمر فيها فاعلها مستتراً كما اضمر في ليس ولا يكون فاما اذا
~~ما عدا وما خلا فلا يكون الا النصب لانها حينئذ يجب تقديرها فعلا بعد كل كلام ولذلك ليس ولا يكون~~
فاما اذا قلت ما عدا وما خلا فلا يكون الا النصب لانها حينئذ يجب تقديرها فعلاً من جهة ان ما
ههنا لا يستقيم ان تكون موصولة فيصح تقدير الجار بعدها بل يجب ان تكون مصدرية فيجب
ان يكون عدا فعلاً لان المصدرية لا يليها الا الفعل وانما لم يصح ان تكون موصولة لان الموصول صفة
للصفة والموصوف جميعاً وههنا قد ذكر الاسم فليس موضع ما الا ترى انك تقول اشتريت الكتاب
الذي تعلم ولا تقول اشتريت الكتاب ما تعلم وايضاً فانها لو كانت بمعنى الذي لصح ان يقع موضعها
من في قولك جاء القوم لانها لمن يعقل وايضاً فانها لو كانت بمعنى الذي لوجب ان يكون في الفعل
ضمير يعود عليها والضمير الذي ذكرناه ضمير بعض القوم واما كونها ليست من ادوات البدل
فظاهر فاذا تقديره جا القوم خلو بعضهم من زيد كانك قلت وقت خلوهم من زيد ووجب التقدير لما لم يكن
ثم تعرض للمصدر القسم الثاني من الثلثة شرطه ان يتقدم بعض الجملة كقولك ما جاني الا اخاك
احد لانه كالمفعول معه عند المحققين فكما لا يتقدم المفعول معه فكذلك هذا القسم الثالث من المنصوب
ابداً هو المنقطع وهو كل لفظ من الفاظ الاستثناء لم يرد به اخراج شيء كان من جنس الاول او من
غير جنسه فلو قلت جاء القوم الا زيداً وزيد ليس من القوم كان منقطعاً وكذلك اذا قلت
ما جاء القوم الا زيداً لم يجز الا النصب على مذهب اهل الحجاز واستشهاد بقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم يحمل على اربعة اوجه احدها وهو المشهور لا معصوم الا الراحم وعليه
بني ذا الوجوه من ان اثنان منها متصل وليس فيه غرض وقد قيل بهما وواحد منقطع وهو لا عاصم
الا المرحوم ولم يقل به ولو قيل به لم يكن بعيداً والقسم الثاني من الخمسة وهو قوله ما استثني بالا
من كلام غير موجب الخ قال الشيخ كان ينبغي ان يقول ذكر المستثنى منه والا ورد عليه ما
ضربت الا زيداً فانه مستثنى من كلام غير موجب ليس هو من هذا القسم ولا يصح ان يقال هو منه
لتصريحه في القسم الخامس به وايضاً فان الاتفاق على انه مفعول وايضاً فان البدل لا يستقيم
فيه اذ شرط البدل منه ان يكون مذكوراً ومن اختيار البدل لان النصب على الاستثناء في عقليه
العامل فيه اشكال فاذا امكن غيره من الواضح كان اولى ووزانه وزان المفعول معه فانه اذا
امكن غيره كان اولى الا ترى ان قولك ما لك وزيد وعمرو احسن من قولك وعمراً وما لك وعمرو
لما تعذر احد العطف في العمه كذلك ههنا لا ينبغي ان يصار الى الاستثناء الا عند تعذر البدلية وقوله عز وجل
ولا

ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فمن قرأ بالنصب مستثنى من قوله فاسر باهلك قال الشيخ جعل القراءة بالرفع
محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الموجب من قوله فاسر
باهلك وهذا التفصيل باطل قطعاً فان القراءتين ثابتتان قطعاً فيمتنع حملها على وجهين احدهما باطل
قطعاً والقضية واحدة فهي اما ان تكون سري بها او ما سري بها فان كان قد سري بها فليس مستثنى الا
الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما سري بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد
التاويلين باطل قطعاً فلا يصار اليه في احدى القراءتين الثابتتين قطعاً ومن الاولى من هذا ان يكون الا امراتك
في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم ولا يبعد ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى والاكثر
على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع القراء على قراءة غير الاقوى والقسم
الثالث من الخمسة يجب فيه الجر وهو اما اسم واما حرف فان كان اسما فما بعده مضاف اليه وان كان حرفاً
اعني حرف جر فما بعده مجرور به والكلام في غير وسوى ياتي في فصل بعد هذا والكلام في حاشا اذا نصبت
بها على غير المختار كالكلام في عدا وخلا على المختار وقد تقدم والقسم الرابع جائز فيه الرفع والجر وهو
ما استثني بلا سيما قال الشيخ لا ينبغي ان يكون في الاستثناء لان الاستثناء اخراج شيء من شيء وانما
ضد الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات ذلك الحكم له على طريق الزيادة في معناه مثاله في قولك احسن
الى القوم لا سيما عمرو وانما اورده لما كان بينهما مخالفة ما لان الثاني ثبت له زيادة فكانه غير الحكم الاول
وهو في الواقع بعد لا سيما الجر وهو الاكثر والرفع وهو قليل والنصب وهو اقل ولم يذكره وقد وقع
في بعض النسخ فاما الجر فلها وجهان احدهما ان تكون ما زائدة وسي اسم مجرور بالاضافة فيكون التقدير
جاء القوم لا مثل زيد والوجه الثاني ان تكون ما نكرة بمعنى شيء فيكون زيد بدلاً منها فيكون التقدير جاء
القوم لا مثل رجل زيد والرفع على ان تكون ما بمعنى شيء وزيد مرفوع خبر مبتدأ محذوف فيكون التقدير
جاء القوم لا مثل شيء هو زيد ولو قدرت ما موصولة وزيد خبر المبتدأ المحذوف والجملة صلة لم يكن
بعيداً والقسم الخامس جار على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء وهذا لم يذكر له ضابطاً وضابطه
ان يكون ما قبل الا غير موجب ولا مذكور معه المستثنى منه وسواء كان فاعلا او مفعولا او ظرفا او صفة
او حالا الا كل ذلك واقع وفائدة الا في المعنى كفائدتها لو ذكر المستثنى منه في ان الغرض حصر ذلك المعنى لما
ذكر بعد قال واعلم ان غيراً في اعراب كحكم المستثنى بالا قال الشيخ لما وقعت غير موقع الا والا حرف غير معرب
وغير اسم وجب ان يكون لها اعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد الا وجعل
ما بعدها هي مخفوض بالاضافة لانها اسم يقبل الاضافة فوفى بمقتضى الامرين واذا وقعت موقعا غير

في الوصفية فجعل اعراب ما بعد الا اعراب غير نفسه وشبانى ومثل ذلك الا اذا وقعت موقع
غير جعل اعراب ما بعدها اعراب غير لتعذر اضافة فيقولون جئت لا راكبا ولا ضاربا اى
غير راكب ولا ضارب وقال فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا واما
سوى فقد تقدم الكلام عليها في المفعول فيه قوله واعلم ان الا وغيرا يتقارضان مالكل
واحد منها قال الشيخ شبه جعل كل واحد منهما على صاحبه ان ما بعد كل واحد منها مغاير
لما قبلها الا ان غيرا اذا وقعت موقع الا كثير ووقوع الا موقع غير قليل وشبيه ان غيرا
اسم وتصرفهم في الاسماء اكثر من تصرفهم في الحروف واستشهاده بقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من الآية الى آخرها قال الشيخ فان قيل غير اذا اضيفت الى المعرفة فهي نكرة فكيف جرت على
المعرفة صفة فالجواب ان غيرا اذا كانت في نقيض خاص كانت معرفة مثل قوله غير المغضوب
فلذلك جرت كذلك وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله قال بعضهم ليس على الوصفية وانما
هو على البدل وصح لانه في معنى النفي لان معنى قولك لو كان فيهما آلهة الا الله ما فيهما آلهة الا الله
فلما كان معناه معنى النفي جرى في البدل مجراه وهذا ضعيف من اوجه احدها انه لو كان
كذلك لجاز ان تقول لو كان فيهما الا الله كما تقول ما فيهما الا الله لانه بمنزلته وليس هو كذلك
الثاني انه لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي الا ترى انك تقول ابى القوم الا زيدا بالنصب
ليس الا ولو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز ابى القوم الا زيد وكان المختار وههنا اولى لان
النفي محقق غير مقدر فيه اثبات وفي لو مقدر ما بعدها من اثبات وانما قدر فيه النفي لما كان
من اثبات تقديرا الثالث انه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء ولو كان معناه معنى
الاستثناء لجاز ان تقول الا الله بالنصب لا يستقيم المعنى لان الاستثناء اذا سكت عنه دخل
ما بعده فيما قبله الا ترى انك لا تقول جاءني رجال الا زيدا فكذلك لا يستقيم ان تقول لو كان فيهما آلهة
الا الله وقوله وكل اخ مفارقه اخوه قال فيه شذوذ ان احدهما انه وصف المضاف وههنا
هو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه في كل ويجوز ذلك جائز حمله على ذلك ضرورة الرد
بالالف فانها لازمة وهو المعنى الذي حمله على الوصفية ولو جاز له ان يقول الا الفرقدين من
ضرورة تحمله لم يحمل على الخفض الذي هو ضعيف وتحمل على الاستثناء فالذي حمله على الوصفية
ان يجعل الا صفة هو الحامل له على ان يكون صفة لكل والا لم يحصل له غرض والشذوذ الثاني انه
فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل قال وتقول ما جاءني من احد الا زيد فيحمل على البدل

من البدل الموضع لا من اللفظ قال الشيخ انما كان كذلك لتعذر الحمل على اللفظ من حيث ان من
لا يصح تقديرها بعد الا لانها لا تزاد الا في سياق النفي واذا بطل الحمل على اللفظ وجب الحمل على
المحل والمحل رفع فوجب الرفع على المحل لان تقديرها ما جاءني زيد مستقيم وكذلك اذا قلت ما رايت
من احد الا عبد الله انه مستقيم ايضا وقوله لا احد فيها الا عمرو قال بعضهم انما لم يصح الحمل
على اللفظ لانه يؤدي الى تقدير دخول لا على المعرفة وهي لا تدخل عليها وهذا غير مستقيم فانه
لو قيل لا اله الا الله وحده لم يكن الا كذلك فبطل تعليله بذلك وانما الوجه ان يقال انما امتنع
لانه يؤدي الى تقدير لا بعد الا لان البدل في حكم تكرير العامل والعامل في من الاول لا فوجب ان تكون
كذلك في المبدل منه ولا يستقيم لفظا ولا معنى اما اللفظ فلان لا لا يلفظ بها بعد الا واما المعنى
فانه يفضي ينافض لان الا للاثبات ولا للنفي فيتنافضان واشكل ما يرد عليه ليس زيد
شيئا الا شيئا لا يعبأ به وشبهه لانه يقال فليمتنع البدل ههنا لان النصب انما يكون بعد النفي
وهو لا يتقدر بعد الا لفساد المعنى اذ الغرض اثبات انه شيء لا يعبأ به فان اجيب بان قولهم
لا اله الا الله مستثنى من احد الجزئين لا باعتبار انه الجزء الآخر في قولك ليس زيد شيئا فليس
بمستقيم لامرين احدهما انه لا ينكر كونه من الاول او الثاني لان العامل واحد والآخر باطل لانه يقول لك
ليس القوم الا عمرو منطلقين فهذا مستثنى من الجزء الاول وهو جائز على البدل فان قيل
المستثنى في لا اله الا الله والجواب الصحيح ان يقال انما عملت لا لاجل النفي فلا يقدر عاملة
الا مع النفي فبطل تقديرها عاملة بعد الا لان الا للاثبات ولم يعمل ليس لاجل النفي وانما عملت
لكونها فعلا في غاية ما وكان جميعا ولو قلت ما كان زيد شيئا الا شيئا لكان مستقيما لان العمل
لكان وكان يصح تقديرها بعد الا وليس لما كانت فعلا معناه النفي توهم انه بمثابة لا في العمل
وليس هو كذلك بل عمله للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم تتعذر ولكن لما كان
انفكاكها عن النفي متعذرا لفظا توهم ان التقدير متعذر كما تعذر وسيجيء في باب من افعال الناقصة
هذا واذا تحقق ان عملها ليس لاجل النفي بل لاجل الفعلية تحقق تجويز تقدير الفعلية بعد الا مجردة
عن النفي وهذا الشيء هو الذي جوز ان يقول ليس زيد الا قائما ولم يجز ما زيد الا قائما لان ما لم يعمل الا
للنفي ولا يتقدر بعد الا فبطل العمل وليس لم تعمل لاجل النفي بل لاجل الفعلية فكان عملها مع الا ومع غير
الا على حد سواء فتحقق الفرق على وجه مستقيم واذا تحقق ذلك علمت جواز ليس زيد شيئا الا
شيئا بالنصب وامتناع ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب لان عمل ما لاجل النفي فلو قدرتها بعد الا عاملة لم تكن

مستثنى من منفي وفي ليس من موجب فليس مستقيم ايضا لا انتول لا وقرينه لا اله الا الله ولا اله للناس الا الله هو الهاء

الا نافية فيحتمل المعنى بخلاف ليس فان عملها ليس لاجل النفي فالوجه الذي هي نفي فيه غير الوجه
الذي هي عاملة فيه فصل وان قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه
طريقان احدهما وهو اختيار سيبويه ان لا تكترث للصفة وتحمله على البدل قال الشيخ يدل
على صحة مذهب سيبويه انه غير مستثنى مما تأخر عنه فلم يجب النصب وبيان انه غير مستثنى
مما تأخر عنه ان زيدا لم يخرج الا من احدين وهو متقدم وخبر انما جيء به لبيان المراد بالاحدين
فتقديمه وتأخيره على حد واحد فوجب ان لا يكون مستثنى متقدما ووجه آخر وهو ان البدل
مختار في كل كلام غير موجب وهذا مستثنى من كلام غير موجب فوجب اختيار البدل وبيانه انك
لو قلت ما جاءني احد وسكت كان كلاما تاما والصفة ليست جزءا من الكلام وانما نقصد
بها بيان المراد بالموصوف واذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب فيجب اختيار الرفع
فيه كما يجب فيما لم يوصف وحجة المخالف انه توهم ان الصفة والموصوف امتزجا في المعنى
ودلا على شيء واحد فكان تقديمه على احدهما كتقديمه عليهما فوجب النصب عنده فصل
وتقول في تثنية المستثنى ما اتاني الا زيد الا عمرا قال الشيخ يعني بتثنية المستثنى تكرير المستثنى
لا على سبيل الاصطلاح لان علم المستثنى المثنى وغيره سواء ثم مثل بقوله ما اتاني الا زيد الا عمرا
والا عمرا الا زيد برفع الذي اسندت اليه وتنصب الآخر فرفع احدهما واجب اذ لا بد من الفاعل
ونصب الآخر لان التفريغ لا يكون من جهة واحدة الا لشيء واحد ولو رفع الآخر لكانا
مرفوعين من جهة واحدة وهو غير مستقيم فان قيل اذا جاز على ان ابدل الا عمرو من قولك
ما اتاني احد الا زيد من احد المخرج منه زيد فهو غير مستقيم من حيث لفظ التفريغ لان
التفريغ قد افسدناه فلم يبق الا ان نقول ان قولك ما اتاني احد الا زيد معنى قولك هؤلاء الا
فلذلك قال صاحب الكتاب لانك لا تقول تركوني الا عمرو تعرض لموقع الشبهة وبين انك لو صرحت
بما هو معناه الذي رجع اليه لم يكن الا نصبا المسئلة الثانية ما اتاني الا عمرا الا بشر احد واية
بعد ما ذكره لان نصب احدهما على انه مقدم على المستثنى منه ونصب الآخر على ما كان عليه
لو كان متأخرا وسلم الثاني لما تقدم ووضح لم يتعرض له والذي نصب لاجل التقديم تعرض
له لانه هو الذي حدث له النصب في هذه المسئلة لاجل التقديم ولو قلت ما اتاني احد الا
زيدا الا عمرو كان جائزا ايضا ويكون قولك عمرو بدلا من قولك احد الا زيدا فان قلت قد
ما اتاني احد الا زيد الا عمرو وابدلت عمرو بدلا من قولك احد الا زيد فقد تقدم ما يدل على

دفعه

دفعه وهو ان هذا اذا ابدل له فهو في موضع التفريغ فلا يكون له تفريغ آخر من جهة واحدة
والذي قبله لم يأخذ تفريغا لان زيدا منصوب فيه فاما اذا قلت ما اتاني الا زيدا احد الا بشر
لم يخل من ان تجعل بشرا هو البدل وزيدا استثناء او زيدا بدلا ثم قدمته على المستثنى منه
فان قدرت الاول كان رفع بشر هو المختار ويكون قولك الا زيدا استثناء من قولك احد الا
بشر ويجوز النصب ايضا على الاستثناء وان قدرت الثاني نصبت بشرا ايضا على الاستثناء
لان الذي كان يكون بدلا قد قدمته وهو زيد ويكون بشرا استثناء من احد مخرج منهم زيد واما
نصب زيد فواضح فصل واذا قلت ما مررت باحد الا زيد خير منه الى آخره قال
الشيخ هذا راجع الى الاستثناء المفرغ باعتبار الصفات لان التفريغ جار في الصفات وغيرها
قال الله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون والصفة قد تكون بالمفرد والجملة وحكمها
واحد في الصحة فعلى هذا تقول ما جاءني احد الا قائم وما جاءني احد الا ابوه قائم وكل ذلك مستقيم
فان قيل فالاستثناء المفرغ معناه نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى كقولك ما جاءني الا زيد وما
ضربت الا يوم الجمعة نفيت المجيء عن كل واحد واثبته لزيد ونفيت الضرب في جميع الاوقات واثبته
في يوم الجمعة وهذا لا يستقيم في الصفة لانك لو قلت ما جاءني احد الا راكب لم يستقم ان تنفي جميع الصفات
حتى لا يكون عالما وحيا مما لا يستقيم ان ينفك عنه فالجواب من وجهين احدهما ان الصفات لا تنتفي
عنها الا ما يمكن انتفاؤه مما يضاد المثبت لانه قد علم ان جميع الصفات لا يصح انتفاؤها وانما الغرض
نفي ما ضاد المذكور بعد الا لما كان ذلك معلوما اغتفروا استعماله بلفظ النفي والاثبات المفيد
للعموم الثاني ان يقال ان هذا الكلام يورد جوابا لمن ينفي تلك الصفة فيجاب عن قصد المبالغة والرد
جوابا بنقيض ما قاله والغرض اثبات تلك الصفة ووضوحها واظهارها دون غيرها فقوله
والا لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها مستقيم وقوله جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت به
غير مستقيم فان ذلك مأخوذ من نفي خير زيد لا من الا الا ترى انك لو قلت زيد خير من جميعهم كان
هذا المعنى مستفادا منه وليس فيه الا وانما جيء بالا لاثبات هذه الصفة للاحدين دون غيرها على
حسب الوجهين المتقدمين فصل وقد اوقع الفعل موقع المستثنى في الفاظ الحلف
على سبيل الاستحسان للاختصار كقولك نشدتك بالله الا فعلت وفيه اختصاران احدهما
وضع الاثبات والمراد معنى النفي والآخر وقوع الفعل موقع المصدر فقولك نشدتك بالله
معناه ما اطلب وقوله فعلت معناه فعلك وجاز ذلك لان باب القسم باب اتسع فيه الاختصار

لكثرته في الكلام فجاز فيه ما لا يجوز في غيره فصل والمستثنى يحذف تخفيفاً قال
الشيخ وانما يكون ذلك عند قيام قرينة دالة على خصوصية المستثنى المحذوف والا فلو قيل
جاء القوم الا لم يجز فاذا قلت ضربت زيداً ليس الا فهذا جائز لانه قد تقدم ما يشعر بالمستثنى المحذوف
لان المعنى ليس المضروب الا زيداً وكذلك ليس غير لان المعنى ليس المضروب غير زيد وليس الضم
في ليس غير رفعاً وانما هو بناء لحذف المضاف اليه منها وسيأتي ذلك في الظروف المبنية
ان شاء الله وغير في موضع خبر ليس لان اعرابها اعراب الاسم الواقع بعد الا والاسم الواقع بعد
الا ههنا نصب فكذلك غير فلما حذف مضافها بنيت بناء الغايات فلذلك ضمت قال
الخبر والاسم في باب كان وان قال لما شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي الى آخره قال
الشيخ جعل معمولي كان وان مشبهين بالفاعل والمفعول ولم يذكر مرفوع كان في المشبهات بالفاعل
وهذا الذي هو ظاهر كلامه ههنا في ان مرفوع كان مشبه بالفاعل مذهب كثير من النحويين
واسقاطه اسم كان من المشبهات بالفاعل حيث لم يذكره يدل على انه عنده فاعل وذكره ههنا
انه المعمولين في باب كان وان يدل على انه عنده مشبه بالفاعل فاما ان يكون اختار المذهب
الاول ثمه وهو انه فاعل فلم يذكره واختار ههنا انه مشبه بالفاعل مجاراة للاختلاف في قوله
واما ان يكون هذا الكلام على خلاف ظاهره فيحمل قوله شبه العامل في البابين بالفعل المتعدي
ان ان شبهت بالفعل في قوله المتعدي باعتبار معموليها جميعاً وكان شبهت به باعتبار
منصوبها خاصة ويكون قوله شبه ما عمل فيه بالفاعل يعني خبر ان والمفعول يعني منصوب
ان ومنصوب كان جميعاً فعلى هذا يكون مرفوع كان فاعلاً على ما تقدم ويكون قد ترك ذكره
في المرفوعات لكونه دخل في حد الفاعل ولم يذكر في هذه الترجمة حد اسم ان ولا خبر كان وشبهه
ان اسم ان هو المبتدأ في المعنى وخبر كان هو الخبر في المعنى وانما نسبا الى ان وكان من حيث
وجودهما معهما فاستغنى بذلك عن حدهما ثم لما كان خبر كان قد يكون محذوفاً مع عامله
جعل له فصلاً فقال ويضمر العامل في خبر كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً
فخير وان شراً فشر وهذه المسألة ونظائرها يجوز فيها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني
وهو اجودها وعكسها وهو اردؤها ونصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً وهما متوسطان بين الاول
والثاني وانما اختير نصب الاول ورفع الثاني لانا اذا نصبنا فالتقدير ان كان عمله خيراً والمعنى
عليه وهذا تقدير كان لانه فعل دل عليه سياق الكلام فكان حذفه جائزاً وضعف الرفع لانك

تقديره

لانك اذا رفعت فلا بد من تقدير رافع ولا تقدير الا كان لكون المعنى عليه فاما ان تقدرها تامة
او ناقصة فتقديرها تامة ضعيف لان التامة قليلة في الاستعمال وما قل استعماله قل حذفه
وما كثر استعماله قوي حذفه وايضاً فان تقدير التامة مخل بالمعنى لانه يصير كانه اجنبي
عن الاول والمعنى على تعلقه به وذلك انما يكون في الناقصة وان قدرت الناقصة
وجب ان يكون الخبر مقدراً محذوفاً فيكون خبراً اشرنا ولا يمكن ان تقدر الا مثل قولك ان كان
في عمله خير وما اشبهه وهو ضعيف لفظاً ومعنى اما اللفظ فلكثرة ما تقدر محذوفاً واما
المعنى فلانه يوقع مخصوصاً وليس المعنى على الخصوص وانما المعنى فيه على الاطلاق والتعميم
وانما كان رفع الثاني هو الوجه لانه اذا ارتفع كان خبر مبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء والمبتدأ
بعد فاء الجزاء جاز حذفه قياساً مستمراً والله اعلم وهذا كذلك وضعف نصبه لانه لا بد ان
يقدر له ناصب ولا ناصب ينبغي ان يقدر غير كان واذا قدرت كان فاما ان يكون التقدير ان
كان عمله خيراً كان خيراً فذلك شيء يأباه وهو ضعيف لانه يلزم منه حذف الفاء الثابتة في المسئلة
وهو غير مستقيم وايضاً فانه حذف الفعل على غير قياس وحذف المبتدأ المذكور حذف على
قياس فكان اولى واما ان يكون التقدير ان كان عمله خيراً فيكون جزاؤه خيراً فضعف من حيث
ان مجيء الفاء مع الفعل المضارع قليل وايضاً فانه على غير قياس ورفعه على القياس على
ما تقدم ولم يذكر المصنف رفع الاول ونصب الثاني وذكر نصب الاول ورفع الثاني ونصبهما
جميعاً ورفعهما جميعاً ويلزم من جواز نصبهما جميعاً ورفعهما جميعاً جواز رفع الاول ونصب الثاني
وان كان اضعف فيجوز ان يكون ترك ذكره لضعفه ويجوز ان يكون ترك ذكره لان في كلامه
ما يرشد اليه ثم ذكر حذف كان في موضع يجب فيه حذفها وهو مثل قولهم اما انت منطلقاً
انطلقت واصله لان كنت منطلقاً انطلقت فحذفت اللام على القياس الجائز في حذفها مع ان
كان للاختصار ثم وجب ان يكون الفاعل المتصل منفصلاً لحذف ما يتصل به فصار ان انت
منطلقاً انطلقت ثم عوض من كان ما زائدة لتكون دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضاً
فصار ان ما انت منطلقاً انطلقت فادغمت نون ان في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم
واجب فصار اما انت منطلقاً انطلقت وهذا التقدير وان كان فيه استبعاد ترتيب بالنظر
الى ما يلزم لو لم يقدر ولا يستبعد التأويل اذا كان تركه يؤدي الى ما هو اشد منه وذلك
انك اذا لم تتأول ذلك لم يستقم اعراب ذلك وخرج عن قياس كلامهم وذلك معلوم البطلان

فان كان مستبعدًا اعتد ثم ان تكون كان بما يخرج من القاعدة المعلومة وقد يورد في نحو قوله إمّا
أقمتَ وأمّا أنت مرتحلًا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر بكسر الاول وفتح الثاني اما كسر الاول
فلانه شرط فوجب كسره ودخول ما عليه كدخولها في قولك إمّا تكرمني اكرمك وفتح الثاني
واجب لانه مثل قولك امّا انت منطلقًا وقد تقدم ذكره واما قوله فالله يكلأ ما تأتي وما تذر فجواب
للشرط ومعلّل لقوله اما انت مرتحلا فصح ان يكون لهما جميعًا من حيث كان الشرط والعلة
في المعنى واحدًا الا ترى ان قولك إن ابتغيتني اكرمتك بمعنى قولك اكرمتك لاجل ابتغائك فاذا ثبت
أن الشرط والتعليل بمعنى واحد صح ان تعطف احدهما على الآخر وتجعل الجواب لهما جميعًا
في المعنى فصار مثل قولك ان اكرمتني واحسنت الي الا انه وضع موضع احسنت الي
لفظ التعليل فصار كانك قلت ان اكرمتني ولاجل ابتغائك فانا اكرمك وذلك شائع المسلك
بلا التي لنفي الجنس قال جار الله العلامة سي كما ذكرت محمولة على انّ قال الشيخ ينبغي
ان يذكر ما ينتصب به المنصوب بلا لانه بوّب له والاولى ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها
لا النكرة يليها مضافًا او مشبهًا بالمضاف ولكنه استغنى عن ذلك بما ذكره في اثناء فصول الباب
فلم نتعرض له قال وذلك اذا كان المنفي مضافًا فاما لم ينتصب الا اذا كان مضافا فلانه اذا كان
مفردًا تضمن معنى الحرف فوجب بناؤه وبيان تضمنه معنى الحرف ان قولهم لا رجل في الدار ابلغ
في النفي من لا رجلٌ في الدار وليس رجلٌ في الدار ولا يمكن تقدير ما يكون به كذلك الا بحرف مؤكد
والحرف الذي يؤكد به النفي من فوجب تقديرها مع ان الحامل منهم على بنائه لا رجل في الدار
يوجب هذا التقدير ولو كان معناه لمعنى لا رجلٌ في الدار لان البناء في لغتهم انما يكون بمثل ذلك
فاذا لم يكن ظاهرًا وجب تأويله واما نصبهم بها فلانها محمولة على انّ من حيث انها نقيضتها
وهم يحملون الشيء على نقيضه اما انه في احد الطرفين كما ان هذا في الطرف الآخر واما المتلازمها
في الذهن وليس بين الشيء ونقيضه ارتباط حرجه ما تلازما واعطي احدهما حكما اعطي الآخر الملازم مثله
واما قوله لا نسب اليوم ولا خلةً فعلى اضمار فعل هذا الكلام وقع منه وسماه الا فعلًا له ولا خلة
مثل قولهم لا حول ولا قوةً سواء ولا ضرورة في مثل ذلك وسنذكر ان قولهم لا اب وابنًا جائز
ولا حول ولا قوةً الا بالله جائز فاذا كان مثله فلا حاجة الى تكلف جعله ضرورة وليس
مثل قوله الا رجلًا لان هذا لا يمكن جعله من باب لا حول ولا قوة بل هو مثل قولك لا رجل مفوظ
وكما ان قولك لا رجلًا لا يكون الا لضرورة فكذلك الا رجلًا فلذلك حمل الشيخ الا رجلًا على ذلك

واما

واما قوله ولا خلةٌ فقد ذكره الشيخ مستشهدًا به على لا حول ولا قوةٌ قال ومن حقه ان يكون
نكرةً فانما وجب تنكيره لان الغرض بها نفي الجنس فلا حاجة الى التعريف لانه لو عرّف فلم يفد الا
تعريف الجنس وكما يحصل ذلك بالمعرفة يحصل بالنكرة فيقع التعريف ضائعًا وايضًا فان
الغرض بها نفي الواحد المتحقق في الذهن فيلزم منه نفي ما عداه وذلك لا يحصل الا بالتنكير
وقولك لا رجال في الدار بمنزلة الجمع بسط الى تفاصيل جعل الجنس فيه الا رجالًا لنسبة المفرد
في قولك لا رجل ثم استشهد بقول سيبويه واعلم الى آخره ولا يعترض لانه لا يلزم اذا حسن ان
يدخل على كل ما تدخل عليه رب ان لا تدخل الا على نكرة وان كانت رب لا تدخل الا على نكرة نعم لو
قال ان كل ما حسن ان تعمل فيه لا حسن ان تعمل فيه رب ورب لا تدخل الا على نكرة لتنهض ثم
اورد اعتراضًا على هذا الاصل بقوله لا هيثم الليلة للمطي ولا فتى الا ابن خيبري
وقال فعلى تقدير التنكير وتقدير السؤال هو ان هيثم علم لحادٍ مشهور وبصرة وابو حسن
وامية اعلام وقد دخلت عليها لا والجواب عن مثل ذلك ان يقدر فيه الاشتراك ثم وعلى ذلك
تكون نكرة لان مثلًا لا تتعرف بالاضافة ملفوظًا بها فلان لا تتعرف بمحذوفة اجدر فصل
وتقول لا اب لك ولا غلامين لك ولا ناصرين لك قال الشيخ وانما اورد ذلك وان كان مخلوطًا على
القياس المتقدم لاجل المتقدم اللغة هذا اجرى التي ذكرها بعد لكونها على خلاف القياس وهو
قوله واما قولهم لا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك الى آخره قال الشيخ يعني ان هذه
اللغة شاذة لانه اعطي احكام الاضافة وفيه ما يأباها من اللفظ والمعنى وقوله فمشبّه
في الشذوذ بالملامح لان ملامح جمع لمحة وقياسها لمحات او لماح وهذا كقوله ذكور وقياسه
ذكرٌ وكذلك لدن غدوةً فقياسه الخفض والنصب شاذ وقوله وقصدهم فيه الى الاضافة يريد
انه مضاف على الحقيقة باعتبار المعنى وجعل اعطاء حكم المضاف لذلك ثم اكد كونه مضافًا
بان جعل اللام انما زيدت لتوكيد الاضافة ثم اكد معنى آخر في تحقيقها وهو ما يرتبط بها من صورة
الانفصال يريد انه لما تعارض حق المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرةً فقضى حقه باعتبار اللفظ
بادخال هذه اللام وكل ما تقدم من كلامه بانه مضاف حقيقةً ثم اكد ذلك كله بقوله وقد شبهت
في انها مزيدة ومؤكدة بتيم الثاني في يا تيم تيم عدي وذلك غير مستقيم لانه لو كان مضافًا لكان
معرفةً ولو كان معرفةً لم يصح دخول لا عليه على ما هو عليه من كونه لم يكرر وايضًا فان معنى
لا ابا لك معنى لا اب لك ولا خلاف في ان لا اب لك نكرة فيجب ان يكون لا ابا لك نكرةً لان التنكير امر معنوي

فاذا اتفق لفظان في باب المعنى واحدهما نكرة وجب ان يكون من اصل لذلك والا لم يتفقا وايضا فانه لو كان منصوبا لكان معرفة ولو كان معرفة لكان مرفوعا الا ترى انه اذا دخلت على الموصوف بعدها وجب الرفع والتنوين على ما سنذكره واذا ثبت انه غير مضاف بطل جميع ما ذكروه بناء على

ذلك فنقول انما اعطي احكام المضاف على الوجه الشاذ لانه اشبه المضاف لمشاركته له في اصل معناه لان قولك غلاما لك وغلام لك مشتركان في اصل النسبة وان كانا مختلفين في الخصوصية عند حذف اللام والاجنبية عند وجودها فلما كان بينه وبين المضاف من المناسبة اعطي حكم المضاف لفظا على هذا الوجه الشاذ ولذلك لم يقل الا فيها وما قبلها الا في وعلى لا مدخل لها في النسبة من اضافية ولا اجنبية ولذلك

فان قلنا وانسبهما ما جاء باللام فهذا الوجه السديد الذي لا طعن عليه ولا غبن

قال والفرق بين المنفي في هذه اللغة وبينه في الاولى انه في هذه معرب وفي تلك مبني وهذا كما ذكروا انما يستقيم حق استقامته على الوجه الذي ذكرته اما على الوجه الذي ذكره فينبغي ان يكون موضوعا اذا كان معرفا لانه مضاف الى معرفة وقد نرى بذلك فلا اذا دخلت على المعرفة وجب ان يكون مرفوعة قوله فاذا فصلت فقلت لا يدين بها لك امتنع الحذف والاثبات عند سيبويه واجازهما يونس ووجه قول سيبويه ان كانت علته انه مضاف ان ذلك قد فصل بينهما فبعد عن المضاف وعلى ما ذكرناه انه مشبه بالمضاف على وجه بعيد فلا يلزم من تشبيهه به تشبيهه بما هو ابعد والفصل يبعد المضاف فلا يبعد البعيد اقرب واذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يكن بد من اثبات النون في الصفة والموصوف يعني اذا وصفت المنفي ثم نسبته باللام لم تعطه احكام من اضافته اما على قوله فلا مضاف وقد فصل فيهما جميعا لانه لا يمكن اضافة الاول مع الفصل ولا اضافة الثاني لان الغرض به غير ذلك في المعنى لا ضافته واما على التشبيه بالمضاف فلانه بالتشبيه الاول بعد وبالتشبيه الى الثاني غير مستقيم فيه معنى من اضافته لما ذكرنا

فصل

وفي صفة المفرد وجهان احدهما انه يبنى معه على الفتح لتنزلهما منزلة شيء واحد وليس صفة المنفي في التفصيلية كغيرها من الصفات الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار كان النفي لجنس الرجال عموما واذا قلت لا رجل ظريف كان النفي لنوع الظرفاء خاصة بخلاف قولك يا زيد الطويل فان الصفة ثم لم تعد الا توضيحا في المنادى خاصة ولم يجعله للنوع دون نوع

دون نوع والثاني ان تعرب وهو القياس محمولا وهو القياس ايضا من جهة الاعراب التابع انما يكون على اعراب المتبوع ان امكن في اللفظ والمحل والا في المحل بدليل وجوب يا هؤلاء الكرام ولا يجوز غيره وانما جاز الاعراب على اللفظ فيما كان من هذا القبيل لكون الحركة فيه عارضة شبهت لعروضها بحركة الاعراب كما قيل يا زيد الطويل والطويل الا ان النصب ههنا كالرفع ثم والرفع ههنا كالنصب ثم فان فصلت بينهما

اعربت من جهة ان بناءه انما كان لتنزله معه كالشيء الواحد والفصل يأبى ذلك فتعين الاعراب واذا اعربت فالوجهان وليست في الصفة الزائدة عليها الا الاعراب لو امتنعت كثرة التركيب في الكلم اذ ليس من جنس لغتهم فان كررت المنفي جاز في الثاني الاعراب والبناء اما الاعراب فلانه تابع فجاز فيه الاعراب كالصفة واما البناء فاما لانه تأكيد لفظي والتأكيد اللفظي حكمه حكم المؤكد او البدل والبدل حكمه حكم المبدل منه بدليل يا زيد زيد بالضم لا غير وحكم المعطوف حكم الصفة يعني في الاعراب لانه فات الا في البناء وانما جاز الاعراب لفظا ومحلا كما جاز في الصفة وكما جاز في قولك يا زيد الطويل والطويل وانما لم يجز البناء لان البناء فيه لم يخل اما ان يكون على وجه الاستقلال واما ان يكون على التبعية اما على الاستقلال فلا يستقيم من جهة ان شرط ذلك التكرير بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار وامرأة لا رجل في الدار لم يستقم واما على التبعية فلا يستقيم من جهة الفصل الحاصل بينهما بحرف العطف ومن انهما متغايران فلا يلزم من بناء الصفة معها لتنزلهما منزلة شيء واحد بناء هذا التابع المغاير للمنفي من كل حال وان نوى بعض فان نوى المعطوف لم يكن فيه الا الرفع كقولك لا غلام ولا العباس وانما وجب الرفع لانه ان جعل مستقلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو عندنا وان جعل تبعا وجب ذلك لان النصب في قولك لا رجل ولا امرأة انما جاز اجراء لحركة البناء منزلة حركة الاعراب فجعل المعطوف كأن حرف النفي باشره فاعطي الحركة التي كانت تكون له لو باشره والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم يكن الا مرفوعة فهي اذا كانت تابعة بذلك اجدر قال ويجوز رفعها اذا كرر يعني ويجوز رفع ما بعد لا في الاول والثاني وما بعدهما اذا حصل التكرير كقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق وانما جاز الرفع لانه متقدر جوابا لسؤال سائل ارجل في الدار ام امرأة فقيل له لا رجل في الدار ولا امرأة فحسن ان يكون مطابقا وان كان فيه مخالفة فيناسبه واذا جاز ذلك في هذا لذلك فهو ههنا اجوز وانما قدر جوابا للسؤال كذلك ولم يقدر لا رجل في الدار لذلك لامرين احدهما انه لو كان لا رجل في الدار جوابا لسؤال سائل لكان لا يغني وحدها الاخرى انه اذا قيل ارجل في الدار ام امرأة فالجواب ان يقال لا او نعم بخلاف قولك ارجل في الدار امرأة اذا لم يكن فيها احدهما فلا يحصل المقصود الا بقولك

لا رجل في الدار ولا امرأة الثاني ان قولك لا رجل في الدار ولا امرأة اذا قدرته جوابا كانت فيه المطابقة
لسبين وفي قولك لا رجل في الدار مطابقة لشي واحد ولا يلزم من مراعاة شيين مراعاة شي واحد فان
جاء مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير اما وجوب الرفع فلان العامل مشبه بمشبه
واصله ان واذا كان من اصل الشبيه الفصل بينه وبين منصوبه فالفرع احدر فلذلك بطل العمل منه
عند الفصل فارتفع ما بعده على الابتداء واما وجوب التكرير فلانه جواب لمتكرر فيه ذلك والذي يحقق
كونه جوابا جواز الفصل بين لا وبين منفيها الا ترى انك لو قلت لا في الدار رجل لم يجز فلما كان السؤال
كذلك والفصل فاجي لا فاصله لا زم التكرير المجوز للفصل فقيل لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون
واشباه ذلك وكذلك اذا كان المنفي معرفة فانه يجب التكرار اما لانه جواب على مثل ما ذكر الا ترى
انك لو قلت لا زيد في الدار لم يجز من جهة كونه لا يصح تقديره جوابا اذ لو كان جوابا لا ستغنيت بلا
واما تقديره جوابا عند التكرار فوجب التكرير لذلك واما ان اصل لا ان تدخل على الاجناس ولما
تعذرت الحقيقة في المعرفة قصد الى التكرار ليكون كالعاصي من حيث في اصل وضعها المنافي
التكرار من التعدد المناسب للاجناس واما قولهم لا نولك ان تفعل كذا وقضية لا ابا حسن لها فهو الذي حسن
ورود من غير تكرار مع كونه معرفة تنزيلا له منزلة ما هو بمعناه وهو الفعل وقوله جيا اثل
لا نفي وان لا البناء وجوبها شاذ ووجه ورود لا نفي انه نكرة موضوع بعد لا ووجه شذوذ
ان البناء وجوبها انه معرفة غير مكررة ومفصول بين لا ومنفيها ومع غير مكررة وقد جاز المبرد
في السعة ان تقال لا رجل في الدار ولا زيد عندنا فحصي في سعة الكلام فان غيره انما تجيز ذلك
في الشعر للضرورة والمعنى بذلك ان افراد كل واحد مسئلة على حيالها والا فهما على اجتماعهما جايزان
في فصيح الكلام باجماع وانما الكلام فيما اذا افردت كل واحدة منها فقيل لا رجل في الدار او
لا زيد في الدار على انفرادها فحينئذ يقع فيه الخلاف على ما ذكر قال ــــ وفي لا حول ولا قوة
الا بالله ستة اوجه ان تفتحهما فيكون كل واحد منهما مستقلا وعطفت احدى الجملتين
على الاخرى وذلك واضح وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعده ومتوفى المعنى راجع الى الجملتين و
من استثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا معنى
كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شي واحد والوجه الثاني ان تفتح
الاول وتنصب الثاني على العطف على اللفظ كقوله لا اب وابنا ويكون لا زيدة للتاكيد والوجه
الثالث ان تفتح الاول وترفع الثاني ففتح الاول واضح ورفع الثاني على ان يكون معطوفا على المحل كقوله

٧ ام لي ان كان ذاك ولا اب والوجه الرابع ان ترفعهما على ما تقدم من قصد مناسبة السؤال
بالجواب او لانه لما تكرر صار في الظاهر كانه نفي من الاول فكره ان يوهم ما ليس من لغتهم من
تركيب المتعددات فعدلوا الى وجه الجواز الى الاصل والوجه الخامس ان ترفع الاول وتفتح
الثاني وقد ذكر الوجه في تعليله واما الوجه السادس فلا حاصل له لانه عكس الخامس والحاكي
لا حول ولا قوة فعكسه لا حول ولا قوة وهو الثالث بعينه وانما وقع ذلك وهما منه وقد توهم
بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير مثله
الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى ليس او على مذهب ابي العباس وهذا باعتبار ليس
الشي فانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عدها باعتبار اختلاف
لفظها ولا يرد ذلك على مثله وعلى ما ذكره هذا المعتذر يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا
يجوز ان يكون على المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب
العباس وعلى ان الاول بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس وعلى العكس وقد حذف المنفي
في قولهم لا عليك اي لا باس عليك ومعلم ذلك لانهم يطردون فيقولون لا باس عليك فعلم ان المضمر
من جنس المظهر فنحوه ولا المشبهتين بليس قال ــــ هذا التشبيه لغة اهل الحجاز الى اخره قال
الشيخ النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له
اختصاص بالاسم او بالفعل لم يكن له عمل في احدهما وما ولا تدخل على القسمين فالقياس ان لا تعمل
في احدهما قلت لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صح اعمال لا بالاتفاق فلا بعد في اعمال
ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من ان تكون ما الواقعة
غير ما الداخلة على الفعل قوله واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الابتداء ويقرون ما هذا
بشرا الا من درى كيف هي في المصحف غير مستقيم لانه لا يحل ان يقرأ القرآن على حسب اختلاف اللغات
ما لم ينقل تواترا قوله ويقرون ما هذا بشر يؤذن بان لا اهل كل لغة ان يقرؤا بلغتهم او يؤذن
بان هذه القبيلة كانت تفعل ذلك وليس بمستقيم وقوله الا من درى كيف هي في المصحف يؤذن بان
القراءة كانت سائغة ثم لما كتب في المصحف لم يسغ الا على ما يوافقه وكلاهما غير مستقيم قال ــــ
فاذا انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل اما اذا انتقض النفي بالا فانما بطل العمل من حيث
كان العمل لاجل النفي فلو اعمل بعد الاثبات لناقض الاترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم فلو نصبت
لوجب ان تقدر ما بعد الا ناصبا لقايما ووجب ان يكون قايما منفيا لوقوعه بعد الا فيجتمع النفي

أي لفظها وناصبا حالا منه وبعد طرفي تقدير

ومراتبات في محل واحد بعد الا وهو محال واما اذا تقدم الخبر فلان العامل ضعيف فلم يقو قوة
الاصل فلا ادوعي التقديم ترك العمل فقيل ما قايم زيد واما اعمال لا هذا العمل فضعيف من
الاصل على ما تقدم في المرفوعات واستعمال لا الناصبة للمضاف ومبنيا معها المفرد هو الوجه
واما الرفع بها ونصب الخبر فضعيف من الاستعمال لا يجوز الا في ضرورة الشعر الا على مذهب ابي
العباس قال ودخول الباء في الخبر في قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز
لانك لا تقول زيد بمنطلق قلت هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء الاترى
انك تقول ما جاءني من احد فدخول من لاجل النفي خاصة ولا يلزم ان تقول جاءني من احد فكذلك هذا
قوله ولا التي يلحقونها بالتاء هي المشبهة بليس بعينها ولكنهم ابوا الا ان يكون المنصوب بها
حينا الى آخره قال قلت اختلف الناس في لا التي يلحق آخرها التاء فمنهم من قال انها بمعنى ليس
وهو مذهب البصريين ومنهم من قال انها التي لنفي الجنس وهو مذهب الكوفيين ومنهم من قال
هذه التاء من حين وتحين لغتين فعلى هذا تكون النافية للجنس وهو مذهب
ابي عبيدة فاما حجة الاولين فلانه دخلته تاء التانيث وهي من خواص الفعل فوجب ان تكون
المشبهة بالفعل ليقوى وجه دخول التاء واما وجه من زعم انها لنفي الجنس فلانها الكثيرة
في الاستعمال وتلك انما تكون في الشعر فوجب ان يحمل القرآن على الوجه الصحيح واما مذهب ابي
عبيدة فضعيف وقد يحتج البصريون بانه انما كان فصيحا عند عدم دخول التاء فاما عند
وجودها فليس بمستقيم والحاق التاء بالنافية للجنس بعيد من حيث كانت مشبهة بالحرف
ومتى كانت مشبهة بالفعل فكانت التاء بها اولى وقد تمسك الكوفيون بانه يلزم الاضمار في
الحرف ولم يعهد بمثل ذلك ولو جاز الاضمار في الحرف لجاز زيد ما قايما وهو ممتنع فاجيب
عن ذلك بامرين احدهما انه ليس باضمار وانما هو حذف والحذف شايع اذا دل عليه الدليل
والثاني ان الاضمار في ذلك شايع لجريه مجرى الفعل في الحاق التاء ولا يلزم من الاضمار فيما قوي
شبهه بالفعل الاضمار فيما لم يقو وكلا القولين جيد المجرورات قال جار الله
العلامة لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة وهي المقتضية للجر كما ان الفاعلية والمفعولية هما
المقتضيتان للرفع والنصب الى آخره قال الشيخ اختلف الناس في العامل في المضاف
اليه كقولك غلام زيد فمنهم من زعم ان العامل الحرف المقدر ومنهم من زعم ان هو الاسم الاول ومنهم
من زعم ان العامل معنوي فاما من قال العامل الحرف المقدر فوجهه انه قد ثبت عمل الحرف الجر

فجعل الحرف عاملا ليكون ذلك بابا واحدا اولى من جعله مختلفا ووجه ثان ان معنى قولك غلام
زيد غلام لزيد فيجب ان يكون اللام عاملة وهذا لا يقوى الا يقوى لان اضمار الحرف بعيد ولان
ما ذكروه من المعنى غير مستقيم اذ معنى قولك غلام زيد ليس كغلام لزيد اذ الاول معرفة والآخر
نكرة واما من قال العامل المعنوي فوجهه انه قد بطل ان يكون الحرف عاملا ولا وجه لعمل
الاسم لانه على خلاف القياس وليس بجيد لان المعنوي في العمل انما يصار اليه عند عدم عامل اللفظ
ولم يعدم ههنا وعمل المعنى ابعد عن القياس من عمل الاسم واما من قال العامل الاسم فوجهه انه
اذا بطل المذهبان فقد تعين وقوله او معناه يحتمل ان يريد نفس المعنى فيكون المذهب
الثالث ويحتمل ان يريد ان العامل الحرف المقدر وذكر المعنى لينبه به عليه فلذلك قال او معناه
يعني معنى الحرف وهو اقرب الى الصواب قوله لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة لما تقدم من
انها احد المقتضيات للاعراب مقتضيا انما هو الجر قال والعامل هنا غير المقتضي كما كان ثم
لان العامل هو ما يتقوم به المعاني المقتضية فوجب ان يكون غيرها وهو ههنا حرف الجر او
معناه معنى في المضاف اليه اذا كان اسما كقولك غلام زيد فان المعنى على ما تقدم غلام لزيد
والظاهر انه لم يرد بقوله او معناه الا ما قدمنا ذكره من المراد الحرف المقدر لا ان يجعل العامل
معنويا فانه ليس مذهبا للبصريين الا في المبتدا والفعل المضارع فصل
واضافة الاسم الى الاسم على ضربين معنوية ولفظية فالمعنوية ما افاد تعريفا او تخصيصا
قال الشيخ يرد عليه مررت برجل ضارب امراة فان هذا افاد تخصيصا ومع ذلك فليس بمعنوي
وجوابه ان هذا لم يفد تخصيصا بالاضافة وانما التخصيص حاصل قبل الاضافة اصله
ضارب امراة فبقي على ما كان عليه ولو قيل ما افاد تعريفا على تقدير ان يكون المضاف
اليه معرفة لسلم من هذا الاعتراض وقوله في الاسم العام الاولى ان يحمل على الاحتراز من
مثل قولك ضرب اليوم ومكر الليل فان هذه بمعنى في ولا يقوى ان يحمل على مثل قولك
عند زيد ولدن حكيم وشبهه لان ذلك في الحقيقة كلها بمعنى اللام وانما امتنع تقديرها
لان بعض الالفاظ لم يستعمل الا مضافة فلما التبس فيها عدم القطع جاء القطع فيها منافرا
فتوهم انها لا تقدر وهي في المعنى مقدرة باللام كما تقدر في تحت وفوق وشبههما وان كانت
ايضا لا تستعمل مقطوعة لانك تعلم ان تحت زيد بمعنى موضع ولنسبة موضع الى زيد لنسبة
معنى اللام فتعلم ان نسبة تحت الى زيد بمعنى اللام ايضا وتعرف ما كان بمعنى من ان يكون

من الاول نوعًا من الثاني ومعنى النوع ان يصح اطلاق اسم الجنس عليه قال واللفظية
ان تضاف الصفة الى معمولها او الى فاعلها ولو قيل مثل الذي لا يفيد تعريفا يفيد تخفيفا
الثاني لكان جيدًا لتطابق تفسير المعنوية على العكس ولو قيل فيها ايضا عدول عن
الاصل في العمل الى لفظ الاضافة لافادة التخفيف لكان جيدًا ايضًا ولا يكون ذلك الا في اسم الفاعل
بالنسبة الى مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها مثل قولك ضارب زيد وحسن الوجه
وقوله في التمثيل ومعمور الدار يريد ذكره تنبيها على ما قدمه من ان مفعول ما لم يسم فاعله
عنده فاعل ثم استدل على انه نكرة بوصف النكرة به وسيأتي ذلك فصل
وفضيلة الاضافة المعنوية ان تجرد لها المضاف من التعريف الكاهر قال الشيخ رح
المعنوية فائدتها نسبة خصوصية بين الاول والثاني راجعة الى العهد بينك وبين مخاطبك
فيه ويعاد المعنى بعينه من الالف واللام فالجمع بينهما لاحاجة اليه ولا يجوز تعريفه واضافته الى
نكرة من طريق الاولى وما نقله الكوفيون هو منقول عن بعض العرب ليسوا بفصحاء ووجهه انهم
رأوا ان الخمسة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جيء بالاول لغرض العدد فلما فهم اتحاد الذات
عرفوا الاول لانه محل التعريف ولم يخلوا الثاني لانه هو المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه
وان كان ضعيفًا واما اللفظية فلم تقصد تلك النسبة المذكورة ولكن الامر فيها على ما كان عليه
من الانفصال فكما جاز تعريفه منفصلا جاز متصلا لزوال المانع فتقول هذا الضارب زيد
فتجمع بين الالف واللام والاضافة واما الضارب زيد فمن نظر الى ان الالف واللام سابقة
والتنوين زال لاجلها حكم بمنع الاضافة لفوات الشرط الذي هو التخفيف ومن نظر الى ان الاضافة
سابقة وقد حصل التخفيف بها بحذف التنوين جوز تعريفه والوجه الاول لان الالف واللام في
اول الاسم سابقة على ما يشعر بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين لها لانه موجب له موجبان
ثبت احدهما فثبت الحكم للسابق كما لو لمس ثم بال فانتقاض الوضوء للمس السابق ولم يؤثر الثاني
شيئا اذ لا يحصل الحاصل واورد الضارب الرجل وسيأتي ذكره في باب الحسن الوجه فصل
واذا كان المضاف اليه ضميرًا متصلا جاء ما فيه تنوين او نون وعدم واحد منهما شرعا في صحة
الاضافة قال الشيخ هذا يرد اعتراضا على مسألة الضارب زيد اذ علة منعها موجودة
ههنا وفيها خلاف منهم من يقول الكاف في موضع نصب فلا يرد على قوله هذا الاعتراض
ومذهب جار الله العلامة انه في موضع خفض فاحتاج ان يستدل عليه واستدل بقياسه

على الضارب لكن من جهة ان الضاربك بالاجماع مضاف الى المضمر ولم يفد خفة لانك لا تقول الضارب بك
فاذا وجب ان يكون المضاف بالكاف مضافًا ولا خفة وجب ان يكون الضاربك مضافًا وان لم يكن
فيه خفة وانما وجبت الاضافة في الجميع لانهم لو اعتبروا تحقيق التخفيف لادى الى تناقض اذ
اذ لو جوزوا اضمار ذلك ليصح التخفيف في ضاربك والضاربك ليصح التخفيف في الضاربك
لادى الى الجمع بين ما يشعر بالتمام وهو التنوين والنون وبين ما يشعر بالاتصال وهو الضمير المتصل
فلاجل ذلك كان اسم الفاعل مع الضمير المتصل شانه ان يشكل له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة
اسم الفاعل الى المضمر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر
مع انتفائها فحصل الفرق بين مسألة الضارب زيد والضاربك وحصل الدليل على ان الكاف
في موضع خفض بالقياس الذي تقدم وقول جار الله العلامة جاء ما فيه تنوين يعني ضارب
او نون يعني ضاربان والضاربون وهي الاصول التي قاس عليها وقوله وما عدم واحدًا
منهما يعني بقوله واحدًا منها التنوين خاصة لان النون لا يعدم لاجل شيء غير الاضافة وكلا
فيه قبل تغيير الاضافة فلا وجه لقوله وما عدم واحدًا منهما الا التنوين لانه هو الذي
لاجل الالف واللام وقوله شرعًا معناه سواء واورد هم الآمرون الخير والفاعلونه اعتراضا
على الاصل الذي ذكره واجاب بانه شاذ لا اعتداد به فصل وكل اسم معرفة
تتعرف به ما اضيف اليه الا اسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان اضيفت الى المعارف
قال الشيخ قد تقدم ان تعريف الاضافة المعنوية بسبب ما يحصل من خصوصية النسبة باعتبار
المعنى الذي عين له لفظ المضاف فاذا كانت تلك النسبة لا تتخصص انتفى التعريف فيها فمنها
فلذلك لم يحصل تعريف في غير ومثل لتعدد النسبة وتعدد تخصيصها فان عرضت على الزيد
خصوصية لشهرة المضاف بمماثلة او مضادة جاء التعريف المذكور ولذلك قال الا اذا اشتهر
المضاف بالمغايرة او المماثلة واستدل على انها نكرات بدخول خصائص النكرات عليها من
وصف النكرات بها ودخول رب عليها فصل ومن اسماء المضافة اضافة معنوية
على ضربين لازمة وغير لازمة قال الشيخ اللازمة كل اسم لا يعقل مدلوله الا بالنسبة الى
غيره فذكر معه ذلك الغير على سبيل الاضافة ليعرف مدلوله على سبيل الوضوح وقد تقدم
ان هذا المعنى يلزم بسببه الاضافة مطلقا في كل اسم بهذه المثابة وليس الامر كذلك فان من
ومن وما اشبههما لا يعقل الا بالنسبة الى غيره ومع ذلك فانه يستعمل نكرة غير مضاف نحو

ما كان في مثل هذه الاسماء ان تستعمل مضافة وقد التزم فيها ذكر لزيادة بيان فيه وهي
من الاسماء وان التزم ذكر متعلقاتها كما يلتزم في الحروف في قولك من زيد والى عمرو وعلى الجسر
فانها تفارقها من حيث ان وضعها على ان يفهم تلك المعاني منها وذكر تلك المتعلقات لزيادة
بيان بخلاف الحرف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه وايضا
فانا علمنا ان للاسماء خصائص من دخول حروف الجر عليها وغيره وقد وجدنا هذه بعينها
داخلة على هذا القبيل فدل على انها من قبيل الاسماء وان معانيها مفهومة منها وغير
اللازمة من الاسماء التي تعقل في نفسها من غير توقف على متعلق لها وغير ذلك مما استعملته
العرب مفردا باعتبار معنى خاصة كما ذكرناه في باب ابن فصـــل واي اضافته
الى الاثنين فصاعدا اذا اضيف الى المعرفة قال الشيخ الحكم الذي ذكره في اي صحيح الا انه
لم يبين المعنى في اضافتها الى المعرفة والمعنى في اضافتها الى النكرة فاما معناها اذا
اضيفت الى المعرفة فسؤال عن واحد من المذكور بعدها جنسا او جمعا معروفا او مثنى معروفا
باضافة او لام الجنس او مضمر او اضافة او اشارة فاذا قال جاءني احد الرجلين قلت اي
الرجلين وكذلك ما اشبهه واذا اضيفت الى النكرة فمعناها السؤال عن عدد اضيفت اليه
واحدا كان او اثنين او جماعة كقولك اذا قال جاءني رجل اي رجل واذا قال جاءني رجلان اي رجلين
واذا قال جاءني رجال اي رجال والمعنى فيه نعدد الجنس رجلين رجلين وجماعة جماعة ثم سأل
عن الواحد الملتبس عنده منها فهي في التحقيق في هذه مضافة الى المسؤول عنه على طبقه وفي
وهي في الاول مضافة الى شيء المسؤول عنه واحديته وانما اضافوها الى عين المسؤول عنه وان
كان سؤالا عن واحد من العدد لانهم لما اضطروا الى السؤال عن مثل ذلك فهم اما ان يضيفوها
الى الجنس ذلك او اليه او اليهما ولا يستقيم من اضافة اليهما اذ لا يضاف الى اثنين وهي الى الجنس لبطلان
الوجه من اول فاضافوها الى النكرة مطابق للمسؤول عنه ليحصل الغرض وكان في تنكيره مناسبة
للجنسية في عدم الاختصاص وتنوين الجملة فيه وان كان في المعنى الجنس مرادا يجوز النص
به كما لو قلت اي رجال من الرجالات لانك لو قدرت الجنس رجالا رجالا واورد اي واي اعتذر
لانه اضيف الى المعرفة مفردا واجاب بانه لم يضف في التحقيق الى المتعدد وانما كررت اي لامر
لفظي وهو التزامهم ان لا يعطفوا على المضمر المخفوض الا باعادة العامل كما قالوا المال بيني
وبينك فلم تذكر بين لامر معنوي اقتضاها فانما ذكرت لما ذكرناه من اللفظ قال ولا يقال

ايا ضربت وبايهم مررت الا حيث جرى ذكر ما هو بعض منه نحو ايما تستعمل ايا الا مضافا
فاذا حذفت المضاف اليه فلا بد من قرينة تدل عليه ومثله بقوله ايا ما تدعوا اذ قد تقدم
ادعوا الله او ادعوا الرحمن ثم قال بالمعنى اذا كانوا قد وقفوا عليها صورة من اضافة
مع خروجها عن هذا المعنى الذي اقتضت به من اضافة فهي احق بالاضافة وهو قوله ولا
يستجاب من اضافة الى الجازم فصـــل وحق ما يضاف اليه كلا ان يكون معرفة ومثنى
او ما هو في معنى المثنى وكلا انما تجب اضافته لان الغرض بوضعه المضاف اليه لانه كالـ
له والتفصيل لا اعرابه ككل في الجمع وانما وجب ان يكون مثنى لان وضعه كذلك كما كان وضع كل
في الجمع وانما وجب ان يكون معرفة لان وضعه للتاكيد فناسب ان يكون المضاف اليه معرفة كما
في كل وانما اضيف كل في الصورة الى نكرة كقولك كل رجل لافادته الجنس فكان في معنى المعرفة
ولم يضف كلا كذلك لانه للتثنية فينافي ذلك معنى الجنس فلذلك امتنع اضافته الى نكرة
بخلاف كل واما التعريف في المضاف اليه ضعيف لانه موضوع لتاكيد المثنى فمعنى المثنى
في المضاف اليه فيه مقصود كما ان معنى الجمع في المضاف اليه لكل مقصود فكما لزم الجمع ثم لزم
التثنية ههنا والجواب في كل رجل ههنا كالجواب فيه فيما تقدم وخالف ذلك قولهم استوى
الماء والخشبة وتضارب زيد وعمرو لانه ليس الغرض ههنا الا نسبة الى متعدد فلا فرق
بين ان يكون احدهما معطوفا على الاخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد بخلاف كلا وكل لما ذكرناه
من قصد المثنى والمجموع فيهما قال وحكمه اذا اضيف الى الظاهر ان يجري مجرى عصا
ورحا واذا اضيف الى المضمر ان يجري مجرى المثنى فاما اذا اضيف الى الظاهر فقياسه ما هو
مستعمل فيه انه اسم مفرد فوجب ان يكون اعرابه بالحركة واخره الف فوجب ان يكون اعرابه تقديرا واما
اذا اضيف الى المضمر فقياسه ان يكون كذلك على ما هو مستعمل في اللغة الضعيفة لانه اسم
مفرد فقياسه اذا اضيف الى خلاف القياس المضمر ان يكون حكمه حكمه اذا اضيف الى الظاهر
واستعماله استعمال المثنى على ما هو في اللغة الفصيحة على خلاف القياس ووجهه انه لما كان
معناه المثنى وتأكد امر التثنية بكون المضاف اليه ضميرا متصلا لان المضمر المجرور لا يكون
الا متصلا صار كانه بعضه لاتصاله به كلمة واحدة فاشتد امر التثنية فيه لفظا ومعنى
فناسب ذلك ان يجري مجرى المثنى فلذلك اعرب على اللغة الفصيحة باعراب المثنى فقيل جاءني
كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكذلك تقول كلانا فعل ورأيت كلينا ومررت بكلينا الا انه

ضمير تثنية فجمله جاء عنه من ضمائر المثنى وان كان لوطه موافقا لمضمرات الجمع لان المتكلم في المثنى والمجموع في جميع ابواب المضمر سواء فصـــــل وافعل التفضيل يضاف الى نحو ما يضاف اليه ابى اي في المضمر والمظهر قال الشيخ يعني انك اذا قصدت التفضيل على معروف اضفتها الى معرفة ووجب ان يكون من اطه واحدا من المذكورين على حسب ذلك المعنى وان قصدت تفضيل عدد على عدد مثله من ذلك الجنس اضفته الى العدد الذي قصدته منكرا كما فعلت في اي من قولنا اي رجلين فتقول الزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وجعلته كحلته في اي ولذلك قال والمعنى في هذا معنى عند اضافتك الى النكرة اثبات الفضل على الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة ثم قال وله معنيان فالاول ظاهر وهو الكثير المستعمل والثاني ان يوخذ مطلقا له الزيادة فيها اطلاقا فقوله ان يوخذ يعني افعل باعتبار مدلوله فيؤخذ ضمير يعود على افعله مطلقا حال والزيادة مرفوع بمطلق وفيها ضمير الخصلة ثم قال ثم يضاف لا للتفضيل بل للتخصيص ومثل بقوله الناقص والاشج اعدلا بني مروان كانه زعم انه ليس في بني مروان عادل غيرهما وانما اضاف للتخصيص لانه لو لم يقدر ذلك للزم ان يكون من الوجه الاول ثم قال فانت على الاول يجوز لك توحيده في الاخر يعني انه ليس بواجب شيا في ذلك عند ذكره اسما المتصلة بالافعال مبينا في فصل ثم قال فانت على الاول يجوز لك توحيده الى اخره يعني انه ليس بواجب وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام الى اخره فالظاهر انه اراد بالوجهين المعنى الاول والمعنى الثاني وهو غير مستقيم باعتبار المعنى وان حمل الوجهان باعتبار قوله يجوز لك ان مضمونه ان فيه وجها اخر فهو ايضا غير مستقيم لانه غير مقصود ههنا اذ شيات في بابه ولانه اخر بعد ان ذكر المعنى الثاني والظاهر انه لم يقصد الا المعنيين وتوهم ان الجمع للوجه الثاني وهو غير مستقيم لان الجمع لا ينافي ان يكون في الوجه الاول فلذلك وقع في بعض النسخ موضع يجوز يجب وبيان انه لا يمتنع ان يكون من الوجه الاول ان قوله احاسنكم للمخاطبين ولكن من غيرهم فلا يكون لاشتراك في الحسن لازما وهو غير جيد فثبت ان حمله على المعنى الثاني غير مستقيم ثم مثله يوسف احسن اخوته قد اوضحها وقال ومنه قول من قال النصيب انت اشعر اهل جلدتك لان اهل جلدته ليس هو منهم فاذا اضفته الى شعرائهم فقد اضفت الشي لبس هو منهم فلذلك انما يكون على الوجه الثاني فصـــــل ويضاف الشي الى غيره بادنى ملابسة بينهما قال الشيخ يعني انه لا يشترط في باب الاضافة ملك فيما يملك ولا خصوصية في ذلك المعنى بالنسبة الى المضاف اليه ولكن يكتفى ادنى ملابسة فتحصل خصوصية ما ثم مثله بطرفي الخشبة يحمل

في قوله خذ طرفك وبكوكب الخرقاء وبقوله اذا قال قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وهذا البيت يحتمل معنيين احدهما ان يريد اضافة الاناء الى المخاطب والاناء ليس له وانما اضافه للملابسة له في شربه فالضمير في ملابسته للمضاف اليه وفي له للاناء ويجوز العكس وفي شربه يجوز ان يكون للشارب وللاناء واللبن فالمعنى الاخر ان يكون موضع الاستشهاد اضافة ذا الى الاناء على معنى انه صاحبه للملابسة اللبن للاناء وقوله ومو لسا في اللبن اي في الحقيقة ولبس للبن وهو ضعيف لانه قال للملابسة له في شربه واللبن ملابس للاناء في شربه وفي غير شربه فتقييده بقوله في شربه يقوي الاول فصـــــل والذي ابوه من اضافة الشي الى نفسه الى اخره قال الشيخ لان اضافة الشي الى الشي تفيد تخصيصا واذا اضفت الشي الى ما هو هو لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطلت الاضافة فاما قوله نحو جميع القوم الى اخره فانما جاز لما فيه من الابهام فجاز اضافته للتخصيص كما في خاتم حديد ويجوز ان يقال في هذا ان المراد بالاول الذات وبالثاني اللفظ كما في قولك ذات زيد حاشا في ذكره فصـــــل ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته ولا الصفة الى موصوفها اما امتناع اضافة الموصوف الى الصفة فلانه يخرجها عن حقيقتها في وضعها الا ان وضعها على ان تكون تابعة ولان اضافة الموصوف الى صفته يؤدي الى اضافة الشي الى نفسه واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فلانه ايضا يخرجها عن وضعها بتقديمها وخروجها عن كونها تابعة وخروجها متبوعها عن ان تكون متبوعا ولانه يؤدي الى اضافة الشي الى نفسه ثم اورد اعتراضا يوهم اضافة الموصوف الى صفته واعتراضا يوهم اضافة الصفة الى موصوفها واجاب عنهما اما الاول فقوله دار الاخرة الى اخره وجوابه انه متاول بحذف موصوف للمضاف اليه وليس هو المضاف اليه على حقيقته الكوفيون يزعمون انه اضافة الموصوف الى صفته ويحملونه على ظاهره واما الثاني فقوله عليه سحق عمامة الى اخره واجاب عنه بان هذه صفات في الاصل حذف موصوفها فصارت موضوعة للذات ثم ذا وهما ابهمه كابهام خاتم وشبهه فاضافوها الى ما يبينها فصارت في الصورة كانها مضافة الى موصوفها وليس الامر كذلك وتشبيهه بالمومن العايذات الطير الا من جهة الاضافة لكن من جهة انك اجريت الطير على العايذات عطف بيان بعد ان اردت بالعايذات نفس الذات بحذف موصوفها فلما صارت مبهمة جاز بيانها بموصوفها فوجه تشبيهه بها انك اردت بالاول حذف الموصوف فصار مبهما فقصدت الى تبيينه الا انك بينته في الاول بالاضافة وههنا بعطف البيان والجميع تاويل

لانه ههنا ايضًا لولم تتناوله لكان تقديمًا للصفة على الموصوف وكما يمتنع اضافة الصفة
الى الموصوف فههنا يمتنع تقديم الصفة على موصوفها فهذا وجه الجمع بينهما فصل
وقد اضيف المسمى الى اسمه الى آخره قال الشيخ معنى انك تاخذ اللفظ المراد به الذات فتضيفه
الى اللفظ الذى لم يُرَد به الا اللفظ كقولك ذات زيد وسمى هذا الاول مسمى لما قصد به الذات وهو
كذلك بالاطلاق وسمى الثانى اسمًا لما قصد به اللفظ وفى ذلك خلاف منهم من يقول هذا الاسم هو التسمية
وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من الفقهاء ومنهم من يقول هذا الاسم هو المسمى وهو مذهب
الاشعرى والاطلاق انه يطلق هذا الاسم على المسمى وعلى التسمية وانما الخلاف فى اطلاقه على التسمية
مجاز وفى المسمى حقيقة او بالعكس فالاول مذهب الاشعرى والثانى مذهب المعتزلة وهو
اختلاف لفظى لا يتعلق باعتقاد ولا بحقيقة وفى القران ظواهر فى المذهبين قال الله تعالى
ما تعبدون من دونه الا اسماء وظاهر هذا على مذهب الاشعرى وكذلك سبح اسم ربك ونظايره
وقال تعالى انبئونى باسماء هؤلا ان كنتم صادقين وقال اسمه المسيح عيسى بن مريم وظاهره
هذا على مذهب المعتزلة وفى ذات يوم وشبهه تقريران وهو ان يكون من باب قولك عين الشى
ونفسه على ما ذكر على التشبيه بخاتم حديد فصل وقالوا فى نحو قول لبيد
الى آخره اورد هذا الفصل اعتراضًا فى اضافة اللفظ الى المدلول ولا يستقيم او استعمال الاسم
بمعنى المسمى وهو خلاف مذهبه فاختار ان يكون اسم زايدًا والمعنى على اسقاطه ليستقيم مذهبه
ثم قرر ذلك بقوله داع يناديه باسم الما مبغوم والندا انما هو باللفظ فلو حمل الاسم
على اللفظ لاختل المعنى والذى يجعل الاسم للمسمى فى قوله ثم اسم السلام يكون من باب ذات
يوم ويتاول قوله باسم الما على ان المراد بمسمى هذا اللفظ ويجعله دالا على قولك ماء وهو حكاية
بغام الظبية وقولك شيب وهو حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب ويقوى ذلك استعماله
استعمال الاسم وغير مما دخال اللام عليه وتنوينه واضافته ولو لا تقديره اسما لذلك لم يجز هذا
المجرى ثم قرر حبا الله العلامة زيادتها بايراد اسما وقعت زايدة لقولهم حى زيد ومقام
الذيب الى آخره فصل وتضاف اسما الزمان الى الفعل الى آخره قال الشيخ اتسعوا
فى ظروف الزمان حتى اضافوها الى الجمل بناوبل مضمونها فقالوا اتيتك يوم يقوم زيد وزمن الحجاج
امير والمعنى قيام زيد وامارة الحجاج وقوله وتضاف الى الفعل ثم قال وتضاف الى الجملة
الابتدائية يجوز ان يكون اراد فى الموضعين الجملة على ما ذكر ويجوز ان يكون اراد بالاول اضافة

الى الفعل بتاويل المصدر وبالثانى بتعيين الجملة فلذلك فرق بين العبارتين وقياس هذه الاسماء ان
لا تضاف الا الى المفردات فلما خولف فى هذه الاسماء القياس المذكور واضيفت الى الجمل كانت
بتاويل مضمونها وهو فى المعنى مفرد وقوله حنت نوار ولات هنا حنت يحمل على الزمان
لامور احدها ان النى لنفى الحين المكسوعة بالتاء لا تدخل الا على الاحيان والاخر ان المعنى
لتكاد الحنين بعد الكبر وذلك انما يتحقق بالزمان لا بالمكان والثالث انه لو جعل للمكان
لم يصح اضافته الى الفعل اذ لم يضف من اسماء المكان الى الافعال الا الظروف غير المتمكنة
كحيث وانما لم تضف ظروف المكان الى الجمل لان احد هذه الظروف الزمان انما استعملها فاتسعوا
فيها ما لم يتسعوا فى المكان لقلة استعماله والاخر ان ظروف المكان فى الجهات والجهات اذا اضيفت
الى الجمل كانت فى المعنى مضافة الى المضمون فتصير مضافة الى المعنى فلا يستقيم المعنى اذ لا
يستقيم ان يقول خلف علمك وقدام علمك بخلاف الزمان فان نسبته المتعين فى الحقيقة انما هى
الى المعانى فلذلك صحت اضافة الزمان الى الجملة ولم يصح اضافة المكان وقوله ومما يضاف الى
الفعل آية قد كر تبينًا وقوله بآية ما يحبون الطعاما اذا جعلت ما مصدرية
استغنيت عن تقدير آية مضافة الى الجمل وقولهم اذهب بذى تسلم وفيه تاويلان كلاهما
بمعنى صاحب الا ان احدهما للامر على ما ذكر كانه قال بالامر الذى هو صاحب سلامتك والآخر
ان يكون للزمان كانه قال فى الزمان الذى هو صاحب سلامتك واختار هذا كثير من الناس
لما فيه من التشبيه بالظروف لاضافته الى الجملة فصل ويجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بالظرف فى الشعر اذا ورد على مذهب سيبويه انه فصل بين المضاف والمضاف
اليه بغيره فجوابه ان مثل هذا الفصل سايغ لاشتراك الفاصل مع ما قبله فى النسبة الى المضاف
اليه فهذا هو الوجه الذى حسن منه ذلك وانما الفصل الممتنع اذا لم يكن كذلك ومذهب سيبويه
ان علالة مضاف الى الثانى المذكور آخرًا وحذف المضاف اليه فكانه اراد ان يجعل الدال
على الحذف متقدمًا فى المعنى والدليل يجب ان يعقل قبل المدلول وانما اخر عنه لانه وقع موقعه
غير لما الثانى مضافًا ليس بعد مضافه ولا تقوم مقام مضافه فاخر ليكون كالعوض
من المضاف اليه بداهة لا شيا وهو فى المعنى عين ما نسب اليه علالة ومذهبه فى زيد وعمرو
قايم ان خبر الاول هو المحذوف والمذكور آخر هو خبر الثانى وهو عكس ما قاله ههنا والفرق
بينهما انه قد وضح ثم امر اوجب التاخير مع تحقيق الذى اوجب التقديم وههنا لو كان خبرًا عن
وهو تقديم الدليل معنى لكن باخر لفظا كما قال

من اول لو وقع في موضعه من غير ضرورة ومن انه يجوز ان يكون خبر المبتدا محذوفا واشتد اعلى ان الخبر للثاني لا للاول بقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف ولو كان خبرا عن الاول لقيل راضون وقوله في البيت زجّ القلوص ابي مزادة بردّ في المغني على قراءة ابن عامر وانما ورد على الشعر قصدا لنفي الشناعة عنه في التصريح برد القراءة والنحويون اكثرهم ينكرون ذلك ايضا لانه لم يثبت الفصل عندهم الا بالظرف ومثل البيت مظروف وقد رد بعضهم بطريق آخر وهو ان الفصل انما يجوز في الشعر للضرورة ولا ضرورة فيه اذ كان يمكنه ان يقول زجّ القلوص ابو مزادة فيضيف المصدر الى المفعول ويرفع بعد الفاعل وقد قال سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود كلاما معناه ان الرفع في كلهن على الابتدا وحذف الضمير من الجملة التي وقعت خبرا جايز على الشعة وليس بضرورة اذا ضرورة تلجيه الى الرفع وحذف الضمير اذ امكان ان يقول ثلث كلهن قتلت عمدا وان حصل المقصود بكلام سيبويه من ان الضرورة انما تكون عند تعذر الوجه الواسع فتمثيله بالبيت ليس بمستقيم اذ لا وجه يمكنه الا الرفع كلهن وهو مضطر الى الرفع وبيان ذلك ان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل الا تاكيدا او مبتدا لا جايز ان تكون ههنا تاكيدا فتعين ان تكون مبتدا ولو نصبها لاستعملها مفعولة وذلك لا يجوز وانما كانت كل اذا اضيفت الى المضمر تستعمل اما تاكيدا واما مبتدا لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها اجدار الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه فلما اضيفت الى مضمر كانت الجملة تتقدم ما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا حيث كان المبتدا لا عامل لفظي فيه يخرجها عن الصورة التي له فاجازوا ذلك لا تساعهم فيها ولم يجوزوا ذلك في غير المبتدا حيث كانت العوامل فيها لفظية فتخرجها عن صورة التاكيد فلذلك قال تعالى ان الامر كله لله وان من امر كله لله ولا يقال الامر ان كله لما فيه من اخراجها عن صورة التاكيد بادخال العامل اللفظي عليها

فصل

واذا امنوا من الباس حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه واعربوه باعرابه قال الشيخ ذهب القاضي الى انه لا مجاز في القرآن وان مثل قوله واسأل القرية محمول على ان القرية تطلق للاهل والجدران جميعا على وجه من الاشتراك وليس بجيد لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون من الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقرينة تدلنا على المحذوف ولو كان مشتركا لم تكن كذلك وقوله وكما اعطوا صفة الثابت

حق المحذوف في الاعراب فقد اعطوا حقه في غيره قوله فقد اعطوا حقه في غيره يعني في التذكير والتانيث والافراد والجمع فالتذكير والتانيث مثل قوله بردى يصفق لو قال تصفق لكان عايدا الى بردى فلما قال يصفق بالبا اراد المحذوف ومثال الافراد والجمع قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون على ما للثابت والمحذوف جميعا اهلكناها على الثابت واو هم قايلون على المحذوف وفي اعادة الضمير على الثابت وجهان احدهما انك اقمته مقام المحذوف فصارت المعاملة معه ومن اخر انه يقدر في الثاني حذف المضاف كما قدر في الاول فاذا قلت سالت القرية وضربتها فمعناه وضربت اهلها فحذف المضاف كما حذف في الاول اذ وجه الجواز قايم

فصل

وقد حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه قال الشيخ اختلف في مثل ذلك فقال سيبويه واصحابه ليس عطفا على عاملين وهم لا يجيزون العطف على عاملين مطلقا ويحملونه على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه واذا اورد عليهم جواز واسأل القرية بالخفض لم يجيزوه وفرقوا بينه وبين هذا بان يكون المضاف متقدما مضافا الى شي ثم يذكر بعد ذلك شي آخر هو في المعنى مضاف اليه مثل الاول فهذا شرط جواز ترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم يجعله من باب العطف على عاملين ويجوز العطف على عاملين مطلقا وكثير من النحويين المحققين يجعله عطفا على عاملين ويجيز من العطف على عاملين ما كان مثله وهو ما تقدم فيه المجرور وتاخر غيره ثم يوتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك في الدار زيد والحجرة عمرو وعلى هذا قوله تعالى عندهم واختلاف الليل والنهار آيات وآيات نصبا او رفعا وعليه قوله تعالى عندهم للذين احسنوا الحسنى ثم قال والذين كسبوا السيات جزاء سيئة فالذين كسبوا السيات في موضع خفض عندهم وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن واشعار العرب والاضافة الى التعسف واما الذين اجازوا العطف على عاملين مطلقا فانهم لما راوا جواز مثل هذه المسايل وظهورها ظنوا ان الباب واحد فاجازوا الجميع واما سيبويه الذي هو المانع فانه لما ظهر له امتناع زيد في الدار وعمرو الحجرة لفقدان وروده وظهور علته ظن ان الباب واحد فعمم المنع في الجميع وهو لكن الباب لا يزيد على قوة من اصل فاذا لم يعمل من اصل عملين فالنايب اولى واما استدلال سيبويه بقوله ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه واختها فنيه جوابان احدهما انه قليل شاذ فلا وجه لحمل غيره عليه مما كثر وظهر والثاني

ان قول العرب مثلك لا تقول كذا انما يعنون في الحقيقة المخاطب فكانهم ارادوا انت لا ينبغي
لك ان تقول كذا وذكر المثل مبالغة ولو كان المثل مقصودًا لم يكن المخاطب مرادًا فحينئذ
ذلك يفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المراد حينئذ مثلك لا تقول كذا ولكنك انت تقوله
كما تقول غلام زيد لا تقول كذا ولكن زيدًا يقوله لما كان الغلام مقصودًا واذا كان كذلك
فالمراد هو اسم المضاف اليه مثل في الحقيقة انما هو على المضاف والعطف عليه في المعنى
واذا كان كذلك فكانك قلت ما ابوك ولا اخوك يقولان ذلك فالعطف في الحقيقة انما هو
على المضاف اليه مثل ولكن لما كان المثل غير مقصود في المعنى صارت المعاملة مع
المضاف اليه فجاز لذلك يقولان والعطف عليه وان فصلت كانك ما ضربت الا عن اثنين
في المعنى وما عطفت الا على مرفوع في المعنى فهذا وجه الجواز واستدل سيبويه في مسألة
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على انه ليس عطفا على عاملين وانما هو بتقدير كل
وتقديره ولا كل بيضاء شحمة فحذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه معطوف
على سوداء بقولهم ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه فان مثله محمولة على ان المضاف
محذوف والمضاف اليه باق على اعرابه فلا يستقيم ان يكون ولا اخيه معطوفا على
عبد الله من وجهين احدهما ان المخفوض المعطوف لا يفصل بينه وبين ما عطف عليه
بالاجنبي ولا تقول غلام زيد ضاربٌ وعمرو ولو كان ولا اخيه معطوفا على عبد الله
لكان كذلك الثاني ان المعطوف الداخل معه لا انما يكون معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي
وههنا قد دخل لا على اخيه فلو كان معطوفا على عبد الله لكان قد دخل عليه حرف النفي
وليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي الا ترى انك لا تقول في غلام لزيد وعمرو ما جاني
غلام زيد ولا عمرو لان عمرا ليس معطوفا على ما دخل عليه حرف النفي وايضا فان المراد ما كل
واحد منهما يقول ذاك ولو جعلنا اخيك معطوفا على ابيك لكان المعنى ما مثلهما جميعًا يقول
ذاك فيفسد المعنى واستدل ايضا بقوله ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذاك وهذه لا
يستقيم ان يكون معطوفا فيها اخوك على ابيك لاوجه ثلاثة احدها دخول النفي وهو احد الوجهين
المتقدمين والآخر انه لو كان اخيك معطوفا على ابيك لم يكن من اضافة الا عن مثل واذا كان
من اضافة عن مثل وجب من افراد في الخبر فيقول ما مثل ابيك ولا اخيك يقول ذلك كما تقول
ما غلام زيد وعمرو جاني ولو قلت جاآني لم يجز الثالث انه لو كان معطوفا على ابيك

لفسد المعنى لان المعنى يكون ما مثل هذين الشخصين جميعًا يقول ذلك وليس الغرض نفي القول عن المماثل للشخصين
جميعًا بل المراد نفي القول عن مثل كل واحد منهما وبين لا يستقيم الا ان يكون معطوفا على مثل ولا يكون معطوفا
على مثل الا بتقدير مثل وهو احد من اوجه المنع منه فصـــل وقد حذف المضاف اليه في
قولهم كان ذلك اذ وحينئذ الى آخره قال الشيخ كل هذه اسماء لم تستعمل الا مضافة لابهامها فاذا
استعملت غير مضافة فلا بد من قرينة تدل على خصوصيته ذلك المضاف فلذلك حكم بحذفه واذا
خلاف قولك رايت ثوبا وحصيرًا فانه لا تحكم بحذف شيء منهما ظروف وغير ظروف فالظروف
تبنى عند الحذف على ما ثبت علته في المبنيات وغير الظروف لا تبنى ثم قال وقد جا المحذوفين
وذلك انما يكون عند وجود مضاف اليه ثان للمضاف ثالث للمضاف فيحذف المضاف الاول ثم
يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف الى الثالث ويقام الثالث مقامه لقوله في صفة البرق
اسال البحار فانتحى للعقيق تقديره اسال سقيا سحابه فحذف الاول الذي هو سقيا
فبقي اسال سحابه ثم حذف سحاب فوجب رفع الضمير لقيامه مقامه فوجب استتاره لانه
صار ضميرًا مفردًا غائبًا ولا يكون ذلك الا مستترًا اعني اسال ضمير مرفوع هو ذلك الضمير
الذي كان مجرورًا في سحابه وكذلك وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع حذف
ذا وبقي مسافة اصبع ثم حذف مسافة فبقي اصبع فصـــل وما اضيف الى يا المتكلم
فحكمه الكسر قال الشيخ انما كسر اما لانهم ارادوا ان يكون ما قبل اليا من جنسها واما كراهة ان
ينقلب اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ان قلنا ان اصلها الفتح وهو الصحيح وهذا الاسم ضد
المحققين معرب لان اضافته الى المبني لا توجب بناء للمضاف ولا تجوز الا في الظروف وفيما اجري مجراه
كمثل وغير فوجب ان يكون معربا على اصله الا ان اعرابه تقديري لتعذر اللفظ واستثقاله والكسر
في قولك مررت بغلامي اصح القولين انها كسرة لاجل اليا لا كسرة اعراب والدليل عليه انها ثابتة
قبل التركيب لو عددت فقلت غلامي ثوبي لكانت ثابتة واذا وجب ثبوتها قبل الاعراب فهي بعد ذلك
ووجب ان يحكم بانها ليست للاعراب فان كان آخر الاسم الفا فانها تبقى على حالها الفا في اللغة الفصيحة
لانها لا يمكن تحريكها بالكسر ولا غيره فوجب ان تبقى الفا ولو قدروا جواز تحريكها لوجب ان تنقلب الفا فوجب ان
تبقى الفا وهذيل تقلبها ياء ووجهه انه لما تعذر كسرها لتناسب اليا بالكسرة قلبوها ياء لتحصيل
المناسبة بالقلب ولا يفعلون ذلك في التثنية لوجهين احدهما ان الف التثنية لم يكن متعذرًا تحريكها حتى
يعوض عن كسرها القلب فلم تقلبوها بخلاف موسى وعيسى وشبهه فان كلمة الكسر تقديرًا فلما تعذر الكسر

اذا امتنع

لفظا هو صورة القلب ايضا التشبيه قلبت كذلك والثاني انهم كرهوا ان تقلبوها ياء لئلا يتغير واحدا
حي بمعنى مخالف الفعل حيي وتشبيه فانه لم يؤت به على افراد لمعنى فلا يلزم من صحة تغيير تغييره
ما ذكرناه، وقالوا جميعا يعني على اللغات كلها لدى ولديه ولديك كما قالوا على وعليه وعليك واتما
قالوا عليه وشبهه اواد ان يفرقوا بين الفعل والحرف اذ لو بقوه بالنقش ثم اجروا ما كان آخره الفا من
الحروف ومن الاسماء المبنية المضاف هذا المجرى لشبهه به واتبا قولهم على وان لم يكن فيه لبس بالفرا
له مجرى عليه وعليك لشبهه به وياء الاضافة مفتوحة يعني بعد الالف واو وقراءة نافع وقصك
تضعيفها واما الياء فلا يخلو الآخر انها اذا كانت ياء وقبلها فتحة ادغمت في اختها فبقيت ساكنة
بين مفتوحتين وكذلك ان كانت واوا وقبلها فتحة قلبت ياء وجعلت حكمها حكم الياء فصارت ايضا ساكنة
بين مفتوحتين وان كانت ياء مكسورا ما قبلها ادغمت في ياء المتكلم فصارت ياء بين مكسور ومفتوح
وكذلك ان كانت واوا قبلها ضمة فانها تقلب ياء لاجتماعها مع الياء ثم تقلب الضمة كسرة لوقوعها قبل ياء
ساكنة فتصير ياء ايضا بين مكسور ومفتوح **فصــــــل** ومن الاسماء الستة متى اضيفت الى
ظاهر او مضمر ما خلا الياء فحكمها ما ذكر الى آخره قال الشيخ هذه من الاسماء اذا اضيفت الى ظاهر او مضمر
غير الياء فحكمها ما ذكر من اعرابها بالحروف وشرط اعرابها بالحروف قد تقدم وهو على خلاف القياس لما
فيها من تشبيهها بالمثنى والمجموع لتعددها في المعنى لمضافاتها ولتعدد حروف العلة اوافرها واما ذو
فلا يضاف الا الى اسماء الاجناس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس فلا يدخل الا عليها
فلذلك لم تفرد واما غيرها فيضاف الى المضمر والظاهر ويفرد فاما حكمها اذا اضيفت الى غير الياء
فقد تقدم واما حكمها اذا افردت فهو ان تعرب بالحركات وتحذف حروف العلة فيقال اخ واب وحم
وهن ولما تعذر ذلك في الفم ابدلت من واوه ميم ليلحق باخواته وعلته انه لو حذفت واوه كاخواته
لبقي على حرف واحد فيختل ولو بقيت واوا لم تقبل الحركات فابدلت منها الميم لتقبل الحركة
وفي حم لغات احدها ما ذكرناه واجراه مجرى يد ومجرى دلو ومجرى عصا ومجرى دلو في هن
لغتان احدهما ما ذكرناه ومن اجرى مثل يد واذا اضيفت الى ياء المتكلم على اللغة الاولى حذفت
او اجريها على ما فعلت في الافراد فتقول هذا اخي الى فمي الآن في الفم لغتين احدهما فمي وهي افصحها
ومن اجرى في ودمي اقواها فاما من قال في فوه انه ثبتت اجراؤه من الكلمات مع ياء المتكلم
مجراها في الافراد ومنه في الافراد فم فيجب ان يقال فمي كما قيل في قولك اخ اخي ومنهم من قال في
في الاحوال الثلث لان العلة التي قلبنا بسببها مفقودة ههنا وهو اداء الكلمة الى الاختلال وذلك لانه

عند

امتنع اضافة لامكان الادغام فكان القياس ان يتحرك هذه الواو بالكسر لانها بمثابة الجار في اخ ولكنه
لما كان تحريكها يؤدي الى قلبها الفا وهي اقتضته عن الكسرة قلبوها ياء من جنس الكسرة وهو الياء
ثم كسروا ما قبلها ليحصل صورة الكسرة التي تعذرت على الواو ولتسلم الياء او نقول كان القياس ان يحرك
ما قبل الياء بالكسر فلما تعذر تحرك ما قبل الواو وهي الفاء قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء في الاحوال
الثلاث واما علة الذين اجمعوا الحذف اخي وابي في الاحوال الثلاث على الصحيح خلافا للمبرد فانهم كرهوا
ان تبقوا حرف اعراب يؤدي الى الاعلال واعرابه بالحروف فرع غير اصل فلم يلزم المحافظة عليه كما لا
تؤدي الى صورته اذا اعرب بالحركات فقيل اخي فقال المبرد يجوز ان يقول اخي وابي في الاحوال الثلث
ولو صح له النقل لكان له وجه ولكن ما استدل به ضعيف لاحتمال ان يكون جمعا وما يستدل به ويجعل
اصلا فانما يدل اذا كان غير محتمل لغير ذلك فاما اذا احتمل ان يكون جاريا على القواعد المتفقة
واحتمل المخالفة فاجراؤه على القواعد اولى وهو معنى قوله وصحة حمله على الجمع في قوله وقد بينا
بالابينا مندفع ذلك يعني اذا كان ابي جمع على ابين في المحتمل ان يكون قوله وابي اراد به وابيني ثم حذف
النون للاضافة فاجتمعت الياء التي للاعراب وياء المتكلم فادغمت فيها فاذا احتمل ذلك وصح
كان جاريا على القاعدة المتفق عليها فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك ما لم يثبت **قال**
جاز ابيته العلامة التوابع هي الاسماء التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها الى آخره قد
تقدم ان المذاهب ثلاثة احدها الانسحاب ومنها التقدير ومنها الفرق بين البدل والمعطوف
وغيرهما وقد اخذ من هذا الخلاف صحة الوقف على المتبوع على قول من قال بتقدير عامل مثل
الاول فاذا قلت جاءني زيد العاقل وكان تقديره جاءني العاقل كان جملة مستقلة فيستقيم الوقف دونها
وهذا غير مستقيم فانه يؤدي الى ما لا يستقيم لانه اذا كان التقدير جاءني العاقل كان تقديره العاقل
في جاءني العاقل جاءني زيد العاقل ثم تقديره العاقل كذلك الى ما لا ينتهي فظهر فساد ذلك والكثير
على انه لا يحسن الوقف على المتبوع دون تابعه وهو الصحيح وتمسك القائلون بالانسحاب
في مثل قولك جاءني غلام زيد وعمرو وقالوا لو كان التقدير صحيحا فسد المعنى اذ يتعدد الغلام
وهو واحد فوجب القول بالانسحاب وتمسك القائلون بالتقدير بقولك اختصم قيام زيد وعمرو اذ لو
لا التقدير لم يستقم المعنى لان العرض الواحد لا يقوم بمحلين فوجب ان يكون التقدير قيام زيد وقيام عمرو
ومن قال بالتقسيم تمسك في الانسحاب بما تمسك به اصحابه وتمسك في البدل والعطف بالتكرير صريحا
كقوله للذين استضعفوا لمن آمن والصحيح الانسحاب في الجميع وجواز التقدير في المعطوف مطلقا الا ان تعدد

في المعنى وبوجوب من التعجب أن يتحد المنسوب إلى المعطوف عليه وفي البدل بحرف الخفض والدليل عليه أنك
تقول في المعطوف قام زيد وقام عمرو لما كان ذلك متعددًا وتقول فأني غلام زيد وعمرو فيجب من التعجب
لما كان المنسوب متحدًا وتقول في البدل عجبت من زيد من حسنه ولو قلت أعجبني زيد أعجبني حسنه
لم يستقم لأن من أعجاب ليس منسوبًا إلى زيد في المعنى بدليل أنه يصح نفيه عنه فيؤدي إلى إثباته مع صحة
نفيه عنه في الكلام الواحد وأما ما يرد من قولهم قيام زيد وعمرو وأنه لا بد من التفرقة لئلا يؤدي ك
إلى أن يكون قيام زيد منسوبًا إلى عمرو وهو محال فالجواب أن هذه أسماء وضعت لمعقولية مثلها من غير
نظر إلى تعداد فصح نسبتها إلى مفرد وإلى متعدد فإذا نسبت إلى مفرد فهو واضح وإذا نسبت إلى متعدد
علم بعدولها أن المراد جنسها ومعقولها كقولك قام الزيدان وما أشبهه لأن المراد نسبته باعتبار
خصوصيته بالمضاف إليه إذ لم يرد أن قيام زيد منسوب إلى عمرو ولكن نسبة القيام إليهما جميعًا مطلقًا
كما لو قلت قيام الزيدين وإنما أفاد التعدد من ضرورة التجنيس ولم يذكر حد التأكيد لأن العلامة حد التوكيد
لأن غرضه بسط المعنى فيه تخصيص له فصلا وهو قوله وحد في التأكيد إذ حدود الألفاظ إنما تحصل
بمدلولاتها وحدودها ثم قال والتأكيد على ضربين صريح كما ذكر وقد يجعل الصريح إذا كان اسمًا
بدلًا في كلامه وكلام غيره من النحويين وهو غير بعيد نظرًا إلى أن المقصود بالمدلول هل هو الأول أو الثاني
فإن كان المقصود هو الأول فالثاني تأكيد وإلا فهو بدل والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي كل وكلا والنفس
والعين وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع وهي منقسمة باعتبار لفظها قسمين قسم يختلف لفظ ما هو له باعتبار
المضاف إليه وهو كل والنفس والعين وكلا وقسم يختلف بصيغته وهو أجمع وأكتع وأبتع وأبصع
فلذلك تقول كله نفسه عينه كلاهما كلتاهما نفسهما عينهما كلهم أنفسهم أعينهم أنفسها أعينها كلهن أنفسهن
أعينهن وتقول أجمع أكتع أبتع أبصع جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون
جمع كتع بتع بصع وهي تنقسم ثلاثة أقسام قسم يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا إلا في التثنية فلا
تقول كلها ولا أجمعان إلا آخرها وتقول أنفسهما أعينهما فيجري على المذكورين لا على اشتراك الضمير
وأما ما يؤكد المثنى بكل وأجمع إلى آخرها لأن فيها شيئًا لا يؤكد بها إلا ما له تعدد باعتبار مدلوله
في نفسه إذ لا دليل عليه ألا ترى أنك لو قلت جاءني الزيدان وأنت تريد واحدًا لم يجز بخلاف قولك
القوم كلهم لجواز أن تريد البعض فإن قلت فقياس الواحد أن لا يؤكد فالجواب أنه
لا يؤكد بما يدل على إفراد وخصوصيته وإنما يؤكد بما يدل على حقيقته فإن قلت تجوّز في المثنى كذلك
قلت كذلك هو تقول أنفسهما كما تقول نفسه فإن قلت فقد قالوا اشتريت العبد كله وقد

ومثله يدل على أنهم يؤكدون المعدود بكل فالتثنية أولى قلت إنما يؤكد العبد وشبهه بكل نظرًا
إلى تعدد تفرقة أجزائه بالنسبة إلى ما وجه إليه من شراء أو بيع فلولا تعدد من أجزاء المؤكد تفرقتها
لم يجز ولذلك امتنع جاءني العبد كله وقام العبد كله لامتناع تعدد تفرقة من أجزائه فإن قلت فجوّز
في المثنى ذلك باعتبار من أجزائه قلت هذا كان يلزمهم ولكنهم عوضوا عنه كلاهما فيقولون اشتريت
العبدين كليهما واستغنوا بها فصل ويؤكد المظهر بمثله لا بالمضمر والمضمر بمثله
والمظهر جميعًا إلى آخره قال الشيخ لا يؤكد المظهر بالمضمر لأن التأكيد تكملة ومن أول هو المقصود
ولا يليق أن تكون التكملة أقوى من المقصود فلذلك لم يؤكد المظهر بالمضمر ثم قال ولا يخلو المضمران
من أن يكونا منفصلين أو متصلين أو يكون الأول متصلًا والثاني منفصلًا قلت لا يكون من الأول إلا كذلك من جهة أن القسمة
تكون أربعة منفصلين ومتصلين ومن أول متصل والثاني منفصل والعكس أما المنفصلان فلا يمكن
لأنه إذا اتصل من الأول تعذر انفصال الثاني ومن أول منفصل والثاني متصل لا يمكن من طريق من أولى
لأنه لما فصلت بينه وبين ما اتصل بالمنفصل وكان من انفصال من أصله تعذر من اتصال ثم القسمان
من آخران ثم قال ولا يخلو المضمر إذا أكد ما لمظهر من أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا فإن أولى أن
يؤكد المضمر المنفصل وكذلك إذا ثم فرق بين المرفوع والمنصوب والمجرور في أن المرفوع لا بد من
تأكيده بمضمر منفصل قبل التأكيد بالظاهر شرط موانه لما اشتد اتصاله وكانت النفس والعين
في حكم من استقلال لكون جريها عليها إنما فوق اللبس المفعول لما أنت من أنه لا يكون بعد الفعل والفاعل
اسم مستقل غير مفعول فكان هذا أقوى من دلالة من إعراب في النفس والعين فكان خوف اللبس
متجهًا وأما المنصوب والمجرور فلا يوقع في لبس ولم يشتد اتصاله وأما الكرامة أن يؤكد ما هو كالجزء
بما هو مستقل ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس والعين مختصتان بهذه التفصلة بين المضمر
المرفوع وصاحبيه وفيما سواهما لا فصل في الجواز بين ثلاثتها إلى آخره يعني بالتفصلة التفرقة بين المرفوع
والمنصوب والمجرور في لزوم المرفوع المضمر المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز
التأكيد من غير شرطه قال وفيما سواهما يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع
وصاحبيه ثم مثل بكل في حال الرفع واستغنى عن تمثيل النصب والجر لأنه يجيء من طريق من أولى
لأنه إذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر فلأن يستغني كل في النصب والجر مع استغنائها
في الرفع أولى فأما أجمعون وأخواتها فأكثر الناس لا يجيزها إلا ذكرت إلا مرتبة وتقدم أجمعون وا
عندهم وقد أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ترتيب ما بعدها وأجاز بعضهم حذف أجمعين مع انتفا

الترتيب واما بعضهم فجوز حذف اجمعين مع ذكر توابعها ولم يجز احد منهم وجود اجمعين بتأخيرها
وسبق وجوب تقديم اجمعين عند الجميع انه ادل على المعنى المقصود من هذه التواكيد فينبغي ان يكون
اول ومن نظر الى وجوب ترتيب غيرها المعنى قربها من هذا المعنى ومن نظر الى الجواز استضعف نفي
غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه لا يجب تقديمها مع كونها ادل الا عند وجودها
قال جار الله العلامة الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات الى آخره قال
الشيخ الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال التابع يدل على معنى في متبوعه من غير تقييد فقولنا تابع
يخرج منه الخبر والحال لانه ليس بتابع وانما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فانها ليست مستقلة
وقولنا من غير تقييد يخرج منه الحال كان الحال تدل على هيئة فاعل او مفعول فلست حد
ما ذكره العلامة غير مستقيم فانه ينتقض بالحال فانه يدل على بعض احوال الذات وليست
بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم ثم قال ويرد على الحد الاول ان يقال ان اسماء الاجناس كلها
تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا هو موضوع لذات باعتبار الذكورية
وامرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع اسماء والجواب ان يقال ان الصفات المقصود
بها المعنى لا الذات والاسماء المقصود بها الذات وقد احترز عنه في الحد بقولنا هو المقصود
فان قيل قولكم جاءني هذا الرجل فالرجل صفة باتفاق بين النحويين المحققين وهو لفظ يدل
على ذات هي المقصود فيكون صفة ما هو موصوفه ومدلوله واحد والجواب عنه من وجهين احدهما
ان الصفة تطلق باعتبارين مختلفين لا يجمعهما حد واحد فالحد المذكور اولا هو الحد العام والاول
قصد حد آخر بحده آخر فيقال هي اسماء الاجناس الجارية على اسماء المبهمة والآخر ان يقال هو يندرج
تحت الحد الاول وبيان اندراجه هو ان الرجل في قولك جاءني هذا الرجل لم يجئ الا بعد تقدم لفظ
يدل على الذات ثم يحمل ابهام في الحقيقة التي تتميز بها الذات فلم يأت رجل ههنا الا ليبين المعنى الذي
يتميز به الذات فهو لفظ يدل على ذات في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود وهو يعين ما ذكرناه
في الحد العام الذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت بثلاثة رجال فهو عندهم اسم غير صفة بلا خلاف
ويقولون مررت برجال ثلاثة فثلاثة صفة بلا خلاف فانظر الى هذا الاسم الواحد كيف كان غير صفة لما
قصد به الذات وكان صفة لما عرفت الذات ولم يقصد الا قصد المعنى قال جار الله العلامة
وهي في كلام العام اما ان يكون اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة قوله في كلام العام

من قولك

من قولك مررت برجل اي رجل مشبه ووجه ذلك ان الصفة تدل على ذات باعتبار معنى هو
المطلق من المصادر وهي الالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار فهي من الالفاظ
التي يسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة الا انهم وضعوا الفاظا تدل على ذات
قائم بها معنى على ذلك النحو على ضربين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي باب المنسوب والسماعي
ذو واي وجد وحق وصدق وشر على النحو الذي ذكر ووجه استضعافهم مررت
برجل اسد ان اسدا ليس موضوعا للذات باعتبار معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص
فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه تجويزه ان يكون ثم مضاف محذوف
تقديره مثل اسد فحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ليس بقياس وقوله
ويوصف بالمصادر قال الشيخ ولهذا وجهان احدهما ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل والمفعول
وهو الصحيح والآخر ان يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره ذو عدل
وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزم منه ان يوصف بجميع المصادر على هذا النحو والآخر
انه يلزم منه حذف مضاف على ما ذكرنا قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب
وانما كان كذلك من جهة ان الصفات كلها قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت
صفات وكما ان الخبر لا يكون الا محتملا للصدق والكذب فكذلك الصفة ثم قال ولا يوصف
بالجمل الا النكرات وانما كانت الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار الحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم
الذي يشتق منها نكرة وتقريره انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقدره بقائم ابوه
فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت الاسمية لقولك مررت برجل ابوه قائم لكان
تقديره مررت برجل قائم ابوه فتشتقه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد تكون
بعض الاحكام معارف في قولك زيد القائم فالجواب ليس القائم في زيد القائم بخبر عنه بالقيام
بل لابد ان يكون القيام معلوما نسبته الى صاحبه عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان
يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الذات هي هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوما
عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل ابوه القائم فان قيل اشتق منها اسما قلت
برجل محكوم عليه ان اباه القائم فانظر كيف تشتقه في قولك محكوم عليه لا ان الحكم في الحقيقة كما
تشتقه في قولك قائم ابوه فصل وقد تنزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة
نعته بحال الآخر انما كان كذلك من جهة انه له في الحقيقة باعتبار نسبته لا باعتبار لفظه

فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وما وصفناه الا بذلك ولم نصفه بالقيام المجرد فمن اجل
ذلك صح جريه صفة عليه فصل قال الصفة تتبع الموصوف في عشرة اشياء كما ذكره الا انها
اذا كانت لما هو من سببه تبعته خمسة وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وسر ذلك
ان التذكير والتانيث انما تكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتاخر عنه لا الموصوف
فلاجل ذلك كان تذكيره وتانيثه باعتبار المتاخر لا باعتبار الموصوف ولذلك الافراد والتثنية والجمع
في الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت مفردة وان كان مضمرا مثنى كانت مثناة
وان كان مضمرا مجموعا كانت مجموعة وفاعلها ههنا لا يكون الا ظاهرا فوجب ان يكون مفردا وان اشبه
والجمع باعتبار الاول ولكن تفرد باعتبار الثاني على ما ذكره واما الخمسة الاخر وهي الاعراب والتعريف
والتنكير فاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة
باعتبار الاول لانه له باعتبار اسميته بخلاف الخمسة الاخر فانها لم تكن باعتبار اسميته على ما
تقدم تبيانه قال المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة الى اخره انما كان كذلك اما كونه لا يوصف فلوضوحه
ولا يقع صفة لفقدان معنى الوصفية وهو الدلالة على المعنى فان المضمرات لم توضع للدلالة على المعنى
وانما وضعت للذوات ولذلك امتنع اسماء الحال والعلم لا يقع صفة لفقدان المعنى المذكور ولكن يصح
وصفه لقبوله الايضاح ويوصف بثلاثة المعارف بشرط المعنى المذكور وصح وصفه بثلاثة
اجناس المعارف لانها اقل تخصيصا اذ لا اخص منه الا المضمر والمضاف الى المعرفة مثل العلم فيناله
نظر من جهة ان قولك غلام الرجل مضاف الى المعرفة فيلزم ان يصح صفته بقولك صاحب زيد وهو اخص
منه وقد صرح بانك لو قلت مررت بالرجل صاحب زيد لم يجز في قوله والمعرف باللام يوصف بالامثلة وبالمضاف
الى مثله واذا امتنع ان تقول مررت بالرجل صاحب زيد فامتناع مررت بغلام الرجل صاحب زيد من طريق الاولى فعلى
هذا ينبغي ان تقول فالمضاف الى المعرفة يوصف بما هو اقل تخصيصا بالنظر اليه ان كان غير مضاف
والى مضافه ان كان مضافا ثم قال والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما او صفة الى اخره قال اما
وصفه باسم الجنس فقد تقدمت علة ذلك وهي ان الغرض تبيين جنسه وانما تبيين جنسه باسم جنس
واسماء الاجناس كلها غير مضافة فوجب ان يكون اسم جنس معرف باللام لان الاول معرفة واما امتناع
وصفه بجنس فواضح لانها اقل تخصيصا واما الاشكال في وصفه بما اضيف الى المعرف باللام ووجهه
ان الغرض تبيين ذات وتبيين الذات باسماء الاجناس واسماء الاجناس الجارية عليها معرفة باللام والصفة
الجارية في الحقيقة انما هي صفة لاسم الجنس المقدر صفة له لتدل على المعنى الذي كان ذاتا مخصوصة

باعتباره ولذلك كان قولك مررت بهذا العاقل قويا وكان قولك مررت بهذا الابيض ضعيفا
لما في العاقل من الدلالة على معنى الجنس المخصوص والذي يدل على ان الغرض بصفة المبهم انما هو
المعنى الذي كان به ذاتا مخصوصة انهم صيروا اسم الاشارة واسم الجنس كالشيء الواحد من جهة
ان المقصود بهما جميعا ولذلك امتنع ان تقول مررت بهذا يوم الجمعة العاقل فاصلا بينهما وجاز
مررت بزيد يوم الجمعة العاقل وامتنع مررت بهذين العاقل والطويل وجاز مررت بالزيدين العاقل
والطويل لان صفة غير اسم الاشارة ليست في الامتزاج كاسماء الاشارة وقوله انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني مذهب عيسى بن عمر انه متى سمي بالفعل كان كونه
على صيغة الفعل سببا فيجتمع مع العلمية فيمتنع من الصرف ولذلك منع صرف قتل وفرح
اذا سمي بها لان فيه وزن الفعل والعلمية ومذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان المعتبر
في وزن الفعل اما خصوصيته وزن لا يكون الا في الفعل واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة
الفعل سواء كان في الاصل اسما او فعلا فلا فرق بين ارنب وبين احوج اذا سمي بهما في انهما غير
مصروفين ولا فرق بين جمل وقتل اذا سمي بهما في انهما مصروفان وهذا هو الصحيح الذي يدل عليه
ما نقله الثقات عن العرب الفصحاء من صرف كعسب وهو في الاصل فعل تقال كعسب الرجل
اذا مشى باسراع مع تقارب الخطو وقد جاء في تفسير بعضهم مشى باسراع وجاء في تفسير اخرين
مشى على بطء حتى ظنه قوم انه من الاضداد وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوهم للمفسرين من الاسراع
وتقارب الخطو واذا ثبت ان كعسبا مصروف ثبت ما ذهبنا اليه وبطل مذهب عيسى بن عمر وقد
تمسك بقول الشاعر البيت ووجه الاستدلال ان جلا اسم علم فلولا ان وزن الفعل معتبر
لكان مصروفا وقد جاء غير مصروف فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا من غير ما ذكر نحوه من
القيد واذا امتنع جلا امتنع قتل ولا فرق بينهما والجواب ما اشار اليه سيبويه في قوله
انا ابن جلا المبني على ما تمسك به عيسى بن عمر ويشير الى انه من باب حكايات الجمل كان جلا فيه ضمير
واذا كان فيه ضمير وجب حكايته كقوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما وهذا وان كان تاويلا
فواجب ان يصار اليه لئلا يؤدي الى التناقض في كلامهم لانه قد ثبت بالنقل المقطوع به عدم
اعتبار ذلك في نحو كعسب فلو اعتبرناه ههنا لادى الى التناقض واذا كان كذلك وجب
تاويل ما يقبل التاويل منها ولا تاويل يحتمله كعسب وهذا يحتمل ان يكون على ما ذكرناه فوجب حمله
عليه جمعا بين الدليلين وفيه وجه اخر من التاويل وهو ان يكون جلا باقيا على فعليته كان

اصله انا ابن رجل جلا ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فيكون فعلاً باقياً على فعليته
فلا مدخل للصرف ولا المنع فيه وهذا الثاني هو الذي ذكره جار الله العلامة في فصل
حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه البدل — قال الشيخ تابع مقصود بالذكر
ذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد فقولنا تابع يجمع التوابع كلها وقولنا مقصود بالذكر
يفصل الصفة والتاكيد وعطف البيان وقوله ذكر المتبوع الى آخره يفصله عن المعطوف
فانه لم يذكر للتوطئة وانما كل واحد منهما مشتغل بنفسه وهذا الحد انما يكون شاملاً لغير
بدل الغلط اذ بدل الغلط لم يذكر ما قبله للتوطئة والتمهيد فان قصدت دخوله في
الحد قلت ذكر المتبوع وليس هو المقصود وانما ذكره النحويون في باب البدل وان كان من اول
غلطاً ومن اغلاط الابواب لان الكلام وقع على الثاني وليس بغلط ولما كان حكمه في الاعراب
والقصد حكم البدل الذي ليس بغلط كان اقعد بان يذكر هاهنا وانما لم يذكر حده في اول الباب
لانه شيء ذكره بسط وتبيين البعض من الحد فالحد فيما قصدناه فانه باب ملتبس فلم يذكره الا
مبسوطاً في الفصل الثاني والدليل على حصرها في اربعة هو انه لا يخلو اما ان يكون مدلوله
مدلول الاول او لا فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن مدلوله مدلول الاول فلا يخلو اما
ان يكون بعضاً او لا فان كان بعضاً فهو بدل البعض من الكل وان لم يكن بعضاً فلا يخلو اما
ان يكون بينه وبين الاول ملابسة او لا فان كان بينه وبين الاول ملابسة فهو بدل الاشتمال
وان لم يكن فهو بدل الغلط واختلف في تسمية بدل الاشتمال فقيل لان الاول مشتمل على الثاني
وقيل لان الثاني يشتمل على الاول وليس بمستقيم وقيل لاشتمال المعنى عليه فانك اذا قلت اعجبني
زيد حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل
ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح ويرد عليه ان من ابدال الكل كذلك فانك اذا قلت اعجبني
زيد ذاته فالاعجاب بالنسبة الى الذات مثله في النسبة الى الحسن في اشتمال المعنى عليه والجواب
ان مثل ذلك لا يضيق في الاصطلاح في التسمية فكم من شيء سمي باسم جعل علماً عليه لمعنى وهو غير
مختص بذلك الاسم واما المذهبان الاولان فلا يستقيمان لانه لو كان لاشتمال الاول على الثاني
لامتنع اعجبني زيد سلطانه ولو كان الثاني مشتملاً على الاول لامتنع ضرب زيد غلامه فان
الكلام لا يشتمل على زيد قوله وليس بمشروط ان يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً او تنكيراً الى
آخره قال الشيخ هذا بخلاف الصفة والتاكيد لان الصفة والتاكيد في حكم التبع فاذا كان

من الاول معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان تقول في حكم تكرير العامل فيظهر
من امره ويصير كالجملتين فلا يلزم التطابق واما ان تقول عامله العامل الاول ولما كان مقصوداً
وهو الاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع والبدل
اصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة
لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير زيادة
على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل
فان كان متصلاً به رجع معرفة وان كان منفصلاً عنه رجع موصوفاً به وما اتصل به كقولك
اعجبني زيد داره وحسن له فلا بد لذلك وجب ما ذكر وهذا في غير بدل الغلط فاما بدل
الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى المذكور اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني عمراً فهذا
ما يدلك على ان بدل الغلط عندهم مطرح فصل ولا تبدل المظهر من المضمر الغائب
الغائب دون المتكلم والمخاطب قال الشيخ قوله دون المتكلم والمخاطب ليس على اطلاقه
لانه يجوز ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان بدل اشتمال فتقول اعجبتني علمك
واعجبتك علمي ومن جوزه في بدل الاشتمال يلزمه تجويزه في بدل البعض لانه في معنى بدل الاشتمال
لانك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لعلمك فكذلك اذا قلت اعجبتك لم يكن فيه تعرض لوجهك
في قولك اعجبتني وجهك فالوجه الذي اقتضى بدل الاشتمال موجود في بدل البعض وانما امتنع
في بدل الظاهر من المضمر لان الاول اخص من الثاني والمقصود من البدل البيان والضمير اعرف
لا سيما اذا كان اعرف المعارف كضمير المتكلم والمخاطب واما ضمير الغائب فليس هو في التعريف
كضمير المتكلم والمخاطب فجاز فيه ما لم يجز فيهما فان قيل جوزتم ابدال النكرة من المعرفة
فكيف منعتم ابدال المعرفة من معرفة هي اعرف منها وكان ذلك في النكرة اولى فالجواب انا جوزناه
لاشعار صفة النكرة بمعنى لم يشعر به المبدل منه فلا يلزم مثله في بدل الظاهر من ضمير المتكلم
فان قيل جوزوه بشرط الصفة قلنا لو جوزناه لادى الى الخلف بوصف المضمر لان البدل
هو المبدل منه اذا كان بدل الكل من الكل واذا كان كذلك فكانا وصفنا من الاول المضمر اذا
وصفنا الثاني فافترقا وشاهد بدل الاشتمال من ضمير المتكلم قول الشاعر: ذريني
ان امرك لن يطاعا ... وما الفيتني حلمي مضاعا ... واما بدل المضمر من المظهر فجائز
على كل حال لان الثاني هو المقصود وهو اعرف من الاول واما المضمر من المضمر فجائز لما فيه

من التاكيد كقولك رايتك اياك ومن جاءني مثل هذا ان يجعل تاكيدًا لا بدلًا عطف البيان قال جار الله العلامة هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها الى آخره قال الشيخ ويقال ايضا تابع غير صفة اتي به ليبيان من اول قال والذي يفصله من البدل امران احدهما قول المرار ومثله من استشهادانا او رده من يسلم من امتناع في الضارب زيد فامن تجوزه فلا يرد شاهدًا لانه يلتزم ومن لم يجوزه فله ان يقول ليس حكم التابع لحكم من اصل ورب تابع يجوز فيه ما لا يجوز في من اصل الا ترى انا متفقون على جواز كل شاة وسخلتها بدرهم ولو قلت كل سخلتها لم يجز ونقول رب رجل وغلامه ولو قلت رب غلامه لم يجز فعلى هذا لا يلزم من امتناع التارك بشر نصويحا امتناع التارك بشر تقديرًا وجوابه ان يقال ليس البدل في حكم المعطوفات وبقية التوابع لان البدل في حكم التكرير في جميع امثلته والمعطوف وان كان في بعض المواضع في حكم التكرير فليس في كل المواضع واذا كان كذلك فلا يلزم من جواز تابع ليس في حكم تكرير العامل جواز تابع في حكم تكرير العامل العطف بالحرف قال جار الله العلامة هو نحو قولك جاءني زيد وعمرو وكذلك اذا نصبت او جررت الى آخره قال الشيخ حده تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ثم العطف مطلق باعتبار احدهما على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص ومرادف على نفس المعطوف وقوله العطف الظاهر انه للمعطوف ثم المعطوف عليه لانه تفصيل لما تقدم من قوله تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف فهو تفصيل التوابع فيجب ان يكون للمعطوف ثم المعطوف عليه لا يخلو ان يكون ظاهرًا او مضمرًا متصلًا او مضمرًا منفصلًا فان كان ظاهرًا لم يخل المعطوف من الثلاثة ايضا فيكون ثلاثة في ثلاثة تسعة فان كان من اول ظاهرًا والثاني ظاهرًا جاز العطف مطلقًا وان كان الثاني مضمرًا منفصلًا جاز عطفه ايضًا ولا يكون الا في المرفوع والمنصوب اذ ليس في المجرور منفصل وان كان الثاني متصلا تعذر عطفه اذ لا يتصل بحرف العطف فان قصد الثناه وجب اعادة العامل ليتصل به ان كان مما يمكن فهذه ثلاثة اقسام وان كان من اول مضمرًا منفصلًا وكان الثاني ظاهرًا جاز عطفه ولا يكون ذلك في المجرور لما ذكرنا فان كان الثاني مضمرًا منفصلًا جاز ايضًا فان كان الثاني مضمرًا متصلا لم يجز عطفه البتاه لانه لا يتصل بحرف العطف ولا يمكن التحيل اليه لانه اذا اعيد من اول وجب ايضًا الانفصال فهذه ثلاثة اقسام وان كان من اول مضمرًا متصلا وكان الثاني ظاهرًا لم يخل من اول من ان يكون مرفوعًا او منصوبًا او مجرورًا فان كان مرفوعًا لم

مجرورًا

يعطف عليه الا بعد تاكيد بمنفصل على الفصيح وان كان مجرورًا لم يعطف عليه الا باعادة الخافض وان كان منصوبا عطف عليه من غير شرطه فان كان الثاني مضمرًا منفصلا كان حكمه في الرفع بالتاكيد وفي النصب بغير شرطه وامتنع في المجرور فان كان الثاني ضميرًا متصلا تعذر عطفه الا باعادة العامل على ما ذكر في غيره فهذه ثلاثة اقسام فصارت الجملة تسعة وعلة امتناع العطف على المرفوع الا بشرط التاكيد بالمنفصل او ما يقوم مقام المنفصل انه في حكم الجزء ومنهم لا يعطفون على الجزء فاتوا في الصورة بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظا واما المجرور فلا يعطف عليه الا باعادة الجار لان المجرور اذا كان مضمرًا اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ومن حيث المعنى فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ولم يكن له مضمر منفصل فيفعل فيه كما فعل في المرفوع فاعادوا العامل من اول ليكون في حكم من استقلال ومنهم من قال المضاف اليه اذا كان ضميرًا صار بمنزلة التنوين فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على هذا المضاف اليه وبيان كونه مشبها للتنوين انه لا يستقل معه كلامًا كما ان التنوين لا يستقل مع المنون كلامًا فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على المضاف واضعفوا هذه العلة لانه يرد على من اول الزام بحو مررت بك انت وزيد اذ لا خلاف انه يجوز ان يقال مررت بك انت فيلزم ان يكون مصححًا لعطف المجرور كما كان مصححًا لعطف المرفوع فيجيب هؤلاء بان المجرور اشد اتصالا لان المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف اليه غير مستغن فلما اشتد اتصاله التنوين الفاعل خولف بينه وبينه في العطف ولو قيل انه لا يلزم لم يكن بعيدًا وذلك من وجهين احدهما ان قولك مررت بك انت يخالف للقياس ولكن منع مانع منا ومنهم لو قالوا مررت بك انت وزيد لكانت ههنا مخالفة لفظية وتقديرية وفي قولك مررت بك انت ليس فيه الا مخالفة التقدير ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير الا ترى ان بعضهم يقول انهم اجمعون ولا احد يقول ان القوم اجمعون فهذا جواب ممن يتمسك بالوجه من اول الذي يجعله كالفاعل ولا يجعله كالتنوين قال جار الله العلامة ومن اصناف من اسم المبني قال وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل قال الشيخ حد المبني ومحل الفصل بينه وبين المعرب العامل وهو صحيح لانه من حيث اللفظ مثل من اعراب ثم اخذ يتكلم في سبب البناء لان من اصل في من اسماء من اعراب على ما تقدم ثم قال وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له فقال مناسبة ولم يقل مشابهة لان بعض المبنيات ليس مشابها لما لا تمكن له كالمضاف

الى المبنى وكباب فجار وقطام على ما سيأتي في مكانه وقال ما لا تمكن له ليدخل الحرف والفعل
الماضي وامر ولو قال المناسبة الحرف لورد عليه نزال وفجار واشباههما فانها لم تشبه الحرف
مثل لكعد له الى ما يدخل فيه الفعل ثم اخذ في تفصيل المناسبة فقال بتضمن معناه نحو اين
وامس فيتضمن اين معنى همزة الاستفهام وامس يتضمن لام التعريف على مذهب من الحجازيين
مما سيأتي في موضعه او شبهه كالمبهمات اشبهت المبهمات الحروف لاحتياجها الى ما ينضم اليها
من لفظ او قرينة وكذلك المضمرات او وقوعه موقعه كنزال يعني وقوعه موقع انزل او
مشاكلته للواقع موقعه يعني مشاكلته لنزال وسيأتي او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى ٥٥
المضموم يعني وقوعه موقع المضمر المشبه للحرف مثل قولك يا زيد وشبهه او اضافته اليه يعني
الى ما اشبهه لانه اما ان يعني الى ما اشبهه او الى ما لا تمكن له فان حملناه على الاول ورد علينا
على حين عاتبت فانه مضاف الى ما لا تمكن له وهو القسم الثاني وان حملنا على الثاني ورد
علينا يومئذ فانه مضاف الى ما اشبهه يعني ما اشبه ما لا تمكن له فكان الاولى ان يقول
او اضافته اليه او الى ما اشبهه ولعله اراد او اضافته الى ما اشبهه لتقدم ذكره ويؤخذ
اضافته الى ما لا تمكن له من طريق الاولى قال والبناء على السكون هو القياس لانه اخف
فلا يعدل عنه الى غيره الا لعارض فقال والعارض ثلثة اسباب الهرب من التقاء الساكنين
وهو ظاهر ولئلا يبتدأ بالساكن لفظا او حكما فاللفظ يعني به كاف التشبيه لانها يبتدأ
بها اول الكلام كقولك كزيد اخوك فلو لم تبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن وهو
متعذر وقوله حكما يعني كاف الضمير نحو قولك اكرمتك فان الكاف اسم مستقل والاسماء المستقلة
عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه وانما عرض له معارض يمنع من تقديمه
فهذا معنى قوله حكما ولعروض البناء يعني ان يكون الاسم معربا وانما يعرض له البناء في موضع
لعارض فيبنى على حركة تنبيها له بالمعربات المضمرات قال الشيخ حد المضمر بانه
ما كان لمتكلم او مخاطب او غائب تقدمه فان اعترض عليه بان في الحد او فالجواب ان الغرض
التعريف فاذا حصل باي طريق كان فهو المقصود وقد يقال اذا قصد الحد في اصطلاح الحدود
ان الحد لا بد له من فصل يجمع جملة انواعه ويوجد فيها دون غيره سابقا المضمر ما وضع
لمدلوله بقرينة غير ان شا ازته الا انه يبقى فيه ابهام لجمليته وفي ذلك تنبيه للتفصيل الذي
فيه وكل جيد وقوله المستتر ما نوى كالذي في زيد ضرب قال الشيخ لا يخلو اما ان يكون ٤

ان يكون الدال على الفاعل الفعل نفسه من غير تقدير او بتقدير مضمر غير الفعل فان كان لفظ
الفعل هو الدال فهو فاسد من وجهين احدهما انه يؤدي الى ان ضرب ليس فعلية باولى من اسميته
لانه كما دل على حدث مقترن بزمان فقد دل على شيء اخر وهو ذات الفاعل غير مقترنة بزمان
فاشتمل على حقيقة الاسم وحقيقة الفعل وهما متضادان وهو فاسد والاخر اطباق على
ان الجملة مركبة من لفظين منطوق بهما او مقدرين منسوب احدهما الى الاخر وعلى هذا لا تكون الا
على لفظ الفعل اذ لا تقدير عندكم فبطل هذا المذهب وان قيل ان المضمر مقدر فيجب ان يكون
محذوفا وانتم تقولون ان الفاعل لا يحذف والا لزم ان يكون كالمفعول والجواب ان الفاعل
علم من لغتهم انهم لا يحذفونه والمفعول علم من لغتهم انهم يحذفونه وقد يطرد في المفعول
المحذوف ما يجعله في حكم الموجود وقد يطرد على الفاعل ما يستغني عن التلفظ به مثال المفعول
المذكور قوله فيها ما تشتهي الانفس وشبهه لانه لا بد له من ضمير عائد على الموصول ومثال الفاعل
المذكور ان يكون بعد تقدم الذكر وكون الفعل الماضي لواحد مذكرا او مؤنثا او كونه مضارعا متكلما
مطلقا او لغائب مفرد او المخاطب او كونه امرا للمخاطب مذكر فهذه كلها قرائن يستغنى لاجلها عن
التلفظ بالفاظ تدل على الفاعل والتزم الحذف فيها كما التزم حذف الفعل وغيره في مواضع
ولكن لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته الحذف من غير تقدير قبل عند عدم التلفظ به
يحذف في كل موضع ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته في حكم الوجود عبر عند عدم التلفظ
به بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضربني في احتياج اليه كالضمير في قوله فيها ما تشتهي
الانفس وان كان احدهما فاعلا والاخر مفعولا فثبت ان مذهب التقدير هو الصحيح والذي يدل عليه
من حيث اللغة علمنا بان كل قسم من اقسام الضمائر للمخاطب خمسة كانت وبابه واياك وبابه
وضربت وبابه وضربك فلو لم نجعل المضمر مقدرا حين نقول زيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا
وضربوا وضربن لم يكن خمسة لان ضرب للمذكر هو ضربت للمؤنث ولو كان الدال هو الفعل لم تكن
مختلفة ولم تعد الا واحدا فلئن قلت تاء التانيث لازمة في احدهما فعدت باعتباره فليس بمستقيم
لان تاء التانيث لا مدخل لها في الضمائر والدليل عليه ان احدا لا يعد ضربا وضربتا جميعا
الا قسما واحدا وعلى ما ذكرت هما قسمان وهو فاسد قال الحروف التي تتصل بايا الى اخره اختلف الناس
في اياك ونحوها فقيل ما ذكره وهم المتاخرون وقيل ان ايا اسم اضيف الى ما بعده كاضافة بعض
وكل وهو مذهب المبرد وقال بعضهم ايا اسم مضمر اضيف الى الكاف ولا يعرف اسم مضمر اضيف الى

اللطف غيره وهو مذهب الخليل ومنهم من قال اسم ظاهر أضيف الى الكاف وهو مذهب الزجاج
ويشبه قول المبرد ومنهم من قال إيا عمدة والكاف هو المضمر وهو مذهب الكوفيين ومنهم من نقل
إياك بكماله هو المضمر والصحيح هو الأول والدليل عليه أنها ألفاظ اتصلت مبيّنة لما لفظه
واحد يتبين بها من يرجع إليه الضمير فيجب أن يكون حروفا كالتاء في أنت وبنيت المضمرات لوجهين
أحدهما أنها أشبهت الحروف في احتياجها الى غيرها كاحتياج الحروف الى غيرها والثاني أنها
لم يوجد فيها سبب من الإعراب فإن السبب هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة وهذه صيغها مختلفة
فتقوم اختلاف الصيغ مقام الإعراب فلم يوجد فيها سبب من الإعراب فصل ولأن المتصل
أخصر الى آخره قال قد تقدم أن المضمر متصل ومنفصل فالمنفصل لا يصار إليه إلا عند تعذّر
المتصل لأن المتصل أخصر ويتعذر المتصل في المرفوع والمنصوب وذلك أن يتقدم على عامله
فلا يمكن اتصاله مع تقديمه أو يفصل بينه وبين عامله فاصل مقصود فلا يمكن اتصاله للفصل
أو لا يكون له عامل لفظي فلا يمكن اتصاله مع عدم ما يتصل به ولذلك لم يقع المجرور إلا متصلا
لتعذر ما ذكر فيه لأنه لا بد من اللفظ فقولك إياك أكرمت ومثال ما يفصل بينه وبينه قولك
ما قتل الفارس إلا أنا وجاء عبد الله وأنت ومثال ما لا يذكر له عامل لفظي هو ضرب الكريم أنت
وقد جاء المتصل في الموضع الذي يتعذر فيه للضرورة وجاء المنفصل في الموضع الذي لم يتعذر
فيه المتصل فالأول مثل قولك إلاك ديار والثاني مثل قوله حتى بلغت إياكا وقوله
إنما نقتل إيانا أورده على أنه وضع المنفصل موضع المتصل والقياس أن يقال في مثله نقتل
أنفسنا فإذن لم يضع إيانا إلا موضع أنفسنا ولكنه نظر الى القياس من أصل المطرح وهو أن
القياس أن يقال نقتلنا فكأنه وضع إيانا موضع ذلك الضمير فصل وإذا التقى ضميران
في نحو قولهم الدرهم أعطيتكه الى آخره قال الشيخ يعني ليس من أولهما مرفوعا وتمثيله يرشد إليه
والأمر دوّ عليه ضربتك فإنهما لا يأتيان إلا متصلين قوله جاز في الثاني من اتصال ومن انفصال
فالاتصال لإمكانه والانفصال لبعده وتشبيهه بما يتعذر لأدائه الى اجتماع ثلث مضمرات في
قولك أعطيتكه وإذا جاءا متصلين فحكمهما ما ذكر من تقديم المتكلم على غيره وتقديم المخاطب
على الغائب تقديما للأهم فالأهم وإذا انفصل الثاني لم يراع هذا الترتيب المذكور لأن المنفصل
كالظاهر في استبداده بنفسه فلم يلزم فيه ما لزم في المتصل إلا أن يكونا غائبين فإن من اختار
الثاني من انفصال كراهة اجتماع من ألفاظ المتماثلة وقد جاء متصلا شاذا في قوله لضغمهماها و

واستشهد بالبيت وجعلنا أن مثله طالب لإصابة الشدة من أهل أن ينذر القاصد من له بالشدة
إصابتهما مثلها وفي البيت إشكال فإن الضيغم عبارة عن الشدة فإذا قدرت إضافتها الى المفعول
وهو الظاهر وجب أن يكون ضميرها فاعلا في المعنى ولا يستقيم لوجهين أحدهما أن هما البيت
من ضمائر الرفع ومن أن ضمير الفاعل لا يلي بعد ضمير المفعول أبدا فالوجه أن الضيغم بمعنى من صابه
أضيف الى الفاعل الذي هو ضمير التثنية ثم ذكر بعد ذلك المفعول فكأنه قال الإصابة هذين
الشدة التي عبّر عنها بالضيغمة أولا قال ومن اختيار في ضمير خبر كان وأخواتها من انفصال
وإن كان من أوله مرفوعا لأن خبر كان هو خبر المبتدأ في المعنى فكما أن خبر المبتدأ لا يكون إلا منفصلا
فكذلك خبر كان ومن أجاز أن كان ضعفت عن باب من أفعال فقصرت عن اتصال ضميرين كما قصرت
إن وأخواتها ووجه ضعفها أن المنصوب فيها ليس مفعولا في المعنى وأيضا فإن أكثر
الناس على أنها لا دلالة لها على الحدث فصل والضمير المستتر يكون لازما الى آخره
قال الشيخ يعني بقوله اللازم أن الفاعل لا يكون إلا مضمرا ولا يكون ظاهرا ولا منفصلا
والدليل على أنه لم يرد باللزوم إلا المتصل مستكنا كان أو بارزا أنه مثّل بما يصح أن يكون بارزا
مثل افعل وتفعل للمخاطب لأنك تقول افعلا وتفعلون فدل على أنه لم يرد المستكن خاصة كما
وقع في بعض النسخ والدليل على أنه لم يرد المنفصل أن جميع أمثلته في اللازم لا يستقيم أن
يكون فيها المنفصل وأيضا فإنه مثّل في غير اللازم بالمنفصل بقوله ما قام إلا هو وقوله
تفعل للمخاطب احترازا من تفعل للغائبة فإنه لا يكون لازما وهو متكلم في اللازم وإنما لم يقع الفاعل
في هذه المواضع إلا مضمرا من جهة أنها ألفاظ موضوعة بنيته لأنه للمتكلم والمخاطب وهو
موضع المضمر ألا ترى أن المتكلم لا يقول عن نفسه إلا أنا وشبهه ولا يقول للمخاطب إلا أنت
وشبهه فلو وقع موضعها غير مضمر لاختل باب المضمرات وغير اللازم في موضعين أحدهما
في فعل الواحد الغائب وفي الصفات لأن فعل الغائب والصفات يكون فيه مضمرا بعض بنائه
تثبت وتفقد فإن ثبتت وجب من إفراده ولا وجب من إظهاره ولذلك جاء الوجهان بخلاف
من أفعال من أوله فإن قرائنها لازمة فلم يقع فاعلها إلا مضمرا فلذلك كان لازما ولم يكن لازما
ههنا ومن غير اللازم ما يستكن في الصفات لما ذكرناه من أنه كفعل الغائب باعتبار قرينة تجوز
الخلو عنها فلذلك جاء فيه الوجهان فإذا جرت الصفة على غير من هي له جاء ضمير الفاعل
منفصلا فلا يكون متصلا ويكون ذلك في الأفعال والصفات ومن أحوال والموصولات بالألف

واللام. فمثال مرفوعها قولك هند زيد ضاربته هي ومثال الصفات مررت برجل ضاربه انا ومثال
ما هو المركب المؤنث طاردة انا ومثال الموصولات بالالف واللام الفرس الراكبه هو وله
علتان احديهما ان اسماء الفاعلين تنقص في القوة عن الافعال فلا يلزم من تحمل الافعال الضماير ما ثبت
عليه مع قوتها تحمل هذه مع ضعفها والثاني ان الافعال تتصل في اكثر ما صيغ الضماير التي يفرق بها من هي له
لان اكثرها بارز واما اسماء الفاعلين فلا تتصل بها مضمر بارز وانما يكون مستترا فلا يلزم من تحمل الافعال
هذه الضماير مع وجودها بارزة في اكثر تحمل اسماء الفاعلين هذه الضماير مع عدمها فان قيل اسماء
الفاعلين وان لم تبرز ضمايرها فالحروف التي فيها تبين من هي له لفظا كما تبينه الضماير بنفسها فانك اذا قلت
ضاربان علم انه للمثنى كما تعلم يضربان وان اختلف المعاني وكذلك ضاربون مثل يضربون واذا حصلت
الدلالة فلا فرق بين ان يكون ضميرا او غير ضمير والجواب من وجهين احدهما ان هذا وان صح في
آحاد الصور فهو مفقود في اكثرها الا ترى ان ضربت وضربت وشبههما اسم الفاعل منه ضارب
وان اختلفت الضماير فعل تحقق في كثير من الصور الدالة في الافعال دون الصفات والثاني لو سلمنا
ان ذلك في كل الصفات لكانت هذه الحروف في الصفات قراين وهي في الافعال انفس الضماير
فلا يلزم من استغنا بما دل عليه الشي نفسه لقوته استغنا بما دل عليه بقرينة لضعفه
الفرق بينهما فصل ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها
اذا كان الخبر معرفة او افعل من كذا وقال في امتناع دخول حرف التعريف عليه كافعل من كذا احد الضماير
المنفصلة المرفوعة الى آخره قال رضي الله عنه شرط هذا الباب ما ذكر من الشروط وشرط ان يكون
الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس الا اذا كان الخبر معرفة لانه اذا قال زيد منطلق لا يلبس بانه نعت
ولم يشترط في المبتدا ان يكون معرفة لانه لا يكون الا معرفة وما يقع نكرة بتاويل لا يقع خبره معرفة
وقد قيد الخبر بالتعريف فعلم انه مخصوص بان يكون المبتدا معرفة وقوله في امتناع دخول
حرف التعريف عليه انما عني افعل من كذا فلذلك مثل به فعلى هذا يجوز ان يقول زيد هو غلام
رجل وان كان ممتنعا دخول حرف التعريف عليه والفرق بينهما ان افعل من كذا يشبه المعرفة شبها
قويا من حيث المعنى حتى ان معنى قولك افضل من كذا الافضل باعتبار فضيلته معهودة ولذلك
قام مقامه وليس غلام رجل كذلك فانه امتنع دخول حرف التعريف عليه من جهة ان الاضافة قد تكون
للتعريف واللام للتعريف فكره الجمع بينهما بخلاف افضل منك قال وهذه الضماير لا تخلو اما ان
تكون لها موضع فاذا كان لها موضع من الاعراب او لا باطل ان لا تكون لها موضع من الاعراب

مواضع ٦

لانها كلها في التركيبات لها موقع من الاعراب فتعين ان يكون لها موضع فاذا كان لها موضع فلا يخلو من
ان يكون رفعا او نصبا او جرا والعامل لواحد منها واما قلنا ان لها موضعا من الاعراب لانها مضمرة
فتجري على قياس باب المضمرات اما النصب والجر فغير مستقيم لان لفظه لفظ المرفوع واما الرفع
فلا يستقيم لان عوامل الرفع اللفظية كلها منتفية والعامل المعنوي ابعد لانه لو كان مبتدا
لارتفع ما بعده وانت تقول كان زيد هو المنطلق ولا يستقيم ان يكون حرفا لان الحروف تلزم طريقة واحدة
وهذا تتغير باعتبار من هو له بالتكلم والغيبة والخطاب ومن الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وهذه احكام الضماير فدل على انه ليس من قبيل الحروف وقد اجيب عن ذلك بان تغيره
لا يمنع حرفيته بدليل تغير الحرف في اولئك الا ترى انك تقول اولئك واولئكما واولئكم وهو حرف باتفاق
واجيب عنه بان حرف الخطاب تتغير باعتبار المخاطب وهذا تتغير باعتبار المضمرات اعترض
عنه بان مثله قد جا في اياه واياها واياك واياكما في الخطاب وغير الخطاب وهي حروف على المذهب
الصحيح واجيب عنه بان هذه على هذا المذهب انما جي بها حروفا لتبيين صاحب المضمر الذي هو
ايا واما حروف جي به غير مبين مختلف كاختلاف الضماير فليس بجيد كان لفظ المرفوع واقعا
موقع المنصوب في اللغة الصحيحة اذ انها ضماير وموضعها على حسب ما قبلها توكيدا فان
كان مرفوعا فهو واضح وان كان منصوبا كان لفظ المرفوع واقعا موقع المنصوب ولا يبعد ان
يؤكد المنصوب بالضماير المرفوعة بدليل قولهم ضربتني انا ومررت بنا نحن وقوله ويدخل عليها لام
الابتداء فيه تسامح لان اصطلاح هذه اللام ان تسمى الفارقة لانها تفرق بين ان المخففة
والنافية ولكنه سماها لام الابتدا وان كانت لازمة فارقة نظرا الى اصلها لان اصلها للابتداء وتسمية
اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان
المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احرى من تسمية الكوفيين لها عمادا نظرا
الى ان السامع او المتكلم او هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم
ما يلازمها ويؤدي الى معناها فكانت تسمية البصريين اظهر فصل ويتقدمون قبل
الجملة ضميرا يسمى ضمير الشان والقصة وهو المجهول عند الكوفيين قال الشيخ تسمية البصريين
اقرب لانهم سموه باعتبار معناه لان معناه الشان والقصة والكوفيون لا يخالفون في ان معناه
ذلك وانما سموه باسم آخر ملازم وهو كونه عايدا على غير مذكور اولا ولكن على ما يفسره ثانيا فتسميته
باسم معناه اولى ولا يخالف البصريون في انه مجهول ولا يخالف الكوفيون في انه يفسر بالجملة وانما

واما دفع المحل لانه لو وقع آخراً عاد على ما تقدم ولم يحتج الى تفسير فيخرج عما نحن فيه فلا يكون الا
في الموضع الذي يقع فيه الجملة لان شرطه ان يفسر بالجملة وانما وضعوا ليعظموا القصة المذكورة
بعده لان الشيء اذا ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع في النفس من وقوعه مفسرا اولا واعلم بان ضمير الشان
الذي هو المظهر موضع المضمر لان المضمر ابهم من المظهر ويكون متصلا ومنفصلا فالمنفصل
يجب ان يكون مرفوعا بالابتداء غائبا اما كونه غائبا فواضح واما كونه مرفوعا فلانه لو كان منصوبا
او مرفوعا بغير الابتداء لم يكن بد من عامل ولو كان عامل لوجب اتصاله فيخرج عن الانفصال فاذا
لا يكون الا منفصلا عند عدم العوامل واذا عدمت العوامل وجب الرفع على الابتداء ويكون متصلا
في كل موضع كان ثم عامل في الجملة فالعامل لا يخلو اما ان يكون ناصبا او رافعا فان كان ناصبا وجب
ان يكون متصلا بارزا اما اتصاله فلتقدم عامل اتصل به واما بروزه فان ضمائر النصب لا تكون
الا بارزة كقولك انه زيد قائم ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان
يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر
فيه وفرق بين المحذوف والمستتر فان كان العامل رافعا وجب ان يكون مستترا لانه ضمير مرفوع
غائب فيجب ان يكون مستترا قياسا على سائر الضمائر بمثله فتقول كان زيد منطلق فلو ابرزته
لم يجز لان الضمير المستتر لا يظهر ويكون مؤنثا اذا كان في الكلام مؤنث وكانهم قصدوا المطابقة
والا فالمعنى سواء مذكرا كان او مؤنثا قال الله تعالى فانها لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب وقال
اولم تكن لهم آية على قراءة ابن عامر اما على قراءة الجماعة فليس من هذا الفصل اصلا لان آية خبر
وان يعلمه اسمها وليس ايضا من الحكيم امرا وهو التانيث لاجل آية لان قراءتهم بالياء والا يحتم
قراءة ابن عامر على هذا البناء ولم يجوز ان يكون التانيث لاجل آية ويكون الخبر لهم لان ان يعلمه
لئلا يؤدي الى ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ويكون ان يعلمه بدلا من آية او مستانفا خبر مبتدا
محذوف على جهة التفسير لان التقدير هي ان يعلمه واما اهل الكوفيون قراءة ابن عامر على هذا
الوجه لما يلزم من تعسف ما في ان يعلمه لانهم في جملة بين بعيد ومتعذر اما المتعذر فهو ان
يكون خبرا واما البعيد فهو ان يكون بدلا او تفسيرا ومثل هذه ... ولا الاضمار والتفسير
على خلاف القياس وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم لا تستقيم من باب ... فاما تقعد الزيدان لانك ان
جعلت قلوب فاعلا لتزيغ وجب ان يكون في كاد ضمير القلوب وضمير القلوب في كاد وشبهه
لا يكون الا اما مستترا بالتاء واما بارزا بالنون وكان يجب ان يكون كادت او كدن وان جعلت

قلوب فاعلا لكاد كنت موقعا لاسمها عن جنسها وهو خلاف وضعها فوجب ان يكون في كاد ضمير
الشان والجملة بعده مفسرة له

فصل والضمير في قولهم ربه رجلا الى آخره قال
الشيخ اختلف الناس في هذا الضمير فالبصريون يفردونه في جميع وجوهه فيقولون ربه
رجلا وربه امراة والكوفيون يقولون ربه رجلا وربها امراة وربهم رجالا ومذهب البصرية
هو الجاري على القياس لانه ضمير مبهم فيجب ان يتحد في جميع وجوهه قياسا على الضمير في نعم وبيان
انه مبهم هو ان وضع رب الا تدخل الا على النكرات فوجب ان يكون هذا الضمير مبهما لئلا يؤدي الى
فوات وضعها واذا وجب ان يكون مبهما وجب ان يكون مفردا على ما تقرر في نعم والكوفيون اما ان يقولوا
ليس بمبهم فيخالفوا وضع رب واما ان يقولوا هو مبهم فيخالفوا وضع المبهمات فاذا المذهب ما صار
اليه البصريون واما لم يوصف لامرين احدهما ان الصفة انما تكون بعد معرفة الذات والذات مبهمة
وجب تفسيرها بما يدل عليها ثم تكون الصفة لذلك التفسير فيحصل المقصود من الصفة بوصف التفسير
والثاني انه لما كان صورته صورة الضمائر جعل على الضمائر في انها لا توصف وان لم يكن فيه معنى المانع
من الصفة في المضمر لان الشيء قد يحمل على غيره لشبه غير المعنى الذي كان من اجله الحكم هذا اصلح ومثاله
ان العرب تقول اكرم واصله أؤكرم هذا معلوم وعلته واضحة تجدنوا الهمزة الثانية كراهة اجتماع
الهمزتين ثم اجروا نكرم وتكرم ويكرم مجرى اكرم في ذلك الحكم وهو حذف الهمزة وان لم يكن فيه تلك
العلة وهو اجتماع الهمزتين ولكنهم اجروا اجراه لشبه آخر وهو كونه فعلا مضارعا مثله

فصل
واذا كني عن الاسم الواقع بعد لولا وعسى الى آخره قال الشيخ القياس ان تاتي الضمائر فيهما على قياس الضمائر
وهو ان يقع بعد لولا الضمير المنفصل المرفوع وبعد عسى الضمير المتصل المرفوع وقد روى الثقات
عن العرب وقوع صور الضمائر المجرورة بعد لولا وصور الضمائر المنصوبة بعد عسى واختلف في
توجيه هذا المذهب العلماء عن العرب فقال سيبويه الضمائر بعد لولا مجرورة وبعد عسى منصوبة
ولولا مع المضمر في هذه اللغة الضعيفة حرف جر وعسى مع المضمر في هذه اللغة حرف نصب
وقال الاخفش لولا وعسى على ما كانا فالضمير بعد لولا وان كان صورته صورة الجر في موضع
رفع الا انه حمل المرفوع على المجرور والضمير بعد عسى في موضع رفع الا انه حمل المرفوع على
المنصوب وحجة سيبويه انه يقوله هذه المسائل اما ان يكون التغيير فيها في الكلمة الواقعة
قبلها او فيها نفسها باطل ان يكون التغيير فيها نفسها فوجب ان يكون التغيير فيما قبلها وبيان
انه لا ينبغي ان يكون التغيير فيها نفسها انا اذا جعلنا ما متغيرة كانت تغييرات كثيرة تبلغ الى

اثني عشر تغييرًا وانما جعلنا التغيير فيما قبلها لكان تغييرًا واحدًا تقديريًا وذكر لدن تنبيهًا
بتغيير العامل وحجته من خفض اياه نقول من اولى ان يكون التغيير فيها لان تغيير ما قبلها لا يعرف
الا في مثل لدن وتغيير ما بعدها لا يكاد ينحصر كتأكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات
ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما انا كانت ووقوع المنصوب وعلامة نصبه الكسرة
ووقوع المخفوض وعلامة خفضه الفتحة فكان تقديره ما لكن انما له في كلام العرب اولى من
تقديره ما لم يكن وليس ما ذهب اليه بقوي اما قياسه على ما انا كانت فضعيف لقلة استعماله
وشذوذه بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم
مررت بك انت فضعيف لامرين احدهما انه لم يقع موقع ضمير آخر اذ لا ضمير منفصل للجر والآخر
انه موضع ضرورة اذ لا يمكن الا كذلك واما وقوع المرفوع موقع المنصوب فليفرقوا بين التأكيد
وبين البدل فاذا قال اضربه اياه كانت بدلا واذا قال اضربه هو كان تأكيدا فصار انما وقع
من الموقع ضرورة للفرق بين البدل والتأكيد فبقي قول سيبويه سالما فصل
وتحمد ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل بنون قبلها صونًا له من الجر الحروف المحمولة على
الفعل في دخول نون الوقاية عليها تنقسم الى ثلاثة اقسام قسم يستوي فيه الامران وهو كل
كلمة كان في آخرها حرف مشدد وهي ان وان وكان ولكن وان اما علة الاثبات فلشبهها بالفعل
واما علة الحذف فلاجتماع النونات فيما ليس بفعل واما الموضع الذي الحذف فيه اولى فهو لعل
وعلته تنزيل اللام منزلة النون في قرب مخرجها مع لام اخرى قبل العين فلما كثرت المتماثلات
مع المتقاربات كان الحذف اولى وعلة اخرى وهو كون الحرف على اربعة احرف بخلاف ان فانه
على ثلاثة احرف فلما طال هذا بالنون كان الحذف احسن ولما لم تطل ان بالحروف استوى فيه الامران
وان اوردت لكن وكان فالجواب ان كان هي كاف التشبيه دخلت على ان فبقيت على اصليتها
في استواء الامرين واما لكن فاصلها لكن ان خففت والدليل عليه قوله ولكنني من حبها
لعميد واللام لا تدخل الا على ان فبقيت بعد تخفيفها بالنقل والادغام على ما كانت عليه في
جواز الاثبات والحذف على السواء وان اوردت لكن على العلة الاولى فالجواب ان هذه كلمتان كما
قلنا ههنا واما الموضع الذي الاثبات فيه اولى فهو ليت وعلته انه مشبه بالفعل ولم يعرض
ما يمنع من الاثبات وقد جاء حذفها شاذًا نظرًا الى انها ليست بفعل وقد فعلوا ذلك في الكلمات
المبنيات على السكون عند ادخالها على ياء المتكلم صونًا لها من الكسر اذا كانوا قد صانوا

الفعل

الفعل القابل للتحرك ومن اعراب عن الكسر فلان يصونوا الحرف المبني على السكون عن الكسر من باب اولى فيقولون
مني وعني الى آخر ما ذكره ويقولون حسبي لانه ليس مبنيًا وهو عندنا مقول لكل ثوبي [illegible] الواقدي هذا [illegible] يشبهها
له حسبي انه بمعناه ولم يفعلوا ذلك في لدى ولدى وعلي لانها تنقلب الالف فيها ياء فجمع فيه ياء المتكلم
فيدغم وهي ساكنة فقد امنت فيه الكسر فلا حاجة الى النون اسماء الاشارة قال الشيخ كل اسم وضع
لمشار اليه [illegible] لانها باعتبار التقسيم العقلي ستة لان المشار اليه لا يخلو من ان يكون مفردًا او مثنى
او مجموعًا وكل واحد منها لا يخلو من ان يكون مذكرًا او مؤنثًا الا انهم وضعوا للاثنين منها لفظًا مشتركًا
وهو اولاء للجماعة المذكرين والمؤنثين فبقي اربعة ووضعوا للواحد منها الفاظًا مترادفة وهي للواحد
المؤنثة والفاظه ذي وتا وتي وته وذه وته وذه بقيت ثلثة ووضعوا لكل واحد لفظًا نصًا
وهو ذا للواحد المذكر وذان للاثنين المذكرين وتان للاثنين المؤنثين وهي مبنية كلها قلتها عند
المحققين لاحتياجها الى [illegible] من اشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب [illegible] الذكر [illegible] بعض
الناس ان المثنى معرب [illegible] ذلك انه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل فوجب ان يكون معربًا قبلنا [illegible]
سائر المثنيات واجيب عن ذلك باوجه احدها ان الدليل قائم على وجوب البناء فيها كلها فيجب
الحكم عليها كلها بالبناء وتاويل هذا مشكل والوجه ان نقول لو كانت على صيغ المثنى لوجب ان تكون
الفها منقلبة كما تنقلب في عصا ورحى ولما لم تنقلب دل على انها صيغة موضوعة للمشار
اليه المرفوع تارة والمنصوب اخرى كما وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع ولكن
لما كان ثم تغييرًا لجميع الصيغة وضح امره ولما كان ههنا تغييرًا لبعض الصيغة اشكل امره
والفرق في التحقيق في تغيير الصيغة بين ان يكون تغييرًا للجميع او تغييرًا للبعض الوجه الآخر انها تشدد
نونها ولو كانت نون التثنية لم تشدد نونها اذ لا يجوز ان يقال في رجلان رجلانّ بالتشديد
هذا كله على لغة من قال هذان في الرفع وهذين في النصب والجر واما من قال هذان في الاحوال كلها
فلا اشكال فيه انه مبني وانما لم يحد اسماء الاشارة استغناء عنه باسمها فان اسماء الاشارة هي التي تميز
عن غيره [illegible] ويلحق حرف الخطاب باواخرها كان الخطاب لمن يشير اليه ومغايرته على
حسب من يخاطب والفاظها خمسة وقد تقدم ان الفاظ اسماء الاشارة خمسة فيكون خمسة وعشرين
لفظًا تقول من ذلك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن فهذه خمسة مع ذا اذا كان المشار اليه مفردًا مذكرًا وتجري
مع البواقي على هذا المثال الموصولات قال جار الله العلامة الذي [illegible] الى آخره قال الشيخ
الموصولات من جملة المبنيات وعلة بنائها واضح وهو احتياجها الى ما بعدها كاحتياج الحرف له

الى متعلقه والكلام في المثنى فيمن قال اللذان واللذين واللتان واللتين في اللغة الفصيحة
كالكلام في هذين وهذان في الاعراب والبناء وكذلك الكلام في اللذين فيمن قال اللذون والذين
وهي اللغة القليلة ثم ذكر اللغات ثم عدد ذكر الموصولات من حيث الجملة ثم ذكرها مفصلة
وابتدا بالذي لانها اصل لكثرة استعمالها ثم ذكر الموصول من حيث الجملة فقال وهو ما لا بد له في
تمامه اسما من جملة وهي ضمير فهذا كان ينبغي ان يكون اولا لانه حد الموصول والتفصيل ينبغي
ان يكون بعده واما احتياج الجملة لانه وضع ليتوصل به الى وصف الجملة المقدرة نكرة معرفة
فهو مع الجملة بمنزلة الالف واللام مع المفرد فثبت انه لا بد له من جملة واما احتياج الى الضمير يرجع
اليه ليحصل ربطا بينه وبينه ثم قال واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل الى آخره اورده اعتراضا
على قوله لا بد له من جملة والضارب ليس مع الالف واللام جملة فاجاب بانه في معنى الجملة واما
دفع معقود الاداة المشاكلة بين هذه الالف واللام والالف واللام التي للتعريف في قولك الرجل فيشكلوا
من الجملة اسم فاعل ليوفق واعلى الالف واللام ما يقتضيه من المفرد والمعنى على ما كان عليه وكان فيه
دفعا بالغرضين وقوله وقد يحذف الراجع كما ذكرنا يعني في فصل وحذف المفعول كثير لانه ذكر
ثم ان الضمير المفعول العائد على الموصول يجوز حذفه كقوله الله يبسط الرزق لمن يشاء اما
اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف وانما ضعف اذا لم يكن مفعولا لانه يكون احد جزئي الجملة في غير
الحق وفي الجر يلزم من حذفه حذف الجار فيؤدي الى الاختلال او الحذف الكثير بخلاف المفعول
فانه فضلة مفرد وقوله وهي الجملة التي توصل بها ان تكون معلومة للمخاطب هذا فيه ان
للصفات كلها لان الصفة لم توت بها ليعلم المخاطب شيئا يجهله بخلاف الاخبار وقد تبين
ان الذي يجعله صفة فلا بد ان يكون معلوما كالصفات كلها ثم قال وحذفوا ياءها واجتزوا
عنه بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف وفيه نظر لان الذي بكمالها وصلة للتعريف ويكون الالف
واللام وحدها للتعريف واما ما جاء الوهم من كون هذا اسما مقيدا للتعريف كما يفيده الالف واللام وحكم الفها
حكم الف لام التعريف وعند حذف الدال تشكل الجملة فتصير مفردا فلما حكم بحذف الدال منها راينا
ولفظها لفظ التعريف ومعناها معنى التعريف والداخلة عليه اسم مفرد كالداخل عليه حرف
التعريف حكم بانه حرف التعريف والاولى ان يقال الالف واللام في قولك الضارب حرف التعريف عين
الذي لانه كان الذي فحذف داله وياؤه وبقي حرف تعريفه لان الذي بكماله لا ينفصل بل بجملته
للتعريف وقوله مستشهدا بقوله وخضتم كالذي خاضوا ان جعل ضمير الفاعل عائدا على

عائدا على الذي فهو كما ذكر من ان الذي بمعنى الذين ويكون المعنى وخضتم مثل خوض الذين خاضوا
او خوضا مثل خوض الذين خاضوا فيكون على هذا التقدير مصدرا وعلى التقدير الاول حالا وان
جعلنا الضمير العائد على الذي ضمير مفعول محذوف وجب ان يكون الذي على بابه ويكون التقدير
وخضتم خوضا مثل الخوض الذي خاضوه فيكون مصدرا لا غير قال ومجاز الذي
في باب الاخبار اوضح من مجال اللام التي بمعناها قال الشيخ فائدة الاخبار في هذا الباب انك تعلم
اذا علمت نسبة حكم الى مبهم او منسوبا نسب اليه حكم مبهم كيف تخبر عنه بالاسم الذي تقصد
به تبيين ذلك المبهم فيجب ان تصدر الجملة بالذي وما شاكلها لانه مبهم عندك لم تعلم غير
نسبته او منسوبه المذكور في الصلة فيصير الجميع مبتدا ويجب ان يكون موضع ذلك الاسم
ضمير يرجع الى الذي ولا بد منه لانك في المعنى انما ذكرت الجملة منسوبة الى مبهم نسب اليه او
نسب هو لتعرفه فلو لم تذكره لبقي النسبة الى غير منسوب او المنسوب من غير نسبة فيختل
المقصود ولهذا المعنى احتاج الموصول الى صلة لان وضعه ان تصير الجملة معه بهذه المثابة
المذكورة فاذا عرفت المقصود وضع الباب المعنى فانما قالوا فيه اخبار عن الاسم الذي تذكره اولا
من جهة انه اوضح من الاول لما ذكر من ابهام الاول وهو هو في المعنى فنسب الخبر اليه ما هو الاوضح
لما كانا لشيء واحد وكان القياس ان يقال كيف تخبر بكذا وانما جرى على ما ذكرت لك من انه يكون
اكثر ابهاما وهو في المعنى زيد مثلا فيقال كيف تخبر عن هذا الذي هو زيد حتى قالوا كيف تخبر عن
زيد وذكر جار الله العلامة الطريق في الاخبار متضمنا ذكر المواضع فقال ان تصدر الجملة بالموصول
فعلم ان كل موضع لا يصلح ان يتصدر الموصول فيه لا يصح الاخبار ثم قال وتزحلق الاسم الى عجزها
فعلم ان كل ما لا يصح تاخيره لا يصح الاخبار فيه ثم قال واضعا مكانه ضميرا عائدا الى الموصول
فعلم ان ما لا يصح اضماره ولا يصح وضع ضمير مكانه لا يصح الاخبار عنه فامتنع الاخبار عن ضمير
الشان لعدم جواز تاخيره وامتناع تقدم الذي عليه وامتنع الاخبار عن كل ضمير يعود على
المبتدا لانك لو قدمته وجعلت مكانه عائدا الى الموصول فيبقى المبتدا بلا عائد فيتعذر تاخيره في
المعنى وقوله لانها اذا عادت الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد فيه ابهام انه لو كان ضميران
لصح لان المبتدا لا يحتاج الا الى ضمير واحد كقولك زيد في داره اخوه فالمبتدا يحتاج الى ضمير
منها ولو اخبرت عن الاخ لم يصح وانما لم يصح لان الغرض من الاخبار ان تذكر اولا مبهما في الجزء المخبر
عنه ثم بعد ذلك تذكر الجزء الاخير لتفيد بالتركيب والنسبة فائدة وانت ههنا اذا اخبرت لم تخبر

الضمير في لم يعود على زيد وزيد مذكور في الجزء الأول فلم تذكر شيئاً فيه فائدة فامتنع لعدم الفائدة
المقصودة بالإضافة فهو داخل في الحد الأول وهو قوله ونزّل منزلة الاسم الحي عرضاً وشدّ الابتداء فيه
لأنه مقصود يكون خبراً بغير فائدة قوله وما إذا كانت اسماً على أربعة أوجه موصولة
بما ذكر وموصوفة قال وإذا كانت موصولة تكون للموصوف والصفة جميعاً بخلاف الذي
فإن الموصوف مقدّر معها فلذلك تقول في قولك أعجبني ما صنعت معناه أعجبني الشيء الذي صنعت
فتفسّرها بالشيء والذي جميعاً فهذا يدل على أنها للموصوف والصفة جميعاً وموصوفة في قوله
ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحلّ العقال فحكم على كونها نكرة بدخول ربّ عليها وعلم
بالجملة صفة على قياس نكرة ربّ فإنها موضوعة لتقليل نوع من جنس فلا بدّ من أن يكون الجنس
موصوفاً حتى يحصل النوعية وقد قيل إن ما هاهنا مهيّئة كفّت ووقوع الجملة بعد ربّ
مثلها في قولك ربما قام زيد وربما زيد في الدار فلا يكون فيه استدلال ويكون حرفاً ويخرج عن الاستدلال
بها على ذلك وسيأتي ذكر ذلك في موضعه إن شاء الله وكان الأول أولى لأن الضمير العائد على
الموصوف حذفه شائع ومن الأمر تبيين له وإذا جعلت ما مهيّئة كان قوله من الأمر واقعاً
موقع المفعول تقديره تكره النفوس شيئاً من الأمر وحذف الموصوف وإبقاء الصفة جائز ويجوز
في موضعه قليل ونكرة في معنى شيء من غير صلة ولا صفة كقوله تعالى فنعمّا هي لأن ما هاهنا
تمييز للضمير في نعم والمضمر بعده هو المخصوص بالمدح فوجب أن يكون اسماً مستقلاً وكذلك
ما في التعجب على مذهب سيبويه لأنها عنده في معنى شيء أحسن زيداً وسيأتي ذكر ذلك في بابه وقوله
ومتضمنة معنى حرف الاستفهام أو الجزاء ظاهر وهي في وجوهها مبهمة تقع على كل شيء يعني أنها
لا تختص بما لا يعقل لشدة إبهامها فلذلك تقول الشيخ كما ذكر وقد جاء سبحان ما سخّركنّ لنا إلى
آخره وقد وجّه بأمرين أحدهما صحة إطلاقها على أولي العلم وإن لم يكن منها كما قال الله تعالى
إلا ما ملكت أيمانكم والثاني أنه لما كان الباري لا تدرك حقيقته صحّ التعبير باللفظ المبهم للحقيقة
عنه قوله ويصيب ألفها القلب والحذف فالقلب في الاستفهامية كما ذكر وكذلك في الجزائية على ما
ذكر واستشهد بقوله مهما تأتنا به من آية على مذهب سيبويه لأن أصلها عنده ما ما فقلب
الألف الأولى كراهة اجتماع المثلين وكانت أولى من الثانية لئلا يتوهم أن التغيير للوقف أو للتخفيف
والحذف في الاستفهامية على ما ذكر من الشرط لأن الجارّ مع المجرور كالجزء منه فجعلت ما مع الجارّ
كالكلمة الواحدة وخففت بحذف ألفها مقبل ما ذكر وكيفية الوقف عليها والفرق بين لمَ و[illegible]

مذهب

يأتي في باب الوقف إن شاء الله تعالى ولذلك تصرّف سيبويه في مهما قوله ومن كذلك في أوجهها إلا في وجهها
غير موصوفة ولا موصولة قال الشيخ وهو الوجه الذي تكون فيه بمعنى شيء وإنما يقتبله من أوجهه من أربعة
مجاريه فيها وقوله غير موصوفة ولا موصولة هو وجه واحد من وجوه ما وهو قوله فنعمّا هي وما أحسن زيداً
فإنها غير موصوفة ولا موصولة وهذا الوجه انتفى في من فبقيت الموصولة والموصوفة والشرطية والاستفهامية
وهي تختص بأولي العلم هذا وضعه ويوقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث كما ذكر إلا أنك إذا حملت
على اللفظ جاز أن تحمل بعد ذلك على المعنى وإذا حملت على المعنى فتضعف الحمل بعده على اللفظ وشذّ سواء أن المعنى
أقوى فلا يحسن الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي أن ترجع إلى الأضعف
وإذا استفهم بها الواقف عن نكرة الآخر قال الشيخ شرطه أن يكون واقفاً وأن يكون المستفهم عنه
نكرة أما الوقف فلأنها زيادة على خلاف الأصل فشرط له الوقف لأن الوقف محلّ التغيير وشرط أن
يكون المستفهم عنه نكرة لأنه الذي يحتاج إلى تمييزه بالاستفهام في الغالب ألا ترى أنك إذا قلت جاءني
رجل وضربت رجلاً ومررت برجل كان اللفظ واحداً والمعنى مختلف فدلّ ذلك على أن النكرات يحتاج
إلى تمييز ما في الاستفهام عنها أكثر من احتياج غيرها فكانت بهذا الشيء أولى وأحوج في التبيين لتدلّوا على
المستفهم عنه بما حكى إعرابه ثم لما كانت النكرة قد تكون مؤنثة ومذكرة ومثناة ومجموعة اختلف أصحاب
هذه اللغة فمنهم وهم الأكثرون من يرى الدلالة على ذلك بأن يزيد في التثنية والجمع نفس ما يكون آخر المثنى
والمجموع على حسب أحواله من رفع ونصب وخفض فيفهم منه الإعراب والحال جميعاً فإذا قال منان
علم أنه مستفهم عن مرفوع مثنى وكذلك جميع الأمثلة فإن اتفق الأمكن امتناع الدلالتين رجّح الدلالة على
حال الذات نفسها على الدلالة على الإعراب كما إذا قال ضربت امرأة فتقول في هذه منه وليس فيه إلا ما
يدلّ على التأنيث كأنه جعل معرفة الذات أولى من معرفة الإعراب واللغة الأخرى ألا يعتدّ إلا بما يدلّ
على الإعراب فهؤلاء استغنوا بالأحرف الثلاثة عن غيرها لأن المعنى الذي قصد يحصل بها فيقولون منو
ومنا ومني في كل منكّر مستفهم عنه مذكراً أو مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً فالواو للمرفوع والألف للمنصوب والياء
للمجرور كما يقولونه جميعاً في الواحد وأما المعرفة فقياسه أنه غير محتاج احتياج النكرة على ما تقدّم لأنه
في الغالب غير محتاج إلى استفهام عنه والتأخر في العلم الحكاية عند أهل الحجاز لما تطرّق إليهما من الإجمال
لكثرة المتسمّيات بالعلم الواحد يجري فيهما من اللبس المقدّر مثل ما يجري في النكرة فقصدوا حكايتها لتعرف
منها ما قصد بالاستفهام عنه ولم يجعل العمل فيها كالعمل في النكرة فرقاً بين المعرفة والنكرة ولم يحكوا إلا ما
ذكروا مثل ما كثر في الاستفهام عن النكرة فلو حكوا الكثير اللفظ وقلّ الاقتصاد لأن قولك منو أفصح من

المعوض

من قولك من زيد فانه لا يمكن حكاية النكرة الا ان حكيتها وهي على لفظها استحالت اسم الجنس بعد تقدم ذكره
غير معرف باللام وليس بجيد الا ترى انك لو قلت رأيت رجلا ثم قلت بعد ذلك ضربت رجلا وانت تعني
الدالة عليه لم يكن مستقيما ولو حكيت بالالف واللام لكنت حاكيا لغير اللفظ الواقع في كلام من تحكيه
بخلاف العلم فان ذلك غير ما نحن فيه ثم قال ـــ واذا استفهم عن صفة العلم الى آخره فانما فعل اصحاب
هذه اللغة ذلك لانهم رأوا ان الصفة اولى بالاستفهام لان اللبس في العلم انما جاء من قبلها الا ترى انك
لو قدرت مسميات باسم علم وكان مسمى ما يكون احدهما قرشيا والآخر تميميا والآخر هذليا لكان اللبس
انما حاصل باعتبار الصفة فالاستفهام عنها اولى فلما قصدوا الى الاستفهام عن هذا الملبس على السامع
اتوا في من باللفظ العام الذي يخص الصفة من اوله الى آخره وهو الالف واللام وياء النسب وشططوا
من بينها فقالوا المني وانما خصوا الصفات المنسوبة لانها هي التي كان التمييز عندهم في الغالب بها
مختصون بها لذلك والأكثر يكون الصفة غير النسب وايضا فانه لو استفهموا بالالف واللام وحدها لم يعرف
انه صفة اذ لا تختص الالف واللام بالصفة بخلاف الياء معها فانها مختصة بالصفة فيعلم ان الاستفهام
عن الصفة وزادوا همزة الاستفهام لما وسطوا من وادخلوا عليها الالف واللام فكانهم اتوا دلالتها على
الاستفهام مع هذا الحمل الذي لا يكون معها في الاستفهام فادخلوا الهمزة في اوله لقوة امر الاستفهام
قال ـــ فاي كمن في وجوهها تقول ... الى آخره قال الشيخ اي معربة في الاستفهام والجزاء مبنية
في الصفة منقسمة في الصلة الى معرب ومبني فاما اعرابها في الاستفهام والجزاء دون بقية اسماء
الاستفهام فلانهم لم يستعملوها الا مضافة والاضافة من خواص الاسماء فقوي امر الاسمية فيها فردت
الى اصلها في الاعراب واما بناؤها وهي اذا كانت موصوفة فلانها غير مضافة او لتاكيد امر المقتضي للبناء
بدخول حرف النداء عليها واما الموصولة فانها ان كانت صلتها تامة فالاعراب وعلته كعلة الجزائية والاستفهامية
وان كانت صلتها محذوفة الصدر فالبناء افصح كانها لما تضمنت معنى الحرف صارت محتاجة الى
آخر من وجه آخر فتقوى شبه الحرفية فيها فبنيت والوجه الآخر انها اعربت لاجل الاضافة على ما تقدم
في الاستفهامية ولم يعتد بهذا التضمن كانها جعل حذفا من غير تضمن كقولك من قبل ومن بعد في الوجهين
جميعا فانها اذا ضمنت المحذوف بنيت وان لم تضمنه اعربت وبناؤها هاهنا افصح فلذلك بهما قال
واذا استفهم بها عن نكرة في وصل الى آخره قال الشيخ اما النكرة فلما تقدم من ان النكرة هي التي يحتاج
فيها الى الاستفهام غالبا وانما لم يشترط فيها امر الوقف كما اشترط في من في الزيادات لانها معربة
في اصلها تقبل الحركات بخلاف من فانه لا تقول فيها الحركات فلذلك جعل عوض الحركات حروف المد

وهو اللين وقد تقدم اختصاصها بالوقف ولما امتنع دخول الحركات عليها اجري امرها في الوصل لان
الحركات لا تكون الا في الوصل ولما جرت الحركات فيها في الوصل جرت ايضا علامة التثنية والجمع المذكر
والمؤنث في الوصل لانه باب واحد يجري على قياس واحد فاذا وقف عليها جرت في الوقف كالاسماء
المعربة مثل ما فيها فان وقفت على المرفوع والمجرور سكنت وعلى المنصوب ابدلت من التنوين الفا
وعلى المثنى والمجموع باسكان النون وعلى المؤنث تقلب التاء هاء وعلى المجموع بالالف والتاء تثبته
لا فقعت احكام ما شبهت به وهذا كله على لغة من يقصد التعرف في الاعراب واحوال الذات باعتبار
المثنى والمجموع والتذكير والتأنيث كلغة من يقول منو ومنا ومنه ومنات ولتا من لغة المتعرفة
في الاعراب خاصة دون الاحوال المذكورة فانه يقول ايّ واي وايا في الاحوال كلها من يقول منو
ومني ومنا في الاحوال كلها لان الحركة هاهنا بمنزلة الحرف ثم قال ـــ وحمله الوقف على انه اسم
ظاهر لانه اسم جرد عن العامل اللفظي ليحكم عنه لان التقدير اي هو فوجب ان يكون مبتدأ ولا يستقيم
ان يقال انه معرب لفساد اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي الى ان يكون العامل في كلام المتكلم
من كلام غيره واما المعنى فلانه يصير تقديره ضربت ايا وليس المعنى كذلك ولو قيل في [illegible]
في قولك اي وايا انه معرب لكان مستقيما ويكون التقدير اذا قال ضربت رجلا فقال ايا اي ضربت
ولو قاله كذلك لكان معربا باتفاق فلذلك اذا صح تقديره واما في الرفع فواضح واما اختيار غيره
لوجهين احدهما ان من علته المجرور فيؤدي الى مياد الجادة والآخر ان من جملة المسائل
التثنية والجمع والجمع في المعنى واحد ولا يمكن ان يكون في اياه وايين معربا اذ لا يقال ايين ضربت
فعلم انه حكاية واما من زيد واخواته فواضح في انه حكاية والكلام في من زيد بالرفع واخواته
للاعراب كالكلام في اي في النصب واحتماله للاعراب فان قيل فاذا جعلتموه حكاية وهو
في موضع مفعول هو معرب او مبني قلنا هو معرب تقديرا لتعذر الاعراب اللفظي والاعراب التقديري
يكون للتعذر تارة وللاشتغال اخرى واذا تعذر الاعراب فاشتغال الفتحة عليه فاعراب
زيدا في من زيدا بالضم على حرف قد وجب له الفتح لمعنى اولى بالتعذر لاستحالة اللفظ بحركتين
على حرف واحد وهذا واضح واما المعرفة فغير العلم لا اشكال فيه على ما تقدم في من واما العلم فانه
ايضا لا يحكى بخلاف من وهي مع انك مستغن عن حكايته بما ظهر في اي من الحركات فلا حاجة
الى الحكاية التي هي على خلاف [illegible] مع وجود المغني عنها وايضا فانك لو قلت فاما ان تحكي في الاثنين
او في احدهما فان حكيت في الاثنين فليس بجيد لكثرة مخالفة الاصل مع الاستغناء بالاول وان حكيت

لا اول كان فيه مخالفة للمحكي اذ حكيت غير المحكي وتركت المحكي وان حكيت الثاني دون الاول غيرت
ما لم تثبت فيه تغيير وتركت القائل للتحير فيحتاج تغييرهما او تغيير احدهما قال لم
يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي الا في قولهم ماذا الخ قال الشيخ ما ذكره الكوفيون ليس
بثبت لخروجه عن القياس ولقلته وذكر في ماذا صنعت وجهين وقال اجودهما بالرفع ومن قرا
بالنصب على ما ذكر وهذا على سبيل من اقتصاد ولا كان الوجهان جائزان في الوجهين والذي يدل عليه
انه لو صرح بشيء به كل واحد منهما لجاز الوجهان واذا جاز مع التصريح الوجهان فهما مع
الحذف اقرب ووجهه في النصب ان يقدر الفعل المذكور فينتصب به وفي الرفع ان يقدر مبتدا
على حسب المعنى واما حسن النصب في احد الوجهين لانه في كلام السائل جملة فعلية فكان في تقدير
المجيب لذلك اولى بالمناسبة وفي الرفع الجملة مقدرة في كلام السائل بالاسمية فكان الرفع لتكون
اسمية اولى للمناسبة المذكورة وجاز غيرهما لصحة تقدير الفعل في الاسمية والاسم في الفعلية وهذا
كله انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في اعتقاده فيحذفه ويستغني بدلالة كلام السائل
عليه مثل ما كتبت وهو قد كتب فيقول له مصحفا او شبهه فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل
المقدر تعين الا دلالة بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له وقد سمع صوتا
كلمه ضربا منه من ضربت فيقول له القائل موصوف مناد فالنصب ههنا لا يستقيم لانه قاصد نفيه
في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى ومنه قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير
الاولين فلو نصب ههنا لم يستقم لانهم ليسوا معترفين بانزال من الله متعلق باساطير الاولين بل منكرين
لانزال من الله مطلقا وقوله اساطير الاولين هو في المعنى نفي للانزال اي هذا الذي تقول انه
انزل هو اساطير الاولين فيفسد تقدير الفعل على هذا والله اعلم الكلام على اسماء الافعال والاصوات
التي هي من جملة المبنيات قال الشيخ اما اسماء الافعال فانما بنيت لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب
وهو الامر والماضي وقول بعض النحويين انها تكون للامر والنهي راجع الى الامر لان الذي يقول بهذا القول
النهي عن الشيء عنده امر بضده والا فلا يليق به ان يقول لئلا يتخذ دليله علة البناء ولا ينتقض
هاد الله الحلاقة لذلك لم يتعرض لذكر النهي بل قال الضرب لتسمية الامر وضرب لتسمية الماضي ثم ذكر
ما ذكره منها جملة ثم ذكر التحل فصلا فصلا واعلم ان هذه الاسماء معنا ما معنى المصادر المامور
بها في الامر والمخبر بها في الخبر لستغنيا الا انا فهمنا منهم اعراب سقيا وتليد رويد وشبهه وامكننا
ان نجعل كل واحد من البابين على قياس لغتهم فحكمنا بان سقيا مصدر لشيء موردا غير واقع بدلا موقعه

وانما حذف فعله لكثرة الاستعمال حتى صار كانه عوض منه وقول سيبويه وغيره من
النحويين ان سقيا عوض جعلوا سقيا عوضا من اللفظ بالفعل يعني انه لا يتم حذف فعله
لكثرة استعماله الا ان سقيا واقع بدلا موقع سقي او اسق وحكمنا بان رويد وشبهه واقع
موقع فعل الامر فيتضح علة البناء ولولا ما فهم لاحد القسمين واعرابهم للاخر لم يكن للفصل
بينهما معنى والذي يدل على ذلك انه قد جاء بعض هذه الاسماء معربا ومبنيا كرويد
وحكمنا في حال اعرابه لحكمنا على سقيا وحكمنا في حال بنائه لحكمنا على صه وشبهه
ولذلك بله وفداء واقة ونظائرها فقد اتضح لك ان النقد يختلف والمعنيان متقاربان
ثم قال هلم وذكر الخلاف في تركيبها والذي حمل النحويين على الحكم بالتركيب في هذه المواضع
وان كان الظاهر انه كلمة برأسها انهم رأوا العرب حكمت بالتركيب في مثله كقولهم في اما ان في قولهم
وان من حريت فلن بعدما قال سيبويه هي واما العاطفة فحذفت ما وهي ان واما انت ان اما
مركبة مع بعد التركيب عنها صورة فلا بعد ان يكون هلم مركبا ويقويه ههنا لغة بني تميم في قولهم
هلما هلموا الا انهم لما صرفوه تصرف الفعل دل على انه فعل ولا يكون فعلا الا بالتركيب على ان مذهب
اهل الحجاز يضعف التركيب لانه لو كان مركبا لوجب اللغة التميمية ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ
كيف يكون اسم فعل وهو فعل ومذهب بني تميم يقوي التركيب ولكنه تضعف كونه اسم فعل للمنافاة
الحاصلة بين الفعل واسم الفعل واذا حكمنا بانه فعل تعذر ان يحكم بانه اسم فلا بعد ان يكون على مذهب
اهل الحجاز اسم فعل غير مركب وعلى مذهب بني تميم فعل لا اسم فعل ويمكن ان يجاب عن ذلك بان يقال
المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ويصير له بالتركيب معنى اخر وحكم فلا
بعد ان يكون هلم في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فحصلت له احكام اسماء الافعال
لذلك ومتى حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على اصله ومذهب البصريين اقرب لبعد معنى حي من الاستفهام
من معناه وحيهل على ما ذكر ثم استدل بقوله بحيهلا على انه يكون معرفا منونا وان كان المراد
ههنا اللفظ لان حرف الجر لا يدخل عليه بمعناه كما لا يدخل على الفعل الذي بمعناه لتعذر معناه
فيه الا انه اشتقاق من استدلال ان الحكاية فيه معلومة اذ لو لم يقصدها الاعرابي اذا كان يحكيها لعلم
انها لغة في المحكي واذا لم يعرف وجب ان يكون حكاية واما قوله يوم كثير تناديه وحيهله
فلا معنى لانشاده ههنا لانه لا يستقل دليلا على لغة من لغات بنائه ولا على التعدي بنفسه
ولا على التعدي بحرف جر اذ كل ذلك يجوز تقديره اما الغاية فلانه لما قصد اللفظ ولم يحكه

أمريه فبني اهل الحجاز البناء على السواء والذي يدلك على اعرابه وفتحه اذ ليس من لغاته الضم
وانجذابه بسببه او بحرف جر فذلك انما يكون عند استعماله بمعناه او حكايته وقد تبين انه
لم يستعمله بمعناه بل قصد اللفظ ولذلك اضافه ولم يحكه لانه اعربه فصار تقدير التعدي
على امتلائه على حد سواء ثم قال فجاء على اربعة اضرب اما القسم من اول فعلة بنائه علة بناء
اسماء من افعال واما الثلاثة البواقي فعلتها مختلف فيها فمنهم من يذهب الى ان علة بنائها قوة شبهها
بما وقع موقع المبني فيشبه يسار وفجار بنزال من وجهين احدهما انه معدول في يسار عن الميسرة
وفجار عن الفجرة كما ان نزال معدول عن انزل والثاني ان لفظه في حركاته وسكناته كلفظ نزال وهو
مذهب جار الله العلامة والمذهب الثاني انها كلها بنيت لتضمنها معنى تاء التانيث فيزعم ان
يسار متضمنة لتاء التانيث التي في الميسرة لانه بمعناه فكانه تضمن معنى تاء التانيث وان اورد
عليه مثل حبنى وقد ونحوهما مما هو مؤنث في كلامهم وليس فيه تاء تانيث اجاب بان مثل
تاء التانيث مرادة بحذفه وفي مثل يسار تضمنها من اسم فصار دالا عليها وزعم ان ذلك معلوم من
احكامهم لبنائهم احد القسمين واعرابهم الآخر فاذا افتقد هذا التقدير جرى على قياس لغتهم ومن اول اولى
لما في هذا من التعسف وتقدير اسماء مؤنثة لم ينطق بها ثم قال والبناء في المعدولة لغة اهل
الحجاز وقد تقدم علته وبنو تميم يعربونها ويمنعونها الصرف ووجهه انه معدول علم فوجب ان يمتنع
من الصرف كسائر الاسماء الممتنعة من الصرف هذا وان كان جيدا في معناه لو طردوه لكنهم خالفوه
فيما آخره راء فبنوا فلولا انهم فهموا علة توجب البناء فيما آخره راء لما بنوا واذا وجب بناء ما آخره
راء وجب بناء الباب كله اذ ليس لكونه راء اثر في البناء ويمكن ان يقال عنهم التقديران مستقيمان
لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض والغرض ههنا قصد الامالة وذلك لا يحصل الا بتقدير علة البناء
لانه اذا اعرب لم يكسر واذا لم يكسر فالامالة في مثله لا تكون الا للكسر فلما كانت الامالة مع المصرف
مقصودة في لغتهم ولا يحصل الا بالكسر والكسر لا يحصل الا بتقدير علة البناء كان تقديرها اولى من تقدير
علة منع الصرف وان كانت ايضا مستقيمة لكن يترجح عليها علة البناء لما ذكرناه واما القليل
من تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون البناء ولم يحتاجوا الى تعسف في العرف ثم قال في
فصل هيهات وقالوا ان المفتوحة مفردة الحاء من لم يرد تسميته الاية فقال وقالوا لما فيه من تعسف
والحق انه لغات فيها الا انهم لما رأوها مفتوحة تارة ومكسورة اخرى وتقلبه تاء وهاء ويثبتون اصوب شبهوها
في الوصفين بما يماثلها فقالوا ما قالوا من ان المفتوحة اصلها هيهية كزلزلة فقلبت الياء الفا وبنيت

تاء وما تاء تانيث في مفرد فحكمها ان تقلب هاء في الوقف مثلها في زلزلة وان المكسورة اصلها
هيهيات ومفرد المفتوحة فحذفت الياء التي هي لام على غير قياس اذ قياسها الا تحذف كما
لا تحذف في جمع مصطفاة ومعلاة اذا قلت مصطفيات ومعليات لان الياء تصح اذا كان بعدها
الف اما لكراهة اجتماع المثلين واما خيفة اللبس كما في شرا وسريا لانك لو بقيتها الفا لحذفت
احديهما للساكنين فيبقى مصطفات فيلتبس بالمفرد لان لفظه كلفظه فثبت وما اذن تاء جمع
كما مسلمات فيوقف عليها بالتاء وهذا كله تعسف لا حاجة اليه وقوله في فصل شتان لشتان
ما بين اليزيدين الحاجز فهذا ما من اصمعي لما يلزم من جعل فاعله المقصود به التفرقة بينهما
في المعنى لفظا واحدا الا افتراق فيه في اللفظ كانه فهم منهم لما قصدوا التفرقة في المعنى قصدوا الى
ان يكون اللفظ ايضا متفرقا ليتناسب اللفظ والمعنى وكان المجيز لما فهم ان معنى قولك شتان
زيد وعمرو وشتان حال زيد وعمرو فكانهم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه راى ان
الظهار غير بعيد فجوزه وان كان لفظه مفردا لان التقدير كذلك وايضا اذا كان الفاعل لا يعقل
الا متعددا في المعنى جاز ان يأتي اللفظ متحدا لفظا ومتعددا معنى كقولك كلا الزيدين وكلا زيد
وعمرو والجواب ان ذلك لا يلزم اما تقدير حال زيد وعمرو فمن وجهين احدهما ان التقدير حال زيد
وحال عمرو فالتقدير ايضا متعدد والثاني سلمنا ان التقدير غير متعدد ولكنه عند ذلك ملتزم
الحذف حتى يحصل التعدد وعند الاظهار لا يبقى تعدد واما الجواب عن الثاني فهو ان المعنى
اذا لم يحصل الا بالتعدد نظر فان كان المعنى يقتضي اجتماع المتعددات فكان اللفظ الواحد
هو الوجه ليحصل الغرضان وان كان المعنى يقتضي افتراق المتعددات فالوجه ان يبان بها في اللفظ
متفرقة وما ذكرتموه حجة عليكم فان كلا الزيدين هو الوجه وكلا زيد وعمرو ضعيف ولا افتراق ان
شتان زيد وعمرو فوقه فلا بد من الفرق ولا يوجد ما يناسب سوى ما ذكرناه فكان ما ذكرناه اولى
ثم قال في فصل اف نبه ويفتح ويكسر وينون في احواله ويلحق به التاء منونا قال الشيخ
اف اذا نون وفتح سواء لحقته تاء التانيث او لا فالظاهر انه مصدر ولا حاجة الى تقديره اسم فعل
لانه قد تقدم ان اسماء الافعال انما قدرت هذا التقدير لاظهار علة البناء فاما اذا كان ظاهره من اعراب
فحمله على المصادر اولى ولذلك ذكر انه في المصادر المنصوبة بافعال مضمرة ويجوز ان يقدر اسم
فعل لما فهم ان معناه ذا المنجه كمعناه في بقية احواله وقد بين انه في بقية احواله اسم فعل
فليكن ههنا كذلك ثم قال وهذه من اسماء على ثلثة اضرب ما يستعمل منونا وما يستعمل غير منون

فقيل فيما استعمل منونًا ان التنوين للتنكير وانك اذا قلت صه فمعناه اسكت سكوتًا معهودًا واذا قلت
صهٍ فمعناه اسكت سكوتًا ما كانهم قصدوا الى ان جعلوا التنوين في صهٍ لمعنى وحكموا على المنون
بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة لما ذكرنا وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علمًا موضوعًا اسمًا
للفعل الذي بمعناه فان قيل هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة اخرى
قلت اذا قدر معرفة فجعل علمًا للمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة وغدوة واذا قدر
نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتحد اللفظ به فصار الامر بهذا التقدير مختلفا فصح ان
تقدر معرفة وان تقدر نكرة وتجيئه معرفة لا غير في بعض مواضعه نحو قولهم ابو براقش وتجيئه معرفة
ونكرة بالتأويلين المذكورين كما لو تكون اسامة وتجيئه نكرة لا غير كقولك اسدٌ وشبهه وقولهم
فداءٍ لك لا بد من تقدير اسم فعل والا وجب نصبه واذا جاء منصوبًا كان مصدرًا وهذه الاسماء
كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها موضع من الاعراب او لا فقال قوم لا موضع لها من
الاعراب لان معناها معنى ما لا موضع له من الاعراب ولذلك بنيت فوجب ان لا يكون لها موضع
من الاعراب وقال غيرهم بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء وقعت مركبة وكل اسم وقع مركبا فلا
بد له من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكره من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له
موضع من الاعراب كجميع الاسماء المبنية فانا نحكم بان لها موضعا من الاعراب وان كانت مبنية
على اختلاف وجوه البناء وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان جردا عن العوامل
اللفظية للاسناد احدهما الى الآخر كقولك اقائم الزيدان ولكونه واقعًا موقع الفعل امتنع اعراب الآخر
الى قائم وان كان واقعًا موقع الفعل ليصح الحكم بوقعه على الابتداء نعم لو بني لوقوعه موقع المبني وهذا
هو الوجه واما اسماء الاصوات فعلة بنائها انه لم يوجد فيها العلة المقتضية للاعراب وهو التركيب
ولانها وضعت مفردة صوتًا اما لحكاية واما لغيرهما على ما ذكرت مواضعها ولذلك قال في المبتدا
والخبر لانها لو جردا الا للاسناد لكانا في حكم الاصوات التي حقها ان ينعق بها غير معربة لان الاعراب
لا يستحق الا بعد العقد والتركيب فهذا نص بانها مبنية لعدم مقتضي الاعراب وهو التركيب
نعم اذا وقعت هذه الاسماء في التركيب حكيت على ما كانت عليه ويكون لها حينئذ موضع من الاعراب كقولك
غاق حكاية صوت الغراب وكذلك ما اشبهه وهي هذه الاسماء اسماء لم يختلف في انها اصوات
وانما يمكن ان تقدر اصواتا ويمكن اسماء افعال كالالفاظ التي يقال للبهائم هلا وهياء او غيرهما
كقولك نخ للبعير فان لقائل ان يقول انه اسم فعل لانه بمعنى انخ وهو امر بالاناخة كما ان صه اسكت

بالسكوت يكون اسم فعل ويمكن ان يقال ان البهائم لم تقصد العقلاء مخاطبتها بارادة معان في النفس بالخطاب
منها البهائم فان البهائم لا تفهم المركبات وان فهمت بعض المفردات فانما هي الفاظ تفوه بها فايلها عند ارادة اناخة
البعير لعلمه ان العادة جرت بانها اذا سمعها البعير اناخ لا انه يفهم بنفسه طلب الاناخة من البعير فعلى هذا
تكون اصواتا وهذا هو الظاهر وعليه اعتمد صاحب الكتاب العلامة وكذلك وي يحتمل ان يقال هو اسم فعل معناها
معنى تعجبت وانما بني لوقوعها موقع المبني وهي موضوعة للتعجب كما ان مه اسماء موضوعة للبعد ويجوز
ان يقال انها اسم صوت لان المتعجب يقول عند التعجب وي لا لقصد افادة بانه تعجب بل كما يقول المتألم
آه ولذلك تقولها المتعجب منفردًا ولو كان اسم فعل لم يقلها المتكلم الا مخاطبا وهذا هو الظاهر وعليه
اعتمد صاحب الكتاب العلامة وفي قوله ويكانه لا يفلح الكافرون قولان احدهما ان وي كلمة دخلت على كان
والآخر انها ويك دخلت على ان فالاول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين والقراء البصريون
جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم وهو مذهب الكوفيين وقراء الكوفيين جاءت ايضا على خلاف مذهبهم
فابو عمرو بصري يقف على الكاف من ويك والكسائي كوفي يقف على الياء من وي فهذا يدلك على ان
قراءتهم لم ياخذوها عن نحوهم وانما اخذوها نقلا حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو لم يقرأ الا بما
نقل كما بيناه في وي الكلام على بناء بعض الظروف فالمنها الغايات وهي قبل وبعد الى آخره علة
بناء الظروف تضمنها معنى الحرف لتضمنها المضاف اليه والفرق بينها اذا اعربت وبينها اذا بنيت
والحذف في الحالين انها في البناء متضمنة للمحذوف تضمن اين لحرف الاستفهام واذا اعربت كان المضاف
اليه محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى انها تتضمنه فهو كالظروف في قولك خرجت يوم الجمعة في ان
الحرف محذوف لا متضمن له والا وجب البناء وهو حينئذ تنافي فلما جاءت هذه الظروف على الوجهين فقد
لكل وجه ما يليق به مما هو قياس العربية وقوله وحسب ولا غير وان لم يكونا ظرفين فقد اجريا
مجراها في تضمنها المعنى الذي بني الظرف من اجله ولو كان حسب معربا لوجب تنوينه وكذلك غير
في قولك لا غير فدل ذلك على انه مبني ولا علة للبناء الا ما ذكرناه في الظروف وفي معنى حسب بجل
قلت بجل كانت اولى بان تذكر في اسماء الافعال لانها مبنية ومعناها كفاك وليس بناؤها لقطعها
عن الاضافة الا ترى انهم يقولون بجلك فيبنونها بخلاف حسب فانها تكون معربة عند الاضافة فيقولون
حسبك الدرهم فدل ذلك على ان بناءها ليس لقطعها عن الاضافة ولكن لما رآها موافقة لحسب في المعنى
يقولون بجلك وبجلي كما يقولون حسبك وحسبي ذكرها معها ومن اولى ذكرها في باب اسماء الافعال لما
ذكرناه وبناء الظروف على الحركة لعروض البناء او لالتقاء الساكنين في كثير منها وعلى الضم لانها حركة

لا يكون لها في حالة إعراب. قال: وشبه حيث بالغايات من حيث ملازمتها للإضافة. قال: إن
قصد بهذا التشبيه أنه علة البناء لم يستقم لأن لزوم الإضافة لا يلزم منه البناء، وإن أراد أنها مضافة إلى
الجملة فلا يستقيم التشبيه لأن الغايات غير مضافة إلى الجملة، وأيضاً فإن المضاف منها مذكور، والغايات
بُنيت لتضمنها معنى مضافها بعد الحذف، فلا يستقيم أن يكون ما ذكر علة البناء، وإن قصد إلى أنه علة
المعنى فيه فهو مستقيم، ولكن ذكر علة بنائها أنها اسم لأنه ملتبس، وعلة بنائها احتياجها إلى جملة معها
كاحتياج الحرف إلى جملة معه، وهذه هي علة بناء الذي، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه
لمكان منسوب إلى نسبة، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة، وهذا نه في احتياجه إلى جملة كاحتياج
الذي من حيث إن وضعه لمن قامت به النسبة، فلما احتاج إلى الجملة في تتمته أشبه الحرف. قال:
ومنها مُذ ومنذ إذا كانت اسماً على معنيين إلى آخره. قال الشيخ: علة بنائها أحد أمرين، إما أن يقال هي
في أحد وجهيها حرف، وفي جهة الاسمية لفظها مثله وأصل معناها، فهي أشبه شيء بالحرف، وهذا
المعنى هو الذي يقال في بناء عن وشبهها إذا وقعت اسماً، والآخر مذهب الإعراب، والوجه الآخر أن يقال إنها
مقطوعة عن إضافة مرادة في المعنى الآخر، أن قولك منذ يوم الجمعة معناه أول المدة، فالمضاف إليه
متضمن لها لتضمن قبل وبعد عند الحذف إلا أنها لم تأت إلا مبنية لأن المضاف إليه لا يذكر أبداً
معها ولم يصح تقديره محذوفاً بخلاف قبل وشبهه فإنه يصح ذكر معناها فصح أن تقدر محذوفاً
فتنزّلت من ثم هذه منزلة مبنية لبيس إلا، وقبل وأخواتها مبنية تارة ومعربة أخرى. قال: ومنها
إذ لما مضى من الدهر وإذا لما يستقبل منه. قال: علة بناء إذ وإذا أن وضعهما لزمان منسوب إلى
نسبة، فهما يحتاجان إلى جملة تبين معناهما كاحتياج الحرف إلى الجملة معه، وفي إذا أمر آخر وهو تضمنها
معنى الشرط، وفي إذ أمر آخر وهو وضعها على حرفين الذي ليس وضع المتمكن، ولم تضف إذا إلا إلى
الفعلية لما فيها من معنى الشرط، وأما إذ فأضيفت إلى كلتا الجملتين لأنه لا شرط فيها، فإن وقع بعد
إذا اسم مرفوع أو منصوب قُدّر معمولاً لفعل لا يوقع عليها ما تقتضيه من الفعل، كقوله إذا السماء انشقت
تقديره إذا انشقت السماء، وقد أجاز بعض النحويين أن يكون جملة اسمية مبتدأ وخبراً، واستدل
على ذلك باتفاقهم على جواز إذا زيد ضربته ضربته، ولو كان الفعل لازماً لم يجز الرفع كما لا يجوز إن
زيد ضربته ضربته إذ لا يرتفع الاسم إلا بالابتداء، فدل على صحة وقوع المبتدأ بعدها، وهو شاذ لا
قوي. ثم ذكر المسائل فقال: وقد استقبحوا إذ زيد قام، ووجه استقباحه أنه إن قصد إلى الفعلية
فالوجه قام زيد، وإن قصد إلى الاسمية فالوجه إذ زيد قائم، فلذلك قبح إذ زيد قام. فإن قيل: فقد

إلى الاسمية وأتى بالماضي للدلالة على أن الحكم فيما مضى. قيل: هذا معلوم من نفس إذ، فلا حاجة إلى إيقاع
الفعل لهذا الغرض. فإن قيل: يلزم مثله في إذا في قولك إذا زيد يقوم. فالجواب: أن يقوم تحقيق
للفعل المقدّر بعدها، وليست الجملة اسمية حتى يقال الوجه زيد قائم. فإن قيل: فإذا قلنا إن
إذا يصح وقوع المبتدأ بعدها على ما ذكر من الاستدلال القوي، فالجواب: أن يقوم حينئذ لم يقصد
بها الدلالة على المستقبل وإنما قصد بها الدلالة على الحال على وجه الحكاية، فقد صار بحيث المعنى
مقصوداً لا يؤخذ من إذا، بخلاف إذ فإنه للماضي، ولذلك حسن إذ زيد يقوم لما كان بمعنى غير مأخوذ
من إذ. وإذا قد يكون ظرفاً غير متضمن للشرط في مثل قوله والليل إذا يغشى ونظائره، لأنه لو قدّر
لفسد المعنى من جهة أن الجواب لا بد أن يكون مذكوراً أو في معنى المذكور لدلالة ما تقدم عليه، وههنا لم يذكر
شيء يصلح جواباً، فيجب أن يكون ما تقدم هو الدال، فيفسد حينئذ المعنى إذ يصير إذا يغشى الليل
أقسم، فيصير القسم معلقاً على شرط، وهو ظاهر الفساد، فيجب أن يكون ظرفاً. فإن قيل: بماذا تتعلق
إذا كانت ظرفاً مجرداً عن الشرط؟ قلت: بمحذوف تقديره والليل حاصلاً في هذا الوقت، فهو في
موضع الحال من الليل، والعامل في الحال فعل القسم، فاستقام حينئذ المعنى، ولا يستقيم أن يكون ظرفاً
معمولاً لأقسم لفساد المعنى، إذ يصير أقسم في هذا الوقت بالليل، وليس المعنى على تقييد القسم بوقت
بل معنى القسم مطلق. والعامل في إذا إذا كانت شرطاً مختلف فيه، فمنهم من يقول شرطها، ومنهم من يقول
جوابها، وهم الأكثرون، بخلاف متى فإن الأكثرين على العكس. فأما من قال العامل فيها جوابها فلما رأى من
أن وضعها للوقت المعين، ورأى أنه لا يتعين إلا بنسبته إلى ما يتعين به من شرط، فيصير مضافاً
إلى الشرط، وإذا صار مضافاً تعذر عمل المضاف إليه في المضاف لئلا يؤدي إلى أن يكون الشيء عاملاً معمولاً
من وجه واحد، فوجب أن يكون العامل هو الجواب. وأما متى فليست لوقت معين فلا يلزم أن تكون
مضافة، فصح عمل ما بعدها فيها. فإن قيل: فقد عملت متى فيما بعدها وما بعدها على
هذا القول عامل فيها، فقد صار الشيء الواحد عاملاً معمولاً. قلت: تعددت الوجوه، وتعدد الوجوه كتعدد
أصحابها، ووجه التعدد أن متى إنما عملت في فعلها لتضمنها معنى إن، وما بعدها عمل فيها لكونها ظرفاً له،
فالوجه الذي عملت به غير الوجه الذي عمل فيها. فإن قلت: فقدّره كذلك في إذا. قلت: لا يستقيم
لأنك إذا جعلت إذا مضافة إلى فعلها كان عملها فيه باعتبار كونها ظرفاً له إذ هو الذي جوّز النسبة،
وإذا جعلت الفعل عاملاً فيها كان على معنى كونها ظرفاً له، فصار الوجه واحداً، فهذا وجه قول من قال.
والحق أن إذا ومتى سيّان في كون الشرط عاملاً، وتقدير الإضافة في إذا لا معنى له، وما ذكروه من كونها

لوقت معين مثلهم لكنه حاصل بذكر الفعل بعدها كما يحصل في قولك زمانًا طلعت فيه الشمس
فانه يحصل التعيين وان لم يلزم من اضافة وان لم يلزم من اضافة لم يلزم فساد عمل الشرط والذي يدل على
ذلك قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدًا وقوله تعالى ويقول الانسان آئذا ما مت لسوف اخرج
حيًا ومعلوم ان الجواب معنى قوله لسوف اخرج حيًا فلو كان هو العامل واذا مضافة الى الموت
لفسد المعنى اذ يصير ان المراد بها وقتًا واقعًا فيه من اخراج فيصير وقت الموت ومن اخراج
واحدًا لانه ظرف عندهم للاخراج وهو قد نسب الى الموت على انه ظرف فلا يستقيم ان يكون ظرفًا
للموت وللاخراج واحدًا جميعًا وكذلك المثال في قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك غدًا وهذا ظاهر
في ان العامل للفعل الذي هو الشرط لا الجواب قوله وفي اذا معنى المجازاة دون اذ الا اذا الحقت
الحامض قال الشيخ قد تقدم ما يدل على ان اذا قد تخلو عن الشرط ولكنها في الغالب كما ذكر
واما اذ فحكمها ما ذكره واذا دخلت ما عملت عمل الشرط وهل هي اسم كمتى او حرف فيه خلاف فمن
فهم الظرفية حكم بالاسمية ومن فهم الشرطية مجردة حكم بالحرفية قوله وقد تقعان للمفاجأة
ويتبين بالامثلة مواضع وقوعها ولا تقع بعد اذا في المفاجأة الا المبتدأ والخبر والعامل فيها
معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره بقوة ما فيها من الدلالة عليه والذي
يدل على ذلك قولك خرجت فاذا زيد بالباب اذ لو كان العامل خرجت لفسد اذ لا فصل بين العامل
ومعموله بالفاء وقد تكون لعطف او للسببية وكلاهما متعذر واما بينا وبينما فهو ظرف فيه معنى
الشرط اجيب تارة باذا وتارة باذ وتارة بالفعل ومن الاصمعي لما راى مجيء الفعل من غير عكس
اذا واذ مع استقلال المعنى ظن انه مجيئه زيادة لا فائدة فيها فحكم بان الفصيح اسقاطهما والحق جيد
الا ترى انك تقول ان تكرمني اذا انا اكرمك وان تكرمني اكرمك ولم يدل ذلك على ان اسقاط افصح
قال الله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون على ما ذكر واما لدى فلا يستقيم
ان يقال علة بنائها احتياجها الى المضاف اذ لو صح ذلك لوجب ان يبنى كل اسم يحتاج الى الاضافة
كفوق وتحت وامام وقدام وغير وبعض وما اشبهها اذ كلها تحتاج الى الاضافة وانما من ذكر
ان يقال بنيت لدى ولدن لشبهها بالحروف لوضعها على الصيغة التي لبنيت عليها من الاسماء المتمكنة
عليها الحروف فاشبهت الحرف وبنى لدا لانه هو هو وقد تقدم ان كل اسم بني فانه يبنى وان اختلفت
لغاته بزيادة او نقصان مع بقاء الاصل والمعنى فبنى لدى لشبهه الحرف وبنى لدا لشبهه ما اشبه
الحرف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يضر الا ترى انه اذ بني لشبهه اذ وبني حيث لشبهه

بمنذ وان اختلفت جهات الشبه وهذا كثير في العربية في ابواب مختلفة ثم قال ومنها امس وهو الزمان
الذي يقع فيه كلام المتكلم علة بنائه ان تضمنها حرف التعريف ولا يقال ان الالف واللام فيه للتعريف
اذ ليس هو ان دخلت عليه الالف واللام بل هو موضوع في اول احواله بالالف واللام والبس حكم
لام التعريف ذلك فوجب ان يكون تعريفه بامر مقدر وهو تضمنه معنى لام التعريف وهو معنى كلامه
في قوله وقد فقدت في اول احوالها بالالف واللام وهو علة بنائها لانها لما وقعت كذلك وهي معرفة
وجب ان تكون معرفة بحرف تعريف مقدر فوجب بناؤه واما متى واين فعلة البناء فيهما واضحة في
الشرط والاستفهام جميعًا وقوله متى للوقت المبهم لانك تستعملها لما لا يتحقق وقوعه كقولك متى
جاء زيد ولا تقول متى طلعت الشمس واذا بالعكس ولذلك كانت اذا قد استعملت كثيرًا في المبهم ولم يجزموا
باذا لما لم تكن كالشروط في الابهام فاشبهت من احيان المضافات لا شيما على قول من يقول انها
مضافة على الحقيقة واما لما فبنيت لشبهها بالشرط او لافتقارها الى جملة تبينها كافتقار
اذ واما امس فهي متضمنة معنى لام التعريف عند الحجازيين فبنيت لذلك واما بنو تميم فيعربونها
فينبغي ان تقدر على مذهبهم معدولة عما فيه الالف واللام والعدل لا يوجب البناء فيكون اسمًا
ممنوعًا من الصرف وكذلك يقولون واما قط فبنيت لما تضمنها معنى لام التعريف لان معناها
استغراق الزمن الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين واما ان يقال لتضمنها معنى المضاف
اليه لانه بمعنى زمن المضي او نقول ان من لغاتها قط ساكنة وهي موضوعة وضع الحروف وهذه مشبهة
لها من حيث المعنى واللفظ فاجريت مجراها كما قلنا في لدن بالنسبة الى لد واما عوض فبنيت
للعلتين المذكورتين في قط الا ان زمانها مستقبل وان اورد ابدًا فانها موضوعة للزمن المستقبل وهي
معربة اجيب بان ابدًا تدخله لام التعريف ولو كان متضمنًا لها لم يدخله كما قلنا في ابى وشبهه
من المبنيات التي تضمنت معنى الحرف المركبات قال جار الله العلامة هي على ضربين ضرب يقتضي
تركيبه ان يبنى الاسمان معًا الى آخره قال الشيخ انما لم يبن الاول من اثني عشر لانهم حذفوا نونه فاشبه
المضاف مع المضاف اليه فكما ان المضاف مع المضاف اليه غير مبني فكذلك ما اشبهه ثم قال من اصل العدد
المبني على الفتح ان يعطف الثاني على الاول لان القياس في الاعداد كلها ان يعطف الثاني على الاول
وكان قياس هذا كذلك فمزج الاسمان كما ذكر الى تسعة عشر ولم يمزج غير ذلك لان الحرف فما دونها
ليس فيها تعدد واما فوق العشرين فلم يكثر كثرة ما قبلها فخفف ما كثر بالمزج دون ما لم يكثر
والدليل على الكثرة انه كل ما بعد فهو في ضمنه وحرف التعريف ومن اضافة لا يخلان بالبناء

بالبناء أما حرف التعريف فمتفق على حكمه وأما الإضافة فمذهب سيبويه أنها لا تخل بالبناء نظرًا إلى قيام
العلة فيه من إضافة فثبوت البناء قائم بعد الإضافة كما هو قبل الإضافة ومذهب الأخفش أن الثاني
معرب لأنه مضاف فقوي أمر الاسمية فيهما فبناؤهما على أنهم في قولك اثنا عشر والفرق بينهما أن اثنا لما
حذفت نونها وهي كالعلم من أحكام الإضافة أعطي حكم المضاف لأن علة بنائه إنما هي كونه منزلًا منزلة جزء
الكلمة فلا قدّر مضافًا والمضاف له حكم الاستقلال في الإعراب فاتت علة البناء فأجري مجرى
المضاف بخلاف الثاني من خمسة عشر فإن علة بنائه تضمنه معنى الحرف وتضمنه معنى الحرف باق
على حاله قبل الإضافة وبعدها فلا يلزم من إعراب اثنا من اثني عشر إعراب عشر في خمسة عشرك فإن
سمي رجل بخمسة عشر كان فيه وجهان كما ذكرنا أما وجه البناء فلأنه قبل النقل كان مبنيًا فأجري بعد
التسمية مجراه قبلها كما أجري غلام زيد بعد التسمية مجراه قبلها في الإعراب فبناؤه على ما كان ثبت
به وفيه ضعف في البناء وأما الإعراب فلأنهما كلمتان مزجتا وصيرتا واحدًا وسمي بهما فأجري
مجرى ما هو كذلك من الأسماء كمعدي كرب وينبغي لمن أعرب أن يجري فيه اللغات الثلاث التي
في معدي كرب على ما يأتي بيانها في فصل معدي كرب وأما علة بناء الخازباز فمشكلة ووجه
إشكاله أنه إن قدّر مفردًا فلا علة توجب البناء يمكن تقديرها وإن قدّر مركبًا فلا علة يمكن تقديرها
إلا واو العطف على أن يكون من أصل خاز وباز مزجا وصيرا واحدًا كخمسة عشر ولا دليل يدل
على ذلك بخلاف خمسة عشر وأخواته فإن أصله خمسة وعشر فإذا صح هذا التقدير فيه فليصح
في معدي كرب ولا قائل به وغاية ما يمكن أن يقال فيه أنه في الأصل قصد إلى عطف أحد الاسمين
وهذا التقدير وإن كان يمكن أن يقدّر وأمثاله في معدي كرب إلا أن الأحكام من البناء فإذا بأنه
والإعراب في معدي كرب دلت على المخالفة بين التقديرين فإذا كانت قواعد معلومة تقتضي
أحكامًا مختلفة وجاءت الأحكام مختلفة في ألفاظ يجوز أن تقدّر في كل واحد منها ما يجري على
القواعد المعلومة وجب تقدير ذلك فيها لئلا يؤدي إلى إبطال ما علم صحته فهذا أقصى ما يمكن
أن يقال في خاز باز وأما بادي بدا وأيدي سبا فهما من القسم الثاني عند من لم يضمن ثانيه معنى
حرف فهو معرب ومن أول مبني كمعدي كرب وهو مشكل أيضًا ووجه إشكاله أنه في الأصل معرب لم يطرأ
عليه إلا التخفيف والتخفيف لا يوجب بناء ولو قيل إنه معرب على أصله منصوب على الحال إلا أنهم
سكنوا الياء في أيدي سبا وبادي بدا بعد تخفيف الهمزة تخفيفًا لما جرت في كلامهم كثيرًا فصارت
كالأمثال كما كان ذلك في قولهم أعط القوس باريها وكذلك قول الشاعر ... في محمد ... وشيئا ذكره

ذلك في المشترك لكان أقرب إلى الصواب إلا أنهم حكموا بالبناء لما رأوا إسكان الياء وهو في موضع
نصب ورأوا صورة التركيب ثم توجيهه عندهم أن يقال كثر استعمالهم أيدي سبا في التفرق الكثير
حتى صار قولهم أيدي سبا يفهم منه التفرق من غير نظر إلى معنى أيدي ومعنى سبا على التفصيل
فلما صارا جميعًا يفهم منهما المعنى المقصود من غير نظر إلى آحاده كان بمنزلة معدي كرب في دلالتهما على مدلولهما
من غير نظر إلى تفصيل اللفظين فأجري مجراه لما صار في المعنى مثله وإذا كانوا قد فعلوا مثل ذلك
في الجمل حتى أجريت مجرى المفردات لما فهم منها شيء من غير تفصيل كقوله فاه إلى فيّ فأعربت إعراب
المفرد وعدل بها عن معنى الجملة فهذه أقرب إلى ذلك فإن كانت الأحكام قد اختلفت باختلاف المقصود
فيهما إلا أن الجامع بينهما في التشبيه أنهما ألفاظ متعددة فهم منها معنى مقصود من غير نظر إلى مدلول
كل مفرد حتى أجري كل واحد من القبيلين مجرى المفرد فهذا وجه المشابهة بينهما وحكم بادي بدا في
الجملة حكم أيدي سبا وإن اختلف المدلولان فإن ذلك للتفرق وهذا للأولية وأما معدي كرب
وبابه ففيه لغتان على ما ذكر أما اللغة الفصيحة فهي إعراب الثاني وجعل الأول معه كالجزء ويكون
غير منصرف وعلته واضحة وهي أنهما لفظان مزجا وصيرا واحدًا دالًا على معنى فالتحق بالمفردات من
أنه أشبه بها من المركبات إذ المركبات قبل النقل كان لها حكم في الإعراب فيبقى ذلك الحكم على حاله وهذا
لم يكن له حكم قبل النقل فلا بد له من حكم الآن وهو أشبه بالمفردات من حيث المعنى إذ مدلوله مفرد كما أن
مدلول المفردات مفرد واللغة الثانية أن تضيف الأول إلى الثاني وعلتها أنهم شبهوه بالمضاف والمضاف
إليه تشبيهًا لفظيًا من جهة أنهما اسمان ذكر أحدهما عقيب الآخر وهو ضعيف من وجهين أحدهما أن ما ذكروه
تشبيه لفظي وما ذكر في تلك اللغة تشبيه معنوي واعتبار المعنى أقوى والآخر هو أنهم يقولون ساكنًا
في حال النصب فقالوا رأيت معدي كرب ولو كان جاريًا مجرى المضاف على التحقيق لوجب أن ينتصب كما
ينتصب المضاف إذ كان مثله في قوله رأيت قاضي مصر وشبهه ولما وجب التسكين دل على اعتبار التركيب
دون اعتبار الإضافة ومن هذه اللغة انقسم أصحابها قسمين فمنهم من منع الثاني الصرف وعلته كا
كالعلة في إسكان الياء من معدي كرب ولولا اعتدادهم بالتركيب والمزج لم يكن للإسكان وجه
ثم أصحاب هذه اللغة انقسموا قسمين منهم من لا يصرف الثاني اعتدادًا بالتركيب الصوري كما اعتد به
في إسكان الياء من معدي كرب وهو وجه ثالث تضعف به هذه اللغة ومنهم من يصرفه وهو القياس
بعد قصد الإضافة إذ التركيب المضاف والمضاف إليه غير معتد به في باب منع الصرف

الكنايات ـــــ قال صاحب الكتاب ومنها كم وكذا وكيت وذيت إلى آخره قال الشيخ علة بناء كم الاستفهامية

جار الله العلامة

ظاهرة وهي تضمنها معنى حرف الاستفهام واما الخبرية فيجوز ان يكون لشبهها باختها لفظا واصله
معنى وهو كناية العدد او لوضعها على حرفين كوضع الحروف او لانها نقيضة رب لتضمنها معنى الانشاء
وهو في الغالب بحرف فكانها تضمنت حرفا متعذرا ولذلك استحقت صدر الكلام ومعنى الكلام الانشائي
انه لا يحتمل صدقا ولا كذبا بل هو نوع من الكلام يحقق في النفس ليس له اعتبار من خارج بموافقة له
فيسمى صدقا ولا مخالفة فيسمى كذبا والخبر بخلافه لانه نوع من الكلام في النفس له اعتبار من خارج بموافقة
فيسمى صدقا ومخالفة فيسمى كذبا مثال الانشاء قولك قم وافعل فانه لطلب يحقق لا يعتبر بامر
من خارج فلا يقال له صدق ولا كذب والخبر كقولك زيد قائم فيعتبر بامر من خارج وهو تحقيق
النسبة الى زيد لا باعتبار النفس فان كانت محققة سمي صدقا وان كانت منفية سمي كذبا واما كذا
فعلة بنائها ان يقول لشبهها بكم في معناها فالحقت بها واما لانها كاف التشبيه دخلت على ذا واستعملت
كناية فبقي على اصلها في البنا واما كيت وذيت فعلة بنائها انهما كنايتان عن الجمل والجمل مبنية
الجملة فبنيت لشبهها بها لكنيها عنه قال ومميز الاستفهامية مفرد منصوب والخبرية
مجرور مجموع او مفرد اما كان مميز الاستفهامية منصوبا مفردا لانه لمطلق العدد من غير نظر لكثرة
وقلة فجعل له تمييز مطابق للعدد المتوسط وهو احد عشر ولم يجعل له القلة ولا الكثرة لمميز المائة
فيكون تحكما واما الخبرية فجعل لها لما كانت للكثرة مميز موافق لمميز عدد الكثرة وهو المائة
والالف وهو مفرد مخفوض وجاء به الجمع تقوية لمعنى الكثرة اذ ليس في لفظة كم ما يشعر بخصوصية
الكثرة المنصوصة بخلاف المائة والالف فان فيهما ما يشعر فاستغني عن الجمعية قال وتقع في وجهيها مبتدأ
الحاصر قال فما يقال ما لك كم ولا يقع الا صدر الكلام عند البصريين فلذلك لم يقع فاعلة ولا على صفة
يلزم منها تقديم العامل الا اذا كانت مضافا اليها فانه مغتفر تقديم المضاف عليها اما لانه متعلق
باخبره واما لان معنى الاستفهام منسحب اليه فيصير الكلمتان للاستفهام فلم يبق الا ان تقع مبتدأة
او معمولة لفعل بعدها ويعرف ذلك بان ينظر الى ما وقع بعدها فان كان اسما خبرا عنها وجب ان
يكون مبتدأة كقولك كم مالك وشبهه وان لم يكن اسما هو خبر عنها وجب ان يكون ثم فعل فينظر فان
كان متسلطا على كم وجب ان تكون معمولة على ذلك التسلط مفعولا به او ظرفا او مصدرا كقولك كم رجلا
ضربت وكم يوما ضربت وكم ضربة ضربت وان لم يكن متسلطا عليه فلا يخلو اما ان يتسلط على ضميرها
تسلط المفعولية او لا فان كان الاول فلك فيه وجهان كمسألة زيد ضربته مثاله كم رجلا ضربته الا
انك اذا قدرته منصوبا وجب ان تقدر الناصب متأخرا عنها فتقول كم رجلا ضربت ضربته لما تقدم من

من ان لها صدر الكلام وان لم يكن متسلطا عليها ولا على ضميرها وجب ان تكون مبتدأ كقولك كم رجل قائم
وكم رجل جاءك وشبهه ثم مثل المبتدأ ثم مثل بعد مثالين اخرين للابتداء بين بهما ان ما يصلح صفة
للمميز يصح ان يكون خبرا وهو قوله كم منهم شاهد على فلان وكم غلام لك ذاهب ثم مثل بالمفعولية
والاضافة قال واذا فصل بين الخبرية ومميزها نصب قال رضي الله عنه جاز الفصل بين كم
ومميزها ولم يجز في مثل عشرين رجلا من حيث ان عشرين رجلا الغرض منه تبيين الذات اولا واما
في عشرين ليبين بها خصوصية العدد بها جميعا كانها شي واحد لانه لا بد من المعنيين لما كان
التعبير عنها بلفظ واحد لم يعدل عنه كقولهم رجل ورجلان فكان عشرون رجلا بمثابة قولك
رجلين فكما ان رجلين لا يفصل بين حروفه فكذلك عشرون رجلا بخلاف كم فانها في اصل وضعها للابهام
وليست مع مميزها كعشرين مع مميزه لانك لو قلت كم رجلا لم يتبين به خصوصية العدد فقد
ظهر الفرق بين البابين وهو المختار النصب عند الفصل لانه في التقدير المختار مضاف اليه والفصل بين
المضاف والمضاف اليه ضعيف فلما ضعف ان يكون مضافا اليه نقل الى اعراب عموم التمييز وهو النصب
وقد جاء الجر مع الفصل اما على جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما على ان يكون مجرورا بـ
من قال وتقول كم غيره لك الى اخره قال رضي الله عنه انما ذكر هذا الفصل لتعرف ان غيره
ومثله وشبههما مما لا يتعرف بالاضافة يصح ان يقع مميزا لكم كما صح ان يقع مجرورا لرب وينشد
بيت الفرزدق كم عمة لك يا جرير فالنصب كما ذكر والجر كذلك والرفع على معنى كم مرة او مرة عمة
لك حلبت على عشاري فكم منصوب على الظرف بحلبت او على المصدر ان جعلنا المرات للحلبات وحلبت
ايضا فتقديره على الاول حلبت زمانا كثيرا وعلى الثاني حلبت حلبات كثيرة ولا فرق في المعنى بين
ان تقدر استفهاما او خبرا اذ معناه في الخبر كثيرا من الزمان عماتك وخالاتك حلبت لي اي كانوا
خدما في اوقات كثيرة واذا جعلته استفهاما كان معناه اخبرني اي عدد من الزمان او من الحلبات
عمة لك وخالة حلبت على عشاري اي ذلك كثير لا اعرف عدده فاخبرني عن عدده وهذا
المعنى ابلغ من الاول في الذم لما فيه من الاستهزاء وقوله تقديره كم مرة حلبت على عماتك ان اراد به
تحقيق الاعراب لم يستقم لان عماتك فيما قدره فاعل وهي في البيت مبتدأ لتأخر الفعل عنها ولا
ولا يتقدم الفاعل على فعله وان اراد به تبيين المعنى وايضاحه فهو مستقيم لان عماتك حلبت وحلبت
عماتك سواء قال والخبرية مضافة الى مميزها الى اخره تقديره الاضافة هو الوجه لما لا يلزم
من اضمار الجار ووجه القول الاخر ما ثبت من اظهار الجار في كثير من كلامهم وهو مع حذفها بمعناها

في كم

فحملت عليها وهذا القول ليس كقول من يقول العامل في زيد في غلام زيد حرف الجر المقدر في المعنى
عاملا لان هذا تقدير من اسم من اول تماما منونا في التقدير ومن تضمنه وذلك يجعل الحرف المقدر في
المعنى عاملا مع كون من اول مضافا لفظا ومعنى ومن اصناف من اسم المثنى قال هو ما لحقت آخره
زيادتان الى آخره قال الشيخ هذا الحد هو الذي يستقيم في حد المثنى واذا حددنا التثنية
قلنا هو الحاق من اسم زيادتين الى آخره وليس قول من قال ضم الشيء الى مثله في حد المثنى بشيء لانك لو
قلت زيد وزيد فهذا ضم الشيء الى مثله وليس بمثنى وقوله لتكون من اول على ان لضم واحد الى
واحد معنى الى واحد من صنفه المثنى بذلك من اسم لقولك في رجل رجلان وهل يجوز ان يؤخذ من اسم المشترك
تثنيته باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر جوازه
شاذا والكثير المستعمل خلافه وقالوا زيدان وعمران في من اسماء الاعلام وان كانت باعتبار مسمياتها
كالاسماء المشتركة لانها لم تسم بها باعتبار امر جامع في مسمياتها وهذا ما يقوي قول من يقول ان من اسم
المشترك يثنى وان اختلف مدلوله والجواب انها انما ثنيت بعد ان قدر المتكلم المسميات بزيد
بباله وقدر انتفاء العلمية منها فصارت كانها اسماء اجناس لرجل باعتبار ما يجمعه فثنى بعد
كما يثنى رجل بعد ان قدرها مثله وهذا المعنى هو الذي هو ان يقال الزيد والزيدان وفلان ولولا
تقدير تقاسمهم لم يستقم تعريفها وهما قدرت نكرة صارت كاسماء الاجناس المشتركة في امر واحد الا ان
اسماء الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونه مسمى بزيد فان
قيل اذا كانت تثنيتها كما تنكيرها وتعريفها باللام وذلك شاذ فليكن تثنيتها ايضا
شاذا وليس بشاذ بالاجماع دل على انه ليس مثله فالجواب ان زيدا اذا نكر وعرف فقد استعمل
على خلاف ما وضع له من غير ضرورة لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة بهذا التقدير اخراج
عن اصله لغير ضرورة واما زيدان فلا يمكن استعماله علما الا ان يثنيه تنافي علميته فلا يلزم من شذوذ
ما يمكن جريه على اصله شذوذ ما لا يمكن اجراؤه على اصله قوله والثانية عوضا من الحركة والتنوين
هو مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض من التنوين ويستدلون بقولك جاءني غلاما زيد
فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة
اذ التنوين لا اثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة في موضع وكالتنوين في موضع ومثلهما في موضع
فاذا قلت رجلان كانت عوضا من التنوين والحركة جميعا واذا قلت الرجلان كانت عوضا من الحركة
واذا قلت غلاما زيد كانت عوضا من التنوين قال ومن شأنه اذا لم يكن مثنى منقوص يعني بالمنقوص

بالمنقوص ما آخره الف وهذا غريب في الاصطلاح واما المنقوص في الاصطلاح ما انتقص من آخره حرف
كقاض وعصا وما انتقص بعض من اعراب كالقاضي واما اطلاق المنقوص على ما في آخره الف مقصورة
فليس بمعروف قال والحكم المقصور الواحد فالمراد المنقوص على اصطلاحه وهو ما في آخره الف لا يخلو
من ان يكون ثلاثيا او فوقه فان كان ثلاثيا وجب رد الالف الى اصلها لوجوب حركتها لوقوع من الالف
بعدها والواو والياء لا تعلان اذا وقعتا قبل من الالف كقولك عصوا ورحيا اما الواو فانه امتناع
من القلب ولزومه اللبس في من اصل وحمل الواوي عليه واذا لم تعل وجب ان تنقلب على من الاصل فتقول
قفوان ورحيان وان جهل اصلها فظواهر امالة كما ذكر وان كانت فوق الثلاثة لم تقلب الا ياء والا
قلبت ياء فيما اصله واو لانها اموس اما الا انها في الاصل من افعال فتعلها ذلك فاجريت من اسماء عليها
كقولهم اغزيت واستغزيت واما استثقلا لانها آخرا فيما كثرت حروفه فابدلوا منها الياء لخفتها واما مذروان
فلان التثنية فيه لازمة الى آخره وجه اعتراضه انه اسم رباعي جاءت فيه الواو رابعة ولم تقلب ياء وجوابه
ان مذروان لا يقال في مفرده مذرى فان عللنا بالوجه الاول فليس آخره الفا مخففة عن واو هي بدله
عن من الف ياء بل هي لم تزل واوا للزوم التثنية وان عللنا بالثاني فالواو لم تقع متطرفة لان التثنية
لازمة فلا تقع متطرفة ولذلك شبهها بالواو الواقعة في حبلاوى قال وما آخره همزة الى آخره ثم قال
في آخر الفصل فهذه من اربعة تقلب واو الاخيرة والباقي البواقي الا تقلبن قوله الباقي البواقي الا
يقلبن وقد اجيز القلب يوهم ان ثلاثة من ابواب مستوية في البقاء والقلب وليس من الذلك بل من اولى
الباب فيها الا تقلب والقلب ضعيف جدا والقلب في الثانية اولى منه في من اولى والقلب في الثالثة اظهر
منه في الثانية وانما كان القلب ضعيفا في من اولى لانها همزة اصلية ولم يوجد ما يوجب تغييرها فكان ابقاؤها
على حالها اولى والثانية ليست همزة اصلية ولكنها منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات
اصلية الهمزة والثالثة ليست اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان القلب اظهر لفوات اصلية الهمزة
وفوات الحرف من اصل المنقلبة عنه الهمزة واما الرابعة وهو حمراء وصحراء فانما اوجبوا فيه القلب للفرق
بين همزة التأنيث وغيرها وكانت اولى بالقلب اذ لا اصل لها ولا عن اصل والاشبه بالاصل وقلبت
واوا اما الا انه الذي ثبت لها في النسب فحمل عليه وان اختلفت العلة واما الا انها عن همزة والواو اقرب
اليها لمشاكلتها لها في الثقل واما الرابعة من اداء الى ياءين بعد الف لو قالوا حمرايين واما للفرق بينها
وبين من الف المقصورة ياء من ضمها والتي لا الف قبلها لم يقلبوها كذلك القلب لان القلب ثم الواجب والجائز انما
كان اما الا انها زائدة فيه استثقال همزة بين الفين في حمراآن واما الاستثقالها بين الفين ولم يوجد في

شيء من ذلك نعم قد تخفف الهمزة على ما يأتي في تخفيف الهمزة، وليس من هذا الباب قوله وقد تثنى الجمع على تأويل
الجماعتين والفرقتين الى آخره قال رضي الله عنه تثنية الجمع قليل وسببه قلته ان مفرده يعطي ما يعطي
التثنية فيقع ذكر التثنية ضائعا ولكن قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج الى ذكر الجمع مثنى مثل قوله كالشاة
الحائرة بين الغنمين فذلك لتنجيس مثل ذلك فانه لا يمكن التعبير بمجرد الجمع بخلاف قولك عندي رجال
فانه ضعيف قوله ويحمل اثنان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين الى آخره يعني اذا قصد التعبير عن
اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان بهما في المعنى عُبّر عن المضاف بلفظ الجمع وان كان مثنى في المعنى
وشبهه كراهة اجتماع تثنيتين فيما تأكد اتصالهما لفظا ومعنى فعلى ذلك تقول اضرب رؤوسهما ولا فرق
بين ان يكون المراد متحدا في كل واحد منهما او متعددا ولذلك تقول قطعت ايديهما وانت تريد يدا من كل واحد
منهما وقال الكوفيون شرطه ان يكون المراد متحدا في كل واحد منهما كقوله فقد صغت قلوبكما وهو مردود بقوله
فاقطعوا ايديهما والمراد ايمانهما فبطلت شرطية الاتحاد وقد ظهر انهما مثل ظهور الترسين فاستعمل هذا
والاصل معا يعني بقوله هذا وقع الجمع موقع التثنية وهو اشارة الى جملة هذا الفصل وهو قوله ظهور
الترسين وقوله والاصل يعني لفظ المثنى للدلالة على التثنية على القياس قوله ومن اصناف الاسم المجموع
قال الشيخ لما كان غرضه الدلالة على بيان لفظ السالم المذكر اختلاف آخره بالحروف اختلاف العامل لم يمكنه
حد المجموع المكسر معه لاختلافهما في هذا المعنى فجعل كل واحد على حدة ثم حد المجموع السالم المذكر على
نحو حد التثنية وذكر السالم المؤنث بالالف والتاء لئلا يتوهم عموم السالم فيما ذكروا استغنى عن ان يعقد
لفظا آخر للمذكر السالم اذ لفظه فيه تثنية فالذي بالواو والنون لمن يعلم في اعلامه وصفاته اراد بعض
اعلامه وبعض صفاته والا فلا يستقيم التعميم فان طلحة وشبهه لا يجمع جمع التصحيح وهو من اعلام من يعقل
واحمر وعلامة وجريح من صفات من يعقل ولا يجمع بالواو والنون فانما يجمع بالواو والنون كل مذكر علم
يعقل او صفة لمذكر يعقل ليست افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مؤنثة جارية على المذكر ولا مذكر يجري
على المؤنث الا ما شذ من الذي ذكر وما الحقه وهذا معنى قوله والذي بالالف والتاء للمؤنث في اعلامه
وصفاته يريد بعض صفاته وهو كل صفة ليست فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مذكر يجري على المؤنث
كطالق وجريح كانه استغنى عن بيان ذلك ههنا بتفاصيل ستأتي في الباب ثم قال والثاني بغير من يعلم
وغيرهم في اسمائهم وصفاتهم يعني المكسر وقوله في اسمائهم وصفاتهم يريد في بعض الصفات اذ بعضها لا يجمع
الا جمعا صحيحا كمكرم ومكرم على ما سيأتي وتكلم الزيادتين لحكمهما في مسلمات على ما تقدم وقد اجري المؤنث
على المذكر في التسوية الى آخره اي جعل علامة النصب والخفض الكسرة حملا له على المذكر حيث جعل علامة

لفظ صح

علامة الخفض والنصب الياء لما وجب ان يكون للمؤنث على المذكر مزية وانما اعرب الجمع الصحيح بالحروف
لانه فرع آخره حروف علة مع بقاء صيغته واشبه التثنية فأعرب كاعرابها وانما اعرب المثنى
بالحروف لانه لما تكثر مدلوله جعلوا اعرابه بشيء هو اكثر من اعراب المفرد وهو الحروف وكان القياس فيما يعرب
بالحروف ان يكون للرفع والالف للنصب والياء للخفض كما هو في اخوك واخواته فقياس الزيدون ان
يقال في نصبه الزيدان وفي خفضه الزيدين على ما هو عليه في الرفع وقياس التثنية ان يقال في الرفع
الزيدون وفي النصب الزيدان وفي الخفض الزيدين فجاء الجمع في الرفع والخفض على القياس وجاءت
التثنية في الخفض على القياس لا غير وانما كان ذلك من جهة ان الالف التي هي قياس النصب لو بقيت
لهما لالتبس التثنية بالجمع في قولك ضاربان الا ان تخفف وما قبل الالف لا يكون الا مفتوحا فلا يفرق بين
كونه تثنية او مجموعا فلما جاء اللبس من الالف في النصب سقطت منهما جميعا في النصب ثم لما كانت
الالف اخف حروف العلة كره ان تخلى بالكلية فجعل عوضا من الواو في التثنية ثم حمل في كل واحد منهما
المنصوب على المخفوض اذ لم يبق غير ذلك فصار الامر على ما ذكر في حد الجمع والتثنية فصل
وينقسم الجمع قلة وجمع كثرة ويعني بجمع القلة ما دون العشرة وجمع الكثرة ما زاد عليه وصيغ جمع القلة
ابنية مخصوصة من جموع التكسير وهي ما ذكر وجمع صيغ التصحيح وصيغ جمع الكثرة ما عدا
ذلك قوله وقد يجعل اعراب ما يجمع بالواو والنون في النون قال الشيخ جعل الاعراب في النون
في هذا الباب جمعا شاذ ولم يأت مع شذوذه الا في اسماء جمعت جمع التصحيح على غير قياس كانها لما كانت
مستحقة للتكسير جرى فيها اعرابه من ذلك قولهم سنين على ما ذكر ومنها اسماء الاعداد كقوله وقد
جاوزت حد الاربعين ولا بد من البيان ان الاعراب لا يكون بجهتين والتزام الياء دون الواو لخفتها وثقل
الواو وقال وللثلاثي المجرد اذا كثر عشرة امثلة الى آخره ثم تعرض لابنية الجمع ولم يذكر المفردات
ولم يذكر لكل مفرد ابنيته التي جمع عليها لانه لا يفيد كثير غرض اذ ذلك لا ينضبط الا بالسماع في كل
لفظة وهو وظيفة اللغة والذي ينضبط هو ان يعلم اوزان الجمع واوزان المفردات ويعلم ان تلك المفردات
لا تخرج عن قبيل هذا الجمع وهذا المعنى يحصل بما ذكر فانه ذكر من الجموع عشرة في مثال علم ان عشرة
من اوزان المفرد تجمع عليها وان جاءت ناقصة علم ان ذلك المنقوص لم يأت جمعه على تلك الزنة وبيانه
انه ذكر في افعال جميع هذه الامثلة فعلم ان جميع هذه الامثلة تجمع عليه ثم ذكر فعالا وذكر ستة امثلة فنقصت
اربعة وهي فَعُل وفِعَل وفُعُل وفِعِل فعلم ان هذه الاربعة لم تجئ على فعال وكذلك سائرها وهذا هو
الذي كان يحصل لو ذكر المفردات واحدا واحدا الا انه كان يطول الكلام وهذا اخصر قال والمؤنث

الواو صح

النون صح

الساكن العين لا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة كما ذكر فإن كان اسماً حرّكت عينه في الجمع إذا صحّت فإن
أراد بقوله إذا صحّت حروف العلة وحروف المضاعف نحو جيّد ولكنه ليس بالظاهر وحكم جيل المعتل في
أنه لا يحرّك تقول شدّة وشدّات وقوله وبه وبالكسر في المكسور بها كشِدَرات كان ينبغي أن يبنيه على المدغم
العين والمعتل اللام فأما المدغم فكقولك حجّة وحجّات فيجب إسكانه وأما المعتل اللام فالإسكان فيه
جائز كذِروة وذِروات وقوله وبه بالضم في المضموم بها كغُرُفات كان ينبغي أن يبنيه على المدغم العين
والمعتل اللام أما المدغم فيجب إسكانه كقولك عُدّة وعُدّات وأما المعتل اللام فيجوز إسكانه كخُطوة
وخُطْوات وخُطوة وخُطُوات ثم أوردوا اعتراضاً على قوله ويسكن في الصفة وقد قالوا لجَبات ورَبَعات
وهي صفات تقول شاة لجبة وهي الشاة التي خفّ لبنها وشاة ربعة للتصغيرات وأجاب أن
ذلك في الأصل من قبيل الأسماء فلما وصف به لمح معنى الصفة فبقي حكم الاسمية في التحريك ويجوز أن يقول
لجْبات ورَبْعات وهو القياس ثم قوّى ذلك بأن مثل الأسماء لا تكسر في أسميتها وقد أجريت صفات
على خلاف أصلها بقولهم امرأة كلبة وليلة غمّة ولو جمعت في مثل ذلك لقيل نساء كلْبات وكلَبات
فكلَبات نظراً إلى الأصل وكلْبات نظراً إلى الوصف وأما مثل ليلة غمّة فلا يظهر في الجمع فرق
بين كونه اسماً أو صفة لأن المدغم فيهما سواء على ما تقدم قال وحكم المؤنث مما لا تاء فيه كالذي فيه
التاء قال الشيخ قوله عِيَرات في جمع عِير إنما يكون على لغة هذيل لأنه معتل العين وكذلك البيت واستثنى
فيما اعتلت عينه من أفعُل كراهة الضمة على الواو والياء فلا يقولون أعوُد وأعْوُد ولا أذيُل وأذْيُل
إلا ما شذ وامتنعوا في الواو دون الياء من فُعُول كراهة الضمتين والواوين فلا يقولون فُوُوج إلا ما شذ
ولم يكرهوه في الياء لفقد أحد الواوين وفرقوا بالسكون بعدها ومنهم من يكسر الأول في مثل ذلك كراهة
الضمتين والواو فيقول عِيُون وشبهه وأفعُل من المعتل اللام يجب أن يكون من باب قاضٍ فيصير
لفظه على لفظ أفعٍ في الرفع والجر وأفعُلاً في النصب لأنه لو بقي لأدّى إلى واو أو ياء قبلها ضمة و
ليس من لغتهم فتبدل الضمة كسرة فيجتمع ساكنان حرف العلة والتنوين فيحذف الأول لالتقاء الساكنين
فيصير كما ذكر كقولك أدلٍ وأيدٍ ورأيت أدلياً وأيدياً وفُعُول من المعتل اللام تبدل فيه الضمة كسرة
لشبهه بما في آخره حرف علة قبلها ضمة كقولك دُلِيّ ودُمِيّ لأن أصله دُلُوو فقلبت الضمة كسرة فأعلّت
الواو من أولى ياء ثم أدغمت فيما بعدها سواء كانت واواً أو ياء على أصل من الإعلال الذي سيأتي
وقد جاءت الضمة في مثله باقية فيما كان من ذوات الواو مثل قولهم نُحُوّ وجاء في الياء نادراً قالوا
قالوا ثُدِيّ ويجوز كسر الفاء في المثل لقولك دِليّ ونِحيّ كراهة الكسرة بعد الضمة في أول الكلمة

في الاسم وقولهم فتيّ وهو جمع فتوّ بحو على فُعُول فيكون فتُوو فكرهوا اجتماع الضمتين والواوين
ثم قلبوا الواو الأخيرة اللام فصار فتُوياً ففعلوا فيه ما فعلوا في دُلِيّ فصار فُتِيّ فلذلك قال
كأنه جمع فتوّ في التقدير كما ذكرنا قوله ويجيء على أفعُل كآمٍ وهو نظير أكم معنا أن آم وزنه أفعُل
فيكون أصله أأمُو وجب قلب الهمزة الثانية ألفاً مثلها في آدم ووجب قلب الضمة كسرة مثلها
في أدلٍ لأن الواو ستقلب ياء بالكسرة ثم يسكن لاستثقال الضمة والكسرة عليها مثلها في قاضٍ فيجتمع ساكنان
فيحذف حرف العلة لاجتماعهما فيصير آمٍ ووزنه أفعٍ تقول في الرفع والجر آمٍ وتقول في النصب رأيت
آمياً فتثبت الياء لانكسار ما قبلها مثل في رأيت غازياً قوله وأما الخماسي فلا يكسّر إلا على استكراه
لأنه مستثقل في مفرده فإذا جمع ازداد استثقالاً إن بقيت حروفه أو أخلّ به إن حذف منها فإن كسّر على
استكراه وجب الحذف وقياسه أن يحذف الخامس لأنه يحصل به الثقل فيقال فرازد وجحامر وقياس
من قال جحيمر وفريزد أن يقول فرازق وجحارش قال وما كانت زيادته ثالثة مدّة
فلأسمائه في الجمع أحد عشر مثالاً جرى في هذا الفصل كالفصول الأول للأشكال من آحاد في أبنية
المذكورة وهذا لا يكون إلا في خمسة أمثلة لأن المدة إما ألف أو واو أو ياء فالألف لا يكون قبلها
إلا فتحة فيبقى أول الكلمة يكون مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً فهذه ثلاثة وإن كانت المدة واواً فلا يكون
قبلها إلا ضمة والأول لا يكون إلا مفتوحاً لأن الكسر ليس من أبنيتهم والضم من أبنية الجموع إلا ما شذ
من نحو سُدوس لطيلسان من أخضر وقد رواه الأصمعي بالفتح وقوله ولا يجمع على أفعُل تخصيص
له بالمؤنث وبيّن أن أمكنا من الشواذ وإن كانت المدة ياء فلا يكون قبلها إلا كسرة والأول مفتوح
والضم والكسر ليس من أبنيتهم إذ فُعِيل وفِعِيل ليس من أبنيتهم فثبت أنها خمسة ولم يجئ فُعُل في
المضاعف ولا المعتل اللام كأنهم كرهوا أن يأتوا بالمثلين لأنهم فيه بين لبس وثقل لأنهم إن أدغموا
لم يعرفوا أكونه فُعُلاً أو فُعْلاً وإن أظهروا استثقل النطق بالمثلين وقد جاء قليلاً على فُعُل مفكوكاً كما
قالوا سرير وسُرُر فأما المعتل اللام فكرهوه البتة لما يؤدي إلى الإعلال لأنه ليس في لغتهم ما آخره حرف علة
وقبلها ضمة فإذا أدى إليه فيلزم قلب الضمة كسرة فلو فعلوا ذلك ههنا لقالوا في النصب فُعِلاً فيوقع
الالتباس من أبنية أسمائهم وقد جاء فُعْل قليلاً قالوا ذُباب وذُبّ وأما المؤنث فظاهر قال وللصفات
تسعة أمثلة منها أفعلاً ولم يذكر ما في الأمثلة وموضعها بعد أغداء فينبغي أن يكون بعد واحد قال أو
نحوه ويجمع جمع التصحيح لوجود شرائطه فأما فعيل فبابه ما ذكر ولا يجمع جمع التصحيح لأن فعيلاً
يكون بمعنى مفعول ويكون بمعنى فاعل فكأنهم أرادوا أن يجعلوا بينهما في الجمع فرقاً فجمعوا أحدهما جمع السلامة

ومن آخر جمع التكسير وكان ذلك اولى بالسلامة لانه من اصل وفعيل بمعنى مفعول ليس اصلا فلما لم يجمع بالواو
والنون لم يجمع مؤنثه بالالف والتاء لكونه فرعا عليه في الجمع ولمؤنثها ثلثة امثلة وعد فعلاء وفعلا
عند غيره لا تكون جمع فعيلة انما هي جمع فعيل وقولهم خلفاء ظاهر فيما ذكر وغيره يزعم انه قيل خليف
وخليفة وان خلفا جمع خليف وخلائف جمع خليفة واذا احتمل خلفاء ان يكون جمعا لخليف فلا يجعل
اصلا في جمع فعيلة عليه اذ لا يثبت باب مثل هذا بالاحتمالات بل لابد من ثبت قال ___ وما كان
على فاعل اسما الى آخره لما كان هذا الوزن غير مشارك لمثله في ابنيته افرده وللصفة ثمانية ووقع
في بعض النسخ تسعة وعد منها فعول ومثل بقعود وليس ببعيد عن الصواب فان قيل هو
قليل وفعال اقل وقد ذكره وقد شذ نحو فوارس وهوالك فاما فوارس فالذي حسّن منه انتفاء اللبس
بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امرأة فارسة واما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك وهو امثال
كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فللضرورة فلا اعتداد به ويجوز في فاعل اذا كان لما لا يعقل
ان يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول في جمل ذكور دوامن وشتى لان الجمع فيما لا يعقل من المذكر
يجري مجرى المؤنث فمن يجعل تاءً في مفرده وتاءً في صفاته واضرابه واحواله ولما كانت هذه
صفات لما لا يعقل اجريت ذلك المجرى الا ترى ان افعل مذكر فعلى لا يجمع على فُعَل وفُعْلى في مؤنثه
يجمع على فُعَل وقال الله تعالى من ايام أُخَر وأُخَر جمع آخَر لانه لليوم ولكنه لما كان فيما لا يعقل اجري
مجرى أُخرى على ما ذكر ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه لان الغرض التفرقة بين المذكر
والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء وعدمها قال ___ وللاسم مما آخره الف التانيث الى آخره
ثم مثل بصحارى واناث وقياس ترتيبه ان يمثل باربعة لان المفرد مثالان والجمع مثالان فيجيء التركيب
اربعة وللصفة اربعة امثلة ثم ذكر فُعْلا وفَعالى وفُعْل وفِعال لبيان بعاج وانما يجمع على فُعْل
فعلاء افعل وعلى الفُعَل فُعْلى افعل ثم قال ___ ويقال ذفريات تنبيها على انه يجري فيه التصحيح
الا فعلاء افعل وسببه ان افعل فعلاء فرقا بينهما فلذلك جاز في فُعْلى افعل الفُعْليات حملا على
مذكره ولم يجئ في فعلاء افعل فعلاوات لامتناع التصحيح في مذكره ثم اعترض بالخضراوات واجاب
عنها بغلبتها حتى لا يذكر الموصوف قبلها فصارت مثل صحراء فاجري مجراها قال ___ واذا
كانت من الف خامسة لم يجمع الا مصححا لانه اذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلان يكره التكسير في
المؤنث اولى قال والافعل اذا كان اسما مثال واحد الى آخره قال الشيخ وللصفة ثلثة امثلة جمع
بين امثلة الصفات وفُعْل وفُعْلان مختص بافعل الذي مؤنثه فعلاء وافاعل مختص بافعل

الذي للتفضيل وهو الذي مؤنثه فُعْلى وقوله انما يجمع بافاعل افعل الذي مؤنثه فعلى لا يكفي فانه
ينفي فُعْل وفُعْلان ويوهم انهما يطلقان وليس كذلك وافعل التفضيل يجمع ايضا بالواو والنون
دون افعل الآخر وقد ذكر ذلك ثم اورد قول الشاعر اتاني وعيد الحوص والبيت كالاعتراض
على الفصل فانه ان كان احوص صفة فليجمع على حوص وان كان علما فليجمع على احاوص فقال
هو منظور فيه الى الوصفية من اصليته فجمع جمعها فقيل حُوص والى الاسمية العارضة بالعلمية فجمع
جمعها فقيل احاوص فهذا معنى قوله منظور فيه الى جانبي الوصفية والاسمية وقوله وكل ثلاثي
فيه زيادة للالحاق بالرباعي الى آخره حكم الملحق بالرباعي ان يجمع جمع الرباعي كقولك جدول وجداول
وحكم ما فيه زيادة غير مدة تكون بها مماثلا للرباعي ان يجمع جمعه كاجدل واجادل وقوله غير
مدة احتراز من نحو فاعل وفعول وفعيل واشباهها فان له جمعا مخصوصا على ما تقدم وحكم
الرباعي اذا لحقه حرف لين رابع ان يثبت في جمعه موضعه الا انه يقلب ياء ان لم يكن ياء لانكسار
ما قبلها كقولك سرداح وسراديح وما كان من الثلاثي ملحقا به فحكمه في الجمع كذلك كقولك
قرواح وقراويح وكذلك ما كانت فيه زيادة تكون بها موافقا لذلك المثال وان لم يكن للالحاق
كمصباح ومصابيح وقوله في هذا وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادة غير مدة غير مستقيم ولا
بين ان تكون مدة او غير مدة وبيان ذلك ان المدة لا يمكن ان تكون فيها الا ثانية لان من اول موضع حركة
والثالث قبل حرف المد واللين موضع حركة والرابع هو نفس حرف المد واللين الذي الكلام فيه
في المثال مع نونه والخامس حرف الاعراب وهو موضع حركة فلم يبق الا الثاني واذا تعين لتقدير حرف
المد واللين فحكمه حكم الصحيح بدليل قولك طومار وطوامير وديماس ودياميس وشاباط وشوابيط
فلا معنى لاحترازه بقوله غير مدة لما ثبت ان المدة وغيرها سواء قوله ويقع من اسم المفرد على الجنس
ثم يميز منه واحد بالتاء فالمثلة مختلف فيه فاكثر الناس على انه اسم مفرد وضع بازاء الجمع والذكر
يدل عليه افراد صفته وضميره وانما يكثر ذلك في الاشياء المخلوقة بخلاف التي صيغت بذلك باعتبار
خلقة اصلية لا باعتبار صنعة من الادميين ثم اورد نحو سفين واشباهها على وجه الشذوذ
وعكس تمر وتمرة كمأة وكمء اي ما فيه تاء للجمع وحذفت منه للمفرد فهو عكس تمرة ثم قال وقد يجيء الجمع
مبنيا على غير واحده المستعمل كحوا وباطل لان افاعل ليس من ابنية فَعَل واباطيل ليس من ابنية فاعل
واحاديث ليس من ابنية فعيل واعاريض من ابنية فعول وافعال على فعالي زادوا فيه ياء للالحاق
فاعتلت كما اعتلت ياء جوار فلذلك جرى مجراه وليال مثله قال الله تعالى سيروا فيها ليالي

وليس في المفرد يا بعد اللام الثانية تدل على انها للالحاق واكثر ما تقدم قال ___ وتجمع الجمع يعني
انه قد يجمع لا على انه يطرد قياسا لكنه كثير في جمع القلة وقليل في جمع الكثرة الا بالالف والتا وان كان
الجمع لا يثنى الا بالشذوذ ثم ذكر من كل ذلك امثلة قال ويقع اسم على الجمع لم يكسر عليه واحد قال وهذا
فيه خلاف والصحيح ما ذكر لان الجمع انما يثنى لكونه صيغة جمع اذا كسرت جمعا فاما ابنية نادرة استعمالها
جمعا فلا يثنى لكونها جموعا والذي يدل على انها ليست بجمع تصغيرها على صيغتها ولو كان جمعا لم
يجز ذلك فيها قال ___ ويقع اسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد وطرفه الشاع
قال ___ ويحمل الشيء على غيره نحو قولهم مرضى ومريض بمعنى فاعل وقياسه الا يجمع على فعلى وانما
يجمع على فعلى فعيل بمعنى مفعول ولكن لما وافقه في وزنه وكونه صفة باعتبار آفة اجري مجراه فاجري
هلكى وشبهه مجرى مرضى وقوله حملت على قتلى وجرحى وعقرى ولدغى لانها هي اول الذي يجمع
على فعلى وقوله ايامى ويتامى يجمعان حملا على وجاعى وحباطى يريدان وجعا وحبطا جمع على فعالى لتشبيهها
بفعلان فعلان لانها تشترك كثيرا كقولهم صد وصديان وغرث وغرثان وعطش وعطشان ولما
كان فعلان يجمع على فعالى حمل عليه موافقه وهو فعل فجمع جمعه مع موافقه في معنى آفة وايامى ويتامى
حملا على وجاعى لمقاربتهما من الوزن لان فيعلا وفعيلا لا يفارقان فعلا الا بزيادة يا فحملا عليه
مع موافقتهما في كونها آفة والمحذوف يرد عند التكسير ولم يمثل الا بالمحذوف اللام لانه كثير ومثله نادر
كقولهم شاه ولو جمع ايضا لقيل اشاه ومن اصناف الاسم المذكر والمؤنث قال ___ المذكر
ما خلا من العلامات الثلاث الى آخره قال الشيخ يعني ما خلا لفظا او تقديرا لانه سيتبين ان المؤنث يكون
مؤنثا لفظا وتقديرا فان لم يكن المذكر كذلك دخل المؤنث المقدر مذكرا والتقدير مخصوص بالتا على ما سياتي
والياء لا تكون للتانيث في اسماء الا في نحو هذي عند بعضهم وبعضهم لا يثبت الياء ويزعم ان هذي
بكاملها صيغة موضوعة للتانيث كهذه وبعضهم يزيد في علامات التانيث الهاء وضع قولهم التاء
نظرا الى قولهم منه فيقول الياء والالف وآخرها ومنه التاء ليست بها وان انقلبت هاء في الوقف في اللغة
الفصيحة ولذلك يقول الكوفيون هاء التانيث لانه قد ثبت التلفظ بها تاء في الوصل اجماعا وقلبها في
الوقف هاء انما كان فرقا بينها وبين تاء الفعل والوقف محل تغيير وايضا فان تاء الفعل للتانيث
وهي محمولة عليها فهي اذن تاء قال ___ والتانيث على ضربين حقيقي على ما فسره وغير حقيقي كتانيث
الظلمة والنعل ممثل بالمؤنث بتاء لفظية وبتاء مقدرة على ما ياتي ذكره ثم احكام الفعل اذا نسب الى المؤنث عند
ترجيحه الحقيقي على غيره والفعل اذا اسند الى ظاهر المؤنث فلا يخلو اما ان يكون حقيقيا او غير حقيقي

فالحقيقي لا بد له من علامة التانيث وقع فصل او لم يقع الا في لغة ردية وهو مع الفصل ومنه قوله
لقد ولد الاخيطل ام سوء وغير الحقيقي انت مخير في الفعل بين اثبات التا وتركها وقع فصل او لم
يقع وقد جا القران بذلك كله وقول النحويين ان اثبات التاء مع عدم الفصل احسن ليس بسديد
للاجماع على قوله وجمع الشمس والقمر فان الامران مستويان واذا اسند الى الضمير المؤنث استوى الحقيقي
وغير الحقيقي في لزوم العلامة فتقول هند قامت والشمس طلعت اما في الحقيقي فواضح واما في غير الحقيقي
فلامور منها ان تاء التانيث انما جي بها لتدل على ان الفاعل مؤنث فاذا اسند الى الظاهر فالظاهر
نفسه يدل على التانيث فاستغني عنها وليس في الضمير ما يرشد الى ذلك فلم يستغن عنها الآخر
هو انه اذا كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يكون الفعل له الكثر من كونه ظاهرا مستقلا الآخر
انه اذا تاخر علم انه فاعل برفعه واذا لم يتاخر وكان مضمرا وقد تقدم هو وغيره من المذكرات فلا يعلم
ما هو للمذكر او المؤنث ومن آخر هو انه اذا كان مضمرا قد يكون مستترا فجعل له لفظ يدل عليه بخلاف
الظاهر ثم حمل اخواته في الاضمار عليه قوله ولا ارض ابقل ابقالها شاذ وكل يريد لان ارض بمعنى
موضع فاجري مجرى موضع قال ___ والتا تثبت في اللفظ وتقدر الى آخره قال الشيخ يعني ان
تاء التانيث تكون في اسم مؤنثا بها تقديرا وانما حكم بذلك لما اشتق من اثباتها في كل مصغر ثلاثي فعلم
انها مرادة اذ لو لم تكن مرادة لم يجز اثباتها لان التصغير لا يرد شيئا لم يكن ولما ثبت في الثلاثي علم
ان الرباعي مثله وانما منع منه مانع وهو زيادة الحرف الرابع فلذلك حكم بان التا مقدرة في الجمع وان
كانت في الثلاثي اوضح واما قوله ويظهر امرها بالاسناد فغير مستقيم لانه ان اراد ظهور ان
الاسم مؤنث فهذا يظهر بما سيأتي اكثر غير الاسناد من الصفة وعود الضمائر وبعض الجموع وغير
ذلك وان اراد انه يظهر امر التاء في كونها مقدرة فغير مستقيم اذ ليس في الاسناد ما يشعر بذلك
فكانه قصد الى ان التاء في الاسماء التانيثية محمولة على التا التي في الفعل فالتاء التي في الفعل بالظاهر
الحي لا اصل فيها دلالة على التاء التي في الاسماء والمؤنثة في الاصل لان التاء في الاسماء اصلها ان تكون
في الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث ودخولها في الصفات في الموضع الذي تدخل في الافعال كقولك
قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فلذلك قالوا حايض لما لم يقصد واجري الفعل فاذا قصد واجري
معنى الفعل قالوا حائضة فهذا وجه ذكر الاسناد في دلالته على التا في قصدهم بيناه دون ما يدل
على التانيث لان غيره وان دل على كونه مؤنثا ليست فيه دلالة على كون المؤنث فيه تا ان تقول
قال ___ ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمؤنث في الصفة الى آخره اكثر ما تدخل التا للفرق بين

المذكر والمؤنث في الصفات كما ذكر وهو قياس الآتي من ابنية المشتقات واما في غيره فيحتاج فيه الى السماع وهو
ثمانية اوجه كما ذكر ويجمع مثل من اوجه انها تدخل للتانيث وشبه التانيث ففي من اوله الثاني للتفرقة
وفي الثالث للتفرقة او للواحدة وفي الرابع للمبالغة وفي الخامس واضح والحجة والمنسلة والتعريب يعني
انه كان اعجميا فيكون دلالة على العجمة والتعويض يعني انها عن اليا او اليا مؤنث قوله والكثير فيها ان
يجي منفصلة يعني انه يتقدر وجودها كما هي من احكام التي تثبت في من اسم قبلها ويكون ما قبلها في حكم
المتطرف في احكام الطرف قوله وقل ان تبني عليه الكلمة يعني يجعل معها كاجد اجزائها حتى يكون
ما قبلها كالوسط فيمتنع عليه احكام الطرف من هذا التعليل نحو قولهم عظاية وعباية في اليا وعلاوة
وشقاوة في الواو وكان القياس ان يكون موضع اليا والواو همزة قال وقولهم جمالة في جمع جمال يعني
جماعة يعني ان هذه التا ليست لمعنى آخر غير ما تقدم ولكنها فيها بمثابة قولك ضاربة ولما كان ضاربة
يصح جريه على كل جماعة صح ان يكون جمالة يجري على الجمع ايضا الا ان في جمالة من الدلالة على الجمعية ما لا يجد
في ضاربة وشبه كثرة استعماله للجماعة بحذف موصوفه ولم يكن ضاربة ولو كثر ضاربة مثل الكثرة باعتبار
الجمع وحذف موصوفه لكان مثله ومن ثم لك البصرية والكوفية ومذا اظهر في انه من باب ضاربة لانه
ليس في الدلالة على الجمعية كجمالة لكونه دونه في الكثرة ومنه الحلوبة والقتوبة والركوبة قال الله
تعالى فمنها ركوبهم وقرئ ركوبتهم وهو موضع من استشهاده فقد يقال حلوبة وحلوب وحلوبة للواحد وحلوب
للجمع وليس من باب الحلوبة المتقدمة لان تلك للجماعة فهو من باب جمالة وهذه للمفرد فهي من باب تمرة قال
وللبصريين في نحو طامث وحائض مذهبان الى آخره قال رضي الله عنه مذهب الخليل انه على معنى النسب
وما كان على معنى النسب فقياسه ان لا تلحقه تا لقولهم لابن وتامر اي ذلك منسوب اليها على معنى قولهم
حلوبة حتى تدخل التا لان التا انما دخلت في هذا الجنس جملا على الفعل على ما تقدم فاذا لم تقصد جريها على
الفعل وقصد ذلك المعنى بمجرده منسوبا الى من قام به لم يوت بالتا فلذلك قال الخليل على معنى النسب
يشير الى هذا وقال سيبويه انه متاول بانه انسان او شي حائض وما ذكره الخليل احسن لانه رده الى
معنى يقتضي حذف التا وما ذكره سيبويه تاويل بعيد ليس فيه معنى يقتضي حذف التا واتفاقهم على
انه انما يكون في الصفة الثابتة دون الحادثة دليل على صحة ما ذهب اليه الخليل اذ لو كان المصحح تاويله بانه
شي لجرى في الحدوث وغيره على سوا وقال الكوفيون انما ذلك لانه لا مشاركة بينه وبين المذكر والتا انما جاءت للتفرقة
فلا حاجة اليها وقد رد ذلك بامور احدها انه لو كان كذلك لوجب ان نقول ناقة ضامرة لقولهم جمل ضامر
لتحصل التفرقة وهذا الذي اشار اليه في الكتاب وهذا لا يلزمهم الا ان يعمموا وهم انما عللوا نحو حائض

وجوابه انه انما يطرد ... والمطرد اولى ويعلم منه جواب الثالث

الواقع في كلام العرب من نحو حائض وطامث وطالق ولا يلزمهم التعميم الثاني لشاته قيل لو كان ما ذكرتموه
صحيحا لجاز ان نقول هند حائض اذ لا مشاركة بينه وبين المذكر وهذا ايضا لا يلزمهم لانهم لم يعمموا في من اسما
فضلا عن من افعال واذا لم يرد عليهم بعض من اسما فلان لا يرد عليهم من افعال اولى قال وشذوذه
المذكر والمؤنث الى آخره قال رضي الله عنه هذا الفصل راجع الى السماع واشتراطهم جريه على المؤنث فصدا
الى ايضاح في كونه للمؤنث ليحصل الفرق بينه وبين المؤنث بقرينة جريه عليه ثم قال وقد يشبه
به ما هو بمعنى فاعل يعني لما كان فعيلا يحذف منه التا في المؤنث وهو بمعنى مفعول شبه به فعيل
وان كان بمعنى فاعل لموافقته له في اللفظ وقد قيل ان قريبا ههنا ذكر لان رحمة مصدر والمصدر
المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه فالرحمة بمعنى الرحم والتذكرة في قوله فمن شاء ذكره
بمعنى الذكر واما ملحفة جديد فالكوفيون يزعمون انه بمعنى مفعول وان جديدا بمعنى مجدود اي مقطوع
فهو فعيل بمعنى مفعول ولكنه كثر حتى قالوا جد الثوب فهو جديد فيوهم ان جديدا من جد فهو جديد وانما
هو من جدد وليس بقوي لان دعواهم ان جد الشي فرع على جدته فهو جديد لا دليل عليه قال
وتانيث الجمع ليس بحقيقي سوا كان مفرده بتانيث حقيقي او لا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر عند من افرد
وانت في الجمع لم تقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه تانيث حقيقي فلما كان كذلك جرى التانيث فيه
والتذكير مجراه على المؤنث غير الحقيقي واذا نسب الى ضمير الجمع فان كان مذكرا يعقل اختص بضمير وعلامة
لا يشركه غيره فيها وجاز ان ياتي معه بضمير المفرد المؤنث وان كان غير ذلك من مذكر لا يعقل او مؤنث
مطلقا كنت فيه بالخيار بين ضمير المفرد المؤنث وبين ضمير الجمع وهذا جار في الصفات كما جرى في
من افعال فتقول الرجال ضربوا وضربت فلا تقول ضربن والنسا والايام فعلت وفعلن ولا تقول
فعلوا ويجري ايضا في الضمائر وان لم تكن للفاعل تقول الرجال ضربتهم وضربتها والنسا والايام
فعلت وفعلن ولا تقول فعلوا ويجري ايضا آلومتها والومتهن ولا تقول من اول الومتهن ولا في الثاني
الومتهم وعن ابي عثمان من اجذاع انكسرن والجذوع انكسرت وخمس خلون وخمس عشرة خلت على
سبيل الاستحسان لا الوجوب ووجهه انك اذا قلت خمس خلون فاصله خمس ليال خلون فالليالي هي المعدودة
بالذكر فحسن رجوع الضمير اليها ضمير جمع لتناسبها واذا قلت خمس عشرة خلت فاصله ليلة فرجع
الضمير الى ليلة مفردا كما يرجع الى الليالي جمعا لكونه المقصود ثم حملوا الجموع على تقدير من اعداد وان
لم تذكر نظرا الى المعنى فقالوا الاجذاع انكسرن نظرا الى انه جمع قلة فيثبت على حاله مع تقدير الفاظ العدد
فكانك قلت ثلثة اجذاع او نحوها الى العشرة واذا قلت الجذوع انكسرت فهو لما فوق العشرة والتمييز

فيه مفرد فكأنك قلت احد عشر جذعًا او مائة جذع والف جذع فحمل على تقدير وجود ما يكون تمييزًا

له قال ونحو النخل والتمر يذكر ويؤنث فصفته شامية فمن ذكر فلان اللفظ مذكر ومن انث

فلانه في المعنى جماعة ويستوي المذكر والمؤنث الحقيقي في اللفظ المفرد من هذا الباب فيقال حمامة

ودجاجة وشاة للذكر والانثى ولم يعرفوا كراسة اللبس بالجمع كما ذكر وقال يونس اذا اراد وا ذلك

يعني الدلالة على الذكورية قالوا هذا شاة ذكر وحمامة ذكر فعلى هذا يجوز ان يقول عنت الحمامة وان

كانت ذكرًا لان فيها تانيثًا لفظيًا فيجوز اعتباره فقول من قال ان قوله تعالى قالت نملة يدل على

ان النملة انثى غير مستقيم لجواز ان يكون التانيث لما في لفظ نملة من التانيث والذي يدل على ذلك قولهم

هذه حمامة ذكر ولو كانت التانيث في قالت لغير الانثى الفاعل انثى لم يجز ان يقال هذه حمامة ذكر

والذي جوز ذلك ان تاء التانيث اذا اسند الى المؤنث المفرد من هذا الباب مع التصريح بالتذكير يجوز ان تاتي

بعلامة التانيث وان كان مذكرًا وقد اورد على ذلك لزوم قال طلحة وشبهه لان التانيث ملفوظ به

فيه وهذا لا يلزم لما ذكرناه من الاتفاق على تجويز هذه شاة ذكر ونحن متفقون على امتناع هذه طلحة

فدل ذلك على الفرق بينهما والسر في ذلك ان طلحة علم قصد فيه اخراج عن موضوعه وجعله لمن هو

له فصار التانيث نسيًا منسيًا فاعتبر المعنى وليس كذلك باب شاة ونحوها على ان بعض الكوفيين يلتزم

جواز هذه طلحة وقالت طلحة وان كان لمذكر وليس ذلك بشيء قال ومن الابنية التي تلحقها

الف التانيث المقصورة على ضربين مختصة بها ومشتركة الى آخره يعني بالابنية الصيغة التي تلحقها

الف التانيث والالحاق دون الف لانك ان افرزت الالف من ابنية تعذر ان تكون مشتركة لان البناء

الذي فيه الف التانيث باعتبار الالف لا اشتراك فيه ابدًا فدل ذلك على ان المراد البنية دون تقدير الالف

قوله ومشتركة وقع في بعض النسخ بالكسر وليس بجيد لان المشترك لا بد ان يكون فاعله متعددًا متعلقًا

بمشترك فيه والمشترك لا بد ان يكون متعلقًا به اشتراك متعدد فاذا قلت مشتركة بالكسر وهو للبناء

فالبناء مفرد لا مشاركة بينه وبين غيره فتعذر ان يكون مشتركًا واذا قلنا مشتركة فالمشترك في البناء

الفا التانيث والالحاق وهو متعددة والمشترك فيه هما الالفان ولا يضر تعدد المشترك فيه اذا ثبت

تعدد المشترك على معنى الاشتراك فيه قيل لا يستقيم فانه يؤدي ذلك الى ان لا تكون مختصة في ابنية

لان فعلى وفعلى مشتركة في الف التانيث ولا يضر اتحاد المشترك فيه فان قيل المشترك له

هي الابنية التي اشتركت فيها النوعان والمختصة الابنية التي اشتركت في الف التانيث وحدها وسميت

مختصة لاختصاصها بالف التانيث قيل لا يستقيم لان كل واحد من الابنية يقال له مشترك

مع قطع النظر عن اخواته وهو على هذا غير مشترك لان المشترك لا يكون واحدًا قال فمن المختصة

فعلى وفعلى وفعلى لا تكون الا للتانيث لانها لو كانت للالحاق لوجب ان يكون في الاصول فيزاد على

الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة وليس في الاصول مماثل لها

فليس في الاصول فيزاد على الناقص فعلل عند سيبويه ولا فعلل ولا فعلل واما الاخفش فلا

ينتهض له هذا دليلًا في فعلى لان عنده فعلل فيحتاج الى دليل غيره فيقول لو كان فعلى للالحاق

لجاء مصروفًا ولم يصرف دل على انه للتانيث قال ومن المشتركة فعلى فما ذكر في التانيث يدل على

انها الف التانيث كونه غير مصروف وما ذكر للالحاق دل عليه صرفه او الحاق تاء التانيث لان تاء التانيث

لا تلحق الف التانيث واما ارطى فالفه للالحاق في الاكثر لقولهم اديم مارط فلما حذفت الالف من

مفعول دل ثبات التانيث على زيادتها واصالة الهمزة واذا ثبت زيادتها ثبت انها للالحاق لان كل

الف زائدة وقعت آخرًا وليست للتانيث فهي للالحاق الا ان يمنع مانع كما في نحو قبعثرى ويجوز ان

يكون الفه اصلية ويكون وزنه افعل ويدل عليه قولهم اديم مرطي بحذف الهمزة من مفعول دل على زيادتها

واثبات الياء يدل على اصالتها وان جاء ارطى غير مصروف في النكرة فيجب ان يكون للتانيث واما علقى

فيجوز ان يكون الفه للالحاق لقولهم علقاة ولكونه منصرفًا واما من قال علقى غير مصروف فالفه للتانيث

فلا يستقيم ان يقال انها اصل لما ثبت من زيادة الالف اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول لا تكون الا زائدة على

ان منعهم الصرف في علقى يدل على زيادتها وان اصول الكلمة عين ولام وقاف فكل ما ياتي معها محكوم

بزيادته ان لم يمنع مانع ومنها فعلى فالشبوى الفه للتانيث لانه لم يصرف ولو كانت لغيره لصرف وكذلك

الدفلى واما الذفرى فمن لم يصرف فهي كالشبوى ومن صرف فهي كمعزى ومعزى لم يات الا مصروفًا

فالفه للالحاق لا غير وقوله وصفة نزرًا على راي غير سيبويه لان سيبويه يقول فعلى لا يكون صفة

الا مع التاء ولذلك ذكر جاء الله في آخر الفصل وقد اورد سيبويه قولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى

وهو عند سيبويه فعلى لا فعلى وانما كسرت فاؤه لتسلم الياء لانه من ضاز يضيز وحاك يحيك فلو لم تكسر

لانقلبت الياء واوًا وقلب الضمة كسرة اقرب لانه تغيير حركة وذاك تغيير حرف واما من قال ضئزى بالهمز

فوارد على سيبويه لانه لو كان فعلى لوجب ان يقول ضوزى غاية ما يقال انه ابدل من الياء همزة على

غير قياس وهو بعيد قال ومن الابنية التي تلحقها ممدودة فعلاء وهي على ضربين الى آخره من الابنية

كلها مختصة اما بالف التانيث واما بالف الالحاق فنحو فعلاء وفعلاء مختصان بالالحاق وما عداه

للتانيث قوله وجمع بريدا شم جمع لان فعلاء ليست من ابنية الجموع وعد اشياء منها وهي كذلك على

من مذهب الخليل وسيبويه واصلها عندهما شيئاء كرهوا اجتماع الهمزتين وبينهما الف فقلبوا اللام الى موضع
الفاء فقالوا اشياء والذي يدل على ذلك انهم قالوا في تصغيره أُشيّاء وفي جمعه أشاوى وانه غير مصروف
ولو كان جمعا لشيء لم يخل اما ان يكون افعالا كما يقول الكسائي او افعلاء كما يقول الفراء والاخفش
وان اختلفا في مفرده فقال الفراء اصله شَيِّئ خُفّف كما خُفّف هَيِّن وقال الاخفش بل شَيْء فَعْل
وجمع على افعلاء على غير قياس فلو كان افعالا كما قال الكسائي لانصرف لان افعالا مصروف باتفاق
وهذا واضح وايضا فانه يكسّر على اشاوى وافعال لا يكسّر على افاعل اذ ليس في كلامهم افاعل واما
الفراء والاخفش فانه يبطل عليهم بانه في التصغير يقال فيه أُشيّاء ولو كان افعلاء لكان جمع
كثرة وجمع الكثرة في التصغير يرد الى المفرد ثم يجمع على ما يذكر في التصغير وايضا فانه قد كسّر
على اشاوى وافعلاء لا يكسّر على افاعل ولا يرد على مذهب سيبويه شيء من ذلك لان منع الصرف
من اجل الف التانيث وتصغيره على أُشيّاء لانه اسم جمع لا جمع وجمعه على اشاوى لانه اسم على
فَعْلاء وفعلاء يجمع على فعالى كقولهم صحراء وصحارى فان قيل يلزم سيبويه انه قلب الهمزة الى
موضع الفاء والقلب على خلاف القياس كما ان منع الصرف على خلاف القياس وكذلك التصغير
والجمع الذي انكر فالجواب ان منع الصرف في افعال علم لا يعرف اصلا فلا يجوز بحال بخلاف القلب
فانه ثابت في لغتهم في امثلة كثيرة فكان ارتكاب ما هو من لغتهم اولى وايضا فانه يلزم الكسائي
امران على خلاف القياس منع صرف افعال وجمعه على افاعل كما تقدم ولا يلزم سيبويه سوى امر
واحد واما الاخفش فانه يلزمه ثلثة امور منها جمع فَعْل على افعلاء وهو خلاف القياس ومنها احدها
حذف الهمزة التي هي لام ومنها التصغير المذكور واما الفراء فيلزمه ثلثة امور منها الامران الاخيران
ومنها جعل شيء اصله شَيِّئ كهَيِّن ولو كان كهيّن لجاز فيه الاصل كما في هيّن فالتزام التخفيف
اذن من الاصل ما ذكر على خلاف القياس وظهر ان القول ما ذهب اليه الخليل وسيبويه واما فِعْلاء
وفُعْلاء فانها للالحاق لان فِعْلاء وفُعْلاء ليس من ابنيتهم الا ما جاء في قوباء شاذا فعلباء
وحرباء واضح وسيساء ان قيل لم لا يكون فيعالا بمثابة ديماس فيكون الياء زائدة او فعلالا
بمثابة الزلزال فيكون الياء اصلية والهمزة عن ياء هي لام فيكون مضاعفا كالزلزال فالجواب
انك لو جعلت الياء زائدة لكانت الفاء والعين من جنس واحد وذلك بعيد فوجب ان تكون
اصلية واذا ثبتت اصالتها فلو كانت الهمزة منقلبة عن ياء كالزلزال لكان مصدرا لان ذلك مخصوص
بالمصادر وايضا فانه يكون جائزا فيه الفتح ولم يسمع فيه فتح فوجب ان تكون الهمزة زائدة

وليست للتانيث لما ذكرنا اولا فوجب الالحاق واما حُوّاء فان قيل لم لا يكون فُعّالا كقولك
ضُرّاب فتكون الهمزة منقلبة عن حرف اصلي او اصلية او فوعالا كقولهم طومار والجواب انه اسم لنبت
يضرب لونه الى الحوّة فالاشتقاق يرشد الى ان الهمزة ليست اصلية ولا يجوز ان يكون اصله فعّالا
من الحوّة لان فعّالا من ابنية الصفات ولا يكون فوعالا من الحوّة لان فوعالا ايضا عينه واو ولم يات ولو
اتى لوجب ان يكون غير مدغم فرقا بين البابين كما فرقوا بين تفعّل وتفوعل فقالوا تسوّر وتسيّر
فادغموا في تفعّل ولم يدغموا في تفوعل وهذا يتبين في باب الادغام واما مُزّاء فوزنه فُعْلاء ايضا فان
قلت لم لا يكون فُعّالا من المراء او من المزية قلت فيه الزاي بالاصل التضعيف فالجواب انه لا يستقيم
ان يكون من المراء لان فُعّالا من ابنية الصفات كما تقدم وهذا اسم وايضا فانهم يقولون مُزّى مقصور
غير مصروف تدل على ان العين واللام زايان ولو كان من المزية لوجب ان تكون الياء اصلية ولا يستقيم
ان يكون من المزية لما ذكرنا من ان فُعّالا من ابنية الصفات وايضا فان حرف التضعيف انما قلبت فيما
قلب عند اجتماع وههنا قد فصل بالالف فوجب ان يكون فُعْلاء فاما مُزّى فلا يخلو اما ان يكون
منع الصرف او لا فان كان منع الصرف فهو فُعْلى من المزية لا غير وان صرف لم تكن الفه الا عن اصل ويكون
وزنه فُعّل كبُرّق مشتقا اما من المزية وهو ضعيف لما ثبت من انه مشتق من المزية بدليل مزّى
غير مصروف وهو فالاولى ان يكون فُعّلا مشتقا من المزية قلبت فيه الزاي الثالثة ياء فانقلبت الفا
فاصله مُزّز فان قيل لم لا يحكمون بزيادة الالف فيكون وزنه فُعْلى ويدل على زيادتها ما ثبت
من زيادتها في مزّى غير مصروف وهذا انما يرد اذا قلنا انه من المزية فاما اذا قلنا انه من المزية
فاصالتها واضحة والجواب انه لا يمكن ان نقول فُعْلى لانا لو قلنا هو فُعْلى لوجب ان يكون الالف
للالحاق فيجب ان يكون في الاصول فُعْلل وليس ذلك على مذهب سيبويه نعم يلزم الاخفش ذلك
به وليس ببدع عند من يثبت فُعْللا بل هو جار على قياس قوله قال جار الله العلامة ومن
اصناف الاسم المصغر قال الاسم المتمكن اذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه الى آخره قال الشيخ قوله
الاسم المتمكن احترازا من الاسماء المبهمة فان تصغيرها يخالف فيه ذلك كما سياتي في آخره ولم يتجاوز
ثلثة امثلة لانهم قصدوا الى ان يكون لهذا المعنى صيغ محصورة ليسهل امره وقوله فُعَيل وفُعَيعِل
وفُعَيعيل انما يريد صورتها لا اعتبار الحروف الاصول ولو اعتبر الحروف الاصول لادى الى ذكر اكثر
ابنية الاسماء في التصغير فلم يرد الا صورة الحركات المعينة ثم الفتحة ثم ياء التصغير ثم ما بعدها
على اختلافه في الحركات والعدد ثم قال وما خالف الى فُعَيعِل وفُعَيعال وذلك فُعَيلى م

وفُعَيْلاً وافْيِعال وفُعَيْلان فان قصد الى انه على فُعَيْعِل حقيقة فهو باطل كما تقدم وان قصد الى اعتبار
الحركات والسكنات على ما قيل فلا يحصل له ذلك لان من الاوزان التي ثبتت فيها الف التانيث ومن الف
والنون كثيرة غير هذه كقولك في عَقْرَبا عُقَيْرِبا وفي قَنْفَسا قُنَيْفِسا وفي زعفران زُعَيْفِران وفي
حَوْلَبان حُوَيْلِبان وهذه لا تنحصر كثرة وكان الوجه ان يقول وما ضاهى الى فُعَيْعِل وفُعَيْعال و
وفُعَيْعِلال انما يكون لاجل الف التانيث المقصورة والممدودة ومن الالف والنون اللتان لا تقلب الفهما ياء في الجمع
المكسر والافعال اما الثلاثة من اول فكان يستغنى عنها بان يقول وما في آخره الف تانيث مقصورة من
من الثلاثي او الف تانيث ممدودة مطلقا او الف ونون زائدتان لا تقلب الفهما ياء في التصغير فلا اعتبار
في البنية بدون ذلك فيكون فعيلى وفعيلا وفعيلان من باب فعيل وكون فعيللا وفنيعلا وفعيللان
وشبههم من باب فعيعل ولم يبق الا افعال فيحتاج الى ذكره لخصوصيته وانما جاءت الثلاثة من اول مخالفة لصيغ
التصغير تشبيها لالفي التانيث في المثالين بتاء التانيث وفي المثال الثالث بالفي التانيث في ترك من اعتداد
بها في الجمع ولذلك بقي ما قبلها مفتوحا فهي محمولة على فُعَيْل وفُعَيْعِل كما تقدم واما المثال الرابع وهو
ما جمع على افعال فانما خولف به محافظة على الف الجمع كانهم قصدوا الى الفرق بين جمع الجمع وجمع المفرد
فلو صغرت اعلام لقلت اعيليم ولو صغرت اعلام لقلت اعيلام فلو ابقاء من الف لوقع اللبس فوجب
التح عند المحافظة عليها لانها لا تكون الا مفتحة ثم قال ـــــ ولا تصغر الا الثلاثي والرباعي يعني في من رباعي
ولذلك ذكر تصغير الخماسي وفي تصغيره ثلثة اوجه احدها وهو من اجود ان يحذف الخامس كما يثبت في
التكسير وعلته ما ذكره سيبويه وهو واضح والثاني ان يحذف ما كان من حروف الزوايد في الحشو او
في الشبه كحذف الميم والدال على ما ذكر والثالث ان تبقى حروفه كلها فيقول شفيرجل كما ذكر من اخفش
قال والتصغير والتكسير من واد واحد يريد انه في المعنى مثله من حيث انهم قصدوا الى معنى زايد في اسم
عنترة وتغيير صيغته تغييرا يؤذن بذلك ولذلك حملوه عليه في ردة من اشياء الى اصولها وفي
امتناعهم من تصغير الخماسي في الشعر كما امتنعوا من التكسير قال وكل اسم على حرفين فان التحقير يرده الى
اصله قال الشيخ من اسم الذي بقي من حروفه من اصول حرفان لا يخلو اما ان يكون من غير زيادة فيه او مع زيادة فالاول
هو الفصل من اول وحكمه ان يرد الزائد ضرورة بناء فعيل اذا امكن الا برده لانك لو لم ترده لوقعت ياء التصغير
آخرا فكان فيه خروج عن بناء فعيل وتغيير الياء لانها توقع محتنف حركات من اعراب ثم مثل ما حذف فاؤه
او عينه او لامه بتمثيل واضح وان كان فيه زيادة فلا يخلو اما ان تكون مما يمكن جعل من اسم على فعيل بها اولا
فالاول هو الفصل الثاني وحكمه ان يستغنى بالزيادة عن حرف من اصل المحذوف لامكان صيغة فعيل

بها فتقال في مَيْت ووزنه فيل مُيَيْت فتحصل الصيغة المطلوبة فلا حاجة الى رد من اصل وكذلك تقول في تصغير
هار وهاد اما ان يكون اصله فَعِل كهود او فاعل كصابر ادنفا وذ مقلوب فيكون مثل قاض ولا يمكن من اول
منهما لانه اثبته محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابت
اذ حذفها عارض لقولك رايت قويضيا فوجب ان يكون الثاني فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه
فاذا صغرته قلت هُوَيْر واستغنيت بالزيادة وناس مشتق من انس عند محذوفة فاذا صغر قيل
نُوَيْس واستغنى بالزيادة ثم قال ـــــ ولو ردوا لم يكن على هذه الصيغ المذكورة ولوجب ان يقال
في مَيْت مُيَيِّت لانك كذلك تصغر مَيِّتا ويقال في هار هُوَيْئِر ووقع في النسخ هُوَيْر وليس بجيد لان
قياس اسم الفاعل من مثل قال وقام وهار ان يقال قُوَيْئِل وقُوَيْئِم فكذلك هُوَيْئِر وقد اعتد بان ما كان
محذوف منه الواو فقيل قلبها همزة استثقالا وبقاء الهمزة في التصغير فرع على التكسير فاذا لم تثبت
في التكسير لم تثبت في المصغر الا ترى انهم يقولون في تصغير اسم الفاعل من صيد وعود صُوَيِّد وعُوَيِّد
لانهم لم يقولوا صايد وعايد فدل على ما ذكرنا واذا لم تقلب همزة في هار لم تقلب همزة في هوير وليس
بجيد وان لم يمكن جعل من اسم على فعيل بها فهو قسمان احدهما ان يكون الزيادة همزة وصل او تاء تانيث
هي عوض عن اللام وهو الفصل الثالث وبيان انه لا يمكن فيه بناء فعيل بالزيادة انك لو بنيت فُعَيْلاً من
اسم وابن بالزيادة لضممت الهمزة وفتحت ما بعدها فانت في الدرج اما ان تحذفها فتخل بفعيل واما
ان تثبتها فتخالف وضعها وتنطق بها مع من استغنا عنها وفي من ابتداء يستغنى عنها بتحريك ما بعدها
واو بنيت فعيلا من اخت وبنت وبقيت لاعتددت فتحنا التانيث في بناء فعيل وهي في حكم كلمة
اخرى بدليل قولهم شُعَيْبة ونظايرها واذا لم تعتد بها لم يبق من اسم على فعيل فاذا صغرت مثل هذا القبيل
وجب الرد كما في الفصل من اول الا انك هنا تحذف همزة الوصل استغنا عنها لوجوب تحريك الفا ولا تحذف
التاء لان المعنى الذي اتي بها له باق الا انك لا تجعل حكمها حكم التاء التي كانت في اخت وخروجها عن التعويض
برد المحذوف ولكن تجعلها تاء تانيث مثلها في قائمة لانها في اخت عوض وتانيث فثبت لها العوضية
حكم فاذا رددت المحذوف زال العوضية فزال حكمها فلذلك تقف عليها هاء وتكتبها هاء وتحرك ما قبلها
وهذه احكام غير العوض وهذا الذي اراد بقوله وتوتيت بالتاء اللاحقة ثم قال ـــــ فصل والبدل
غير اللازم يرد الى اصله كما يرد في التكسير الى آخره قال الشيخ من اسم الذي يصغر لا يخلو اما ان يكون حرف فيه
لم تغيير او غيرت والثاني هو هذا الفصل وهو ينقسم الى قسمين تغيير ليس لازما وتغيير غير لازم
وقد فسر بعض الشارحين البدل اللازم بانه الذي يلزم المصغر والمكبر وغير اللازم بانه الذي يلزم المكبر

دون المصغر وليس بمستقيم لان غرضنا ان نعرف كونه لازمًا قبل تصغيره لنثبته او نرده الى الاصل فالاولى
ان يقال البدل اللازم كل ما كانت علة البدل فيه ثابتة في المكبر والمصغر وغير اللازم كل ما كانت العلة
فيه في المكبر دون المصغر وبيانه انك اذا اردت ان تصغر ميزانًا فانت تعلم ان الواو انقلبت ياء لسكونها ثابته ظ
وانكسار ما قبلها وتعلم ان المصغر يضم اوله ويفتح ثانيه فيزول الامران جميعًا فاذًا العلة المقتضية
للبدل في المكبر منتفية في المصغر فترده اذًا الى اصله فتقول مويزين واذا اردت ان تصغر متعدًا
او متسرًا واصله موتعد وميتسر من الوعد واليسر فتعلم ان الواو والياء قلبتا تاء لكونهما فاءين ساكنتين
مع تاء الافتعال طلبًا للتخفيف وعند تصغيره منتعل بحذف تاء الافتعال ويتحرك اوله بالضم والثاني
بالفتح فتزول العلة التي من اجلها قلبت تاء فهي غير لازمة فترد الى اصلها فلذلك قلت مويعد ومييسر
وفي باب وناب قلبت الواو والياء الفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وفي التصغير يضم الاول فتذهب العلة
فهو اذن غير لازم فترد الى اصله وقيل كميزان ومثال البدل اللازم قولك في قائل قويئل اذ العلة
في الاعلال في اسم الفاعل انما هو حمل له على الفعل صحة واعلالا ولذلك قيل قويئل كما قيل قائل وقد يتوهم
ان الواو في قائل انما قلبت همزة لوقوعها بعد الف وليس بجيد لما ثبت عنهم من كلم المصغر ولو كانت
تلك العلة لوجب ان يقال قويل ومن ذلك تراث وتخمة واددا لان العلة في قلب الواو هو كونها مضمومة وهي
في التصغير مضمومة فيجب ان يبقى واورد تصغير عيد اعتراضًا وبيانه هو ان عيدًا اشتق من عاد
يعود قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فهو مثل قيل وفي التصغير تزول هذه العلة فكان
يجب ان يقال عويد كما يقال قويل واجاب بان هذا القياس هو لعرض آخر وهو اجراؤهم المصغر
مجرى الجمع المكسر وهم يقولون اعياد بالياء وكان القياس اعواد بالواو ولكنهم خالفوا القياس
ليفرقوا بين جمع عود وجمع عيد فلذلك خالفوا القياس ولو قيل في عيد انما قالوا عييد ليفرقوا
بينه وبين تصغير عود لكان اقرب قال والواو اذا وقعت ثالثة وسطًا كواو اسود وجدول
الى آخره قال الشيخ اما من قال اسيّد فهو قياس الحرية لانه اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
كما في سيّد ولذلك كان الافصح واما من قال اسيود فكانه راعى فيه الواو والياء وسبقت احديهما
احديهما مراعاة البنية كما في قولك شوير ليفرق بينه وبين شيّر اذ لو ادغم لالتبس وراعى ان ياء التصغير
تاتي عارضًا والعارض لا اعتداد به الا ترى انهم يقولون قالوا يا قوم ولا يدغمون ونادوا يا مالكوم
بمجيء الياء بعد الواو بخلاف ما كان مجيئها اصلًا في بنية الكلم قال وكل واو وقعت لامًا صحيحة او
او اعتلت فانها تنقلب ياء لانها ان كانت ثالثة اجتمعت مع ياء التصغير فتقلب ياء ثم ان كانت مصححة

او

او معتلة فالمصححة نحو عروة والمعتلة نحو عصا لان ياء التصغير اذا وقعت قبل الف زال المعنى
الذي من اجله قلبت الواو الفًا فردت الى اصلها لانه بدل غير لازم كما تقدم في فصل البدل وان كانت كانت ظ
رابعة وقعت بعد الكسرة التي بعد ياء التصغير فتقلب ياء مصححة في المكبر او معتلة كقولك في
عرقوة عريقية وفي شقاء شقي قال واذا اجتمع مع ياء التصغير ياءان حذفت الاخيرة الى آخره
وانما كان كذلك كراهة اجتماع الياآت وليس هذا حذفًا اعلاليًا بمنزلته في قاض ولكنه حذف
اعتباطي للتخفيف بمنزلته في يد ولذلك كان معربًا بالحركات الثلث كاعراب يد الا ترى انك
تقول هذا عطيّ ورايت عطيًّا ومررت بعطيّ ولو كان كقاض لقلت هذا عطي ومررت بعطي
ورايت عطيًا كما توهم ابو عمرو في احيّ على ما سياتي فاما عطاء فقياس تصغيره عطيّ رددت
الهمزة الى اصلها لزوال العلة فقلبها همزة ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياآت
فحذفت الاخيرة تخفيفًا واداوة مثله لان اصله اداوة كما تقول رسالة ثم قلبت الواو ياء لانكسار
ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الياآت وغاوية اصلها في التصغير غويوية قلبت الواو ياء كما فعل
في سيّد وميّت فصارت غويّية فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الاخيرة تخفيفًا ومعاوية مثل
غاوية لانك تحذف الالف لانها زائدة خامسة مع الميم فهي احق بالحذف على ما سياتي فقياس
تصغيره معيوية ثم فعل ما تقدم وقياس من قال اسيود ورايت اجيود ان تقول معيوية
لانها ثالثة ولم يجتمع فيه ياآت ولذلك ما اشبهه واحوى قياسه ان يقال احيو لانه من الحوة
فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم ادغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما تقدم فصار احيّي
فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الاخيرة على القياس المتقدم ثم منهم من يمنع الصرف نظرًا الى التقدير
في صيغة افعل كما يحقق الا ترى انك تمنع صرف اسود واسيد وان تغيرت صيغة افعل فكذلك فصارت ظ
ههنا ومنهم من نظر الى ان الحذف ههنا ليس كالحذف في قاض فيكون مرادًا فيكون الكلمة كانها
على هذه البنية خرجت عن صيغة افعل وكذلك اذا صغرت احمر تصغير ترخيم قلت حمير على قيل ظ
وزن فعيل بلا خلاف لانتفاء صيغة افعل وان كانت في التقدير عليه فكانهم فرقوا بين ما التغيير
فيه لا لاعلال موجب فيكون المحذوف مرادًا مثله في اسيّد وبين ما التغيير فيه ليس لاعلال موجب
فلا يكون المحذوف مرادًا مثله في حمير والاول مذهب سيبويه والثاني مذهب عيسى بن عمر واما فقد ظ
من قال احيّ فوهم محض لان اصله كما تقدم احيّي اجتمع ثلاث ياآت فوجب حذف الاخيرة كما
في عطيّ فان قال حذفها ههنا حذف الاعلال فقال احيّ في الرفع ومررت باحيٍّ ورايت احيي

وجب عليه في جميع الباب ان تقول من افطحي ومررت بفطحي ورايت فطيحيا ولا قايل به اذ لا فرق بين المسايل فظهر ان ذلك توهم اذ التسوية معلومة واما من قال اسود فقياسه ان تقول اسيود في الرفع والجر ورايت اسيود في النصب واصله اسيوي فاعل كما اعل اعيل فقال اسيو كما يقال اعيل ولم يجتمع ياآت فيحذف ولذلك قلنا ان قياس الباب عنده ان تقول محيوية ونسبها على ما تقدم اذ لم يجتمع ياآت على مذهبه قال وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة الحاجم قال اما ظهرت التاء في تصغير الثلاثي المونث لانه لما كان فيه معنى الصفة وتاء التانيث قياسها ان تلحق صفة المونث الحقت بالمونث المصغر وان لم يكن في مكبره ولم تثبت في الرباعي استثقالا لكثرة حروفه فكان الرابع عوض منها واما الالف فان كانت مقصورة وهي رابعة تثبت لخفة الاسم وان كانت اكثر من ذلك حذفت استثقالا لها فتقول في جحجبى جحيجب وفي حولايا حويلي وحويلي فاما حويلي فانك لما حذفت الف التانيث بقي حولاي على هيئة اوزن وقبل آخر حرف لين فتثبت في التصغير الا انها تقلب يا لانكسار ما قبلها فتدغم في الياء التي بعدها فيصير حويلي وهذا الاسم وغيره من الصرف لان منع الصرف انما كان لالف التانيث ولا الف تانيث واما من قال حويل وكذلك في براكا فانه اما ان تكون حذف الالف لزيادتها ثم صغر فقال حويلي ثم اعل الياء كما فعل بياء قاض واما ان تكون صغر اولا على حويلي ثم خفف الياء كما يخفف ياء صحارى فيقال صحار فتحتمل كما اعللت ياء صحار وان كانت ممدودة ثبتت مطلقا ثلاثيا كان الاسم او غيره واما تثبت لانها زادت على حرف فاشبهت كلمة اخرى فثبتت كما تثبت تاء في قولك بعلبك فان قيل فلم لم تحذف تاء التانيث كما حذفت الف التانيث في الاسم الرباعي او تثبت الف التانيث كما تثبت التاء فيل الف التانيث من الاسم كالجزء منه لانها لا تعد منفصلة بخلاف تاء التانيث فانها تعد منفصلة فاشبهت الحرف من بنية الكلمة فحذفت كما يحذف ونثبت رابعة لانها لو كانت حرفا من بنية الكلمة لثبتت فكذلك الف التانيث قال وكل زايدة كانت مدة في موضع ياء فعيعيل وجب تقويمها وابدالها يا الى اخره قال لانها لا تخرج عن ابنية التصغير اذ الاسم مبني على فعيعيل وقوله وجب تقويمها يعني ابقاوها مدة وقوله وابدالها يا ان لم تكنها يعني ان لم تكن ياء لانها تلو ما قبلها فيجب قلبها يا اذ لا يمكن النطق بالف او واو بعد كسرة قوله وان كان في اسم ثلاثي زيادتان ليست احداهما ايا ما ابقيت اذ منهما في الفايدة وحذفت اختها اي ليست احداهما المدة التي قبل الآخر ابقيت ادخلهما في الفايدة اي اقواهما في الدلالة على المعنى من اصلي وحذفت من اصغر فكل

كل اسم فاعل او مفعول من الخماسي بالزيادة فانك تبقي الميم وتحذف من سواها لان الميم هي موضوعة لبنا اسم الفاعل او المفعول وهو المقصود بالصيغة والزيادة من سواها انما هي لمعنى وهي معاني اخر فالميم اقعد في الدلالة على المقصود فوجب اثباتها وحذف غيرها فلذلك تقول في منطلق واشباهه ما ذكر وان شئت قلت محتو وتشاويهما بان لا تكون احديهما اقوى في الدلالة على المقصود فتكون مخيرا في حذف ايهما شئت على ما تمثل وان كان ثلاثيا والتفصيل لاحد الامرين حذفت اضعفهما على ما تقدم واما الرباعي فيحذف منه كل زايدة ما خلا المدة الموصوفة لانه لا يمكن ابقا الكلمة على صيغة احرف وهي من الاسم اربعة احرف اصول فلا مفاضلة بينه وبين الزوايد فالزوايد بالحذف اولى فاذا صغرت معوطسا قلت فيه مطيعس اذ لا يمكن بقا شي من الزوايد لفوات صيغة التصغير بقايه الا ان تكون مدة قبل الآخر فانها تثبت كما تقدم في اول الفصل لبقا صيغة التصغير معها وهو قوله ما خلا المدة الموصوفة قال ويجوز التعويض وتركه فيما حذف منه من هذه الزوايد التعويض انما يكون فيما حذف منه ثم هو على ضربين ضرب موضع التعويض مشتغل بما هو حرف التعويض وضرب موضع التعويض خال فالضرب الاول لا يمكن فيه هذا كما لو قيل في تصغير احرنجام حريجيم فلا يمكن في هذا التعويض والضرب الثاني نحو قولك في منطلق مطيلق فهذا يمكن فيه التعويض مطيليق قوله وجمع القلة يحقر على بنائه الجمع على ضربين جمع كثرة وجمع قلة على ما تقدم واما جمع الكثرة فلا يحقر على صيغته كانه لما كان التصغير فيه معنى التقليل كرهوا ان يجمعوا بينه وبين صيغة التكثير فحولوا الى احد امرين اما الى جمع قلة ان كان له جمع قلة او الى المفرد ثم جمعوه بالواو والنون او بالالف والتاء على حسب ما يستحق فاذا صغرت غلمانا فانت بالخيار ان شئت اخذت جمع قلة وهو غلمة وصغرت فقلت غليمة وان شئت صغرت المفرد ثم جمعته فقلت غليمون فان لم يكن له جمع قلة تعين رده الى المفرد كقولك في شسوع شسيعات لفقدان السماع في اشسع واما جمع غلمة بالواو والنون وتصغيره لذلك في التصغير لانه فيه معنى الصفة وقبل التصغير ليس فيه معنى الصفة كما ذكرنا في دخول تاء التانيث في مونثه في نحو اذين مصغرا واستلعها فيه مكبرا وحكم اسما الجموع حكم احادها ان ذلك المعنى منتف اذا الفاظها الفاظ المفردات فلا معنى للعدول عنها وقال بعض من اسما تصغير حلاف القياس على ما ذكر وحكم السماع في انيسيان نادوا بابحد السين في عشيشية نادوا الفا وتونا وفي عشيشية ابدلوا من الياء شينا فرقا والياء التي كان قياسها ان تحذف لاجتماع الياآت وفي اغيلمة واصيبية زادوا همزة قال وقد يحقر الشي لدنوه من الشي وليس مثله وقد تقدم ان التصغير يدل على ان الشي عندهم مستصغر وقد جا قليلا على معنى قرب الشي من الشي مثاله قولهم هو اصيغر منك لا تستقيم ان يقال ان المراد انه صغير لان لفظ اصغر يدل على الزيادة في الصغر فهو مستغن عن التصغير بهذا المعنى وانما قصدوا الى ان المدة التي بينهما قريبة وكذلك

ما مثل قال وتصغير الفعل ليس بقياس وانما جاء في الفاظ يسيرة محفوظة لان معنى التصغير الوصفية
بالصغر لما صغر والفعل لا يصح وصفه فيصغر واما المعنى فيما صغر لمن نسب اليه الفعل كما نسب
قال ــــ ومن الاسماء ما جرى مصغرا الى آخره يريد انه في اصل وضعه مصغرا كانهم في اصل الوضع جعلوا
مصغرا فوضعوا اسمه على التصغير وذلك قليل منه جُبيل وكُعيت اسمان لطائرين وكُميت صفة
للفرس فاذا جمعوا ردّوه الى المكبّر المقدّر لانه ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جُبيل وكعيت جِعلان
وكِعتان فدل ذلك على ان المكبر في التقدير جُعل وكُعت لان فِعلان جمعه وقالوا كُمت فدل على ان
مكبره في التقدير أكمت لان فُعلاً جمع أفعل وايضا فان كُمت من صفات الالوان فهو من باب احمد واسود فيقال
مكبّره بهذا الوجه حكم انه أفعل قال ــــ ومن الاسماء المركبة يحقّر الصدر منها ولا يعتد بالكلمة الثانية
كما لا يعتد بتاء التانيث فالحذف كما لا يحذف تا التانيث وهو مبهما احد لغوي من اللسان فتصغير
غير المركب ويتركوا ما قبل الثاني مفتوحا تشبيها بتا التانيث وتحقير الترخيم ان تحذف كل شيء زيد في
بنات الثلاثة وما رد الى آخره قال ــــ هذا باب على حياله في التصغير سهل وهو ان تحذف الزوائد
كلها ويصغر من الاسم وتسمى تصغير الترخيم لما الترخيم فيه من الحذف لان الترخيم في التقليل يقال صوت
رخيم اذا لم يكن قويا ومنه سمي الترخيم وليس تصغير الترخيم معناه انك اضعف الى الترخيم الذي هو حذف
آخر وانما اراد حذف الزوائد على ما مثل قال ــــ ومن الاسماء ما لا يصغر ثم ذكر اسماء التي هي من استعمال
لم يوجد في كلامهم الا مكبرة فدل ذلك على ان تصغيرها مطرح في لغتهم واما اسم الفاعل والمفعول اذا
اعملتهما لم يات في كلامهم تصغيرها لكراهة اجتماع العمل والتصغير لانه في شبه الفعل فيه قال ــــ
ومن الاسماء المبهمة قولك بتحقيرها ما ثبتوا بما فيه اسماء الاشارة والموصولات وقولك للايذان من اول
الامر بانها غير متمكنة وقوله الحقت باواخرها الفات فيما ثبتوه سواء فان من الف ملحقة قبل آخره وفيما
ثنوه المثنى والمجموع فانك تقول في اللذان اللذيان وفي الذين اللذيون ولا الف في ذلك فان زعم ان من الف
في اللذيان واللتيان سقطت لالتقاء الساكنين فمردود بقولهم اللذيون بضم اليا ولو كانت من الف مرادة
لوجب ان يقال اللذيون فان قيل اللذيون كان من انفصال مستقبلا وكان ينبغي ان يقول ونريد قبل اخرها
بآء التصغير لانه لا بد منها قال ــــ ومن اصناف الاسم المنسوب قال الشيخ حد بما ذكره وظاهره
غير مستقيم وهو في الحقيقة مستقيم فاما ظاهره فانه يقال لا يخلوا اما ان يكون حد المنسوب او المنسوب
اليه فان حد المنسوب كان غير مستقيم لقوله علامة للنسبة اليه والمنسوب لم يلحق الياء علامة للنسبة اليه
اذ ليس منسوبا اليه وان حد المنسوب اليه كان غير مستقيم لان المنسوب المنسوب فكيف يحد بغير ما يوجب له

وهو

وهو في الحقيقة لم يحد الا المنسوب وقوله هو الاسم يريد من الاسم قبل من الحاق ثم قال الملحق باخره يا
مشددة علامة للنسبة اليه معناه الى من الاسم قبل الحاق اليا ومن الاسم الذي الحقت باخره يا مشددة علامة
للنسبة اليه هو المنسوب واما الاشكال من جهة الضمير ثم جعل الضمير راجعا الى من الاسم الذي الحقت
باخره جاء فاسدا ومن جعله ضمير من الاسم لا باعتبار الحاق الياء جاء مستقيما وهو الذي قصده وتشبيهها
بتاء التانيث من جهة تغييرها معنى الكلمة كما تغيره التا وشبهها بتا التانيث في انها تكون للنسب
الحقيقي وللمجرد اللفظ وفي انها تكون للمفرد كما تكون التا وكما انقسم التانيث الى حقيقي وغير حقيقي
فكذلك النسب يريد بالحقيقي ما تقدم من كون المدلول مؤنثا في المعنى بازائه ذكر في الحيوان على ما تقدم وغير
الحقيقي ما جرى في اللفظ فقط كقولهم ظلمة وضربة وشبهه وكذلك النسبة منه ما كان مدلوله منسوبا
حقيقة كقولهم دمشقي ومصري وهو الكثير الشائع ومنه ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك كرسي
اذ ليس كرسي منسوب من حيث المعنى كما ان ظلمة ليس مؤنثا من حيث المعنى قال ــــ والنسبة مما
طرّق الى الاسم تغييرات شتى لانه غيّرته من مدلول الى مدلول اخر مغاير له الا ترى ان قولك دمشق اسم
البلد وقولك دمشقي للرجل المنسوب اليه وغيّرته من حال الى حال لانه كان عريا عن اليائين فصار
بهما وكان اعرابه على ما قبلها فصار على آخرهما قال ــــ وحذفهم التا في النسب واجب لانهم لو
ابقوها لفسد المعنى الا ترى انك اذا نسبت رجلا الى ضاربة فالرجل هو من الاسم الذي فيه تا النسب
فلو بقيت فيه تا التانيث لكنت مؤنثا للمذكر الثاني انه كان يؤدي الى اجتماع تانيثين اذا نسبت
مؤنثا الى مؤنث فتقول اذا نسبت امراة الى ظلمة ظلمتية والثالث انه يؤدي الى ان يكون تاء التانيث
وسطا قال ــــ ونوني التثنية والجمع ينبغي ان يقول علامة التثنية والجمع ونونهما لان ذلك بحذف
مع النون فتخصيصه النون يوهم بقاء ما قبلها وانما حذف علامة التثنية لان المعنى يحصل بالنسب
الى المفرد فيقع الزيادة ضائعة فلا حاجة اليها وكل ما ذكرنا في التا فنحوه جار في المثنى والمجموع
فيكون اربعة اوجه فاذا سميت بالمثنى والمجموع المصحح فلا يخلوا اما ان تعربه اعراب المفردات او تجريه
مجرى اعرابه على حكم ما كان عليه فعلى من اول شبهها لانك اخرجتها عن صورتها في احكامها التي كانت لها فكانها
الف ونون لغير التثنية كما في عمران وعلى الثاني تحذفها كما قبل التسمية لان احكام علامة التثنية
والجمع باقية فيها فاجريت بعد التسمية مجراها قبلها فتقول على من اول قنسريني وعلى الثاني قنسري
وكذلك نصيبيني ونصيبي وكذلك زيدي وزيداني وطيلي وطيلاني وشيحي وشيحاني في النسبة
الى الشيحان اسم موضع ومن الجارية على القياس في التحقير ان يكون من الاسم ثلاثيا ثانيه لين فانهم يقولون

اجتماع الكسرتين والياءين مع قلة حروف الكلمة فيفرون الى فتح الوسط لنمري ودئلي وابلي وان كان الثلاثي مثله احرف وفي آخره ما في عدي من الكسرتين والياء فالاحسن بقاء الكسرة لقوة الكلمة بالزايد على الثلاثة كتغلبي ويثربي ويجوز الفتح كراهة اجتماع الكسرتين والياء ومن ذلك حذف الياء والواو من فعيلة وفعولة وفعيلة في صحيح العين غير مضاعف فرقا بين المذكر والمؤنث فاذا نسب الى كريم قلت كريمي والى كريمة كرمي والمؤنث اولى بالحذف لاستثقالهم اياه واما المعتل العين فلم يفرقوا فيه لما يؤدي الى استثقال الشيء حيث كلامهم كانهم لو قالوا طولي لاداه الى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فيلزمون شيئا من استثقال وزيادة تغيير قال وحذف الياء المتحركة من طي مثال قبل آخره بان مدغمة اصلا ماني من آخره قال ومن ذلك حذفهم الياء المتحركة اذا وقعت مشددة قبل آخره كراهة اجتماع الياءين والكسرتين فيقولون في ميت ميتي على ما ذكر واما طائي ففيه من الشذوذ وضع الالف مكان الياء الساكنة لا غير واما حذف الياء المتحركة فقياس لانهم لو قالوا طيئي لم يكن فيه شذوذ وفرقوا بين تحقير مصغرا ومكبرا عند النسبة اليه فاجروا مقيما المكبر على القياس بالحذف وزادوا ياء ساكنة في المصغر بعد المشددة فرقا بينهما وكان اصل المكبر على القياس اولى لانه حذف فيما لم يحذف منه شيء ولو عكسوا لحذفوا فيما حذفوا منه قبل النسب وانما لم يستغنوا ببقاء المصغر على صيغته وحذف الياء من المكبر مع ان الفرق اذن حاصل لان لفظ مهيمي اثقل من لفظ مهيميح ولانه لو جاز فيه قبل النسب لجاز ان يبقى بعد على الحالة التي كانت تكون له في المصغر قال وتقول في فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة الى آخره قال الشيخ ومن التغييرات الجارية على القياس حذفهم الياء الساكنة من فعيل وفعيلة وفعيل وفعيلة وقلبهم الثانية واوا وفتح الكسرة التي قبلها فيما هي فيه وانما فعلوا ذلك كراهة اجتماع الياءات ولم يفرقوا بين المذكر والمؤنث لشدة الاستثقال فحذفوا منهما جميعا ومن العرب من يقول امبي ولا يقول في غني غنيي لما في غنيي من زيادة الاستثقال بالكسرة وقد فعلوا مثل ذلك فيما آخره ياء مشددة وان كان بعد الثاني الزيد كقولهم في تحية تحوي لان الاستثقال موجود فلا اعتداد بالوزن واما فعول كعدو فانه ليس فيه من الاستثقال الذي في غني فجرى مجرى الصحيح فقالوا عدوي بالاتفاق فاجروه مجرى الصحيح لما انتفى ذلك الاستثقال واما الحقته تاء التانيث فقال سيبويه فيه عدوي اجراء له مجرى شنوءة وبابه ومذاهب القياس الذي لا ينبغي ان يعدل عنه وقال المبرد عدوي كالمذكر وليس له وجه في القياس لان عدوي اثقل من قوله عدوي فلا معنى للتزامه قال وتا غيرتم القياس في آخره الف وحكمها ان كانت ثالثة

ان تقلب واوا سواء كانت عن واو او ياء لانها ان كانت عن واو فظاهر وان كانت عن ياء كره بقاؤها لما يؤدي من الجمع بين الساكنين او الاخلال بالحذف ولم ترد الى اصلها لما فيه من اجتماع الياءات فلم يبق الا ردها الى اختها وان كانت رابعة من ظرف فان كانت اصلية قلبتها كذلك محافظة على الحرف من اصلي وقد جاء حذفها استثقالا لها كحبلي وان كانت زائدة فالمختار حذفها بخلاف من اصلية لان زيادتها تقوي حذفها واصليتها في من اولى تضعفه والثاني قلبها واوا محافظة على البنية تشبيها لها بالاصلية والثالث ان تجعل قبل ياء النسب الف واو وهل تكون من الف هي الف التانيث والواو زائدة او الواو الف التانيث انقلبت ومن الف هي الزائدة كل ذلك محتمل قال وان تفصل بين الواو والياء بالف فقوله يوهم انه لا يجري الا في دناوي وعلباوي وشبههما فكان من اولى ان تقول وان تفصل بين آخره وبين الواو بالف لتشمل نحو حبلى ولعله قصد الى التنبيه على التعليل في ادخال من الف كراهة اجتماع الياء والواو وليس فيما وراء ذلك الا الحذف استثقالا له مع النسب ثم قال في نحو جمزي وان كانت من الف فيه رابعة الا انها حملت على الخامسة لامرين احدهما تعذر حملها على مثل دعوي لانه يحمل على مثل مغزى الذي الفه اصلية وليس في مثله مخلل فيحمل عليه جمزي فان ورد حبلى ارتكب مذهب الاخفش في ثبوت حذف الثاني ان الحركة فيه تنزلت منزلة الحرف الزائد على من اد كما في ورش لو سميت به امراة بخلاف هند جعلوا الحركة منزلة الحرف لثقل الكلمة بها قال ومن التغييرات الجارية على القياس ما آخره ياء مكسور ما قبلها فحكمها ان كانت ثالثة تقلب واوا ويفتح ما قبلها اما فتح ما قبلها فكما انفتح ما قبل اخر نمر واما قلبها واوا فكما انقلبت الف رحا وان كانت رابعة فالمختار حذفها استثقالا لها ويجوز قلبها واوا وفتح ما قبلها وانما كان المختار هنا الحذف في الياء وفي الالف القلب لامرين احدهما ان من الف اخف ولا يلزم من مراعاة من اخف مراعاة من اثقل من الواو ان من الف ليس فيها الا تغيير واحد وفي الياء تغييرين امر وهو قلب الكسرة فتحة ولذلك كان الحذف في الياء احسن من الالف وبالعكس وليس فيما وراء ذلك الا الحذف استثقالا لما زاد على من اربعة واذا كانوا قد التزموا الحذف فيما زاد على من اربعة في من الف فالتزامهم الحذف في الياء اجدر لانها اثقل في الوجهين فان كانت الياء زائدة على من اربعة قبلها ياء مشددة وجب حذف الخامسة كما يجب حذفها من مشتري فيبقى قبل ياء النسب ياء مشددة قبلها فتحة فيكون في من استثقال مثلها في امية فمن استثقلها قال تحوي كما قال اموي ومن لم يستثقلها قال تحيي كما قال امي فصل وتقول في غزو وظبي مما آخره واو او ياء من الثلاثي الساكن الحشو غزوي وظبيي بلا خلاف اذ لا استثقال لسكون ما قبلها لانها تخف عند سكون ما قبلها

فاما ما لحقته تاء التانيث ففيه خلاف مذهب سيبويه والخليل انه في حكم ما اول فيقولان في غزوة
وظبية غزوي وظبيي ايضا لانه ساكن الاوسط فاستخف ومذهب يونس غزوي و
وظبوي وله شبهتان احداهما ان العرب تقول في النسب الى بني زنية وقرية زنوي وقروي وهو
محل الخلاف فوجب الحاق ذلك به والاخرى انهم يكرهون الثقل باجتماع الياءات في المؤنث كما كره ذلك
في كريمة ولم يكرهوه في كريم واذا كرهوا اجتماع الياءات قلبت الياء الاولى واوا وحرك ما قبلها بالفتح كما
قلنا في يدوي ومذهب سيبويه اولى وما ذكره من المسموع نادر لا ينبغي ان يجعل اصلا والاستثقال
الذي ينسبه اليه غير معتد به لمخالفة الثقل النسب فيه ثم هو باطل بثبات الواو اذا باء تستثقل مع
فتح ما قبلها ولذلك عده الخليل في بنات الياء دون بنات الواو لما كانت شبهة الاستثقال مختصة
بها فان كانت وسط الاسم ياء ايضا كقولك طي ولية نظرت الى اصل الياء الاولى فرددتها اليه متحركة
وقلبت الثانية واوا فتقول في طي طووي وليس هذا مثل قولك ظبيي لانه لو قيل فيه طيي لادى الى اجتماع
اربع ياءات وكسرة مع قلة حروف الكلمة وفي حية حيوي فان كان الاسم آخره واو مشددة بقيته على
حاله واجري مجرى غزو وقلت في دو دوي اذ لا ياءات مجتمعة قال فان نسب الى اسم آخره ياء مشدد
مع ثلاثة احرف فصاعدا نظرت هل هما زائدتان اولا فان كانت الثانية اصلية كنت فيها بالخيار ان
شئت شبهتها بياء غني فتقول مرموي كما قلت غنوي وان شئت شبهتها بزيادتها على الثلاثة بياء
مصري اذا نسبت اليه فتحذفها فتقول مرمي فالياء في مرمي ياء النسب وتلك الياء حذفت استثقالا
لها مع ياء النسب وان كانت الياء المشددة مزيدة حذفتها لا غير اذ لا وجه في تشبيهها بغني لزيادتها فتقول
في كرسي كرسي وفي بختي اسم رجل بختي وقوله اسم رجل احتراز منه جمعا فانك ترده الى الواحد فتقول
في بختي على قياس الجموع فلذلك قال اسم رجل والذي يدل على ان هذه الياء هي ياء النسب وان الياء التي كانت
فيه هي المحذوفة انك تقول قبل النسب بختي غير مصروف فاذا نسبت قلت بختي مصروفا ولو كانت هي
تلك الياء لكان على حاله فصل وما كان آخره همزة قبلها الف نظرت فان كانت الف التانيث
قلبتها واوا وان كانت غير ما شاع فيه الوجهان على ما ذكرناه في التثنية وهذا اولى من قوله ان كان منصرفا
لانك لو سميت بكساء امراة كان غير مصروف والواجب قلب الهمزة فكان التنبيه على انه لا تقلب الا اذا كانت
الف التانيث اولى من اعتبار الصرف وعدمه لئلا يؤدي الى دخول كساء ونحوه اذا سميت به امراة فيما
يجب قلبه لانه غير منصرف حينئذ وتقول في سقاية وعظاية اذا آخره سقائي وعظائي بالهمز لانهم
لو بقوها ياء لجمعوا بين ياءات بعد الف زائدة وهم يكرهونها بعد الالف الزائدة وان انفردت فكيف بها وقد

صار بعدها ياآن فان قيل قد قالوا سقايي فاقروا الياء لما جعلوا التاء في حكم المنفصلة فيا النسب
اجدر بالانفصال لتغيير ما معنى الاسم على ما تقدم فالجواب انها في النسب انكسرت فلا يلزم من صحتها
مفتوحة صحتها مكسورة ومن آخر انها في النسب اجتمعت مع يائين فقوي الاستثقال ومن آخر ان صحتها
في سقاية شاذ فلا يلزم من شذوذه مع تاء التانيث شذوذه مع ياء النسب فان قيل فلم لم يقولوا
شقاوي فيقلبوها واوا كما قلبوا في شقاوة اذا نسبوا الى الشقاء قلت لما كرهوا اجتماع الياءات
ههنا قدروها متطرفة بعد الف زائدة فقلبوها همزة على قياسها ثم لم يقلبوها واوا لانه وجب
قلبها همزة لا اجتماعها مع النسب وهم انما يقلبون الهمزة واوا اذا كانت همزة قبل ياء النسب فلم يكن
هذه همزة قبل ياء النسب لم يكن لقلبها واوا معنى فوجب ان تكون همزة على ما ذكر وتقول في شقاوة شقاوي
وكذلك ما اشبهه لانه لم يجتمع فيه ياءات مستثقلة اذ آخره واو فبقيت على حالها ولم تقلب همزة لانها
قد ثبتت مع تاء التانيث وهي اولى بالانفصال فثباتها مع ياء النسب اجدر وتقول في راية وثاية وشبههما
مما وقعت فيه الياء بعد الف ليست بزائدة رايي ورائي وراوي اما رايي بالياء فلانه لم يقع فيه
بعد الف زائدة فلم يستثقل استثقال سقائي بل اجريت مجرى ظبيي لانها مثله فتركت على حالها ولم تجر
مجرى طووي في رد العين الى اصلها لما يلزم من كثرة التغيير من غير حاجة بخلاف طي فانه لو ترك
على حاله لاجتمعت اربع ياءات واما رائي بالهمز فلانه اجتمعت فيه ياءات مع وقوع الياء بعد صورة
من الف فاشبه سقاية والياء اذا استثقلت بعد الالف فالوجه قلبها همزة واما راوي بالواو فلانهم لما
استثقلوا الياءات فيما قلت حروفه وما قبله في حكم المتحرك قلبوها واوا كما فعلوا في رحوي وقنائي
الياء اذا استثقلت في النسب ان تقلب واوا كما قالوا عموي وشجوي وبابه قال وما كان على
حرفين فعلى ثلثة اضرب الى آخره قال الشيخ وقد ضبط بعضهم بان كل موضع رد في التثنية
وجب الرد في النسب وكل موضع لم يرد في التثنية ففيه الوجهان وكل موضع كان المحذوف غير لام
لا يجوز الرد وليس بجيد لانه رده الى عماية اذ لا يعرف ما الذي يرد في التثنية ومنهم من قال كل ما
كان المحذوف غير الياء في موضع اللام متحرك الاوسط ولم يعوض منه همزة وصل فهو واجب الرد
وكذلك ما كان المحذوف فا معتل اللام وما كان المحذوف منه غير لام ثم ليس بمعتل اللام فانه لا يرد وما سوى
ذلك ففيه الامران واحترز بقوله ما كان المحذوف غير ياء في القسم الاول من دم فان اصله عند
المبرد دمي ويجوز في النسبة اليه وجهان فلو لم يقل ما آخره غير ياء لورد عليه ووجب دموي
وليس بواجب وعلى مذهب سيبويه لا يحتاج الى ان يقول غير ياء لان اصل دم عنده دمي ولذلك

قيل في صفة دمًا كدلو ودلاء وظبي وظباء وقولهم الدبيان ويتقطر الدما لا ينهض لانه شاذ
فلا اعتداد به بقي ان يقال فقد قيل اصله دمو فعلى هذا يجيء اعتراضًا على القولين جميعًا والجواب
انه لا اعتداد بهذا القول فانه مخالف للظاهر فان باب اليا اكثر من باب الواو ولا حاجة اليه مع جواز
ان يكون من اليا وهذا القايل توهم ان اليا في دمي لاجل الكسرة مثل رضي ولولا ان الواو في رضي ثابتة
بحجة وهو قولهم الرضوان لم يحسن ان يقال هي منقلبة عن واو فلا يحسن في دمي ذلك بلا دليل
عليه وانما وجب الرد في القسم الاول على تقدير صحة قول المبرد في دم لانه متحرك الاوسط محذوف منه
لام غير تا فينبغي ان يرد لانه موضع يشبه التصغير بالرد من غير ثقل ولا يلزم دموي لانه محذوف
منه يا فلو اوجبوا الرد لاوجبوا تغييرًا لتنوا ومو ورد اليا وقلبها الى الواو ولا يلزم من وجوب
تغيير لمعنى وجوب تغييرين واما مذهب سيبويه فلا يحتاج الى الاعتذار من دم اذا اصله دمي على
ما تقدم فقصدوا الى ان يردوا فيما كان متحرك الاوسط محافظة على حركته الاصلية لانها تزول لو لم يرد
عند النسب ويجب الكسر كما في دمي ولم يكن لدم عند سيبويه حركة في الوسط حتى يحافظ عليها
قال ومن ذلك شاهي في شاة ووقع في النسخ في اشت وليس بجيد لان اشتا يجوز فيه الوجهان
اشتي وشفهي لجريه على قياس ما يجوز فيه الامران واما شاة فاصله شوهة فهو قياس ما يجب فيه
الرد فوجب ان يكون شاهي واما القسم الآخر الذي يجب فيه الرد فهو ان يكون محذوف اللام والفا نحو شية
فانهم كرهوا ان لا يردوا فيكونون بين ثقل او ارتكاب تغييرات على غير قياس النسب فردوا فقالوا
وشوي وابو الحسن يقول وشيي ووجهه انه لما ردوا الواو رجعت الكلمة الى اصلها فصارت
وشية ولو نسبت الى وشية لقلت وشيي عند المخالف فكذلك ههنا ولذلك قال في القسم الثالث
يدي وغدوي فاشكل بهذا التعليل والوجه غيره لانه تغيير لاجل النسب فكان قياسه القلب
وفتح ما قبل الآخر كعموي وشبهه وحمله على النسب على ظبي وغزو ليس بجيد اذ ليس ذلك بتغيير النسب
بل ابقاء اليا على ما كانت ولذلك ان يونس لما خالف بتغيير اليا في ظبية في النسب لم يمكنه ان يقول
الا ظبوي فثبت ان قياس تغييرهم في النسب ان يقلبوا اليا واوا ويفتحوا ما قبلها فلذلك كان يدوي
ووشوي اولى من يديي ووشيي واما ما لا يجوز فيه الرد فهو ان يكون المحذوف من غير موضع التغيير
ما ليس مثل شية كقولك عدي وزني لان المحذوف في موضع ليس بموضع تغيير فلم يجز الرد ولا يلزم
عليه شية لما ذكرناه لما يؤدي اليه من الاخلال وقد جا عن بعض العرب زيادة واو بعد العين في مثل
عدي فيقولون عدوي كانهم لما تعذر عليهم الرد في موضع الحذف اذ ليس موضع التغيير قلبوا

الى موضع التغيير اذ زادوا في موضع التغيير قال ومن ذلك شهي في شاه بمعنى ما لا يجوز فيه
الرد لان اصله شاه فالمحذوف منه عين ولم يجز الرد على ما ذكر في عدة واما القسم الثالث وهو
ما عدا هذين القسمين على التفصيل المذكور اولا كقولك غدي وغدوي واخواته ما المحذوف منه
لام ساكن الاوسط او معوضًا عند سيبويه او متحركه والمحذوف يا عند المبرد على ما تقدم
ولم يعوض ومهما رددت وثم عوض وجب حذف العوض اذ لا يجوز جمع العوض والمعوض فتقول بنوي
ومهما لم ترد وجب اثبات العوض لانه ثابت قبل النسب فاولى ان يثبت في النسب قال ويقول في
بنت واخت بنوي واخوي الى آخره عند الخليل وسيبويه ان التا فيهما معنى التانيث فكان القياس له في
النسب حذفها واذا حذفت وجب رد المحذوف واذا كانوا قد ردوا في اخ وهو غير معوض قبل النسب
فهم للرد عند حذف العوض الزم الا ترى انهم في اسم لما حذفوا منه العوض وجب الرد فقالوا سموي وان
كان مما لا يجب الرد فيه لو بقي عوضه فاخوي اجدر لانه مما يجب الرد فيه لو لم يكن معوضًا واما يونس فيقول
اختي اجرا للتا مجرى حرف اصلي لانه عوض عنه ومذهب سيبويه اقيس لانه لو جاز ان يقال اختي لجاز ان
يقال في التصغير اخيت ولما لم يجز في التصغير لم يجز في النسب وبيان الملازمة انها انما لم تثبت في
التصغير لانها بمنزلة تا التانيث وهم لا يعتدون بتا التانيث في مثال المصغر فكذلك لم يعتدوا
بما كان في معناه ولذلك لا تكون تا التانيث قبل يا النسب فكذلك ما كان في معناها ويقول في كلتا
كلتي وكلوي ووقع في النسخ كلتي وكلتوي على المذهبين وليس بمستقيم لان المنقول من مذهب سيبويه
والقياس جميعًا كلوي فلا وجه لقوله كلتي وكلتوي على المذهبين وكلتا عند سيبويه فعلى
اصله كلوى ابدلت الواو تا اشعارًا بالتانيث ولم يكتف بالالف لانها تنقلب يا في قولك رايت المراتين
كلتيهما فلما قصد الى النسب لم يبق لاثبات التا وجه فحذفت فلما حذفت وجب ان يقال كلوي بتحريك
اللام على ما ذكر فيما تقدم ووجب حذف الالف كراهة اجتماع الواوين لو قلبت على ان اللغة الفصيحة
في مثل حبلى الحذف فهي ههنا اجدر وكذلك التزم الحذف لما ذكرناه من الاستثقال وقياس مذهب
يونس ان يقول كلتي كما تقول حبلي وكلتوي وكلتاوي مثل حبلوي وحبلاوي ومذهب بعض النحويين
ان التا غير عوض وان الالف لام ووزنه فعتل فقياس النسب على قول هولا كلتوي على الافصح وكلتي
على غير الافصح وان كان القول في اصله ليس بشي اذ لا يعرف فعتل فان كانت التا عندهم للتانيث فهو ابعد
لوقوعها متوسطة قال ويقول نسب الى الصدر من المركبة الى آخره لان الثاني من الاسمين بمنزلة تا التانيث
فلذلك وجب الحذف كما يحذف تا التانيث فيقال بعلي كما تقول طلحي ويقال في خمسة عشر اسما خمسي

ولا ينسب اليه وهو عدد كراهة اللبس لان النسب الى خمسة خمسي والى خمسة عشر خمسي فلو نسب
اليه وهو عدد لا التبس ولا يرد رجل سمي بخمسة فان النسب اليه خمسي فيقع اللبس فان وقوع
ذلك نادر والعدد كثير فلا يلزم من امتناع فيما يؤدي الى اللبس غالبا الامتناع مما يؤدي الى اللبس بتقدير
نادر ولذلك اثنا عشر بنسب اليه فيقال اثني وثنوي كما تقول اسمي وسموي ومنه تأبط شرا وبرق
نحره تأبطي وبرقي كما تقول معدي وافوانه قال والمضاف على ضربين مضاف الى اسم معروف
ثنا ولمسمى على حياله الى آخره قال رضي الله عنه اذا نسب الى المضاف نظر في المضاف اليه هل قصد الواضع
به مسمى مقصودا ثم اضاف اليه الاول او لا يكون الثاني مقصودا فضلا بنسبة الاول فاذا نسب الى الاول حذف
المضاف فقيل زبيري في ابن الزبير لان المضاف اليه وهو الزبير مقصود بمدلوله ولنسبة الابن اليه واذا نسب
الى الثاني حذف المضاف اليه كعبدي في عبد القيس لانه لم يقصد الى القيس فاضافة العبد اليهم وانما حذف الثاني
مهنا لانه لم يقصد به مدلول على حياله فتنزل منزلة بعلبك في ان الثاني ليس له مدلول على حياله ففعل به ما فعل
بذلك واما القسم الاول فلم يجر بحري بعلبك لان الثاني مقصود مراد ولم يضف اليه الاول الا لقصد المعنى فيه فلو
نسب الى الاول فيه لنسب الى الاسم وترك الاخص وكان ملبسا فكان الحكم اولى وان ورد على ذلك الكنى للاطفال ولمن
ليس له ولد فانه لم يقصد فيه بالثاني مسمى على حياله لانتفاء ذلك في التحقيق والنسب فيه الى الثاني فالجواب
ان الكنى اصلها القصد الى الثاني وانما اجريت في هذه المواضع تفاؤلا والمراد بها ما هو اصلها فلذلك جرت
في هذه المواضع مجرى وقوعها في التحقيق الا ترى ان ابن الزبير علم على عبد الله وان لم يلحظ الناسخ ببال
ابنا منسوبا الى رجل مسمى بالزبير فالثاني بهذا التقدير غير مقصود به مسمى على حياله ومع ذلك النسب
الى الثاني فيه اجراء له على قضية الاصل اذ اصل وضع ابن الزبير لمن وضع له ابن منسوب الى رجل مسمى بالزبير
وكذلك الكنى الواردة اعتراضا قوله وقد يصاغ منهما اسم وينسب اليه وهذا انما يوخذ سماعا فيما جاء عنهم
قال واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد الى آخره قال رضي الله عنه الجمع المنسوب لا يخلو اما ان يكون باقيا
على معنى الجمعية فيه او يصير علما بوضع او غلبة فاذا نسب الى الاول وجب رده الى الواحد لان الغرض من
النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين هذا الجنس ملابسة وهذا يحصل بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضايعا واما
الثاني فيجب بناؤه على لفظه اذ هذا المعنى الذي فعل من اجله الرد الى الواحد منتف لانه لم يقصد به قصد الجمع
وانما صار المراد به كالمراد بالاعلام لغيرنا على ما وضع له فتقول في النسب الى المساجد مسجدي وفي مساجد اسم
رجل مساجدي اذ لو قلت مسجدي لم يكن له معنى اذ ليس في مساجد دال على مسجد بخلاف الاول وكذلك لو كان
جمعا في الاصل وغلب له لانه لما غلب صار علما فلم يبق الجمعية ملحوظة بل صار بينهم مدلوله وان لم يلحظ كونه

جمعا في الاصل وغلب له لانه لما غلب صار علما فلم يبق الجمعية بالبال فوقف بناؤه على حاله كبقاء الجمع لو سمي
به مفردا والمفرد لو سمي به جمعا لانه لا يبهم من اللفظ جمع فلذلك نسب الى الانصار انصاري لانه صار علما
بينهم منه قوم باعيانهم كما بينهم مثلا من قولك الخزرج فوجب ان يكون النسب على اللفظ من غير تغيير وكذلك
اعرابي بل هو في الاعراب اجدر لان الاعراب لم يتحقق كونه جمعا لانه لو كان جمعا لعرب لكان مدلوله في الجمعية
كمدلوله في المفردات وليس الامر كذلك فان العرب اسم لمن عدا العجم مطلقا سكن البادية او الحاضرة والاعراب
اسم لمن سكن البادية خاصة منهم فكيف يكون الجمع اخص من المفرد هذا مما لا يستقيم ولذلك علل بعضهم امتناع
عربي في النسب الى الاعراب باختلاف المعنى اخذا من هذا واذا كنا قد نسبنا الى الانصار انصاري مع تحقق
اصل الجمع بمعناه لما غلب وصار علما فلان ينسب الى الاعراب اعرابي مع انتفاء معنى الجمع اجدر واما المعدول
عن الغيا س فبابها النساع وخراشي ومرشي منسوب الى خراشان وقد بني على فعال وفاعل ما فيه معنى
النسب من غير الحاق اليائين وهذا واضح ويكون معناه معنى الاسم المشتق منه هذه البنية لو الحقت يا
النسب فبتات بمعنى بتي وعواج بمعنى عاجي ولا يكون فعال ولا فاعل الا من ثلاثي لتعذر بنائه من
غيره وقد لتق فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه وقل فاعل فلا يمكن دعوى القياس فيه لندوره
وفعال اكثر ما ياتي مشتقا من اسم الحرفة المنسوب اليها يحاولها كما ذكر في قولك بتات وفاعل ياتي للملابسة
في الجملة لا على ان ذلك الشيء حرفته وقولهم طاعم وكاس لا يحمل الا على النسب لانه لو ادعي فيه اسم الفاعل لوجب
ان يكون له فعل بمعناه ومعنى طاعم اي له طعام وكاس اي له كسوة وليس ثم فعل هو طعم وكسا بمعنى
له طعام وكسوة فلذلك وجب العدول الى معنى النسب ولذلك قال الخليل في راضية ذلك اذ لا يستقيم ان يكون
راضية فاعلة من رضيت وهي العيشة اذ العيشة لا يقال فيها رضيت فعدل الى معنى النسب بمعنى ذات
رضى والله اعلم ومن اصناف الاسم اسماء العدد قال الشيخ العدد مقادير احاد الاناسي فالوا
والاثنان على ذلك ليسا بعدد وانما ذكرا في العدد لانه يحتاج اليهما فيما بعد العشرات فهما حينئذ مع ما
معهما من العدد وان قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد والاثنان
في العدد ولما كانت الاسماء التي وضعت لمقادير الاحاد لها احكام لفظية احتاج النحويون الى تبيينها وانما
الاعداد على ما ذكر اثنتا عشرة كلمة وما عدا ذلك متشعب عنها اما بتثنية كالمائتين والالفين او جمع
كالالاف وغيره فيأتي كعشرين او معطوفا تحقيقا كثلاثة وعشرين او في حكم المعطوف كاحد عشر قال وعامتها
تشفع باسماء المعدودات اي يذكر اسماء المعدودات بعدها اذا قصد بيان جنسها ولم يتقدم ما يبينه
والا فاو قيل رجال ثلاثة لاغنى عن ذكر المميز بعده ثم قال لتدل على الاجناس اي باسم المعدود ومقاديرها

اى باسم العدد لان اسم الجنس ليس له دلالة على خصوصية العدد واسم العدد ليس له دلالة على
خصوصية الجنس فاذا اجتمعا حصل دلالة الجنس ودلالة العدد وقوله وعامتها يعنى اكثرها لان الواحد
والاثنين ليس كذلك على ما ياتى وقوله ما خلا الواحد والاثنين غير مستقيم فى الظاهر لان الواحد
والاثنين قد احترز عنهما بقوله وعامتها فكيف يستثنى ما احترز عنه ويخرج ما ليس بداخل فيما
قبله فيجب ان يحمل على الاستثناء المنقطع وانما حمل فى الواحد والاثنين ما ذكر لان الدلالتين اللتين
ذكرنا فى اسم العدد والجنس يحصلان جميعا باسم الجنس فى الافراد والتثنية الا ترى انك اذا قلت رجل
علم به انه واحد وانه من جنس الرجال واذا قلت رجلان علم انهما اثنان وانهما من جنس الرجال
فاستغنى بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس وقد جاء شاذا ثنتا حنظل للضرورة قال
وقد سلك سبيل قياس التذكير والتانيث فى الواحد والاثنين الى آخره وانما كان من جهة ان الثلاثة جاء
فانثوا الجماعة فى المذكر لانه السابق ثم جاؤا الى المونث فذكروه ارادة للفرق بينهما ويقال لما جاؤا
الى المونث كرهوا ان يجعلوا بين دليلى تانيث فيما هو كالشىء الواحد ولا يرد شىء مما ذكرنا على الواحد والاثنين
لانه ليس بجماعة فيقال يونث المذكر فجاء كل واحد منهما على اصله ولا يقال ذكر فى المونث ان يجمع تانيثان
فيما هو كالشىء الواحد اذ لا يقال واحدة امراة فلذلك جاء الواحد والاثنان على القياس الاصلى وقوله
الثلثة الى العشرة قال والمميز على ضربين منصوب ومجرور الى آخره قال الشيخ اما من الثلثة
الى العشرة فالمميز مخفوض مجموع اما جمعه فلانه هو القياس لان مدلوله جمع واما خفضه فلان الثلاث
لما كانت مبهمة تصلح لكل شىء وقصد الى تبيينها اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض وغير
ذلك اذا قصد الى تبيينه فلذلك جاء ثلثة رجال الى العشرة واما مميز ما بعد العشرة الى التسعة والتسعين
فمفرد منصوب اما كونه منصوبا فلتعذر اضافته الا ترى ان عشرين الى التسعين لا يصح اضافته
لانه لو اضيف لم يخل اما ان يثبت نونه او يحذف وكلاهما فيه خروج عن القياس لانه اذا حذفها حذف
جزءا من كلمة ليست كنون مسلمين وان اثبتها اثبت نونا جىء بها للدلالة على الجمع فلما تعذرت اضافته
وجب نصب المميز ولما وجب نصبه رد الى المفرد اذ الغرض التبيين فان قيل فلم لم يبق الجمع
وان فات الخفض لان المدلول جمع فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يقصد ههنا بالذات الى اسم المتقدم
بخلاف الاول فانه قصد بالاسم الثانى عين المقصود لانه بمنزلة قولك نفس زيد على ما تقدم وليس العشرون
كذلك لان رجلا معها كالصفة بعد تمام الموصوف فلا يلزم من جمع قولك ثلاثة رجال مع كونه مضافا
الى المقصود بمنزلة ذات زيد جمع رجلا بعد تعذر اضافته فى قولك عشرون رجلا الى آخره وان سلمت

المئات الا انه اغتفروا الجمع فى الاول لكونه جمع قلة لفظا ومعنى او معنى لا لفظا بخلاف هذا فانه جمع كثرة
وجمع الكثرة مستثقل رد الى الواحد فى الموضع الذى يغنى ذكر الواحد عنه الا ترى انه فعل مثل ذلك فى
التصغير فقيل اجيمال فى تصغير اجمال واغتفر لفظ جمع القلة وقيل فى تصغير جمال جميلات ولم
يقل جميل استثقالا لجمع الكثرة فرد الى الواحد واما مميز المائة والالف فيجب خفضه لصحة الاضافة
كما خفض فى اول العدد وافرد للوجه الثانى المذكور فى الافراد لا للوجه الاول لانه مضعف قوله
وما شذ عن ذلك قولهم ثلث مائة الى تسع مائة ووجه الشذوذ ان قياس الثلثة ان يضاف الى الجمع كما
تقدم وقد اضافوا فى المئات الى المفرد فقالوا ثلث مائة الى تسع مائة وكان قياسه ثلث مئات او
مئين الى تسع مئات او مئين وعلته انه فى نفسه جمع كثير مؤنث فاستثقل للكثرة والتانيث ولا يرد
ثلثة رجال اذ لا كثرة ولا تانيث ولا ثلث نساء اذ لا كثرة ولا ثلثة آلاف اذ لا تانيث فلما استثقل التانيث
والكثرة رد الى المفرد وشبهه بقوله بعض بطنكم واراد بطونكم قال وقد قالوا ثلثة اثوابا
قال لما ذكر الشذوذ فى المميز الخارج عن القياس وهو ثلث مائة والخارج عن الاستعمال وهو ثلث
مئين اتبعه بما خرج من التمييز عن القياس والاستعمال جميعا فقال وقد قالوا ثلثة اثوابا شذوذه
نصبه والقياس على ما تقدم الخفض وقالوا ما بين عاما وشذوذه نصبه بترك اضافته والقياس
مائتى عام لان المائة والالف حكمهما الاضافة الى مميزهما مفردين كانا او مثنيين ووجهه كوجه مفردا
وقد تقدم وقوله عز وجل ثلثمائة سنين فيمن قرا بالتنوين وهى عن غير حمزة والكسائى على البدل والا
لزم الشذوذ من وجهين احدهما جمع مميز مائة والآخر نصبه فاذا جعل بدلا خرج عن الشذوذ ودخل فى اشتغال
الاعراب فيكون منصوبا على البدلية لا على التمييز كانه قال ولبثوا سنين وكذلك قوله اثنتى عشرة اسباطا
والا لزم الشذوذ فى جمع المميز لا غير واذا جعل بدلا استقام الاعراب قال ابو اسحق لو انتصب سنين على
التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة سنة ووجهه انه قد فهم من لغة العرب ان مميز المائة واحد من
مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة واذا كان كذلك فقلت سنين فيكون السنين
واحدة من المائة وهى ثلث مائة واقل السنين ثلثة فيجب ان يكون تسع مائة وهذا يطرد فى اثنتى عشرة
اسباطا فيقال لو كانوا تمييزا لكانوا ستة وثلثين على هذا النحو لان مميز اثنتى عشرة واحد من اثنتى عشرة
فاذا كان ثلاثة كانت الثلثة واحدا من اثنتى عشرة فيكون ستة وثلثين قطعا وهذا الذى ذكره يرد
على قراءة حمزة والكسائى اذ ليس لقراءتهما وجه سوى التمييز لانهما قرا باضافة مائة الى سنين ولا شك ان
قراءة الجماعة اقيس عند النحويين من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم لان ذلك الذى ذكره مخصوص

بان يكون المميز مفردًا اما اذا كان جمعًا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعًا في نحو
ثلثة اثواب على انا قدمنا ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاما اذا استعمل الجمع استعمل
الاصل لا على الوجه الذي الزمه فان ذلك انما يكون لو كان المستعمل جمعًا استعمل كالمستعمل مفردًا فاما
اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا ولسنا نخالف في ان الوجه نصب سنين على البدل
واشباطًا ايضًا لان في جعلها غير بدل مخالفة لما تقدم من القياس فالوجه حمله على ذلك وانما نخالف
في ان تضعيف العدد على الوجه المذكور غير لازم لو قصد التمييز كما انه غير لازم على قراءة حمزة
والكسائي وان لم يكن لها وجه الا التمييز قال ومن مميز العشرة فما دونها ان يكون جمع قلة لتطابق
عدد القلة الحاصرة قال رضي الله عنه ان العشرة فما دونها هي التي وضعت لها جموع القلة فاذا
امكن الاتيان بها معها كان احسن لموافقتها لها في المعنى وقوله وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة
كقوله تعالى ثلثة قروء والذي حسّنه ان قروءًا في كلامهم كثير وللكثرة انه استخف فوضع موضع اقراء
وايضًا فان اقراء اثقل من قروء لان فيه همزتين وهو اكثر حرف فكان قروء هنا حسنًا لهذا العارض
فيه قوله واحد عشر الى تسعة عشر مبني الا اثنى عشر تكلم فيه في المركبات وقد تقدم في المركبات ذكر
علة بنائها وقوله الا اثني يريد انه معرب دون شابه اخواته وانما اعرب لانه جعل كالمضاف الى عشر بدليل
حذفهم نونه فلم يقدّر فيه حرف العطف اذ تقدير حرف العطف والاضافة متناقض ولما ثبت ذلك
كان اعرابه هو الوجه وحكم اخر شطرية حكم نون التثنية ولذلك لم يضف اضافة اخواته لانه لما حذفوا
نونه وهو غير مضاف في التحقيق لطوله صار عشر عوضًا منها فلم يضيفوا الا انهم لو اضافوه في
حذفوا عشر اخلّوا ولو اثبتوا عشر كانوا قد جمعوا بين الاضافة وبين ما هو عوض عن النون وايضًا
فانهم لو اضافوا لم يخل اما ان يضيفوا الاثنين او احدهما وكلاهما متعذر فتعذر وبيان التعذر هو
انهم لو اضافوا الاثنين مع جعل الاول كالمضاف في حذف النون والاعراب لم يستقم اذ المضاف
والمضاف اليه لا يضافان جميعًا ابدًا فلذلك ما اجرى مجراهما في احكام الاضافة لئلا يؤدي الى
الجمع بين احكام الاضافة وما يضادها ولو اضافوا احدهما اختل المعنى اذ ليس اضافة اثنين دون
العشرة والعشرة دون الاثنين فلذلك لم يقل هذه اثنا عشرك وقيل احد عشرك الى تسعة عشرك قال
وحكم احد واثنان حكمهما في التذكير والتانيث على ما تقدم وهو هنا للمذكر فوجب التذكير
وحكم الثلثة الى التسعة حكمها الذي تقدم ولذلك قيل ايضًا ثلاثة عشر الى تسعة عشر واما
عشر فكان حكمها ايضًا ان يكون مونثًا الا انهم لما انثوا الاول كرهوا تانيث الثاني مع استغنائهم

الحمد لله

وليس المراد تصوير خلق لان خلق ادم لم يكن في الجنة لانه خلق من العناصر وهي ليست في الجنة بل كان خلقه
بين مكة والطائف على ما وردت الاثار وانما المراد ان الله تعالى مثلها بمثاله الذي كان عليه في علمه
قبل خلق نشأته العنصرية وترك خلقه نشأة عنصرية ما شاء ان يتركه فجعل ابليس يطيف به
اي بمثال القم على حذف المضاف وينظر فلما راه انه اجوف عرف انه خلق اي صورة مخلوق
لا تمالك فدونك هذا غيروا فهم ان التصوير بمعنى الخلق فيشكل عليك المقصى عن
عهدة التناقض من الاثار والله اعلم

عن ذلك لانها كالشيء الواحد وجرى عشر مع احد في احد عشر واثنا عشر مجراه في بقية اخواته لانه باب واحد
فلزمت المخالفة فيه واما المؤنث فقياسه في احدى واثنتان ما ذكر فحكمها ان تؤنثا مع المؤنث
والثلاث الى التسع حكمها كما كان ولذلك اتى بها من غير علامة وكان قياس عشر ان يكون عشرة بغير
علامة ولكن لما كان الحاق العلامة لا يخل في اللبس بينه وبين المذكر ادخلت في آخر الشطر من قبيل
ثلاث عشرة الى تسع عشرة واجرى ذلك في احدى عشرة واثنتا عشرة لانه باب واحد فلزمت المخالفة
فيه واما شين احد عشر الى تسعة عشر فمفتوحة لا غير واكثر العرب على فتح العين ومنهم من يسكنها
فيقول احد عْشر وثلاثة عْشر واما شين العشرة فاكثر العرب على اسكانها فلذلك لم يجئ تسكين العين
وبعض العرب على اشكانها بكسر الشين كانه كره توالي الفتحات ما اصليه وليس بقوي لا في النقل ولا في
التعليل لانه عدل عن الفتح الذي هو اخف الى الكسر الذي هو اثقل وليس بجيد واكثر العرب على
فتح الياء من ثماني عشرة وهو الوجه لانها وقعت آخر الاسم الاول وهو مبني على الفتح والياء قابلة للفتح
مثلها في رأيت القاضي ومن العرب من يسكنها استثقالا للحركة على حرف العلة ويقوي ذلك قولهم معدي
كرب وقالوا معدي فبنوا آخر الاسم الاول من معدي كرب على السكون لانه حرف العلة قال
والعدد مبني على الوقف يريد اذا ذكرته مفردا من غير تركيب لان الاعراب انما يستحق من المعاني الناشئة
من التركيب فاذا لم يكن تركيب فلا اعراب فيها ولذلك لو عددت اسماء لم تقصد فيها الى وليس هذا
مخصوصا باسماء العدد بل كل المفردات اذا انت ذكرتها من غير تركيب فلا اعراب فيها ولذلك لو
عددت اسماء لم تقصد فيها تركيبا لقلت جعفر ثوب وكذلك اسماء حروف التهجي وكذلك الاصوات
التي تحكى كقولك غاق وقب وما اشبهه فاذا وقع التركيب جاء الاعراب والهمزة في احد واحدى
منقلبة عن واو هذا معلوم بالاشتقاق لانك تقول واحد فتعلم ان فاء الكلمة واو فاذا قلت احد وهو
مشتق منه علمت ان الهمزة عن الواو وذلك واضح قال ويقول في تعريف الاعداد ثلاثة
الاثواب وعشرة الغلمة الحاضرين قال لا تخلو الاعداد اما ان تكون مضافة او غير مضافة فالمضافة
تعريفها بتعريف المضاف اليه كما تقدم في فصول الاضافة كقولك ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وان كان
غير مضاف لم يخل اما ان يكون ذا عطف او لا فان كان ذا عطف عرف المعطوف والمعطوف عليه جميعا
كقولك الثلاثة والعشرون وان كان غير معطوف ولا مضاف عرف تعريفا واحدا كقولك الاحد عشر والثلاثة
عشر واما من قال الثلاثة الاثواب فقد تقدم رده ووجهه ان الثلاثة هي المراد بالذات المقصودة
بالتعريف فصح تعريفها لذلك وجاز اضافتها الى المعرفة لافادة غرض آخر وهو تبيين هذه الذات المبهمة فصار

في من اضافه معنى عشر التعريف فجاز الجمع بينهما وهذا وجه لمن قال الثلاثة الاثواب وان كان قبيحًا كانهم لما عرّفوا
من الاول استغنوا عن تعريف في الثاني واضافوه لبيان نوعه وقول من قال من الواحد العشر الدرهم ومن الواحد
العشر درهمًا كانه لما كان اصل العطف يجري مجرى العطف في تعريف الاسمين معًا واما تعريف الدرهم
فلانه هو المقصود بتبيين الذات فكان احق بالتعريف وكل ذلك خارج عن القياس واستعمال الفصحا
فاما الموطوق فلا خلاف في ان الاسمين يعرّفان لان كل واحد منهما اسم مستقل بنفسه فلا يلزم من تعريف احدهما
تعريف الآخر فوجب عند قصد التعريف ان تعرّفا جميعا كقولك جاءني الرجل والمرأة كما انه لا بد من تعريفهما
عند قصد التعريف ولا تستغني بتعريف احدهما عن تعريف الآخر فكذلك ههنا واما المركبات فقد مُزِجا
وصُيّرا واحدًا فجُعلا كالاسم الواحد في الاحكام فعُرِّفا تعريفًا واحدًا في اول الاسمين كما يعرف الاسم المفرد
ولذلك صحت اضافتهما جميعًا فتقول احد عشرك ولولا جعلهما كالشيء الواحد لم تجز اضافتهما فهذا وجه

قال ما ذكرناه من التعريف على التفصيل وتقول الاول والثاني والثالث هذا الفصل لتعريف الاسماء الموضوعة
للواحد من المعدودات باعتبار ذلك العدد المشتق ذلك الاسم منه كقولك الثالث والرابع فقولك
الثالث اسم لواحد باعتبار الثلاثة اما لكونه احدها او مصيّرها ثلاثة او مذكورًا ثالثًا وكذلك الى
العشرة على ما سيأتي وقال الاول ولم يقل الواحد لان لفظ الواحد لو قال لو بهذا المعنى لكان لفظ اسم
العدد فيختص الى لفظ الاول وكذلك ما زاد كقولك الحادي عشر والثاني عشر وللمؤنثة الحادية عشرة
والثانية عشرة بالتانيث فيهما ووقع في المفصل الحادية عشر بغير تاء في عشرة وليس بجيد لخروجه عن
الاستعمال والقياس اما الاستعمال فالمنقول تانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول كلمة تانيث المؤنث
وتذكير المذكر بدليل قولك ثالث عشر في المذكر واما الثاني فان حكمه ان يبقى على حاله التي كان في العدد
بدليل قولهم في المذكر ثالث عشر فتركوا عشر على ما كان في ثلثة عشر فثبت ان القياس ثالثة عشرة
الى تاسعة عشرة قال والحادي قلب الواحد لانه مشتق من الوحدة فلا بد ان يعتقد القلب
والا فلا يستقيم ان يكون مشتقًا منه لان المشتق من الشيء يجب ان يكون حروفه من اصول حروف المشتق
منه على الترتيب فما لم يعتقد القلب فات الترتيب فامتنع من اشتقاق والحادي عشر والثاني عشر
القياس فتح اليا كفتح ثاني عشر وجا والتسكين كاسكان ثاني عشر استثقالا لتحريك حرف العلة وقد
مضى قال واذا اضيف اسم الفاعل المشتق من العدد الى آخر اذا قصدت الى كونه واحدًا من ذلك
العدد المضاف هو اليه جاز لك ان تضيفه الى العدد المشتق هو منه كقولك ثالث ثلثة اي
واحد من ثلثة ورابع اربعة الى عاشر عشرة وجاز لك ان تضيفه الى عدد اكثر منه فتقول

في تفصيل قلت حادي عشر ثالثها كذا ورابعها ومعناه الواحد من العشرة الذي ذكر في موضع العدد المشتق
هو منه ولم يذكر صاحب الكتاب هذا المعنى وهو جائز كثيرًا ولا يجوز اضافته بهذا المعنى الى ما هو دونه
فتقول هذا ثالث اثنين بمعنى واحد من الاثنين على انفرادهما اذ ليس للثلاثة معنى فلا يستقيم ثالثًا
احد من اثنين لا يستقيم تسمية احدهما ثالثًا بمعنى انه واحد منها واذا قصدت الى كونه مصيّرًا للمضاف اليه
على العدد المشتق هو منه وجب اضافته الى ما دونه بواحد من العدد ليصيّره على العدد الذي اشتق
منه كقولك ثالث اثنين ورابع ثلثة فمعناه المصيّر من اثنين ثلاثة والثلاثة اربعة ولا يجوز اضافته
الى اقل منه باثنين او اكثر ولا الى مثله ولا الى اكثر منه اذ لا يستقيم ان تقول هذا رابع اثنين اذ الواحد
لا يصيّر من اثنين اربعة وكذلك ثالث ثلثة اذ الثلاثة لا يصيّرها واحد يدخل معها ثلاثة لكونها تكون
اربعة وكذلك لا تقول رابع خمسة لانه ابعد اذ الخمسة لا يستقيم ان تزيد فيها واحد فتصير اربعة وهي

قال فاذا جاوزت العشرة لم يكن الا الوجه الاول يعني به ان يكون واحدًا من العدد المضاف
هو اليه على حسب ما تقدم من المعنيين ولا يستقيم الوجه الثاني لانه مبني على الفعل الآتي ان قولك
رابع ثلثة انما هو من قولك ربعت الثلاثة اذا كملتهم بنفسك اربعة فجاء رابع ثلثة من ذلك فهو فرع
على قولك رابع ثلاثة اي مصيّر الثلاثة اربعة واما ما زاد على العشرة فليس له فعل بهذا المعنى
ولا غيره فيبنى منه اسم الفاعل وانما هو اسم محض فاذا اضيف كاضافة الاسماء وجب ان يكون على الوجه
الاول الذي اضيف باعتبار الاسمية لا باعتبار الفعلية فعلى هذا تقول ثاني عشر اثني عشر ولا تقول
ثاني عشر احد عشر لما تقدم ثم لهم فيه عبارتان مشهورتان احداهما ان تذكر الاسمين جميعًا في الاول و
الثاني فتقول حادي عشر احد عشر وتبني الجميع لوجود علة البنا ومن آخر ان تحذف من الاسم الثاني
فتقول حادي احد عشر وثالث ثلثة عشر استغنا بحشو من عن ذكرها اولا لانه معلوم ومن الاول
ثم هذا معرب لفقدان علة البنا والثاني مبني على اصله وقد قيل وجه ثالث وهو ان تقول حادي
عشر فتحذف من الاسم الثاني من الاول ومن الاول من الثاني فيبقى لفظ كلفظ من الاولين في الصورة ولم ينقل الا البنا
لقيام ما بقي من الثاني مقام الثاني من الاول والظاهر ان هذا اللفظ هو لفظ من الاسمين الاولين وكذلك
شابهها بخلاف ثالث ورابع فان له معنيين فلم يستغن اذ قصد به احد المعنيين عن ذكر المضاف ليبين

قال المقصود به ومن اصناف الاسم المقصور والممدود قال الشيخ سمي الممدود ممدودًا لان من الالف قبل
الهمزة يمد لاجل الهمزة ولا يحذف بحال وسمي المقصور مقصورًا لان من الالف ليس بعدها همزة فتمد
ولانها قد تحذف لوجود التنوين او لساكن بعدها فينقص من الاسم وهذا اولى في معنى من التسمية لما فيه

عصا القوم

من هنا قصة الممدود ثم قال والقياس شيء طريق معرفته ان ننظر الى نظيره من الصحيح الى آخره معنى بالقياس ما علم
قصره جلاً لدلالته على ما يأتي من ذلك الباب ولذلك لم يورد فعلى ولا فعلى وفعلى وفعيلى وفعالى ومدة
لا تكون الا مقصورات لانها ليست محمولة على نظيره وانما اتت ان كانت مقصورة لان العرب لم تفتح ووزنها
وبعده همزة فلذلك نعلم قصر سالا بالقياس على نظيره فاذا نظرت الى باب من الصيغ قياسه ان يكون قبل آخره
فتحة فاردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون مقصورا لانه تحرك اللام بحركة من اعراب وينفتح
ما قبلها فيجب قلبها الفا فيصير لشا آخره الف وهو معنى المقصور واذا كان الباب قياسه في الصحيح
ان يكون قبل آخره الف فاذا اردت بناء تلك الصيغة من المعتل اللام وجب ان يكون ممدودا لان حرف العلة
من الاسم المعتل يقع آخرا بعد الف فيجب قلبه همزة وهو معنى الممدود ثم بسط ما اشتمل عليه هذه
الجملة بابوابها على التفصيل فقال فاما المفاعيل ما اعتل آخره من الثلاثي المزيد فيه والرباعي فمقصورات
لان نظايره من مفتوحات ما قبل آخره وذلك ان كل اسم لمفعول مما ذكره مفتوح ما قبل آخره كقولك مكرم
ومستخرج ومدحرج فاذا اردت بناء هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت
الفا وهو المقصور كقولك معطى ومشترى ومسلقى ومصطفى ومن ذلك مغزى وملهى لان اسم الزمان
والمكان من يفعل ويفعل على مفعل بفتح العين فاذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام تحركت الياء وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا كقولك مغزى وملهى ولا فرق في المعتل بين ان يكون فعله يفعل بالكسر او غيره فان اسم
الزمان والمكان منه مفعل بالفتح وانما ذلك الفرق في الصحيح ولكنه لم يمثل الا بما وافق الصحيح كراهة ان
يدخل احكام باب في باب آخر وسيذكر ذلك عند ما يذكر اسم الزمان والمكان ومن ذلك الغشى والصدى
والطوى وهو كل مصدر ماضيه فعل واسم الفاعل منه افعل او فعلان او فعل فان مصدره على فعل
واذا بنيت هذه الصيغة من المعتل اللام وجب ان تكون على فعل فيتحرك اللام وينفتح ما قبلها فينقلب الفا
وهو معنى المقصور ومثل بثلاثة امثلة في المعتل لاختلافها في اسم الفاعل وبثلاثة في الصحيح لذلك فالغشا
من غشي فهو اعشى نظيره من الصحيح حول فهو احول والطوى من طوي فهو طيان نظيره من الصحيح عطش
بالكسر فهو عطشان والصدى من صدي فهو صد نظيره من الصحيح فرق فهو فرق ثم اورد الغراء على
ذلك اذ قياسه غرى لانه من غري فهو غر مثل قولك صدي فهو صد ثم مده على خلاف القياس ولا بعد
في مجيء بعض من الالفاظ خارجا عن القياس وقد اجراه من اصمعي على القياس والمسموع ما ذكره سيبويه من
المد ومن ذلك جمع فعلة وفعلة اذ قياسها فعل وفعل فاذا جمع المعتل اللام من فعلة او فعلة جاء على
فعل وفعل فيتحرك الياء وينفتح ما قبلها فتنقلب الفا وهو معنى المقصور قال ــــ ونحو من اعطاء والرماء

اذ حكم الشيء حكم مثله

والاستنزاء

ومن استوى من حيث عطاء الى آخره ممدودات لان نظايرهن من الصحيح قياسه ان يكون قبل آخره الف
زايدة فاذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة متطرفا بعد الف زايدة فوجب قلبه همزة
وهو معنى الممدود ومثل بالاعطاء في المعتل ونظيره من الاكرام في الصحيح وقياس افعل افعال ومثل
بالرماء في المعتل ونظيره الطلاب في الصحيح وهو مصدر فاعل وقياس فاعل فعال ومثل بالاشتراء
في المعتل ونظيره من افتتاح في الصحيح وهو مصدر افتعل وقياس مصدر افتعل افتعال ومثل
بالاحبنطاء وقياسه من احرنجام في الصحيح وهو مصدر افعنلل وقياس مصدر افعنلل افعنلال
ووجب ان يكون قبل آخر الجميع الف فيقع تبعا لمن ما الف فينقلب حرف العلة همزة كما تقدم ثم مثل
بالصحيح والمعتل وقال الخليل مدوا البكاء على ذا كانهم لما راوه لا يخلو عن صوت في العادة اجروه
مجرى الصوت والذين قصروه جعلوه كالحزن لانه ليس بصوت على الحقيقة فلم يجروه مجرى من اصوات
فيكون مده قياسا وليس قصره بقياس ايضا اذ ليس له اصل في الصحيح مفتوح ما قبل آخره فيحمل
عليه وقوله والعلاج كالصوت يعني من اسماء المصدر الفا التي هي موضوعة لمزاولة من اشياء وعلاجها
قياسها ان يكون قبل آخرها الف كالاصوات فاذا وقعت في المعتل اللام صار حرف العلة متطرفا بعد الف
زايدة فينقلب همزة وهو الممدود ومثل المعتل بالنزاء يقال نزا الذكر على من انثى ينزو نزاء والمعروف
فيه الكسر وانما النزاء داء ياخذ الشاء ومثل الصحيح بالقماص يقال قمصت الدابة اذا رفعت يديها
ورجليها على غير ترتيب قوله ومن ذلك ما جمع على افعلة فانه جمع مخصوص بما قبل آخره حرف مد فاذا
بنيت فيه المعتل وقع حرف العلة بعد الالف فينقلب همزة ومثله بالاكسية والاقبية ومفرده كساء وقباء
والصحيح كقولك قذال واقذلة وحمار واحمرة وقوله في ليلة من جمادى ذات اندية في الشذوذ
من المعتل كانجدة في جمع نجد وكان قياسه ان لا يقال في جمعه اندية او يقال في مفرده نداء بالمد كما
قيل قباء في مفرد اقبية وكذلك قياس مفرد انجدة نجاد او نجاد ولكنهم جمعوا فعلا في الصحيح
على افعلة وجمعوا ندى في المعتل على افعلة على غير قياس واما الشاعر فهو ما ليس له باعتبار
معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصورا او واقع قبل آخره الف فيكون
ممدودا كقولهم الرجا والرجاء فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن قياس وكذلك قصره اذ ليس فيه
اصل مطرد يحمل فيه على قصر ولا مد قال ــــ ومن اصناف من الاسم من الاسماء المتصلة بالافعال
وهي ثمانية الى آخره قال الشيخ معنى اتصالها بها انها لا تنفك عن معناه فالمصدر اسم الفعل واسم الفاعل
اسم لمن قام به الفعل كذلك الى آخرها على ما سياتي ووقع في من اصل ي اسماء الزمان والمكان و

بالمجيد لانك ان جعلته قسماً واحداً كان شبعة وان جعلته اقساماً جاءت الثمن ثمانية ولا وجه لجعلها اثنين لان لفظه جمع فالاولى ان يقال واسماء الزمان والمكان فيكون على ذلك ثمانية اما المصدر فعلى ما ذكر من ان الثلاثي المجرد ابنيته مختلفة وقد يكثر بعض من ابنيته في بعض من افعال كفعل في فعل المتعدي وفعول في فعل غير المتعدي وفعل في فعل غير المتعدي وفعالة في فعل واما الثلاثي المزيد فيه والرباعي فلكل وزن مصدر يختص به يجري عليه قياساً على ما ذكر فقال في فعّل تفعيل وتفعلة وتفعيل هو الاكثر وعن ناس من العرب فعّال كانهم نحوا بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزيادة الف قبل آخره كما قالوا في افعل افعال قالوا في فعّل فعّال لانه قياسه وقال وفي فاعل مفاعلة وفعال وهو الكثير وبعضهم يقول فيعال وهو قياس من قال فعّال في فعّل لانه اذا كسر اوله وابقي حروف الفعل انقلبت من الف ياء لانكسار ما قبلها فبقي فيعال ولما كان ذلك هو قياس هذا الباب جعل سيبويه قول من قال فعال مبنياً على حذف الياء لانه قال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اولئك في قيتال ونحوها وقد جاء فاعلته فعالاً قليلاً لقولهم ماديته مراء وفي تفعّل تفعّل وهذا هو الكثير وقد جاء تفعّال وهو قياس من قال كلّام لانه لكثرة زاد الفاً قبل آخره وفي فعلل فعللة وفعلال لقولك سرهف سرهفة وسرهافاً بالكسر وفعللة اكثر وفعلال هو القياس على نحو افعل افعال واما المضاعف منه فجاءت فعللة وفعلال وفعلال بالفتح وهو قليل ووجهه انه لما كان مضاعفاً والتضعيف مستثقل خفف بقلب الكسرة فتحة تقول زلزل زلزلة وزلزالاً وزلزالاً وفي تفعلل تفعلل قال وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول اما وروده على وزن اسم الفاعل فقليل يحفظ ولا يقاس عليه ولم يجئ الا في الثلاثي لقولك قم قائماً وقوله ولا خارجاً من فيّ زور كلام فقولك قائماً وخارجاً صيغة اسم الفاعل وضعت مصدراً في موضع قياماً وخروجاً وهو قليل ومن ذلك العاقبة والعافية والكاذبة والدالة واما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه كالميسور والمعسور واما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسم المفعول في موضع المصدر قياساً لقولك اخرجته مخرجاً واطلق منطلقاً على ما ذكر آخراً وانما اشترك المصدر واسم المفعول والزمان والمكان لكونها مفعولاً وقوله بايكم المفتون اورده على انه واقع موقع المصدر وانما يستقيم ذلك فيه على تقدير ان تكون الباء غير زائدة وقد ذكر في فصل حروف الجر انها زائدة وعلى تقدير ان تكون زائدة لا يكون المفتون الا اسم المفعول على بابه اذ لا يستقيم ان يقال ايكم المفتون بمعنى ايكم الفتنة وانما يستقيم ان يقال بايكم المفتون على معنى بايكم الفتنة وذلك انما يكون اذا لم تكن زائدة والقولان مذكوران فاستعمل احدهما في فصل الجر وآخر استعماله ههنا وقوله فان المندّى رحلة فركوب اي فان التندية والتندية ان تورد من الابل الى الماء لتشرب علَلاً بعد النَهَل فيقول ان موضع تنديتها رحلتها

ودكوبها

وركوبها لقول القائل عتابك السيف اي موضع العتاب السيف لا ان العتاب السيف على الحقيقة كما ان التندية ليست الرحلة والركوب وانما هو على معنى موضعها وعوضاً عنها وقوله ان الموقى مثل ما وقيت اي ان التوقية على الحقيقة مثل توقيتي ولا يستقيم ان يكون الموقى اسم مفعول لانه اخبر عنه بالمصدر فدل على انه بمعناه اذ لا يقال المضروب مثل ضربي وانما يقال ان الضرب مثل ضربي فوجب حمله على المصدر ومنه قوله اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلاً اي حتى لا ارى قتالاً وهو اولى من ان يكون مقاتلاً للمفعول لامرين احدهما ان المستعمل فانلت حتى ما بقي قتال وهذا معناه والآخر انه اذا حمل على المفعول ضعف المعنى لانه اذا ترك المقاتلة لم يكن له مقاتلاً ولم يرد الا في معنى المبالغة للشدة والشجاعة وهذا التقدير يدفعه وتقديره بالمصدر يقويه والفعلان اللذان بعده ظاهران قال وبناء المرة من الفعل المجرد على فعلة يعني اذا قصد الواحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع وكان الفعل ثلاثياً مجرداً بنيت فعلة له فقلت ضربت ضربة وقتلت قتلة وقد جاء للمرة الواحدة على لفظ المصدر المستعمل كقولهم اتيته اتيانة وهو قليل واما ما عدا المجرد فالمرة منه على لفظ المصدر المستعمل واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه هذا الكلام وقع سهواً لانه مثّله بما زاد على الثلاثة وقد ذكر ان ما زاد على الثلاثة لا يتجاوز المستعمل فلا وجه لقوله بعد ذلك واما ما في آخره تاء فلا يتجاوز به المستعمل بعينه وانما كان يصح لو ذكره مع الثلاثي فان المرة من الثلاثي المجرد اذا كان في المصدر تاء لا يتجاوز فكان الصواب ان يذكر قبل قوله وهو ما عداه ويمثله بنحو طلبة ونشدة وكدرة وغلبة وشوقة ودراية وكذلك ما اشبهه قال ويقول في الضرب من الفعل هو حسن الطعمة اما فعلة بكسر الفاء فموضوعة للدالة على النوع من الفعل فاذا قلت الجلسة فمعناه النوع من الجلوس واذا قلت الجَلسة كانت للواحدة من الجلوس اي جلوس كان واذا قلت الجلوس كان اسم جنس للجلوس مطلقاً ثم الجلسة تطلق ايضاً على المرة لا باعتبار النوع وهي لفظه ولذلك تقول جلسنا جِلسة فتستعمله للنوع وان لم يكن للمرة من غير تغيير لما كان فيه التاء وقالوا فيما اعتلت عينه من افعل واعتلت لانه من فعّل الى آخره لانه اذا اعتلت عينه حذفت في المصدر لانك تقول اقام وقياس مصدره افعال فاصله اقوام فاعلّوا الواو كما اعلّوا ما في الفعل وان لم يتم فيها علة من اعلال فانقلبت الفاً فحذفت لالتقاء الساكنين هي والف افعال فبقي افال محذوف العين فعوضوا منه تاء فقالوا اقامة واما ما اعتلت لامه من فعّل فقياسه تفعيل فلو سووا اجتماع اليائين فحذفوا احدهما وظاهر كلامه ان المحذوف اللام لقوله معوضين التاء من العين واللام الساقطتين فكانه لما امتنعت الياء ان حذفت

الثانية استثقالاً لها والوجه ان يقال إن تزية تفعلة لأن فعّل قياسه اما تفعيل واما تفعلة فاذا استثقل تفعيل فالوجه ان يحمل تزية على انه تفعلة ولا حاجة الى ان يحمل على التفعيل ثم حذف اللام ثم عوض فانه تعسّف من غير حاجة قال ـــ ويجوز ترك التعويض في افعل دون تفعّل قال الله تعالى واقام الصلوة وانما يكون ترك التعويض عند وجود الاضافة كانهم جعلوها عوضاً واما اريته اراءً فشاذ غير محمول عليه واما مصدر تفعّل فلم يجئ بترك التعويض اصلاً ولا غير مضاف وشبهه انه اخذ بنا مصدره القياسي والتزم دون اخيه استثقالاً لاجله فلا وجه لحذف تائه بخلاف قولك اقامة فان القياس حذف تائه فكان حذفها رداً له الى الاصل بخلاف تفعلة ثم لو سلم انها للتعويض في تزية فالفرق بينها وبين اقامة ان الحذف في اقامة لازم اعلالاً كلزوم الحذف في نحو عصاً والحذف في تزية ليس على الاعلال اذ اجتماع اليائين لا يوجب حذفاً وانما اغتفر للتعويض فلا يلزم من حذف ما جيء به بعد وجوب الحذف لغيره كالتعويض حذف ما كان لاجل كونه عوضاً لتنزله منزلة المحذوف بخلاف اقامة فانه ليس منزلاً منزلة المحذوف لوجوب الحذف لغيره وقد جاء التفعيل فيه في الشعر كقوله فهي تنزّي دلوها تنزيّا وقياسه تزية كما تقدم قال ـــ ويعمل المصدر اعمال الفعل مفرداً وانما اعمل لانه في المعنى مقدر بأن والفعل فلذلك لا يعمل الا في الموضع الذي يصح تقديره فلذلك اذا قلت ضربت ضرباً زيداً عمراً كان العامل الفعل وكذلك لو حذف الفعل وهو مراد كان العامل الفعل كقولك ضرباً زيداً لان المعنى اضرب ضرباً زيداً فالعامل ههنا الفعل لا المصدر فلو قيل فقولهم سقياً ورعياً وما اشبهه من المصادر التي لا يجوز اظهار فعلها ما العامل فيما يذكر معها قيل فيه وجهان احدهما ان العامل ايضاً الفعل المقدر الناصب لها ولا فرق بين اظهاره واضماره ووجوب اضماره لعارض فلا اثر له في منع تقدير العمل ومنهم من يقول العامل المصدر لا باعتبار كونه مصدراً ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فعمله اذاً ليس كعمل المصادر بل لقيامه مقام الفعل المقدر فهو نازل في الوجهين وزان قولك زيد في الدار ابوه مثل العامل في ابوه الاستقرار المقدر او قولك في الدار لقيامه مقامه والاكثر على ان في الدار هو العامل لا باعتبار نفسه ولكن لقيامه مقام مشتق فكذلك ههنا الاكثرون على انه مثل ذلك ومنهم من يقول العامل الاستقرار المقدر ووجوب حذفه لا يمنع عمله الا ترى ان الاجماع على انه عامل في قولك في الدار ولم يكن حذفه بمانع ولذلك الاجماع على ان سقياً معمول الفعل المقدر ولم يكن حذفه بمانع من عمله فكذلك فيما كان مثله والمصدر يعمل مفرداً ومضافاً ومعرفاً باللام وهو قليل لان الالف واللام لا تدخل على ما هو مقدر به وهو ان والفعل ولما دخلت عليه ضعف تقديره بان والفعل فضعف عمله ويجوز ترك ذكر الفاعل

والمفعول

والمفعول في الافراد والاضافة اما جواز ترك ذكر المفعول فواضح لانه فضلة واما جواز ترك ذكر الفاعل فلانه لم يلزم مع الفعل الا لكونه احد جزئي الجملة فاحتيج اليه لتمام الجملة وليس هو ههنا احد جزئي الجملة فلم يلزم فان قيل فاسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد جزئي الجملة في اكثر مواضعه كقولك زيد ضارب عمراً فلا بد في ضارب من ضمير هو فاعل وكذلك زيد ضارب غلامه عمراً فلم لا يكون المصدر كذلك او يكون اسم الفاعل كالمصدر فالفرق بينهما ان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمداً على من هو له او على حرف استفهام او حرف نفي فاذا اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير اليه لكونه صفة له او خبراً او حالاً واذا اعتمد على حرف استفهام او نفي وجب ذكر الفاعل لانه حينئذ احد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل بخلاف المصدر فان عمله ليس كاسم الفاعل في الاعتمادين المذكورين حتى يلزم فيه الفاعل وايضاً فان اسم الفاعل واقع في المعنى موقع الفعل المبني للفاعل كقولك زيد ضارب بمعنى زيد يضرب فكما انه لا بد ليضرب من فاعل فكذلك لما هو في محله بخلاف المصدر فانه ليس واقعاً موقع الفعل الا ترى انك لو قلت في موضع زيد يضرب زيد ضرب لم يستقم كما استقام زيد ضارب لا ضارباً بمعنى يضرب وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون يجوز ان يكون تمثيلاً لحذف الفاعل خاصة لانه اورده بعد قوله او ضرب تمثيلاً لقوله ضرب زيد ويجوز ان يكون اورده على المثالين جميعاً لجواز التقديرين والاول اظهر لان هم ظاهر في ضمير الروم وهم المغلوبون والضمير في غلبهم لهم فهو مضاف الى المفعول والضمير في سيغلبون للضمير الذي هو هم لانه لم يتقدم لغيرهم ذكر ويجوز ان يكون الضمير في وهم للروم ايضاً وفي غلبهم للمجوس فيكون مضافاً الى الفاعل وسيغلبون عائد على هم على كل تقدير لانه خبره وقوله قد كنت داينت بها حسانا الى آخره لان الافلاس مفعول في المعنى لمخافة كانك قلت مخافة ان افلس فعطف على اصل العمل في التقدير وليس بقوي لانه مخفوض لفظاً وتقديراً وانما جاز نظراً الى انه كان يصح ان يكون منصوباً على المفعولية ولذلك رفع المطلوب في قوله طلب المعقب قال ـــ ويعمل ماضياً كان او مستقبلاً لان عمله بتقدير ان والفعل وهو يجري في الماضي والمستقبل ولا يتقدم معموله عليه لانه في معنى الموصول فكما لا يتقدم الصلة على الموصول فكذلك لا يتقدم على ما هو بمعناه اسم الفاعل ـــ هو ما جرى على يفعل من فعله الى آخره قال الشيخ ان اراد بالجاري الواقع موقع يفعل باعتبار المعنى ورد عليه اسم الفاعل اذا كان للماضي فانه ليس واقعاً موقع يفعل وانما هو واقع موقع فعل وهو اسم فاعل فلم يكن الحد جامعاً وان اراد بالجاري انه على مثل حركاته وسكناته ورد عليه ان ثم اشياء تجري على يفعل بهذا

فاعل في الاعتماد وليست باسم فاعل كاسم الزمان والمكان فانها تجري على يفعل بهذا التفسير وليست باسم فاعل
ويجاب عنه بانه استغني عن القيد الذي يخصصه بقوله اسم الفاعل فكانه قال هو الجاري على
يفعل اسما لمن نسب اليه وفي الجميع واولى من هذا ان يقال هو المشتق من فعل لمن نسب اليه على جهة
المضارع بهذا حد وقوله من فعله احترز به على التشبيه من قولك جالس في مقعد وقاعد في
مجلس فانه اسم فاعل جار على يفعل وليس باسم فاعل منه فلذلك قال من فعله واذا قصد الى
تبيين كيفية اشتقاقها قيل لا يخلو من ان يكون من ثلاثي او غيره فان كان من ثلاثي فقياسه
ان يجيء على وزن فاعل كقولك ضرب فهو ضارب وان كان من غيره فقياسه ان يجيء على وزن المضارع
الا ان موضع اليا ميم مضمومة سواء كانت اليا مضمومة او مفتوحة وما قبل الآخر مكسور
سواء كان مفتوحا او مكسورا فتقول في اخرج يخرج مخرج وفي انطلق ينطلق منطلق فيضم
الميم وان اليا مفتوحة وتقول في توعد يتوعد متوعد فتكسر ما قبل الآخر وان كان مفتوحا
في المضارع قوله ويعمل عمل فعله متعديا ومتعديا كالفعل وملفوظا به ومقدرا ثم مثل بالجميع
قال سيبويه واجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر مجراه اذا كان على بنا فاعل
كانهم جعلوا ما فيهما من زيادة المعنى قائما مقام ما فات من زنة فاعل فاعملوا عمله ومثل بذلك
في التقديم والتأخير والاظهار والاضمار كما مثل به في فاعل وقوله ضروب رؤس الرجال وسوق
دليل ههنا مثل ضارب زيد وعمرا في اسم الفاعل قال وما ثني من ذلك وجمع مصححا ومكسرا
كما ذكر ثم مثل بالجمع المصحح والمكسر ومثل بجمع اسم الفاعل والمبالغة وهو قوله بهادين كانه جمع
مهوان للمبالغة وغفر جمع غفور للمبالغة ويشترط في اعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال
ودليله استقراء لغة العرب وحكمته انه اذا كان للحال والاستقبال كان موافقا له في المعنى واللفظ
واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا للماضي في اللفظ فلا يلزم من اعمالهم
ما قوي شبهه بالفعل اعمالهم ما لم يقو قوته و قال الكسائي بجواز اعماله وان كان ماضيا وتمسك
بامور احدها مثل قوله وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها مثل قوله هذا معطي زيد امس درهما ومنها
اجماعهم على قولهم الضارب زيدا امس ومنها قولهم وكلبهم باسط ذراعيه واجيب عن ذلك بانه
لم يوجد في لغة العرب مثل مررت برجل ضارب زيدا امس مع كثرة التعبير عن معناه ولو كان جائزا
لوقع واما وجاعل الليل سكنا والشمس فيعد ان يسلم ان جاعلا للمضي فجائز ان يكون والشمس
منصوبا بفعل مقدر دل عليه ما قبله واذا جاز ذلك ضعف ان يقال انه منصوب بجاعل لان فيه اثبات

كانت صح

امثولة الابواب التي ثبت انها ليست من لغتهم بالمحتملات وكذلك قولهم هذا معطي زيد درهما جاز
ان يكون درهما جوابا لقول قائل ما الذي اعطى فقيل اعطاه درهما فصار مثل والشمس في الاحتمال واما
الضارب زيدا امس فهو نقض في اعمال الماضي الا ان الفرق بينه وبين صور الخلاف ان هذا دخل على
اسم موصول فقياسه ان يوصل بجملة ولا يكون اسم الفاعل معتمدا جملة الا بتقديره فعلا فقوي تقديره
الفعل فيه توفيرا لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل في الموضع الذي قوي
تقديره كونه فعلا للملازم له وان كان ماضيا اعماله في الموضع الذي انتفى عنه ذلك المقوي فثبت
ان الوجه ما عليه الجماعة في ترك اعمال الماضي اذا لم يكن فيه ام التعريف واما قوله وكلبهم باسط
ذراعيه وامثاله فهذه انما يكون في موضع الاحوال والاحوال يقصد بها التعبير عن ذلك الفعل في حال
وقوعه حتى كانه واقع ولذلك يقع الفعل المضارع في موضعها فتقول جاءني رجل امس يضرب عمرا
وتقول سرت امس حتى ادخل البلد بالرفع ولولا قصد التعبير عن الحال لم يستقم وقوع المضارع فنزل
منزلة فعل الحال لانه المقصود فلا يلزم من اعمال اسم الفاعل وان كان المدلول ماضيا اذا قصد به الدلالة
على حال وقوعه اعمال اسم الفاعل وهو ماض من كل وجه فحصل الفرق بينهما قال ويشترط اعتماده
على ما ذكر صفة الا عند العين فانه يجيز اعماله غير معتمد فاما وجه اعتماده على الثلاثة الاول فلانه
صفة يقتضي ما يكون له موصوفا وكان قياسه الا يقع الا مع الثلاثة وانما وقع بعد حرف الاستفهام
وحرف النفي لانه قصد به قصد الفعل بعينه تجري مجراه ولذلك وقع في التثنية والجمع ويستقل
الجملة بفاعله ولو لم يكن كالفعل لم يكن كذلك لان اسم الفاعل مع فاعله مفرد يحتاج الى جزء آخر
ينضم اليه فان قيل فمذهب الفراء اعماله من غير حرف استفهام وحرف نفي على الوجه الذي ذكر نحو
من قيامه مقام الفعل فما ذا يرد عليه فنقول لم يثبت عن العرب مثل قايم الزيدون وقد ثبت اقايم
الزيدون بالاجماع وعلمنا هو ان حرف الاستفهام وحرف النفي يقتضيان الفعل فلا يلزم من وقوع
اسم الفاعل موقع الفعل في الموقع الذي قام معه ما يقتضيه وقوعه موقع الفعل مع انتفا ما يقتضي
الفعل فحصل الفرق بينهما فلا وجه للالحاق مع تحقيق الفرق المناسب واما الكافي ما لم يعلم الثنوية
قوله فان قلت بارع ادبه الى آخره وهذا يعرضها الخصم ويثبت عليها مذهبه فيقول اجمعنا
على جواز مثل بارع ادبه فليجز قايم اخواك قياسا عليه فجوابه حينئذ مع ما ذكره انه يقال بارع
ادبه انما جاز عندنا لان بارع خبر مبتدا تقدم وادبه مبتدا كانك قلت ادبه بارع فالوجه الذي
جاز به عندنا غير الوجه الذي جاز به عندكم والذي يدل عليه امتناع قايم اخواك وجعلها

اصلًا في الوجه وان كانت مسئلة الخلاف واحدا وبين اتيا لانه اشتشكل جواز بادع اوبابه وجمل قايم افواك
عليها وجعلها شيئا واحدا فقيل له ليس كشي واحد وهو معنى تكذيبه واتيا لانه لم يوجد مثل ذلك
في كلام العرب فلا ينبغي ان تحمله على وجه في مسئلة اخرى لك فيها عنه مندوحة لجواز ان يكون بادع
خبر مبتداء وابه مبتداء واذا جاز ذلك فلا ينبغي ان يثبت اصل باب الاتصال مع مخالفة ما ذكرناه
من الاستواء والمعنى جميعًا اسم المفعول ــــ قال جار الله هو الجاري على يُفعَل من فعله نحو مضروب
لان اصله مُفعَل والكلام في الجاري مثله فيما تقدم في اسم الفاعل وقوله لان اصله مُفعَل وقع في
نسخة يُفعَل بالياء والصواب مُفعَل بالميم لان الجاري ان فسّر بالمعنى الاول فليس هو في الحقيقة اصله يُفعَل
ثم لو سُلِّم انه اصله فليس في تخصيصه بمضروب فايدة لان اسماء المفاعيل على هذا المعنى كلها سواء
وايضا فلو كان المراد ذلك على هذا التفسير لكان ذكره في اسم الفاعل اولى لانه الاسبق وهو الاصل فكان
يقول نحو ضارب لان اصله يفعل ولا تستقيم على التفسير الثاني للوجه المذكور ايضًا وانما تستقيم
مُفعَل لان مضروب ليس جاريًا على يفعل في لفظه فاراد ان يبين ان اصله مُفعَل على وزن الفعل ومثله
يُفعَل على التفسير الثاني لانه ليس لذكره على التفسير الاول بالياء معنى على ما تقدم وهو بالميم ابعد و
مقصود بان يبين ان اسماء المفاعيل جار على الفعل من غير تغيير واما مضروب وبابه فليس جاريًا
على الفعل فان اصله مُفعَل اثباتًا لجريانه على الفعل وانما غيّر الى لفظ مفعول لانه لو بقي على مُفعَل
لم يعلم اهو اسم مفعول افعَل او يُفعَل فغيّر الى مفعول فعَل ليتبين وكان اولى بالتغيير لهذه الزيادة
لقلّة وجوده في التعدي بخلاف الرباعي فانه اكثر منه تعديًا اذ اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق
والزايده وانما حذفوا الميم تخفيفا وكل ما ذكر في اسم الفاعل مذكور فيه الصفة المشبهة قال ــــ
جار الله هي التي ليست من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها قال الشيخ ان قلنا الجارية على التفسير
الاول فليست مثل اسم الفاعل لانها تدل على معنى ثابت واسم الفاعل يدل على الحدوث كما في الفعل وان كان
على التفسير الثاني فهو ظاهر لانها ليست على وزن الفعل المضارع وانما عملت عمله لما ذكره فانه دال
على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل حاسن الان او غدًا يعني انك اذا قلت مررت برجل حسن
فمعناه اثبات الحسن له من غير تعرض للدلالة على حدوثه بخلاف قولك حاسن فانه يدل على
الحدوث كما في قولك ضارب كما يدل يحسن ويضرب على ذلك وهذا على نحو ما ذكره سيبويه في حايض
وحايضة وان كان على وزن اسم الفاعل وانما الغرض تشبيهه به في الثبوت والحدوث وتضاف الى
فاعلها لانه لما شُبّه باسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف الى معموله المفعول ولم يكن لهذه مفعول

اضيفت الى فاعلها فقيل حسن الوجه وشبا في الوجوه حيث واسم الفاعل والمفعول يجريان مجراها
في ذلك يعني في الاضافة الى الفاعل يريد اسم الفاعل غير المتعدي واسم المفعول المتعدي فعله الى
واحد والا فلو قلت هذا ضارب زيد في داره لم يكن زيد الا مفعولا وكذلك لو قلت هذا معطي العبد
لم يكن العبد الا مفعولا لان اضافته الى المنصوب هو الوجه لانه مفعول له فاضافته الى الفاعل على
خلاف الاصل لانه هو هو في المعنى وانما اضيف اليه عند عدم المنصوب لانه مشبه به فاجرى
مجراه في الاضافة اليه كما اجرى مجراه في العمل وايضا فانه لو اضيف الى الفاعل وهو لم يعلم مثل
هو مضاف الى الفاعل او المفعول بخلاف الصفة وغير المتعدي فانه لا يلتبس اذ لا مفعول له
قال ــــ وفي مسئلة حسن وجهه سبعة اوجه الى اخره قال الشيخ في مسئلة حسن وجهه بالتركيب
العقلي ثمانية عشر وجها وذلك ان معموله لا يخلو ان يكون معرفا باللام او مضافا الى مضمر او غيرهما
فهذه ثلثة اقسام كل واحد منها يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا فهذه تسعة اقسام ويكون الصفة
معه غير معرف باللام ومعرفا باللام فيصير ثمانية عشر وصوره مررت برجل حسن وجهه
وحسن وجهه وحسن وجهه حسن الوجه حسن الوجه حسن الوجه حسن وجه حسن وجها حسن
وجه فهذه تسعة وادخل الالف واللام على الصفة في هذه التسعة تصير تسعة اخرى على هذا الترتيب ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان
معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى ما اضيف الى المعرف باللام ما تتابع
وما بلغ فحكم قولك مررت برجل حسن الوجه حكم قولك مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه
اب الغلام وكذلك لو زدت وحكم المضاف الى المضمر حكم ما اضيف الى ما اضيف الى المضمر ما تتابع
وبلغ فحكم قولك مررت برجل حسن وجهه حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلامه وكذلك حسن
وجه ابي غلامه وكذلك لو زدت وحكم غير المعرف باللام وغير المضاف الى المضمر حكم ما اضيف
الى مثله اعني غير معرف باللام ولا مضاف الى مضمر ما تناهى وبلغ فحكم قولك مررت برجل حسن وجه
حكم قولك مررت برجل حسن وجه غلام وكذلك حسن وجه ابي غلام وكذلك وكل موضع رفعت
بالصفة كان فاعلا لها وكل موضع نصبت فان كان نكرة فهو تمييز او مشبه بالمفعول وان كان
معرفة فهو مشبه بالمفعول وكل موضع خفضت كان مخفوضا بالاضافة وعند ذلك يجب حذف
التنوين من الصفة ان كان ثم تنوين او خفضه ان كان غير منصرف وهو في موضع خفض واعلم
ان كل موضع رفعت بالصفة فلا ضمير فيها اذ لا يكون لها فاعلان فيجب حينئذ افرادها وتذكيرها
ان كان ما بعدها مذكرا وتانيثها ان كان ما بعدها مونثا كالفعل فتقول مررت برجل حسن وجهه

ومررت برجلين حسنٍ وجوههما وبرجالٍ حسنٍ وجوههم وحسنين وجوههما ضعيف وحسنين
وجوههم ضعيف ضعف أكلوني البراغيث وأما مررت برجالٍ حسانٍ وجوههم فهذا ليس بضعيف
لأنهم لم يلحقوا النون بالعلامة التي تدل على ما تدل عليه علامة الفعل وأما جمع التكسير فليس من ذلك
وكل موضع نصب المعمول وخفض ففي الصفة ضمير يعود على ما تقدم مما اعتمدت عليه إن كان مذكرًا
مذكر وكذلك في التأنيث والتثنية والجمع فتقول مررت برجلٍ حسنٍ الوجهَ وبرجلين حسنين الوجهَ وبرجالٍ
حسنين الوجهَ وبامرأةٍ حسنةٍ الوجهَ وكذلك ما أشبهه لأنهم لما نصبوا ما بعده شبهوه بالمفعول
وجعلوا حسنًا كأنه في الحقيقة لما قبله ثم أتى بالمعمول للأمر الذي كان به رجلٌ حسنًا فالحسن على
هذا التقدير لجملة ما تقدم وذكر المعمول تبيينًا للأمر الذي به حسن لأن الشيء قد يكون حسنًا جملته بحسن
أمر منضم إليه بخلاف الرفع فإن الحسن ليس منسوبًا إلا لما بعده ولذلك امتنع ترك الإضمار مع الرفع
ووجب مع النصب وإذا خفضت المعمول فالصفة في الحكم كحكم المنصوب لأن الإضمار فيه لما قبله
فتقول مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ وبرجلين حسنَيِ الوجهِ وبرجالٍ حسنِي الوجهِ وكلامه في التفسير ما
ذكره في المنصوب ثم في هذه المسائل الثماني عشرة مسألتان ممتنعتان وهما مررت بالرجل الحسنِ وجهِهِ
وهي الثانية عشرة ومررت بالرجل الحسنِ وجهٍ وهي المسألة الثامنة عشرة فامتناع الأول لأنها خلاف
قياس وضع اللغة في إضافة المعرفة إلى النكرة وفيها مسألة فيها خلاف وهي مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ
وهي الثالثة منعها نظرًا إلى أن حسنًا للوجه فكأنه أضيف إلى نفسه قال الشيخ وهذا التعليل
لابن بابشاذ وليس بصحيح لأنه إنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه أن لو كان مدلولهما واحدًا كالحبس
والمنع وأما إذا كانا متغايرين لفظًا ومعنى فلا فالحسن هنا ليس هو الوجه وإنما هو معنى قام
بالوجه فلا يلزم ما ذكر أو لأن الوجه مضاف إلى الضمير فكأنه مضاف إلى نفسه وكلاهما تعليل
فاسد ولذلك كان الوجه صحتها وإنما منعها صاحب الجمل فظن أن الناس منعوها فقال وقال
سيبويه فيها جميع الناس وليس الأمر على ما ذكروا أما التعليل الأول فباطل بجواز حسنٍ وجهٍ بالاتفاق
وأما الثاني فلجواز ضاربِ غلامِهِ باتفاق ثم هذه المسائل الست عشرة فيها القوي والضعيف والمتوسط
فكل مسألة كان الضمير في الصفة أو في معمولها فهي قوية وكل مسألة كان الضمير فيهما جميعًا فهي متوسطة
وكل موضع ليس فيهما ضمير فهي ضعيفة فعلى ذلك تكون المسألة الأولى والخامسة والسادسة والثا[منة]
والتاسعة والعاشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة قوية لأنه ليس فيها إلا
ضمير واحد وتكون المسألة الثانية والثالثة على قول المجيز والحادية عشرة متوسطة لأن في كل واحدة

منهما ضميرًا وتكون المسألة الرابعة والسابعة والثالثة عشرة والسادسة عشرة ضعيفة لأنه
لا ضمير فيها وقد تقدم أن المسألة التاسعة عشرة والثامنة عشرة غير جائزتين فقد تكملت الثمانية
عشرة ولم يذكر حال الثالثة منها الضعيف وإنما ذكر القوي والمتوسط فلذلك جعلها سبعة وإن كانت
عدتها اثنتي عشرة إلا أنه استغنى بالتنكير عن التعريف لأنه هو هو فاستغنى بحسنٍ وجهُهُ عن
الحسنِ وجهُهُ واستغنى بحسنٍ وجهًا عن الحسنِ وجهًا وكذلك ما عداها إلا أنه أسقط من النوع
مسألتان وهما غير الجائزتين إحداهما تعريف حسن وجهٍ والأخرى تعريف حسن وجهِهِ وإذا أسقطت
سبعة دون اثنين منها علم أنها اثنا عشر فلذلك قال وفي مسألة حسن وجهه سبعة حاصله راجع
الاثني عشرة وهي الحسنة والمتوسطة وأما الضعيف فلم يذكره وهي الأربعة المتقدمة
ويضبطها كل موضع ارتفع المعمول وهو عارٍ عن الضمير ويضبط الحسن كل موضع ارتفع المعمول
وفيه ضمير أو انتصب أو انخفض عاريًا عن الضمير ويضبط المتوسط كل موضع انتصب أو
انخفض وفيه ضمير وذلك بعد المسألتين غير الجائزتين والصفة إنما تعمل فيما كان من سببها لا في
أجنبي فلذلك احتيج في مسألة مررت برجلٍ حسنٍ الوجهُ وأمثالها إلى تقدير الضمير وإن
كانت ضعيفة فمنهم من يقول الألف واللام سدّت مسدّ الضمير وهو مذهب الكوفيين ومنهم
من يقول الضمير محذوف تقديره حسنٍ الوجهُ منه وهو مذهب البصريين هذا إن قلنا الوجه
مرفوع بحسن رفع الفاعل فأما إذا قيل إن في حسن ضميرًا يعود على رجل وإن الوجه بدل
فعند ذلك تقوى المسألة ولا تضعف وعلى مثل ذلك حمل قوله مفتحةً لهم الأبوابُ فيكون
الاحتياج إلى الضمير باعتبار البدلية بدل اشتمال وذلك جائز حذفه إذا علم وليس حذفه
في الجواز كحذف الضمير العائد على صاحب الصفة وأما مسألة حسنٍ الوجهَ أو حسنِ الوجهِ
مما انتصب المعمول فيه أو انخفض فليس الحاجة فيه إلى الضمير كالحاجة في حسنٍ الوجهُ لما بينا
أن الضمير عند النصب والخفض في الصفة وأن النصب بعدُ على التشبيه بالمفعولية والخفض
فرعه فكما يحسن ضاربٌ زيدًا يحسن حسنٌ وجهًا وكذلك الخفض قوله أقامت على ربعيهما
جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما استشهد سيبويه به على جواز إضافة الصفة
المعمول لها مضافًا إلى ضمير موصوفه وهي مسألة مررت برجلٍ حسنِ وجهِهِ لأن جونتا صفة
لجارتا مضاف إلى مصطلاهما بدليل حذف نونه وهما في قولك مصطلاهما ضمير جارتا وهو موصوف
جونتا وهي عين مسألة الخلاف فقال المخالفون ليس الضمير في مصطلاهما راجعًا إلى جارتا لتكون

مسئلة الحلاق بل يجعله عائدًا الى الاعالي وهو غير الموصوف لجوازنا فيكون مثل قولك زيد حسن الغلام جميل
ثوبا به على ان يكون الضمير في ثوبه للغلام فيكون التقدير جميل ثوب الغلام ويخرج بذلك عن ان يكون دليلا
على مسئلة الحلاق فأجيب عن ذلك بان الاعالي جمع والضمير في مصطلاها مثنى فلا يستقيم ان يكون الضمير
مثنى لجمع وايضا فان المعنى على انه تخبرًا على الجبل لبعده عن موقد النار واسود موضع الاصطلاء
وعلى ما ذكر تقديره يكون اسود ولم يسود وهو غير مستقيم وغاية ما يقولونه على الوجه الاول انه وان كان جمع
بلفظ الجمع فهو في معنى المثنى فعاد الضمير عليه من حيث المعنى وليس بشيء لانه جمع مستقيم امكن حمله على
ظاهره فلا حاجة الى حمله على غيره واما افراد مصطلى فهو لازم على كل قول ووجهه ان يكون مصطلى
اما مصدرًا على تقدير حذف مضاف اي موضعي اصطلائها واما ان يكون مفردًا واقعًا موقع التثنية
كما قال كلوا في بعض بطنكم لما كان معلومًا اوقع الواحد موقع الجمع فوقوعه موقع التثنية اجوز
افعل التفضيل قال جار الله قياسه ان تصاغ من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب
الى آخره قال الشيخ انما لم يصغ من المزيد فيه على الثلاثة لانه ان بني على حروفه لم يمكن وان حذف اختل
فكره لذلك واما اللون والعيب فقد اختلف في تعليله فقال قوم انه في الاصل افعال زايدة على
ثلثة فاذا اورد عليهم ادم وشهب وسود اجابوا بان اصله افعل وافعال ولذلك صحت واسود
لانها في موضع يجب تصحيحها في التقدير ومنهم من قال انما لم يتعجب من اللون والعيب لانها خلق ثابتة في
العادة وانما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان فجرت لذلك مجرى الاجسام الثابتة على حال واحدة
والحق انه انما لم يتعجب منه لانه يبنى منهما افعل لغير التفضيل فكرهوا ان يبنوا منهما افعل التفضيل
فيلتبس فلذلك فرقوا بينهما في جمع التصحيح والتكسير فجمعوا كل واحد جمع لم يجمع عليه الآخر ومما يدل
على ذلك انهم تعجبوا من العيب اذا لم يكن له افعل لغير التفضيل كقولك زيد اجهل من عمرو ولم يتعجبوا
مما ليس بلون ولا عيب اذا كان له افعل لغير التفضيل مما لا يبنى منه افعل لغير التفضيل كقولك افنى واشبهه
من الحلى فهذه العلة هي المستقيمة وينبغي ان تضبط بان يقال كل موضع ليس بلون ولا عيب مما لا يبنى منه افعل
لغير التفضيل لانه قد تبين ان كونه ليس بلون ولا عيب لا يحصل به الضبط طردًا ولا عكسًا لصحة
قولهم اجهل وامتناع قولهم اقنى فاذا قصد التعجب من هذه الاشياء بني افعل مما يصح بناؤه على حسب
المعنى الذي يقصده المتكلم ثم يميز على ما ذكر وصحة التعجب منه تبطل تعليل من قال انما لم يتعجب منها
لانها ثابتة كالاجسام فان قال لم يتعجب منها وانما يتعجب من معنى افعل المذكور معها قيل قد علم ان المقصود
في التعجب ليس الا اياها وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن على علم ان معنى قولك ما اشد

حمرته في ان التعجب من الحمرة بمعنى قولك ما احمره لو جاز كما ان قولك ما اكثر فضله وما افضله
بمعنى واحد دل على ان التعجب انما كان ما وقع بعد اشد وشبهه ولذلك تقول النحويون فان اردت
التعجب في شيء مزيد لك توصلت اليه باشد وشبهه فهذا تصريح بانه يتعجب منه من حيث المعنى قال
والقياس ان يفضل على الفاعل دون المفعول لانهم لو فضلوا على المفعول دون الفاعل لبقيت كثير
من الافعال لا يتعجب منها وعرضهم التعميم ولو فضلوا عليهما جميعًا لادى الى اللبس فلم يبق الا التعجب
من الفاعل ولان الفاعل هو المقصود بالنسبة اليه في المعنى والمفعول فضلة فكان ما هو المقصود
اولى وهذا معنى قول سيبويه وهم ببيانه اعنى يعني انهم يعتنون بالفاعل دون المفعول حتى لا يذكرون
فعلًا الا ويذكرون له فاعلًا او ما يقوم مقامه حرصًا على بيان الفاعل عندهم فلما تعجبوا كان
الاولى عندهم ان يجعل التعجب له لذلك قال ويعتوره حالتان الى آخره اما لزوم التنكير عند
مصاحبة من فصحيح وعلته انهم لما عرفوا لا يخلو من ان يعرفوا بالالف واللام او بالاضافة وكلا
منحذر اما الاضافة فواضحة لانهم انما يضيفونه الى ما هو مفضل عليه وانما يذكرون من ليبينوا
بعدها المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثًا لا فائدة فيه ولو عرفوا باللام لم تكن الا لام العهد فيجب
ان يكون معروفة افضليته عند المخاطب ولا يكون معروفًا افضليته الا بالنظر الى المفضل
عليه فلو جمعت بينها وبين من المذكور بعدها المفضل عليه لجمعت ايضًا بين امرين يغني احدهما عن
الآخر كالاضافة المذكورة سواء واما قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها فوهم لانه قد يكون مضافًا
الى نكرة وهو باق على تنكيره كقولك مررت بافضل رجل فهذا قد فارق من ولم يلزمه تعريف فقد عمل
عن الاضافة الى النكرة وانما يلزمه عند مفارقة من لام التعريف او الاضافة قوله وكذلك مؤنثه
وتثنيتهما وجمعهما معطوف على قوله ويعتوره حالتان متضادتان وهو غير مستقيم في الظاهر لانه
اذا كان مؤنثًا او مثنى او مجموعًا لا تصاحبه من وانما اراد بقوله وكذلك انه لا بد مما يقوم مقامه
من تعريف او اضافة لان حذف من واجب فيها بخلاف الاول فانه غير واجب مثل انت بالخيار فاشترك
في انه اذا حذفت من من القبيلين فلا بد من الالف واللام او الاضافة الا انك في الاول مخير في حذف من
وفي التعويض بالالف واللام او الاضافة وهنا في المؤنث والمثنى والمجموع لازم حذف من واثبات
احد الامرين قوله بل الواجب تعريف ذلك باللام او بالاضافة جريًا على الوهم الاول في قوله ولزوم التعريف
عند مفارقتها وانما الواجب اللام او الاضافة وقد يكون الاضافة تعرف وقد لا تعرف على ما تقدم قال
وما دام مصحوبًا بمن استوى فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع الى آخره لانهم اجروه مجرى باب التعجب

لتقربه منه في المعنى ولذلك اشترطوا فيه شروط التعجب فلم يبن الا مما يبنى منه فعل التعجب ولما
اجري مجراه لفظا ومعنى افرد كما افردوا الفعل واستغنوا عن تثنيته وجمعه فاذا عرف
باللام انث وثني وجمع لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعلية فجرى على طبق من هو له في
التانيث والتثنية والجمع واذا اضيف شاع فيه الامران معنى المطابقة والافراد اما المطابقة
فلان الاضافة تشبه اللام فاجري بها مجراه واما الافراد فلان الاضافة فيه لبيان المفضل
عليه فاشبهت من مع ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك زيد افضل من الناس
فلما كانت الاضافة لا تخرجه عن معنى الذي كان بها مفردا بقي مفردا مع الاضافة لانها بمثابة من
مع مجرورها وقول ذي الرمة ومية احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا على الافراد
ولو جاء على المطابقة لقال حسنى الثقلين وحسناه قذالا والضمير في احسنه عائد على الثقلين
وان كان مثنى لانه في معنى الخلق كانه قال ومية احسن الخلق قوله وما حذفت منه من
هي راجع الى آخره قال قوله اول من افعل الذي لا فعل له كآبل هو مذهب البصريين وقال
الكوفيون وزنه فوعل كان اصله ووال فقلبوا الهمزة الى موضع الفاء ثم ادغموا الواو في الواو
وهو عندهم من قولهم وال اذا نجا كان في الاولية النجاة وقال قوم اصله ووّل على فوعل
وليس بشيء اذ يلزم منه تغييرات كثيرة ولا اصالة في الاشتقاق وهذا عند البصريين افعل
المبني للتفضيل لقولهم اول من كذا ولقولهم في مؤنثه الاولى وجمعه الاول كاخر وهذا هو
الصحيح ولو كان كما زعم الكوفيون لقيل في مؤنثه اوّلة قال ... ولآخر شان ليس لاخواته
الى آخره قال لانه لنقل في كلامهم حتى صار لاحد الشيئين فاستعملوه حينئذ استعمال الاسماء التي
لا تفضيل فيها فالتزموا فيه حذف من في حال التنكير وهو خلاف اصل وضعه فلاجل ذلك
خالف بابه وهذا هو ايضا الذي جوز استعمالهم اول كذلك الا تراهم يقولون الاول والثاني
والثالث فالثاني والثالث لا تفضيل فيه والاول يفيد ما يفيده احدهما باعتبار العدد فجرى مجراهما
في صحة استعماله بغير من في قولك هذا اول وثان قال ... ولم يستو فيه ما استوى في اخواته
الى آخره قال المعنى ان افعل التفضيل اذا كان غير معرف ولا مضاف فحكمه المطابقة لا غير فقد خالف
ايضا بابه ووجه المخالفة ايضا ما ذكر من انه استعمل استعمال ما لا تفضيل فيه فجرى مجرى ما
لا تفضيل فيه فوجبت المطابقة كسائر الصفات فلذلك قالوا على ما ذكر و اخر غير منصرف وهو
جمع اخرى وفعل جمع فعلى في جميع باب التفضيل منصرف سوى اخر وعلته انه فيه الصفة و

والعدل وبيان العدل ان الاصل لا يستعمل هذا الاستعمال فقد عدل عن صيغة كان مستحقها الى صيغة
اخرى وهذا معنى العدل وقد اورد ابو علي ذلك اعتراضا وقال المعدول عن المعرف معرفة الا ترى ان
سحر المعدول عن السحر معرفة وامس المعدول عن الامس معرفة واخر انما كان يستحق ان يقال الآخر فلو
كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة وليس بمعرفة باتفاق لوصف النكرة به ولما لم يكن معرفة
كان غير معدول فليطلب له علة اخرى والجواب من وجهين احدهما انا نقول ليس معدولا عما ذكرت
ولكنه معدول عن قولهم آخر من كذا فاستعمالهم اياه مجموعا في موضع المفرد مع من عدول عن الصيغة
التي كانت له لمصاحبته من وعلى ذلك يتحقق العدل مع التنكير ويندفع السؤال الثاني سلمنا انه
معدول عن الصيغة التي فيها الالف واللام ومعنى كونه معدولا انه كان يجب له الا يستعمل الا كذلك
فاما استعمل على غير تلك الجهة كان معدولا وما ذكر من قياس العدل صحيح الا انه قام الدليل هنا على
التنكير وثم على التعريف فحكمنا في كل موضع بموجب دليله قوله وقد استعملت دنيا بغير الف ولام
لما ذكر وهو ظاهر وقول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى يعني انهم لا يجمعون بين الالف واللام وبين
من المذكورة للتفضيل على ما تقدم فلابد من تاويل منهم في قوله ولست بالاكثر منهم وتاويلها انه مثلها
في قولك انت من بني فلان الشجاع ومثل هذا يجوز ان يجتمع مع افعل الذي فيه الالف واللام لانك
تقول انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش الافضل لا على انك فضلت على قريش ويكون المفضل
عليه معلوما من اللام الذي للعهد على حسب ما بين المخاطبين وقد يكون هو المذكور بعد من وقد يكون
غيره انك قد تقول لمخاطبك هذا افضل من تميم فالمفضل عليه تميم ثم تقول له بعد ذلك الافضل من
تميم فلست تعني هاهنا الا انك الافضليه وتبينت له ايضا انه من تميم فهذا المذكور بعد من هو المفضل
عليه في المعنى ولكنك لم تفضل عليه بمن وانما عرف ذلك بما تقدم وذكرت من للتبيين وقد تقول لمخاطبك
هذا افضل من عمرو ثم تقول له ذلك الافضل من تميم فهاهنا لست تعني بالافضلية الا الافضلية على عمرو
لانه المعهود وذكرت من تميم على ما تقدم للبيان فهذا وجه من في هذه المواضع واشباهها ولا يبالي
باتفاق صحة ذكر المفضل عليه بعدها وانما المفسد ان يكون الاتيان لغرض دلالة التفضيل على ما بعدها
فاما وقوع ذلك اتفاقا والمراد بها التبيين فلا يضر وقوله ولا يعمل عمل الفعل ليس على عمومه بل
يعمل عمل الفعل في بعض المواضع وهو كل موضع كان فيه لمسبب مفضل باعتبار من هو له على نفسه
باعتبار غيره فعند ذلك يعمل عمل فعله في ذلك المسبب مثاله قولهم ما رايت رجلا ابغض اليه
الشر منه الى زيد وما اشبه ذلك فالبغض هاهنا في المعنى لمسبب لرجل وهو الشر مفضل باعتبار الرجل

فالبغض

على نعته باعتباد غيره، وهو زيد قال سيبويه في هذه المسألة ونظايرها كلامًا معناه انك لو جعلت ابغض خبرًا عن الشر كان محالًا يعني انه يؤدي الى الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي لان البغض اذا ارتفع بالخبر كان الشر مبتدأ ومنه متعلق بالبغض وقد فصل بينه وبينه بالمبتداء وهو فصل اجنبي وذلك غير جائز ولك ان تختصر فتقول ابغض اليه الشر من زيد فتحذف الضمير منه وحرف الجر الذي هو الى وتدخل من على ما دخلت الى عليه ولك ان تقول ما رايت كزيد ابغض اليه الشر ويفيد ذلك المعنى ومنه ما انشده سيبويه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائيةً واخوف الا ما وقى الله ساريا واذا عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تائية منه كوادي السباع وعلى العبارة الثانية ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تائية من وادي السباع والثالثة هي عين ما ذكره في البيت وافعل ههنا اقل وهي لشيء وهو في المعنى لمسبب هو الركب مفضل باعتبار من هو على نعته باعتبار وادي السباع واتوه صفة لركب وتائية اما مصدر على اصله لان ترابيا قد يكون تائية اي توقف وتحبس وقد يكون تحيرا واما مصدر في موضع الحال اي متوقفين متلبثين واما غير هذا الباب الذي قيدناه من المسائل فلا يجوز ان يرفع به الظاهر بل يتعيّن جعله على الابتداء والخبر ويكون الجملة صفة مثال قولك مررت برجل افضل منه ابوه فابوه وافضل مبتداء وخبر، والجملة صفة لرجل ولا يجوز الخفض صفة ورفع ابوه بافعل بخلاف ما تقدم وقوله وامرر منا بالشيوخ القوانسا اورد اعتراضا لمن يتوهم ان القوانس منصوب باضرب وانما هو معمول لما دل عليه اضرب فكانه قيل ماذا تضرب فقيل القوانس وهي بيضه الحديد وهو مثل قوله اعلم من يضل عن سبيله فمن يضل في موضع نصب بفعل دل عليه اعلم لا باعلم ولا يجوز ان يكون مخفوضا باعلم لما يلزم من المحال وانما لم يعمل في الظاهر لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشبها به اذ لم يجر مجرى اسم الفاعل في التثنية والتذكير والتانيث على ما تقدم في قولك زيد افضل من عمرو لانه من اصل قال ———— جار الله اسما الزمان ما بني منهما من الثلاثي المجرد على ضربين الى آخره قال رحمه الله هو كل ما اشتق من فعل اسما لما فعل فيه الفعل من زمان او مكان ولا يخلو من ان يبنى من ثلاثي او غيره فان كان ثلاثيا فلا يخلو من ان يكون معتل الفاء او اللام اولا فان لم يكن معتل الفاء واللام فلا يخلو من ان يكون مضارعه بالكسر اولا فان كان بالكسر فالاسم بالكسر ايضا وان لم يكن بالكسر فالاسم بالفتح على مفعَل وان كان معتل الفا فالاسم على مفعِل بالكسر لا غير وان كان معتل اللام فالاسم بالفتح

لا غير فالاول مثل مضرب والثاني مثل مقتل ومذهب والثالث مثل موعد وموْرد والرابع مثل مأتى ومشتى وما جاء على غير ذلك فشاذ وقد ذكر فكانهم كسروا تشبيها له بالمضارع لانه جار عليه وفتحوا فيما كان المضارع مفتوحا او مضموما الا انهم حملوا المضموم على المفتوح لانه اخف وكسروا في معتل الفاء مطلقا لانه اخف مع الواو اذ موعِد اخف من موعَد وفتحوا مع المعتل اللام لما يؤدي الكسر فيه الى الثقل المؤدي الى الاعلال وقوله وقد تدخل على بعضها تاء التانيث مع جريها على القياس ومع مخالفته فالجاري كالمزلّة والمقبُرة وغير الجاري كالمظنّة اذ قياسه مظنة بالفتح لانه من ظن يظن فالكسر فيه شاذ وموقعة الطاير جار على القياس واما ما جاء على مفعُلة بالضم فاسما غير جارية على الفعل ولكنها عنوله قاروره وشبهها وما بني من غير الثلاثي رباعيا كان او ثلاثيا بالزيادة فكله على لفظ اسم المفعول فيكون لفظ اسم المفعول والمصدر كما تقدم والزمان والمكان مشتركا في الجميع كالمخرج من اخرج والمستخرج من استخرج والمدحرج من دحرج وكذلك ما اشبهه وكانهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنه فاجروه على لفظ المفعول لانه اخف من لفظ الفاعل لان الفاعل بالكسر والمفعول بالفتح والفتح اخف ولان اسم مفعول فيه في المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لمطابقته له اقيس فمن ثم استعملوا صيغة المفعول وقوله وما هي الا في اذا وعلقة مخاد بن تمام على حي خثعما انشد سيبويه في ذلك وقد اخذ عليه من وجهين احدهما في قوله على حي خثعما واسم الزمان والمكان لا يعمل ومرآه ان الغرض لتنبيه علة ما علمها بابن تمام عند اعارته فكان المعنى وما هي الا مختفية لتخفيف ابن تمام وهو الوجه في الرد والجواب عنه ان الجار متعلق بما دل عليه مخاد كانه قال تجير على حي خثعما واما الثاني فلا يجد ان يكون اذاد وما هي الا مختفية في زمان مثل زمن اعارة ابن تمام فوضع مخاد موضع زمن اعارة وهو معنى اسم الزمان وفي الجميع تعسف وقوله ولا يعمل شي منها لانها اسما الاجناس فلم تعمل بخلاف المصدر فانه اسم للمعنى كالفعل وبخلاف اسم الفاعل والمفعول فانها صفة والمعنى في الصفه هو المقصود فجريا مجرى الفعل في ذلك وليس اسم الزمان والمكان كذلك لانهما اسمان لذوات غير مذهوب بهما مذهب الصفة فيجريان مجرى اسم الفاعل ولا يجود المعنى فيجريان مجرى المصدر فمن اجل ذلك امتنع العمل فيهما وقول النابغة كان مجر الرامسات ذيولها عليه قضيم نمقته الصوانع ونحوه اعتراض اي مجر ههنا اسم للمكان وقد عمل في ذيولها وبيان كونه اسما للمكان انه اخبر عنه بقضيم وهو الرق الابيض يكتب فيه فشبه موضع مورد الرياح بالرق المنمق بالكتابة ولا يستقيم ان يكون للمجر

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بزين الصدور

فيؤدي الى تشبيهه بالرق ولا معنى لذلك فالجواب ان اسم المكان قد اشتق باشتقاق لحنتهم فتناله
ذلك بالمعنى فاذا وجد ما يخالفه وجب تاويله وله ههنا تاويلان احدهما ان يكون ثم مضاف قبل
بحر وتقديره كان موضع جر الراسيات وهو خبر من تقديره اتى ليلا يحصل ما هو منه من الا ضمار
بتضمينه اذ هو مشبه بالكتابة لا بالرق وغرضنا ههنا المشبه بالرق لان الرق هو الذي وقع
خبرا عن كان فوجب ان يكون اسمها هو المشبه به والوجه الثاني ان يكون بحر موضعا على ظاهره
والمضاف محذوف من الراسيات كانه قال كان بحر جر الراسيات وسناكده امور احدها مطابقة
المشبه بالمشبه به لان فيه ذكر الموضع اولا ومن ثانيا كما ان المشبه به ذكر فيه الرق اولا والنمق
ثانيا ومن اصوات المحذوف مدلول عليه بمجر لان بحر موضع الجر فلم يتذكر الا ما دل عليه بخلاف التقدير
من اول فان المؤدي اليه امتناع اشتغاله في الظاهر وهو بعينه موجود ههنا مع الوجهين من حيث
وتضعف من جهة ان ذيولها تكون منصوبة بمصدر مقدر والنصب بالمصادر المقدرة لا يكاد
يوجد ومن اجل ذلك قدم ذكر التقدير من اول اسم الالــــة قال جار الله هو اسم ما يعالج به و
يجي على مفعل ومفعلة ومفعال الى اخره قال الشيخ اسم الالة هو كل اسم اشتق من فعل اسما لما
يستعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مفعل ومفعال كالمفتح ومفتاح وما الحق به الا انها
مسموع مثله في الزمان والمكان واما ما جا مضموم الميم والعين فليس بالجاري قياسا وانما هي
الفاظ وضعت اسما للاوعية من غير اعتبار جريها على الفعل ومن اصنــــاف الاسم الثلاثي
كله عشرة ابنية وقسمته العقلية اثنا عشر اهملت العرب منها اثنين واستعملت عشرة بيان
ذلك ان اللام لا تتقسم باعتبار حالاتها اذ هي لاجل الاعراب بقيت الفاء والعين فاما الفاء فتكون
متحركة بالحركات الثلث فلا تكون ساكنة لما تؤدي اليه من الابتداء بالساكن واما العين فتكون بالحركات
الثلث وبالسكون واذا ضربت ثلثة في اربعة كانت اثني عشر مفتوح الفاء اربعة فَعْل فَعَل فَعِل
فَعُل وكذلك مكسورها ومضمومها الا انه سقط من مكسورها فِعُل لانه ليس من ابنيتهم استثقالا
له وسقط من مضمومها فُعِل لانه بناء مختص بالفعل لما لم يسم فاعله وقد تلحقه الزيادة
ويعرف الاصلي من الزائد بان ينظر الى تصاريف الكلمة فما ثبت في جميع وجوهها فهو الاصلي
وما سقط فهو الزائد والزيادة قد تكون من جنس حروف الكلمة وقد تكون من غير جنسها فما
كان من جنسها قد ذكر مفصلا وما هو من غير جنسها فهو حروف سألتمونيها فاذا لا تكون
زيادة من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها قد تكون تكريرا وقد تكون غير

تكرير الا انها اذا كانت تكريرا هي او غيرها مما لم يوزن الا بلفظ الاصل المكرر ولذلك تقول في علم فعّل
وفي ضرب فعل وفي قفندد فعنلل واما اذا لم تكن الزيادة تكريرا لم تذكر في الوزن الا بلفظها
فتقول في وزن مضروب مفعول وفي زرقم فعلم وكذلك جميع ما ياتي من غير تكرير والزيادة
ايضا قد تكون للالحاق ولغير الالحاق فاما زيادة الالحاق فان تكون الزيادة جي بها لغرض
تصيير تلك الزنة الناقصة على مثال زنة اكمل منها كالحاقهم جوهرا بجعفر فلا يرد على
هذا مثل مضرب انه ملحق بجعفر ولا مثل مضراب في انه ملحق بقرطاس لان شرط الالحاق ان
تكون الغرض بها ما ذكر واما هذا المعترض به ففيه غرض اخر واضح في غير ذلك المعنى فلا
وجه لجعله الحاقا وموقع الزيادة في الثلاثي اربعة لانها اما ان تكون قبل ذكر الفاء او تلي
الفاء او تلي العين او تلي اللام ولا موضع غير ذلك واما في غير الثلاثي فيزيد على حسب عدد
الحروف قال جار الله فالزيادة الواحدة قبل الفا نحو اجدل واثمد واصبع وابلم واكلب
الى اخره قال الشيخ كل همزة وقعت اولا وبعدها ثلثة احرف اصول فهي زائدة فحكم في اجدل الى اكلب
بالزيادة لذلك فان وقع مع الهمزة ما يحتمل ان يكون زائدا ويحتمل ان يكون اصليا جاز الوجهان
كقولك اولق فان وقع بعدها ثلثة لا يصلح احدها ان يكون اصليا حكم باصالتها مثل قولهم امحاه
لان الميمين لو كانا اصلا لادى الى ان يكون من باب ببر وهو نادر وحكم بزيادة الثانية فوجب ان
يكون الهمزة اصلا فاما تنضب وهو شجر يتخذ منه القسي فالتاء فيه زيادة لانها لو كانت اصلا
لم يخل من ان يكون النون بعدها اصلا او زائدة وكلاهما يؤدي الى ما ليس من ابنيتهم فوجب ان تكون
التاء زائدة فان قيـــل فانتم اذا حكمتم بزيادة التاء ادى الى ان يكون وزنه تفعلا وتفعل ليس
من ابنية الاسما فالجواب ان الوزن اذا تردد بين ان تكون حروفه اصولا وليس من ابنيتهم وبين
ان يكون بعضها زائدا وليس من ابنيتهم كان الحكم بزيادة البعض اولى ووجهه هو ان ابنية الا صول
قليلة محصورة وابنيته التي فيها الزيادة كثيرة لا تكاد تنحصر فاذا تردد هذا بين ان يكون
من قليل او من كثير كان جعله من الكثير اولى وهذا جار في كل ما ياتي مثل ذلك واما تدرا فالكلام
في التاء وزيادتها مع الهمزة اخرا كالكلام في تنضب مع النون الا انه انما ينهض على مذهب سيبويه اذ
في الكلام عنده فعلل فيحتاج الى وجه اقوى من الدليل فيرجع الى الاشتقاق وهو مشتق من درأه
اذا دفعه لان التدرا المدافع فالاشتقاق يشهد بزيادة التا واما تتفل فتاؤه زائدة لان
من لغاته تتفل وتثبت ان التا زائدة مثل ما ثبت في تنضب ثم تقول التا في تتفل هي التا في تتفل

لانها هي بي لفظا ومعنى واذا ثبت ان تكون زايدة في احدى الصيغتين وجب ان تكون زايدة في الصيغة
الاخرى لاتفاقهما حروفا ومعنى ولما تحلئ فتاؤه زايدة لانه من قولهم حلات الاديم اذا قشرته عند
السلخ فالاشتقاق دل على زيادة التا ولما ترنح فياوه زايدة لانه عرف باستقراء كلامهم ان كل ياء
وقعت مع ثلثة اصول فهي زايدة والميم في معتل دفي بقيتها لذلك واما هبلع فالهاء فيه زايدة عند
الاخفش اخذا من الاشتقاق لان الهبلع الشديد البلع فكانه من بلع فالهاء زايدة وعند غيره يقول
انها اصلية ولا اثر لمثل هذا الاشتقاق الذي لبس على قياس كلامهم اذ لم يعهد زيادة الهاء اولا
الكلام ولا يجد في ان تكون بنوا كلمة للشديد البلع من الهاء والبا واللام والعين فوافق بعض حروفها
حروف بلع وليس هذا كقولنا ان النون في عنبسل زايدة اخذا من قولهم عبسل اذا اسرع لان العنبسل
السريع لان النون قد ثبتت زيادتها ثانيا ساكنا كثيرا فلم يكن الحكم بزيادتها ههنا اخذا من هذا
الاشتقاق وان كان فيه بعد مثل الحكم بزيادة الهاء في هبلع اذ لم تثبت زيادتها اولا وقد بني عليه
من الامثلة الثلاثية التي زيد فيها زيادة واحدة قبل الفاء تنفل لقولهم تتفل وبني عليه يفعل لقولهم
يعفو فان اجيب عن يعفو بان الضمة للاتباع والاصل يعفو فقد ذكر من ابنيته منخوا وان كان
الكسر للاتباع فكما لم يطرح منخو كذلك لا يطرح يعفو قال ومابين الفا والعين الدامر قال
الا تكون مع ثلثة احرف اصول الا زايدة والهمزة في شامل زايدة لانه من قولهم شملت الريح والياء
في ضيغم زايدة لما تقدم من ان الياء اذا وقعت مع ثلثة احرف اصول زايدة والنون في قنبر زايدة
لما يؤدي ان تكون فعللا وليس من ابنيتهم عند سيبويه واما الاخفش فيحتج بغير ذلك فيقول من
لغته قنبر فنصوصهم فيه بغير نون مع بقاء معناه يشعر بزيادة ما حذف لانه محل الزايد وجندب
النون فيه زايدة لان من لغاته جندب فثبت ان النون زايدة واذا ثبت ان النون زايدة في جندب
ثبت انها زايدة في جندب واما الاخفش فيحتاج الى غير ذلك ولا نعرف له وجها ولعله يقول وزنه
فنعل واما عنسل فقد تقدم بيان زيادة النون فيه واما عوسج فواوه زايدة لان الواو مع ثلثة احرف
اصول لا تكون الا زايدة وقد بني عليه من الامثلة في هذا الفصل فنعل كجندب وجيفس للقصير
ودملص بمعنى دملص اي براق واجر بمعنى آجر العجمي معرب قال ومابين العين واللام
في نحو شمال بمنزلة زايدة وغزال وجياد وغلام لا اشكال فيه وبعيد وعثير وعليب كذلك واما
عرند فنونه زايدة لامرين احدهما انهم يقولون العرد فوجب ان تكون زايدة والآخر لو كانت اصلية
لوجب ان تكون فعللا وليس في فعلل والحروف اصول وقعود وجدول وخروع وسدوس وسلم

وقتب

وقتب لا اشكال فيها وبني عليه من امثلة هذا الفصل دملص وميمه زايدة بمعنى دلامص وحمص
وتبنح لغة في تبع قال ومابعد اللام في نحو علقى ومعزى وبهمى بالتنوين لتكون للالحاق والالحبلى
مثلها واذا نون لم تكن تكويرا كانه قصد الى مثلها للالحاق والى امثلة لغير الالحاق وانما جئ هذا على
مذهب الاخفش والا فلا الحاق على مذهب سيبويه لتعذر فعلل عنده ولذلك وقع بهمى ههنا غير مصروف
وان لزم منه التكرار وسلمى وذكرى وحبلى ودفرى وشعبى واضحية ورعشن النون زايدة لدليل
الاشتقاق لانه من رعشه اذ معناه المرتعش وفرسن النون زايدة لانه اسم لمقدم خف البعير من فرس
اذا دق فارشد الاشتقاق الى زيادته وبلغن النون زايدة لان معناه البلاغة فارشد الاشتقاق
الى زيادته وفردد وشربب وعندد وسودد وطامر وهو نكواد ومعدد الدال الثانية زايدة سواء
جعلته اسما للقبيلة او اسما للموضع رجل الفارس من الدابة اذا ركب اما اذا كان اسما للقبيلة فدليله
قولهم تمعدد اذا تشبهوا بمعد في خشونة العيش والميم لا تزاد في الفعل وان كان اسما للموضع رجل
الفارس فيدل على زيادتها ما يتقدم لانه منقول عنه اذ هي اسما اعلام اذا امكن فيها النقل كان اولى
واما لانهم يقولون معد اذا عدا فيجب ان يكون معد منه لانه موضع رجل الفارس الذي يبعثها
على العدو وهذا اولى من ان يجعل من معد يمعد اذ ليس بينهما معنى قرب وقدب وجبن وفلق
لا اشكال فيه وبني عليه من امثلة هذا الفصل ضهيا والهمزة زايدة ودلقم والميم زايدة اسم
للازرق ودلقم اسم للناقة المسنة اذ لا فرق لسانها ودرج لغة في درجة وشجعم للشجاع
وهو عند غير سيبويه فعلم من الشجاعة قال والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء نحو
اداب الهمزة والالف زايدتان لانه اسم لمن قطع رحمه وادبر عنها فالهمزة زايدة وهو منصرف
وان جعل اسم موضع فجاز الا يصرف واجادل جمع اجدل وقد ثبت زيادة همزته في المفرد
فكذلك في الجمع واليبخ همزته ونونه زايدتان اما الهمزة فلانهم يقولون يلنجج فقد دل على زيادتها
ان الياء لا تقع بدلا عن الهمزة المفتوحة واما النون فلئلا يؤدي الى وزن ليس من ابنيتهم وهو افنعلل
واليلدد مثل الينجج للالد الخصومة فالاشتقاق يرشد الى الزيادة ومقاتل ومقاتل الى آخر الفصل
ظاهر قال وبينهما العين في نحو عاقول وساباط وطومار الى آخر الفصل ظاهر وبني عليه من
هذا الفصل قنعاس وهو الشديد من الابل لانه من القعس وهو الشدة فالاشتقاق يرشد الى
زيادته قال وبينهما اللام في نحو قصيرى ظاهر بزيادة الياء والالف وقد بني اسم لدويبة
من الحشرات مضمومة الفاء ونونه زايدتان اما الالف فواضح واما النون فلانها لو كانت اصلية

لا دى الى مثال فعللى وليس من امثلة هذا الكتاب والجلندى اسم ملك كان بعمان وحكى بضم اللام ويضبط
عليها ليحصل المثالان وفيه زيادة النون والالف والكلام فى الالف ظاهر والنون كالنون فى قرنبى
ووقع فى المفصل بالالف واللام وهو اسم علم فالاولى ان لا يكون فيه الالف واللام وبلنصى نونه
والفه زايدتان لانه مثل قرنبى ولانه جمع لبلصوص اسم لطاير وانما كرره وان كان مثل قرنبى لان الف
بلنصى للتانيث والف قرنبى للالحاق بسفرجل وحبارى نوع من الطير ظاهر وكذلك عفنقد
ظاهر وهو السريع وحرنبذ نونه وواوه زايدتان اما التاء فواضح واما النون فلئلا يودى
الى مثال ليس فى هذا مثل قرنبى وبنى عليه من هذا الفصل شمهى للباطل وصحارد وصحارى
وعلودة وحبوتن اسم واد قال ومنها الفاء والعين فى نحو اصطار ومنه ريح شديدة او شديدة
وفيها نار واسلوب وهو الطريق يقال للمتكبر انفه فى اسلوب قال انوفهم ملفخر فى اسلوب
ووقع فى المفصل تنوط وليس بمستقيم لثلاثة اوجه احدها انه لا يعرف تنوط اسم لشىء والاخر ما يلزم
من سقوط مثال تنقل والثالث ما يلزم من التكرار من غير فائدة والصواب تنوط وهو مصوف
وتبشر وهو طاير وحانبر فيضبط عليها ليحصل المثالان والصواب معرفة وتهبط ظاهر
من الاشتقاق وهو الهبوط وهو اسم ارض ووقع فى المفصل مصروفا ووقع فى ابنية السيرافى بالالف
واللام وبنى من امثلة اسروع لدويبة تكون فى الرمل وتضم همزته فتكون كاسلوب ويسروع لغة
فيه وتفتح ياؤه فتكون كيربوع وتودد على وزن تفعول جديدة يوسم بها الابل قال
ومنها العين واللام فى خيزلى وخنفقى ويقال خوزلى وهو ذلك ضرب من المشى فيه تبختر و
والاولى ان يقال خوزرى لانها لغة فيه وهنا لى يغنى عنه والا فقد كرر المثال من غير فائدة
واشنوط من على وزن حنطاو نونه وواوه زايدتان اما الواو فظاهر واما النون فلئلا يودى الى
ما ليس من ابنيتهم باعتبار الاصول بنى عليه كوالل للقصير وقال ابن دريد كوالل فلا يكون
منه وآخوذ ظاهر قال ومنها الفاء والعين واللام نحو اجفلى بمعنى الجفلى للكثرة يقال
دعا الجفلى اذا عمم ولم يخص وانوخ واذنب وهو الغليظ قال ان لها مركبا ازبا كانه
جبهة ذرى حبا وبنى من هذا الفصل يهيرى وهو الباطل وتحلبة لغة فى تحلبة اذا طلبت قبل
ان يضربها الفحل قال والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء فى نحو منطلق ومستطيع ومهراق واضح
من حيث الاشتقاق ومستطيع من قولهم استطاع بمعنى اطاع زادوا السين على غير قياس ثم صرفوا
بها فقالوا مستطيع للفاعل ومستطاع للمفعول ومن تصرفهم للفعل كالعدم الا انهم يقولون يستطيع

السين فى استطاع

يستطيع بضم الياء لانه مضارع اطاع ومهراق من قولهم اهراق بزيادة الهاء لانه اراق زادوا بعد
الهمزة هاء كما زادوا سينا بعد الهمزة فى استطاع هذا ان قلنا مهراق باسكان الهاء واما ان قلنا
مهراق بفتح الهاء فهو من قولهم هراق ابدلوا من الهمزة هاء فصارت مثل دحرج فكما قالوا يدحرج ومدحرج
ومدحرج قالوا يهريق ومهريق ومهراق وانحل وهو المنتن وانجز وهو بمعناه الهمزة والنون زايدتان
ولو ذكر المثال انه مختص بهما وبنى منطلق ومستطاع ومهريق ومهريق ومهراق وانما ذكره لانها
الفاظ تجرى على الفعل قياسا قال وبين الفاء والعين فى نحو حواجز وعيالم وجنادب الى
آخره ظاهر وبنى دمالص قال وبين العين واللام فى نحو كلاء وخطاف اما كلاء فانما يكون فيه زيادتان
بين العين واللام اذا كان من قولهم كلاء واما ان كان من قولهم كل لانه موضع تكل فيه الريح عن
الحمل فهو من باب ضهياء وخطاف وحياء واضح وكذلك جلواخ وجريال وعصواد وهبيخ ظاهر
وكذيون الياء والواو زايدتان وعقنقل فعنلل فالنون زايدة والقاف كذلك لانها تكرير للعين وعثوثل
مثله وخطايط الالف والهمزة زايدتان فان قيل انه فعاعل لم يكن بعيدا وانما حكموا بزيادتها
نظرا الى الاشتقاق وان كان بعيدا لانه اسم للصغير فكانه حط عن جرم الكبير ودلامص الالف والميم
زايدتان لانهم يقولون دليص ودلاص وبنى عليه ذرارق جمع ذرق وقوناس للاسد لانه من قونس
للشعر البعيد ونوم لنبت ولا اشكال فى ان فيهما زيادتين بين العين واللام وبعد اللام فى نحو ضهيا
وطرفا وهما مثالان يستغنى باحدهما عن الآخر وانما ذكر المثال للاشكال فى ضهيا لانهم يقولون امراة
ضهياء فقد توهم اصالة وقوباء الى عرضنى ظاهر وعرضنى نونه والفه زايدتان لانه اسم
لمشية فيها معارضة والاشتقاق يرشد اليه ويقال عرضنى وعرضنى ودفقى وهبوبة وسنبتة
التاء الاولى والثانية زايدتان اما الثانى فلا اشكال واما الاولى فلانهم يقولون مضى سنبة من
الدهر بحذف التاء الاولى فدل على ان التاء الاولى زايدة وقرنوة وعنصوة الواو والتاء فيهما زايدتان
وانما حكم بزيادة الواو دون النون فيهما لان زيادة الواو اكثر فكان جعلها زايدة اولى وحيدوت
الى آخره ظاهر وبنى عليه بلصوص لطاير وكرديد وتعقوب وعرضى بمعنى عرضنى وخمصيص وتبقة
وتليقة قال والثلاث المتفرقة فى نحو اخيزى الى آخره ظاهر وبنى اباطيل وبين العين واللام فى سلاليم
الى آخره ظاهر وبنى مرموريس وبعد اللام فى صليان وعنفوان ظاهر وعرفان لانه من المعرفة اذ هو
بمعناها والفاء الثانية والالف والنون زايدة وكبرياء وسيمياء واضح لانه من الكبر والسيما ومرحيا
وبنى عليه جلباب وجلبلاب وعمدان للطويل واجريا بمعنى اجيرى للعادة وبلهنية للعيش الهنى

كأنه من البله وفيه نظر قال وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة نحو أفعوان حليم
بزيادة الهمزة أولى ههنا ولم يجعل كعنفوان لانه ذكر أفعى وهو منصرف فوجب ان تكون الهمزة
اصلية لانها وقعت اولا مع ثلثة اصول وإضحيان واضح لانه من الضحى لان معناه المضيء وأربعان
الشديد واربعا يقال اربعاء وأربعاء وأربعاء وقاصعا الى آخره ظاهر ووقع في بعض النسخ
عمدان وان كانت لغة فيه الا انه لا ينبغي ههنا لانه تكون ثلثة بعد اللام فيكون من الباب الذي قبله
وملكعان لانه من قولهم يا لكع ونبه عليه خنزوان وحبنطان نبت وبمعنى الطويل اذا كان صفة
وعجيساء للسنة وعونان موضع بالتاء والتاجيعا وقرنداد موضع ومعيوراء للحمير لانه من
العير ولغتوى ومهيوى للباطل ومكورى للكبير روثة الانف ومحبوى ومشعلان للنشيط
الشعر وصحارى ودبابيش جمع دبماس ودبكاء بمعنى براكاء للثبات في الحرب وذعارة لسوء
الخلق وخضارى لطائر اخضر وخوصلاء وحوصلة للحوصلة وفنتنيق وخندقوق بمعنى
طويل مضطرب وقيل بمعنى مجنون ومن اربعة في نحو اشهيباب واحمرار ظاهر ونبه عليه
لانه بمعنى التوأم وتقدمته لاول تقدم الخيل الرباعي ينبغي ان يقول الا في نحو مدحرج ومدحرج واما
فنتحو فالنون فيه زائدة لانه يقال فنتحر فلو كانت النون اصلية لادى الى مثال ليس في الاسما وهو
فعلل ولانه يقال في معناه الفناجرة للعاقل فاد شد من اشتقاق النه وكنتال نونه زائدة لما ذكر
وكنهبل نونه زائدة والادى الى ما ليس من ابنيتهم قال وتعد الحير في نحو غدافر الى جبابرة ظاهر
وجندل نونه زائدة وان لم يعرف له اشتقاق لانعدام مماثله بل لكثرة زيادة النون ثالثة فيما عرف
اشتقاقه نحو حبنطى ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا وقرنفل نونه زائدة لما يؤدي الى مثال ليس
في الاسما وهو فعلل وعلكد الى آخره ظاهر وقد وقع في كتب اللغة شمحز بالزاء والظاهر انه الصواب
ونبه عليه حنبل لشبح ونبه عليه مموش وهو عند سيبويه من ذلك مضاعف العين فيكون زيادة واحدة
بعد العين وعند من افنى اصله ممرش بحروفه كلها اصول مثل جحمرش فلا يكون من هذا الفصل وخودث
واو زائدة يقال جدود خودث اى كبير وبعد اللام من اولى ظاهر ونبه عليه قونس وهو ما تحص من الجبل
ومن الالة التي يلف عليها ما يغزل وزمرد وبعد اللام من اخيرة ظاهر ايضا ونبه عليه بعد ما بعين بعدنا
والزيادتان المفترقتان في نحو جحوكري وحنبعون ظاهر ومنجنون وقع في هذا الفصل وليس هو
موضعه لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان لانك ان قدرت الميم اصلية وهو الصحيح
فنونه من اول والواو والنون من اخيرة زوايد فيكون ثلاثيا وليس فيه زيادتان مفترقتان وان قدرت

الميم زائدة كان غير مستقيم لانه يؤدي ان قدرت النون زائدة ايضا او اصلا ايضا الى مثال ليس
في الاسما وهو مفعلول او منفعول ويكون بعد ذلك ثلاثيا وفيه زيادتان مجتمعتان والظاهر انه
تصحيف لمنجنيق فانه من هذا الفصل وهو بمعنى منجنون وموافق له في اكثر الحروف فخلط به لموافقته
له في الحروف والمعنى ومنجنيق عند سيبويه فنعليل فالنون من اولى زائدة والياء زائدة والميم والجيم
والنون الثانية والقاف اصول فهو رباعي فيه زيادتان مفترقتان وانما حكم بزيادة النون لقولهم
مجانيق وحكم باصالة الميم لئلا يجتمع زيادتين في اول اسم ليس بجار على الفعل ولئلا يؤدي الى
مثال ليس في الاسما وفنعليل كخندريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زائدتان لقول بعض
العرب جنقناهم اذا رميناهم بالمنجنيق فادى من اشتقاقه الى زيادتهما وما ادى اليه من اشتقاق حكم
به وان ادى الى مثال ليس في الاسما وكنابيل اسم موضع ووقع منصرفا والاولى ان لا ينصرف وخنباد
النون من اوله زائدة وهو الضخم واما المجتمعتان الى آخره فظاهر وجندمان بالدال والذال
وهو اسم قبيلة ومن اولى ان لا ينصرف ووقع في امثلة السيرافي بالالف واللام وليس بجيد ونبه عليه
عرفصان لغة في عرنفصان وهي دابة والثلاث في نحو عبوثران وعرنقصان وقمحدوة ظاهر
وبومات اما ظاهر وعقربان واما الخامسة فخندريس عنده فعلليل وهو وزن لم يثبت ومن اولى
ان يكون فنعليلا ولذلك حكم بمنجنيق ان يكون فنعليلا وقال بعض الناس النون اصلية نظرا
الى انه لم يثبت عنده زيادة النون في الرباعي ثانية فحكم على النون بالاصالة وهو الذي اختاره بانه
خماسي وان زيادته واحدة فوجب ان يكون نونه اصلية وخزعبيل واضح وعضرفوط واو
زائدة واما حكم ان منجنون ليس مثل عضرفوط لان نونه من اخيرة لا بد ان تكون زائدة فوجب
ان لا يكون مثل عضرفوط فلذلك قيل ثم لئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسما ويستحق مثل
عضرفوط لئلا يؤدي الى مثال ليس في الاسما من غير موجب اذ فعلول ليس من ابنيتهم واذا جعل
الياء اصلية كان مثل عضرفوط فلم يؤد الا الى امثلتهم فكان اولى وقرطبوس ظاهر وقبعثرى
منون لان الفه ليست للتانيث لانك تقول جمل قبعثراة اي شديد ولان الف التانيث لا يلحق
مثل هذا الوزن فوجب صرفه وليست للالحاق ايضا لانها لو كانت للالحاق والخمسة التي قبلها
اصول لوجب ان يكون ثم ملحق به هو على ستة اصول وليس بموجود فصل فالزيادة
الواحدة قبل الفاء في نحو اجدل واثمد واصبع واصبع وابلم وهو خوص المقل واكلب ومنقب
وهو نحو تمل منه الغشي وتدراء وهو المدافعة في حرب او خصومة وتنفل وهو الثعلب

وبنانى تنغلة ويقال تنفل وتنفل وتنفل فاما تنفل وتنفل فيغني عنهما تنضب وتدراء
وينبغى ان يضبط على الوجهين البابين ليحصل المثالان وتحلئ وهو ما فلى من رادنم اى قشر
او بشر ويرمع وهو حجر رخو يتفتت اذا فرك ومتتل ومنبر ومجلس ومنخل ومصحف ومنجر
ومسلغة وهو الشديد البلغ وعبر راعفش بحمله من الدباغ لدسم يقع عليه يعنى اسم علم والضمة
للاتباع لكثرة منجر فان اجيب بانه علم منقول عن فعل ولامدخل له فى اوزان رابتما لتغلب
ويتكلد فهو مستقيم لو سلم من ضم التا فاما بعد ضم يائه فهو اشبه بالمرتجل فلا وجه لاسقاطه
فصل ومابين الفا والعين فى نحو كاهل وخاتم وشامل الشامل والشمال الشمال من الريح
وضبغم وهو من نعوت الاسد وقنبر وجندب يقال جندب وجندب وجندب فاما جندب
فمخففة عن قنبر فينبغى ان يضبط على الوجهين الآخرين ليحصل المثالان وعنسل وهو السريع و
وعوثج يقع عليه جيفس وهو القصير ودملص وهو البراق بمعنى دلامص يقال دلامص ودمالص
ودلمص ودملص بمعنى واحد وآجر بمعنى آجر وهو اعجمى معرب فصل ومابين العين
واللام فى نحو شمال وغزال وجدار وغلام وجيد وعثير وهو الغبار وعليب وهو اسم واد
والصواب حرفة وعوند وهو الشديد ويقال عردة وقحود وجدول وفروج وهو ما الان من الشجر
وشدوش وهو ضرب من الطيالسة الخضر والقبيلة بالفتح والاصمعى يغلس وقال ابن حبيب
شدوش بن اصمع بن نبهان بالضم وسلم وقنب يقع عليه دملص وحمص وقتع لغة فى قتع فصل
وما بعد اللام فى نحو علقى وهو نبت بنوتن ولا ينونن ومرة وبهمى شوك والواحد والجمع سواء
والفه للتانيث وفيل للالحاق فواحده بهماة وسلمى وذكرى وحبلى ودفرى وهى روضة
باليمامة قال الجرمى دفرى ونملى وصورى ماء قرب المدينة وشعبى وهو اسم بلد ودغش
وهو المرتعش وفرتنى وهو متقدم خف البعير من فرسنه اذا دقه وبلغن وهو البلاغة وفردد
وهو رادض المستوية وشرنب وهو شجر واسم موضع وعندد ويقال مالى عنه عندد اى بد
ورندد يقال رماد رندد اى اتى عليه الدهر وحال عن حاله ومعد وهو موضع رجل الفارس من
الدابة اذا ركب واسم قبيلة وميمه اصلية بدليل تمعدد اذا تشبه بمعد فى خشونة العيش والميم
لا تزاد فى الفعل وتمدرع وتمسكن قليل شاذ والفصيح تسكن وتدرع وايضا فانه يقال معد
اذا عدا فهو اشبه ان تشتق منه معد لانه موضع رجل الفارس الذى يبعثها على العدو ومن ان يجعل
من عد يعد وفدت وهو الفحم الشديد وجبن بالتشديد ويجوز تخفيفه وفلز وهو خبث

القضة يقع عليه ضهيا بغير مد بمعنى ضهيا ممدودا ودقم وهو ارزق ودلقم وهى الناقة
المسنة والميم زائدة من الدلق وهو شرعة الخروج لان لثاتها تندلق لعدم اسنانها ودرج
جمع درجة لغة فى دراجة وتجنح وهو التجارح وهو عند غير سيبويه فعلل وذكره سيبويه
مع شلهب وخلجم وهو الطويل فصل والزيادتان المفترقتان بينهما الفا فى نحو ادابر
لم يفتره غير الجرمى فقال الذى يقطع رحمه ويبعد عنها فعلى هذا يكون مصروفا قال
السيرافى غير مستنكر ان يكون اسم موضع فعلى هذا يجوز ان لا ينصرف واجادل وهو جمع اجدل
للصقر والنجح وهو العود وقابلنج والنجوج ويلنجوج والندد للالد وهو الشديد
الخصومة ومقاتل ومقابل ومساجد ومناصب جمع منصب وهو شجر يتخذ منه القسى ويرامع
جمع يرمع وهو حجر رخو يتفتت اذا فرك فصل وبينهما العين فى نحو عاقول وهو
الموضع اذا كانت فيه معاطف وشباط وطومار وخبنام يقال خبتام وختام للخاتم و
وديماس وهو السرب بكسر الدال وفتحها وينبغى ان يضبط عليها ليحصل المثالان وتوراب
وهو التراب وقيصوم وهو نبت يقع عليه قنعاس وهو الشديد من الابل فصل
وبينهما اللام فى نحو قصيرى وقنونى وهو دويبة من الحشرات معروفة والجلندى اسم
ملك كان بعمان وقد ضم اللام فينبغى ان يضبط عليها ليحصل المثالان ووقع فى المفصل
بلام التعريف والصواب اسقاطها وبلنصى جمع بلصوص على غير قياس وهو طائر وحبارى
وهو طائر وعفندد وهو السريع وحرنبة بمعنى الكبر ويقع عليه سمهى للباطل وصحار و
وصحارى وعلودة للشديد وحيونن اسم واد فصل وبينهما الفا والعين فى نحو
اعصاد وهى الريح الشديدة وقيل وفيها نار واخريط واسلوب وهو الطريق ويقال
للمتكبر انفه فى اسلوب قال انوفهم ملفخر فى اسلوب وشعر راسه فى الجبوب
اى فى طاسم رادض وادذين وهو الوسخ وليستعمل فى راصل الودى ومفتاح ومضروب
ومنديل ومغرود المخرود والمغلوق ضرب من الكماة والمحشود والمعفور الصمغ ولبس
فى الكلام غيرها وتمثال وترداد ويربوع ويعضيد وهو شجر وتثبيت وهو ما بيت على رادض
قال رؤبة صحرا لم ينبت بها تثبيت وعن ابن دريد كسر التا فينبغى ان يضبط عليها
ليحصل المثالان ولو قدرنا ان الكسر للاتباع لانه قد ذكر مفعالا ومثله بنحو والكسر
للاتباع وتذنوب وهى البسرة اذا ارطبت من اسفلها ولم يبلغ النصف وتنوط وهو طائر

يعلق ببعضه في اغصان الشجر فيسمى نَوْطًا من نطت الشي بالشي ونوطته اذا علقته به ووقع في المفصل
نُوُّط على مثال تُبُّع وليس بمستقيم لثلثة اوجه منها انه لا يجي فيه مثل هذه اللغة ومنها ما يلزم من
سقوط مثال تُفُعّل ومنها لزوم التكرار من غير فايدة فالصواب نُوَّط وهو مصروف وتُبُّع وهو
طاير وقد تُبُّع فينبغي ان يضبط عليها ليحصل المثالان والصواب صرفه وتهبط وهو اسم ارض
دفع في المفصل مصروفا ذوقع في ابنية السيرافي بالالف واللام يعني عليه أُسْرُوع وهو دويبة تكون
في الرمل وتضم همزته فيكون كأسلوب ويُسْرُوع لغة في أُسْرُوع ويفتح باوه فيكون كيربوع
ونؤنؤد وهي حديدة يوسم بها الابل فصل وبينها العين واللام في نحو خيزلى وخوزلى
وخيزرى وخوزرى لضرب من المشي فيه تختر وخيزرى معناه معنى خيزلى ووقع في المفصل
بالياء والصواب ان يكون الخوزرى والا فقد كرر المثال بلا فايدة واسقط فوعلى وحنطاو
والحنطاو والحنطاوة العظيم البطن وقيل القصير النون والواو مزيدتان لزيادتهما في
كنتأو ومن الاحتي ما قيل فيه ويعني عليه لواءل وهو القصير وقال ابن دريد لوالد
بالكاف وآخر وهو اعجمي معرب فصل وبينها الفاء والعين واللام في نحو افعلى بمعنى
جفلى للكثرة يقال دعا الجفلى اذا عم ولم يخص وانترج وارزب وهو الغليظ قال
ان لها مركبا ارزبا كانه جبهة ذرى حبا يعني عليه يهير وهو الباطل وتحلبة وتحلبة
لما حلبت قبل ان يضربها الفحل وترعية بمعنى الراعي وبلندد ياو ومندى وهو الندب
الخفيف في الحاجة فصل والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء في نحو منطلق ومسطيع وهو
اسم فاعل من اسطاع بمعنى اطاع والسين زايدة ملغاة ولذلك يعني ضم الياء على حاله ومهراق
اسم مفعول من مهراق بمعنى اراق زيدت فيه الهاء وكان اصله اراق قلبت الهمزة هاء فقيل
هراق ثم توهم اصالة الهاء فزيدت الهمزة معها وجاء اسم الفاعل والمفعول على ذلك وانفحل
بالقاف المتن وانجحر مثله وهو تكرير فصل وما بعد الفاء في نحو جواهر وقع في
كتاب سيبويه التمثيل بحواجز بالزاي جمع حاجز وهو مثل الحوض ذكرهما في براثنا فيجوز ان
يكون المصنف جعل موضعها جواهر ويجوز ان يكون تصحيفا وعيالم جمع عيلم وهي السلحفاة
والمرأة الحسناء والعيلم بالعين المهملة البير الغزيرة الماء ومنادب جمع جندب ودوانق جمع دونق
للشديد الماضي وشبههم وجاء مخففا للقصير وللذي يرفع راسه وللخليط يعني عليه
دمالص بمعنى دلامص وهو البراق فصل وبين العين واللام في نحو كلاء وهو الموضع

الذي يحبس فيه السفن وخطان وحناء وملواح وهو النهر العظيم ويقال اسم للحمر وعضواد
وهو موضع الحرب والفصيح كسر عينه وقال الجرمي معناه الجلبة والصياح وهبيخ
وهو العظيم والصبي وبرانيه هبيخة وكديون وهو دردي الزيت وبطيخ وقيناط
وهو الناطف ويقال قبّاط وقيّام وصوام وعثنقل وهو الجبل من الرمل وعثنقل الضب
كشبثه وهي سحنته وعثوثل وهو العثود وهو المسترخي وحجول وهو الحجل وسبوح
ومزيق وهو شبيه بالعصفور وحطائط وهو الصغير كانه حط عن جرم الكبير ودلامص
يعني عليه ذرارق جمع ذرق لطاير وفرناس من نعوت براشد وعطود وهو السفر البعيد
وتنوم وهو نبت يقال انه الشهدانج فصل وبعد اللام في نحو ضهيأ وهي ارض
لا نبات بها والمراة التي لا ينبت لها ثدي وايضا التي لا تحيض وقد ضهيأ مهموز مقصود
وكذا شجر واحدة طرفاء وقوباء وعلباء وذحفا وسيرا وهو ضرب من ثياب الحرير
وحنفاء موضع وشعذان وهو نبت وكروان وكروان وشرهان وهو الذيب وبراشد ايضا
الا ان لروانا مثله وعثان وظربان وهي دابة منتنة الريح والسعدان وهو موضع والسلطان
وعرضى وهي مشية في محاوضة وجاء عرضنى وينبغي ان يضبط عليها ليحصل المثالان
وجاء فيه العرضى ودفقى وهو ضرب من السير وجاء كسر العين وفتحها فينبغي ان يضبط
عليها ليحصل المثالان وهنوبة وهو الحواذ في الراس وشنبثة شنبثة من الدمرجين
وسنبت مثله وقرنوة وهو نبت يدبغ به وعنصوة وهو البيت المتفرق وجبروت
وقسطاط الفسطاط الخيمة وجلباب وهو القميص وجلنبب وصمحمح وهو الغليظ والقوا
يجعل صمحمحا مثل سفرجل ويطلعليه بذحرج وهي دويبة ذات سم اذا اكلت في طعام
واحدة الذراريح يعني عليه تلصوص وهو طبر وجاء تلنصي وكردين وهي حلة النمر
وذعنوب للناعمة البدن وعرضي بمعنى عرضنى وحصيص وهو نبت وتنفلة وهي
نظر يقال جيئنا على تنفلة ذلك وتتفيأه ذلك واقانه اي بالقرب منه وقولهم تتفيأه يدل
على ان التاء اصلية فيكون من هذا الفصل وقولهم افانه ذلك يدل على ان التاء زايدة فيكون
وزنه تفعلة فلا يكون من هذا الفصل وتلنه وهي الحاجة قال ابن مقبل باحية مسنت
تلنات الصبا دمنت فلست منها على عين ولا اثر فصل والثلاث المتفرقة
في نحو منجنيق ومخاديق وتماثيل ويرابيع جمع يربوع وهو دويبة يعني عليه اباطيل

فصل والمجتمعة قبل الياء في مستعمل بكسر العين وفتحها وينبغي أن يضبط عليهما ليحصل المثالان فصل وبعد العين في نحو سلاليم وقراديح بني عليه موهويش فصل

وبعد اللام في نحو صِلِّيان وهو نبت واللام مشددة والياء مخففة وعُنفوان وهو ابتداء الشباب وعِرفّان وهو المعرفة وقيل الكرى لقوله كعاني العرفان الكرى ولِعِبّة كِلّاء العلاء والنعاس مُحانية وتِيقان وهو أول الشيء وقيل النشاط وكِبْرِياء وهو الكبر وسِيمياء وهي العلامة ويقال الشيماء وهو وزن كبرياء ظاهر معنى الاعادة وهو حِيّيا وهو رجوع عند الوهي بني عليه حِلِّبان وهي بقلة وجِلِبّاب وهو نبت وامُويّا بمعنى امجيّوى ودعموقى وبلهنية وهو العيش الذي لا كدر فيه فصل وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو أُعوان وهو الذكوش برفاعي واضحيان وهو المضيء وأرونان يقال يوم أرونان أي شديد قال النابغة فظل لنسوة النعمان منه على سفوان يوم أرونان وبعض الناس يقول القافية مجرورة وأولها الا أبلغ بني خلف رسولا أحقا ان أخطلكم هجاني فيحتمل أمرين فيها أن يكون أقواء وأن يكون نسب النعت كقوله والدهر بالانسان دوّاري وانما هو دوّار وأربعاء ليوم وأربعاء المحتاد عند ثعلب قال سيبويه فيه لغتان أربعاء وأربعاء بفتح الهمزة والياء وكسرها وأربعاء بالكسر عند سيبويه جمع ربيع وأربعاء وقع في المفصل مضموم الهمزة والياء وهو غريب وينبغي أن يضبط هذا على الوجهين اللذين ذكرهما سيبويه لا غير ليشمل الوزنين وقاصعاء القاصعاء والنافقاء من جحرة اليربوع وشاطيط وسراجين وثلثا وسلامان وهي من طحر ومذحج وقضاعة وقيس عيلان وسلامان في مراد رهط عبيدة السلماني ذو أيشاه وهو الجمل العظيم وقلنسوة وخنفساء وتيحان وهو المتعرض لما لا يعنيه وعمدان وهو الطويل وفي نسخة المبوّد من كتاب سيبويه عُمدان وينبغي أن يضبط عليها والأعمد أسقط فعلان ومللّجان ومكرمان وملأمان اسماء تقع في النداء وملكعان وملأمان من العبودية والمحبة ومن الكرامة وملأمان من اللؤم بني عليه حيزدان وقيلمان وهو نبت يقال رجل جيلمان أي طويل شمين آدم وعجيساء وهي مشية وحومانان وهو موضع بالتاء والتاء ومنجلان وهو السبط الجمة وفرنداد وهو موضع ومعيوداء اسم للجمع ولعثوى بعض جحرة اليربوع وهيّدي للباطل وملوّدي للعظيم ذو بيّنة سراف وجيبوى وصحاري وديابيس وبروكاء بمعنى البراكاء وهو الثبات في الحرب وزعارّة وهو سوء الخلق ويقال حمارّة لشدة الحر وصبارّة لشدة

البرد وليس في الكلام فعولاء وهو ظاهر وخُضّادى وهو طائر أخضر وجُوصّلاء وحوصلة للحوصلة وخنفقيق وهي الداهية وحندقوق وهو نبت يقال له الدرق وهو نبطي معرب ولا أمثل الحندقوقا وما زيدت في نحو اشهيباب واحميرار ظاهر وبني عليه ترموت وهو نبت العوسج عند الثوري وعقدميّة وهي لغة في التقدمية وهي أول تقدم الجبل وهو أصناف هاشم الرباعي من أصول مجمودي تورح وهو الذئب وقيل بر أحمر وقيل السحاب الرقيق وبونس وهو للشيخ والطائر كالأصبع للانسان ودردبيس وفيطجلا والفيطحل اسم زمان تزعم العرب أن الحجارة كانت فيه رطبة قال رؤبة قلت لو عمرت عمر الحسل أو عمر نوح زمن الفطحل والزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون الا في مدحرج ومدفوح فصل وبعد الفاء في نحو قنفخر القنفخر والقنفخر والقفاخري الفائق في نوعه وكنتأل وهو القصير وكنهبل وهو ضرب من الشجر فصل وبعد العين في نحو عذافر وهو الغليظ الجانب وسميدع وهو السيد وفدوكس وهو الشديد واسم حي من تغلب بن وائل وجحنبل وهو القصير وبنات أيضا حلم بزيادة النون وإن لم يرد له اشتقاق لأن النون قد كثرت زيادتها ثالثة ساكنة فيما عرف بالاشتقاق نحو حبنطى وشبهه فكان حمله على ما كثر أولى من حمله على ما قل كسفرجل وقرنفل وعلكد وهو الغليظ وقال المبرد المجود المشبه كالعلكد وشمحج وهو نبت وشمخز وهو المتعظم وفي كتاب سيبويه شمخز بالزاي بني عليه جفيتل وهو نحو من عميرش وهو عند سيبويه رباعي مضاعف العين ووزنه فعلل وعنده هامش وزنه فعلل مثله حجوش وأصله عنده متمرش فأدغمت النون في الميم وجحوش يقال جرو حجوش أي كبير قال السيرافي هو ملحق بجحمرش بزيادة الواو فصل وبعد اللام ما زاد لكن في نحو قنديل وزنبور وعونبي وهو السيد وفردوس وهي الروضة وعربوس ووقع في موضعه في أمثلة سيبويه قرقوس وهو القاع وأملس فيجوز أن يكون غيره بعربوس ويجوز أن يكون تصحيفا من الناقلين وكنهور وهو السحاب العظام واحدته كنهورة وصلصال وشرداح وهي الأرض الواسعة وأيضا الضخم وشغلح وهو نمو الكبر والغليظ الشفتين وصعفوق وهو نبت ومثل به سيبويه وفسره السيرافي عن ثعلب وقيل القالو بني عليه قرناس وهو ما شخص من الجبل وهالة التي يلف عليها الوطن وغيره فيخرل وزمرذ وبعد اللام ما فيه في نحو حبركى وهو الطويل الظهر القصير الرجل وعن ثعلب الكلش وجحجبى وهربذى و

فصل

وهِنْدَبا يقال هِنْدَبا وهِنْدِبا مقصورًا وممدودًا فيهما وهو ههنا بفتح الدال مقصورًا اعني لان المد
يخرجه عن الفصل وكسر الدال يغني عنه هِزَبْذى وشِبْطِرَة وهي مشيئة فيها تبختر وشِمِلّال
وهو الفارع وقِرْشَبّ وهو المسن وطِرْطِبّ وهو العظيم الثديين فصل والزيادتان المفترقتان
في نحو حَبَوْكَرى يقال حَبَوْكَرى وحَبَوْكَر للداهية وخَيْتَعُور وهي الداهية ايضا وقيل ما لا يدوم
ويخدع قال الشاعر كل أنثى وان بدا لك منها آية الحب حبها خيتعور ومنجنون وفي
المفصل منجنون وليس من موضعه لانه ليس من الرباعي وليس فيه زيادتان مفترقتان والاولى
ان يكون موضعه منجنيق لانه عند سيبويه فنعليل ففيه زيادتان مفترقتان وهو رباعي
وحكم بزيادة النون لقولهم مجانيق وحكم بان الميم اصلية لئلا يجتمع زيادتان في اول الاسم وليلا
يؤدي الى مثال ليس في الاسماء وفنعليل كخندريس وبعض النحويين يزعم ان الميم والنون زائدتان
ويذكر ان من العرب من يقول جنقناهم اذا رميناهم بالمنجنيق وما ادى اليه من اشتقاق الصحيح
حكم به وان ادى الى مثال ليس في الاسماء وكنابيل وهو اسم ارض علم فينبغي ان لا ينصرف ومنجنيق
الضخم يعني عليه عن ابن جني عرنتن وهو ليس كقولك قناديل وزنابير وفراديس وقرابيس فصل
والزيادتان المجتمعتان في نحو قِنْدَوِيل القنديل والقندل العظيم الراس وعِجَوْدة وسلحفية
وعنكبوت وعرطليل وهو الطويل او الخليط وطرماح وعقربا وهو موضع ويقع بضم عينه
ورايه وليس بمستقيم وان صح ذلك فينبغي ان يراد بزنشا فانه على ذلك قد اسقط فعللا
وهندبا يقال هندبا وهندبا ممدودًا ومقصورًا فيهما وهو ههنا بكسر الدال وفتحها معًا ممدودًا
ليحصل المثالان وشختشعان وعقربان وهو ذكر العقارب وقيل دويبة قال ابن دريد فصل
والثلاث في نحو عبوثران وعبوثران نبت وعرنقصان وعرنقصان وعرقصان
دابة ومخادبا مخادبا ومخادب ضرب من الجراد وبرناساء وبرناساء وبرناساء
الناس يقال ما ادري اي البرنساء هو وعقربان ومن اصناف الاسم الخماسي المجرد
نحو سفرجل وجحمرش وقذعمل وجردحل وللمزيد فيه خمسة ابنية امثلتها خندريس وخزعبيل وهو
الباطل من كلام مزاح وعضرفوط وهو دابة ومنه يستعور وهو موضع بالحجاز ويقال ذهب في
اليستعور اي في الباطل وقوله عصيت من آمرة بصدّهم لتبلى فطاروا في عطاء اليستعور يحمل
من اين وقرطبوس وهي الداهية او الناقة الشديدة وقبعثرى وهو الجمل الضخم الشديد الكثير
الوبر والله اعلم تم قسم الاسماء ويتلوه قسم الافعال

بسم الله الرحمن الرحيم قال جار الله العلامة الفعل ما دل على اقتران
حدث بزمان قال الشيخ فقوله ما دل على اقتران حدث ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان
جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول وخرج الحدث والزمان
عن الدلالة ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول المجيء اقتران زيد وعمرو ودونهما فيثبت
باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه وان كان متعلقا له
لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه فان قيل المقصود من الحد تمييزه
وهو يتميز بذلك سواء كان الحدث والزمان من مدلوله او لا فحصل المقصود من الحد قلنا الاقتران
ليس من مدلوله البتة وانما جاء لا لما دل على الحدث والزمان دلالة واحدة لزم اقترانهما اذ لا يعقل
الا كذلك فلم يكن لذكر الاقتران معنى ثم لو سلمنا ان الاقتران مدلول الفعل فالمقصود من حدود
الالفاظ ان يذكر ما هو مدلول له باعتبار وضعه ولا شك ان الحدث والزمان باعتبار وضعه
فكان التعرض لهما باعتبار صناعة حد حدود الالفاظ هو الوجه الاولى قوله ولحوق المتصل البارز
من الضماير اراد الضمير المرفوع والا ورد عليه غلامك وغلامي وشبهه فانه ضمير متصل بارز
وقد اتصل بالاسم واذا اخذ المرفوع قيدا في ذلك استقام ولذلك مثّل به دون غيره فدل على انه
مقصود قال ومن اصناف الفعل الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك
وهو مبني على الفتح الا ان يعترض ما يوجب سكونه الى آخره قال الشيخ قد مر في الحد على
المنهاج الاول ويرد عليه ما يرد في الاول وانما بني على الفتح لانه مشبه لاخيه المضارع وقد
اعرب فجعل له حظ من الحركات التي هي آلة الاعراب وبني على الفتح لانه اخف وشبهه به من حيث
انه يقع موقعه قوله والسكون عند الاعلال حتى اذا كان آخره يا او واوا مفتوحا ما قبلها فانها
تقلب الفا ومن الف لا تكون الا ساكنة قوله ولحوق بعض الضماير يعني لحوق الضمير المتصل المرفوع
المتحرك فاذا وجدت هذه الشرايط وجب سكونه فان فقد واحد منها رجع الى اصله في الفتح
فمثال فقدان كونه متحركا قولك ضربا ومثال فقدان كونه مرفوعا قولك ضربني ومثال فقدان كونه
متصلا قولك ما ضرب الا انا والضم مع واو الضمير ظاهر قال ومن اصناف الفعل المضارع
قال الشيخ ذكر المضارع ولم يصنف الحال والاستقبال من جهة ان لفظها واحد فبوّب له وحده
بما به كان كذلك وهو حروف المضارعة ولم يتعرض في الحد للمدلول لذلك وذلك قولك للمخاطب
الغايبة تفعل بزيد مجردا اعني الضمير المتصل والا فهو في الخاسين بالتاء ايضا كقولك المرأتان تخرجان

اسم محرد اعمت الضمير

وللغايب يفعل يريد مثل ذلك والأولى ورد عليه يفعلان ويفعلون ايضًا فانه للغايب وهو بالياء
فلا يكون حمله على العموم لذلك وان قصد تحقيق ذلك قيل التاء للمخاطب مطلقا وللغايبة وللغايبتين
والياء للغايب مطلقًا دون الغايبة والغايبتين واما الهمزة والنون فامرهما ظاهر فالهمزة للمتكلم
مفردًا مطلقًا والنون للمتكلم غير مفرد مطلقا وتسمى الزوايد من اربع هذا اصطلاح النحويين ويشترك
فيه الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم انه ظاهر في الحال مجاز في الاستقبال
ومنهم من عكس والصحيح انه مشترك لانه يطلق عليهما اطلاقًا واحدًا كاطلاق المشترك فوجب القول
به كسائر المشتركات قوله واللام في قولك ان زيدًا ليفعل مخلصة للحال هذا مذهب الكوفيين جعله
ههنا قوله وان كان بخالفه وقد صرح بذلك في قوله في الجزء ويجوز عندنا ان زيدًا لسوف يقوم
ولا يجيزه الكوفيون وانما قال به ههنا ليقوي امر المضارعة وذلك ان اسم الجنس نحو رجل يقع على
آحاد متعددة على البدل والمضارع كذلك ثم يتميز باسم لكل واحد من آحاده اذا قصد اليه بحرف التعريف
على البدل ايضًا فكذلك المضارع يتميز لكل واحد من مدلوليه بحرف على البدل فيقوى المشابهة واذا
لم يذكر اللام فلا يصح ان يقال انه يتميز بحرف لكل واحد من مدلوليه لانه لا يتعين الا بحرف الاستقبال لاحد
مدلوليه دون الآخر فلاجل ذلك اعتقد جعل اللام للحال ولا يصح ان يقال هو يتميز بقرينة تنضم اليه
من نحو الآن والساعة فيكون للمدلول الآخر مثل ذلك ويستغنى عن كون اللام للحال لان المشابهة انما وقعت
في شياعه وتخصيصه بالحرف لا في تعيين احد مدلوليه بقرينة من خارج على ان المضارع موضوع
لكل واحد من مدلوليه وهما مختلفان والاعلية كوضع المشتركات ورجل موضوع لواحد من مدلولاته
الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيه ودخول اللام في الرجل يخصصه والاعلى ما يدل عليه
قبل ذلك وهو الرجل المعين ودخول حرف الاستقبال ليس كذلك وانما هو في التحقيق قرينة يتضح
بها مدلوله في قصد المتكلم من غير زيادة الا ان التشبيه بينهما في امر جامع لهما وهو انهما جميعًا موضوعان
لمتعدد على البدل ثم يصير كل واحد منهما لمتعين بحرف يدخل عليه بعد ان كان شايعًا فهذا
هو الوجه الذي تشابها فيه والا فانهما مختلفان في الشياع من وجه وفي التخصيص من وجه على ما
تبين ولما اشبه المضارع الاسم هذا الشبه المذكور جعل له في الاعراب حظ فاعرب بالرفع والنصب
والجزم مكان الجر على ما ذكر قال ______ وهو اذا كان فاعله ضمير اثنين اشارة الى المضارع
اذا كان فاعله ضمير اثنين او جماعة او مخاطب مؤنث لحقته يعني المضارع معه يعني الضمير
في حال الرفع نون مكسورة بعد الالف التي هي ضمير الاثنين ولم يعينها لذلك للعلم بها مفتوحة بعد

اخيتيها يعني الواو التي هي للجمع والياء التي هي ضمير المخاطب المؤنث وقوله اذا كان فاعله ضمير
اثنين يعني مخاطبين او غايبين لان الاثنين اذا كانا متكلمين فهو مضارع وفاعله ضمير اثنين
ولا يلحقه شيء مما ذكر كقولك نحن نفعل وكذلك قوله او جماعة الا انه تستثنى من الجماعة جماعة المؤنث
لانه ليس كذلك وانما تركه غير مستثنى لانه سيذكره بعد ذلك انه مبني ثم مثل بقوله هما يفعلان
وانتما تفعلان وهم يفعلون وانتم تفعلون وانت تفعلين فعلم انه لم يقصد الا الغايب والمخاطب
وقوله وحذفت في حال النصب كغير المتحرك يعني المجزوم وانما افاد هذا اللفظ لينبه على انه شبه
حذفها بحذف الحركة في الجزم لان الجزم بحذف الحركة وهي التي كانت للرفع والنصب ولما كان
ثبوت النون علامة للرفع جعل حذفها للجزم تشبيهًا لها بالحركة ولما حذفت بالجزم لم يبق للنصب
شيء يخصه فحمل النصب على الجزم وكان في قوله كغير المتحرك تنبيه على التشبيه بالحركات وحذفها
وعلى تعذر علامة النصب حتى حمل على الجزم وانما اعرب ما لحقه ضمير الاثنين والجماعة بالنون تشبيهًا
لها بالتثنية في الاسماء لانه مثله في اللفظ فاجري مجراه ولم يمكن ان يجعل حروف العلة اعرابًا لانها
ضماير فلو جعلت اعرابًا وهي اعراب يختلف لادى الى اختلاف الاسم الواحد وهو على حاله في المعنى
وذلك غير مستقيم فوجب ان يلحق ما به يكون الاعراب فالحق الحرف المشبه بحروف العلة وهو
النون وجعل الاعراب به لتشبيهها من حيث الحق آخر حرف علة هي ضمير واجري مجرى تفعلون
ويمكن ان يقال انما اعرب هذا القسم بالحرف لتعذر الحركة لانها لو جعلت على ما قبل الضمير لتعذر من
غير وجه لان الفاعل مع الفعل كالجزء منه فلا يليق بالاعراب ان يكون قبله ولان الحركة قبل الالف
لا يمكن اختلافها وقبل الواو لا يمكن مع السكون وقبل الياء كذلك ولا يمكن ان تكون الحركة على الضماير لانها
لانها اسماء فكيف يعرب باعراب الفعل ولانها مبنية فكيف يصح اعرابها ولان منها ما لا يقبل الحركة البتة
وهو الالف ومنها ما تستثقل وهو الواو والياء قوله واذا اتصلت به نون جماعة المؤنث دخع مبنيًا
اي صار مبنيًا لما ذكرنا من تعذر الاعراب بالحركات في باب تفعلان وتعذر الاعراب بالحرف ايضًا
اذ لا حرف للافعال الا النون ولا يمكن الجمع بينها وبين نون الضمير لانه كان يؤدي الى اعراب بحرف في كلمة
ليست على مثال ضاربون وضاربين لان اعراب الفعل بالحروف انما كان حملًا على ما يشابهه من اسماء
الفاعلين في قولك ضاربون وضاربين فالتزم ان يكون آخره حرف علة كما كان ثم كذلك ولما كان
يضربن ليس آخره حرف علة تعذر اعرابه بالحروف لعدم المشابهة وقد قال سيبويه انما بني لشبهه
بفعلن ويرد عليه ان يفعلن المقتضي للاعراب فيه قائم وفعلن المقتضي للبناء فيه قائم فكيف

يشبه ما قام فيه مقتضى الإعراب بما قام فيه مقتضى البناء ويرد عليه أيضًا أنه لو صح أن يكون يفعلن
مشبهًا بفعلن لصح أن يقال إن لم يفعلا مشبه بفعلا ولم يفعلوا مشبه بفعلوا وذلك غير مستقيم
ويجاب عن ذلك أن يفعلن وإن كان فيه مقتضى الإعراب إلا أنه وجد مانع وهو مشابهته لما هو أصل في
البناء ووجه المشابهة إلحاق ضمير فاعل بارز وهو نون متحركة وأما النقض بلم يفعلا ولم يفعلوا
فيجاب عنه بأن لم يفعلا فرع ليفعلان وما جاء صورة لم يفعلا إلا بعد إعراب فكيف يستقيم تشبيهه
بعد أن أعرب وهو من وجوه بالمبني ليبنى هذا ما لا يستقيم وأيضًا فإن الأصل يفعلان وليس
بين يفعلان وفعلا مثل المشابهة التي ذكرناها وقوله لأنها منها أي من الضمائر وإنما بنيت
مع النون المؤكدة لما ذكرناه من تعذر الإعراب في نحو يفعلن ذلك وهو إعراب المضارع
الآخر قال الشيخ لأن الفعل يختلف صيغه لاختلاف معانيه فكان مستغنيًا عن الإعراب بخلاف
الأسماء فإنها يعتورها معان مختلفة وهي على صيغتها وإنما أعرب لشبهه لفظي على ما تقدم وأعرب
بالرفع والنصب والجزم مكان الجر وإنما لم يجر لما تقدم ودخل الرفع والنصب وإن كان مدلوله
في الاسم الفاعلية والمفعولية وهما متعذران في الفعل لأنه لا يقع فاعلًا ولا مفعولًا وإنما
صح دخولهما دون الجر لمشابهة عاملها لعاملها في الاسم ألا ترى أن عامل الرفع في الفعل عامل معنوي
نظير عامل المبتدأ والعامل للنصب في الفعل أصله أن وعند قوم لا يكون إلا أن وأن الناصبة للفعل
توافق أن الناصبة للاسم لفظًا ومعنى فلما اشتركا في عوامل الرفع والنصب شركا بينهما فيه ولما
تعذر عامل الجر من كل الوجه تعذر الجر وعوض عنه الجزم وجعل العامل فيه أمرًا مخصوصًا به
دون الاسم وقوله بل هو فيه ضمير الفعل وفيه ضمير إعراب ومن الاسم المشبه به بمنزلة الألف
والنون يعني الفعل من الذين يعني الاسم في منع الصرف يعني الإعراب قال وما ارتفع به الفعل
والنصب والجزم غير ما استوجب به الإعراب يعني أن العامل غير المقتضي كما كان ذلك في الأسماء
وإن اختلف المقتضي في نفسه ثم ذكر العامل لكل واحد مرتبًا فابتدأ بعامل المرفوع وقال هو
في ارتفاع بعامل معنوي ثم قرر ذلك المعنى بأنه صحة وقوعه بحيث يقع الاسم ثم أورد اعتراضًا
وهو قولك يضرب الزيدان وشبهه وأجاب عنه ثم أورد في الفصل بعد ذلك اعتراضًا أشكل منه
وهو الأفعال الواقعة خبرًا في كاد وأخواتها وأجاب عنه بأن الأصل أن تكون أسماء وإنما عدل
عن الأسماء إلى الأفعال لغرض والغرض الذي أراده أن هذه الأفعال لما كانت لمقاربة حصول
الشيء والأخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال لتكون تقوية للمعنى المراد كما أن عسى لما كانت للرجاء

وهو مستقبل جعل الموجب معها داخلًا عليه أن تقوية لذلك المعنى ثم قوى أن ذلك الأصل
بما ورد في الشعر من قوله وما كدت آيبا المنصوب قال جار الله انتصابه بأن وأخواته
الآخر قال رضي الله عنه حصر أن لأنه متفق عليها وفي غيرها خلاف فمنهم من يقول
أصلها إلا أن وإذا من إذ وأن وكي ناصبة بتقدير أن فهو إلا ناصب عنده إلا أن وليس يستقيم
لأن لن وإذا لهما معنى مستقل ولو وضع موضعهما ما ذكروه لم يستقم وأما كي فهي ناصبة بنفسها
على ما ذكره بدليل الاتفاق على أنها ناصبة بنفسها في قولهم لكي يفعل وزعم هؤلاء أن كي في
قولك لكي تفعل غيرها في قولك جئتك كي تفعل وأنها في الأول مصدرية وفي الثاني حرف جر
وهو بعيد لأنه لم يثبت كونها حرف جر إلا في قولهم كيمه على احتمال ظاهر فلا ينبغي أن يجعل
أصلًا وأن المعنى في جئت لكي تفعل وكي تفعل واحد قال وينتصب بأن مضمرة بعد
خمسة أحرف الخ هذا مذهب البصريين والكوفيون يزعمون أنه منتصب بنفس هذه الخمسة
من غير إضمار والذي حمل البصريين على ذلك أنهم وجدوا اللام وحتى حرفي جر ومعناهما ههنا
كمعناهما فوجب أن يقدر ما دخلتا عليه اسمًا ولا يقدر الفعل اسمًا إلا بحرف مصدر وحرف المصدر
أن وما وكي على اختلاف وأن لا جائز أن يكون أن إذ لا دخول لها على الفعل ولا ما لأن الفعل
منصوب وهي لا تنصب ظاهرة فكيف تنصب مضمرة ولا جائز أن تكون كي أما عند من لم يثبت
غير مصدرية فظاهر وأما من قال هي مصدرية فلأن تقديرها ههنا يؤدي إلى تغيير المعنى
مع حتى وإلى التكرير مع اللام وذلك قولك سرت حتى تطلع الشمس فلو قدرت ههنا لفسد المعنى
لأنه ليس موضع تعليل ومع اللام يؤدي إلى تقدير حرف بمعناه مع إمكان غيره ومن أولى أن
يقال ثبت إظهارهم أن مع اللام فدل على أنها هي المضمرة فيها وفي غيرها لأنه يرد على القول
بكونها إضمار كي لئلا يؤدي إلى اجتماع حرفين بمعنى واحد أنهم فعلوا ذلك ظاهرًا في قولك جئتك
لكي تكرمني وإذا لم يكرهوه مظهرًا فكيف يكرهونه مقدرًا فكان ما ذكرناه ثانيًا أولى وأما
الواو والفاء فلأنهما حرفا عطف تعذر حملهما على وجه العطف ههنا فجعل الأول اسمًا
وإذا جعل اسمًا فلا يعطف عليه الفعل إلا بتأويله بالاسم ثم مثال ما تقدم وبيان تعذر العطف أنك
إذا قلت ألا تأتيني فأكرمك كان الثاني مخالفًا للأول ألا ترى أن الأول نفي والثاني إثبات فكيف
يستقيم أن يكون الخبر معطوفًا على الأمر فوجب تقدير الأول بمعنى ليكن منك الإتيان فإذا قدر الأول
اسمًا وعطف فأكرمك عليه وجب تقديره بالاسم ولا يقدر اسمًا إلا بما تقدم فتعين تقدير أن

وأمّا أو فإمّا أن تتقدّم عاطفة فالكلام فيها كالواو والفاء وإمّا أن تتقدّم بمعنى إلى فالكلام
فيها كالكلام في اللام وحتّى وإمّا أن تتقدّم بمعنى إلّا المنقطعة وإلّا المنقطعة لا تقع بعدها إلّا
الاسم فيجب حذف المصدر على ما ذكر وذكر الواو ولم يذكر شرطها وهي مثل الفاء في أنّها لا تنصب
بعدها إلّا إذا وقعت بعد أحد الأشياء الستّة كالفاء إلّا أنّها تفارقها في أنّ معناها الجمعيّة ومعنى
الفاء السببيّة قال ولقولك ما تأتينا فتحدّثنا معنيان الجازم أحدهما جارٍ على قياس
أخواته وهو الذي ابتدأ به على أن يكون الأوّل سببًا للثاني وانتفى السبب فينتفي المسبّب
وهو معنى قوله فكيف تحدّثنا والآخر أن تقصد إلى أنّ الفعل الثاني لم يحصل عقيب الأوّل
فكأنّه نفى وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عقيب الأوّل كما تقول ما جاءني زيد وعمرو أي ما جاءا بصفة
الاجتماع فيجوز أن يكون أحدهما فكذلك ههنا يجوز أن يكون الإتيان وقع دون الحديث إذ لم ينف
إلّا معاقبة الثاني الأوّل فكأنّه نفى الأوّل بصفة معاقبة الثاني له لا أنّه نفى كلّ واحد منهما كما ذكر
في مسألة الواو ولذلك قدّر سيبويه المسألة بتقدير الإتيان على سبيل الكثرة وانتفاء الحديث ليوضّح
أنّ النفي لم يرد إلّا على ما ذكر سيبويه ولم يرد سيبويه أنّ مدلول الكلام ذلك في كلّ موضع وإنّما
أراد به التمثيل لبعض صوره ليحقّق المعنى المذكور وقد جاء في الحديث عنه عليه السلام لا يموت
لأحد ثلاثة من الولد فتمسّه النار إلّا تحلّة القسم فهذا على الوجه الثاني لأنّ المقصود من النفي
نفي المسّ عقيب الموت المذكور كما أنّ المقصود نفي الحديث عقيب الإتيان ولا يستقيم على الوجه
الأوّل إذ لا يقدّر موت الولد سببًا للمسّ حتّى ينتفي لانتفائه بل الأمر بالعكس ولا يستقيم أن يحمل على
تفسير سيبويه بالكثرة إذ ليس المقصود أنّ موت ثلاثة من الولد لكلّ أحد واقع كثيرًا ولكن لا يحصل
بعده مسّ وإنّما المقصود أنّ مسّ النار لا يكون مع موت ثلاثة الولد كما أنّ المقصود ثمّ أنّ الحديث
لا يكون بعد الإتيان وأتى من صور المسألة أن يقع الأوّل كثيرًا ولا يقع الثاني فمثّلها سيبويه
ليتّضح ويتبيّن الفصل بينه وبين المعنى الأوّل لأنّه يخالفه في ذلك لا على أنّ ذلك ملازم له لا ينفكّ
من المعنى قال ويمتنع إظهار أن مع هذه الأحرف يعني الخمسة المتقدّمة إلّا اللام وحدها
فإنّ الإظهار جاء معها جائزًا مع غير لا ولازمًا مع لا فصارت على ثلاثة أقسام قسم يجوز فيه الإظهار
وقسم لا يجوز فيه الإظهار وقسم يجب فيه الإظهار فالجائز فيه الإظهار لام كي بغير لا والواجب فيه
الإظهار لام كي مع لا والذي لا يجوز فيه الإظهار البواقي وإنّما أوجب الإظهار في مثل لئلّا كراهة دخول
حرف الجرّ على حرف النفي ولا يلزم صحّة دخوله على الحرف في مثل لما فلان لأنّ ذلك مع ما بعده في

تأويل الاسم فكأنّه لم يدخل إلّا على اسم وجاز مع اللام لحصول الفرق بينها وبين لام الجحود إذ قصد من
أوّل الأمر ووجب في البواقي الإضمار لأنّ أمرها ظاهر وهي كثيرة في الاستعمال فحذفت تخفيفًا
وممّا يجوز فيه الإظهار أن حروف العطف إذا عطف بها فعل على اسم مثل يعجبني خروجك وتقوم وأن
تقوم إلّا أنّه لم يذكرها لأنّه لم يذكر حروف العطف الصريحة في العطف ههنا وسيذكرها في بعض
الفصول التي تأتي مخلوطة مع هذه الواو والفاء قال ـــ جار الله وليس بحتم أن ينتصب الفعل
في هذه المواضع بل للعدول إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساغ قال ـــ رضي الله عنه
يعني بالمواضع ما بعد حتّى وأو والواو والفاء دون اللام لأنّ اللام لا يكون بعدها إلّا المنصوب
ولذلك لم يذكرها في تفصيل المواضع وقد وقع في بعض النسخ من معنى وجهة بإضافة معنى إلى
وجهة ووقع في بعضها من معنًى وجهةٍ بتنوين معنى وعطف وجهة عليه والصورة في الخطّ واحدة
والوجهان متقاربان وقد تمسّك الكوفيّون بأنّ الأفعال موضوع إعرابها للمعاني كوضع إعراب
الأسماء بمثل ما أشار به ههنا في أنّ المعنى يختلف باختلاف الإعراب ونحن لا ننكر أنّك إذا رفعت
الفعل كان ثَمّ معنى يخالفه إذا نصبت وكذلك إذا جزمت إلّا أنّا نقول هذه المعاني كلّها هي معاني
ما ينضمّ إلى الأفعال ألا ترى أنّك إذا قلت أنت تكرمني فمعناه إثبات الإكرام وإذا قلت لن تكرمني
فمعناه نفي الإكرام في المستقبل وإذا قلت لم تكرمني فمعناه نفي الإكرام في الماضي فهذه المعاني ليست
بمعانٍ متعقّبة على الفعل حتّى يجعل لها دلالة في الفعل كما جعل في معاني الاسم وإنّما هي معانٍ لما
ينضمّ إلى الفعل فإن قلت ما ذكرته من معاني الأسماء هي أيضًا لما ينضمّ إليها ألا ترى أنّك إذا قلت
قام زيد كان المعنى نسبة القيام إلى زيد وإذا قلت ضربت زيدًا كان معناه وقوع الضرب على زيد
وكذلك الجرّ وقد جعلت للأسماء بهذا الاعتبار معاني فليكن الأفعال كذلك قلت ـــ ليس المعاني
في الأسماء كونها في الأفعال ألا ترى أنّها لو لم تعرب لأدّى إلى التباسها في مثل قولك ما أحسن زيدًا
وشبهه وذلك يحقّق ما ادّعي من المعاني وليس كذلك الأفعال فإنّها لو لم تعرب لكان ما انضمّ إليها
ممّا ذكرناه ينبئ عن المعاني فقد وضح لك أنّ المعاني متعقّبة على الأسماء نفسها وإن كانت تتقوّم
بما ينضمّ إليها وأنّ المعاني في الأفعال المجرّد ما ينضمّ إليها دون أن تعقد عليها فهذا معنى قوله
للعدول به إلى غير ذلك من معنى وجهة من الإعراب مساغ ثمّ ابتدأه واحدًا واحدًا وبيّن الجهة
التي يكون عندها منصوبًا والجهة التي يكون بها مرفوعًا فقال ـــ فله بعد حتّى حالتان
الآخر الكلام ثمّ قوله في تمثيله في النصب كأنّك قلت كي أدخلها يوهم أنّ حتّى لا تنصب

معفردات ابن بيطار جيبا بجمع جب نسخة ١٤

حمار قبان ويقال له غير قبان وحمار البيت
وهي الدويبة التي تكون تحت الجباب والجرار
شديد عند ما يلمس باليد وهي الهدية
ديسقوريدوس في الثانية هو دويبة يوجد
تحت الجرار كثير الارجل يستدير عند ما يلمس
باليد اذا شربت بشراب نفعت من عسر البول
واليرقان واذا تحنك به بعسل او طلي به بريشة
نفع من الخناق وسقوط الحلق واذا سحق
وصلق في قشر رمانة مع دهن ورد وسحق
وقطر في الاذن وافق وجعها جالينوس
في العاشرة هو حيوان يجمع نفسه ويستدير ولونه
الى الخضرة والدكنة وانت تجد منه في القرى مقدارا
كثيرا يتولد تحت الجرار التي يملؤها اهل القرى
بالماء من الغدران ويضعونها عند المستوقد
ويستعمل قوم من المعالجين الذين في القرى الزيت
الذي يطبخ فيه في مداواة وجع الاذن من غير ان
يجدوا سبب الوجع ومن اجل ذلك حق لهم ان
يكونوا ربما ابرؤوا وربما اضروا غيره
اذا احرق في كوز فخار وخلط رماده بالعسل
واخذ منه في كل يوم ملعقة نفع من عسر
النفس الطبري يستف او لف حمار قبان
في خرقة وعلق على من به حمى مثلثة قلعها
اصلا نسخة ١٤

مفردات ابن بيطار

ثمام ابو العباس الحافظ معروف بالديار
المصرية وما والاها وكثير ببلاد الحجاز
ورايت بعض اهل البلاد يستعمله في
علاج العين لازالة البياض ونحوه
من المآقي ومنبته و رقه على منبت ورق
الزرع وقصبه ذات كعوب ككعوب قصب
الزرع الا انها مصمتة وهي ادق واطول
وورقه كذلك وينبت متدوحا واصوله
لحمية متشعبة ويخرج سنابل كسنابل
الدخن البري وطعمه حلو كله وسنابله
مستديرة

مسدده ... الالف ... الفاعل مثنى
فعل في ... علامة لكون الفاعل
ليست ضمير المثنى بل علامة على
ككون الواو في ... في البراغيث علامة
لكون الفاعل جمعا على احد الوجوه او للتكثير
الفعل كالواو ... جمعوا او بدل من نون
التاكيد الخفيفة المستعملة عليها في الاصل
وعلى الوجهين الاخيرين يكون الخطاب في
الاصل لواحد وان كان اكثر نسخ هذا
الكتاب على التثنية في ما سبق من قوله
قال لصاحبيه فيها الطرقات

الا بهذا المعنى وليس الامر على ذلك بل ينتصب بهذا المعنى وبغيره وشرطه ان يكون للحدود الغاية من غير
تعليل كقولك سرت حتى تغيب الشمس وليس ههنا تعليل وقوله او كان منقضيا يريد ما بعد حتى
ويوهم انه في هذا الوجه لابد ان يكون منقضيا وان التعبير عن التقضي وليس الامر كذلك فيهما لان قولك
كنت سرت امس حتى ادخل المدينة لا يلزم منه تقضي الدخول ولا الاخبار عنه بالتقضي لو قدر
منقضيا لان المعنى الاخبار بوقوع الفعل قبلها وتكون متعلقة حتى كان حينئذ مترقبا فانت
مخبر بالسير وبدخول كان مترقبا عند السير مقصود في التقدير لا في الوقوع ثم هذا الدخول المترقب
قد يقع بعد ذلك في الوجود وقد لا يقع ولا يتغير ذلك المعنى والا التعبير عنه عما كان عليه فلذلك
تقول بعد وقوع الدخول او تعذره كنت سرت امس حتى ادخل البلد فتجد المعنى في هذا الاخبار
على كلا التقديرين واحدا لانه لا تعرض له في اثبات وقوع الدخول ولا نفيه وانما هو مخبر عن
دخول كان مترقبا ولا تعلق بوقوع الدخول بعد ذلك ولا بانتفائه فهذان المعنيان هما موضع
النصب وترفعه اذا كان الدخول يوجد في الحال يعني ان الرفع يجب اذا قصد التعبير عن وقوع
الدخول حالا فقد يكون الحال محققة وقد يكون مقدرة كما تقدم في الاستقبال في كلامه فمثال
الحال محققا ان يكون قد سرت وانت داخل فتقول سرت حتى ادخل البلد معبرا عن الدخول
الحاصل حالا تحقيقا ومثال الحال تقديرا ان يكون السير والدخول قد وقعا جميعا وقصدت الى التعبير
عن الدخول الواقع في الوجود الا انك قصدت حكاية الحال وقت وجوده فتقول سرت امس حتى
ادخل المدينة فتكون مخبرا عن سير حصل عنه دخول في الوجود حاكيا للحال وبهذا يتبين
لك ان قوله في النصب او منقضيا غير مستقيم لانه اذا كان منقضيا وقصدت التعبير
عنه وجب الرفع على ما ظهر لك من وجه الرفع الثاني وما بعد حتى في وجهي الرفع مخبر به حصولا
واجب ان يكون مسببا عما قبلها ولم تذكر السببية فيها وهو لازم وذكر في الناصبة وهو
غير لازم وانما اشترطوا السببية ههنا لما كان الكلام جملتين فكانهم قصدوا الى قوة الربط
بينهما بمعنى السببية ههنا وفي الاول لم يلتزموها للربط الحاصل بالجزئية وذلك ان حتى في
الوجه الاول جارة ومجرورها جزء مما قبله وفي الوجه الثاني جملة مستقلة وليس جزءا مما
قبلها فلا يلزم من التزام السببية في الجملتين ليقوى الربط التزام السببية فيما الربط مقوى
فيه بالجزئية وانما نصبوا في موضع النصب المذكور لانه امكن فيه تقدير الناصب الا ترى ان
الفعل مستقبل وان تقدير ان فيه متحقق لانها للاستقبال فصح تقديرها بخلاف موضع الرفع

فانه

فانه للحال وتقدير ان مع الحال متناقض لانها للاستقبال فلا تجامع الحال فلذلك جاء النصب في مواضع
الاستقبال والرفع في مواضع الحال ومثل ما جاء فيه النصب بما تحقق فيه الاستقبال لدخول الجنة
وفي الرفع بما تحقق فيه الحال كانتفاء الرجاء عند المرض فانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى من جهة
ان انتفاء الرجاء المقصود بذكر خطر المرض لا يحصل ذلك حتى يكون انتفاء الرجاء حاصلا
واذا كان حاصلا وجب الرفع ولذلك شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه لو قدر منصوبا
لم يستقم لان الغرض بذكر جر البعير بطنه زيادة الارتواء فلا يحصل ذلك الا ان يكون حاصلا
فلذلك وجب الرفع ومثل بالآية في الرفع والنصب فاما النصب فعلى الترقب فيه بالزلزال
والقول كان مترقبا عند الزلزال وليس فيه اخبار بوقوع قول وان كان الوقوع قد ثبت
بامر آخر واما قراءة الرفع فعلى ان الاخبار بالزلزال وبالقول الحاصل في الوجود على حكاية
الحال مسببا عن الزلزال ثم قال كان سيري حتى ادخلها بالنصب ليس الا هذا اذا جعلت
كان ناقصة واليه اشار وانما كان ذلك من جهة انها تحتاج الى خبر وليس ما يصلح خبرا
الا قولك حتى ادخلها ولا يصلح ان يكون خبرا الا ان يكون في تقدير الجار والمجرور واذا كان
كذلك وجب النصب فتعين لذلك ولو رفعت لم يكن لكان خبر لان حتى ادخلها حينئذ جملة
مستقلة بالاخبار بها لا تصلح ان تكون خبرا لكان لفقدان الضمير العائد ولفصل حتى
بين الاسم وما وقع خبرا عنها فان زدت امس وعلقته بكان بمعنى جعلته خبرا او قلت
سيرا متعبا وجعلته ايضا خبرا او اردت كان التامة جاز الوجهان لانك لم تفتقر
ههنا الى خبر حتى يجب النصب فلذلك جاز الوجهان وتقول اسرت حتى تدخلها بالنصب ليس
الا لان الرفع فاسد الا ترى انه لابد ان يكون مسببا عن امر محققا فكيف يستقيم ان
يكون المسبب محققا ثابتا والسبب مشكوك فيه مسئول عن وقوعه فلذلك لم يجز الا النصب
وتقول ايهم سار حتى يدخلها بالرفع والنصب لان السير ههنا متحقق وانما المسئول عنه
صاحبه ويجوز ان يتحقق مسبب السير والسير ويجهل صاحبه فيسال عنه
فلذلك جاز الرفع ههنا دون التي قبلها قال وقرئ قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون
الى آخره بالنصب النصب على اضمار ان ظاهر والرفع على الاشتراك بين يسلمون وتقاتلونهم
على معنى التشريك بينهما في عامل واحد حتى كانك عطفت فعلا على فعل او على الابتداء
يعني بقوله على الابتداء على الاستئناف في جملة معربة اعراب نفسها غير مشترك بينهما

وهو اختيار الزجاج

وبين ما قبلها في عامل واحد ومثلها بقوله او هم يسلمون لتظهر الفرق بين هذا التقدير
والتقدير الذي قبله اذ الجملة الاسمية لا تكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك
ولكن باعتبار الاستقلال ومثال التقدير الاول في غير الجملة الفعلية قولك ان زيدا قايم وعمروا
منطلق عطفت عمروا على زيد على التشريك معه في عامل واحد ولم تجعله مستقلا ومثال التقدير
الثاني قولك ان زيدا قايم وعمرو منطلق عطفت وعمرو منطلق على انه جملة مستقلة لا باعتبار
تشريك في عامل وقوله هو قاتلي او افتدي منه وان شئت ابتدايه على معنى او انا افتدي
ولم يذكر للرفع الا تقديرا واحدا وهو الثاني لان تقدير الاول متعذر لانه عطف باعتبار
تشريك في اعراب وليس ههنا قبل او افتدي ما يصلح ان يكون افتدي مشتركا معه في الاعراب
لان الفعل لا مشاركة بينه وبين الاسماء في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني وهو الاستيناف
ومثلها بانا ايضا بالنصب واستشهد بقول امرء القيس قال في الرفع وجهان وهذان الوجهان
في الرفع مثلها في قوله او هم يسلمون هو التقدم فعل مضارع مرفوع بعود التشريك معه
ولصحة الاستيناف فاستقام تقدير الوجهين ويجوز في قوله ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا
ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما وهما ظاهران اما النصب فعلى الجمعية على ما تقدم واما
الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في الجزم ولا يستقيم ان يقال هو عطف جملة على جملة مشتركة
والا منقطعة عنها اما التشريك فغير مستقيم لان الرافع للفاعل الاول غير الرافع للفاعل
الثاني فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد مختلف ولا يستقيم ان يكون منقطعة
لانه لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور ثم مثل بالبيت الذي يتحد فيه تقدير
الجمعية ليتضح به وجه العطف جزما قال ـــ وتقول زرني وازورك بالنصب على معنى
الجمعية ولذلك فسره بقوله يعني ليجتمع الزيارتان وقد وقع في المفصل ليجتمع بالنصب
وهو غلط لان المعنى على انه يفسر مدلول زرني وازورك ولا يستقيم تفسيره مع النصب
لامرين احدهما انها مستقلة ولا تكون جملة الا مع الجزم لا مع النصب والاخر ان معنى قولك
زرني وازورك ليجتمع الزيارتان وليس معناه ليجتمع الزيارتان فصح ان يكون الاول
مفسرا دون الثاني وايضا فان النصب مفسد للمعنى من جهة اخرى وهو انه يصير تعليلا
للاول وهو هو فكانه علل الشيء بنفسه فكانه قال ليجتمع الزيارتان فكان مثله قولك
منونه لا اضربه وهو فاسد ومثل النصب الا يستقيم معه شيء لان الجزم والرفع في البيت

في البيت غير مستقيم اما الجزم فقد ذكر واما الرفع فيدل على الاستيناف والغرض الامتناع بدليل
قوله ان اندى لصوت ان ينادي داعيان ولا ينهض هذا المعنى الا بالنصب ثم ذكر الرفع يعني في
المثال الذي في البيت لان الرفع يصحح معنا ثم مثل الرفع بما لا يستقيم معه شيء وهو قوله دعني
ولا اعود لتعذر النصب والجزم على العطف اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير المعنى ليجتمع
تركك لي وتركي لما تنهاني عنه وقد علم ان طلبه لتركه انما هو في الحال بقرينة الحالة بناديه
فيفوت مقصود طالب الادب والغرض من هذا الكلام لمن ادب حصول مقصود مؤدبه
ولا يحصل مقصوده الا بترك العود في المستقبل ولا يستقيم الجزم لانه ان جزم عطفا كان فاسدا
على ما تذكره بعد وان جزم بلا على انها للنهي وتكون جملة نهيية معطوفة على جملة امرية وهي
قولك دعني فكانه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى ناهيا لنفسه عن العود كان فاسدا
ايضا من جهة المعنى لانه لا ينهض الموجب لترك التاديب الا الخبر عن نفي العود لا نهي نفسه
عن العود ولذلك لم يكن بين النهي وبين العود تناقض الا ترى انك تقول انا انهى نفسي عن كذا في كل
وقت ثم افعله ولو قلت انا لا افعل كذا ثم افعله كان تناقضا والغرض نفي وقوع العود
في المستقبل وهذا لا يحصل الا بالخبر وقوله فان اردت الامر ادخلت اللام يريد انه لا يستقيم
الجمع بينه وبين زرني في الاعراب لان زرني لا اعراب لها عند البصريين وازورك معرب فكيف
يشترك بين شيئين في الاعراب وهو منتف عن الاصل هذا تناقض فان قيل اجعله مشتركا
على الموضع كما تقول جاءني هذا وزيد وتشرك بين الاسمين في الاعراب وان كان الاعراب منتفيا عن الاول
فهو غير مستقيم لامرين احدهما ان من قال زرني معرب فهو معرب لفظا لا تقديرا والاخر هو ان
التشريك باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له ذلك الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما
في الاسماء واما فعل الامر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه
واستشهد بقول كعب الغنوي وذكر النصب بالواو في هذا البيت وان لم تكن في الحقيقة هي
فيه لان الكلام في واو الجمع وهذه ليست واو الجمع وانما هي واو العطف لمشاركتها لها في اللفظ
والمعنى الاصلي ولا يستقيم ان تكون هنا واو الجمع لان تلك انما تنصب بعد الاشياء الستة على معنى الجمعية
وليس ههنا منها شيء الا النفي ولو قصد الجمع بها بين المنفي وبين ما بعدها لكان فاسدا لان قوله لقد يافع
ويغضب اذا جعلتها ناصبة بعد النفي كان المنفي نفي النصح ونفي الغضب فيفسد المعنى اذ الغرض
ان الذي يغضب منه صاحبه لا يقوله وهذا علته ولذلك اذا جعلته في شيء وما انا للشيء الذي

الى ذلك ايضًا وفساد آخر وهو انا خبر ما ذكر منفيًا وهو قوله بقول وشرطه التقديم على
واو الجمع فلم يبق الا ان تكون واو العطف وتكون عاطفة ليخضب على قوله للشي واذا عطف
الفعل على الاسم وجب تقديره بتاويل الاسم ولا يتقدر الا بان على ما تقدم فيكون المعنى وما انا للشي
ولخضب صاحبي بقول ويحتاج في استقامة المعنى الى تقدير مضاف محذوف اي لقول الشي لان
الخضب لا يقال فيه يقول والتقدير ولخضب صاحبي بقول ولحذف المضاف لما كان معلومًا فالرفع
اظهر من وجهين احدهما ان عطف الفعل على الاسم غير مصدر ضعيف والآخر انه لا تقدير يلزم منه
خلاف النصب لانه جملة معطوفة على ليس نافي فهي داخلة في حكم الصلة ولذلك اصح فيها
الى ضمير يرجع الى الذي وصلها بجملتين احداهما منفية والاخرى مثبتة ولا بعد في ذلك ثم مثل الرفع
بما يتحدد فيه النصب وهو قوله وننتق وان كان ايضًا عاطفة بعد ما يتوهم العطف فيها على قوله
لنبين لانه لو جعل معطوفًا عليه ضعف المعنى اذ اللام في نبين للتعليل لما تقدم وهو قوله فانا
خلقناكم الى قوله لنبين فالمتقدم سبب للتبيين فلو جعل ونقر معطوفًا عليه لكان داخلًا في التبيين
في سببية انا خلقناكم وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم الى آخره سببًا في اقرار في الارحام ما
نشاء فضعف النصب ثم انتقل الى ذكر الفاء الناصبة في جواب الاشياء الستة فقال ما تاتينا فتحدثنا
النصب فاتى على المعنيين المتقدمين ويجوز الرفع على الوجهين اللذين ذكرهما احدهما ان يكون عطفًا
للحديث على الاتيان مشتركًا بينه وبينه في النفي مرفوعًا بما ارتفع كما تقدم مثله ومثله بقوله ولا يؤذن
لهم فيعتذرون لان الظاهر فيه ذلك اذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر بظاهر قوله لا تعتذروا اليوم
ولانه نفي الاذن لهم والظاهر نفي الاذن في الاعتذار فلا يقوى اثبات الاعتذار منهم بعد ذلك لانه
في المعنى مخالفة ويجوز ان يكون مثبتًا نفيًا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف آخر
لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا وامثال ذلك ولكنه ضعيف فالاولى
ان يحمل عليه في هذا الموضع لمشاقة بعد قوله ولا يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف آخر
والثاني ان يكون جملة مستانفة بنفسها فرفعها على غير التشريك والجملة الاولى منفية والثاني مثبتة
ويكون المعنى على خلاف ما تقدم لان في ما تقدم نفي الاتيان والحديث وفي هذا نفي الاتيان واثبت الحديث
ثم مثاله بما لا يستقيم معه الا الاستقلال بنفسه والاثبات حتى يثبت كون الجملة الاولى نفيًا والثانية
مثبتة وان خالف التمثيل في المعنى وهو قوله ما تاتينا فانت تجهل امرنا اذا السائل قيل له ذلك
اي قوله فانت تجهل امرنا مثبت بخلاف ما تقدم فانه يحتمل مثل احد الامرين بما لا يحتمل سواه

لا يوضحه ثم مثل بقول الصبوري غيرنا تاني الرفع ايضًا وهو ايضًا لا يحتمل الا الرفع لان المعنى على ان
الاتي لم يات بيقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين عما اتى به ولا يستقيم على ذلك الا الرفع
لانه لو قدم لدخل مع الاتيان في النفي فيفسد المعنى اذ المعنى اثبات انه ولو نصب لنصب على الجمعية
ويجب ان يكون ايضًا منفيًا معه فان قلت لم لا يستقيم النصب على المعنى الثاني للفا وهو
ان يكون الا يكون عقيب هذا الاتي حصا مما انهما لا يجتمعان قلت يفسد المعنى ايضًا لان ذلك المعنى
على ان الاول لا يكون عقيبه الثاني حتى كانه وصف له وانت لو قدرت نفي الثاني على تقدير حصول
الاول فسد المعنى فيهما جميعًا اذ المعنى نفي الاول واثبات الثاني وهذا عكسه ثم مثل بقوله الم تسأل
الربع القواء في الرفع وظاهره ايضًا الرفع لانه اراد ان النطق حاصل لها على سبيل التجوز لما
هي عليه من احوالها ولم يقصد ان يدخل النفي الا على السؤال وعلى ذلك يكون الرفع وان كان النصب
والجزم غير ممتنعين ولذلك قال سيبويه لم يجعل الاول سببًا للآخر ولكنه جعله ينطق على
كل حال فقوله ولم يجعل الاول سببًا للآخر نفي النصب وقوله جعله ما ينطق على كل حال نفي الجزم
لانه قصد الى الاستيناف وقوله ود لو تاتيه فتحدثناه يكون النصب على جواب التمني ويجوز الرفع
على وجهين احدهما الاستئناف والآخر الاستيناف وقال ابن الحاجب البيت بالرفع والنصب اما النصب
فظاهر عطفًا على ليلقها ويكون الجملة واحدة وهذا وان لم تكن الفاء فيه فاء الجواب ولكنها فاء
العطف فوجه مجيئه بها كوجه مجيئه بواو العطف وواو الجمع قال رضي الله عنه اخبر
ان هذا المذموم يعالج الحافر ليلقها الناتج فاخبر عن حال من يصفه بقلة الحفل انه يهلك
الصفة فالتعليل بالتلاقح والنتاج انما هو في حق المهجو لانه اخبر انه يفعل هذا لهذا الغرض
فالجملة واحدة واذا رفع فيفسد المعنى ظاهرًا اذ ليس للرفع الا الوجهان اما العطف واما الاستئناف
فاذا عطف على يعالج صار مخبرًا بالتلاقح والنتاج فيصير اسوحالا من المعالج واذا كان قد
ذم معالجًا يقصد الى التلاقح فذم من يخبر بالنتاج تحقيقًا عن هذه المعالجة اولى وكذلك
الاستيناف يوجب ان يكون مخبرًا به فيفسد المعنى فكان النصب هو الوجه ووجه الرفع
ان يحمل على قصد الهزء والتهكم بهذا المعالج وهو باب يستعمل بقصد المتكلم فيه الى ضد ما
هو موضوع له بالاصالة فيقول لمن ظهر منه فعل من ليس بعاقل ما هذا الا فعل العقلاء وعلى
ذلك حمل بعضهم قوله انك لانت الحليم الرشيد والعزيز الكريم واشباهه فيستقيم المعنى
بهذا التقدير دون غيره وقوله اريد ان تاتيني ثم تحدثني فاتى بثم ولم يبق هذه الفصول الا

لبيان وهو غير النصب منه وواو الجمع وفاء الجواب واو ولكنه لما جوّز ذكر الواو والفاء ذكر الواو
والفاء اللتين للعطف حتى ذكر الواو والفاء اللتين للعطف ذكر ثم لانهما مثلها فاذا نصبت فبالعطف
على ما قبلها واذا رفعت فعلى الاستيناف كما ذكر في واو العطف وفاء العطف على ما تقدم وقول
وقد الخليل في شعر عروة العذري فان نصب فعلى العطف على اراما وان رفع فعلى الاستيناف
كما تقدم وتماما منقطعا قول ابي اللحام التغلبي لان العطف على تجود غير مستقيم اذ غرضه
ان ينفي الجود وثبت القصد ليحصل المدح واذا شرك بينه وبين الجود دخل في النفي فيصير
نافيا للجود ونافيا للعدل ولا يحصل مدح بل يتناقض فوجب ان يحمل على انه مستانف
ليكون مثبتا فيكون الجود منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع التناقض ومثله
بقوله عليه السلام لا يحود وينبغي له لذا ولذا كنا به عابنا قض الجود فلا يستقيم ان يكون مشتركا
بينه وبين الجود لئلا يفسد المعنى ويحصل التناقض واذا جعل مستانفا حصل الجود منفيا
والقصد مثبتا فيستقيم المعنى ويزول التناقض وذكر في هذا الفصل الفاء والواو جميعا ثم
وان كان قد تقدم ذكرهما ليونس بان ذكرهم كان لاجلها وقدم ثم لان الفصل لاجلها لا لاجلهما
المجزوم يجمل فيه حروف واشار الى آخره قال الشيخ فالحروف لم ولما ولام الامر ولا في
النهي وان في الجزاء واذما على المختار وهي عند بعضهم من اسماء المكتسبة للشرط بالحيثية
فهي اذ الظرفية ضمت اليها ما وليس بالقوي لفوات معنى الظرفية فيها اذ معناها في الظرفية
للماضي ومعنى الشرط ما يستقبله الشرط والجزاء جميعا فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة
الى فعل واحد ماضيا ومستقبلا هذا مما لا يستقيم وغاية ما يقدرونه انه لا يبعد ان
يراد حرف فيتغير بعض المعنى قبل دخوله كما في قولك لم تخرج وان خرج واما الاسماء فقد
تقدم ذكر جميعها في صنف المبني لانها متضمنة معنى الشرط وذكرت معها اي وان لم تكن
مبنية على ما تقدم فهي من وما ومهما وحيثما واين ومتى واي واني وكيفما في قول بعض
النحويين واذا واذ ما في لغة ضعيفة ومن اسماء العامل فيها شرطها على الصحيح وقيل
جوابها وليس بشيء لجواز اي رجل تضرب فاني اكرمه فهذا ليس له جواب يصح عمله في اسم
الشرط فوجب ان يكون العامل الشرط فلا يرد على هذا ان اسم عامل في الفعل فكيف يكون
الفعل عاملا لانا نقول عمل كل واحد منهما من جهة وليس عملهما من جهة واحدة والممتنع
ان يكون من جهة كما في قولك يوم القتال حتى فانه لا يستقيم ان يكون العامل في يوم القتال

لانه معمول اليوم من الوجه الذي يعمل فيه لو فقد بخلاف ما نحن فيه فان الفعل يعمل في اسم الشرط
باعتبار تعلقه واسم الشرط يعمل في الفعل باعتبار تضمنه حرف الشرط فالوجه الذي عمل به
غير الوجه الذي عمل اسم فيه به فثبت ان العامل في اسم الشرط الفعل الواقع بعده اذا
كان متعلقا له فان رفع الفعل الذي بعده غير واقع عليه كان الشرط مبتدا وما بعده خبر
وان دخل على اسم الشرط حرف جر او اسم مضاف كان في موضع خفض ويكون الاسم الذي
قبله معمول الفعل ان كان واقعا عليه او مبتدا ان كان غير واقع كقولك بمن تمرر امرر
به وغلام من تضرب اضربه وغلام من تخرج اخرج معه قوله ويجزم بان
مضمرة الى آخره قال رضي الله عنه لان هذه الاشياء الخمسة متضمنة معنى الطلب والطلب
لا يكون الا لغرض فقد تضمنت في المعنى انها سبب لمسبب فاذا ذكر المسبب علم انها هي السبب
وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك قال الخليل ان هذه اوايل كلها فيها معنى ان نظرا الى المعنى
المذكور وهذا بخلاف الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض آخر خارج عنه بخلاف الطلب
فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والا كان عبثا ومن ثم لم يقل الرمي زيد فالرحلة ولذلك
امتنع الجزم بعد النفي فلم يقل ما تاتينا تجهل امرنا الا للتعليل الذي ذكر في الفصل الذي ياتي
قوله وما فيه معنى الامر والنهي كذلك لان الجزم انما كان لتضمنها معنى الطلب فلا فرق بين ان
يكون بصيغة الامر او بخبر ما لحصول المعنى المتضمن قوله وحق المضمر ان يكون من
جنس المظهر يعني ان الشرط المقدر انما يكون من جنس الفعل المصرح به في الاثبات والنفي
والغرض مسالة لا تدن من الاسد ياكلك فانا اذا قدرنا فعل الشرط من جنس المظهر وجب
ان يكون نفيا فيكون التقدير انك ان لا تدن منه ياكلك لان الاول نفي فاذا قدر كذلك فسد
المعنى اذ انتفاء الدنو ليس سببا للاكل في العادة قال جار الله ولذلك امتنع الاضمار
في النفي فلم يقل ما تاتينا تحدثنا وهذا الكلام غير مستقيم فانه لم يمتنع الاضمار في النفي لما
ذكر من تعذر تقدير النفي في المسالة التي فرضها من قولك ما تاتينا تحدثنا فانه لو كان كذلك
لجاز ما تاتينا تجهل امرنا لصحة تقدير النفي ولكان الجواب بعد النهي ممتنعا لامتناع لا تدن
من الاسد ياكلك لتعذر تقدير النفي في هذه المسالة وليس امتناع التقدير في مسالة يفسد المعنى
فيها بذلك التقدير بالذي يمنع اصل الباب مع استقامة المعنى فيجب التعليل بما ذكرنا آنفا من فوات
معنى الطلب من النفي لانه خبر محض فكان كالاثبات وقد تقدم الكلام على النصب بالفاء عقيبه

باكلك صح

وامرابه مجرى الطلب وقد اجاز الكسائي لا تدن من الاسد ياكلك وشبهه وحجته انه يقدر الاثبات
نظرًا الى قوة المعنى فجعل القرينة المعنوية حاكمة على القرينة اللفظية فجوّز الجزم على معنى
ان الدنو سبب له لا نفيه واذا ثبت ذلك في كلام العرب فلا نجد فيه قوله وان لم تقصد
الجزاء يعني بعد هذه الاشياء الخمسة لان وزانها في المجزوم وزان المنصوب بعد فني واوفاته
فكان جائزا ان تعدل به الى جهة اخرى من الاعراب وتلك الجهة الرفع على الصفة ان كان
قبله ما يصلح وصفًا له او على الحال ان كان كذلك او على الاستيناف وقد يتعذر الثلثة وقد
يتعذر اثنان منها ومثّل بقوله فهب لي من لدنك وليًا يرثني فهذا يجوز فيه الجزم على الجواب
والرفع على الصفة وعلى الاستيناف وبقوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون وهذا ظاهر في الحال
لان المعنى ذرهم على هذه الحال التي هم عليها ولا يبعد ان يكون استينافا فاخبارا بلعبهم
على جهة الاستيناف ومثّل القطع بقوله لا تذهب به تغلب عليه وهو مما لا يجوز فيه الا الرفع
لان الجزم لا يستقيم اذ يصير المعنى فانك ان لا تذهب به تغلب عليه وهو عكس المعنى فيصير
مثل لا تدن من الاسد ياكلك والرفع على الحال غير مستقيم اذ يصير المعنى لا تذهب به في حال
كونك مغلوبا عليه والغرض الاخبار بالغلبة بعد الذهاب لا النهي عن الذهاب في حال الغلبة
فان قلت اجعله حالا مقدّرة وهو ايضا ضعيف من جهة ان الغرض الاخبار بانك تغلب
عليه اذا ذهبت به واذا جعلته حالا كان نهيا عن الذهاب في حال كونك مقدّرًا غلبتك وهما
معنيان مختلفان وقوله ثم يدعو ايضا الواجب الرفع على القطع لان المراد بذلك يدعو
تعليل الامر بالقيام فلا يحسن جعله مجزوما لئلا ينعكس المعنى اذ يصير القيام سببا
للدعاء وهو عكس المعنى ولا يستقيم ان يكون حالا لئلا يفوت معنى التعليل المذكور فتعين
القطع ليحصل المعنى المراد ومنه بيت الكتاب وقال رائدهم ارسوا نزاولها والكلام
فيه كالكلام في قم يدعو لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة للحمر فلا يحسن جزمه ولا
جعله حالا كما تقدم وقوله ذره يقول ذاك ومره يحفرها يجوز الامران والحال اظهر
في ذره يقول ذاك اذ المعنى ذره على هذه الحال والقطع اظهر في مره يحفرها لان المعنى
لا يتوى اذا كان التقدير حافرا لها الا على تاويل التقدير والجزم في هذين المثالين ظاهر
وقول الاخطل كرّوا الى حرّتيكم تعمرونها يجوز فيه الجزم على ان يكون الكر سببا للعمارة
ويجوز القطع على ان يكون المخبر به مستانفا بعد الامر بالكر وعلى ان يكون حالا مقدّرة

كما في مره يحفرها وقوله فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف يجوز ان يكون مجزوما
على الجواب وعلى ان يكون لا ناهية ويجوز ان يكون مرفوعا على الحال من الضمير في اضرب
وعلى الاستيناف قوله ويقول ان تاتني تسالني اعطك لان الفعل المتوسط لم يدخل عليه
جازم ولا ناصب اذ ليس شرطا ولا هو اول واقع موقع الحال فيجب رفعه فان كان الفعل
صالحا بدله مما قبله او صالحا ان يبدل منه ما بعده صح جزم الجميع فمثال الاول ما ذكره
من قوله متى تاتنا تلمم فلولا ان الالمام نوع من الاتيان لم يصح ابداله منه ولم يجز الجزم
ومثال الثاني قولك ان تاتني احسن اليك اعطك دينارا فلولا ان اعطاء الدينار نوع من الاحسان
لم يصح الجزم فيها قال ويقول ان تاتني آتك فاحدثك بالجزم الى آخره ذكر في هذا الفصل
ما وقع بعد حروف العطف مجزوما على العطف ومقطوعا جريا على ما ذكره في المنصوب حيث
ذكره بعد تلك الافعال المنصوبة حروف العطف فكذلك فعل ههنا فيجوز ههنا ما جاز ثم
فان جزمت في هذه المسألة فعلى العطف وان قطعت فعلى الاستيناف واذا استانفت
الجملة كان لك في تقديرها وجهان احدهما ان تجعلها مشتركا بينها وبين الاتيان في المسببية
كما في معنى المجزوم الا انك اتيت باحد المسببين بالفعل الصريح فجزمته واتيت في الثاني
بما مقصود به الجملة المستقلة لا العطف على مجرد الفعل فكان مثل قولك ان تاتني
اكرمك وانا احسن اليك والثاني ان تجعله مقطوعا عن المسببية وانما اتيت به تخبر ابتداء
بعد الاتيان على معنى التعقيب لا على معنى انه مسبب فهذان وجهان مستقيمان فاجرهما فيما
اتى مثله قال وكذلك الواو وثم يعني في جواز الجزم والرفع ثم مثل بقوله من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم وقد قرئ جزما ورفعا فالجزم عطفا على موضع فلا هادي
له ويصح العطف على الموضع اذا قصد كما يصح على اللفظ فيكون التشريك بينهما في المسببية
ومن قرا ويذرهم بالرفع كان على وجهين احدهما ان تقصد الى عطف الجملة بما هي جملة لا
باعتبار عطف مجرد الفعل على موضع الجزم المتقدم فعلى ذلك يكونان ايضا مشتركين في
المسببية ويجوز ان يكون اخبارا يتوقع ذلك لا على تشريك بينه وبين ما قبله كما ذكر في
الفاء قوله وسال سيبويه الخليل عن قوله فاصدق واكن فاجابه بمثل ما سال عنه
وقصد الى تنبيهه بمثله على ان موضع الاول جزم فعطف الثاني على الموضع كما في قوله
فلا هادي له ويذرهم وهذا شايع فصيح ثم مثله بما هو ابعد منه في التقدير وهو قوله

ولا شابق شيئًا والفرق بينهما هو ان هذا الاول تحقق موضع الجزم فيه لانك لو جعلت موضع فاصدّق
فعلًا لكان مجزومًا والثاني غير محقق فيه موضع الجزم وهو قوله لبثت مدة كما مضى الا
بتاويل بعيد وهو تقدير المعدوم موجودًا فلذلك كان هذا الاول فصيحًا والثاني ضعيفًا

فصـــل وتقول والله إن اتيتني لا افعل الى آخره قال الشيخ عقد هذا انه اذا
اجتمع الشرط والقسم فان تقدم القسم اول الكلام كان الحكم في الجواب له ووجب ان يكون الفعل
ماضيًا او في حكمه كمسئلة الكتاب وهو قوله والله إن اتيتني لا افعل بالرفع اما كون
الجواب للقسم فلانه تقدم اول فدل على انه المقصود عند المتكلم فجعل آخر الكلام لما هو المقصود
اولى واما كون الفعل ماضيًا او في حكمه فلانه لما امتنع عمل الشرط في الجزاء لجعله للقسم ارادوا
ان يكون الشرط غير معمول في اللفظ ليتناسب مع اخيه فان توسط القسم وهو متقدم على
الشرط فلا يخلو اما ان تجعله معترضًا او تجعله معتبرًا فان جعلته معترضًا كان ما
بعده لما قبله اذ وجود المعترض وعدمه في احكام ما معه سواء وهي مسئلة الكتاب كقولك
انا والله إن تأتني لا آتك وان جعلت القسم في هذه المسئلة معتبرًا كان حكمه حكم المسئلة الاولى
على السواء فان تقدم الشرط على القسم كان الكلام في كونه معترضًا وغير معترض كذلك فان
جعلته معترضًا قلت ان تأتني والله لا آتك بالجزم وان جعلته معتبرًا قلت إن تأتني
فوالله لا آتيك ولا فرق بين ان يكون القسم في المسئلة الاولى مرادًا او ملفوظًا به او ملفوظًا
بما يدل عليه فمثال الملفوظ بما يدل قوله تعالى لئن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض ومثال ما هو
مراد وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير
القسم لم يجز ان يقال ان اكرمتني اني اكرمك واذا قدر القسم وجب ذلك لان المعاملة له على
ما تقدم وقول من قال التقدير فانكم بحذف الفاء مردود بان ذلك ضعيف وبابه لا يكون الا
في ضرورة الشعر قال ومن اصناف الفعل المثال امر قال رحمه الله وهو الذي على
طريقة المضارع للفاعل المخاطب الى آخره قال الشيخ فقوله على طريقة المضارع للفاعل المخاطب
هذا حد لصيغة ولما كان قوله على طريقة يحتاج الى تبيين بيّنه بعد ذلك وكان ينبغي
ان يبيّنه على كيفية اخر هذه الصيغة فانه لا يبنى على ما كان في المضارع مطلقًا بل على
ما كان في المضارع في حال الجزم صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومثناه ومجموعه قال
لا تخالف بصيغته صيغته الا في حذف الزائدة فقد تحقق الحد اولًا وجاء في الثاني بتفسيره

بعض اللفظ الذي اشتمل عليه الحد ولا يعني بصيغة الامر في اصطلاح النحويين وهو ما يعني
غير ذلك وان كانت العبارات متعددة الا انهم خصوا هذا النحو بقولهم صيغة الامر وهو ان
هذه الصيغة لا تكون ظاهرة الا للامر ولا تستعمل في غيره ظاهرًا وهي صيغة مخصوصة وغيرها
تستعمل في الامر وفي غيره فكانت هذه اولى بان يطلق عليها صيغة الامر ولا تكون الا للمخاطب
دون الغائب والمتكلم لانهم لو جعلوها لهما معه لادّى الى اللبس فلم يعرف هل المأمور مخاطب
او غائب فان قيل فلم خصوها بالمخاطب دون الغائب والمتكلم فلانهم لو جعلوها للغائب
او المتكلم لقلّ استعمالها لان المأمور المخاطب هو الواقع كثيرًا واما الغائب والمتكلم فقلّ ان
يقع له امر واذا كان كذلك كان استعمالها لما كثر لانها باب من ابواب الاختصار اولى من استعمالها
فيما لم يكثر اذا تعين جعلها لاحد الامرين خوف اللبس كما تقدم ثم بيّن كيفية صوغ هذه الصيغة
فقال اذا حذفت الزائدة فان كان ما بعدها متحركًا بقيته على حاله وان كان ما بعدها ساكنًا
زدت همزة الوصل لئلا تبتدئ بالساكن مضمومة ان كان بعد الساكن ضمة ملفوظة وما عدا ذلك ثم
اورد اعتراضًا وهو الفعل المضارع من الرباعي بالهمزة ومضمونه انه اذا حذف حرف المضارعة
وبعده ساكن وجب الاتيان بهمزة الوصل وهذا كذلك وهمزته قطع واجاب عن ذلك بان معناه ان
هذه الهمزة في التقدير ثابتة لان حروف المضارعة هي حروف الماضي بدليل دحرج يدحرج وجميع
الافعال فوجب ان يكون الاصل يؤكرم وانما حذفت لعارض وهو وجود حرف المضارعة فاذا قصد
الى بناء الصيغة وجب حذف حرف المضارعة فيزول المانع لاثبات الهمزة فيجب ردها لزوال المانع
ووجود سببها واذا وجب ردها كان حكمها حكم الدال من دحرج فيستغنى عن اجتلاب همزة
وصل فهذا معنى قوله والاصل في اكرم يؤكرم فعلى ذلك دحرج اكرم قال واما التي للفاعل
المخاطب يعني اذا قصدت الامر لغير الفاعل المخاطب فانك لا تأمر بهذه الصيغة لما تقدم من وجوب
اختصاصها بالفاعل المخاطب فاذا قصدت الى امر ما ليس بفاعل ولا مخاطب او فاعل وليس
بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل ذكرت لام الامر داخلة على المضارع وهو على صيغته كقولك
في الاول ليُضرب زيد ولأُضرب انا وفي الثاني ليضرب زيد ولأضرب انا وفي الثالث لتُضرب انت
وقد جاء قليلًا ان يؤمر الفاعل المخاطب باللام وشذوذه لاشتماله على ما ذكرناه من طلب الاختصار وحصوله
بهذه الصيغة للفاعل المخاطب وجوازها لانتفاء اللبس لانهم امتنعوا من امر الغائب بصيغة الامر
والمتكلم خوف اللبس ولم يمتنعوا من امر الفاعل المخاطب باللام لانه لا لبس لان صيغة الفعل المضارع

تشعر بخصوصيتها بمن هي له بخلاف ما لو أضمر صيغة الأمر على الغائب فإنه كان يتحقق اللبس
قوله وهو مبني على الوقف يريد صيغة الأمر التي ذكرها في الفصل الأول وبه استغنى عن
أن يذكر حال الأمر هاهنا على ما بيناه إلا أنه لا يكفيه إلا أن يقول إنه يجري مجرى المجزوم مطلقاً ألا ترى
أن قولك اضربا واضربوا واضربي واغزوا وارم واخش ليس مبنياً على السكون فوجب الإيضاح
إلى التبيين على ما تقدم وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مقدرة قال وهذا أضعف من القول لأن
حرف المضارعة هو علة الإعراب فإذا انتفى فيجب انتفاء الإعراب كما أن الاسم إذا انتفى شبه إعرابه
وجب انتفاؤه فهذا أجدر فإن زعموا أن حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لأن حرف المضارعة
من جملة صيغة الكلمة كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم كذلك تقدير حرف المضارعة
قال ومن أصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي قال — حاله أنه فالمتعدي على ثلاثة
أضرب إلى آخره قال الشيخ كل فعل توقفت عقليته معناه على متعلق كقتل وعلم فإنه لا يعقل
معنى مثل ذلك إلا بمتعلق لأنه من المعاني النسبية وكل معنى نسبي لا يعقل إلا بما هو منسوب إليه
فمثل ذلك هو المعني بالمتعدي وغير المتعدي ما لا تتوقف عقليته على متعلق له ولا يرد على ذلك
أن غير المتعدي بهذا التفسير يتوقف عقليته على فاعله لأن فاعله محله وليس متعلقاً له ومن زعم
أن الفعل لا تتوقف عقليته من حيث كونه فعلاً على ما يقوم به لأنا نعقل الحلم ولا يخطر ببالنا من
يقوم به ولذلك نقول في حده صفة تتعلق بالشيء على ما هو عليه من غير أن تتعرض لذكر الفاعل
ولو كان الفاعل مأخوذاً في عقليته لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه ليس بمستقيم
فإن المعاني لا تعقل مع قطع النظر عن المحل وإنما لم يذكر في حد العلم ونحوه للاستغناء بقولهم صفة
لأن ذلك من حقوقها وأما الزمان والمكان فواضح فساد قول من زعم أنهما مما تتوقف عقلية الفعل عليهما
فإنا نعقل ذلك مع الذهول عن الزمان والمكان ولو كان من عقليته لم يمكن عقلية حقيقته مع الذهول
عن ذلك نعم هو لا يوجد إلا لذلك كما أن الجسم لا يوجد إلا في مكان وزمان ولم يكن ذلك من حقيقته فالمتعدي
فالمتعدي على ثلاثة أضرب لأن المتعلقات لا تزيد على ثلاثة فلذلك لم تزد الأفعال المتعدية على ذلك
فما تتوقف عقليته على واحد فهو المتعدي إلى واحد وكذلك المتعدي إلى اثنين وإلى ثلاثة قال
وغير المتعدي مختص بالفاعل قد تقدم في بيان غير المتعدي ما هو أوضح من قوله لأن تخصيصه
بفاعله إنما هو أثر ما ذكرناه فكان التبيين به أولى قال وللتعدية أسباب ثلاثة يعني
أن ثم ألفاظاً تزاد على الفعل فيصير بها في المعنى متوقفاً عقليته على أمر لم يكن قبل ذلك لا

أنه لا يكون التعدي إلا به لأن الفعل يكون بأصل معناه متعدياً من غير شيء من هذه الزيادات
وليس يعني أيضاً أن هذه الألفاظ باعتبار لفظها توجب أن يكون الفعل متعدياً بل لا بد من
اعتبار معنى التصيير بها لأن ألفاظها تكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير هي التي تكون
للتعدية ألا ترى أنك تقول ألبت زيد ولا يوجب ذلك تعديته وموّتت المال ولا يكون ذلك تعدية
ويجوز بالقدوم ولا يوجب ألبتا تعديته وأما إذا كان معناها التصيير كانت للتعدية ألا
ترى أنك إذا قلت في ذهب زيد أذهبت زيداً صار متعدياً بالهمزة بعد أن لم يكن لأنها أفادت
التصيير كانت للتعدية ألا ترى أنك إذا قلت له مع بقاء معنى الأول في أصله والتصيير
لا يعقل إلا بمتعلق هو مُصيَّر فمهما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك ويبقى الفعل على ما كان
عليه قبل ذلك فلذلك إذا ألحق غير المتعدي حرف التصيير صار متعدياً إلى واحد والمتعدي
إلى واحد يصير متعدياً إلى اثنين والمتعدي إلى اثنين يصير متعدياً إلى ثلاثة وقوله غضبت
عليه الضيعة في التعدي بحرف الجر غير مستقيم إذ معنى التصيير فيه به مفقود ألا ترى
أنك تقول غضبت الضيعة وغضبته الضيعة وغضبت عليه الضيعة فلا تجد على
أفادت تصييراً فبطل أن يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح أن يقال في كل جار ومجرور أن الفعل
متعد إليه لا باعتبار هذا التعدي الذي نحن فيه كما تقول يتعدى إلى الظرف وغيره ولسنا
نعني هذا التعدي فكان ذكره للتعدي في هذا المكان غير مستقيم قال ومن أفعال
المتعدية إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب الأول منقول بالهمزة وهو فعلان باتفاق أعلمت وأريت
وبقية أفعال القلوب يختلف فيها فالصحيح أنها لا تجري هذا المجرى فإن التعدي بإلحاق الهمزة
ليس بقياس فيما كان متعدياً إلى واحد فكيف في المتعدي إلى اثنين ولا سيما إذا كان بابه ألفاظاً
محصورة وغاية ما مع القائل بذلك إلحاقه بأعلمت وأريت وليس بالجيد فإن الإلحاق في اللغة
إنما يكون بعد علم القاعدة بالاستقراء فيما لكثر قال وضرب متعد إلى مفعول واحد قد
أجري مجرى أعلمت لموافقته له في معناه فعدي تعديته هذا الضرب متعد في الحقيقة إلى واحد
لأنه فعل لا يتوقف عقليته إلا على متعلق واحد فوجب أن يكون من ذلك فإن زعم زاعم أن الثاني
والثالث بالنسبة إلى أنبأت وأخبرت كالثاني والثالث بالنسبة إلى أعلمت لأنك تجد تعلق
القبيلين بهما تعلقاً واحداً فتلك شبهة ووجه التبيين في ذلك أن ترى أعلم منقول عن علمت
وعلمت الداخل على النسب يتعلق باثنين فإذا عدي بالهمزة صار متعدياً إلى ثلاثة فوجب أن يكون

متعلقة بثلاثة واما المفعولان في باب انبأت فهما نفس النبأ والخبر والحديث وهو نفس الفعل وانما ذكر لبيان نوع ذلك الحديث والخبر الا ترى انك اذا قلت دمع الفرزدق فانما تنصب على المصدر لانه دمع وان كان لنوع فلذلك هنا المفعول الثاني والثالث حديث وخبر وان كان لنوع مخصوص بخلاف قولك اعلمت فانهما من متعلقاته لا من هذه الجهة والسر فيه ان اعلام يتعلق بمخبر وبحديث هو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منها نوعًا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعه واما الانباء والاخبار فيتعلق بالمخبر ولا بالخبر هذا التعلق لانه نفس الخبر فاذا ذكر نوعه كان في المعنى مصدرًا لبيان النوع بقي ان يقال كيف صح ان يقع ما ليس بفعل في المعنى مصدرًا وهو المفعول الثاني والثالث والجواب عن ذلك انه لم يكن مصدرًا باعتبار كونه زيدًا قائمًا ولكن باعتبار كونه حديثًا مخصوصًا فالوجه الذي صح الاخبار به عن الحديث اذا قلت حدثني زيد عمرو منطلق هو الذي صحح وقوعه مصدرًا ومثل ذلك قلت زيد منطلق اذا قلنا ان قال غير متعد فالحديث الواقع بعد القول بهذا الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في انبأت واخبرت فان قيل فاذا كان عندكم بمثابة ما يقع بعد القول والقول يختار فيما بعده الحكاية وليس ما نحن فيه لذلك فدل على المخالفة فالجواب ان القول انما يؤتى في الحكاية ما تقدم ذكره فجاء الحكاية فيه على حسب القصد به بخلاف انبأت واخبرت فانه ليس بهذه المثابة فان قلت فقد يكون القول لا على جهة الحكاية كقولك عن نفسك قلت زيد منطلق فالجواب ان هذا وان فقد قليل فاجري مجرى اصل الباب بخلاف ما نحن فيه وقوله فقد اجري مجرى اعلمت يريد الصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفرديها لا يتحقق معنى المصدرية فيهما في الظاهر فاجري مجرى مفعول اعلمت في التسمية لموافقتهما له في الصورة والتقدير بوجه فان قيل فما المانع ان تكون انبأ كأعلم فتكون متعلقاته كمتعلقات اعلم فتكون مفعولات على الحقيقة فالجواب ان الاعلام هو تصييرك غيرك عالمًا ومتعلق العلم ليس علمًا وانما هو معلوم متعلق للعلم كتعلق الضرب بالمضروب ثم يحصل في النفس حديث عن المعلوم وهي حقيقة اخرى غير المعلوم وان وافقته في نسبة شيء الى شيء فليس نسبة شيء الى شيء من متعلق الحديث بل هي نفس الحديث بخلاف ما ذكرناه من المعلوم فانه متعلق للعلم فدل ذلك على ان الحديث مع حدثت والخبر مع اخبرت ليس بمتعلق للفعل بل هو هو وان المعلومات مع اعلمت

ليس بالعلم وانما هي متعلق العلم فثبت الفرق بين اعلمت وحدثت وضرب متعد الى مفعولين والى الظرف المتسع فيه هذا الضرب اذا جعل الظرف مفعولًا فهو على سبيل المجاز لا التحقيق مثاله في قولك ضرب يوم الجمعة ولا يتحقق الاتساع في مثل ذلك الا اذا بني للمفعول او اضمر من غير في ولا حاجة الى اخراجه عن اصله مع استقامته من غير ضرورة ولا استحسان ومن النحويين من ابى الاتساع في الظرف في الافعال ذات المفعولين وشبهه ان جعل الظرف متسعًا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به وانما يحسن ذلك فيما اكثر والمتعدي الى ثلاثة لم يكثر كثرة المتعدي الى اثنين والى واحد فلذلك كره بعضهم الاتساع فيه مع المفعولين واما المتعدي الى ثلاثة فالاكثر على انه لا يتسع فيه اذ ليس من الافعال ما يتعدى الى اربعة فيشبه هذا به وجوزه ابن هرون وهو مذهب الاخفش قال فالمتعدي وغير المتعدي يستويان في نصب ما عدا المفعول به من المفاعيل الاربعة يعني المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان هذه كلها نسبة المتعدي وغير المتعدي اليها واحد فكما انتصب بالمتعدي ينتصب بغير المتعدي وكذلك ما يلحق بالمفعول من الحال والتمييز وغيره حكم المتعدي وغير المتعدي في نصبه سواء ومن اصناف الفعل المبني للمفعول قال جار الله هو ما استغني عن فاعله فاقيم المفعول مقامه واسند اليه معدولًا به عن صيغة فعل الى فعل الاخر قال الشيخ قد اعترض على قوله ما استغني عن فاعله لان المرفوع عنده هاهنا فاعل على ما تقدم من مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك حد الفاعل بما يدخله في حده واذا كان عنده فاعلًا فكيف يستقيم ان يقول ما استغني عن فاعله واقيم المفعول مقامه ومثل هذا الاعتراض منه بان المرفوع هاهنا غير فاعل واجيب عنه بانه اراد ان الفاعل على ضربين فاعل قام به الفعل وفاعل اسند اليه الفعل من غير قيام به فقوله استغني عن فاعله اراد به فاعله الذي يقوم به الفعل فعلى هذا يصح ان يكون هذا فاعلًا ايضًا لانه داخل تحت حد الفاعل الذي ذكره ولا تخرجه كونه فاعلًا بذلك الاعتبار عن ان يكون مفعولًا في المعنى لان الجهة التي كان بها مفعولًا في المعنى غير الجهة التي كان بها فاعلًا وقوله معدولًا عن صيغة فعل الى فعل يريد بصيغة فعل صيغة كل فعل اسند على جهة قيامه بمحله وبقوله فعل كل صيغة اسندت لا على جهة قيامها ولم يرد وزن فعل الذي هو مفتوح الفا والعين ولا فعل الذي هو مضموم الفا مكسور العين لان علم واستخرج مندرج تحت فعل وان لم يكن على وزنه واستخرج وانطلق مندرج تحت فعل وان لم يكن وزنه لان المقصود ما ذكرناه فاذا صيغة فعل علم على كل فعل اسند على جهة قيامه وفعل علم لكل صيغة اسندت لا على جهة قيامه فاندرج تحت كل واحد

منها ما كان على وزنه وما ليس على وزنه قال ويسمى هذا الفعل الموضوع له صيغة فُعِلَ فِعلَ ما لم
يُسمّ فاعله قال والمفاعيل سَوَا في صحة بنائه لها يريد انه يصح ان يسند الفعل الذي حذف
فاعله باعتبار قيامه به الى المفاعيل تثبت الا ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب علمت
والثالث في باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه فاما الاول والثاني فانما امتنع ان يسند اليه الفعل
لانه مسند في المعنى لان قولك علمتُ زيدًا قائمًا مسند فيه قائم الى زيد فلو ذهبت تسند علمت الى
قائم وهي جملة واحدة لخرجت فاما مسندًا اليه فلو هو لذلك مع الاستغناء عنه لانه اذا ذكر احدهما
ای علمت زیدا قائما علم واحد — فيكون مسندا به مسندا اليه وهو واحد
فلا بد من ذكر الآخر واذا لم يكن بد من ذكر الآخر فالأولى امتناع اسناده اليه حتى لا يلزمهم ما ذكر
والمفعول الثالث في باب اعلمت كذلك واما المفعول له فانما لم يبن لما لم يسم فاعله لاحد امرين احدهما
انه في المعنى كانه جواب لسائل سأل عن العلة فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى منه
والثاني انه متعد باللام وهي فيه غالبًا واللام لها معنى غير ذلك فلو ذهبت تقيمه هذا المقام
لم يعلم انه من هذا القبيل فترك لذلك واما المفعول معه فامتنع لامرين ايضًا احدهما ان حرف العطف
يستدعي متقدمًا فلو حذفته لذهب ما يستدعيه والآخر ان اقامته هذا المقام يخرجه عن حقيقته
لان معنى كونه مفعولًا معه انه مشترك بينه وبين فاعل الفعل فلو حذفت الفاعل ذهبت هذه
كانه تبع قال وزعم الاشتراك بينه وبين فاعله
المشاركة فزال كونه مفعولًا معه فلم يستقم لذلك قوله واذا كان للفعل غير مفعول فبني
لواحد الى آخره يريد انه لا يقوم مقام الفاعل الا واحد ويبقى ما كان على ما كان فلذلك تقول أُعلِمَ
زيدٌ عمرًا خيرَ الناس برفع زيد ونصب ما عداه لانه لم يدع ضرورة الا الى المسند اليه والمسند اليه
لا يكون الا واحدًا فوجب ان يبقى ما عداه على حاله قال والمفعول به المتعدى اليه بغير حرف من الفصل
على شايع ما بني الى آخره يريد ان المفعول به الصريح اذا وجد مع بقية المفاعيل لا تقام مقام الفاعل
سواء هذا مذهب البصريين والكوفيون يختارونه ولا يوجبونه والشيخ في وجوبه انه اذا وجد
الفاعل فالاولى ان يقام مقامه ما كان اقرب الى الفعل وليس في المفاعيل ما هو اقرب الى الفعل
من المفعول به لانه من معقوليته كما ان الفاعل من معقوليته فاذا حذف احدهما وجب اقامة الآخر
مقامه ولا يرد على ذلك الا المفعول المطلق فانه اقرب الى الفعل حيث كان واصلًا اليه بغير
واسطة فالجواب عنه انه ليس فيه دلالة زائدة بل هو في المعنى نفس الفعل والغرض اقامة شيء
تسند اليه فلو اقمته اسندت الشيء الى نفسه فكان ممتنعًا من حيث المعنى بخلاف ما ذكرنا فان
قيل نقول ضُرِبَ ضربٌ شديد وامثاله تستقيم اقامته مقام الفاعل وفيه معنى زائد

على معنى الفعل فلم لا يكون أولى فالجواب عنه من وجهين احدهما انه لم يخرج عن كونه كانك نسبت الشيء
الى نفسه لان الضرب الشديد ضربٌ فكان غيره اولى اذا وجد والآخر هو انك لم تسند الا
الى ضرب خاصة ولذلك تحكم على شديد بانه صفة وانما يكون الصفة بعد تمام الاسم فصار
قولك ضُرِبَ ضربٌ وضُرِبَ ضربٌ شديد في ان الاسناد الى ضرب فيهما سوا فان قيل
فالمفعول به المتعدى اليه بحرف هو في المعنى مقتضى الفعل فلم كان المفعول به بغير حرف
اولى وقد قلت ان الاولوية فيه على بقية المفاعيل لاجل الاقتضاء والفعل يقتضيهما جميعًا
اقتضاءً واحدًا فالجواب ان العرب لما عدت الفعل الى احدهما بنفسه والى الآخر بواسطة
فصار في الصورة كانه اقوى منه باعتبار اقتضاء الفعل فجعلوه اولى لذلك فان قلت
هب ان المفعول بغير حرف اولى منه فلم لا يكون المفعول بحرف متقدمًا على بقية المفاعيل التزامًا
لانه من مقتضى الفعل وليست تلك من مقتضياته فالجواب انه لما كان متعديًا اليه بحرف اجرى
مجرى امثاله مما تعدى اليه الفعل بحرف حتى ليكون الباب كله على حال واحدة فاجروا قولهم استغفرت
الله من الذنب اعني من الذنب مجرى قولهم استغفرت الله في الدار اعني في الدار وان كان من
الذنب من مقتضياته وليس في الدار مثله في اقتضاء الفعل لما شاركه في باب الجار والمجرور
فجعلوا الحكم في الجميع سواء وان كان ذلك اولى ولكن لا على سبيل الالتزام قوله واما باقي
المفاعيل فمستوية في الاقدام الى آخره يعني انها سوا في صحة بناء الفعل لكل واحد منها ومثل
ما استحق بزيد الى آخره قال ولك في المفعولين المتغايرين ان تسند الى ايهما شئت هذا الاطلاق
يوهم انه يجوز مطلقًا وشرطه ان لا يقع لبس فلو قلت اعطيت العبد الجارية لم تقم مقام الفاعل
الا الاول لانك لو اقمت كل واحد لوقع اللبس فلا يعرف الآخذ من المأخوذ وكذلك لو لم تبن للمفعول
به وقلت اعطيت العبد الجارية لكان تقديم الآخذ معتبرًا خوف اللبس وكذلك اذا قلت اعلمت
زيدًا عمرًا قائمًا فانه لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الاول الا عند انتفاء اللبس فلو قلت اعلمت عمرًا
زيدًا قائمًا وزيد هو المعلَم لم يجز لئلا يلتبس وكذلك اذا بنيته لما لم يسم فاعله لم تقم مقام الفاعل
الا الاول لئلا يلتبس الا انك اذا اقمت الاول في البابين مقام الفاعل جاز التقديم والتاخير لانتفاء
اللبس الا ترى انك اذا قلت أُعطِيَ العبدُ الجاريةَ او أُعطِيَ الجاريةَ العبدُ كان اللبس منتفيًا بحال
حاله في المنصوب فانك لو قدمت وقع اللبس الا ترى انك اذا قلت اعطيت العبدَ الجاريةَ مفهوم
ان العبد هو الآخذ فلو ذهبت تقول اعطيت الجاريةَ العبدَ فتقدم وانت تقصد المعنى الاول

وقع اللبس اذ لا اعراب مخصوص في احدهما يبينه وكذلك باب اعلمت عند تسمية الفاعل وعند حذفه لجملة
ما ذكرناه من لزوم التقديم للمفعول الاول عند تسمية الفاعل خوف اللبس ومن وجوب اقامة المفعول
الاول مقام الفاعل عند حذفه فاذا قامت قرينة تبين المراد فيها جاز التقديم فيها جميعا عند
تسمية الفاعل وجاز اقامة ايهما شئت مقام الفاعل عند حذف الفاعل ومثاله قولك اعطيت
زيدا درهما فجائز ان تقول اعطيت درهما زيدا لانه لا يلبس اذ معلوم ان زيدا هو الآخذ وجائز ان
تقول أُعطي درهمٌ زيدا اذ لا التباس وكذلك اذا قلت اعلمت زيدا كتابك مستعارا فيجوز ان
تقدم اذ لا لبس في ان زيدا هو المعلَم لاستحالة اعلام الكتاب وجائز ان تقول أُعلم زيدا الكتابُ
مستعارا لانتفاء اللبس الا ان اقامة المفعول الاول وان انتفى اللبس حسن لانه فاعل في المعنى وكان
اقرب الى اقامته مقام الفاعل وكذلك المفعول الاول في باب اعلمت لانه في المعنى عالم فكان مثل زيد
في باب اعطاء ومن اصناف الفعل افعال القلوب وهي سبعة الى آخره قال الشيخ هذه الافعال كلها اشتركت
في انها موضوعة لحكم الذهن يتعلق بالشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين وفائدتها اعلام بان
النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن فان الخبر قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فاذا
قصد المتكلم لتعريف ما الخبر عنه اتى بالفعل الدال على ذلك وادخله على المفعولين المذكورين
وقوله اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة فيه مسامحة لانها ليست كلها للعلم وانما بعضها لذلك ثم
ولو قدر انها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشيء على صفة لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولي
العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة فاطلاقه على العلم بالاعتقاد غير محقق الا ترى انك اذا
قلت عرفت زيدا قائما فانما تحمله على القائم الحال دون الخبر في المعنى واذا قلت علمت زيدا قائما فالاصل
الحال واصل المفعول الثاني الذي هو في المعنى خبر فقد ظهر لك الفرق بين معاني هذه الافعال وبين
المعرفة من الوجهين المذكورين قوله ويستعمل أريت استعمال ظننت واصل أريت هنا ان
تكون متعدية بالهمزة عن رايت التي بمعنى علمت فاستعملت بمعنى ظننت لما كثر في كلامهم والتي
الخبر عن ظن جرت للظن وكذلك ما تصرف ويقولون في استفهامهم خاصة متى تقول زيدا منطلقا
بمعنى تظن يريد ان تجعل القول اذا كان مستقبلا للمخاطب مستفهما عنه جرى مجرى الظن على اللغة
الفصيحة وشرط ما تقدم من ان القول انما حكيت الجمل بعده لما كان الاكثر ما يطلق على حكاية ما
قيل لفظا ومعنى فلما كان هنا واقعا موقع معنى ما لا يصح ان تكون حكاية اعمل عمله وقول
النحويين انه بمعنى الظن تسامح والا فقد يقال ما تقول في هذه المسئلة ومتى تقول زيدا منطلقا

بمعنى ما تعتقد او ما تعلم او ما تظن ولو كان بمعنى الظن لم يصح استفهامهم بها عما يعلم ولا الجواب بما
يكون متعلقا ونحن نعلم خلافه وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت يعني في عمله لما راوه
متعلقا بجزئين كتعلق العلم والحسبان اجروه مجراه في نصب متعلقه اذا ذكر فالحق اذا ان القول
على حاله في المعنى الاصلي وانما حسن اجراؤه فيما ذكرناه لما كان موافقا لافعال القلوب في المتعلق
وقد تقدم الفرق بينهما من جهة ان متعلق القول لمتعلق الحسبان لان متعلق الحسبان مفعول به
محقق بمنزلة المفعولين في اعطيت زيدا درهما ومتعلق القول في المعنى هو القول وانما يكون فيه خصوصية
يذكر خاصيته فيتوهم انه متعلق له وليس كذلك كما توهم ان المفعولين الثاني والثالث في انبأت
واخواتها متعلق بها كمتعلق اعلمت وليس كذلك فاذا ضعف نصب المفعولين في باب قلت وقوي
نصب المفعولين في باب علمت وقوي النصب في استفهامهم المذكور لما كان امر المقوي للحكاية
مفقودا قوله ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان اخر لا يتجاوز عليها مفعولا واحدا
لان تعديها الى مفعولين انما كان بالنظر الى اقتضائها الجزئين فاذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا
يقتضي الا امرا واحدا وجب ان لا تتعدى الا الى واحد لان التعدي امر معنوي فيثبت تعدد متعلقه
وافراده على حسب المعنى وذلك ظننت اذا اردت بها التهمة لان اتهام انما يقتضي متهما وكذلك
علمت اذا قصدت بها علم الشيء في نفسه انما يقتضي واحدا وقد شرحنا معرفته لان وضع عرفته لذلك
خاصة وبهذا تبين ان تفسير الجميع بالمعرفة اولا غير سديد قال ورأيته بمعنى ابصرته لان الابصار
يقتضي واحدا ووجدت الضالة اصبتها في نفسها وكذلك اريت الشيء بمعنى بصرته او عرفته
قوله او عرفته فيه نظر اذ لم يثبت رايت الشيء في نفسه بمعنى عرفته وانما ثبت رايته بمعنى علمته
على صفة وبمعنى ابصرته بعيني فاستعمال اريت على معنى عرفت على خلاف ذلك والتمثيل
مما استدل به وارنا مناسكنا لظهوره في بصرنا قوله واتقول ان زيدا منطلق
اي اتقول بذلك يوهم ان المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح والتحقيق ان المعنى واحد في الموضعين
وكذلك اذا قلت اتقول زيد منطلق واتقول زيدا منطلقا في ان المعنى واحد وهو السؤال عما قام
به القول الذي هو مختص بهذه النسبة ووجه النصب كوجه نصب مفعولي علمت كما تقدم ووجه
الرفع ما تقدم من قصد حكاية الجمل وانما لم يذكر ان زعمت لها وجهان ايضا مثل غيرها من
هذه الافعال مع انهم يقولون زعمت بمعنى كفلت وهو لفظ زعمت المتعدية الى مفعولين لانه قصد
الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعالا من افعال القلوب فان قيل فرايت اذا كان

من رؤية العين فهي بمعنى أبصرت وليست من أفعال القلوب فالجواب أنها وإن كانت
للإبصار فمعناها أيضا علم بالحاسة فلم تخرج عن معنى العلم وكذلك إذا وجدت الضالة
بمعنى أصبتها فإن وجدت مثله ثم يجيء إلا أنه ثم يجيء بمعنى أصبتها على صفة وهنا أصبتها في
نفسها فكانت مثلها وليس كذلك دعمت بمعنى كفلت مع دعمت التي من هذا الباب ومن خصائصها
أن من اقتصاد على أحد المفعولين إلى الآخر وإنما امتنعت بامتناع من اقتصاد على أحد مفعوليها لأنها
في المعنى مبتدأ وخبر فكما لا يصح حذف المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك مفعولاها بخلاف
باب كسوت فإنه لا ربط بين مفعوليها فلذلك جاز ذكر أحدهما دون من آخر بخلاف هذا الباب
قوله فأما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما في البابين يعني هذا وباب كسوت وقد
اختلف الناس في جواز قطعها عن المفعولين من غير أن يقرن بها زيادة فائدة فمنعه بعضهم
نظرا إلى أنه لا يخلو أحد عن علم وحسبان فلو قيل علمت وحسبت لم يكن فيه فائدة فيكون امتناعه
لامتناع فائدته وهو وجه قوي في ذلك أولا أن هذه من أفعال قد تُلغيت بما يلتقي به القسم فكما
لا بد للقسم من جواب فكذلك لا بد لهذه من أفعال من مفعولين واستدل آخرون بقولهم من يسمع يخل
فقد ذكر الفعل مقطوعا عن المفعولين وعن الزيادة وأجيب بأن هذا قد علم معناه فكانت
الزيادة معلومة إذ المفعولان محذوفان مقدران لأن المعنى من يسمع يخل المسموع صحيحا إذ معنى
من يسمع من يؤكن إلى من استماع أو أن هذا مثل والمثل غير مقيس عليه وقد اعترض بقولهم ظننت
ذاك وهو اقتصاد على أحد المفعولين وأجيب عنه بأنه إشارة إلى الظن المدلول عليه بظننت
والمفعولان محذوفان لأن ذلك إنما يقال بعد تقدم ذكر ما يصح أن يكونا مفعولين كقول قائل
ظننت زيدا قائما فيقول ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن أي ظنا مثله وإذا أشير إلى ظن
مخصوص بمتعلق مخصوص وجب أن يكون مفعولا في المعنى مثلهما فيحذف للعلم به ومن ثم
وهم بعضهم أن ذاك إشارة إلى المفعولين جميعا وجوز مثل ذلك لما كان عبارة عن المفعولين
كما جوز أنبأته ذاك وقلت له ذاك وهو في موضع الجملة فكذلك هنا وهذا غلط فإن
مفعولي أنبأت وأخواته وما يقع بعد القول ليس من مقتضيات من أنبأ والقول وإنما هو من أنبأ
والقول بعينه ولكنه على وجه من التخصيص ألا ترى أن قولك زيد منطلق نوع مخصوص من
النبأ وقولك زيد منطلق نوع مخصوص من القول فوضح أنه مصدر محقق وإنما وقعت
صورته هي صورة الجملة لأن النوع المخصوص منه لا يكون إلا كذلك فجاءت الجملة من ضرورة

الخصوص فإذا عدل عن الخصوصية فما المصدر فيه مفردا فتقول أنبأته نبأ وأنبأته ذلك
بمعنى من أنبأ وليس مفعولا لظننت وحسبت كذلك فإنه من متعلقه ووضعه أن يتعلق بالشيء
على صفة فإذا علقته بهما بالحديث بجملته احتجت إلى صفة يكون الحديث عليها وإلا
خالفت وضعه والتشبيه أن يقال إنه لما تضمنت الصفة والذات جميعا أغنى عن ذكرهما
منفصلين فإنك إذا أوقعت الظن على الجملة بلفظ واحد على أنه من أول وذلك يوجب ذكر الصفة
ولو ذكر الجملة منفصلة وأنت تعني بها الحديث وأنه مظنون بكماله لوجب أن تذكر صفة أخرى
يكون عليها الحديث فهذا أجدر فوضح بذلك أن ذاك في ظننت ذاك لا يستقيم جعله مفعولا
للحديث ولا غيره ووجب جعله مصدرا ويقول ظننت به إذا جعلته مكان ظنك فيكون
المفعولان أيضا محذوفين ويكون به فضلة كالظرف لبيان موضع الظن لا على أنه أحد المفعولين
كما تقول ظننت في الدار إلا أن الفرق بينهما أن الدار ظرف محقق لوقوع الظن فيه والمجرور ظرف
مقدر لمحل ما تعلق به الظن ولذلك لو صرحت بالمفعولين مع ذلك كان مستقيما كقولك ظننت
بزيد وجهه حسنا فوجهه حسن هما المفعولان وبزيد إنما ذكر ليبين به محل ما تعلق به الظن
وهو مع حذف المفعولين أحسن لقيامه بالفائدة ومع المفعولين يقل فائدته لأن المفعولين يحصل
منهما ذلك وقول من قال إنه مفعول بدليل قولهم ظننت به خيرا لا يستقيم لما تقدم من أنه خلاف
وضعه ووجهه أنه مصدر أيضا أي ظن خير كما تقول ظننت شيئا وظننت ظن شيء بمعنى
واحد والذي يدلك على ذلك أيضا أنك لو جمعت بين ذلك وبين المفعولين لكان مستقيما كقولك
ظننت بزيد خيرا وده وافيا فذكرت المفعولين كما في قوله يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية
فقوله غير الحق وظن الجاهلية مصدر لأن أحدهما للتشبيه والآخر توكيد لغيره والمفعولان
محذوفان أي إخلافا وعدم حاصلا فهذا ما يتبين به أن الباء في قولك ظننت به ليس مفعولا
لظننت فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها التي بعده لم يجز السكوت عليه فجعل الباء زائدة في مثله
فكذلك يتوقف على السماع ولم يثبت ظننت بزيد قائما وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله فإن جعلت
الباء مزيدة فإنه يوهم صحة ذلك وليس بصحيح قال ومن خصائصها أنها إذا
تقدمت أُعملت إلى آخره أما إذا تقدمت فالوجه من إعمال وهو الثابت لتنو وقد نقل جواز
من إلغاء لا يجد فيه لأن المعنى في صحة من إلغائهم تقدمت أو تأخرت وهو أن متعلقها له
إعراب مستقل قبل دخولها فجعل بعد دخولها على أصله وجعلت هي تفيد معنا ما خاصة

وهذا حاصل تقدمت او تاخرت وانما الغوا اعمالها متقدمة لان المقتضي اذا تقدم كان اقوى منه اذا تاخر بدليل قولهم لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد واذا كان كذلك فلا نعد في التزام النصب عند التقديم او القوة واذا توسطت او تاخرت حصل بعض الضعف فتقوى الرجوع الى اصل مفعولها كما تقدم فيحصل من ذلك انها اذا تقدمت قوي الاعمال او التزم على قول واذا توسطت كان الالغاء اقوى منه اذا تقدمت واذا تاخرت كان الالغاء اقوى منه اذا توسطت ويلغى المصدر الغاء الفعل لان الفعل مراد فيجوز اعماله والغاؤه اذا جيء شيئا ولا يكون الالغاء في سائر الافعال معنى في بقية الافعال من جهة ان متعلقاتها غير مرتبطة بانفسها حتى يبقى على حالها الا ترى ان قولك اعطيت زيدا درهما لو الغيته لم يستقم ان ينتظم زيد مع الدرهم كلاما اذ لا ربط بينهما قبل ذلك ولا بعد بخلاف ما نحن فيه ومنها انها تعلق والفرق بين التعليق والالغاء ان الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الاعمال بقيا بها على اصلها والتعليق قطعها عن العمل لمانع منع من اعمالها وذلك عند دخول حرف الابتداء والاستفهام والنفي لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد لام الابتداء وحرف الاستفهام والنفي معمولا لما قبله فيخرج عن ان يكون له صدر الكلام وهو موضوع في صدر الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده فوجب الالغاء لذلك وموضعه موضع نصب باعتبار المعنى لانه متعلق للظن الا انه جملة مستقلة وكونها متعلقا للظن باعتبار المعنى لا يخرجه عن ان يكون له صدر الكلام الا ترى انك اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته لم يخرج بوقوعه خبر المبتدا عن ان يكون له صدر الكلام لانه وقع في جملته في صدر الكلام فقد وفر عليه ما يقتضيه فكذلك ههنا واذا دخل على هذه الجملة كان في المعنى المسند اليه هو المفعول الاول والمسند هو المفعول الثاني وقد اختلف في علمت هل قام زيد فجوزه قوم ومنعه قوم مع اتفاقهم على علمت ازيد عندك ام عمرو فاما من اجاز فانه نظر الى صورة الجملة وهي حاصلة في الموضعين مثلها في ازيد قائم ام عمرو والذي منع زعم ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يكون ما بينا الى جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق العلم بشيء على صفة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفة وهو كونه عندك لان ذلك الذي يقال في جوابه واما اذا قال هل زيد قام فليس جواب هذا نسبة قيام الى زيد او نفيه حتى يصح ان يقال ان العلم اذا دخل عليه تعلق بذلك حسب

قائم

حسب ما تعلق مع ام وانما جوابه نعم او لا فهو غير متعين فكيف يصح تعلق العلم بمثل ذلك ويجاب بان معنى نعم نعم زيد قائم ومعنى لا ما زيد قائما ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما يحصل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به في الجواب وهو المصحح للتعليق ومثل الهمزة وام علمت اي الرجلين عندك وما اشبهه مما معناه طلب التعيين فهو في الجواز سوا قوله ولا يكون التعليق في غيرها ليس بمستقيم على ظاهره فان عرفت وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق ايضا وكذلك ما اشبههما من افعال القلوب تعلق ايضا مع الاستفهام نعم التعليق مخصوص بافعال القلوب دون سائر الافعال وشبهه مع النفي والابتداء ما تقدم من انها جملة مستقلة دخل عليها ما يصد عن العمل فيها فاستقام ذكر ما تعلق على اعمال الفعل فيها وليس المتعلق من متعلقات الافعال هذا المعنى حتى يستقيم تعليقها كما انه لم يستقم الغاء هذه الافعال ذلك المعنى وشبهه مع الاستفهام في المتعدية الى مفعولين ما ذكرناه وفي المتعدية الى واحد ان المقصود علمت جواب ذلك وهذا انما يستقيم مع العلم دون غيره فلذلك لم يعلق الا افعال القلوب ومنها انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول الى آخره وشبهه انهم كرهوا ذلك في غيرها وان كان هو الاصل لما ثبت من ان غيرها قل ان يكون في الوجود فاعله ومفعوله لشيء واحد فلما كان كذلك كرهوا ان ياتوا بالضمير لها فيسبق الى الوهم انهما مختلفان قصدا بالاكثر فيقع اللبس فعدلوا الى لفظ النفس ليكون ايذانا باتحادهما لما فيه من زيادة لفظ ليس في الضمير واما افعال القلوب فانها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها لشيء واحد بل هو الاكثر لان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغيير الاصل فبقيت على اصلها وحمل عليها قولهم عدمتني وفقدتني لانهما ضد وجدت ووجدت منها فحملتا على ضدهما ولا بعد في ان يحمل الشيء على ضده قال ومن اصناف الفعل الافعال الناقصة قال جار الله وهي كان واصبح وصار وامسى الى آخرها قال الشيخ هذه الافعال كلها اشتركت في انها لتقرير الشيء على صفة ومن ثم احتيج فيها الى الجزئين وهو معنى قوله يدخلن دخول افعال القلوب وان اختلفت جهات الاحتياج اذ جهة الاحتياج ثم تبيين متعلق الخبر بالظن هو ام بالعلم وجهة الاحتياج ههنا كونها لتقرير الشيء على صفة فلا بد من ذكر ذلك الشيء وصفته ثم انها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها قال ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا يعني اسما مضافا الى ما ذكر معه وكذلك الخبر فان كان المذكور كان قيل اسم كان وخبر كان وكذلك غيرها وانما نسبوه الى كان اشعارا بانه معمول له ومتعلقه والا فليس هو اسما لكان ولا خبرا عنها في الحقيقة وقد يضاف الشيء الى الشيء

مثلا ضربني فاعل ضمير ومفعوله لشيء واحد وهو المتكلم

يا هي شيء ولم يقولوا في مثل ضرب زيد عمرا اسم وخبر بل فاعل ومفعول ليعرفوا بين البابين في
اشباه استحقاقهما في الاعراب فجعلوا الاسم والخبر لتعلقهما بالافعال الناقصة المذكورة تعلقا لو اسم
وخبر علم انهم قصدوا الى هذا النوع من الافعال وايضا فان المرفوع والمنصوب ليس كالمرفوع
والمنصوب في ضربت اذ منصوب ضربت مفعول في الحقيقة وليس منصوب كان كذلك ثم تبين كونهن
نواقص من حيث انه لو اقتصر على المرفوع لم يستقم فكانت ناقصة اي عند اقتصارك فيها على
المرفوع خاصة بخلاف غيرها من الافعال فانك لو اقتصرت على المرفوع لكان مستقيما ولم يكن
ناقصة وشبهه ما تقدم من انه وضعها لتقرير الشيء على صفة فاذا قطعتها عن الصفة استعملتها
في غير موضوعها فلم يستقم لذلك قال ولم يذكر سيبويه منها الا كان وصار وما دام وليس
الى آخره اما ما دام فلكونها واما الاخر فلانها لم تستعمل الا كذلك واستغنى عن البواقي بما ثبت
من المعنى وبقوله وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر قال وما يجوز ان يلحق
بهن آض وعاد وغدا وراح لان احد وجهي استعمالها لتقرير الشيء على صفة فوجب عند ذلك
ان يكون منها المشاركتها لها في المعنى الذي كانت ناقصة به وقد جاء بمعنى صار في قولهم ما جاءت
حاجتك وهل يقتصر في ذلك على هذا المحل او يعدى الى غيره فيه نظر والاولى ان يعدى لانهم يقولون
جاء البر قفيزين وصاعين على انه قد قيل ان قفيزين حال وهو ضعيف لانهم لم يقصدوا الى الاخبار
عن البر بالمجيء في نفسه وانما قصدوا حصوله على هذه الصفة فوجب ان يكون ما نحن فيه واذا ثبت
ذلك صح استعماله في غير الموضع المذكور واما قولهم حتى قعدت كانها حربة قال ظاهر انه
مخصوص بمحله فانه لم يعرف في غيره اذ لا يقال قعد كاتبا على نحو صار كاتبا ولكن لا يبعد ان يقال
قعد زيد كانه سلطان على نحو ما نحن فيه من ارادة تنويله على هذه الصفة فيكون مخصوصا بمثل
ذلك قال وحال الاسم والخبر مثلها في باب الابتداء الى آخره قوله مثلها ضمير الحال المضافة الى
الاسم والخبر جميعا فاذا كان كذلك كان حال الاسم كحال المبتدأ وحال الخبر كحال الخبر في مواده لانه
اضاف الحال اليها واخبر عنها باضافة المثل الى المبتدأ والخبر ثم خصص المثلية التي اراد بما
يكون الاسم معرفة والخبر نكرة وليس ينبغي ان يجعل المثلية في ذلك خاصة بل المثلية فيه وفي غيره من
احكام المبتدأ والخبر الا ان يكون كان ما نعلله منه فيتماثل البابان في انه يجوز ان يقع المبتدأ
معرفة ونكرة بشروطه ويكون الخبر مفردا وجملة بالتقاسيم والشروط التي مضت وما خصص به
جملة من احكام المذكورة قوله ونحو قول القطامي ولم يك موقف منك الوداعا وما انشده بعده

هو القلب الذي يستحق عليه امثر الناس يريد ان القياس على خلاف ما اتى به وهو رفع المعرفة
ونصب النكرة فخالفوا ذلك للضرورة لما كان غير ملبس وقوله اظبي كان امك ام حمار وجه
كونه من هذا الباب ان الاستفهام الواقع بعده ظبي يقدر بالفعل فتقديره اكان ظبي امك لان تقدير
الاستفهام بالفعل اولى واذا قدر الفعل فيجب ان يكون على حسب المفسر والمفسر كان فوجب
ان يكون التقدير اكان ظبي امك وهو عين ما قصد في الابيات الاخر فهذا وجه كون اسم كان نكرة ههنا
وخبرها معرفة وقد ظن بعض الناس ان موضع الاستشهاد ان الضمير في كان ضمير ظبي وضمير النكرة
نكرة وقد اخبر عنه بالمعرفة فكان من هذا الباب لذلك وهذا غير مستقيم فانك لو قلت ما اتى رجل
وكان راكبا لكان مستقيما ولم يعد الاسم خارجا عن القياس لكونه ضمير نكرة فان قيل ليست
هذه من قبيل ما نحن فيه فان الذي نحن فيه ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة وما مثلت به نكرتان
لان ضمير الوصل نكرة وراكبا نكرة فالجواب انه كما يمتنع ان يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة فيمتنع
ان يكون اسمها نكرة من غير مصحح ولو لم يكن الضمير معرفة لما صح بدليل امتناع كان رجل قائما ثم لو
قدر ضارب معهود بينك وبين مخاطبك لصح ان تقول جاءني اليوم رجل واني ان كان ذلك الضارب
ومنه عين ما انكره وليست مثل قولك كان رجل الضارب هذا ما لا شك فيه والنحويون وان اختلفوا
في ان ضمير النكرة معرفة فلم يختلفوا في صحة وقوعها محل المعرفة وانما الخلاف في ان المعرفة باجعله
الجماعتين مدلوله موجودا او على اي وجه كان ولذلك يقال بالاجماع ضربت رجلا وهو راكب
ولولا ان الضمير في حكم المعرفة لم يصح وقوعه مبتدأ وقد اورد على التقدير الاول ان الداخل عليه
همزة الاستفهام المعادلة لام يجب ان يكون الواقع بعد ام معادلا له واذا جعل الواقع بعد الهمزة
كان المقدرة لم يكن الواقع بعد ام المعادلة كذلك الا ترى انك لو قلت اضربت زيدا ام عمرا لم يستقم
تقول ازيدا ضربت ام عمرا لان الغرض بدخول الهمزة وام المعادلة بين شيئين لنسبتهما باعتبار ما جعل
لها عند المتكلم على حال واحدة فيقصد ذكر احدهما بعد الهمزة والآخر بعد ام لذلك الغرض واذا
كان كذلك فقد اوقعت بعد الهمزة ههنا كان المقدرة واوقعت بعد ام لفظ حمار فلم يعادل بين الامرين
اللذين جيء بالهمزة وام لهما والجواب من وجهين احدهما انه لما كان كان المقدرة واجبا حذفها لما وقع
مفسرا لها كان حكمها لذلك حكم العدم وقد وقع بعد همزة الاستفهام ما قصد به المعادلة بينه
وبين ما بعد ام وهو حمار فهذا وجه يستوفي ذلك والآخر ان كان المقدرة لما لم تكن مقصودة كان
تقديرها ووجودها كالعدم فلم يذكر بعد الهمزة مقصودا الا ظبي وهو المعادل والاولى بعد

ذلك ان يقال ان ظبي مبتدأ وكان اباك خبر له وحمار عطف على ظبي وصح الابتداء بالنكرة لما كانت بعد
الهمزة المعادلة لام كما صح أرجل في الدار ام امرأة الا انه يخرج عن مقصود التمثيل لما تقدم
اولا من ابطال كون الضمير نكرة ولو قال قائل ان كان ههنا لا ضمير فيها وان اصل الكلام أظبيا
كان اباك ام حمارا فظبيا الخبر في الاصل وحمارا معطوف عليه فلما قصد الى القلب قلب مع بقاء كل
شي في موضعه والمعنى على ما كان عليه فان قيل فهذا يؤدي الى جواز تقديم اسم كان عليها
لانها لما رفع ظبيا على تقديركم جعله اسما وهو متقدم فالجواب انه لم يقصد الى جعله اسما تحقيقا
وانما قصد الى جعله اسما صورة الا ترى انه في المعنى خبر على ما كان عليه لو كان منصوبا فيكون
ذلك هو الذي سوغ بقاءه مقدما وهذا لا يجدي فيه الا حذف التاء من كانت فانه اذا بقي الامر على
ما كان عليه في الاصل فالاصل أظبيا كانت امك وقد حذف التاء وحذف التاء مستقبح بجعل الضمير
فيها مستترا الا على انه اسمها فيبطل هذا ذلك التقدير وجوابه ان يقال هذا كله من قبيل الشذوذ
وحذف التاء من قبيل الشذوذ ايضا الا انه شذوذ يلزم عنه شذوذ ثان ويمكن ان يقوى ذلك
بان يقال لما جعل الظبي في الصورة مخبرا عنه صار كانه في الصورة راجع اليه وصار امك كانه
في الصورة غير اسم فشبه بما فيه ضمير المذكر وهو لم يقع منسوبا الى مؤنث ومثل ذلك يفصله
عن قولهم كان هند قائمة فانه يناسب حذف التاء المذكور قال وكان على اربعة اضرب
ناقصة كما ذكر وتامة بمعنى وقع ووجد وقد تقدم ان كان واخواتها موضوعة لتقرير الشي على
صفة وقد تبين بذلك نقصانها وقد استعمل كان بمعنى حصل الشي في نفسه فعلى ذلك لا تستدعي
الا مرفوعا لا غير مثل قعد وجلس ولذلك سميت تامة في هذا الوجه لانتفاء المعنى الذي سميت به
ناقصة ومثل بقولهم كانت الكائنة اي حصلت وكذلك المقدر وكاين ولكن فيكون وزائدة وتعريفها
بان يكون وجودها كالعدم وهذا معنى الزائدة في كل موضع وهو الذي يبقى الكلام بعد حذفه على
معناه قبله الا في التاكيد ومثله بقولهم ان من افضلهم كان زيدا يعني ان من افضلهم زيدا
وكذلك البيت وكذلك لم يوجد كان مثلهم واما التي فيها ضمير الشان فهي وان جعلت قسما داخلة
في اقسام الناقصة لانها لتقرير الشي على صفة ولا بد لها من اسم وخبر الا انها لما كانت تختص
باحكام لا يشاركها فيه بقية اقسام الناقصة جعلت قسما براسه تنبيها على تلك الاحكام منها
ان اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها انه لا يكون الا للحديث ومنها انه لا يكون الا مبهما ومنها انه لا يكون
خبرها الا جملة ومنها انه لا يكون فيه ضمير يعود على اسمها وقوله عز وجل لمن كان له قلب

متوجه على اربعة فاذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان
قلب فاعلها وله متعلق بها وان كانت زائدة كان له قلب مبتدا وخبرا والمعنى لمن له قلب
واذا كانت لضمير الشان كان فيها ضمير الحديث هو اسمها وله قلب مبتدا وخبر في موضع
خبرها فقد تحقق توجهها على الاوجه الاربعة وقد قيل في قوله بتيهاء قفر البيت ان كان
فيه بمعنى صار لتعذر حملها على الوجوه الاربعة فالتامة والزائدة والتي فيها ضمير الشان
امتناعها واضح اما التامة فلانه يجب ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون البيض في حال
كونه فراخا وهو فاسد واما الزائدة فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلنصب
فراخا واما المعنى فللاخبار عن البيض بانه فراخ واما التي فيها ضمير الشان فللامرين اي اللفظي والمعنوي
جميعا والناقصة انما لم تستقم لانه يؤدي الى عكس المعنى لانها تشعر ههنا بان الفراخ سابقة
على البيض لان المعنى يصير كان البيض فراخا وهو عكسه لانه كان الفراخ بيضا فلما كان
مؤديا الى عكس المعنى تعذر حمله على ذلك فحمل على صار والمعنى عليه قال ومعنى صار
الانتقال قد تقدم ان هذه الافعال الناقصة كلها لتقرير الشي على صفة وبابه احتياجه الى الخبر
فكانت ناقصة ثم كلها مشتركة في انها تثبت الخبر حكم معناها ولما كان معنى صار الانتقال
وجب ان يكون ذلك الحكم ثابتا للخبر فاذا قلت صار زيد عالما فمعناه حكم الانتقال انه للحال
الذي انتقل اليها وهذا الانتقال قد يكون الى صفة حقيقية كقولك صار زيد عالما وصار الطين
خزفا وقد يكون لمجرد النسبة كقولك صار زيد مني قريبا وصار زيد فقيرا او غنيا وقد يكون
باعتبار المواضع كقولك صار زيد الى عمرو وكل ذلك سوا لصحة معنى الانتقال قال
واصبح وامسى على ثلثة معان احدها ان تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح
والمسا والضحى على طريقة كان بمعنى انها تكون ناقصة واذا كانت ناقصة وجب ان تعطي الخبر حكم
معناها ومعناها الدلالة على الدخول في هذه الاوقات فوجب ان يكون الخبر داخلا في هذه الاوقات
في حال نسبته الى من هو له فاذا قلت اصبح زيد عالما فقد اعطيت اصبح لعالما حكم الاصباح
حتى صار المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الاصباح دون غيره وكذلك امسى واضحى والثاني
والثاني ان تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات وحينئذ تكون تامة لا خبر لها لان المعنى دخل في
هذا الوقت كما تقول اظهرنا واعتمنا فهي في هذا الباب ككان التامة ومن ذلك قوله ومن فعلاتي
انني حسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها فقوله اضحى جليدها اي دخل في وقت

الضحى والثالث أن يكون بمعنى صار والكلام فيه كالكلام في صار ومنه قوله ثم أضحوا لأنه لا يستقيم
اعتبار الوقت لأنهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره إذ ليس المقصود أنهم في الضحى على
هذه الصفة إذ ليس للتخصيص وجه وإنما المعنى ثم صاروا وظل وبات على معنيين أحدهما
اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين ونعني بالوقتين الخاصين النهار والليل فالنهار لظل
والليل لبات والمعنى بالنسبة إلى الوقتين كمعنى أصبح في الوجه الأول والوجه الثاني ظاهر والتي
في أوائلها الحرف النافي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله يعني استمرار الخبر في زمانه
يعني ما زال وما برح وما فتئ وما انفك دون ما دام فإنها ليست للنفي وقوله وهو استمرار الفعل
بفاعله يعني استمرار الخبر وقوله بفاعله يعني بمن نسب إليه وقوله في زمانه يعني من حين
صلح له وفي عبارته بعض التعسف لأنه جعل الخبر فعلا وجعل المنسوب إليه فاعلا له وكل ذلك
على غير اصطلاح والأولى أن يقول استمرار الخبر بمن نسب إليه من حين صلح له ويحتمل أن يريد
باستمرار الفعل نفس هذه الأفعال التي هي ما زال وبفاعله يعني بأسمائها لأنها فاعلات في التحقيق
فيكون المعنى أن ثبوت هذه الأفعال بحسب معانيها حاصل لفاعليها ومعانيها ثبوت أخبارها
على الصفة المرادة بها وهو معنى استمرار من حين صلح له وهذا أشبه من حيث جري اللفظ على
ما هو اصطلاح بخلاف الأول قوله ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان لأن زال
معناها النفي وما معناها النفي فإذا صار المعنى انتفى النفي وإذا انتفى النفي وجب الإثبات
فصارت بمعنى ثبت مستمرا وإذا كان كذلك لم يجز أن تقول ما زال زيد إلا عالما لأن إلا لا يستقيم
أن يكون للإخراج فلا يكون إلا للتفريغ وإذا كان كذلك فشرط التفريغ أن يكون في مثل ذلك
بعد نفي ولا نفي ههنا لما ثبت من أن ما زال للإثبات ثم لو سلم أنها تكون بعد الإثبات لوجب
أن يكون المخرج منفيا وإذا كان منفيا بإلا لكونه بعد الإثبات تناقض معنى ما زال لأن ما زال
لإثباته وإلا تكون لنفيه فيصير مثبتا منفيا وإذا كان منفيا بإلا لكونه بعد الإثبات في حال واحدة
وهو محال وخطئ ذو الرمة بقوله حراجيج ما تنفك إلا مناخة بعد أن جعل اسمها وخبرها
على أنه حال مستثنى من أحوال عامة مقدرة أي ما تنفك على الخسف في حال من الأحوال إلا في
حال الإناخة فإنه يحصل لها راحة فيكون المراد بالإناخة إناخة التعب وهو فعله بها باركا
فإنه حينئذ يحصل لها راحة ويكون المعنى لمناخه في وجه الإفساد أي مقصورة على الخسف
أي الذل لا تفارقه حتى يحصل بها الغرض إلا أن هذا التقدير المصحح ضعيف من وجهين أحدهما

أنه استثناء مفرغ وهذا استثناء المفرغ قل أن يأتي في المثبت إنما يأتي في النفي وهو أمر آخر أن هذا استثناء
المفرغ إنما يكون المستثنى منه مقدرا قبله وهذا إنما يتقدر المستثنى منه بعده لأنه مستثنى من أحوال
للضمير المستقر في على الخسف لأن التقدير ما تنفك مهانة في جميع الأحوال إلا في حال الإناخة فكان
المستثنى منه مقدرا بعد وذلك لم يعهد في هذا استثناء المفرغ قال ويجيء محذوفا منها
حرف النفي وذلك مع القسم لأنه قد علم أنه مراد كما تقول والله يقوم زيد وذلك جار في حرف النفي
في هذه الأفعال وفي غيرها على ما يأتي في القسم قوله وما دام توقيت للفعل الآخر قال
الشيخ إذا أراد بقوله للفعل دام نفسها أو خبرها فليس ذلك بمستقيم إذ ليس توقيتا لنفسها
ولا خبرها وإن أراد للفعل الذي يصحبها فلم يبين لها خصوصية وهو مقصود إذ ذلك معنى
لفظتها في كل موضع إذا كانت للظرفية كقولك أجلس ما جلست وما كنت وشبه ذلك والغرض
تبيين معناها الذي تتميز به باعتبار حاجتها إلى الخبر لا تبيين معنى لفظة ما التي للظرف فإن
ذلك يعم ما الظرفية أينما وقعت والأولى أن يقال وما دام توقيت لأمر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها فقوله توقيت لأمر يعني به ما يصحبها من فعل أو مشبه به وقوله بمدة ثبوت خبرها
لاسمها ما تتميز به ما دام دون غيرها مما يكون ظرفا فإن ذلك توقيت لأمر بمدة ثبوت ذلك الفعل
الواقع معها لفاعله فإذا قلت أجلس ما دمت قائما فقولك ما دمت قائما توقيت للجلوس بمدة
ثبوت القيام منسوبا إلى المخاطب فهذا هو المعنى الذي تتميز به عن سائر الأفعال التي يصحبها
ما الظرفية فكان التعرض لبيانه أهم من التعرض لبيان الأمر العام الذي لا خصوصية لها فيه
ثم يبين كونها ظرفية بتشبيهها بالمصادر التي وقعت ظرفا إيذانا بأنها المصدرية استعملت ظرفا
قال ولذلك كان مفتقرا إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه وهذا واضح لأن المفعول
فيه ما فعل فيه فعل مذكور وإذا كان ذلك مفعولا فيه وجب أن يكون معه فعل مذكور أو شبهه
ما يكون الظرف فيه فضلة إذ الظرف لا يكون أحد جزئي الجملة ومن ثم لم يكن بد من كلام يشفع به
حتى يستقيم ظرفيته قال وليس معناها نفي مضمون الجملة في الحال هذا مذهب الأكثرين وقد
ذهب بعضهم إلى أنه للنفي مطلقا حالا كان أو غيره ولا بعد في ذلك قال الله تعالى ألا يوم يأتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا نفي لكون العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو نفي في المستقبل وهو
غير ما زعموا خلافه لأنهم يقولون لو قلت ليس زيد قائما غدا لم يستقم وهذا ليس العذاب مصروفا
عنهم يوم القيامة وقد صرح في قوله ولا تقول ليس زيد قائما غدا وهو خلاف الوارد قال

والذي يصدق انه فعل لحوق الضماير وتا التانيث يعني باللحوق لحوق الضماير البارزة المتصلة
على ما تقدم لانها من خواص الافعال وغير تقدم في حد الفعل ما يرشد الى فعليتها ودخولها تحت
حد الفعل وعلة تجردها عن الدلالة على الزمان الماضي وسياتي في المشترك بيان اعلالها
على هذه الزنة قال ومن الافعال في تقديم خبرها على ضربين الى آخره قال كلها مشتركة
في صحة تقديم اخبارها على اسمايها لانها افعال من حيث الجملة فيتصرف في معموليها بتقديم احدهما
على الآخر واما تقديم اخبارها عليها فقد انقسمت باعتباره الى ثلثة اقسام قسم جايز اتفاقا
وهو ما عدا ما اوله ما وما عدا ليس وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو ما اوله ما خلافا
لابن كيسان فانه اجاز ذلك في غير ما دام وقسم اختلف فيه اختلافا ظاهرا وهو ليس فاما
ما جاز تقديم الخبر فيه وفاقا فواضح امره لانها افعال متصرفة لم يمنع من التقديم عليها مانع فجاز
وهو كثير في كلامهم واما امتناع التقديم فيما اوله ما وهي نافية فلانه لا يتقدم على النفي ما في حيزه
مع انه لم يسمع واما ما دام فمحل اتفاق في الامتناع وعلته واضحة وهو انها مصدرية ولا يتقدم
على المصدر ما في حيزه وفي ما دام اولى وشبهة ابن كيسان فيما اوله ما النافية انها لما
دخلت على النفي صار معناه اثباتا فتوهم ان حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس يشفيهم
فانه لو قيل ما زيد اكلا لكان معناه اثباتا للاكل ولو قيل اكلا ما زيد لم يجز لان حكم
النفي ثابت وانما انتفى انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالامرين اثباتا ولولا ان
معنى النفي حاصل لم يرجع الاثبات الذي دخل عليه نفيا فكيف يزول معنى النفي وباعتباره حصل
المعنى مثبتا فالوجه ما عليه العامة ولذلك لم يعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم واما ليس
فقد زعم بعضهم انه يتقدم خبره عليها مثل كان واستدل على ذلك بقوله الا يوم ياتيهم ليس
مصروفا عنهم ويوم ياتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم المعمول دل على جواز تقدم العامل لانه
فرع تقدمه والى ذلك ذهب جار الله فانه قال وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول يعني
من الذي لا يجوز تقديم خبرها عليها ثم قال ومن الاول هو الصحيح يعني الاول دخولها فيما يتقدم
الخبر عليها لانه قال وما عدا ما يتقدم خبرها على اسمها وعليها ولم يتقدم الا حكم ما اوله
ما فقد دخلت ليس في قوله وما عداها فاذا قال بعد ذلك ومن الاول هو الصحيح فهو حكم على هذا
القول بالصحة وهو تقديم خبرها عليها وقد منع قوم تقديم خبرها عليها وعلته انه لم يثبت
متصرفا بتقديمه ولانها فعل غير متصرف معناه نفي فكان كالحرف في امتناع تقديم ما في حيزه عليه قال

وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتاخيره بين اللغو منه والمستقر الى آخره يريد بالمستقر
ما كان خبرا محتاجا اليه وجعله مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار فالاستقرار فيه فهو مستقر
فيه ثم حذف فيه اختصارا ويريد بقوله لغوا ما كان فضلة وسماه فضلة لانك لو حذفت
لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة به اليه ووجه استحسانه لذلك انه يحتاج اليه
فكان في تقديمه اشعار من اول الامر بانه خبر لا فضلة وفي تاخيره ايذان بانه لغو اخبر
فلما افاد معنى من افادة بتقديمه وتاخيره حسن ذلك فيه على حسب المعنيين ومثل المستقر
بقوله ما كان فيها احد خير منك واللغو بقوله ما كان احد خيرا منك فيها ثم قال بعد سيبويه
واهل الجفا يقرءون ولم يكن كفوا له احد وهذا الكلام غير شديد فانه ان كان اعتراضا
صحيحا فلا يندفع بان اهل الجفا يقرءون خلافه لان اهل الاجماع يقرءونه على خلاف
ذلك والمعتمد عليه لا على ما نقل احادا ان صح النقل فيه وان لم يكن اعتراضا لازما فيحتاج
ما يدفعه ويبين به انه غير لازم واولى ما يقال فيه بعد تسليم القاعدة ان اولى انه عرض
ههنا مانع يمنع من حكم القاعدة المتقدمة وهو الاهتمام بتناسب الفواصل لانه لو اخر
لتغيرت الفواصل واهتمامها اهتم من تاخير اللغو فوجب الاصل حينئذ تقديمه وان
كان لغوا فان ورد انه يمكن ان يتقدم على ما يصح التوالي لا عليهما جميعا فيحتاج الجواب
في تقديمه عليهما جميعا اذا كان اصل التاخير وانما قدم ليصح الفواصل فاوجب الا من تقييد
تقدمه فكان تقديمه على الاسم يغني عن تقديمه عليهما جميعا ولعل سيبويه انما قصد عن
الاجابة الى مثل الاعتراض خاصة والذي يدل عليه انه متكلم ايضا على ما ذكر ان قراءة
اهل الجفا وكان امر الفواصل ظاهرا في علة تقديمه على احد ولو قدر انه قصد ذلك فالجواب
ايضا غير شديد لما تقدم والجواب الشديد ان يقال انما قدم عليهما جميعا لانه لما وجب تقديمه
على احد كره الفصل بين الجزئين اللذين هما مسند ومسند اليه فقدم عليهما جميعا لذلك فهذا
اولى مما ذكره من قراءة اهل الجفا فان قراءة اهل الجفا لا تنفع في دفع اعتراض وقع على قراءة
اهل الاجماع قال ومن اصناف الفعل افعال المقاربة قال جار الله منها عسى ولها
مذهبان الى آخره قال رضي الله عنه هي افعال وضعت لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا
فيه فالاول عسى والثاني كاد واوشك والثالث بقيتها ولما كانت عسى للرجاء دخلها معنى
الانشا فلم تتصرف بل لزمت معنى واحدا لان تصرفها بنا في معنى الانشا لانها اذا انصرفت دلت

على الخبر فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل وذلك مناقض لمعنى الانشا اذ لا يستقيم ان يكون ان يكون للماضي
ولا للمستقبل وايضًا فان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والانشا بخلافه فلا يستقيم الجمع بينهما قوله
ولها مذهبان يعني في الاستعمال باعتبار الظاهر احدهما ان تأتي لها باسم وخبر وخبرها يشترط انْ
يكون أنّ مع الفعل وان كان الاصل عندهم الاسم وانما عدل الى الفعل تنبيهًا على الدلالة على ما هو المتوقع
في الرجا وأُتي بأنْ تقويةً لما يفيد الرجا من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن الاسم الى الفعل وشبهها
في هذا الاستعمال بقولهم قارب زيد الخروج تحقيقًا لقضية الاعراب ولا قلبس في قارب زيد الخروج
معنى رجا ولا انشا وانما هو تمثيل تقديرًا لتحقيق الاعراب اللفظي كأنّ اصلها ذلك ثم دخلها معنى الانشا
والرجا كما يقال في ما احسن زيدًا انّ معناه شي احسن زيدًا والمذهب الثاني ان تستعمل داخلة
على أنْ والفعل خاصة مستغنى بذلك عن اسم قبلها وهذا الاستعمال في الاستغنا بأنْ والفعل عن
الجزوين كاستغنايهم في ظننت ان يقوم زيد عن الجزوين جميعًا وسرّه اشتمال ذلك على مسند ومسند اليه
وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان ذلك موجودًا استغنى عن ذكر الجملة المحققة الاخرى أنّ معنى قولك
ظننت أنْ يقوم زيد ظننت زيدًا يقوم ومعنى قولك عسى أنْ يقوم زيد عسى زيد أنْ يقوم فلما كان بمعناه
استغنى عن الاصل لذلك قال ـــــ ومنها كاد وهي موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول
القرب لا على رجايه وهو خبر محض نوع خبرها فلذلك جاءت متصرفة تصرّف الافعال وخبرها مشروط
فيه ان يكون فعلا مضارعًا تنبيهًا على انه المقصود بالقرب ودلالة على معنى الحال على وجه
تاكيد القرب فقال كاد زيد يخرج لذلك وقد شبه عسى بكاد لما كانت كاد وعسى مشتركين في
اصل معنى المقاربة وان اختلفتا في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منها على صاحبتها لتشبيهها
بها ومشاركتها لها في اصل معناها كما قالوا لا ابا لزيد لمشاركته للمضاف في اصل معناه فدخلت لذلك
أنْ في كاد وحذفت من عسى قال ـــــ وللعرب في عسى ثلثة مذاهب ثم ذكر احد المذهبين الاولين ودخولها
على المضمر باعتبار المذهب الاول في احتياجها الى اسم وخبر فان قصد الى استعمالها بالنسبة الى
المضمر والظاهر جميعًا فهي اربعة عسيت وعساني أنْ افعل وهذان وجهان في المضمر باعتبار الوجه
الاول للظاهر والوجهان الاخران عسى زيد أنْ يفعل وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها بالنسبة
الى المضمر فهو وجهان احدهما عسيت الى آخرها والاخر عساك الى آخرها ويسقط الوجهان الاولان لانّ
احدهما هو الذي وقع هذا المضمر موقعه والاخر لا يستقيم ان يكون مضمرًا الا انه أنْ والفعل لفظًا فلا
يستقيم تغييره والظاهر انه قصد استعمالها مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين الاولين فجعل في الوجه

الاول وجهين عسيت وعساني الى آخرهما على ما ذُكر في المضمرات وجعل في الثاني وجهًا واحدًا
باعتبار فاعل الفعل الواقع بعد أنْ وليس ذلك من احكام عسى وانما ذلك قياس اضمار الاسما فلم يكن
لذكره مع عسى وجه واما كاد فلم يات الا على نحو واحد وهو قياس الافعال في الظاهر والمضمر
وقد ضمّ بعضهم تاها مع المضمر كانه جعلها من الواو وليس بالقوي والفصل بين عسى وكاد
واضح من قوله وقد تقدّم ما يُرشد اليه قال ـــــ وقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها الى آخره
قال الشيخ اختلف الناس في كاد فقال بعضهم هي في الاثبات نفي وفي النفي اثبات وتمسكوا في الاثبات بانك
اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل فهذا معنى كونها نفيًا في الاثبات وتمسكوا في النفي بمثل
قوله تعالى وما كادوا يفعلون ومعلوم انهم فعلوا وبقوله اذا غيّر النأي المحبين البيت على ما سياتي
وهذا معنى الاثبات في النفي وهذا مذهب فاسد فانّ قوله كاد يخرج زيد معناه اثبات مقاربة الخروج
وهذا معنى مثبت واخذ النفي للخروج ليس من موضوعه وانما هو من قضية عقلية وهو أنّ الشي اذا
كان محكومًا عليه بقرب الوجود علم انه غير موجود واما مدلول كاد فمثبت وهو قرب الخروج ولو
صح أنْ يقال في مثل ذلك انه نفي لصح ان يقال في قولك قرب خروج زيد انه موضوع للنفي وهذا غير
مستقيم معلوم فساده واما الكلام على النفي فسياتي في التفريع الاخر والمذهب الثاني انه في الاثبات
اثبات وفي النفي نفي والمذهب الثالث انه في الاثبات اثبات وفي النفي الماضي اثبات وفي المستقبل على
قياس الافعال وتمسك هولاء في النفي بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا ولم يستمر لهم ان يقولوا
مثله في النفي على المستقبل لما راوه من قوله اذا اخرج يده لم يكد يراها والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية
فلو قالوا باثبات الرؤية لفسد المعنى وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم لانا نعلم من قياس لغتهم
انّ المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج واذا
قلت ما قرب خروج زيد كان معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب ردّ قوله تعالى وما
كادوا يفعلون اليه فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا لما دلّ عليه سياق الآية من تعنتهم
واستقصايهم فيما لا يحتاج فيه الى التفسير ولا يوخذ وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون
وانما يوخذ من قوله فذبحوها هذا هو الوجه الذي ينبغي حمل الآية عليه وما كان مثلها جريًا على القاعدة
المعلومة من كلامهم وقد وافقوا في دخول النفي على المستقبل انه يكون معناه نفي القرب على قياس
الافعال ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي او على المستقبل فثبت أنّ المذهب
الصحيح جري كاد مجرى الافعال في الاثبات والنفي فاذا قيل كاد زيد يفعل فمعناه اثبات ذلك الفعل

قرب

وإذا قيل ما كاد زيد يفعل كان معناه نفي قرب ذلك الفعل فصار في كاد ثلاثة مذاهب المذهب الحق
جريها على قياس سائر الأفعال والمذهب الثاني مخالفته للأفعال في الإثبات والنفي جميعاً والمذهب الثالث
مخالفته في النفي للماضي وجريه على قياس سائر الأفعال في غير ذلك وبيت ذي الرمة وهو إذا غيّر النأي
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح على نفي مقاربة الزوال وهو أبلغ من نفي الزوال
كقوله إذا أخرج يده لم يكد يراها والتمسك به في أن معناه الإثبات ضعيف ومستنده ما
رواه بعض الرواة من أن ذا الرمة لما أنشد هذا البيت قيل له أقررت بزوال الحب وذلك أنه
أخذ من قوله لم يكد فلولا أن معناها في النفي الإثبات لم يكن لأخذهم عليه معنى والصواب ما قدمناه
وهذا غير مروي عمن يوثق له بوجه صحيح ثم ولو قدر رواية بوجه صحيح فهو عن بعض
هذا المذهب الفاسد والرد عليهم كالرد على من يرى هذا الرأي ومنها أوشك تستعمل استعمال
عسى في مذهبيها واستعمال كاد ولم يرد أنها بمعنى عسى وبمعنى كاد لأن أوشك ليس فيه معنى رجاء
ولا إنشاء وإنما معناها معنى كاد في إثبات قرب الحصول وإنما استعملت لفظاً استعمال البابين لتشاركهما
لها في أصل الباب فأجريت مجراهما جميعاً في هذا الاستعمال والقياس استعمالها استعمال كاد لموافقتها
لها في المعنى ومنها جعل وأخواتها وهذه معناها معنى كاد نحو خبرها على معنى هذا فيه والشروع
فهي مخالفة لعسى لانتفاء معنى الإنشاء والرجاء ومخالفة لكاد لحصول الشروع فيما أخبرت به معها
وليس في كاد شروع والجميع من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلم يستعمل هذه إلا بالفعل
المضارع مجرداً عن أن لأن خبرها محقق في الحال الذي هو الخبر في كاد وإذا كان استعمال كاد
بفعل الحال فهذه أجدر ومن ثم لم يجز الإتيان بأن على حال بخلاف كاد لأنه في كاد يصح تقديره
مستقبلاً على وجه فصح دخول أن لذلك وههنا لا وجه لتقديره مستقبلاً لكونه مشروعاً
فيه فقد تحقق فيه معنى الحال فلم يكن لدخول أن وجه ومن أصناف الفعل فعلا
المدح والذم وضعا للمدح العام والذم العام قال الشيخ المراد بأفعال المدح والذم
عند النحويين أفعال وضعت لإنشاء مدح أو ذم لا كل فعل قصد به مدح أو ذم وإن صح
إطلاق المدح والذم عليها إلا أن التبويب لما ذكرناه من الإنشاء ولذلك لم يكن شرف وكرم وعظم
وما أشبهها من المدح المرادة ههنا إذ لا إنشاء فيها وقوله للمدح العام يعني لمدح لا خصوصية
فيه لأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته مطلقاً من غير تعيين خصلة معينة مدحته بها فهذا
معنى قولنا للمدح العام وكذلك الذم قوله وفيها أربع لغات فالظاهر أنه أراد فيهما في

هذا الأصل قبل نقلها إلى معنى هذا الإنشاء إذ لم يسمع نَعِمَ الرجل زيد فإن قيل جاء نِعِمّا ونَعِمّا وهي التي للإنشاء
فالجواب أنه عرض ثم عارض أوجب تحريك العين وهو سكون الميم فلا يلزم من العدول إلى هذا الأصل
في الموضع الذي تعذر فيه اللفظ المنتقل إليه العدول إلى هذا الأصل في الموضع الذي لا تعذر فيه والذي
يدل على ذلك أن أصل حبذا حَبُبَ وحُبَّ بالفتح والضم جميعاً قبل النقل وبعد النقل التزم الفتح
ولم يجز الضم وهذا كذلك ومن هذه الأفعال امتازت بأمور منها أن فاعلها لا يكون إلا أحد ثلاثة
أشياء إما معرف باللام أو مضاف إلى المعرف به وإما مضمر مميز بنكرة منصوبة وإنما كان كذلك
من جهة أنهم قصدوا إبهام الممدوح أولاً ثم تفسيره فلذلك أتوا به على هذه الصفة ووجه الإبهام
فيما فيه الألف واللام أنه قصد الجنس معهود في الذهن غير متعين في الوجود كقولك ادخل السوق وإن
لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكرناه
في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف وإذا كان كذلك ثبت فيه إبهام باعتبار الوجود فالوجه
الذي حكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبهامه وبه زاله في هذا الإبهام والتعريف قولك قتلت فلاناً
أسامة فإن أسامة ههنا وإن كان معرفة باعتبار الذهن إلا أنه نكرة باعتبار الوجود ولهذا
المعنى ظن بعض النحويين أنه موضوع للجنس بكماله بمعنى المعرف باللام كما ظن بعضهم أن أسامة
موضوع للجنس بكماله وهو موضوع لما يحصل في الذهن جميعاً ألا ترى أنك إذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع
الرجال هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب أن يكون المفسر له مطابقاً ووجب إذا قصد التثنية
أن يثنى ولو كان على ما زعموا لوجب أن يطابق لجميع الجنس وأن لا يثنى ولا يجمع لأن اسم الجنس لا يثنى
ولا يجمع إذا قصد به للجنس فإن زعموا أن المخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء في هذا الأصل ونعم الرجل
خبره والجملة إذا وقعت خبراً فلا بد من ضمير يعود عليها أو ما يقوم مقامه ومهما لم تقدر هذا الفاعل اسم جنس
لم يصح لعدم الضمير وما يقوم مقامه والجواب أن هذه الشبهة لا تعارض هذه الأمور القطعية وما ذكرناه
مقطوع به وأيضاً فما ذكروه إنما هو أحد هذه الأمثلة في هذا الإعراب فإن تعذر أحدهما تعين الآخر وما ذكرناه متعين
وأيضاً فإنا نتفقون على صحة نعم رجلاً زيد وزيد يحتمل أن يكون مبتدأ كما زعمتم وخبر نعم ولا يصح أن يقال
الضمير عائد على زيد لأنه يجب أن لا يكون عائداً على متقدم وإلا ورد نعم رجلين الزيدان ونعم رجالاً الزيدون
وأيضاً فإنه كان يفوت هذا الإبهام الذي هو مقصود في غرض الباب فإن زعموا أن هذا الأصل كان كذلك فلما نقل
إلى معنى الإنشاء جعل الضمير مبهماً ثم يفسر فلا يبعد أن يقال فيما نحن فيه كذلك فإنا لا ننكر أن يكون هذا الأصل
كذلك ثم غُيّر وإنما الكلام في مدلوله في حال استعماله للإنشاء والتحقيق في جواب شبهتهم أمران أحدهما أن

من اصل ان يكون الرجل لزيد المذكور مضمرا عائدًا عليه فاستعمل تارة مضمرًا وتارة مظهرًا وحصل من ابهام
بناء خبر المعنى عنه ومن اغراض انهم لما قصدوا الى معهود في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمول في المعنى
فكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام من اسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه
مندرج تحته ما بعد من آحاده في المعنى فان قصدوا بقولهم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا
تحقيق وضعه للجملة على التفصيل فهو مردود كما تقدم والكلام في المضاف الى ما فيه من الالف واللام في
المضمر كذلك وقد الحق بعضهم الموصول لكن وما في صحته ووقوعه فاعلا لهذه من افعال بما فيه من الالف واللام
وحمل عليه قوله بئسما اشتروا به انفسهم ونظائره ولا بعد في ذلك ويجوز ان يكون الفاعل في مثل ذلك
مضمرًا ويكون ما هي التمييز موصوفة باشتروا وان يكفروا المخصوص على القولين ولا بعد في من آخر ومنها
انه لابد ان يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح او الذم لان وضعها على من ابهام
اولا ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص لانه يفسر المبهم اولا فلو قطع عنه لكان فروقها بها عن موضوعها
وهو غير مستقيم وفائدة من ابهام ثم التفسير ان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان اوقع لما جبل الله النفوس عليه
من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورًا مرتين والمذكور مرتين ابلغ من
المذكور مرة واحدة قوله وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تاكيدًا لانه قد يستغنى عنه فلذلك
كان تاكيدًا ولا بعد في من اتيان بالتمييز وان كان في الكلام ما يدل عليه لقوله ذرعها سبعون ذراعًا ويمكن
ان يقال ان التمييز في مثل ذلك بعيد لانه مشبه بقولك عندي عشرون درهمًا لان قولك نعم الرجل رجلا لذلك
بخلاف قوله ذرعها سبعون ذراعًا فان ذراعا ههنا تمييز لما ليست فيه دلالة على ذراع وانما اخذ
من دليل فادح بخلاف قولك نعم الرجل رجلا ومن اجل ذلك منعه بعضهم وجعل قوله زادًا في البيت
مفعولا لتزود كانه قال تزود زادًا مثل زاد ابيك ولكنه قدم واخر وقوله تعالى فنعما هي او ردها
لاشكالها والامر فهي مندرجة في عموم ما ذكر وتبيينها ما ذكره وهو ان الفاعل مضمر وما تمييز وهي المخصوص
بالمدح واما قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به فهذا يحتمل ان يكون مثلها الا ان تكون ما موصوفة وكان
التقدير ان الله نعم الشيء شيئًا يعظكم به فتكون ما تمييزًا ويعظكم به صفة له ويحتمل ان تكون ما موصولة
فاعلا على قول من جوز ذلك في مثل بئس ما اشتروا به انفسهم فيجري فيه القولان في بئسما اشتروا به الا
ان المخصوص في بئسما اشتروا به مذكور وهو ان يكفروا والمخصوص ههنا محذوف للعلم به وتقديره
ان الله نعما يعظكم به ذلك وهو اداء الامانة والحكم بالعدل وفي ارتفاع المخصوص بالمدح مذهبان
احدهما ان يكون مبتدأ خبره ما تقدم من الجملة وقد تقدم الكلام على ذلك وبيان انه الحامل لمن زعم انه

اسم جنس وايضاح ذلك والثاني ان يكون خبر مبتداء كانه لما تقدم ذكر الفاعل بها قدر سؤال عنه
واجيب بقوله هو زيد ثم استعمل على هذا النحو في هذا المعنى المقصود فصارت في حكم جملة واحدة
لحصول هذا المعنى المقصود فيها وهذا الثاني اولى من وجهين لفظا ومعنى اما اللفظ فلان المبتداء
اذا كان خبره فعلا فالوجه ان لا يتقدم عليه وفي جعل ذلك كذلك خروج عن هذه القاعدة وهو بعيد
ومن آخر انه اذا وقع خبر المبتداء جملة فلابد من ضمير ولا ضمير وما توهموه من ان الرجل للجنس فقد
تقدم فساده ولو صح ذلك لكان وقوع الجنس موضع الضمير شاذًا قليلا ايضًا ومن حيث المعنى هو
ان من ابهام يناسب التفسير واذا جعل زيد خبر مبتداء كان التفسير فيه محققًا وهو المفهوم منه واذا
جعل مبتداء لم يكن ذلك محققًا فظهر ان الوجه هو الثاني واما ما يلزم من ان فيه حذفًا للمبتداء فذلك كثير
شائع لا شذوذ فيه ولا بعد فلم يقابله امر ما تقدم وقد يحذف المخصوص اذا كان معلومًا كقوله نعم
العبد اي نعم العبد هو وهو ضمير ايوب وهو على الوجه الثاني خبر مبتدا محذوف اي هو هو وكذلك
ما اتى من نحوه كقوله نعما يعظكم به وليس ذلك من نحو انا انا وشعري شعري وانما ذلك من نحو زيد
اخوك واشباهه الا ترى ان الضمير الاول في قولك هو هو يعود على العبد الموضوع مبهمًا والثاني
المخصوص بالمدح يعود على ايوب فكانك قلت العبد المذكور ايوب فظهر انه من نحو قولك زيد اخوك
وشبهه وهذا واضح قال ونوثت الفعل وبئست من اسان ونحمان الى آخره انما ذكر ذلك ليعلم
ان هذا الفعل يجوز فيه ما يجوز في من افعال من الحاق العلامة في المونث واختياره بجواز حذفها وان
كان مونثًا حقيقيًا بخلاف غيره من الفعل لانه غير متصرف فاشبه الحرف فجرى مجراها في ترك الحاق العلامة
وكل ذلك شائع واما ذكره التثنية والجمع فلرفع ابهام عن من يظن انه اسم جنس فيتوهم انه لا يثنى ولا يجمع
او عمن يظن انه لما كان للاشياء في المدح يلزم فاعله طريقة واحدة كما في حبذا وكما في الضمير فيه في
نفسه قوله وهذه الدار نعمت البلد فالحقوا العلامة بنعم وان كان الفاعل البلد لانه قد علم
انه قصد الى تفسيره بالدار اذ التقدير نعمت البلد هي فلما كان كذلك جاز الحاق العلامة وشبهه
بقوله من كانت امك في كونه انث الضمير في كانت مع كونه لمذكر وهو من لما كان في المعنى هو من ام فالتانيث
في كانت وان كان الفاعل مذكرا لما كان لمونث مذكور في المعنى كالتانيث في نعمت وان كان لمذكر لما كان
لمونث مذكور في المعنى وكذلك البيت نعمت زورق البلد انت وان كان الفاعل مذكرًا لما كان لمونث
مذكور في المعنى وهو قوله او حية عيطل قال ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل لانه في
المعنى تفسير واذا كان تفسيرًا له وجبت مطابقته له وهذا يوضح لك الرد على من قال انه الخبر

ثم اورد اعتراضًا على ذلك وهو قوله تعالى ساء مثلًا القوم الذين كذبوا بآياتنا وذلك ان الفاعل
ههنا مضمر مفسر بمثل فيكون التقدير ساء المثل وقد ذكر القوم وليس هو مطابقًا للمثل في المعنى
واجاب عنه بانه على حذف مضاف تقديره ساء مثلًا مثل القوم وعلى ذلك يكون مطابقًا وكذلك
اورد قوله بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا وتقديره اعتراض مثل الاول سواء واجاب عنه
بامرين احدهما مثل ما تقدم وهو ان يكون على حذف المضاف كانه قال بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا
والآخر ان يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويكون المخصوص محذوفًا اي بئس مثل القوم المكذبين هو
وهو ضمير المثل المتقدم قبل بئس وهو قوله مثل الذين حملوا التورية كما تقول زيد بئس الرجل اي
بئس الرجل هو وبهذين التاويلين يكون المخصوص مطابقًا فيستقيم المعنى به قال وحبذا
مما يناسب هذا الباب لانه انشاء للمدح فهو من الباب في التحقيق وانما ذكرت على حدتها لما خصت به
من احكام لفظية وهو ان فاعلها لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس فان فاعلها على ما تقدم وانما
خصوا ذا لانه من اسماء المبهمة والغرض الابهام فكان مناسبًا للمعنى المقصود واقتصت دون
اخواتها لانها اللفظ السابق لانه مذكر مفرد والمذكر المفرد هو السابق وما عداه فرع عليه
على ما تقدم في ذكر علل منع الصرف وعدل عن ضم الفعل وان كان ماتيًا في الاصل على قول وواجبًا
على قول لانه لما نقل الى معنى الانشاء جعل على صيغة مخصوصة تنبيهًا على قصد النقل كما كان عليه
فيه ومنها ان تمييزها غير واجب ذكره بل يجوز ان تقول حبذا زيد وحبذا رجلًا زيد ومنها ان المخصوص
اذا لم يكن مفردًا مذكرًا كان غير مطابق للفاعل في اللفظ كقولك حبذا الزيدان فلذلك جعلت على حدة
واصلها حبب واما مثل قولهم وحب بها مقتولة حين تقتل فيجوز ان يكون من حب الذي اصله
حبب وهو الظاهر لموافقته في اللفظ ويجوز ان يكون من حب الذي اصله حبب ثم غير وهذا
ابعد لما فيه من التغيير من غير حاجة قال وهذا الاسم في نحو ابهام الضمير في نعم يعني
انه مبهم غير مراد به معين مثل ابهام الضمير في نعم قال ومن ثم فسر بما فسر به يعني انه يميز بنكرة
بعد جنسه كما يميز الضمير في نعم بذلك فيقول حبذا رجلًا زيد كما تقول نعم رجلًا زيد قال
الا ان الظاهر فضل على المضمر بان استغنوا معه عن المفسر فقيل حبذا زيد ولم يقولوا نعم زيد
يعني بالظاهر لفظة ذا في قولك حبذا بخلاف اذا كان الفاعل مضمرًا فانه ليس في اللفظ ما يشعر
بالفاعل فلما كان الفاعل ههنا لفظًا يختص به استغني عن المفسر ولما لم يكن في نعم لفظ يختص احتيج
الى المفسر ثم قال ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا هذا وجاه آخر

في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني انه لو لم يفعل ذلك لالتبس الفاعل بالمخصوص
في نعم بخلاف حبذا يريد انه كان يلتبس في كثير من المواضع لا في كل المواضع وبيان موضع الالتباس
انك لو قلت نعم السلطان وانت تريد نعم رجلًا السلطان لم يعرف هل السلطان فاعل او مخصوص
والفاعل مضمر وفي التصريح بقولك نعم رجلًا السلطان ما يتبين به الفاعل من المخصوص فهذا
وشبهه مواضع اللبس بخلاف حبذا فانه معلوم ان فاعله ذا فاذا ذكر بعده اسم المخصوص
تعين لذلك ولم يلتبس بالفاعل ابدًا ومن اصناف الفعل فعلا التعجب قال الشيخ
التعجب الذي يعنيه النحويون هي الفاظ التي تدل على انشاء التعجب لا ما يدل على التعجب الا ترى
انك لو قلت تعجبت من زيد واشباهه لم يكن من باب التعجب الذي يبوب له النحويون ولم يحد
استغناء بذكر الصيغة وحصرها في ما افعله وافعل به اذ المقصود انما هو الصيغة فاذا
انحصرت حصل المقصود الا ان ذكرها باعتبار المعنى اولًا هو الاولى ثم بعد ذلك يذكر ما هو شرط
لها باعتبار اللفظ كما تعلق في سائر الحدود النحوية قال وهما صيغتان ما افعله وافعل به
فكنى بافعل وافعل عن كل ما يصح ان يبنى عليها وكنى بالضميرين في المثالين عن كل ما نسب اليه
فعل التعجب قال ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل قد تقدم ذكره ذلك بوجوهه
وعلله فلا حاجة الى اعادته قال الا ما شذ من قولهم ما اشهاها وما امقته فالشذوذ
فيهما جميعًا انه من المفعول دون الفاعل والقياس ان يكون من الفاعل لانه يقال شهيت الطعام
ومقت الرجل فلا شذوذ فيه من جهة الجهة فلم يكن شذوذه الا ما ذكرناه واما ما اولاه فشذوذه
انه استعمل من الرباعي بالهمزة من قولك اوليته المعروف لا من قولك ولي لان ذلك بمعنى آخر
غيرًا واعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولي ولا عطا ولذلك قال المعروف ليتبين انه من
قولك اوليته المعروف لا من قولك ولي لان ذلك بمعنى آخر واستغني في اعطى بانهم من قولهم
ما اعطاه لان المعنى على من اعطا وما تقدم في مثله في افعل التفضيل من قوله اعطاهم للدينار
والدرهم وذلك انما يكون من اعطا قال وذكر سيبويه انهم لا يقولون ما اقيله استغناء
عنه بما اشد قايلته ووجه ذلك انه لكثرة وقوع هذا المعنى والتعبير عنه بما اكثر قايلته فلو
كان ما اقيله جاريًا في كلامهم على القياس في هذا الباب لكان واقعًا في لغتهم ولما لم يقع في لغتهم
دل على انه مستثنى عندهم فهذه طريقة سيبويه في استثنائه ما اقيله من الباب وهذا جاري
في كل ما ياتي مثله ثم قال ومعنى ما اكرم زيدًا شيء جعله كريمًا الى آخره يريد ان ذلك

اصله قبل نقله الى التعجب والا فلابن معناه بعد النقل ذلك وهو الذي اراد بقوله بعد ذلك
الا ان هذا النقل من كل فعل يختص بباب التعجب يريد ان ذلك وان كان اصله لتفصيح الاعراب
فهو بمعنى التعجب ثم شبهه في امثاله بقولهم امرؤ اتقى عن الحرج لانه من باب شرّ اهرّ ذا ناب
فالمصحح للابتداء بالنكرة ههنا كونه في معنى كلام موجب فاعل فلذلك احتاج ان تشبهه
بامرؤ في قولهم امرؤ اتقى عن الحرج ليصلح الابتداء بالنكرة وكان الاولى ان يذكر بعيناه المذاهب
في الاعراب في ما اكرم زيدا ههنا ويستغنى عن الفصل الذي بعد ذلك لانه في الحقيقة تتمة له
وما ذكره ههنا احد المذاهب الثلثة وهو مذهب سيبويه لان سيبويه يجعل ما مبتداء وما بعده
جملة في موضع الخبر وهو عين ما ذكره ههنا ثم اعاد ذلك المعنى في الفصل الذي يليه وذكر معه
المذهبين الآخرين وليس لفصله معنى فان زعم زاعم انه تكلم ههنا في المعنى وثم في الاعراب
فليس بمستقيم لان المقصود انما هو الاعراب والمعنى الاصلي امر تقديري والاعراب مبني عليه
فهو المقصود والآخر انه قد ذكر بعد افعل به واستوفى عند ذكره الاصل والاعراب جميعا في الكلام
على الجميع سوا قوله الا ان هذا النقل من كل فعل خلا ما استثني منه يريد بما استثني منه
ما تقدم ذكره في فعل التفضيل على ذلك التفضيل واما قولهم اكرم بزيد فقيل اصله اكرم
زيد على التفصيل الذي ذكره ولا يكون على ذلك فيه ضمير لان فاعله مذكور بعده وقال
وفي هذا الكلام ضرب من التعسف لما فيه من مخالفة القياس في وجوه متعددة منها استعمال
الهمزة لصيرورة الشيء ذا كذا في اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر الى صيغة الامر ومنها
زيادة الباء على الفاعل وكل ذلك خروج عن القياس ثم ذكر وجهين ليس فيهما ما في ذلك واما فيهما
استعمال الهمزة للتعدي او للتصيير وتقرير ذلك ان يقال انه امر في الاصل من اكرمته اي جعلته
كريما والباء مزيدة على المفعول وفيه على هذا امرين فاستعمل الهمزة للتعدي وهو كثير واستعمل
الباء زائدة على المفعول وهو كثير واستعمل صيغة الامر للامر وهو القياس ثم نقل الى معنى التعجب
كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه ذلك التعسف الذي في التقدير وانما يلزم فيه الاضمار الذي
لا نتحاشى وليس بمستبعد الا ترى ان مثل هذه الصيغة في باب الانشاء للمدح قد جرى الضمير فيها
هذا المجرى فلم يتغير عن لفظ الوحدة في قولك نعم رجلا ونعم رجلين ونعم رجالا فكذلك ههنا وقد
اجاب بقوله انه جرى مجرى المثل فلم يتغير عن لفظ الوحدة والوجه الثاني ان يجعل الهمزة
لما جعلت له في الوجه الاول وهو على الامر ايضا كان اصله اكرم اي صر ذا كرم ثم عدي

بالباء فصار الفاعل فيه مصيّرا غيره صايرا ذا الكرم كما تقول قمت فتكون انت القايم ثم تقول قم بزيد فتاتي بالباء
للتعدي فيصير الداخلة هي عليه هو الفاعل لذلك الفعل قبل دخولها فصار معنى اكرم بزيد في الاصل
على هذا التاويل صيّر زيدا صايرا ذا كرم فافاد التصيير مجيء الباء للتعدي لان هذا المعنى مستفاد
من باء التعدي واما كونه صايرا ذا كذا فمستفاد من الصيغة التي هي اكرم قال واختلفوا في
ما فهي عند سيبويه الى آخره يريد في الاصل فقال سيبويه انها مبتداء ما بعده خبره كما تقدم في اول
الفصل الذي قبله وهو الوجه اذ لا يلزم فيه ما يلزم في غيره قال الاخفش هي موصولة وصلتها ما
بعدها وفيه تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن نقطع باستقلاله كلاما من غير
نظر الى محذوف وقال قوم انها استفهام مبتداء ما بعده خبره كان الاصل اي شيء احسن زيدا وليس
بالجيد لان صيغ الاستفهام لم تثبت فيها نقل الى انشاء آخر بخلاف صيغ الاخبار فانها تنقل الى
الانشاآت كثيرا فثبت ان الوجه ما صار اليه سيبويه قال ولا تتصرف في الجمل التعجبية
الى آخره لانها جرت كالمثل والامثال لا تغير ولانها بمجموعها تدل على انشاء التعجب فلزمت طريقة
واحدة كما لزمت نعم وبئس طريقة واحدة لذلك قال وقد اجاز الجرمي وغيره الفصل نظرا الى قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق ووجهه ان الظروف اتسع فيها ما لم يجز في غيرها قال ويقال
ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي كانهم لما قصدوا الى التعجب فيما مضى اتوا بالفعل الدال على
الزمان الماضي مع فعل التعجب مشعرا بذلك ولك ان تقول ما احسن ما كان زيد ولك ان تجمع بينهما
فتقول ما كان احسن ما كان زيد والاولى هي الصيغة والاولى اذ لا حاجة الى التكرار والانسان بها
الفعل الذي جيء به للمعنى المتعجب منه هو القياس لانه هو المقصود بالمضي وتدخل على ما اصبح ابردها
وما امسى ادفاها واذا قال اصبح وامسى ههنا في الدلالة على الوقت الذي حصل فيه المتعجب منه كما
كان في الدلالة على الوقت المتعجب منه وان اختلفت جهات الزمان وقوله الضمير للغداة انما يعني به في
ما اصبح والامر في قوله ما امسى ادفاها للعشية وانما استغنى بتنبيهه على ضمير الغداة لانه يعلم
ان قوله ما امسى ادفاها يكون للعشية ومن اصناف الفعل الثلاثي قال ما ابنيته للمجرد
منه ثلثة ابنية فَعَل وفَعِل وفَعُل الى آخره قال رضي الله عنه لا يكون الثلاثي على اكثر من ذلك لان
اوله ملتزم فيه الفتح وآخره لا اعتداد به في الابنية لانه محل التغيير فلم يبق الا اوسطه ولم يجئ
ساكنا اصلا والحركات ثلث فوجب ان لا يزيد على ثلثة ابنية فَعَل وفَعِل وفَعُل واما الكسر في الفا
فليس باصل ايضا فلذلك حكم على شهد اذا قيل شَهَد او شِهْد او شَهْد انها فروع على شَهِد

ولذلك حكم على نحو وبئس بذلك وحكم على ليس أيضًا وسيأتي ذلك قال وكل واحد من الأولين يعني
فعل وفعل على وجهين متعدّ وغير متعدّ قد تقدم معنى التعدي وهو كونه يتوقف عقليته على متعلق وغير المتعدي
ما لا يتوقف على متعلق وقد تقدم مبينًا قوله ومضارعه على يفعل ويفعل يعني مضارعه على أصلية
وجهين فيكون أربعة أقسام يفعل متعدّ وغير متعدّ ويفعل متعدّ وغير متعدّ فلذلك مثل بأربعة أمثلة
فضربه يضربه للأول وجلس يجلس للثاني وقتله يقتله للثالث وقعد يقعد للرابع ومثال فعل
والكلام في مضارع فعل في تقسيمه الى أربعة أمثلة كالكلام في مضارع فعل إلا أن موضع يفعل ثم يفعل
ههنا فيكون يفعل ههنا متعديًا وغير متعدّ ويفعل متعديًا وغير متعدّ فمثال الأول شربه يشربه ومثال
الثاني فرح يفرح ومثال الثالث ومقه يمقه ومثال الرابع وثق يثق والثالث بناء واحد غير متعد
ومضارعه على بناء واحد وهو يفعل فلذلك لم يجئ الا على بنية واحدة وهو يفعل قال وأما فعل
يفعل فليس بأصل لأنهم قصدوا الى مخالفة عين الماضي للمضارع ولذلك فعل يفعل هو القياس والكثير لم
يجئ مضارعه الا في ألفاظ محصورة وهي في الصحيح لا تزيد على خمسة ويجوز فيها الوجهان وفي المعتل ألفاظ
أكثر من ذلك وإنما يجيء مضارع فعل على فعل وفق عين الماضي فكأنهم كرهوا مشاركته لعين المتعدي في الماضي
والمستقبل مخصوص بالضمة لذلك قوله ومن ثم لم يجئ الأشر وطا يعني لم يجئ مضارع فعل المفتوح
العين مفتوحًا عينه الا أن يكون عين الفعل أو لامه أحد حروف الحلق لما بينها وبين الفتحة من المناسبة
فكأنهم أرادوا مجيئها مناسبة لحركتها واعتدوا باللام وان كانت بعيدة لما يلزم من انتقال الى علو ولم
يعتدوا بحرف الحلق إذا كان فاء لأنه لا يلزم منه انتقال الى علو كما منعوا في اللغة الفصيحة من إمالة
بالعين الواقعة في بالغ ولم يمنعوا بالعين الواقعة في غلاب نظرًا الى ذلك ثم قال الأما شذ من نحو أبى
يأبى وركن يركن أما أبى يأبى فكأنهم لما علموا أنهم إذا فتحوا انقلبت الياء ألفًا وهي الألف من حروف الحلق
قصدوا للفتح وجاء في مثل ذلك وان كان على خلاف القياس من حيث ان فيه دورًا وذلك ان الفتح لا يكون
الا لحرف الحلق فيتوقف الفتح على حرف الحلق ويتوقف كونه حرف حلق على الفتح وأما ركن يركن فقد جعله
شاذًا وقد نقل أنه يقال ركن يركن وركن يركن فالأولى على ذلك أن يقال هو من تداخل اللغتين لأنه
أقرب من مخالفة القياس ولذلك حكم على فضل يفضل أنه من تداخل اللغتين وأما فعل يفعل نحو
فضل يفضل ومت تموت فمن تداخل اللغتين ومعنى تداخل اللغتين أن تثبت للماضي بناآن وللمضارع
لكل واحد منها بناء ثم يتكلم العربي بأحد بناءي الماضي مع بناء المضارع الذي ليس له فيتوهم أنه
جار عليه وليس كذلك ومثاله ما ذكره في فضل يفضل لأن العرب تقول فضل بالفتح وفضل

وفضل بالكسر ومضارع فضل بالفتح يفضل بالضم ومضارع فضل بالكسر يفضل بالفتح فإذا سمع
بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من تداخل اللغتين وهذا الفعل ههنا من الفضلة لا من قولك فضلته
إذا غلبته في الفضل لأن ذلك ليس في ماضيه الا الفتح وليس في مضارعه الا الضم لأنه من باب فاعلني
ففعلته أفعله قال وللمزيد فيه خمسة وعشرون بناء يعني وللثلاثي المزيد فيه لأن الرباعي
سيأتي بعد ذلك وإنما كلامه في الثلاثي قال والزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير
جنسها وللإلحاق وغير الإلحاق وقد تقدم بيان ذلك كله في الأسماء قال وأبنية المزيد فيه على
ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له فالأول
على ثلاثة أوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى فهذه كلها ملحقة
بدحرج لأنهم زادوا في كل واحد منها زيادة ليوافق دحرج في وزنه على الوجه الذي قدمناه في الأسماء
وعلى ما سيأتي آخر هذا الفصل وملحق بتدحرج على ما ذكره وملحق باحرنجم على ما ذكره أيضًا والثاني
هو الموازن على غير سبيل الإلحاق نحو أخرج وجرّب وقاتل فهذه الثلاثة وان وافقت دحرج في
وزنه بما زيد فيها فليست للإلحاق لما ذكرناه من أن حرف الإلحاق هو الذي ليس لمعنى في
الكلمة به له فأما الهمزة في أفعل فموضوعة لمعان كالتعدي وغيره وكذلك تضعيف العين في مثل
جرب وإنما الألف في نحو قاتل موضوعة لأن تكون من غير الحرف الملحق وهذا كله بخلاف حروف
الإلحاق وههنا وجه آخر يشعر بالإلحاق في الأول دون الثاني وهو موافقة المصدر منه لمصدر الملحق
بخلاف مصادر غير الملحق واعتماد النحاة على ذلك لشموله والتحقيق ما بدأنا به لأنه جار في الأسماء
والأفعال وما ذكر يتقيد بالأفعال دون الأسماء لأن الأسماء لا يمكن معرفة الملحق فيها من غيره بمصدر إذ ليس
لها مصادر والثالث غير موازن نحو انطلق واقتدر الى آخره فهذه غير موازنة للرباعي بوجه وليس
استخرج موازنًا لاحرنجم لأنا لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات وإنما عنينا به وقوع الفاء
والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به والزيادة إن كان ثم زيادة لغير الإلحاق فلا بد من
مماثلة في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرناه في الأصلية والزيادة جميعًا أما الأصلية
فهو أن الحاء وهي فاء وقعت موقع النون الزائدة في الأصل وليس ذلك في مثل الملحق وأما باعتبار الزائد
فهو أن النون واقعة في الأصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها ولا في غيره قال
فما كان على فعل فهو على معان لا ينضبط كثرة وسعة لأنه أخف أبنيتهم في الأفعال فتصرفوا فيه في
معان كثيرة لخفته فقل أن تجد فعلًا من أبنيتهم غيره له معنى الا وقد استعمل فعل فيه فهذا وجه كثرة

محابه وغيره ليس مثل امر الحبة فلم يكثر محابيه فتعرض النحويون لذكر هذا الحصر هنا وقلتها وان كان ذلك كله امرا لغويا في التحقيق قال — وباب المغالبة مختص بفعل يفعل منه لما كان باب المغالبة مختصا بامر مخصوص وصيغ مخصوص فاملى منضبطه ذكره وهذا اولى بقواعد النحو فانها ناصبة الضوابط كلية تعرف بها تفاصيل انواعها الا ما كان معتل الفاء كوعدت او معتل العين او اللام من بنات اليا كبعت ورميت فانه لم يات فيه الضم وانما اتي فيه الكسر لانهم لو بنوا على الضم في العين لادى الى ما ليس من ابنية كلامهم في مثله الا ترى انهم لو بنوا في باب وعد يوعد مضموما ولا في باب باع يبوع والى باب رمى يرمو وانما اتوا بذلك كله مكسورا ومفتوحا في باب وعد فاصة لا ما حرف الحلق كقولهم وضع يضع وانما بنوا يفعل من باب وعد استثقالا له ولم يبنوا يفعل من باب باع ورمى لما يودي من انقلاب اليا التي هي عين ولام واو الانضمام ما قبلها فيختلف حروف الكلمة ولانه يودي الى ابدال الراسخ بالاثقل مع الخفيف عنه بالبنا الاخر الذي هو اصل ايضا فلما كان كذلك لم يستعملوه ايضا في هذا الباب الا ما كان من مثل كلامهم قال وعن الكسائي انه استثنى ايضا ما فيه احد حروف الحلق وانه يقال فيه افعله بالفتح يعني ان تكون عينه او لامه احد حروف الحلق دون الفا وانما ابهم لانه قد تقدم ما يشعر بذلك واستثنا الكسائي غير مستقيم الى النقل ولا في المعنى اما النقل فقد نقل الثقات فاخره في فخرته افخره وهو عين ما قال فيه واما في المعنى فان فيه احد حروف الحلق لم يلزم في قياس كلامهم الفتح دون الضم حتى يكون الضم مخرجا له عن قياس لغتهم بل استعمل فيه الفتح والضم جميعا الا تراهم يقولون دخل يدخل ونحت ينحت فهو ماثل لباب فعل الذي ليس فيه حرف حلق في كونهم يقولون يفعل ويفعل بالضم والكسر فاذا استعملوا الضم فانما استعملوا احد البنائين اللذين هما قياسه فكذلك اذا استعملوا يفعل ما فيه حرف حلق فانما استعملوا احد الابنية التي هي قياسه فوضح انه من حيث المعنى ليس كباب وعد ورمى في امتناع يفعل فيه قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الا ترى انهم لا يقولون نازعني فنزعته استغنى بغلبته وما ذكره سيبويه في ذلك لا يخرجه عن ان يكون قياسا كما انه لم يخرج باب التعجب عن القياس لامتناعهم في ما اقبله وانما قام دليل خاص في هذه المواضع والدليل الخاص هو انه في هذا الموضع انهم لم يستعملوا هذا المعنى ولم يرد عنهم فيه مثل ذلك وانما ورد عنهم في موضعه غلبته فدل ذلك على انه في هذا الموضع الخاص مطرح ويقويه دليله ان يقال لو كان ذلك جائزا لورد ولم يرد فدل على انه غير جائز قال — ويفعل لكثرة فيه من اعراض من العلل الى اخر لما لم يمكن حصره الا انتقادا ما ذكر الكثرة في العلل وهي ان واضداد ما ثم مثل لكل واحد من اقسام وقد يكون يفعل لغير ذلك كعلم ويخ

و ذكر ما اشبه ذلك وقوله تكثرت فيه من اعراض من العلل وهي ان نبيه على ان هذه المعاني تكون فيه كثيرا الا على معنى انه تكون فيها اكثر منه في غيرها فان فعل في غير ذلك اكثر منه في ذلك ولكن العلل وهي اكثر ان فيه اكثر منها في غيره فلذلك قال تكثر فيه ولم يقل تكثر فيها وهو تنبيه دقيق قال — ويفعل للخصال التي تكون في الاشيا قال ولذلك لم يات متعديا لان الخصال التي وضع لها لما ت لشيء منها متعلقا فلذلك كان غير متعد كحسن وقبح قال — ويفعل يجي مطاوع فعله الغرض منه ان يذكر معنى فعله الملحق لانه المذكور بعد فعل في تنبيه لان كلامه في الثلاثي ولكن لما كان المطاوع وهو اصل مشتركين فيها وجعل الفصل لتفعلل وان كان غرضه فعلل لئلا يطول الكلام ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به لقولك كسرته فانكسر فقولك انكسر عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو الكسر به اي بهذا الذي قام به انكسر وهو انكسار وهذا الذي معنى بالمطاوع وقد يتكلم بالمطاوع وان لم يكن محله ما هو مطاوع له كقولك انكسر الانا ولا يلزم ذكر ما هو مطاوع له معه وانما يلزم ما ذكرناه وهو ان يكون له فعل يتعدى المطاوع اتى ثم لما تكلم على تفعلل باعتبار مطاوعته لفعلل جعل الفصل في الظاهر لتفعلل فتكلم باعتبار تفاعل وبناه مقتضيا معنى تفعلل كتشهول وهو اما تشهول فقد يقال شهولته فتشهول اي اسلكته فهلك فهو جار على المطاوعة واما ترهول فعلى ما ذكر من كونه مقتضيا غير جار على مطاوع له يقال ترهول في مشيه اذا ماج قال — ويفعل يجي مطاوع فعل الى اخره وقد تقدم معنى المطاوعة نحو كسرته فتكسر قال — وبمعنى التكلف فالتكلف معناه ان يتعاطى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته ما يقصد تحصيله كتشجع معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه اياها ليحصل وكذلك الحلم والمروة ثم لما كان هذا المعنى ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد منها غير ثابت في اصل لمن نسب اليه فرق بينهما بما يختلفان فيه وهو ان تفعل المقصود فيه مادته وذلك الفعل ليحصله فلذلك قال لان هذا يطلب ان يصير حليما واما تفاعل فهو ان يظهر الفعل وهو على خلافه لا ليحصله بل ليظهر انه عليه وليس به فقد حصل الفرق بينهما بما ذكر قال — ومنه تقيس وتنزر وانما فصله من ذلك لانه مخالف له من وجه اخر وذلك ان المعاني الاول كلها يمكن ان يتمرن عليها المحصل بعد ان لم يكن لان الانسان قد يمرن نفسه على الحلم والمروة والصبر حتى يحصل ذلك له ولا يمكن ذلك في مثل تقيس وتنزر فانه اذا لم يكن من هذه القبيلة لا يكون منها ابدا وانما ادخل فيه لان الغرض امتناع ذلك ليحصل عند الناس اعتقاد ذلك فلما كان الغرض من هذا من حصول ذلك معتقدا اجرا مجرى واحدا فقد ظهر الفرق بينهما قال — وبمعنى استفعل الظاهر انه اراد بمعنى استفعل اصل معنى استفعل واصل معناه الطلب كذلك الفعل

بتكبّر وطمع

كقولك استعلم واستخطى اي طلب العلم والخطا ثم مثّل لتكلّف وتحلّم وتعظّم وتحمّل الشيء وتبقّنه كانه طلب الكبر من نفسه والحلم كقولهم في استفعل استخرجه اي لم ازل اطلب خروجه من شيء حتى خرج واما تحمّل فظاهر وتيقّنه لتكبّر كانه طلب اليقين من نفسه حتى حصل فلذلك يطلق تيقّن في موضع علم وتقصّاه وتبيّنه مثل تيقّنه لان الطلب من نفسه ويجوز ان يكون تقصّاه واستقصاه بمعنى طلب غايته واقصاه موضعه ايضا فيكون على الاصل في معنى استفعل من غير تاويل وللعمل بعد العمل في مهلة نحو تجرّعه اي شربه جرعة بعد جرعة وتحسّاه اي حسوة بعد حسوة وتعرّقه اي اخذ ما عليه من اللحم شيئا بعد شيء وتفوّقه اذا شربه فواقا بعد فواق ومنه تفهّم وتبصّر وتسمّع كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيء وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تديّرت المكان اي اتخذته دارا وتوسّدت التراب اتخذته وسادة ومنه تبنّاه اي اتخذه ابنا وانما فصله لان اتخاذه ابنا لا يصح على الحقيقة موجودا فيه ذلك الحسي كانه قصد الى الفصل بين الامور الحسية والامور المعنوية قال وبمعنى التجنّب وهو في هذا البنا كمعنى همزة السلب في قولك اعجمت الكتاب اي ازلت عجمته كذلك ههنا تحوّب اي ازال الحوب عن نفسه قال وتفاعل لما يكون من اثنين الى آخر تفاعل فرع فاعل الذي يكون للاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شاركه فيه على ذلك النحو فلذلك كان بناؤه يقتضي التعدي وان لم تكن الفعل متعديا لان المشارك يكون هو المفعول فهو مشارك به في التعدي وان اختلفا في المعنى ولذلك شافه بعضهم في اسباب التعدي وجعله مع الهمزة والتضعيف وحرف ولم يعدّه الكثير اما لانه ليس مثل ذلك في المعنى لان تلك بمعنى التصيير واما لان هذا قد يبنى ولا يتعدى الى الثر ما كان متعديا اليه كقولك ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله من اصله هو الذي اشترك معه في معنى فاعل فصار هو المتعلق من اصله وهو المفعول الذي ينتصب بهذا البنا فلم اتحد متعلقاهما لم يرد مفعول آخر فمن اجل ذلك جا في هذه المواضع غير زايد مفعولا لاجل هذا البنا فاشترط من باب اسباب التعدي لذلك وتفاعلت مثله في المعنى وانما نقص عنه مفعولا من حيث ان وضعه نسبته الى المشتركين فيه من جهة واحدة فوجب ان يكون الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا له فوجب نقصه عنه مفعولا فلذلك تقول جاذبت زيدا الثوب فاذا جئت بتفاعل قلت تجاذبنا الثوب فيصير الفاعل والمفعول اللذان كانا في فاعل فاعلا لتفاعل وسرّ ما ذكرناه من ان وضع الاول على معنى نسبته الى فاعل مع تعلقه بغيره في انه فعل مثل ذلك ووضع الثاني لنسبته الى المشتركين فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جا الاول زايدا على الثاني بمفعول ابدا فهذا معنى قوله ولا يخلو من ان يكون

من فاعل الى آخر قال ويجي ليُريك الفاعل انه في حال ليس فيها الى آخره وهذا معنى ثان لتفاعل وهو كثير وحاصله راجع الى الاخبار عن فاعله بانه على المعنى المشتق منه تفاعل وهو في الحقيقة على غير ما فاذا قلت تجاهل زيد فمعناه انه على حال الجهل في الصورة وليس عليها في الحقيقة ووضع لفظ الكتاب ويجي ليُريك الفاعل بالرفع في الفاعل وفي بعض النسخ ليُريك الفاعلَ بالنصب وكلاهما ضعيف اما الرفع فلانه يلزم منه ان يكون اللفظ جاء ليُري الفاعلُ انه على تلك الصفة وقد يكون اللفظ جا ليُري غيرُ الفاعل ان الفاعل على حال ليس فيها كقولك للمخاطب تجاهلت وتعاميت فانه لا يصلح ههنا ان يقال جيء باللفظ ليُري الفاعلُ انه في حال ليس فيها فان الفاعل ههنا قد يكون غير قاصد الى اراءة ذلك بل قاصدا الى ان لا يطلع عليه احد واما النصب فضعيف على خلاف ما يعبّر به عن معاني هذه الالفاظ وهو ركيك والوجه ان يكون وليس فيها بالواو ليكون من كلام المخبر بمعناه لا صفة لحال فيلزم دخولها في حكم اراءة الفاعل فيجي التناقض ويكون المعنى حينئذ ويجي لمعنى اراءة الفاعل انه في حال ثم قال المخبر وليس فيها اي وتلك الحال في الحقيقة منتفية عنه لا ان الفاعل يُري انه في حال منتفية فيستقيم المعنى لانه لا يستقيم معناه عن ان الفاعل اري من نفسه ذلك وانه في الحقيقة ليس كذلك وانما جا الخلل من مجي ليس فيها صفة لحال فاذا جعلت بالواو خرجت عن ذلك فاستقام قال وبمعنى فعلت الى آخره لان المعنى ان ذلك فعل لفاعله كقولك قام وقعد ولا يلزم ان يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على غير صيغة فعلت ومطاوع فاعل الى آخره وقد تقدم معنى المطاوعة في فصل تفعّل لتفعّل وهذا مثله لفاعل فلا حاجة الى اعادته قوله وافعل للتعدية في الاكثر نحو اجلسته وامكنته الى آخره قال رضي الله عنه قد تقدم معنى التعدية وهو ان تجعل الفعل لفاعل مصيّرا لمن كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا اليه ذلك الفعل فلذلك تصيّر غير المتعدي متعديا والمتعدي الى واحد متعديا الى اثنين والى اثنين متعديا الى ثلاثة كقولك اخرجته واشممته الطيب واعلمت زيدا عمرا منطلقا ويكون افعل ايضا للتعريض للشيء وان تجعل بسبب منه يعني تعريض للاسم المشتق هو منه كقولك اقتلته اذا عرضته للقتل وابعته اذا عرضته للبيع وهو قليل ومنه اقبرته يعني ومن افعل الذي للتعريض وانما نوّعه الى نوعين لان الاول تعريض لفعل منسوب اليه متعلّق بالمفعول من قتل وبيع والثاني تعريض لما ليس كذلك الا ترى ان مثله ذا قبر ليس مثل جعله معرّضا للقتل والبيع لان القبر ليس فعلا له متعلّق بالمفعول فاراد ان يبيّن ان البابين سوا في انه تعريض للشيء سوا كان ذلك الشيء فعلا للفاعل الفعل على الصفة

المذكورة او صيره ذلك ولصيرورة الشي ذا كذا اي لصيرورته منسوبًا اليه المعنى المشتق هو منه على وجه
ما كاغدّ البعير اي صار ذا غدة وامرب اي صار ذا جرب وكان ينبغي ان يفصل بين اغدّ وبين
اجرب والحرز واما له لان اغدّ معناه صار منسوبًا اليه ما اشتق منه على جهة قيامه به وهذا على جهة
قيامه ماله ومنه الام بمعنى افعل الصيرورة وانما فصله لانه مخصوص بما كان الفاعل اتيا بذلك
الشي المشتق هو منه اذ معنى الام اتى بما يلام عليه فهو مشارك له فيما ذكرناه الا ان الفاعل ههنا آت
به وليس هو اول كذلك وكان ينبغي ان يفصل بين الام واجرب وبين اصرم واجز لان هذا ليس مثله
في انه آت بذلك المعنى وبين هو اول ايضًا لانه ليس مثله في ان المعنى قد حصل وانما المعنى قارب وقت
حصوله فنزلت مقاربته له منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واجز الزرع وهو لم يصرم
ولم يجز بخلاف ما تقدم فانه على معنى حصول ذلك الشي ودخوله في الوجود ومنه بمعنى افعل الصيرورة
ابشر وافطر اي صار ذا بشرى وذا فطر وانما فصله لانه مطاوع فابشر وافطر مطاوع فعّل
قالوا بشرته فابشر وفطرته فافطر واقشع مطاوع قشع يقال قشع الريح السحاب فاقشع وانقشع
واما الب فليس لدخوله مع ما تو سطه معنى لان الب بالمكان اي اقام به وليس مطاوعًا للشي واظنه
الت فصحف لانه يقال كبته فالت وانكت كما يقال قشعت الريح السحاب فاقشع وانقشع فيستقيم
حينئذ ولوجود الشي على صفة معناه لوجود مفعول الفعل على الصفة المشتق الفعل منها كقولك احمدت
الرجل اي وجدته محمودًا ومنه ما ذكره في الحكاية وللسلب يعني ولسلب المعنى المشتق افعل منه عما تعلق
به الفعل كقولك اعجمت الكتاب اي ازلت العجمة واشكيته اي ازلت شكايته وقد يجي ذلك سلبًا عمن
نسب اليه الفعل وذلك اذا لم يكن الفعل متعديًا كقولهم اقسط اي ازال عنه القسط وهو الجور لذلك
كان معنى اقسط عدل وقسط جار فهو من هذا الباب وكان ينبغي ان يقول ومنه اقسط ويجي بمعنى
فعلت وهو واضح فانه مثل بما جاء فيه فعل قال ــ وفعّل يواخي افعل في التعدية وقد تقدم معنى
التعدية ومنها خطأته وانما فصل قوله خطأته الى آخره لانه مخالف في انه لم يصيره في الحقيقة
فاعلًا للفعل المشتق هو منه وانما جعله منسوبًا الى ذلك الفعل الا ترى ان معنى خطأته قلت له
اخطأت او نسبته الى الخطا وكذلك فسقته اي قلت له يا فاسق او نسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته
فاسقًا اي فاعلًا لفعل الفسوق كما في قولك غرمته وفرحته وكذلك جدعته اي قلت له جدعًا وعقرته
اي قلت له عقرًا قال وفي السلب اي يواخي افعل فيه ايضًا وقد تقدم معنى السلب قوله فزعته اي ازلت
الفزع عنه وكذلك البواقي على ما ذكر قال ــ وفي كونه بمعنى فعل يعني ان فعّل يواخي افعل في كونه بمعنى

فعل كقولك زلته وزيلته وموته وميّزته وهما بمعنى واحد كما كان قلت واقلت بمعنى واحد
قال ــ ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه يعني ان ذلك هو اصله وهو الكثير في استعمالهم فكان
هو اولى بتقديمه ولكنه قدم غيره لمواخاته لافعل وقدمها عقيبه وشرط التكثير في الفعل او في
الفاعل او في المفعول فمثال هو اول جوّل وطوّف ومثال الثاني موّتت هو ابل ومثال الثالث غلقت
هو ابواب فان فقد ذلك لم يسغ استعماله فلذلك كان قولك موّتت الشاة لا انتقا جميع ذلك لان
هذا الفعل لا تستقيم تكثيره بالنسبة الى الشاة اذ لا تستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول
فيكون التكثير له فلذلك قال في هذه المسئلة ولا يقال للواحد بخلاف قولك قطعت الثوب
فان ذلك سايغ وان كان الفاعل واحدًا وظاهر كلامه يوهم ان هذا البنا لا يقال للواحد ولكنه
اطلقه لتقدم قوله وهو يجوّل ويطوّف اي يكثر الجولان فعلم ان التكثير قد يكون في الفعل نفسه
وقد يكون في الفاعل فقوله ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقم فيه تكثير الفعل وانما يكون
التكثير في الفاعل هو المصحح قوله وفاعل لان يكون من غيرك اليه ما كان منك اليه قال
رضي الله عنه اراد لان يكون من غير الفاعل الى الفاعل ما كان من الفاعل اليه فغير الفاعل مخاطبا
وكان هو اولى ان يقول ان يكون مثل الى غيرك ما كان منه اليك فانه المفهوم اولا من قولك خاصمت زيدًا
الا ترى انك مسند الى نفسك اولا الخصام وتوقعه على زيد فكان هو اولى هو التعرض اولا للمفعول
دون الفاعل الا ترى ان معنى فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل واقعًا على من يشاركه في اصل الفعل
المشتق هو منه وقد تقدم تحقيق ذلك في فصل تفاعل قال ــ واذا كنت الغالب قلت فاعلني
ففعلته وقد تقدم ذكر فعلته في المغالبة وتفصيل مضارعه ويجي فعلت يعني انه ياتي
بمعنى نسبة فعل الى فاعل لا غير كما ياتي فعل كقولك شافهت بمعنى نسبة الشفه الى المساهد
وليس ثم فعل ثلاثي من لفظ شافهت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته ومرته
وميزته ولذلك يجي فيه بعض اللبس على القاصر وبمعنى افعلت كقولك عافاك الله معنى
بمعنى افعلت في التعدية لان معنى املسته صيرته ذا ملوس ومعنى عافاك صيرك ذا عافية
فتشبيهه به في ذلك ومن افعل وان كان فعل قد ياتي لذلك لكثرة افعل فيه ولو كان لعافاك
فعل ثلاثي من معناه لازم وعافاك متعد له لاتضح امر التعدية مثل بعد وباعدته وكان تمثيله
بباعدته اولى لانه حينئذ مثل ملس واملسته ولكنه جاء ملبسًا لانه موضوع في اصله لما
ذكرناه ولا يقال عفا زيد بمعنى قامت به عافية وعافيته بمعنى صيرته قامت به العافية كما في

تعدو باعدته ولكنه واضح ما ذكرنا . وكذلك طارقت النعل اي صيرته ذا طراق وتقريره على نحو
ما تقدم في عاقبت اللص واشكال له كاشكاله وبمعنى فعّلت يعني للتكثير لانه هو باب فعّلت
التكثير وهو واضح في ضاعفت وناعمت لان معناه ضعّفت ونعّمت فيتضح برامي في مثل ذلك
كما تقدم قال وانفعل لا يكون الا مطاوع فعل قد تقدم معنى المطاوعة فلا حاجة الى
اعادته وقد اختص بنا انفعل بها ولكنه في اكثر يكون المطاوع على فعل لقولك كسرته
فانكسر وقد جا مطاوعا لافعل قليلا ولا يقع الا حيث يكون علاج وتاثير معناه انهم خصوا هذا
البنا بالمعاني الواضحة للحس دون المعاني المجردة عنه المختصة بالعلم خاصة دونه كانهم
لما خصوه بالمطاوعة التزموا ان يكون جلية واضحة فلذلك لا يقال علمته فانعلم ولا عرفته
فانعرف ولذلك ما كان مثله ولذلك كان قولهم انعدم ليس بجيد وقالوا قلته فانقال لان
المقول هاهنا تحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك من باب المحسوس للمخاطب
والمخاطب فان اطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول وذلك ليس فيه ما اشترط
من غير ان تقصد الى الفاظ محققة او مقدرة كان من اتساع نظير انعدم وافتعل لبنا كل انفعل
في المطاوعة لقولك غممته فاغتمّ قال رضي الله عنه الا انه يكون لغير المطاوعة بخلاف انفعل
فانه لا يكون الا مطاوعا وبمعنى تفاعل يعني اصل معنى تفاعل وهو الموضوع لمتعدد ذي مشتركين
في اصل الفعل المشتق هو منه لقولك تضاربوا وتخاصموا كما تقدم فجا افتعل ايضا لذلك قليلا
كقولك اختصموا بمعنى تخاصموا واجتوروا بمعنى تجاوروا وبمعنى الاتخاذ وقد تقدم معنى الاتخاذ
وانه بمعنى جعل الفاعل ما اشتق منه الفعل له كقولك توسدت التراب اي جعلت التراب وسادة
وقد استعملت افتعل لذلك كقولك اذّبح اذا اتخذ ذبيحة وكذلك اطّبخ واشتوى وفصل بينها
لان هذا مطاوع في المعنى لقولك وزنت له فاتزن وكلت له فاكتال يقال كال البايع فاكتال
المشتري اي اخذه موزونا ومكيلا كما فصل قوله ابتسم وافتطر وافتتح عما قبله لذلك لينبه على
انه منه ما هو مطاوع ومنه ما هو غير ذلك وبمنزلة فعل لقولهم خطف واختطف وليس معنى
فعل بفتح العين وانما اراد فعل الذي لا زيادة فيه ولذلك يقال فعل على ثلثة اضرب بفتح العين وكسرها
وضمها وهو واضح لانه جا افتعل فيما جا فيه فعل على ما تقدم وانه او فيح مما ياتي بمعنى فعل وليس
منه فعل وللزيادة على معناه يعني على معنى فعل كانه من باب التكثير في ذلك الفعل كما جا فعّل للتكثير
قال سيبويه اما كسبت فانه يقول اصبت واما اكتسبت فهو التصرف والطلب يريد ان معنى كسبت

حصول الكسب على اي وجه كان ومعنى اكتسبت تكثير لمعنى اصل الكسب ومن ذلك قوله تعالى
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه ورحمته لهم فاثبت
لهم ثواب الفعل على اي صفة كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه
قال واستفعل لطلب الفعل ومعناه نسبة الفعل الى فاعله لارادته تحصيل الفعل المشتق
هو منه كما ذكر في امثلة ثم قال وهو مستعجلا كالاعتراض على الباب ويبين ان معناه انه طالب
ذلك من نفسه فصار جاريا على قياس الباب بهذا التاويل ومنه استخرجته بمعنى استفعل
الذي هو طلب الفعل وانما فصله لانه يستعمله بمعنى اخرجته لان الطالب للشي قد يحصله
فيصير بمثابة الفعل المتعدي فلما اطلق استخرجته على الطالب المحصل للخروج صار بمعنى
اخرجته الا ان في استخرجته معنى الطلب فنبه على انه منه وان وافق اخرجته في معنى الحصول
وللتحول عن معناه يعني وللنسبة الفعل الى فاعل لاثبات صفات من هو المشتق هو منه بعد
ان لم يكن كذلك كقولهم استتيست الشاة اي صارت صفاتها كصفات التيس واستنوق
الجمل اي صارت صفته صفة الناقة وكذلك استنسر البغاث اي صارت صفته صفة النسر
وللاصابة على صفة وقد تقدم ذلك في باب افعل ومثله قولهم استعظمته اي وجدته كذلك
كما تقول اجدته اي وجدته محمودا وبمنزلة فعل لقولهم قرّ واستقرّ وهو واضح وافعوعل
بنا مبالغة وتاكيد لما في اصل فعل في تكثير ما اشتق منه ولذلك كان اعشوشبت الارض مبالغة
في كثرة العشب لذلك اخشوشن واحلولى وبذلك فسر الخليل على ما ذكر وهو اصناف الفعل
الرباعي المجرد منه بنا واحد وهو فعلل وللمزيد فيه بنا ان افعنلل وافعلل ذكر للمزيد فيه
بنائين واسقط الثالث وهو اكثر من البنائين اللذين ذكرهما وهو تفعلل كقولك تدحرج وهو
منه وقد ذكر تفعلل في تقاسيم الابنية المتقدمة الا انه ما اعتبار زيادة التا واللام جميعا
وقد صرح ليس من ذلك لان لاميه اصليتان وان اتفقا في انهما يوزنان جميعا بتفعلل وافعلل
كاقشعر لا ياتي الا مضاعفا بلاميه واحد بين كاقشعر واطمان ولذلك يقول بعضهم افعلل
نظرا الى ما يصير اليه بعد الادغام ومنهم من يقول افعلل نظرا الى ما هو اصله قبل الادغام
وهذا اولى لانه لو جا منه معتل اللام لوجب ان يكون غير مدغم لوجوب اعلال الثاني كما في قولهم
اقواوى في باب افعال وهو باب ايضا لا يجي الا مضاعفا فلما جا في المعتل لم يكن ادغامه
لفوات المماثلة بالاعلال وكذلك ارعوى في باب افعل فظهر ان الوجه ان يقال افعلل

لا افعللّ قال وكلا بنائ المزيد فيه غير متعدّ وهما في الرباعي نظير انفعل وافعلّ يعني انهم لما خصّوا من الثلاثي ما زاد وا فيه الفا ونونا للمعاني التي هي غير متعلقة خصّوا ما زادوا فيه الفا ونونا من الرباعي بمثل ذلك وكما انهم جعلوا انفعل في الثلاثي غير متعدّ لما ذكرناه فكذلك احرنجم في الرباعي قال سيبويه زادوا الفا ونونا في هذا كما زادوها في الثلاثي وكذلك لما خصّوا باب افعلّ في الثلاثي وهو مزيد فيه همزة وصل قبل الفاء مضاعف اللام ساكنا ما قبلها فكذلك جعلوا امثاله في الرباعي لان اقشعرّ زيدت فيه همزة وهو مضاعف اللام ساكن ما قبلها فشبّهوه به كما شبّهوا افعنلل بانفعل القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف

قال جار الله العلامة الحرف ما دلّ على معنى في غيره الى آخره قال رضي الله عنه معنى قولهم في غيره ان المعنى الذي دلّ عليه الحرف متعلّق بمتعلّق لا بدّ من ذكره من حيث الوضع بخلاف الاسم والفعل لانهما يدلّان على المعنى من غير ان يتوقف معناهما على متعلّق من حيث الوضع بيان ذلك ان من في قولك سرت من البصرة معناه ان ابتدا سيرى من البصرة فلم يكن بدّ من ذكر المتعلّق الذي هو البصرة بخلاف ما لو قلت ابتدا سيرى حسن فانه يصحّ من غير ان تذكر متعلّقه فهذا معنى قولهم في نفسه في الاسم والفعل وقد اورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا يخبر به انه قد اخبر عنه بقولكم لا يخبر عنه فانه خبر عنه وهذا بعينه يورد على الفعل اذا قيل لا يخبر عنه ويخبر به فان ذلك خبر عنه وجوابه ان المحكوم بكونه لا يخبر به ولا يخبر عنه انما هو الفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها فاما قوله الحرف فليس من ذلك وكذلك قولهم من حرف جرّ قد اخبر عن الحرف ولولا انه خبر عن الحرف لم يصدق قولنا حرف جرّ ولكن ليس ذلك المعنى بقولهم فان هذا لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وانما اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدا وحرف خبر مبتدا ولا يقع مبتدا الا اسما فان قيل كيف يصحّ ان يكون اسما وقد اخبر عنه بانه حرف وهل هذا الا تناقض فالجواب ان الوجه الذي كان به اسما غير الوجه الذي اخبر عنه بانه حرف الا ترى انك تقول لمن وشبهها هذه الكلمة حرف ولا يشكّ ذو عقل ان قولك هذه اسم ومع هذا فقد اخبرت عنه بانه حرف لان لفظ الكلمة صالح اطلاقه على الاسم والفعل والحرف جميعا فاذا قلت هذه الكلمة حرف وانت تعني من او غيرها كان ذلك صحيحا فكذلك اذا قلت من حرف لانك لم تقصد الا الى نفس اللفظ باعتبار كونه كلمة وهذا بعينه يجاب به عن الفعل فانهم لم يعنوا بقولهم لا يخبر عنه الا في حال استعمالهم له على حسب وضعه في معناه في مثل قولك ضرب زيد فاما

فاما اذا قلت الفعل يخبر به فليس هو المراد لانك لم تستعمل لفظ ما هو فعل بمعناه وانما استعملت اسمه كما انك استعملت اسم الحرف في قولك الحرف وكذلك اذا قلت ضرب فعل ماض فانك وان استعملت اللفظ لم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له الا ترى انك لا تعني بقولك ضرب الا نفس اللفظ ولم تستعمله باعتبار معناه الموضوع هو له وانما قصدت الحكاية اللفظة الواقعة في كلام غيرك فهذا هو الوجه في صحة قولهم الحرف لا يخبر به ولا عنه والفعل لا يخبر عنه قال ومن ثم لم ينفكّ من اسم او فعل يصحبه يعني ولكونه موضوعا لمعنى في غيره محتاجا اليه في الاستعمال وجب ان يذكر معه غيره ووجب ان يكون فعلا او اسما لئلا يؤدّي الى التسلسل فلم يكن بدّ من فعل او اسم يصحبه قال الا في مواضع حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف فجرى مجرى النائب قوله الا في مواضع ليس بسديد لانه يوهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلّق وليس بصحيح فان المحذوف اذا كان مرادا فهو في حكم الموجود الا ترى انه لا بدّ لكل فاعل من رافع ولم يصحّ ان يقال الا في بعض المواضع وان كان الرافع قد يكون محذوفا فكذلك الناصب وغيره مما يجوز فيه الحذف وهو محتاج اليه فان قيل يصحّ جعله استثناء منقطعا تبيينا لجواز حذف المتعلق قيل ليست هذه عبارة الاستثناء المنقطع فان الاستثناء المنقطع بمثابة لكن ولا يقع بعد الا الاسم او ما في معناه فلو قال الا انه يكون كذا وكذا كان مستقيما واما مثل هذه العبارة فلا يحمل الا على الاستثناء المفرّغ كانه قال لم ينفكّ في كل موضع الا في مواضع مخصوصة وقوله حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف ليس بسديد ايضا لانه يوهم ان الحذف انما يكون في الفعل دون الاسم لانه وقع اتفاقا بعد النفي وانه في محلّ التعليم فاذا ذكر حكما وخصّصه بشيء اشعر ذلك ان غيره ليس مثله وقد يحذف الاسم ايضا فلا معنى لخصوصيته ذكر الفعل وبيانه انه اذا قيل ازيد قايم فقلت نعم كان المحذوف الاسم كما انه اذا قال اقام زيد فقلت نعم كان المحذوف الفعل وكذلك بلى في قولك اما زيد قايم واما قام زيد فقد تبيّن ان الاسم والفعل سيّان في صحة حذفهما مع الحرف الا ان بعض ما مثّله تختصّ بالفعل لتعذّر معناه في الاسم مثل قوله يا زيد وكان قد ومن اصناف الحروف حروف الاضافة قال سمّيت بذلك لان وضعها على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء قال الشيخ اي توصل معنى الافعال الى الاسماء سمّيت باعتبار معناها كما قيل حروف النفي وحروف الاستفهام وغير ذلك فسمّيت حروف الاضافة وحروف الجرّ لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء اي توصلها وكذلك تجرّ او يكون الجرّ المراد به نفس الاعراب فكانها اضيفت الى الاعراب الذي هو معمولها كما يقال

حروف النصب وحروف الجزم بحكمها اشتركت في انها توصل على ذلك وان اختلفت معانيها وراء ذلك على ما بينته قال وهي توصي في ذلك اي مستوية وان اختلفت بها وجوه من قضايا اي في من اضافة ومن اتصال قال وهي على ثلاثة اضرب الى آخره قال الشيخ فان قيل لم تجعل من من قبيل ما استعمل حرفا وفعلا لانه امر من مان يمين والى من قبيل ما استعمل حرفا واسما لان الى معناه نعمة وجمعه الآء وكذلك غيرهما فالجواب انه لا يصيبين من فعلا الا باعلال وتغيير فيه ولم يرد الا انه يكون على ذلك باصل وضعه من غير اعلال والاوجب ان يقول اللام حرف وفعل في قولك لِ عمرا من قولك ولي يلي ومما يعينه يجاب به اذا قيل ان على يكون حرفا وفعلا ولم يذكروها الا اسما وحرفا وكان يجب ان يجعلها قسما برأسه فيقال انها لا يكون فعلا الا باعلال الا ترى انك تقول عندي تصحيحها الا اشعا موجب من اعلال علوت وعلون فتوضع الخلط آخر غير ذلك فلذلك لم يذكروها مستعملة فعلا فان قيل فاستعمالها اسما كاستعمال الى التي هي النعمة اسما وقد ذكرتم انه ترك ذكرها لما كانت اسما يكون كذلك بالاعلال فلم لم يقولوا في على اذا كانت اسما انها لا تكون كذلك الا بالاعلال فيترك لو اذكرها مستعملة اسما فالجواب ان على من اسمائه ليست كالى التي هي النعمة لان الى بمعنى النعمة اسم متمكن واصله منقلبة عن يا قطعا فلم يصر كذلك الا باعلال وان على من اسمائه فبنية غير متمكنة والمبنيات بالاصالة لا يتعدد لالفاتها اصول بل هي كالفات الحروف فلذلك حكم باستعمالها حرفا واسما لانها كذلك في اصل وضعها حرفا واسما من غير اعلال فان قيل فقد ذكر خلا واخواتها حرفا وفعلا وخلا الفعل يقول فيه خلا يخلو وخلوت فلا يصير كذلك الا باعلال فهو مثل على في الفعلية ولم يذكر على فالجواب ان خلا واخواتها التي ذكروها في الفعلية ليست خلا التي يقول منها خلوت وانما هي خلا الواقعة في الاستثناء وتلك غير منصرفة بمثابة على في الاسماء والفات الافعال التي لا تصرف لها يلجيء الى تغييرها كالفات غير المتمكن من الاسماء فهذا وجه ذكرها في الفعلية دون ذكر على قال فمن معناها ابتداء الغاية الى آخره قال الشيخ وتعرفها بان يصح معها الى انتهاء لفظا او تقديرا لقولك سرت من البصرة الى بغداد وقد تاتي لغرض الابتداء دون ان يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدا لقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو واشباه ذلك وتكون مبعضة وتعرفها بان يصح موضعها بعض لقولك اخذت من الدراهم وقد تكون مبينة وتعرفها بان تكون كالصفة لما قبلها لقولك فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الذي هو الوثن وقد قيل ان المبعضة ما يكون المذكور قبلها لفظا او معنى بعضا

لما بعدها والتي للتبيين علامة ذلك فعلى هذا لو قلت اخذت درهما من الدراهم فهي مبعضة على التفسير الثاني مبينة على التفسير الاول ومزيدة وتعرفها بان تسقطها فيبقى على اصل معناه كقولك ما جاءني من احد وقوله ولا تزاد عند سيبويه الا في النفي ليس بمستقيم لانها تزاد في قولك هل جاءك من احد باتفاق فلو قال في غير الواجب كان اسد ومن الاخفش تجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ويجوز ان يكون قوم نوح انما يغفر لهم البعض ووجه استشهاده انه قد ثبت ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد ثبت يغفر لكم من ذنوبكم فان لم تحمل على الزيادة تناقض وليس بمستقيم لانه يثبت اصلا في الحرية بالبعض ثبت لكونه محتملا غير ما ذكر وذلك ان قوله يغفر لكم من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح ويجوز ان يكون قوم نوح انما يغفر لهم البعض ويغفر الذنوب جميعا انما ورد في هذه الامة فصح حمل تلك على التبعيض وزال وهم التناقض ثم ولو سلم ان الايتين لاحدى الامتين لجاز ان يكون يغفر الذنوب جميعا لبعضهم ويغفر لكم من ذنوبكم لبعضهم فيصح ان يحمل على التبعيض ويزول وهم التناقض واذا ثبت ذلك سقط الاستدلال فاذا الوجه ما ذكره سيبويه ومن شعري كلام العرب اذ استقرا ثم انتقا صحة مات من رجل وضربت من رجل وشبهه فان قيل فقد ثبت قولهم قد كان من مطر ومعناه كان مطر فقد اجيب عن ذلك بان قيل هو على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر وايضا في مثل ذلك بحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه كقوله ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه قال والى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية الى آخره والكلام في انتهائها كالكلام في من في الابتداء وقد تكون بمعنى المصاحبة وقد جاءت الى وما بعدها داخل في الحكم فيما قبلها وجاءت وما بعدها غير داخل فمنهم من حكم بالاشتراك ومنهم من حكم بظهور الدخول ومنهم من حكم بظهور انتفاء الدخول وعليه النحويون ووجوب قوله المرافق في وجوب الغسل ليس من ظاهر الاية وانما حمل على ذلك من السنة بدليل فلم يصر اليه الا بدليل قال وحتى في معناها بمعنى في انتهائها الا انها تفارقها في ان مجرورها يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه لان الفعل المعدى بها الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه الى آخره قال لما كان وضعها لهذا الغرض وجب ان يكون بعدها الا ذلك والا انتفى الغرض المقصود واذا كانت عاطفة فامرها كذلك فيما كان آخر جزء دون ملاقيه كان اصلها ان تكون جارة وانما استعملت عاطفة لما اشتركت مع الواو في المعنى

لثبوت الحكم في الامرين فاستعملت على خلاف اصلها في اظهر متحيّنيها لما اشبهته وهو الواو ولذلك
تقول اكلت السمكة حتى راسها خفضًا ونصبًا ولا تقول نمت البارحة حتى الصباح لما ذكرناه قال
ومن حقها ان تدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف الى على الاظهر عند النحويين قال والا دخل
على مضمر فتقول حتّاك كما تقول اليه لانهم لو قالوا حتّاه لاثبتوا مع المضمر الفًا فيما عبرت الفا شاله
الى ياء كقولك عليه واليه ولديه وذلك كل الف آخر حرف او اسم غير متمكن اتصل به مضمر فلو
قلبوها ياء لغيّروا الفًا وتغييرها على قياس اصل كلامهم من غير حاجة لاستغنائهم عنها بالى
وهذا الطاهر في التعليل فمن قال ان الى للحتى ودونه فيمن قال بالاشتراك ودونه فيمن قال
بمخالفتها في الظهور الا انه يصح استعمالها بمعناها على كل حال فاستغني عنها لما ادى امرها
الى ما ذكرناه قال ويكون عاطفة ومبتداء ما بعدها الكلام الى آخره سياتي ذكر العاطفة
في حروف العطف ومبتدأ ما بعدها يعني واقعًا بعدها الجمل المستقلة وليس يعني خصوصية
المبتدأ قال ويجوز في مسألة السمكة الوجوه الثلاثة وخص مسألة السمكة دون البارحة لما
ذكرناه آنفًا من ان العاطفة لا تكون الا مع آخر جزء لا مع ما يلاقيه فلذلك اضرب عنها ووجه
وقوعها ابتدائية على ان يكون الخبر محذوفًا كانه قال حتى راسها ماكول وقد اباه بعض
البصريين وليس بالجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما في سائر اخبار المحذوفة
فلا وجه لمنعه ومن اولى ما اضافه قال وفي معناها الظرفية الى آخره قال ثم مثل
بظرفية محققة وظرفية مقدرة وهو قوله نظر في الكتاب وسعى في الحاجة وقال انها بمعنى
على في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل وانما جعلها بانها على لما في الكلام من معنى استعلاء والموضع
صالح لها على حسب ما يقصده المتكلم من معنى الظرفية ومن استعلاء وكذلك ما كان مثله يقول فلان
في الارض وفلان على الارض ومنه قوله حتى اذا كنتم في الفلك وقال فاذا استويت انت ومن معك
على الفلك واما نحو جلست في الدار فهذا موضع في دون على والذي يميز بين موقعيهما ان
كل ما كان فيه معنى الاحتواء او ما نزل منزلته فهو موضع في وكل ما كان فيه معنى الاستعلاء دون
الظرفية فهو موضع على وكل ما كان فيه معنى استقرار ومعنى استعلاء فهو صالح لكل واحد منهما
فلذلك حمل جار الله العلامة قوله في جذوع النخل على بابها في الظرفية ولم يعتد بقول من قال
انها بمعنى على وقد تبين وجه القولين قال والباء معناها الالصاق الى آخره قال
رضي الله عنه هذا معناها العام وقد قيل انها تكون على ما ذكره من الاستعانة والمصاحبة

قال ويكون مزيدة في المنصوب كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهذا وان كان كثيرًا فليس
بقياس واما القياس في نحو قولك ليس زيد بقائم وقوله بايكم المفتون اورد ما على انها مزيدة
ولا تكون مزيدة الا على ان يكون المفتون اسم مفعول على ظاهره وقد تقدم في المصادر من قوله
ان المفتون مصدر واذا كان مصدرًا لم تكن الباء مزيدة وبيان ذلك انا اذا جعلنا ما زائدة
وجعلنا المفتون مصدرًا صار التقدير ايكم الفتنة وليس لسديد فثبت انه لا يستقيم تقدير الباء
زائدة مع كون المفتون مصدرًا وكذلك لا يستقيم ان تكون الباء غير مزيدة والمفتون غير مصدر
اذ يصير فستبصر ويبصرون بايكم صاحب الفتنة والاولى جعلها غير زائدة والمفتون مصدر
على ما تقدم في المصادر فيكون المعنى فستبصر ويبصرون بايكم الفتنة جوابًا لقولهم انه لمجنون اي
بايكم الجنون ويضعف جعلها غير زائدة على معنى في والمفتون صاحب الفتنة اذ يصير المعنى بايكم
صاحب الفتنة والخطاب له ولهم ولا يستقيم ان يقال الجماعة وواحد بايكم زيد فلا بد من التعدد في
الفريقين فان قلت فهذا بعينه يقال اذا جعل المفتون بمعنى الفتنة ايضًا فالجواب انه ليس
مثله الا ترى انه يصح ان يقال لاثنين بايكما الفتنة ولا يصح ان يقال بايكما صاحب الفتنة على بقاء الباء
غير زائدة وسببه ان الفتنة معنى يصح قيامه بكل واحد منهما فصح استفهام عن محله تقول بايكما
الفتنة وصاحب الفتنة ليس يستقيم ان يجعل محلا للفتنة حتى يقال باي الرجلين صاحب الفتنة فظهر
الفرق بين المسألتين وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور الكلام فيه كالكلام في قوله ولا تلقوا
بايديكم وفي المرفوع في قوله كفى بالله شهيدًا وهذا نادر وهو في كفى كثير وقد زيدت في مفعول كفى
كثيرًا ايضًا كقوله كفى به فضلًا علمه ومنه كفى بنا فضلًا على من غيرنا وقد جاءت الباء للتعدية
كقولك ذهبت بزيد وجاءت بمعنى في كقولك ظننت بزيد وقد قيل انها في قولهم بعت هذا بهذا للمقابلة
قال واللام للاختصاص الى آخره قال الشيخ لتوردن باقي من الاول والثاني نسبة بالقسم
ما دل عليه متعلقه قال وقد تكون زائدة في مثل ردف لكم وهو قليل وقد تكون بمعنى الواو في
التعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد قال ورب للتقليل الى آخره قال ومن خصائصها
انها لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مضمرة قال الشيخ ان وضعها لتقليل نوع من جنس فوجب
وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيادة
ضائعة كما في قولك كل رجل ووجب وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس
المذكور اولا فيصير بها نوعًا والمضمرة حقها ان تفسر بمنصوب كقولك ربه رجلا وهذا الضمير

عند البصريين مجهول يرمي به من غير قصد الى ظاهر يقصد قصده ثم يميّز لابهامه كما في قولك نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون ضميرها الا مفردا مذكرا وان ثنّي مميّزه وجمع وعند الكوفيين ضمير راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربّه رجلا ولذلك يثنّى ويجمع ويذكّر ويونّث على حسب مميّزه فيقال ربّهما رجلين وربّهم رجالا وكلا القولين مشكل اما قول البصريين فيلزمهم جواز ربّ رجل كما جاز ربّه رجلا اذ لا فرق بينهما على ما تقرّر واما الكوفيون فيلزمهم ان يجيزوا ربّه وربّها رجلا وما حاجة الى هذا التمييز فانه مضمر لمتقدّم الذكر ويلزمهم ايضا جواز ربّ الرجل من طريق الاولى لان المضمر معرفة فاذا جاز هذا فيجب جواز مع المعرّف بالالف واللام والاولى ما قاله البصريون ويجاب عن ذلك الاشكال بانها وان كان مضمرا يرمي به من غير قصد فلا بدّ من ان يتقدّم ما يرشد الى المفسّر له الا ترى انك لو قلت هل اتاني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستبعدا وان علم بان الضمير الذي في نعم غير مقصود قصد زيد بل مبهم من غير قصد الى مذكور وفي هذا قد ارشد المذكور المتقدم الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربّه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في نعم بعد تقدّم الذكر وكان المذكور المتقدّم يرشد الى تخصيص في المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح في قولك نعم رجلا وتقديره ان يقول قايل هل من رجل كريم فيقال ربّه رجلا فالمراد ههنا رُبّ رجل رجلا كريما وارشد اليه ما تقدّم ذكره ولا يلزم من ارشاد الى مثل ذلك ان يكون الضمير في ربّه له على ما تقرّر في نعم رجلا بعد تقدّم ذكر زيد ومنها معنى ومن خصايصها ان الفعل الذي تتسلّط عليه يجب تأخّره عنها وانه يجيء محذوفا في الكثير الى آخره اما وجوب تأخّره فلانها لا نشاء التقليل وكلّ ما وضع للانشاء موضعه صدر الكلام فلذلك وجب لها صدر الكلام فوجب تأخّر الفعل واما حذفه فلان المعنى فيه معلوم وما كان هذا وضعه من الافعال في مواضع معلومة كان محذوفا كما في قولك زيد في الدار وقيل انها انما حذف متعلقها لانها لا تقع الا جوابا فكان متعلقها معلوما فاستغني عنه بقرينة ما تقدّم كما استغني عن متعلق بسم الله بقراين الحال ولعلّ المصنف اشار الى ذلك بقوله كما حذف مع الباء في بسم الله ولذلك لما تذكره ملفوظا به قدّره بلبنت فدلّ ذلك على ان غرضه التشبيه ببسم الله قال من اعشى البيت رُبّ رفد هرقته ذلك اليوم فحكم على ان هرقته ليس بمتعلق لرُبّ لبقا المجرور بغير صفة وهو غير مستقيم فوجب جعله صفة واذا وجب جعله صفة لم يبق المتعلق الا محذوفا قال ومنها ان فعلها يجب ان يكون

ماضيا وانما كان كذلك لانها للتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الا ماضيا ولا يرد على ذلك مثل قولهم ربّ رجل يأتيني فيكون غدا فان ذلك ليس هو الفعل المتعلق وكذلك قوله ربما يودّ ليس الفعل المتعلق قوله ولا يجوز ربما تأتي او لا تأتين الا الاتيين فظاهر لتعذر كونها صفة واما ستأتي فلان البعد فيه ويكون صفة وانما الذي منعه هو ان يجعله ان يكون متعلقا فاذ ذلك بما قد علم حينئذ على ما انهم والفعل يعني فتكون داخلة على الجملة خاصة لانهم لما قصدوا الى تقليل النسب المفهومة من الجمل اتوا بصورة الجملة غير معتبر وما وادخلوا ربّ مكفوفة بما ايذانا بذلك فاذا قلت ربما قام زيد فانما قللت النسبة المفهومة من قولك قام زيد واستشهد بقول ابي دواد ربما الجامل المؤبل فيهم ومعنى البيت يقول ان هؤلاء ذوو ابل كثيرة وخيل وهو الذي ليسوا فقراء وليست ربّ في هذا الموضع وما اشبهه من قوله ربما يودّ ومن قوله ربّ رفد لتحقيق التقليل ولكنها لتحقيق التي خاصة كانهم نقلوها من معنى التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من معنى التقليل الى التحقيق دونه لقوله قد يعلم ما انتم عليه فيه لذلك قوله وفيها لغات ليس شيء قال وواو القسم ابدلت عن الباء الالصاقية الى آخره قال الشيخ وشرط ابدالها حذف الفعل ولذلك قيل هي عوض من الفعل بخلاف الباء فان الفعل يجوز معها من غير عوض ومن ثم جاز اقسمت بالله ولم يجز اقسمت والله ومن ثم اجاب من منع العطف على عاملين في قوله والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو التي في قوله والنهار وهي واو العطف على عاملين احدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي هي حرف الجرّ فجعله الليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهي حرف جرّ فصارت عاملة للعملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك جايز باتفاق كقولك ضرب زيد عمرا وخالد بكرا وهذا انما كان ظاهرا حسنا لو لم يكن منقوضا بمثل قوله والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين من غير ان يكون احدهما عوضا عن العامل الآخر وهو قوله فلا اقسم بالشفق وكذلك قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس ثم التاء مبدلة عن الواو في تالله خاصة وهي عوض مثل الواو وانما حكم بان الباء اصل لانها هي الثابتة للالصاق في غير هذا الباب ولم يوجد التاء والواو الا في هذا الباب ولانها هي المصرّح بها مع الفعل ولانها اعمّ ولما كثر تصرّفهم في القسم وخففوا بحذف الفعل قصدوا الى ان وضعوا حرفا يشعر به وبحرف الجرّ جميعا وهو الواو وخصّوه

بالمظهر لان القسم بالمضمر قليل وعلة ذلك الكثرة فخصوها بالكثرة وهو المظهر ثم ان التا
لا لقسم بالله خاصة فقصدوا الى تخفيف الكثير من ذلك فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا
صحيحا وهو التا وما ذكره من انه منقوص من قولهم من ربي لافعلن يحذف الى ترب الكعبة شاذ
وقولهم م الله قيل اصله من قال الشيخ اختلف الناس فقال بعضهم هي من من قولهم من
ربي لافعلن فحذفت النون تخفيفا لانه محل تخفيف وحسن الحذف عند دخولها على الله
ملتزما لما فيه من استثقال لو بقيت من التحريك لالتقاء الساكنين واما جاز ضمها لانها اشتقت
عن من في قولهم من ربي وتلك يجوز ضمها ولنا ها دضمها ابدا لانها القسمية لا التي للتبيين
وغيرها ولم يات الفتح لانه يوهم بالاستفهامية والشرطية ومنهم من قال اصله ايمن فحذفت
ياؤها ونونها تخفيفا فبقي م الله ثم اجازوا الكسر لانه اخف واستدل على ذلك بجواز
الضم ومنهم من قال هو حرف برأسه بدل من الواو في قولك والله الا انه خص باسم الله
كما خص التاء بذلك وكل ذلك محتمل الا انه يلزم من قال انها حرف برأسه ان يعد مما في
حروف الجر كما عد الواو والتا فيقول ذ واو القسم وتاؤه وميمه قال وعلى للاستعلا
ويمثل بالاستعلا المعنوي في قوله عليه دين وبالحسي في قوله فاذا استويت انت ومن
معك على الفلك وهو اسم بمعنى فوق في مثل قوله اغدت من على زيد اي من فوقه والدليل على
انه اسم دخول حرف الجر عليه فاذا لم يدخل عليه حرف الجر فهو حرف لا غير ووجب ان يكون
مبنيا ايضا في حال اسميته لحصول ما يقتضي البنا وهو مشابهة الحرف في لفظه واصل معناه
والدليل على صحة ذلك العلم ببناء عن اذا وقعت اسما فلو كان على معربة لوجب ان تكون
عن معربة عند وقوعها اسما وايضا فلو كانت معربة في اسميته لوجب ان يبقى الفها في
قولك من عليه فيقول من علاه كما تقول من رحاه وانما تقلب الفه ياء مع المضمر فيما
ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يات عنهم قلب الفه
يا في مثل قولهم رحاه وعصاه وعن للبعد والمجاوزة الى اخره قال
وهي توصل معنى الفعل الى الاسم على طريق مجاوزة واورد جلست عن يمينه كالاعتراض
واجاب بتفسيره المجاوزة بقوله متراخيا عن بدنه كانه تجاوز عن موضعه الى
الموضع بحيال يمينه وقد تكون اسما بمعنى جانب كقولهم جلست من عن يمينه
والكلام في اسميتها وبنائها كالكلام في على قال والكاف للتشبيه فهي توصل معنى الفعل الى

الاسم

الاسم على سبيل التشبيه كقولك الذي كزيد اخوك فالكاف اوصلت معنى استقر وهذا المبهم الى زيد
على سبيل التشبيه ومثل بما يتعين ان يكون فيه حرفا وما يتعين ان يكون فيه اسما فقوله الذي كزيد
يتعين فيه الحرفية لانه وقع صلة والاسم المفرد لا يقع صلة وقوله يضحكن عن كالبرد تتعين الاسمية
لدخول حرف الجر عليه قال ولا تدخل على المضمر لانهم كرهوا دخولها على المضمر فتؤدي الى
مثل قولهم كك ولا يخفى تهجينه فرفضوا دخولها على المضمرات بأسرها لانه باب واحد ادى
الى ما يستهجن مع استغنائهم عنه بمثل فاستعملوا مثل مع المضمر والمظهر جميعا ولم يستعملوا
الكاف الا مع المظهر الا ما شذ من نحو ما روي وام اوعال كها ونحوه قال ومذ ومنذ
لابتداء الغاية في الزمان الى اخره قال الشيخ لا خلاف ان مذ ومنذ يختص بالزمان وانما الخلاف في من
هل هي لغير الزمان او عامة في الزمان وغيره فالبصريون يخصونها بغير الزمان والكوفيون
يعممونها ويستدلون بقوله من اول يوم احق ان تقوم فيه وبقول الشاعر اقوين من حجج واذا كانا
حرفا فمعناهما ابتدا في الماضي والظرفية في الحاضر فمثال الماضي كقولك ما رايته مذ يوم الجمعة يعني ان ابتدا
انتفا الرؤية ومبداه ذلك اليوم ومثال الحاضر كقولك ما رايته مذ شهرنا يعني ان انتفا الرؤية في الشهر جميعه
وقد تقدم ذكر كونهما اسمين قال وحاشا معناها التنزيه قال الشيخ انما استعملت للاستثنا
فيما ينزه عن المستثنى منه كقولك ضربت القوم حاشا زيد ولذلك احسن صلى الناس حاشا زيد لفوات
معنى التنزيه فيه وقد جا النصب بها على ان يكون فعلا استعمل في الاستثنا كما استعمل خلا وعدا ولكن
لا يكون كانه منقول من حاشى يحاشي اي جانب كانه قال جانب بعضهم زيدا واما قوله حاشى لله الى اخره فيقوى
عضده والاولى ان يقال انه اسم من اسما الافعال كانه بمعنى برئ الله من السوء ودخول اللام في فاعله كدخول
اللام في فاعل هيهات كقوله هيهات هيهات لما توعدون ولعله لم يقصد الا اسم الفعل دون المصدر لكونه
اسما فقصد الى تفسيره باسم ولذلك نصب براءة ولا ينتصب الا بفعل مقدر فكان المعنى برئ الله وصار فاعله
التفسير بالفعل واذا فسر بالفعل فهو اسم فعل وكي في قوله كيمه حرف جر ولم يذكرها في الحروف المتقدمة وكان
الاولى ذكرها ثم لانه انما فصل ما اجمله الباب ولذلك ذكرها ذكر حاصرها فقسمها وذكر اعداد كل
قسم منها وانما استدركها لقلة استعمالها او لوقوع الخلاف فيها فان الكوفيين يجعلونها حرفا ناصبا
للفعل بمعنى السببية ويتاولون قولهم كيمه بمعنى كي تفعل ماذا والذي يدل على انه انما تركها لذلك انه
ذكر مذ الناس من جعلهم في فصل شيا في هذا القسم وقال وما ادري ما هذا القول بعيدا من الصواب فنقول بانه
ابتداء هو الذي حقق عنده استقاطه وكونه عند البصريين حرف جر حقق عنده ذكره في التفصيل

اول

قال ويحذف حرف الجر الى آخره قال حذف حروف الجر يجيء تارة شايعا في موضع وقياسا في موضع
فالشايع طريقه النقل بمواضعه كقولك استغفرت الله الذنب وامرت زيدا الخير وقولهم الله لافعلن
واذا حذفت حروف الجر وجب النصب لانه مفعول فلا وجه الا النصب والقياسي حذف حرف الجر عن أن وأنّ
على اختلاف الفاظها تقول عجبت انك قايم وجئت انك تكرمني اي من انك ولانك واذا حذفت حروف الجر
عن أن وأنّ فالصحيح انها في موضع نصب اجراء لها مجرى ما حذف منه اولا حروف الجر فيما تقدم على الوجه
المذكور وقد زعم الخليل انها في موضع خفض ومما يدل على انه قد يعمل مضمرة مثلها في قولهم الله
لافعلن بالخفض فمقتضى النظر في الاولوية الحذف هو امر الاضمار والاولى الحذف لانه الكثير الشايع
والاضمار قليل نادر فكان حمل هذا الملتبس على ما هو كثير في كلامهم اولى من حمله على النادر ولذلك قال
ويضمر قليلا وذلك هو اضمار رب في مثل قولهم وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي ورب قاتم على
انه قد اختلف هل الخافض رب مضمرة او الواو النايبة عنها كنيابة الواو عن الباء في قولك والله
وقوي ذلك بانها تؤتى بها اول الكلام ولو كانت رب مضمرة بعدها لكانت عاطفة ولو كانت عاطفة
لاستدعت معطوفا عليه ووقوعها اول الكلام يدفع كونها عاطفة فثبت انها بمعنى رب وهذا الذي
اشار اليه المصنف في قوله وواو رب ما ادري ان ذكر المصنف هذا ولم يرد ههنا باضمار رب اضمارها
بعد الواو لما ثبت من ان مذهبه ان الواو هي الخافضة لعده اياها في حروف الخفض وانما اراد اضمارها
في مثل قولهم بل بلد ملء الفجاج قتمه فهذا الذي قصد اليه ولذلك جعله قليلا وقول رؤبة خير
شاذ لا يعمل عليه واللام في قولهم لاه ابوك حذفت لكثرته في كلامهم وجريه مجرى المثل ولذلك اقتصروا
على اضمار لام الجر وحدها بل حذفوها معها لام التعريف وهي مرادة ايضا لان الاصل لله ابوك فاللام
الاولى المكسورة هي لام الجر واللام الثانية الساكنة هي لام التعريف وهي مرادة ايضا واللام الثالثة
المفتوحة هي اول الاسم الداخل عليه حرف التعريف وهل هي عين والفا محذوفة او هي فا اختلف فيه
وليس هذا موضع ذكره فحذفت لام الجر ولام التعريف وبقي الاسم مجردا عنهما مقصودا فيه معناهما
لما ذكرنا من جريه مجرى المثل وكثرة وقوعه في الكلام ومن اصناف الحرف الحروف المشبهة
بالفعل وهي ان وان الى آخره قال الشيخ قد تقدم وجه شبهها بالفعل في المرفوعات قال ويلحقها
ما الكافة فتعزلها عن العمل لانها لا تدخل على الفعل فلما دخلت على هذه الحروف اخرجته عن الشبه
اولانها لما اتصلت به صارت كالجزء منه فاخرجته عن الشبه الذي هو بنا آخره على الفتح واتصال
الضماير به كاتصالها بالفعل فلذلك ابتدي بعدها الكلام ولما بطل عملها لما ذكرناه صح وقوع

وقوع الجملتين بعدها لانها انما اقتضت الاسمية لمشابهتها الفعل فاذا خرجت عن مشابهة الفعل صح
وقوع الجملتين بعدها ومثل لوقوع الاسمية بقوله انما الهكم اله واحد وقوله لعلما انت حالم
ولوقوع الفعلية بقوله انما يخشى الله وقوله لعلما اضاءت لك النار ومنهم من يجعل ما مزيدة
وهو ضعيف ولم يسمع اعمال هذه الحروف مع ما الا في قول الشاعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
وقول جار الله الا ان الاعمال في ليتما ولعلما وكانما الكثرة في انما وانما ولكنما شي اختاره من طريق
قياسي فكان الاولى ان تقول موضع قوله الكثر اولى لان هذا لم يات عنهم فيه نصب ووجه القياس
انه ثبت النصب بعد ليتما فيحمل عليها الحال وكانما لانها قوية في تغيير معنى الابتدا فحملت عليها
اخواتها في ذلك واما انما وانما ولكنما وان كانت من اصل الباب الا انها لم تغير معنى الجملة فلما كانت
له لم تقو قوة البواقي ان وأن مما يؤكد ان مضمون الجملة من غير تغيير لمعناها فوجب ان
تحققا نه الا ان المكسورة الجملة معها على استقلالها بفايدتها قال رضي الله عنه لان وضع
ان تاكيد الجملة من غير تغيير لمعناها فوجب ان تستقل بالفايدة بعد دخولها كما تستقل قبل
دخولها واما المفتوحة فوضعها وضع الموصولات في ان الجملة معها كالجملة مع الموصول فلذلك
صارت مع جملتها كالجزء فاحتاجت الى جزء آخر تستقل معها الكلام فتقول ان زيدا قايم وتسكت
وتقول اعجبني ان زيدا قايم فلا تجد بدا من هذا الجزء الذي معها لكونها صارت في حكم الجزء الواحد
اذ معنى قولك اعجبني ان زيدا قايم اعجبني قيام زيد فكما ان قولك قيام زيد لا تستقل بالفايدة ما لم
ينضم اليه جزء آخر فكذلك المفتوحة مع جملتها ولذلك وقعت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها وغير
ذلك مما يقع فيه المفردات قال ولا يصدر بها الجملة كما تصدر بالمكسورة لاجل امرين احدهما انها لو
صدرت بها لوقعت مبتداة والمبتدا معرض لدخول ان فيؤدي الى اجتماعهما ومثله مستكره
فتحرزوا من تصديرها حتى لا يؤدي الى اجتماع ما يستكره من اجتماعه والثاني ان ان قد تكون بمعنى
لعل في قولهم ايت السوق انك تشتري لحما وفي قوله انها اذا جاءت لا يومنون وتلك لها صدر الكلام
فقصدوا الى ان يكون هذه مخالفة لتلك في الموضع ليعلم من اول الامر الفصل بينهما فاذا قدمت علم
انها بمعنى لعل واذا اخرت علم انها المصدرية ولم يعكسوا لانه كان يؤدي الى ان تقع التي بمعنى متاخرة
وتلك لا تستقيم تاخيرها كما لا يستقيم تاخير لعل وهذه اذا اخروها فانما اخروا ما يسوغ تاخيره ولما
التزموا فيه احد الجايزين لغرض فكان ذلك هذا ان تقديم الاستفهام اذا وقع خبرا في مثل قولهم متى
القتال سواء قال والذي ميز بين موقعيها ان ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة قال

في حكم الجزء

لعل

فان متى لما وقع خبرا للمبتدا وجب تقديمه

الشيخ التمييز بما ذكر او فرق بين التمييز بما ذكره غيره فقال العادني كل ما صح فيه وقوع الاسم والفعل
فان فيه مكسورة وما لم يقع فيه الا احدهما فان فيه مفتوحة واما صاحب الجمل فعدد مواضع
المكسورة تعديدًا ثم قال والمفتوحة فيما سوى ذلك وما ذكره هذا اولى مما ذكره العادني لانه ذكر
المعنى الذي لاجله امتنع في المكسورة الفتح وفي المفتوحة الكسر فذكر الحكم بعلته وذكر ان المكسورة
وضعها تاكيد الجملة مع بقائها على استقلالها فوجب ان لا تقع الا في موضع الجملة المستقلة والمفتوحة
تصيير الجملة معها بتاويل مصدر والمصدر مفرد فوجب ان لا تقع الا في موضع المفرد وهذا مستقيم
واضح التعليل وما ذكره العادني ليس فيه ما يشعر بمثل ذلك ولانه لا ينتقض ما ذكره لانه مبني على
امر محقق وما ذكره ابو علي منتقض اما بيان ان هذا لا ينتقض فلانه قد علم ان وضع المكسورة لما
ذكرناه فعلم انها لا تقع الا في موضع الجمل وعلم ان وضع المفتوحة مع ما بعدها في تاويل المفرد
فوجب الا تقع الا في موضع المفرد واما بيان انتقاض ما ذكره ابو علي ففي نحو قولك من يكرمني فاني
اكرمه فهذا موضع يصح فيه وقوع الاسم والفعل جميعًا ولم تتعين الكسر بل جاز الفتح والكسر
على تاويلين يرجعان الى الضابط الاول واذا رجع الى ضابطه على وجب الكسر لانه موضع تقع فيه
الاسم والفعل الا ترى انك تقول من يكرمني فاكرمه ومن يكرمني فزيد يكرمه فقد وقع بعد فا الجزاء
الفعل والاسم ولم تتعين الكسر فان زعم زاعم انك اذا قلت من يكرمني فاكرمه فتاويله فانا اكرمه
فلم يصح ان يقع بعد الفا الا الاسم فهو فاسد من وجهين احدهما انك تقول من يكرمني فليكرم زيدًا ولا
يمكن تقدير الاسم في مثل ذلك والاخر لو سلمنا ذلك لكان حاصله انه موضع يتعين الاسم دون الفعل
فيتعين الفتح وهو غير متعين وصارت تنقضًا على كل تقدير سواء كان موضعا للفعل او موضعًا
للاسم او موضعًا لهما فان زعم زاعم ان الكسر ثابت في معنى يصح فيه الامران والفتح ثابت في امر لا يصح
فيه الا احدهما فقد دخل كل موضع امرًا خاصًا به ابطل ذلك بقوله زيد ان اباه ابوك ولو قدرهما
باعتبار امره الخاص لم يقدر الا الاسم فدل ان تقدير الخاص لا اعتداد به ولذلك كسر في قولك ان
اباك ابو زيد ولذلك قوله اذا انه عبد القفا واللهازم يجوز الفتح والكسر والموضع موضع لا يقع
فيه الا الاسم ومثل ما تقرر ضابطه المذكور فاتى بتمثيل الكسر في مواضع الجمل والفتح في مواضع
الافراد ثم اورد ما هو كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح بعد لولا وبعد لو وقرر ان
الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع لا يذكر فيه خبر المبتدا فاذا لم تقع ان وما عملت فيه الا في
موضع المبتدا خاصة وجب الفتح لوقوعه المفرد ولو كسرت لم تكن مستقيما لانه يودي الى
موضع

ذكر

لان خبر المبتدا اذا

ذكر الخبر لونه قد اطرح ذكره في الاستعمال وليس هذا الموقع لموقعها بعد اذا لان خبر المبتدا
اذا جاز ذكره وحذفه فان كسرت كانت الجملة هي الاصلية ولم يقدر حذف وقد ظن ان عليها
بكمالها وان فتحت لم تقع الا في موضع المبتدا خاصة وقدر الخبر محذوفا فجاز الكسر على تاويل
اثبات الخبر بعد اذا وذلك سائغ ولو كسرت بعد لولا لكان فيه اثبات الخبر للاسم بعد لولا
وهو مطرح في استعمالهم ولم يرد بقوله كل ما كان مظنة للجملة وقعت فيه المكسورة الا
وقوع المكسورة في موضع الجملة المذكورة بكمالها على استقلالها بنا بذاتها وهي ههنا لم تقع موضع
الجملة بكمالها لما تقدم من انه يودي الى ذكر خبر الاسم الواقع بعد لولا وهو باطل فوجب الا يصح
وقوعها الا موقع الاسم المفرد ليتوفر على لولا ما تقتضيه من وجوب حذف خبر الاسم الواقع بعدها
واما ... عن الفتح في ان الواقعة بعد لو في قولك لو انك منطلق لانطلقت وهو موضع ظاهره
وقوع الجملة الا ترى ان لو في قولك لو قام زيد لقمت لا تقع بعدها الا الجملة بان قال والتقدير لو وقع
انك منطلق اي لو وقع انطلاقك فلم تقع ان موضع الجملة وانما وقعت موضع الفاعل كما في قوله تعالى لو انتم
تملكون فوجب الفتح ولم يجز الكسر لانه كان يودي الى تحقيق الجملة الاسمية بعد حرف الشرط وهو فاسد
الا ترى انك لو قلت لو زيد قايم لقمت لم يجز لان هذه الجملة اسمية لا مساغ بها لتقدير الفعل وانما جاز
لو زيد قام لقمت على ان يكون زيد فاعلا لفعل مقدر دل عليه ما بعده فكانك قلت لو قام زيد فاذا وقعت
ان وجب تقديرها بالاسم المفرد المحذوف فعله فلم تقع الا في موضع المفرد فلذلك وجب الفتح
وقوله في التمثيل لان تقدير لو انك منطلق لانطلقت لو وقع انك منطلق خطا ولعله في التصنيف
لو انك تنطلق لان من شرط لو اذا وقع ان بعدها ان يكون الخبر فعلا اذا امكن ليكون في القوة
عوضا من الفعل المحذوف بعدها كقوله ولو انهم فعلوا ولو انهم ظلموا انفسهم ولو انا كتبنا عليهم
فقوله في التمثيل لان تقدير لو انك منطلق وايقاعه الاسم خبرا عن ان الواقعة بعد لو مخالفة لهذه
القاعدة وقد صرح بذلك عند ذكر حرف الشرط فقال ولذلك وجب ان الواقعة بعد ان
يكون خبرها فعلا كقولك لو ان زيدا جاءني لاكرمته ولو قلت لو ان زيدا حاضري لاكرمته لم يجز
وقوله ههنا لو انك منطلق مثل لو ان زيدا حاضري وقد صرح بانه ممتنع على انه قد اطلق ايضا
ثم ما يجب تقييده وهو قوله وجب ان الواقعة بعد لو ان يكون خبرها فعلا وهذا ليس على اطلاقه
الا اذا لم يتعذر الفعل باعتبار المعنى المقصود الا ترى الى قوله ولو انما في الارض من شجرة اقلام
فاقلام خبر عن ان المفتوحة الواقعة بعد لو بلا خلاف لما لم يمكن ان يقع موضعه فعل بمعناه

ثم اورد ان الواقعة بعد ظننت واخواتها اعتراضًا على فتح ان في موضع الجمل وتقرير الاعتراض ان زيدًا قايم بعد قولك ظننت ان زيدًا قايم في معنى الجملة على استقلالها بفايدتها الا ترى انها سدت مسد المفعولين ولولا ذلك لم تسد مسدهما لوضعها متعلقة بمسند ومسند اليه فاجاب عن ذلك بانه ليس مذهب الجماعة وانما هو مذهب لبعض النحويين وانما اختاره لما استصعب السوال وظن انه لا اندفاع الا بارتكابه ولعمري ان دفعه بارتكابه واضح لانه اذا جعل المفتوحة انما وقعت في موضع المفعول الاول خاصة والثاني مقدر لم تقع الا في موضع المفرد فوجب الفتح كما وجب في لولا ولو ويلزمه على ذلك امور وجوب الرفع فيها اذا اشترطت ان وذكر الخبر لانه عنده موضع الجملة ومما يجب عليه ان تكسر ان اذا لم تقصد الى حذف الخبر ومما انه يجب عليه جواز ذكر المفعول الثاني لان حذف المفعول الثاني اقل امورة ان يكون غير واجب ان لم تقل ذكره واجب فالاولى ان يجاب على مذهب الجماعة الذين لا يحذفون عندهم فيقال ليس الموضع موضع جملة وانما هو موضع المفرد الا ترى انه منصوب بظننت والجملة المستقلة لا تحل فيها الا فعال والمفعول فضلة فكيف يكون جملة وهو فضلة فاذا لم يقع ان موضع جملة وانما وقعت موضع مفرد فان زعم زاعم انه كان الكلام محتاجًا الى مفعول ثان وهو بعد قولك ان غير محتاج فالجواب ان ذلك الاحتياج انما كان من جهة ان الظن انما وضع ليتعلق بالشيء على صفة فاقتضى الذكر اثنين لهذا العرض فلما وقعت ان ولزم فيها ان يكون لها اسم وخبر حصل المقصود معهما من متعلق الظن فلم يحتج الى مفعول ثان وسد ذلك مسد المفعولين فاستقام الجواب على مذهب الجماعة وانتفى الاعتراض اللازم على ارتكابه المذهب الاول وظهر ان المذهب مذهب الجماعة قال ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة الى آخره قال الشيخ على حسب ما قصد ثم مثل بمسالة من ايضاح للفارسي وهي اول ما اقول اني احمد الله وذكر فيها تاويل الفتح والكسر مثل ما ذكره الفارسي فاما وجه الفتح فمستقيم واضح واما ما ذكره من وجه الكسر فما ظاهره غير مستقيم وذلك انهم جعلوا الخبر محذوفًا والكسر محكيًا بعد القول فكانه قال اول ما اقول اني احمد الله ثابت او موجود واذا جعل الكسر محكيًا متعلقًا لا قول كان عين المقول وكذلك كل ما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبني قول زيد ان عمرًا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرًا منطلق وكذلك كل ما يحكى بعد القول واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان التقدير اول اني احمد الله واذا كان التقدير اول اني احمد الله كان المبتداء اول واول من باب افعل التفضيل لا يضاف الا الى شي هو بعضه

فيه نظر لجواز ان يكون بمعنى الفاعل

على حيث جعلناه فيجب ان يكون من اخبار بقولك ثابت وموجود انما وقع عن اول اني احمد الله واول اني احمد الله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فتكون من اخبار بموجود في المعنى عن الهمزة او اني وهو فاسد اذا لم يقصد ذلك ولم يرد ولو اريد لم يكن له معنى فبطل تاويل الكسر على ذلك وللكسر وجه مستقيم غير ما ذكروه وهو ان يكون القول علمًا في الحمد وغيره فيكون اول مضافًا الى اقوال متعددة منها اني احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها وهو قولك اني احمد الله وحكاه بانه قول وبعض من اقوال فقولك كانك قلت اول من اقوال التي تكلمت بها اليوم زيد منطلق فلا حاجة الى خبر محذوف بل يكون اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت به تمامًا معنى جملة لانه قول لان اول من اقوال قول كما قلت قولي زيد قايم فثبت ان تاويل الكسر الصحيح هو هذا التاويل وان ما ذكروه لم يصدر عن فطانته بل صدر عن ذهول فكان خطا لما ذكرناه ومن المواضع المحتملة ايضًا ما ذكره وهو مثل ما انشده في الفتح والكسر بعد اذا فاذا فتحت فانما قصدت الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع المبتداء خاصة فيكون الموضع موضع مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر لتكمل الجملة واذا كسرت فانما قصدت الى دخالها على المبتدا والخبر على استقلالها بفايدتها فلم تقع ان الا في موضع الجملة ولذلك لم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة بكمالها لوقوع المكسورة وقد تقدم ذلك قال وتكسر بعد حتى التي يبتدا بعدها الكلام قال الشيخ وانما كسرت بعد حتى من ابتدائيته لانه موضع جملة فاذا قصد اليها بكمالها وجب الكسر وان قصدت الى المبتداء خاصة في الموضع الذي يصح قصده وجب الفتح ووجب تقدير الخبر عند من جوز حذفه مثاله قولك عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل ان قصدت الى كونها جملة مستقلة كسرت وان قصدت الى كونها في معنى المفرد فتحت وقدرت الخبر محذوفًا كانك قلت حتى كون اكله بالليل معروف كقولك اكلت السمكة حتى راسها ماكول قال وان كانت العاطفة او الجارة فتحت وهذا الاشكال فيه لان العاطفة للاسم المفرد والجارة لا تقع بعدهما الا المفرد فلا يصح بعدهما الا المفتوحة كما تقدم قال ولكون المكسورة للابتدا لم تجامع لامه الا ابا ما الى آخره قال رضي الله عنه يعني ان لام الابتداء لم تدخل الا مع ان من بين ساير الحروف لكونها للابتدا فلم يكن بينهما مخالفة تمنع من اجتماعهما الا ترى ان معنى قولك لزيد منطلق مثله في ان زيدًا منطلق فصح ان يكونا في جملة واحدة اذ لا منافاة بينهما بخلاف غيرها من اخواتها لما بينهما من المنافاة الا ترى ان قولك لزيد منطلق مناف لقولك لعل زيدًا منطلق فتعذر

حصولها في كلمة واحدة بالنسبة إلى المنافاة، ثم أورد اعتراضا بقوله ولكنني من حبها لعميد بعد دخلت
اللام مع غير إنّ وأجاب عن ذلك ولا بد من تقدير المنافاة بين اللام وبين لكن ليثبت الامتناع
حتى يصح التأويل وليس المنافاة بينهما في الظهور كالمنافاة التي في ليت ولعل ووجه المنافاة هو
أن وضع لكن للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها حتى لا تأتي إلا متوسطة بين كلامين متغايرين واللام
منقطع ما بعدها عما قبلها فجاءت المنافاة لذلك إذ لا يمكن اجتماع حرفين أحدهما يقتضي الاتصال
والآخر يقتضي الانفصال لأنه يؤدي إلى أن يكون الشيء متصلا غير متصل ومنفصلا غير منفصل
وذلك باطل وإذا قررت المنافاة ورد ظاهر وجب تأويله إذا أمكن وتأويله ما ذكر من
أن تقديره ولكن إنني فنقلت حركة الهمزة إلى النون من لكن فحذفت على ما يقتضيه قياس
النقل فبقي ولكنني فاجتمعت النونات فحذفت الأولى تخفيفا ثم مثّله في النقل والتخفيف بقوله
تعالى لكنا هو الله ربي وهو بالاتفاق أصله لكن أنا فنقلت حركة الهمزة إلى النون من لكن
فبقي لكن نا ثم أدغمت النون الأولى في الثانية فبقي لكنّا ولذلك وجب الوقف بالألف بلا خلاف
كما يوقف على أنا وهو في مثل ذلك أولى لذهاب الهمزة فيه ولذلك وصله ابن عامر بالألف فقرأ
لكنا هو الله ربي وإعرابه هو مبتداء والله بدل منه أو عطف بيان وربي خبر المبتداء والجملة
خبر عن أنا في قولك ولكنّ والضمير العائد عليه هو الضمير في ربي لأن المبتدأ للمتكلم فوجب
أن يكون الضمير للمتكلم أيضا ثم أخذ يبين مواضع دخول هذه اللام مع إنّ فقال ولها
إذا جامعتها ثلاثة مداخل قال الشيخ الضمير في قوله ولها للام وفي جامعتها ضمير إنّ لأنه خبر
عن قوله ثلاثة مداخل وثلاثة المداخل إنما هي للام فوجب أن يكون الضمير في لها للام وإلا فسد المعنى
وأصل هذه اللام أن تدخل على المبتداء ولكنهم لما أدخلوا إنّ كرهوا أن يجمعوا بينهما لاتفاقهما في
المعنى ففصلوا بينهما في اللفظ فإذا فصلوا بين إنّ وبين اسمها دخلت عليه لزوال المانع وإن
لم يفصل بينها وبينه دخلت على الخبر أو على ما يتعلق بالخبر بشرط تقدمه على الخبر فمثال
الأول إن في الدار لزيدا ومثال الثاني إن زيدا لقائم ومثال الثالث إن زيدا لطعامك آكل
وما أنشده من قوله لعبدي غير مكفور ولو قيل آكل لطعامك أو غير مكفور لعبدي لم يجز
لما ذكرناه من أن الأصل دخولها على المبتداء وإنما وجب الفصل بينهما لاستثقال ما ذكرناه من
اجتماع حرفين لمعنى واحد وما وجب لضرورة يتقدر بقدرها فإذا قلت إن زيدا آكل فقد
حصل الفصل بينها وبين آكل وهو أحد جزئي جملتها فلا وجه لتأخيرها إلى الفضلة مع زوال

مانع الدخول فلذلك امتنع تأخيرها إلى ما ذكرناه وقد ظن بعضهم أن لها مدخلا غير ذلك
وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر كقولك إن زيدا لهو الظريف وكقوله تعالى إنهم لهم
المنصورون وهذا لا يخلو إما أن يكون على لغة من يجعله مبتداء أو يجعله فصلا فإن كان على
الأول فهي لام الابتداء وإن كان على الثاني فلم تدخل إلا على أمر متعلق بالخبر في المعنى لأنه دخل
ليفصل بين كونه خبرا وبين كونه نعتا إلا أن تمثيله في متعلق الخبر بغيره لأنه يشعر بأنه لم يقصد
سواه وكذلك قوله إذا تقدمه فإن هذا لا يكون إلا متقدما على الخبر فلذلك اعترض عليه بهذا المدخل
الزائد وإذا حمل متعلق الخبر على عمومه دخل هذا المدخل فيه ولا يصح قوله إذا تقدمه
لأن من المتعلقات ما يتأخر فيمتنع دخول اللام قال وتقول علمت أن زيدا قائم فإذا جئت
باللام كسرت وعلقت الفعل إلى آخره قال الشيخ على ما تقدم من تأويله وتأويل غيره فإذا جئت باللام
وجب الكسر على كل تأويل أما على تأويله فإنه لا يمكن تقدير مفعول آخر لبطلان أن يكون اللام مع
المفتوحة وعلى تأويل الجماعة ظاهر وهو أنه لما جاءت اللام علم أنه لا عمل لعلمت فيما دخلت فيه
فصارت جملة على حيالها مستقلة وإذا دخلت إنّ مع الجملة المستقلة وهي على استقلالها وجب
الكسر ولذلك لم تقع اللام مع المفتوحة لتناقض معناهما قال وما يحكى من قراءة الحجاج على الله
أن لسانه سبق في مقطع والعاديات إلى فتحة إن ووقع في بعض النسخ إلى فتحة إنّ وليس بجيد
لأن إن في التلاوة مكسورة فلا وجه لإضافة فتحة إليها على سبيل الإثبات فالوجه إذا أن يقال إلى
فتحة إن فيضاف الفتح إليه لأنه هو الناطق وتثبت إن على حيالها مكسورة والحكم على الحجاج بأنه
أسقط اللام تعمدا لا يثبت لأنه يجوز أن يكون أسقط غلطا كما فتح إن أول الأمر غلطا وقد أثبت أنه
فتحها غلطا وسهوا بقوله إن لسانه سبق وهذا بمعنى الغلط ثم حكم عليه بإسقاط اللام تعمدا
وهذا أمر يؤدي إلى الكفر فلا معنى لإثباته من غير ثبت فإن ذلك لا يفعله مسلم قال ولأنّ
محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك إن زيدا ظريف وعمرو إلى آخره قال رضي الله
عنه قدم التعليل لجواز العطف على المحل قبل ذكر الحكم وذلك شائع وهو مثل قوله ولكون ثبت
المكسورة للابتداء والغرض في تقديم مثل ذلك أن يكون الحكم إذا ذكر ثبت من أول الأمر معللا إذا
من أول الأمر معللا في النفس كان له استقرار ليس لغيره وإن ثبت تعليله بعد ذلك ووجه العطف
على المحل أن موضع إن وما عملت فيه رفع لكون المعنى لم يتغير فجاز العطف لذلك ولو قيل إن العطف
على محل زيد على تقدير زيادة إن لكان حسنا لأن هذا مشتبه بقولهم ليس زيد بقائم ولا قاعدا

قوله طى

ولسنا بالجبال ولا الحديدا وهذان مستقيمان فانه لو قيل في قولهم فلسنا بالجبال ولا الحديدا
ان العطف على محل الجار والمجرور جميعا كان شديدا فكذلك ههنا قال وفيه وجه آخر ضعيف
وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير وهذا انما يكون في الموضع الذي يكون الخبر فيه له عمل رفع حتى
يصح العطف على مرفوعه فاما اذا كان جامدا فيتعذر ان يتقدر ذلك فيه لانه لا مرفوع له يعطف
عليه كقولك ان زيدا غلامك وعمرو وانما جعله ضعيفا لان شرط العطف على المضمر المرفوع
المتصل ان يؤكد بالمنفصل كقولك زيد قام هو وعمرو واذا كان كذلك فيما ارتفع بالفعل فلان يكون
فيما ارتفع بالاسم اجدر وفيه وجه آخر وليس بضعيف وهو ان تقدره مبتدأ مستقلا بنفسه
من غير تشريك بينه وبين ما قبله مثل قولك قام زيد وعمرو منطلق رفع عمرو بالابتداء على حكم
الاستقلال كذلك اذا قلت ان زيدا قائم وعمرو فتجعل عمرو مرفوعا على الاستقلال وخبره محذوف
دل عليه ما قبله قال ولكن تشايع ان في ذلك دون سائر اخواتها الى آخره قال الشيخ
وانما شايعتها لكونها لم يغير معنى الجملة التي بعدها كما لا يغيره ان فان قيل فكيف ثبت
مخالفتها لان باعتبار اللام وثبت مشايعتها لها باعتبار العطف على المحل قلت اما
مخالفتها لها باعتبار اللام فقد ذكر بامر واضح واما مشايعتها لها باعتبار العطف فلان
العطف لم يكن متعلقا بامر تقدمها حتى تحصل المخالفة بينها وبين ان بذلك كما حصلت في اللام لذلك
وانما العطف باعتبار ما بعدها وما بعدها لا تغير حكمه ومعناه بدخولها كما لا تغير بان
فلما تشابها في المعنى الذي من اجله صح العطف في ان صح العطف فيها ايضا لموافقتها في ذلك
واما سائر اخواتها فمخالفة لهما في المعنى الذي صح من اجله العطف لمخالفة المعنى بدخولها لما
كان عليه قبل دخولها الا ترى ان قولك ليت زيدا قائم ليس بمعنى زيد قائم فلذلك تعذر العطف
عليها اذ لا يمكن تقديرها كالعدم كما امكن تقدير ان فظهر الفرق بين البابين في المعنى الذي لاجله
صح العطف وقد اجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله قل ان ربي يقذف
بالحق علام الغيوب يعني انه جعل ارتفاع علام الغيوب على ان يكون صفة لربي المنصوب بان
باعتبار التاويلين المذكورين اولا وهذا الذي صار اليه الزجاج ليس بشيء فانه يمكن حمل الآية
على غير ما ذكره وهو ان يكون علام الغيوب خبرا بعد خبر او خبر مبتدأ محذوف او بدلا من
الضمير في يقذف او فاعلا ليقذف على ان لا ضمير فيه واستغنى عن العائد لظاهر موافق لما ذكر
المعنى مثله في قوله انا لا نضيع اجر المصلحين واذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على

١٧٠

وجه لم يثبت الا بتقدير ليس بمستقيم لان هذه اصول لا تثبت الا بثبت فثبت ان قول الزجاج ليس بشيء قال
وانما يصح الحمل على المحل بعد مضي الجملة هذا مذهب البصريين وهو الصحيح والكوفيون يجيزون قال الشيخ
العطف مطلقا مضت الجملة او لم تمض فيجوزون ان زيدا وعمرو قائمان والمبرد والكسائي يجيزان
العطف قبل مضي الجملة بشرط ان يكون هذا الاسم مما لا يعرب مثل قولك انك وزيد ذاهبان والذي
غر الجميع ما جاء عن بعض العرب انك وزيد ذاهبان وليس بمستقيم ولا يثبت مثله حجة لانه على خلاف
القياس واستعمال الفصحاء والوجه ما قاله البصريون وبيان انه لا يستقيم في المعنى ان ذلك انه لو عطف
قبل مضي الجملة فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى ان يجعل عاملان يختلفان في معمول واحد وذلك ان
زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا لان لانه لا بد لها من مرفوع هو خبر وارتفاع عمرو انما هو
بتقدير عطفه على المحل الذي هو الابتداء على تقدير الخلو من ان او جعلها مع معمولها كالمبتدأ المجرد
وخبره يجب ان يكون مرفوعا بمثل ما ارتفع به فاذا قيل قائمان وجعل خبرا لهما ادى الى ان يكون معمولا
لان ومعمولا للابتداء وهو باطل ولا يمكن تقدير عاملين فيه حتى يقال انه مرفوع بهما فيتعين رفعه بان
او رفعه بالابتداء للقطع بان اسما واحدا لا يكون فيه رفعان ولانه لا علامة الا الالف والالف لا تكون
الا رفعا واحدا فهذا ظاهر في ثبوت مذهب البصريين وبطلان ما سواه وليس قول من قال ان
زيدا وعمرو قائم من قبيل الممنوع لان قائم ان تقدر خبرا عن عمرو فيكون خبر زيد مقدرا تحقيقا
فلم يعطف الا بعد مضي الجملة واما ان تجعل قائم خبرا عن الاسم الاول وخبر الثاني محذوف فيكون
على التقديم والتاخير كانك قلت ان زيدا قائم وعمرو فلم يعطف الا بعد مضي الجملة تقديرا بخلاف
ان زيدا وعمرو قائمان فان ذلك غير ممكن تقدير ما فيه وسر ذلك المعنى الذي ذكرناه في هذا الفساد
في مثل هذه المسائل لان هذا الفساد انما جاء من جهة تشريكهما جميعا في خبر واحد اما اذا جعل لكل واحد
خبر فقد انتفى المعنى الذي كان من اجله هذا الامتناع قال وزعم سيبويه ان ناسا من العرب
يغلطون الى آخره انما جعله من باب الغلط لانه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وبين وجه الوهم قال الشيخ
لهم في ذلك ومثله بقوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وهو في الحقيقة عكسه لان هؤلاء قدروا
الثابت محذوفا والقائل ولا سابق شيئا قدر المحذوف ثابتا لان قبله بدا لي اني لست مدرك ما
مضى فتوهم الباء ثابتة لكون الموضع موضعا يصح دخولها فيه فتوهم ثباتها فقال ولا سابق وجمع
بينهما من جهة ان الجميع اشتركوا في انهم توهموا شيئا وهو على خلافه وان اختلف تفصيل المتوهم
قال واما قوله تعالى والصابئون فعلى التقديم والتاخير يحتمل امرين احدهما ان يريد قال الشيخ

ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون

أن الخبر المذكور بعد قوله والصابئون خبر عن الذين آمنوا مقدّرًا تقديمه والصابئون لم يعطف إلا بعد تمام الجملة تقديرًا وهو أحد الوجهين اللذين تقدما في قولك إن زيدًا وعمرو قائم وهو آخران يكون قوله فعلى التقديم أي فعلى تقديم الخبر متقدمًا على الصابئون وتقدير الصابئون مؤخرًا عنه ويكون العطف إنما ورد بعد مضي جملة متقدمة على المعطوف ويصح التعبير بالتقديم والتأخير عن ذلك لأن الكلام في أن العطف إنما يكون بعد مضي الجملة فإذا قدر مضيها بنا ولم تقدم خبر محذوف وتأخير المعطوف عنه صح أن يقال على التقديم والتأخير وإقامة التعبير عن ذلك بمثل هذه العبارة فهو أولى من أوجه أحدها أن هذا ليس فيه إلا الحذف وذلك الوجه فيه الحذف وتغيير الموضع ومخالفة أمرٍ أولى من مخالفة أمرين والآخر أن قوله بعد ذلك كأنه ابتداء الصابئون بعد ما مضى الخبر تفسير لذلك فإنه لا يكون مبتدأ بعد مضي الخبر إلا والخبر مراد والآخر أن مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم أن الخبر للثاني وخبر الأول محذوف وهذا مثله واستدل على ذلك بقوله نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف ووجه الاستدلال أنه لو كان خبرًا عن نحن لوجب أن يقال راضون ولما قال راض دل على أنه خبر لأنت وهذا مثله وأنشد وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق وهذا مثل ما نحن فيه من جهة أنه يوهم أنه عطف على موضع إن قبل تمام الجملة كما في والصابئون والتقدير فيه كالتقدير فيما تقدم وهو أن يقدر خبر محذوف تتم الجملة باعتباره وقوله وأنتم بغاة بعد مضي الجملة أو بغاة الذي بعد أنتم خبرًا عن أن مقدرًا تقديمه فلم يعطف إلا بعد تمام الجملة على كل تقدير كما تقدم سواء وفي إيراد هذا البيت دليل على أن المفتوحة إذا وقعت في الموضع الذي كان يصلح للجملة يجوز فيها من العطف ما يجوز في المكسورة الا ترى أن أن ههنا مفتوحة وقد تقدم من قوله إن العطف على المحل إنما يكون في المكسورة فأما نحو عجبني أن زيدًا قائم وعمرو فهذا لا يجيزه أحد على العطف على المحل ويجوز أن يكون إيراد البيت ليس للعطف على الموضع ولكن للدلالة على حذف الخبر من الأول استغناء عنه بالثاني أو على تقدير تقديم خبر جاء في اللفظ مؤخرًا على التأويلين المتقدمين ويكون إعراب وأنتم في البيت ليس على العطف على الموضع ولكن مبتدأ مستقل بجملته والعطف لم يقع إلا باعتبار الجمل لا باعتبار التشريك في عامل كما في قولك ليت زيدًا قائم وعمرو منطلق وقد ذكر في تفسير شيئًا في تأخير الخبر عن الأول وترك ذكره أولًا في مثل ذلك بأن قال ما معناه أنك إذا قلت إن زيدًا منطلق وعمرًا توهم أن لزيد مزية في الإخبار عنه بالثناء على عمرو لثبوت الحكم له أولًا

وما ثبت في التفسير أولًا أقوى مما ثبت ثانيًا ولما كان غرض المتكلم التسوية بينهما ترك ذكر الخبر أولًا ليأتي بالحكم بالثناء عليهما دفعة واحدة حتى لا يكون لأحدهما مزية على الآخر في ذلك الحكم وهو معنى حسن قال ___ ولا يجوز إدخال إن على أن وقد تقدم علة ذلك لأنا قد بينا أن أن في كلامهم لا تكون أولًا لعلتين إحداهما أنه يؤدي إلى اجتماعهما لا فصلها فلا بد من الفصل وإذا قبل الفصل صح أن يقال إن عندنا أن زيدًا في الدار وقول النحويين لا تصدر الجملة بأن المفتوحة ليس على ظاهره وإنما يعنون إذا وقعت في الموضع الذي تتعرض فيه لدخول المكسورة عليها أو في الموضع الذي يدخل فيه لعل على الوجهين المتقدمين في علة ذلك ثم ذلك قولهم لولا أن زيدًا فهذا أول الجملة والخبر مقدر بعد ذلك ولكنه جاز لأنه موضع لا يقع فيه المكسورة ولا لعل وكذلك قولهم إذا أنه عبد القفا واللهازم فإنه عبد القفا مقدر بالمبتدأ والخبر مقدر بعد ذلك ولذلك أوله بقوله فإذا العبودية حاصلة وهذا يقدح في تعليل من علل بأنها إنما امتنع تصديرها لئلا يؤدي إلى دخول إن عليها إذ لو كان ذلك صحيحًا لم يجز وقوعها متقدمة مفتوحة بعد إذا لأنه يؤدي إلى دخول إن عليها ألا ترى أن المكسورة يصح وقوعها أيضًا بعد إذا فلو كان هذا التعليل صحيحًا لامتنع وقوعها مصدرة بها الجملة بعد إذا لأنه لما يؤدي إلى دخول إن عليها كما قالوا في التصدير بها في قولك أن زيدًا منطلق عندي وإنه إنما امتنع لما يؤدي إليه من دخول إن عليها فإذًا التعليل المستقيم هو إرادة الفرق بينها وبين أن التي بمعنى لعل لأنه أمر محقق في جميع مواقعها ومطرد غير منتقض والتعليل بذلك إنما هو لأمر يؤدي إلى مشكل لا لأمر محقق وهو مع ذلك منتقض على ما تقرر قال ___ وتخفف أن فيبطل عملها ومن العرب من يعملها إلى آخره قال الشيخ قوله وتخفف أن فيبطل عملها لا يخلو إما أن يريد فيما وقع بعدها ملفوظًا به أو فيما يقدر فإن أراد فيما يلفظ به وهو الظاهر لأن المكسورة لا يقدر بعدها شيء محذوف كان غير مستقيم من وجهين أحدهما أن المفتوحة لم يكن لها عمل في هذا الاسم الملفوظ به في مثل قولك علمت أن زيد منطلق لأن التقدير علمت أنه زيد منطلق كما صرح به آخرًا فقال وتقول علمت أن زيد منطلق والتقدير أنه زيد منطلق فكيف يبطل عملها عند التخفيف فيما لم يكن لها عمل فيه وهو آخر هواه قال ومن العرب من يعملها وجعل إعمالها جميعًا شائعًا وإعمال المفتوحة في الظاهر الذي بعدها شاذ وإن أراد فيما يقدر فهو غير مستقيم لأنه ذكر المكسورة معها ولا مقدر مع المكسورة ولأنه ذكر إعمال المفتوحة أنشد فلو أنك في يوم الرخاء وجعل إعمالها في الظاهر والأولى أن يقال وتخفف أن فيلغيان فيما يذكر بعدهما وتنف

ومن العرب من يعمل المكسورة وهو كثير واعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة ويلزم تقدير
اسمها ضمير شان محذوف ويكون الجملة التي بعدها في موضع خبرها وانما قدر النحويون ضمير الشان
في المفتوحة المخففة لبقاء ما فتحت ولم يقدروا في المكسورة البتة لامرين احدهما انهم وجدوها
داخلة على الفعل الذي لا يدخل على المبتداء والخبر فلو لم نقدر الضمير خرجت عن حقيقة وضعها
بخلاف المكسورة فانها لا تدخل اذا دخلت على الفعل الا وهو من افعال الداخلة على المبتداء
والخبر وكان في ذلك توفية بما تقتضيه وهذا التعليل مستقيم على مذهب البصريين فلذلك لم يجيزوا
ان قام لزيد والثاني انهم وجدوا ان المكسورة عاملة وهي مخففة في الفصيح من الكلام والقرآن
قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم بجا منصوبا في قراءة كل من خفف ولم يجئ ان المفتوحة
المخففة عاملة في ملفوظ بعدها الا ما ذكرناه من الضرورة وهي اولى في العمل بعد التخفيف من المكسورة
بدليل جواز العطف على المكسورة بالرفع وتقدير وجودها كالعدم فاذا جاء الاهمال فيها مع ذلك كفا
المفتوحة اجدر ولذلك قدروا معها ضمير الشان والذي يدل على ذلك وان العرب تقصد قول
الشاعر ان مالك كل من يجني ويشتجل فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي
سوغ التقديم كونها جملة واقعة خبرا وقال سيبويه لم يحذفوا يعني في ان المفتوحة لان يكون
الحذف يدخله في حروف الابتداء بمنزلة ان ولكنهم حذفوا يعني النون من المفتوحة كما حذفوا الاضمار
يعني ضمير الشان وهو اسمها وجعلوه عقب الحذف الاضمار يعني حذف النون فهم من ذلك ان اسمها
لا بد من تقديره مضمرا وقال ايضا لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت
تريد الثقيلة مضمرا فيها اسم معلوم وقال ايضا في هذا الباب والدليل على انهم انما يخففون
على اضمار انها انك تستقبح قد عرفت ان تقول ذاك حتى تقول الا تقول ذاك او تدخل السين او قد
فهذا كله تصريح بوجوب الاضمار على ما ذكرنا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان عمل ان
فصار مبتداء وخبرا والمبتداء والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق لزيد
فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد قال
ويقع بعدها الاسم والفعل الى آخره وانما كان كذلك لما ذكرناه من ان اصل وضعها ان تدخل
على المبتداء والخبر في المعنى وقد تبين انه لا بد فيها ضمير شان يكون اسما لها بدليل وان كلا
فاعتبر في الفعل الذي يقع بعدها ان يكون كذلك ليوفر عليها ما تقتضيه من الجملة الاسمية
وجوز الكوفيون غيره وقد وقع ذلك في كلامهم نادرا على ما انشده من قوله ان قتلت لمسلما

ويبقى بالجيد لانه يخالف للقياس واستعمال الفصحاء اما مخالفته استعمال الفصحاء فلانه لم يرد في
القرآن ولا في كلام فصيح ووجه مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بالرواية تقدير الضمير في مثل
ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا انما قام زيد مجرى انما زيد قائم وكما
اجروا علمت ما قام زيد مجرى علمت ما زيد قائما فلا بعد في مثل ذلك قال ويلزم المكسورة اللام
في خبرها سواء اعملت او لم تعمل لانه لو لم يدخلوا اللام لالتبست بالنافية في الجملتين جميعا
الا ترى انك لو قلت ان زيد منطلق وان قام زيد جاز ان يكون المعنى ما زيد منطلق وما قام زيد
وجاز ان يكون المخففة فيكون المعنى زيد منطلق وقام زيد فاذا جئت باللام تميزت المخففة
وسميت هذه اللام الفارقة لذلك قال والمفتوحة تعوض عما ذهب منها احد الاحرف الاربعة حرف
النفي وقد وسوف والسين واذا انها تعوض مع الفعل ولكنه استغني عنه لان قد وسوف والسين
لا تدخل الا على الافعال فعلم ان التعويض فيه ولما دخل حرف النفي معها اغتفروا امره وكان الاولى
ان يبين ذلك ثم اخذ يمثل فلم يمثل على ترتيب مستقيم لا على ما قدمه من اول الفصل ولا على ترتيب آخر
وذلك ان الذي ذكره هو تقديم تخفيفها وابطال العمل فيهما ثم اعمالها ثم وقوع الاسم والفعل
بعدها وتمثيله اولا مستقيم في المكسورة ملغاة ثم معملة ثم مثل بعد ذلك بالمفتوحة المعملة فكان
الاولى تقديم المفتوحة الملغاة لانها الوجه واعمالها شاذ فترك تمثيلها ههنا بالكلية ثم ذكر في
آخر الفصل ثم مثل بدخول المكسورة على الفعل وهو مستقيم لو كان قدم تمثيل المفتوحة ملغاة
ثم مثل بمذهب الكوفيين في دخولها على الفعل غير الداخل على المبتداء والخبر ثم مثل بما ذكرنا
انه ينبغي تقديمه وهو ان المفتوحة الملغاة فقال وتقول علمت ان زيد منطلق والتقدير انه
زيد منطلق وقال الله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وكان ينبغي ان يمثل بالمفتوحة
الداخلة على الفعل على حسب ترتيبه وقد تقدم الكلام على جميع ذلك وانشد البيت في فتية
كسيوف الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل والتقدير انه هالك على ما تقدم ثم مثل
بدخول المفتوحة على الفعل فقال وتقول علمت ان لا يخرج زيد وان قد خرج وان سيخرج
وان سوف يخرج والتقدير عندنا انه في الجميع لما تقدم ذكره والتزموا تعويض هذه الحروف
تنبيها على انها ليست الناصبة للفعل من اول الامر ولم يمكنهم التعويض بها مع حرف النفي لتعذر
اجتماعها معها فاستغنوا بحرف النفي لما كان بينها وبين ما ذكر تضاد الا ترى انه لا يصح ان يجمع بينه
وبين السين واخواتها ولا بينه وبين قد لان تلك حروف اثبات فلا يصح جمعها مع حروف النفي قال

والفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق الى آخره قال الشيخ كانهم قصدوا الى المشاكلة بين ان والفعل الذي يدخل عليها وذلك لانهم لو ادخلوا عليها غير افعال التحقيق لكان معها كالمضادة الا ترى انك لو قلت اتمنى انك تقوم لكان انك دالا على ثبوت ما في خبره وتحقيقه واتمنى دالا على توقعه والشيء الواحد لا يكون متوقعا حاصلا فلذلك لم يدخلوا عليها الا ما هو من افعال وما قاربها فلما ثبت امتناع دخول افعال الرجا والطمع على المشددة في كلام ومعناها التزموا الا يدخلوا افعال التحقيق الا على المشددة ليحصل المشاكلة بينهما كما حصلت في غيرهما قال وما فيه وجهان يعني وماله جهتان شبه بكل واحد منها فادخل عليها لظننت لانتفاء ما ذكرناه بالنسبة اليها فاذا ادخلته على المخففة او المشددة فلانك قصدت ثبوته وما اشبهها ثبت بالظن بخلاف تمنيها والطمع فيها واذا ادخلته على ان الناصبة للفعل استقام ايضا لانه بمعنى المصدر فيصح ان يقع مظنونا وقد علم بذلك مواضع الناصبة ومواضع المثقلة والمخففة منها وذلك ان لفظ ان اما يذكر بفعل قبلها مسلطا عليها اولا فان كان بفعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن او غيرهما فالاول يتعين للمشددة والمخففة منها والثاني يتعين للناصبة والثالث يجوز فيه الامران وان لم يكن قبلها فعل مسلط عليها فلا يخلو اما ان يكون مصدرا بها الجملة اولا فان صدر بها الجملة تعينت للناصبة للفعل مثل قوله وان تصوموا خير لكم وان لم يصدر بها جاز الامران جميعا كقولك حسبي ان تقوم وحسبي انك تقوم وبهذا الضابط يعلم موضع تعيين الناصبة وتعيين غيرها وموضع جواز الامرين منها كنت او سامعا قال وتخرج المكسورة الى معنى اجل هذا قول كثير من النحويين وقد رده بعضهم وحمل البيت الذي هو ويقلن العواذل على انه ان المؤكدة وادخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به يعني انه امر كذلك وليس ببعيد عن الصواب بل هو الظاهر والذي يجعلها بمعنى نعم يجعل الهاء في آخرها هاء السكت كانه قال ان والحق هاء السكت للوقف وما ورد في كلام ابن الزبير جوابا لقائل له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها ليس له وجه الا بمعنى نعم ولولا ذلك كان القول بانها الناصبة في البيت متعينا واذا ثبت في غيره احتمل البيت الوجهين الا ان حمله على الناصبة اولى لانه الاكثر فان عورض بحذف الخبر فحذف الخبر سائغ كثير عند قيام القرينة الكثير من استعمال ان بمعنى نعم فكان اولى لذلك وتخرج المفتوحة الى معنى لعل كقولك ائت السوق انك تشتري

لحما اي لعلك ومنه قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون في قراءة من قرا بالفتح لانها لو جعلت متصلة بما قبلها لتغير المعنى الى خلافه وصار عذرا لهم ورأيه ثبتت ردا عليهم في قوله لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها فقيل وما يشعركم ردا عليهم في المعنى كما جاء هذا المعنى في غير موضع ويدل عليه ما بعد ذلك من قوله كما لم يؤمنوا به اول مرة ونذرهم في طغيانهم يعمهون فهذا يعلمك ان الكلام جاء ردا عليهم لا تصديقا لهم فاذا جعل انها على ما تقتضيه يشعركم على انه فاعل ليشعركم صار المعنى توبيخ من يزعم انهم يؤمنون وهو عكس المعنى المتقدم لانه في المعنى تحقيق لما قصدوه وقد علم انه رد عليهم فكيف يؤكد عليهم قولهم بتحقيقه وقد حمله بعضهم على ان تكون لا زائدة فيستقيم المعنى لانه يصير توبيخا لمن يزعم انهم يؤمنون وفيه رد لقولهم ويجوز انها على ظاهرها الخبر لتحمل على معنى التعليل لتوبيخهم على ذلك وجوابا لسؤال مقدر كانه قيل لم وبخوا فقيل لانها اذا جاءت لا يؤمنون قال ولكن للاستدراك الى آخره قال الشيخ وضع لكن على ان يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على ما تقرر عند ذكر دخول اللام مع ان فاذا كان ما قبلها نفيا كان ما بعدها اثباتا وبالعكس وليس المقصود صورة النفي والاثبات وانما المعتبر المعنى فلو قلت سافر زيد لكن عمرا اقام استقام لان المعنى لكن عمرا ما سافر وكذلك لو قلت ما سافر زيد لكن عمرا لم يقم كان مستقيما لان المعنى لكن عمرا سافر واستقام في الجميع لحصول الغرض في المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ومنه قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم لان المعنى ولكن ما اراكهم كثيرا فاستقام لهذا المعنى على ما تقدم وانما فهم ذلك من قوله ولكن الله سلم لكونه جاء في سياق لو ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على ان الرؤية ممتنعة في المعنى فلما قيل ولكن الله سلم علم اثبات ما فهم انتفاؤه اولا وهو سبب التسليم وهو نفي الرؤية فعلم ان المعنى ولكن الله ما اراكهم كثيرا ليسلمكم فحذف السبب واقيم المسبب مقامه قوله وتخفف فيبطل عملها كما يبطل عمل ان وان ولم يرد تشبيهها بهما في جواز الاعمال لانها لا تعمل اذا خففت بخلاف ان وان وانما تعملونها لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف ان وان فانه ليس لهما ما يجريان عليه في منع العمل ويقع في حروف العطف على ما سيجيء بيانه كان للتشبيه قال ركبت الكاف مع ان الى آخره قال رضي الله عنه جعل كان مركبة من كاف التشبيه وان

ولا دليل يدلّ على ذلك لاحتمال ان تكون كلمةً برأسها للتشبيه كما أنّ ليت كلمةٌ برأسها للتمنّي وهو مردود
لا وجه له ايضاً لأنّ التركيب على خلاف الأصل من أصل آخر انّ أصولها غير مركّبة من أصولها لو كانت مركّبة لأدّى
الى أن تكون جارّاً ومجروراً ولا تستقيم من الجارّ والمجرور كلام ونحن نقطع بأنّه كلام مستقلّ ولا يفيد
أنّ من أصل انّ زيداً كالأسد وانّه لمّا أدخل حرف الجرّ وجب ان تكون انّ مفتوحة صار جارّاً ومجروراً
والذي أوقع من قال بالتركيب ما رأى من صورة الكاف في قوله انّ زيداً كالأسد واستقامة تقديمها
صورة لهذا من أوّل الأمر على التشبيه وهذا لو سُلّم من الوجه الثالث لكان جيّداً ولكنّه غير مستقيم
لما ذكرناه قال وتخفّف فيبطل عملها الى آخره قال كان اذا خفّفت جاز إعمالها والغالب الّا أنّ
من القياس الكثير وهذا ممّا يدلّ على انّها ليست مركّبة لأنّها لو كانت مركّبة لكان حكمها حكم المفتوحة والمفتوحة
لا تعمل الّا في المضمر على ما تقدّم وهذه انّما تعمل في الظاهر وامّا قوله كأنْ ظبيةٌ تعطو الى ناضر السَّلَم
فإنّما جاء الخفض على ان تكون أنْ زائدة وامّا النصب والرفع فعلى ان تكون مخفّفة من الثقيلة فإذا
ثبت الخفض لا يتأوّل الجرّ بالكاف وأنْ حرف زائد كما تزاد بعد لمّا في قوله ولمّا أن جاءت رسلنا وشبهه
الّا أنّ زيادتها مع الكاف قليل قال ليت ومعناها التمنّي ولذلك وجب أن تكون متقدّمة ويجوّز
بعض القرّاء أن تجري مجرى التمنّي فينتصب بها الجزآن تشبيهاً لها بفعل التمنّي لما وافقته في معناه
فيقول ليت زيداً قائماً كما يقال أتمنّى زيداً قائماً والكسائي يجيز ذلك على تقدير كان فيقول ليت زيداً
قائماً على معنى ليت زيداً كان قائماً وما ذكروه لا دليل عليه الّا ما توهّموه من قوله يا ليت أيّام الصبا
رواجعا وهذا يحتمل ان يوجّه على ما ثبت من لغتهم فلا ينبغي ان يحمل على وجه لم يثبت مع احتماله
ما ثبت عنهم والوجه ان يحمل على أنّ خبر ليت محذوف ورواجعا حال من الضمير المقدّر فيه فيكون
التقدير يا ليت أيّام الصبا لنا رواجعا فرواجعا حال من الضمير المرفوع المستتر في لنا الراجع
الى أيّام مثل قولك زيد في الدار قائماً وهذا شائع في لغتهم ثابت فحمله عليه أولى من حمله على ما لم يثبت
في لغتهم مثله الكلام عليه وعلى الكسائي واحد وان كان ما ذكره الكسائي قد ثبت ايضاً مثله
في أفعال كان الّا انّه قليل ليس بقياسي وهذا كثير جارٍ على طريق القياس فيما دلّ عليه القرينة
فكان المصير اليه أولى قال ويقول ليت أنّ زيداً خارج وتسكن الى آخره فدخلها على
أنّ المفتوحة وتسدّ مسدّ ما يحتاج اليه من اسمها وخبرها كما سدّت في قولك ظننت أنّ زيداً
خارج ومن زعم أنّ ثمّ خبراً محذوفاً فيلزمه ان تقدّر ههنا مثله اذ لا فرق بين البابين في ذلك
لعلّ معناها التوقّع وقد يكون التوقّع للمرجوّ والمخوف ولكنّه كثر في المرجوّ حتّى صار غالباً

عليها ومنه قوله تعالى لعلّ الساعة قريب فهذا للتوقّع المخوف وقوله تعالى لعلّكم تفلحون ترجّي للعباد
وهذا أورد اعتراضاً لأنّ الكلام وارد على غير الحكاية والتوقّع من الباري مستحيل لأنّه
انّما يكون فيما جهلت عاقبته فهو مستحيل في حقّ العالم بالمعلومات كلّها فأجاب عنه بذلك
بأنّه على طريق ردّ معناه الى المخاطب كأنّ التوقّع ممّن تعلّق به وهم المخاطبون ومثله قوله
تعالى وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي انّه شكّ ممّن يعتدّ برؤيتهم اي لو رأيتم لكانت
عندهم حاله وكذلك قوله فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة وأمثاله ومنهم من توهّم أنّ لعلّ معناها في
مثل ذلك التعليل وهو يعني عليه في مثل لعلّ الساعة قريب ومنهم من زعم انّها في حقّ الله لتحقيق
ما تعلّقت به ويبعد عليه في قوله لعلّه يتذكّر أو يخشى ولم يتذكّر ولم يخش ولو كان للتحقيق لوجب
حصوله وأُجيب عن ذلك بأنّه قد تذكّر بقوله آمنت وهو غير مستقيم لأنّه لم يرسل اليه لذلك
التذكّر وانّما أرسل للتذكّر النافع قوله وقد لمح فيها معنى التمنّي من قرأ فأطّلعَ وذلك لأنّها
لأنّها لمّا كثرت في استعمال التوقّع المرجوّ وتوقّع المرجوّ ملازم لمعنى التمنّي فأُجيبت كما يجاب التمنّي وقد
أجاز من أصحابنا لعلّ أنّ زيداً قائم وليس بالجيّد اذ ليس معناه الّا مجرّد القياس واللغة لا تثبت قياساً
فإن زعم أنّها مثلها فليجز لكنّ أنّ زيداً قائم ولا يجيزه وقد جاء في الشعر لعلّك يوماً أن تلمّ ملمّة
لمّا رآها للتوقّع كعسى وكان استعمال عسى بأنْ والفعل استعملها كذلك فقال لعلّك يوماً أن تلمّ وليس
بالقوي لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء ووجهه ما ذكرناه ومن أصناف الحرف حروف
العطف قال جار الله العلامة العطف على ضربين عطف مفرد على مفرد وعطف جملة على جملة الى
آخره قال الشيخ حروف العطف هي الحروف التي تشرّك بها بين المتبوع والتابع في الإعراب وقد تقدّم
ذكر المتبوع بها وكلامه مرآن فيها تنبيهاً فإذا وقع بعدها المفردات فلا إشكال واذا وقعت
الجمل بعدها فإن كانت من الجمل التي هي صالحة لمعمول ما تقدّم كان حكمها حكم المفرد في التشريك
كقولك أصبح زيد قائماً وعمرو قاعداً وشبهه وان كانت غير ذلك فلا تخلو امّا أن تكون فعلية تقدّم
قبلها ما يصحّ ان يكون الفعل معطوفاً عليه باعتبار عامله أوّلاً فإن كان كذلك عطف على ما تقدّم
باعتباره دون معموله من فاعل ومفعول لتغايرهما في ذلك كقولك أريد أن يضرب زيد عمراً ويكرم
بكر خالداً فعطفت يكرم خاصّة دون معموله على يضرب خاصّة وبقي معمول كلّ واحد منهما على ما كان
عليه لو لم تعطف لتعذّر عطفه لأنّ فاعل الثاني ومفعوله يتعذّر عطفهما على فاعل الأوّل ومفعوله
لاستقلال كلّ واحد منهما بالعمل في ذلك بخلاف الفعلين فإنّ معنى التشريك فيهما حاصل مراد

يصح فيهما الا بصحة في معمولهما واذا كانت الجملة معطوفة على غير ذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو
تمثل ذلك المراد به حصول مضمون الجملتين حتى كانه قال حصل قيام زيد وخروج عمرو وهذا اولى
ما قاله الامام في البرهان من ان مجيء حروف العطف في الجمل انما هو على سبيل تحسين الكلام لا لمعنى غير
ذلك فانا على قطع نعلم الفرق بين قول القائل قام زيد وخرج عمرو وبين قوله قام زيد ثم خرج
عمرو ولو كان الامر على ما ذكره لوجب ان يكون الجميع سواء او يقول بامتناع ثم لانه لا حاجة اليها وبهذا
تبين ان معنى الواو على ما ذكرناه من تقدير حصول الامرين الا ترى ان ثم افادت التراخي فيهما فالذي
فهمت فيه التراخي مع ثم هو الذي تقدر فيه الحصول مع الواو وانما اشكل مع الواو لما كان ذلك يحصل
لو اسقطت وليس ذلك بمخرج للواو عما ذكرناه وقوله وبين الفعلين في اسنادهما الى زيد ليس بالجيد
لانه ههنا في تبيين معنى العاطف وليس العاطف ههنا بالمصير الفعلين لزيد وانما صيرهما لزيد نسبة
الاول الظاهر والثاني الى مضمره دون حرف العطف الا ترى انك اذا قلت ان يكرمني زيد يكرم اخي فقد
اسندت الفعلين الى زيد وليس ثم عطف واما جاء التشريك في العامل لما ذكرناه فثبت ان العطف
في زيد يقوم ويقعد ليس على معنى ما ذكره وانما هو على احد امرين اما ان يراد التشريك بين الثاني
والاول في عامل الاول وان كان معنويا فيكون بمثابة قولك لن يقوم زيد ويخرج في العامل اللفظي
لان حكم التشريك في العامل المعنوي كحكمه في العامل اللفظي واما ان يكون الغرض عطف الجملة على
الجملة من غير قصد الى تشريك في المفردات فيكون بمثابة قولك قام زيد وخرج عمرو على ما تقدم
قال فالواو للجمع المطلق من غير ان يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الاخر قال
الشيخ حروف العطف على ثلثة اقسام كما ذكر قسم يشرك بين المتبوع والتابع في الحكم وهي الواو
والفا وثم وحتى وقسم تثبت الحكم لاحدهما من غير تعيين وقسم تثبت الحكم به لاحدهما بعينه فالاول
قد ذكر والثاني او واما وام والثالث لا وبل ولكن ثم كل واحد من الاقسام تفترق احاده بمعان
تختص كل واحد منها بمعنى فالواو للجمع المطلق بينهما من غير تعرض لتقديم ولا تاخير ولا معية
لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي اجنبية عن ذلك وانما المعتبر عنه في الوجود الخ
عن ذلك فانك اذا قلت قام زيد وعمرو فجايز ان يكون قيامهما معا وجايز ان يكون زيد قبل عمرو
وجايز ان يكون بالعكس فوزان الواو في ذلك وزان رجل في ان مدلوله في قولك جاءني رجل يجوز
ان يكون عالما ويجوز ان يكون جاهلا وليس لرجل دلالة على واحد منهما فكما ان رجلا لا دلالة له على
ذلك فكذلك الواو لا دلالة لها على واحد مما ذكرناه ويقع الغلط كثيرا في الفرق بين ما يحتمله المدلول في

الوجود وما يحتمله اللفظ من حيث الوضع فليتنبه لذلك واستدلوا بالله على فساد قول من قال بالمعية
بقولهم جاءني زيد اليوم وعمرو امس وعلى فساد قول من قال بان الاول قبل الثاني او بالعكس بقولهم اختصم
بكر وخالد من جهة ان اختصم لا يحتمل الا فاعلين في وقت واحد فلو وضعت لجعلها للترتيب لادى
الى ان لا يكون لها فاعلان في وقت واحد بل فاعل واحد وذلك محال وكذلك قوله سيان قعود وقيام
لانك لو وضعت لجعلها للترتيب لفسد المعنى لانه يؤدي الى الاخبار عن الواحد بالمساواة وهو محال
قال وقول سيبويه ولم يجعل للرجل منزلة يكون بها اولى من الحمار كانك قلت مررت بهما اذا قلت مررت
بزيد وحمار ولم يرد نفي المنزلة الا باعتبار نسبة المرور اليه والا فلا يشكل ذوا رب ان تقديم زيد على
الحمار لمنزلته وشرفه وذلك جار في كلامهم كثيرا لانهم يقدمون الاشرف ولكن ليس للغرض الذي نحن فيه
ولم يقصد سيبويه الا ما نحن فيه ان التقديم لا يوجب مزية على الحمار بالنسبة الى المرور فاما الفا
فمعنا ان الثاني عقيب الاول من غير مهلة كقولك جا زيد فعمرو فقد فارقت الواو لما فيها من الترتيب
والتعقيب فيها على حسب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة فرب شيئين يعد الثاني
عقيب الاول في العادة وان كان بينهما ازمان كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا
العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم معناها الترتيب الا ان
بينهما مهلة فقد فارقت الواو بالترتيب وفارقت الفا بالمهلة وقول سيبويه في قولهم مررت
برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران لانه لما دلت ثم على المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور الاول
قبل المرور بالمرأة فيكون المرور بالمرأة مرورا ثانيا وقد ورد من ايتين اعتراضا على القول في معنى الفا
وثم اما الفا فهي في ظاهر الاية تدل على ان الثاني قبل الاول وهو عكس ما تقدم واما ثم فهي الاية
فكذلك واجاب عن الفا بقوله يحمول على انه لما اهلكها حكم بان البأس جاءها فكانه قال اهلكناها
فحكم عقيب الاهلاك بان البأس جاءها وهو ظاهر في الجواب ويجوز ان يكون المراد باهلكناها حكمنا
باهلاكها فجاءها باسنا عقيب الحكم عليها ومعنى الحكم عليها ارادة وقوعه بهم واجاب عن ثم
بان المراد بقوله ثم اهتدى ثم دام ذلك لان الغفران متوقف على العاقبة وهو ظاهر في الجواب
ويجوز ان يكون المراد بقولهم ثم اهتدى الى شكول سبل الاستقامة فيما يقع له من الوقايع بعد
ذلك قال وحتى معناها الغاية وان ما قبلها تنقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ اليه فلذلك
وجب ان يكون جزءا من المعطوف عليه وهي محمولة عندهم على الجادة فلذلك لم يات فيها ما يلاقي
اخر جزء كقولك نمت البارحة حتى الصباح وما ذلك في الجادة جعلوا للاصل على الفرع مزية

وبحثنا ما المذكور تفارق اخواتها الثلث وأو وامّا وام الثلاثة لاثبات الحكم لاحد المذكورين من
غير تعيين وهو في أو وامّا ظاهر الا ترى انك اذا قلت جاني زيد او عمرو فانت مثبت المجي لواحد منهما
لا بعينه ولا يلزم ان يكون المتكلم شاكًّا بل قد يبهم ذلك على السامع وقد يكون شاكًّا واما تحقيقه
في ام فانك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو فانت عالم بان احدهما عنده ولكنك لا تعلمه بعينه فقد
تضمن كلامك اثبات الحكم لواحد منهما من غير تعيين وانما لم تقع في الامر لان وضعها للاستفهام فضادّت
الامر لذلك لان الجملة الواقعة لا تكون الا استفهامًا وانما وقعت في الخبر اذا كانت منقطعة لانها
مقدرة بجملتين مخبر بالاولى اولًا ثم ورد الشك بعد ذلك فجيء بالجملة الاستفهامية ولذلك تقول في الجواب
قولك انها شاء خبر مبتدا وتقديره ام هي شاء فهذا معنى قوله والمنقطعة تقع في الخبر ايضًا والا فالتحقيق
ان ام لا تقع في الخبر اصلًا لما ذكرناه استفهام ثم مثل بالمنقطعة خاصة ووقوعها في الاستفهام
والخبر جميعًا على ما فسّر فقال تقول في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو فلو كان عندك التحقيق انها
المنقطعة لان المتصلة لا يكون كذلك بل يلزم ان يقع المشكوك فيه بعد الهمزة والاخر بعد ام ان كانت
القضية في احد جزءي جملة كقولك ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قاعد ولو قلت ازيد عندك ام في
الدار او اعندك زيد ام عمرو لم يكن مستقيمًا فان كان الشك في جملتين ولم يشتركا في احد الجزءين وجب
ذكرهما جميعًا كل واحدة منهما في الموضع الذي كان موضع المفرد كقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولذلك
لا يتميز منه عن المنقطعة الا بالقصد لاحتمال الامرين جميعًا في جميع مواضعها واما المنقطعة فوضعها
على ان تاتي كالاضراب عن الجملة المتقدمة استفهامية كانت او خبرية وقد مثلهما جميعًا قال
والفصل بين ام واو في قولك ازيد عندك ام عمرو الى اخره قال الشيخ قد تقدم ان وضع ام للعلم باحد
الامرين واما او فليست كذلك فاذا علم علم الفرق بينهما فانت مع ام عالم بان احدهما عنده مستفهم
عن التعيين ومع او مستفهم عن واحد منهما على حسب ما كان في الخبر فاذا ازيد عندك او عمرو فمعناه
هل واحد منهما عندك ومن ثم كان جوابه بنعم او لا مستقيمًا ولم يكن ذلك مستقيمًا في ام لان السؤال عن التعيين
ولا اشكال في الفرق بينهما في مثل هذه المسايل وانما الاشكال في استعمالها على غير ذلك وهو انهم استعملوا
الهمزة وام في معنى التسوية من غير استفهام كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واستعملوا الجملتين
والثانية معطوفة باو في معنى الحال كقولك انا اضرب زيدًا قام او قعد فمثل ذلك يلتبس فيه موضع
ام بموضع او وقد ذكر سيبويه قوله ما ابالي انت بالجزن نبش ام جفا في بظهر غيب لئيم
على انه مختص بام وذكر سيبويه قوله ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت

قلت

اقلت على انه من مواضع او والفرق بينهما ان قوله انت بالجزن نبش وقع مفعولًا لابالي فوجب
ان يكون من مواضع ام اذ لا معنى للحال فيه ولبس وانما المراد بهما المبالي به وايضًا فانه
لا معنى في انت فيكون لصاحب الحال فيكون حالًا واما قوله حتوف المنايا اكثرت فقد ذكر مفعول
ابالي وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق الا الحال وفي كل واحد من الفعلين ضمير صاحبه واورد قوله
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا على انه من مواضع او وقد ظهر
الامر فيه بما تقدم فهذه هي المواضع التي يلتبس فيها موضع ام بموضع او وكثيرًا ما يقع فيها المتأخرون
في كلامهم واشعارهم فلا يفرقون بينهما وشرط استعمال ام في هذه المواضع ايضًا ان يسبقها الهمزة
وشرط استعمال او ان لا يسبقها همزة على نحو ما تقدم في الامثلة قال ويقال في او واما انها
للشك وانما قال ويقال تنبيهًا على ان ليس بلازم اذ قد يكون المتكلم غير شاك بل يكون مبهمًا واما
في الامر فيقال للتخيير والاباحة على ان وضعها ما تقدم من اثبات الحكم لاحد الامرين الا انه اذا
حصلت قرينة تفهم معها ان الامر غير حاجر من الاخر مثل قوله جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم
الفقه او النحو سمي اباحة والا سمي تخييرًا وهو لاحد الامرين في الموضعين اما في التخيير فلا اشكال
واما في الاباحة فانك اذا قلت تعلم الفقه او النحو فتعلم المامور احدهما فانه ممتثل لا محالة وانما
اخذت نفي الحجر عن الاخر من امر خارج عن ذلك وقد استشكل بعضهم وقوع او في النهي في مثل قوله
ولا تطع منهم اثمًا او كفورًا وههنا لو انتهى عن احدهما لم يمتثل ولا يعد ممتثلًا الا بالانتهاء عنهما جميعًا ومن
ثم حملها بعضهم على انها بمعنى الواو وقال التقدير اثمًا وكفورًا والاولى ان تبقى على بابها وانما جا
التعميم فيهما من امر ذلك وهو النهي الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل وجود النهي تطيع اثمًا
او كفورًا اي واحدًا منهما فاذا جاء النهي ورد على ما كان ثابتًا في المعنى فيصير المعنى ولا تطع واحدًا
منهما فيجي التعميم فيهما من جهة النهي الداخل وهي على بابها فيما ذكرناه لانه لا يحصل الانتهاء عن احدهما حتى ينتهي
عنهما بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر فهذا معنى دقيق يعلم به ان او في الاية على بابها
وان التعميم لم يجي منها وانما جا من جهة المضموم اليها على ما ذكرناه قال وبين او واما من
الفصل الى اخره قال اما الفصل بين ام واخيتها فواضح في الاستفهام وغيره واما الفصل بين او واما
فليس الا باعتبار امر لفظي وهو انه يشترط في اما ان يكون متقدمة قبل المعطوف عليه اما امرة
كقولك جاني اما زيد واما عمرو وقد بين افادة التقديم ومذا التقديم واجب في اما وجائز في او بشرط
ان يكون المتقدم اما ايضا كقولك جاني اما زيد او عمرو ولم يعد الشيخ ابو علي الفارسي اما في

في حروف العطف لدخول ما عطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه وكلا الامرين مخيّل لما صار اليه اما
الاول فلما ثبت من انهم لا يجمعون بين حرفي عطف واما الثاني فلما ثبت من ان حرف العطف شرطه التوسّط
بين المعطوف والمعطوف عليه والجواب انا نقول لا نسلّم اولا ان الواو في واما حرف عطف دخل
على اما بل قولنا واما هي حرف العطف ولا بعد في ان تكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض
حرف في موضع ثم ولو سلّم ذلك فلا بعد في ان تكون دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمه
فتكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد اما المتقدمه وهذا هو الصحيح والذي
يحققه انهم يقولون جاءني اما زيد واما عمرو فيوقعون او موقع قولهم واما فلولا انها حرف عطف
لم تقع حرف العطف موقعها مما هي كل وجه واو عطف باتفاق ويحقق ما قدمناه انهم لما اوقعوا او
قولهم واما استغنوا عن الواو قبلها لما ذكرناه من ان الغرض بالواو في واما عطفها على اختها
فلما انتفى ما جيء بها لاجله حذفوها واما وقوعها قبل المعطوف عليه فنقول ليست المتقدمه حرف عطف
باتفاق فلا معنى لقول القايل ان حرف العطف متقدم وانما قدّم حرف مشعر بالشك فيما ياتي بعده وقصد
ان يكون على نمط ما بعده لما فيه من معنى الشك فثبت ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانيه
لهما جميعا ولا وبل ولكن ثلثتها يحصل معها ثبوت الحكم لواحد بعينه ثم تفترق بعد ذلك فلا
يفارقهما في ان الحكم للاول دون الثاني لقولك جاء زيد لا عمرو واما الفرق بين بل ولكن وان اتفقا
في ان الحكم للثاني فهو ان لكن وضعها على مخالفة ما بعدها لما قبلها والكلام ههنا في عطف المفرد
بها فلا يستقيم تقديره الا مثبتا لامتناع تقدير النفي في المفرد واذا وجب ان يكون مثبتا وجب
ان يكون ما قبلها نفيا كقولك ما جاءني زيد لكن عمرو ولو قلت جاءني زيد لكن عمرو لم يجز لما ذكرناه
واما بل فللاضراب مطلقا موجبا كان الاول او منفيا فاذا قلت جاءني زيد بل عمرو فقد اخبرت
عن نسبة المجيء الى زيد واثبته لعمرو فهو اذا من باب الغلط فلا يقع مثله في القرآن ولا في كلام
فصيح واما اذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو فيجوز ان يكون من باب الغلط فيكون عمرو غير جاء كانك
قلت ما جاءني عمرو ويجوز ان يكون مثبتا لعمرو المجيء فلا يكون غلطا ومن اصناف الحرف
حروف النفي قال وهي ما ولا ولم ولما ولن وان قال الشيخ فما لنفي الحال لقولك ما زيد منطلقا
او منطلق على اللغتين والدليل على انها للحال ان المفهوم من قولك ما زيد قايما نفي القيام في
الزمن الذي اخبرت به فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل ما يراد عن النفي كما في قولك زيد قايم
لانه لو كان كذلك لكانت لمجرد النفي ولو كانت لمجرد النفي لجاز ان تكون بمعنى ما الكوكل واريد ان تقوم

ولما

ولما لم يجز ذلك دل على ان فيها زيادة تمنع ولبس الا ما ذكرناه ووجب الحكم به وامتنع ان تكون بمعنى
ما الكوكل لما كانت ما للحال كرهوا ان يدخلوا عليها حرف الاستقبال كما امتنع في الاثبات ان
تكون بمعنى قد الكوكل ولا بعد في اشتراكها للماضي والمستقبل عند قيام القرائن قال الله تعالى
حكاية عن الكفار وما نحن بمعذبين وما نحن بمبعوثين وفي الماضي حكاية قولهم ما جاءنا من بشير
ولا نذير وهذا للماضي المحقق وامثال ذلك كثيرة وقد اورد قول سيبويه مقررا المعنى الحال لانه
جعلها في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا ريب ان قد للتقريب من الحال فلذلك جعل جوابا لها في النفي
ثم جعل سيبويه فيها معنى التاكيد لانها جرت موضع قد في النفي فكما ان قد فيها معنى التاكيد فكذلك
جعلها جوابا لها قال ولا لنفي المستقبل في قولك لا تفعل موضوع لا لنفي المستقبل اذا قلت
لا يقوم زيد فمعناه نفي القيام في المستقبل كما في لن وان كانت لن آكد منها ثم قرره بقول سيبويه نفيا
لقول القايل هو يفعل ولم يقع الفعل واذا لم يقع فهو مستقبل قوله وينفى بها نفيا عاما في قولك
لا رجل في الدار مستقيم واما قوله وغير عام في قولك لا رجل في الدار ولا امراة فهذا غير مستقيم
ولا خلاف عند اصحاب العموم انه مستفاد منه العموم كما في لا رجل في الدار وان كان لا رجل في الدار
اقوى في الدلالة عليه اما لكونه نصا او لكونه اقوى ظهورا وسبب العموم انها نكرة في سياق النفي
والنكرة في سياق النفي تعم فلم يصح قوله وغير عام في قوله لا رجل في الدار ولا امراة لما تبين انه
عام والظاهر ان التصنيف وينفى بها نفيا عاما في قولك لا رجل في الدار ولا رجل في الدار ولا امراة
وغير عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فنقل مخلطا قوله ولنفي الامر غير مستقيم في ظاهره
لانه ان اراد الامر الذي هو ضد النهي فليس صيغة النهي موضوعة لنفيه الا ترى انك اذا قلت
لا تزن فليس المقصود نفي الامر بالزنا لانه لو كان كذلك لكان المنهي لم يعص الا انه لم يحصل
سوى نفي الامر به ونفي الامر به لا يجعله محرما كما في جميع المباحات وان اراد به الامر الذي هو
واحد الامور لم يكن مستقيما لان ما تقدم قبله لنفي الامر ايضا الا ترى ان قولك لا رجل ولا زيد نفي
لامر وكل موضع تقع فيه كذلك فلم يكن لتخصيص النهي بذلك على هذا التفسير معنى والظاهر انه
لم يقصد الا الوجه الاول واراد ان لا تخرج لا عن معنى النفي ولكنه كان يحتاج الى ان يبين مع ذلك
انها لطلب الترك ولعله استغنى عنه بقوله وبتسمية النهي ولو قال وهو النهي كان اقرب الى المقصود
قوله والدعاء في قولهم لا رعاه الله فالظاهر انه عطف قوله والدعاء على الامر كانه قال ولنفي
الدعاء وذلك سهو من غرضه في ان مقصوده جعلها للنفي في كل موضع واذا جعل الناهية كذلك

فهي ههنا اقرب والكلام عليه كالكلام عليه في النهي وان جعل قوله والدعا معطوفًا على قوله
ولنفي كان معناه ولا للدعا اي ويكون للدعا كان مستقيمًا ولا يرد عليه ما تقدم الا ان الظاهر
من سياق كلامه خلافه على ما تقدم قوله ولم ولما لقلب معنى المضارع الى الماضي ونفيه لم ولما
تدخل على المضارع فتقلب معناه الى الماضي الا ترى انك اذا قلت لم يقم ولما يقعد فمعناه نفي
الماضي حتى كانك قلت ما قام وما قعد فيقوم ويقعد وغيرهما في مثل ذلك الفاظ مضارعة
بلا خلاف ومعناها الماضي بقرينة دخلت عليها وهي لم ولما فهذا لا خلاف احد فيه وقد عبر
بعضهم عن ذلك بان قال لم ولما تقلب لفظ الماضي الى المضارع وهو اسوا وان لم يكن بينهم وبين
الآخرين خلاف في المعنى الا ان العبارة ليست بجيدة لان قولهم تقلب لفظ الماضي الى المضارع مما
يوهم صحة دخول لم على الماضي ولم يتعرض ان لفظ المضي مراد فكان من قول اولى لذلك وبينهما
من الفرق ما ذكر وليس في بقية الفصل اشكال قال ولن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل
ومثله بالمثالين لما في قوله فلن ابرح من القراين التي تدل على قصد المبالغة في النفي فلذلك عبر
بما يدل على توكيد النفي وقال الخليل اصلها لا ان وقال الفراء اصلها لا قلبت الفها نونًا وكلا
القولين غير جيد اما قول الخليل غير مستقيم لانه لا يجوز ان تقول لا ان تقوم ويجوز لن تقوم ولو
كان اصلا لكان الظاهر جوازه فان زعم انها غيرت لفظًا ومعنىً فليس بمستقيم لما يلزم من مخالفة
القياس من غير حاجة ومخالفة القياس فيها من اوجه منها ان قياس الحروف من افراد ومنها ان
قياس الهمزة الا تحذف ومنها ان قياس ما بعد ان الا تتقدم عليها وههنا يجوز ان تقول زيدًا
لن اضرب فلو كانت لا ان لم يجز واما قول الفرا فيرد عليه ما ورد على الخليل في مخالفة القياس
من اصل الحروف الا تبدل فيها ومن ان تقدم المعمول على لا غير سايغ لا تقول عمرًا لا يضرب زيد
فثبت ان القول ما قال سيبويه وهو الصحيح وان بمنزلة ما معنى في معناها وقد تقدم وتدخل
على الجمل كما تدخل ومثل بالجملة الفعلية الماضية والمضارعة والاسمية واختلف في الجمل والاكثر
النحاة لا يجيزونه واجازه المبرد حملا لها على اختها ما وهو مجرد قياس واللغة لا تثبت قياسًا
والدليل على ان اللغة لا تثبت قياسًا الاتفاق على ان البيت والبحر لا تسمى قارورة وان كان
مستقرًا فيها ولو كان بالقياس لسمي ذلك كله قارورة وليس رفع الفاعل في مثل قام زيد وان لم
يسمع من العرب مثل هذا اللفظ بقياس بل داخل بطريق عام عنهم وهو علمنا من استقرا كلامهم
بان كل من نسب اليه الفعل فهو مرفوع فدخل قام زيد ونظايره في هذا العموم ومثاله ان تقول

فاذا

ان تقول الشارع كل مسكر حرام فاجرينا المزر لم نحرمه بالقياس وانما اجريناه بطريق العموم
وان لم يكن للمزر خصوصيته ذكر كما في قوله قام زيد فان زعم المبرد انه من باب رفع الفاعل فليس
بمستقيم فانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما العلم باعمالهم ان وايضا فان اعمال ما على خلاف القياس
عند الذين يعملونها وما خرج عن القياس لا يقاس عليه ومن اصناف الحرف حروف التنبيه وهي الا
واما وها تدخل على الجمل كلها لتنبيه المخاطب على ما يذكر بعدها خشية ان يفوته لغفلته شيء
منها الا ان ها اختصت بدخولها ايضًا تنبيهًا على المفردات من اسماء الاشارة والضماير
على ما مثله فاذا لا تدخل الا واما الا اول الكلام على الجمل واما ها فتدخل كما تدخلان
وتدخل على الضماير واسماء الاشارة وان لم تكن اول الكلام ومن اصناف الحرف حروف الندا
وعدها ستا وا من حروف الندا لانه جعل المندوب منادًا وليس منادى في التحقيق
لان المنادى هو المطلوب اقباله والمندوب ليس كذلك ولذلك لم تدخل وا الا في الندبة خاصة
فلو قلت وازيد وانت تقصد به الندا لم يجز واما يا فمشترك في المنادى والمندوب جميعًا
واما بقيتها فمختصة بالمنادى فاذا هذه الحروف على ثلثة اقسام قسم للمنادى وقسم للمندوب
وقسم مشترك بينهما وقسمها ايضًا على ثلثة اقسام للقريب والبعيد والمتوسط فهمزة
وامن بين القسمين ولذلك جعلها قسمًا براسه فقال ووا للندبة خاصة واورد قولهم يا
الله اعتراضًا على قولهم ان يا للبعيد واجاب عنه بان البعد بالنسبة الى الله تعالى انما هو
بالنسبة الى البعد من احسانه واستجابة دعايه واذا استقصر الانسان نفسه في ذلك فهو بعيد
بهذه النسبة فصح استعمال حرف البعد لذلك ومن اصناف الحرف حروف التصديق وهي نعم وبلى الى
آخرها قال الشيخ سميت حروف تصديق لانك تصدق بها ما يقوله المتكلم وذلك في غير بلى واضح
وقد تكون بلى تصديقًا في مثل قول القايل الم احسن اليك فتقول بلى فهذا تصديق لقوله لان معنى قوله
الم احسن اليك اني احسنت اليك ولكنه لو قال احسنت اليك فقال بلى لم يجز لان من شرطها ان يكون
النفي في كلام من تجيبه لتثبت بها ما دخل عليه النفي في كلام المجاب على ما سياتي فاما نعم فمصدقة بها
ما تقوله المتكلم فان كان استفهامًا اثبت بها ما بعد من استفهام من اثبات او نفي فاذا قال القايل اقام
زيد فقلت نعم اثبت القيام واذا قال الم يقم زيد فقلت نعم قد نفيت القيام لانها اثبات لما بعد من استفهام
في كلام المجاب وبعد من استفهام ههنا النفي فيكون اثباتًا للنفي المذكور واما بلى فلا يستعمل الا بعد
النفي لاثبات المنفي واذا قال القايل الم يقم زيد فقلت بلى فمعناه قام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى

ولذلك قال المفسرون لو قالوا نعم لكان كفرًا لما ذكرناه، واما قوله تعالى بلى بعد قوله لو ان الله هداني
فلان معنى لو ان الله هداني ما هداني فجىء ببلى لاثبات المنفى في المعنى ولذلك حققه بقوله قد جاءتك آياتي
وهي من اعظم الهدايات فصح ان ترد بلى لما ذكرناه من معنى النفي ولولا ذلك لم تات بلى واجل لا يصدق
بها الا في الخبر خاصة هذا هو المعروف من كلامهم وقد زعم بعضهم انه يجوز ان يقع بعد الاستفهام
ايضًا وليس ذلك بمعروف وان كذلك يعني يجاب بها في الخبر وقد تقدم ان استعمال ان في ذلك قليل
وان البيت وهو ويقلن شيب يحتمل ان تكون هي الناصبة محذوفة الخبر اي انه كذلك وجير نحو ها
اي نحو اجل او نحو ان والكسر الكثر فيها وقد تستعمل بمعنى حقا واذا جاءت كذلك فعلة بنائها اما
لانها اسم من اسماء الافعال بمعنى حق ذلك كما تقول في تفسير هيهات بعد ذلك بعدا له وكثيرا ما يفسر
اسماء الافعال بالمصادر واما لانه موافق لجير الذي هو حرف في لفظه واصل معناه، اذ معناه في الحرف
التحقيق وهو اثبات كما قلنا، في على اذا كانت اسما ومعنى البيت في قوله وقلن على الفردوس
اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره الفردوس الطاهر انه اراد مكانا معروفا
ولذلك اجاب بقوله اجل جير الى آخره ووقع في المفصل ان كانت بالفتح وفي غيره ان بالكسر ولكل
معنى فالفتح على معنى ان ذلك قد يحقق لاجل اباحة حياضه وما هدم منه والكسر على معنى ان ذلك
قد تحقق ان كانت قد حصل اباحة لدعاثره فظهر ان الفتح في المعنى المراد اقوى من الكسر واي
لا تستعمل الا مع القسم بمعنى نعم وهو ولم يسمع ذلك الا مع غير الفعل فلا يقال اي اقسمت بالله وانما
يقال اي والله واي لعمري وذلك راجع الى الاستقراء في كونه لم يستعمل الا كذلك والامر في وغيرها
في تخصيصهم في ذلك سواء وفي اي الله ثلثة اوجه احدها ان تفتح اليا لالتقاء الساكنين على
خلاف القياس في مثل ذلك لان قياس الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف الاول كما في
الوجه الثالث ولكنهم كرهوا ههنا لئلا يجيء لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورة همزته فلا يعرف
معناه ففتحوا ليظهر امرها بالفتح الثاني ان يجمع بينها وبين الساكن الذي بعدها وهو على
خلاف القياس ايضًا ولكنه شبهه بمثل قولهم الضالين وجان لان الثاني مشدد تشبيها للمنفصل
بالمتصل كراهة ادائه الى ما ذكرناه والوجه الثالث وهو الجاري على القياس وهو حذف اليا
لالتقاء الساكنين فيكون لفظه الله ومن اصناف الحرف حروف الاستثناء وهي الا وحاشا
وعدا وخلا في بعض اللغات قوله في بعض اللغات راجع الى عدا وخلا في الظاهر لان جعلهما حرفين
انما هو في اللغات فلا ينبغي ان يكون حاشا محتملا في ذلك لان كونها حرفا هو اللغة المعروفة فهي على

الكلام من خلا وعدا فلا ينبغي ان تشرك معهما في قوله في بعض اللغات لتوهم التسوية وهو خلاف
ما عليه امرهما ومن اصناف الحرف حرفا الخطاب وهما الكاف والتاء اللاحقتان علامة
للخطاب الى آخره قال رضي الله عنه والفرق بينهما وبين اسماء الخطاب ان تلك موضوعة لمن تخاطبه
كما وضعت الاسماء كلها مسندة او مسندا اليها كقولك ضربت فهذا فاعل نسب اليه الفعل كما تقول
ضرب زيد وان كانت فيه دلالة على الخطاب لان وضعه على انه اسم للمخاطب وهذه موضوعة
علامة مع استقلال الكلام واستغنائه عنها باعتبار المسند والمسند اليه فوزانها وزان التنوين
ويا النسب الا انها انقسمت قسمين قسم يبين به الخطاب بالجملة كقولك ارأيتكم وشبهه وقسم يبين به
الخطاب بالمفرد وذلك على ضربين قسم يبين صاحب الاسم لابهامه كقولك اياك وانت وقسم يبين غير
صاحب الاسم الملحقة به لاستغنائه عن بيانها كقولك ذاك وذلك وشبهه فاما كونها حرفا في ذلك وبابه
فمتفق عليه واما كونها حرفا في مثل اياك فمختلف فيه وقد تقدم في المضمرات ما يغني فيه عن اعادة
واما كونها حرفا في ارأيتكم اعني الكاف والميم فلانها لو كانت اسما لكانت الكاف مفعولا لارأيت وكان
يجب ان تقول ارأيتموكم لان الخطاب لجماعة فاذا كان لجماعة وجب ان يكون بالتاء والميم كما لو
قال علمتموكم قائمين فلما جاء على غير ذلك علم انه على غير هذا الوجه فان قلت فهذا يلزمك
ايضًا فان التاء عندك للجماعة وهي اسم فينبغي ان يكون ارأيتموكم قلت لما كانت الكاف
والميم لمجرد الخطاب اختصرت التاء والميم بالتاء وحدها للعلم بانهم جماعة بقولك كم الا ترى انك
لم تات بها مع التاء الا لتجعلها للجماعة فالكاف والميم اجدر فان قلت فاجعلها والكاف
والميم اسمين قلت لا يستقيم لامور منها جواز ارأيتك زيدا ما صنع ولو جعلت الكاف مفعولا
لم يستقم المعنى لانه يصير المفعول الاول هو المخاطب فيصير مخبرا عنه بقولك ما صنع وليس فيه
ضمير يرجع اليه والمعنى على خلافه ومنها لزوم مثل علمتكم قائمين والسر فيه ان كل واحد من
التاء والميم والكاف والميم مستقل في اسميته فوجب ان يعطى كل واحد منهما ما يستحقه في وضعه لانه
اسم مستقل بخلاف ارأيتكم فان التاء اتبعت الكاف والميم بيانا لها وعلامة للمخاطب فاستغني عن
الميم التي هي بعض مدلولات الكاف والميم فلذلك استغني عنها في ارأيتكم ولم يستغن عنها في مثل
علمتموكم قائمين قال ويلحقها التثنية والجمع الى آخره يعني ان كاف الخطاب يلحقها الميم
والالف التي تدل على انه معها للتثنية والميم وحدها التي تدل معها على انه للجمع والنون تدل على
انه للجمع المؤنث وتكسر لتدل على انه للمخاطب المؤنث فيصير لفظها كلفظ ضمير المخاطب سواء

وليس يعني انها تثنى وتجمع بحال لكن قال كما تلحق الضماير ومثل بذلك في بقية الفصل قال ونظير الكاف اياها والبا وتثنيتهما وجمعهما الى آخره قد تقدم الكلام فيما تلحق بايا وانه ان كان كافا فللخطاب وان كان غيرهما فللمتكلم والغايب والخلاف فيها وبيان ما هو الراجح فلا وجه لاعادته ومن اصناف الحرف حروف الصلة وهي ان وان وما ولا ومن والبا الى آخره يعني بحروف الصلة حروف الزيادة سميت حروف صلة لانه يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها فاما ان فتزاد بعد ما النافية كثيرا وبعد ما المصدرية قليلا وبعد لما في قولك لما ان جا زيد اكرمتك قليلا وقول الفرا انها حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التوكيد في قولك ان زيدا لقايم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل ان زيدا لقايم قد فصل بينهما لذلك واما ان فتزاد بعد لما وقبل لو بعد القسم كثيرا وقلت في مثل قولهم كان ظبية واما مثل قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم فاختلف فيه فاجاز بعضهم ان يكون زايدة في الجميع وجعلها بعضهم مصدرية في قوله وان اقم مخففة من الثقيلة في قوله وان عسى ان يكون وان لو استقاموا واما ما فتزاد بعد ان الشرطية ومتى واين واذا واي وكيفما عند البصريين وليست في اذما على القول بانها اسم وحيثما زايدة لافادتها ما لم يكن مستفادا دونها وقد عدت زايدة في مثل انما زيد منطلق والاولى ان لا يحكم بزيادتها لانها مفيدة ما لم يستفد عند حذفها من وجه منها كفها لان عن العمل ومنها تهيئته وقوع الجمل الفعلية ومنها انها تفيد الحصر فاذا قلت انما زيد قايم فمعناه ما زيد الا قايم وليس ذلك معنى ان زيدا قايم ويظهر لك ذلك بقولهم انما ضرب زيد الا ترى انك لو قدرت ضاربا غيره لكان خلفا كما لو قلت ما ضرب الا زيد فثبت انها غير زايدة وتزاد بين غير ومضافها وبين مثل ومضافها وتزاد لتاكيد النكرة في شياعها كقولك جئت لامر ما ومنهم من يجعلها في مثل ذلك صفة وتزاد بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة من الله وليست في مثل حيثما واذما زايدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل الا ترى انك لو قلت حيث تكن اكن لم يجز ولو قلت حيثما تكن اكن كان الجزم واجبا وافادت الشرط وما ذاك الا بدخولها فدل على انها غير زايدة وكذلك اذما على النحو المذكور في حيث وهي زايدة في مثل لا سيما زيد ولكنه لكثرة استعمالهم حتى صارت كالواجب واما لا فتزاد بعد ان المصدرية مطلقا كقوله لئلا يعلم وما منعك الا تسجد وشبهه وبعد حرف العطف المتقدم عليه النفي كقوله ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله

ولا الضالين وقوله ما جاني زيد ولا عمرو وفي مثل هذا نظر فانه مفيد نفي المجي عن كل واحد منهما نصا ولولاها لثبت بلا احتمال ان يكون نفي المجي عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول بالزيادة اولى لبقا الكلام باثباتها على حاله عند عدمها وان كانت دلالته عند مجيها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها معنى التوكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن ان تكون زايدة لان دلالة الكلام المؤكد اقوى من دلالة غير المؤكد ولذلك لو تعارض خبران احدهما مؤكد والآخر غير مؤكد قدم المؤكد ما لم يعارض التاكيد بوجه آخر مثله ولا يخرجه ذلك عن ان يكون زايدا وقبل اقسم قليلا وشذت في مثل قوله فلا اقسم بمواقع النجوم وشبهه وشذت في مثل قوله في بير لا حور سرى وما شعر واما من فتزاد في غير الواجب قياسا كقولك ما جاني من احد لافادة تاكيد التعميم فيما تدخل عليه ولذلك جاز ما جاني من احد وما من رجل عندي ولم يجز ما من زيد ولا ما زيد من قايم لتعذر معنى العموم فيهما لان التعميم قد يكون في كلام يقصد به الحكم على جملة الجنس ما يتعلق به كقولك ما من رجل عالم وما جاني من رجل لان القصد ههنا نفي العلم والمجي عن جملة الجنس وقد يكون في كلام يقصد به واحد غير مختص من جملة الجنس ايضا وذلك مثل هل جاك من رجل الا ترى انه لم يرد الاستفهام عن مجي جميع الرجال وانما يستفهم عن مجي واحد منهم اي رجل كان فافترق العمومان فيها وقد اجاز الاخفش والكوفيون زيادتها في الواجب وقد تقدم الكلام عليهم في ذلك واما البا فتزاد في النفي في الخبر في مثل ما زيد بقايم قياسا وتزاد في غيره سماعا كقولك بحسبك زيد وحسبك بزيد وكفى بالله والنفي بيده وقد تقدم ذلك ومن اصناف الحرف حرفا التفسير وهما اي وان الا ان اي اعم من ان لوقوعها في كل موضع ولا تقع ان الا بعد فعل فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم وهل تقع بعد لفظ القول نفسه كقولك قال زيد ان افعل كذا فيه نظر وقد حمل بعضهم ان اعبدوا الله ربي وربكم على ذلك وقبله فعل بلفظ القول ومنع بعضهم ذلك لكونها عنده لا تكون بعد لفظ القول ومن اصناف الحرف الحرفان المصدريان وهما ما وان وان واشترط ان ومنهم من الحروف المصدرية اذ لا فرق بين قولك في تقدير المصدر اعجبني ان تقوم واعجبني انك قايم وان سيفيد بان من استقبال فلا يضر فيما تحن فيه لصحة تقدير المصدر فيهما جميعا والظاهر انه اشترطها لتقدم ذكرها في غير موضع

مختص اى بان صلتها لا تكون الا جملة اسمية وانما لا تكون صلتها الا جملة فعلية تقول اعجبنى ان زيدا قائم واعجبنى ان يقوم واعجبنى ما قمت ويقدر ان وما مصدرا باعتبار افعالها ويقدر ان مصدرا باعتبار فعل خبرها فان لم يكن له فعل قدر بالكون كقولك اعجبنى ان زيدا اخوك فان لم يكن لفعلها وان مصدر قدر بمعناه كقوله وان عسى ان يكون فيقدر بالتوقع اى ذى توقع قرب اجلهم وشرط ما اذا كانت مصدرية الا يعود عليها ضمير والا رجعت موصولة او موصوفة لانها هنا حرف والحروف لا تضمر واما ان وان فلا تقعان الا حرفين فلا يجرى فيهما لبس فاذا قلت اعجبنى ما صنعت فلا يخلو اما ان تقدر ضميرا يعود على ما واما ان تقدر المفعول غير ذلك فان قدرت الاول كانت موصولة والا فهى مصدرية فعلى المعنى الاول يكون الذى اعجبك ما تعلقت به الصناعة كباب وحصير وما اشبهه وعلى الثانى يكون ما اعجبك نفس الصناعة لا المصنوع من حركاته المخصوصة بتلك الصناعة مفعولها وغير المتعدية اذا احتمل ان يكون الفاعل له ولغيره كقولك اعجبنى ما سار بعد تقدم ذكر ما يصلح ان يكون سائرا فيمكن تقدير الضمير لما فيكون موصولا ويمكن تقديره لما تقدم فيكون مصدرا فيكون التقدير فى الاول اعجبنى السائر وفى الثانى اعجبنى السير واما غير ما ذكر فيتعين احدهما كقولك اعجبنى ما قمت وما قعدت فهذا يتعين للمصدر اذ لا يمكن تقدير ضمير راجع الى الاول ليكون موصولا ولذلك تعين قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت للمصدر وكذلك تعين قوله والسماء وما بناها ان يكون مصدرية لان الفعل ذكر مفعوله راجعا الى غير ما وضمير الفاعل الى غير ما ولا يمكن تقدير ضمير آخر لها فتعينت للمصدر فاما من حملها على الموصولة فذاك بناء على جعل ما لمن يعلم فيكون اذا الضمير راجعا لها فيتعين للموصولة وكذلك يسر المرء ما ذهب الليالى البيت للمصدرية لكون الفعل غير متعد وفاعل مظهر فيتعذر تقدير ضمير يعود اليه قوله وبعض العرب يرفع الفعل بعدها ان تشبيها بما وهذا شاذ وعليه ما روى شاذا فى قوله ان يتم الرضاعة وكذلك ما انشده من قوله ان تقرآن لا وجه الا ما ذكر فاما تشبيه ما بان فى العمل فابعد وعليه حمل ما يروى كما تكونوا يولى عليكم فجاء تكونوا بحذف النون والوجه اثباته ومن اصناف الحرف حروف التحضيض وهى لولا ولوما وهلا والا تقول هذه الحروف معناها اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى فاذا قلت هلا تضرب زيدا وهلا تسلم فانت حاض على ما وقع بعدها طالب له واذا قلت هلا ضربت زيدا فانت موبخ على تركه

ذلك ولما كان معناها فى وجهيها ذلك افتقرت الى وقوع الفعل بعدها كحرف الشرط لان التحضيض والتوبيخ انما يكونان بالفعل كما ان الشرط كذلك فان وقع بعدها اسم مرفوع او منصوب كان باضمار رافع او ناصب كقولك لمن يضرب قوما هلا زيدا اى هلا تضرب زيدا وتقول هلا زيدا ضربته فيلزم النصب لان الفعل الذى يقدر انما يكون من جنس الدال عليه فيكون التقدير هلا ضربت زيدا فاما قوله هلا خير امرئ لك لمن يفعل فعلا غير مرضى فيحتمل ان يقدر فعل متعد وفعل غير متعد فلذلك جاز الرفع والنصب فالنصب على تقدير هلا فعلت والرفع على معنى هلا يكون او هلا كان ووجب النصب فى البيت الذى هو تعدون عقر النيب لان القرينة المصححة للحذف تعدون فيجب ان يقدر تعدون فيكون التقدير هلا تعدون فوجب النصب لذلك قوله وللولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الشىء لوجود غيره اى يمتنع جوابها لوجود مبتداها فلذلك تعين حذف خبرها على ما تقدم فى المبتدأ كقولك لولا زيد لكان كذا ولوما زيد لكان كذا ولبست هذه التى للتحضيض لاختلاف معنى البابين الا ترى ان تلك معناها التحضيض على الفعل الذى وقع بعدها ولذلك التزم الفعل فيها وهذه معناها ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى حرف التقريب قد تسمى تقريبا وتسمى حرف توكيد وتسمى حرف تحقيق كل ذلك باعتبار معناه وهو يفيد ذلك فاما معنى التقريب فيه فهو انك اذا قلت قد قام زيد كان دالا على ان قيامه قريب من اخبارك بخلاف قولك قام زيد فانه ليست فيه الدلالة فثبت انها مستفادة من قد ومن ثم اشترطت فى الماضى اذا وقع حالا لفظا او تقديرا كقولك جاء زيد وقد ضرب غلامه ولو قلت جاء زيد وضرب غلامه من غير تقدير قد لم يجز لان الماضى لا يصلح ان يكون حالا لتضادهما فى المعنى وقد تقدم ذلك ولذلك قال فى بيانه يقرب الماضى من الحال وقرر بقولهم قد قامت الصلوة واما كونها للتوكيد فلما ذكره سيبويه من انه جواب قولك هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التوكيد فاذا كان جواب المؤكد كان مؤكدا واما كونها بمعنى التوقع فلما ذكره الخليل من قوله هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ومعنى ذلك انك انما تخبر بذلك من ينتظر اخبارا به فى طفلك او علمك ومنه قولهم قد قامت الصلوة ولذلك قال لان فيه من معنى التوقع وهذا كله اذا دخل على الماضى فاما اذا دخل على المضارع فهو للتقليل على ما ذكره بقولهم ان الكذوب قد يصدق وفى الفاظ التقليل قد استعملت للتحقيق كقوله تعالى ربما يود وقوله قد يعلم الله وقد جعلها بعضهم على بابها فى التقليل بتأويل

قد تقدم ذكره في حذف ويجوز الفصل بينها وبين الفعل في القسم لكثرة استعمالهم لها مع كون الجملة معترضة فإن الجملة القسمية قد يعترض بها بين الجزء وبين كقولك قام والله زيد وإذا اعترضت لم يكن لها جواب لفظي ولكن يكون ما اعترضت فيه في المعنى هو الجواب فيتقدر محذوفًا أو يستغنى عنه ويجوز حذف الفعل بعدها إجراء لها مجرى ما هو جوابها وهي لما فلما جوزوا حذف الفعل في لما لما تقدم حملوا ما هو جوابها عليها في جواز الحذف أيضًا وشرطه حصول قرينة دالة عليه وإلا فلا يجوز حذفه وحروف الاستقبال من الحروف التي تخلص المضارع للاستقبال الذي هو أحد مدلوليه بعد أن كان شائعًا وهي ما ذكره وحروف الشرط أيضًا وإن كان الشرط مفيدًا ذلك إلا أنه لم يذكرها ههنا لتقدم ذكرها لهذا المعنى ولغيره وذلك أنه قال في ذلك الفصل فلا أن أن يجعله للاستقبال وإن كان ماضيًا وقول الخليل أن سيفعل جواب لن يفعل كما أن ليفعلن جواب لا يفعل يريد أن سيفعل المجاب بها القسم في الإثبات كما أن لن لا يجاب بها القسم في النفي وعكسها ليفعلن ولا يفعل وفي سوف دلالة على زيادة تنفيس كأنهم لما زادوا على السين [illegible] جعلوها أفسح منها وقالوا سوفته فوضعوا فعلًا موافقًا لسوف في اللفظ والمعنى وإن كان حرفًا كما قالوا من آمين أمّن وإن كان اسمًا من أسماء الأفعال قوله وأن يدخل على المضارع والماضي فيكونان معها بتأويل المصدر وقد تقدم ذلك إلا أنها إذا دخلت على الماضي لم يكن للاستقبال بل يكون الماضي على معناه في المضي فلو قلت تعجبني أن قام غدًا لم يجز بخلاف إن التي للشرط فإنها تقلب الماضي إلى معنى المستقبل قوله ومن ثم لم يكن بد منها في نحو عسى قد تقدم ذكر ذلك قوله ولما انحرف الشاعر في قوله عسى طيّ من طيّ جاء بالسين توفيرًا لما تقتضيه عسى من معنى الاستقبال الآن وضع السين موضع أن شاذ وشبهه إما لأن أن في الاستعمال مخصوصًا لكثرتها وإما لأنها مؤدية بالمصدر لأن معنى عسى زيد أن يخرج قارب زيد الخروج والسين ليست مصدرية فخصت أن لذلك حرفا الاستفهام وهي الهمزة وهل تدخلان على الجملتين الفعلية والاسمية فيصير معناهما السؤال عن مضمونهما بعد أن كان خبرًا كقولك أزيد قائم وأقام زيد وهل زيد قائم وهل قام زيد إلا أن الهمزة أعم تصرفًا إما لأنها الأصل وهل محمولة عليها كما يقول سيبويه وإما لأنها أخصر منها في اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة اللفظ بها أكثر من أختها فمن خصائصها أنها تقع مع أم المتصلة ولا تقع معها هل على ما تقدم وأما المنقطعة فتقع فيهما جميعًا فإذا قلت أزيد عندك أم عمرو فهذا الموضع لا تقع فيه هل ما لم تقصد إلى المنقطعة

ومنها أنها تقع في الاسم بعدها منصوبًا بتقدير ناصب أو مرفوعًا بتقدير رافع تفسيره ما بعده كقولك أزيدًا ضربت وأزيد قام ولا تقول هل زيدًا ضربت وهل زيد قام إلا على ضعف وقوله في فصل تقدم والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر لم يقصد به توجيه الوجه الضعيف إلا على أن ذلك سائغ في السعة وهذا مما يقوي قول سيبويه في أن أصلها أن تكون بمعنى قد فاقتضت وقوع الفعل فكأنك قلت قد زيدًا ضربت لا يقال هل زيدًا ضربت ومنها أنها تستعمل للإنكار وإثبات ما يقع بعدها كقولنا أتضرب زيدًا وهو أخوك وأتقولون على الله ما لا تعلمون ولا تقع هل هذا الموقع وليس مثل قوله هل جزاء الإحسان إلا الإحسان من ذلك لأن ذلك إنكار لإثبات ما وقع بعدها وهذا نفي له من أصله ومنها أنها تقع قبل الواو والفاء وثم على ما مثل ولا تقع هل وإذا امتنع هل زيدًا ضربت فامتناع هذا أجدر على ما تقدم قال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلى آخره فأصل قولك هل خرج زيد أهل خرج زيد إلا أنهم التزموا حذف الألف لكثرة وقوعها في الاستفهام ولذلك جاءت بمعنى قد في مثل قوله هل أتى على الإنسان ودخول الهمزة عليها في مثل قوله أهل رأونا شاذ قال وتحذف الهمزة إذا دل الدليل عليها حذف الهمزة شاذ وإنما يقع للضرورة وسره أن الحرف الذي يدل على الإنشاء لها صدر الكلام فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها والاستفهام له صدر الكلام وقد تقدم حروف الشرط وهما إن ولو وفي إذما خلاف إلا أن إن يرتبط بها الشرط والمشروط في الاستقبال ولو يرتبطان بها في المضي على سبيل التقدير لأنها إذا دلت على ارتباط كان معدومًا وأما الثاني فلأنه إذا كان الأول معدومًا فالأول فيهما مرتبط بالثاني على سبيل تقدير الأول وظاهرها الدلالة على أن الثاني منتف فيلزم منه انتفاء الأول ضرورة أن انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب وظاهر كلام النحويين في قولهم حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره أنهم يعنون بذلك امتناع الجواب لامتناع الشرط لأنهم يذكرونه مع لولا فيقولون لولا حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره وهذا الممتنع هو الثاني باتفاق ويقولون في لو حرف يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره وما ذكرناه أولى لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون ثم أسباب أخر وانتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب فصح أن يقال إنها يمتنع فيها الأول لامتناع الثاني لأن الثاني هو المسبب فيدل انتفاؤه على انتفاء السبب ألا ترى إلى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإنما سيق للدلالة على انتفاء التعدد في الآلهة بامتناع الفساد فدل امتناع الفساد على امتناع الآلهة لأن امتناع الآلهة هو المقصود بالدلالة عليه ههنا بامتناع الفساد لأن امتناع الفساد لامتناع الآلهة لا مرية فيه مع أنه خلاف ما بينهم [illegible]

من الدلالة وهذا نص انه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد
في الآلهة لان المراد بالفساد ههنا خروج هذا النظام الموجود في السموات والارض عن حالته التي
هو جار عليها في العادة وذلك جائز ان يفعله الله تعالى وان انتفى تعدد الآلهة واذا تحقق ان معناها
في الظاهر على ان الثاني منتف فيلزم منه نفي الاول ثبت ان معناها انتفاء الاول لانتفاء الثاني وقد
تاتي على معنى ان الاول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير كما تقدم الا انه لا يكون الثاني منتفيا وذلك
في مثل قوله في الحديث نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وفي مثل قوله تعالى ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله الا ترى ان الشرط ههنا
نفي الخوف والمشروط نفي العصيان فسياق الكلام ان بين نفي الخوف ونفي العصيان ارتباطا
على سبيل التقدير فلو قدر نفي العصيان منتفيا على ما تقدم فيما هو ظاهر منها لوجب ثبوت العصيان
اذ نفي نفي الشيء اثبات له فيكون قد اثبت له العصيان وهو نقيض المعنى الذي سيق له الحديث
لانه سيق للمدح فكيف يمدحه بالعصيان وكذلك الآية سيقت على ان بين ثبوت كون ما في الارض
من شجرة اقلاما وكون البحر مدادا وبين نفي النفاد عن كلماته ارتباطا فلو قدر نفي النفاد
منتفيا على ما ذكرناه من ظاهر كلامهم في لو لادى الى ان يكون النفاد حاصلا اذ نفي النفي اثبات
له فيلزم منه خلاف ما علم ان سياق الآية على خلافه وخلاف المعقول ولكن مثل ذلك انما ياتي
عند قيام القرائن الدالة على ثبوت الثاني وذلك قد يكون من خارج وقد يكون معلوما من نفس سياق
الكلام الذي تضمنته لو كمثال الاول قوله نعم العبد صهيب لانه قد علم ان العصيان عن مثله منتف
فاذا قال لو لم يخف الله لم يعصه علم بهذه القرينة انه لم يرد نفي ما وقع جوابا والثاني كقوله ولو ان
ما في الارض فانه الا ترى ان ذكر اشجار الارض وتعداد البحار على انها اقلام ومداد مما يفهم منه
ان المراد نفي النفاد لا حصوله فعلم من سياق الآية نفي النفاد ونفي الربط بين شرطها وجوابها على تقدير
الثبوت وكذلك اذا قلت لمن جاءك فاثنيت عليه ولو لم تجئني لاثنيت عليك مثل ذلك يعلم انه لم تقصد
الى نفي الثاني وانما قصدت الى الربط بين الاول والثاني على سبيل الاثبات تقديرا وقد يقال ان من انتفاء
في الجميع متعدد ويكون في كل لمن اثنيت عليه لما جاء ولو لم تجئني لاثنيت عليك ان الثناء المرتبط بنفي
المجيء منتف والثناء الذي حصل ليس هو الثناء المرتبط بنفي المجيء ولكن لما كانا جميعا ثناء توهم
انه يتعدد تقديرا انتفاؤه وهذا ان اشتهام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الاثبات فانه يحسن فيما
وقع الجواب فيه بلفظ النفي وشبهه انه ههنا امران خاصان فامكن ان يوجد ما اثبت غيره

ما انتفى فاما في النفي فينتفي كل ما يشمله لعموم النفي فاذا قدر نفي النفي لزم من اثباته فيبقى فقط المعنى
المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقا والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو فوجب ان يتمسك
في النفي بما تقدم من القرينة وشبه ان دلالة لو على انتفاء جوابها دلالة ظهور وما ذكرناه من القرائن مفيدة
للعلم فلذلك خرج بها عن ظاهرها في مثل ما تقدم من الامثلة قال ـــــ ولا يخلو الفعلان في باب
ان من ان يكونا مضارعين او ماضيين قال الشيخ اذا كانا مضارعين فليس فيهما الا الجزم وهذا واضح
وكذلك في الاول فاما اذا كان الثاني مضارعا فالجزم فيه الجزم والرفع اما الجزم فواضح وهو الكثير
واما الرفع فلانه لما لم يظهر عمل ان لفظا في الشرط الذي هو اقرب اليها جعلت غير عاملة في الجواب
الذي هو ابعد عنها ويشبه ذلك قولهم والله ان اكرمتني لاكرمتك وامتناع والله ان تكرمني لاكرمتك
وكذلك ان زيدا ضربته ضربته وضعف ان زيدا تضربه اضربه لانه لما ألغي الشرط باعتبار
الجواب لفظا كره ان يعمل لفظا في الشرط مع الغاء امره اللفظي في الجواب فجيء بما لا يظهر فيه اعراب
فوضع موضع المضارع فيكون كانه ملغى باعتبارهما جميعا ولما حذف فعل الشرط في قولك ان
زيدا ضربته ضربته كره ان يؤتى بالمفسر بحرف مع الفصل بينه وبين العامل الضعيف عن العمل مع
الفصل فخص بالماضي ليكون كانه ملغى من حيث اللفظ لحصول الفصل بينه وبين عامله وقد
زعم المبرد ان رفعه وان كان الشرط ماضيا كرفعه اذا كان الشرط مضارعا على وجه الشذوذ
على تقدير حذف الفاء مثل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فجعله شاذا على حذف الفاء
على ما هو اصل في مذهبه كما يقوله هو وغيره في مثل قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
واما وقوع المضارع شرطا والجزاء ماضيا فقليل ويجب في الاول الجزم كقولك ان تكرمني اكرمتك
وانما قل استعماله لان الجزاء في المعنى بعد الشرط فاذا جاء الشرط الذي هو سابق في المعنى بصيغة المستقبل
فالجزاء بذلك اجدر والعامل في فعلي الشرط في التحقيق هو حرف الشرط او ما تضمن حرف الشرط
لانه هو الذي اقتضاهما جميعا فوجب ان يكون العمل فيهما له فالذي اوجب عمله في الاول اوجب عمله في
الثاني ومن قال ان العامل حرف الشرط والفعل جميعا فليس بالمستقيم لما ذكرناه ولانه لم يثبت
كون الفعل عاملا في فعل لا مستقلا ولا مشتركا وما ذكرناه عام في كل فعل وذلك ثابت باتفاق وهذا
القول ابعد من قول من زعم ان الفعل والفاعل هما العاملان في المفعول لان ذلك ثم يوهم ان المفعولية
انما كانت مقتضاة بالفعل والفاعل جميعا فيتوهم ان الفاعل مع الفعل هما اللذان تقومت
بهما المفعولية وليس كذلك ههنا فان الشرط مقتض لهما جميعا اقتضاء واحدا فليس عمله في احدهما

باولى من تاخره وليس جعل الشرط عاملاً في المشروط باولى من العكس فان زعم ان للمتقدم اثراً في ذلك
فهو فاسد لانه انما تقدم لكونه شرطاً لا لامر يتعلق بالعمل ولذلك لم يجز تاخيره ما لم يكن فيه مانع ولذلك
وجب تقديم قولك من ضربت وان كان العامل ضربت لامر عرض في وجوب تقديم المعمول وتاخير العامل
فثبت ان تقديم الشرط على الجزاء لا يقتضي عملاً فيه وانه ليس تقديره عمله فيه باولى من عمل الجزاء فيه
واما اسماء الشروط اذا وقعت مبتداة على الشرط المتقدم كقولك من يكرمني اكرمه واشباهه
فقد قيل الخبر الجملة التي هي شرط وقد قيل ان الخبر الجملة التي هي الجزاء وقال قوم مبتداء لا خبر له
والصحيح ان الخبر الجملة التي هي شرط وبيانه من اوجه منها انه قد تدخله الفاء ودخول الفاء في
الخبر ممتنع كقولك من يكرمني فاني اكرمه فان قلت دخول الفاء ههنا على الخبر لدخولها على
الخبر في قولك الذي يكرمني فاني اكرمه واذا جاز دخولها على خبر المشبه بالشرط فدخولها على
الشرط اجدر قلت انما دخلت في هذه المسئلة تشبيهاً له بما ليس بخبر والا كان ممتنعاً ولو
ثبت تدخل الفاء في الشرط على التشبيه بدخولها في الذي لادى الى الدور فثبت انها انما دخلت
في الجزاء لانه ليس بخبر وان دخولها في خبر الذي لتشبيهها بما ليس بخبر ومنها انه يودي الى جعل
الجملتين جملةً واحدةً بمثابة قولك زيد قام ابوه ونحن نقطع بانهما جملتان ربط بينهما الشرط مع
بقائهما على الجملية ومنها انه قد ثبت انهم يقولون ما انشد لا انشد زيداً ولو كان الجزاء هو الخبر
لوجب فيه الضمير فلما وجب في الاول دون الثاني دل على انه هو الخبر ومنها انهم اشترطوا جملة
لمعنى ليس صلةً له فوجب ان يكون ما بعده الخبر قياساً على من يكرمني فان بالاتفاق على انه تم مبتداء
ما بعده خبره وشبهة من قال ان الجزاء هو الخبر ما يلمحه من معنى ان المتكلم قاصد الى الاخبار بانه
يكرم من يكرمه والفعل في المعنى خبر عن المفعول بدليل صحة قولك ضربت زيداً فتجعله لا محالة مع
الخبر وهذا فاسد لما تقدم ولانه اذا لمح ذلك في الجزاء فمثله في الشرط حاصل لانه مسند الا الكلام
راجع الى المضمر العائد على المبهم وجعل الفعل المسند الى ضمير المبتداء خبراً عن المبتدا اولى من جعل
الواقع على المضمر لان ذلك هو الخبر على الحقيقة واما من قال انه مبتداء لا خبر له فخارج عن المعنى وقياس
العربية وهذا لما راى قولهم اقائم الزيدان يسمى مبتداءً ولا خبر له ظن ان ذلك يمكن اطراده
وليس بمستقيم وانما صح اقائم الزيدان لان اسم الفاعل بمعنى الفعل فكانه قال ايقوم الزيدان بخلاف
قولك من يكرمني فانك حاكم عليه بالفعل فلا بد ان يكون متعلقاً له او مبتداءً هو خبره قوله
وان كان الجزاء امراً او نهياً الى اخره قال الشيخ فالجزاء يجب تحتها في موضع ويمتنع في موضع

ويجوز في موضع فلابد من التعرض لبيان ذلك ليعرف الواجب والممتنع والجائز فاما الموضع الذي يمتنع
دخول الفاء فيه فان يكون ماضياً لفظاً ومعنى متصرفاً قصد به الاستقبال بحرف الشرط كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اسلمت لم تدخل النار فان هذين جزآن احدهما ماض لفظاً والاخر ماض
معنى ولكن قصد بهما الاستقبال بقرينة ان لانها تقلب معنى الماضي مستقبلاً سواء كان بلفظ الماضي
او بمعنى الماضي قبل دخولها وقولنا متصرفاً احتراز من مثل قوله تعالى فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا
شيئاً وهو ضرب ومثل قولهم ان اكرمتني فليس زيد يكرمك فانه ماض يوهم انه قصد به الاستقبال
بقرينة ان ويجب فيه دخول الفاء واما الجائز فكل موضع وقع فيه الجزاء مضارعاً مثبتاً او
منفياً بلا كقولك ان اكرمتني اكرمك وان اكرمتني فاكرمك وان اكرمتني لا اكرمك وان اكرمتني فلا اكرمك
الا ان حذف الفاء اكثر وهو في المثبت اقل ومنه قوله ان تضل احديهما فتذكر على قراءة حمزة
وهو قليل واما في النفي فحذف الفاء والجزم هو الاكثر وجاء ايضاً اثباتها والرفع كثيراً لقوله ومن يعمل
من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف في قراءة غير ابن كثير واما الواجب دخولها فيما عدا ما ذكرناه
في الممتنع والجائز كقولك ان اكرمتني فاكرم زيداً او فلا تكرم زيداً او فقد اكرمتك امس او فزيد منطلق
او فعسى ان تكرم عمراً او فليس زيد منطلقاً او فما زيد منطلقاً او فلن يقوم زيد وكذلك ما اشبهه وسبب
وجوب الفاء في هذه الاشياء الايذان بان المذكور مفهوم منه الجواب لكونه في الظاهر غير صالح له اما الامر
والنهي واشباههما من الانشاءات فلان الجزاء قضية خبرية معلقة على الشرط فاذا وقعت انشائية
كانت في الظاهر غير صالحة فجيء بالفاء للايذان بانها مأولة بما يصح ان يكون جزاءً فكان المعنى
في قولك ان تكرمني فاكرم عمراً ان تكرمني فهو سبب لتخيير طلبتي اكرام عمرو ونحوه فكانت مؤذنة
بالقصد الى هذا التاويل واما في الاخبار في مثل قولك ان اكرمتني فزيد منطلق فان الجزاء اصله
الفعل فجيء بالفاء ايذاناً بانها مأولة بان الجزاء مشتمل على ما اشتمل من مشتق الخبر او تحقيقه ان لم يكن
مشتقاً كقولك ان اكرمتني فانت اخي اي هو سبب تحقيق ذلك واما في الماضي المحقق كقولك ان
تكرمني فقد اكرمتك امس على معنى تحقق له فقد اكرمتك امس فلان الجزاء في المعنى انما يكون في
الاستقبال فجيء بالفاء ايذاناً بتاويل ما يصحح ذلك فمعنى قولك ان تكرمني فسببه الراي لك امس على
معنى تحقق ذلك واما دخولها مع حرف التنفيس فكقولك ان يقم زيد فسيقوم عمرو ولقوله تعالى
وان خفتم عيلةً فسوف يغنيكم الله من فضله ومع ما ينفيه كقولك ان يقم زيد فلن يقوم عمرو
ومع ما كقولك ان يقم زيد فما يقوم عمرو ومع ليس كقولك ان يقم زيد فليس عمرو منطلقاً ومع عسى

واما ابن كثير فقرأ فلا يخف بالجزم

كقولك ان تقم زيد فعسى ان تلوم عمرا فاما وجوبها مع حرف التنفيس وما ينفيه فلانه مفيد للاستقبال
وجواب الشرط المسلط عليه مفيد للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفي استقبال كما كرهوه في قولك ان
سوف تقم يقم وهو غير جائز فكذلك ههنا فاتوا بالفاء القاطعة لان من افادة الاستقبال فيما
بعدها ليصح الاتيان بما يدل على الاستقبال فوجب لذلك ان تقول ان تكرمني فسوف اكرمك وفلن
اكرمك واما وجوبها مع ما فلما ذكرنا من كونها للحال فينافي حرف الاستقبال واذا كرهوا الجمع بين
حرفين لمعنى واحد فالجمع بين حرفين مختلفين ابعد واما وجوبها مع الافعال غير المتصرفة فلامرين
احدهما انها اشبهت الحروف ولذلك لم تتصرف فاجريت مجراها في وجوب الفاء والثاني ان الماضي
عوض عن المستقبل في الشرط وجوابه وهذه لا مستقبل لها فلم يصح وقوع الماضي في موضع الجزاء
والامر ان وضعها على الا تقبل دلالة الزمان المستقبل وان تفيد للاستقبال فيما يقع جوابا لها
فكرهوا الجمع بينهما فيؤدي الى التناقض والامر انها لا تعد وان تكون انشائية كعسى او حالية كليس
وكلاهما مناف لما تقدم في الانشاء وما تقدم في ما واذا وجب في الانشاء وما على ما تقدم وجب في عسى
وليس واما امتناع الفاء مع ما ذكرناه فلانه فعل صالح لان يكون جزاء من غير تاويل فلم تصح
فيه الفاء فتخرجه عن مقصوده فلزم حذف الفاء فيه واما جواز الامرين في المضارع المثبت والمنفي بلا
فلانه اذا كان يسوغ ان يكون نفسه جزاء فلم يحتج الى الفاء ويسوغ ان تقدر في المثبت ضميرا مبتدأ
محذوف فيسوغ دخول الفاء وفي المنفي يسوغ ان تقدر لا نافية على معناها في الاستقبال فتدخل مثلها
حينئذ نحو قولك ان تكرمني فلن اكرمك فان قلت فهذا يقتضي وجوبها فان وضعها للاستقبال
قلت وضعها للاستقبال ما لم يكن حرف استقبال الا ترى الى صحة قولك اريد الا تقوم ولو كانت
ههنا للاستقبال لم تستقم فدل ذلك على صحة تجريدها عن معنى الاستقبال فجاز الامران لذلك
فان قلت فلم لم يجز الامران في ما فيقال ان اكرمتني ما اكرمك وان اكرمتني فما اكرمك ولم تتعين
وجوب الفاء قلت الذي منع ان تقول اريد ان تقوم في موضع الا تقوم هو الذي منع ذلك وهو
ان ما معناها الحال فلم يستقم ان تجامع ما يناقضها فلم تقل ان ما تقوم لان ان للاستقبال والحال
يناقضه فلذلك لم يقل ان تكرمني ما اكرمك لان الشرط والجزاء للاستقبال والحال يناقضه فلم يجز
فيه ما جاز في لا فان قلت فالمضارع في الاثبات صالح لان يكون نفس الجواب وكان قياسه ان
يمتنع دخول الفاء فيه كالماضي قلت كذلك كان قياسه ولذلك كان الاكثر على ذلك ولكنه لما كان يمكن
تقدير المبتدأ معه وكان يصح دخول الفاء على هذا التاويل فيصير بمثابة ما ذكر فيه المبتدأ فان

قلت فلم لم يقدر ذلك في الماضي وحينئذ يجوز اذ ذاك الفاء قلت لا يمكن ذلك في الماضي لانه
اذا قدر ذلك صار الفعل في سياق خبر المبتدأ فيلزم منه معناه وهو المضي وبطل افادة الاستقبال
فيه لانقطاعه عن الشرط فيختل معنى الجزاء لانه حينئذ يصير ماضيا من جهة الفعل مستقبلا من جهة
الجزاء وذلك غير مستقيم فان قلت فقد جاء الماضي مصرحا به في قولك ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس فكيف يكون تقديره كونه ماضيا في المعنى مفيدا قلت صح ثم لان المعنى
مقصود ليس الا والجزاء على التاويل المتقدم واما ههنا فلم يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل
غير صالح له لا بنفسه ولا بالشرط فلذلك اختل ههنا ولم يختل ثم فثبت انه لا يلزم من جواز
دخول الفاء في المضارع جواز دخولها في الماضي وامتناع دخولها في ان اكرمتني لم اكرمك كامتناعها
في الماضي سواء وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومثل ذلك
متفق على تاويله وانما الخلاف في مثل قولك ان تكرمني اكرمك فالمبرد يقول على حذف الفاء ايضا وسيبويه
يقول على التقديم كانه قال اكرمك ان تكرمني وهو قريب قوله ويقام اذا مقام الفاء يعني اذا كان الموضع
للابتداء والخبر لا في غيره كقولك ان تكرمني اذا زيد يكرمك فاما في غيره لو قلت ان تكرمني اذا اكرم زيدا
لم يجز لانها التي للمفاجاة فلا يقع بعدها الا الجملة الخبرية لان وضعها للمفاجاة امر محكوم عليه
بحكم وذلك انما يكون في الجمل الخبرية فلا يستقيم في الامر والنهي ولا جميع الانشاءات وانما لم يكن في
الجملة الفعلية الخبرية كراهة ان تلتبس باذا التي للشرط لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها
لاقتضائها الشرط فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق بينهما قال ولا تستعمل ان الا في
المعاني المحتملة المشكوك في كونها قال الشيخ هذا راجع الى الوضع لهذا المعنى ولذلك استقبحوه في مثل
ان احمر البسر آتك ولذلك لم يصدق ان بعثنا كان كذا الا من شاك او مقدر للشاك كما قدر الاشياء
الثابتة وهي في الحروف بمثابة متى في الاسماء بخلاف اذا فانها ظاهرة في الثابت فتقول اذا طلعت
الشمس آتيك ومتى اكرمتني اكرمتك وان كانت اذا قد استعملت كثيرا في المشكوك فيه بخلاف متى
وان في الثابت فتقول اذا اكرمتني اكرمتك ولا تقول متى زيد كان كذا ولكن متى دخلت الدار
فانت طالق وتجيء زيادة ما في آخرهما للتوكيد قال والاحسن حينئذ ان يكون فعلها
مستقبلا مؤكدا بالنون كقوله فاما ترين وامثاله كثيرة في القرآن وقد تقدم ذلك قال
والشرط كالاستفهام وقد تقدم تعليله في ان كل ما يدل على الانشاء فله رتبة التقدم ولم يستثن
عن ذلك الا باب زيدا اكرم وزيدا لا تكرم اما زيدا اكرم فاما ان يكون لكثرته في كلامهم جعلوا

له في التقديم والتأخير شيئاً ليس لغيره، وأما لكونه مجرداً عن الحرف الدال على إنشائه فإن اعترض بقولهم زيداً ليضرب عمرو فهو قليل ثم التحقيق فيه أنه محمول على زيداً أضرب لأنه مثله في المعنى وأما زيداً لا تضرب فمحمول على الأمر فإنهما أخوان في الكثرة والطلب فلما جاز ما تقدم في الأمر جاز مثله في النهي ولما كان الشرط كالاستفهام في إنشائه ووجود الحرف الدال على ذلك وجب له صدر الكلام الذي هو فيه فلم يجز عمراً إن تضرب أضرب ولا أشباه ذلك فأما إذا تقدم مثل قولك أنت طالق إن دخلت الدار فهذا مما اختلف فيه فمنهم من يقول هو الجزاء ومنهم من يقول هو جملة مستقلة دلت على الجزاء وليس هذا الخلاف بالمتوجه زيداً إن تضرب أضرب لأن القائل بأن الذي تقدم هو الجزاء ملتزم بأن جملة الشرط التي هي إنشاء لا يتقدم شيء مما في حيزها وما تقدم جملة أخرى ليست جزءاً من جملة الشرط فلم يكن مثل قولك زيداً إن تضرب أضرب والوجه أن الجزاء مقدر مثله إلا أنه حذف للعلم به ويتمسك من ذهب إلى الأول بأن هذا الكلام المتقدم لو كان إخباراً مطلقاً وليس معلقاً على الشرط لوجب أن تطلق وإن لم تدخل الدار ولما لم يكن ذلك وكان بمثابة ما لو قال إن دخلت الدار فأنت طالق بالإجماع وجب أن يقضى عليه بالجواب إذ لا معنى للجواب إلا ما علق على الشرط وهو معنى قوي إلا أن الأحكام اللفظية تعارضه فمنها أنه لو كان هو الجواب لوجب دخول الفاء من طريق الأولى فبيان الأولوية هو أنه إذا تأخر فالإجماع على وجوب الفاء مع تقدم ما يشعر بالجزاء وهو الشرط فلأن تلزم إذا تقدم على الشرط أولى ومنها أنه كان يجب جزمه إذا كان مما يقبل الجزم لقولك تكرمني إن أكرمك فوجوب الرفع دليل على أنه ليس بالجزاء فإن زعم أن رفعه إنما كان لتقدمه على عامله لزمه أن يبطل عمل كل معمول إذا تقدم وهو خلاف الإجماع ومنها أنه كان يلزمه أن يجيز عمراً إن تضرب زيداً أضرب فيكون عمراً معمولاً للجزاء لأن الجزاء يصح تقديمه في هذا الموضع فليصح تقديم معموله ومنها أنه يجوز أن يقال زيداً أضرب إن يقم ولا يجوز أن يقال إن تقم زيداً أضرب ولو كان ما تقدم جزاءً لكان حكم الجزاء في امتناع تقدم معموله عليه على ما كان عليه فلما لم يكن ذلك دل على أنه ليس بالجزاء ومنها أنه لا يجوز أن يقال أضرب غلامه إن تضرب زيداً ولو كان هو الجزاء الجاز من إضمار لأنه في النية مؤخر عن زيد فيكون مثل ضرب غلامه زيد فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس بالجزاء وما ذكروه من المعنى لا ينافي تقدير الجواب وتعليق هذا الخبر والذي يدل عليه أن القائل لو شرع في قوله أنت طالق ولم يخطر بباله شرط ثم خطر له قبل تمام اللفظ أن يعلقه على

أن يعلقه على شرط صح تعليقه بذلك ولو كان جواباً للشرط لم يستقم أن يجعله بعد أن لفظ بالكلام من غير خطور الأثرى أنه لو قال زيداً فنصبه بما بعده لم يكن بد قبل ذكره زيداً أن يكون قاصداً إلى ما ذكر بعده كقولك زيداً ضربت وشبهه فلما صح أن يذكر الشرط بعد أن ذكر ما قبله من غير خطور الشرط دل على أنه ليس جواباً له والسر فيه هو أنه لا يحكم على الكلام بالخبرية مطلقاً إلا بعد تمامه فإذا لم يتم صح تعليقه كما في غير ذلك من الأحكام كقولك جاء القوم إلا زيداً على ما تقدم في الاستثناء فإن قلت فإذا صح تعليقه قبل التمام في المعنى فلم لا يصح جعله جزاءً في المعنى وإن شرع فيه وهو غير جزاء قلت لا يستقيم أن يكون الشيء جزاءً بعد أن شرع فيه وهو غير جزاء لأنه بمثابة الجزء من الجملة بخلاف مضمونات الجمل فإنها ليست مأخوذة من أحد جزأي الأخرى ألا ترى أنك لو قلت قائم وأنت تقصد به الإخبار عن زيد فتقول قائم زيد لم يجز أن تجعله بعد ذلك غير خبر والخبر عن غير زيد فإن قلت لو قال القائل قائم قاصداً إلى الإخبار عن زيد ثم بدا له في الإخبار عنه وقصد الإخبار عن عمرو لجاز أن يقول عمرو ولا يفهم إلا الإخبار عن عمرو فدل ذلك على أن حكم المفرد حكم ما ذكرت من النسب قلت هذا المثال تخييل لأن السامع لو علم غلطه في باطنه لحكم بالفساد عليه ولكنه لما لم يعلم وكانت حاله حال المخبر عن عمرو لم يحكم بالخطأ وظهر الفرق بينهما قال ولا بد من أن يليهما الفعل يعني إن ولو لأنهما حرفا شرط والشرط إنما يحصل بالفعل فالتزم في فيهما وقوع الفعل لفظاً أو تقديراً ونحو قوله قل لو أنتم تملكون مرايه لا بد فيه من تقدير الفعل ليوفر على لو ما ذكر من مقتضاها فأنتم إذاً فاعل لتملك المقدر وهو الذي كان اللفظ به لو ذكر الفعل واواً لأنه ضمير المخاطب المتصل بالفعل المضارع كقولك تضربون وتأكلون وكذلك تملكون فلما حذف الفعل تعذر الاتصال فعدل إلى المنفصل المرفوع لأنه فاعل وضمير المنفصل المرفوع للمخاطبين المذكورين لا يكون إلا أنتم فوجب الإتيان بها موضع تلك الواو التي كانت عند ذكر الفعل فقيل لو أنتم ولو قال قائل إن أنتم تأكيد للضمير المرفوع في قولك تملكون المحذوف والفعل والفاعل جميعاً محذوف فإن لم يكن بعيداً ولكن الأول أولى فقوله ولذلك لم يجز لو زيد ذاهب ولا إن عمرو خارج لأنه ليس بعده فعل يكون تفسيراً للفعل المقدر ولا يستقيم أيضاً تقدير الفعل لأن زيد ذاهب مبتدأ وخبر ولا يكون المبتدأ فاعلاً فامتنع ذلك قوله ولطلبها الفعل إلى آخره قد أطلق ذلك والصواب أن يقال إن كان الخبر مما يصح التعبير عنه بالفعل فأما إذا لم يكن كذلك لم يقع إلا اسم كما في قوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وليس

علة وهو الفعل ههنا لعلة وجوبه في زيد ضرب لانه في قولك لو زيد ضرب امرين محتوين كما
تقدم وهو ههنا الامر استحسانى لفظي الا ترى انهم لو قالوا لو ان زيدا قائم لاكرمته لكان المعنى
مستقيما كما تقولون لو ان زيدا اخوك ولكنهم التزموا وقوع الفعل اذا امكن ليكون في الصورة
موافقا لقوله ان امرؤ هلك فانه عوض من اللفظ بالفعل المحذوف والفرق بينهما ان في قولك
لو ان ما يدل على الفعل المحذوف وهو قولك ان لان معناها الثبوت فكانك قلت لو ثبت ان
فاستغنى عن مفسر بعد ذلك من حيث المعنى بخلاف ان امرؤ فانه ليس ثم ما يدل على الفعل المحذوف
فاحتيج الى تفسيره بفعل مثله في المعنى فقيل ان امرؤ هلك وقد تقدم الكلام في مثل ذلك قوله
ويجي لو في معنى التمني الى آخره وهذه يلزم ان يليها الفعل لانها كالشرط في اقتضاء الفعل فالمقتضي
للفعل فيها ثابت في معنييها ولذلك حمل لو ذات سوار لطمتني على كل واحد من معنييها جميعا فلا
يجوز ان تقول لو زيد مكرمي ولو قلت لو زيد تكلمني لكان زيد فاعلا بفعل مقدر كما قيل في الشرط
سوا ومثل في التي للتمني بقوله لو تاتيني آتيا بها في اول الكلام ليتبين ومنهم من يزعم انها مصدرية في
في مثل ودّوا لو تدهن واشباهه كانه قيل ودّوا ادهانك فاذا مثل بقولهم لو تاتيني بطل هذا
وقد تقدم ذلك والكلام على النصب والرفع قد تقدم في بابه قوله واما ففيها معنى الشرط الى آخره
قال الشيخ اما فيها معنى الشرط للتفصيل غير ملازم ان يذكر اقسام متعددة بل قد يذكر بها
اقسام وقد يذكر بها قسم واحد ولابد في ذلك ان يكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك
الباقي كقوله واما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك الا انهم التزموا حذف الفعل بعدها لجريها على
طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا لان المعنى مهما يكن من شي او مهما يذكر من شي
فحذف ذلك لما ذكرناه ثم التزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما يكون كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلف
في ذلك الواقع فمنهم من يقول هو احد اجزا الجملة الواقعة بعد الفا قدم عليها لذلك العوض ومنهم من يقول هو
متعلق الفعل المحذوف وما بعد الفا جملة مستقلة وليس ما تقدم جزءا لها لا فضلة ولا عمدة ومنهم
من يقول لا يخلو اما ان كان ما تقدم على الفا مما يصح عمل ما بعدها فيه مع تقدمه عليه اولا فان كان
الاول فهو كالقايل الاول وان كان الثاني فهو كالقايل الثاني فعلى هذا اذا قيل اما عمرا فاني اضرب فمن
زعم انه جزء مما بعد الفا حكم عليه بانه مفعول لاضرب ومن زعم انه معمول للفعل المحذوف قدّر
مهما تذكر عمرا او مهما يذكر احد عمرا فيكون جزءا من اجزاء الجملة المحذوفة وفي هذه المسئلة واشباهها
يقول القايل بالتفصيل ان الاسم الواقع بعد اما من معمول الفعل المقدر والصحيح ان كل اسم ذكر بعدها

نحو

نحو من الجملة الواقعة بعد الفا والذي يدل على ذلك ان وضعها للتفصيل انواع ما ذكر بعدها
واحد من انواع المراد وذكر باعتبار ما تعلق به من الجملة الواقعة بعد الفا وانما قصدوا تقديمه
تنبيها على انه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يكون مرفوعا على الابتداء
ولذلك كان قولهم قام زيد واما عمرو فقد ضربته بالرفع اقوى ولولا اما لكان النصب
اقوى لان الغرض الحكم على هذا المذكور على حسب الجملة الواقعة بعد الفا ولكنهم خالفوا الابتدا
ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار صفته التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفا الا ترى
انك تفرق بين يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة ضربت فيه وضربت يوم الجمعة وان كان يوم الجمعة
في الموضعين مضروبا فيه الا انه في الاول ذكر لتحكم عليه فلما حكم عليه بقولهم ضربت فيه وضميره
في المعنى هو هو علم ان الضرب واقع فيه وليس ذكره ليدل على انه الذي وقع فيه الفعل وفي الثاني
ذكره دالا على انه الذي وقع فيه الفعل من اول الامر فلما كان كذلك قصد الحاق نوعه من اسم المراد
بعد اما من اول الامر على حسب ما هو في جملته كما يقع يوم الجمعة ضربت كذلك فهذا هو الغرض في
وقوع الاسم بعد اما على حسب معناها واعرابها التي كانت عليه ويبطل مذهب من قال ان العامل
الفعل مطلقا وجوب نصب مثل فاما اليتيم فلا تقهر ووجوب رفع اما اليتيم فحرام قهره ولو
كان الفعل هو العامل لكان نسبته الى هذا نسبة واحدة فكان يكون امران في الجميع واما قول
القايل بالتفصيل ففاسد ايضا لانه اذا سلم المعنى في اما وجوز ان يكون التقديم لغرض التفصيل
وبقايه على حاله تنبيها على ما ذكرناه وجب ان يعمم والا خالف بها موضوعها لانه قد وافق
على ان موضوعها في مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق على ما ذكرناه واذا ثبت ذلك في هذه المسئلة
واشباهها وجب فيما عداه والا خالف الموضوع فيها ودفع الحقول من يقول ان العامل الفعل
مطلقا وقد ابطلناه ثم ما فرّ منه في بعض المسائل لازم له في جميعها لان ما بعد فا الجزاء لا يعمل
فيما قبلها الا ترى انك لو قلت ان تكرمني زيدا فاكرم لم يجز فاذا المانع من التقديم في المسائل عنده
حاصل فتخصيصه بعضها دون بعض تحكم ووجه صحة التقديم في هذا الباب دون غيره ما ذكرناه
من قصد الغرض التنبيه على ان المذكور بعدها هو المقصود بالتفصيل على حاله فخولف القياس
في امتناع التقديم للقصد الى حصول هذا الغرض ولذلك اتفقنا نحن ومن قال بالتفصيل على التقديم
على الفا واما القايل الآخر فقد ابطلنا مذهبه من اصله فصح ان الوجه ما ذكرناه وان ما عداه
باطل قال واذا جواب وجزاء الى آخره قال الشيخ لسنا نعني بالجواب جواب متكلم على

التحقيق بل قد تكون جوابا لمتكلم وقد تكون جوابا لتقدير ثبوت امر فمثال الاول ما ذكر ومثال الثاني قولك لو اكرمتني اذا اكرمتك واشباهه لانه في تقدير جواب متكلم سأل ماذا يكون مرتبطا بالاكرام فاجابه بارتباط الاكرام به واما معنى الجزاء فيها فواضح وقال الزجاج تأويلها ان كان الامر كما ذكرت فاني اكرمك تنبيها على ان فيها معنى الجزاء حتى صح تقديره مصرّحا به وقد تقدم الكلام عليه باعتبار العمل وان لها احوالا ثلثا احدها العمل لزوما وهو اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا وليس معها واو او فاء والثاني العمل جوازا وهو اذا كانت كذلك ومعها واو او فاء لا لتشريك مفرد والثالث الالغاء وهو ما اذا فقد بعض شرائطها او كلها فاذا الغيت وجب ان يكون حكم الفعل بعدها في اللفظ حكمه لو كانت معدومة كظننت اذا الغيت فتقول ان اكرمتني اذا اكرمك بالجزم ولئن اكرمتني اذا لا اكرمك بالرفع وكذلك ما اشبهه ومنه قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها فلا يجوز في اقيلها الا الرفع لانه معتمد على ما قبلها فهي كالعدم واذا كانت معتمدا وقد سبق القسم اول الكلام قبل الشرط فوجب ان يكون له فكانك قلت والله لا اقيلها لان الشرط اذا تقدمه القسم كان ايضا ملغى باعتبار جوابه على ما تقدم وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها ولذلك ظن انها مركبة من اذ وان ونقلت حركة الهمزة والنصب عند هؤلاء بان وليس بشيء وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه لما قبلها قبل مجيئها ومجيئها في مثله لغرض معنى يحصل بلفظها مع بقاء المعنى الاول فبقي لما كان عليه قبل مجيئها ابدا ابقاء للمعنى وكراهة ان يتوهم تغيير المعنى فيه بسببها بخلاف قولك زيد لن اكرمه وشبهه فانه ليس كذلك ولذلك شبهت بظننت اذا توسطت او تأخرت لان الجزئين الذين مع باب ظننت ايضا عند توسطها على حالهما في المعنى قبل دخولها واذا الغيت ظننت مع تعلقها التعلق المعنوي الذي لا ينفك عنه استقلال الجزئين فلان تلغى اذا اولى لانها لا تعلق لها بما بعدها تعلقا يقتضي العمل ولو كان لها تعلق فليس كتعلق عوامل من اشبه لان ذلك معنوي وهذا لفظي ومن ثم كان الالغاء في ظننت جائزا وهو هنا واجب وفي مثل قوله ان تأتني آتك واذا اكرمك ثلثة اوجه فالجزم على ان ما بعدها معتمد على ما قبلها وهو جواب الشرط في الاشتراك فكانه قال ان تأتني آتك واكرمك كما تقول ان تأتني اذا اكرمك والرفع على ان يكون جملة غير معطوفة فيلزمها عطف الجزاء على الجزاء وجاز الرفع لوقوع الواو في الجملة والنصب على ان يكون ايضا جملة مستقلة وجاز النصب على تقدير الغاء الواو لانها ليست

لتشريك مفرد واذا لم تكن لتشريك فجائز معها الرفع والنصب فقد ثبت جواز الاوجه الثلثة

ومثل ذلك حرف التعليل وهي كي يقول القائل قصدت فلانا فتقول له كيمه اي لمه قال الشيخ وفي المفصل حرف التعديل بالدال فيجوز ان يكون اصل التصنيف حرف التعليل فان معناه التعليل اذ هو سؤال عنه ويجوز ان يكون على ذلك لان تعديل الشيء اجراؤه على ما ينبغي واذا كان ذلك سؤالا عن العلة والعلة فيها تقوية للحكم واثبات انه على ما ينبغي صح ان يسمى حرف التعديل وقد ذكرها في حروف الجر وهي عند البصريين على ما ذكره لانها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية كقوله اللام التي بمعناها وهاء السكت كما يلحق في مثل لمه الا انه لا يعرف حذفها منها بخلاف لم وعم وانما واما حذف الالف من ما الاستفهامية عند دخول عامل الجر فمطرد في اللغة الفصيحة اذا كان الداخل عليها اسما او حرفا وشاذ في ذلك فعلا في موضعه وعند الكوفيين انها ليست حرف جر وانما هي كي الداخلة على الفعل والفعل مقدر ههنا كانه قيل كي تفعل ماذا قال المصنف وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب ونقربه من الصواب متوقف على ثبوت امرين ولم يثبتا فيهما تقدم فعل عامل في الاستفهام لانهم يقدرونه كي تفعل ماذا فتكون ماذا في موضع نصب مفعولا للفعل المتقدم ومثل ذلك لا يعرف في لغة العرب ولذلك لا يجوز ان يقال فعلت ماذا باتفاق وهو مثله والثاني انه يكون ناصبا حذف فعله ولم يثبت مثل ذلك ولو قلت لقائل قال اتضرب زيدا لن زيدا لم يجز ذلك فثبت انه بعيد بذلك من الصواب فاذا الوجه ما اختاره البصريون واما الرد بان ما اذا كانت استفهامية غير متصلة بحال لا يحذف الفها فليس بالقوي فانه قد جاء حذف الفها في الوقف على ابدال الفها هاء كقول المستفهم مه وما نقله من قول ابي ذؤيب عند قدومه المدينة وسماع ضجيج الناس مه فلا وجه للرد به فانه شائع وانتصاب الفعل بعد كي يجوز ان تكون هي الناصبة بنفسها او باضمار ان والذي يدل عليه قولهم لكي تفعل ويجوز ان تكون بتقدير ان ويدل عليه امران احدهما ما ثبت من كونها حرف جر فتكون كاللام فكما وجب في اللام ان يكون النصب فيها باضمار ان فكذلك هنا والثاني ما ثبت من اظهارها بعدها ولولا انها مقدرة لم يسغ اظهارها الا ترى انك لو قلت لن ان اضرب زيدا لم يجز والمذاهب فيها ثلثة منهم من يقول النصب بكي نفسها ويستدل بما ذكرنا اولا ويجيب عن المعارض بوجهي المذهب الآخر بمنع كونها حرف جر او بان ذلك شاذ نادر فلا يعارض المستعمل الشائع وبان اظهار ان بعدها قليل ايضا مشروط بها فلا يعارض ما ذكرنا والمذهب الثاني ان النصب باضمار ان ويجيب عن وجه المذهب الاول بان اللام زائدة للتأكيد وحينئذ دخولها على كي وان كانت بمعناها

لاختلاف اللفظين والمذهب الثالث ان تكون حالين فهي في مثل لكن في العاملة وفيما عداه جاز فيها
الامران حرف الردع وهو كلا قال سيبويه هو ردع وزجر قال الشيخ شرطه ان يتقدم
ما يرد بها في غرض المتكلم سواء كان من كلام المتكلم على سبيل الانكار او الحكاية او من كلام غيره
فمثال الاول قوله كلا بعد قوله يقول الانسان يومئذ اين المفر وبعد قوله يود المجرم وما ذكره من الاية
ومثال الثاني قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا لان قوله قال كلا حكاية ما يقال بعد تقدم
القول الاول من الغير ومثال الثالث قولك أأنا امين الحالم كلا وقد تكون بمعنى حقا وعليه حمل
مواضع في القرآن اللامات وهي لام التعريف ولام جواب القسم التعريف الى آخره قال الشيخ
لام التعريف هي اللام التي تدخل على الاسم فتجعله معينا بوجه ما بعد ان كان لواحد من الجنس
وتستعمل على وجهين احدهما ان يراد بها تعريف ما كان منكرا باعتبار حقيقته وهي على وجهين
احدهما ان يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جميع الجنس كقولك الرجل خير من المرأة والثاني
ان يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فتقول دخلت السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين
المخاطب سوق معهود وانما هو على ما ذكرت وقد تقدم بيان ذلك في باب اسامة وانه مثله في
وجه التعريف ولهذا المعنى قال المحققون ان ذلك قد يجري مجرى المنكر فقالوا في مثل قوله ولقد
أمر على اللئيم يسبني ان قوله يسبني صفة لكونه لم يقصد لئيما معهودا فجرى في ذلك مجرى المنكر
لما كان باعتبار الوجود مثله والوجه الثاني تعريف معهود متميز بينك وبين مخاطبك كقولك ما
فعل الرجل لرجل بينك وبين مخاطبك وقد اختلف في لفظها فقيل هي وحدها للتعريف والهمزة همزة
وصل مجتلبة للنطق بالساكن وهو مذهب سيبويه واستدل له بانها همزة وصل فوجب ان
يحكم بان الحرف هو اللام قياسا على ما لحقته همزة الوصل من نحو اضرب واعلم وقيل انها
مع الهمزة معا للتعريف واصلها أل كهل وبل واستدل له بان حروف المعاني لم يبن فيها ما وضع
على حرف مفرد ساكن فوجب ان يحمل على ما ثبت دون ما لم يثبت واذا عورض بما تقدم قال
خففت الهمزة بطرحها في الوصل لكثرة الاستعمال واذا عورض بالقول بان ذلك الخليل جاز ابواها
لو كانت اصلية لم يجز تخفيفها كذلك كما لم يجز تخفيف أم وأن واشباههما ولو جاز تخفيفها
لكان على الوجه المعروف في تخفيف الهمزة لا بالطرح ولما جاءت كذلك دل على انها ليست اصلية
وكلا القولين سائغ ولام جواب القسم كقولك والله لافعلن هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة
المثبتة اسمية كانت او فعلية لتدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه كقولك والله لزيد منطلق

ولتخرجن ولقد خرج وقد جاء حذفها نادرا مع الماضي دون غيره والافصح لزوم النون لها مع
المضارع وقد مع الماضي لانه فعل مؤكد في المعنى وله ما يخصه في التاكيد فكان ذكرها اولى ولذلك
اختص المضارع بالنون والماضي بقد لانهما الحرفان اللذان يؤكدان بهما والذي يحقق ذلك قولهم والله
ان زيدا لمنطلق فيأتون بان التي هي ايضا لتوكيد الاسم ويأتون معها اللام في الاكثر لذلك ولو امكن
تقديم اللام وتاخير ان لكان قياسه ان يأتي ولكنهم لما كان وضع ان عندهم صدر الكلام تعذر عليهم
ذلك ولم يجمعوا بينهما لئلا يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يؤخروا ان لانها اقوى من اللام في اللفظ
والمعنى والعمل فكان بقاؤها على اصلها اولى والموطئة للقسم هي اللام التي تدخل على
الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطئتها وليست
جواب القسم وانما الجواب ما يأتي بعد الشرط كقولك والله لئن اكرمتني لاكرمنك ولو قلت لئن اكرمتني
اكرمك او فانی اكرمك وما اشبهه مما يجاب به الشرط لم يجز وقد تقدم ذكر ذلك وتعليله وقد وقع
الجواب للشرط في كلام المتاخرين من الشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطأ لا يوجد مثله في
القرآن مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح ولام جواب لو ولولا هي اللام التي تدخل لتؤذن بان ما
دخلت عليه هو اللازم لما دخل عليه لو كقولك لو جئتني لاكرمتك فاللام مؤذنة بان المدخول عليه هو
اللازم للمجيء وما تعلق بمعنى لو قد تقدم ويجوز حذفها ويكون الربط بينهما بدلالة لو لانها شرط
كان في كونها شرطا كما جاز ان تقول ان تأتني آتك جاز لو اتيتني اتيتك ولهذا المعنى جعلها
توكيدا ويجوز حذف الجواب ايضا وموضع ذكره ذلك موضع ذكر لولا ان الجواب من مقتضاها والكلام
ههنا على مجرد اللام وقد تقدم ان ذلك جائز عند قيام قرينة تدل عليه كقولك ولو ان قرآنا
سيرت به الجبال ولو ان لي بكم قوة وما اشبه ذلك ولام الامر هي التي تدخل على الفعل المضارع
لتؤذن بانه مطلوب المتكلم كقولك ليضرب زيد وشرطها ان يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب
كقولك ليضرب عمرو ولنضرب انت ولاضرب انا الا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل وان
كان للفاعل المخاطب فيقولون لتضرب انت ومنه قراءة شاذة وهي فبذلك فلتفرحوا ومنه ما
روي في الصحيح من قوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم ووضعها على الكسر لانها في اختصاصها
بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر بالمجرور فكما ان تلك لا تكون الا مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه
والفعل لا مضمر له فتعين ان تكون مكسورة مطلقا واذا اتصل بها واو او فاء او ثم جاز تسكينها
كقوله وليطوفوا فاسكانها مع الفاء اكثر منها مع الواو اكثر من ثم ووجهه ان الفاء اتصلت بها

اتصالاً معنوياً وصورياً وهي على حرف واحد فصارت كالجزء منها لفظاً ومعنى فشابه قولك فلي
من قولك فليضرب بكتف ونقصت الواو عما ذكرناه صورة من اتصال لانها لا تكتب معها متصلة
بخلاف الفا فكانت اضعف في الاتصال منها ونقصت ثم عنها من حيث انها كلمة مستقلة ليست
على حرف واحد الا ترى انها يوقف عليها ويبتدأ بما بعدها بخلاف الواو والفا فانه لا يصح الوقف
عليها لانها كالجزء مما اتصلا به لكونها على حرف واحد ويجوز حذفها في ضرورة الشعر وهو شاذ
بمثابة حذف حرف الجر في الاسما ومن افصح نفي الفعل وان كان المقصود الطلب به فانه يصح ان يقال
يضرب زيد وان كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل قولهم غفر الله له وهو
وهو في المضارع احد من حيث اللفظ والمعنى جميعاً ومنه قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله
ويدل على انه للطلب قوله بعد ذلك يغفر لكم مجزوماً فلولا انه طلب لم يصح الجزم لانه ليس ثمة وجه
سواه. وما ذكر من غيره غير مستقيم ولام الابتدا هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق قال هي التي
تدخل على المبتدا لتؤذن بانه المحكوم عليه وقوله والفعل المضارع وتمثيله بقوله وان ربك ليحكم
بينهم غير مستقيم لان هذه هي لام الابتداء اخرت لاجل ان زيداً لفي الدار وان زيداً لطعامك آكل واشباه
ذلك والتمثيل في ذلك بقوله تعالى لا اقسم على قراءة ابن كثير اولى. قوله ويجوز عندنا ان زيداً
لسوف يقوم ولا يجيزه الكوفيون وانما جاز عند البصريين لان اللام عندهم ليست للحال وانما هي لام
الابتدا اخرت لما ذكرناه فجاز ان تجامع ما يخالف الحال والاستقبال اذ لا منافاة بينها وعند
الكوفيين انها للحال فاذا جامعت سوف تناقض المعنى لانه يصير حالاً باللام مستقبلاً بسوف
وهو تناقض وكان يلزمه ان لا يجيزه ايضاً لانه قد تقدم من قوله انها للحال فقد وافق الكوفيين
في كونها للحال وخالفهم في مجامعتها لسوف والذي يدل على ما ذكره البصريون قوله تعالى لسوف
اخرج حيا فقد دخلت اللام مع وجود سوف واما اللام المفارقة فهي التي تؤذن بان ان التي
الثانية في اول الكلام هي المخففة من الثقيلة وليست كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ الا ترى انك لو
اسقطتها فهم النفي واذا قلت ان زيد لقائم فالمفهوم اثبات القيام والمعنى زيد قائم واذا قلت
ان زيد قائم فالمفهوم نفي القيام والمعنى ما زيد قائم وقد زعم بعض الكوفيين انها ايضاً للنفي مع اللام
وان اللام بمعنى الا فيزعم انك اذا قلت ان زيد لقائم فمعناه ما زيد الا قائم فقد وافق في اصل
المعنى لانه بالا يصير مثبتاً ولكنه خالف في التقدير وفي معنى الحصر الذي يلزم من النفي والاثبات
وعلى الوجهين حمل قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ. تا التانيث. وهذه التا تدخل لتؤذن

بان من اسند اليه الفعل مؤنث فاعلاً كان او مفعولاً كقولك ضربت هند وضربت هند
وانما قال لتؤذن بان الفاعل مؤنث جرياً على مذهبه في ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل ولذلك
ادخله في حد الفاعل على ما تقدم وسماه فاعلاً في غير موضع وهو مذهب كثير من المتقدمين
البصريين وقد تقدم بيان موضع جوازها وموضع وجوبها في المذكر والمؤنث وانما كانت
ساكنة لانها انما تلحق الماضي وهو مبني فوجب اسكانها وانما حركت تاء التانيث التي تلحق الاسم
طلباً للمناسبة
لانها لما امتزجت مع الاسم امتزاج الف التانيث والالف والنون في نحو صحرا وسكران
والاسم معرب وجب ان يكون الاعراب عليها مثله في صحرا وسكران فلذلك جاءت واجباً لها صح
التحرك في الاسم والسكون في الفعل على ان دلالتهما مختلفة اما التي تلحق الفعل فدلالتها ما ذكرناه
واما التي تلحق الاسم فدلالتها الايذان بان ما دخلت عليه نفسه مؤنث وهذه الدلالة خلاف تلك فان تلك
الدلالة لتانيث فاعل ما دخلت عليه التا وهذه الدلالة لتانيث نفس ما دخلت عليه التا ودخولها
جواب سؤال مقدر
في الاسما المشتقة فرع على دخولها في الفعل وهي في التحقيق في ذلك على نحو ما هي في الفعل الا ترى
انك اذا قلت مررت بامرأة قائمة فانما انثت لان الفاعل المضمر في قولك قائمة مؤنث فهو بمثابة قولك
مررت قامت والذي يوضح ذلك قولك مررت برجل قائمة جاريته فانما انثت قائمة لان الفاعل مؤنث بامرأة صح
الا ترى انك لو قلت مررت بامرأة قائم غلامها لم تؤنث لان الفاعل غير مؤنث فهذا يوضح ان دخولها
في هذه الاسما على نحو دخولها في الافعال واما دخولها في الاسما غير المشتقة فمحمول على المشتقة
بوجه من الشبه على ما تقدم في المذكر والمؤنث على انه غير جار قياساً الا في مفرد النبات والثمر
كقولك تمرة وشجرة. قوله واذا لقيها ساكن بعدها وجب تحريكها على قياس اجتماع الساكنين
واصله الكسر كما سيأتي ولا يرد ما حذف لسكونها فان حركتها العارضة اذ العارض في مثل ذلك
غير معتد به بدليل وجوب الحذف في مثل قوله لم يكن الذين كفروا وكذلك هذا وهذا يوضح انه لا
يجوز ان يقال رمات المرأة واما قول بعضهم رماتا في قوله المرأتان رماتا فلشبهه ليست
في مثل رمت المرأة وذلك انهم رأوا هذه الضماير المتصلة تتنزل من الفعل منزلة الجزء منه بدليل
قولهم يغزوان وغزوا الا ترى انه لو لم يكن المضمر متنزلاً منزلة الجزء لم تثبت الواو في قولك غزوا
ولم يكن اعراب بعد الالف في يغزوان فلما راوا هذا الامتزاج في هذه الضماير اجروا الحركة في رماتا
مجرى الحركة الاصلية وجعلوها مثلها في غزوا ومن اصناف الحرف التنوين وهو
على خمسة اضرب الحاصره التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر ليست بنون التاكيد في الفعل

ومنه التنوين يجمع جملة انواع التنوين واحترز عن النون المؤكدة في الفعل لانها لو لم يحترز منها لدخلت
لانها نون ساكنة تتبع حركة الآخر وليست بتنوين وهو على خمسة اضرب الدال على المكانة وهو كل
تنوين لحق اسما لم يشبه الفعل من الوجهين من الوجوه المذكورة في منع الصرف كقولك زيدٌ وعمرٌو ورجلٌ
والثاني تنوين التنكير وهو تنوين يدل على ان ما دخل عليه نكرة كقولك صهٍ وصهْ وما اشبهه وليس
التنوين في رجل تنوين تنكير وان كان الاسم نكرة الا ترى انه لو جعل علما لم يزل عنه تنوينه ولو كان تنوين
تنكير لوجب زواله عند زوال التنكير واما زواله عند مجيء اللام للتعريف فليس زواله للتنكير بدليل ما
ذكرناه وانما ذلك لتضادٍّ بينه وبين اللام الا ترى انك لو سميت رجلا بحيثٍ فتنوينه ليس للتنكير من
غير ريبة ولو ادخلت اللام عليه مع بقائه علما لزال اجماعا وليس ذلك لانه كان للتنكير فكذلك رجل والثالث
العوض من المضاف اليه وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كقولك يومئذٍ وساعتئذٍ والرابع
التنوين النائب مناب حرف الاطلاق وهو تنوين الترنم وهو كل تنوين لحق قافية مطلقة جعل مكان حرف المد واللين في
القوافي المطلقة والخامس التنوين الغالي وهو كل تنوين لحق قافية مقيدة للترنم وهو قليل وقد زاد
بعضهم تنوين المقابلة وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو عرفاتٍ ومسلماتٍ لانه جيء به ليكون
في جمع المؤنث السالم موازنا للنون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمون وهو مستقيم لانه ان لم يذكر قسما
امتنع دخوله في جميع اقسام المفصّلة لان امتناعه في تنوين التنكير والعوض والنائب مناب حرف الاطلاق والغالي
واضح بقي دخوله في تنوين التمكين ولا يستقيم لانه لو كان كذلك لوجب الا يصرف جمع المؤنث اذا سمي به مؤنث
كمسلمات اذا سميت به امرأة لان فيه العلمية والتانيث باتفاق فلو كان تنوين التمكين لم يجز بقاؤه كما لا يجوز
صرف زينب باتفاق نعم يدخل في تنوين التمكين على مذهب من يقول هذه مسلماتُ بغير تنوين اذا سمي به امرأة
وهو مذهب رديء لم يصر اليه ذو تحقيق وقد تكلم جار الله في تفسيره على قوله فاذا افضتم من عرفاتٍ
في كونه صرف بما يلزمه الا يصرف مسلمات اذا سمي به امرأة وليس بشيء والتنوين ساكن لانه حرف مبني والاصل في البناء
السكون فان لقي ساكنا آخر فحكمه ان يحرك على ما سياتي وقد يحذف تخفيفا تشبيها له بحرف المد واللين كما
شبه به في غير موضع ومنه القراءة الشاذة في قوله احدُ الله وفي قوله ولا ذاكرِ الله بنصب اسم الله شبّوا حفّفت
ذاكرا ونصبته وكلاهما جائز وفصله على العطف على غير وجعل لا زائدة كقوله ولا الضالين ونصبه على
ان لا بمعنى غير وهي متعذر فيها الاعراب فوجب ان يكون اعرابها على ما هو من تتمتها وهو ما بعدها كقولك
جاءني رجلٌ لا عالمٌ ولا عاقلٌ ومنه قوله لا باردٍ ولا كريمٍ ومن اصناف الحرف النون المؤكدة وهي على ضربين الى آخره
قال الشيخ هذه النون مختصة بالفعل المضارع وصيغة الامر لانها ماخوذة منه لتاكيد الفعل الداخلة

الداخلة عليه فقولك اضربنّ آكد من قولك اضرب ودونها في المضارع ودونهما في الماضي في معنى التوكيد
قولك قد ضرب آكد من قولك ضرب وشرطها ان يكون الفعل بمعنى الطلب او ما يشبه به ويلزم ان يكون مستقبلا
لان الطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يكون الا في المستقبل وانما خصّت بالطلب لان الطالب انما يطلب في العادة ما
هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فان هذا المعنى مفقود فيه وانما دخلت
في القسم وان لم يلزم فيه معنى الطلب اذ قد يقسم الانسان على ما يجاهه مما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول
من اخّ كبيرة والله لاعاقبنّ وامثال ذلك كثيرة اما لانه في الغالب انما يقسم على ما هو مطلوب المتكلم وجعلت
بقية الباب عليه لانه منه واما لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب
على ما يقتضي توكيده من المعنى المذكور آنفا فاجري مجرى الطلب وهذا ايضا هو الوجه في جواز توكيد الفعل
بهذه النون في قولهم فإمّا ترينّ واما تذهبنّ لانه فعل مستقبل اشتمل على ما يقتضي توكيده وهو ما المزيدة
على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي لتوكيده وهي على ضربين
خفيفة وثقيلة وكلاهما في المعنى والدخول سواء الا ان الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين وفعل جماعة النساء
خلافا ليونس وانما لم تدخل عليهما لوقوعها بعد الالف فيلزم اجتماع ساكنين متعذّر فيهما حكم التقاء الساكنين
لانه اما ان يبقيا ساكنين واما ان يحرك الثاني واما ان يحذف الاول فبقاؤهما ساكنين يؤدي الى ما ليس
من كلامهم وتحريك الثاني يؤدي الى خروجها عن حكمها لان وضعها على ان لا تقبل الحركة بدليل امتناع اضربنْ
اليوم ولو جاز تحريكها ثم لوجب تحريكها هنا وحذف الاول يؤدي الى لبس الواحد بالمثنى في فعل الاثنين الا ترى
انه لو حذفت الالف في قولك اضربانّ لبقي اضربنْ فيلتبس بفعل الواحد والى حذف ما علم التزامهم الاتيان
به للفصل بين نون الضمير ونون التاكيد بدليل التزامهم له في قولهم اضربنانّ مع كونها مشددة لانه
لولا ان الخفيفة فرعها فلا تاتي الا على النحو الذي ثبت فيه الثقيلة لئلا يؤدي الى ان يكون للفرع على الاصل
مزية او يقال في جمع المؤنث انها الف مشبهة بالف التثنية فكما امتنع من حذف تلك امتنع من حذف هذه
ويقوي ذلك كسر المشددة بعدها كالكسر ما في فعل الاثنين واذا تعذر ذلك وجب امتناع دخولها فيهما
والمشددة مفتوحة الا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث فانها فيهما مكسورة تشبيها لها بنون التثنية
لوقوعها بعد الالف وقوله فان دخلت في الجزاء بغير ما ففي الشعر مستقيم وتعليله بقوله تشبيها للجزاء
بالنهي غير واضح والواضح ان يقال تشبيها له بالجزاء الداخل فيه ما لانه من امثلته وهذا اوضح واقرب واما
دخولها في النفي فقليل ايضا تشبيها بالنهي لانه مشتمل على معنى النفي واما دخولها في مثل ربما يقولنّ ذاك فمشبّه
بالنفي وكل ذلك قليل وان كان بعضه اكثر من بعض وهذه النون انما تدخل على سبيل الجواز للغرض المتقدم

ذكره وجدوها جابوا الآتي نعل الشتم والمولد بما في الشرط فان طرحها ضعيف قوله واذا لقيها ساكن بعدها حذفت حذفا ولم تحرك الى آخره يعني اذا النون الخفيفة والا فالثقيلة ثابتة ابدا وانما ذلك حكم الخفيفة وانما حذفت لكراهة ان تجري مجرى ما هو مثلها في زيادتها وهو التنوين قصدا الى ان يكون لما يدخل على الاسم مزية على ما يدخل على الفعل فتحذف لذلك فيقولون في لا تضربن اذا وصلوه بما بعده لا تضرب ابنك ومنه قوله لا تهين الفقير ولولا ذلك لوجب ان يقال لا تهين الفقير بكسر النون وحذف اليا لالتقاء الساكنين ولكنهم لما ارادوا لا تهينن وحذف النون لما ذكرناه وجب ان يبقى لا تهين ومن اصناف الحرف هاء السكت وهي التي في قوله ما اغنى عني ماليه الى آخره قال الشيخ هاء السكت هاء ساكنة تلحق في الوقف لبيان الحركة او حرف المد في ذاتها في الوقف ليتوصل بها الى بقاء الحركة في الوقف وذلك همزة الوصل التي يتوصل بها الى الابتداء بالساكن فاذا وصلت حذفتها كما يحذف الف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي جيء بها لاجله ولذلك استحب لكل قارئ مذهبه اثباتها في مثل كتابيه وسلطانيه ان يقف ثم يبتدئ فان كان مذهبه الحذف في الوصل حسن له الوقف بها والوصل بحذفها كقراءة حمزة والكسائي اقتده قل وقراءة حمزة ماليه وسلطانيه خذوه فان وصلت لمن لم يحذفها فالوجه اثباتها وان كان الوصل مستكرها لما ذكرناه ولكنه يجري الوصل لهم مجرى الوقف فيكون كانه موقوف عليه في النية ولذلك كان الوجه المختار في قراءة ورش كتابيه اني باسكان الهاء من غير نقل لانه الوقف لوجب التحريك وقوله وكل متحرك ليست حركته اعرابية يجوز الوقف عليه بالهاء الى آخره قال رضي الله عنه ليس على عمومه فان ضرب ونحوه ليست حركته اعرابية ولا يوقف عليه بالهاء وكذلك قولك لا رجل ويا زيد وامثال ذلك وحقها ان تكون ساكنة لانها لغرض الوقف كما ان حكم همزة الوصل ان تكون متحركة لانها لغرض الابتداء ولا يقف الا على ساكن ولا يبتدئ الا بمتحرك واما مثل قوله يؤده اليك فيمن قرا بالاسكان فليست بها السكت على المختار لانها لم تلحق كلاما مستقلا فيوقف عليه وانما هي موصولة اجماعا مع اثبات الهاء من غير اشكال ولذلك وانما هي ضمير اضمار ويجوز تسكين ضمير اضمار اذا وقعت في مثل هذا الموقع قوله وتحريكها لحن وتخطئة القائل يا مرحباه بحار عفرا مناقض لما ذكره في قوله ويتقه فيمن اسكن القاف فانه ساقه في ان الهاء محركة لالتقاء الساكنين واذا جعلها محركة لالتقاء الساكنين لم يستقم انكاره على من حركه في قوله يا مرحباه لالتقاء الساكنين ولذلك ساقه ابو علي الفارسي لذلك وليس بجيد فان تحريك هاء السكت ووصلها ضعيف فلا ينبغي ان يصار اليه مع الاستغناء عنه والوجه في قراءة من قرا ويتقه انها ضمير اضمار مثلها فيمن حرك الهاء والقاف جميعا وانما سكن القاف على النحو

الذي يسكن به كتف وعضد ولا حاجة حينئذ الى جعلها هاء السكت فانه يلزم منه ثلاثة امور ضعيفة منها ما ذكرناه من التشبيه بكتف ومنها وصل هاء السكت والحاقها فيما ليس بموقوف عليه لان قوله فاولئك جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جوابه ومنها تحريكها وعلى ما ذكرناه لا يلزم الا امر واحد وهو مع ذلك دون امور في الظاهر فالمصير الى ذلك هو الوجه وعلى ذلك يستقيم الرد على من قال يا مرحباه بحار عفرا في البيتين وفي غيرهما ولا يستقيم الرد مع اثبات مثله في القرآن من جملة القراآت السبع والظاهر انه دفع من ابي علي الفارسي وسا ثم اتبع ذلك من غير روية وتثبت الا ترى انه على ذلك يلحق به هاء السكت في الوصل وهي محركة وذلك هو الذي انكر يا مرحباه فكيف يستقيم ايراده لغة مستقيمة مع ذلك مثل رده ولم يرده وهل هذا الا تناقض بين لا شبهة فيه بعد هذا البيان ومن اصناف الحرف الوقف قال الشيخ هذه لغات ضعيفة لا معول عليها ولم يات في كلام فصيح وقد اختلف في ذلك مع ضعفه فمنهم من يقول ما ذكر من الحاق الشين بعد النطق بالكاف ومنهم من يقول ابدل الكاف شينا فيكون من قبيل الابدال لا من قبيل وصل الحرف والاولى ان يكون النوع الثاني من اصناف الحرف حرفا الوقف اذ الوقف ليس هو الحرف الا ترى انه قال وهي الشين والسين ليست وقفا وانما هي حرف يوقف عليه ووقع في آخر الحكاية المذكورة قال قومي باضافته الى يا المتكلم وليس يستقيم من حيث المعنى والنقل جميعا اما المعنى فانه يخاطب امير المؤمنين الذي لعنه لعنة افصح الناس فكيف يليق بمن يمت اليه ويخاطبه ان يكذب ويثني عليه اما النقل فاتفاق الرواة على انه قال قومك وفي بعضها قال قومك يا امير المؤمنين والظاهر انه وهم اوقع فيه ما اشتملت الحكاية عليه من قوله وهو من فصحاء الناس ومن اصناف الحرف حرف الانكار وهو زيادة تلحق الآخر الى آخره قال الشيخ هذه الزيادة لهذا المعنى انما وقعت في غير الكلام الفصيح وهي اما مدة مجردة واما مدة قبلها ان مكسورة نونها لالتقاء الساكنين هي والمدة المذكورة والظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره ساكن محافظة على صورته لئلا يحرك ان كان صحيحا او يحذف ان كان مدا فان قيل فقد ثبت مجيئها في قولهم آانا انيه فقد لحقت المتحرك الا ترى انها بعد النون المتحركة في انا فالجواب انه لما كان يلزم في الوقف على انا وان لم يكن في الوصل الفا ان يكون بالالف وهي الف ساكنة صار حكمه حكم ما آخره الف مطلقا لان هذه الزيادة انما تكون في الوقف فلو لم يزد ان لقيل آاناه فيحذف احدى الفين لالتقاء الساكنين فجاز مجيء ان لما ذكرناه من قبل ولها معنيان على ما ذكر الا ان الاعنش قصد في تنبيه في قوله يا امير وقوله كانه يستهزئ به الى ان يجعلها بمعنى واحد وهو انكاره

ما ذكر لا غير لانّ باب الندبة بابه التكلام على ضدّ ما هو له ليس من باب المشترك الا ترى انّ كلّ كلام يصحّ ايراده كذلك وليس كلّ كلام مشترك كالعموم لكن يلزم ظهور كلّ منه خلاف ما يقتضيه العقل مما هو الأعقل

ما هو انما نحي ضدّ ذلك وعلى ذلك حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وقوله ذق انك

انت العزيز الكريم وغير ذلك وهذه الزيادة ليست كزيادة الندبة في التوامهم فيها الالف ما لم يقع

لبس وانما هذه زيادة تابعة لما قبلها فان كان متحركا فلا اشكال في ان يكون الفا بعد المفتوح وياء

بعد المكسور وواوا بعد المضموم وان كان ساكنا فحكمه حكم المكسور لان الكسر يلزمها لالتقاء الساكنين

فيجب ان تكون المدّة ياء فتقول فيمن قال ضربت عبد المطلب اعبد المطلبيه وتقول في الندبة وا

عبد المطلباه فقد تبيّن انها مخالفة لزيادة الندبة لما ذكرناه واما قولهم في الندبة واغلامكيا

وواغلامكموه في غلام المرأة المخاطبة وغلام الجماعة المخاطبين فانما فعل به قياس الندبة

كراهة اللبس الا ترى انه لو قيل في غلام المرأة واغلامكاه وفي غلام الجماعة واغلامكماه لالتبس

الاول بالمخاطب المذكر والثاني بالمخاطبين قال وان اجبت من قال لقيت زيدا وعمرا الى

آخره ذكر هذا الفصل لينبّه على انها تلحق الآخر على اي صفة كان بخلاف علامة الندبة فانها لا تلحق

الا المندوب لانها للابتداء بان ما دخلت عليه متفجّع عليه فاختصت به لان معناها لا يتعدّاه و

واما هذه فلانكار مضمون الجملة فلحقت آخر الجملة على اي حال كانت فمن ثم جاز الحاقها في آخر كلّ كلام

ولم يجز في تلك الا الحاقها بالمندوب خاصة ويشترك هذه الزيادة وهذه الدرج بخلاف زيادة الندبة

فانه جاءوا باثباتها في الوصل اما لان الغرض ثمّ تطويل الصوت الى المعنى المقصود ولذلك لم يجز حذف

حرف النداء ولا الترخيم بخلاف زيادة الانكار واما الشبيهة بهاء السكت في محافظتهم بها على بيان

حركة آخر الكلمة بدليل قولهم اعبد المطلبيه بخلاف واعبد المطلباه فكانت في ذلك كهاء السكت

وتشبيهه اياها بزيادة من تشبيه لفظيّ لا معنى فيه فيقتضي ان تكون محذوفة في الوصل ومن

اصناف الحرف حرف التذكر وهي زيادة على نحو زيادة الانكار ولكنها لا تكون الا مدّة مجرّدة

عن ان وهي في الشذوذ ابعد من تلك ولذلك لم يقع في كلام من يوثق له وموضعها آخر كلّ كلمة يقف

المتكلّم عليها ليتذكر ما يتكلم به بعدها فلذلك لم تلحق الا ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم عكس

زيادة الانكار الا ترى انه لو قصد الى قوله قام زيد من غير زيادة لم يكن ليتذكر عند فراغه من

زيد معنى فلا وجه لالحاق زيادة التذكر مع انتفاء معناها فان لحقت آخر كلام باعتبار ما فلانه

في قصد المتكلم له تتمة باعتبار آخر كقولهم هذا شيئي اذا قصد المتكلم الى الاخبار عن المشار

اليه بانه شيء موصوف بصفة في حكمه ولكنه ذهل عن اللفظ الذي يعبّر به او عن نفس المعنى مع علمه

بانه كان قاصدا الى صفة ولكنها نسيها وهو قاصد الى ان يتذكرها ولذلك اذا ورد قولهم هذا شيئي

في حق من قصد الى الاخبار بشيء موصوف وجاز ايضا ادخالها على اللام للتعريف في قولهم الي وشبهه

اذا قصد الى الاخبار عن معهود ثم ذهل عن اللفظ او عن المدلول على ما تقدم ثم قسم الحروف

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعانة القسم الرابع المشترك نحو الامالة

والوقف وتخفيف الهمزة والتقاء الساكنين ونظائرها قال الشيخ الصواب ان يقال هذا القسم المشترك

بفتح الراء لانه عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها فهو مشترك فيه وقد وقع في بعض النسخ المشترك

بكسر الراء وليس بصواب لان المشترك هو الذي اشترك مع غيره في شيء وليس هذا كذلك وقد صرّح

به في قوله في اول كلّ صنف يشترك فيه كذا وكذا فقال في الامالة تشترك فيها الاسم والفعل فثبت

انّ الصواب الفتح وانما وهم من كسر من اجل انه كان الاصل ان يقال المشترك فيه فلما لم يجد فيه مذكوره

توهّم الكسر وحذف فيه ههنا اما للكثرة واما لكونه جعل لقبا تقول لك الامالة قال وهي ان تنحو بالالف

نحو الكسرة وقد عبّر غيره بان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وقال قوم بالالف نحو الياء وقال قوم

بالفتحة والالف نحو الكسرة والياء والجميع خير من عبارته لانه اذا قال بالالف نحو الكسرة فاما ان

يريد نحو الكسرة التي قبلها او الكسرة التي عليها وكلاهما غير مستقيم لانها لا تقبل الكسرة وليس قبلها

كسرة واولى الباقية ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة لانه قد تكون الامالة من غير الف في مثل رحمة

والكبر ومن الجادر فاذا فسّرت الامالة بالالف خرج ذلك عن ان يكون امالة وهو امالة فثبت انّ

ان يقال بالفتحة نحو الكسرة ليشمل جميع انواع الامالة ثم علّله بالتجانس اللفظي والتقديري جميعا

على ما ذكره في الاشباب وشبهه في تغييره بعض التغيير للتجانس بما يشوب من الحروف صوت غيره كقولهم

يصدر والصراط واشباهه على ما سيأتي ويبيّن بعلته في صنف ابدال الحروف ثم ذكر اسباب الامالة

وترك منها ما ليس بالقوي اذ كان وقوعه قليلا فالليس بالقوي الامالة لاجل الامالة وما ليس بالكثير

وقوعا وان كان قويا الامالة للتشاكل كامالة ضحاها لتشاكل ما على ما ذكره في فصله ثم

شرع في شروط وتفاصيل وموانع فابتداء بالشرط في الكسرة قبل الالف وبيّن انها انما تؤثر اذا

وليته حرف الالف او فصل بينهما ساكن لان الساكن ليس بحاجز معتدّ به فان لم يكن كذلك لم يكن السبب

مؤثرا لفوات شرطه وانما لم تؤثر لبعده عن الالف فلم يعتدّ بذلك وانما امالوا نحو يريد ان يضربها

وعندها وان كان شاذا الا انّ الهاء خفية فكانت مع الالف كحرف واحد فكانه لم يفصل بين الكسرة

ومن الف الالحاق واحد في قولك بعد بها وبحرفين اولهما ساكن في عندبها وامالة درهمان وشبهه فاضعف
مما تقدم لانها ليست من الف فتكون لاقطاعها معها كانها مدة واحدة لخفائها وانما هي مستقلة وحدها
ولكن لما كانت من صفتها الخفا قدرت كالعدم ويدلك على ان الهاء مع الالف غير معتد بها قولهم رُدَّه
ورُدَّ ورُدِّ فاذا قالوا رُدَّها فتحوا لا غير لان الفعل كالواقع قبل الالف فكما وجب ان يقال رُدّا وجب ان يقال
رُدَّها قوله وقد اجروا الالف المنفصلة مجرى المتصلة الى آخره كلام في تفصيل ان سبب الامالة
يعمل في الالف وان كانت منفصلة كما يعمل فيها اذا كانت متصلة ويعمل ايضا اذا كان هو في نفسه
عارضا كما يعمل اذا كان اصلا الا ان ذلك ليس مثله اذا كان اصلا ومن الالف المنفصلة التي اراد هنا
هي الف التنوين وما ضاهاها مما دون غيرها لانها امتزجت حتى صارت كانها من بنية الكلمة ولذلك
يحسنوا اثبات الانفصال فيها وتحقيقه هو ان التنوين حرف من حروف المعاني فكانت كلمة برأسها فاذا
ابدل منه الالف كان في حكمه فوجب ان يحكم بانه ليس من بنية الكلمة التي هو فيها وليس ذلك بمنزلة الالف
المنفصلة عن السبب في غيره الا ترى انه لا يحسن ان يقال من مولا فيعتد بالكسرة التي في من لانه ليس بينهما
ما يجعلهما كالكلمة الواحدة لان من كلمة تستقل بنفسها ومولا كلمة مستقلة ايضا فلم تكن بمنزلة
الالف في زيدا ولا بمنزلة الالف في عندها ثم مثل بقوله رايت زيدا في المنفصلة ومررت ببابه في الكسرة
العارضة ويعني بالعارض ما كان مجيئه في الكلمة لامر في بعض احوالها كحركة الاعراب في قولك في بابه
الا ترى انها لا تلزم لانك تقول اعجبني بابه بخلاف الكسرة في نحو عالم فانها لا تنفك ولذلك كان ذلك
السبب اقوى من هذا الاتي الرا في نحو بانصاره وشبهه لعلة في الرا على ما ياتي في فصلها المختص
بها قوله ومن العرب من ياخذ بالفتح الى آخره قال الشيخ هذا الفصل حاصله راجع الى ان من العرب من يميل
اذا كانت الفا ثالثة عن واو ولا تؤثر فيها الاسباب المذكورة دون ما سواها من اللامات الا ترى ان نحو
قولك رضي لا يمال واما سوى ذلك فهو ممال لقيام سبب الامالة فالافعال الثلاثية كلها ممالة لقيام
سبب الامالة الا ترى انك تقول في دعا وشبهه دعي كما تقدم وكذلك الاسما اذا لم يوجد فيها من الشرايط
المذكورة في المنع امالة ايضا كقولك رجا الا انك تقول رجيان ومصطفى لانك تقول مصطفيان ولم يميلوا
عصا لانه لا يقال فيه عصيان فلم يكن فيه سبب الامالة يعني ان يقال لم يمل نحو رضا وسبب الامالة
قايم وهو الذي افتقر الى الفصل لاجله والا فهو في غنية عن جميع الفصل وجوابه ان انقلابها
عن الواو هنا سبب للتفخيم فلم يؤثر فيه السبب الخارج عنه وانه اذا كانت هي في نفسها تنقلب يا
لقرب السبب منها لانه فيها فلا يلزم من تاثيره تاثير ما هو ابعد من ذلك امثل دعا ولم يمل

رضا لانها في دعا تنقلب يا وفي رضا لا تنقلب يا فخلت مما فيهما من مناسبة التفخيم على ما ذكرتم
اورد اعتراضا على من الف الثالثة في الاسما عن الواو وهو قولهم العلى مما لا يا ... بان فيه
من السبب مثل ما في دعا لانه جمع لعليا المنقلبة فيه الواو يا فصارت كانها يا كما في دعا بل هو
اظهر ثم ذكر من الالف التي هي عين وانها لا تمال منها من الافعال الا ما كان في فعل يقال فيه فعلت نحو
باب مال وباب خاف لانها جميعا عند اتصال ضمير الفاعل به يقال فعلت كقولك ملت وخفت
هذا مذهبه فاما من لا يرى ان يجوبت عند هذا من اتصال ينقل الى هذا البنا فلا يتقيد من امالة
بما ذكر لبقا باب باع غير مذكور وهو ممال فيحتاج ان يقول ان كان من ذوات اليا او يقال فيه فعلت
ولذلك وقع هذا الفصل مختلا عليه في كثير من النسخ وجعل موضعه والمتوسطة ان كانت يا اميلت
فيدخل فيه باب باع وان كانت واوا اميلت ايضا ان كان يقال فيه فعلت فدخل فيه باب خاف وخرج
في الفصلين جميعا عن الامالة ما كان من الاسما من ذوات الواو على اي حال كان وما كان من الافعال
من ذوات الواو مما لا يقال فيه فعلت نحو جال وحال وقال فان قيل فالسبب في الامالة في نحو
دعا وغزا كونها تصير يا عند بنا فعل كقولك دعي وغزي فلم لا يكون مثل ذلك سببا في نحو جال
وحال لانك تقول جيل وحيل وقيل فالجواب فيه من ثلثة اوجه احدها ان انقلاب اليا في دعي
بالكسرة لازمة في اصل بنايه والكسرة في نحو قيل وجيل عارضة ليست في اصل البنا فكانت اليا
بعدها عارضة والثاني ان اليا في دعي متحركة فقويت بالحركة فظهر امرها واليا في نحو قيل ميتة
ساكنة فلا يلزم من اعتبار ما قوي اعتبار ما ضعف والثالث ان باب دعي لا يجوز فيه تغيير اليا
عن حالها لزوال الكسرة التي قبلها بخلاف باب قيل فان الكسرة يجوز ان تشم ضما وان تبقى ضمة على
وتبقى الواو واوا فلا يلزم من اعتبار يا لا تتغير عن يائيتها اعتبار يا محتملة هي وسببها جميعا للزوال
فظهر الفرق بين اليائين من ثلثة اوجه والفرق بين ما كان من الاسما على فعل وبين الافعال على
فعل ان الكسرة في الفعل تظهر فقوي امرها لظهورها فيها سبب الامالة وهي في الاسما لا تظهر ابدا
اذ لا تصرف فيه كما يتصرف في الفعل فلم يلزم من امالة الفعل امالة الاسم لذلك ثم ذكر سببا آخر
من اسباب الامالة لم يتقدم ذكره وهو سبب ضعيف ولذلك لم يعتد به الا بعض المميلين وهو امالة
للامالة لانها ليست كسرة محققة ولا يا فلا يلزم من اعتبار الكسرة واليا في هذا اعتبارها للامالة
اعتبار ما يجي به نحو ... ثم المواقع للامالة وبين حروف الاستعلا وهي سبعة احرف على ما ذكر وانما
منعت هذه لانها تستعلي عند النطق بها اللسان الى الحنك الاعلى والامالة انخفاض فكره

الحج بين حدين من الامرين الاستعلاء والانخفاض ثم ذكر أن باب رمى وباع مستثنى فمثال
طاب وخاف وصغى وطغى وان كان هذا المانع قائمًا والفرق بينه وبين غيره أن السبب
في هذا الباب قوي وهو أنها في الالف الممالة نفسها وأما الكسرة عليها بخلاف غيرها فان السبب
انما يكون قبلها او بعدها فلا يلزم من اعتبار المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفًا
لبعده اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويًا لقربه ثم مثل بوقوع ذلك قبلها
وبعدها ثم جعل ما بعدها بحرف او حرفين مثله اذا وليها ثم ذكر أنه اذا كان قبلها كذلك
لم يكن مانعًا عند الكسر والفرق بينهما أنها اذا كانت قبلها كان ذلك استفالاً بعد استعلاء
واذا كانت بعدها واميلت كان استعلاء بعد استفال والاستفال بعد الاستعلاء أسهل بخلاف
الاستعلاء بعد الاستفال ولذلك اعتبرت وان بعدت بعدها ولم تعتبر اذا بعدت قبلها
فأما من سوى بينهما فلا اشكال قال سيبويه وسمعناهم يقولون اراد ان يضربها زيد الى آخره
قوله ونحو الى لم يميلوا وهذا انما يكون على من يجري الالف المنفصلة مجرى المتصلة فيجري
المانع المنفصل ايضًا مجرى المتصل وليس باللغة الفصيحة واللغة الفصيحة أن الامالة في
الوجهين جميعًا سواء وقع بعدها حرف استعلاء او لم يقع وكذلك مررت بمال قاسم وبمال ملق فلم
يجئ في مثل ذلك الا ما كانت فيه الامالة ضعيفة لانفصال الالف او لعروض الكسرة فانفصال
الالف مثل يضربها قبل والكسرة العارضة مثل مررت بمال قاسم قوله والراء غير المكسورة تمنع
منع المستعلية الى آخره قال الشيخ للراء حكم في الامالة ومنعها ليس لغيرها من الحروف وشبهه
ما فيها من التكرير فاذا وليت الالف غير مكسورة صارت كأنها بفتحتين او ضمتين فلم يقو
سبب الامالة فيها بخلاف غيرها من الحروف فلذلك لم يمل راشد وحمار واميل عالم واذا
وليتها مكسورة ولا تكون الا بعدها كان لها من الالف ما ليس لغيرها من الاسباب لأنها تصير
كالكسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سببًا في مثل عالم فيقوى السبب فيها فمن ثم لم يؤثر فيها
الموانع في غيرها فلذلك اميل طارد وغارم ولم يمل نحو خالد وكذلك اذا كان موضع حرف
الاستعلاء قبلها راء فانها تغلبها كما غلبت المستعلية لأنها اذا انفتحت قبلها فانها صارت
مثل المستعلية لما ذكرناه من التكرير فاذا غلبت المكسورة المستعلية فلأن تغلبها اجدر لأن المكسورة
كأنها بكسرتين والمفتوحة قبلها كأنها بفتحتين وقد كانت الكسرة الواحدة تغلب الفتحة الواحدة
فغلبت الكسرتان ايضًا الفتحتين بقوله من قرارك وقرئ قوارير تمثيله بقوله من قرارك

ظاهر

ظاهر الاستفالة وأما تمثيله بقوله قوارير فليس لأن الغرض منها بيان أن الراء المكسورة تغلب
غير المكسورة وفي نحو قوارير ليس ثم راء مفتوحة غلبتها المكسورة ولا يمكن ان يقال ان التمثيل
لغلبة المكسورة حرف الاستعلاء فان ذلك قد تقدم قبله حكمًا ومثالاً وشرع في حكم غيره فلا وجه
لذكر ذلك فيه والظاهر أنه اراد التمثيل لغلبة الراء المكسورة الراء المفتوحة في آخر الكلمة
على اللغة الضعيفة في أنها وان بعدت بعدها اعتبرت سببًا ومانعًا على ما تعتبر فيه اذا
قربت فيصح التمثيل حينئذ على ذلك ثم بين أن الراء اذا بعدت بعد الالف لم تؤثر في سبب ولا منع
عند الكثير لأنها ليست كحروف الاستعلاء وانما هي مجراة مجراها لما ذكرناه فلا يلزم من اعتبار
المستعلية مانعة لما ذكرناه وان بعدت اعتبارها اذا بعدت فاللغة الجيدة امالة كافر
دون قادر ومن اجرى بالحكم منها نظرًا الى اعتبار الراء عند البعد سببًا ومانعًا او الغائها قال
ومما شذ عن القياس قولهم الحجاج والناس مما لم يجئ في حال الرفع لأنها حينئذ لا سبب من اسباب
الامالة فيها فأما النصب فانها على خلاف القياس لانتفاء السبب وكذلك امالة مال وباب لأنهما من ذوات
الواو والثلاثي المعتل العين من ذوات الواو ليس سبب امالة فيه من غير مانع ولا سبب للامالة
في مال وباب وقالوا العشا والمكا والكبا فأما العشا وهو ايضًا شاذ لأن الالف من آخره من ذوات
الواو لأنه ولا تؤثر في امالتها الكسرة على ما تقدم فلذلك كانت امالة ذلك شاذًا ولذلك كان
قياس الربا أن لا يمال ولذلك اورد اعتراضًا واجاب بأن السبب لما كان قويًا أثر وهو كونها
كسرة على الراء فهو الذي حسن منه كونه خارجًا عن القياس المذكور وقد امال قوم جاد وجواد
نظرًا الى الاصل قال وكان ينبغي ان يكون عند ذكر تفصيل الكسرة لما ذكر أنها تعتبر عارضة
واصلية لأن هذا الفصل في أنها تعتبر مقدرة كما تعتبر ملفوظًا بها محققة والفصيح ترك اعتبار
وان كان السكون عارضًا لأنه وان كان عارضًا في التقدير فقد صار لازمًا في اللفظ بخلاف سكون الوقف
العارض في نحو هذا ماش فانه ليس بلازم فلا يلزم من الغاء ذلك السبب الذي زال زوالاً لا يرجع
اليه الغاء هذا السبب الذي زال زوالاً يرجع اليه غالبًا فمن ههنا ضعف اعتبار السبب في مادة
وقوي اعتباره في ماش في الوقف وانما شبهه به لاجتماعهما جميعًا في اصل العروض قوله
وقد اميل والشمس وضحاها الى آخره قال الشيخ ذكر في هذا الفصل شيئًا آخر من اسباب
الامالة التي لم تذكر مع الاسباب المتقدمة وقد تقدم عذره في ذلك فكان ينبغي ان يكون
ذلك يلي الفصل المشتمل على الامالة لأجل الامالة لأنهما سببان لم يذكرهما اولاً وهما من الاسباب فاذا

فاذا لم يذكرهما مع اسباب الجذب ذكرناه كان الاولى ان يذكرهما مجتمعين لانهما من جنس واحد فلا وجه
للتفرقة بينهما وقد ذكرنا انه من الاسباب القوية وليس كالامالة لاجل الامالة في الضعف على
ما تقدم قوله وقد اما لوا الفتحة الى آخره لم يمل الفتحة الا مع الرا المكسورة بعدها لما في اما النها
من الكلفة فلم يقو عليها الا الرا المكسورة لما ذكرناه من تقدير كسرتين بخلاف غيرها من الحروف
بخلاف ما بعده الف من الفتحات فانه يعتمد عليها فيزول ما في النحو بها الى الكسرة من الكلفة
وذلك معلوم عند النطق والحروف لا تمال لان الفاتها لا اصل لها في اليا حتى يطلب مجانستها بالامالة
وقلة تصرفهم فيها ومن امالة من باب التصرف فاما اذا سمي بها فيصير من قبيل الاسما فان كان فيها
سبب امالة اعتبر والا فلا فلذلك بال حتى اذا سمي به والا بال على ونحوهما اذا سمي بهما لانك لو ثنيت
حتى وثنيته لقلت حتيان ولو سميت بعلى لقلت علوان واما اما لتهم بلى ولا في اما لا ويا
في النداء فلما في ذلك من التضمن للجملة المتضمنة للفعل والاسم او للاثنين فصار كانه فعل
او اسم لاغنائها عن ذلك واما اسما غير المتمكنة بال المستقل منها بنفسه الى آخره فعلمها حكم الحروف
لما ذكرناه وانما اميل المستقل منها من الجهة التي اميل به بلى ونحوها فلذلك اما لوا انى ومتى ولم
يميلوا اذا ونحوها ومن افعال غير المتصرفة ليس منها ما يمتنع من امالة الا عسى لان بعيتها الا الف
فيها وانما اميلت مع عدم التصرف لما يتحقق من قولهم عسيت وعسينا فلما كانت تصير الى اليا
عند اتصال مرة الضماير صارت كالمتصرف في ظهور اليا لما يتحقق فيه فاميلت لذلك ولذلك قال
المبرد وامالة عسى جيدة ومن اصناف المشترك الوقف يشترك فيه من اضرب الثلثة وفيه
اربع لغات الى آخره قال الشيخ لان كل واحد منها يصح الوقف عليه قال وفيه اربع لغات وليس
معنى ان من اربعة تجتمع لان منها ما يضاد بعضه بعضا كالاسكان والروم وكالروم والاشمام
وانما اراد بيان ما يكون لاهل الوقف وان اختلفت بحاله وعلى ذلك كان ينبغي ان لا يقتصر على اربعة
اذ من جملة احكام الوقف من ابدال في مثل رايت زيدا ومثل رحمه وفي مثل هذا الكلو ونقل الحركة
الى ما قبلها في مثل هذا البكر والحذف في مثل القاضي والداعي والحاق ها السكت وكل ذلك قد
ذكر في اثنا فصول الصنف فلا وجه لتخصيصه اربعة منها فان خصها لشهرتها فالتضعيف
ليس مثل الباقي في الشهرة فلو اسقط التضعيف ايضا وذكره في اثناء الفصول لكان لتخصيص
الثلثة وجه وقوله من اسكان الصريح احترز بالصريح عن الروم ومن اشمام فان الروم تضعيف
للحركة فيقرب من الاسكان ومن اشمام ضم الشفتين بعد من الاسكان فاحترز بالصريح عنهما اي

عنهما اي ليس معه بعض حركة ومن اشمام ضم شفتين بعد من اسكان وهو مضاد للاسكان الصريح والروم
اما مضادته للاسكان الصريح فلان حقيقة من اسكان الصريح الا يضم معه الشفتان وحقيقة
من اشمام ان تضم معه الشفتان فلو قدر اجتماعهما لكان جمعا للضدين في ضم الشفتين وعدم ضمهما
في محل واحد واما مضادته للروم فلان الروم اثبات ببعض الحركة ومن اشمام اسكان ثم ضم شفتين
فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت من اسكان ونفيه في محل واحد ثم ذكر اصطلاح الكتاب في
صورة هذه اللغات قال ومن اشمام مختص بالمرفوع لانه ضم الشفتين ليؤذن بان الحركة
كانت ضمة فوجب الا يكون الا في مضموم قال ويشترك في غير المجرور والمنصوب غير المنون هكذا
وقع في النسخ المشهورة وليس يستقيم ان يقول ويشترك فاعله المجرور والمنصوب وقوله في غير لا
وجه له الا في غير من اشمام واذا كان كذلك لم يستقم لادائه الى ان غير من اشمام يكون في المجرور والمنصوب
دون غيرهما لانه في محل البيان لذلك ومعلوم ان المرفوع مع المجرور والمنصوب في غير من اشمام سوا
الا ترى انك تسكن وتروم وتضعف في المرفوع كما تفعل ذلك في المجرور والمنصوب فلم يكن لتخصيص
المجرور والمنصوب فايدة ووقع في بعض النسخ ويشترك في غيره المرفوع والمجرور والمنصوب وهو
الصواب ولعله كان كذلك او لعله كان ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب ويكون في ويشترك
ضمير المرفوع لتقدم ذكره او كان ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب ثم ضمن الفصل ذكر
المنصوب المنون وانه تبدل من تنوينه الف وهو لغة من لغات الوقف ومثل بامثلة متعددة
ليؤذن ان من اسما على اختلافها مستوية في ذلك الا ما سياتي في باب عصا والتضعيف هو ان تشدد
من آخره وشرطه ان لا يكون آخره همزة ولا حرف علة ولا ساكنا ما قبلها اما كونه ليس بهمزة فلان تضعيف
الهمزة مستثقل فكره في الحرف المستثقل واما كونه صحيحا فلان حرف العلة ايضا تثقل على السنتهم
حتى غيروها بضروب من التغييرات فكره التثقيل فيها حتى كان الحذف فيها مناسبا لاهل الوقف
فلان لا يثقل اجدر واما كونها متحركا ما قبلها فلئلا يجمع بين ثلث سواكن الحرف الموقوف عليه
والحرف المدغم والحرف الذي قبله وذلك مطرح في كلامهم وصلا ووقفا وليس من ذلك باب دواب
لان حرف المد واللين قايم مقام الحركة فيجوز ان يكون معناه ما يكون مع الحركة وصلا ووقفا قال
وبعض العرب يحول ضمة الحرف الموقوف عليه وكسرته على الساكن قبله الى آخره هذه ايضا لغة من
لغات الوقف كما تقدم وشرطه ان يكون ما قبل من آخره ساكنا لانه اذا لم يكن ساكنا تعذر ان تنقل
عليه حركة لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وان يكون مضموما او مكسورا مطلقا او مفتوحا غير منون

او منونا او غير منون
مهموزا او غيره

في الهمزة ولا يكون مفتوحا في غير الهمزة اصلا لانه اذا كان مفتوحا في الهمزة وغير الهمزة لم يخل
اما ان يكون منونا او غير منون فان كان منونا فامره ظاهر لان حركته واجب بقاؤها على
محلها فكيف يصح نقلها وان كان بغير تنوين في الهمزة فلا بد ان يكون معه ما ينوب مناب التنوين
فينزل منزلة المنون فيجري مجراه اولان حذف التنوين فيه عارض فاجري مجرى ما اصل وليس
كذلك المفتوح غير المنون من المهموز في الحكم بل حكمه حكم المرفوع والمجرور لان الهمزة مستثقل
سكونها مع سكون ما قبلها فكان نقل حركتها الى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الاسكان من
الثقل ما ليس مغتفرا معه ثوكلا عنا ذلك الاصل الا ترى انك اذا وقفت على قولك رايت الخبء
بالاسكان ادركت فيه من الثقل ما ليس في قولك رايت البكر فلهذا المعنى كان الوقف على الهمزة المفتوحة
غير المنونة كالوقف على المرفوع والمجرور في هذا الباب ومن ثم قالوا هذا الردء ومررت بالبطء
ولم يقولوا هذا جبؤ ومررت بقفل وانما فعلوا ذلك في باب المهموز لما في المهموز من الاستثقال عند
سكونه وسكون ما قبله ولذلك استثنينا ما في قوله دون الفتحة في غير الهمزة وكان ينبغي ان يقول
اذا لم يكن الساكن حرف لين ولا الموقوف عليه حرف لين ولا مخرجا الى ما ليس من ابنية الاسماء في غير الهمزة
كيوم وقول لا تقال فيه يوم ولا قول لما يؤدي اليه من النقل من تحريك حرف اللين والثاني نحو ظبي
وغزو فانه لا يقال فيه هذا ظبو ومررت بظبي لما فيه من تغيير حروف الكلمة الى غيرها والثالث نحو
قولك هذا جبو ومررت بقفل لا يقال هذا جبؤ ولا مررت بقفل وقلنا في غير الهمزة احترازا من هذا
الردء ومررت بالبطء فان ذلك اغتفر عند كثير من اهل هذه اللغة وان ادى الى ما ليس من ابنية
الاسماء لما ذكرنا من استثقال الهمزة الساكنة بعد الساكن وان كان اصحاب هذه اللغة كلهم حركوا استثقالا
للهمزة الا ان منهم من يحرك كما ذكرنا على قياس النقل ومنهم من يعوض عن الحركة حركة ما قبلها لتخرج عن
البناء المطرح في الاسماء الذي ادى اليه النقل المذكور فيقول هذا الردء ومررت بالبطء كما ذكره
قوله وقد يبدلون من الهمزة حرف لين الى اخره هذه لغة ايضا من لغات الوقف ولكن محلها المهموز
وهو راجع الى ابدالها فحكم هذه اللغة ان تبدل كل همزة وقعت آخرا حرف لين من جنس حركتها فان كان
ما قبلها متحركا نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله فيقول هذا الكلو ورايت
الكلا ومررت بالكلي وان كان ساكنا ابدلتها كذلك ثم حركت ما قبلها بحركة تلك الهمزة فيوافقون
اصحاب النقل الا انهم لا يقلبونها حرف لين واولئك يبقونها همزة فيقول هذا الخبو ورايت الخبا
ومررت بالخبي وكذلك البطي والردو وقوم منهم يكرمون هذا الردو ومررت بالبطي كما ذكره

اولئك ذلك مع الهمزة فيفرقون الى الاتباع على النحو فيقولون هذا الردي ومررت بالبطو ثم قال
واهل الحجاز يقولون الكلا في الاحوال الثلث قاصدا بذلك تبيين ان هذه اللغة لغة في الوقف لا
لغة من يخفف الهمز من حيث كونه همزا الا ترى ان اهل الحجاز من لغتهم تخفيف الهمز اذا وقفوا
على الكلا ابدلوا الهمزة الفا في الاحوال الثلث لانهم يقفون بالاسكان فتصير ساكنة وما قبلها
مفتوح فحكمها ان تقلب الفا فتبين بذلك ان اللغة المتقدمة ليست لمجرد تخفيف الهمز فيجره
على قياس تخفيفه كما جرت لغة اهل الحجاز وان اتفقا في بعض صور الالفاظ كما في رايت الكلا في حال
النصب وكذلك لو وقف اهل الحجاز على الخبء في الاحوال لحذفوا الهمزة حذفا وسكنوا الباء فقالوا
هذا الخب ومررت بالخب ثم قال وعلى هذه الحجة يقولون في اكمؤ اكمو وفي اهني اهني يعني
اهل الحجاز وعلته كعلة قولك الكلا لانها اذا سكنت تدبرها حركة ما قبلها فقلبت حرفا من جنس
حركته وشبه همزة اكمؤ عند الوقف بهمزة جونه وهمزة اهني بهمز ذيب لوضوح امر همزة جونة
وذيب في كونهما ساكنين في الاصل كما شبه همزة الكلا عند الوقف بهمزة راس قوله واذا
اعتل الاخر وما قبله ساكن الى اخره يعني في الاسكان والروم والاشمام وابدال التنوين الفا
في النصب لا في نقل الحركة الى ما قبله فلا يقال هذا ظبو كما يقال هذا بكر وانما ترك ذكره لظهوره
والمتحرك ما قبله ان كان ياء قد اسقطها التنوين الى اخره الاسم المعتل المتمكن ما قبل اخره متحرك
لا يكون الا ياء او الفا اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها حركة لانها ان كانت فتحة انقلبت
انقلبت الواو الفا كعصا وان كانت كسرة قلبت الواو ياء كقولك غاز وان كانت ضمة قلبت الضمة
كسرة فتنقلب الواو ياء ايضا كقولك قلنس وعرق وادل ولذلك لم يذكر الا الياء والالف وما
اخره واو من غير المتمكن نادر مثل هو وحكمه في الوقف كحكمه في الوصل ولذلك لم يذكره فما اخره ياء
قبلها كسرة ان كانت مسقطة للتنوين في الوصل فالمختار ان يوقف بحذفها مثل قاض وعم
وجوار ومن العرب من يردها فيقول قاضي والوجه الاول لان التنوين حذفه عارض فكانه
موجود فيبقى الياء محذوفة كما كانت محذوفة في الوصل ومن ردها كانما نظر الى ذهابها
لفظا والياء انما كانت حذفت لاجتماعها معه لفظا فلما حذف التنوين لاجل الوقف ذهب
المانع للياء فرجعت فقيل قاضي وان لم يسقطها التنوين فالوجه اثباتها في الوقف على ما
كانت عليه في الوصل ومن ردها كانما نظر الى ذهابها لفظا والياء في الثبات فيقال القاضي
ويا قاضي وبعض العرب يحذفها في الوقف فيقول القاض ويا قاض والوجه الاول لانها

الفرق بين المبدلين وبين لغة اهل
الحجاز ان المبدلين يبدلون الهمزة
حرفا من جنس حركتها واهل الحجاز يسكنون
الهمزة ثم تنقلب الهمزة حرفا من
جنس حركة ما قبلها فعلى هذا
يعرف الفرق بالحس في الكلمة
في الرفع والجر اما في حال النصب
فيعرف بالتقدير

كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها
فانما حذفها للتخفيف لان الوقف محل تخفيف وقد عمم المرفوع والمجرور والمنصوب ومثل
ايضا بالمنصوب بقوله رايت جواري وجعل حكمه كحكم المرفوع والمجرور في جواز الحذف
والذي ذكره غيره ان المنصوب ليس مثل المرفوع والمجرور في جواز الحذف والذين يقولون
هذا القاض بحذف اليا لا يقولون رايت القاض بحذف اليا لان اليا لما تحركت في الوصل
صارت كالصحيحة فاجرت مجراها فثبتت وقفا كما تثبت الصحيحة بخلاف اليا الساكنة
وصلا فانها لم تكن كالصحيحة فاجرت مجراها فلا يلزم من حذف اليا الساكنة في الوصل
حذف اليا المتحركة لان هذه قويت بالحركة وتلك ضعفت بالسكون وشرط جواز هذا الحذف الا
يخل بالكلمة اذ ليس باعلال وانما هو حذف تخفيفي فلذلك تقول يا قاض ولا تقول يا مر لما فيه
من الاخلال الا ترى انه لا يبقى حينئذ من حروف الكلمة الا الفا ولا يلزم امتناع هذا مر ومررت
بمر بحذف اليا وصلا ووقفا لان ذلك اعلال اضطر اليه والحذف في نحو يا مري حذف تخفيفي
فلا يلزم من اغتفار الاخلال بالاعلال اغتفار الاخلال لمجرد التخفيف وان كان آخر الاسم الفا
فالكثير ان يوقف بالالف ايضا سوا كانت مسقطة للتنوين او غير مسقطة والفرق بين باب
عصا وباب قاض في رد الالف ههنا وبقائها محذوفة ثم على قول من يرى انها الالف الاصلية
ان الالف خفيفة واليا ثقيلة فاغتفروا رد الخفيف ولم يغتفروا رد الثقيل وان كان حذف
التنوين عارضا فيهما وعلى قول من يرى انها الف التنوين ظاهر فانه قبله فتحة وليس في قاض
قبله فتحة وعلى قول من يرى الفرق ذكر من اول في حال الرفع والجر والثاني في حال النصب
ومذهب المبرد انها الالف الاصلية في الاحوال الثلثة ولم يذكره ومذهب المازني انها الف
التنوين في الاحوال الثلث ومذهب سيبويه انها في الرفع والجر الاصلية وفي النصب الف التنوين
ولكل وجهة فاما وجه مذهب المبرد فلانه قد ثبت امالتها في مثل رحا في الاحوال الثلث ولو
كانت الف التنوين لم تصح امالتها فدل ذلك على انها الاصلية في الاحوال ايضا فان الكتاب
يكتبونها باليا في الاحوال الثلث وايضا فانها تقع في المقصور قافية في الاحوال الثلث وكل
ذلك دليل على انها الاصلية ووجه مذهب المازني ان التنوين انما ابدل الفا في نحو رايت زيدا
للفتحة ولم يبدل في هذا زيد ومررت بزيد لاجل الضمة والكسرة فلما كان في باب عصا في الاحوال
الثلث قبل التنوين فيه فتحة وجدت علة قلبه الفا فوجب ان يحكم بانها الف التنوين في الاحوال

الثلث ووجه مذهب سيبويه قياسه على الصحيح وقد تقرر ان الصحيح لا يبدل في حال
الرفع والجر من تنوينه شيء وفي حال النصب يبدل واذا كان هذا حكم الصحيح فينبغي ان
يحمل عليه ما اشكل من المعتل وما ذكره المبرد انما يستتب له ان لو كان متفقا عليه وانما يفعل
ما ذكره من الامالة والقافية والكتابة من يعتقد اعتقاده والا فالوجه الا يمال رحا في حال
ولا يكتب باليا ولا يجعل قافية وما ذكره المازني غير مستقيم فانه في حال الرفع والجر
الضمة والكسرة مقدرتان فلا يلزم من ثبوت قلب التنوين الفا للفتحة عند انتفاء
الضمة والكسرة لفظا وتقديرا ابدالها الفا مع حصول الضمة والكسرة تقديرا فظهر الفرق
بينه وبين ما قاس عليه وجعله اصلا فالوجه اذا ما قاله سيبويه وان كان الجميع لا يبعد
اذ من العرب المميلين من يميل رحا في الاحوال الثلث فيلزم ان يكون الامر في ذلك على مذهب
المبرد ومنهم من لا يميله اصلا فيلزم ان يكون الامر على مذهب المازني ومنهم من يميله في
حال الرفع والجر ولا يميله في حال النصب فيلزم ان يكون الامر على مذهب سيبويه واكثر
الروات في قراءة المميلين على مذهب المبرد وقد جا ايضا على مذهب سيبويه وقد جاء
ايضا على مذهب المازني فظهر بذلك ان الجميع ثابت في لغة العرب ولم يبق الا النظر في الاقوى
وما ذكره من قلب الف التانيث واوا او يا لغة ضعيفة مختصة بالف التانيث واما قلب
الالف همزة فالمحقق انها ضعيفة ووجه قلب الالف يا انه قصد الى قلب الالف لخفائها
حرفا من جنسها يقرب منها فقلبها يا لانها ابين منها واقرب من الواو ووجه قلبها واوا
مثله لان الالف خفية والواو امكن منها ومن اليا ووجه قلبها همزة كذلك لان الالف والهمزة
من مخرج واحد وكل ذلك ضعيف ثم ذكر الفعل المعتل فدل على ان ما تقدم مخصوص بالاسما
ولذلك قسمه الى منون وغير منون والفعل يكون آخره يا وواو والف اما الالف فلا تحذف
لاجل الوقف لا في فعل ولا في اسم واما الواو واليا وان كانتا تحذفان في الاسما في الاختيار دائما
في نحو قاض وفي غير الاختيار في نحو القاض فلا تحذفان في نحو يغزو ويرمي الا قليلا والفرق
بين يغزو ويرمي وبين قاض ظاهر لان التنوين مراد فكانه موجود فلا تثبت اليا معه وقد
تقدم بعض الفرق بين يغزو ويرمي وبين القاض على اللغة القليلة والفرق بينهما ان حذف الواو
واليا في يغزو ويرمي للدلالة على الجزم فلو حذفنا للتخفيف لادى الى اللبس بخلاف باب القاض
فان حذف اليا فيه لا دلالة فيه فلم يلزم من التخفيف في الموضع الذي لا لبس فيه التخفيف في

الموضع الذي يحصل اللبس به وبو وقف على الفعل المجزوم بالاسكان تارة وهو الكثير وبالحاق الهاء فيقال ماذكر وهذا اصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية ما خلا الفعل الماضي وشبهه فانه لا يلحق هاء السكت وان كانت حركته بنائية والفرق بينه وبين ما سواه ان حركته مشبهة بحركة اعراب لشبهه بالمضارع ولذلك بني على حركة فنزل منزلة المعرب لذلك ايضا لا يقال يا زيده ولا لا رجله وان كانت حركتها حركة بنا بخلاف الحركة في لم يغزو ولم يرم فانها لا شبه لها في اعراب فظهر الفرق بينهما ومنهم من يزعم انه انما امتنع الحاق الهاء في الماضي لشبهه بها الضمير من غير حاجة وفي المضارع اغتفر لكونه عوضا من المحذوف عند الجزم واللبس بعيد واذا ورد مثل اتة اجيب بانها ليست هاء السكت ان كانت التي يدخل على الضماير وهي هاء السكت اذ كانت ان بمعنى نعم فلم يدخل هاء السكت في موضع يلتبس فيه بالضمير غير ما ذكرنا لذلك السبب المذكور ولذلك التزم دخوله في نحو ره وقه لما ادت اليه الضرورة واغتفر امر الباس لانه لا يمكن الوقف عليه الا لذلك عند الابتداء به لانه يودي اما الى الوقف على متحرك واما الى الابتدا بالساكن فوجب الحاق الهاء لذلك وكل واو ويا لا يحذف فانه يحذف في الفواصل والقوافي الى آخره للفواصل والقوافي في جواز الحذف شان ليس لغيرها ولذلك يحذف معها ما لا يحذف مع غيرها وشبهه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض ان كان بعضها يحذف وفقا او قصد التخفيف فيها لتعددها وليس مثل ذلك في غير الفواصل والقوافي ومثل مثل المتعال وان كان حذفه سايغا في غير الفواصل الا انها ليس باللغة القوية فتمثيله اذا بها انما هو لغة من يثبتها في غير الفواصل فيحسن تمثيلها ولذلك التناد واما يسر وصنع في صنعوا فواضح في التمثيل اذ لو لا كونه في الفواصل والقوافي لم يقو حذفه قوله وتا التانيث تقلب هاء في الوقف قال الشيخ هذه اللغة الفصيحة الكثيرة ووجهها قصدهم الى التفرقة بينها وبين تاء الفعل لما ذكرت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز وقلبت هاء دون غيرها من الحروف لانها اشبه شيء بالالف وهي اولى من غيرها من الحروف لانها تناسب ما قبلها وقد ثبت كونها ايضا للتانيث ولكنهم عدلوا عن الالف كيلا يوهم انها هي نفسها للتانيث فكانت الهاء اولى بها وهيهات ان جعل مفردا فبالهاء والا فبالتا وقد تقدم ذلك وانه امر تقديري اذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وقد تقف بالتاء من يصله بالفتح وقد تقف بالهاء من يصله بالكسر وانما ذلك لشبهها بتا التانيث لفظا دون افراد وجمع واما عرقات

فيه كونه اسم جمع او جمعا محققا لان معناه جمع عرق فاذا فتح في موضع النصب دل على انه غير جمع اذ لو كان جمعا لم يجز فتح تائه فيحكم عليه بانه اسم جمع واذا كسرت في موضع النصب دل على انه جمع اذ لو كان اسم جمع لم يجز الكسر فيتحقق لذلك الوجهان المذكوران قوله وقد يجري الوقف مجرى الوصل في نحو قوله مثل الحريق وافق القصبا الى آخره وهذا وان كان موقوفا عليه الا ان القوافي اذا حركت فانما تحرك على نية وصلها عند بعضهم واما من يقول ان تحريكها لانه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذي يسمى اطلاقا فليس ذلك في نية وصل وهو على كل تقدير شاذ الا انه على الاول شذوذه من حيث انه اجرى الوصل مجرى الوقف على ما ذكر وعلى الثاني شذوذه من حيث انه جمع بين الحركة والتشديد وشرط احدهما انتفاء الآخر على ما تقدم قال ولا يختص بحال الضرورة تقول ثلثه اربعه الى آخره قال اطلق وليس بجيد فان مثل ذلك لا ياتي الا لضرورة ثم مثل بثلثه واربعه وليس مثله لكونه مثل ذلك في الكلام غير موقوف عليه فلهذا المعنى اغتفر فيه ما لا يغتفر في مثل ما ذكر وزاد في ثلثه اربعه ان قصد اسكان انها لا تقلب هاء الا في الوقف ووصلهم اربعه معها مع بقائها هاء اجرا للوصل مجرى الوقف وان قصد التحريك بنقل حركة الهمزة وضعه هاهنا فانها لا تنقل الحركة عليها الا في الوصل بعد سكونها وقلبها هاء في الوقف فقد جمع بين حكمي الوصل والوقف وهو اجرا الوصل مجرى الوقف فلو قال قايل ان ثلثه مبني على السكون وليس سكونه للوقف فلا يمتنع وصله غير معه مع بقائه هاء ساكنا فلا حكم للوقف فيه لان ذلك انما يكون في وصله تا محركة وهذا اوجب له البنا على السكون فصار سكونه لا للوقف والهاء لازمة لسكونه فلا حكم للوقف فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف وانا فيه حكم الوصل خاصة واتفق ان حكم الوصل كحكم الوقف كما في قولك كم واشباهها فان حكم الوصل فيها كحكم الوقف فتبين الفرق بين اسما العدد وبين نحو القصبا بالوجهين المذكورين فلا ينبغي ان يحكم على نحو القصبا بانه سايغ من غير ضرورة حملا على ثلثه اربعه لما تبين من الفرق بينهما وجعل لكنا هو الله ربي ايضا دليلا على ان ذلك سايغ من غير ضرورة وليس نحو لكنا مثل القصبا فان ذلك جايز ان يقال فيه انا بالالف في الوصل واذا كان كذلك فليس فيه اجرا الوصل مجرى الوقف ووجه آخر وهو انه لما حذف همزته بنقل حركتها الى ما قبلها وادغام نون لكن في نونها قصد الى تقويتها بالالف التي تكون لها وصلا في بعض اللغات ووقفا على كل لغة عوضا عما حذف منها او قصد بذلك دفعا للبس لما يوهم لفظ لكن من انها لكن المشددة فقد ظهر الفرق بينها وبين القصبا من وجهين ايضا فلا وجه لاجرا الباب مجرى واحدا لما ذكرناه قال

ويقول في الوقف على غير المتمكنة انا بالالف وانه بالهاء كلم انا اذا وقف عليه الا يوقف على النون اتفاقا
ولا بد من الحاق الالف في اللغة الفصيحة او الهاء والحاقهم الالف لانها هي الاصل بدليل اثبات بعضهم اياها
في الوصل وبدليل ان نحوهما من المضمر لم يقتصر فيه على النون واما الهاء فلانها مزيدة في الوقف فيه التشبيه
بينها وبين ان لان الوقف مذهب حركتها الوقف عليها وهذا الوجه يقويه من وقف بالهاء لانها هاء
السكت ويوقف بالاسكان ويوقف بالحاق الهاء هذا جار على القياس لان كل متحرك حركة بنائية جائز
ان يوقف عليه بالسكون والحاق الهاء ولذلك الوقف والوقفة وما كان مثله وههنا وههناه
وهولا وهولاه اذا قصد بهما هولا اذا قصد وقف عليه بالالف وحدها وبالهاء ولذلك ذكره
مرتين احدهما من غير ها والاخرى بالهاء وثنى والا فههنا ليس فيه الا القصد فلا وجه لرد التنبيه
اليه وغلامي وضربني وغلاميه وضربنيه بالاسكان والحاق الهاء فيمن حرك في الوصل ليس على الطائفة
لانه يوردون بان الوقف بالاثبات انما هي لغة من حرك خاصة والوقف بالحذف انما هي لغة من سكن في
الوصل وليس ذلك صحيحا اما الاول فهو الذي وقد يحذف من يحرك في الوصل وقد جا في القران
فما اتاني الله مفتوحا في الوصل موقوفا عليه بغير يا في قراءة ابي عمرو وقالون وحفص بخلاف
وفي قراءة ورش بلا خلاف فيكون على مذهبه قرائة ورش غير صحيحة لانه وصل متحركا ووقف
بالحذف من غير خلاف واما الثاني فان الافصح الوقف باثبات اليا ايضا فان جاءني غلامي باثبات
اليا في الوصل ساكنة الوقف عليه باثباتها افصح قال تعالى يا عبادي لا خوف فكل من اثبتها ساكنة
في الوصل وقف عليها ايضا ساكنة مع كونه منادى والوقف على غير المنادى باثبات اليا اجدر
وكذلك جميع ما جاء في القران الا مواضع يسيرة حذفت خطا في المصحف فقراها بعضهم على النحو
الذي ذكره فظهر ان ما ذكره غير مستقيم لا في الاول ولا في الثاني وهو في الاول اوضح واما الثاني فواضح
الفساد لما بيناه ثم مثل بقراءة ابي عمرو وليس تمثيلا مستقيما من وجهين احدهما انها رؤس الاي
ورؤس الاي ان لها شانا في الحذف ليس لغيرها فكيف يستقيم التعميم ثم التمثيل بما صح انه
في الحذف ليس كغيره واما الثاني فلان المشهور في قراءة ابي عمرو حذفها وصلا ووقفا وعند ذلك
لا يبقى فيه شبهة في الاستدلال الا ان غرضه وصله باليا ساكنة والوقف بغير يا وقد تقدم ان المشهور
ليس كذلك وكذلك البيت الذي انشده لا يستقيم دليلا لانها في القافية والقافية لها شان في الحذف
وايضا فانه لا يستقيم وصلها بيا اصلا لانه يفسد الوزن وانما يستقيم الاستدلال ان لو ثبت وصله
بيا ساكنة والوقف بحذفها وذلك متعذر فيه قال ... وضربكم وضربهم وعليهم وبهم الى اخره

قال الشيخ ميم الجمع ومنها المضمر للغائب لا خلاف في ان الوقف عليها دون الالحاق في لغة الملحقين
وغيرهم بالاسكان وقد جاء عن بعضهم فيها الروم والاشمام في لغة من ضم الميم وليس بالكثير في
الميم واما في الهاء فان كان قبله ساكن صحيح قوي والاضعف وقوله فيمن الحق وصلا يعني
به ميم الجمع والهاء جميعا وقوله او حرك يعني به هاء الاضمار وحدها ويجوز ان يكون قصده
بقوله فيمن الحق وصلا او حرك هاء الاضمار وحدها لانها المذكورة اخرا واستغنى عن تقييد
ضربكم لان من اسكن لا اشكال في وقفه فبقي قوله وضربكم محمولا على من الحق وصلا فلم يحتج
الى تقييد ومنه فيمن قال منه رحمة الله وهذا يقوي ان التقييد فيما تقدم للهاء لانه لو كان
لم يحتج الى بيان الوقف على لغة من يقول منه رحمة الله قال ... ويقول فتاه وفيم وفيمه
وفيمه بالاسكان والحاق الهاء اما الاسكان فلانه لما حذفت الالف مع حروف الجر لتنزلها معها
كالجزء الواحد صارت نسيا فوقف عليها بالاسكان كما يوقف على المتحرك واما الحاق الهاء فعلى
اصل الحاق حركة البناء ومجيء مه اما مجيء مه ومثل مه فلم يوقف عليه الا بالهاء وشبهه ان
اتصال المجرور بالمضاف ليس كاتصاله بالجار لاستقلال كل واحد منهما بمعناه فلم يشتد اتصاله
فيه اشتداده مع الحرف ولذلك زعم بعض النحويين ان العطف على المضمر المخفوض بالاضافة جائز
من غير تكرير وحمل عليه قوله تعالى او اشد ذكرا وقال هو معطوف على الكاف والميم في قوله
كذكركم اباءكم كانه قال او كذكر قوم اشد ذكرا ولذلك كتب الكتاب حتام بالالف لانها صارت
متوسطة ولذلك علام والام وفيم وعم من غير فصل كل ذلك لما فهم من شدة الاتصال
ولم يكتب مثل مجيء مه متصلا ولا مجيء مه واشباهه مما كان متصلا بالاسم فدل ذلك كله على ان اتصاله
بالجار اشد فلما كان كذلك كره ان يوقف عليه بالاسكان فيكون وقفا على كلمة على حرف بالاسكان
كما كره ذلك في مثل قولهم بايديه واجماعهم على الوقف عليه بالهاء يقوي الوقف على مجيء مه بالهاء
لانه مثله في انه كلمة واحدة في حكم المستقل فلا يوقف عليه الا بالهاء كقولهم قه وشه والنون
الخفيفة تبدل الفا في الوقف يعني اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها مثله في كونها
نونا ساكنة في اخر الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا فان
لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الوصل
بخلاف التنوين ولان ما دخلت عليه فرع فكانت فرعا فلا يكون لها على الاصل مزية الا انك اذا حذفتها
في الوقف ازلت ما كان من احكامها في الوصل ورددت الفعل الى حكمه لو لم يكن البتة فلذلك قيل في مثل

تضربن مثل تضربون وفي مثل تضربن مثل تضربين بخلاف التنوين في اللغة الفصيحة الا ترى
انك تقول في قاض قاض ولا ترد اليا في مرافعه عند زوال التنوين وان كان من احكامه والفرق بينهما
ان التنوين لازم في الوصل والوقف فجعل للزومه له مزية على ما ليس بلازم وايضا فان التنوين مسوق
لمعنى زايد على معنى الاسم والنون في الفعل ليست مسوقة لمعنى زايد وانما هو توكيد محض وهو
معنى الزيادة فجعل لما جي به لمعنى على ما لم يكن لمعنى مزية وايضا فان النون في الفعل على
وجه تشبيهها بالتنوين فجعل للاصل على الفرع مزية ومن اصناف المشترك القسم
قال صاحب الكتاب يشترك فيه الاسم والفعل وهو جملة فعلية او اسمية الى آخره قال القسم جملة
انشائية تؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو
القسم للاستعطاف كقولك بالله اخبرني وهل كان كذا قال ومن شانهما ان ينزلا منزلة جملة واحدة
لانهما كالشرط والجزاء اذ الاولى لم تقصد لمجردها وانما اتي بها لغرض الثانية فلابد من الثانية معها
فلما ارتبطتا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزا نعم لو اسقطت الاولى لاستقلت الثانية كما
لو اسقطت الاولى في الشرط لاستقل الجزا اذا اعرب بنفسه ولكنه لا يصير مقسما عليه كما لا يكون
جواب الشرط جزاء عند حذف الشرط وليس للقسم في جوابه عمل فلذلك جاز حذف الاول عنه من غير
شريطة بخلاف الشرط فان له فيه عملا اذا كان مضارعا او حرفا يدل على الجزائية كالفا واذا فيشترط
عند حذف الشرط ازالة ذلك والقسم وان كان له في الجواب الفاظ لاجلها فجاز ان يحذف مع بقائها
كقولك ان زيدا قايم وقد كان تعالى والله ان زيدا قايم واما حذف الثانية فلابد من قرينة خاصة
تشعر بذكرها كالجزا وجواب لو وخبر المبتدا ونظاير ذلك قال وكثرة القسم في كلامهم
الحامزة قال اذا اكثر الشي في كلامهم خففوه ليخف على السنتهم كما فعلوا ذلك في الندا واشباهه لان
الكثرة تناسب التخفيف ولذلك خففوا هذه الجملة من غير وجه فمن ذلك حذفهم الفعل جوازا مع البا
ولزوما مع الواو والتا واللام ومن لانهم جعلوا هذه الاحرف الاربعة عوضا من الفعل فلم يجمعوا بينها
وبين الفعل قصدا للتخفيف ومن ذلك حذف الخبر اذا وقع المقسم به مبتدا كقولهم لعمرك ويمين
الله وامانة الله وايمن الله ومن ذلك حذف نون ايمن الله فيقولون ايم الله لافعلن وقوله وهمزته
في الدرج دليل على ان الهمزة عنده همزة قطع وليس مذهب سيبويه ومذهب سيبويه انها همزة
وصل جي بها للنطق بالساكن فليس حذفها في الدرج للتخفيف من اجل القسم ولكنه على قياس حذف
همزات الوصل في الدرج في كل موضع وانما الذي اشار اليه مذهب الفرا فانه يزعم انها جمع يمين فهمزته

اى تخفيف ليس من وجه واحد بل من وجوه كثيرة

همزة افعل الذي للجمع وهي قطع فاذا وصلت فانما كان ذلك لاجل التخفيف في القسم وسيبويه يزعم انها
كلمة اشتقت من اليمين شاكلة ثم اوثرت فاجتلبت الهمزة ليتنطق بالساكن كما اجتلبت في امرء وابن واشباه
من الاسما التي وضعت ساكنة الاول فعلى ذلك لا يكون الهمزة محذوفة في الوصل لاجل القسم على ما ذكرناه
ومن ذلك حذفهم نون من ومن وان كان قد ذكر ان في ذلك لا يكون الهمزة محذوفة في الوصل لاجل القسم
خلافا وان منهم من يقول انها من ايمن ومنهم من يقول انها من من وعلى كلا القولين فالحذف للتخفيف
للقسم ومن القسم في الله والله والمراد والله او بالله ولكن الحذف لاجل التخفيف ومثل بمثالين
مع الحذف تنبيها على ان النصب والخفض بعد الحذف جايزان فيه على ما سياتي ويعوض في ها
الله وآلله وافالله يعني انهم عوضوا عنها حرف التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل
وكل ذلك للتخفيف المذكور ومما يدل عنه تاي تالله لان التا اخف من الواو وايثار الفتحة على
الضمة في قولهم لعمرك وان كانتا اعرف والكثر في العمر ولكنهم عدلوا عنها تخفيفا ويتلقى القسم
بثلثة اشياء باللام وبان وبحرف النفي وذلك تنبيه على ان ما ذكر بعده هو الذي جي بالقسم
تاكيدا له وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف وهو الشايع الكثير واما القسم للاستعطاف
فانما يكون جوابه الجمل الطلبية وما حمل عليها من قولهم اقسمت عليك لما فعلت والا فعلت
وهذه الاجوبة في القسم انما تكون اذا اختير ذكر الجملة المقسم عليها بعده فاما اذا لم تذكر بعده
وذكر قبل القسم ما يدل عليها او ذكر القسم معترضا امتنع ذلك فاذا قلت زيد قايم والله او زيد
والله قايم لم يكن ذلك في شي منه فان ذكرت بعد القسم ما يصح ان يكون له وما يصح ان يكون تتمة
لما قبله جاز الامران فتقول زيد والله ان اباه قايم وزيد والله ابوه قايم وان مخصوصة بالجملة
الاسمية لانها لا تدخل الا على الاسم واما اللام وحرف النفي فيدخلان على الجملتين جميعا الا ان الفعلية
اذا كان فعلها مضارعا التزم في الافصح معها نون التاكيد واذا كان ماضيا التزم على الافصح معها
قد ولم يحتاجوا مع الاسمية الى غيرها لانها دخيلة على الفعل اصلية في الاسم فقصد الى تقويتها فيما
ليست اصلا فيه تنبيها على انه ليس من اصل مواضعها وقوله وقد حذف حرف النفي في قولهم
تالله يبقى على الايام مستقل الى آخره حذف حرف النفي جايز مع الجملة الفعلية ولا يعرف مع الاسمية وانما
حذف مع الفعلية دونها اما لانه يدل على النفي فيه امران حذف اللام وحذف النون واما لانه قد
حذف عنه في غير القسم كقوله يبين الله لكم ان تضلوا فاجري في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم فانه
خال عما ذكر من الامرين وقد اوقعوا موقع البا بعد حذف الفعل الذي الصقته بالمقسم به اربعة

أحرف الخافض يريد أن هذه الحروف لا تستعمل إلا مع حذف الفعل لأنه جعل شرط استعمالها حذف الفعل
وذلك لأنها عندهم عوض من الفعل فكرهوا الجمع بين العوض والمعوض على عادتهم في ذلك وقوله
وهمّا للاختصاص من تعليل لوضع هذه الحروف عن الباء فالواو دأبوا بها اختصاص الظاهر بها
والتاء اختصاص اسم الله تعالى واللام اختصاصها بالتعجب ومن اختصاصها برب فلا
يستعمل اللام إلا فيما هو متضمن بالتعجب كقولك لله لتبعثن ولتجازين ولله لا يؤخر مراجل
ولا يبقى في الناس أحد وشبهه ولا يقال لله لقد قام زيد إذ ليس في ذلك وجه للتعجب وقد جاءت
التاء أيضا في مثل ذلك كثيرا ولكنها لم تلزموها ذلك بل استعملوها في غيره وبعضهم من
يقال من ربي إنك لأشر تنبيها على القسم لما في لفظها من الاشتراك وقلتها في القسم فقصدوا
إلى أن تكون لها فيما قل دلالة على أنها المقسم بها ومن الناس من يزعم أنها من ايمن ولكنه أقيد
ذلك لأنها داخلة على ربي كما تدخل من ولو كانت من ايمن دخلت على اسم الله كما تدخل ايمن ثم
لما اختصت الضمة عن في هذا الموضع شبهوها لاختصاصها بما اختص مثلها كالضمة مع لدن
في غدوة واختصاص التاء باسم الله واختصاص ايمن باسم الله والكعبة وأخذ فتح
نونها فهي كالتاء بمعنى أنها تدخل على اسم الله خاصة فيقال مُ الله ومِ الله كما تقول تالله ومن
الناس من يزعم أنها من ايمن من حيث دخلت على اسم الله كما تدخل ايمن ولو كانت من من لم تدخل
على اسم الله كما لا تدخل من ومن الناس من يزعم أن المضمومة من ايمن لما ذكرناه والمكسورة من من
لأنه ليس في ايمن كسرة في ميم ويحكم بالكسرة على أنها ميم من ويجعل ذلك أولى بالاعتبار من دخولها
على اسم الله لأن كسرة ميم ايمن لا وجه له في ايمن ودخول من على اسم الله لا مانع له إلا من حيث
الاستعمال على أنه قد سمع من الله عز وجل مفتش على ما ذكره آخرا والقياس يقتضي الجواز فترجح
بذلك أن المكسورة ميم من والمضمومة ميم ايمن وظاهر كلامه أنها ميم من وإن دخلت على اسم
الله لأنه يأخذ الكسرة دليلا على أنها ميم من ويجعل المضمومة عليها لأنه قد ثبت فيها الضم مع
نونها وقد ثبت الحذف في أختها فليكن الحذف في الأخرى بخلاف ايمن فإنه لم يثبت حذف همزتها
لا فيها ولا فيما يشابهها فكان القول بأنها ميم من أولى قال ـــــ والباء الأصل لأنها الخافضة قال
الشيخ لما كانت الباء هي الأصل دخلت على كل مقسم به مضمرا كان أو مظهرا ولم يلزم ذلك فيما كان
فرعا عنها لوضعهم إياه مختصا كما ذكرناه في الواو والتاء وكذلك لما كانت الأصل دخل الفعل
مصرحا به عليها إذ لم يوضع عوضا عنه وإنما وضعت لمعناها خاصة بخلاف الواو والتاء

فإنها جعلت عوضا من اللفظ بالفعل فلذلك لم يجز إظهار الفعل معها وكذلك استعملوها لما كانت
أصلا في الاستعطاف كقولك بالله أخبرني وهذه الباء أدخلها النحويون على ما تقدم في حروف القسم كما
تقدم ذكره وظاهر كلامهم أنها متعلقة بفعل الطلب المذكور بعدها أو بما دل في معنى أقسم على سبيل
الاستعطاف ولو قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطف لكان جيدا ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطلب
المذكور بعدها أو بما دل على فعل الطلب على أنها باء الاستعانة كما تقول بالله حججت لكان جيدا والذي
يقويه أنك تقول أخبرني بالله وبالله أخبرني كما تقول بتوفيق الله حججت وحججت بتوفيق الله كأنك
قلت اطلب منك الخبر مستعينا بالله في إخبارك لي ولذلك وجب ألا يجاب إلا بفعل طلب أو في معنى الطلب
ولا يجاب بما يجاب به الأقسام ويحذف الباء فينتصب المقسم به بالفعل المضمر لأن موضعها متعلق
بالفعل فإذا حذف الجار بقي متعلق الفعل خاليا عن المعارض له فصح نصبه بدليل قولك كلت زيدا
وكلت لزيد واستغفرت من الذنب واستغفرت الذنب وذلك مطرد في كلامهم إلا أنهم لم يحذفوه
إلا مع حذف الفعل فلا يقولون حلفت الله ولا أقسمت الله بل يقولون اللهَ لأفعلن قال ـــــ
وقد روي رفع اليمين وهو إما أنه على الابتداء محذوف الخبر وذلك أن القسم جاء في كلامهم جملة فعلية
وجملة اسمية في مثل لعمرك إلا أن الفعلية هي الشائعة في كلامهم ولذلك لم يجوزوا أن تقول اللهُ
لأفعلن على تقدير الله قسمي وقد جاء قولهم أمانةُ الله ويمينُ الله تشبيها بقولهم لعمرك وهو
قليل فإذا النصب هو الوجه والخفض على إرادة حرف الخفض وهو قليل أيضا وبعضهم كما
يضمر اللام بمعنى أنهم يخفضون المقسم به على إضمار حرف الخفض وإرادته موجودا كما يخفضون
في قولهم لاه أبوك الأنوى أن الخفض في قولهم لاه أبوك لا بد له من خافض ولا خافض إلا الحرف
المقدر فكذلك ههنا بالحرف المقدر قال ـــــ ويحذف الواو ويعوض منها حرف التنبيه في قولهم
لاها الله ذا قال الشيخ يلزم الخفض لوجود ما يقوم مقام حرف الجر وهو حرف التنبيه كما يلزم مع
الواو والتاء وهمزة الاستفهام وقطع همزة الوصل لما كان عوضا عما ذكره قوله وفي لاها الله
ذا لغتان حذف ألفها وإثباتها فأما الحذف فوجهه أنها ألف لقيت ساكنا بعدها فقياسها أن
تحذف لالتقاء الساكنين وأما إثباتها فلا يخلو إما أن تثبت الهمزة معها أو لا تثبت فإن لم تثبت فهو
الظاهر من كلامهم فوجهه أنها تنزلت معها منزلة الجزء من الكلمة فلم تحذف لالتقاء الساكنين
لأنها التقيا على حدهما كما في قولك الضالين وشبهه وإن ثبتت الهمزة وليس ببعيد من كلامهم فوجهه
أن همزة الله لها شأن في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا ألله وقولهم أفألله فلم

فلم يجتمع ساكنان البتة فثبتت الفهما لانها لم تلق ما يوجب حذفها قوله وفيه قولان احدهما وهو قول
الخليل ذا مقسم عليه كانه لا والامر ذا فحذف الامر لكثرته في استعمال ثم قال ولذلك لم يجز ان يقاس عليه
فلم يعلل ما ذكره من ان تقديره لا والامر ذا وانما علل امتناع القياس عليه الا لكثرته في استعمال في هذا
دون غيره ولم يدل على ما ادعاه البتة وقد دل الاخفش بما ذكره على دعواه ولو قيل ان ذا هو
المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل ذا او لا يكون ذا لكان مستقيما ودليله
ان المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه منفيا دليله استقرا كلامهم واذا كان
كذلك وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل تقدير الخليل وبطل تقدير الاخفش لانه يجعل
المقسم عليه محذوفا لان الحذف على خلاف الاصل واذا استقام الاثبات فلا معنى للعدول الى الحذف
ويضعف ايضا من جهة ان الاشارة الى القسم في القسم لم يجئ مثله في كلامهم بخلاف ما ذكرناه من
حذف بعض المقسم عليه وما ذكره الاخفش من قوله لا ها الله ذا لقد كان كذا لا نسلمه فان مثل
ذلك لا نعرفه في كلامهم ثم ولو قدرنا صحته فلا نزاع في ان المتكلم يريد للنفي بقوله لا واذا ثبت
ذلك ثبت ما قلنا فيكون قوله لقد كان كذا اثباتا لغير ما نفاه بقسم مقدر آخر فيستقيم ذلك
مع جريان ما ذكرناه من التاويل قال والواو الاولى في نحو والليل اذا يغشى للقسم وما بعدها للعطف
وقد اختلف الناس في مثل هذه الواو الثانية مع اتفاقهم على ان الواو الاولى للقسم فمنهم من قال هي واو
العطف على ما ذكره جار الله ومنهم من قال هي واو قسم آخر واستدل من قال هي واو العطف وهو
مذهب الخليل وسيبويه بانه لو كانت واو قسم لم تخل اما ان يكون لكل واحد منها جواب يستقل به
ما بعدها مشتركا مع ما قبلها اولا فان كان مشتركا وجب واو العطف ايضا وان كان غير مشترك وجب
ان يكون لكل واحد منهما جواب يستقل به لانه قد عين مشترك ويكون مع ذلك جملة بعد جملة ولا
بعد لذلك ان يكون في الجمل واو العطف فثبت ان الواو ليست واو قسم واذا ثبت ذلك وجب ان تكون واو
العطف شركت بين المقسم به ثانيا مع المقسم به اولا فلم يجئ الا الجواب واحد لان القسم واحد واستدل
ايضا بانك لو جعلت موضعها الفاء وثم لكان المعنى على حاله وهما حرفا عطف فكذلك الواو وشبهة
من ظن انها واو قسم صورتها بعد صورة معطوف عليه وذلك مدفوع بما ذكرنا واقوى ما قالوا فيه
بالنظر الى المعنى انها لو كانت واو عطف لكان عطفا على عاملين وهو ممتنع وهذا مما يرد على من يمنع في
الدار زيد والحجرة عمرو وهو مذهب سيبويه واصحابه واما من يجيزه فلا يرد ذلك عليه وتقريره
هو ان قولك والليل مخفوض بحرف الخفض الذي هو واو القسم وقولك اذا يغشى منصوب بالفعل المقدر

الذي هو اقسم فيتحقق هو ان لعاملين مختلفين كما في قولك ان في الدار زيدا فاذا جعلت الواو في قولك
والنهار اذا تجلى للعطف كان قولك والنهار معطوفا على الليل خفضا وكان اذا تجلى معطوفا على
اذا يغشى نصبا فقد تحقق ما تقدم لقولك ان في الدار زيدا والحجرة عمرا سوا وذلك ممتنع فيكون هذا
ممتنعا فوجب ان يحمل على غير العطف ولا وجه الا ان يكون واو القسم وقد اجاب جار الله في تفسيره
عن هذا السوال فقال لما تنزلت الواو التي للقسم منزلة البا والفعل حتى لم يجز ذكر الفعل معها صار
كانها هي العاملة نصبا وخفضا فصارت كعامل له عملان وكل عامل له عملان فما فوقهما جاز
ان يعطف على معموليه بعاطف واحد باتفاق كقولك قام زيد يوم الجمعة وعمرو يوم السبت وهذا
قد تنزل منزلة العامل الواحد فاجري مجراه ثم قال فتقريرنا لذلك ما معناه وانما يلزم ذلك لو قيل اقسم
بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فهذا هو الذي يشبه ان في الدار زيدا والحجرة عمرا والسوال عندنا
في اصله مندفع لانا نجيز ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فلا وروده له وما اجاب به جار الله فوه
منه واستنباط لمعنى دقيق لو تم له ويلزمه الا تجيز لما ذكر اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
وقد جا مثل ذلك في القرآن قال الله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح
اذا تنفس فقد جا ذلك مع التصريح بالفعل والحرف فبطل ما اجاب به من ان ذلك انما كان من اجل الواو
وبقي السوال قايما عليه الا ما ذكرناه عليه ما يدفع جوابه ويدفع اصل السوال ايضا لانه يوجب جواز
العطف على عاملين في غير ما نحو فيه وجعلوه دليلا على انها واو القسم فثبت انها واو العطف بما
تقدم اولا وان السوال لا يرد له على الوجه الذي ذكرناه لا على الوجه الذي يلزم منه ما نحو ان
في الدار زيدا والحجرة عمرا ومن اصناف المشترك تخفيف الهمزة قال تشترك فيه الاضرب الثلاثة
قال الشيخ لا تخفف الهمزة الا اذا تقدمها شي يعني انها اذا كانت اول كلمة مبتدا بها فلا بد ان تكون
محققة لتعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت بين بين لا لتعذر موجب الحذف والبدل ولو جعلت بين
بين لقربت من الساكن فكرهوا ان يبتدوا بما قرب من الساكن لانه مرفوض في كلامهم او متعذر قال
وفي تخفيفها ثلثة اوجه وقد فسر ثلثة اوجه وفسر بين بين بان يجعلها بين الهمزة والحرف الذي
منه حركتها هذا هو الكثير في بين بين وقد جوز بعضهم في بعض الهمزات ان تجعل بين الهمزة والحرف
الذي منه حركة ما قبلها مثل يستهزيون وسيل فيجوز ان يجعل في يستهزيون بين الهمزة والياء وفي
سيل بين الهمزة والواو وبذلك قرا بعضهم حمزة في الوقف لان من اصله تخفيف الهمزة في الوقف وليس
ذلك بجيد عندنا والمشهور عندنا لغة وقراة فيما هو مسهل بين بين ما ذكره واما الابدال والحذف

هو أصح ثم أخذ يقسم الهمزة وقال ولا تخلو أن تقع ساكنة أو متحركة وهو حَصْرٌ في المعنى قال فإن كانت
ساكنة فيبدل منها الحرف الذي منه حركة ما قبلها والأولى أن نقول ههنا فإن كانت ساكنة لم يخل
ما قبلها من أن يكون ساكنا أو متحركا فإنها قد تسكن للوقف وقبلها ساكن فتكون ساكنة وقبلها ساكن
فلا بد من ذلك في تقسيمه فلنتكلم عليه فإذا كانت كذلك نظر إلى الساكن قبلها فإن كان صحيحا فتكون
ساكنة وقبلها ساكن حُرِّكَ تقديرا بحركتها ووقف عليه بالسكون أو الروم على حسب ما ذكر في الوقف
وإن كان معتلا فإن كان ياء أو واوا أو مدتين زائدتين أو ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت الهمزة حرفا
من جنسه وأدغم فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف كمقروّ وبريّ ونسيّ وإن كان ياء أو واوا
غير ذلك فحكمه حكم الصحيح وقد تقدم وإن كان ألفا فلا يخلو إما أن تقدر الوقف بالسكون أو
لا فإن قدر بالسكون وجب قلبها ألفا ثم إما أن يجمع بين الألفين أو يحذف إحداهما لاجتماع الألفين
وإما أن يوقف بالروم فيجعل بين بين وإلى ههنا ينتهي قسم الساكنة التي قبلها ساكن وهو قسم لم
يشتمل عليه كلامه ولو قدر أن نحو الخبء وشيء وبريء يدخل في حكم المتحركة الساكن ما قبلها لأن
الحكم فيه كذلك لأنها تقدر متحركة فلا يدخل نحو يشاء لأنها إذا قلبت ألفا وهو الكثير لم يدخل في حكم
المتحركة التي قبلها ألف ألا ترى أن تلك يجب أن تجعل بين بين وهذه المختار فيها أن تقلب ألفا ثم
يتفرع عن ذلك وجهان فثبت أن الوجه تقسيمها إلى ما ذكرناه وإلى ههنا ينتهي الكلام عليها
ثم ننتقل إلى القسم الآخر وهو أن تكون ساكنة متحركا ما قبلها فحكمها ما ذكر من قلبها حرفا من جنس
حركة ما قبلها ووجه ذلك أنه لما قصد إلى تسهيلها والحذف والتسهيل متعذر وجب
الإبدال ولا حركة لها تبدل إليه وحركة ما بعدها لم تأت فوجب إبدالها باعتبار حركة ما قبلها فكانت
الألف بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسور ومثل بكل ذلك متصلا ومنفصلا تنبيها
على أن الحكم واحد ثم انتقل إلى القسم الثاني من أصل القسمة وهو إذا كانت متحركة وهو قوله وإما أن
تقع متحركة ثم قسم ذلك إلى ما يكون ما قبلها فيه ساكنا ومتحركا فتكلم على الساكن فقال ينظر إلى
الساكن فإن كان حرف لين لم يخل من أن يكون ياء أو واوا أو ألفا فإن كان ياء أو واوا مدتين زائدتين
أو ما يشبه المدة كياء التصغير قلبت إليه وأدغم فيها كقولك خطيّة ومقروّة وأفيّس في أفؤس
جمع فأس وإنما فعلوا ذلك وإن كان قياس تسهيل مثلها النقل والحذف لأنهم لو فعلوا ذلك لحركوا ما
لا أصل له في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا فلما وجب بقاؤه لم يبق إلا الإبدال والتسهيل كرهوا التسهيل
لما فيه من شبه التقاء الساكنين فلم يبق إلا الإبدال ولم يجز أن تبدل باعتبار حركتها لما يؤدي إليه من

التعذر ومن استثقال فوجب إبدالها باعتبار الحرف الذي قبلها فلذلك قالوا خطيّة ومقروّة قال
وقد التزم ذلك في نبيّ وبريّة هذا على قول من يقول إن نبيا مشتق من النبأ والبريّة من برأ الله
الخلق وأما من يرى أن النبي مشتق من النبوة وهو الارتفاع والبرية من البرا وهو التراب فلا
مدخل لهما في الهمز أصلا ثم ولو سلم أنه من الهمز فلا يصح قوله وقد التزم لأنه قد ثبت أنهم يقولون
نبيئا بالهمز وبريئة بالهمز فكيف يصح دعوى التزام ترك الهمز مع ثبوت الهمز ثبوتا لا يمكن دفعه
أما النبيء فهي قراءة أهل المدينة وأما البريئة فهي قراءة أهل المدينة وبعض أهل الشام فثبت أنه
لا يمكن دعوى التزام ترك الهمزة في نبي وبرية بعد تسليم اشتقاقهما أنهما من الهمز نعم يمكن أن يقال
إن بعض من لغته الهمز واشتقاق نبي وبرية عنده من الهمز لا يهمز وهذا أمر يتعذر إلا بقوم
عليه دليل إذ لو نوزع فيه فلا يصح التزام ذلك مع ما ذكرنا ثم قال وإن كان ألفا كان التقسيم يقتضي
أن يذكر الواو والياء الأصليتين والزائدتين لمعنى إلا أنه أخر ذكرهما عن الألف ليذكرهما مع الصحيح
إذ الحكم واحد فقال وإن كان ألفا جعلت بين بين وإنما كان كذلك من جهة أن نقلها لا يمكن وإبدالها على
نحو ما تقدم لا يمكن إذ لا يستقيم أن تنقل حركة وقد فرض متحركة وأيضا فإن الألف لا تدغم ولا يدغم
فيها فوجب أن تجعل بين بين واغتفر اجتماع السكون وشبه السكون لما في الألف من فضل المد
الذي ما في الواو والياء فلا يلزم من رفض ذلك مع الياء والواو رفضه مع الألف أو يقال أمكن مع
الواو والياء غير ذلك فلم يكن حاجة إلى ارتكابه ولم يمكن ذلك مع الألف فعدل إلى جعلها بين بين
ثم مثل بها على اختلاف أحوالها ثم انتقل إلى فصل آخر وهو إذا كان قبلها ياء أو واو أصليتين أو
مزيدتين لمعنى وألحق به الحرف الصحيح لأن الحكم فيهن واحد وهو أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن
وتحذف وإنما فعل ذلك لأن إبدالها لا يمكن لأنه ليس قبلها حركة ترجع به إليها ولأنه كان يؤدي إلى
استثقال كاستثقالها أو إلى اجتماع ساكنين وجعلها بين بين أيضا غير مستقيم لما تقدم من أداء ذلك
إلى اجتماع الساكن وشبه الساكن فكان كاجتماع الساكنين فوجب النقل فيها وإنما لم يحذف فواتي
غير نقل لأنه كان يؤدي ذلك إلى الإخلال بإسقاط حرف بحركته مجانا من غير حاجة إلى ذلك وإنما
لم ينقلوا الحركة ويبقون الهمزة لأنهم لو فعلوا ذلك لم يكن في ذلك تخفيف إذ الهمزة الساكنة مستثقلة
أيضا وإنما لم ينقلوا ويبقوها ساكنة ثم يسهلوها بالحركة التي صارت قبلها على ما يجوزه الكوفيون
مطردا ويجيزه نحن فيما سمع من نحو المراة والكماة لأنه تغيير متعدد مع استثقال فكان ما
تقدم أقرب فلذلك التزم عندنا وقد أجاز الكوفيون ذلك مطردا على سبيل الجواز لا على سبيل

اللزوم قال وقد التزم ذلك في يُرَى وأرَى يرى هذا الالتزام الذي ذكره في ذلك صحيح لا مدفع له بوجه بخلاف ما ذكره آنفًا في بَنيّ وبريّة لانّ يُرَى مضارع رأى باتفاق والهمزة في يرى باتفاق وهو ملتزم كذلك فعلم أن تخفيفه ملتزم وكذلك يُرِي مضارع أرَى وقد تحقق تقدير الهمزة عينًا في الماضي فوجب تقديرها عينًا في المضارع فعلم أن يُرِي أصله يُرْئِي وقد التزم فيه يُرِي. فعلم أنّ تخفيف الهمزة فيه ملتزم ولم يلتزموا ذلك فيما كان مثله في الوزن كمضارع نأى وهو قولهم يَنْأى ولا يلتزمون ينا وكذلك أنأى فانه مثل أرْأى في الزنة وموضع الهمزة ولا يلتزمون أنا وكذلك مضارعه وهو قولهم يُنْئِي ولا يلتزمون يُنِي نعم اجرا وبجري يُرَى وأرَى ويُرِي على سبيل الجواز مثله في تخفيف الهمزة في غيره والفرق بين البابين انّ باب أرَى ويَرَى يُرِي خففت همزته التزامًا لكثرته في الكلام والكثرة تناسب التخفيف بخلاف ما ذكرناه من ما ثله فانه لم يكثر كثرته فبقي على الجواز فلا يلزم من التزام التخفيف اذ كان جايزًا لهذا السبب الذي يقتضي من التزام التزام التخفيف مع انتفا هذا السبب المذكور وظهر الفرق بين البابين ثم انتقل الى القسم الآخر من الهمزات وهو ما اذا كانت متحركة وقبلها متحرك ولم يبق غيره فذكر في ضمن كلامه تقسيمها ولم يستوفه الّا على مذهب سيبويه ومن الاولى ان يقال هذه الهمزة تنقسم باعتبار حركة ما قبلها بالانقسام العقلي الى تسعة اقسام مفتوحة وقبلها احد ثلاث حركات ومضمومة كذلك ومكسورة كذلك فصار تسعة مثال وبِئَة ومُوَجَّلًا ودُؤَف ومستهزئون ودُؤُوش وسُئِم وسُئِل ومستهزئين فاما المفتوحة المضموم ما قبلها فتقلب واوًا وأمّا المفتوحة المكسور ما قبلها فتقلب يا باتفاق فيهما وانما كان كذلك لانه تعذّر النقل فيها لتحرّك ما قبلها وتعذّر جعلها بين بين لانها تصير كالالف والالف لا يكون قبلها الّا فتحة فقصد الى ان يكون ما قبلها كذلك فلم يبق الّا ابدالها وابدالها اما ان يكون باعتبار حركتها او باعتبار حركة ما قبلها تعذر ابدالها بحركتها لان من الف لا تقبل حركة ولا يكون قبلها ضمة فوجب ابدالها باعتبار حركة ما قبلها فابدلت بعد الضمة واوًا وبعد الكسرة يا واما المضمومة المكسور ما قبلها والمكسورة المضموم ما قبلها فقد زعم من الاخفش انها تقلب انحرافا من جنس حركة ما قبلها فيقلبها في مستهزئون يا وفي سُئِل واوًا والشبهة في ذلك انه لو جعلوها بين بين لادّى في مستهزئون الى شبه الواو الساكنة وقبلها كسرة وفي سُئِل الى شبه اليا وقبلها ضمة وكما كرهوا شبه من الف وقبلها غير فتحة فليكره شبه اليا والواو وقبلهما كسرة وضمة وهذا غير مستقيم لامرين احدهما انّ ذلك في من الف متعذر وهو في اليا والواو مستثقل فلا يلزم من امتناع شبه المتعذّر امتناع شبه المستثقل

ثم ولو سُلِّم التسوية فيهما في التعذّر او من استثقال ففي محل من اتفاق فرّوا الى ما لا استثقال فيه ولا تعذّر نحو مُؤَجَّلًا ومِيَة لانّ الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها تفصحان وفي محل النزاع يكون الفرار من شبه المستثقل الى مستثقل محقق وهو بالفرار منه اولى الا ترى انك اذا قلت مستهزيُون وسُوِل اتيت بيا مضمومة قبلها كسرة وواو مكسورة قبلها ضمة وذلك مرفوض في كلامهم وانت فررت من اشباه المرفوض فكيف تفرّ من شبه مرفوض الى مرفوض حقيقة فثبت أنّ الوجه مذهب سيبويه في ذلك وبقية الهمزات المذكورة تجعل بين بين الا ما ذكرناه في نحو مُؤَجَّلًا ومِيَة وانتفا ما تخيّل في نحو مستهزئون وسُئِل فجعل في بقية من اقسام بين بين وكذلك ما خالف فيه من الاخفش حكمه هذا الحكم عند غيره وقد تقدم أنّ بعض النحويين يجيز فيما خالف فيه من الاخفش وهو باب مستهزئون وسُئِل ان يجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ما قبلها فيجعل لمستهزئون بين الهمزة واليا وفي سُئِل بين الهمزة والواو قال وقد تبدل منها حروف اللين وذلك راجع الى السماع المحض فلا يجوز فيما سمع ثم اورد مستشهدًا على ذلك منساة وسالت ثم عجز بيت عبد الرحمن مستشهدًا به على مثل ذلك وهو قوله يشجج راسه بالفهر واجي واصله واجئ فقلبت الهمزة يا وقد انشد سيبويه ايضًا على مثل ذلك وهو عندي وَهْم فانّ هذه الهمزة موقوف عليها فالوجه ان تسكن لاجل الوقف واذا سكنت وقبلها ما حركته ما قبلها فيجب في التسهيل أن تقلب يا فليس لايرادهم لها فيما خرج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين وجه مستقيم وقد اعتذر لهم في ذلك بان قيل القصيدة مطلقة باليا ويا الاطلاق لا يكون مبدلة عن همزة لانّ المبدل له عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل قولهم رُوْيا فجعلها يا للاطلاق منوونة فصح ايرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين والجواب أنّ ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريًا على القياس لانّ الضرورة في جعل اليا مبدلة عن الهمزة يا الاطلاق لانّ ابدالها يا على خلاف القياس لانهما امران منقطعان فتخفيفها الى اليا امر وجعلها يا اطلاق امر آخر والكلام انما هو في ابدالها يا فلا ينفع العدول الى الكلام في جعلها يا اطلاق فثبت أنّ قلبها يا في هذا المحل قياس تخفيف الهمزة وانّ كونها اطلاقا لا يضرّ في كونها جارية على القياس في التخفيف نعم يضرّ في كونه جعل ما لا يصحّ ان يكون اطلاقا اطلاقا وتلك قضية ثانية هذا بعد التسليم ان اليات والواوات والالفات المنقلبات عن الهمزة لا يصحّ أن تكون اطلاقًا وهو في التحقيق غير مسلّم اذ لا فرق في حرف الاطلاق بين ان تكون عن همزة وبين أن

يكون عن غيره ذلك كما في حرف الردف والف التاسيس ثم قال وقد حذفوا الهمزة في نحو خذ وكل
ومر الحاضر وهذا ايضا باب من الحذف على غير قياس وقياسه ان تقلب حرف لين واهبا اذا
ابتدى بها على ما سياتي في مثلها وجايزا اذا اتصلت بشيء قبلها الا انهم حذفوها على غير قياس
تخفيف الهمزة لا هو عوض فيها وهو لكثرة استعمالهم فناسب ذلك حذفها على ما ذكرناه في يرى
الا انه في يرى التزام جار على القياس وهو ههنا التزام فيما لم يجر على القياس لان تخفيفها
عند الابتداء بها لازم مع استثقال لاجل همزة الوصل التي تنضم اليها وهو في كل اوخذ واوكل
فصار الاستثقال حاصلا مع الجريان على قياس تخفيف الهمز فعدلوا الى الحذف للتخفيف لاجل
كثرة الاستعمال فثبت ان هذا الالتزام وان كان على خلاف قياس تخفيف الهمزة مثل الالتزام في
يرى وان كان على قياس تخفيف الهمزة وقد جاء في صيغة الامر من امر يامر الوجهان الاصل
والفرع فلك ان تقول اومر ومر ولك ان تقول مر لانه لم يكثر كثرة خذ وكل ولم يقل قلة ايسر
من اسر باسر فجرى ما كثر على التخفيف المذكور وما لم يكثر على القياس المذكور وما توسط بينهما
على الوجهين جميعا لقربه من البابين جميعا قال واذا خففت همزة الاحمر على طريقها
فتحركت لام التعريف لام التعريف الخ فلهم في الف اللام طريقان الحاضر وطريقها ان تنقل حركتها
الى ما قبلها فتتحرك لام التعريف بحركتها فلما تحركت بحركتها نظر بعضهم الى الحركة المحققة فاستغنى
عن همزة اللام لانها لم يوت بها الا لسكون اللام ومنهم من نظر الى ان الحركة عارضة فجعلها في حكم
الساكن فبقي الهمزة داخلة عليها وذلك كله عند الابتداء قال في هذا المذهب هو القياس وليس
عندي بالقياس ولا ما عليه الفصحاء المخففون للهمزة ولا ما عليه القراءة الصحيحة فيمن خفف
الهمزة اما وجه كونها ليس بالقياس فلان قياس كلام العرب ان لا يعتد بالعارض بدليل امتناع
رد الواو في قوله لم يكن الذين والواو في قل انظروا وامثال ذلك كثيرة فثبت ان العارض في
كلامهم قياسه ان لا يعتد به والشبهة لمن ظن انها القياس ما توهمه في صيغة الامر من نحو
قل وبع وشبههم وتقريره ان اصله اقول وابيع فلما اعل بنقل حركة العين الى الفاء حذفت العين
لالتقاء الساكنين فلما تحركت الفاء استغنى عن الهمزة ولولا الاعتداد بالعارض لقيل في قل اقل وفي بع
ابيع فلما لم يقل ذلك دل ان العارض في مثل ذلك يعتد به وهو اشبه عندهم مما اعتمد عليه
غيرهم وكذلك قولهم في سل اذا خففت الهمزة قيل في الامر سل ولولا الاعتداد بهذه الحركة العارضة
لوجب ان يقال اسل والجواب عن ذلك ان فعل الامر فرع المضارع فما اعتل في المضارع فهو ثابت

ثابت في الامر فاذا امر من المضارع حذف حرف المضارعة ثم نطق بما بعده فان صح الهمزة اجتلبت
والا فلا فاذا لم يكن للهمزة في مثل قل مع موجبها كلمة واحدة فصارت في حكم الاصلي اللزوم وليست
الحركة في اللام كذلك لانها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبارها اصلا وان ثم لا ينطق به الا كذلك اعتبار
ما ليس بلازم ولذلك كثر قولهم الحمر ولم يقل احد اقل والاشيء الثالث ان الاعلال قضية
واجبة لموجب قوي وتخفيف الهمزة ليس كذلك بل امر جائز فلا يلزم من اعتبار الامر الواجب اعتبار
الامر الجائز وهذا يختص بالفرق بين باب قل وباب الحمر ولا يندرج فيه باب سل لانه ايضا تخفيف
همزة ولكن يقال فيه انه كثر استعمالهم اياه مخففا حتى صار كاللازم الاعلال لكثرته في كلامهم
فيتنزل منزلة ما ذكرناه فقد ثبت ما ذكرناه ان مثل هذا العارض القياس الا يعتد به فان
قيل اذا جعلتم الحركة فيه كالحركة في نحو قل وبع لم يكن الذين فينبغي الا تجيزوا الحذف في الهمزة لعروض الحركة كما
كما لا تجيزون رد الواو في لم يكن الذين لانهما جميعا لازمان للسكون الاصلي وقد جعلتم العروض لا
اعتداد به قلت فيه وجهان احدهما انها لما كانت كالجزء مما بعدها نزلت معها كالجزء منها
على ما تقرر في نحو قل وسل فاجريت مجراه لهذا التشبه الآخر انه مبني على ان الهمزة اصل خففت
لكثرة استعمالها عند الاستغناء عنها فكما حذفت عند الاستغناء عنها في قولك ضربت الوحد
عند الاستغناء عنها في قولك مبتديا الحمر ثم ذكر احكاما تبنى على الاعتداد بالحركة ونفي الاعتداد
فكل موضع جعلت معتدا بها فواجب ان تكون حكمها حكم كلمة متحرك اولها فلا يحذف قبلها حرف
علة ولا يحرك ساكن فلذلك تقول على هذه اللغة في لحمر وخذ لحمر وما لحمر ومن لحمر وزيد
لحمر وكل موضع لم يجعل معتدا بها فواجب ان تكون حكمها حكم كلمة ساكن اولها فيحذف قبلها
حرف العلة ويحرك الساكن فلذلك تقول فلحمر وخذ لحمر وملحمر ومن لحمر وزيد لحمر وعلى
ذلك قال ومثل لحمر عادا الولى يعني ومثل لحمر فيمن اعتد بالحركة فحذف الهمزة عادا الاولى في
قراءة ابي عمرو لانه لم يحرك الساكن لكونه قدر اللام متحركة اصلا ولو لم يعتد بها لوجب ان يحرك
التنوين وكذلك من لان ثم قال ومن قال الحمر قال من لان يعني ان من لم يعتد بالحركة العارضة
وجعل اللام في حكم الساكن حتى اوجب دخول الهمزة على ما كانت عليه قبل النقل فهو لا يقولون من
لان بتحريك النون لالتقاء الساكنين لان السكون الذي اوجب عندهم المجيء بالهمز يقتضي ايضا ان
يحرك الساكن الذي قبله لالتقاء الساكنين وتحريك نون من بالفتح على اللغة الفصيحة فوجب
ان يقال من لان بفتح النون ثم ذكر لغة اخرى على قول من قال الحمر غير معتد بالحركة وهم الذين يحذفون

تحمني لانه لم ينطق بالمضارع فيه الا متحركا والامر فرع عليه فلم يكن ثمة همزة بوجه بخلاف ما نحن فيه الثاني ان الحركة في قل [illegible]

نون من لسكونها وسكون لام التعريف بعد ما اجراها مجرى حرف العلة لكثرتها معها في الكلام فيقولون ملكذب
في من الكذب فهولا اذا لم يعتدوا بالحركة العارضة في قولهم الحمد حذفوا النون لالتقاء الساكنين كما يحذفونها
في مثل ملكذب ان السكون في مثل ملكذب وفي مثل بلان اذا لم يعتد بالحركة سوا فاذا سوغوا الحذف في مثل
ملكذب سوغوه في ما نثله وهو بلان قال ـــــ واذا التقت همزتان في كلمة واحدة الى آخره
انتقل الى الكلام في تخفيف الهمزة اذا اجتمع مع الهمزة فعلم ان ما تقدم على تقديره انفرادها ثم قسم ذلك
الى ما يكون في كلمة او في كلمتين وذلك جاهو فان كان في كلمة لم تخل الثانية من ان تكون ساكنة فان
كانت ساكنة وجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها لا خلاف في ذلك كقولك آدم واومن وايت وانما
فعلوا ذلك لزامة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة بعد الاولى واذا كانوا قد سهلوا
مثلها مفردة مع انتفا هذا الامرين فان تسهل ههنا اولى فلذلك التزم وان كانت متحركة فلا يكون ما قبلها
الا متحركا فيسقط السكون لحديثه من كلامهم فهذه يجب عند النحويين ان تقلب الثانية حرف لين
ويعني الاولى على حسب ما كان يجوز فيها وقبلها حرف لين على حسب حركتها ان امكن ذلك كقولك ايمة
بيا محضة وانما لم يفعلوا ذلك في مثل اويدم لتعذره لانه لم يمكن ان تحرك الالف ولا يكون ما قبلها
الا مفتوحا فوجب قلبها باعتبار حركة ما قبلها وانما لم يفعلوا ذلك في اوادم لانهم لم يمكن لو قلبوا
الفا لذهبت حركتها وهم محافظون عليها وليس قبلها باعتبار حركتها ما يمكن رده اليه لانها ايضا
نتيجة فوجب حمله على ما ثبت فيما نحو منه وهو اويدم فقلبوها واوا فان قيل فقد قلبوها
يا في مثل جاي وهي مضمومة وقياسها على ما ذكرت ان تقلب واوا قلت للاولى ان يقال قلبت واوا
على ذلك القياس ثم قلبت الواو يا لانكسار ما قبلها ويجوز ان يقال من اصل ان اصله ان تقلب حرفا
من جنس حركة ما قبلها فلذلك قالوا اويدم وجاي تقلب الاولى واوا والثانية يا الآن يمنع مانع في
مثل اوادم على ما تقدم تعذر المنع فيرجعوا اليها في نفسها ان امكن كقولهم ايمة وكقولك اؤدل
الى كذا او الى الواو ان تعذر الامران كقولك اوادم والوجهان مستقيمان وترجح الاول فان الابدال
انما كان فيما ثبت في غير هذا الباب باعتبار حركة الحرف السابق فكان جعل هذا منه للاصل اولى
وهو الوجه الاول ولكنه قدح فيه جاي وشبهه واحتيج الى الجواب عنه بما تقدم قال ـــــ
ومنه جاي وخطايا لان اصل جاي جاي باتفاق فمنهم من يقول وقعت اليا بعد الف فاعل فوجب قلبها
همزة فصار جاي فاجتمعت همزتان في كلمة واحدة فوجب قلب الثانية على ما تقدم ثم اعلت كما اعل
غاز وقاض فبقي جاي وهو جار مجرى قاض ومنهم من يقول كرهوا ان يهمزوا اليا فيودي الى الاستثقال

باجماع الهمزتين فعدلوا الى القلب فجعلوا اللام موضع العين والعين موضع اللام فقالوا جائي
ثم اعلوه كما اعلوا قاض فوزنه على القول الاول فاع وعلى الثاني فال والثاني قول الخليل واما
خطايا فاصله خطايي وقعت اليا بعد الف فوجب قلبها همزة كما يجب في صحايف فصار
خطائي فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية على ما ذكرنا في جا والخليل يقول في جمع خطية
ما قاله في جاي من القلب الذي ذكرناه فنقول لما ادى في خطائي ابدال اليا همزة الى اجتماع
الهمزتين فرض وقلبت اللام الى موضع العين والعين الى موضع اللام فصار خطائي على ما
ذكرنا في جا فادى القولان بالاخرة الى الرجوع الى خطائي فصار مثل تقديره في ذكايا اذ اصل
ذكايا ذكائي لان ذكية كصحيفة تجمع في الاصل ذكائي والعرب في كل جمع بعد الفه همزة عارضة
في الجمع وبعدها يا يقلبون الهمزة يا واليا الفا فيقولون في ذكائي ذكايا وسيأتي ذلك في موضعه معللا
فلا معنى في استيفائه ههنا ثم ذكر الجمع بين الهمزتين في كلمة وانه شاذ في كلامهم واتبعه بقرائة
الكوفيين وابن عامر قصدا منه لتضعيف قراتهم كما فعل ذلك في غير موضع قال ـــــ واذا
التقتا في كلمتين الى آخره وقع في بعض النسخ جاز تحقيقهما بقا فيني وهو عندي تصحيف لان
التحقيق ضعيف عنده فلا معنى لذكره متفقا وايضا فانه قد قال بعد ذلك عند ذكره الفصل
بينهما بالالف ثم منهم من يحقق فلو كان الاول ذكر لجواز التحقيق لم يكن لذكر جواز التحقيق مع الفصل
معنى وقوله ويخفف احداهما بان يجعل بين بين فالوجه غير مستقيم فانه يكون تخفيف احديهما
بغير ذلك فلا وجه لحصر تخفيف احديهما بان يجعل بين بين فالوجه ان يبين كيفية التخفيف فيهما
او في احديهما فنقول اذا اجتمعتا وقصد الى التخفيف فجايز ان تخففا جميعا وجايز ان تخفف
احديهما فان اريد تخفيفهما جميعا فوجهان احديهما ان تخفف الاولى على ما تقتضيه قياس التخفيف
لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما تقتضيه قياس تخفيفها للاجماع على ما تذكر والثاني ان تخففا
معا على حسب ما تقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت هذا واضح وان اريد تخفيف احديهما
لم تخل اما ان تكونا متفقتين او لا فان كانتا متفقتين وهي اولى آخر جزء كلمة فجايز ان يحذف احداهما
وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجايز ان تبدل الثانية الفا بعد المفتوح ويا بعد المكسور
وواوا بعد المضموم فان لم تكونا كذلك خففت ايهما شيت على حسب ما تقتضيه قياس التخفيف في كل
واحدة منها لو انفردت ثم ذكر ادخال الالف بين الهمزتين ولم يثبت ذلك الا في مثل اانت وشبهه وانما
مثل جا احدهم فلا نعرف مثل ذلك فيه ثم جواز التحقيق عند هذا الادخال فدل على انه عنده دون

من الحجام عنه وجيد ثم نسب ذلك الى قراة ابن عامر فان قصد الى نسبتها مع التحقيق فهو وجه ضعيف عن ابن عامر والمشهور خلافه وان قصد الى نسبتها مع التخفيف فهو المشهور عن هشام دون ابن ذكوان وليس لنسبته ذلك لابن عامر دون ابي عمرو ونافع معنى اما ابو عمرو فلا خلاف عنه في ذلك واما نافع فلان قالون نعواء كذلك من غير خلاف ايضا فلنسبة القراة الى من قرئت عنه بلا خلاف او من قرأها احد راوييه بلا خلاف اولى من نسبتها الى من قرأها راوييه بخلاف فلا وجه لتخصيصه ابن عامر قال ـــــ وفي اقرأ آية ثلثة اوجه ووهم في الوجه الثالث منها لانه قال وان تجعلا معًا بين بين وليست الساكنة تجعل بين بين لما بينّا ان معنى ذلك ان تجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها فاذا لم يكن لها حركة فكيف يعقل جعلها بين الهمزة وبين حركتها فثبت انه وهم والتقسيم في الثلاثة صحيح لانه لا يخلو اما ان تسهلا جميعًا او الاولى دون الثانية او الثانية دون الاولى فهذا تقسيم حاصر في المعنى فالوجه ان تخففا جميعًا وتخفيفهما جميعًا فيه وجهان احدهما ان تنقل حركة الثانية الى الاولى ثم تجعل الاولى بين بين بعد تحركها والوجه الاخر ان تقلب الاولى الفًا ثم تسهل الثانية بين بين وتسهيل الاولى دون الثانية ان تقلب الفًا وتحقق الثانية وتسهيل الثانية دون الاولى ان تسهل الثانية بين بين فحصل من التقسيم ثلثة اوجه انقسم وجه منها الى وجهين فصارت اربعة اوجه ذكر منها وجهين واسقط منها وجهين وذكر وجهًا لا يعقل البتة وهو الوجه الثالث في كلامه هذا آخر الهمزات باعتبار التخفيف والله اعلم ومن اصناف المشترك التقاء الساكنين قال رحمه الله يشترك فيه من اضرب الثلثة الى آخره قال الشيخ التقاء الساكنين ان كان باعتبار كلمة اشترك فيها الاسم والفعل كقولك في الفعل قل وقم وفي الاسم كقولك قائمٌ وعادٌ وليس في الحروف حروف المعاني حرف يجتمع فيه ساكنان وذلك لعدم تصرفهم في الحرف والتقاء الساكنين فيما تقدم انما هما من قبل التصرف وان كان من كلمتين فهو في الاسم والفعل والحرف مركبًا من كل واحد من الاقسام الثلثة ومن كل واحد مع اخويه مقدمًا ومؤخرًا فيكون تسعة اسم مع اسم واسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع اسم وفعل مع فعل وفعل مع حرف وحرف مع اسم وحرف مع فعل وحرف مع حرف فمثال الاول كم استخراجك ومثال الثاني لم استخرجت ومثال الثالث كم المال الذي عندك ومثال الرابع استخرج استخراجا ومثال الخامس استخرج استخرج ومثال السادس استخرج المال ومثال السابع من استخراجك ومثال الثامن قد استخرجت ومثال التاسع من الخروج قال ومتى التقيا في الدرج لانهما اذا التقيا في غير الدرج اغتفر وهو من اقتناعهما الوقف وان كان

كان اجتماعهما على غير حدّهما كقولك عمرْو وزيدْ وشبه ذلك وسبب سهولته او امكانه انك تقطع الصوت عند الثاني ولو وصلته لم يمكن وصله الا بالصوت باقيًا فيتعذر او يجتنب بقاؤه ساكنًا مع استمرار الصوت لعسر انتقال اللسان ساكنًا على مخرج الحرف مرتين قال وحدّهما ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغمًا ومعنى قوله وحدّهما اي الصفة التي يغتفر ما عند ان يكونا كذلك وسببه ما في حرف المد واللين الذي يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع استمرار الصوت وما في الحرف المشدد من سهولة النطق بحمل اللسان فيه عملًا واحدًا ولا يكفي احد هذين الامرين وان كان اجتماع الساكنين ممكنًا استثقالًا له الا ترى الى رفضهم نحو قومْ وان كان الاول حرف لين ووجوب حركة الشين من قولك لشدّ وان كان ما بعدها مشددًا الا انهم اقاموا حرف المد واللين مسوغًا لاجتماع الساكنين في باب واحد وهو في كل موضع دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون الهمزة الفًا في نحو آلرجل عندك وآيمن الله يمينك لما يؤدي اليه من اللبس الخبر بالاستخبار لو حذفت الهمزة فصار احد الساكنين باعتبار اغتفار امرين اما حال الوقف واما لما ذكره من حرف المد واللين والادغام في الثاني واما في نحو الف الوصل المبدلة الفًا عند اجتماعها مع همزة الاستفهام وزيد من يرى ان نحو قاف وميم واشباههما من حروف الهجاء مبنية على السكون لعدم التركيب ولذلك الاسماء كلها اذا عددت تعديدًا وقد اغتفر في بعض المواضع واغتفار ان يكون لاجل الوقف في موضع آخر قال ـــــ ولم يخل اولهما من ان يكون مدة او غير مدة ويعني بالمدة ان يكون حرف لين قبله حركة من جنسه فان كان مدة فانه يحذف سواء كان من كلمة او من كلمتين مثال الكلمة خف وبع وقل ومثال الكلمتين يخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الرجل وان كان غير مدة صحيحًا او لينًا ليس قبله من جنسه لم يحذف فلا بد من التحريك وقياسه ان يحرك الاول الا في كل موضع كان اجتماع الساكنين باسكان الاول لغرض بعد ان كان متحركًا فلو حرك لزال الغرض الذي لاجله سكن فيفوت ما لاجله سكن فيصير احد الامرين متعذرًا لا فائدة فيها فعند ذلك يكون التحريك للثاني فعلم بذلك المواضع التي يحرك فيها الاول والمواضع التي يحرك فيها الثاني وانما كان تحريك الاول الاصل ان كان من كلمتين فالاول آخر الكلمة فهو اقبل للتغيير فكان اولى به وان كان من كلمة لم يكن الثاني مسكنًا الا لغرض فوجب تحريك الاول لئلا يفوت ذلك الغرض واما اسكان الاول لغرض فقليل ولذلك لم يجعله اصلًا ثم مثل بما يحرك فيه اول الساكنين فمنها لم ابله وتحقيق الساكنين فيه عسر وغايته ما يقال ان

لم ابال حذفت اليا للجزم وكثر في السنتهم حتى صار كأن اللام هي آخره فسكنت لفظاً وحذفت الالف لالتقاء الساكنين اللفظيين ثم ادخلوا همزة الشكت على اللام باعتبار الحركة التقديرية لانها لا تدخل الا على متحرك فاجتمع ساكنان لفظاً ان اللام والها فكسرت اللام لالتقاء الساكنين اللفظيين ولم ترد الالف لان كسرتها اللفظية عارضة فاستعملوا هذه اللام ساكنة تقديراً من وجه ومتحركة تقديراً من وجه ومتحركة عارضة من وجه فالاول هو الذي حذفت الالف لاجله والثاني هو الذي جي بالها لاجله والثالث ما في لفظ اللام من الكسر لسكونها وسكون الها وهو كما ترى من التعسف ومثل من حملها بقوله الم الله وقد شاقه فيها انها حركة لالتقاء الساكنين وشاقه في تعبيره على انها حركة الهمزة نقلت الى الميم فهو ههنا وفي غير هذا الموضع من هذا الكتاب مصرح بان سكون الميم واشباهها سكون بنا ولذلك لما لاقى ساكناً آخر حكم بان الحركة لالتقاء الساكنين ولو كان السكون سكون وقف لم تثبت له الحكم وانما حمل من جعل السكون فيها سكون وقف امران احدهما استبعاده البنا على السكون مع سكون ما قبل آخره لما يؤدي الى اجتماع الساكنين في غير الوقف والثاني مجيئها مفتوحة الميم ولو كانت حركته لالتقاء الساكنين لاتت مكسورة فهو الذي حمله على ذلك واذا جعل السكون سكون وقف واجري الوصل مجرى الوقف كانت الميم باقية على نية السكون تقديراً والهمزة باقية على نية الثبات مبتدأ بها وجاز اذا اجري الوصل مجرى الوقف قبل ذلك ان يعطى ايضاً احكام الوصل لفظاً بدليل جواز قولهم ثلثه اربعه فانه نقل حركة الهمزة الى الها واجري الوصل مجرى الوقف قبل ذلك والالم نقلب الها التانيث تاء وفي ذلك تعسف وحمل ما اجتمع عليه القرا على الوجه الضعيف لان اجرا الوصل مجرى الوقف ليس بالقوي في اللغة وبيان تعسفه هو ان هذه الاسما اذا جردت عن التركيب فقد فقد منها مقتضي الاعراب واذا فقد منها مقتضي الاعراب وجب البنا اذ لا هو متوسط واذا كان كذلك وجب الحكم بالبنا فاذا وجب الحكم بالبنا ورأينا العرب اسكنته حكمنا بصحة البنا على السكون وان كان قبله ساكن لانه حرف لين ومد او حرف لين والذي يدل على ذلك ان بعض العرب تكسرها فلا وجه لكسرها الا البنا فثبت انها مبنية وانما اغتفر بناؤها على السكون وان كان خلاف قياس ما وقع عليه كلام العرب لعروض ذلك في بابها كعروض الوقف في مثل زيد وعمرو الا ترى ان الحركة لما كانت اصلاً في قولك جاني زيد وعمرو واغتفر ما عرض من التقاء الساكنين في الوقف وكذلك هذه الاسما الغرض في وضعها انما هو التركيب لتحصيل الفايدة التركيبية هذا هو المقصود في وضع الكلام ولم

لم يوضع الالفاظ لتعديد مفرداتها بدليل انه لا يتكلم بها الا مع من يعرف مفرداتها قبل ذلك واذا كان الاصل التركيب فالاصل الاعراب الذي هو مسبب به وقطعها عن التركيب عارض كما ان الوقف على الكلم عارض فاغتفر فيها الجمع بين الساكنين كما اغتفر في نحو زيد وعمرو في الوقف لما اشتركا في عروض ذلك وان كان احدهما معرباً والآخر مبنياً لما قدمناه من الدليل واما شبهة الفتح دون الكسر بعد ان ثبت انه مبني فلما يحصل من الكسرات واليا وتوقيع اسم الله تعالى بعد ثبوت تفخيمه في الابتداء مع ان السكون عارض على ما قدمناه وانما اشترطنا الاسم المفخم ليلا يرد مثل قولك الم الذي فانه يكسر على المختار وانما اشترطنا ان يكون السكون عارضاً لفقدان سبب الاعراب وهو التركيب ليلا يرد مثل قولك من ابن الله واما تحريك الثاني فقد تقدم ما يرشد اليه وبينا انه انما يكون في موضع يسكن الاول الغرض فلو حرك الاول لبطل الغرض الذي سكن لاجله وذلك مثل انطلق ولم يلده ويتقه اما انطلق فان اصله انطلق فلما كان طلق مثل كتف صارت اللام كالتا فسكنت كتسكينها فاجتمع ساكنان فحرك الثاني فراراً عن تحريك الاول لما ذكرناه واما لم يلده فاصله لم يلده فيلد مثل كتف فسكنت اللام فاجتمع ساكنان فحركت الدال لالتقاء الساكنين واما يتقه فاصله يتقه على ان الها هي الشكت وقد حملها ابو علي على ذلك في قراءة حفص وليس بمستقيم فان قراءة حفص ظاهره في ان الها ضمير لانه بعد قوله ويخشى الله فقوله ويتقه الها فيه ضمير يعود على اسم الله تعالى واذا كان كذلك فوجهه ان اصله يتقيه حذفت اليا للجزم بقي ويتقه سكنت القاف لتشبيها التقه بكتف فصار ويتقه فالساكنين حينئذ فلا وجه لايراده على ذلك فيما نحن فيه واما اذا قدرنا الها ها السكت وسكنا القاف على ما ذكرناه اجتمع ساكنان القاف والها فحركت الها بالكسر لالتقاء الساكنين وفيها ما ترى من ضعف والثاني ابعد من ظهور انتفايه عن القراءة المذكورة لما بيناه فلا وجه لحمله على هذا الوجه البعيد مع ظهوره في وجه جاير مستقيم واما نحو رد ولم يرد فالاصل فيه اردد ويردد فسكن الاول لغرض الادغام عند اصحاب هذه اللغة فاجتمع ساكنان فحرك الثاني لانه لو حرك الاول لفات الغرض الذي سكن لاجله وهو الادغام فوجب تحريك الثاني لذلك واما اهل الحجاز فوجه لغتهم ان الادغام مشروط فيه ان يكون الثاني متحركاً لان الاول لا بد من اسكانه فلو لم يشترط تحريك الثاني لادى الى اجتماع الساكنين

بدليل اجماع الاظهار في رددت ويرددن الا من ابو به لهم ولا يعتد بلغتهم واذا كان كذلك
قوي الاظهار في اردد ولم يردد كما كان كذلك في رددت ويرددن وقد اجيب عن
ذلك بان السكون في رددت سكون بناء لا يقبل الحركة والسكون في لم يردد سكون عارض
يقبل الحركة فلا يلزم من امتناع ادغام الاول امتناع ادغام الثاني وكذلك جاء في القران على
كل واحد من اللغتين فثبت ان كلتا اللغتين مستقيمة قال الله تعالى من يرتد فهذا على لغة
بني تميم وقال من يرتدد في قراءة ابن عامر ونافع وهذا على لغة اهل الحجاز وقال واضمم
اليك يدك وقال اشدد به ازري فهذا على لغة اهل الحجاز اجماعا واللغتان جيدتان الا ان
الادغام في المضارع المجزوم اقوى منه في صيغة الامر انظر الى قوله تعالى واضمم واشدد
كيف اتفق على اظهاره وقوله من يرتد اكثر القراء على ادغامه وسر ذلك ان السكون في اضمم
واشدد سكون بناء لا سكون اعراب كما يقوله البصريون فكان كسكون رددت وسكون المضارع
سكون اعراب عارض والعارض لا يعتد به فكانه على اصله وايضا فانه ادغم قبل وجود
الجازم فجاء الجازم وهو مدغم فبقي على حاله فاما اذا قيل ردوا وشدوا وشبهه فهو محل اجماع
في الادغام لان حركة الثاني لازمة فلا وجه للاظهار واذا وجب الادغام في المضارع والماضي
نحو شد يشد ورد يرد مع قبول الاسكان في شددت ولم يردد فادغام ما لا يقبل الاسكان
اجدر قال ومن اصل فيما حرك منهما ان يحرك بالكسر الى اخره قال انما كان كذلك لامور احدها ما بين
ما بين الكسر والسكون من الموافاة من حيث اختصاص كل واحد منهما بقبيل من المعربات فلما
كان بينهما هذه الموافاة جعل الكسر عوضا عنه عند الحاجة الى الحركة الثاني ان الجزم في الافعال
جعل عوضا عن دخول الجر فيه لتعذر دخول الجر فيه فكذلك جعل الكسر عوضا من السكون في موضع
تعذر بقاء السكون على سبيل التعاوض والثالث ان الغرض من تحريك الاول التوصل الى النطق
بالساكن الثاني وقد ثبت الكسر في اصل ذلك وهي الهمزات التي يتوصل بها الى النطق بالساكن
قال والذي حرك بغيره فلا من معنى انه لا يعدل عن الكسر الا بعارض خاص يقتضي غيره
جوازا او وجوبا والجواز قد يكون على السوا وقد يكون الاصل اولى وقد يكون المعدول اليه
اولى فالجواز على السوا ان يكون ما بعد الساكن الثاني ضمة اصلية لفظا او تقديرا في نفس الكلمة
التي الساكن فيها في مثل قالت اخرج وقالت اغزي وانما قلنا ضمة اصلية احترازا من مثل

ان امشوا وان امرؤ فانها ليست اصلية بدليل قولهم امشي بالكسر ومررت بامرئ بالكسر ورايت
امرءا بالفتح وانما قلنا لفظا او تقديرا ليشمل مثل قالت اخرج وقالت اغزي لئلا يتوهم
ان الشرط حصول الضمة لفظا وانما قلنا في نفس الكلمة التي الساكن فيها احترازا من مثل ان
الحكم فهذه ضمة اصلية بعد الساكن ولكنها من كلمة اخرى لان حرف التعريف كلمة مستقلة
فالضمة من كلمة اخرى واذا كانت منفصلة كانت غير لازمة فلذلك لم يعتد بها بخلاف ما تقدم
فمن كسر فعلى الاصل ومن ضم فلكراهة الضم الى الكسر فعدل الى الضم ولذلك وجب ضم الهمزة
في مثل اخرج اقتل واما التزم ثمة ولم يلتزم ههنا لان الهمزة مع الضمة في كلمة واحدة وليس
ما ذكرناه مع هذه الضمة في كلمة واحدة فلا يلزم من شدة الكراهة لهذا الاستثقال الذي يتحقق
في كلمة واحدة شدته فيما كان من كلمتين لكون ذلك غير لازم وصلا ولا وقفا اما الوصل فلانه
قد ينفصل بغيره ساكن واما الوقف فواضح واما نحو اخرج فلازم عند من ابدا فلذلك
كره الكسر وعدل الى الضم وجوبا واما الجواز فاختير فيه العدول عن الاصل فكل واو ضمير
وقبلها فتحة نحو اخشوا القوم وانما اختير لانه لما قصد الى تحريكه كان تحريكه بضمة الحرف الذي
كان يليه اولى من حركة اجنبية لما في ذلك من مناسبتها والدلالة على المحذوف ايضا وللفرق
بينها وبين واو لو كما قال واما موضع الجواز والمختار الاصل فواو لو لانها ليست كواو الضمير
فيما ذكرناه فبقي الكسر فيها على الاصل واما الضم فيها فلتشبيهها بواو الضمير بعد تعليله
بالعلة الاولى فلا يستقيم تشبيهها به مع تعليله بالعلة الثانية لان فيه نفيها لانه انما ضم
اخشوا القوم ليفصل بينه وبين واو لو فكيف يستقيم ان يقال ضمت واو لو تشبيها بها وفي
ضمها انتفاء الفرق الموجب لضم اخشوا القوم فصار في ضمن اثبات هذا الحكم انتفاء تلك العلة
ومثال العدول عن الاصل على غير المختار الفتح في مثل مذ بين الذي ومثال الجواز على الاستواء قولهم
رد ورد ورد بالحركات الثلث في لغة بني تميم اما الكسر فعلى الاصل واما الضم فللاتباع واما
الفتح فلطلب الخفة بعد كراهة الكسر واما الموضع الذي يلزم فيه العدول عن الاصل فباب رده
اذا لقيته ضمير بعده للغايبة فانه يجب فيها الفتح وانما التزموا فيه الفتح لخفا الهاء فكان الحرف
الذي قبلها قد ولي الالف فقوى امر الفتح فالتزم لذلك واذا اتصل به ضمير الغايب فالوجه
ضمه لما ذكر من العلة الا انه ليس في القوة كالالف لانه لا يكون قبل الالف الا فتحة وليست
الواو مثلها في استلزام الضمة وايضا فانك اذا كسرت انكسرت الهاء فتنقلب الواو ياء فيزول استلزام

الضم ولهذا المعنى جا الكسر في لغة بنى عُقيل ولا يعرف الفتح الا فيما اورده ثعلب فانه قال شُدَّه وشُدَّهُ وشُدِّه فجوز الثلث في ذلك والظاهر انه وَهْم منه في تجويزه ذلك مع وجود الضمير وظن ان ما كان يجوز قبل اتصال الضمير باقٍ بعد اتصاله فاذا لقى نحو رُدَّ ولم يرد ساكنًا من بعده ساغ الفتح والكسر ولا يبعد في الضم اما الكسر فعلى الاصل في التقاء الساكنين لانه اذا قدر منفكًا عن الادغام كان الكسر لازمًا واذا كان لازمًا فالادغام انما جا عليه وهو على ما كان فينبغي ان يبقى على حاله واما الفتح فلان الكلمة الاولى منفصلة فنطق بها على ما يقتضيه ثم جا الساكن الثاني فبقيت على حالها في الفتح فهذا بعينه يجري في وجه الضم فلذلك قلنا ولا يبعد في الضم وبما حُرِّك بحركة غير الكسر والتنوين ما قولهم مُذ اليوم لانها حركتها الاصلية فكان تحريكها بها اولى ولما فيه من الاتباع ومنها يشير الى تقوية الضم في اخشوا القوم لانهم عدلوا عن اصل التقاء الساكنين الى حركة في التقدير تنبيهًا عليها مع ما بين الواو والضم من المناسبة كما بين ضم الميم وضم الذال من المناسبة قال وليس في مِلَ الا الفتح واما التزم الفتح فيها لانه اسم فعل موضوع على الفتح كرُوَيْدَ فلا وجه على ذلك لايراده في التقاء الساكنين وانما ورد ذلك على تقدير ان يكون اصله مِلْ أُمَّ او هَلْ أُمَّ على القولين المتقدمين في فصل هلمّ فحينئذ يكون من باب التقاء الساكنين فاذا قدر كذلك على التزام الفتح لانه مركب والتركيب يناسب من التخفيف ما لا يناسب المفرد وايضا فللتشبيه بخمسة عشر قوله ولقد جدّ في الهرب من التقاء الساكنين من قال دأبّة وشأبّة الحاضر يعني انه لم يغتفروا ما جاز وقوعهما على حدّهما حتى فرّوا منها لما امكن قلب الالف همزة فقال ولا الضألّين وكذلك اذا وقف على باب النقر بحركة الحرف الموقوف عليه وكل ذلك فرارًا من التقاء الساكنين ولم يفعل ذلك فيما منه مانع فلم يغيّر الواو والياء في مثل تامُودّي وهو يتصلّه لتعذر التغيير لبعد الهمزة عنهما والافعل في رأيت النقر الا على شذوذ لما تقدم من علته في موضعه قال وكسروا نون من عند ملاقاتها كل ساكن الى آخره هذا الحكم المذكور في هذا الفصل هو من احكام الفصل الذي قبل ما قبله وهو قوله والاصل فيما حرّك منها ولكن لنا خبر ما عنه معنى فالاصل ان يحرك نون من بالكسر على ما تقدم من اصل التقاء الساكنين الا انهم التزموا مع لام التعريف الفتح على اللغة الفصيحة لكثرة وقوعها معها مع لزوم الكسرة قبلها فطلبوا التخفيف لذلك والتزموه فقالوا من الرجل وبقوا فيما عداه على الاصل واتّا نون عن فقياسها ايضا الكسر الذي التزموه في الافصح ومعى وان كثرت مع اللام الا انها لم تكثر كثرة من وليس قبل نونها كسرة فافترقا لذلك واما ما حكى عن الرجل فلغة ليس

بحيدة ووجهها من حيث الجملة انهم شبهوها بحرف الحلق لما انفتح ما قبلها كما شبهوها لما انكسر ما قبلها بحرف العلة فقالوا يلغنبر كما قالوا اخذوا العنبر فلذلك قالوا عن الرجل كما قالوا اخشوا القوم ومن اصناف المشترك حكم اوايل الكلم يشترك فيه الاضرب الثلثه وهى في الامر العام على الحركة الحاضر قال الشيخ الظاهر حكم اوايل الكلم والافعلم اوايل الكلم ليس من المشترك لان المشترك عبارة عن الاحكام التي يشترك فيها اثنان او ثلثة وليس الحكم لذلك ولو صح ان يقال العلم مشترك فيه ههنا لصح ان يعبر عن جميع الابواب بالعلم وليس هذا هو المقصود وانما المقصود ما يكون الاشتراك فيه حقيقة كما بيّنّاه في اوله كالامالة والوقف واحكام اوايل الكلم تحرك وسكون واشترك في الاسم والفعل والحرف ثم ذكر ان الاصل التحرك لان كل كلمة تقدر منفصلة فبابها ان تؤخذ متحركة الاول لئلا يتعذر النطق او يثقل فثبت ان الاصل الحركة قال وقد جا منها ما هو على السكون الى آخره الكلمات التي اوايلها ساكنة تكون في الاسما والافعال والحروف اما الاسما فعلى قسمين سماعي وقياسي فالسماعي الفاظ محفوظة وهي ما ذكرها والقياسي مصادر الافعال التي بعد الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف فصاعدًا كقولك الانطلاق وشبهه وانما قال بعد الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف ولم يقل مصادر الافعال التي على اكثر من اربعة احرف لانه في خصوص ما اوله ساكن من المصادر فلو قال ذلك لوجب ان يكون قد حكم على نحو تدحرج وتناظر ونحوهما بان اوايل مصادرها ساكنة وليس بمستقيم لانك تقول في مصدره تدحرج وتناظر فوجب ان يتعرض لالفات الافعال ليخرج عنه مثل ذلك ولا يرد على ذلك الامثل قولهم اهراق واسطاع فان بعد الفاتها اذا ابتدي بها اربعة احرف وليس اول مصادرها ساكنًا وجوابه ان ذلك شاذ لا يعتد به فيما نحن فيه والوجه ان نقول اصله اراق واطاع وعند ذلك لا يبقى بعد الفه اربعة احرف والآخر ان هذه زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فكانك قلت اراق واطاع وليس بعد الف الا ثلثة احرف وسياتي ذكر ذلك في صنف زيادة الحروف واما الفعل فكل ما جات فيه من سكون الاول جار على قياس وهو قسمان احدهما افعال المصادر التي ذكرنا مبنيًا ماضية وامرًا وهو كل ما كان بعد الفه اذا ابتدي به اربعة احرف ماضيًا وامرًا ويرد على المصنف لكونه لم يتقيد بالماضي والامر ولم يحترز بذلك عن المضارع ان يقال اذا قلت انطلق واستخرج فهذا فعل بعد الفه اذا ابتدات بها اربعة احرف فصاعدًا وليس اوله ساكنا فلا يستقيم ذلك لك في الفعل وان استقام في المصدر لان المصدر جار في الجميع على ما ذكر وانما جات هذه المخالفة في الفعل فان اجيب عن ذلك بانا قصدنا الى ان تكون الف المذكورة همزة وصل جى بها للنطق

بالساكن لم يستقم التعريف بذلك لانه يؤدي الى الدور وذلك لانه لا تعرف ان المجتلبة همزة وصل الا
بعد ان تعرف كون ما اوله ساكنًا ولا تعرف كونه ساكنًا الا بعد ان تعرف انها همزة وصل فالاولى ان يقال
في الفعل الماضي بمصادرها فيندفع هذا السؤال ويرتفع اللبس والقسم الثاني من افعال صيغ
الامر من الثلاثي غير المزيد فيه مثل اضرب واذهب ولا يرد على ذلك نحو قِ وخَفْ فان اصله
السكون وان قصد قاصد الى الاحتراز عنه امكنه ان يقول مما لم يعتل مضارعه من المعتل الفاء
والعين فيخرج باب قِ وخَفْ ولا يخرج نحو ايجل لانا قلنا مما لم يعتل مضارعه وهذا لم يعتل
مضارعه فهو داخل في ما اوله فان خيف من رُدّ وعُدّ وقصد الى الاحتراز منه ايضًا لكونه صيغة امر
من الثلاثي وليس ساكن ما اوله زيد الاحتراز عنه بخصوصيته لانه لا اخر له يشاركه فيقصد الى تحديد
عام وانما ذلك مختص بالامر من يرى خاصة الا ترى ان اخواته نحو شاى وناى لم يفعل بها هذا
الفعل بل جرت كما جرى باب شئ فيقال في الامر اِشْا اِنا كما يقال اشئ فعلم ان ذلك مختص بلفظ
يرى وما هو منه واما الحرف فلم يات فيه ما اوله ساكن الا لام التعريف وحدها والميم فرع عليها
وهذا على مذهب سيبويه لان مذهبه ان اللام وحدها للتعريف واما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف
أل فعلى مذهبه ليس في الحروف ما اوله ساكن لان اوله هذه الهمزة وهي متحركة بالفتح وانما اشترط
بها التخفيف للكثرة وتخفيفها للكثرة لا يجعل اللام اولا فثبت ان ذلك انما يجري على مذهب سيبويه
دون الخليل قال فاذا وقعت هذه ما اوله في الدرج نطق بها ساكنة لانه ان كان قبلها متحرك
فلا اشكال وان كان قبلها ساكن حرك ما اوله او حذف فيصير ايضًا ما قبلها متحركًا فينطق
بها على حاله ساكنة فاما اذا وقعت في مواضع الابتداء ولا يمكن الابتداء بالساكن او يجيء توصلوا
الى الابتداء بالساكن بان زادوا همزة متحركة ليتمكن النطق بالساكن كقولك في الابتداء اسم استغفار
استغفر استخرج اضرب الرجل قال وتسمى هذه الهمزات همزات الوصل لانها يوصل بها الى
النطق بالساكن لا انها سميت بهمزات الوصل لانها تحذف في الوصل لانها حينئذ مفقودة فكيف تضاف
مثبتة الى شئ تجب عنده فقدانها وهي بتسميتها بالعلتين من ذلك اولى قال وحكمها ان
ان تكون مكسورة الا من لانه قد ثبت ان ما يتوصل به الى النطق بها عند الوصل اذا كان قبلها
ساكن حركة هي كسرة فجعلت حركة الهمزة ايضًا تشبيهًا لها بذلك لعروضها اصلًا ويقول تعدد
اقبلها عريّة عن الحركات فيجب ان تكون مكسورة لما تقدم من ان اصل التقاء الساكنين الكسر
فان عدل عن الكسر فلعارض فلا بد من بيانه وهو موضعان احدهما ما وقع بعد سكونه ضمة

اصلية الا ترى انه من قولك بني يبني واذا قلنا اغْزِي لفظًا او تقديرًا لقولك اغْزُ واغْزِي
ولا تقول اُبْنُوا بالضم بل تقول ابْنُوا بالكسر لان الضمة ههنا ليست اصلية الا ترى انه من قولك
بني يبني واذا قلنا اغْزِي ضممت لان بعد السكون ضمة اصلية تقديرًا لان اصله غزا يغزو
واصل اغْزِي اغْزُوِي وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال الذي من اصل البنية ويجب الضم
فيما ذكرناه ولا يجوز البناء على الاصل فلا تكون همزة اقْتُلْ واخْرُجْ الا مضمومة بخلاف قولك
انْ اغْزُوا وقالت اخْرُجْ على ما تقدم لان الحركة التي في باب قالت اخْرُجْ من كلمة اخرى والحركة التي
في باب اُقْتُلْ واُخْرُجْ من كلمة واحدة فلما كانت الهمزة من جملة الكلمة ههنا قوي امر الضم فيه لان
عن الكسر في نحو قالت اخرج انما كان لكراهية الضم بعد الكسر وكذلك في قولهم اُقْتُلْ وكراهة
الضم بعد الكسر فيما كان من كلمة اشد فيما كان من كلمتين وهو في كلمتين اسهل فلذلك جاء من ان
في باب قالت اخرج والتزم العدول عن الاصل في باب اقتل واخرج لما ذكرناه والموضع الثاني
همزة لام التعريف على مذهب سيبويه فانها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن ولكنها التزم فيها
الفتح على ما تقدم قال واثبات الشئ من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب الحاضر
قال رضي الله عنه لانه انما جيء بها في الابتداء لما ذكرناه من الحاجة اليها فعلم انه لم يؤت بها الا لذلك
فاذا اتى بها في غيره كان خروجًا عن كلامهم قطعًا وما خرج عن كلامهم فهو لحن واما كونه لحنًا
فاحشًا فلانه اذا فقدت حركة حكم بانها لحن فاذا زيد حرف وحركة ليست من كلامهم كان افحش
الا انهم ابدلوا عن هذه الهمزة الفًا في باب آلحسن عندك وآيمن الله يمينك وقد تقدمت علة
ذلك وهو تنزيله منزلة الالتباس من ذلك الالتباس المتقدم ذكره واما اسكانهم اول هو وهي الخ
قال الشيخ اورد هذا الفصل معترضًا به لان اول الكلمة من قولك وهْو ولهْو وفهْو وهْي
انها وهي ساكنة كسكون قولك واشتغل واستخرج فلم لا تعد مما اوله ساكن ولم تعد فاجاب
عن ذلك بان هو وهي ولام الامر اوائلها متحركة بدليل قولك هو فعل كذا هي فعلت كذا لينفق
ذو سعة ثم بين سبب الاسكان فيه لينتفي شبهة ذلك وذلك انه لما اتصلت بها هذه الحروف
وتنزلت معها كالجزء نزل قولك وهو منزلة عضد قولك عضد وقولك وهي ولي من قولك وليُنفق
منزلة قولك كتف وقد ثبت تخفيف نحو ذلك بالاسكان فاجري هذا مجراه فسكن تخفيفًا عارضًا
فثبت ان اصلها الحركة وان السكون عارض واما اسكانهم ثم هو وان كانت ثم ليست كالواو

والقاف في نبق لها منزلة الجزء لاستقلالها فيحملها على أختها تشبيهاً بها ولذلك كان من اسكان
في وهو فهي وليفعل الكثير منه في ثم هو وثم هي وثم ليفعل وضعف في نحو ان يمل هو
لانه لم يتصل بما هو كالجزء ولا بما اشبه ما هو كالجزء ولذلك كان ذلك الوجه ضعيفاً وهو مروي
عن قالون ومن اصناف المشترك زيادة الحروف قال جار الله يشترك فيه الاسم
والفعل والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك اليوم تنساه او اتاه سليمن الى آمن قال الشيخ
ولا مدخل للحرف في مثل ذلك اذ لم يثبت تصرفهم في الحرف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل
وامر الزيادة راجع الى معنى الاشتقاق لان معنى الزائد هو الذي يسقط في تصاريف الكلمة
تحقيقاً او تقديراً والحرف لا مدخل له في ذلك اذ لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الاسم والفعل واما
الاسماء الجامدة فانهم حكموا فيها بالزوائد والاصلي على معنى انها لو تصرفوا فيها لكان قياسها
ان يكون كذلك حملاً على نظائرها واما الاسماء الاعجمية والمعربة فاكثرهم ايضاً يحكم عليها بالاصلي
والزوائد على معنى انها لو كانت من كلامهم تقديراً لكان قياسها ان يكون كذلك كما قلناه في الجوامد
ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليه بزيادة في البعض واصالة البعض ويقول انما يثبت
ذلك في كلامهم فاما ما عربوه فلم يثبت ذلك فيه والحروف الزوائد هي ما ذكره وقد ظن بعض
الناس ان حصرها في اتاه سليمن ليس بمستقيم من حيث انه سقط منها الواو واجيب بان
المراد اتاه سليمن بوصل الهاء بواو وعند ذلك يحصل الواو قال ومعنى كونها زوائد ان كل حرف
وقع زائداً فانه منها لا انها ابداً تقع زوائد واراد بحروف الزوائد ما ذكره من ان الزائد لا يخرج
منها لا انها تكون ابداً زوائد لانه قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كنحو لكسلهم وتلو وهمل واشباه
ذلك واراد ايضاً الزيادة غير المكررة لانه قد تقدم ان تلك تجري في الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص
لها فاذا اختص ههنا علم انه اراد غير ذلك قال ولقد اسلفت في قسمي الاسماء والافعال
انه لما ذكر الابنية ونبّه على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائداً وهو كلام يتعلق
بالزيادة ضمناً ولكنه لم يستغن عنه لان غرضه ههنا ان يعرف القوانين التي يحكم بها بكون الشيء
زائداً ولم يتعرض لذلك ثم فالغرض الذي ذكره ههنا باعتباره غير الغرض الذي ذكره ثم باعتباره
ثم شرع فيها واحداً واحداً فقال الهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت اولاً وبعدها ثلاثة احرف اصول
قلت اما اذا وقعت اولاً وبعدها ثلاثة احرف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو كثير

وان لم يعلم بالاشتقاق فان ثبت ان الثلاثة اصول زال الاشكال ايضاً لانه قد ثبت مثله كثيراً
فكان حمله على الاكثر اولى وان لم يتحقق انها اصول لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة بعضها
بعضها او لا فان قام فلا اشكال في الحكم باصالتها لتعذر الزيادة كما ذكره في امّعة وامّرة
والا حكم بزيادتها وما ذكره في اولق في انه يحتمل امرين غير مستقيم في التحقيق لانه لم يخل
اما ان يقوم دليل على زيادة الواو او لا فان قام دليل على زيادتها ثبت ان الهمزة اصلية وان
لم يقم ثبت ان الهمزة زائدة فكان الحكم بزيادتها اولى من الواو نظراً الى الاكثر في كلامهم لان
افعل الكثير من فوعل واذا لم يقم دليل فجعله من باب الاكثر في كلامهم اولى واذا حكم بان ارنب افعل
لا فعلل ليكون من باب الاكثر مع كثرة فعلل كان حمل هذا على انه افعل اولى وما توهم من الدليل على
ان الواو في اولق زائدة وهم ذكره صاحب الصحاح ووهم فيه وذلك انه قال واولق افعل
انه يقال ألق فذكره دليلاً على ان الهمزة زائدة والواو اصلية وهو دليل على العكس لانه اذا ثبت
ألق فهو مألوق كانت الهمزة اصلية فاء من الفعل فعلم ان الهمزة في اولق ايضاً فاء من الفعل فيجب
ان يكون وزنه فوعلاً ثم ذكر بعد ذلك انه يجوز ان يكون فوعلاً لانه يقال مألوق وهذا الدليل
دليل ثان ان الهمزة اصلية الا ان الدليل الاول الذي جعله لعكس مدلوله اظهر في الدلالة لانتفاء
ما قيل عنه لان مألوقاً يحتمل ان يقدر انه مفعل فتكون الهمزة زائدة واذا علمت ان الواو
في اولق زائدة وجب ان تكون الهمزة اصلية لانها لم تقع بعد ثلاثة فلو جعلت زائدة لادى الى ان تكون
الاصول حرفين ولم يثبت ذلك واما الدليل على ان احدى الميمين في امّعة وامّرة زائدة انها لو كانت
اصلية لادى الى ان تكون الفاء والعين من جنس واحد وهو نادر في كلامهم فكان العدول عنه
اولى فتقدير وقوع الهمزة اصلاً اكثر من تقدير الفاء والعين من جنس واحد فحمله على الاكثر اولى
ولو قيل في امّرة ان الهمزة اصلية بدليل الاشتقاق لان المعنى انه يأتمر بامر كل احد لم يكن
بعيداً فكان اقوى من الاستدلال بغيره لانه هو الاصل في الحكم بالزيادة واذا وجد لم يعارض
بغيره لكونها انما يصار اليها عند فقدانه فاما اذا وقعت على الصفة التي ذكرها فالحكم عليها
بالاصالة لانه لم يثبت كثرة في زيادتها فيحمل عليها واذا لم يحكم بزيادتها فالاصل ان تكون اصلاً
الا ان يقوم دليل خاص من الاشتقاق فيحكم بزيادتها كما ذكره فيما استثناه من قولهم شمأل ونئدل
الى آخرها اما شمأل فلقولهم شملت الريح وذلك دليل واضح على كونها زائدة واما نئدل فمن الندل
من قولك ندلت الشيء اذا اخذته بسرعة واما جرائض فلانهم قالوا جرواض وهو بمعنى

معيباء وهو الضخم فعلم ان الهمزة ليست من بنية الكلمة فوجب ان يحكم بزيادتها واما ضهيأة
فلانهم قالوا امرأة ضهياء فعلم ان الهمزة زايدة لانه ليس في الكلام مثل ذلك اصلا فاذا علم
ان الهمزة زايدة في ضهياء وجب الحكم بزيادتها في ضهيأة قال ومن الف لا تزاد اولا الى
آخره قال الشيخ كونها لم تزد اولا واضح في التعليل لتعذر ابتدائها واما اذا وقعت غير اول
مع ثلثة احرف فصاعدا لم يكن الا زايدة لانه كثر زيادتها حتى صار ذلك من كلامهم كالمعلوم ولذلك
حكم بانها لا تكون اصلا الا وهي منقلبة عن واو او يا وانما لم تثبتوها اصلا لان من اصول في من ابنية
قابلة للحركات فكرهوا ان يضعوا منها لا يقبل الحركة بتاتا فوقعوه بخلاف غيره ولذلك لم يوقعوها
ايضا للالحاق لانهم اذا الحقوا فقد قصدوا اصل البنية به مجرى من اصلي فكرهوا ان يضعوا
للالحاق ما لا يكون اصلا فلذلك ايضا لم تقع للالحاق وقوله ولا تقع للالحاق الا آخرا فيه تجوز
لانها عند المحققين انما الحقت يا فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا الا ان الحاقها في الموضع
الذي تقلب فيه الفا مخصوص ايضا بان تكون اخيرا لانها لو الحقت في غير آخر لم يخل اما ان تلحق
متحركة مفتوحا ما قبلها او غير ذلك فان الحقت على الاول انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات
الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فيه على
حالها فلا تكون الفا فان قلت فلم لا يجي ذلك في الحاقها آخرا عن اليا فيقال فيها آخرا ما قيل
فيها غير آخر قلت حركة من آخر حركة عارضة غير معتد بها في الوزن فلا يلزم من صحة الحاقها في الموضع
الذي لا يخل بمعنى من الالحاق صحة الحاقها في الموضع الذي اخل بمعنى من الالحاق وقوله وهي في قبعثرى
كنحو الف كتاب الى آخره يريد انها زيادة محضة ليست للالحاق كما ان الف كتاب ليست كذلك لان
شرط من الالحاق ان يكون الفرع بالحرف الزايد لغرض من اتيان به على زنة من اصل وليس في من اصول
شدا شي فيكون قبعثرى بالف ملحقا به ولو كان ثم اصل لحكم بكونه للالحاق اذ لا مانع سوى
شوى ما ذكرنا فتعذر لذلك وهذا معنى قوله لانا فيها على الغاية معنا لكونها زايدة على نهاية
ما بنيت عليه من اصول لان نهاية من اصول خمسة ومن الف في قبعثرى انا في عليها فعلم انها لغير من الحاق
واما كونها زايدة فواضح قال واليا اذا حصلت معها ثلثة احرف اصول فهي زايدة اينما وقعت
الى آخره لانه كثر زيادتها مع ثلثة احرف حتى حكم عليها بالزيادة وان لم تثبت من اشتقاق ولا مانع
فان قام مانع يمنع من زيادتها حكم بالاصالة على نحو ما تقدم في الهمزة ولذلك حكم بالاصالة
في ياجج ومريم ومدين وصيصية وفوقيت اما ياجج فلانه لو كانت زايدة لوجب ان يكون

ما بعد ما اصولا ولو كان اصولا لوجب ادغام العين في اللام كما في يحض ويصل فلما لم يدغم دل على
ان الثاني للالحاق واذا وجب ان يكون كذلك وجب ان يكون اليا فيه اصلية والا ادى الى ان
يكون من اصول حرفين وهو مطرح واما مريم فانما حكم باصالة اليا فيه لانها لو كانت زايدة لوجب
ان يكون الميم من اولى اصلية فيجب ان يكون وزنه فعيل وفعيل ليس من ابنيتهم الثاني هو انه
لو كانت اليا زايدة لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل واذا كانت اصلية كان من باب
قوس وهو الكثير والثالث انه لو كانت زايدة لوجب ان يكون الميم اصلية وزيادة الميم
اولا اكثر من زيادة اليا وسطا فحمله على من الكثير اولى ومن آخر هو انها لو كانت زايدة لادى الى
ان يكون من باب المهمل في كلامهم لان باب مرم مهمل واذا كانت اصلية كان من باب رام يريم وهو
من المستعمل فحمله على المستعمل اولى اولى واما مدين فيجري فيه الوجه الاول والثالث ولا يجري
فيه الثاني والرابع لانه لا يلزم ان يكون من باب سلس وهو الثاني ولا يلزم ان يكون من المهمل لان
مدن مستعمل كما ان دان يدين مستعمل وهو الرابع فبقي الوجهان جاريين فيه واما صيصية
فانما حكم باصالة اليا من اولى لانه لو كانت زايدة لادى الى ان يكون من باب ببن وهو نادر وباب
سلس اكثر منه فحمله على من الكثير اولى وايضا فانه لو حكم بزيادتها لادى الى ان يكون من المهمل
اذ ليس في كلامهم تركيب من صاد وبا واذا حكم باصالتها كان من باب المستعمل لان الصاد
واليا من باب المستعمل كقولهم الصيص بمعنى الشيص وهو الحشف من التمر واما اليا الثانية
فاصلية ايضا لانه من باب الرباعي كفوقيت واما فوقيت فانما حكم بان اليا اصلية لانه لو
حكم بزيادتها لوجب ان يكون من باب سلس وهو قليل وايضا فانه لو كان يكون فعليت وهو
ايضا قليل فكان جعلها اصلية اولى لدخولها في من الكثير من الوجهين المذكورين وهو الحكم عليها
بفعللت مثل زلزلت وانما حكمنا بان الواو اصل لئلا يؤدي الى باب ببن اقلل لان سلسا اكثر
وهو نادر واذا حكمنا على اصالة اليا لما ادى اليه من باب سلس فلان نحكم باصالة الواو ولما
يؤدي اليه من باب ببن اولى لان سلسا اكثر ولانه ايضا كان يكون فوعلت وفعللت اكثر من فوعلت
فحمله على من الكثير اولى فان قلت فحمله على فعللت يؤدي الى ان يكون من باب سلس وقد جعلته مانعا
من زيادة اليا قلت ليس كذلك وانما يكون من باب صرصر وهو كثير فان قلت فيجب على هذا
ان يكون موضع اليا واوا والا فلا يكون من باب صرصر لان الفا والعين مكرران لا مين وليس في
فوقيت ذلك قلت هو كذلك واصله فوقوت كما ان اصل اغزيت اغزوت ولكنهم قلبوا الواو يا

لزيادتها على الثلاثة وهذا اصل مطرد في لغتهم فليس في ارتكابه خروج البتة عن لغتهم واذا
ثبت ذلك ثبت ان وزنه فعللت على ما تقرر قال واذا حصلت معها اربعة فان كانت اولا
فهي اصل والا فهي زايدة لانه لم يثبت اولا زيادتها مع ما دخلة الاخير من افعال المضارعة الا في عبد
من ابتلى فوجب ان يحكم بالاصالة لانه من اصل واما اذا وقعت آخرا فقد كثرت زيادتها مع
تا التانيث كبلهنية قال والواو كالالف لا تزاد اولا قال ليس امتناعهم من زيادة الواو
كامتناعهم من زيادة من الالف لان ذلك متعذر وانما امتنعوا منها لاستثقالها وهي في عبد من اول
لا يكون الا زايدة الا اذا عرض ما يقتضي اصالتها كعزويت والذي اعترض هو انه لو كانت زايدة
لوجب ان يكون التا اصلية فيكون وزنه فعويلا او فعويل ليس من ابنيتهم فوجب ان تكون اصلية
وايضا فانها لو كانت زايدة لوجب ان يكون من باب عزت وهو مهمل واذا جعلت اصلية
كان من باب عزيعزو وهو مستعمل فحمله على المستعمل اولى فان قلت فاذا حكمت باصالتها
فهل تحكم بزيادة التا او باصالتها قلت بزيادتها لانه لو كان يكون من المهمل واذا جعل زايدة
كان من المستعمل قال والميم اذا وقعت اولا وبعدها ثلثة اصول الحا آخر واما حكم بزيادتها
لما ذكرناه من وقوعها اولا في المشتقات زايدة كثيرا غير منحصر فاذا جاء ما لا يعرف اشتقاقه
فحمله على الكثير اولى فلذلك حكم بزيادتها اولا مع ثلثة احرف وان لم يعلم من اشتقاقه الا اذا عرض
ما يقتضي اصالتها فحينئذ يحكم بالدليل الخاص فيها من نحو معد ومرزى وماجح ومهدد
ومنجنون ومنجنيق اما معد فلانهم قالوا تمعدد واذا انتسبوا الى معد فوجب ان
يكون تمعللوا اذ تمفعل ليس من ابنية الفعل واذا وجب ان تكون في تمعدد اصلية وجب
ان تكون في معد اصلية لانه لا يكون الحرف الواحد في المشتق والمشتق منه مختلفا فحكم
بهذا الدليل الخاص بالاصالة ولم يعتبر ذلك الدليل العام لانه انما يكون عند انتفاء الدلالة
الخاصة واما مرزى فحكم باصالة الميم لقولهم معز وهو بمعناه فعلم ان تركيبه من الميم
والعين والزاي فعلم اصالة الميم في المعز واذا كانت اصلية في المعز وجب ان تكون اصلية
في مرزى لانه من باب واحد واما ماجح فانا حكم باصالة الميم لانها لو كانت زايدة لوجب
ان تكون الجيمان اصليتين ولو كانتا اصليتين لوجب ادغام احديهما في الاخرى فوجب
ان لا تكون زايدة واذا لم تكن زايدة فوجب ان تكون اصلية واما مهدد كماجح واما منجنون فالميم
اصلية والنون الثانية عند بعضهم اصلية وعند بعضهم زايدة والدليل على اصالة الميم

على القولين جميعا انها لو كانت زايدة والنون اصلية لوجب ان يكون الميم زايدة اولا في بنات
الاربعة ولم يثبت ذلك الا في اسما الجارية على الفعل نحو مدحرج واما في غيره فلا وايضا
فانه كان يودي الى مثال لا مثال ما ليس من ابنيتهم وهو منفعلول وفي الحكم بانها اصلية يكون فعللولا
وفعللول من كلامهم كعضرفوط ولو كانت زايدة والنون زايدة لادى الى زيادة الميم والنون
في اول من اسما التي ليست جارية على من افعال وذلك غير معروف في كلامهم الا في الجارية على من افعال
نحو منطلق وايضا فانه كان يودي الى ما ليس من ابنيتهم وهو منفعول وليس من ابنيتهم فان
قلت فكما ان منفعولا ليس من ابنيتهم فمنفعلول ليس من ابنيتهم واذا كان كذلك لم يكن جعلها
اصلية باولى من جعلها زايدة قلت اذا تردد البنايين ان يكون حرفه اصليا وزايدا وكلا
الوزنين ليس من ابنيتهم فحمله على الاكثر اولى الزيادة اقل وسر ذلك هو ان ابنية الزوايد كثيرة
وابنية من اصول قليلة واذا تردد الحرف بين البنايين فحمله على الاكثر اولى فان قلت فما الذي
تختار في النون بعد الحكم باصالة الميم قلت من الاكثرون على ان النون اصلية لموافقتها مع
اصالة الميم بنا من اصول كعضرفوط وعندي انه يلزمهم ان يكون النون زايدة لانهم حكموا على خندريس
بان النون زايدة وقد قيل منجنين ومنجنين كخندريس واذا حكم بزيادة النون في خندريس لا زايدة
ان يكون زايدة لئلا يودي الى ما ليس من ابنيتهم وجب الحكم على زيادة نون منجنين واذا وجب
الحكم بزيادتها في منجنين وجب الحكم بزيادتها في منجنون لانهما بمعنى فلا وجه للفرق بينهما
فعلم بذلك ان المختار في نونها ان قلنا ان النون في خندريس زايدة ان يكون زايدة واما منجنيق
فالقول في الميم كالقول في ميم منجنون وقد قال بعضهم انه منفعيل واستدل على انه جاء
جنقونا فحذف الميم والنون من جنق دليل زيادتها وقول من الكثرين على خلاف ذلك لشذوذ جنقونا
في استعمال الفصحا فالوجه ما ذكروه من ان الميم اصلية واما النون فالاكثرون على ان النون زايدة
وهو عندهم كخندريس في ان النون زايدة ولو قيل انها اصلية لم يكن بعيدا عن الصواب قال
وهي غير اول اصل لانه لم يكثر زيادتها فالحكم بالاصل هو من اصل الى ان يثبت الزيادة بدليل خاص
وذلك في نحو دلامص لانه من الدلاص وقمارص لانه من القرص وهزماش من الهرش وزرقم
من الزرقة فلذلك حكم بزيادتها في هذه المحال المخصوصة وان لم يثبت كثرة لان من الاشتقاق في هذا
اقوى من ادلة فيحكم به بالاصالة والزيادة على خلاف الكثرة في البابين جميعا واذا وقعت اولا
في الخامس فهي اصل لانه لم يثبت زيادتها في مثل ذلك فوجب الحكم بالاصالة قال ولا تزاد في الفعل اذ لم

ثبت ذلك بالاشتقاق ولذلك اشتد نكيرنا على اصالة ميم معدّ بقولهم تمعدد واما قول من قال
تمسكن الحاضر فخارج عن القياس فلا وجه للتمسك به فان قلت لم لم تجعل تمعدد دالا خارجا
عن القياس فلا تتمسك به في اصالة ميم معد كما لم تتمسك بتمدرع باصالة ميم مدرع وبتمسكن
في اصالة ميم مسكين قلت لان هذا معلوم بالاشتقاق زيادة الميم فيه فلا وجه لمخالفة ذلك واما
معد فلم يثبت كون الميم زائدة باشتقاق مثلها فيما تقدم فلا يلزم من الحكم على تمعدد وبابه بالشذوذ
مع جريه على القياس وعدم المناقض الحكم على تمسكن بانها اصلية مع وجود المناقض لذلك وهو
دليل الاشتقاق على زيادتها قال — والنون اذا وقعت آخرا بعد الف فهي زائدة يعني اذا
وقعت معه ثلاثة اصول والا فقد تقع آخرا في زمان ومكان وهي اصلية باتفاق وان لم يذكر
ذلك لكونه صار معلوما وانما حكم بزيادتها لكثرتها كذلك الا اذا قام دليل خاص على اصالتها في بعض
المحال فيكون الحكم للدليل الخاص كما ذكرنا وذلك نحو فينان دل عليه الاشتقاق لان معناه ذو
فنون فثبت ان اليا زائدة واذا ثبتت زيادة اليا وجب اصالة النون وحسان فيمن صرف
كذلك لانه لما صرفه لم يكن بد من ان تكون النون اصلية لانها لو كانت زائدة لوجب ان يكون فيه
علتان مانعتان من الصرف وهما العلمية والزيادة فلما صرفه وجب ان يحكم بانتفا مانع الصرف
ولا يمكن ازالة العلمية للعلم بوجودها فوجب تقدير اصالة النون ليكون على علة واحدة وعلة
واحدة لا تمنع الصرف واما حمار قبان فمثل حسان سوا لانه لا بد ان تقدر علما لانه من باب اسامة
بدليل امتناع دخول حرف التعريف عليه واذا وجب ذلك وهو منصرف وجب ان تكون نونه اصلية
والا كانت فيه مخالفة للاصل المذكور وقوله فيمن صرف راجع الى قوله حسان وحمار قبان لا الى قوله
فينان لان فينانا منصرف فلا وجه لتقييده بالصرف واما حسان وحمار قبان فهو الذي يحتمل
التقييد قال وكذلك الواقعة في اول المضارع والمطاوع وذلك معلوم بالاشتقاق فلا حاجة الى
بيانه وكذلك الثالثة الساكنة في نحو شرنبث وعرنتن قال وهي فيما عدا ذلك اصل الا اذا قام دليل
على زيادتها في مثل عنسل وهو من عسل وهو السرعة وعفرني وهو من العفر وهو التراب
وبلهنية وهو من البله وخنفقيق من الخفق لانه اسم للريح التي تخفق قال — والتا اطردت
زيادتها في نحو تفعيل وتفعال وتفعّل وتفاعل لانها علمت زيادتها في ذلك بالاشتقاق وقوله وفعليها
اراد به فعلي تفعّل وتفاعل لان فعلي تفعيل وتفعال ليس في اولهما تا كقولك لوّم تلويما وشار تشيارا
وفعلا تفعّل وتفاعل هما اللذان في اولهما التا كقولك تكلم وتضارب وكذلك تفعلل وفعلله كتدحرج

تدحرج

كتدحرج وتدحرج ولكنه ترك للعلم به واستغنا عنه بتفعلل قال وآخرا في التانيث والجمع
يعني بالتانيث مثل قولك قايمة وقاعدة ويعني بالجمع اما مثل زنادقة وجواربة واما مثل قايمات
وقاعدات والظاهر انه اراد الثاني لان تلك يطلق عليها تا التانيث فكان حملها على الجمع في مثل
قايمات اولى وفي نحو عنكبوت وجبروت وشبهه لانه كثر زيادتها ايضا في مثل ذلك بالاشتقاق
فحكم عليها بالزيادة مطلقا الا في نحو ترتب الى آخره ووقع في نسخ بعد قوله وعنكبوت الا في نحو ترتب
وتولج وسنبتة وليس بمستقيم لانه ذكر الزايد قبلها واستثنى منه فلا ينبغي ان يكون المستثنى
منه الا اصليا الا انه يخرج من الزايد وترتب تاؤها زايدة فكيف تستثنى من الزايد وكذلك سنبتة
ووقع في نسخ وعنكبوت وهي فيما عدا ذلك اصل الا في نحو ترتب وتولج وسنبتة وهو مستقيم
لولا ذكر تولج مع ترتب وسنبتة لان التا في ترتب وسنبتة زائدة وليست في تولج كذلك فلا يستقيم
الجمع بينها في حكم واحد باعتبار زيادة التا مع اختلافها في ذلك والوجه ان يكون وهي فيما عدا ذلك
اصل الا في نحو ترتب وتدرأ وسنبتة فيستقيم حينئذ والوجه في كون التا في ترتب زايدة انها
لو كانت اصلية لوجب ان يكون فعللا وليس من ابنيتهم والوجه في تدرأ انها لو كانت اصلية لكان
فعللا وليس من ابنيتهم الا عند الاخفش وقد يقال انه تفعل ايضا اما بالاشتقاق واما لان بناء
تفعل اكثر فحمله عليه اولى واما سنبتة فلانهم يقولون مضى سنبت من الدهر وسنبتة من الدهر
واذا علم انها زايدة في سنبت وسنبتة وجب ان تكون زائدة في سنبتة لان الجميع من باب واحد والها
زيدت مطردة في الوقف لبيان الحركة وحرف المد الحاصل قال الشيخ هذا الوقف حرف من حروف المعاني
فلا ينبغي ان تعد من حروف الزيادة كما لا تعد البا واللام زائدة في قولك بزيد ولزيد وانما عدت
لكونها امتزجت مع الكلمة حتى صارت معها كالجزء فاشبهت تا التانيث فكما عدت تا التانيث عدت
هذه فان قلت فقد عدت همزة الوصل في قولك اعلم وهي للابتدا بالساكن كما ان الها للسكت للوقف على
المتحرك قلت ليست الهمزة في امتزاجها بالكلمة كالها لانها لا تعلق الا بابتدا بالكلمة التي هي جزؤها
بخلاف ها السكت فانك مخير فيها فكانت تلك بصيغة الكلمة اشبه من ها السكت وزيدت الها
في جمع ام هو المحقق في زيادة الها باعتبار ما نحن فيه والذي يدل على زيادتها ان ام وزنه فعل
لقولهم بين الامومة واذا ثبت ان البنا من الهمزة والميم ثبت ان الها زايدة والكثير استعماله بالها
وقد جا بغيرها قليلا وقال بعضهم ان الامهات للاناسي والامات للبهايم وقد ذكر واما زيادتها
في الواحد في مثل ما تقدم فقليل واما زيادتها في الفعل فاشد منه واقل ولذلك قال وهو شاذ

وزيدت في اهراق اهراقة على غير قياس واهراق اصله اراق ثم قلب الهمزة بعضهم هاء فقال
هراق ثم جا بعضهم فاثبت الهمزة دالة على الهاء فقال اهراق وليس ذلك بعضيه لما تبين
من مذهبهم فيه على مخالفة القياس فمن قال اراق قال يريق ومريق ومراق ومن قال هراق قال
يهريق ومهريق ومهراق ومن قال اهراق قال يهريق باسكان الهاء ومهريق ومهراق ومن
اردا الثلثة لما تبين انها من قبيل الوهم لادخالهم الهمزة على الهاء التي هي بدل من الهمزة لما تغيرت
صورتها الى الهاء وزيدت في هركولة وهجرع وهلقامة لما دل عليه الاشتقاق ويجوز ان يكون
مزيدة في قولهم فرس سلهب وانما لم يحكم عليها بما حكم في هجرع لانه لم تثبت زيادتها وسطا
كما ثبتت اولا فكان الامر ان محتملين واما هلقامة عند من اشتق فلانه الكثير البلع وللاشتقاق
عنده على زيادتها وذهب غيره الى اصليتها وزعم انه ليس من اللقم لان معناه البلع وليس البلع
بمعنى اللقم فلا يلزم زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق والشين اطردت زيادتها في استفعل وهو
واضح وفي كاف الضمير فيمن كشكش قلت ليس عد الشين ههنا من حروف الزيادة بمستقيم لانه حرف
جئ به للوقف بعد تمام الكلمة ولو صح عد ما الحق عد الشين فيمن كشكش والاشبه الى ذلك واما
على ترك عد الشين من حروف الزيادة مع علمهم بوقوعها هذا الموقع دل على انها ليست كالزيادات في
الامتزاج في بنية الكلمة وانما هي بعد الكاف في هذه اللغة الردية بمثابة ها السكت بعد الحركة
فيمن يلحقها بل هي ابعد لانها انما تلحق كاف المونث فلا يتوهم امتزاجها معها كما يتوهم امتزاج ها
السكت في بعض الكلمات حتى تشبه تا التانيث وزيدت في اسطاع زيادة هذه السين في استطاع
على غير قياس كما زيدت الهاء في اهراق لان معنى اسطاع اطاع كما ان معنى اهراق اراق فمضارعه
يسطيع لانه رباعي في التحقيق ولا اعتداد بالسين كما لا اعتداد بالهاء وليست محذوفة من استطاع
لان ذلك يقال فيه اسطاع بكسر الهمزة في الابتدا والمراد اسطاع فمضارعه يسطيع بفتح اليا ومنه
قوله تعالى فما اسطاعوا ان يظهروه في قراءة الاكثرين واما هذه اللغة فمفتوحة الهمزة مقطوعة ومضارع
اطاع فمضارعه يسطيع على ما تقدم واما اسم الفاعل والمفعول فيتفقان لعوات ما بها يحصل الفرق
وهي الهمزة وحرف المضارعة وهما يحذفان في ذلك فيبقى مسطيع ومسطاع فيهما جميعا ولا تفترقان
الا بالتقدير واللام زيدت في ذلك وهنالك الى اخره وهو اصل مطرد في اسما الاشارة اذا قصد بها
الدلالة على البعيد وجعلهم ايضا اياها من حروف الزوايد فيه نحو من وجهين احدهما ان المبنيات لا تدخل
في باب الزيادات والاخر ان اللام جئ بها عند الكثير للدلالة على البعيد فلم تكن زايدة وزيدت في عبدل

وزيدل وفحجل باعتبار الاشتقاق واما هيقل فغير احتمالين عندهما انهم قالوا هيق وهيقل وقالوا
هيقل لنقنق من النعام فان جعلناه مشتقا من الهيق فمعلوم ان لامه زايدة لانه لا لام في الهيق وان
جعلناه من الهيقل كانت اللام اصلية لثبوتها لاما فيما هو مشتق منه فمن اجل ذلك جا الاحتمال في
اصالتها وزيادتها ومن اصناف ———— المشترك ابدال الحروف قال جار الله تقع الابدال في
الاضرب الثلثة قال الشيخ الابدال في الاضرب الثلثة بخلاف الزيادة فانها لم تقع في الحرف لان الزيادة
انما كانت باعتبار الاشتقاق او ما ينزل منزلته والحرف اجنبي عن ذلك فاما الابدال فقد يكون طريقه
الاشتقاق فلا يكون في الحرف باعتباره وقد يكون طريق معرفته كثرته على صورة في موضع وتغييره
ببعض حروفه فيستدل بتلك الكثرة على انها الاصل وان القليل بدل فصار للبدل طريقان احدهما
الاشتقاق او ما ينزل منزلته وذلك مخصوص بالاسم والفعل والاخر الكثرة المذكورة ويجري في الاسم
والحرف اما الفعل فلا يجري فيه لانه لم يقع فيه من ذلك الا ما علم اشتقاقه فامتنع استعماله في مثله
لذلك قال وحروفه حروف الزيادة والطا والدال والجيم فوهم لانه لم يحصرها بذلك ولم يمنع من
دخول غيرها فكان ما ذكره غير جامع لها ولا مانع لغيرها بيان ذلك ان حرف البدل انما يعني
به الحرف المبدل منه بدليل ان العين تبدل منها والبا تبدل منها وليست معدودة من حروف الابدال
باتفاق فاذا كان كذلك فعد السين من حروف البدل خطا لانها لا تبدل وانما تبدل منها وقد تبين
ان عدها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلا منها فتبين بذلك انها غير مانعة لانه ادخل ما لا وقد تبين
كونهما منها غير مذكورين فيها وبان انها غير جامعة وهو ان الصاد والزاي تبدلان من السين ولم
يعدهما ههنا من حروف البدل وقد تبين كونهما منها وقد ذكر ذلك في التفصيل على ما سياتي
قال فالهمزة ابدلت من حروف اللين ومن الهاء والعين الى اخره قال الشيخ يعني بالمطرد جريه
الباب قياسا من غير حاجة الى سماع في احاده ويعني بغير المطرد ما توقفت احاده على
السماع ويعني بالواجب ما لا يجوز غيره ويعني بالجايز ما يجوز ابدالها وتركها على اصله فالواجب
ابدالها من الف التانيث في نحو حمرا وصحرا وهذا لان النحويين يزعمون ان الهمزة في نحو حمرا اصلها
الف فكره اجتماع الالفين فقلبت الثانية همزة لما ادى اجتماعها الى حذف احديهما لانهما ساكنتان ولو
قيل ان الهمزة والالف جميعا جي بها للتانيث في الاصل لم يكن ذلك بعيدا من الصواب ثم قال والمنقلبة
لا اما في نحو كسا ورداء ولم يبين انقلابها عن واو او يا او عن الالف لان ذلك محتمل فان بعض النحويين
يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس الواو واليا او لا من غير واسطة وظاهر كلامه انها عن الالف لانه قال

ومن المنقلبة فان عنى به الواو والياء لم يستقم لانها اذا ابدل منها لم يكن منقلبة واذا كانت عن الف
صح ان يوصف بكونها منقلبة لانها انقلبت اولا الفا عن الواو والياء ثم ابدل منها الا انه يضعف
من حيث انه لم يذكر عن الياء بدلا مطردا واجبا ولا جائزا ويجاب عنه بان التقسيم لا يوجبه وانما
يوجب بدلا عن الياء وقد ذكره في نحو ادؤب وفي اشاءة الكل لان قوله مطرد وغير مطرد انما هو
تقسيم في حروف اللين فلا يتحقق ان يكون كل واحد منها منقسما هذا التقسيم وقوله اعيننا في
نحو قائل وبائع والكلام فيه كالكلام في كساء ورداء في الخلاف والظهور من اعتراض
والجواب ومن كل واو واقعة اولا شفعت باخرى لازمة في نحو اواصل واواق مما ذكره
غير من النحويين ودفعوا اللازم بالايفارق واحترزوا به عن مثل ووري وو وصل ووعد
لانه من قبيل الجائز بالاتفاق وزعموا ان اصله انما هو واصل وواعد وانما انقلبت من الف فيه
فلولا الانضمام ما قبلها وذلك عارض فلذلك قبل في من اول لانه احترز به عنه وليس هذا بمستقيم
لانه ان صح ذلك صح ان يقال في اويصل ان اصله واصل وانما انقلبت من الف ولولا انضمام ما
قبلها كما في ضويرب فيكون عارضا كما في ووري وكون المكبر اصلا للمصغر اظهر من كون ما
سمي فاعله اصلا لما لم يسم فاعله لموافقة المصغر المكبر في الاحكام ومخالفة ما لم يسم فاعله لما
سمي فاعله واذا ثبت ذلك ثبت ان احترازهم بذلك عن مثل ووري غير مستقيم فالاولى ان يطلب
غير ذلك وهو ان يقال من كل واو واقعة اولا شفعت باخرى متحركة فيه دلالة على اعتراض بووري
ويظهر الفرق بينه وبين اويصل وذلك واضح في الصورة والمعنى اما في الصورة فما ذكرناه
من التحرك واما في المعنى فلان الواوين اذا تحركتا احتج فيهما من الاستثقال ما لا يكون فيهما اذا
كانت الثانية ساكنة وذلك مدرك ضرورة فالتزموا ابدالها في الموضع الذي اشتد فيه ثقلها
وجوزوه في الموضع الذي لم يشتد فلذلك جاء اويصل ملتزما وجاء ووري جائزا وانما ابدلوا من الاولى
دون الثانية لانهم لو ابدلوا الثانية لادى الى ما ثم جواز تخفيفها جريا على قياس تخفيف الهمزة فيرجع
من الى مثل ما فر منه فابدلوا ما لا يؤدي الى ذلك وهو الاولى لانها اذا كانت اولا التزمت فلا
يؤدي الى ما ذكرناه فان زعم زاعم انها قد تتصل بما قبلها فيؤدي الى ذلك بعينه قلت اتصالها
عارض واما ما ذكرناه لازم فكان ابدال الاولى اولى قال والجائز ابدالها عن كل واو مضمومة
وقعت مفردة فاما هذا غير مستقيم في الحصر لان باب ادور من قبيل الجائز وليست مفردة
وقد ذكر ان الواجب ان تشفع لازمة فاما ان يكون اللزوم له اثر في وجوب القلب او لا فان كان له

اثر فقوله في الجائز مفردة غير مستقيم لانه ترك المشفعة غير اللازمة وان لم يكن للزوم اثر فلا
معنى لجعله قيدا في الواجب فثبت ان ما ذكره غير مستقيم ويحتاج على قياس ما ذكره ان يقول
وقعت مفردة او مشفوعة غير لازمة وعلى ما بيناه ان يقول وقعت مضمومة قابلين بعدما
واو متحركة فيدخل فيه ووري وبابه فيكون مستقيما او عينا غير مدغم فيها كادؤر
وانما قال غير مدغم فيها احترازا من مثل التسوّد والتعوّذ لانها لا تبدل وانما لم تبدل لانها
لم تخل ان يبدلا جميعا او واحدا منهما فلو ابدلا جميعا لادى الى الاستثقال بين انتقل من الاصل الا ترى
ان التعوذ انتقل من التعوذ ولذلك لم يدعوا همزة في همزة الا في نحو سآل على ما سياتي
ولو ابدلوا احدهما لانفك الادغام الذي هو مقصود في هذا البناء فلم يكن للابدال معنى او
مشفوعا عينا قال حكم الواو التي هي عين مشفوعة وغير مشفوعة سواء في جواز الابدال
ما لم يكن مدغمة وغير المطرد ابدالها من الف الى آخره وهذا ايضا كان ينبغي ان يجعله
من المطرد لان اصحاب هذه اللغة طردوه وانما لم يكن مثل الاول لضعفها الا انه غير مطرد
ولا مناقضة بين كونه مطردا وكونه في لغة ضعيفة واما مثل العالم والخاتم فهو على ضعفه
غير مطرد وكذلك بقية الامثلة في ابدال الهمزة عن الالف قال ومن الواو غير المضمومة يعني
انه من قسم غير المطرد ابدالها عن الواو غير المضمومة كيف ما وقعت فيحتاج في كل
واحد منها الى السماع والخلاف مع المازني في المكسورة على ما ذكره لانه من قسم المطرد
الجائز وغيره يراه غير مطرد ومن الياء في قطع الله اديه وفي اشاءة الكل وهو قليل
والاتفاق انه غير مطرد ومن الهاء يعني وابدال الهمزة من الهاء في ماء وامواه وانما حكم بذلك لقولهم
مويه ومياه وامواه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واذا ثبت ان اصلها
ماه ثبت ان الهمزة مبدلة عنها قال وبلدة قالصة امواهها ما صحة داء الفلحي افياد ما
يعني هو تبعة امواهها اي كثيرة لانها لا ترتفع الا لكثرتها ما صحة داء الفلحي افياد ما
يعني انها كثيرة التي لكثرة ظلالها اشجارها حتى يذهب ذلك داء الفلحي وهو داء تتلعه اي
يذهب اثر ذلك وهو حرة الشمس وانوما في افعلت والافعلت لان الكثير مثل فعلت
وهلا فعلت فاذا قيل افعلت فالهمزة بدل عن الهاء في الاستعمال ومنهم من يزعم ان الهمزة
وانها في هلا شيئا ويعدها جميعا من حروف التحضيض ولا احد يعد هل الا من حروف الاستفهام
وشبه ما في هذا من الكثرة الواضحة وليس هلا بالنسبة الى الا كهل بالنسبة الى ال فلذلك

بينها ومن العين في قوله أباب بحر وهو قليل ومن الألف أبدلت من أختيها ومن الهمزة والنون فإبدالها
من أختيها مطرد في نحو قال وباع ودعي ورمي الى آخره شيئا ذلك جعلا في صنف من الإعلال
من هذا القسم وأما القود والصيد فكان قياسه أن يقال القاد والصاد كما قالوا باب وناب
إلا أنهم أتوا به على أصله تنبيها على أنه الأصل وكثيرا ما يفعلون مثل ذلك وما ذكرناه مطرد
إلا ما كان شاذا وغير المطرد في نحو طائي وحاري وياجل وكان قياس طائي طيئي
لأنه نسب الى طيء فقياسه أن يخفف الياء الثانية كما تقدم فيبقى طيئي ثم قلبوا الياء ألفا على
غير قياس وقالوا طائي وقالوا في النسب الى الحيرة حاري فأبدلوا الياء ألفا وقالوا في
ييجل ويوجل ياجل فيجوز أن تكون الألف بدلا عن الواو ويجوز أن تكون عن الياء وهو على غير
قياس فلا يقال في يوجل ياجل وإبدالها من الهمزة على ما ذكره في اللزوم والجواز وقد تقدم في
تخفيف الهمز وإبدالها من النون في ثلاثة مواضع كما ذكره قال وهو مختص بالوقف أحدها الوقف
على المنصوب المنون في قولك رأيت زيدا وهي اللغة الفصيحة بخلاف المضموم والمكسور لاستثقال
الضمة مع الواو والكسرة مع الياء وخفة الفتحة مع الألف والثاني النون الخفيفة إذا انفتح
ما قبلها كقولك اضربن ولنسفعن إذا وقفت تقول لنسفعا لأنها في الفعل كالتنوين في الاسم
فأجريت مجراه في انقلابها ألفا إذا انفتح ما قبلها والثالث إبدالها من نون إذن لأنها كالتنوين
دون الفعل لسكونها بعد الفتحة ووقوعها آخرا فوقفوا عليها بالألف كما وقفوا على التنوين
قال والياء أبدلت من أختيها فإبدالها من الألف في نحو مفيتيح وهو كل موضع وقعت
الألف فيه بعد كسرة ياء التصغير أو كسرة ألف الجمع فإنها تنقلب ياء لانكسار ما قبلها محافظة
على صيغة التصغير والجمع فلا تبقى ألفا لانكسار ما قبلها فتنقلب ياء ضرورة وهو مطرد
إلا في نحو حبيلى وحميرا وقد تقدم ومن الواو قال ذكروا أمثلة من أبواب شتى كلها تأتي مفصلة
في فصول الإعلال فلا حاجة الى تفصيلها ههنا وفي نحو صبية وثيرة وعليان وييجل إلا أن صبية
من صبا يصبو فقياسها صبوة فإبدالها على غير قياس وثيرة جمع ثور ككوزة جمع كوز
فقياسه أن يقال ثورة لأن مثل هذا الجمع إنما تقلب فيه الواو ياء إذا وقعت بعدها الألف
كثياب وسياط فأما إذا لم تقع ألف فقياسها بقاؤها على أصلها ولذلك الأصل في عليان
علوان لأنه من علا يعلو ولم يطرأ ما يوجب تغييرها ولذلك الأصل في ييجل يوجل لأنه مضارع
وجل فقلبت ياء على غير قياس وإبدالها من الهمزة قد تقدم وجوبه وجوازه فوجوبه في نحو أيت

وجوازه في نحو ذيب وميرة ومن أحد حرفي التضعيف على غير قياس إلا أنه كثير في فعلت وتفعلت
وقل في غيره كقولك قصيت وتسريت وقل في مثل لا أملاه ولا أفعل إلا أن مثل ذلك نادر في كلامهم
ولذلك كل ما ذكر من غيرها فهو على خلاف الأكثر إلا فيما كان راجعا إليهما كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر والتصدية فيمن جعل التصدية من صدد فالياء مبدلة عن أحد حرفي التضعيف
ثم جعله من صد يصد بمعنى منع أو صد يصد بمعنى ضج ومن جعله من الصدى وهي حكاية
الصوت فهو أصله الياء غير مبدلة ودهديت أي قلت ده وصهصيت أي قلت صه فوجب
أن تكون الياء بدلا عن أحد حرفي التضعيف لأنه كرر الفاء والعين وإن كان وزنه فعللت إلا أنا أخذ
من ده وصه يوزن بالتكرير فيه ومكاكي في جمع مكوك أصله مكاكيك لأن مكوكا فعول وجمعه
فعاعيل فأبدلت الكاف الأخيرة ياء ثم أدغمت ياء فعاعيل فيها ودياج جمع ديجوج
أصله دياجيج فقلبت الجيم الأخيرة ياء ثم خفف بحذف إحدى الياءين على ما هو مطرد الجواز
من باب جوار تقول هذه دياج ومررت بدياج ورأيت دياجي وديوان أصله دوان فقلب
الواو الأولى ياء ودليله قولهم دواوين ولو كانت ياء لقيل دياوين كما قيل في ديجوج
دياجيج وليست مبدلة لانكسار ما قبلها لأن الواو إذا أدغمت صحت وإن انكسر ما قبلها كقولهم
جواء فثبت أن إبدالها إنما من أجل أحد حرفي التضعيف لا من باب ميزان فإن ذلك قياس وهذا على
غير قياس وقلبوا الأولى ولم يقلبوا الثانية لأنه لو قلبوا الثانية لأدى الى قلبهما جميعا
ألا ترى أن الأولى كانت تصير مكسورا ما قبلها ساكنة من غير إدغام فيتعذر النطق بها فيجب
قلبها ياء فلذلك قلبوا الأولى دون الثانية ولم يلتزموا فيه ما التزموه في سيد لأن إبدالها
ياء عارض فكأنها على واويتها وديباج لأنك تقول دبابيج فهو مثل دواوين ففعل بالياء فعل
لما ذكرناه فقلب الأولى دون الثانية لأنهما من باب واحد يحمل عليه وقيراط أصله قراط بدليل
قراريط يحمل على دواوين وكذلك شيراز لقولهم شراريز وكذلك ديماس لقولهم دماميس وقوله
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد أبدلت الياء من التاء التي هي بدل من الواو التي هي فاء فأصله اوتصلت
فقلبت الواو تاء على القياس ثم أبدلوا من التاء ياء لكونها أحد حرفي التضعيف وقلبوا الأولى دون
الثانية لأنهم لو قلبوا الثانية لأدى الى قلب الأولى لأن قلبها تاء إنما كان لأجل وقوع التاء بعدها
فلو غيروها لوجب ردها الى أصلها لفوات المعنى المقتضي قلبها تاء ولو قيل إن الياء مبدلة
عن الواو التي هي فاء لم يكن بعيدا قال وشذ سوى ذلك يعني ومما أبدلت منه الياء وهو ما ذكره من

من النون والعين والبا والتا والشين وترك تفصيل ذلك لتقدمه وقلته فجمع الجميع بقوله وقيا
سوى ذلك وذكر على الترتيب فاناسي وظرابي اليا الثانية فيه مبدلة عن النون لانه جمع
انسان وظربان فقياسه اناسين وظرابين فابدلوا من النون يا ووقعت يا الجمع قبلها
فوجب ادغامها فيها لاجتماع المثلين فقالوا اناسي وظرابي وهذا وان كان هو القياس
الا انه لم يكثر ابدالها يا في فصيح الكلام واما ابدال اليا عن العين والبا والسين والتا من
اندر اللغات لم يات الا في ابيات شاذة كقوله ولضفادي جمة نقانق وفي الثعالي
وقوله وابوك شادي وقوله وهذا التالي فكله لم يات في فصيح الكلام بخلاف اناسي
وظرابي فانه فصيح الكلام والواو ابدلت من اختيها ومن الهمزة الاخرة وكل ذلك مطرد
اما الاول فلان الف فاعل اذا وقعت في موضع الحركة وجب قلبها واوا قياسا مطردا لوجوب
حركته ولم تقلب يا لما تقدم من قلبها واوا قياسا في قولهم ضويرب فقلبوها ايضا في ذلك لما
كانت قد ثبت قلبها اليها ولذلك قلبوا الالف الثانية في التصغير واوا اذا لم يكن اصلها
اليا كقولك في ضارب ضويرب وفي عاقول عويقيل وذلك واضح في التعليل واما اوادم فجمع
آدم فاذا جمع وجب تحريك الالف التي في آدم ولا يمكن ردها الى اصلها الذي هو الهمزة فوجب
قلبها الى ما تقلب اليه الالف وهو الواو ولو قيل ان الواو بدل عن الهمزة لكان مستقيما واصله
اآدم لكن اجتماع الهمزتين فقلبت الثانية وقد تقدم ذلك في تخفيف الهمزة واما اويدم فالكلام
فيه كالكلام في اوادم ومن جعل الواو عن الهمزة في اوادم جعلها عنها في اويدم وهو واضح
الا انه لما التزموها في آدم صارت الهمزة نسيا منسيا فكانت المعاملة مع الالف وعصوي
ورحوي قلبوا الالف فيه واوا لما اضطروا الى تحريكها ولا يمكن ابقاؤها الفا لوقوعها في موضع
الحركة فقالوا عصوي ورحوي ولو قيل ان الواو في عصوي هي الواو الاصلية والواو في رحوي
مبدلة عن اليا لكان مستقيما ولكنهم عدلوا الى ذلك لوجوب انقلاب الواو واليا في بابها الفا فكانت
المعاملة كانها مع الالف كما ذكر في اويدم والوان تثنية الى اسما وخص الوان دون عصا ورحى
لانها في عصا ورحى ترد الى اصلها وفي الوان لم يثبت لها اصل وانما قلبت اليها لما اضطروا الى
تحريكها ولو قيل في عصوان ان الواو مبدلة عن الف وفي رحيان ان اليا مبدلة عن الف لكان
ذلك جاريا على قياس كلامهم وابدالها عن اليا في نحو موقن فيما وقعت فيه اليا وانضم ما قبلها
كقولك موقن وموسر ولذلك اذا وقعت عينا في الاسم دون الصفة كقولك طوبى وشبه في ذلك في

في اعلال وفي ضويرب تصغير ضيراب مصدر ضارب اذا اصغر ضيراب وقياس المصدر
فاعل وجب قلب يائه واوا لانها عن الالف في ضارب وقد انضم ما قبلها فوجب ان تنقلب
واوا وكذلك اذا كانت اليا في المكبر عن الواو كقولك ميقات وميلاد فانك ترد الى الاصل فتقلب
اليا واوا فتقول مويقيت ومويليد فان كانت اليا ليست عن الواو ولا عن الالف بقيت يا
كقولك في بيع بييع وفي دين دبين وفي تقوى وبوطر من بيطر ومما قياس اما تقوى ففعلى
اسما من تقي وهو من اليا وكل اسم على فعلى ولامه يا فانها تنقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة
كقولك التقوى والشروى والبقوى واما بوطر فلانها يا ساكنة انضم ما قبلها فوجب
ان تنقلب واوا وهذا امر مصطلح عليه وهذا على غير قياس لان الاسم اذا وقعت آخره يا
قبلها واو قبلها ضمة وجب جعلها يا مشددة مكسورا ما قبلها كما ثبت في الاسما المتمكنة من نحو
قولهم مضو ونهو من اليا ايضا في جباوة وهو ايضا على غير قياس لانه من قولك جبى يجبي
فقياسه ان يقول جباية فاذا قيل جباوة فقد ابدلوا عن اليا واوا على غير قياس لانه
لا موجب لابدالها من حيث الاعلال الا ترى الى صحة قولهم عباية وعظاية قياسا
مطردا فيما جا من ذلك واما قياسها لو لم تعد دبا التانيث متصلة ان تقلب همزة لوقوعها
متطرفة بعد الف زايدة كما في كسا ورداء ومن الهمزة في نحو جونة وجون كما تقلب في تخفيفها
ابدالها من الهمزة مطردا او جايا في نحو اوتمن وغيره واجب في نحو جونة وجون على ما تقلب
والميم ابدلت من الواو واللام والنون والبا الى آخره فابدالها من الواو في فم وحده وقد تقدم
علة ذلك ولم يقع في كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله الاذو ولم يقع الا مضافا فاغنى
عن ابدال واوه ميما وابدالها من اللام في لغة ليست بالقوية يجعلون لام التعريف ميما وابدالها
من النون لازم في نحو عنبر وشنبا فيما وقعت فيه النون ساكنة قبل البا وانما ابدلوها ميما
لانهم لو ابقوها نونا والحرف الذي بعدها من حروف الشفة فان اظهر استهجن وان اخفي استثقل
او تعذر وان ادغم ذهب ما في النون من الغنة فوجب قلبها ميما فتوافق النون في الغنة والبا في
المخرج فقالوا عمبر وهو غير لازم في غير ما ذكر من باب عنبر بل شاذ وابدالها من
البا ايضا شاذ والنون ابدلت من الواو واللام في صنعاني وبهراني لان قياسه ان تقول
صنعاوي وبهراوي لانها همزة تانيث فوجب ان تقلب واوا كحمراوي فاذا قالوا صنعاني فقد
جعلوا النون موضع الواو وهو معنى الابدال واما لعن في لعل فلغة قليلة وحكم بالبدلية لكثرة

نبل وقلة مذ والتاء ابدلت من الواو والياء والسين والصاد والباء فابدالها من الواو فاء في
نحو اتحد واتصل فيما وقعت فيه الواو قبل تاء الافتعال وهو لازم مطرد تقول اتحد اتحادا فهو
متحد ومتحد فيقلبها تاء في جميع متصرفاته وسيأتي ذلك في الاعلال وقد ابدلت فاء في نحو تجاه
وتخمة وفيما ذكر من الامثلة وهو غير مطرد وان كان في بعضه لازما وقد يلزم الشيء في بعض الامثلة
وهو غير مطرد فهو في مثل التخمة وتجاه غير لازم وفيما عداه لازم وابدالها لاما في بنت واخت وثنتين
وكلتي لان اخت من الاخوة وبنت من البنوة وثنت لقولهم ثنوات فدل على ان لاماتها واو
فالتاء بدل عنها واما كلتي فمنهم من يقول هي عن الواو ايضا ومنهم من يقول هي عن الياء ومنهم من يقول
ليست مبدلة البتة فمن قال انها عن الواو فلان ابدال التاء عن الواو اكثر فحملها على الاكثر اولى
واما من قال انها عن الياء فلان الاعلال بالياء اكثر وهذا محتمل فيحمل على الاكثر واما من قال انها ليست
بدلا فقد زعم انها للتأنيث والالف بعدها هي اللام فيكون وزنه فعتل وليس بمستقيم لان
تاء التأنيث لا يكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعتل ايضا ليس من ابنيتهم وابدالها
من الياء فاء في نحو اتسر وهو لازم مطرد كما ذكرنا في اتحد وتحليله سيأتي مثله واما في اسنتوا
وثنتان وكيت وذيت فاسنتوا لانه زائد على الثلاثة وكلما وقعت الف زائدة على ثلاثة حكم بانها
ياء فوجب ان يكون التاء بدلا عن الياء واما ثنتان فلانه من قولك ثنيت فلامه ياء والتاء بدل عنها
واما كيت وذيت فلانهم يقولون كية وذية في موضع كيت وذيت فدل على انه من اصل ولامه ياء
ولا يستقيم ان تقدر واوا لانه لم يقع في كلامهم الياء عينا والواو لاما كما وقعت في مثل يوم باعتبار
الفاء والعين استثقالا لها ولا يمكن تقديرها قبلها ايضا واوا لانه كان يجب ان يقال كوة وذوة
فوجب ان يكون ياء والتاء بدل عنها واما ابدالها عن السين ففي طست وست وهو قليل وان
لم يقل الا ست وانما حكم بابدالها في طست لقولهم طسوس ولم يحكم بان السين هي بدل عن التاء فيقال
طست هو من اصل والسين في طسوس بدل عنها لانه لم يثبت كون السين من حروف البدل البتة على
ما تقدم وان كان المصنف قد عدها وقيما منه وذكرها في التفصيل وذكر انه بدل منها الا انها بدل
من غيرها واذا لم يكن من حروف البدل والتاء من حروف البدل فجعل التاء بدلا عنها هو الوجه ثم
لو قدر انها من حروف البدل فلم يثبت ابدالها عن التاء وقد ثبت ابدال التاء منها بدليل ست فحمله على
ما ثبت في لغتهم اولى واما ست فلانه من قولك سدست وسدس واسداس فلانه يبين فاذا
قالوا ست فالتاء عن السين وانما حكم بان التاء بدل ولم يحكم بانها اصل لما كثر من قولهم سدس واسداس

وسدست ولم يحكم بالعكس لذلك ولما تقدم ومن الصاد في لصت وهو قليل شاذ وابدالها
عن الباء في الذعالت بمعنى الذعالب وهو قليل واما الهاء ابدلت من الهمزة ومن الالف والياء والتاء فابدالها
من الهمزة في نحو هرقت الثوب وهردت الشيء وهو غير مطرد وقد كثر في قولهم هرقت الماء واما
قولهم لهنك فعلت كذا فاصله انك فعلت كذا فادخلوا اللام للابتداء وكرهوا الجمع بينها وبين ان مع
بقائها على لفظها فقلبوها هاء فقالوا لهنك وهو قليلة ردية وابدالها من الالف في قوله ان ترقي سلما
فيه يقلبون الف ما في الاستفهام هاء عند الوقف وكذلك انه وحيهله ويجوز ان يقال ان الهاء
في حيهله هاء السكت لانهم يقولون حيهل بغير الف فاذا وقف بالهاء كانت هاء السكت واذا قيل
حيهلا ثم وقف بالهاء فهي مبدلة عن الالف كما في قولك انه ولذلك هي مبدلة عن الالف في قولهم وقد
رابني قولها ياهناه عند البصريين لقولهم هنوات فثبت ان لامها واو واذا ثبت ان لامها
واو صار هناء مثل كساء فقلبت الواو الفا لوقوعها طرفا بعد الف زائدة ثم قلبت الالف هاء
فقيل ياهناه واما قول الكوفيين انها هاء السكت فضعيف من حيث ان هاء السكت لا تحرك وهذه
متحركة وان هاء السكت لا تكون في الوصل وهذه في الوصل فثبت انها ليست هاء السكت واذا لم تكن
هاء السكت فلا يخلو اما ان تكون اصلية او زائدة ولا تكون زائدة لان الهاء لا تزاد آخرا فثبت
انها اصلية واذا كانت اصلية فاما ان تكون هاء في الوصل او بدلا وليست هاء في الوصل
بدليل قولهم هنوات فثبت انها بدل عن اصل واذا ثبت انها بدل عن اصل لم يخل اما ان تكون عن
الالف اولا وقد ثبت ان اصلها واو وانها في محل تنقلب فيه الواو الفا فثبت انها عن الف
وابدالها عن الياء في قولهم هذه امة الله وانما جعلت بدلا عن الياء لكثرة قولهم هذي وقلة
قولهم هذه ولو قيل انهما جميعا اصل لم يكن بعيدا وابدالها عن التاء في كل تاء تأنيث لحقت
الاسم كقولك قائمة وقاعدة وهو مطرد فصيح ويجوز بتا وهاتا وليس بالكثير واما ابدالها
عن تاء الجمع في نحو الاخواه والبناه فقليل ضعيف واللام ابدلت من النون والضاد فابدالها
من النون في مثل قوله وقفت فيها اصيلالا قد وقع في النسخ اصيلانا بالنون وليس بجيد
لانه انما يذكر اللفظة بلفظ البدل لا بلفظ المبدل وابدالها من الضاد قليل ضعيف والطاء
ابدلت من التاء في نحو اصطبر وسيأتي ذلك مفصلا في باب الادغام واما ابدالها في نحو فحصط
فقليل ضعيف والدال ابدلت من التاء في نحو ازدجر وسيأتي ذلك في باب الادغام واما ابدالها
في نحو اجدمعوا واجدذ فقليل وكذلك ابدالها في دولج والجيم ابدلت عن الياء فيما ذكره وهو

قال النابغة الذبياني وقفت فيها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع من احد

قليل ضعيف في كل ما ذكره وهو في المتحركة نحو اشججت واشججا اقل واضعف والشين اذا وقعت
قبل عين او حاء او قاف او طاء ما ذا ابدالها صاداً الى آخره قال الشيخ ذكر الشين من حروف البدل
وجعل لها فصلاً وليست من حروف البدل ولم يذكر ما هي بدل منه وانما ذكروا انها يبدل منها الصاد
فالصاد اذا هي البدل ويبدل منها الزاي ايضاً فالزاي هي البدل واما الشين فلم تبدل من شيء
فلا معنى لثبوتها في حروف البدل وانما ابدل الشين صاداً مع هذه الحروف لشدة استعلائها
واستفال الشين فابدلت صاداً ليوافق الشين في المخرج والصفير ويوافق البواقي في
الاستعلاء واما ابدالها زاياً قبل الدال فلان الدال حرف مجهور والشين حرف مهموس فابدلوا
الشين زاياً لتوافق الشين في المخرج والدال في الجهر قال سيبويه ولا يجوز المضارعة لان الزاي
والشين من مخرج واحد وهما صفيرٌ فيحسن الاشراب مع شدة التقارب بخلاف الصاد
مع الزاي فان الاطباق الذي في الصاد امكن من اشرابها صوت الزاي ولا اطباق في الشين والصاد
الساكنة اذا وقعت قبل الدال جاز ابدالها زاياً خالصة في لغة فصحاء من العرب ذكر الصاد
ههنا من حروف البدل ولم يذكرها فيما تقدم عند جمعه لها بحروف الزيادة و الطاء والدال والجيم
فلم يذكر الصاد ثم ذكر في هذا الفصل انه يبدل منها ولم يذكروا انها تكون بدلاً فكانت الاحكام
التي للشين في ابدالها صاداً اولى بان يذكر ههنا لان الصاد هي البدل ثم قد ذكر كون الصاد
بدلاً في فصل الشين وذكر كون الزاي بدلاً في فصل الصاد ولم يذكر الزاي بدلاً اصلاً لا في الجملة
ولا في التفصيل وقد تقدم ان البدل ليس باعتبار المبدل منه واذا كان كذلك فلم يذكر ههنا
الا ابدال الزاي منها فالزاي هي البدل وقد ابدلت الزاي من الصاد اذا وقعت الصاد قبل
الدال ساكنة كقولك في يصدق يزدق وفي مصدر مزدر ومنه قوله مكذا فزدي يعني فصدي
ومنه لم يحرم من فزد له واصله فصد له فسكنت الصاد تخفيفاً كما خففوا علم الى علْم
فصار فصْد بصاد ساكنة قبل الدال فابدلوها زاياً وان يضارع بها الزاي امكن ذلك
فيها كما ضارعوا في الصراط بحيث قلبها صاداً فالمضارعة ههنا اقرب فان تحركت لم تبدل ولكنهم
قد يضارعون بها الزاي لانها لما تحركت قويت بالحركة فلا قويت لم تكن كالميتة الساكنة فاشربت
ولم تقلب وقالوا في صدد صدد بالاشراب ولم يقولوا زدد لقوتها بالحركة ومثل الصاد في المضارعة
اشراب الجيم صوت الشين واشراب الشين صوت الجيم وهي لغة قليلة رديّة لعسر ذلك في النطق
ولذلك لم يأت في القرآن ولا في فصيح الكلام بخلاف اشراب الصاد صوت الزاي فانه ورد في القرآن

وفي الكلام الفصيح ومن اصناف المشترك الاعلال قال جاز انه حروفه الالف والواو والياء
وتلتبتها تقع في الاضرب الثلثة حروف الاعلال الالف والواو والياء وسميت حروف الاعلال لما
وقع بها من التغييرات المطردة بخلاف غيرها وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك
ولم يعدها كثيرون لانه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولكل
وجه ثم ذكر ان الالف لا تكون في الاسماء والافعال الا زائدة او منقلبة ولا تكون الالف اصلاً فيهما
بخلاف باب الحروف واردنا بالاسماء المتمكنة واما الاسماء غير المتمكنة فالفاتها كالفات الحروف فلا
يقال في متى وما انها منقلبة ولا انها زائدة وانما لم تقع الالف في الاسماء والافعال اصلية لانها
لو وقعت اصلية لم يخل اما ان تقع مبدلة في محل آخر او لا فان وقعت في محل مبدلة ادى الى اللبس
بين الاصلية والمنقلبة وذلك يخل بمعرفة الاوزان وهو باب كثير وان لم تقع في محل مبدلة عن
الواو والياء ادى ذلك الى وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضع كان اصلها فيه التحرك وهو
كثير مستثقل فيؤدي الى استثقال كثير فرفضوه لذلك فثبت انها لم تقع في الاسماء والافعال
اصلية واذا وقعتا مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس ثم بين اتفاق موقع
الواو والياء الذي ثبت انهما الاصلان في الاعلال بعد ان ثبت ان الالف لا تكون اصلاً فذكر
اتفاقهما واختلافهما فاتفاقهما فاءً وعيناً ولاماً كثير واضح واتفاقهما في وقوعهما عيناً ولاماً
كقوة وحية واضح وليس بكثير في البابين وقد وقع في بعض النسخ في اتفاقهما وان تقدمت
كل واحدة منهما على اختها فاءً وعيناً كيوم وويل وهو مستقيم في باب اتفاقهما لانه قد وقع
في كل واحدة منهما فاءً قبل اختها وعيناً بعد اختها وهما بابان في الاتفاق وان جاءت الحاء
فيها واحدة ثم ذكر اختلافهما فقال واختلافهما ان الواو تقدمت على اختها في نحو وتيت
وطويت ولم تتقدم الياء عليها يعني ان الواو تقدمت فاءً على الياء لاماً وتقدمت عيناً على
الياء لاماً ويبين ذلك من كلامه بالمثال والا فلا يستقيم لانه قد ثبت ان كل واحدة منهما تقدمت
على اختها فاءً وعيناً في الاتفاق فكيف يستقيم بان يحكم بتقدم الواو على الياء مطلقاً دون تقدم
الياء في باب الاختلاف ثم اورد اعتراضاً في الحيوان بانه قد تقدمت فيه الياء عيناً على الواو لاماً
فهما موافقتان لطويت وقد ذكر ان طويت مما اختلفا في بابه ولم يقع الياء قبل الواو في مثله
واجاب عنه بان الواو مبدلة عن الياء والاصل حييان وانما حمل النحويين على ذلك عدم
نظير ذلك من كلامهم واذا حمل الحيوان يحتمل ان يكون من الواو من طاهر لفظه ويحتمل ان يكون من

الياء باعتبار اشتقوا كلامهم كان حمله على الياء أولى اجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم ولا يستقيم
الاستدلال بقولهم حيي من ان اللام ياء فانه لو كان اللام واوا لانقلبت ياء لانكسار ما قبلها فلم ينهض
الاستدلال على انها ياء بذلك الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها واذا كان
حيي يجوز ان يكون اللام فيه ياء لانكسار ما قبلها ويجوز ان يكون اصلا لم يستقم الاستدلال به
على انها ياء قال وان الياء وقعت فاء وعينا معا وفاء ولاما معا في يين اسم مكان وفي
يديت ولم تقع الواو كذلك هذا الكلام الى آخره وقع فيه اختلال وذلك انه لا يخلو اما ان يعتبر
لفظ الواو في الموافقة او لا يعتبره فان اعتبره لم يصح اطلاق قوله ان الياء مختصة بوقوعها
باعتبار الفاء واللام
فاء ولاما على قول من قال ان الف الواو عن ياء وان لم يعتبره لم يستقم لانها من كلامهم وايضا
فانه لا يستقيم قوله فهي على هذا موافقة الياء في ببيت وقوله فهي موافقة الياء في يديت فان
قلت ذكر انفراد الياء على وجه الجواز على احد الاقوال في الواو قلت فكان ينبغي ان
يقول فيما انفردت به الياء وقوعها فاء وعينا ولاما وكان ينبغي ان يقول وان الياء وقعت
فاء وعينا ولاما ولم تقع الواو كذلك كما قال وان الياء وقعت فاء ولاما في يديت ولم تقع الواو
كذلك فالذي جوز له ذلك في يديت يجوز له ذلك في ببيت فالفصل بينهما حتى ذكر ذلك
اولا في اصل الباب وذكر هذا عارضا في ضمنه لا معنى له وهو اولى ان يعتبر في الواو الواوات ان
كانت الالف عن واو في الواوين والياء ان كانت الالف عن ياء فيقول بعد قوله وان الياء وقعت
فاء وعينا معا وفاء ولاما معا ولم تقع الواو كذلك وان الياء وقعت عينا والواو فاء ولاما
في قول من قال ان الالف في الواو عن ياء ولم تقع الواو مع الياء كذلك وان الياء وقعت فاء وعينا
ولاما ولم تقع الواو كذلك الا في الواو على قول من قال ان الالف في الواو عن واو قال وقالوا
ليس في العربية كلمة الى آخره هذا الكلام مستقيم ولا يضره الاختلاف في الالف لان ذلك لا يخرجها
عما ذكر قال ولذلك آثروا في الوعي ان تكتب بالياء حملا له على ذوات الياء لانه لو حمل على الواو لادى
الى ان يكون من النادر وهو باب لفظ الواو فحمله على الياء التي هي الاكثر في مثل ذلك اجدر فلذلك
كان الوجه كتابته بالياء القول في الواو والياء فاء قال الواو تثبت صحيحة وتسقط
وتقلب فثباتها على الصحة في نحو وعد وولد الى آخره هذا تقسيم حاصر لانها اما ان تغير
اولا فان لم تغير فهو معنى ثباتها على الصحة وان غيرت فاما ان تغير بالحذف اولا فان غيرت
بالحذف فهو السقوط وان لم تغير بالحذف فهو القلب ثم ذكر مواضع كل واحد من الامور الثلاثة

قال فثباتها على الصحة في نحو وعد وهو كل موضع لم تقع موجبات السقوط ولا موجبات القلب
كقولك وعد وولد وواعد وموعود وكذلك ما اشبهه وسقوطها في كل موضع وقعت بين ياء
مفتوحة وكسرة وذلك انما يكون في مضارعاتها الثلاثية كقولك وعد وولد تقول فيه يعد
ويلد لان الاصل يوعد ويولد بدليل ان حروف ماضيه هي حروف مضارعه والفاء واو فوجب ان
تقدر بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد ويولد واستثقلوا وقوع الواو في مثل
ذلك فحذفوها فقالوا يعد ويلد وليس كذلك يوعد ويولد لسهولة النطق لانضمام ما قبلها
فلذلك ثبتت في احدهما وسقطت في الآخر قال لفظا او تقديرا فاللفظ في يعد والتقدير
في يسع ويضع لان الاصل وسع يوسع ووضع يوضع اما في يضع فظاهر لان فعل لا يأتي على
يفعل على ان يكون اصلا وانما يأتي على يفعل او يفعل ولا جائز ان يكون يفعل فوجب ان يكون
الاصل يفعل والفتح لحرف الحلق فقد وقعت الواو بين ياء وكسرة مقدرة في الاصل واما يسع
فاشكل من يضع لان ماضيه على فعل بكسر العين وليس مثل يضع في ان ماضيه بفتح العين وقياس
ما جاء ماضيه بكسر العين ان يكون مضارعه بفتح العين فعلى ذلك يشكل حذف الواو من يسع
وقد حصل ذلك والجواب عنه فيشكل بواسطه بعد هذا الفصل وتحقيقه ان فعل مما اعتلت فاؤه
جاء مضارعه يفعل بفتح العين ويفعل بكسر العين فالواو في الوتد يوتد وولي يلي ووجل يوجل
يوجل ووجل يوجل فاذا جاء يسع محذوفا فاؤه علم انه مما كان اصله في التقدير الكسر وان
الفتح عارض لحرف الحلق ليجري على قياس لحنهم فثبت ان الفتح في يسع كان كالفتح في يضع
وان الفتح في يوجل كالفتح في يوجل فلم تحذف الواو في يسع الا لوقوعها بين ياء وكسرة تقديرية
وثبتت الواو في يوجل لان الفتح فيه اصل فلم تقع الواو بين ياء وكسرة لا لفظية ولا تقديرية
وشبه الفتحة في يسع بالكسرة في التجاري من حيث كانت عارضة والاصل حركة غير هذه
الضمة لانه مصدر تجاريت تجاريا فقلبت الضمة كسرة لانه ليس في كلامهم اسم آخره ياء او واو
قبلها ضمة فاذا وجد ذلك قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء او تقلب الواو فيه ياء وشبه
الفتحة في يوجل بالكسرة في التجارب لانه جمع تجربة وقياس الجمع الذي ثالثه الف وبعده حرفان
ان يكون الحرف الذي بعد الالف مكسورا كقولك مسجد ومساجد وضاربة وضوارب قال
وفي نحو العدة والمقة في المصادر يعني انها تحذف في مصادر هذه الافعال اذا كانت بالتاء
مكسورة الفاء ولا تحذف فيها اذا وقعت بغيرها كانهم قصدوا الى ان تكون التاء كالعوض من المحذوف

ومعتل الواو المكسورة ولم يذكر فعل الامر مثل عِدْ وضَعْ ونحوه استغناءً عنه بالفعل المضارع
لانه فرعه فلم يحتج الى ذكره لذلك فان قلت حذفها في الفعل المضارع لوقوعها بين يا وكسرة
وليس مع فعل الامر كذلك فما وجه حذفها قلت نزلوا ابتداءه بحرف المضارعة كوجوده لانه من اجل
كما انزلوا الكسرة في يضع وان زالت لفظا لما كانت هي الاصل منزلة الموجود قال والقلب فيما
مرّ من الابدال والذي مرّ انها تقلب همزة واجبا وجايزا على ما مضى وتقلب الفا في مثل ياجل
وتقلب يا في مثل ميزان وميقات قال والياء مثلها الا في السقوط يريد ان اليا تثبت صحيحة
وتقلب فيما مرّ من الابدال ولا تسقط لوقوعها بين يا وكسرة كما تسقط الواو تقول ينع يينع
ويسر ييسر واما من قال يئس ييئس فقد اجراها مجرى الواو من اجل مجي الهمزة مستثقلة
معها ولا يقولون يسر ييسر اذ لا همزة فيه وان كان الفصيح ايضا اثبات اليا في مثل ييئس
ييئس ووجه حذفها ما ذكر وقلبها في نحو اتّسر يعني فيما مرّ من الابدال فقد تقلب همزة
كقولهم في اسنانه أَلَل وقد تقلب واوا كقولهم موقن وطوبى وضويرب وقد تقلب تاء
كقولك اتّسر وقد مضى ذلك كله قال والذي فارق به قولهم وجع يوجع ووجل يوجل قولهم
ينع الى آخره وقد مضى الكلام في هذا الفصل عند الكلام في يضع فلا حاجة الى اعادته
قال ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع افتعل الفا فيقول ياتعد وياتسر ولا يفعل
ذلك في الماضي لانكسار ما قبل اليا لما لم يرموا الواو في مثل قولك اوتعد قلبوها مع الكسرة
تا لتدغم فيما بعدها ولم يقلبوها يا لانهم يفعلون باليا الاصلية هذا فلان يفعلوه
بالواو اجدر فاذا صاروا الى المضارع فالفصيح ابقاء هذه التا فيقول يتّعد ويتّسر
لانه فرعه فلم يغيروا عما كان عليه ومنهم من يقلبها الفا لان الالف اخت اليا من حيث
كانت حرف مدّ وتجذر قلبها الفا في الماضي للكسرة فلما جاءت الفتحة في المضارع
قلبها الفا فقال ياتعد وياتسر ولا يفعل ذلك واما ييئس فقد تقدم ان الاثبات هو الفصيح ومنهم
من يستثقلها والذين استثقلوها منهم من حذفها كما حذف في يعد ومنهم من يقلبها الفا فيقول يائس
والذين قلبوها الفا قلبوها مع الكسرة والفتحة جميعا في الهمزة والذين لم يحذفوها لم يجد
الا مع الكسرة وشبهه زيادة من استثقال الكسر وقلته مع الفتح فحذفوا في موضع زيادة
من استثقال وقلبوا في موضع قلته قال وفي وجل اربع لغات يوجل وهو القياس لان ماضيه
فعِل ومن الكسر فيه ان ما في على يفعل بفتح العين وتثبت الواو لانه لم يعرض ما يوجب حذفها

لها على غير قياس كما قالوا اتّقوا وعليان فابدلوا من الواو يا على غير قياس وقال
بعضهم يا جل شبهه بيائس على غير قياس ايضا وقال بعضهم يِيجل فكسر
حرف المضارعة ليقلب الواو فيه يا استثقالا صح

وقال بعضهم تِيجل فقلب الواو يا استثقالا للواو وكله على غير قياس وليست الكسرة
من لغة من يقول نِعلم لان اولئك لا يكسرون اليا استثقالا للكسرة على اليا فلا يحمل هذه
هذه اللغة على لغتهم مع مخالفتهم لها وانما هذه لغة اخرى من اجل استثقال الواو بعد
اليا قال واذا بني افتعل من اكل وامر الى آخره قال يعني باب افتعل مما فاؤه همزة يجب
ان تقلب الهمزة فيه يا اذا ابتدي به لانكسار ما قبلها فتقول ايتكل ايتمر واصله ائتكل
فاجتمعت همزتان الثانية ساكنة فوجب قلبها حرفا من جنس حركة ما قبلها فاذا انقلبت يا
صار مشبها بقولك ايتسر باعتبار اصله وكذلك ايتعد فيوهم قلب اليا تا كما قلبت في
اتّعد واتّسر فنبّه على ان ذلك ليس بمستقيم والفصل بينهما ان هذه اليا في قولك ايتكل
وايتمر عارضة مبدلة عن همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة لا تقلب تا اذا اجتمعت مع
تا الافتعال فوجب الا تقلب اليا التي هي مبدلة عنها تا ايضا لانها فرعها فحكمها حكمها
بخلاف اتّسر ليست بعارضة فلا يلزم من قلب اليا تا في اتّسر قلب اليا تا في ايتكل وقول من
قال اتّزر وهم لانه من الازر فاصله ائتزر قلبت الهمزة يا لانكسار ما قبلها فصار ايتزر
فهو مثل ايتكل فكما لا يقلب اليا التي في ايتكل تا لانها عن الهمزة فكذلك اليا التي في ايتزر صح
فتبين من ذلك ان اليا في ايتزر وايتكل واحد فكما لا تقلب في ايتكل لا تقلب في ايتزر فقول
من قال اتّزر وهم القول في الواو واليا عينين لا تخلوان من ان تعلا او تسلما او
قال الشيخ التقسيم في ذلك كالتقسيم فيما ذكر في الفا من الاعلال في نحو قال وباع مما تحرك فيه
وانفتح ما قبلهما او كانتا في حكم المتحرك على ما سياتي تفصيله مما لم يمنع فيه مانع وانما قلبت الواو واليا
اذا كانتا كذلك استثقالا لهما وانما لم تقتصر واعلى الاسكان فيهما لكراهة ان يلتبس صيغة
المتحرك بصيغة الساكن الا ترى انهم لو اعلوا نحو باب واصله بوب بالاسكان فقالوا بوب لم يعلم
كونه من باب فرس او من باب فلس ليوم فقلبوها الفا ابدا نابانها عن حركة ولان الالف ايضا
اخف من الواو واليا وما ذكره من اعلالها اذا عيّن الالف فسياتي مفصلا فاذا سكن ما قبل
الواو واليا فلا تخلوا اما ان يكون في صيغة فعل اصلا معتاد او في صيغة فعل او غيره مما هو
راجع اليه اما تحركت فيه وانفتح ما قبلها فان كانت من الاول صححت كقولك تبايعنا وتقاولنا واعوادّ
وما اشبه ذلك وان كان من الثاني اعل بالالف حملا له على اصله كما ذكر في اقام واستقام صح
وقال العلة هذه من اشياء وان لم تقم فيها علة من الاعلال يعني وان لم تقم فيها نفس تلك العلة او

ولا فلا بد من علة اوجبت اعلاله ولكنها ليست تلك العلة متاصلة لان ترك الفتحة فيها ما قبلها وهو هنا
قبلها ساكن ولكنه في حكم المتحرك اجريت مجراهما لكونهما ماخوذة منها وواقعة اليها وقوله والحذف
في قلن وقل وذلك ان هذه اللامات لما سكنت للامر او للجزم او لاتصال الفاعلين وحرف العلة قبلها
ساكن وجب حذفه لالتقاء الساكنين لكونه حرف مد ولين فقيل قل وقلن وحذفت في نحو سيد
وميت واصله سيود وميوت قلبت الواو يا وادغمت في اليا على ما سياتي ثم خففت بحذف اليا
الثانية وفي نحو كينونة وقيلولة وهو مثل سيد لان كينونة اصله كيونونة ففعل فيها ما فعل في
سيد ولو كانت فعلولة لوجب ان يكون كونونة اذ لا موجب لقلب الواو يا واما قيلولة فالذي منع
ان يقال فيه انه فعلولة ما ثبت من مثل كينونة فكان جعله كمشابهه اولى وفي اقامة واستقامة
لان اصلهما اقوامة فقلبت الواو الفا اجراء للمصدر مجرى فعله فاجتمع الفان فحذفت احداهما
لالتقاء الساكنين وهي الاولى لانها على قياس الساكنين قال ــــ ما التقى فيه ساكنان وهي في
قل وقلن او طلب تخفيف يعني في سيد وميت او اضطراد اعلال يعني في اقامة واستقامة فان
قلت فالاقامة والاستقامة حي ان المحذوف لالتقاء الساكنين كقل وقلن في ان المحذوف لالتقاء
الساكنين قلت الفرق بينهما ان قلن وقل تم اعلاله اولا باسكانه ثم جا ساكن بعد تمام الاعلال
وثبوت حرف العلة ساكنا فحذف لاجله وفي اقامة واستقامة لم يثبت ساكنا ثم حذف
بعد ذلك لساكن عرض له واما حذفه من تتمة اعلاله لانه لم ينفك عن موجب حذفه فكان من تتمة
اعلاله فلذلك فرق بينهما وجعل ذلك حذفا للساكن العارض وهذا حذفا لاضطراد الاعلال
لكونه غير منفك عنه والسلامة فيما وراء ذلك وهو على قسمين ما فقدت فيه اسباب الاعلال كقول وكيل
او وجدت ولكن عرض لها مانع يصد عن امضا حكمها ومثل ذلك بصورى وحيدى والجولان
والحيكان والقوبا والخيلا اما صورى وحيدى فالسبب تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها
والذي عرض كونه على الكثر من ثلثة احرف وليس موازنا للفعل وسياتي ذكر ذلك والجولان والحيكان
كذلك واما القوبا والخيلا فغاية ما يقال فيه ان تحرك الواو واليا علة في الاعلال لثقلهما متحركتين
والمانع من الاعلال وقوع الضمة قبلها لان شرط الاعلال انفتاح ما قبلها واذا حصل مضادة
للشرط كان مانعا من امضا الحكم قال ــــ وابنية الفعل في الواو على فعل يفعل يريد ان
فعل المعتل العين من الواو انما ياتي مضارعه يفعل بالضم وانما التزموا ذلك لانه احد الاصلين ولا
يؤدي الى تغيير فكان على قياس الصحيح وعلى فعل يفعل لان الضم في يفعل هو القياس وهو منا

للواو ولذلك بنوا من الواو فعل ولم يبنوا من اليا فعل لانهم كانوا يبنون حذوا من اتيانا مخالفة القياس في
المضارع واما تغيير من اليا الى الواو قال ومن اليا على فعل يفعل الكسر في اليا كالضم في الواو وعلى
فعل يفعل على قياس الصحيح والواو ثم قال ولم يجي في الواو يفعل بالكسر ولا في اليا يفعل بالضم
ولم يذكروا انه لم يات من اليا فعل بالضم في الماضي ثم قال وزعم الخليل في طاح يطيح وتاه يتيه انهما
فعل يفعل كحسب يحسب وهما من الواو والذي اضطره ان يحكم عليهما بالواو مجي طوحت وتوهت
والذي اضطره ان يحكم ان الماضي فعل بالكسر كحسب ولم يجعله فعل بالفتح كضرب مجي يطيح ويتيه
ولو كان كضرب وهو من الواو لوجب ان يقال يطوح ويتوه فلما جاء الكسر وقد ثبت انه من الواو علم
ان ذلك لا ياتي في الواو الا فيما عينه كحسب فثبت انه لا يستقيم طاح يطيح المشتق منها طوحت
وتوهت الا فعل بالكسر يفعل بالكسر وهما من الواو واما اذا كان طيحت وتيهت هو الماخوذ
منها طوحت وتوهت الا فلا اشكال في انهما مثل قولهم باع يبيع الا ان ذلك هو الذي يقتضيه قياسها
وقد فرقوا عند اتصال ضمير الفاعل فعل من الواو الى فعل ومن اليا الى فعل الى اخره وانما فعلوا
ذلك ابدانا بان المحذوف واو او يا فيقولون في قال قلت وفي باع بعت ولم يعرفوا في موضع
بقائها اما للمحافظة على الالف فيستحق الضم والكسر واما الكون ما انقلبت اليه اليا او الواو
موجودا وهو الالف بخلاف ما اذا اتصل به الضمير المتحرك فانه يحذف فكان قياسه في موضع
الحذف اولى منه في غيره فاما ان كان الفعل في اصله مكسورا فانهم ايضا يفعلون هذا النقل سوا
كان المكسور يا او واوا كقولك خفت وهبت الا ان ذلك قد استحق بما ليس باصل فكان فيما هو اصل
اولى واما للايذان بان المحذوف مكسور في اصله وقال عند اتصال ضمير الفاعل واطلق ويراد
ان يقيد بضمير الفاعل البارز المتحرك كقولك قمت احترازا من قولك زيد قام وقاموا فان كل واحد من
هذه الافعال قد اتصل به ضمير الفاعل ولم يفعل فيه شي واما قوله كيد وما زيل فشاذ لا يحمل عليه
قال ــــ ويقال فيما لم يسم فاعله قيل وبيع بالكسر وبالاشمام الى اخره قال الشيخ قياس ذلك
ان ياتي مضموم الفا مكسور العين فيقال قول وبيع فاستثقلت الكسرة على الواو واليا فنقلت
الى ما قبلها فقيل قيل وبيع وهذه هي اللغة الفصيحة واما من قال قول وبوع فوجهه انه لما
استثقل الكسرة على الواو حذفها فسكنت وما قبلها مضموم فبقيت على حالها ثم حمل ذوات
اليا عليها لاتفاقهم على جريهما مجرى واحدا وهذا التعليل ينعكس لمن قال قيل وبيع ويكون اولى لان
فيه حمل الواو على اليا وهو اقرب من حمل اليا على الواو وبعض اصحاب اللغة والاولى يشمون الفا الضم

الضم تنبيهًا على أن من أصل هذه الضم وقد جاء مفرقًا بها في السبعة وقد توهم بعضهم أن مثل هذا
من الإشمام غير ممكن لأن من الإشمام الممكن عنده هو ضم الشفتين في حال التصويت وذلك إما أن يكون
قبل التصويت بالقاف أو بعدها أو معها والجميع غير مستقيم أما قبلها فلا يستقيم لأنه حينئذ
يكون إشمامًا للحرف الذي قبلها وأيضًا فإن الحرف الذي قبلها إن كان مضمومًا لم يعقل إشمامًا وإن
كان مفتوحًا أو مكسورًا أو ساكنًا وضممت الشفتين مع التصويت به صار مضمومًا وأما بعدها
فكذلك وأما معها فلا يستقيم لأنه إذا صوّتّ به وضممت الشفتين مع التصويت بها جاءت ضمة
خالصة لأن حقيقة الضمة الخالصة ضم الشفتين بالحرف مع التصويت فوجب أن يجيء ضمة خالصة
عند ذلك وقد توهم بعضهم أن من الإشمام إنما يكون بعد النطق بها في حال النطق بالياء الساكنة
بعدها وتوهم أن ما فيها من المد يمكنه من ذلك وهو فاسد من جهة أن من الإشمام ثابت في مثل
قولك بعت يا عبد وقلت يا قول وأيضًا فإنه لو فعل ما ذكره هذا القائل لانقلبت الياء واوًا
لضم الشفتين عنده إذ لا معنى للواو إلا ذلك والجواب عن ذلك من الإشكال أن من الإشمام إن كان
عند ابتدائك بالكلمة فلا إشكال وإن كان مع وصلك إياها بغيرها كان ضمًا للشفتين بسرعة بين
النطق بما قبلها وبها فإن زعم زاعم أنه ليس بين النطق بالحرفين زمان وأن زمن الفراغ من الأول
هو زمن الاشتغال بالحرف الثاني فجوابه أنه إذا نطق بحرف من حروف اللسان فمعلوم أن اللسان
ينتقل من مكان إلى مكان آخر وزمن الانتقال زمن ثالث قطعًا فعلم بذلك أن بين النطق بالحرفين
زمنًا ثالثًا ولذلك يدرك ضرورة الفرق بين الحرف المدغم وغيره لأن الحرف المدغم لا يتخلل بينهما
زمن ثالث بخلاف غيره ثم لو سلم له ذلك لكان الجواب أنه يؤتى بضم الشفتين بينهما في زمن بينهما
يقصد المتكلم إلى ترك الحرف الثاني في الزمن الثاني وشغل الزمان الذي كان يكون فيه الحرف
الثاني بضم الشفتين ليمكن ذلك قال وكذلك اختير وانقيد لأن العلة فيه كالعلة في قيل وكذلك
إذا اتصل بها ضمير يوجب حذف العين كقولك قلت يا قول وبعت يا عبد واخترت يا رجل لأن
العلة واحدة قال وليس فيما قبل يا أقيم واستقيم إلا الكسر الصريح لانتفاء العلة الموجبة لما
ذكرناه وهو الضم الذي هو أصل فيما قبل الياءات المذكورة ألا ترى أن أصل قولك أقيم واستقيم
أقوم واستقوم فنقلت حركة الواو إلى القاف فسكنت وانقلبت ياء فلا وجه لضم في القاف ولا
إشمام لأن أصلها السكون والضم والإشمام في قيل وبيع إنما كان من أجل أن أصلها الضم فثبت
أن علة ذلك منتفية في باب أقيم واستقيم قال ـــ ونقول عود وصيد إلى آخره قال الشيخ يعني أن

يعني أن عود وصيد من باب العيوب وقياسها أفعال فكان من أصله أعواد وأصياد وبابه
لا يعل لاكتناف الساكنين بحرف العلة ومثل ذلك لا يعل كما منع من إعلال بالفعل مطلقًا و
ولذلك ازدوجوا واهتوروا في معنى تزاوجوا وتجاوروا ومثل ذلك لا يعل لو وقع من ألف
قبل حرف العلة لأنهم لو أعلوا لأدى إلى من إعلال به مطلقًا بخلاف قولك أقام فإنه أعل
وإن كان قبل حرف العلة ساكن لإمكان بقاء حرف العوض عنه وهو من ألف ألا ترى أنهم لو
أعلوا تجاوروا لقلب الواو ألفًا وإذا قلبوها ألفًا فيجتمع ألفان فيحذف إحداهما فلا يبقى
العوض ويصير لفظه تجاروا فلما كان مثل عود وصيد في معنى ما يجب فيه التصحيح صحح
حملًا عليه قال ومنهم من لم يلحظ من أصل فقال عاد يعاد يعني من لم ينظر إلى أن من أصل والقياس
أفعال بل جعله من باب خاف فأعله كإعلاله وما حققناه الزيادة من ذلك في حكمه لأنهم لما
صححوا الثلاثية صحح أما زاد عليه لأن إعلال المزيد فرع عليه وهذا على اللغة من أولى وأما
اللغة الثانية فيعلون لأن حكم عور عندهم حكم خاف وحكم أعور عندهم حكم أخاف فيقولون
أعار الله عينه كما يقولون أخاف قال ـــ وليس مشكلة من ليس أيّا وزد ليس ههنا
لأنه فعل وقياس عين الفعل أن تنقلب ألفًا كما في دع عود لما كان في الظاهر مخالفًا للقياس
فقال أصلها ليس كصيد إلا أنها ليست من باب صيد لأن أصل ذلك أفعال كما تقدم فأسكنوا
في ليس كما أسكنوها وإنما حملوها على فعل لأنه لا يمكن فيه فعَل ولا فعُل لأن فعَل لم يأت فيه
إسكان وفعُل ليس من أبنية الياء ولم يأت فيه إسكان فكان من أولى أن يحمل فعِل وسكن كما
كما سكن علْم وهو باب جائز يحمل عليه والتزم هذا الجائز لكونها غير متصرفة فلم يصح كما صح
صيد ولم يعل كما أعل هاب بل التزم هذا من إسكان الجائز ليكون على لفظ ما ليس من الفعل تنبيهًا
على ما تضمنته من شبه الحروف قال ولذلك لم ينقلوا حركة العين إلى الفاء في لست يريد أنهم قصدوا
إلى أن يكون على وزان الحرف فلم يغيروه تغيير الفعل ويحسن أن يقال لم ينقلوا حركة العين لأنهم
التزموا السكون فصار الكسر نسيًا منسيًا فلذلك لم ينقلوا قال وقالوا في التعجب ما أقوله
وأبيعه أو رده أيضًا لكونه جامدًا صحيحًا وعلة تصحيحه كونه أشبه من الاسم من حيث لم يتصرف
تصرف الفعل فأجري مجرى من الاسم ولو بنيت أفعل من من الاسم المعتل العين لقلت أقول وأبيع
وتصحيح هذا الباب قياسي وأما تصحيح ما بعده إلى آخره فشاذ مسموع ولا يقاس عليه
قال ـــ وأعل اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة إلى آخره إنما أعل اسم الفاعل

من سكون ما قبل حرف العلة حملاً له على الفعل الذي هو منه وقلبت همزة تشبيهاً لها بكساء ورداء
كأنهم قلبوها ألفاً فلما اضطروا الى تحريكها قلبوها همزة كما فعلوا ذلك في كساء لقرب الهمزة
من الألف قال وربما حذفت لقولك شاك وذلك مسموع ووجهه انهم قلبوها ألفاً فحذفت الألف
لالتقاء الساكنين او قلبوها همزة فحذفت تخفيفاً ومنهم من يقلب فيقول شاكٍ وذلك مسموع قلبوا
العين الى موضع اللام فصار شاكي مثل قاضي فأعلّ كإعلال وجاء قول ان احدهما انه
مقلوب كالشاكي والهمزة لام الفعل وهو قول الخليل واصله جائي كره قلب الياء همزة لما
يؤدي اليه من كثرة الاعلال فقلب العين الى موضع اللام فصار جائي على وزن فالع فأعلّ
كإعلال قاض فلم يرد إعلاله على إعلال قاض الا بالقلب وهو قريب والثاني ان اصله
جائي ايضاً فقلبت الياء التي هي عين همزة قلبها في بايع فصار جائي فاجتمعت همزتان
فوجب قلب الثانية ياء فصار جائي ثم أعلّ إعلال قاض وهذا اقيس وما ذكره الخليل
وان كان وجهاً الا انه لا يقوم عليه دليل وهذا جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس
قال وقالوا عُوّد وصُيّد عاود وصايد لمقاوم ومباين يعني انهم صححوا فيه
الفعل لان الاعلال كان حملاً عليه فلما صح في الاصل فهو في الفرع اجدر وكذلك مقاوم
ومباين لقولهم قاوم وباين واعلال الاسم المفعول منها ان تسكن عينه فيكون اصله مقوول
ومبيوع نقلت حركة العين الى الفاء فسكنت العين واجتمع ساكنان العين وواو مفعول فحذفت
واو مفعول عند سيبويه فبقي مقول على حاله وقلبت الضمة في باب مبيع كسرة لتصح الياء وحذفت
العين عند الاخفش فبقي مقول على حاله ايضاً وان اختلف التقديران وقلبت الضمة في باب مبيع
كسرة تنبيهاً على ذوات الياء والقلب واو مفعول ياء وقول سيبويه اشد لما يلزم من مذهب الاخفش
من قلب الضمة كسرة لغير علة وقلب واو مفعول ياء وكان الاخفش ترجح عنده ذلك من حيث رأى
ان الزوائد اذا اجتمع مع الاصلي وهما ساكنان حذف الاصلي كما في قاض وعصا واشباههما فحمل
على الواو الاصلية بذلك وايضاً فان الاصل في الساكنين اذا كان الاول حرف مد ولين ان يحذف
الاول والاصلي هو الاول فكان حذفه اولى وما ذكرناه عنه لا يوازن ظاهر ما تمسك به سيبويه
على ان متمسكيهما جميعاً انما ثبت فيما كان الاول حرف مد ولين والثاني صحيحاً كقاض وعصا
وقل واما اذا كانا مدين فلا قال وقالوا مشيب بناء على شيب بالكسر وذلك شاذ وقياسه
مشوب كمقول ووجهه انه لما كان جارياً على شيب وقد قلبت واوه ياء في اللغة الفصيحة

اجرى مجراه وقالوا مهوب وهو شاذ وقياسه مهيب كمبيع ووجهه انه لما كان من هيب
وفيه لغة يقول اصلها مهوب اجري مجراه في هذه اللغة وقد شذ نحو مخيوط ومزيوت
ومبيوع وتفاحة مطيوبة فجاءت على الاصل تنبيهاً على ان ذلك قياسها واصلها ولذلك البيت
قال سيبويه ولا نعلمهم اتموا في الواو لان الواوات اثقل عليهم من الياءات يريد انهم لم يصححوا
في باب مقول كما صححوا في باب مبيع فلم يقولوا مقوول كما قالوا مبيوع استثقالاً للواو
والياء وقد شذ نحو ثوب مصوون قال ورأى صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم
ما قبلها ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ومذهب الاخفش ان تقلب الياء واواً ومذهب
سيبويه هو القياس نقلاً ومعنى اما النقل فلما ثبت من قولهم ابيض وبيض وهو محل
اجماع ولذلك تستشهد به الاخفش واما المعنى فلان الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضمة الى
تغيير احدهما وتغيير الحركة لتبقى الحرف على حاله اولى من تغيير الحرف لتبقى الضمة على حالها لان
المحافظة على الحرف اولى من المحافظة على الحركة واذا ثبت ذلك بالنقل والمعنى كان ارجح
ولا يحسن لسيبويه التمسك بباب مبيع لان الاخفش لا يوافقه في ان الياء عين وقد تمسك الاخفش
بقولهم مضوفة وطوبى وكوسى وليس بقوي اما المضوفة فشاذ واما الطوبى
والكوسى فلما ثبت من تفرقتهم بين فعلى في الاسم وفعلى في الصفة الا تراهم يقولون الدنيا
والعليا والقصوى والتقوى فيقلبون ثم ههنا اجدر وايضاً فانهم لو سووا ذلك ههنا
لالتبس فعلى بفعلى الا تراهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم انه فعلى او فعلى ثم هو معارض
بقولهم حيكى وضيزى فتقابل الباب بان ويبقى التمسك الاول سالماً قال ومعيشة
عنده يجوز ان يكون مفعلة ومفعلة اما اذا كانت مفعلة فاصلها معيشة نقلت حركة
العين الى الفاء فصارت ياء ساكنة هي عين وقبلها ضمة فوجب ان تقلب الضمة كسرة على
ما هو مذهبه فيصير معيشة وان كان اصله معيشة فواضح على كلا القولين ولا يجوز
ان يكون مفعلة عند الاخفش لانه لو كان كذلك لكانت ياء ساكنة وقبلها ضمة فيجب قلب
الياء واواً على ما هو قياس مذهبه فيصير معوشة قال واذا بني من البيع نحو ترتب قيل
تبيع وقال الاخفش تبوع واصله تبيع فلما وجب الاعلال نقلت حركة العين الى الفاء فصارت
ياء ساكنة وقبلها ضمة فوجب قلب الضمة كسرة على قياس مذهب سيبويه فيصير تبيع
ووجب قلب الياء واواً لانضمام ما قبلها على قياس مذهب الاخفش فيصير تبوع قال

والمضوفة كالقَوَد والمَضُوفة الى آخره يعني انه خرج عن قياس بابه لان اصله مَضْيُوفة
فنقلت حركة العين الى الفا فوجب ان تقلب الضمة كسرة فيقال مَضِيفة هذا هو القياس
فخروجه عن القياس لذلك وحده من الاخفش فيه انه قلبت اليا واوا لانضمام ما قبلها على
قياس مذهبه قال — ومن الاسما الثلاثية المجردة انما يعل منها ما كان على مثال الفعل نحو
باب ودار ونحوه سالكه الى آخره قال رضي الله انما اعلوا الثلاثي لما كانت علة اعلاله
هي العلة الاصلية في اعلال الفعل وهو تحرك الواو وانفتاح ما قبلها كقولك باب ودار
مع مشابهة الفعل الذي هو اصل في الاعلال واما اذا زاد على ثلثة فانه لا يجتمع فيه الامران
جميعا لانه ان تحركت وانفتح ما قبلها لم يكن على وزن الفعل وان كان على وزن الفعل لم يكن
ذلك فلم يلزم اعلاله مطلقا الا ما سنذكره باعتبار غير ذلك ولذلك اعل نحو باب ودار ولم
يعل نحو اللومة والنومة والعوض والعودة واما نحو القود وشبهه فشاذ وقياسه
الاعلال ولكنه جا مصححا تنبيها على الاصل او تنبيها على انه ليس كالفعل في قوة علة الاعلال
الا ترى انه لم يات نحو قوم كما اتى نحو القود قال — وانما اعلوا قيما الى آخره اورد قيما اعتراضا
لانه اسم ثلاثي وقد اعل وليس على مثال الفعل وكان قياسه ان يقال قِوَمًا كما قيل عِوَض
واجاب عن ذلك بانه مصدر والمصادر تحمل في الاعلال على افعالها لجريها عليها لا سيما ذلك من
مثل الفعل ثم اعتذر عن وقوعه صفة لنحو مصدر دينه بجعله من المصادر الموصوف بها
كقولك رجل عدل وصوم وزور ثم اورد على الجواب اعتراضا وهو قولهم حال حِوَلا واجاب
ان القياس حِيَلا ولكنه شاذ كالقود قال — وفُعُل ان كان من الواو سكنت عينه
لاجتماع الضمتين ذكر ههنا لانه ثلاثي اعل وليس على مثال الفعل فذكر ان امره منقسم الى
ما يعل والى ما يصح فان كان من الواو اعل بالاسكان استثقالا للضمتين والواو على الواو
وهو استثقال يوجب الاعلال لما فيه من الثقل البين فيقال نُوْر وعُوْن في جمع نوار وعوان
واصله نُوُر وعُوُن واما تصحيحه فشاذ لم يات الا في ضرورة الشعر لما فيه من الثقل
ولذلك عبر عنه بقوله ويثقل في الشعر وان كان من اليا فجاز فيه وجهان احدهما ان يحرك بالضم
على الاصل فيكون كالصحيح فيقال غُيُر وبُيُض لانه ليس في الاستثقال كالواو فلا يلزم
من كراهة الضم ثم كراهته ههنا والثاني ان يسكن عينه كما سكنت في كُتْب ورُسْل واذا سكنت
وجب ان تكسر ما قبلها لتعذر النطق بيا ساكنة وقبلها ضمة فيقال بِيْض وغِيْر قال

المزيد فيها فانما يعل منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه اما بزيادة لا تكون في الفعل يعني
موافقته في وزنه موافقته في الحركات والسكنات الا في حقيقة الوزن فان ذلك المستقيم مع
مفارقته له في الزيادة او في المثال وانما اعلوا ما وافق الفعل في وزنه لشبهها له به من حيث
وافقه في الصورة المذكورة وانما اشترط المفارقة بالزيادة او بالمثال الذي لا تكون في
الافعال لكراهة اللبس فيها وانما لم يشترط ذلك في الثلاثي اما لانه لو اشترط لم يعل اذ لا
تتفق فيه مفارقة ابدا واما لان علة اعلاله قوية ولا يلزم من مراعاة اللبس في العلة
الضعيفة مراعاته في العلة القوية واما لانه لا يكون الا منونا بخلاف الزايد فانه
قد يكون غير منون فيجي اللبس فيه ولا يجي ههنا وهذا الوجه رتبته التقديم على اخويه
قال وقد شذ في نحو مَكْوَزة الى آخره وقياسها ان تقلب الفا ولكنهم استعملوه على
الاصل تنبيها عليه واذا كان ذلك قد استعمل فيما هو اصل لهذا كالقود واستحوذ
فهو ههنا اجدر وقولهم مَقْوَل محذوف من مِقْوال وهذا يرد اعتراضا في الظاهر على هذه
القاعدة لانه على مثال الفعل وقد فارقه بزيادة لا تكون فيه فقياسه ان يعل كما يعل
مَقام واجاب بان اصله مِفْعال واذا كان كذلك لم يكن على مثال الفعل لمفارقته له بالالف
التي بعد العين ولا تكون في الفعل مثل ذلك فوجب تصحيحه لانه قد التقى ساكنان ولذا
كان التقاء الساكنين يوجب التصحيح في الفعل كقولك اسوادّ وابياضّ فهو فيما كان مشبها
به اجدر قال واما مثال لا تكون فيه وهو احد الشرطين على البدل او على الاجتماع ولذلك
اعل نحو تِحْلِئ من باب تبيع لانه وافق الفعل فيما ذكرناه وفارقه في الزنة التي لا تكون عليها
الفعل فلذلك قلت تِبِيع ولو صحح لقلت تِبْيِع قال وما كان منها مثالا للفعل يعني من
غير المفارقة باحد الوصفين وهو الزيادة التي لا تكون في الفعل والمثال الذي لا تكون صحح
فرقا بينه وبينه كما في قولك اسود وابيض الا ترى انك لو اعللته التبس بصيغة الفعل
لانه لا يفارقه بزيادة ولا مثال لاتفاقهما في افعل وكذلك لو بنيت تفعل او تُفْعُل اسما من
زاد يزيد لوجب ان تقول تَزْيَد او تُزْيُد على التصحيح لما ذكرنا من الالتباس قال
وقد اعلوا نحو جياد وقيام واجتياز الى آخره قال الشيخ ذكر هذا الفصل ليبين ان في
الاسماء المزيد فيها اسما ليست على ما يوافق الفعل وزنه ومع ذلك فانها اعلت لئلا
يتوهم انه لا يعل من المزيد فيه الا ما ذكره وقد اعل غيره مما ذكر في هذا الفصل فمن ذلك المصادر

نحو قيام وعياذ واجتياز وانقياد وعلله اعلالها فقال لاعلالها في افعالها مع وقوع الكسرة
قبلها والحرف المشبه للياء بعدها وهو الالف وقوله لاعلالها في افعالها مع وقوع الكسرة قبلها
مستقيم واما قوله والحرف المشبه للياء وهو الالف فلا حاجة اليه وبيان ذلك انا نعل قياما
كما نعل قاما باعلال الفعل والكسر فثبت ان الالف ملغاة واما اعلال الفعل والكسرة
فلا بد من اعتبارهما الا ترى انك تقول قاومته قواما ولاوذته لواذا فلا نعل لما لم يعل الفعل
وتقول قام قومة وعاد عودة فلا نعل لما لم تقع الكسرة قبلها فثبت اعتبار اعلال الفعل
والكسرة جميعا والغاء الالف واما اعلوا اجرا للمصدر مجرى الفعل مع وقوع الكسرة التي
تناسب هذا الاعلال الخاص وقد وقع في هذه الامثلة واحتياز بالحاء والزاي وليس بمستقيم
لانه لا يكون فيه اعلال لانه من ذوات الياء والصواب ان يكون اجتياز واجتياد بالجيم
والزاي او بالحاء والزاي ونحو دياد ورياح وحياد الى آخره هذا قسم من المزيد يعلل
لاعلال واحد مع الكسرة وذكر الالف ايضا وهي في هذا المحل جزء منها في الاول وبيان
ذلك انه لو لم يكن الواحد معلا بل كان ساكنا لا اعتبرت الالف باتفاق وقد اتفق انها
معلة ساكنة فيجوز ان يكون الاعلال في الجمع لسكونها في الواحد والكسرة والالف كما اعلوا
نحو رياض وثياب ويجوز ان يكون لاجل الاعلال في الواحد والكسرة من غير الالف كما اعلوا
تيرة جمع تارة وديم اذا اجتمع امران واشتملها فليس التعليل باحدهما باولى من الآخر ومما
في ذلك بمنزلة علتين اذا اجتمعتا فان الحكم عند المحققين ينسب اليهما جميعا ويصيران عند
اجتماعهما كجزء علة كالولش وبال واما في القسم الاول فلم يظهر للالف اثر البتة على كل
تقدير الا ترى انا بينا امتناع من الاعلال عند صحة الفعل وان كانت الكسرة والالف
موجودين بخلاف هذا فانا قد بينا ان للالف اثرا باعتبار قطع النظر عن الاعلال ولا
المعود انه مع قطع النظر عن الالف فليس التعليل باحدهما باولى من الآخر فثبت ان ذكر الالف
في هذا القسم اشبه من ذكرها في القسم الذي قبله ونحو سياط ورياض وثياب لشبه الاعلال
هذا القسم الثالث اعل لسكون الواو في المفرد مع الكسرة والالف ولا كلام في وجوب ذكر
الالف لما ثبت من تاثيرها بدليل اعلال ثياب وامتناع اعلال كوزة فثبت اعتبار الالف
وقالوا ثيرة وديم وهذا قسم اعل لاعلال الواحد والكسرة وهذا القسم انما ذكره لان الفصل
منسحب على الثلاثي والمزيد فيه جميعا فذكر ايضا ان من الثلاثي ما يعل وان لم يكن على

مثال الفعل لما ذكره وان كان الكلام في نفسه فادى الى ذكر ذلك وقالوا ثيرة لسكون الواو وفي
وقالوا ثيرة لسكون الواو في الواحد وهذا في الشذوذ لان سكون الواو في الواحد مع التصحيح
لا يستقل مع الكسرة ما لم يكن الالف فلذلك حكم بشذوذ نحو ثيرة والقياس ما اتى عليه كوزة وعودة
وزوجة وقالوا طوال لتحرك الواو في الواحد ولم تعد الكسرة والالف لما فقد اعلال الواحد
وسكون حرف العلة فلما قوي بالحركة صح في الجمع فكان اولى بالصحة وقد جاء وان اعز الرجال
طيالها والقياس طوالها واما قولهم رواء مع سكونها في ريان واعلالها الى آخره هذا يرد
اعتراضا على باب ديج ورياح لان العلة ثم اعلال الواحد مع الكسرة والالف واعلال الواحد
ههنا حاصل والكسرة والالف لان الواحد ريان واصله رويان فقلبت الواو ياء وادغمت في
الياء والكسرة والالف في رواء واضح واجاب بانه منع مانع من اجرا القياس في رواء وذلك انهم لو
اعلوه على ذلك القياس لقالوا ريا واصله رواي فقلبت الياء التي هي لام همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة فلو قلبوا التي هي عين ياء على قياس دياج لجمعوا بين اعلالين قلب الياء التي
هي لام همزة وقلب العين التي هي واو ياء فلذلك صححوه فكان تصحيح العين اولى من تصحيح اللام
لان اللام طرف والطرف اولى بالتغيير ولانه ليس في كلامهم ياء طرف بعد الف زائدة وفي كلامهم
واو قبلها كسرة وبعدها الف كثيرا ولانه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين اذا وقعت اللام حرف
علة اعلت اللام او لم تعل لقولك روى وقوي ولو علل بانه قد ثبت من لغتهم تصحيح العين
اذا وقعت اللام حرف علة اعلت اللام او لم تعل معتل اللام وهو معتل اللام فصح فيه العين بدليل
حيي وروي لكان وجها ونواء ليس بنظيره يعني انه لا يرد اعتراضا على القاعدة التي ذكرناها
لان جزء العلة مفقود وهو اعلال الواحد وسكون حرف العلة فيه ونواء ليس كذلك لان الواو فيه
متحركة فكان كطويل وطوال قال ويمتنع هذا الاسم من الاعلال الى آخره لان علة الاعلال الاصلي
ان يتحرك ويتحرك ما قبلها ولا يسكن ما بعدها كقولك سار ورمى وما اعل مما سكن ما قبل واوه
او ما بعدها انما كان حملا له على اصل له اجري مجراه على ما تقدم من الفصول كما اعل اقامة حملا
على اقام وقائل ومقول حملا على قال وكذلك غيره مما تقدم ذكره قال واذا اكتنفت الف الجمع
الذي بعده حرفان واوان او ياءان الى آخره يعني اذا وقعت الالف بين الواوين او الياءين او الواو
والياء فان الثانية تقلب همزة بشرط ان يكون قبل الطرف وعلة قلبها ما عرض لها من وجود
حرف العلة قبل الفها فاستثقل حرف علة وبينهما الف مع القرب من الطرف فقلبت همزة لشبهها

تشبيهاً بقائل نزّل وجود حرف العلّة قبل الفها في ايجاب اعلالها منزلة حركة اسم الفاعل على
فعله في ايجاب اعلاله وان كان قبل حرف العلّة ساكن فذلك قولك في اوّل اوائل واصله اواول
وفي خيّر خيائر واصله خياير وفي شيّقة شيائق واصله شيايق وفي فوعلة من البيع
بوائع واصله بوايع مثّله بالواوين والياءين والياء قبل الواو والواو قبل الياء وانما جعل
بوائع جمع فوعلة من البيع وان كان بوائع جمع بائعة لذلك دفعاً للوهم من يتوهّم ان الهمزة في
بوائع جمع بائعة فرع عن مفرده فاراد ان يرفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همزة فيه وهي
فوعلة من البيع وقولهم ضياون القياس ان يقال ضيائن لاكتناف حرفي العلّة الالف كما في شيائق
قال واذا كان الجمع بعد الفه ثلاثة احرف فلا قلب لانها بعدت عن الطرف فاحتملت التصحيح
لان قوتها كانت فيما في علّة اعلالها كقولهم عواوير وطواويس وقوله وكحل العينين بالعواور
انما صحّ لان الياء مرادة واصله عواوير لانه جمع عوّار فلم تقع الواو قبل الطرف وحذف الياء وهي
مرادة بمنزلة ثباتها فصحّحت لذلك قال وعكسه يعني وعكسه في كون حرف العلّة اعلّ مع
بعده عن الطرف لكون الياء متقدراً عدمها من حيث كانت زائدة فقوله بالعواور في صحّة الواو وعكس
قوله عيائيل في اعلال الياء لان تلك قدّرت موجودة وهي معدومة وهذه قدّرت معدومة
وهي موجودة ومما شذّ من جهة اخرى وهو انهما مقدّران على حالهما في المفرد فعوّار في مفرده
حرف علّة يجب قلبه ياء ساكنة في الجمع وعيّل الذي في مفرده يجب قلبه ياء في الجمع لان عيّلاً مثل خيّر
وكما ان خيّراً جمعه خيائر فكذلك عيّل جمعه عيائل فلم يعتدّ بما اصله في المفرد ولذلك
لم يعتدّ بحذف الياء في العواور ولا باثبات الياء في عيائيل حيث صحّحوا العواور واعلّوا عيائيل
ولو اعتدّوا بالعارض فيهما لاعلّوا عواور وصحّحوا عيائيل ولكنهم لم يعتدّوا بالعارض فيهما
وكونهما لم يعتدّ بالعارض في كلّ واحد منهما واحدهما عكس الآخر من جهة ان المعدوم في احدهما قدّر
موجوداً والموجود قدّر معدوماً وشبّه الياء في عيائيل بياء الصياريف ويعني به جمع صيرف
لا جمع صيراف لانها اذا كانت جمع صيراف فليست للاشباع في الجمع وانما هي الف صيراف قلبت
ياء لانكسار ما قبلها ووقع في كثير من النسخ وكحل العينين بالعواور وانما صحّ لان الياء مرادة
كياء الصياريف فعلى ذلك لا تكون الصياريف في هذا التقدير جمع صيراف لان المراد ان يكون بعد
من الف ثلاثة احرف ولا يكون ذلك الا جمع صيرف ومن ذلك اعلال صيّم وقيّم الى آخره يريد التاء
بانهم يعلّون ما قرب من الطرف وان كان ما بعد منه الا انه غير معتلّ كما اعلّوا نحو صيّم ولم

يعلّوا نحو صوّام وليس من اعلال في صيّم وقيّم بواجب على ما هو في خيائر وبوائع ولكنه
جائز وانما ارادوا انهم يعلّون الشيء للقرب ليبيّن ان للقرب اثراً في الاعلال لا ان البابين سوا
في الوجوب والجواز ثم اورد فلان من صيّابة قومه وما ارّق النيّام لانه اعلّ مع البعد وفي تحويله
شاذاً لفوات علّة الاعلال فيه ونحو شيّد وميّت وديّار وقيّوم وقيّام الى آخره قال الشيخ
من اصل في الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون ان تقلب الواو ياء وتدغم فلذلك
قالوا شيّد الى آخره ولم يخالفوا هذا من اصل الا فيما يخاف فيه لبس من مثال بمثال فلم يقلبوا
التقلب صيغة اللبس كما قالوا سوير وبويع لانهم لو قالوا سيّر لالتبس بفعّل فان قيل فلم
لم يتركوه في شيّد لئلا يلتبس بفعّل او فيعل قلت لان فعّلاً وفيعلاً ليس من ابنيتهم وانما
يخشون من لبس مثال بمثال من ابنيتهم فاما المعدوم فلا يخشون لبساً ادموا منه من اصله
فان قيل فديّار وقيّام يلتبس بفعّال وفعّال من ابنيتهم ووزنه فيعال فلم لم يتركوا من اعلّ
صيغة اللبس قلت لونها يابى اللبس لانه لو كان فعّالاً لوجب ان يقال دوّار وقوّام لانه من
الواو فكان في نفس حروف الكلمة ما يرفع اللبس فلم يؤدّ هذا الاعلال الى لبس فلذلك فعل به
ذلك ولم يفعل بسوير وتسوير لما ذكرنا قال ونقول في جمع مقامة ومعونة ومعيشة
الى آخره قال الشيخ لان الواو والياء انما تقلب همزة بعد الف اذا كانت متطرّفة او عيناً في اسم
الفاعل المحمول على فعله او كانت لا اصل لها في الحركة او اصلية وقبل الفها ياء او واو كقولك
في جمع اوّل اوائل وفي بيّعة بوائع وليس هذا الباب بواحد من ذلك فوجب ان تبقى الواو والياء
على حالهما ولذلك كانت قراءة من قرأ معائش بالهمز خطأ وقد زعم بعضهم ان مدائن شاذّ من
الباب لانه من دان يدين فكان قياسه ان يقال مداين بغير همزة ولا حاجة الى ذلك فانه يجوز
ان يكون مدن بالمكان اذا اقام به فعلى هذا يكون وزنه فعائل مثل رسائل ولا حاجة الى تقديره
على وجه يؤدّي الى شذوذه مع ظهور جريه على القياس واما مصائب في جمع مصيبة فلا شكّ انه
شاذّ لان الياء اصلية عين واو فقياسه ان يقال مصاوب الا انه كثر في كلامهم فخالفوا فيه القياس
استخفافاً وذكر همزة رسائل دون جميع ما قلبت فيه الياء همزة لانه اشبه شيء به في الصورة
فذكر ما يماثله في الصورة والحكم فيه مختلف ولم يذكر غيره لوضوح الفرق بينها وانما قلبوا في
رسائل لانها زائدة مدّة فلما وقعت في موضع تحريكها كرهوا ان يحرّكوا ما لا اصل له في الحركة
فقلبوه حرفاً صحيحاً واشبه شيء بها ما قلبت في شكله الهمزة قولهم كساء ورداء وقائل وبائع

فلما قصدوا الى قلب هذه كان من اولى ان يقلب كذلك فقالوا صحايف وذبايح قال وفُعلى
من اليا اذا كانت اسما الى آخره قال الشيخ وهذا انما هو على خلاف قياس مذهب سيبويه وموافقا
لمذهب ابي الحسن لان اليا اذا وقعت عينا وقبلها ضمة فسيبويه يقول بقلب الضمة كسرة وابو الحسن
يقول بقلب اليا واوا ولذلك فعلة مهنا ولسيبويه ان يقول ان هذا الباب مستثنى لامور منها انهم
كرهوا ان يلتبس مثال بمثال لا يوجد اليه اشوا الا ترى انهم لو قالوا طيبى وكيسى لم يعلم كونهما
فِعلى او فُعلى فراعوا ذلك في مثل هذا من امرهم فقسموا هذا الباب قسمين فراعوا في كل واحد
منها احد الامرين فان اورد الخصم احد الامرين اورد عليه الآخر وبيانه انهم لو فعلوا ذلك
لادى الى اللبس انهم فعلوه في الموضع الذي لا يؤدي فيه الى اللبس الا ترى انهم قالوا مشية حيكى
واصلها حُوكى فقلبوا الضمة كسرة لان فِعلى صفة ليس من ابنيتهم فلما كان ذلك ليس من ابنيتهم
امنوا اللبس فجروا على القياس المذكور من اصل سيبويه القول في الواو واليا لا من حكمهما
ان تعلا او تحذفا او تسلما الى آخره قال الشيخ شرط اعلالهما الى الالف ان تتحركا وينفتح ما قبلهما
ولم يقع بعدهما ساكن فقوله متى تحركتا احتراز من ان تكونا ساكنين كقولك غزوت ورميت لانتفاء
الاستثقال وقوله وانفتح ما قبلهما احتراز من ان ينضم في الواو وينكسر في اليا فلا تقلب الفا لتعذر
ذلك او يسكن ما قبلها فلا يعل البتة نحو الغزو والرمي وقوله اذا لم يقع بعدهما ساكن احتراز
من قولك غزوا ورميا ورحيان وعصوان وانما لم يعل هنا لانهم لو اعلوها لادى ذلك الى
الالتباس الا ترى انك لو اعللت غزوا ورميا بان تقلبهما الى الالف اجتمعت الفان فيحذف احدهما
فيصير لفظا على ما كان في المفرد فيصير محل الواحد والاثنين بلفظ واحد فلذلك اشترط
ان يكون الساكن الف التثنية فلو كان غيره لاعل الا ترى انك اذا قلت غزوا وغزت فاصله غزووا
وغزوت فقد وقع بعدها ساكن ومع ذلك فانه يجب اعلالها فتنقلب الفا فيجتمع ساكنة مع
الواو التي للجمع ومع التا التي للتانيث فيحذف لالتقا الساكنين فيصير غزوا وغزت فلم لم يكن اليا
جرت في الاعلال على ما تقتضيه الذي تقدم فان قيل فنحو عصوان ورحيان لا يقع فيه لبس
لانك اذا قلت ملهيان واعللته صار ملهان فلا يلتبس بمفرد قلت من الناس فيه ما اصله انه
يضاف فيحذف نونه فلو اعل لقيل في الاضافة ملهاذيد فلا يعلم انه مثنى او مفرد قوله او لاحدهما
الى صاحبتها يعني او قلبا لاحدهما الى صاحبتها يعني قلب الواو يا او اليا واوا فقلب الواو
يا في اغزيت ومهو كل واو وقعت فيه رابعة فصاعدا منفتحا ما قبلها وكالغازي ودعي ودُضي

ومهو كل واو وقعت قبلها كسرة وسياتي ذلك مفصلا وقلب اليا واوا قياسا في فَعلى اذا
كانت اسما كالرعوى والتقوى وسياتي وشاذا كالجباوة لان قياسه جباية لقولك جبيت
جباية او اسكانا عطفا على قوله قلبا ايضا لان من اعلالهما قد يكون قلبا لهما الى الالف وقد
يكون قلبا لاحدهما الى صاحبتها وقد يكون اسكانا وهو في كل موضع وقعتا متحركتين مضمومتين
او مكسورتين فالواو مثل قولك يغزو ويدعو واليا في مثل قولك يرمي والقاضي الا ان الكسر
لا يقع في الواو لانها لا توجد كذلك الا في الفعل ولا كسر في الفعل وسياتي ذلك مبينا وانما سكنوهما
استثقالا للضمة والكسرة عليهما الا ترى انك اذا قلت يدعُو وقاضيٌ ادركت من الاستثقال
ضرورة فسكنوهما ليزول استثقالها وحذفها قد يكون قياسا في نحو غازٍ وقاضٍ وهو كل
واو او ياء سكنت للاعلال وبعدهما ساكن فقياسها ان تحذف لالتقا الساكنين وكذلك قياس
كل واو او يا وقعت في فعل ماض لحقته تا التانيث او واو الجمع فانها تحذف لالتقا الساكنين
وكذلك قياس كل واو او يا وقعت في المضارع ولحقه الجازم فانها تحذف للجزم واما حذفها
شذوذا ففي نحو يد ودم واخ وشبهه الا ترى ان يدا لا بد له من لام فان كان اصله فعلا
متحركا فقياسه يدى كرحى فلما قيل يد وجعل اعرابه على عينه كان على خلاف تقديره كلها
ولو كان ذلك قياسا لوجب ان ياتي باب من ابواب التي قدرنا انه لا بد وان يكون واحد منها
عليه فلما لم يات شي من ابواب على هذا القياس علم انه شاذ وسلامتهما اذا سكن ما قبلهما الحقتهما
حينئذ كقولك غزو ورمي او وقعت بعدهما الف التثنية كقولك غزوا ورميا لما ذكرناه من
خوف اللبس او سكنتا سكونا لازما كقولك غزوت ورميت لانها حينئذ غير مستثقلة قال
جاراتها وتجريان في تحمل حركات الاعراب مجرى الصحاح اذا سكن ما قبلهما قال الشيخ شرع
في هذا الفصل في بيان اثر الاعراب بالنظر الى حروف العلة اذا وقعت لامات فقال ان كان ما
قبلها ساكن يعني الواو واليا لان من الالف لا يكون قبلها ساكن فلذلك ذكرها على حدة آخر الفصل
وانما قبلت الواو واليا الاعراب اذا سكن ما قبلها لحقتهما بالسكون قبلهما الا ترى انك تقول
غزوٌ ورميٌ فلا تحس في ذلك استثقالا كما لا تحسه في ضرب وقتل ولا فرق بين ان يكون
الساكن حرفا صحيحا او الفا او يا او واوا فالصحيح قولك ظبي ودلو ومن الف راي وواو
والواو واليا لقولك عدو وولي ولا يكون الواو الا مع الواو واليا الا مع اليا لتعذر اجتماعهما
واذا ادى الى غير ذلك قياس رجعت الواو يا كقولك طي واصله طوي والتمثال السبق اليا على

على الواو لانه لم يقع في كلام العرب يا قبلها واو وهي ساكنة ولا غير ساكنة الا في قولهم واو على فعل
ثم تكلم فيما اذا وقع قبلها حركة فقال واذا تحرك ما قبلهما لم يتحملا من الاعراب الا النصب وتحرك
ما قبلهما يكون ضمًا وكسرًا في الافعال ويكون كسرًا في الاسما ولا يكون فتحًا فيهما ولا ضمًا في الاسما
لانه اذا كان فتحًا فيهما انقلبت الفًا فيخرج عن كونهما يا وواوا وان كان ضمًا في الاسما قلبت الضمة
كسرة فتنقلب الواو يا فيصير الباب كله للياء وانما تحملا الفتح لاستخفافه عليهما لانه لا يثقل
مثل رايت القاضي وان يدعو ويدرك الفرق ضرورة بين قولك رايت القاضي ومررت بالقاضي
وهذا القاضي في استخفاف الاول واستثقال ما بعده وقد شذ مجي التسكين في موضع الفتح
لانها حروف علة تجان للضرورة حذف الفتحة كما حذفت الضمة والكسرة وجوبًا وكما جوزوا
حمل الجر على النصب شذوذًا في التحريك جوزوا حمل النصب على الرفع والجر شذوذًا في التسكين
ومنه اعط القوس باريها والا انا فيها وحتى تلاقي محمدًا وشبهه ثم بين كيفية استعمالهما فيما
على هذه الحال في الرفع فقال وهما في حال الرفع ساكنان وانما سكنت استثقالا للضمة عليهما
وقبلها ضمة في الواو وكسرة في اليا الا ترى ان قولك القاضي ويغزو ويرمي مستثقل وانما
جا من استثقال الضمة فوجب حذفها فان كان بعدها ساكن حذفت والتنوين وقد
مضى مشروعًا مثل ذلك في الوقف وقد شذ التحريك بالضم والتحريك انما شذ في اليا لا في
الواو لانه ليس الثقل على اليا مثل الثقل على الواو لانه في الواو اثقل وهذا مدرك بالضرورة
ولذلك قال سيبويه واليات عندهم اخف من الواوات فيدعو اثقل من القاضي ولم يثبت
مثل يدعو شاذا ولا غيره وقد ثبت جواري ثم شرع يتكلم في حالها في الجر فبين انه لا يقع
فيه الا اليا لانه لا يكون الا في الاسما وليس في الاسما ما اخره واو قبلها حركة فوجب الا يكون الجر
الا في اليا كقولك مررت بغازٍ وقاضٍ ثم ذكر ان حكم اليا في الجر حكمها في الرفع من وجوب اسكانها
وبقائها ساكنة ان لم يقع بعدها ساكن وحذفها ان كان بعدها ساكن ثم ذكر ان الشذوذ
في تحريكها في الجر كالشذوذ في تحريكها بالرفع ومثله بقوله جواريٍ وشبهه وقد تقدم تعليله
ثم شرع يتكلم في حكمهما في حال الجزم فقال ــــ وتسقطان في الجزم سقوط الحركة لانهما
لما كانا حكمهما قبل الجزم ولذ ... حركتهما من اعلال وكان الجازم حكمه ان يحذف حركة فلما لم
يجد حركة حذفهما لشبههما بها ولا يقع ذلك الا في الفعل لانه لا جزم في الاسما كقولك لم يدع
ولم يرم وقد شذ اثباتها في حالة الجزم اجراء لها مجرى الصحيح كما شذ تحريكها في حال الرفع

والجر وهو قوله لم تهجو والم ياتيك ومن انبا ومنه من يتقي ويصبر في قراءة ابن كثير على احد
التاويلين وسوغوا انما لان حمل المعتل على الصحيح الذي هو اصله اولى من حمل الصحيح على
المعتل الذي هو فرعه وذلك لانا اذا جعلنا من غير الذي كان يتقي مرفوعا واصبر فيه اثبات
اليا على القياس وكان ويصبر مرفوعا سكنت راؤه تخفيفا حملا له على المعتل فكان حمله
الاصل على الفرع فلذلك كان التاويل الاول اولى ثم شرع يتكلم في الالف فقال واما الالف فمثبتة
ساكنة ابدا يعني في الاحوال الثلاثة الا في الجزم فانه خص الجزم بالذكر اخرا وانما وجب بقاؤها
الفا لانها لا تقبل حركة اذ الحركة تخرجها عن حقيقتها فوجب بقاؤها الفا في الرفع والنصب والجر
فالرفع والنصب في الاسما والافعال والجر في الاسما واما في حال الجزم فان الموجب لحذف
الواو واليا موجب لحذفها فلذلك كان الفصيح لم يخش ولم يدع وشذ اثباتها لشذوذ
الواو واليا في الاثبات وهذا ابعد لان تينك امكن حملهما على الصحيح في حال التحريك لجريه
ذا الجزم مجرى الصحيح وهذه لا يمكن حملها على الصحيح في حال التحريك فلم يكن مثلهما ومع ذلك
فانهم استعملوها شذوذا لذلك لانها منهما فاجريت مجرى واحدا ولان الحركة مقدرة فكانت
كالثابتة ومنه قوله ما انس لا انساه وموضع استشهاده اثبات الالف في لا انساه وهو
مجزوم لانه جواب الشرط من غير فا فقياسه لا انسه فاذا قال لا انساه فقد اثبت الالف
في حال الجزم كما اثبت الواو واليا في لم تهجو والم ياتيك وكذلك ولا ترضاها ولا تملق المفهوم
منه النهي فهي موضع جزم فقياسه ولا ترضها وكان يمكنه ان يقول ولا ترضها ولا تملق ويستقيم
له الوزن ولكنه فعل ذلك اما ذهولا عن وجه استقامته واما مراعاة للفرار من الزحاف
لان اثبات هذا الساكن هو مراد سين مستفعلن وحذف سين مستفعلن في مثل ذلك جائز
اتفاقا وقد حذفت في جميع اجزاء البيت في قوله ولا ترضها وفي قوله تملق فيصير مستفعلن
متفاعلن وذلك جائز قال ــــ ولو فضلهم في اسما المتمكنة ان تطرف الواو بعد متحرك
قالوا في جمع دلو دلي وهو على افعل الحامر قال لما ذكر حكم الواو واليا التي قبلها ساكن
والتي قبلها حركة وتضمن كلامه انه ليس في الاسما ما اخره واو وقبلها ضمة اخذ يبين اذا
ادى الى ذلك قياس كيف يصنع فيه فقال حكمه ان تقلب الضمة كسرة فتنقلب الواو يا
لانكسار ما قبلها وعلل ذلك بقوله ولو فضلهم في الاسما المتمكنة ان يتطرف الواو بعد متحرك
والتعليل عام فيما قبله حركة من ضمة او فتحة او كسرة الا ان الغرض هنا بيان ما قبله

ضمة ولا شك ان العرب رفضت في بنا اسما كل لام هي واو قبلها حركة وليس بعدها علامة
تانيث فقلبوا ما قبلها فتحة الفا وقلبوا ما قبلها ضمة يا بعد ان كسروا ما قبلها او قلبوها
يا لوجوب انكسار ما قبلها وقلبوا ما آخره واو قبلها كسرة يا فالاول مثل عصا والثاني
مثل ادل والثالث مثل غاز كل ذلك لاجل استثقال الواو اذا وقع قبلها حركة وتوافقها
اليا اذا وقع قبلها فتحة في قلبها الفا وضمة في ان الضمة تقلب كسرة فالاول مثل رحا
والثاني مثل الترامي والتداري وكان اصله ترامُيا وتدارُيا فوجب قلب الضمة كسرة
واذا قلبوا ما كسرة قبل الواو فلان تقلب قبل اليا اولى ثم مثّل بجمع دلو وحقو على
افعل لانه يكون اصله ادلُو واحقُو فوقعت متطرفة وقبلها ضمة فوجب ان تفعل
بها ما ذكرنا من قلب الضمة كسرة فتقلب الواو يا او قلب الواو يا فتقلب الضمة
كسرة وكذلك اذا جمعت قلنسوة وعرقوة على حد تمرة وتمر ومعنى قوله على حد تمرة وتمر
ان تحذف التا وتبقي ما اسم على حاله واذا حذفت التاني قلنسوة وعرقوة بقي اسم آخره
واو قبلها ضمة فتفعل فيه ما ذكر قال وقالوا قمحدوة الى آخره يعني انهم لم يفعلوا
ذلك فيها الا اذا وقعت طرفا لانه يستثقل في الطرف ما لا يستثقل في الوسط ثم شبّه
بباب آخر استثقلوا فيه الطرف ولم يستثقلوا الوسط وذلك اذا وقعت الواو واليا
طرفا وقبلها الف زائدة فانها تقلب همزة فان لم تقع طرفا لم تقلب الا انهم يقولون معايش
ومعاوذ ومثّله بالنهاية والعظاية لانه اشبه بما نحو فيه لانهم اعلوا قلنس ولم
يعلوا قلنسوة وليس بينهما الا تا التانيث ولذلك شبهه الاعلال طرفا ولم يعل وسطا وليس
بينها الا تا التانيث كالكسا والنهاية ثم ذكر سوال سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة
وعباءة انهم قلبوها مع كونها غير متطرفة فكان القياس الا تقلب على التقرير المتقدم
فاجابه بما معناه ان تا التانيث في حكم كلمة اخرى منفصلة اليها يعني التانيث فكانها
وقعت متطرفة مثلها في صلاء وعباء واما من قال صلاية وعباية فانه لم ينظر الى ذلك
وانما نظر الى اللفظ الحاصل في الكلمة ولذلك قال فانه لم يجي بالواحد على حد الصلاء يعني
انه لم ينظر الى ان اصله ذلك ثم زيدت التا ليدل بها على المفرد وانما جعله مستقلا براسه
موضوعا لهذا المعنى وشبهه بالمثنى الموضوع للمثنى من غير نظر الى المفرد وهو قوله كما
انه اذا قال خصيان لم يبنه على الواحد المستعمل في الكلام وذلك انه لو بناه على المفرد

المستعمل في الكلام لوجب ان يقول خصيتان لان مفرده خصية فلما كان كذلك جعله كانه
وضع وضعا اصليا للمثنى كما ان صلاية وعظاية فيمن لم يهمز وضع في اصله للمونث فلذلك
لم يلزم قلب اليا همزة وابقا التا في خصيان قال وقالوا عتي وجثي فيفعلوا
بالواو المتطرفة في فعول مع مجي المدة بينها الى آخره قال الشيخ يعني انهم كرهوا الواو المتطرفة
بعد الضمة وان حال بينهما ساكن هو حرف مد ولين كما كرهوا الواو المتحركة بعد الفتحة وان
كان بينهما ساكن هو الف فقالوا عتي وجثي كما قالوا كسا وردا وهذا نظير في انه عند
قلبت الواو واليا التي بعد الف التي في كساء ورداء الفا فاجتمعت الفان فقلبت الثانية
همزة كما قالوا ذلك في حمرا وصحرا ولذلك قال كما فعلوا في الكسا نحو فعلهم في العصا وهذه
الواو التي تقع متطرفة بعد الضمة وبينها واو اما ان تكون في اسم هو جمع او فيما
ليس بجمع فان كان جمعا فالقياس قلب الضمة كسرة فتقلب الواوان يائين كقولك عتي وجثي
فان جا على غير ذلك فشاذ كقولهم انك لتنظر في نحو كثيرة والقياس نحي لانه جمع وان كان
ذلك فيما ليس بجمع فالقياس ابقا الضمة على حالها كقولك مغزو ومدعو وقد جا شي
من ذلك على خلاف القياس ومخالفة القياس فيه اكثر من مخالفة القياس في الباب الاول
وانما فرقوا بين كونه جمعا وبين كونه غير جمع لانه اذا كان جمعا اشتد استثقاله لان الجمع مستثقل
وليس المفرد كالجمع فاستخف ذلك اذا كان غير جمع ولم يستخف اذا كان مضموما اليه
لتاكد الاستثقال بالجمعية وانما اجرى ما بينها ساكن مجراه اذا لم يكن بينهما ساكن لان الجمع
قام مقام ما فاته من الاستثقال بوساطة هذا الساكن واما لان الساكن حرف هوائي
فكانه اشباع بعد الضمة وقد مثّل في الاول بعتي وفي الثاني بعتو ولم يردانها في المو
ضع واو اذا اراد في الاول الجمع لجاث تقال عات وعتو لقاعد وقعود واراد في الثاني
المصدر يقال عتا عتوا كما تقول قعد قعودا ومنه قوله تعالى عتوا عتوا كبيرا وليس
قولهم مسنوي ومرمي من هذا الباب وان كان اصله مسنووي ومرموي لان آخر هذا
يا قبلها واو ساكنة فوجب ان تقلب الواو يا لاجتماعها مع اليا واذا قلبت يا انقلبت الضمة
قبلها كسرة فوجب ان يقال مسنوي ومرمي فهذا باب آخر راجع الى اجتماع الواو واليا
وسبق احديهما بالسكون بخلاف قولك مغزو ومدعو فان هذا آخره واو قبلها واو
فالعلة الموجبة في مسنوي ومرمي مفقودة ههنا لان العلة ثم اجتماع الواو واليا ولم

تجتمع منهما الاواوان ولذلك كان قولك مشوي ومرمي واجبا وقولك مغزو ومدعو
هو القياس وان كان قد خولف في بعضه لتشبيهها بالجمع كقولك مرضي ومعدي وفي
موضع آخر آخو ونحوان فعلة من اصلي انقلبت فيه الواو يا لانكسار ما قبلها والجائز
ان يقال اجري في تصاريف مشتقاته مجراه في اصله فقلبت واوه يا لذلك وهذا
مما يستدل به مثل مفعول رضي واما مثل مفعول غزا وعدا فلا يجري فيه ذلك وانما ذلك
للتشبيه المذكور ويجوز ان يقال ان اسم المفعول مبني على فعل وفعل ينقلب فيه الواو
يا في مثل هذه من ابنية فاجري اسم المفعول مما شذ عن القياس مجرى فعله كما انهم قالوا
مشيب بنا على شيب وقالوا مهوب بنا على لغة من قال هوب قال ـــــــ والمقلوب
بعد الالف يشترط فيه ان يكون من الف مزيدة مثلها في كسا ورداء ولم ينقلب في راي
وثاية الى آخره قد تقدم انها انما قلبت همزة بعد قلبها الفا وانما قلبت بعد تقدير
ان الالف التي قبلها كالمعدومة وهذا انما يقوى اذا كانت الالف زائدة لان تقدير
الزائد كالمعدوم اقرب من تقدير الاصلي كالمعدوم فلذلك انقلبت في كساء ورداء ولم
تنقلب في راي وثاية وواو ويمكن ان يقال انما اشترط ان يكون الالف زائدة لانه
تكثر حروف الكلمة به واذا كانت اصلية لم تكثر فاستثقلوها مع الحروف الكثيرة ولم
يستثقلوها مع الحروف القليلة ولذلك قالوا غزوت وترجيت فنقولها واوا مع قلة الحروف
وقلبوها يا مع الكثرة فلذلك فرق بين ان يكون قبلها الف زائدة وبين ان يكون قبلها
الف اصلية والواو المكسورة ما قبلها مقلوبة لا محالة يعني مقلوبة يا لانهم استثقلوها
لا مع الكسرة قبلها اذ لو نقوها للزم ان تكون في حال الوقف والكسر باقية على واويتها
مع ثقلها بغير ذلك فقلبوها يا في الاحوال كلها ثم اعلوها ان كان معها ما تعل به
كغاز وعاد او بقوها من غير اعلال ان لم يكن معها موجب الاعلال كجوزات الغازي
والعادي واما اذا وقعت عينا مفتوحة بعد كسرة فانها تصح على ما تقدم اما لكونها
غير طرف واما لكونها لا يودي ذلك فيها الى غير الفتح فاغتفروا امر الفتح على انفراده
فيها قوله واذا كانوا ممن نقلها الى آخره ليس ذلك بقياس وانما مثل به لانه لم ينقلب يا مع
شذوذ القلب فيها الا للكسرة والا فالقياس قنوة وهو ابن عمي دنوا كقولهم جذوة وصفوة
قال ـــــــ وما كان فعلى من اليا قلبت يا وه واوا في الاسما وانما فعلوا ذلك ليفرقوا بين

فعلى في الاسما وفعلى في الصفات فقلبوا اليا واوا وبقوا الصفات على حالها وانما غيروا
في الاسما دون الصفات لان الاسما اخف عليهم فكانت اولى لاستخفافها بذلك وانما لم يفرقوا
فيها اذا كانا من الواو لان ذوات الواو من ذلك قليل فاجريت على قياسها لقلتها واذا قلت
قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من اليا فان ذلك كثير واما صيغة فعلى بضم
الفا فانهم فرقوا فيها بين الاسما والصفات اذا كانت من ذوات الواو وقلبوا الواو يا
في الاسما دون الصفات وانما فعلوا ذلك في الواو دون اليا وهو عكس فعلهم في فعلى اما
لعلة بنا فعلى من اليا والواو جميعا واذا استويا كان قلب الواو يا اولى لانها اثقل
واما لان بقا الواو مع الضم في الفا مستثقل فكان تغييره هنا لاجل هذا الاستثقال اولى
ولم يفرق في فعلى من اليا كما لم يفرق في فعلى من الواو اما لان الفرق كان يودي الى
ذلك مستثقل وهو قلب اليا واوا مع ضم الفا واما لقلة الصفات من اليا في هذه
الابنية واما فعلى الى آخره وهذا يوهم ان فعلى جاءت صفة ولم يجئ فعلى عند
سيبويه صفة واما اذا كان لانها جرت فعلا فلم يجئ اصلا عند احد واذا كان
كذلك فلا حاجة الى ان تغير في الاسما اذ موجب التغيير في اخواتها انما هو خيفة
اللبس والصفة ههنا يلتبس معها الاسم فاذا علة التغيير الموجود في اخواتها منتفية
فيها فوجب ان ياتي في فعلى من غير تغيير فاذا قوله فجعله ان تبنا في يوهم انها قد تكون
صفة وليس الامر كذلك فصـــــــل واذا وقعت بعد الف الجمع الذي بعده
حرفان همزة عارضة في الجمع ويا قلبوا اليا الفا والهمزة يا الى آخره قال الشيخ شرط
هذا الاعلال ان يكون جمعا وان تكون الهمزة عارضة وان يكون بعدها يا فحينئذ يجب
هذا الاعلال بقلب اليا الفا والهمزة يا وذلك انه لما استثقل ذلك في هذا الجمع الذي
هو منتهى الجموع خففوه بان قلبوا اليا الفا والهمزة يا ليسهل ولم يستخفوا باحدهما
لانهم لو فعلوا احدهما لقالوا اتاما ط بانبات الالف مع الهمزة واتاما طايي بقلب
الهمزة يا مع بقا اليا بعدها وكلاهما مستثقل فلذلك غيروهما جميعا ليبنتفي ما ذكرناه
من الاستثقال ولو لم يكن جمعا لم يفعل هذا الفعل لانه لا يستخف ذلك لخفة المفرد ومثاله
قولك جاء وشاء وشبهه ولو كان جمعا والهمزة غير عارضة ولكنها لم يعتد به كقولك
في جمع شايبة من شاوت شواء لان الهمزة اصلية غير عارضة في الجمع ولو كان جمعا

والهمزة عارضة ولكنها ليست عارضة في الجمع لم يُعَلَّ أيضًا هذا الاعلال لقولك في جمع شائية وحائية
من شاء وحاء شَوَاءٍ وحَوَاءٍ لأن الهمزة وإن كانت عارضة في شائية وحائية إلا أن الهمزة غير
عارضة في الجمع لثبوتها فيها قبل جمعها وإنما لم تقلبوها ألا إذا كانت عارضة في الجمع لضعف أمرها
حينئذ وقوة همزتها إذا لم تكن كذلك فإن قيل فشواءٍ وحواءٍ على مذهب الخليل وزنه فوالع
فالهمزة إذًا أصلية وليست عارضة لا في الجمع ولا في غيره قلت هي وإن كانت عند الخليل
كذلك فهي عارضة في المفرد الذي هذا جمعه وليست عارضة في الجمع والذي يحقق لك ذلك
أنها جمع شائية والقلب في شائية عنده إذا كانت متقدمة مثله في شواءٍ فثبت أنها عارضة
في المفرد لا في الجمع فإن قلت إنها إذا كانت مقدمة إلى موضع العين فهي أصلية فكيف تكون أصلية
عارضة قلت قد تبين أنها عارضة بعد ألف في غير الجمع بدليل أنك تقول أصل شائية
شايئة بياء بعد الألف وهمزة بعدها هي اللام فإذا قلبت فقلت شائية فقد اثبت
همزة بعد الألف بعد أن لم تكن وهذا معنى العروض والذي يحقق لك ذلك إجماعهم على خطايا
وهو جمع خطيئة وخطيئة فعيلة وقياسه فعائل وأصله خطائي فعلى مذهب غير الخليل
قلبت الياء همزة فاجتمعت همزتان فوجب قلب الثانية ياء فصار بعد ألف الجمع همزة عارضة
في الجمع وياء فوجب الإعلال على ما ذكرناه وعلى مذهب الخليل قلبت الهمزة إلى موضع الياء الزائدة
فصارت وإن كانت أصلية عارضة بعد الألف فلذلك اتفق مع غيره على إعلال خطايا
ولو لم يكن ذلك عارضًا بهذا التقدير لوجب أن تقول خطاءٍ كما وجب في جمع فاعلة من شأوت
شواءٍ قال وقد شذ هداوى في جمع هديّة وقياسه هدايا كما قيل مطيّة ومطايا فهما
من باب واحد أما نحو علاوة وإداوة وهراوة فلم تقلبوا الهمزة في جمعه ياء وإنما قلبوها
واوًا قصدًا إلى مشاكلة الجمع الواحد في وقوع واو بعد الألف وهذه الواو وإن لم تكن
واو المفرد فالمشاكلة حاصلة في الصورة وبيان أنها ليست واو المفرد هو أن إداوة
مثل رسالة فالواو كاللام والألف قبل الواو مثل الألف قبل اللام فإذا جمعت رسالة قلت
رسائل زدت ألف الجمع بعد اللام ووقعت ألف المفرد بعدها فوجب أن تقلب همزة فصار
أدائي لأن وزنه فعائل كرسائل فانقلبت الواو التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها فوقعت
بعد ألف الجمع همزة عارضة في الجمع ويا فوجب أن تعل ذلك الإعلال إلا أنهم جعلوا الواو
مكان الياء لما ذكرناه فوزن أداوى فعاول ووزن إداوة فعالة فالواو في إداوة لام

فالواو في أداوى هي الألف التي قبل الواو في إداوة ولمّا وقعت متحركة بعد ألف الجمع قلبت
همزة فصارت بعد ألف الجمع همزة عارضة في الجمع ويا قلبوها واوًا موضع الياء في أصل
الباب لما ذكرنا من قصد مشاكلة الجمع الواحد قال وإذا لم تكن الهمزة عارضة في
الجمع الخ أقول لم تقلب لما تقدم من أنها على مذهب غير الخليل هي العين وقد كانت انقلبت
في المفرد قبل الجمع فلم تكن عارضة في الجمع وعند الخليل هي اللام قلبت إلى موضع العين في
المفرد فلم تكن أيضًا عارضة في الجمع لأن ذلك فعل بها في المفرد قبل الجمع فثبت أنها غير
عارضة في الجمع على كل تقدير ولا تستقيم أن تقول هي على مذهب الخليل أصلية وهي الّتي
أجري لا تقلب كيلا يخرج نحو خطايا وجب على مذهب الخليل حسبان أن إبدال الأخطائي
وليس بقائل به فثبت أن الوجه في التعليل ما ذكرناه قال وكل واو وقعت
رابعة فصاعدًا ولم ينضم ما قبلها قلبت ياء إلى آخره وإنما قلبت رابعة إذا لم ينضم ما
ما قبلها لأجل أمرين أحدهما أنها في بعض تصاريف الكلمة ينكسر ما قبلها فيجب قلبها ياء
كقولك أغزى يُغزي وغزّى يُغزّي واستغزى يستغزي ثم حملت بقية تصاريف الكلمة
عليها فإن قيل من جملة ما قلبت فيه ياء تعدّى يتعدّى وهي لا تقلب في مضارعه
ياء فالجواب أن تفعّل إنما هو مطاوع فعّل وفعّل في مضارعه ياء فحمل مطاوعه عليه والوجه
الثاني أنها لما وقعت رابعة فصاعدًا ثقلت الكلمة بها فكان قلبها ياء لثقل الكلمة
بالطول أولى ولم يفعلوا ذلك فيها إذا كانت مضمومًا ما قبلها في مثل غزا يغزو ودعا يدعو
لأنهم لو فعلوا لأدّى إلى تغيير من غير حاجة إليه والثاني فكان بقاؤه على أصله أولى وهذا
الوجه الثاني هو الوجه الذي يعتمد عليه لأن الأول يرد عليه يُشأى فإنه من شأوت ولم يقع
في تصاريفه مكسورًا ما قبل واوه وقد يجاب عنه بأنه تقلب فيه الواو ياء عند بنائه لما لم
يسمّ فاعله يحمل عليه ولا يلزم ذلك في يدعو وإن كان ما لم يسم فاعله يدعى لأجل الضمة
التي ذكرنا أنهم لا يغيّرون معها الواو فيمشي بهذا التعليل الوجهان وقد جرى هذا التعليل
في اشتاق من أفعال جميعًا والعلّة فيها واحدة وقوله ومضارعتها إما أن يكون معطوفًا
على الغريب فيكون مخفوضًا ولذلك مضارعة غزى ورضي ويجوز أن يكون المعنى ومضارعتها
ومضارعة غزى كذلك فيكون مبتدأ محذوف الخبر وإنما العلّة في قلب واوها ياء فقد
تقدمت على الوجهين المذكورين قال وقد أقروا حيي وعيي مجرى فني فلم يعلّوه إنما

تصحيح اللام فهو القياس لانها انفتحت وانكسر ما قبلها فنياسه في المضارع كباب فني
ويفنى واما الكلام في تصحيح العين فهو المشكل وكان حقها ان تذكر ثم وانما حق الى ذكرها
ههنا لعلالها في المضارع كاعلال يبقى ويفنى وانما صحت في حيي وان كان الكثير ادغام
لانهم لو اعلوها لقالوا حاي فيؤدي الى امرين احدهما وقوع يا متطرفة بعد الف وهو نادر
في كلامهم والاخر لزوم اعلال في المضارع حملا على الماضي فكان يلزم ان يقال يحاي فيتحرك
اللام بالضم وهم لا يحركون يا المضارع ولا واوه الا بالفتح فكرهوا ان يقولوا حاي واللغة
الفصيحة لما لم يمكن اعلاله لما ذكرناه نظروا الى اجتماع المثلين في حيي فادغموا فقالوا حي
ولم يمتنعوا من الادغام لانه لا يلزم في المضارع لانقلاب اللام الفا فيفوت المثلان ولو لم
تنقلب اللام الفا للزمهم الادغام لزومه في حي فكان حينئذ يؤدي الى امتناع لما يلزم
من تحريك اليا بالضم لو قالوا يحي ومما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد ان يعلوا ما وجب
اعلاله امتناعهم من الادغام في قوي يقوى فان قلت فقد قالوا انما امتنعوا من ادغام
احواوى لانه كان يؤدي الى ادغام يحواوى فيتحرك الواو بالضم اذا قالوا احواو يحواو
قلت هذا وهم محض لانا نعلم انهم ادغموا في حي ولم يدغموا في مضارعه لانقلاب اليا الفا
وامتنعوا من ادغام قوي يقوى لانقلاب الواو الى اليا في الماضي وانقلابها الفا في المضارع
وقد صرح بما يدل على ذلك فالاولى في احواوى ان يقال انما امتنعوا من ادغامه لفوات
المثلين لانقلاب الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويحواوى لقلب الكسرة
الواو الثانية يا ففات اجتماع المثلين وقوله ومنهم من يدغم فيقول حي بفتح الحا وكسرها
اما فتح الحا فواضح واما كسرها فلانه لما سكنها للادغام وشبهها بتسكين اليا في
لي فكسرها كما كسر اللام ثم جوازا وكسرها في لي اظهر لاستثقال الضمة قبل اليا الساكنة
وليس كذلك حي لانها فتحة والفتحة قبل اليا غير مستكرهة وكذلك احيي الى آخره لان العلة
فيه وفي حيي واحدة وليس كذلك احيي واستحيي وشبهه لانقلاب الثانية الفا والادغام
في حيي اكثر من استحيي وبابه للسكون الذي قبل اليا فاولى في باب استحيي بخلاف باب حيي
وقوله وكلما كانت حركته لازمة احتراز من المضارع في يحيي ويستحيي لانهم لو ادغموا لادى
ذلك الى تحريك اليا بالضم وهو ممتنع على ما تقدم ولا فرق بين ان تكون الحركة ضمة او غيرها
لانهم لو ادغموا في ان يستحيي لزمهم ان يدغموا في هو يستحيي والاحسن ان يقال الباب
الواحد

الواحد فالــــــ وقالوا في جمع حيا حيايا وحيي الى آخره لانه في التصحيح والادغام مثل احيي
فكان له الوجهان ثم ذكر لكل من حيا ان ههنا وقوي مثل حيي في ترك الاعلال في ترك الاعلال
العين والاعلال اللام انقلبت يا لانكسار ما قبلها قال ولم يجي فيه الادغام لقلب الواو يا للكسرة
وهذا مما يدلك على انهم لا يدغمون الا بعد اعطا ما تستحقه الكلمة من الاعلال ثم بعد ذلك ان
وجد موجب الادغام ادغموا الا فلا ولو كان الادغام قبل الاعلال لوجب ان يقولوا قو لان
اصله قوو فيجتمع الواوان فيجب الادغام ولكنهم لما اعلوا اولا انقلبت الواو الثانية يا
ففات اجتماع المثلين ففات الادغام قال ومضاعف الواو مختص بفعلت دون فعلت
وفعلت الى آخره يعني انه اذا كان عينه ولامه واوا لم يجي مفتوح العين ولا مضمومه لانه لو
جا ذلك لوجب ان يصح في كل موضع يسكن فيه اللام وذلك عند اتصال ضمير المتحرك والمرفوع
كقولك ضربت وضربنا وضربت وضربت وضربتما وضربتم وضربتن وضربن فيؤدي الى
اجتماع الواوات في هذه الصيغ كلها لان العين قد صحت بما ذكرناه في نحو حيي ويلزم فيه تصحيح
اللام اذا سكنت ايضا الا ترى انك تقول في قوي قويت وفي غوي غويت فتصح العين واللام
جميعا عند سكون اللام فلو بنوا نحو ضربت وشرفت لوجب ان يقولوا قووت وقووت
في جميع الابنية التي ذكرناها وهم يكرهون اجتماع الواوين فلما كانت هذه البنيتان تؤديان
الى ذلك رفضوهما وبنوا على صيغة لا يؤدي الى ذلك وهو كسر العين لانهم علموا انهم اذا كسروا
انقلبت الواو الثانية يا لانكسار ما قبلها فينتفي ذلك المحذور الذي منعهم من فتحها وضمها
ثم اورد القوة والصوة اعتراضا على قوله انهم يكرهون الجمع بين الواوين واجاب بان الادغام
سهل امرهما لان اللسان ينطق بالمدغم دفعة واحدة حتى كانه حرف واحد وقالوا في افعال
من الحوة احواوى فقلبوا الثانية الفا ولم يدغموا الى آخره قوله وانما لم يدغموا لئلا يؤدي الى تحريك
الواو في المضارع بالضم ليس بمستقيم لوجهين احدهما ان احواوى انقلبت لامه الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ففات المثلان ولذلك صرح بانهم لم يدغموا في قوي لفوات المثلين على
ما تقرر وقد مر ان الادغام انما يكون بعد موجبات الاعلال الوجه الثاني هو انهم لو ادغموا في
احواوى لم يلزم ان يدغموا في المضارع الا ترى انهم قد ادغموا في اللغة الفصيحة في حيي فقالوا
حي ولم يقل في مضارعه يحي فكذلك لو قدرنا ادغامهم في احواوى لم يلزم الادغام في مضارعه
اما لان اللام الثانية تنقلب يا لانكسار ما قبلها مثلها في قوي واما لانه يؤدي الى تحريك الواو بالضم
فحم

هذا مثل الذي ... بقوله وقد ...

قوله الواوات ... ذكر الجمع في موضع التثنية

فالوجه ما ذكرناه من ان امتناع الادغام ثبت انه لم يمتنع من الادغام في ماضيه لانه يؤدى الى
تحريك الواو في مضارعه بالضم فالوجه ما ذكرناه من ان امتناع الادغام انما كان لانه لم يلتق
مثلان وهذا جار في كل ما كان على هذا الوجه الا ترى انهم قالوا ارعوى وان كان من باب افعل ولم يدغموا
لانقلاب الثانية الفا وتقول في مصدره احويوا او احوياء الى آخره فاما احويوا فهو من اصل
وصحت الواو الثانية وان كان ما قبلها يا لصحتها في فعله ومنهم من نظر الى لفظها الحاصل
فحملها على ما يشابهها في الواو التي وقع قبلها ياء فقلبها يا وادغمها ومن قال احووا حذف
الياء من المصدر كما حذفها من اشهباب واحمراد لانه من بابه فبقي احوواء وصحح الواوين لصحتها
في الفعل ومن قال قتال في اقتتال ونظر الى اجتماع المثلين فادغم فاذا ادغم وجب تحريك ما قبل
الاول بنقل حركته عليه فتحرك بالكسر فوجب حذف همزة الوصل للاستغناء عنها فقال قتال قال
ههنا حواء لانه لما قصد الى الادغام لاجتماع المثلين نقل حركة الواو الاولى الى الحا التي قبلها اذ
لا يمكن نقلها وهنا ساكنة مع الادغام فتحركت بالكسر فاستغنى عن همزة الوصل فحذفوها فصار
لفظه حواء بكسر الحا والادغام للواو الاول في الثانية كما فعل في قتال شوا وهو من اصناف
المتروك الادغام قال رحمه الله ثقل التقاء المتجانسين على السنتهم فعمدوا بالادغام الى
ضرب من الخفة والتقاؤهما على ثلثة اضرب قال يجوز ان يقال في الادغام انه لاجل ثقل المتجانسين
ويجوز ان يقال انه لاجل تخفيف الادغام وانما لم يكن في المتجانسين ثقل اما الاول فلان ثقل
اللسان عن الموضع ثم رده اليه ما يدرك ثقله على الناطق واما الثاني فلانه اذا قلت ثبت
نطقت بالحرفين دفعة واحدة فتكون اخف من قولك ثبب فلذلك وجب الادغام عند ما يكون
الاول ساكنا لحصول النطق بالمثلين متصلين والاول منهما ساكن لانه اذا فككتهما فلا بد من زمان
تقطع به الاول عن الثاني ثم تشرع في الرد اليه في زمان آخر فيطول بخلاف ما اذا كانا غير
منفكين فان الزمن الذي تقصد به انفكاك الاول عن الثاني هو الذي تشرع فيه في الثاني فمن
اجل ذلك جاء استثقال فوجب الادغام قال والتقاؤهما على ثلثة اضرب الاول ان يجب الادغام
ضرورة لما ذكرناه من ثقل ذلك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام ضرورة
وانما اراد بالسكون ههنا السكون اللازم والا فسكون الوقف ليس بمانع اجماعا وسكون الجزم
وما يشبهه غير مانع ايضا في الاكثر كقولك في الوقف يشد وكقولك في الجزم وما شابهه لم
يشد وشد وان كان بعضهم يقول لم يشدد واشدد وهو جاء اللغتان في القرآن واما الذي
يمتنع فيه السكون ما اتصل به من نحو ظللت ورسول الحسن وشبهه وانما امتنع لان الادغام لابد
فيه من اسكان الاول لينطق بهما دفعة واحدة من غير ان ينقل اللسان ثم يرده فاذا كان الثاني
ساكنا ادى الى التقاء الساكنين في المثلين وهو اعسر من التقاء الساكنين في غيرهما فلذلك
امتنع قال والثالث ان يتحركا وهو على ثلثة اوجه ما الادغام فيه واجب وذلك ان
يلتقيا في كلمة وليس احدهما في حكم المنفصل ولا للالحاق ولا يلبس بمثال آخر فحينئذ يجب
الادغام لقولك شد ويشد وانما قلنا ان يكون في كلمة احترازا من مثل ضرب بكر فانه
ليس بلازم وقولنا ولا في حكم المنفصل احترازا من نحو اقتتل لان الافصح الا يدغم وانما قلنا
وليس احدهما للالحاق احترازا من نحو شملل وانما قلنا ولا يلبس بمثال بمثال احترازا من نحو
سرر والثاني ان يكون الادغام جائزا وذلك ان يلتقيا في كلمتين او في حكم الكلمتين وليس
الاول حرفا ساكنا صحيحا كقولك انعت تلك الى آخره فقولنا في كلمتين احترازا من شد
لانه واجب او ما في حكم الكلمتين ليدخل اقتتل ومقتتل وشبهه على ما ذكر وقلنا وليس
ما قبل الاول حرفا ساكنا صحيحا احترازا من عدق ولبد وقرم مالك لانه لا يجوز فيه الادغام
عند النحويين والكلام في الجائز والثالث ان يكون الادغام ممتنعا وذلك على ثلثة اضرب
احدها الالحاق لانها اذا كانت للالحاق تعذر الادغام لانها انما الحقت ليكون المثال الذي
الحقت به على صيغة المثال الاصلي فاذا ادغم تغيرت الصيغة فيفوت المعنى الذي
كان للالحاق فتقع المنافاة بين الالحاق والادغام فلذلك لم يجمع الالحاق ادغام والثاني
ان يؤدي الادغام فيه الى لبس مثال بمثال وهذا انما يكون في الاسماء وتحقيق اللبس انك اذا
ادغمت في سرر فقلت سر لم يعلم افعل هو ام فعل ام فعل وعلى هذا النحو يتحقق اللبس
في غيره وانما لم يجتنبوا ذلك في الافعال فيمتنع من ادغام شد وفر وعض مع تحقيق اللبس
فيه لانك اذا قلت شد لا يعلم هل هو شدد او شدد او شدد ولو قلت فر لم يعلم اهو فرر
او فرر وعلى هذا النحو ليس عض لاحد امرين اولهما جميعا الاول هو انه يتصل بها ما يوجب
انفكاكها غالبا نحو شددت وفررت وعضضت فيتبين بناؤها في الغالب ولا يلزم من
الامتناع من الادغام الذي يلازم اللبس الامتناع من الادغام الذي لا يلازمه الثاني ان ذلك
تتبين بمضارعها وصيغة او امرها الا ترى انك اذا قلت يشد وجب علم ان ماضيه فعل
واذا قلت يعض علم ان ماضيه فعل وكذلك اذا بنيت صيغة الامر فقلت شد وفر وعض

تبين ذلك ايضا فلا يلزم من الامتناع من الادغام الذي لا دلالة معه على ما يؤدي اليه من اللبس الامتناع من الادغام المقترن به ما يرفع اللبس والثالث ان ينفصلا ويكون ما قبل الاول حرفا ساكنا غير مدة نحو قوم مالك وعدو وليد وانما امتنع الادغام لما يؤدي اليه من التقاء الساكنين وهذا مما اضطرب فيه المحققون من اهل العلم وذلك ان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقريون مطبقون على انه يصح الادغام فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما وقد اجاب الشيخ الشاطبي في قصيدته عن ذلك بجواب ليس يبين فقال ما معناه يحمل كلام النحويين على الادغام الصريح وكلام المقريين على الاخفاء الذي هو قريب من الادغام فيزول التناقض فعلى هذا لا يكون النحويون منكرين الاخفاء ولا يكون القرا منكرين امتناع الادغام وهذا وان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القرا امتنعوا من الادغام بل ادعوا الادغام الصريح وقد كان المجيب بهذا الجواب يقوى به في نحو الخلد هوادٍ والعلم مالك والاولى الرد على النحويين في منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند اجماعهم ومن القرا جماعة من النحويين فلا يكون اجماع النحويين حجة مع مخالفة القرا لهم ثم ولو قدر ان القرا ليس فيهم نحوي فانهم ناقلون لهذه اللغة وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القرا اولى لانهم ناقلوها عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وان القراءة ثبتت تواترا وما نقله النحويون آحاد ثم ولو سلم انه ليس بمتواتر فالقرا اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى قال ومخارجها ستة عشر الى آخره قال الشيخ قسم النحويون مخارج الحروف الى ستة عشر على التقريب والحاق ما اشتد تقاربه بمقاربه وجعله معه من مخرج واحد والتحقيق ان كل حرف له مخرج يخالف الآخر والا كان اياه فجعلوا للهمزة والالف والهاء اقصى الحلق ولا شك ان الهمزة اول والالف بعدها والهاء بعدهما ولكن لما اشتد التقارب اغتفروا ذكر التفرقة وبعده العين والحاء وبعده الغين والخاء على الترتيب الذي ذكرناه في الهمزة والالف والهاء وللقاف اقصى اللسان وما فوقه من الحنك وللكاف على الترتيب المتقدم وللضاد اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وسواء اخراجها من الجانب الايمن او الايسر على حسب ما يسهل البعض الاشخاص فيها دون بعض والاكثر الناس على اخراجها من الجانب الايسر ولم يصرح جار الله بواحد منها ولا امر في ذلك قريب لانه قد يوجد على كل واحد من الامرين بحسب

اختلاف

اختلاف الاشخاص مع سلامة الذوق فيعتبر كل واحد على حسب وجدانه وللام ما دون حافة اللسان الى منتهى طرفه وما يليها من الحنك الاعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وكان ينبغي ان يقال فوق الثنايا الا ان سيبويه ذكره كذلك فمن اجل ذلك عدده والا فليس في الحقيقة فوق ذلك لان مخرج النون يلي مخرجها وهو فوق الثنايا وكذلك يدل على ان الناطق باللام تنبسط جوانب طرفي لسانه مما فوق الضاحك الى الضاحك الآخر وان كان المخرج في الحقيقة ليس الا فوق الثنايا وانما ذلك يأتي لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر اللسان فينبسط الجانبان لذلك فلذلك عدد الضاحك والناب والرباعية والثنايا لذلك وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وهي امتج قليلا من مخرج اللام فلذلك ذكر مخرجها بعده وللراء ما هو ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وذكر مخرج الراء بعد الصفة مقتصرا يؤذن بانه قبل النون لانه اذا كان ادخل كان قبل وانما اراد ان المخرج بعد مخرج النون وانما يشاركه في ذلك لا على انه يستقل به الا ترى انك اذا نطقت بالنون والراء ساكنين وجدت طرف اللسان عند النطق بالراء فيما هو بعد مخرج النون هذا هو الذي يجده المستقيم الطبع وقد يمكن اخراج الراء مما هو ادخل من مخرج النون ومن مخرجها ولكن بتكلف لا على حسب اجراء ذلك على الطبع المستقيم والكلام في المخارج انما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف وللطاء والدال والتاء ما بين طرف اللسان واصول الثنايا وقوله واصول الثنايا ليس بحتم بل قد يكون ذلك من اصول الثنايا وقد يكون مما بعد اصولها قليلا مع سلامة الطبع من التكلف وللظاء والثاء والذال ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا وقولهم الثنايا في هذه المواضع انما يعنون الثنايا العليا وليس ثم الا ثنيتان وانما عبروا عنها بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما والا فالقياس ان يقال واطراف الثنيتين وللصاد والزاي والسين ما بين الثنايا وطرف اللسان فهي تفارق مخرج الطاء واختيها لانها بعد اصول الثنايا او بعد ما بعد اصولها وتفارق الظاء واختيها لانها قبل اطراف الثنايا وللفاء باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا فهي مشتركة بين الشفة والثنايا بخلاف ما بعدها فانها للشفتين خاصة وللباء والواو والميم ما بين الشفتين قال ويرتقي عدد الحروف الى ثمانية وان بعين بحروف العربية الى آخره

ذكروا ان الحروف المتفرعة عن الاصول على ضربين حروف واقعة في فصيح الكلام وحروف مستهجنة
لم تقع في فصيح الكلام وانما تاتي ممن ينطق بها من العرب عند العجز عن النطق بالاصل فهي
كحرف ملثغ به وانما ذكروها ليتبين امكانها الا انها واقعة قصدًا اليها في كلام العرب وعدد
الستة فسقط منها واحد وهي همزة بين بين فانها من الماخوذ بها في القران وفي كل كلام
فصيح والظاهر انها سقطت من الناقلين غلطا كقولك في سال سال بعد الشين
بين الالف والهمزة وكقولك تستهزون بحرف بعد الزاي بين الواو والهمزة ولو عددت همزة
بين بين ثلثة باعتبار حقيقة تفاصيلها وتمييز احدها عن الاخر لكان صوابا الا ان الغرض
تعداد حروف زايدة على الاصول فهذه وان سميت باسم حلق فلها ثلثة انواع فهي في الحقيقة ثلثة
احرف فيكون على هذا المتفرع الفصيح ثمانية احرف الخمسة التي ذكرناها والساقط الذي
ذكرنا انه ثلثة انواع حرف بين الالف والهمزة وحرف بين الواو والهمزة وحرف بين اليا والهمزة
وان شئت قلت الهمزة التي كالالف والهمزة التي كالواو والهمزة التي كاليا واما النون التي
ذكرها فليست النون التي تقدم ذكرها فان تلك في الفم وهذه في الخيشوم وشرط هذه ان تكون
بعدها حرف من حروف الفم ليصح اخفاوها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت آخر
الكلام وجب ان تكون الاولى فاذا قلت عنك ومنك تخرج هذه النون من الخيشوم وليست تلك
النون في التحقيق فاذا قلت من خلق ومن امن فهذه هي النون التي مخرجها من الفم وكذلك اذا
قلت اعلن وشبهه مما تكون آخر الكلام وجب ان تكون هي النون الاولى ايضا وسميت الخفيفة
والخفية لخفتها وخفائها والف الامالة والتفخيم فهما وان كانتا الفين الا ان احدهما خرجت
الى شبه اليا والاخرى خرجت الى التفخيم ليست في الالف الاصلية فالاولى كالف عالم والثانية
كالف الصلوة ونعداد هما حرفين يقوى تعداد همزة بين بين ثلثة قال ـــــ والشين التي كالجيم
نحو اشدق فذكر انها ماخوذة بها في القران وليس كذلك فانه لا يعرف في القراة المشهورة قراة
شين بين الشين والجيم والصاد التي كالزاي مثل قولك الصراط ومصدر ويصدفون وهي
ماخوذة بها في القران قال وما عدا ذلك حروف مستهجنة ثم عدد ما منها ما يتحقق ومنها ما
يعسر تحققه وذلك يدرك تحققه واصل تحققه بالتلفظ فالكاف التي كالجيم والجيم التي كالكاف
لا يتحقق واحدة منهما فان اشراب الكاف صوت الجيم متعذر وكذلك العكس ولو جعلت الشين مكان
الجيم لكان اقرب اذ قد يتوهم اشراب الكاف صوت الشين بنوع من التكلف واشرابها صوت الجيم

فبعيد والجيم التي كالشين وهذه متحققة مقطوع بصحة النطق بها وهي واقعة في
كلام العرب الا ان الفرق على ما زعم النحويون بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم
متعذر حتى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة والجيم التي كالشين مستهجنة وذلك لا يدرك
بالتلفظ حرف واحد بين الجيم والشين قال والصاد الضعيفة يعني التي لم تقو قوة الصاد
المخرجة من مخرجها ولم يضعف ضعف الطا المخرجة من مخرجها فكانها بينهما كما ينطق بها
الترك الناس اليوم من تقصد الفرق بينها وبين الطا والضاد او الفرق بين الصاد والسين
التي كالسين بذلك وتوان توفي بها بينهما والصاد التي كالشين كذلك والطا التي كالتا كذلك
والظا التي كالثا كذلك والبا التي كالفا كذلك وبقي حرف لم يتعرض له وان كان ظاهر امره
ان العرب تتكلم به وهي القاف التي كالكاف ينطق بها اكثر العرب اليوم حتى توهم بعض المتاخرين
ان القاف كذلك كانوا ينطقون بها حتى توهم انهم كذلك كانوا يقراون بها والظاهر انها في كلامهم
وان القاف الخالصة ايضا في كلامهم وان القران لم يقروا الا بالقاف الخالصة على ما نقله الاثبات
متواترًا ولو كانت تلك قرى بها لنقلت كما نقل غيرها ولما لم ينقل دل على انها لم يقرا بها او
قرا بها من لم يعتد بنقلها عنه قال ـــــ وتنقسم الى المجهورة والمهموسة الى آخر، قسم الحروف
باعتبار صفات تلازمها وليست هذه اقسام باعتبار تقسيم واحد وانما هي باعتبار تقسيمات
متعددة فالمجهورة والمهموسة تقسيم ومعنى التقسيم المستقل ان تكون الانواع منحصرة بالنفي
والاثبات في التحقيق لا في صورة ايرادها واذا علمت ان المجهورة هي الحروف التي لا يجري النفس
معها عند النطق بها والمهموسة هي التي يجري النفس معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم
بالنفي والاثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة تقسيم والمطبقة والمنفتحة
تقسيم والمستعلية والمنخفضة تقسيم وما بعد ذلك لم يقصد فيه الى ذكر القسم مع قسيمه
اذ لم يتم قسيمه باسم باعتبار مخالفته فاذا قصد الى وصفه بذلك ذكر منفيا عنه ذلك الوصف
كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس لها لقب باعتبار نفي التكرار قال فالمجهورة
ما عدا المجموعة في قولك سكت فحثه شخص حصر ما يحصر تنبيها لتحصل حصر التقسيم لكون
الحروف معلومة واختار ذلك لقلة الحروف المهموسة وبين معنى الجهر بما ذكره من اشباع الاعتماد
من مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه والهمس بخلافه وانما سميت مجهورة من قولهم
جهرت بالشيء اذا اعلنته وذلك انه لما امتنع النفس ان يجري معها انحصر الصوت لها

فيقوى التصويت بها ويسمى فتسميتها مهموسًا أخذًا من الهمس الذي هو الإخفاء لأنه لما جرى النفس
معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت بها نوع خفاء لانقسام النفس
عند النطق بها ثم اعتبر تبيين تباين القسمين بحرفين متقاربين واذا تبين في الحرفين المتقاربين
كان في المتباعدين أبين وهما القاف والكاف فاذا كررت القاف فقلت ققق وجدت النفس
محصورًا لا تحس معها بشيء منه واذا كررت الكاف فقلت ككك ادركت ضرورة خروج
النفس معها حالة النطق فيتحقق تباينهما والشديدة منحصرة في قولك أجدت طبقك والرخوة
ما عداها وعدا ما في قولك لم يروعنا وهي ما بين الشديدة والرخوة ومعنى الشدة أن ينحصر
صوت الحرف في مخرجه فلا يجري والرخاوة بخلافها وما بينهما هو أن لا يتم له الانحصار ولا يتم
له الجري وسميت شديدة مأخوذة من الشدة التي هي القوة لأن الصوت لما انحصر في مخرجه
فلم يجر اشتد أي امتنع قبوله للتليين لأن الصوت اذا جرى في مخرجه اشبه حروف اللين لذلك
فسمي شديدًا والرخوة مأخوذة من الرخاوة التي هي اللين لقبوله التطويل لجري الصوت في مخرجه
عند النطق ثم حقق تباينهما بحرفين متقاربين احدهما شديد والآخر رخو وهما الجيم والشين
وقد رسمتا ساكنين ليتبين انحصار الصوت في مخرجه او جريه بخلاف ما تقدم فانه في التحرك
أبين فقد علم أنه اذا وقف على الجيم فقيل الحج وشبهه انحصر الصوت فلم يجر في مخرجه
واذا وقف على الشين فقيل الطش جرى الصوت معها وامكن ان يمد الصوت مع النطق بها
وهو معنى رخوهما وذلك ندرك ضرورة بادنى تميز وتامل وقد تتداخل المجهورة والمهموسة
مع الشديدة والرخوة فتكون الحروف مجهورًا شديدًا ومجهورًا رخوًا ومهموسًا شديدًا ومهموسًا
رخوًا فاما الشديدة المجهورة فما يجتمع في أجدت طبقك مع انتفائه في ستشحثك خصفه
وهي الهمزة والجيم والدال والطاء والباء والقاف فهذه انتفت فيها لانها لا يجري النفس معها
ولا الصوت في مخرجها وهو معنى الشدة والجهر جميعًا واما المجهورة الرخوة ونعني بالرخوة هنا
ما ليس بالشديد فهو ما وجد فيما عدا ستشحثك خصفه وفيما عدا أجدت طبقك وهي الذال
والزاي والراء والضاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون والواو والياء واما
المهموسة الشديدة فما كان موجودًا في ستشحثك خصفه مع انتفائه في أجدت طبقك وهي السين
والشين والحاء والثاء والخاء والصاد والفاء والهاء لانها يجري النفس مع صوتها فهي مهموسة
بهذا الاعتبار ويجري الصوت في مخرجها فهي رخوة بهذا الاعتبار قال ـــ والمطبقة

الضاد والظاء والصاد والطاء والمنفتحة ما عداها قال الشيخ ثم علل تسميتها مطبقة
بما ذكر وهو في الحقيقة اسم متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو
مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة
والاصطلاح والانفتاح بخلافه والكلام في المنفتحة في التسمية كالكلام في المطبقة لان
الحرف لا ينفتح وانما ينفتح عنده اللسان عن الحنك والمستعلية الاربعة المطبقة والغين والخاء
والقاف سميت مستعلية لان اللسان يستعلي عندها الى الحنك فهي مستعلٍ عندها اللسان
وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز ان تكون سميت مستعلية صح
لخروج صوتها من جهة العلو وكل ما خرج من عالٍ فهو مستعلٍ والانخفاض على العكس مما
ذكر في الاستعلاء وحروف القلقلة سميت حروف قلقلة اما لان صوتها صوت اشد الحروف
اخذًا من القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها
ما لم يخرج الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك
لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة يمنع ان يجري صوتها
فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهو امتناع النفس معها وامتناع جري صوتها احتاجت
الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط للمتكلم عند النطق بها ساكنة حتى
لا تكاد تخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم يتبين لانه اذا امتنع النفس صح
والصوت تعذر بيانها ما لم يتكلف اظهارها على الوجه المذكور وحروف الصفير صح
الصاد والسين والزاي وتسميتها ظاهرة وحروف الذلاقة ما في قولك مر بنفل والذلاقة
الاعتماد بها على ذلق اللسان وهو طرفه وهذا التفصيل باعتبارهما غير مستقيم من
جهته في نفسه ومن جهة امر مضادة من المصمتة اما من جهته فلانها لا تعتمد على طرف
اللسان الا بعضها فالميم والباء والفاء منها لا مدخل لها في طرف اللسان فكيف يصح تسميتها
بذلك مع خروج بعضها عن ذلك المعنى واما من جهة القسم الآخر المضاد لها فلانه انما سمي
مصمتًا لانه كالمسكوت عنه فلا ينبغي ان يكون ضد ذلك المنطوق بطرف اللسان وانما الاولى
ان يقال سميت حروف ذلاقة اي سهولة من قولهم لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل
في البكرة لسهولة جريه فيه فلما كانت كذلك التزموا الا تخلو رباعيًا او خماسيًا عنها صح

فكان هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها الا انهم استحسنوا بسببه وهو الذلاقة فاضافوها اليه
والمصمتة على هذا المعنى تكون ضد هذا وهي الحروف التي لا تتركب منها على انفرادها رباعي او
خماسي لكونها ليست مثلها في الخفة فكانه قد صمت عنها ولعله لم يقصد في تعبيره الا الى ذلك
وانما وقع الوهم من اخذ الذلاقة من الطرف وجعلها من طرف اللسان لما ذكرنا من حروف الباء والفاء
والميم عنها واللينة حروف اللين وهي الالف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل لصوتها وهو
المعنى باللين فيها فاذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حروف مد ولين فالالف حرف مد ولين ابدا
والواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين والمنحرف فالالف حرف مد
وهي اللام لان اللسان عند النطق به ينحرف الى داخل الحنك ولذلك سمي منحرفا وجرى فيه الصوت
وانما هو في الحقيقة لولا ذلك حرف شديد اذ لولا الانحراف لم يجر الصوت وهو معنى الشدة ولكنه لما
لم يحصل من الانحراف مع التصويت كان في حكم الرخوة لجري الصوت ولذلك جعل بين الشديدة والرخوة
والمكرر الراء لما يحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك اجري مجرى الحرفين
في احكام متعددة نحو اشكان يتصوركم ويشجركم ولم يحسن اشكان يتكلم ويستعلم ونحو
ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم احسن منه في ان عشكم ولم يحل طالب دغانم واتيل طارد
وغارم وامتنعوا من امالة راشد ولم يمتنعوا من امالة ناشد وكل هذه احكام راجعة الى المنع
والتسويغ الى التكرير الذي في الراء والهاوي من الالف لانه في الحقيقة راجع الى الصوت الهاوي الذي
بعد الفتحة وهذا وان شاركه الواو والياء فيه الا انه يفارقهما من وجهين احدهما ما يحسه عند الواو
والياء من التعرض لمخرجهما والاخر اتساع هواء الالف لانه صوت بعد الفتحة فيكون الفم فيه منفتحا
بخلاف الضمة والكسرة فانه لا يكون كذلك فلذلك اتسع هواء الالف اكثر منه في الواو والياء والمهتوت
التاء لضعفه وخفائه لانه حرف شديد فيمتنع الصوت ان يجري معه وهو وان كان مهموسا يجري
النفس معه الا انه عند الوقف عليه لا يجري معه فيتحقق خفاؤه والكاف وان شاركه في ذلك
الا ان مخرجه من اقصى الحنك فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور لانه
لانه مجهور يخرج عن الخفاء بخلاف الشديد المهموس فان همسه يوجب خفاءه ولذلك سمي بالمهموس
وهو الصوت الخفي وسمي ضده بالجهر وهو الصوت العالي نعم لو اتفق ان يكون في الشديدة ما وافق
المهموس وليس مخرجه اقصى الحنك لكان حكمه حكم التاء في الخفاء ولكنه لم يتفق وما ذكره من تسمية
صاحب العين فاصطلاح قد نبه على علته قال ـــــ واذا ريم ادغام الحرف في مقاربه الى آخره

قال

قال الشيخ اذا ثبت ان الادغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل
بينهما بالصوت من الحنك وجب اذا ريم ادغام الحرفين المتقاربين ان يقلب احدهما الى الاخر ومن ثم
قال الا انه يحاوله ادغامه كما هو فيه محال لان حقيقة الادغام ثابتا في ابقائهما على حال يخالف
الثاني في الحقيقة فاذا قصد الى ادغام المتقاربين وجب ان يقلب الاول الى الثاني ثم تسكن ان
كان متحركا فحينئذ يحصل الادغام كما تقدم في باب ادغام المثلين وقالت طايفة قال ولا يخلو
المتقاربان من ان يلتقيا في كلمة او في كلمتين الى اخره ثم ذكر كيفية التقاء المتقاربين وانهما يكونان
تارة في كلمتين وتارة في كلمة وحكمهما في كلمة ان ينظر فان ادى الادغام الى لبس منع كقولك وتد
وعند انك لو ادغمت لقلت ود وعد فيلبس من وجهين احدهما لا يعرف تركيب الكلمة هل عينها
دال او غيرها وهو الذي اراده والثاني لا يعرف وزنها هل هو ساكن على ما هو عليه او متحرك
سكن للادغام فتحقق اللبس فيه من الوجهين المذكورين لو ادغم ولذلك شاة زنماء وغنم زنم
لانه لو ادغم لم يعلم تركيبه عن ميمين او عن نون وميم وكذلك كنية لو ادغم لم يعلم تركيبه هل هو
عن يائين او عن نون وياء ثم قرر ذلك بعضهم وطدا ووتدا الى طدة وتدة لما يؤدي من الادغام
اليه من اللبس ومن اظهارهما من الثقل ثم ذكر في يتد مانعا اخر على تقدير ان ينتفي هذا المانع يكون
هو مستثقلا ونحوه ايضا الادغام فيه الى اعلال بين حذف الواو التي هي فاء وابدال التاء التي هي عين وادغامها
اذا قلت يد لان اصله يوتد فيحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم تقلب التاء دالا وتدغمها
في الدال وقرر ذلك بعضهم بما نحو ود وذت بالفتح انه كان يؤدي الى يد في مضارعه اذ اصله
كان يكون يودد فيحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ويدغم المثلان كما ادغم في ود واذا هو
بعضه في هذا البناء لا ادى به الى ذلك في المثلين لوجوب الادغام فيه فلان لا يفعلوه في المتقاربين من
طريق الاولى اذ هو في المثلين اخف لقلة التغييرات فيه فان المتقاربين تقلب الاول منهما الى الثاني
عند الادغام فيزيد الاعلال فيه اكثر منه في المثلين فلان لا يفعل فيه اولى وان لم يلبس جاز نحو
امحى وهمرش لانه ليس فيه ما تقدم من المانع وذلك لا يلبس على احد ان هذه الميم المشددة
ليست من ميمين لانها لو كانت عن ميمين لوجب ان تكون الاولى اصلية او زايدة فان كانت زايدة تكون
وزنه افعل وان كانت اصلية فيكون وزنه افعل وكلاهما ليس من ابنيته فلا لبس ولم يتعرض
لتقدير ان تكون الاولى زايدة لوضوحه وانما تعرض لتقديرها اصلية وكذلك همرش اذا ادغمت
النون في الميم لانها لا يلبس انها ليست ميمين لانها لو كانت ميمين لكان الاولى اصلية او زايدة فان

كانت زايدة فوزنه فعلل وان كانت اصلية فوزنه فعلل وكلاهما ليس من ابنيته واغتفر تقدير ما
زايد لوضوح ذلك وقدرها اصلية لاغير قال — وان التقيا في كلمتين بعد متحرك او مدة نحو
الشرط المتقدم في ادغام في المثلين فهو في المتقاربين كذلك مثاله قال رب واذا النفوس زوجت
وجعل ذلك وشبهه ثم علل ذلك بانه لا لبس فيه ولا تغيير صيغة ويعني بقوله لا لبس فيه ما تقدم
من لبس التركيب بتركيب آخر وهو غير مستقيم في الحقيقة اذا قصد النفي المطلق فانه اذا قيل
القاد دق لم يعلم اهو القاف ام القاد وهو لبس في التركيب كاللبس في زنماء لو قلت ذماء والفرق
بينهما ان هذا غير لازم اذ وضوح هذه الكلمة بعد اخرى يلبس بحتم فيها واما هو عارض بخلاف
باب زنماء فانه لو ادغم لكان اللبس لازما فاغتفر اللبس العارض ولم يغتفر اللبس اللازم فيجب
حمل قوله لا لبس اي لا لبس لازم مثل ذلك اللبس وقوله ولا تغيير صيغة واضح على عمومه لانه انما
يتغير في ادغام الكلمتين من الحركات آخر الاولى ان كان متحركا ولا اعتبار بحركات اواخر في اختلاف
الصيغ لانه يتغير والصيغة واحدة بالاعراب والوقف وغيره فلم يكن لاسكانه للادغام اثر
في تغيير صيغة فلذلك حكمنا بان قوله ولا تغيير صيغة عام قال — وليس بمطلق ان كل
متقاربين يدغم احدهما في الآخر ولا ان كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما الى آخره قال الشيخ قوله وليس
بمطلق ان كل متقاربين يدغم احدهما في الآخر مستقيم لانه قد يطرأ مانع يمنع من حكم الادغام
وقوله ولا ان كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما لا يستقيم على ظاهره لما تقدم من انه انما يدغم المثلان
او المتقاربان وتاويله انه قصد المتباعدين في اصله ان كان المدغم منهما في الآخر انما يكون بحصول
بحصول صفة قربت بينهما فصح اطلاق المقاربة باعتبار حصول الوجه الذي قرب بينهما وصح
اطلاق التباعد باعتبار حقيقة مخرجيهما ثم ذكر المتقاربة التي لا تدغم في مقاربها لحصول مانع
يمنع من ادغامها وهي السبعة المركبة في ضوي مشفر فاما الضاد فلما فيها من الاستطالة فلو
ادغمت في مقاربها لزالت صفتها من غير شي يخلفها والواو والياء لما فيهما من المد واللين والميم
لما فيهما من الغنة والشين لما فيها من التفشي والفاء لما فيها من شبه التفشي والراء لما فيها من التكرير
وما ذكره وان كان مناسبا وعليه جمهور اهل اللغة فليس بموافق على الجميع فانه قد ادغمت الضاد
في القراءة الصحيحة في قوله لبعض شانهم وادغمت الشين في السين في قوله الى ذي العرش سبيلا
وادغمت الفاء في الباء في قوله نخسف بهم وادغمت الراء في اللام في قوله يغفر لكم الا ان الامر على
ما تقدم من قوله ثم ذكر من الموانع ايضا ان يكون الثاني من حروف الحلق اذا ادغم في الحلق من اول

كالعين

كالعين في الهاء والحاء في العين والغين في الخاء والخاء في الغين وانما لزموا ذلك لان ادغام الاثقل فلو
ادغموا الاخف لنقلوا الاخف الى الاثقل وفي العكس ينقلب الاثقل الى الاخف فيحسن فيه ثم ادغام
الاثقل ليخف ولم يحسن ادغام الاخف ليثقل وهو ايضا جار على الاكثر والا فقد روي ادغام
الحاء في العين في قوله فمن زحزح عن النار وهو على خلاف ما ذكر ثم ذكر من المتباعدة ما يحصل
له وجه في التقريب يسوغ لادغامه فذكر النون مع الميم والنون من طرف اللسان وفوق الثنايا
والميم من الشفتين وبينهما تباعد واما الوجه الذي قرب بينهما الغنة التي اشتركا فيها فصارا
بذلك متقاربين على ما تقدم وانما ادغموا النون في الميم ولم يدغموا الميم في النون ولا في غيرها لان
النون الساكنة لكثرت في استعمالهم حتى استخفوا بغنتها فيما يحسن معه تخفيفا للكلام وتحسينا
له فلما ثبت ذلك لها اجريت مع الميم على ذلك المجرى ولم تدغم الميم لما ذكرنا من فوات صفتها
على ما تقدم وكذلك ادغموا النون في الواو والياء لما ذكرنا من امكان بقاء الغنة منها فيهما مع
كونها لكثرت ساكنة فاجريت معهما مجرى الحروف التي يحسن ادغامها فيها قال — وادغموا
حروف طرف اللسان في الضاد والشين يعني بحروف طرف اللسان التاء والطاء والدال فانهم يدغمونها
في الضاد والشين والجيم وان كانت متباعدة عنها في المخرج لانك عند النطق بها يتصوب طرف
اللسان وان لم يكن مخرجا لها قريبا من مخرج حروفه من الحنك فصارت بذلك كانها مقاربتها
وان كان صوتها يخرج من غير ذلك المحل فلذلك ادغمت فيها قال — والهمزة لا تدغم في
مثلها الا في قولهم الى آخره قال الشيخ ثم شرع يذكر الحروف حرفا حرفا باعتبار ادغامه والادغام
فيه ليتبين بالتفصيل ما انبنى في الاجمال فقال فاما الهمزة فلا تدغم في مثلها الى آخره يعني
الا في باب فعال فانه باب قياسي محفوظ عليه مع وجود المدة بعدهما فكانت كالمسهلة لامرهما
واما الداءات فمفرد وسهل امره ما بعده من الف فكانهم كرهوا ادغامها في مثلها لما يؤدي
اليه من كلفة النطق بها لانها عندهم على انفرادها مستثقلة يخففونها بوجوه من التخفيفات
وكرهوا اجتماعها غير مدغمة في كلمة وفي كلمتين في مثل آدم واؤيدم وفي كلمتين في مثل قرا
ابوك وقد روي عن بعض العرب انهم يحققون الهمزة في كلمتين في مثل قرا ابوك واجاز سيبويه
جواز ادغام لهؤلاء قياسا على غيرها مما يجتمع فيه المثلان وراى انهما اذا اجتمعتا غير مدغمتين
كان اجتماعهما غير مدغمتين اشهد ولم نسمع ذلك عن العرب الذين يحققون ويمكن ان يكون الامر على
ما ذكره ويمكن ان يكون على خلافه ووجه ما قاله اذا ادغم اشتد الثقل عند اجتماعهما من غير فصل

عند الادغام وفي غير الادغام يحصل كل واحدة منطوقاً بها على حدتها فلا يلزم من اعتقاد
اتباعها عند الانفكاك اعتقاده عند الادغام وهذا كافٍ في ابطال قياس الادغام مع انه
يصح ان يقال لو كان الادغام شائعاً لوقع ولو وقع لنقل وكثيراً ما يستدل سيبويه بنحو هذا
الاستدلال في المعنى الا انه يمكن ان يقال ذاك مخصوص بما لم يأتِ عنهم فاما ما هو قليل في اصله
فلا يلزم في فرع من فروعه ان يلزم نقله لو وقوعه وانما امتنع ادغامها في مقاربها لامرين
احدهما ان ما فيها من القوة لا يشاركها فيه غيرها فلا تدغم لفوات وصفها من غير خلف كما لم
تدغم حروف اللين لذلك والثاني انهم في غنية عن الادغام لما ثبت فيها من جواز التخفيف
الذي يحصل به سهولتها وعند التخفيف يتعذر الادغام لانها اما ان تحذف فلا ادغام
واما ان تسهل فتصير كحروف اللين فلا ادغام واذا امتنع ادغامها في مقاربها امتنع ادغام
مقاربها فيها لذلك ولوجهين آخرين احدهما انه يؤدي الى ادغام الادخل في الفم في الادخل
في الحلق والثاني يؤدي الى اجتماع الهمزتين بعد ان لم يكن وكل مناسب لمنع الادغام قال
واما الالف فلا تدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها الى آخره قال لان ادغامها في مثلها متعذر
لوجود التحريك ومتى لا تقبله وادغامها في مقاربها ان كان في الادخل في الفم فلما يؤدي اليه
من ذهاب مدها من غير ما يقوم مقامه وان كان في الادخل منها وهو الهمزة فلذلك ولما يؤدي
اليه من اجتماع الهمزتين وادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولا يدغم فيها غيرها لما تقدم
المتقدم ذكره قال والهاء تدغم في الحاء وقعت قبلها او بعدها الى آخره انما ادغمت في الحاء
لمقاربتها لها ولم تدغم في العين وان كان اقرب اليها لشبه العين بالهمزة فكما كرهوا ادغام في
الهمزة كرهوا ادغام في العين لما فيها من التهوع وادغموا الحاء فيها بعد قلبها حاء لمقاربتها
ولكنهم قلبوا الثاني الى الاول عكس باب الادغام لئلا يؤدي الى ادغام الادخل في الفم في الادخل
في الحلق لو جروا على قياس الادغام ولم يلتزموا ابدالها لما فيه من عسر اخراجها بعد الحاء
الساكنة في قولك اذبح هذه واما ادغامها في مثلها فواضح قال والعين تدغم في
مثلها الى آخره قال واما ادغامها في مثلها فواضح واما ادغام الحاء فيها فضعيف عند
النحويين لانه ادغام الادخل في الفم في الادخل في الحلق ولما ذكرنا من انها كالهمزة في انه لم يدغم
فيها قال واذا اجتمع العين والهاء جاز قلبها حاءين وادغامها لم يدغموا احدهما في الآخر الا
بعد تغييرهما جميعاً لانهم لو ادغموا الهاء في العين بقلب الهاء عيناً على قياس الادغام لادّى

الى الادغام

الى ادغام في العين مع شبهها بالهمزة على ما تقدم وهو مستثقل ولو ادغموا العين في الهاء بقلب
العين هاء لادغموا الادخل في الفم في الادخل في الحلق فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر
النطق بهما بعد احدهما ساكنا قلبوهما جميعاً حاء لمقاربتهما ولا يلزم منه شيء مما تقدم وهو الحاء
فقالوا امحهم ومحّه وفي اجبه عنبة اجبحّبة وهذا الحكم كان ينبغي ان يكون في قسم الهاء
لا تشترك بينه وبين العين وقد تقدمت الهاء فكان ينبغي ان يكون فيها جرياً على قياس تصنيفه
في مثله قال والحاء تدغم في مثلها قال وادغامها في مثلها واضح وتدغم فيها الهاء والعين
لقربها منها مع كونها ادخل في الحلق فلذلك قيل في اجبه حاتماً اجبحّاتما وفي ادفع حملاً
ادفحّملا والغين والخاء تدغم كل واحدة منهما في مثلها وفي اختها فاما ادغامهما في مثلهما فادغام
الغين في الخاء واضح واما ادغام الخاء في الغين فهو على خلاف قياس قولهم ان الادخل في
الفم لا يدغم في الادخل في الحلق وقولك اسلخ غنمك ادغام للادخل في الفم وهو الخاء في الادخل
في الحلق وهو الغين والذي سوّغه شدة تقاربهما حتى لا يكاد يتميز الادخل منهما من الآخر فلما
كانا كذلك اغتفر امر ادغام الادخل في اختها لذلك والقاف والكاف كالغين والخاء في ادغام
كل واحد منهما في مثلها وفي اختها واضح وهما قياس الادغام اذ لا يعتبر الادخل باعتبار
ادغامه في غيره الا في حروف الحلق مع انهما لو كانا من حروف الحلق لكانا اشبه شيء بالحاء والغين
واذا ادغمت الخاء في الغين وهما من حروف الحلق فادغام الكاف في القاف اجدر والجيم تدغم
في مثلها واضح وفي الشين لقربها منها مع كون الشين ابيد صنعة ولذلك لم يدغم الشين فيها
ولا في غيرها عند النحويين وقد ادغمت في التاء عن ابي عمرو في المعارج تعرج وليس ادغامها
بالقوي وان ادغمت فيها الاثرة انها ادغم فيها الطاء والدال والظاء والذال والتاء ولم تدغم
في واحدة منهن وانما لم يدغموها فيهن لمشاركتها الشين فاجريت مجراها لذلك وادغم هؤلاء فيها
كما تدغم في الشين ايضاً والشين لا تدغم الا في الشين وقد تقدم ذلك ويدغم فيها ما يدغم في
الجيم وقد تقدم والجيم لشدة قربها منها على ما تقدم واللام في مثل الناشئ وكقولك مشوت
شيئاً في مثل شويت شيئاً لكثرة اللام في كلامهم وانحرافها مع مقاربتها لها وانما ادغمت في الشين
ولم في الجيم في مثل قولك الحاذ لبعد الجيم عن الشين قليلاً فلذلك لم يدغم فيها ولا فيما هو ادخل منها قال
وادغمت فيما قاربها مما هو ادخل من الشين لما ذكرناه والياء تدغم في مثلها متصلة الى آخره
رضي الله عنه ادغموا الياء في مثلها متصلة او شبيهة بالمنفصلة سواء كان قبلها فتحة او كسرة

فادغامها عند الفتحة واضح وادغامها عند الكسرة للمماثلة ولزوم من اتصال جميعا ولم
يدغم منفصله الا اذا انفتح ما قبلها لانه اذا لم ينفتح كان ادغاما فيما لا يلزم الكلمة مع ادهاب
المد الذي فيها بخلاف ما اذا كانت متصلة لانها تكون من بنيتها او منزلة منزلة ما هو من
البنية فاغتفر ذهاب المد لذلك فتقول قاضي ولا تقول قاضي فان جاز من انفصال انفتح
من ادغام لقولك اضربي يوما وفي يوم ولا تقول اضربي يوما وفي يوم وقد تقدم انها لا تدغم
في غيرها وتدغم فيها النون وان كانت ليست مقاربة لها لما تقدم من قصدهم الى تحسين
الكلام بالغنة عند امكان في الحروف التي لا تستثقل ذلك فيها قال وتدغم فيها الواو وقد تقدم
ان الواو لا تدغم في مقاربتها والياء ليست مقاربة لها فكان انتفاء ادغامها لانتفاء المقاربة
فيها اجدر والتحقيق انه من باب من ابدال للاستثقال ولكنهم لما ابدلوها واتفق ان بعدها
ياء وجب من ادغام ضرورة اجتماع المثلين لان من ادغام كان من اجل مقاربة او تقربهما من مقاربة
ولذلك عدت الياء في حروف من ابدال من الواو في مثل هذه المحال ولم تعد بقية الحروف لاجل
من ادغام فدل ذلك على ان ادغام انما طرأ بعد من ابدال الذي كان لاجل من استثقال لا انه لاجل
الادغام لانتفاء المثلية والمقاربة وشبه المقاربة قال ـــ والضاد لا تدغم الا في مثلها
لما تقدم من انه لو ادغمت في غيرها لذهبت الاستطالة من غير عوض عنها وقد عيب بالقدح
في قراءة السوسي بادغام الضاد في الشين في قوله لبعض شانهم وفيه ضعف آخر من حيث انه
سكن ما قبلها وادغام خلاف ذلك وانه لم يكن ضادا امتنع عند النحويين لما يؤدي اليه من اجتماع
الساكنين على غير حده فما ضعفا عندهم من وجهين وقد اجيب عن من ادغام مع من اسكان من
وجهين احدهما انه انما اطلق عليه من ادغام مسامحة ومن اخفاء مع من اسكان قبلها جائز بالاتفاق
وهذا وان كان حسنا وصالحا لان يجاب به على اطلاقهم ادغام الضاد في الشين فان من اخفاء
في الضاد قبل الشين وغيرها غير ممتنع باتفاق لو ساعد رواة القراءة والذي نقله المشهور
انهم يدعون ذلك ادغاما محضا بقلب الضاد شينا وتشديدها ولبقي من اخفاء قلب ولا
تشديد فضعف الجواب على هذا التقدير والجواب الثاني انهم قالوا قد ثبتت هذه القراءة في السبعة
وهي منقولة تواترا وهو اثبات مفيد للعلم وما ذكره النحويون نفي مستنده الظن فالاثبات العلمي
اولى من النفي الظني وهذا الجواب بعينه يجري مجرى رد ما في منعهم ادغام الضاد وغايته ما
يحتجون عند القدح في تواتر القراءة او في تواتر مثل هذه التي قد روي غيرها ولو سلم انها مفيد

اي ادغام الضاد في الشين — اي التقاء الساكنين

انها غير متواترة فما قل ما ان تثبت اللغة بالآحاد العدول لها فيبقى الترجيح فيها بالاثبات وقد
الحصر بنفي من اثبات اولى وتدغم فيها ما يدغم في الشين الا الجيم وقد تقدم ذلك عند ذكر الجيم والشين
باعتبار ادغامها ولذلك لم نطل فيه لتقدمه واللام ان كانت المعرفة قال ـــ تدغم في عشرة
حروف الشفتين وعند الجيم وهو ما ادخل منها فلا تدغم في الفاء والباء والميم والواو ولا في
الجيم والقاف والكاف والخاء والغين والحاء والعين والهاء والهمزة وتدغم فيما سوى ذلك وهي
التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام
والنون فلو كانت لام التعريف العموم ذلك فيها للكثرة دورها في كلامهم وان كان غيرها فاحسن ما
يتغير الحساكن وحسن فالمتاكد ادغامها في الراء في مثل بل رانت لشدة قربها ولحاق الراء من
التكرير واما ادغامها في اللام فواجب في مثل بل لكم بناء على وجوب ادغام المثلين اذا سكن
الاول وقد ذكر الحسن وهي من ادغام في النون قبيحا فانها ثبتت قراءة عن الكسائي لم يختلف
فيها عنه ومثلها لا يوصف بالقبح وقد روي عن الكسائي بل نحن بالادغام بلا خلاف عنه في
ذلك فلا يصلح نسبة القبح الى قراءة منقولة عن احد من القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها ولا تدغم
فيها الا مثلها لما فيهما من انحراف فكانهم كرهوا من ادغام فيها لذلك وادغمت فيها النون لشدة
مقاربتها معها ولما ثبت من انهم اظهروا اسكان النون من مخرجها صريحا اذا امكن من ادغام
والفصيح ادغامها فيه بغنة لما بينهما من التقارب الذي لا يحسن معه ذلك لانه اذا اطرد
الغنة بطرف اللسان على مخرج النون جاءت نونا او مقاربتها او لاما وان اخفيت جاءت لاما
لكنه مدغمة في لام اخرى مع الغنة فخالف طريق من اخفاء وقد كرهوا الاظهار فادغموها من غير
غنة وذلك واجب فيها وجوب من اخفاء في حروف الفم واما اظهار غنتها في اللغة الشاذة فاجراؤها
مجرى غيرها من الحروف التي امكن اخفاؤها مع بقاء غنتها قال ـــ وادغام الراء في اللام وهو
يسنده الى قراءة ابي عمرو نحو يغفر لكم واشكر لي وما اشبهه والكلام في ادغامها كالكلام في ادغام
الضاد على ان نقل ادغام الراء في اللام اوضح واشهر ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة
التقارب حتى صارا كالمثلين بدليل لزوم ادغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة ولولا شدة التقارب
لم يكن ذلك وكان ذلك يقتضي ان يدغم في اللام لزوما الا انه عارضه ما في الراء من التكرير فلحظ تارة فاظهر
واغتفر تارة لشدة التقارب وذلك واضح والراء لا تدغم الا في مثلها وقد تقدم ان الراء لا تدغم في
مقاربها فلم يبق ما تدغم فيه الا مثلها وتقدمت علة ذلك واما ما تدغم فيها فاللام والنون لا غير لما بينها

من التقارب وادغام النون بغير غنة على الافصح كما تقدم في ادغامها في اللام قال والنون تدغم في حروف يرملون قال الشيخ للنون مع الحروف اربعة احوال قسم يظهر عنده اظهارا محضا وقسم يدغم فيه وقسم تخفى فيه وقسم تقلب عنده فالاول حروف الحلق كقولك من ابوك ومن هانى والثاني الواو والياء واللام والراء وقد تقدم تعليل ذلك والثالث وهي على ضربين قسم تحس فيه بقاء غنتها وهو الواو والياء وقسم لا حس فيه ذهاب غنتها وهو اللام والراء وقد تقدم تعليل ذلك والثالث من الجيم الى الفاء وهو الجيم والشين والكاف والدال والتاء والذال والطاء والثاء والصاد والزاي والسين والقاف والراء وهو الباء فانها تقلب عندها ميما كقولك عنبر وشنبا وانما قلبوها ميما عند الباء لانه لما رفضوا اظهارها عند مثلها فكانوا يبقون غنتها ويجافون عليها لزم النطق بالباء بعد ما اطبق ضم الشفتين على مخرجها عند التصويت بالغنة قبلها فوجب ان تجى ميما اذ لا معنى للميم الا التصويت من مخرج الباء بغنة الا ترى انك اذا قلت ام لم يكن بينهما فرق الا الغنة فوجب ان تكون ميما عند النطق بالباء بعدها لذلك واما الاخفاء عند الغين والخاء فضعيف لانهما من حروف الحلق فلا يحسن اخفاؤها وهما عندهما كما لا يحسن عند بقيتها وانما حسنهما قربهما من القاف والكاف وبعدهما عن اقصى الحلق فلذلك جاء النطق بالغنة معهما اسهل منه مع غيرهما والوجه ما تقدم وعليه اطباق القراء السبعة في القران وقول ابي عثمان ان بيانها مع حروف الفم لحن قد تقدم تعليله ببيان وجه استحسانه قال والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء تدغم بعضها في بعض لشدة تقاربها وتدغم في الصاد والزاي والسين لما بينها وبينها من المقاربة ايضا قال وهذه لا تدغم في تلك يعني الصاد والزاي والسين لا تدغم في الستة المتقدمة لانها حروف صفير فيها زيادة فلو ادغمت فيها لفاتت تلك الزيادة وصح ادغام بعضها في بعض لاشتراكها في الصفير فينتفي مانع الادغام فلذلك ادغم بعضها في بعض ولم تدغم في الستة الاولى والاولى في المطبقة اذا ادغمت تبقية الاطباق قال وقد اعترض على النحويين في اطلاقهم الادغام في الحروف المطبقة واشتراطهم بقاء الاطباق فقيل الاطباق صفة للحرف لا تكون الا بها واذا لم تكن الا بها وجب حصوله عند حصولها واذا وجب حصوله تنافى مع الادغام لانه يجب به ابدالها الى المدغم فيه فيودي الى ان تكون موجودة غير موجودة وهو متناقض ومن اجاب بان الاطباق في المطبقة كالغنة في النون فكما امكن مجي الغنة عند حروف الاخفاء من غير نون فلا يبعد حصول الاطباق بعد ادغام حرفه مع عدم حرف الاطباق

فليس

فليس على بصيرة لان الغنة لا يتوقف حصولها على مجى النون بل يحصل مستقلا بنفسها من غير تصويت بالنون وشبهه انها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها نعم لا تتبين النون الا بالغنة ولا يلزم من التلازم من احد الطرفين التلازم من الطرف الاخر وذلك بخلاف الاطباق لان الاطباق رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الا بنفس الحرف اذ ليس هو امرا ولذلك عده المحققون حرفا مستقلا والنون حرفا مستقلا وان كانت الغنة تلازمها لما كانت الغنة تنفصل عنها واشبه ما يجاب به انه في الحقيقة ليس بادغام ولكنه لما اشتد التقارب وامكن النطق بالثاني بعد الاول من غير نقل اللسان كان كالنطق بالمثل بعد المثل فاطلق عليه الادغام لذلك ولذلك يحس الانسان من نفسه ضرورة عند قوله احطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها فلا يجوز ان يقال ان الطاء مدغمة لان ادغامها يوجب قلبها الى ما بعدها وقد علم انها لم تقلب ولا يصح ان يقال انه حرف اخر ادغم في التاء بقاء الطاء اولى لما يودي اليه من ادغام الحرف واظهاره في حالة واحدة ولما يودي الى التقاء الساكنين وذلك فاسد فثبت ان الامر على ما ذكرناه من ان الطاء مبينة وانما اشتد التقارب حتى نطق بالتاء بعدها من غير فصل فاطلق عليه لفظ الادغام لذلك وقوله كقراءة ابي عمرو فرطت ليس بمستقيم فان الاتفاق من القراء على فرطت ليس بينهم فيه خلاف والفاء لا تدغم الا في مثلها لما تقدم من شبه التفشي فيها هذا هو قول النحويين والتحقيق انها قد ادغمت في الباء في قراءة الكسائي نخسف بهم الارض بادغام الفاء في الباء وهو عند النحويين ضعيف وقد تقدم الكلام على مثل ذلك فمن نظر الى ما فيها من شبه التفشي اجراها كالشين ومن نظر الى ما في الشين من ظهور ذلك اجاز فيها الادغام واطباق النحويين على تخصيص الشين بالتفشي رد على من يمنع ادغام الفاء منهم في الباء لعدم الصفة المانعة للادغام منها وادغام الباء فيها واضح لانها ان لم تزد عليها فلا اقل من ان تماثلها في صفتها فصح الادغام على كل تقدير كقوله تعالى يغلب فسوف ومن لم يتب فاولئك وهي مروية عن ابي عمرو والكسائي وخلاد عن حمزة والباء تدغم في مثلها قراءة ابو عمرو لذهب بسمعهم فادغامها فيها واضح وفي الفاء قد تقدم عند الكلام على الفاء وادغامها في الميم واضح لانها تقاربها مع زيادة الميم عليها فصح ادغامها فيها كما صح ادغامها في الفاء كقوله اركب معنا وشبهه ولا تدغم فيها الا مثلها لان مقاربها الميم والفاء فامتنع ادغام الميم لما يلزم من ذهاب الصفة التي هي الغنة وامتنع ادغام الفاء عندهم لما تقدم من

اي مستقلا

شبه الشين قال والميم لا تدغم الا في مثلها لما يلزم من ذهاب الصفة التي هي الغنة
غنتها لو ادغمت في مقاربها ولا يلزم عليه ادغامها في الواو والياء مع بقاء الغنة كما فعل في
النون لما تقدم من ان حرف كوسوا النطق به ساكنا فلا جرو الفم لما فيه من الصدع المنفود النون م
من مثله في المعتاد ولما يلزم من اخفايه من تحسين الكلام وتزيينه بها بخلاف الميم فان
من اول منفود فيه وليس بالكثير كالنون فيفعل فيه ما يفعل في النون ويدغم فيها النون والبا
فاما ادغام النون فيها فواضح فان قلت لم لم تدغم الميم فيها مع كون النون حرف غنة كما ادغمت
النون فيها قلت النون حرف لو التصريح به ساكنا مع امكان اخفايه لما تقدم وليس الميم
كذلك بل يرام فيها بالعكس الا ترى لو ادغمت الميم في النون لكنت آتيا بنون ساكنة فكان مؤديا
الى الاتيان بما يفر منه لو كان فلم يلزم من صحة ادغام النون في الميم ادغام الميم في النون واما
ادغام البا في الميم فقد تقدم عند ذكر البا وهو انها زايدة عليها ومقاربة لها فصح ادغامها
فيها كما ادغم فيا فيما هو مماثل لها في ذلك قال وافتعل اذا كان بعد تايها مثلها جاز فيه
البيان والادغام الى آخره قد تقدم ان تا الافتعال مع ما بعدها من تا او مقارب بمنزلة المثلين
او المتقاربين من كلمتين ولم تجر مجرى الكلمة في وجوب الادغام في المثل وامتناعه في المقارب
من حيث ان تا الافتعال لا يلزمها وقوع تا او مقارب بعدها فهي كلمة اخرى افضت الى ما
يليها فلذلك اجريت مجرى الكلمتين فاذا قصد الى الادغام اسكنت التا الاولى على ما هو قياس
الادغام فيجتمع ساكنان الفا والتا المثلثة فيحرك الفا لالتقا الساكنين اما بالفتح طلبا
للخفة لانها الحركة التي كانت للمدغم تنبيها عليه كما في شد ويعض واما بالكسر على اصل التقا
الساكنين وتحذف همزة الوصل باتفاق للاستغنا عنها وكان قياس اجرايه مجرى الكلمتين
عند النحويين منع الادغام لسكون ما قبل الاول لانهم يمتنعون من ادغام مثل قوم مالك لوامنة
التقا الساكنين فكذلك هذا والجواب ان فيه شبها بشبه الكلمة الواحدة وشبه الكلمتين
فجوز فيه الادغام لذلك ولم تجر مجرى قوم مالك لان الانفصال فيه محقق وانما لم يجى في تا
الهمزة وحذفها الوجهان في لحمر والحمر من حيث كانت الحركة في لحمر محققة العروض لا اصل
للحروف فيها البتة واما هذه فاصلها الحركة وسكونها عارض فلما تحركت لم يكن اعتبار سكونها
العارض باولى من حركتها الاصلية مع كونها متحركة ولذلك لم يختلف في اسقاط الهمزة التي لم
يجا بها الا لذلك السكون العارض ومن قال قتلوا بالفتح قال يقتلون بفتح القاف ايضا ومن قال

بتلك المنزلة بحيث انه لا يدغم الا ما يدغم فيه لو ادغم في حكم السكون اذ اصله اشتددن
واستضوا واستطول وتحركها عارض بانقلاب عينها الفا واذا وجب اظهار اشدد
في قولك اشدد اليوم عند من لغته اشدد بغير ادغام لسكون الثاني ولم يعتد بحركتها
العارضة في اشدد اليوم مع كونهما مثلين فلان لا يعتد بها هاهنا اولى وادغموا تا تفعل
وتفاعل فيما بعدها مما هي اذا كان مقاربا لها وانما حذفه للعلم به اذ لا يلبس ان تعلم
وتقاتل لا يصح ادغامه فاذا ادغموا اجتلبوا همزة الوصل للنطق بالساكن لتعذر
الابتدا به فقالوا اطيروا وازينوا واثاقلوا قال الله تعالى يطيروا بموسى وقال
وازينت وقال اثاقلتم الى الارض وقال فادارءتم فيها وليس اطيروا بافتعلوا لانه لو كان
افتعلوا لكان لفظه اطاروا وكذلك اثاقلوا اذ لو كان افتعلوا لكان اثتقلوا وادارءوا
لو كان افتعلوا لكان ادتراوا وازينوا لو كان افتعلوا لكان ازدانوا وانما اطيروا وازينوا
تفعلوا ولذلك جات العين مشددة على ما كانت عليه واثاقلوا وادارءوا تفاعلوا فلذلك
جات الالف مفرزة بين العين والفا ولم يدغموا نحو تذكرون لان اصله تتذكرون فحذفت مفرزة
التا الاولى والثانية تخفيفا فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لاذهبوا التايين جميعا فيخلون
بالكلمة ووجه آخر هو انه يؤدي الى بقا الفعل المضارع من غير حرف مضارعة ان كان المحذوف
الثانية او ما يقوم مقامها من جنسها ان كان المحذوف الاولى ولا يستقيم ان يكون فعل المضارع
عريا منها قال ومن الادغام الشاذ قولهم ستّ قوله ومن الادغام ليس بمستقيم لان
الادغام بعد ابدال الشين تا ليس بشاذ لثقل النطق بها معها ولذلك اتفق على ادغام مثل قد
تبين وودت حتى كانهما مثلان وانما الشذوذ في ابدال السين تا ليس بشاذ ويحتمل ان
يريد بالشذوذ انه لم يقع مثله مدغما ولا مظهرا وهو مستقيم الا ان نسبة الشذوذ اليه مع
الادغام كنسبته اليه مع اظهارها دلالة انه يمكن ان يقول ان قياس كلام العرب لو قدرنا وقوعه
ان يكون مظهرا لانها في كلمة واحدة وهم لا يدغمون المتقاربين في كلمة لما يؤدي اليه كما تقدم ولذلك
لم يدغموا عتدان في جمع عتود وان كان مستكره النطق به قال ومنه ود في لغة بني تميم واصله
وتد والكلام فيه بعد اسكان التا كالكلام في ست ومن قال عند في عتدان والتزم وتد بتحريك
العين ولم يسكنها كما اسكن كتف فانه فر مما يلزمه من احد امرين من الادغام المؤدي الى اللبس
ومن الاظهار المؤدي الى الثقل كما انهم امتنعوا من بنا فعل مصدرا لوتد فلم يقولوا وتدا لما يلزمهم من

يستثقل ان اظهروا وليس ان ادغموا قال وقد عدلوا في بعض ما في المثلين والمتقاربين عن
من الادغام الى الحذف الاخر لانهم لما ثقل عليهم اجتماع المثلين من غير ادغام وتعذر من الادغام
عدلوا الى ما هو شبيه بالادغام من الحذف الذي لا يبقى فيه سكون الثاني وشرطه ان يكون ما قبل من الاول
متحركا اما لو سكن فليس فيه الا الاظهار كقولك يشددن وشبهه لانه لا يبقى من ثقل الى متعذر
متعذر من الادغام والحذف فاغتفر من استثقال لانه اخف المكروهات اللازمة وكل ما الذي مثل في
كلامهم جيش الحذف فيه وما قل لم يحسن لئن جح الثقل فيه بالكثرة التي يلزم منها تكرر فلذلك
كان ظلت اكثر من مست ومن ذلك في المثلين كثير على ما ذكروا اما في المتقاربين فلم يات مخففا الا
في مثل بني العنبر وبني العجلان مع كونه قليلا وتسطيع وان كان لينبؤا بما فيه من اجتماع التا والطا
والسين مع شدة التقارب بين التا والطا فالذي حسن حذفها كون الطا متحركة للاعلال ولولا
ذلك لم يحذف كما لم يحذف في تستطيع وشبهه لما كانت ساكنة لادائه الى اجتماع الساكنين فيما
لا يستقيم تحرك من الاول منها واما استخذ فيحتمل الا يكون من هذا الباب وهو الظاهر لانهم لا يقولون
استخذ ولو كان منه لجا من اصلا اذ لا مانع يمنع من وجوده وايضا فان المعهود حذف من الاول لا حذف
الثانية مما استثقل فيه من اجتماع وتعذر من الادغام وايضا فانه بمعنى اتخذ فلو كان على استفعل
لاختلف معناه في الظاهر وان يكون من اتخذ بعد ابدال السين من التا على انه شاذ كيفما قدر
واما تسطيع بالتا فمثله في الشذوذ ولم يختلف في ان من اصل تستطيع اذ لا يحتمل له غيره ثم فيه
تعدد ان احدهما ان يكون المحذوف الطا وان كانت ثانية كما كان المحذوف من استخذ الثانية لما
تعذر حذف من الاولى ويضعف ههنا من حيث امكان حذف من الاول لتحرك الثاني فيقال تسطيع كما هو
الكثير ويمكن ان يجاب بان الطا في حكم السكون وحركتها عارضة فكانها في الحكم ساكنة اذ وزانها
وزان التا الثانية في استخذ سوا ويجوز ان يكون مبدلة من الطا بعد حذف التا كانه قيل تسطيع
اولا ثم قيل تسطيع الا ان ابدال التا من الطا ضعيف وانما ضعف بلعنبر وشبهه وان كان اجتماعهما مع
لام التعريف كثيرا لامرين احدهما انهما في كلمتين منفصلتين والمتصل اكثر من المنفصل والثاني انهما
في الحقيقة لم يجتمعا لما بينهما من الفصل بالياء في بني او الواو في بنو او من الالف في على لانها مرادة فكانها
فاصلة في الحقيقة بينهما قال واذا كانوا ممن يحذفون مع امكان من الادغام في يتسع ويتقي يريد
انهم كرهوا اجتماع المثلين مع امكان تخفيفه بالادغام حتى حذفوا هربا من اجتماعهما مع امكان ضرب
من التخفيف فيهما واذا فعلوا ذلك فيه فلان يفعلوا في الذي لم يمكن فيه ضرب من ضروب التخفيف اولى

تقتلوا بكسر القاف قال يقتلون بالكسر ايضا لانها مثلها وكذلك مقتلون ومقتلون
وقد جا مقتلون وعلته ما ذكره من قصد من اتباع قال وتقلب تا من افتعال مع تسعة
احرف اذا كن قبلها الى اخره وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها وبينها من مقاربة في
المخارج ومباعدة في الصفات فقلبوها الى مقارب لها موافق لصفتها فقلبت مع حروف الاطباق الطا
والظا والصاد والضاد رخوة وايضا فان التا حرف طا لانها لو بقيت مع مقاربتها لها
لادى اما الى ادغامها وهي لا يدغم في التا لما فيها من الاطباق الذي يفوت بالادغام واما
الى اظهارها فيحسن النطق بها معها لقربها ومنافاتها في صفاتها لان التا حرف شديد
والظا والصاد والضاد رخوة وايضا فان التا حرف مهموس والطا والظا والصاد
حروف مجهورة فقلبوها مع الطا لمخالفتها لها في الجهر ومع الظا لمخالفتها لها في الجهر
والرخاوة ومع الضاد كذلك ومع الصاد لمخالفتها لها في الرخاوة فقلبوا تا من افتعال
حرفا يوافق التا في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة قصدا للتناسب بين الحروف
وقلبوها مع الدال والذال والزاي دالا لانهم لو تركوها تا لكانوا في الزاي على ما تقدم في
حروف من الاطباق وفي الدال على احد مكروهين من ادغام مخل بالقا او اظهار فيما قارب المثلين
وفي الذال المقاربتها للدال في المخرج من اجل انها تخالف الثلاثة في الصفات اما مخالفتها
للذال والزاي فان التا حرف شديد وهذان رخوان والتا حرف مهموس وهذان
مجهوران واما مخالفتها للدال فلانها حرف مهموس والدال مجهورة فقلبت دالا لتوافق
التا في المخرج والدال في الجهر ومع الزاي كذلك وقلبت مع التا والسين تا وسينا
تا مع التا وسينا مع السين لانها لو بقيت مع السين لكانت كالتا مع الطا على ما تقدم ولو
بقيت مع التا الموافقة التا في المخرج لكانت كبقائها مع الذال مع انها تخالف السين في
الشدة والجهر وتخالف التا في الشدة فقلبت تا مع التا لموافقته التا في المخرج والتا
المخرج والصفة جميعا وكذلك قلبها مع السين فاذا قلبت التا طا مع الطا وجب
من ادغام لاجتماع المثلين واذا قلبت مع الظا ففيها ثلثة اوجه من اظهار وهو من الاصل ومن ادغام
بقلب الظا طا على اصل قياس من ادغام وبقلب الطا ظا ترجيحا للحرف من الاصلي على الحرف الزايد
لينبه به على من الاصل واذا ابدلت مع الصاد ففيها البيان الذي هو من الاصل ومن ادغام بقلب
الزايد الى من الاصل ولم يجي من ادغام على اصل من ادغام لما يلزم من ادغام الصاد التي هي زايدة بصفة

يجي

من اشتطاله على ما تقدم فلذلك جاء اضطرب واضّرب ولم يأت اطّرب الا على شذوذ لان فيه
ادغامًا للضاد وهو شاذ وإذا ابدلت مع الصاد ففيها ما في الضاد سوى ان الصاد
لا ادغم فيما ليس بصفيري لما يلزم من ذهاب صفيتها فيقال اصطبر واصّبر ولا يقال اطّبر
وإذا ابدلت مع الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين فيقال ادّان لا غير وإذا ابدلت مع
الذال جاز اظهارها وجاز ادغامها على اصل الادغام وهو الكثير وجاز ادغامها
بقلب الثانية اليها كما قلبت في اظّلم على ما تقدم فيقال اذدكر واذّكر وادّكر وإذا ابدلت
مع الزاي كانت كالصاد مع الطاء في اظهارها وادغامها بقلب الثانية اليها ولا ادغم هي
على قياس الادغام لما يلزم من ادغام حرف صفير فيما ليس يوافق له في صفته وقد تقدم ان
ذلك شايع وإذا ابدلت مع التاء ادغمت لا غير لاجتماع المثلين قوله ومع التاء تدغم
ليس الا بقلب كل واحدة منهما الى صاحبتها ليس على ظاهره لانا انما نقلب احديهما ولكنه جمع واراد
التفصيل واما من قال ستّرد فقوم لا يقلبون تاء افتعال بل يبقونها على حالها ويدغمون فيها
التاء على اصل قياس الادغام فمن ثم جاء ستّرد ومتّرد واتّاد واتّاد وإذا ابدلت مع السين
وجب الادغام لاجتماع المثلين وقوله ومع السين تبيّن ويدغم ليس ايضا بالجيد لان
الكلام بعد ابدال تاء الافتعال ولا يصح حينئذ الا الادغام واما البيان في قولك مستمع فانما
هو على لغة من يبقيها ولا يبدلها واما من ابدلها فواجب عنده الادغام لاجتماع المثلين
والذين لم يبدلوا لو سلم يدغموا فيها السين لما يلزم من ادغام الصفير فيما ليس يوافق له فيه
وقد شبهوا تاء الضمير بتاء افتعال قال وفي كل حيّ قد خبط بنعمة الى آخره قال الشيخ
لانها تاء شبيهة بالمتصلة ووقعت بعد الحروف التي يستكره اجتماعها معها فكانوا قالوا اطّلب
في اطتلب قالوا خبطّ في خبطتُ وكذلك نقدّ وفزدّ قال سيبويه اعرب اللغتين واجودهما
ان لا تقلب وانما ضعف ذلك فيها لكونها منفصلة في الحقيقة كما في كلمة اخرى فكما لا يجئ في
اضبط تسعد وفي فز تسعد وفي انقد تسعد اضبط سعد وفز سعد وانقد سعد لا يجئ
خبطّ وفزدّ ونقدّ لانها مثلها في كونها كلمة منفصلة في الحقيقة قال وإذا كانت التاء
متحركة وبعدها من هذه الحروف ساكنة لم تدغم نحو استطعم واستضعف لسكون الثاني من
المتقاربين اذ شرطه ان يكون متحركا وإذا وجب الاظهار في يستددن وهما مثلان لسكون الثاني
فلأن يمتنع في استطعم ونحوه مما ليس بمثلين اجدر قال واستدان واستفنا واستطال

اذا ما امرؤ من ذنبه جاء تايبا اليك ولم تعف له فلك الذنب

پای ترا دردی می رسان ده نتوان رفت بپای کسان

تميل متعدي مفعول من تعدي والكرب الفساد والمعنى عداء الفساد

قول الاعشى قولهم علقتها عرضا اذا هوى امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى غيرها الرجل

قوله ولقد جنيتك تقديره جنيت لك ومن قولهم الحريص يصيدك لا الجواد وهو مثل من امثال العرب اي الحريص يصيدك لا الفرس الجواد كان المراد انما تحصيل الاشياء بالحرص والجد لا بمجرد الاستعداد وقوة الذكاء ذكر صاحب الكشاف هذا المثل وقول الشاعر ولقد جنيتك في تفسير قوله تع واذا كالوهم اي كالوا لهم ٣

الهمزة في حمراء وبيضاء وخضراء بدل من الف التانيث كالتي في حبلى وسكرى والاصل فيها القصر بالتانيث فزادوا قبلها الفا اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثير الابنية التانيث لتصير له بناآن ممدود ومقصود فالتقى الفان ولم يمكن حذف احديهما لان الاولى والثانية علم للتانيث وحذفها يخل بمدلولها ولم يمكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفارقها المد فتعين تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل ان الاولى في حمراء وصحراء للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مونث افعل نحو احمر وحمراء وبين مونث فعلان نحو سكران وسكرى وهو ضعيف لان علم التانيث لا تكون الا طرفا وقيل ان الالفين معا للتانيث وهو باطل اذ لا يعلم علامة تانيث على حرفين ٣

قول الشارح العرب يقول ما كدت اقضي العجب والعامة تقول قضيت العجب الخ اعلم ان ما نقله الشارح عن الاصمعي كلام صحيح في التحقيق لان معنى قول العامة قضيت العجب بلغت نهاية التعجب او فعلت التعجب اي تعجبت او حكمت بانه عجب واما ما نقله الاصمعي عن العرب الموثوق بعربيتهم فيفيد مبالغة ليست في كلام العامة لانه يعني بلوغ النهاية كانه قيل ما كاد تعجبي يبلغ النهاية يعني ما كاد ينقطع اي ما قرب انقطاع تعجبي لان بلوغ النهاية يقتضي الانقطاع واذا لم يقرب انقطاعه فلا ينقطع البتة ٣

قال في الصحاح الاوان والايوان الصفة العظيمة وجمع الاوان اون مثل خوان وخون وجمع الايوان ايوانات واواوين مثل ديوان ودواوين لان اصله دوان فابدل من احدى الواوين ياء ٣

قوله في اول الكتاب وما يقال انه للحصر اعلم ان علماء المعاني قد ذكروا ان التقديم في مثل هذه الصورة يفيد الحصر وقد دل على ذلك الذوق الحاصل بالتتبع كما بين في موضعه والمصنف قال لم يدل عليه دليل فانه لم يتتبع هذا العلم كما ينبغي فلذلك قال كذلك واما قوله ان الاستدلال بمثل بل الله فاعبد ضعيف فليس بشي فانهم لم يستدلوا عليه بهذه الاية بل يقولون الحصر في هذه الاية علم بالذوق واما ساير الايات التي اشار اليها المصنف فهي للامر بالعبادة لا لافادة الحصر ٣

فرعت الجبل بالفاء اي صعدته وافرعت في الجبل انحدرت قال رجل من العرب رايت فلانا فارعا مفرعا احدهما مصعد والاخر منحدر ٣ النجر الاصل والحسب وكذلك النجار والجبل الصنف من الناس مثل الجيل جيل الروم جبل ٣

اضعف عباد الله احمد بن الحسن الجاربردي رحمه الله

تقول كان يعجبني هذا البيت الفارسي الى ان اطلعت على ما ذكر في الكشاف من ان مسيلمة الكذاب كتب الى رسول الله صلعم من مسيلمة رسول الله الى محمد رسول الله صلعم اما بعد فان الارض نصفها لي ونصفها لك فامر عم الكاتب فكتب اليه من محمد رسول الله الى مسيلمة الكذاب اما بعد فان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين ٣

على أن يتّسع ويتّقي ضعيف ولولا ذلك لكان الحذف تماً تحذف فيه الإدغام أولى كما بيّن بالاستدلال

وأتما هو أولى من يتّسع ويتّقي باعتبار شذوذهما والله أعلم بالصواب واليه المرجع

والمآب وصلواته على محمد وآله الطاهرين الطيبين

قوله ولذا استثنى المصدر حكماً من قوله لا لشك فكان المصدر مسكوتاً في وجبينه وذلك لأن المصدر من حيث أن معناه مطلق

وهو أصل المقيّد ليس بفرع للفعل ومن حيث أنه في حكمه في الإعلال والتصحيح تبع للفعل فرع له هذا ما سنح

للكاتب أسعده الله وأما ما قصد قوله ومن هذا الاستدلال ... طاهرية

قوله وأما في غير موضع أي في مواضع نبي مؤكدات من حروف مختلفة كامتناع فعّل وفعْل في الجموع المركبة

من الحروف الثاني كبيض والواوي كسود

قوله تعالى وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم أي الملائكة

ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون

وقوله تعالى سيقول الذين أشركوا لو شاء الله

ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك

كذّب الذين من قبلهم

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد الدعبيني الصدور غفر
وقفي عام